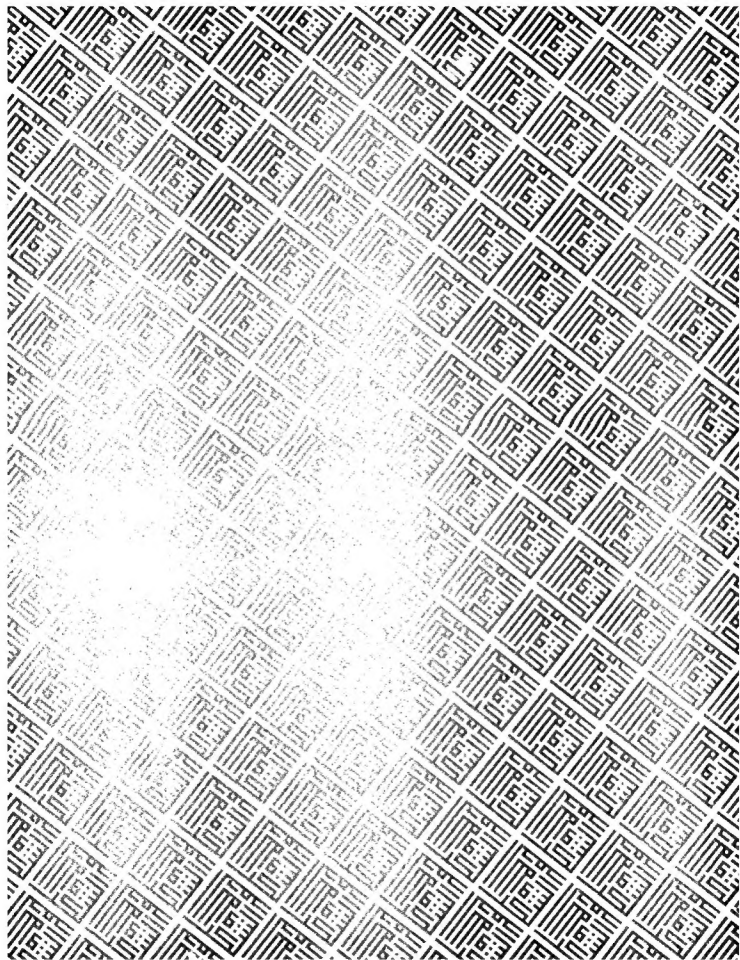
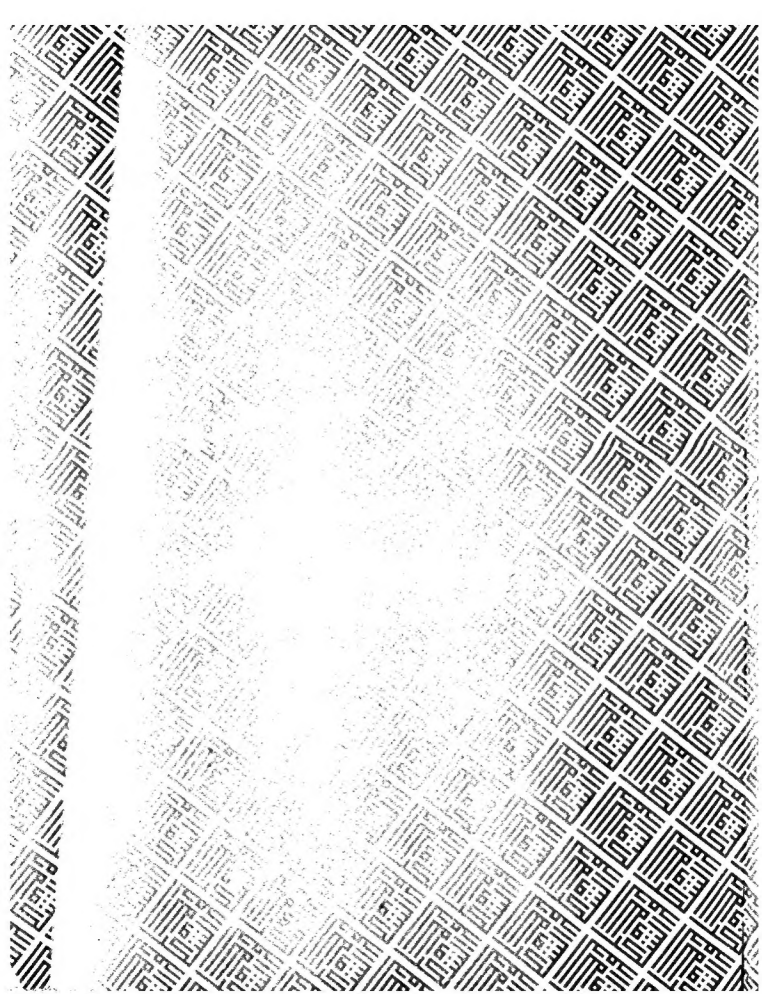


محاضر
اجتماعات مجلس الشيخ المصري

« ١٩٣٠ »





الدِّفْتَرُ الْمَضِيِّ

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مجموعة الملاحق

ملضابط دور الانعقاد السادس

من رقم ١ - رقم ١٨٠

(١١ يناير سنة ١٩٣٠ - ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠)

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١

فهرس الملاحق لمجموعة مضابط دور الانعقاد السادس

[illegible]

[illegible]

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم المجلد
٢٨٧-٢٨٨	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة وزقي شبان شعير بك بإنشاء طريقين زراعيين الأول بين المحلة الكبرى وبطنى بقلبا والحيام والثاني بينا وبين بطنى دغوش ولايشيط	بلدة المواصلات	٨ أبريل سنة ١٩٣٠	١٠٧
٢٨٨	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة التلخيش منحل عمر جازى بإنشاء سكة زراعية من كفر صقر الى دياوب نجم أو من أي الشقوق الى الارباحية شرقية عن طريق المحاسرة...	»	٨ » ١٩٣٠	١٠٨
٢٨٩-٢٩٢	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بالترخيص للمكة العليا الشرعية بالاتحاد بينة دوائر محنة	بلدة المخافاة	١٤ » ١٩٣٠	١٠٩
٢٩٢	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة سعد محكم بك بشأن تعديل المصنفين بالحاكم الأهلية	»	١٤ » ١٩٣٠	١١٠
٢٩٣	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة حافظ طابدين بك بتعديل جسر النيل بين بلدة وفاق الحضر وكوبرى امياه ودمه بالمكاهم أو جبهه سكة زراعية	بلدة الأشغال	١٤ » ١٩٣٠	١١١
٢٩٣	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة التلخيش حسن عبد القادر الخاص بدم مستقيم بلدة كفر دميومركو المحلة	بلدة الأمور المحاطة	١٤ » ١٩٣٠	١١٢
٢٩٤	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة الشيخ منحل عمر جازى بإنشاء سقطين قروى عبورية سيطرة الزنابيين مركز قاقوس	بلدة الصفا	١٤ » ١٩٣٠	١١٣
٢٩٤-٢٩٦	تقرير اللجنة عن مشروع قانون تعديل لقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات السومية	بلدة الأمور المحاطة	١٤ » ١٩٣٠	١١٤
٢٩٦	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة محمد زكى عبد الزازقة بك بشأن ادخال المياه المرشحة فى المدن والمراكز وخاصة مركز بنى مزار	»	١٥ » ١٩٣٠	١١٥
٢٩٧-٤٣٤	مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع الميزانية سنة ١٩٣٠-١٩٣١ وتقرير لجنة المالية عن مشروع الميزانية	—	١٥ » ١٩٣٠	١١٦
٤٣٦-٤٣٥	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بفتح اعماد اشافى ببلغ ١١٨٥ جنبها يضاف على مصروفات وزارة الأشغال السومية (مصلحة النظم)	بلدة المالية	٢٢ » ١٩٣٠	١١٧
٤٣٦-٤٣٧	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بفتح اعماد اشافى ببلغ ٥٥٠٠ جنبه يضاف على مصروفات قسم ١١ (وزارة الأشغال السومية) فرع ٣ - ادارة عموم المياه باب ٣ - اعمال جديدة لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية	»	٢٢ » ١٩٣٠	١١٨
٤٣٧-٤٣٦	لواء حاج لوزارة المواصلات لسيارات الحكومة	»	٢٣ » ١٩٣٠	١١٩
٤٣٨	تقرير اللجنة عن مشروع قانون فتح اعماد اشافى ببلغ ٥٠٠٠ جنبه يضاف على مصروفات قسم ١٢ - وزارة الزراعة باب ٣ (اعمال جديدة) لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لمصلحة الجراد	»	٢٣ » ١٩٣٠	١٢٠
٤٣٩-٤٤٠	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بفتح اعماد اشافى ببلغ ٢٠٠٠ جنبه يضاف على مصروفات وزارة الحرية والبرية فرع ١ - باب ٣ (اعمال جديدة) لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠	»	٢٣ » ١٩٣٠	١٢١
٤٤٠	تقرير اللجنة عن مشروع قانون تلخيص بفتح اعماد اشافى ببلغ ١٠٠٠ جنبه فى ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠	بلدة الأوقاف والمجاهد الدينية	٢٣ » ١٩٣٠	١٢٢
٤٤١-٤٤٤	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١	بلدة الحسابات	٢٨ » ١٩٣٠	١٢٣
٤٤٥-٤٤٣	» » » وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١	بلدة الأوقاف والمجاهد الدينية	٥ مايو سنة ١٩٣٠	١٢٤
٤٤٦	» » » عن اقتراح حشرة الشيخ حسن عبد القادر بتطوير مصرف طريقه الجادر لجهة طرشة	بلدة الأشغال	٧ » ١٩٣٠	١٢٥

رقم المصنف	الموضوع	الجهة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم المصنف
٥١١	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة التثقيب على مدار مرصان بتطهير مصرف الحاج يوسف بتاحية الحامول برأى من أعمال تمهيدى ذقنى	بلدة الأشغال	٢٦ مايو سنة ١٩٣٠	١٤٨
٥١٢-٥١١	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة التثقيب متولى عمر جازى بتطهير مصرف فصاصين الشرق بمركوفاوس	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٤٩
٥١٣-٥١٢	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة التثقيب حسن عبد القادر بصيل ربة ستاباره عمومية قسرى عليها أحكام الممارسات أو تطهيرها من القم الى البالية	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٠
٥١٣	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة التثقيب حسن عبد القادر بتطهير مصرف ابشان رقم ٥ بمركوفاوس الكبرى	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥١
٥١٤-٥١٣	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة التثقيب حسن عبد القادر بتوصيل بحر تيره الى ناحية البرج وادسكا حديد الحدا من بطيم الى البرج	بلدة المواصلات	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٢
٥١٦-٥١٤	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم ذكره	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٤
٥١٦	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة التثقيب شمس افدى بفرض شريسة على بترين السيارات الى قسرى على الطرق الزراعية وانشاء الفرعية المقروضة على الملاك من أجل هذه الطرق وبيع لومات باذنة عند تقاطع الطرق كما يحسن أن تضع الوزارة لومات بأسماء البلاد الواقعة على طرق السيارات	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٥
٥١٧	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة التثقيب حسن عبد القادر بتوسيع الطريق المار بتهجران وموسطا سكة حديد أبو على القنطرة ومحمل بوابة سفيرة على بناء حاجز السكة الحديدية المجاورة لهذه الطريق	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٦
٥١٧	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة عمود على حداثك بشل من سكة زراعية على دليح البيرة الى مصلحة الطرق لصيانة والناحية به	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٧
٥١٨	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة شيسان حديد التفرار ك إصلاح الطريق الواقع بين كفر زرفان وكفر الزيات الى البر الأيمن قربة لياجورية	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٨
٥١٨	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة شيسان حديد التفرار ك بفضاض أجود البناح بالمسكة الحديدية بمدينة القويم	>	٢٦ > ١٩٣٠	١٥٩
٥٢٢-٥١٩	تقرير اللجنة عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل الأمر الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن الاحباطات المتخذة لمقاومة الطاعون والكوليرا	بلدة الصحة	٤ يونيو سنة ١٩٣٠	١٦٠
٥٢٤-٥٢٢	تقرير اللجنة عن الاجراءات التشريعية الى اتخاذا في قرة لتصلب البرلمان من ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ لحاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩	بلدة الحفانية	٤ > ١٩٣٠	١٦١
٥٢٦-٥٢٥	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة سيد نفيس الزوي بك بوضع نظام خاص لقرية خالار المدارس الثانوية	بلدة لحسن الاقتراحات والمراض	٤ > ١٩٣٠	١٦٢
٥٢٩-٥٢٦	تقرير اللجنة عن المراض التي ضللت فيها بجملة ٦ مايو سنة ١٩٣٠	>	٤ > ١٩٣٠	١٦٣
٥٣١-٥٢٩	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة شيسان حديد التفرار ك بفضاض أجود البناح بالمسكة الحديدية بمدينة القويم	بلدة الزراعة	٤ > ١٩٣٠	١٦٤
٥٣١	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة شيسان حديد التفرار ك بفضاض أجود البناح بالمسكة الحديدية بمدينة القويم	>	٤ > ١٩٣٠	١٦٥
٥٣٤-٥٣٢	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة شيسان حديد التفرار ك بفضاض أجود البناح بالمسكة الحديدية بمدينة القويم	>	٤ > ١٩٣٠	١٦٦
٥٣٥-٥٣٤	تقرير اللجنة عن اقتراح حفرة شيسان حديد التفرار ك بفضاض أجود البناح بالمسكة الحديدية بمدينة القويم	بلدة المالية	٤ > ١٩٣٠	١٦٧

رقم المجلد	تاريخ الجلسة	الجهة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الجلسة
١٦٧	٤ يونيو سنة ١٩٣٠	بلدة المالكية	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة الشيخ طه حسين بتشكيل لجنة لبحث شكلين سيادي الحفرية بمركز القرنة ٥٣٥-٥٣٦	٥٣٦-٥٣٥
١٦٨	٤ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة سعد مكرم بك بيع الأراضي المجاورة لمركز الحلف للأحالي وصغار الموظفين ببلد من تأجيرها لم ٥٣٦-٥٣٧	٥٣٧-٥٣٦
١٦٩	٤ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة محمود علي مهنا بك إنشاء منازل لفرز القطن ونسجه بالحداد الصناعية المبرجة الأتقن عراسم الحداديات واتحاد انضمامه بغير إنشاء منازل خاصة بمصر والاسكندرية ٥٣٧	٥٣٧-٥٣٨
١٧٠	٤ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن اقتراح حشرة الشيخ حسن عبد القادر بتشكيل لجنة لتقدير بمن ألمان الحكومة اللازمة لما كفي أحال بعض بلاد بمدرسة القريجيو بجهانم بغير المزارع مع تبسيط التي بغير لائقه ٥٣٨	٥٣٨-٥٣٩
١٧١	٩ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بفتح اعماد اضافي يبلغ ٥٠٠٠ جنيه بيزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية لمصلحة الجراد ٥٣٨-٥٣٩	٥٣٩-٥٤٠
١٧٢	٩ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بفتح اعماد اضافي يبلغ ٧٥٠٠ جنيه بيزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية لمصلحة الجراد ٥٣٩-٥٤٠	٥٤٠-٥٤١
١٧٣	٩ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بفتح اعماد اضافي يبلغ ١٥٤٠ جنيه بيزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠ لقضية بعض مصروفات خاصة بشراء دار لقضية الملكية المصرية بباريس ٥٤٠-٥٤١	٥٤١-٥٤٢
١٧٤	١٠ > ١٩٣٠	بلدة الخفائية	تقرير لجنة الخفائية عن مشاريع قوانين إنشاء محاكم الاخطاط والباء الاعضاء القضاء القصد ومشايخ البلاد وقصر شكل محاكم المراكم على المحافظات ٥٤٢-٥٤٣	٥٤٣-٥٤٤
١٧٥	١٦ > ١٩٣٠	بلدة المالكية	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بطلب فتح اعماد اضافي يبلغ ٣٤٩٧١ جنيه بيزانية وزارة المعارف السبعة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فرع ٢ - ادارة عموم الآلات المصرية - باب ٣ - اعمال جديدة لكافة أسرة الفرد كارافون ٥٤٤-٥٤٥	٥٤٥-٥٤٦
١٧٦	١٦ > ١٩٣٠	بلدة المعارف	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ بشأن تعديل نظام مدرسة المتوسطة الملكية ٥٤٥-٥٤٦	٥٤٦-٥٤٧
١٧٧	١٦ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بوضع نظام جديد لامتيازات المحرراتان بعض المعارف ٥٤٦-٥٤٧	٥٤٧-٥٤٨
١٧٨	١٦ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتنان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ٥٤٧-٥٤٨	٥٤٨-٥٤٩
١٧٩	١٦ > ١٩٣٠	>	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتنان شهادة الدراسة الثانوية ٥٤٨-٥٤٩	٥٤٩-٥٥٠
١٨٠	١٧ > ١٩٣٠	بلدة الأرفاف والمهاد الدقة	تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي تضمنها تقرير لجنة الموظفين العليا لقرعة لوزارة الأرفاف بمسجن دجيات بعض موظفي وزارة الأرفاف ٥٥٠-٥٥١	٥٥١-٥٥٢

مجلس الشيوخ

ملحق رقم ١

(جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠)

قرر لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة بـجلسة ٥ يونيو سنة ١٩٢٨ وأعدت النظر فيها بـجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٠

(المقرر حفرة عزيز ميم اندي)

العرائض الخالية من التوقيع والعنوان

عريضة رقم ٢٧٠ - مقدمة من محمد فريد حلمي داود من ضباط الحدود وخفر السواحل سابقا - بتاريخ أول مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن مدير إدارة الماشات حفظ الطلب الذي قدمه لوزارة المالية بصرف مكافأة له بعد أن كاد ينهي بالموافقة عليه .
قررت اللجنة حفظها لخلاها من العنوان .

العرائض التي رأت اللجنة حفظها

عريضة رقم ٢٧١ - مقدمة من عبد الوهاب إبراهيم عمارة وآخرين من أهالي الزندون مركز هيا - بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها ادراج اسم العملة السابق الذي ردت ظاهرا ضمن المرشحين للعملة .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٧٥ - مقدمة من عبد المقصود أحمد عامر من الجعفرية - بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إنه من ضمن أعضاء لجنة أجور النحفر ويتظلم من أن مأمور مركز السلطة أحاته أمام أعضاء اللجنة .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٧٨ - مقدمة من سليمان عبد العال وآخرين من تلة سواده مركز أرنوب - بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٨ - يقولون فيها إنه بلغهم من مصدر موثوق به أن شكوى تقدمت لازالة زنتهم وهم يحفظون حقهم ضد الحكومة اذا فذنت ذلك و يطلبون انصاتهم .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٨٠ - مقدمة من عمدة العزبة المستجدة بطوطا - بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من فومسيون المديرية الطبي اذ قرفضه من المدينة ولم يحط مهلة قلملاج .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٨٤ - مقدمة من حسن مجملين بقنا - بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إنه يتقاضى مرتبا قدره جنينان شهريا من وزارة الأوقاف وهذا المبلغ لا يكفيه وسبق له أن قدم شكوى ولم يظهر أثرها ويقول أيضا إنه اذا لم ينظر في شكواه سيعمل عملا لا يرضى المجلس ولا يلام عليه .
قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

عريضة رقم ٢٨٥ - مقدمة من السيد الوالي وآخرين من أهالي كفر خضير مركز شبراخيت - بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن لجنة شياخات المديرية حيث عمدة لديهم لا يملك النصاب القانوني ولم يحز أغلبية الأصوات ، ورفضت من حاز أغلبية الأصوات ويملك أزيد من النصاب القانوني .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٨٨ - مقدمة من محمد عبد الله فوده دبا بنقطة السلطة - بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ - يقول فيها أنه كان قرأنا بـمدرسة السلطة الابتدائية التابعة لمجلس المديرية ورفضه ناظر المدرسة بفير ذنب ويتظلم من ذلك .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٩٥ - مقدمة من مبارك علي ذخير من ناحية بلاط بالواحات الداخلة - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من تصرف عمدة الناحية منه في نزاع قام بينه وبين جاره على حمار .
قررت اللجنة حفظها .

العرائض التي رأت اللجنة إحالتها الى الوزارات والجان المختلفة

عريضة رقم ٣١٨ - مقدمة من أحمد محمد سيد احمد وآخرين من أهالي جزيرة القناب مركز دكرنس - بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها تكليف وزارة الأوقاف باعادة بناء مسجد بلدهم الذي تهدم .
قررت اللجنة إحالتها الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

حريضة رقم ٢٦٩ - مقدمة من هاشم حفيظ من أهالي الاسكندرية - بتاريخ أول مايو سنة ١٩٢٨ - تحول فيها أنه بعد أن تمت لوزارة الخارجية أن زوجها مصري وليس إيراني التبعة وحسنت لها المحكمة الشرعية بناء على ذلك بفتحها وأرادت التنفيذ رجعت الوزارة وقررت أنه إيراني وترتب على ذلك أن التفتيش الإيرانية أرسلت من أخذ منها طفلها البالغ من العمر ستين سنة وتسلم من ذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الخارجية .

حريضة رقم ٢٧٢ - مقدمة من إبراهيم محمد سليمان وآخرين من أهالي ناحية الأشخاص مركز الصف - بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٨ - يطالبون فيها من الحكومة اعتقاد الرسم الأول الذي عمل ليجرى السيل الذي يراد حفره وعمل اعتقاد الرسم الثاني لهذا الجرى لأنها لو عملت على مقتضاه لأضرت

٣٣

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

حريضة رقم ٢٧٣ - مقدمة من أبو زيد متولى وآخرين من علماء الأزهر المولوفين في الأعمال الكتابية بالأزهر والمعاهد الدينية - بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٨ - مطالب يطالبون بها تحسين أمورهم وترقية شؤونهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

حريضة رقم ٢٧٤ - مقدمة من طه سعد بمصلحة المواني والمنائر بالاسكندرية - بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٨ - يطلب فيها إعادة فتح باب الانساب للجامعة المصرية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

حريضة رقم ٢٧٦ - مقدمة من طاعة المرحوم المعلم حسن عبد إبراهيم رئيس ثانوت قسم باب الشرعية - بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٨ - تتظلم هذه العائلة من أن اللجنة المنوط بها الخاتونية عينت شخصاً آخر رئيساً لخاتون قسم باب الشرعية خلاف الشخص الذي كان يتولى هذه المهمة عقب وفاة معلمهم ومتوفرة فيه الشروط علاوة على أنه صهر للرئيس المتوفى وسبقوا بإعتاقهم بخلاف الذي عين فإن شروط التعيين لرئاسة الخاتون غير متوفرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

حريضة رقم ٢٧٧ - مقدمة من إبراهيم أحمد سلام وآخرين من فقهاء المقررة الأحادية السعيدية بطلما - بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن لأمانة التدوير التي أمدتها وزارة الأوقاف ويسرى مفعولها من أول مايو سنة ١٩٢٨ ستحرمهم نصيبهم من صندوق التدوير ويطالبون العدول عن ذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

حريضة رقم ٢٧٩ - مقدمة من عبد وشايخ وأهالي مليج وحصة مليج مركز شين الكوم - بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٨ - يطالبون فيها إعادة

حريضة رقم ٢٨١ - مقدمة من محمد حسين غراب وآخرين من بندو فارسكو - بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ - يطالبون فيها من وزارة الأوقاف ترميم مقبرة جامع الحديدي وأصلاح أرضيته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

حريضة رقم ٢٨٢ - مقدمة من موظفي مدارس المشروع الأولية - بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ - حريضتان من صورة واحدة بمطالب يطالبون بها تنظيم أمورهم وتحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

حريضة رقم ٢٨٣ - مقدمة من محمد عوف وآخرين من أهالي حي سيدنا الحسين بالقاهرة - بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن شيخ مسجد سيدنا الحسين يمنع دخول الاموات للصلاة عليهم في المسجد .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

حريضة رقم ٢٨٦ - مقدمة من موظفي مدارس المشروع الأولية من جهات مختلفة - بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٨ - إحدى وأربعون حريضة من صورة واحدة .

حريضة رقم ٢٨٧ - مقدمة من موظفي مدارس المشروع الأولية - بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ - تسع عرائض من صورة واحدة .

هاذان الحريضتان بمطالب يطالبون بها تنظيم أمورهم وتحسين حالهم .

قررت اللجنة ضمهما للحريضة رقم ٢٨٢

حريضة رقم ٢٨٩ - مقدمة من عبد أمين إبراهيم الجبل وآخرين من أهالي فارسكو - بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ - يطالبون فيها من وزارة الأوقاف بتجديد بناء مسجد الشويبي الموجود ببلدتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

حريضة رقم ٢٩٠ - مقدمة من علي فرج وآخرين عمدة وشايخ وأهالي غزاله مركز السبلاوين - بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ - يطلب إنشاء سكة زراعية بتدبير من محطة أبي الشوق وتنتهي إلى حي الإبيدي مارة ببلدتهم وبلاد أخرى صينوها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

حريضة رقم ٢٩١ - مقدمة من موظفي مدارس المشروع الأولية - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ - أربع عرائض من صورة واحدة بمطالب يطالبون بها تنظيم أمورهم وتحسين حالهم .

قررت اللجنة ضمها للحريضة رقم ٢٨٢

عرضة رقم ٣٠٠ - مقدمة من علي أحمد العمري وآخرين فقهاء مكتب الصبيان بالجامع الأحدي بطنطا - بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها ادراج اسمائهم ضمن المستحقين في صندوق النذور .
قررت اللجنة إحالتها الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

عرضة رقم ٣٠١ - مقدمة من أمين مصطفى خليفة المقام الأحدي بطنطا - بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨ - بطالب تعديل لأئحة النذور .
قررت اللجنة إحالتها الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

عرضة رقم ٣٠٢ - مقدمة من معاوني الادارة بمجهاث مختلفة - بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨ - أربع عشرة عرضة من صورة واحدة ، بالتظلم من ان اللجنة التي شكلت في وزارة الداخلية للنظر في حالة ضباط البوليس هضمت حقهم في التقرير الذي قدمته لهم .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

قررت اللجنة ضمها للعرضة رقم ٢٩٣

عرضة رقم ٣٠٣ - مقدمة من محمد الجندى وآخرين من فقهاء المقارئ الأحديدة وحفاظ القرآن الكريم بطنطا - بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من لأئحة النذور التي وضعتها وزارة الأوقاف لأنها تحرمهم من مورد رزق لهم .

قررت اللجنة إحالتها الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

عرضة رقم ٣٠٤ - مقدمة من عبد الرحمن محمد اسماعيل وآخرين من أهالي ناحية قراة مركز كفر صقر - بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها حفر الجزء المتروك بدون حفر من ترعة المشاعلة الآخذة من ترعة الصاوي لأن المياه لاتصل الى أراضيهم الواقعة في نهايتها وتسبب عن ذلك تلف مزروعاتهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٣٠٥ - مقدمة من عمال الدريسة من مجهاث مختلفة - بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ - تسع عرائض من صورة واحدة بمطالب يطلبون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة ضمها للعرضة رقم ٢٩٧

عرضة رقم ٣٠٦ - مقدمة من معاوني الادارة بالأقاليم - بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ - تسع عرائض من صورة واحدة بمطالب يطلبون بها لتحصين سالم وترقية شؤونهم .

قررت اللجنة ضمها للعرضة رقم ٢٩٣

رئيس اللجنة

حسن عبد القادر

عرضة رقم ٢٩٧ - مقدمة من عبد العزيز قنديل عبد الوهاب ناظر مدرسة شنتا الحجر الأولية للبنين ومن ملج - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن وزارة المعارف منته الانسحاب من الخارج الى مدرسة دار العلوم ويطلب اباحتها كما كان الحال من قبل .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٢٩٨ - مقدمة من عبد السيد حامد وآخرين من معاوني ادارة مركز أبونوب - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن اللجنة الفرعية التي شكلت في وزارة الداخلية للنظر في حالة ضباط البوليس هضمت حقهم في التقرير الذي قدمته لهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٩٩ - مقدمة من محمد عزب وآخرين بمجاة غلال بندر تلا - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من الضريبة التي يفرضها عليهم المجلس المحلي ويطلبون تعديلها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٩٩ - مقدمة من كامل محمد أحمد الشريفي وآخرين من أهالي بندر أبو تيج - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها عدم تنفيذ قرار الجبانات على جبابة أبو تيج .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٩٧ - مقدمة من عمال الدريسة بمصلحة السكة الحديدية - بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ - مذكرتان من صورة واحدة بمطالب يطلبون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٢٩٨ - مقدمة من محمد أحمد سالم وآخرين فقهاء مقرأة سيدى مرقوق بطنطا - بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من لأئحة النذور التي وضعتها وزارة الأوقاف لأنها تحرمهم من مورد رزق لهم .

قررت اللجنة إحالتها الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

عرضة رقم ٢٩٩ - مقدمة من ابراهيم علي وآخرين من أهالي متيل الروضة والناظرة الجديدة - بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ - يقولون فيها إنه سبق لهم أن قتلوا عرضة يطلبون فيها عمل توصيلة من خط التزام تمر بمجهاثهم . فلما أحال المجلس هذه العرضة الى وزارة الأشغال أجابت بأنها تكفي السيارات التي تمر من هناك ولكن هذه السيارات منست من المرور هناك ويتظلمون من ذلك .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى وزارة المواصلات .

الاقتراح رقم ٥٣ المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بإصلاح مسجد السيد أحمد البدوي بمدينة طنطا .

الاقتراح رقم ٥٤ المقدم من حضرة ببناء مسجد سيدي سليل والعمرى بمدينة طنطا .

الاقتراح رقم ٥٥ المقدم من حضرة ببناء مسجد شايوش وأبي العباس بالحلة الكبرى .

أحيلت هذه الاقتراحات الثلاثة بمجلس ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة فيها ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحات برغبة ومقبولة شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس للاحالتها الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

الاقتراح رقم ٥٦ المقدم من حضرة أحمد حجازي بك بإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة مشوش مركز بليس .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى وزارة المعارف .

الاقتراح رقم ٥٧ المقدم من حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله بتجفيف الجزء الشرق من بحيرة المنقلة وبيع الأراضي الملاصقة للسكة الحديدية من محطة الكاب الى محطة القنطرة والملاصقة للقرية العباسية وري تلك الأراضي من القرية المذكورة .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى لجنتي الأشغال والمالية .

الاقتراح رقم ٥٨ المقدم من حضرة ببناء كوبرى على ترعة الشهورية ببلدة الشيخ عيسى مركز قنا .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى وزارة المواصلات .

ملحوظ رقم ٢

(جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة فحص الاقتراحات والمراضى من الاقتراحات التي سبق لجنة نظرها بمجلس ٨ مايو سنة ١٩٢٨ ثم أعدت النظر فيها بمجلس ١٤ يناير سنة ١٩٣٠

(بقدر اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر) .

أحال الى المجلس اللجنة الاقتراحات الآتية :

الاقتراح رقم ٤٧ المقدم من حضرة سعد مكرم بك بإصلاح جسر ترعة مصرف السيل بمركز الصف .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٤٩ المقدم من حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله بتجديد محطة السكة الحديدية لبور سعيد .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٥٠ المقدم من حضرة بانشاء كوبرى طوى بمحطة القنطرة .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٥١ المقدم من حضرة أحمد حيد أبو سنت بك بإيجاد أشعة رقيق وسهل تحليل كياوى بمستشفى كل مدمية وأن يبدأ من الآن بصاحبة مديرية جرجا .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى لجنة الصحة .

الاقتراح رقم ٥٢ المقدم من حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك بتسهيل نقل السباغ الخيرية لتحسين الأراضي .

الاقتراح المقدم من حضرة سعد مكرم بك وهذا نصه :

«حضرة صاحب العزة وكل جلس الشيوخ

أدعو عرض الاقتراح الآتي على المجلس لواقعة عليه واحالته على اللجنة المختصة :

نواص الفهميين والجزيرة الشقرا والأقواز التابعة لمركز الصف مديرية البحيرة واقعة بالبحيرة الغربية من ترعة الخشاب .

وتأحية الحلى والمثنى وعربان قبيلة مطير والبايدة واقع على سكنهم بالجليل الشرق ، ويوجد بسفح الجبل الشرق على أثرى وفيه سياج واحد أهالي تلك البلاد تسميد مزروعاتهم من هذا السباخ كما أنهم يدفعون مواتم بالجليل الشرق وقد يلاقون صعوبات كثيرة في قتل حاصلات مزروعاتهم والاشجار اللازمة لأحيائهم وكذا قتل الموتى . كل هذا ناشئ من عدم وجود سكة زراعية تسهل عليهم سبل النقل .

وبما أنه توجد طريق زراعية مارة بوسط بلاد مركز الصف على أحد جسرى ترعة الخشاب يتبدئ من عند حلوان وتنتهي ناحية الكرمات وتوجد ترعة لتصرف مياه السيل عند ناحية الأقواز جسرأها متصلا بالجليل الشرق وترعة الخشاب أى بالطريق الزراعية السابقة الذكر .

ويمكن اصلاح أحد جسرى هذه التربة لزود عليه وهذا لا يكلف خزائنة الدولة شيئا سوى أن مصلحة الطرق أمر إحدى فرق اصلاح الطرق الزراعية الموجودة هناك بالمحافظة على جسر المصرف وجعله صالحا للزود .

بناء عليه :

أقترح المراقبة على هذا الاقتراح واحالته على وزارة المواصلات لتكليف مصلحة الطرق باصلاح جسرى التربة المذكورة لزود عليه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

سعد مكرم
عضو المجلس

الاقتراح رقم ٥٩ المقدم من حضرة عبد الرحيم مهنا اقتضى بإقامة عروض من البحر بجزيرة الطيقات مركز قنا .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى وزارة الأشغال .

الاقتراح رقم ٦٠ المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء سكة زراعية من السجاية الى الكنيسة على ضفة ترعة السجاية .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢ مايو سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى وزارة المواصلات .

الاقتراح رقم ٦١ المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حجازى بتطهير ترعة المفارة بمركز قفوس .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢ مايو سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى وزارة الأشغال .

الاقتراح رقم ٦٢ المقدم من حضرته بإنشاء محطة للسكة الحديدية تجاه بلدة البالوة .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢ مايو سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى وزارة المواصلات .

الاقتراح رقم ٦٣ المقدم من حضرة سعد مكرم بك بالتنازل عن قطعة أرض مملوكة للحكومة لمجلس مديرية البحيرة .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢ مايو سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى وزارة المالية

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

وحيث إن هذه المحطة خالية من كوبرى علوى كالكلارى المقامة في محطة الاسماعيلية وبها تمر عليه الركاب أثناء انتقالهم من رصيفها الشرقى الى رصيفها الغربى وبالعكس وذلك موجب لانتظار الركاب على الأرصفة حتى تتحرك القطارات خوفا من حدوث حادث لم لو انتقلوا قبل تحريكها . وبما أن هذا الانتظار يثبت الملل في نفوس الركاب ويملهم على الاعتراض والانتقاد من عدم وجود الوسائل المهيأة والموفرة لراحتهم فلتما لهذا وحرمنا على راحة الركاب وضمانا من حدوث أخطار نطمح .

أقترح :

إنشاء كوبرى علوى كالكلارى المقامة في محطة الاسماعيلية وبها يمر عليه الركاب توفيراً لراحتهم وقابلية من الأخطار

١٠ أبريل سنة ١٩٢٨

إبراهيم يوسف عطا الله
عضو المجلس

(٥١)

الاقتراح المقدم من حضرة أحمد حيد أبو ستيت بك وهذا نصه :

” حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح المرسل مع هذا على هيئة المجلس الموقرة نظره وتقرر رسالته على الجهة المختصة .

وتقبلوا عظيم تحياتي مع الاحترام

١٢ أبريل سنة ١٩٢٨

أحمد حيد أبو ستيت
عضو المجلس

أقترح

لما اتسع علم الطب وتقدمت نواحيه استعمل على الطبيب أن يقوى بفرده على الوقوف على أسس الأمراض وأسابيها ففكرت العقول وساعدتها العلم على إيجاد الطرق والوسائل الفعالة التي تساعد الطبيب في تحقيق ما أشكل عليه فوصلت الى كثير منها وكان من بينها وأهمها أشعة رنجن وبما عال التحاليل الكيماوية فقد عملت الأولى في كشف كل خلية ووضعت أمام الطبيب وبصره كل مستر وأصبح يرى بها ما خفى من أعضاء الجسم كأنه ورأه حين شفاف .

ليس هذا عملها في التشخيص فحسب بل كانت تلك الأشعة القوية ، كما قال بعض الأطباء ، أقوى عنصر عرف حتى الآن بعد الراديو في مكافحة الميكروبات الماسية وقتلها والأمراض الخبيثة وعلاجها ، ونالكم بما قمتمه وتقديمه التحليلات الكيماوية في مساعدة الأطباء من تحليل البول والدم وجمع إفرازات الجسم المنتجة وإظهار ما بها من ميكروبات مجهولة تكشف الكيمياء منها النفاذ ، الى ما لها من الأتيان العظيمين من المنافع والمزايا التي لا يمكن حصرها الا للأطباء الاختصاصيين .

(٤٩)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله وهذا نصه :

” حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ الموقر

أرجو التفضل بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر لتقرر ما يراه في اسائه على الوزارة المختصة .

إن محطة سكة حديد مدينة بورسعيد من أهم المحطات ذات الأيراد الواسع سواء أكان من نقل الركاب أم من نقل البضائع وقد لا تكون أقل أهمية عن محطة سكة حديد الاسكندرية بما يرد عليها من السياح أو بين يسافرون من طريقها من القطر المصرى للاصطياف ولا يثنى أن هذه الطبقات هي من أدق الطبقات الزاكية في الهيئة الاجتماعية ذات الرأى المسموع والكلفة النافذة ويثنى من اعتراضها وانتقادها فإن انتقدت كان قدما مسموعا وضارا ، وإن شكرت كان شكوا محمودا وبنا أثر فعال .

لذلك يكون غير لائق أن نشاهد هذه الطبقات في سرورها بمحطة بورسعيد تلك المحطة بشكلها الحالى المزرى البالغ حد الاحتباب فانا قائمة من أشتاب عرضية لأخطار حريق يؤدى الى خسائر فادحة سواء حصل بالأمكنة أو بجوتها ، علاوة على ذلك فإن الأشتاب من المواد الحارقة التي لا تستعمل إلا للضرورة الموقفة في المحطات القاصرة على الأكشاك الضئيلة لا المحطات الواسعة المستيكة كل المعدات ، لذلك لا يتفق وما لهذه المحطة من الأهمية المادية والأدبية وما عليه هذه المدينة من الكرامة المتأزمة بحكم مركزها الجغرافى ، وما عليه مصلبة السكة الحديدية من وفرة الأيراد ، وما عليه مدبرها من صائب الرأى وحسن التفكير أن تبقى هذه المحطة على حالتها الحالية التي لا تسر ولا يرغب فيها كل حب للأصلاح .

لذلك :

أقترح تجديد محطة سكة حديد بورسعيد بمواد البناء على شرط أن تكون على أحدث طراز وأحسن تنظيم بدلا مما عليه الآن من المواد الخشبية أقامه لأخطار الحريق وتظهرها بالمظهر اللائق بها وبالمدنية

إبراهيم يوسف عطا الله
عضو المجلس

١٠ أبريل سنة ١٩٢٨

(٥٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله وهذا نصه :

” حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ الموقر

أرجو التفضل بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر لتقرر ما يراه في اسائه على الوزارة المختصة :

إن محطة سكة حديد القنطرة أصبحت كثيرة الحركة بسبب التبادل الحاصل بينها وبين سكة حديد فلسطين خصوصا أن أكثر هذه الحركة في صنف الركاب الذين أغلبهم من السائحين الذين يقصدون زيارة بيت المقدس ومصر أو ممن يصطافون أو يشتون سنويا من المصريين أو السوديين أو الفلسطينيين بين سوريا ومصر .

ثانياً - زى أن الأليان المجاورة البلاد التي بها سياج أثرى جافظة لقواها وبالعكس الأليان البعيدة عن هذه البلاد والتي لا يتمكن ملاكها ومزارعوها من استحضار سياج أثرى لها فانها تضمحل سنة عن أخرى وذلك من عدم إعطائهم التسهيلات لنقل هذا السياج خصوصاً أن وزارة المواصلات تعطى عربات نقل السياج بالساعة ولا تخفى الصعوبة في تشغيل البغال بالساعة علاوة على أن التعليلات صعبة جداً والأجرة كبيرة مع أن الفاترة السنية كانت تسهل للزراعيين والبغال كل شيء ولو راجعنا دفاترها لوجدنا أن المرحوم سلطان باشا كان يسقى القطارات والعربات لنقل السياج بدون مقابل لانتاج محاصيل طيبة .

لذلك :-

قترح أن يلتقي المجلس نظر وزارة المواصلات لعمل التسهيلات لذلك ولزراعيين نقل السياج الأخرى للأليان بدلاً من ترك القطارات والعربات موضوعة في الشمس والندى بأكالها الصدا بدون فائدة وإن تسهيل النقل لا يوقر سير قطارات الركاب على الخطوط الإضافية وأيضا عمل الترتيب نحو مد خطوط ما بين البلاد الموجودة بها السياج الأخرى وما بين البلاد التي لا يوجد بها هذا السياج وتحصيل الأجرة فقط بنسبة حرش البلد وأجرة العمل لأن هذا السياج له من الأثر الطيب ماله من فائدة الزراعة وتحقير الأرض وحفظها من التلف واكتار محاصيلها . فضلا عن ذلك فإن مصلحة السكة الحديدية لو سهلت على الملاك والمزارعين نقل السياج لاستفادوا واستغاثت فائدتهم بأخذ أجرة نقل القطن للمالج وأجرة نقله والبذرة الاسكندرية لأنه بالطبع يكون المصنول في هذه الحالة أكثر والاستفادة أعظم كما أن تسهيل نقل هذا السياج له من الأثر ماله من فائدة الزراعة وتحقير الأرض وحفظها من التلف واكتار محاصيلها التي تأخذ الدولة عليها الضريبة العقننية ويوجد عليها وعلى السكان بالفائدة الجزيلة والخير العميم

محمد زكي عبد الرازق
عضو المجلس

١٥ أبريل ١٩٢٨

(٥٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو تقديم الاقتراح الآتي لعرضه على المجلس ليقدر فيه ما يراه :

يوجد بمدينة طنطا مسجد لسيدي أحمد البدوي وهو من أشهر المساجد في القطر المصري يقصده زوار كثيرون من محرم القطر ومن الأطفال الأخرى الاسلاميه وقد احتاج الحال إلى اصلاح المئذنتين وبعض الأبواب وقد استمر هذا الاصلاح مدة من الزمن مما استوجب تشويه هذا المسجد فضلا عن ذلك فإن هذا المسجد بسبب وجود طلبة المعهد فيه أصبح بمجاله عزة مؤلمة وذلك لعدم وجود فرش بمسوح المسجد والحصر الموجودة به فقدره لا تصلح للاستعمال ومن يريد تأدية الصلاة في هذا المسجد العظيم أن يتمكن أن يؤدوها على الوجه المطلوب لكثرة المجردين الموجودين به وأكلهم وشربهم وتوهمهم وهذا كثرهم لئلا يتهاوا بالمسجد المذكور .

ولكن مع الأسف لم يزل التبع بزاياء تلك الترم العظيمة غير سكان المدن الكبرى وقد حرم منها كل الحرمان سكان الأقاليم خصوصاً البعيد منها وعلى الأخص الجهات المروفة بالمصيدة الأعلى كديرية جرجا وما بعدها .

إن بعد تلك الجهات عن العواصم وصعوبة مواصلاتها وقلة غنى أهلها مع كثرة عديم وحرارة أقاليمها كل ذلك أسباب جعلتها غير مرغوب فيها لسكنى الأطباء خصوصاً القادرين منهم على فتح العيادات فيها ووضع تلك الآلات النافعة بها .

إن تلك البلاد الأهلية جذرية ببناء الحكومة بها صحياً ومن أخص واجبات مصلحة الصحة أن تعنى بوضع تلك الآلات بكل مستشفياتها والكاشنة بعوام المديريات المروفة بالإسهالات وذلك لسهولة الانتفاع بها أقليمياً وأن تعنى بتزريب الاختصاصيين بما يفرجهم عن الإقامة بتلك الجهات وتشغيل تلك الآلات كسنة البسده في كل جديد وأن تعنى أولاً بوضعها في البعيد منها مبتدئة بوضعها في عاصمة مديرية جرجا لكثرة سكانها إذ أنها (أي المديرية) فاقت المليون عقلاً بحسب التعداد الجليلي ولأن موقعها متوسط لتلك الجهات النائية وأن تستمد من الآن فيما يلزم تميمها مستقبلاً في كل جهة تكون مفترقة لوجودها بها .

لذلك أقترح أن تشرع مصلحة الصحة في الاستعداد لوضع أشعة رنتجين ومعمل تحليل كباوي بمسشفى كل مديرية بعيدة عن العواصم الموجودة بها تلك الآلات وأن تبدأ من الآن بصاحبة مديرية جرجا للأبواب المينة بذكره الاقتراح

أحمد حيد أبو ستيت
عضو المجلس

(٥٤)

الاقتراح المقدم من حضرة محمد زكي عبد الرازق بك وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة المحترم وكيل مجلس الشيوخ

تتركز جميع دول العالم على جملة موارد متنوعة، والقوة المصرية أهم موارد الزراعة والأراضي المصرية لها زمن طويل ترويح هيبقا وهذا أضعف قوة انتاجها في المدة الأخيرة وإن كان السيد الكباوي يثيد الزراعة وقتاً فقط إلا أنه في الحقيقة مضر بالأرض لذلك يتم طلبنا الواجب البحث عن علاج لقوة ونمو المحاصيل والمائية بحفظ كيانها . والتجارب في مثل تلك الحالة مفيدة ومنها :-

أولاً - لما كانت الهمة مبنولة من وزارة الأشغال في تعجيد أراض زراعية أخرى لم تعمل الترتيبات في حفظ كيان الأراضي مثل عمل مصارف ليعمل ماء النيل لتكسب الأليان طميه فيحصبها خصوصاً أن الأرض التي كانت ملكاً للدارنة البنية واليوميين باقية في حالها الأصلية مع أن هذه لها مسكون سنة ترويح الزراعة المهيبة حتى أصبحت قوة انتاجها ضعيفة .

لهذا جيمه اقترح ما يأتى :

أولاً - السرعة فى اصلاح المسجد المذكور ولقائه الممارين كما كانتا .

ثانياً - منع المجاورين من التدريس فى هذا المسجد ويكنى أن يكونوا بالمعهد المخصص لهم وأن لم يكنهم يبنى لهم دور فوق بناء الموجود أو يبنى لهم معهد فى عمل آخر أو يوزعون على بقية المساجد .

ثالثاً - فرش جميع هذا المسجد بالسطح والسجاد أسوة بالمسجد الحسينى وغيره من المساجد المشهورة وأن يكون ممثلاً لاقامة الشعائر الدينية فقط .

رابعاً - يفضل هذا المسجد فصلاً تاماً من المعهد وبين له شيخ خلدمة أسوة بالمسجد الحسينى والزينى والشافعى حيث يرأب هؤلاء الخلدمة ليقوموا بتظيف المسجد وأخيار الوزارة بمبج ما يحتاج اليه من الاصلاح .

خامساً - بما أن هذا المسجد من المساجد الاثرية الشهيرة كما قدمنا وله من اليراد السوى ما يرى على الغائبين ألف جنيه فلا يصح أن يكون موقوفوه وخدمنه من الطبقة الثالثة فى المساجد بل يجب أن يكونوا من الدرجة الأولى بالنسبة لخدمه المساجد فلا يصح أن يكون مرتب الموظف منهم تسعين قرشاً بل يجب أن يكون مرتبهم كأحسن مرتب فى القطر المصرى بالنسبة لموظفى المساجد فلا يقل مرتب الواحد منهم عن ثلاثة جنيهات شهرياً حتى يمكنهم أن يفرغوا لخدمة المسجد الخلدمة التى تتناسب مع عظمتهم وتاريخه .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(٥٤)

الاقترح المقدم من حضرته ببناء مسجد سيدى سبيل والممرى بمدينة طنطا
هذا نصه :

حضره صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ الاقترح الآتى للمجلس ليقرو فيه ما يراه :

يوجد بالمحلة القبلية من مدينة طنطا مسجد لسيدي سبيل والممرى وهذا المسجد متخرب من زمن وماوى للقاذورات المضرة بالصحة ومن المصائب أن الأهالى وضعا يدهم على جزء من هذا المسجد وبنوا فيه دكاكين وقهاوى وعشاش ولما سئلوا عن ذلك أجابوا بأنهم متاجرون من مأمووية الأوقاف وموقوف على المسجد وعلى سيدي سبيل ما يقرب من الثلاثين فداناً وعلى كل حال متوفر مبلغ مظيم من ايراد الأطينان المذكورة يكتفى لبناء المسجد والمصرف عليه .

لهذا اقترح بناء المسجد المذكور ما

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(٥٥)

الاقترح المقدم من حضرته وهذا نصه :

حضره صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ الاقترح الآتى للمجلس ليقرو فيه ما يراه :

يوجد بالمحلة الكبرى مسجداً شيوخاً أحدهما مسجد شاويش والآخر مسجد أبى العباس والأول موجود فى أحسن نقطة فى المحلة الكبرى وخال من ثلاث جهات وفى جهتين منه، وهما البحرية والشرقية، دكاكين وقد تخرب من نحوسة وكسور وله أوقاف كثيرة من ضمنها حلة دكاكين أمام المسجد بشارع شاويش متخربة أيضاً وكانت ذات ايراد وصار المسجد الآن مأوى للقاذورات، والمسجد الثانى فى أحسن بقعة من البلد أيضاً ومتخرب من مدة طويلة وله أوقاف كثيرة وخال من ثلاث جهات لو بنيت فيها دكاكين وغازن لكن لما ايراد يكتفى للصرف عليه وزيادة وقد تقدمت حلة شكاوى للوزارة ببناء هذين المسجدين ما دام لها ايراد متوفر .

لهذا اقترح بناء المسجد المذكورين ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨

(٥٦)

الاقترح المقدم من حضرته أحد مجازى بك وهذا نصه :

حضره صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أشرف بتقديم اقتراس الآتى راجياً عرضه على هيئة المجلس الموقر حتى اذا أقره أسأله لى وزارة المعارف .

كلما تعلم رغبة حضرته صاحب المطالى وزير المعارف فى نشر العلم وتحصيل سبل التعلم بين كل طبقة من سكان القطر خصوصاً فى هذه الظروف السيئة التى كثرت فيها شكاوى سكان القرى من الضائقة المالية وعدم امكانهم القيام بالمصاريف اللازمة لارسل أولادهم لاجتناء العلوم بالمدارس الابتدائية بعد التعلم الأولى فى البنادر الكبرى وعوامم المدرجات والمراكى التى أصبحت الميمنة فيها غالية جداً .

لهذا

اقترح انشاء مدرسة ابتدائية ببلدة مشوتل التابعة لمركز بليس (شرقية) للأسبب الآتية :

أولاً - هذه البلدة فى منتصف الطريق بين مصر والزقازيق وتبعد نحو الأربعين كيلومتراً هجرى عن كل من الجهتين .

ثانياً - أن عدد سكانها بحسب التعداد الأخير بلغ ١١,٣٤٤ نفساً وهذا عدداً سكان البلاد والكفور المجاورة لها والأهله بالسكان .

نص المذكرة الايضاحية

ان مدينة بور سعيد على ما هي عليه الآن مصابة بجزئها عن باق مدن القطر لعدم وجود ضوايح زراعية حولها واحاطتها بالبحر والبحيرات كما انه لا ظل لتبادل العلاقات التجارية بينها وبين تلك المدن لبدء مواصلاتها وما هي عليه من مشاق وتكاليف سواء كانت بالبر أو بالبحر وقد فلت هذه التزلة فعلها الشديد وحرمت المدينة من يسرها ورحلتها نظرا لكونها لا تقوم الآن الا على اجور الاجراء ومرتبات الخدم والموظفين وهذه الموارد بطبيعة الحال لا تجلب السعادة واليسر بل لاثقى بحاجة مدينة كهذه وبألت هذه الموارد في نمو وازدياد بل هي للأسف في تدهور وانحطاط فضلا عن ذلك فالعدد الأخير لسكان هذه المدينة قد زاد اربعة وثلاثين ألفا في البشر السنوات الأخيرة أى بعد ان كانت المدينة واحدا واربعين ألفا أصبحت مائة ألف وخمسة آلاف وللأسف ان هذه الزيادة في السكان لم تصبحها زيادة في الموارد بل بالعكس تضاعفت الموارد عما كانت عليه قديما حتى من قبل سني الحرب وأصبحت المدينة في حالة عسر شديد مصحوبا بالخير والولة وأول دليل على ذلك أن زيت المازوت بعد أن استعمل وقودا في تسير البواخر من بعد سني الحرب قلت موارد الفحم بما لا يخل عن أربعين في المائة وهذا أكبر مصاب أصاب هذه المدينة وأجرعها في أهم مورد من مواردها ولا يعلم مصير هذا المورد بعد قليل من السنين إلا اعلام التيوب .

ثانياً — أن البواخر أصبحت تعتمد في غذاء عملها وركابها على الأطعمة المحفوظة بدل الأطعمة الطازجة وهذا شئ لها أن تستصعب معها كل ما يكفيها في طريقها من الزاد من مواردها الأصلية حتى لا تحتاج الى شيء منه في الموانئ التي تمر عليها وهذا مصاب يضاف أيضا الى المصائب الأولى قد أصاب المدينة وأرباب التجهيزات الخفيفة بتوريد الماكولات وهي قلة لا يستهان بها كانت على جانب عظيم في جلب اليسر والرخاء على هذه المدينة.

ثالثاً — إن إنشاء سكة حديد فلسطين واتصالها بمحطة القنطرة جلب على مدينة بور سعيد أشد الأضرار وقد انتقلت الحركة التجارية وحركة الركاب التي كانت متبادلة بين ميناء بور سعيد وموانئ سوريا وفلسطين الى سكة حديد فلسطين وأصبحت هذه السكة مستانرة لجميع الحركة حتى قضت على هذا التبادل قضاء مبررا لدرجة أن شركات البواخر الملاحة أبطلت تسير بوخارها على هذا الخط ولا يخفى أن هذه الحركة كانت خفيفة بيناء بور سعيد دون غيرها من موانئ القطر نظرا لقربا عن غيرها من موانئ سوريا وفلسطين ، هذا قليل من كثير ان أردنا بياناً وتكديلا على علم يسر المدينة ورحلتها بل على تدهورها وانحطاطها ، غير أن هناك دليلا آخر يدبرنا بالنظر والاعتبار وهو أنه بمجرد القاء نظرة بسيطة على هذه المدينة للقارة بين الحاضر والماضي نجدها بعد أن كانت زاهرة قائمة متمشة باليسر والرخاء وسكانها في مجوعة من رغد العيش أصبح الضيق فيها مستحكما بين أغلب الناس والفتقر حل بالكثير منهم وانقطعت الثروة بين الجميع وصار معظم الأجزاء عاطلين والخدم دائما مهملين يقتضي معيهاهم أو استخدام غيرهم من الماطلين . أما التأثير فآفته عزة مؤلة فقد تضاعفت همومه وزاد قلقه على ماله من مال وما بين يديه

ثالثاً — توجد بمشئول قطلة بوليس ومكتب صحة به طبيب .

رابعا — سهولة وجود عمل يلبق بالمدرسة سواء كان بمشئول البلد او بمشئول المحطة .

لكل هذا أرجو من حضرة صاحب المالى وزير المعارف أن يحل هذه الأمانة على القبول رافة بأعلى هذه المنطقة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

أحمد حمزى
عضو المجلس

٢١ أبريل سنة ١٩٢٨

(٥٧)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله وهذا نصه :

”حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أرجو التفضل بعرض اقتراح الآتى مع ذكره الايضاحية على هيئة المجلس الموقر راجيا أن يحوز قبولا :

نص الاقتراح

أولا — تجفيف الجزء الشرقى من بحيرة المتلة الملاصقة لخط سكة حديد بور سعيد المبتدئ من أول الخط ببور سعيد لزيادة محطة القنطرة والجزء الملاصق للترعة الباسية المبتدئ من محطة القنطرة لزيادة سد بحيرة المتلة (ما بين القنطرة والاسماعيلية) وجعلها صالحين للزراعة وعرضها للبيع بعد اصلاحهما .

ثانيا — الشروع حالا في بيع الأراضي المجاورة الآن للملاصقة لخط المحطى من ابتداء محطة الكلب لزيادة محطة القنطرة والملاصقة للترعة الباسية من محطة القنطرة لحد الاسماعيلية لأجل استغلالها في الزراعة من الآن فائما من ضمن الأراضي المراد تجفيفها .

ثالثا — اعطاء مياه اري حلالا لتلك الأراضي من التربة الباسية بما أنها متوفرة فيها المياه على الدوام ومنصرف أغلبها في الفتحات التي عليها في بحيرة المتلة وقتة السويس من غير أن يخضع بها وأن تفسر أخذ المياه من هذه التربة نظرا لانتياز الذي عليها لشركة قناة السويس فنتأثر تربة جديدة خصيبة لرى تلك الأراضي .

رابعا — امتداد خط سكة حديد الصالحية لحد القنطرة .

وأديا كما تفضي بذلك حالة سكانها وكما تفضي بذلك حالة مركزها الجغرافي الذي يوجب أن تكون هذه المدينة على أحسن حال من الرق وصلاح الحال لتكون على السواء مظهرا صالحا متفقا مع مظهر القطر المصري وتشاط سكانه وكرامتهم وحتى يجلب للنادين والزائرين قناة السويس من رجال المليون الشرق والفرى أن الأمة المصرية جديرة بالاعتبار والتشاه

في ١٨ أبريل ١٩٢٨

إبراهيم يوسف عطا الله
عضو المجلس

(٥٨)

الاقتراح المقدم من حضرة وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

بعد التحية أشرف بأن أقدم لزمك الاقتراح الآتي بيسانه واجبا مرضه
على هيئة المجلس الموقر ، حتى إذا ما أخذ سيره الأول يحال بعد ذلك على
وزارة الأشغال للنظر فيه :

موضوع الاقتراح

طلبت إنشاء كوبرى على ترعة الشنورية ببلدة الشيخ عيسى مركز قنا :

بيانه

لقد أصبحت مسألة الأمن العام في هذا العهد من الأمور التي تفتى بها
الحكومة ، أحد النائية ، ومن أجلها تشكلت لجنة عضوية للنظر فيا يجب
تخريه من الخطط القومية والوسائل الفعالة لمعالجة هذه الحالة خصوصا
في الأقاليم حيث توجد قوى كثيرة على مسافات بعيدة من مركز البوليس .

ولما كان من الطبيعي أن مسألة المواصلات وتسهيلها لها دخل كبير
في الأسباب الداعية لحفظ الأمن العام حيث تكون البلاد على ارتباط تام
يسهل الوصول إليها إذا ما دعت الضرورة .

وبما أن توفير سبل الراحة للأهالي والسبل على بلوغ الناية التي ترى إليها
البلاد مما تسعى الحكومة إلى تحقيقه أيضا .

وحيث إن بلد الشيخ عيسى والخامدة وما بينهما من النجوع العديدة
لا يوجد اتصال مباشر بينهما وبين مركز قنا إذ تفصل بينهما التربة الشنورية
وكلاهما تبعد عن حافة المديرية بنحو اثني عشر كيلومترا ولقد يحدث أحيانا
من الأمور الخطيرة المستعجلة ما يستدعي وصول رجال الحكومة إلى هاتين
البلدين فتكون التربة في زمن الفيضان من أكبر العقبات دون ذلك ، وقد
يحدث أيضا أن رجال المداورية السوارى يريدون القيام بواجب المردود على
هذه البلاد لئلا أو تارها فيقف ماء التربة حالا دون اجتيازها ، وليس هناك
من طرق أخرى صالحة يمكن التحويل عليها .

وبذكر مرة أن خيلا من خيول الحكومة غرقت عند ما كانت تحاول
تعبئة التربة على ما يسمونه (بلزمة أو الروس) .

من مال دانيه خانقا مرقيفا من وقوعه في هاوية الافلاس من قلة الكسب
الذي لا يفي بقدر حاجته وبسبب ضياع ثروته ويطلب عليه عار الافلاس
والشقاء المستديم ، وقد ظهرت نتائج هذا الضيق من كثرة التاليس التي
حصلت بهذه المدينة في مجزئة السنة وقد تالقت ما كان يحصل في أربع
أو خمس سنين . كل هذا واقع في المدينة من قلة مولودها وصد كفايتها بحاجة
سكانها ولو كانت على اتصال بمدن القطر بمواصلات قريبة أقرب من مواصلاتها
الحالية أولا ضوايح زراعية ما كان أصحابها صرا واستحجم بها ضيق ، فقلنا
ما عاد لأهل هذه المدينة صبر يستطاع على هذا الحال ولا حيلة يدرون بها
شر القافة التي تهدم أن دام هذا الحال فهم في أمرهم حيارى لا يدرون
ما يفعلون : أيابرون إلى بلد آخر وكيف الضيان إلى توفيرهم وهم على علم بأن
البلاد الأخرى شديدة التزاحم كثيرة التنافس أم يمكنون في بلدهم وهم على
ما تقدم يتوقعون أو ضمن المواقب أن دام حالهم في هذا الحال . هناك بعد
كل هذا من مانع يمنع حكومتنا الشعبية الدستورية الرشيدة عن أن تمد
يد المساعدة لهذه المدينة البائسة وتعطّل على سكانها علفا يقلل من شقاها
ويرد لها سيرها ورحاها ؟ أظن ألا مانع من ذلك لأن هذه الحالة لا ترضى
منها حكومتنا الشعبية الدستورية الرشيدة ، ولا تحبل السكوت عليها ما دام
في مقدورها تخفيفه بإيجاد الوسائل المسببة لإحلال اليسر محل السر والغناء
بلد الشقاء ، وقد أجدد الوسائل موجودة وكافية نحو هذا البؤس ورفعه عن
كاهل مدينة كهذه سكانها في حاجة إلى المعاء ورفد الجيش .

لن الوسائل وسيلتان جدريتان بالاعتبار وهما من أهم الوسائل التي تعود
على سكان المدينة والحكومة بما أحسن الفوائد لإزالة فريق دون آخر :

الأولى — امتداد خط سكة حديد الصالحية لحد القنطرة فانه يقرب الجزء
المعمور والأهل بالسكان من مديرية الشرقية إلى بور سعيد كما أنه يقرب جميع
مديرية البقالية بهذه المدينة ولا شك أن هذا يحدد علاقات تجارية عرومة
منها هذه المدينة الآن مع صلاحيتها لأن تكون مدينة تجارية كما هو شأن
المدن التي على السواحل حتى توفر مواصلاتها مع داخلية البلاد .

الثانية — وهي أهم من الأولى — تجفيف الجزء الشرق من بحيرة المتلة
الملاصق لسكة حديد بور سعيد من به الخط من بور سعيد لسانة القنطرة
والملاصق للترعة العباسية من القنطرة لحد الاستماعية وجعله صالحا للزراعة فانه
مفيد جدا وبجانب ليسر المدينة ورحاها ويزيد في تقدمها وارتقاها كما أنه يعود
على الحكومة بفوائد مالية عظيمة من ثمن تلك الأراضي والضرائب التي تفرض
عليها خصوصا أن الرغبة شديدة في تشي تلك الأراضي نظرا لقرعها من
مدينة بور سعيد وكما هي العادة أن تشد الرغبة دائما عند الأهالي في حيازة
الأرضي المجاورة للند نظرا لأنها تأتي بفوائد أحسن مما تأتي به الأرضي
غير المجاورة للند . وليست هذه الوسيلة عسيرة أو بعيدة المال كالأعمال المشروعة
تجفيف بحيرة المتلة من ضمن المشاريع المودعة في خزنة وزارة الأشغال
تنفيذها عند الحاجة وفي العهد قد أن أوان تنفيذ هذا المشروع نظرا لأن
الحكومة ابتدأت بتنفيذ المشاريع الحالية لتوفير إيراد المياه وتخصيص جزء منها
لما يصلح من الأراضي البرور ولما يتجفف من البحيرات ، لذلك ولما للضرورة
الفصوى من الرغبة في اتخاذ مدينة بور سعيد من كونها وتحسين حالتها ماديا

وفي اعتقاده أن الاحتياط اللازم يكون بعمل (ربوس) من حجر تحفف ضغط المياه أو تحول مجراها إلى اتجاه بعيد قسمل الأراضي من التآكل المستمر ولعل هذا الفرض قامت وزارة الأشغال بهذا العمل في المنطقة نفسها صيانة لأراضي ناحية البئر المواجهة لجزيرة المليفات .

وأما أن تسرع وزارة الأشغال في المدة الباقية من السنة بعمل الربوس اللازمة راحة بالأحالي الذين يشقون هذا العمل بفارغ الصبر .

ونسأل الله أن يحقق رجاءنا في مسالي وزيرا الفاضل ويوفقه إلى الخير إن شاء الله

٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨

عبد الرحيم مهنا
عضو المجلس

(٦٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب المرة وكل مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أرجو تقديم الاقتراح الآتي المجلس ليعر فيه ما يراه :

يوجد بناحية السجاية مركز الحلة الكبرى ترعة تسمى ترعة السجاية لو أنشئت على ضفتها سكة زراعية تصل إلى محطة الكنيسة مركز ططاف لكان في هذا تسهيل كبير للواصلات ، لذلك أقترح إنشاء سكة زراعية من السجاية إلى الكنيسة على ضفة ترعة السجاية .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨

(٦١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر مجازي وهذا نصه :

حضرة صاحب المرة وكل مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراضي هذا على هيئة المجلس راجيا قبوله مع قبول احترامي :

ترعة المغارة بمركز فارسكور رى أبو كبير أخذت من العباوى الأخذ من بحر فاقوس يخفق بالرى منها ستة بلاد من بلاد المركز وطولها خمسة كيلومترات وكسور والمياه لم تصل وسط هذه التربة إلا بكل صعوبة وخصوصا في أيام الشتاء في أى أيام المناسبات والأحالي الواقعة أطيانهم في النهاية لا يمدون ماء لسقي المواشى والشرب . ويمتلئ المياه من بحر فاقوس الذى يبعد عنهم ما يقرب من الستة كيلومترات وحالتهم سيئة جدا وذلك من عدم تطوير ترعة المغارة المذكورة التي مضى على عدم تطويرها أكثر من عدة سنوات .

هذا فضلا عن أن أحالي البلاد المذكورة لم مصالح متنوعة تحتم عليهم الانتقال يوميا إلى ماسحة المديرية وهم يملكون نحو المشرقة الألفى وزيادة .

فكيف لهذا العدد الكثير من الناس أن يصبر على هذه الحالة المتأخرة إلى الآن ؟

إن هذه البلاد في زمن الفيضان يمكن اعتبارها كأنها في حصار تام وقد لا يوجد في بلاد المركز كلها بلد مثلها تخلى الشدائد وتشرب بالخطر يهددها في كل ساعة من استئصال التمدية بواسطة المرمات طول مدة الفيضان .

لذلك أقول أن وزارة الأشغال تبادر بإقامة الكورى المطلوب على ترعة الشنورية في القطعة التي تراها ملائمة ، وتنضم أن يكون ذلك من مشاربها المستصلحة حتى يتم في أقرب وقت ممكن

عبد الرحيم مهنا
عضو المجلس

٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨

(٥٩)

الاقتراح المقدم من حضرة عبد الرحيم مهنا أفندى وهذا نصه :

حضرة صاحب المرة وكل مجلس الشيوخ

بعد التحية أشرف بتقديم اقتراضي الآتي على هيئة المجلس الموقر حتى بعد نظره يخال على وزارة الأشغال تنفيذها :

موضوع الاقتراح

طلب إقامة ربوس من البحر بجزيرة المليفات مركز قنا لمنع أطياننا من أكل البحر .

لما كان توسيع الأراضي الزراعية والمحافظة عليها من أهم الأمور التي تقوم بها وزارة الأشغال وتوجه إليها العناية التامة لأن الأطيان في قنطرة المصرى هي مصدر الثروة التي تعول عليها البلاد بل تكاد تكون ثروتها الوحيدة .

ولما كان يوجد بناحية الأشرف التابعة لمركز قنا جزيرة تسمى (جزيرة المليفات) تزيد مساحتها عن ٣٠٠ فدان قد سلا عليها النيل فصارت تنقص كمية أطياننا من سنة إلى أخرى بسبب أكل البحر حتى صار الباقي منها الآن يقدر بنحو النصف أو يزيد عنه قليلا .

وبما أن هذه الجزيرة لو تركت وشأنها ودام الحال على هذا المنوال زالت بأكملها في وقت قريب ولذا ذاك تكون الأمانة قد خسرت جزءا من ثروتها الزراعية كما يكون قد ضاع على الحكومة مورد مالى يساوى ما كان مربوطا من الضرائب على هذه الأطيان . أضف إلى ذلك أن سكان هذه الجزيرة يصيرون في حالة ضيق شديد فيضطرون للتوجه إلى بلاد أخرى في طلب المعيشة والرزق ومهاجرة البلاد وترك الأهلين لأوطانهم حاللة لا نظن الحكومة رضاهما ما دام في الإسكان ملائمة .

لذلك نرجو وزارة الأشغال وتبني عليها في الرجاء أن تتخذ من وسائل الصيانة ما يحفظ لهذه الجزيرة قيمة الباقي من أطيانها .

هذا الملها عمل في سنة ١٩٢٥ وفي بحر هذه المدة القصيرة أصبح بفضل القائمين بمباشرة في مقدمة الملاجئ الموجودة بالملحة المصرية ، ومع تقدمه كل هذا التقدم فانه يحتاج الى بيان تكون هيئة لتق التلنان الموجودين به برد الشتاء وحارة الصيف ، وعند ما يشرع مجلس مديرية الجيزة في عمل أى تجديد في المباني لا تسمح له وزارة الداخلية بإجراء هذا التجديد نظرا لأن هذه القطعة غير ملحكة للمجلس وأنها لا زالت ملكا للحكومة ولم تصرح وزارة المالية بإقامة بيان عليها خلاف الوجود بها .

وبما أن هذا الملها هو من الأعمال الخيرية التي يصح معداها بيد المساعدة وحكومتنا السنية حفظها الله لا تألو جهدا في مد يد المساعدة لأى عمل شئرى .

لهذا اقترح بعد الموافقة أن يمال هذا الاقتراح على وزارة المالية للتنازل عن هذه القطعة لمجلس مديرية الجيزة حتى يمكنه إقامة المباني اللازمة عليها . وأقبلوا عظيم احترامى ما

في أدله مايو سنة ١٩٢٨
محمد مكرم
عضو المجلس

ملحق رقم ٣

(جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠)

قرار لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحات التي سبق للجنة نظرها بجملة ٥ يونيه سنة ١٩٢٨ ثم أعادت النظر فيها بجملة ١٤ يناير سنة ١٩٣٠

(مترجمة حرة عزيم افدى)

أحال المجلس الى اللجنة الاقتراحات الآتية :

الاقتراح رقم ٦٤ المقدم من حضرة سعد مكرم بك بمجهيد الكورى القائم على التربة الابراهيمية وجنابية القنطورى عند ناحية سكفر ترك مركز المياط .

أحيل هذا الاقتراح بجملة ٧ مايو سنة ١٩٢٨ ، وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ،

قررت اللجنة بإجاء الآراء اختاره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاله الى وزارة الأشغال .

الاقتراح رقم ٦٥ المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حمزى بتطوير تربة الفزالي العلوية بمركز قافوس .

أحيل هذا الاقتراح بجملة ٧ مايو سنة ١٩٢٨ ،

لذلك :

أقترح تطوير تربة المارة المذكورة وعمل قصات ولو لجزء الأول منها وحة بالأحلى ومواسهم وزراعتهم .

وتفضلوا بقبول عظيم اجلالى ما

أدله مايو سنة ١٩٢٨
متولى عمر حمزى
عضو المجلس

(٦٢)

الاقتراح المقدم من حضرة وهذا نصه :

"حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا قبوله وقبول احترامى .

المسافة بين محطة التل الكبير ومحطة القصاصين تبلغ ستة عشر كيلو مترا والأهالى المتوطنون في متوسط هاتين المحطتين يتكدسون شاق الانتقال وقل حاصلاتهم وتجارتهم للوصول الى إحدى هاتين المحطتين .

لذلك :

أقترح إنشاء محطة متوسطة تجاه بلدة "الجبالوه" وفى في متوسط المسافة وعلى كبرى على التربة الامتاعيلية في هذه القطعة وحة بأهالى تلك التواى ولزيادة ايراد مصلحة السكة الحديدية .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

أدله مايو سنة ١٩٢٨
متولى عمر حمزى
عضو المجلس

(٦٣)

الاقتراح المقدم من حضرة سعد مكرم بك وهذا نصه :

"حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس للواقعة عليه وإسأله على الجهة المختصة ولعزتك بقبول الشكر :

توجد قطعة أرض تملكها الحكومة واقعة بيندر الجيزة تبلغ أربعة آلاف متر وكسور قريبة من مستشفى الرد بالجيزة . هذه القطعة كانت قبل الآن مشهورة بسجن الإصلاحية ومقامة عليها بيان قديمة العهد ومشغولة الآن بملجأ الأمير فاروق التابع لمجلس مديرية الجيزة .

الاقترح رقم ٧١ المقدم من حضرة باصلاح جسور مصرف المارينا ابتداء من السكة الحديدية بجوار بلدة الغفالة الى نهايتها .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المواصلات .

الاقترح رقم ٧٢ المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بتطهير بحر الملاح الكائن بمركز الحلة الكبرى ليكون صالحا لللاحة .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ١٦ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة الأشغال .

الاقترح رقم ٧٣ المقدم من حضرة بتعديل لائحة التنوير .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

الاقترح رقم ٧٤ المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك بسن تشريع يقضي بالقوة على كل من يذبح أخيارا من شاتها التأثير في سوق القطن .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المالية .

الاقترح رقم ٧٥ المقدم من حضرة أحمد حمادي بك باصلاح طريق من محطة شين القنطرة الى السكة الزراعية الموصلة بليس مينا القمع وجعل هذه الطريق سكة زراعية .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المواصلات .

الاقترح رقم ٧٦ المقدم من حضرة بتوسيع كوبرين على الطريق الزراعي الذي يصل قلوب بالقزازي .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز ظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المواصلات .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة الأشغال .

الاقترح رقم ٧٦ المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بدم مستنق ببلدة كفر صر مركز الحلة الكبرى .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٨ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة الداخلية .

الاقترح رقم ٧٧ المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بتطهير ترعة لومانة الأخنة من بحر الملاح مركز الحلة الكبرى .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٨ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة الأشغال .

الاقترح رقم ٧٨ المقدم من سعادة أمين سامي باشا بقضية الورز المصطب من حطب القطن وورقه .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٨ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة الزراعة .

الاقترح رقم ٧٩ المقدم من حضرة بيوي مذكور بك بإنشاء كوبرى على مصرف ميت قادوس .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٨ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المواصلات .

الاقترح رقم ٨٠ المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حمادي بتطهير ترعة المشاطة بمركز كفر صر وصول المياه الى نهايتها واصلاح جسورها لسهولة المواصلات .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ ء

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ء

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعثابه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة الأشغال .

(٦٥)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حجازى وهذا نصه :
 "حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ (بالنيابة)
 أشرف بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر راجيا قبوله .

ترعة النزالى العلوية بمركز فاقوس رى أبو كبير ينفتح بأرض منها بجملة بلاد
 وطولها عشرة كيلو مترات تقريبا والأهالى الواقعة أطيانهم فى النهاية يشكون
 من الشكوى من عدم وصول المياه اليهم فى هذه الأيام مع ما يبله حضرات
 رجال الرى فى توصيل المياه ولا تعمل النهاية قطعا وذلك من عدم تطهير
 هذه التربة التى مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة حتى أصبح حالها
 البلاد فى أسوأ الأحوال ولا يمدون ماء حتى الشرب .

لذلك :

أقترح تطهير ترعة النزالى العلوية واستبدالها بلامنة كيلو مترات فى الخليج
 المعروف ببلنج عبد القوى حتى تصل المياه للنهاية وتم الفائدة .
 وتغضوا بقبول عظيم احتراماتى ما

متولى عمر حجازى
 عضو المجلس

٢ مايو سنة ١٩٢٨

(٦٦)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :
 "حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو تقديم الاقتراح الآتى للجلس ليقدر فيه ما يراه وهو :

يوجد بالجهة الغربية من بلدة كفر دمر ترعة قديمة تسمى ترعة القيسية
 تحول مجراها الى جهة بيضاء وتركزت هذه بدون تطهير لعدم الانتفاع بها
 فتحولت بعد هذا الى بركة مائها راكد وامتلات من قمامات المنازل فكثرت
 الوفيات بسبب انتشار الحمى من هذا المستنقع وقد كسب الأهالى مرارا
 وتكرارا مصلحة الأملاك الأميرية المالكه لهذا المستنقع لردمه أو تحفيفه كما
 طلبوا ذلك من مصلحة الصحة ولم تحصل قائمة من تلك الشكاوى .

وحيث أن هذا المستنقع يملوك للحكومة ومضر بمصلحة الأهالى وفى إمكان -
 الحكومة ردمه ، لذلك أرجو تقديم اقتراحى هذا الى المجلس ليقدر فيه ما يراه
 والبركة المذكورة تابعة للبلدة كفر دمر ومن مركز المحلة الكبرى (غربية) ما

حسن عبد القادر
 عضو المجلس

٢ مايو سنة ١٩٢٨

الاقترح رقم ٧٧ المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء محطة
 للسكة الحديدية بين محطة روج والمحطة الكبرى عند الكيلو ١٨

الاقترح رقم ٧٨ المقدم من حضرة بإنشاء طريق زراعى من محطة روج
 الى طنطا على البر الأسير لترعة شيتير .

أحيل هذان الاقتراحان بمجلسه ٤ يونيه سنة ١٩٢٨
 وبعد الاطلاع عليها والمناقشة فيها :

قررت اللجنة بأجاء الآراء أعضائها اقتراحين برفقة ومقبولين شكلا ومن
 الجائز نظرها أمام المجلس لاحتاجهما الى وزارة المواصلات ما

رئيس اللجنة
 حسن عبد القادر

(٦٤)

الاقترح المقدم من حضرة سعد مكرم بك وهذا نصه :

"حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أشرف بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة :

عند كيلو ٧٥ على التربة الارامية وجناحية القطورى عند ناحية كفر
 تركى مركز العياط كوبرى من خشب موضوع على التربة المذكورة الواقعة
 بالجهة الغربية من السكة الحديدية وجناحية البرغوى الواقعة شرق شريط
 السكة الحديدية .

هذا الكوبرى تمر عليه جملة بلاد بمجاصلات أهلها وما شيتهم : زاوية
 أم حسين ، القطورى ، البرغوى ، كفر تركى ، والبلاد المجاورة لها من الجهة
 الغربية ومع كثرة المرور عليه ولكونه مبليا من خشب من زبن بعيد وغير متين
 به أصبح آيلا للسقوط .

وبما أن البلاد التى ذكرتها فى أشد الحاجة الى وجود هذا الكوبرى لأنه
 هو الطريق الوحيد الموصل لأطيانهم خصوصا أن بعض هذه البلاد واقع
 شرق شريط السكة الحديدية وبعضها واقع بالجهة الغربية منها .

وحيث أن وجود هذا الكوبرى بالحالة التى هو عليها ينعنى من سقوطه
 ومن المستحسن بناؤه وجعله صالحا للورود .

وبما أن أهالى تلك الجهة يتضررون كثيرا من عدم بناء هذا الكوبرى
 أسوة بباقي التجارى الموجودة على ترع الرى لاذ يلاقون صعوبة كبيرة
 فى المرور عليه .

لهذا :

أقترح إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال لاتخاذ اللازم نحو بناء هذا
 الكوبرى ما

سعد مكرم
 عضو المجلس

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٨

فيكون من أحالة الرأي اتباع العلاج الحاسم من جميع الوجوه حتى يقل ضررها أو تزول من البلاد .

ولا يقوتنا أنه في ظروف خصوصية اذا زادت درجة حرارة التبخر على البذرة المراد تطهيرها ترتب على استهلاك مثل هذه البذور في هذه الزراعة تكرار الترقيع كما حصل في كثير من الجهات .

لذلك :

أقترح العودة الى العمل بالنظام الأول وهو استيفاء حرق اللوز لمصاب استيفاء تاما سواء من الشجر أو من الأرض حيث تكون فيه بويضات الدودة بكمية وافرة جدا خصوصا أن لوزارة الزراعة الآن من الهال بالآفات ما يمكن معه مراقبة الحسالة بكل دقة واتقان وهذا لا يمنع من استهلاك آلة التبخر اذا تراءى فائدة من استمرار العمل بها لكن بكل احتراز تام ، وبهذا وذلك يتعاون الجميع على ما فيه خير البلاد .

أمين سامي
عضو المجلس

٧ مايو سنة ١٩٢٨

(٦٩)

الاقتراح المقدم من حضرة بيومي مذكور بك وهذا نصه :

حضرة صاحب المزة وكل مجلس الشيوخ

أهدي لكم وافر الاحترام وبعد ،

فارجو أن تتكرموا بمرض اقترأى هذا على هيئة المجلس المؤقتة ليحول على اللجنة المختصة ولكم الشكر سلفا .

المصرف الآخذ من ترعة ميت قادوس والذي يصب في مصرف العموم ويسمى (مصرف ميت قادوس) يبلغ طوله نحو أربعة كيلومترات ولا يوجد عليه كوبرى يصل بين الأراضي الواقعة شرقيه وغربيه على أنه كثيرا ما يهبط بين ملكي شخص واحد وهو في الوقت نفسه يمر بمزارع عدة بلاد .

لهذا أقترح إنشاء كوبرى على هذا المصرف حيث يجري نهاية فرع ١١ سقارة لتسهيل سبل التواصل لاسيما وقد سبق تفكير وزارة الأشغال في هذا الشأن ولكنها لم تنجح .

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام

بيومي مذكور
عضو المجلس

٧ مايو سنة ١٩٢٨

(٦٧)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب المزة وكل مجلس الشيوخ

بعد الصحة ، أرجو تقديم اقترأى هذا الى المجلس ليقرره ما يراه وهو :
توجد ترعة تسمى ترعة لومانة آخذة من بحير الملاح مركز الحلة الكبرى مديرية القويسية ويرى من هذه التربة نحو ألفي فدان وكسور ويسبب عدم تطهيرها تطهيرا كافيا لاصصل المياه الى نهايتها ، لذلك أقترح تطهير هذه التربة تطهيرا كافيا حتى يتمكن الاهالى من رى أمليتهم وأرجو عرض اقترأى هذا على المجلس ليفصل فيه بوجه الاستعمال .

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٣ مايو سنة ١٩٢٨

(٦٨)

الاقتراح المقدم من سعادة أمين سامي باشا وهذا نصه :

حضرة صاحب المزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بمرض الاقترأى الآتى على هيئة المجلس المؤقت .

وتفضلوا بقبول عظيم اقترأى

الاقترأى

أقرت الجمعية التشريعية بجلستها المنعقدة في ١٣ يونيه سنة ١٩١٤ قانون الوفاية من دودة اللوز فكان يتم بموجب القانون المذكور تنقية جميع اللوز المصاب من حطب القطن وحرقه مع تحديد المدة التي يجب اجراء هذا العمل فيها كما نص على مفاقية من يخالف هذا القانون بالمقوبات التي تتكونت فيه . وكان وضع هذا القانون ممززا برأى الاخصائيين .

استمر العمل بهذا القانون من سنة ١٩١٤ الى عهد قريب وكانت نتائجه بحمد الله جيدة . أما الان فقد استبدل هذا النظام بإيجاد آلة لتبخير البذرة في كل حليج من محاليل القطر المصري كله .

وقد استعملت الآلة المذكورة أول الأمر في الوجه القبلي ثم استعملت منذ أربع سنوات في الوجه البحري .

ولما كان انتشار بويضات الدودة في اللوز المصاب أوفر جدا من وجودها على البذرة فالأكثر كفاءة بتبخير البذرة فقط وصرفت النظر عن حرق اللوز المصاب بوضع نطاق ضرر هذه الدودة التي يقترب على ترار انتشارها ههص في حصول القطن لاستئناس به من جهة ومن جهة أخرى ظهر في عالم التجارة أمر جديد بسببها وهو تقصير الحصول الواحد الى رتب متفاوت كل رتبة عن غيرها بنحو جعنين أو أزيد أو أقل واستمرت الخسائر في كل سنة تهدد بملأ عين الجنيتات .

(٧٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حجازى وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيخ (بالباب)

أنتشر بمرض اقترأى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا النظر فيه بوجه الاستئجال :

ترمة المشالة بمركو كفر صقروى أبو كبير مضى عليها مدة عدة سنوات بدون تطهير ولم يظهر إلا جزء قليل منها، والمتفقون بنهايتها لم تصلهم المياه فى النهاية فى هذه الأيام وخصوصا بلدة قراية الواقعة فى نهاية هذه التربة وحالتهم سيئة لعدم وجود مياه حتى تشرب الآدميين .

لذلك أقترح :

تطهير هذه التربة وإصلاح جسورها لسهولة المرور عليها للسيارات والربات لما فى ذلك من الفوائد التى تعود على رجال الحكومة والأهالى معا .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

١٢ مايو سنة ١٩٢٨

متولى عمر حجازى
عضو المجلس

(٧١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حجازى وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيخ (بالباب)

أرجو عرض اقترأى هذا على هيئة المجلس الموقر :

مصرف المارين بمركو قافوس وكفر صقروى أبو كبير واقع عليه جللة بلاد وعزب من بلاد المراكز ويوصل مركو قافوس بمركو كفر صقروى جسوره غير صالحة للمرور من البرين .

أقترح إصلاح جسور مصرف المارين من السكة الحديدية بموارد بلدة القفادنة حتى عند مصب نهايته بمصرف صان لسهولة المرور عليه ولتكون جسوره طريقا صالحة لمرور العربات والسيارات لما فى ذلك من تسهيل طرق المواصلات لرجال الحكومة من دوريات وضبط وقائم ورجال الزى وراعاة الأهالى والجمهور .

وتفضلوا بعظيم احترامى ما

متولى عمر حجازى
عضو المجلس

١٢ مايو سنة ١٩٢٨

(٧٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيخ

فيا سبى تقدم اقتراح بتعديل بحر الملاحة الكائن بمركو الحلة الكبرى وتطهيره حتى يكون صالحا لللاحة من الحلة الكبرى الى بحيرة البرلس وقد اهتمت وزارة الأشغال بتطهير جزء بسيط منه وهو الكائن بين كوبرى سنا باره وكوبرى طنبارة ولم تتم بتطهير الجزء الباقى ولا بتعديل مجرى النهر المذكور حتى أصبح الآن وصول المياه متعسرا الى نهايته بسبب عدم تطهيره من جهة ولكثرة المنحنيات الموجودة بمن جهة أخرى مع العلم بأنه اذا استدعى الحال لأخذ أطيان من الأهالى لأجل تعديله فإن ما يترك منه يباع بما يوازى ما يخذله من الأهالى خصوصا أنه لا جسور له الآن وتروى منه مئات الأكراف من القنادين .

لهذا أقترح تعديل وتطهير النهر المذكور حتى يكون صالحا لللاحة كما كان فى الزمن الأول .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

١٤ مايو سنة ١٩٢٨

(٧٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيخ

أنتشر بمرض اقترأى الآتى لتقديمه لمجلس ليقدر فيه ما يراه :

كل المتبع من زمن بيده تهمس صندوق النذور بالمسجد الأحمدي بطنطا الى مائة جزء من ذلك ثمانية عشر جزءا الى خليقى السيد البدوى وتسعة أجزاء الى حامل مفتاح المقصورة للشيخ القويسنى وعشرين جزءا للعلماء وثلثهم للوظفين وثلثين جزءا الى الطلبة .

وبتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٨ صدرت لأئمة صدق عليها مجلس الأوقاف الأعلى بتعديل هذا التقسيم حيث صار ضم الثلث الى إرادات الوزارة لتحسين حال مرتبات أصحاب المراتب الضئيلة فى عموم القطر والسدس لصندوق توفير مستندى المساجد والسدس للوظفين والثلث للقفره من طلبة العلم ومن هذا يتضح أنه صار حرمات الخلفاء والشيخ القويسنى والعلماء .

وحيث أن هذا التقسيم الجديدي ظلم كبير ولا عدل فيه للأسباب الآتية :
أولا — راعت القوانين القديمة التى كان معمول بها قبل هذه اللائحة من زمن بيده أن الخلفاء يجب أن يكون لهم حصص فى هذه النذور وذلك لأن هذه الوظيفة موجودة من نحو سبعمائة سنة بعد وفاة السيد البدوى مباشرة

ففضلا من ذلك فإن بيوتهم مفتوحة للفقراء والمساكين وهم يؤدون عملا في كل جمعة طول السنة ومن عملهم هذا الذي استمر مئات من السنين وصل صندوق التذوق إلى ما هو عليه الآن .

ومن هذا جيمه يتضح أنه من الظلم البين إبطال هذه العادة القديمة حيث لا ضرر في ما أحدث أنواع الظلم حرمان هؤلاء الخلفاء من حقوقهم المكتسبة كما قدما .

ثانيا - قضت اللائحة المذكورة حرمان حامل مفتاح المقصورة، ولا معنى لهذا الحرمان مطلقا . لأن هذا الخادم الذي يحمل مفتاح المقصورة إنما يعمل عملا ماديا يأخذ في نظيره اجرا محصورا اكتسبه بمقتضى تقارير شرعية لأن أصل هذه الوظيفة كانت لرحوم الشيخ حسن القويسني وكان ناظرا ومتصدئا على خدمة القبة الشريفة وكان موقوفا عليه أوقاف كثيرة بمقتضى صحيح شرعية فثله كمثل الخلفاء حيث أنه كان ناظرا وكان موقوفا عليه من جهة الواقفين وقد رضى أن يترك كل ذلك وأن يأخذ حصته من صندوق التذوق إلى زدي إلى السيد البدوي وهو خادم شريح السيد البدوي فليس من العدل والانصاف أن يحرم هذا الخادم بأى وجه من الوجوه وقد مضى على ذلك مئات من السنين مع العلم بأن هذا التصويب لا يأخذه المباشر للوظيفة بل يأخذ منه جزأين فقط والباقي يوزع على باقي عائلة الشيخ القويسني وهم في شدة البؤس والفقير ولهذا يكون من العدل بقاء هذا المرتب وأن ينحصر من جزء المباشر للوظيفة والباقي يكون منحة للوجوه من مئة حياتهم ومن يتوفى منهم يرد نصيبه إلى صاحب الوظيفة أما ما قضت به اللائحة الجديدة فهو حرمان لأصحاب هذه الحقوق المكتسبة من جهة ومن جهة أخرى فإن صاحب الوظيفة ينعدم بلا أجر وهذا أمر غير مقبول ولا مبرر له مطلقا .

ثالثا - قضت اللائحة الجديدة بحرمان العلماء، وهذا في محله لأن حضراته للعلماء المدرسين بالمعهد الأحمدي أسوتهم كأشرفهم من المدرسين بالمعاهد الأخرى ولا حق لهم في أخذ شيء من هذه التذوق .

رابعا - قضت اللائحة المذكورة أن يكون لخدمة المسجد السدس وهذا منتهى الظلم لأن هؤلاء هم أولى الناس باستحقاق جزء عظيم من هذه التذوق لأنهم هم القائمون بخدمة المسجد وقد كان لهم بمقتضى اللائحة القديمة حشرون جزيا وكانوا يتظلمون من ذلك مرارا وتكرارا في مجلسي الشيوخ والنواب وقد قرر المجلس لفت نظر الوزارة إلى تحسين حالهم لأنهم هم الوحيد منهم تسون قرشا في الشهر وإذا أضيف إليه ما يأخذونه من السنديق فلا يتجاوز المائة والخمسين قرشا فلا يصح بعد ذلك أن يأخذ من هؤلاء مطلقا لأنهم يتظلمون مسجدا من أشهر مساجد القطر المصري مع ملاحظة أن هؤلاء الخدمة موقوف عليهم بمقتضى كتب الوقف لأن الواقفين إنما وقفوا أملاكهم على المسجد لا على صاحب المسجد لأنه لا يأكل ولا يشرب بل الوقف منصوب على هؤلاء وعلى إصلاح المسجد وفرشه وزانته وإقامة الشعائر الدينية فيه وإيراده السنوي يزيد عن ثمانين ألف جنيه . والفراش في آخر ديوان من دواوين الحكومة لا يتقاضى أقل من ثلاثة جنيهات فليس من العدل والانصاف أن يحرم هؤلاء من ربح ما هو موقوف عليهم

حيث كان خليفة الشيخ عبد الجمال المدون بمجواره هؤلاء من ورثته وهذا ميثوب بمجلة تقارير شرعية موجودة بأيدىهم وقد ترتب على ذلك أن الواقفين أوقفوا على هؤلاء الخلفاء مجلة أوقاف منها جميع أملاك طبعها واشترط لهم في تلك المصحح حتى النظر على تلك الأوقاف وترتب على ذلك أيضا أنهم كانوا ناظرا على المقام الأحمدي وذلك بمقتضى تقارير شرعية موجودة بأيدىهم وتاريخ تلك المصحح يرجع إلى نحو اثنتي عشرة جيل لم في مقابل ذلك حصص من التذوق في الصندوق قدرها ثمانية عشر جزئا وصار كل من يتوفى منهم يمين ولده بدلا عنه فصاروا يتوارثون الوظيفة والمرتب .

حصل بعد ذلك أن توفي المرحوم الشيخ مصطفى الخليفة أحد الخلفيين وكان له من الأولاد ثلاثة تميم أحدهم وهو الشيخ أمين بدلا من والده ونظرا لاحتياج أخوته قبل أن يشتركوا معه في نصيبه من صندوق التذوق وقد تميم الشيخ أمين بمقتضى مرسوم سلطاني في عهد الخفوفه السلطان حسين تاريخه ١٥ يولييه سنة ١٩١٥ فيقتضح بما تقدم أن حق الخلفاء في صندوق التذوق مبني على أساس صحيح لأنهم هم نظار الوقف وهم المستحقون فيه وهم المعتبرون نظارا على القبة الكائن فيها هذا الصندوق وأنهم تركوا وتنازلوا عن جميع ذلك في مقابل هذا الجزء ومضى على ذلك مدة طويلة كما قدما فلا يصح حينئذ أن يؤخذ منهم هذا الحق المكتسب بمقتضى اللائحة الجديدة بل يجب أن يبقى المال كما كان عليه قبل تلك اللائحة بإضمار أن هذا الحق مكتسب كما قدما .

ولا يفترض على ذلك بأن الشيخ أمين وأخوته لم يسلبوا هذا الحق حيث قدر لهم بقاؤه مدة حياته كما جاء في آخر اللائحة لأن هذا الأمر مدفوع بأن هذه اللائحة الجديدة أصاحت حتى الخلفاء في صندوق التذوق وجعلت للشيخ أمين وأخوته منحة شهرية من صندوق التوفير مدة حياتهم ومعنى ذلك أنها هو الفاء وظيفه الخليفة وهذا فيه ضرر كبير ومخالف للتقاليد القديمة ومخالف أيضا لقانون القرعة الذي ماقى ستفاء للمقام الأحمدي بنوع خاص من الخدمة العسكرية .

فضلا من ذلك فإن حرمان الخليفة الثاني لا مبرر له أيضا ويجب بقاء الجبهة القديمة كما كانت لثقلها وأن تقيم بين القائمين بالوظيفة مناصفة كما كان العمل جاريا قبل ذلك ويصح أن تكون المنحة السنوية عنها في آخر اللائحة خاصة بأخوى الشيخ أمين فقط من مئة حياتهم ومن يتوفى منهم يرد نصيبه إلى الخلفيين المباشرين للوظيفة وهذا هو العدل والانصاف .

ربما يقال إن هؤلاء الخلفاء من الأغنياء ولا يعملون عملا يستحقون عليه ذلك خصوصا وأن الصدقات إنما جعلت للفقراء والمساكين هؤلاء ليسوا منهم فبالجواب على ذلك أنه ليس من الصحيح أن الخلفاء من طبقة الأغنياء مطلقا ومع هذا إذا سلمنا بذلك فهذا لا يسلب منهم هذا الحق المكتسب الذي ورثوه من آباءهم وأجدادهم واكتسبوه بمقتضى تقارير شرعية ومراسم سلطانية لأن الأمر السلطاني الذي سيصدر بتعيين الشيخ أمين عوضا من والده قضى بأن المرتب يقيم بالسوية بينهم .

١٨ جزأ الخلفيتين المباشرتين للوظيفة لكل منهما ستة أجزاء ولاخري الشيخ امين كل منهما ثلاثة أجزاء على شرط أن من يتوفى منهم يرد نصيبه لخلفتيه .

٩ أجزاء حامل مفتاح المقصورة وأخذ شاعل الوظيفة من ذلك ثلاثة أجزاء وستة لبقية العائلة على شرط أن من مات منهم يرد نصيبه لصاحب الوظيفة .

١٣ جزأ لمستشفى الأوقاف بطعنا .

وختماوا بقبول فائق احتراى ٢٠

حسن عبد القادر
عضو المجلس

١٧ مارس ١٩٢٨

(٧٤)

الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك وهذا نصه :

«حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ (بالتاب)

أشرف برض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر لبلاده رايه فيه وهو :
لستأ في حاجة الى التليل على ان القطن المصرى هو عماد ثروة البلاد وعليه تتوقف معادتها ورفاؤها . فانا اطمعنا بشأه فانما نتم بأقدس شيء نخدم عليه حياتنا الاقتصادية .

وليست الامة المصرية وحدها هي التي تتم لهذا المنصر الاساسى لثروتها بل أن جميع البلاد التي تزرع قطناً تطليه من عاتيقها النائية الكبرى .

وليس أدل من ذلك من أن أمريكا - والقطن ليس وحده عماد ثروتها - وجهت اليه عناية خاصة تحفظ ثروتها من تلاعب المضالين .

قد ورد على «تيفينشال نيوز» نغراف من مكاتبها واشنطنون قال فيه : أنه كان من نتيجة المساعي التي لبثها لجنة مجلس الشيوخ التي بحثت في المعاملات المشقة بالقطن أن وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون يقضى بمراقبة كل موظف حكومي ينشر أو يسمح بنشر تزيئات بأسماء القطن بفرامة قدرها خمسة عشر ألف ريال أو بالسجن خمس سنوات .

ونظرا لأن التشريع الموجود الآن بيورصة العقود ليس كافيا ولا رادعا في اعتقادي دليل أنه قد تكررت في البيورصة اشاعات كاذبة لا أصل لها وكانت تحدث أثرها السي «وع فكم لا نسمع بأزلال أى عقاب على أى شخص .

لذلك :

أقترح من تشريع يقضى بمراقبة أى شخص سواء أكان موظفا أم غير موظف يجازى على قتل أسرار بخصوص قتل أو نشر بيانات أو أرقام من أوراق الحكومة أو يخضع لاشاعات من شأنها اقلال سوق القطن سواء بيورصة العقود أو بسوق ميا البصل خدمة لصالح العام وحفظا لثروة البلاد .

وختماوا بقبول فائق احتراى ٢٠

١٩ مارس ١٩٢٨

عبد العزيز رضوان
عضو المجلس

وأن يحرمهم أيضا من التدوير التي ترده السيد البسوى وهم القاعون بمجدة المسجد واقامة الشمار الدينية . وهناك مصيبة كبرى وهي أن الائمة للذكورة حرمت جميع قضاها القراءة الاحدية وهي اعظم مقرأة في القطن المصرى وأهلها هم البقية الباقية من حفظة القرآن الشريف وهؤلاء موقوف عليهم جلة اوقاف أيضا والوزارة واضعة اليد عليها وتصلى صرياً للواحد منهم ستين قرشا صافا وكان يأتى للواحد منهم من الصندوق نحو ائسعين قرشا نفيس من المدل والانصاف في شيء أن يحرم هؤلاء وهم الذين يقرأون القرآن لصاحب هذه الخيرات ويقومون بهذا العمل أربع ليال في الجمعة فانما قسمنا الستين قرشا على ليال الشهر لوجدها أن اجرة الواحد منهم أقل من أربعة قروش مع أن أقل نفية في أحقر بلد لا يمكن أن يأخذ هذا الإبر سطقا كما هو مشاهد ومعلوم .

ومن السجيب أن يحرم هؤلاء لانهم لا يخدمون المسجد فانما صحت هذه النظرية فكيف يعطى البوابون بالمسجد وهؤلاء يتملون مجانا ويسكنون مجانا ولا وقف عليهم كما هو الحال بالنسبة لاهل القراءة وهؤلاء انما يقرأون القرآن كما قدمت احياء ليل الشهر في مقام صاحب هذه النعم كما قدمت ولذلك يكون حرمان هذه الفئة من صندوق التدوير لا مبرر له أيضا .

خامسا - قضت الائمة أيضا بضم نصف ايراد الصندوق الى الوزارة من ذلك الثلث لتحسين حالة الموظفين بجميع المساجد والسدس لانشاء صندوق توفير ولا يخفى أن هذا العمل لاسمى له مطلقا لانه صرف الشيء في غير موضعه لأن اصحاب هذه التدوير لم يدفعوها ولم يتبرعوا بها لاجل أن تصرف على خدمة المساجد الأخرى لأن تلك المساجد ربما كان فيها صندوق تدوير أيضا ولهذا يكون من الظلم البين ان تؤخذ تلك التدوير لتعطى لاختصاص آخرين لا علاقة لهم بالمسجد ولا بصاحب المسجد بل المدل يقضى بأن توزع تلك التدوير على الخدمة القائمة بأمر هذا المسجد وجميع الاختصاصات التي لهم صلة به .

أما هذه الطريقة التي انتهت الوزارة فهي أشبه بالبلشفية حيث تريد الوزارة أن تأخذ حق هؤلاء الخدمة لتوزعه على غيرهم حتى يحسن حالهم وكان الأولى أن تحسن هي حالهم من ايراد أوقافهم لامن مال غيرهم .

كان من المنقول جانا أن الوزارة بدلا من هذا العمل تبنى مستشفى يسع مائة مريض مثلا وأن تخصص له جزأ من الصندوق لأن هذا المستشفى يعود بالنفع والمنفعة على خدمة المسجد وعلى غيرهم .

وأما أخذ هذه التدوير واضعافها لفئة أخرى لا علاقة لها بالمسجد فهذا لا مبرر له مطلقا ، لهذا جيمه اقترح تعديل الائمة المذكورة وتقسيم صندوق التدوير بالأكثية الآتية :

مدد

٣٠ جزأ للسنديين ولا بدل في ذلك شيخ الجامع ولا خدمة للماهد بل يقسم هذا المقدار على خدمة المسجد والقراءة الاحدية .

٣٠ جزأ للقراء من طلبة العلم بالمعهد .

لذلك :

أقترح توسيع هذين الجزأين من الكوبرين المشار إليهما بالمقدار الذي يمكن لمرور مياطين تسهلا لحالة المرور مع ملاحظة عمل المنحنى بالكوبرى الثاني القريب من بابي المحطة بطريقة تمنع صعوبة المرور وعدم وقوع خطر. وإلى على يقين من أن حضرة صاحب المالى ووزير المواصلات سيحل هذه الرغبة على القبول لقلة مصاريف ما يترتبها من الأعمال وكثرة الفوائد التي تعود على المحطة بهذا الطريق وهم لا يحصون علنا خصوصا في أيام الأسواق .

وتغضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

٢١ مايو ١٩٢٨

أحمد حمزى

عضو المجلس

(٧٧)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ الاقتراح الآتى بيانه الى المجلس ليعرف فيه ما يراه :

تقدم من أهالى الميستم وصفط تراب مركز المحلة الكبرى (غربية) طلب بإنشاء محطة بين محلة روج والمحلة الكبرى عند الكيلو ١٨ وتقدر إنشاء المحطة المذكورة ولكن لم تتخذ المصلحة ما تقدر .

لذلك أقترح إنشاء المحطة المذكورة عند الكيلو ١٨ لأنه توجد جملة بلاد مثل صفط تراب والياتام والعزب المجاورة لما تتفع بالمحطة المذكورة ويعود على المصلحة فائدة من الركاب والبضائع خصوصا أن كثرة الأتومبيلات أثرت على إيراد المصلحة ولا يمكن مقاومة هذا الأمر إلا بكثرة إنشاء المحطات حتى يسهل على المسافرين الركوب منها متى كانت قريبة من بلادهم .

واقبلوا اقتراحى ما

٢٢ مايو ١٩٢٨

حسن عبد القادر

عضو المجلس

(٧٨)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ الاقتراح الآتى الى المجلس ليعرف فيه ما يراه :

توجد ترعة تسمى ترعة ششيرة مركز طمطا أخذت من ترعة القاصد تمر على بلدتي الرجدة وششيرة حتى تصل الى محطة حلة روج والبر الأمير لهذه العرة يصلح أن يكون طريقا زراعيا يصل طمطا الى المحلة الكبرى ويمر على جملة بلاد ولا يتكلف مصاريف تذكر لأن الطريق موجود ونافذة الأمر يحتاج الى اصلاح وصيانة من مصلحة الطرق .

لهذا :

أقترح إنشاء طريق زراعى من محلة روج الى طمطا على البر الأمير لترعة ششيرة المذكورة .

واقبلوا اقتراحى ما

٢٢ مايو ١٩٢٨

حسن عبد القادر

عضو المجلس

(٧٥)

الاقتراح المقدم من حضرة أحمد حمزى بك وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو عزيمتك أن تتفضلوا بعرض اقتراحى الآتى على هيئة المجلس الموقر حتى إذا أقره أحاله على وزارة المواصلات :

الاقتراح

يوجد على جسر ترعة الخليل طريق يوصل من محطة شين القناطر الى قناطر السعدين التي يمر بها الطريق الزراعى الموصل من القناطر ببليس .

لذلك :

أقترح اصلاح الطريق المذكور وجعله سكة زراعية تصل محطة شين القناطر بالسكة الزراعية الموصلة ببليس مبنيا القناطر عند قناطر السعدين وذلك لا يكلف الحكومة مصاريف كثيرة لأنه لا يحتاج إلا لبض اصلحات بسيطة وصيانة بعد ذلك خصوصا أن جسر ترعة الخليل هو من المنافع العامة .

وهذا الطريق مار بمحلة بلاد وكفور وعزب أهلة بالسكان وإلى على يقين من أن حضرة صاحب المالى وزير المواصلات سيحل هذه الرغبة على القبول لئلا يسبب المذكورة أتا مع قلة النفقات وسهولة المواصلات وصيانة الامن العام .

وتغضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

٢١ مايو ١٩٢٨

أحمد حمزى

عضو المجلس

(٧٦)

الاقتراح المقدم من حضرة أحمد حمزى بك وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو عزيمتك أن تتفضلوا بعرض اقتراحى الآتى على هيئة المجلس الموقر حتى إذا أقره أحاله على وزارة المواصلات :

الاقتراح

بالطريق الزراعى الذى يصل قلوب بالزقازى مارا ببليس بالقرب من محطة شين القناطر كوبران الأول يمر من تحت خط سكة حديد الدلتا ويمر فوقه خط سكة حديد الحكومة والثانى على ترعة الخليل ويمر من فوقه خط سكة حديد الحكومة والطريق الزراعى المذكور مار على بينه ضيق من هذين الكوبرين لا يزيد عرضه على مترين ونصف تقريبا وهذا الجزء الضيق غير كاف لمرور دابنتين محملتين أو ستارين محملتين خصوصا أن بالكوبرى الثانى القريب لىباني محطة شين القناطر انتهاء عند تغيير اتجاه الطريق الزراعى المذكور واتجاهه بجهة القبلة على شاطئ التربة المذكورة يكون زاوية حادة يجعل المرور صعبا وخطرا .

الاقتراح رقم ٨٣ المقدم من حضرة الشيخ منولى عمر مجازى برصف بنز
من السكة الزراعية بالمكاهم بجاء بلقى الميديمون والسباعة .

الاقتراح رقم ٨٤ المقدم من حضرة باشاء سكة زراعية من كفر صفر
الى الصالحية .

الاقتراح رقم ٨٥ المقدم من حضرة باصلاح سكين اولاهما على ترمة
الترافقة والثانية على ترمة الشراق وتسميها الى مصلحة الطرق لصياتهما .

أجلت هذه الاقتراحات الثلاثة بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة فيها ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحات برغبة ومقبولة شكلا ومن
الجلات نظرها أمام المجلس لاحتائها الى وزارة المواصلات

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

(٧٩)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ منولى عمر مجازى وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ الموقر

أرجو عرض اقتراصى هذا على هيئة المجلس راجيا قبوله مع عظيم احترامى :

فى تاريخ سنة ١٩١٤ طلب بعض بلاد من مركز قافوس شرقية سكة
زراعية تتدنى من ميت المكرم بجاء عزبة أحمد بك سعيد وتعمل ببحر البقر
عند كيلو ٢٢ أمام كفر الحنوى بالخطارة لتتضمن منها نواى الخطارة والحصارة
والخيمية والمجامية وجملة كفور وبلاد وعزب من بلاد المركز وعملت منها
المباحث اللازمة وبزوى موافقتها وجامت بعد ذلك الحرب فأهل المشروع .

لهذا :

أقترح عمل سكة زراعية تتدنى من ميت المكرم وتعمل ببحر البقر الى
أن تصل ترمة السعدية عند كيلو ٢٢ أمام كفر الحنوى لسهولة المواصلات
وقل الحاصلات لأن تلك البلاد محرومة من المواصلات والسكك الحديدية
والسكك الزراعية وحاصلاتها فى كساد بالنسبة لقله المواصلات ورجحة الجلفة
بلاد من بلاد المركز .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

منولى عمر مجازى
عضو المجلس

هـ يونيه سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٤

(جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة فحص الاقتراحات والمراض عن الاقتراحات

الى سبقي لجنة نظرها بجلسة ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨

ثم أجادت النظر فيها بجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٠

(المقرر الشيخ حسن عبد القادر)

أحال المجلس الاقتراحات الآتية على اللجنة :

الاقتراح رقم ٧٩ - المقدم من حضرة الشيخ منولى عمر مجازى بإنشاء سكة
زراعية من ميت المكرم الى ترمة السعيدية عند الكيلو ٢٢

أجل هذا الاقتراح بجلسة ٦ يونيه سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجلات
نظره أمام المجلس لاحتائها الى وزارة المواصلات .

الاقتراح رقم ٨٠ - المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بعمل مزقان
عند كوبرى كفر حسان مركز طلفا .

الاقتراح رقم ٨١ - المقدم من حضرة يحييد بوبنت المحلة الكبرى .

أجل هذا الاقتراح بجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة فيها ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحين برغبة ومقبولين شكلا ومن
الجلات نظرها أمام المجلس لاحتائها الى وزارة المواصلات .

الاقتراح بمشروع قانون رقم ٥ المقدم من حضرة سعيد فهمى الروبى بك
الخاص بمائىس القاديب السابق تخديمه منه .

أجل هذا الاقتراح بجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة فيه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا
ومن الجلات نظرها أمام المجلس لاحتائها الى لجنة الحفانية .

نص مشروع القانون والمذكرة الإيضاحية المرفقة به

”مشروع قانون

خاص بمجالس التأديب وكيفية تشكيلها

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ وجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يشكل مجلس التأديب الابتدائي في كل وزارة من مكبري الوزارة أو من في درجته بصفة رئيس ومن أحد رجال قلم قضايا الوزارة المختصة وأحد موظفي الوزارة يتخذه الموظف المسئول ويشترط أن يكون من بل السكبر في الدرجة أو من هم في درجته بصفة أعضاء فإذا لم يتخذه الموظف المسئول عضوا كما ذكر بين الوزير العضو الثالث بالطريقة السابقة الذكر .

(المادة الثانية)

لوظف أن يتخذه العضو الثالث للمجلس في ظرف خمسة أيام من تاريخ إعلانه بقرار الإحالة إلى مجلس التأديب فيلزم هذا الانتخاب بخطاب مسجل يرسل إلى رئيس مجلس التأديب بالوزارة .

(المادة الثالثة)

يعين الوزير من يقوم بوظيفة المدعي العمومي في رفع الدعوى وهو الذي يقوم بشرحها للمجلس وتقديم الأدلة المثبتة لها .

(المادة الرابعة)

لوظف المقدم للملكة أن يذاهم عن نفسه شفوياً أو بذكرات كتابية فيجلسها المجلس كما له أن ينيب عنه من يقوم بذلك سواء من المحامين أو من يختاره من الموظفين .

(المادة الخامسة)

لوظف المقدم للملكة حق رد عضو المجلس إذا وجد سبباً لذلك من أسباب الرد وهي :

أن يكون بينه وبين الموظف المقدم للملكة خصومة أو نزاع أو له مصلحة في إدانته أو في براءته أو كان ممن شهدوا في القضية أو أعطوا رأياً فيها سواء لمصلحة المقدم للملكة أو ضد مصلحته أو غير ذلك من الأسباب القوية التي يستتبع منها أن العضو لا يمكنه الحكم بغير ميل .

(٨٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ يوجد بكفرحسان مركز طلفا (غربية) كوبرى على تربة الساحل الملاصقة لخط المسكة الحديدية من طلفا للتصورة، وهذا الكوبرى واقع متوسط إزمام البلد وهذا الإزمام يقع على ضفتي التربة وقد حصلت بحلة حوادث بسبب عدم وجود منزلان عند هذا الكوبرى .

لهمنا :

أقترح عمل منزلان عند كوبرى كفرحسان حتى يستطیع الأهالى عبور السكة الحديدية والتربة بدون أن يتعرضوا للخطر .

وتفضلوا بقبول احترامى

٦ يونيو سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(٨١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ بلدة الحطة الكبرى يقع عدد سكانها حسب التعداد الجليل ٥٠ ألف نسمة وبها حلة وأبواب حليج وحلة فروع للبنوك مثل البنك الأهلى وبنك مصر وغيرها ويوجد بها حلة إقطاع لا نظير لها في القطر المصرى ، وقد بلغ إيراد الحطة سنوياً ما يزيد عن مائة ألف جنيه . ومن الأسف الشديد أن مكتب البوستة الحالي في مكان حقير لا يصلح أن يكون مكتباً لثل هذه البلدة خصوصاً مع كثرة أعمال هذا المكتب .

فقلنا :

أقترح إنشاء مكتب بوستة يتناسب مع أهمية البلدة المذكورة حيث أن المكتب الحالي أصبح غير لائق وقد حصلت بحلة شكوى من أهالى البلدة بخصوص ذلك .

وتفضلوا باحترامى

٦ يونيو سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(٥٥)

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة سعيد فهمى الروي بك وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ مضطرب بهذا مشروع قانون سبق لى أن قدّمته للمجلس ونظر فيه . وبما أن الأمانة تبيح لى تجديدّه فأنى أجدهم راجياً عرضه على المجلس لأخذ سيرة القانونى .

لمنوتكم الشكر

٦ يونيو سنة ١٩٢٨

سعيد فهمى الروي
عضو المجلس

ويرفع طلب الرد بتقرير يرسله الموظف المسؤول لرئيس المجلس في ظرف خمسة الأيام التالية ليوم إعلانه بقرار الإحالة إلى مجلس التأديب وفي حالة طلب رد أي عضو عن المجلس ينتدب الوزير موظفا آخر لمضوية المجلس أثناء عرض طلب الرد وتتصل هذه الهيئة في أمر الرد فإن قبلته حين الوزير موظفا آخر مكانه .

(المادة السادسة)

تشكل مجالس التأديب في الوزارات الرئيسية ولا يجوز مطلقا محاكمة أي موظف في غير الوزارة التابع لها مهما كانت الأحوال .

(المادة السابعة)

تتبع النظم المتبعة الآن في المحاكم العسكرية بأنواعها والميكنات القضائية كما هي ولا تشمل ضمن هذا القانون .

(المادة الثامنة)

يشكل المجلس الأمل (المقصود) كما هو الآن من وكيل الوزارة رئيسا والنائب العمومي أو رئيس نيابة الاستئناف ومن مستشار ملكي الوزارة المختصة أو مساعده أعضاء وفسرى أحكام المواد السابقة على المحاكمات أمام هذا المجلس .

(المادة التاسعة)

على جميع وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون والسلم به كل فيما يخصه .
نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظم الدولة وأن يشر بالجرعة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ."

مذكرة مرفوعة من سعيد فهمي الروبي إلى مجلس الشيوخ

بخصوص الاقتراح الذي قدمه من المجلس

بطلب تعديل نظم مجالس التأديب في مختلف المصالح

"مجالس التأديب الخاصة بالوزارات والمصالح الأميرية غير الهيئات القضائية والعسكرية يلاحظ عليها جملة أمور تتعلق بتشكيلها ونظام المحاكمة أمامها لا تتفق مع الروح الدستورية وبما يجب للأفراد من حرية الدفاع عن أنفسهم .

فإذا نظرنا إليها من جهة التشكيل نجد أن أعضاء المجالس الابتدائية كلهم من مرموسى وزير الوزارة التابع لها الموظف المسؤول وفي الغالب متروك أمر تسميتهم إليه فكان أمر المحاكمة الابتدائية كله بيد الوزير، وهو الذي يأمر بالتحقيق ثم يقرر بالإحالة إلى مجلس التأديب فالتشكل على هذا الوجه والمحاكمة بهذه الطريقة هي بلا شك أثر من آثار استبداد الماسخى الذى يترك الموظف المرموس تحت رحمة الرئيس يتصرف في شؤونه بما يراه وهذا لا يرضاه الروح الدستورية التى تضمن لجميع الأفراد العدل والحرية .

أنصف إلى ذلك أنه لا يسمح للموظف المسؤول أمام هذه المجالس بإثابة أحد عنه كسما أوصديق يدافع عنه ، وقد يكون من الذين لا يحسنون الدفاع وإيجاد التأثير الصحيح الواجب لسلطتهم في نفوس أعضاء المجلس إذ المعروف أن الموظف وهو أمام هيئة تحاكمه كتبهم قد هاب الموقف ولا يكون مستجمعا لجميع مشاعره وحافظا لجميع قواه فلا يحسن الدفاع وقد يقع منه الخطأ وهو لا يشعر به فعند السماح له بالدفاع في المحاكمة بواسطة غيره كذلك أثر من آثار الاستبداد الواجب أن يستنشق .

كذلك لا يوجد في قوانين مجالس التأديب الحالية نظام لرد العضو الذى قد ينتدب للجلوس في المجلس مع وجود ما يمنع ذلك قانونا كأن يكون بينه وبين الموظف المسؤول خصومة أو نزاع أو له مصلحة في ادانته أو في برأته أو كان قد شهد في القضية أو أعطى رأيا فيها سواء لمصلحة المتهم أو ضد مصلحته أو غير ذلك من الأسباب القوية التى يستنتج منها أنه لا يمكنه الحكم بنزيريل .

وبما أن مسائل الفصل في التهم هي من وظيفة رجال القضاء الذين قد تربوا تربية خاصة ووصلوا علوما وقوانين صيرتهم أكثر من غيرهم كفاءة للفصل في القضايا ، لذلك يجب ألا تخلى مجالس التأديب ابتدائية كانت أو استئنافية من عضو أو أكثر من رجال القضاء .

وعلى ذلك أقدم إلى هيئة المجلس الموقر بمشروع قانون مع هذه المذكرة وأرجو بعد فحصه للمصادقة عليه ليم أصدره ما

سعيد فهمي الروبي
عضو المجلس

٧ فبراير ١٩٢٧

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أقترح بأن أرفع لوليك الاقتراح الآلى وأرجو عرضه على هيئة المجلس الموقرة لإحالة إلى اللجنة المختصة .
وتفضلوا ولوليك بقبول عظيم الاحترام ما

١٧ أبريل سنة ١٩٢٧

سعيد فهمي الروبي

الاقتراح

"يلاحظ كثير من مختلف المصالح أنه إذا شرع في التحقيق مع أى موظف لمخالفات نسبت إليه يصدر الأمر في الحال بإيقافه ويستمر هذا الإيقاف مدة التحقيق بأكملها ومدة المحاكمة بمجلس التأديب إذا أظهر التحقيق ما يدعو إلى المحاكمة وقد يستمر هذا الإيقاف مدة أشهر وربما استمر سنة أو أكثر، والأخطر على ذلك كثيرة لا داعي لذكرها هنا مع أن الإيقاف لا يجب وقوعه الا في الأحوال التى يمتحن منها على سير التحقيق والتأثير فيه ، فإذا أسكتنا الوصول إلى عدم التأثير في سير التحقيق بأي طريقة من الطرق كقتل الموظف من جهة إلى جهة أخرى كما حصل أخيرا عند التحقيق مع بعض ضباط البوليس نكون قد أحصنا صنفا في طريقة تنفيذ الإيقاف وحافظنا على عدم ما يقرب عليه من تحليل الأعمال والاضرار بالمصالح العامة .

(٨٤)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حمزى : وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكل جلس الشيوخ الموقر

أشرف بمرض اقتراس هذا التكرم بمرضه على هيئة المجلس الموقر .

اقترح عمل سكة زراعية من كفر صقر الى الصالحية مارة بالبلاد الآتية :

ناطورة — تاراك — الصوفية — كفر الأشقم — التواصة — السلطة
الغزالي — قنبر — السهانة — قهيونه والحدادين — الأخيوة — الصالحية .

ويتبدى أولا على مصرف صان بالبر الغربي لناية الكورى المتحرك الواقع
بجوار منزل القديم بتاحية الصوفية ومنها في وسط كفر الأشقم اتجاها الى
منزاية التخاليل عند كيلو ١١ الشرق وجهه عند كورى بحر البر اتجاها للمكئين
القبليّة وتعرف وسط احيان الأخيوة غرب البلد وجهه رأسا الى الصالحية .

جميع هذه البلاد محرومة من السكك الزراعية والمواصلات وحالتها سيئة
في قتل المحاصيل ومسرود دوريات الخفر .

والأهالى تشكو من الشكوى من قلة السكك الزراعية وصعوبة
المواصلات .

لذلك :

اقترح عمل هذه السكك من كفر صقر الى الصالحية نظرا لأهميتها
وزورتها .

وتفضلوا عزكم بقبول عظيم اجلائي ما

١٢ رجب سنة ١٩٢٨

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

(٨٥)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حمزى : وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكل جلس الشيوخ الموقر

أشرف بمرض اقتراس هذا راجيا التكرم بمرضه على هيئة المجلس الموقر :

١ — ترعة التواصة تتبني من السكة الحديدية الموصلة لقاقوس وتنتهي
بمركز كفر صقر بتاحية الصوفية وعليها سكة يربها الأيمن تربط مركز قاقوس
بكفر صقر ويخالف هذه السكة لا يكون أى اتصال للركوب .

٢ — ترعة الشرق من ثم البتوى الى صان الحجر يربها الأيمن سكة توصل
الى صان الحجر ويخالف هذه السكة يكون الوصول لصان الحجر بطريق
طويل جدا .

لذلك :

اقترح اصلاح هاتين السككين وتسليمهما الى مصلحة الطرق لصياتهما
لأنهما أحسن وأقرب سككين يوصلان بلاد المركز بعضها ببعض وكذلك
تربط مركز قاقوس وهي صقر ببعضهما ولا يخفى ما ينتج عن ذلك من الفوائد
الجمّة لتسهيل المواصلات والأمن العام .

وتفضلوا عزكم بقبول عظيم اجلائي ما

١٢ رجب سنة ١٩٢٨

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

ولا يخفى أن معظم الموظفين لا سيما صغارهم لا يملكون غير مرتباتهم
فما قامهم زمنا طويلا بلا مرتب وفي حالة لا تتمكّنهم من البحث عن طريق
آخر من طرق الكسب لأنهم لا يملكون أن كانت الحاجة مستتة يراهم
أو باداتهم أمر يجب أن ينظر فيه تلافيا لتلك المضار .

وقد يقع كثيرا أن ما يحكم به على الموظف اذا كان الحكم قضى بحرماته
من شيء من مرتبه يقل كثيرا من مدة الايقاف ، وفي هذه الحالة يكون الضرر
واقعا على المصلحة التابع لها ذلك الموظف كما حصل أخيرا بوزارة المعارف
لأن المصلحة في مثل هذه الحالة تكون قد صرفت الى الموظف المسئول
مرتبه كاملا مدة أشهر بلا عمل .

تلافيا لتلك المضار وحسبا على عدم ضياع أموال الدولة وعلى مصلحة
الموظفين أشرف بقتراح ما يأتى :

أولا — لا يصدر الأمر بإيقاف الموظف أثناء التحقيق الا اذا تحقق
أن في وجوده ما يؤثر في سير التحقيق ، وفي هذه الحالة يحسن قله أو استبداله
لأى عمل الا اذا قضت الضرورة باستيفاء بعض قطع التحقيق أو اعادته في بعض
به في سير التحقيق .

ثانيا — متى قررت احالة أى موظف على مجلس التأديب يجب ألا تزيد
مدة المحاكمة أمام ذلك المجلس بدرجته (الإبتدائي والمختص) عن ثلاثة
أشهر الا اذا قضت الضرورة باستيفاء بعض قطع التحقيق أو اعادته في بعض
القطع .

وفي هذه الحالة يقدم المجلس للمصلحة الرئيسية الأسباب التي دعت الى
طلب زيادة الوقت المقرر للحكمة المختص طيه في هذه المادة .

هذا وحيث سبق أني قدمت المجلس اقتراما بمشروع قانون لمجلس
التأديب فأرجو ضم اقتراس هذا الى اقتراس السابق يقدم معه هيئة المجلس
الموقر للنظر فيه وتقرير ما يراه ما

١٧ أبريل سنة ١٩٢٨

سعيد فهمى الروي
عضو المجلس

(٨٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حمزى : وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكل جلس الشيوخ

أشرف بمرض اقتراس هذا راجيا التكرم بمرضه على هيئة المجلس الموقر :
من عدة سنوات أنشئت سكة زراعية من قاقوس الى صان الحجر الا أن
في بعض أجزاء تلك السكة الزراعية أرضا ودية تجاه البلدتين اللتين
والساعة يتسرع على المراتب والمركبات اجتيازها ، وبذلك أصبحت السكة
معدية الفائقة .

لذلك :

اقترح وصف هذه الأجزاء التي لا تزيد عن ثلاثة الكيلومترات بالمكمام
حتى تصبح السكة للذكورة سالكة للورود وتكون قد أتت بالقائمة المطلوبة .

وتفضلوا عزكم بقبول عظيم اجلائي ما

١٢ رجب سنة ١٩٢٨

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

ملحوظ رقم ٥

(جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٣٠)

تقر لجنة فحص الاقتراحات والبرائض عن المراض التي فصلت فيها اللجنة
بجلسة ٨ مايو سنة ١٩٢٨ وأعدت النظر فيها بجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٠

(القرى حاضرة الشيخ عن عبد القادر)

المراض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة

حريضة رقم ٣٣٩ - مقدمة من الشيخ محمد بنيت مفتي الديار المصرية
سأبها - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلب فيها عدم الموافقة على
الغاء وظيفة مفتي الديار المصرية .

قررت اللجنة حفظها لتنازل حاضرة الشيخ حسن عبد القادر عن
اقتراحه الخاص بالغاء وظيفة الافتاء .

حريضة رقم ٣٤٥ - مقدمة من السيد محمد شريف الرشيد أبو شوشة
بمصر - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلب فيها أن يكون مشرفا على
وقف أجداده الكائن بمديرية البجعة لأنه هو الوارث الوحيد الآن .
قررت اللجنة حفظها .

حريضة رقم ٣٥٩ - مقدمة من خليل حيد الرحيم محمد عن أهالي
أريث والمريس والواويرات مركز الأقصر بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨
يطلب فيها إعادة الأطلال التي كانوا اشتروها من المارة السنية وزعت
ملكيتها منهم أسوة بباقي مواطنيهم .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا لأداة ٢٢ من الدستور .

حريضة رقم ٣٦٠ - مقدمة من علي محمد الضبع من أهالي الطيف
مركز البراط بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إن بينه وبين
حاضرة سدد محرم بك حراوات ويطلب تحقيق ما بينهما .

قررت اللجنة حفظها .

المراض التي رأت اللجنة إحالتها على الجبان والوزارات المختلفة

حريضة رقم ٣٣٧ - مقدمة من اسماعيل اغني الطويحي مامون بوليس
مركز طوخ - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إن والده وأخته
وخادمتها قتل وبنت ائمة عمدة بلدة كودوس مركز أبو تيج وبعض أروانه
ولكن بذلت مساح خفية حتى أفرج عنهم بكتافة . ويطلب من أن ذلك
سيكون سببا في ضياع تلك الأراضي خدرا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

حريضة رقم ٣٣٨ - مقدمة من مرسى فهى القاهر بالويس -
بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن محكمة دمياط الشرعية قوت
القبض عليه وحجزه بالويس بلا جرمية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

حريضة رقم ٣٣٩ - مقدمة من عزز الأفرع بجزية الكوى مركز
الشن - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلب صرف مكافئه التي
يستحقها من مدة خدمته بالسلطة العسكرية لأنه أصيب بمرض عييه أثناءها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

حريضة رقم ٣٤١ - مقدمة من سلامة عبد الحيد وآخرين لحانية
وسمارة حقة أقطان طنطا - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالتظلم
من معاملة البلدية لهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

حريضة رقم ٣٤٢ - مقدمة من محمد ابراهيم الجبل وآخرين من أهالي
فارسكر - بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطالبون فيها بإيجاد مستشفى
بفارسكر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

حريضة رقم ٣٤٣ - مقدمة من علي أحمد العمري وآخرين من ذوي
العاهات والصحة بمكتب الميناء بطانح الأحمدى بطنطا - بتاريخ
١١ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطالبون فيها أن يسجل لهم نصيب في صندوق النذور
ويقولون إنه سبق لهم تقديم مثل هذه المرفضة في السودة الماضية ولم
يظهر أثرها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

حريضة رقم ٣٤٤ - مقدمة من السيد أحمد الهاشمي مدير مدرسي
غزاد الأول والنهضة السنية بشبرا - بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٨ -
يطلب فيها من المجلس إحالة القرار الذي أصدرته وزارة المعارف إلى قلم
قضايا الحكومة لإبداء رأيه فيه وهو القرار القاضي بحذف للمدرسين من
كشف المدارس الخاضعة لفتيش الوزارة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

حريضة رقم ٣٤٥ - مقدمة من محمد أبو النيا وآخرين من عيادي
عزة الشيخ دغدام مركز فارسكر - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالتظلم
من اضطهاد معسلة خفر السواحل لهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

حريضة رقم ٣٤٦ - مقدمة من أحمد محمد منصور وآخرين من بلاد
كوم أبو وما جاورها مركز اسنا - بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٢٨ -
يطلبون فيها ضم متقنهم إلى مديرية أسوان التي تهدر عمل طلبات لما على
النيل لها نيليا وشويا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الاشغال .

عريضة رقم ٢٥٦ - مقدمة من حسين محمد صالح وآخرين من طلبة وتربوي مدرسة الفنون والصناع - بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها جعل مبرهم في مبدأ التبرع عشرة جنابات ووضعهم في الدرجة السابعة وسلاوة جميع المتخرجين منهم في جميع المصالح ومراعاة الأقدمية في تحرير الكشوف وتلك ترك مجال الترق للوظائف الفنية مفتوحا أمام الكفاءات وطلوبون أيضا فتح أبواب مدرسة الهندسة أمام من يريد الالتحاق بها منهم. قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٥٧ - مقدمة من علي شرنوب وآخرين من أهالي بطيم بالبرلس - بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالشكوى من أن المياه لا تصل الى بحر تيمه من الحامول الى بطيم بسبب إهمال نظيره وطلوبون إيصال المياه لهم لانقاذ أرواحهم . قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٢٥٨ - مقدمة من موفلي التلم الاثري - بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ - بمطالب بطالبون بها تحصين حاتم . قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٦١ - مقدمة من محمد عبد الجواد وآخرين من علماء المساحد الدينية المشتهين بالوظائف الكتابية بالمحاكم الشرعية - بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ عريضتان من صورة واحدة - يطلب أن يكون نصيبهم في الوظائف القضائية بحق النصف بالنسبة لخرى القضاء الشرعي . قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الخزانة .

قررت اللجنة ضمها للعريضة ٢٥٠

عريضة رقم ٢٦٢ - مقدمة من محمد حسن الجبار وآخرين من أهالي المطرية (دقولة) - بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨ - يقولون فيها إن وزارة الأوقاف أمرت بدم المسجد الذي كان موجودا بتأخيرهم وطلوبون إقامة مسجد بدلا منه .

عريضة رقم ٢٦٣ - مقدمة من محمد أمين إبراهيم الجبل وآخرين من أهالي غارسكور - بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها من وزارة الأوقاف ترميم مقبرة مسجد الكوندي وبناء دورة المياه .

عريضة رقم ٢٦٤ - مقدمة من محمد حسن غراب وآخرين من سكان بندر فارسكور - بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها من وزارة الأوقاف تجديد بناء مسجد الشوريجي .

عريضة رقم ٢٦٥ - مقدمة من محمد حسن غراب وآخرين من سكان بندر فارسكور - بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها من وزارة الأوقاف تجديد بناء مسجد الأنصاري .

قررت اللجنة إحالة هذه العرائض الأربع الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

عريضة رقم ٢٤٧ - مقدمة من زغب شاهين أولاد المرحوم حسن همام الذي كان موظفا بهندسة السكة الحديدية قسم الاسماعيلية - بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إن زوجها توفي أثناء تادية عمله وتطلب صرف مكافأة لها ولأولادها القصر منه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الموصلات .

عريضة رقم ٢٤٨ - مقدمة من محمد طاهر سرور بمصر - بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ - يطلب تقرير حصص في صندوق ندور ضريح السيدة زينب لأهله من نسائها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٢٤٩ - مقدمة من مساعدي وكلاء البريد بمصلحة البوستة بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من عدم أحسابهم ضمن الخليفة الماخين مدينة الحال لألف وطلوبون أحسابهم داخل الهيئة اعتبارا من سنة ١٩٢٨ المالية .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الموصلات .

عريضة رقم ٢٥٠ - مقدمة من علماء المعاهد الدينية المشتهين بالوظائف الكتابية بالمحاكم الشرعية - بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ - ستعراض من معورة واحدة يطلبون فيها أن يكون نصيبهم في الوظائف القضائية بحق النصف بالنسبة لخرى القضاء الشرعي .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الخزانة .

عريضة رقم ٢٥١ - مقدمة من محمد أحمد سعد وآخرين من أهالي الكحلح مركز ادلو - بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن لجنة عقافات الري قضت بإزالة المسق التي تروى أطيانهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٢٥٢ - مقدمة من محمد منصور وآخرين من المتضمين بقعة أكياد مركز فاقوس بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من عدم تظهير رخصة أكياد .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٢٥٤ - مقدمة من أحمد عبد النبي وآخرين من أهالي أبو صوير مركز الزقازيق بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٨ يطلبون فيها عمل جسر على طريق السكة الحديدية الموصلة بين الزقازيق والإسماعيلية في نقطة متوسطة شرق الكيلو ١٠٠ بجوار الجبابة الصفاة هناك في الجهة البحرية ويجاور بوستة الدريسة بمدة ٢٠ من الجهة القبيلة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الموصلات .

عريضة رقم ٢٥٥ - مقدمة من أحمد محمد عبد الرحمن المادوس بمدرسة دمنهور الأميرية - بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٨ - بالتظلم من أن الحكومة قطع المرتب عن الموظف الذي يريد أداء فريضة الحج .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٣١١ - مقلمة من نصير حوده ملاحظ قسم الحدائق بالاسكندرية - بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٨ - بالنظم من أن حضرة مدير مجلس بلدى الاسكندرية رفته من وظيفته لأنه قدم له شكوى يوضح له فيها ما يعيرى في قسم الحدائق واضطهاد رئيسه له .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣١٢ - مقلمة من لطيف كراس حامل مائة أسكلة القبارى بالاسكندرية - بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٨ - بالنظم من تخفيض مرتبه ونقله من وظيفته حامل مائة بحلة القبارى الى وظيفته الآن وطلب ارجاعه الى وظيفته الأولى وإعادة مرتبه كما كان .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣١٦ - مقلمة من فراه المتأري الأحمدي بطنا - بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٨ - بالنظم من لائحة النذور الجديدة .
قررت اللجنة حفظها اكتفاء بالمرامض السابق تقديمها بهذا المعنى .

عرضة رقم ٣١٧ - مقلمة من ريكات رمضان حامل تليفون هندسة رى القليوبية - بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٨ - بالنظم من أن عمدة بلده يعتبره مشبوحا أنه عم مستخدم في الحكومة .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣٢٠ - مقلمة من على حوض وكل شيخ خرفندو جريا سابقا - بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إنه رفته من وظيفته بسبب الانتقابات الأولى وطلب اعادته لوظيفته .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت .

عرضة رقم ٣٢٣ - مقلمة من محمد عبد الكريم ادريس وآخرين من أهالى المنصورة مركز أسوان - بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٨ - بالنظم من اضطهاد عمدة الناحية وأقاربه لهم .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣٢٥ - مقلمة من باشكاتب محكمة دياط - بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ - طلب فيها من المجلس إعادة النظر في قانون امتحان المدارس الثانوية لأسباب أبداها في عرضته .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣٢٨ - مقلمة من محمد اسماعيل عيسى وآخرين من أهالى قلما مركز قلوب - بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ - بالشكوى من تصرفات العمدة مهم .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣٦٦ - مقلمة من عبد الحميد حسنى داود من أهالى فارسكور - بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إن مجلس المديرية جمع مبلغ أربعة آلاف جنيه لبناء مستشفى فارسكور والمبلغ الباقى لمبدأ المشروع هو ألفان من الجنيهات وطلب عقد جمعية بسرأى المركز من العمدة والأعيان لتكليفهم بالتبرع بهذا المبلغ .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٣٦٧ - مقلمة من محمد عبد بيومى وآخرين من المرحمين لمعلمية كفر خضير مركز شعنايت - بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها من وزارة الداخلية علم التصديق على قرار لجنة شياخات المديرية الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨ بتعيين عمدة لبلدتهم لأنه لا يملك التصايب القانونى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية ما

رئيس اللجنة
حسن عبد النادر

ملحق رقم ٦

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٣٠

تقرر لجنة لخص الاقتراحات والمرامض عن المرامض التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ثم أعادت النظر فيها بجلسته ١٤ يناير سنة ١٩٣٠

(المقرر حضرة الشيخ حسن عبد النادر)

المرامض التي رأت اللجنة حفظها

عرضة رقم ٣٠٧ - مقلمة من عبد الحميد سالم وآخرين من أهالى أبو صير بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٨ بالشكوى من عمدة بلدهم .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣٠٨ - مقلمة من جابر عبد الكريم بضم كرومى بالاسكندرية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٨ بالنظم من حكم محكمة كرومى الشريعة القاضي برفض دعوى طلاق ابنته من زوجها بسبب البتة .
قررت اللجنة حفظها .

عرضة رقم ٣٠٩ - مقلمة من خليل عطا الله وآخرين من أهالى كفر ششنا مركز زفتى - بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها رفع أجر المخر عنهم هذا العام لأن الحريق الذى حصل في بلدهم أضرهم مضرأا ليلنا .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣١٥ - مقدمة من معاونى الإدارة بمجتمعات مختلفة - بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٢٨ - عشر عراض من صورة واحدة - بالنظم من أن ضباط البوليس يتعاضونهم لاقفال باب الترقى الى ديرة مأمور في وجوههم قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣١٨ - مقدمة من سليم السيد رضا وآخرين من أهالى كفر البطيخ - بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ بالنظم من أن اللجنة التي أوفدتها مصلحة الاملاك الأميرية فذرت ثمة عاليا للعدان من الأراضى المجاورة البحر الأبيض المتوسط لاقتساب مع قيمته ولا مع حالم خصوصا وأنهم صرفوا كل جهودهم في اصلاحها ويطوبون معاملتهم أسوة بالنظم البرلس .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٣١٩ - مقدمة من محمد عبد الله وآخرين تجار ومزارعى وصناع ناحيتى سنورس وبنى حيان مركز سنورس - بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ - بالنظم من الضريبة التي فرضها عليهم المجلس المحلى للمياه بضرمة للمل .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٢١ - مقدمة من حويس السيد بكورى القبة بمصر - بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ - تهرى مقدمته عن مشروع قنطرة الاشراك والطيور والاطلاخ .

قررت اللجنة احالتها الى لجنى الزراعة والمالية .

عريضة رقم ٣٢٢ - مقدمة من عبد الله أحمد للملاوى بمصر - بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ - يتظلم من أنه بعد أن رست عليه حيلة أحواض لجارى فنهود فخره اعطاهما لأجني .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٣٢٤ - مقدمة من بروسو ميخائيل من أهالى أبو طالب مركز امبابه - بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٢٨ - بالشكوى من أنه طلب تأجير قطعة أرض بنام تاجية أبو طالب تعرف بتمرة ٨٦ ولكن الحكومة أجرتها لأحد كبار المالكين اعمارا اسما ويطلب تحقيق ذلك .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٣٢٦ - مقدمة من عبد التواب أحمد المصرى مكتب الصحف العربية بيجرا - بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلب فيها الاسراع في بناء مستشفى الأمير فاروق ببنو جبرا الذى بلغت قيمة التبرعات له مبلغ ٩٥٠٠ جنيه وقطعة أرض لبناء المستشفى طليا .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٢٧ - مقدمة من ابراهيم محمد عوض بمصر - بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلب تهرىه له من الاحسانات الخيرية ليعيش منه هو وعائلته لأنه كفيف البصر .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٣٢٩ - مقدمة من مرسى عبد الرحمن ونجمله موصى مرسى ببنو بنى سويف - بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ - يقول الوراء لإنجوانه بالسنة الأولى في مدرسة الأمير فاروق الثانوية ورسم في مادة واحدة ولم يحصل على المجموع الذى يشوبه اعادة الامتحان ويطلب من المجلس أن يتوسط في قبول ولده في امتحان الدور الثانى .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٣٥ - مقدمة من سليمان أيوب بمصر - بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٨ - يقول فيها إنه كان نجارا بمصلحة التليفونات ورفق من وظيفته بمناسبة اضراب سنة ١٩١٩ ويطلب اعادة محمدا أسوة بغيره ممن رفقوا بهذه المناسبة .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٣٦ - مقدمة من عل المناديل من كرداسه - بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٢٨ - يشكو فيها من حضرة حافظ مابدين بك لأنه تعدى عليه بالضرب في فيطه وساعده الممعة ويقول إن ذلك كان لاختصاص أرضه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٣٨ - مقدمة من محمد ابراهيم فوده وآخرين من أهالى بيل خريسة - بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٨ - بالشكوى من عمدة البلدة ويطالبون التحقيق منه فيما يسبونه اليه .

قررت اللجنة حفظها .

المرافضى الى رأت اللجنة احالتها الى اللجان والوزارات المختصة

عريضة رقم ٣٤٠ - مقدمة من عبد المال سليمان وآخرين من أهالى الشاذلية مركز بنى سويف بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٨ يطلوبون فيها عمل سكة زراعية من محطة بوش تهرى بيلم وتبى الى مياه نهر النيل ويقولون إن وزارة الأشغال ومصلحة الطرق سبق أن قررتا عمل هذه السكة والأزمواد بضع قيمة تكاليفها بالتقسيت وقاموا بذلك فعلا من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٠

قررت اللجنة احالتها الى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ٣٤٣ - مقدمة من مراكية المكلى ببطيرة البرلس بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٢٨ يطلوبون فيها مساقتهم من الضريبة الاضافية التي تهررت على كل مركب شهريا .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٣٤٤ - مقدمة من ابراهيم سالم وآخرين من أهالى المنجاية الكبرى مركز قاقوس بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٢٨ يطلوبون فيها حفر ترمة المنجاية الآخنة من اخوة السعدية وجعلها ترمة عمومية .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الأشغال .

ملحق رقم ٧

(جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠)

قرر لجنة فحص الاقتراحات والمراض من الاقتراحات
الى اختصاصها اللجنة بـ ١٤ يناير سنة ١٩٣٠

(المقرر حصة الشيخ حسن عبد القادر)

أحال المجلس الاقتراحات الآتية الى اللجنة بـ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٨ :

الاقتراح بمشروع قانون رقم ٦ المقدم من المرحوم حقل محمد بك بالفسح
القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ انلأص بسدم جواز توقيع الجز على الأملاك
الزراعية الصغرى .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعباره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا
ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الحفانية .

الاقتراح رقم ٨٧ المقدم من حضرة سعد مكرم بك بتوسيع حيز من طريق
حلاوان يتجدي من كم كبرى الملك الصالح .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المواصلات .

الاقتراح رقم ٨٩ المقدم من حضرة عبد لطفى ططاوى ططاوى افندى
بتعديل نظام التفتيش الحالى بوزارة الداخلية .

الاقتراح رقم ٩١ المقدم من حضرة باختيار أطباء المراكز من كباد
الأطباء الذين سكتا مقدتهم الفنية مع الحاجات الصحية لأهالى المركز .

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة في موضوعها ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعبارها اقتراحين برغبة ومقبولين شكلا
ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالتهما الى وزارة الداخلية .

الاقتراح رقم ٩٢ المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بسمل توصيلة
لسكة زراعية يتجدي من ربيع القصيرى وتقر على منيل الشيخ سالم لولاية تربة
عمرى وعمل كبرى على القرعة المذكورة .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المواصلات ؛

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

عريضة رقم ٣٣١ - مقدمة من محمود شحاته وآخرين من أهالى بنسرو
أبو تيج - بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها عدم تنفيذ قرار
الجانحات على جبانة أبو تيج .

قررت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٢٩٦

عريضة رقم ٣٣٢ - مقدمة من حنى ابراهيم وآخرين من حوفية
القل - بالقاهرة بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٨ . بالتظلم من معاملة قلم المرور
لم يفسطروهم الى السير في شوارع خاصة وفى ذلك مشقة كبيرة عليهم وعلى
مواشيهم ويطالبون النظر فى أمرهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٣٣ - مقدمة من عبد العزيز محمد عبد الرحيم وآخرين
من هيئة النقابة العامة للمدارس مشروع سنة ١٩٢٤ الأولى - بتاريخ ١٣ يونيو
سنة ١٩٢٨ - عرضتان من صورة واحدة - بمطالب يطالبون بها تحسين
حالم وتظلم أمورهم .

قررت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٢٨٢

عريضة رقم ٣٣٤ - مقدمة من محمد محمود جيل وآخرين من موظفى
التعليم الإلزامى بمديرية الغربية - بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٨ - بمطالب
يطالبون بها تحسين حالم وتنظيم أمورهم .

قررت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٢٥٨

عريضة رقم ٣٣٧ - مقدمة من عثمان رضوان وآخرين من نجحار
بندر أسبوط - بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها تكليف
وزارة الداخلية بإيقاف تحصيل الموائد بمقتضى الترخية الجديدة التى وضعتها
المجلس المحلى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٣٩ - مقدمة من عبد الرازق حسن وآخرين من أهالى
منطقة الخزان بحرى التابعة لقطاع تران أسوان مركز أسوان - بتاريخ ١٦
يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلبون فيها فصل هذه الجهة وجعل عمدين لها أحدهما
لجنوب سد تران أسوان والثانى لشماله .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٤٠ - مقدمة من عبد الحليم حلمى مفتش تعليم بمديرية
الغربية وناظر قسم القضاء الشرعى بكلية غوردون بالسودان سابقا -
بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلب استعاب مدة خدمته للوقت فى وزارة
المعارف فى معاشه أو صرف مكافأة له عنها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية ؛

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

الإقتراح بمشروع قانون المقدم من المرحوم عقل محمد بك وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

بعد الاحترام . - ينشرف عقل محمد عضو المجلس بأن يرفق مع هذا مشروع قانون بالنهائه القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ خلاصا بسلام جواز توقيع المجر على من يملكون خمسة أفدنة أو أقل ومنه مذكرة تفصيلية بوجه مرضها على المجلس لاتقرار مشروع هذا القانون .

وتقبلوا بقبول والحر الاحترام ما

عقل محمد
عضو المجلس

١٧ يونيو سنة ١٩٢٨

قانون

بالنهائه قانون عدم جواز توقيع المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى : يلغى القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣

المادة الثانية : على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مذكرة

عن مشروع قانون بالنهائه قانون خمسة أفدنة

بمراجعة قانون خمسة أفدنة الصادر في أول مارس سنة ١٩١٣ والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ نجد أنه فوق اضطراب نصوصه وتناقض أجزاءه تجلو من الحكمة التشريعية والمصلحة العامة بل هو في الواقع يؤدي إلى الاضرار بمصلحة من شرع من أجلهم .

فوق فاقصر على حماية طائفة خاصة من المزارعين دون بقية المزارعين مع عدم وجود المبرر لهذا التفرق ويشترط لاسكان تطبيقه توفر شروط خاصة فلا يزيد ما يملكه المزارع من خمسة أفدنة وقت نشوء الدين ووقت التسليم به وهذا في الواقع لا يشجع كثيرا من المزارعين على شراء أكثر من هذا القدر . ولا يبقى ما في ذلك من ضرر .

وهو وإن كان يحى ملكية الرقبة إلا أنه لا يحمي ما يخرج من الزراعة فتكون النتيجة الطبيعية بقاء هذا المزارع طول حياته مرتبكا لا يتجهى من مجز على محصولاته حتى يحتاج إلى بيعها ولا يمكنه أن يستفيد من ذلك القانون بل تصبح ملكية الرقبة عديمة الجدوى بالنسبة له .

وقد يؤدي هذا القانون إلى ضياع الثقة بأفراد هذه الطائفة من المزارعين إذ يصبحون كشعب خفيف يفر التجار من معاملاتهم والبنوك من اقراضهم وأرباب الأملاك من التأجير لهم .

وليس بين المزارعين - صفارا كانوا أو كبارا - من لا تدعو الحاجة إلى التعامل مع التجار الذين يغشون من ضياع حقوقهم أو تعطيل تعصيلها فيزيدون في ثمن ما يبيعونه أضعافا مضاعفة مقابل تقاسمهم في التعامل معهم ما دام هذا القانون قائما .

وليس بين المزارعين أيضا من لا تضطره الحاجة إلى الاقتراض في بعض الأحيان خصوصا إذا فقت ماشية من مواشيه أو طرا عليه طارئ أو مست به حاجة في شأن من شؤونه الزراعية فتمتنع البنوك من معاملته واقتراضه فتضطره الحاجة إلى الوقوع في ايدي المزارين الذين يستبدون به ويسلكون معه طرقا شيطانية فيقرضونه مقابل عقود بيع وقائية أو عقود بيع نهائية ويورثونه بإمكان ربحها أن هو رد لهم قيمة القرض في موعد معين ولا حاجة بنا إلى توضيح أن قيمة القرض في هذه الحالة تكون بخسة جدا وأن الواحد منهم يندفع إلى هذا العمل تحت تأثير احتياجه وعلى أمل أن يرد القيمة في موعدها ويسترد أطيانه ولا تراعى في أنه سيحجز من رد القيمة لأن المرابي يكون قد وضع يده على أطيانه كمالك لما يستغلها .

وتكون النتيجة مجز المزارع عن الحصول على مايسد به رقبه لا أن يحصل على مايسد به دنه وتضيق بذلك أطيانه .

وغير هذا فقد يريد كثير من المزارعين استئجار بعض الأملاك من الغير طمعا في الكسب ورغبة في التوسع وللمتد أن أصحاب الأملاك لا يؤجرون أطيانهم إلا مقابل تأمين تقدي أو عقارى . وأن هؤلاء أن يحصلوا على التأمين القصدى ؟ وأن لم التأمين العقارى وخطر قانون خمسة أفدنة يهدد كل من حاملهم فيلبغوا إلى بيع جزء من أطيانهم للتأمين كالمؤمنين ، وتعفى النتيجة في أكثر الأحيان إلى ضياع هذه الأملاك .

وفوق ما ذكر قلبي هناك من حكمة تشريعية تدعو إليه . إذ ما الحكمة في أن يبقى للمدين المالك خمسة أفدنة أو أقل في مأمن من نزاع الملكية بينما يباح نزاع ملكية الذى يملك أكثر من خمسة أفدنة ولو بقيط واحد ؟

ولمذا يباح في الحالة الأخيرة نزاع ملكية المزارع الذى يملك أكثر من خمسة أفدنة ويباح تجزئته من جميع أملاكه لأحرشبر منها ؟

ولست أقوم لمأنا لم يحفظ القانون هؤلاء الحق في الاحتفاظ بخمسة أفدنة مما يملكونه .

أليس هذا تناقضا وضلعا ؟

الهم إن كان الباحث على هذا القانون هو رعاية صفار المزارعين فإن في نصوص القانون العام ما يضع مصلحة الجميع بغير تفرق ، وأقطع دليل على ما قوله نص المادة ٥٥٥ مرافقات ونصها كما يأتي :

"لا يجوز حيز الأشياء الآتية إلا إذا كانت لأحدية إيجار مسكن أو أرض أو لإغناء دين نفقة :

الاقتراح

لا بد لحسن سير النظام الإداري في المديرات من عاملين جوهريين: الأول أن يشر الأهل بالامتحان على صيانة حقوقهم، والثاني أن يتقوا أنهم إذا أصبحوا بأذى ضرر فإن حالهم مرجحاً فضلاً عن استطيعون أن يرجعوا إليه في الحال لينصفهم ويبدع حقوقهم المضمومة إليهم، وهذا من الفرضان من جهة الأفاضل التي وجد لها نظام التفتيش الإداري في جميع حكومات العالم، ولكننا نرى وللأسف أن هذا النظام ضعيف في مصر كل الضعف ونافس من وجوه عديدة، لذلك يقتصر ماقده من الضعف والقصر على إضاعة الفائدة المنشودة منه بل أصبح ولو من غير قصد مساعداً على ازدياد الضرر.

فتفتش الداخلية الذي يجب أن يكون من وظائفه الأساسية أن يشرف على حسن سير الإدارة في المديرات وصيانة حقوق الأهليين من أعاضاف كل موظف من المدير فإدونه من درجة أقل من درجة المدير بمراحل فليس من الصواب أن يكلف موظف صغير مراقبة عمل موظف أرفع منه كثيراً. ومثل هذه المراقبة لا بد أن تعطلها بليمية الحال عوامل عديدة تجعل المفتش يميل إلى عدم الخروج من رضا المدير وإلى الرغبة في خدمته. وبفضلاً من كل ذلك فإن دائرة اختصاص المفتش ضيقة جداً فقلما يمين إلى التحقيق في أمور ثانوية يستطيع أن يقوم بها وكل المديرية التي يجد متعباً من الوقت لمعالجتها. وجميع هذه الأسباب وغيرها من أمثالها جعلتنا نرى أن الأمر الواقع في الوقت الحاضر هو أن عمل المفتش قلما يتعدى إرادة المدير وتنفيذ رغائبه مما أدى إلى ضعف هبة المفتشين وسلطة الداخلية وتعاظم سلطة المديرين وعدم وجود رقابة فعالة على أعمالهم وشعور الأهالي بأنهم إذا لم ينصفهم المدير فقلما يمدون من ينصفهم.

على أنه رغبة في مراعاة حالة الميزانية يكفي أن يمين مفتشان من درجة محافظ القاهرة: أحدهما لمديرات الوجه القليل، والآخر لمديرات الوجه البحري، وتعمل لكل منهما سلطة كافية للإشراف على جميع الأعمال الإدارية في المديرية، وأن يتجول في المناطق الداخلية ضمن دائرة اختصاصه ويقف على شكاوى الأهالي ويردائهم ويقدم تقريراً عن سير الإدارة فيها إلى وزارة الداخلية، وأن يكون من شأنه أن ينظر الشكاوى التي تقدم إلى الداخلية قبل البت فيها. وبهذه الطريقة يشعر جميع موظفي الإدارة في المديرات أن أعمالهم تحت إشراف فعال فيضو كثير من المساوئ التي نراها الآن وازدياد، وتظهر ضرورة وجود هذا الإشراف الفعال بإزاء ما يشكوه بعض المديرين من تركيز الأعمال في وزارة الداخلية.

وتن أدخل على النظام الإداري مثل هذا التعديل فإن من شأنه أن يدخل الطمأنينة في نفوس الأهالي على حقوقهم لأنهم يمدون أمامهم مفزعا يقرضون إليه ويستطيع أن ينصفهم سر يما عند الحاجة.

لذلك أقترح :

١ - تعديل نظام التفتيش الحالي في وزارة الداخلية بتعيين مفتشين من درجة محافظ القاهرة: أحدهما لمديرات الوجه البحري، والثاني لمديرات الوجه القليل، ويكون لكل منهما من المساعدين بمدد ملتحاج إليه مصلحة العمل. وجبنا لو أخذنا من بين المستشارين.

أولاً - الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعاتهم.

ثانياً - ما يملكه المدين العسكري من ملبوسات السلاح واصلحتهم وغير ذلك من قطاعات العسكرية.

ثالثاً - النقلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وبجالة مدة شهر.

رابعاً - فترة واحدة أو ثلاث من الماعز أو الصاج بحسب اختيار المدين أن كان الحجز وافداً على مواش في حيازته أو متصفا بها في وقت الحجز.

فيناء عليه :

يتضح عدم صلاحية ذلك القانون وأرجو أن يوافق المجلس على إلغاء واقراء مشروع القانون المرفق بهذا ما

مقل عمد

عضو المجلس

أول برهنة سنة ١٩٢٨

(٨٧)

الاقتراح المقدم من حضرة سعد مكرم بك وهذا نصه :

"حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس لاقراءه :

طريق حلوان المبتدئ من كوبري الملك الصالح يبلغ طوله خمسة وعشرين كيلومتراً كلها بجالة منظمة وصالحة للزور لانساعها، ما هذا التكليم المبتدئ من الكوبري المذكور فانه طريق شديد الضيق لم يتيسر فيه ازدواج الترام ولا تستطيع العرب المارة فيه مع الترام، وفي ذلك خطر على الناس وتعمل لأعمالهم. وهذا الطريق مع ضيقه في وسط المدينة وذلك لا يليق بمنظر المدينة ولا يتفق مع ازدهار السكان في تلك الجهة.

فذلك :

أقترح توسيع هذه القطة حتى تكون على اتساع الجهة المقابلة للكوبري المذكور.

وتفضلوا بقبول احترامى ما

سعد مكرم

عضو المجلس

٢١ برهنة سنة ١٩٢٨

(٨٩)

الاقتراح المقدم من حضرة عبد لطفى طنطاوى طنطاوى افندي وهذا نصه :
"حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم لمزكم الاقتراح الآتي لمرضه على هيئة المجلس الموقر .
وتفضلوا بقبول عظيم احترامى .

فالتقيام بهذه الأعمال المتصلة يقتضى مقدرة خاصة وحسن سلوك يتناسبان مع أهمية هذه الأعمال . لذلك يجب اختيار طبيب المركز من الدريبات الكبيرة التي في مصلحة الصحة على أن يروض عليه وهو في المركز ما قد ينفعه من الزاوية التي يبعثها في المدن رغبة في تشجيع الأطباء الذين من درجة عالية على الالتحاق على التوفيق في المراكز .

ولهذه المسألة أهميتها الحيوية لأن طبيب المركز مفرد مستقل في عمله لا بد للأهل من الالتئام اليه لأنهم لا يجدون غيره . ولا رقيب عليه في جميع أعماله غير ضيقه بخلاف الحالة في المدن الكبيرة حيث يكثر عدد الأطباء من جميع أنواع الاختصاص وتقل حاجة الأهل إلى الأطباء الرسميين .

لذلك أقترح :

أن تختار مصلحة الصحة أطباء المراكز من كبار أطبايها الذين يتكافأ مقدرتهم الفنية وسيتمتعهم مع الحاجيات الصحية لعمشات الألفوف من الأهلين الذين لا ملجأ لهم في المركز غير طبيبه .

محمد لطفي ططاوى
عضو المجلس

٢٢ ربيع سنة ١٩٢٨

(٩٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

بعد التحية - أرجو تبليغ الاقتراح الآتي إلى المجلس ليقره فيه ما يراه وهو :
توجد سكة زراعية من محمود إلى زقي وتحمل بنا أبو صير وتوجد سكة زراعية أخرى من المحلة الكبرى تحمل على شبرا بابل وعلى كفر ششتا وتحمل من الكوري الجديد بكفر ششتا إلى طنطا والمطلوب إنشاء توصيلة من زمام ناحية بنا أبو صير تجتدي من رينج القصيرى المركب على النيل الشرقى وتحمل من مثل الشيخ سالم غلاية ترعة عمر بك ويعمل كوري على الترعة المذكورة حتى تصل للسكة المسارة على شبرا بابل وفي هذا تسهيل كبير لجميع البلاد التي تمر عليها السكة المذكورة .

وتفضلوا بقبول استرأى

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢٥ ربيع سنة ١٩٢٨

٢ - أن تكون لمدين المفتشين سلطة واسعة الاشراف على حسن سير الادارة وسماع شكاوى الأهالي ونفس ما يرد منها إلى الداخلية، وبالجملة كل ما يسهل على وزارة الداخلية أن تتحقق من حسن توزيع العدالة والانتصاف قبل البت فيها تعالجه من المهام الادارية .

محمد لطفي ططاوى
عضو المجلس

٢٢ ربيع سنة ١٩٢٨

(٩١)

الاقتراح المقدم من حضرة محمد لطفي ططاوى افتدى وهذا نصه :
”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ
أتشرف بأن أقدم لعزيزكم الاقتراح الآتي لمرضه على هيئة المجلس الموقرة .
وتفضلوا بقبول عظيم استرأى .

الاقتراح

احضدت مصلحة الصحة أن تختار أفضل أطبايها للوظائف التابعة لها في المدن الكبيرة وفي بنادر المديرية والمستشفيات وألا تتم المراكز الاهتمام الذي يتكافأ مع حاجاتها الصحية المنظمة ، نظيفة ونظيفة طبيب المركز حتى أن يكون على جانب كبير من المقدرة الفنية وأن يكون من المشهورين بحسن السيرة لأنه يؤدي وظائف عديدة بحكم منصبه فهو :

أولا - يشرف على الصحة العامة في مركز قد يبلغ عدد سكانه ١٨٠ ألفا وربما كان الطبيب الوحيد فيه .

ثانيا - يقوم بوظيفة طبيب شرعى عند وقوع الحوادث .

ثالثا - يصف المصابين .

رابعا - يقرض الحراس النظاميين .

خامسا - يعطى شهادات الوفاة .

سادسا - يقوم بمهمة عضو في المجلس المحلي إذا كان للبلد مجلس .

سابعا - يلبي طلب المرضى من الأهاليين .

ملحق رقم ٨

(جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

”بيان الاجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان

(من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

نمرة	الموضوع	تاريخ الصدور	نمرة	الموضوع	تاريخ الصدور
١	أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بمحل جلوس النواب والشيخ وايفاف تطبيق بعض مواد الدستور	١٩ يولييه سنة ١٩٢٨	١٣	مرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٨ بإعتماد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية	٣٣ أغسطس سنة ١٩٢٨
٢	مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٨ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩	٤ أغسطس سنة ١٩٢٨	١٤	مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٨ بتعديل مواعيد تحصيل أجور الخفراء	”
٣	مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية	”	١٥	مرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٨ بإضافة ققرة ثانية الى المادة ٣٥ من المرسوم بقانون الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصل...	”
٤	مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٨ بفتح اعتماد قدره ٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية الصحة العمومية لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية	”	١٦	مرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٨ بالتحويل لوزارة الأوقاف من قطعة أرض من أملاك الدولة ببولاق	”
٥	مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٨ بتنظيم الدور الثاني لامتحانات النقل والامتحانات النهائية والسماء	”	١٧	مرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٢٨ خاص بمنع تصدير أخبار وفاسل تحيل البيع	١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨
٦	مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨ بإعتماد المقد المرم من الحكومة المضرة وشركة توريد الكهرباء والتلجج عن انارة مدينة الاسماحية بالكهرباء	١٤	١٨	مرسوم بتعديل أحكام المواد ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٦ من لائحة الاجراءات الداخلية للحاكم المختطة	”
٧	مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٨ بفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بمبلغ ١٥٦١٩٨	١٥	١٩	مرسوم بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٢٨ بالموافقة على الماهدة الخاصة برقابة التجارة الدولية للأسلحة والنسائر و مواد الحرب وعن التصريح الخاص بمنطقة افي وعن البوتوكول الخاص بمنع استعمال النازات الخافضة أو السامة والمخالطة لها في الحرب وكذا الرسائل البكرتولوجية	”
٨	مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٢٨ بربط ميزانية الجامع الأزهر والمجاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية	”	٢٠	مرسوم بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٢٨ بالموافقة على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين مصر وسويسرا	”
٩	مرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٨ بفتح اعتماد اضافي قدره ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩	”	٢١	مرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٢٨ بالموافقة على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين مصر وبلاد الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي	”
١٠	مرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٨ خاص بتجارة الاسمدة والخصبات	٢١	٢٢	مرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٨ بالموافقة على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين مصر وفلسطين	”
١١	مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٨ بفتح اعتماد اضافي قدره ٦٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية	٢١	٢٣	مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٨ بإعتماد الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧	”

نمرة	الموضوع	تاريخ الصلور	نمرة	الموضوع	تاريخ الصلور
٢٣	مرسوم بإصدار الاتحاق التجاري الموقت بين مصر وتونس...	٢٧ أكتوبر ١٩٢٨	٢٨	مرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٢٩ بيع قطعة أرض الى الجمعية المالطية بالسويس بربع اثني	٢ يناير سنة ١٩٢٩
٢٤	مرسوم بإصدار الاتفاق التجاري الموقت بين مصر وبلاد الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ...	" "	٢٩	مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٢٩ خاص بمجن حيوانات الفصيلة الخيلية...	" "
٢٥	مرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٢٨ يجوز اتخاذ إجراءات الجزاء الادارى في تحصيل بعض الديون المطلوبة للحكومة...	" "	٤٠	مرسوم بشأن انشاء ميناء جوى بمحطة الدخيلة والمجنى غرب مدينة الاسكندرية للطائرات البرية والطائرات المائية ...	" "
٢٦	مرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ عن مزاولة مهنة الطب ...	" "	٤١	مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٩ بيع الأقطان المرتبة للقرصون التي أسقطها الحكومة زراع القطن ...	١٤ " "
٢٧	مرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٢٨ خاص بالمقربات التي تطبقها المحاكم المختلطة في حالة مخالفة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للايجار بالمضاربات واستعمالها ...	" "	٤٢	مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٩ بفتح احتياطات اضافية بمبلغ ٢٩٥١٨٥ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ...	" "
٢٨	مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٢٨ بفتح احتياطات اضافية قدره ١٣٠٩٤ جنيا في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية ...	" "	٤٣	مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٩ بتعديل مواعيد ومقايير أقطار ضرائب الأقطان ...	" "
٢٩	أمر ملكي رقم ٨٤ لسنة ١٩٢٨ بطريقة انتخاب بطريرك الأقطان الأرثوذكس ...	١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨	٤٤	مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض المواد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعادلة المدنية العملية الاسلامية	٢٩ يناير سنة ١٩٢٩
٣٠	مرسوم بإصدار الاتحاق التجاري الموقت بين مصر وسويسرا ...	" ٢٥	٤٥	مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٩ بالموافقة على معاهدة الصداقة والاقامة الموقعة بين المملكة المصرية والامبراطورية الفارسية ...	" ٣٠
٣١	مرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٢٨ بوضع لأشعة أساسية لكلية الطب ...	" ٢٦	٤٦	مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ عن مزاولة مهنة الصبلة والنجار في الجواهر السامة ...	" "
٣٢	مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٩ بتعديل القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمثلثات الموسمية	أول يناير سنة ١٩٢٩	٤٧	مرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٩ بإعطاء تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بشارع الملكة نازلي بجوار مصلحة التليفونات لجمعية المهندسين الملكية لأقامة دار لجمعية طبها ...	٢١ فبراير سنة ١٩٢٩
٣٣	مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٩ بشأن تنفيذ الشروط الخاصة بالجرايات في جميع الأوقاف	" ٣	٤٨	مرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية	" ٢٤
٣٤	مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ بوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق ...	" "	٤٩	مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهل ...	" ٢٥
٣٥	مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٩ بإعتماد الحساب الخايمي للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ...	" "	٥٠	مرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩ بفتح احتياطات اضافية قدره ٥٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية امانة لمارة للمسجد الأقصى ...	" ٢٤
٣٦	مرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ بإعتماد الحساب الخايمي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية ...	" "			
٣٧	مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٢٩ بيع قطعة أرض من أملاك الدولة بمجن خفض الى بطريركخانه الأقطان الأرثوذكس ...	" "			

نمرة	الموضوع	تاريخ الصدور	نمرة	الموضوع	تاريخ الصدور
٥١	مرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية	٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩	٦٤	مرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٩ بالتقول من قطعة أرض من أملاك الدولة بجهة الجيزة	٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩
٥٢	مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة أمام المحاكم الشرعية	٧ مارس سنة ١٩٢٩	٦٥	مرسوم بتعديل المساحة (٥٣) من لائحة الاجراءات النافذة السالك المخططة
٥٣	مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٩ بالمواقة على ميثاق نبذ الحرب الموقع بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨	٦٦	مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية
٥٤	مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم	٦٧	مرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٩ بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية ...	٢٥ ...
٥٥	مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ بإضافة فقرة الى المساحة (٥٣) من قانون تحقيق الجبايات الأهل	٦٨	مرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٩ بفتح اتحاد اضافي قدره ٨٣٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية ...	٢٩ ...
٥٦	مرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم للشرعية والاجراءات المتعلقة بها	٦٩	مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ بإضافة حكم الى المساحة (٨٨) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية	٣٠ ...
٥٧	مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية	٧٠	مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٩ بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ...	٢١ مايو سنة ١٩٢٩
٥٨	مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٩ بفتح اعتبارات اضافية بمبلغ ٧٠٨٤١ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ واتحاد اضافي بمبلغ ٨٨٠٠ جنيه في ميزانية الجامعة المصرية للسنة المالية المذكورة	٧١	مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ خاص بالمعاشات للملكية	٢٨ ...
٥٩	مرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل المساحة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية	١٧ ...	٧٢	مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ خاص باستبدال المعاشات
٦٠	مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام توكيلية الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بقرار الأحكام الخاصة بالاجتبايات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية	٢٠ ...	٧٣	مرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ بوضع قواعد لمنع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين الذين رخص لهم بحسبان مدد خدمتهم الموقفة في المعاش
٦١	مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ بالمعاقبة على بعض جرائم ضد السلم العام	٧٤	مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٩ خاص بشروط توظيف مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية	...
٦٢	مرسوم بشأن الحاق مصلحة الآثار المصرية ودار الأوبرا الملكية بوزارة المعارف العمومية ...	٤ أبريل سنة ١٩٢٩	٧٥	مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٢٩ خاص بشروط الخدمة في القضاء المخططة
٦٣	مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٩ بإعتاد النازل بجائنا عن قطعة أرض من أملاك الدولة بالسويس بجمية المواصاة الاسلامية	٢٠ ...	٧٦	مرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ بوضع لائحة مؤقتة لتقاعد موظفي الحكومة الزائدين عن الخدمة
			٧٧	مرسوم بشأن رسوم الدخول الموقفة التي تحصل على الدخان المزروع بمجرى الاسكندرية على حساب أصحابها

رقم	الموضوع	تاريخ الصدور	رقم	الموضوع	تاريخ الصدور
٧٨	مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩ بفتح احتياطات اضافية بمبلغ ٩٢١٦٦٦ جنيناً في ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ واعتقاد اضافي بمبلغ ٩٩٨ جنيناً في ميزانية الجامعة المصرية لسنة المالية المذكورة	٢٨ مايو سنة ١٩٢٩	٨٩	مرسوم باصدار معاهدة الصداقة والاقامة المقودة بين المملكة المصرية والامبراطورية الفارسية ... ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٩	
٧٩	مرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ عن صيد الأسماك	» »	٩٠	مرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩ بالموافقة على مد أجل الاتفاق التجاري الموقت بين مصر وتركيا	٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩
٨٠	مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٩ خاص بالصيد في البحيرات بدون رخصة	» »	٩١	مرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي	» »
٨١	مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٩ بتفويض رسوم المناظر بالموانئ المصرية في البحرين الأبيض والأحمر	» »	٩٢	مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ خاص بتسليف الزرايع لمجانيات الزراعة	» »
٨٢	مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٩ يربط ميزانية الجمارك الأتربة والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية ...	» »	٩٣	مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بالجزر الاداري	» »
٨٣	مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٩ بتعديل المادة (١١) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ باعادة تنظيم الجامعة المصرية	» »	٩٤	مرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٩ بجواز اجالة ضباط خفر السواحل ومصابد الأسماك الى الاحتياطي اسوة بضباط الجيش	» »
٨٤	مرسوم بإدخال بعض تعديلات في صيغة رسوم الاجرامات البحرية التجارية التي تحصلها أقلام مكتب التفصيلات المصرية	» »	٩٥	مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ باعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بقسم محرم بك بجهة الشاطئ باسكندرية لمجالسة الايطالية لاقامة ملجأ للعجزة عليها	» »
٨٥	مرسوم بديان أحكام المرسوم الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ بشأن رسوم النخل الموقفة التي تحصل على النخات المزروعة بمركز الاسكندرية على الأذنة المزروعة في جميع مخازن الجمارك المصرية الأخرى	» »	٩٦	مرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٩ بالترخيص لوزارة المعارف العمومية بإنشاء معهد للترية	» »
٨٦	مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٩ بفتح اعتاد اضافي قدره ٢٠٣٠٠ جنيه و ٢٢٨٨ ملجاً في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية	» »	٩٧	مرسوم باصدار معاهدة تيد الحرب الموقفة بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨	٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩
٨٧	مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٩ بفتح اعتاد اضافي قدره ٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية	» »	٩٨	مرسوم باصدار الاتفاقيات على مد أجل الاتفاقيات التجارية الموقت بين مصر وتركيا	» »
٨٨	مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٢٩ باستقرار العمل بالمرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتنظيم المور الثاني لاصحانات النقل والاصحانات النهائية العامة	١٢ يوليو سنة ١٩٢٩	٩٩	مرسوم بفصل دار الآثار العربية من وزارة الأوقاف وإلحاقها بوزارة المعارف العمومية	» »
			١٠٠	أمر ملكي بإفاد أحكام الدستور بالبلد بإجراء الانتخابات	٣١ » »
			١٠١	مرسوم بفتح اعتادات اضافية بمبلغ ٢٠٣٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وفتح اعتاد اضافي بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه في ميزانية الجامعة المصرية لسنة المالية المذكورة	١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩
			١٠٢	مرسوم بفتح اعتاد اضافي قدره ٧٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠	» »
			١٠٣	مرسوم بفتح اعتاد اضافي قدره ٤٣٧٤٦ جنيناً في ميزانية السنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لمصرفات مجلس الشيوخ وكفالة أعضائه	٢١ » »

ملحق رقم ٩

(جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الاقتراحات والمراض عن الاقتراحات
التي خضعت لها اللجنة في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠

(المقرر حضرة الشيخ المحترم مزيد سيم أفندي)

أحال المجلس الاقتراحات الآتية على اللجنة :

الاقتراح رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بشأن تجديد بناء محطة الحطة الكبرى .

الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق راضي بك بإنشاء كوبرين على تربة الجبازية ومصرف بحيط قشيشة ببلدى صفط وكفر صفط في اتجاه نهاية فرع رقم ٨ الأخذ من تربة ميلموم .

أحيل هذا الاقتراحان بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة في موضوعهما :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارهما اقتراحين برغبة ومقبولين شكلا ومن الجائز إبطا نظرهما أمام المجلس لاحالتهما الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ شولى عمر حمجازى بإنشاء مدرسة ثانوية بمركو فافوس .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المعارف .

الاقتراح رقم ٤ المقدم من حضرته يعمل كوبرين ببلدة صان البحر أحدهما على مصرف (رسييس) والثاني متحرك على مصرف بحر المشرق عند قطعة خفر السواحل بالطويل .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٥ - المقدم من حضرته بإنشاء مدرسة زراعية بديرة الشريعة .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المعارف .

الاقتراح رقم ٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم مالى عبد شفيق باشا بطلب ادراج نصف مليون جنيه بميزانية وزارة الأشغال ثلثة بميزانية هذا العام والباقي بميزانية السنة التالية وذلك لإصلاح قناطر الدلتا .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرمى وزير بك بطلب إزالة الخط الحديدى الإضافى الموجود فى وسط بندر بيا .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٨ - المقدم من حضرته بإنشاء سكة زراعية بكوم الصباينة التابعة لمركب بيا .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٩ - المقدم من حضرته برفع عوائد الأملاك المربوطة على ناحية فاريقة بيا .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

الاقتراح رقم ١٠ - المقدم من حضرته بإنشاء مستشفى ببندر بيا .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الصحة .

الاقتراح رقم ١١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى بعمل ترحيمت السكة الحديدية بمحلة فافوس شرقية .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

ثلث الزمام تحريسا في الحياض البدينين غربي التربة والمصرف المذكورين ومقداره نحو الألف فدان وويه تاج لري الحياض .

ويوجد في غرب هذا الجزء مدافن أموات هاتين البدينين السكّانة بإبليل ومن ذلك التاريخ لم تفكر وزارة الأشغال في إنشاء كبار على التربة والمصرف لراحة الأهل في مباشرة زراعة ذلك المقادير المضطرب من قمل هادوي وآلات زراعية ومواشي وضم المحصول وقطله والمحافظة عليه من الاعتداء وكذلك في قتل مواشيهم إلى مدافن البدينين المذكورين بل تركتهم يتكبدون عنه الجهاد إلى زراعتهم والعودة منها وتقل حاصلاتهم والوصول إلى البليات وبواسطة كاري البلاد الأخرى التي تبعد عنهم بمسافة لا تقل عن الستة كيلو فهايا ومطها إياها وأشد ما تكون هذه الحالة عند قتل الموتى إلى مقرهم الأخير وفضلا عما يلاقيه المشيوع من التعب .

تخصيفا لهذه الحالة أقرح على هيئة المجلس الموافقة على إنشاء كومارين على التربة والمصرف المذكورين لبعضها في اتجاه نهاية فرع رقم ٨ الأخذ من ترصيدهم للأسباب التي ومحتضا .

وتفضلوا بإصاحب الدولة بقبول عظيم استراي ما

حرف ١٥ يناير سنة ١٩٢٠

عبد توفيق راضي
عضو المجلس

(٣)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أتشرف بمرض اقتراسي هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا القبول :

بشير خطاب العرش إلى تحسين حالة التعليم وبما أن مركز فاقوس شرقي أكبر المراكز اقامسا وعمرانا يحتاج إلى مدرسة ثانوية لأنه يبعد عن مديرية الشرقية بمسافة عظيمة وليس بها سوى مدرسة واحدة وكثيرا ما قرأ في الصحف ونسمع من الشكاوى المتصلة عن ضيق المدارس على الطالبين . لهذا :

أقترح :

عمل مدرسة ثانوية بمركز فاقوس لما في ذلك من الفوائد العظيمة .

وتفضلوا بقبول عظيم استراي ما

متولى عمر حمجازي
عضو المجلس

الاقترح رقم ١٢ - المقدم من حضرة يعمل مستشفى قروي بجزيرة سيطرة الرافعين التابعة لمركز فاقوس .

أحيل هذا الاقترح بمجلس ٢١ يناير سنة ١٩٢٠

وبعد الإطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختيارا اقتراسا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائر نظره أمام المجلس ل حالته إلى لجنة الصحة .

الاقترح رقم ١٣ - المقدم من حضرة بإنشاء مدرسة أولية بجزيرة سيطرة الرافعين .

أحيل هذا الاقترح بمجلس ٢١ يناير سنة ١٩٢٠

وبعد الإطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختيارا اقتراسا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائر نظره أمام المجلس ل حالته إلى لجنة المعارف .

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

(١)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم عظيم تحيى ؟

وبعد فقد سبق لي أن قدمت المجلس جملة اقتراحات بشأن تجديد محطة المحلة الكبرى وإلى الآن لم تجد مع أن إيراد المحطة المذكورة السنوي يزيد على الخمسين ألف جنيه وهي من أشهر المحطات بين المنصورة ومططا وقديمة العهد وبناؤها قد تتهتم وصارت في حالة يرثى لها وقد جعلت وزارة المواصلات محطات أقل منها أهمية ودوية مثل ميت حساس ومحمود والراهمين ولم تفكر الوزارة في تجديد المحطة المذكورة .

لذلك :

أرجو عرض اقتراسي هذا على المجلس ليقرره ما يراه .

وتفضلوا بقبول عظيم استراي ما

١٢ يناير سنة ١٩٢٠

حسن عبد القادر

(٢)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق راضي بك وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام ، أتشرف بأن أعرض اقتراسي هذا على مجلس الشيوخ الموقر ل حالته على وزارة الأشغال .

بلدا مصطط وكفر مصطط من أعمال مركز الواسطي بمديرية بني سويف .
هاتين البلدان تطلان شرق تربة الجنازوية ومصرف عيط قشيشة التان
أنشأ في سنة ١٩٠٧ ولشأوها كان سببا في فصل بعض زمامها عن بعض بصل

(٤)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أشرف بمرض اقتراس هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا القبول :

بلدة صان الجبل الكثيرة بمركز قاقوس بلدة تاريخية وبها تل أثرى عظيم يؤمه كثير من السائحين لمشاهدة الآثار الموجودة به وبار التفتيش فيه فضلا عن كونها مركزا تجاريا عظيما تربط مديرتي الشرقية والدقهلية إذ يتبادل فيها بينهما محاصيل البلب والسمسم والسودانى وكافة أنواع الحبوب والاشمماك والجلين والأرز وبها طريق عمومي موصل من الشرقية الى الدقهلية وبما أنه قد أنشئ بها مصرف بحر (دسيس) وقد فصل بانشاءه البلدة قسمين الأمر الذى تسبب عنه تعطيل الحركة التجارية والزراعية بالبلد لعدم وجود كوبرى على هذا المصرف . لذلك :

أقترح :

عمل كوبرين الأول على مصرف (دسيس) والثانى متحرك على مصرف (بحر المشرق) عند نقطة خفر السواحل بالطول لما في ذلك من سهولة المواصلات بين مديرتي الشرقية والدقهلية وحفاظتي القتال ومدياط .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

(٥)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أشرف بمرض اقتراس هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا القبول :

برناج الحكومة الحاضرة بقضى بمسعين حالة الزرعة وبما أن مديرية الشرقية مع اتساعها وكثرة المعوان بها وترية أراضيها تشمل جميع أجناس الأراضي الموجودة بالقطر المصرى بكافة مصادرها التى تصلح لأن تعمل عليها جميع التجارب لاصلاح مختلف أصناف الزرعة الموجودة بالقطر . لهذا :

أقترح :

انشاء مدرسة زراعية بمديرية الشرقية لأن الحاجة ماسة اليها .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

(٦)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محالى محمد شفيق باشا وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد تقديم واجبات الاحترام أشرف بتقديم اقتراس هذا بطلب ادراج نصف مليون جنيه بميزانية وزارة الأشغال ثلثة بميزانية هذا العام والباقي بميزانية السنة التالية وذلك لاصلاح قناطر الدلك للأسباب المينة بالذكرة المرفقة مع هذا .

وتفضلوا بقبولكم بقبول فائق الاحترام

١٧ يابسة ١٩٣٠
محمد شفيق
عضو المجلس

اصلاح القناطر الخيرية

في الدورة البرلمانية الثالثة وجهت سؤالاً لحضرة صاحب للمالى وزير الأشغال نصه هو حسب ما هو مسطر في مضبطة جلسة ٢٨ يولية سنة ١٩٢٦ هو :

هل يتكتم حضرة صاحب المالى ويعرفنا لماذا لم يأمر بزيادة المياه أمام القناطر الخيرية عما هو الآن بالرغم من وجود مياه كافية بالليل وذلك خلافا لقاعدة السير هيرى رولون التى تقضى بزيادة المياه أمام تلك القناطر مستقيماً واحداً كلما زاد خفها أربعة مستقيمتان لتأخذ الرياحات والفتح التى أمامها تصرفاً كبيراً يسمح بالتغلب على الصعوبات الحاصلة الآن وتحصل كل عام في مبدأ فصل الفيضان . ولقد طلبت تنفيذ ذلك عند ما كنت بالوزارة سنة ١٩٢١ ووافقنى على رأى هذا مستر ديبوى الذى استحضرتة الحكومة لدراسة مشاريع الرى والصرف الكبرى بالقطر المصرى .

لو أبطلت هذه القاعدة لأمكن أولاً زيادة المياه بالوجه البحرى بكيات هائلة في أول الفيضان تكفى لنبات زراعة القطن والأرز وثانياً التصريح بزرعة القنة مبكراً وثالثاً ابطال المناوبات الصيفية ببحر أسبوعين أو ثلاثة قبل مواجدها الحالية .

فأجلب حضرة صاحب المالى وزير الأشغال على سؤالى هذا بما يلى :

ترى الوزارة أن القناطر الخيرية بمجالها الزاخرة لا تكفى على زيادة الضغط المائى عما هو مقرر وتعتقد أنه وبما كان من المجازفة تغيير قاعدة الأربعة لواحد قبل عمل تحويات للقناطر .

وعوض الوزارة في الوقت الحالى مشروعا من مقتضاء تعديل القناطر الخيرية وقناطر أسبوط وقناطر اسنا وقوتيتها لتتمكن على زيادة الضغط المائى عليها تنفيذاً لفكرة زيادة الانتفاع منها وترجو الوزارة أن يتم درس ذلك قريبا حتى يمكنها ادراج الاعتبارات اللازمة في السنة المالية القادمة ”انتهى“ .

ولما لم يرد شئ في مشروع ميزانية ١٩٢٧-١٩٢٨ من هذا الخصوص أثرت الموضوع من جديد في جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ وقت :

لأن في الدورة الماضية وجهت سؤالاً للمالى وزير الأشغال خاصا باصلاح هذه القناطر إذ أنه ابتلاه من أول يولية الى ١٠ أغسطس من كل عام لاأخذ

ترج الوجه البحرى المياه الكافية لرى الأراضى ولأجل أن تأخذ كفايتها من المياه يلزم ما نحتاجون مليون متر مكعب من المياه يوميا . ولكن في مدة الأربعين يوما هذه لا يعلل لما الآن أكثر من ستين مليوناً من الأمتار المكعبة من أول يولييه وتزداد تدريجيا .

وفي هذا الوقت تكون الأراضى الزراعية في أشد الحاجة الياء وخصوصا زراعات القطن والتمر والارز وتكون في النيل المياه كثيرة ولكن ليس بالتعب مياه بالدرجة التي يتكفى لرى أراضى الوجه البحرى .

وحسب التقرير الرسمى الذى وزعته وزارة الأشغال في شهر يونيوه الماضى تذكر المخالفات ضد نظام مفاوضات لرى لدرجة أن الوزارة لا يمكنها التخلب عليها . ولقد جاء في الصفحة الثانية عشرة من ذلك التقرير ما يأتى : ولقد كبدت صوبات عظيمة في يولييه الماضى اذ تكررت المخالفات ضد لائحة الشراى حتى أصبحت لا يكاد يمكن مكافئها ولقد بلغ عدد المخالفات ١٩٦٨٢ مخالفة " انتهى " .

وفي هذا الوقت يمكن إعطاء الترع المياه الكافية لأنها في حاجة الى خمسمائة وخمسين مليون متر مكعب من المياه في مدة الأربعين يوما والقنطرة للصحة الا بنسبة ستينمئة واحد أمام وأربعة ستينمئات خلف من مياه الفيضان .

ولقد كانت كمية المياه المنصبة في بحرى النيل بحرى القنطرة الخيرية في العام الماضى ألفا وخمسمائة مليون من الأمتار المكعبة في الأربعين يوما فلو قلنا أنه يمكن أن تأخذ خمسمائة مليون من الأمتار المكعبة الترع حتى تسترجع الأعالى يكون الباقي وهو ألف مليون يصرف بحرى القنطرة ولقد وعد مالى وزير الأشغال بدوس هذه المسألة وقال أنه لا يمكن زيادة المياه قبل أن تم دراستها وأنه يريو أن تعرج الاعتداءات اللازمة لهذا المشروع في ميزانية هذا العام ولكننا لم نجد في الميزانية شيئا من هذا وقالت الوزارة أنها ما زالت تدرس الموضوع .

والذى أرجوه رحمة بأهالى الوجه البحرى هو أن تتكرم الوزارة بدراسة المسألة بأسرع ما يمكن حتى يمكن البت فيها عند نظر ميزانية العام المقبل .

فقال حضرة صاحب المالى وزير الأشغال في جلسة يوم ٢٠ يونيوه سنة ١٩٣٧ ردا على أوائلى هذه أنه يشاركني في كل ما قلته ولكنه يلاحظ أن القنطرة الخيرية بنيت في عهد المنصور له مجد على باشا وقلنا نعرف أنه ظهر فيها بعد مدم صلاحيتها للاستعمال واضطرت وزارة الأشغال منذ ثلاثين أو خمس وثلاثين سنة الى العمل على قوتها .

فأنا أريد زيادة كمية المياه التي تعجز أمام هذه القنطرة القديمة فيجب بحث ذلك بحثا وافيا لأن حياة الوجه البحرى متوقفة على هذه القنطرة وكل عمل يراد ادخاله عليها يجب دراسته دراسة تامة وأظن أن اللجنة التي مضت بين السنة الماضية وبين تحضير الميزانية المعروضة على المجلس لم تكن كافية لاحتام بحث الموضوع . وكل حال فالوزارة تقدر أهمية المشروع وتعمل ما يمكن للاسراع في تنفيذه " انتهى " .

والإزم من هذه العهود المتكررة فإن مشروع ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ جاء خلوا من أى اعتداء لهذا الإصلاح وكذلك مشروع ميزانية ١٩٣٩ - ١٩٣٠

٠ ٠
ان الوجه البحرى يشكو من الشكى من عدم تنعمه بالمياه الكافية في أوائل النيل حيث تكون زراعات القطن والارز قائمة على الأرض ورى الشراى للذرة حاصل والمر شديد والتجهر هائل . وفي وقت الشدة تكون عند مصر المياه كافية في بحرى النيل ولكن وسائل الاستفاح بها ضعيفة لأن وزارة الأشغال تختص على القنطرة الخيرية من زيادة المنجز عليها فترك المياه تمر منها البحر للمالح نحو ثلاثة أسابيع قبل أن تمكن من إعطاء الوجه البحرى ما يحتاجه من المياه . .

ولا يضطر أن يصرف على عملية اصلاح القنطرة ان كانت لازمة أكثر من نصف مليون من الجنيهات مع أن خسارة الوجه البحرى من عدم إجراء هذه العملية لا تقل عن ثلاثة ملايين من الجنيهات كل عام على أقل تقدير سواء قيا يعود على القطن والارز من الخلف أفريقيا يعود على محصول القمح من تأخيرى الشراى .

قلت أنه لا يضطر أن يصرف على عملية اصلاح القنطرة الخيرية أكثر من نصف مليون من الجنيهات ان كانت تلك العملية لازمة . وأعود الان نقول ان هذه العملية غير لازمة ويمكن حجز المياه بأكثر مما تعطيه قاعدة السير هجرى راوون من غير ما يحصل أى ضرر .

لقد أثرت هذا الموضوع في سقى ١٩٢٠ و ١٩٢١ عند ما كنت وزيرا للأشغال ووجدت وقتها معارضة شديدة لوضع الفكرة موضع التنفيذ . واتفقوا معى أخيرا على طرح الموضوع ضمن المواضع الأخرى المختلف عليها في الرى والمالية والزراعة على الخبير الذى شرعت الحكومة في استشارته .

وما يأتى هو رأى مستر ديبوى الخبير أوردته هنا نقلا عن صفحة ١١٢ من التقرير العربية لقرره المطبوع سنة ١٩٢٥ تحت عنوان عملية الموازنة على القنطرة البتلا .

" من أهم الأمور التي قوّرت رى البتلا كلها في أخرج أوقات السنة أى حين وصول الفيضان حوالى آخر يولييه الطريقة التي تتبع في عملية الموازنة على قنطرة البتلا .

في ذلك الوقت يكون الطلب على المياه لاطفاء الشراى بالغا أقصاه من الشدة والاحلااح بعد أن تكون المياه في الفترة السابقة لذلك في مدة التحاربى قد ظلت معجزة على العموم لصالح الزراعة القطنية .

في ذلك الوقت يكون الطلب زائما بوجه عام مما تستطيع الترع تحمله في المستحسن جدا والحالة هذه امتداد الترع بأعلى إيراد تستطيع إمراره .

ولكن رموس يرايأت القنطرة واقعة على منسوب هو دون ما يلزم لامتداد بعض الترع بإيرادها الكامل فترى الفيضان في ارتفاعه يغطي هذه البوابات قبل أن تجاب مطالب الترع كلها . وكذلك تلعب مياه الفيضان ضياعا في التهر بالنسبة للترع التي لم تستوف إيرادها .

ومنى حصل ذلك تأتي فترة شديدة المرح والتعقيد في تقشيل القنطرة اذ يجب على مدير القنطرة يومئذ أن يحتفظ بأعلى منسوب للنهر أمام القنطرة لصالح الترع وأن يراى في الوقت عينه تأخير اختيار المياه في النهر على السدين

هذه توصيات الخير الذي اتبنته الحكومة سني ١٩٢٢ و ١٩٢٣ لمرامة عدة مواضيع خاصة بالرى والصرف ومع ذلك فلم تنفذها الحكومة وبقيت قاعدة (٤ الى ١) هي المعمول بها الآن والتي يشهب عن العمل بها خسائر فادحة لا تقل عن ثلاثين ملاين جنيه كل عام .

والى لأدراج الألتحيم الوزارة عن تجربة ما أوصى به مستر ديوي عند بحى الفيضان هذا السام وأن تشرع حالا في تقوية القناطر ان كانت ترى فائدة من التقوية وكفى ماضع على الوجه البحرى من الخسائر ما

١٧ يناير ١٩٢٠

عبد شفيق

(٧)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرسى وذيرك وهذا نصه :

اقتراح

وقت ان كان العمل قائماً في قنطرة السكر أنشئ خط حديدى اضافى يمتد الى لقل القصبالى القنطرة وقد أثبتت هذه القنطرة من زمن بعيد وأصبح هذا الخط مهملًا ووجوده وسط البلد معطل لشارع عظيم يتفتح .

فيما عليه :

أقترح على المجلس الموقر ازالة هذا الخط وجعله شارعا يتفتح به سكان البندر ما

مرسى وذير

عضو المجلس

مذكرة

بخصوص رفع شريط السكة الحديدية المسار بوسط البندر

يوجد مصلحة السكة الحديدية جسر يمتد الى الجهة البحرية البندر من القرب الى الشرق متوسط عرضه ١٢ متراً وطوله ٥٥٠ متراً تقريباً موضوع عليه شريط سكة حديدية موصول بين حوش غزن البضاعة ونهر النيل .

سبق أن عمل عنه رسم تنظيم في سنة ١٩١٧ وأقره الوزارة ولكن مصلحة السكة الحديدية لم توافق في ذلك الوقت على رفع الشريط عن الجسر المذكور وتسليمه للجس لامتداد مرسوم ملكى بإحداث خطوط التخليع الموضوعة له كما جاء بكتاب قسم البلديات نكرة ٢٥٢ وقم ٧٨ فبراير سنة ١٩٢٤ وديـ ١١/٥/٢١

الذين يشآن سوريا في غريبه بالقرب من البحر وأن يذكر مع ذلك ما تسببه القرب من النهر أمام قناطر زيتي وما تسببه طلبات المطف الخ. وأن يلاحظ في أثناء هذا كله اتباع قاعدة مصطنعة قديمة تخفى عليه بالإرفع منسوب الماء أمام القناطر الا بقدر استقيمت واحد مقابل كل أربع مستقيمتات يرفعها الماء خلف القناطر وذلك يجرّد شروع الماء في المرور منها .

هذه القاعدة القديمة وإن تكن في ذاتها صحيحة حكيمة وإن تكن قد وضعت لضمان الأمن في تشغيل القناطر فيجدر أن ظهرت على أثر إنشاء السد الطاس اعتبارات جديدة (خاصة بالتأثير المحتمل للسد على تراكم الطمي والزل في قاع النهر وبالخطر المحتمل نشوؤه من ازدياد التأثير الواقع على فرش القناطر بسبب عدم العناية لاستعمال البوابات الملائمة) أقول أن هذه القاعدة قد اكتسبت بتمام المهذ حزمة لا تكاد تستحقها .

والواقع أن هذه القاعدة قد أصبح من شأنها أن تعرقل مدير القناطر في مجهوداته لرفعها بما يقتضيه الموقف من المطالب المعقدة وأن تجعل زيادة الإيراد اللازم إعطاءه للرفع الآخفة من القناطر بعد شروع الماء في الانحدار في النهر أمراً بطيئاً جداً .

وإنه لمن المستحسن جداً جعل تشغيل القناطر خالصاً من القيود المربكة بقدر الامكان مع الإصرار في الوقت عينه على مراعاة الشروط الجوهرية حقيقة .

ومن المتفقد أنه ليس من المستطاع بأي طريقة تتيج في تشغيل القناطر رفع منسوب المياه أمام البوابات بقدر يزيد عما يرتفع به حتا خلف البوابات بسبب انخفاض الماء في النهر بعد أن يتخطى رجوسها وبما أن تادل الزيادة بين أمام البوابات وخلفها ليس من شأنه أحدث أى ضغط محسوس على القناطر وبما أن تأثير المياه المحتمل نشوؤه عن أى ارتفاع دون الخمسين مئطمتراً هو ما يمكن إهماله وعدم الاحتداد به فليس من المتفقد أن ينشأ أدنى خطر من ترك المدير التصرف في تشغيل البوابات بالطريقة التي يستصوبها حتى يبلغ منسوب الماء أمام القناطر ١٦ وهو يادل نحو ٢٠ مئطمتراً فوق رجوس البوابات .

وتبقى للمنسوب هذا الحد أرى من الحكمة الإصرار على عدم السيلاح بأي ارتفاع آخر حتى يبرود الفرق بين منسوب الماء أمام القناطر ومنسوبه خلفها الى النسبة المقررة بالقاعدة القديمة وهي (٤ الى ١) وبعد ذلك يمكن أن يستمرى لارتفاع آخر على هذه القاعدة القديمة التي ثبتت بالإختيار صلاحيتها .

بهذه الكيفية يقضى لمدير القناطر أن يباشر عملية الموازنة بشئ من الحرية في المرحلة الخرجية بحيث يضمن زيادة إيرادات الترفع بصرمة حتى يبلغ المنسوب ١٦ (وهو ما يجب أن يبرود فوائده جزئية) من غير تعرض القناطر لآى ضغط زائد عن الزروم ومن غير أحدث أى تغيير غير مستحسن في طريقة العمل .

لهذه الاعتبارات أوصى بأن تعمل رسمياً القاعدة القديمة (٤ الى ١) على الوجه الموضح أعلاه .

(٩)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرسى وزيرك وهذا نصه :

اقتراح

ناحية طابوقة بيا مركز بيا قاعة بناتنا ومغسلة عن البندر نحو كيلو ونصف قريبا ولها عدة خاص وسكانها لا يتكون شيئا خلاف المنازل المقيمين فيها فضلا عن أن مساكنهم البيض مبنى بالطوب الأخضر والبيض بالطوب الأبيض طعيم عوائد ضمن البندر فضلا عن أنهم لا يتصفون لا بنور ولا كلس ولا رش أسوة بالبندر .

لذلك :

أقترح على هيئة المجلس الموقر رفع العوائد المربوطة على هذه البلدة .

مرسى وزير
عضو المجلس

(١٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرسى وزيرك وهذا نصه :

اقتراح

لوزارة الأوقاف في مركز بيا مديرية بنى سويف سبعة آلاف فدان أوقاف خيرية والمركز في حاجة شديدة الى مستشفى اذ أنه خلوا منها مع أن عدد سكانه يقرب من مائة وعشرين ألف نسمة والاتفاق على هذا المستشفى يتفق وما أرادته الوائلف من أعمال البر .

لذلك :

أقترح على المجلس انشاء مستشفى ببندر بيا يكون تابعا لوزارة الأوقاف .

مرسى وزير
عضو المجلس

(١١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر عجمي وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

آنشرف بمرض اقتضى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا قبوله مع مزيد احترامى :

عجلة تقوس بمديرية الشرقية من المحطات الرئيسية الى يصلها كل يوم أحد عشر قطارا نهارا واياما الركاب خلاف قطارات البضاعة وفى

وبما أن الجسر المذكور أصبح الآن في وسط مبانى البندر المهمة وقاطعا لمجلة شوارع لا يتقطع عنها المرور لئلا أو نهارا وتركه بالحالة التي هو عليها لا يتفق مع المجهودات التي يقوم بها المجلس لتحسين حالة البندر خصوصا وأن القائفة للمادية التي تعود على مصلحة السكة الحديدية من وجود هذا الخط لا تتذكر بالنسبة للقضية العامة التي تعود على سكان البندر من رفع الخط المذكور وتهدد الجسر وجعله صالحا للورود العام لأن الخط المذكور كان في بادئ الأمر لا يستعمل إلا لشحن بعض أحجار فقط في أيام قليلة جدا في بحر السنة وأصبح الآن لا يستعمل مطلقا .

وقد تسكى الأهالى مرارا من ذلك وبلغت شكواهم الوزارة (قسم البلديات) وكان آخره من الوزارة على ذلك كما هو مبين بتكليفها رقم ٤٣/٣٩٩ المؤرخ بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٨ بأن مصلحة السكة الحديدية كتبت (لبلديات) برقم ٩٦/١٠٩ بأن هذا الموضوع لا يزال قيد البحث ولم يكتمل المجلس بذلك بل تقدم حضرة مهندس تنظيم البندر مذكرة بخصوص هذا الموضوع وعرضت على جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ فوافق المجلس بالإجماع على رفع هذه المذكرة للوزارة تمهيدا لتنفيذ هذا الطلب — هذا رغم أن أنه تمحور من المجلس خطاب للبلديات برقم ٣٧٢ في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مضمونه أن المجلس علم من حضرة مهندس السكة الحديدية بأنه تقدمت مقاضاة بتدريعات محطة بيا ومن ضمن هذه التدريعات رفع مخزن التيل المذكور المار بشارع الورد بوسط البندر والذي سبق أن طلب مرارا رفعه وقد علم المجلس أن هذه المقاضاة تأجلت للسنة المالية القادمة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لغاد مبالغ الاختلافات .

وبما أن المجلس في شدة الحاجة لرفع هذا المخزن فنرضى الأمر على الوزارة بأن المجلس على أتم استعداد لرفع المخزن المذكور على حسابها وتسليم المهمات الناتجة منه لمصلحة السكة الحديدية في أى نقطة تختارها والمجلس يرضى الوزارة في تبليغ ذلك لمصلحة السكة الحديدية مع التوصية اللازمة — وقد كتبت لذلك عدة استمبالات ولأن لم يرد شيء بهذا الموضوع ما مرسى وزير

(٨)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرسى وزيرك وهذا نصه :

اقتراح

ناحية كوم الصاينة بمركز بيا محرومة من المواصلات حتى لا يمكن الوصول إليها لا بائوسيلات ولا عربات حتى الركاب مع أن عدد سكانها تقريبا يزيد على الأربعة آلاف نسمة فضلا عن أنها تبعد عن السكة الحديدية السمومية الواقعة على جسر الابراهيمية من الجهة الشرقية نحو اثنين كيلو .

لذلك :

أقترح على هيئة المجلس الموقر عمل سكة زراعية لهذه البلدة تسميها لمواصلاتهم ونقل حاصلاتهم .

مرسى وزير
عضو المجلس

اتتقى عشرة بلدة وجميعهم متجاورون وترطههم ببعض صلة القرابة السلب
ومعد أهالي تلك البلاد نحو الثلاثين ألف نسمة جميعهم محرومون من التعليم
ولمعد تلك البلاد عن محطة قافوس بنحو خمسة عشر كيلو .

لذلك أقتحج عمل مدوسة أولية بجزيرة سيطرة الزفاعيين مركز قافوس
شرقية لينتمل بإناء هذه البلاد رحمة بهم .

وقضوا بقبول عظيم نحائي واستأمرى ما

١٧ يناير ١٩٣٠

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

ملحق رقم ١٠

(جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة الاقتراحات والمراض عن المراض

التي خصتها اللجنة في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠

(المرحضة الشيخ المحترم عزديرم افندي)

المراض الاخلاية من التوقيع والسوان

مرضة رقم ٣٤٩ - مقدمة من ذكيه مصطفى القويضى بتاريخ ٤ يولي
سنة ١٩٢٨ تقول فيها انه كلف لها نصيب في صندوق التذوق بالجامع
الأحمدي وقطع عنها وتنظم من ذلك .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من السوان .

المراض التي رأت اللجنة حفظها

مرضة رقم ٣٤٢ - مقدمة من أحمد علي طه من أهالي المنصورة بتاريخ
٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلب فيها التناء مجالس المدرجات وحالة المدارس
والمستشفيات وكذلك اختصاصاتها على وزارات الحكومة المختلفة .

قررت اللجنة حفظها لمخالفتها للسادة ١٣٢ من الدستور .

مرضة رقم ٣٤٣ - مقدمة من محمد محمود سليم افندي كاتب بمحكمة مصر
التقدمة المركزية بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ - يطلب فيها التصريح لطلبة
المدارس الثانوية الذين رسبوا في مادة واحدة والمجموع بأن يمدوا الامتحان
في المادة التي رسبوا فيها دون الامتحان في جميع المواد كما قرره المجلس .
قررت اللجنة حفظها .

فحباب القطارات وإياها وفو بنحية البضاعة تغفل جميع المرافقات والأبواب
وتستغل المارة أكثر من نصف ساعة في كل قطار وخصوصا في أيام
الأسواق المصوية الموجودة بجوار المحطة وحل ذلك أصبحت جميع الأهالي
الذين لم مصالح يشكون من الشكوى من تعطيل مصالحهم وخصوصا أن
المحطة والسكة الحديدية يمتزجان البلد نصفين .

لذلك :

أقتحج عمل ممر تحت السكة الحديدية بمحطة قافوس شرقية لسهولة
المواصلات وعدم تعطيل مصالح الأهالي .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ما

٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

(١٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى وهذا نصه :

"حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ المحترم .

أشرف بمرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة واجيا قبوله :

ضمن بلاد مركز قافوس بمديرية الشرقية بلدة تسمى سيطرة الزفاعيين بها
قطعة بوليس وشمل اختصاصا اتتقى عشرة بلدة عدد سكانها نحو الثلاثين ألف
نسمة وكسودو جميعهم متجاورون وتبعد هذه البلاد عن محطة قافوس بأكثر
من خمسة عشر كيلو ولم يكن بها مستشفيات ولا أطباء لآغاثة المرضى
والحكومة عملت مستشفيات قروية بعيدة عن تلك البلاد بمسافات أكثر
من عشرين كيلو وهذه البلاد جميعها محرومة من التداوى والامساكات الطبية .

لذلك أقتحج عمل مستشفى قروى بجزيرة سيطرة الزفاعيين بمركز قافوس
شرقية رحمة بأهالي تلك البلاد .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

(١٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى وهذا نصه :

"حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أشرف بمرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة واجيا قبوله :

ضمن بلاد مركز قافوس بمديرية الشرقية بلدة تسمى سيطرة الزفاعيين وتبعد
عن محطة قافوس خمسة عشر كيلو وهذه البلدة بها قطعة بوليس وشمل اختصاصا

عريضة رقم ٤ — مقدمة من علام شبان وآخر من أهالي بيا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ — بالنظر من أن كريمي المرحوم وزيرك بمعاونة حضرة مرسى وزيرك اعتصمنا جزاً من ملكهم وشرعنا في بناء حائط سد طيها باب منزلها .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٨ — مقدمة من عبد طابرين عبد الله الشان بمجان جعفر بمصر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ — يقول فيها أن جماعة بأهوا إليه بطريق الاحتيال قطعة أرض بشارع الأمير فاروق ادعوا أنها ملكاً لأحدهم وأنضح أنها من أعيان وقف . ولما أبلغ الأمر للنيابة العمومية أحالت التحقيق على نيابة بولاق وهذه أعادت الأوراق إلى النيابة العمومية بناء على شكوى قدمها أخيراً وبنتظم من أن النيابة العمومية لم تحمل شيئاً في شكواه الآن .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١١ — مقدمة من عبد اللطيف نجيب المدرس سابقاً بمدرسة اللاهون الأولية بمرکز التقيوم بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ — يقول فيها أنه فصل من وظيفة ظلماً ويطلب اعادته لخدمة .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٣ — مقدمة من محمد إبراهيم خليل موظف بهندسة السكة الحديدية بالإسكندرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ — بالشكوى في حق الشيخ عمود عبد المجيد فظيل المحامي الشرعى الذى كان وكلاً عنه في قضية شرعية ويطلب محاكمته .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٤ — مقدمة من على حسين وآخرين من أصحاب الفلايك بجهة قصر النيل بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ — بالنظر من الأمر الصادر في ديسمبر سنة ١٩٢٩ والقاضى بنقل فلايكهم من مكانها المذكور إلى جهة الجيزة حيث لا يعملون عملاً ويطلبون اعادتها إلى مكانها الأول .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٩ — مقدمة من مليان أفندى حنا موظف بمصلحة البريد بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ — يقول فيها أن ولده فصل من مدرسة القنون والصنائع رسوبه في الامتحان مرتين بسبب مرضه ويطلب اعادته إلى المدرسة .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢١ — مقدمة من محمد كامل عقل من ساقية أبو شعرة مركز أشمون بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ — بالشكوى من تصرفات العمدة ويقول أنه أبلغ الأمر للنيابة ويطلب تكليف حضرة وكيل النيابة بالاهتمام بهذه المسألة .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٤٤ — مقدمة من مدينة محمد حسن بالمنايا بمصر — بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ — تقول فيها أن ولدها الصغير اختطفته يد أجنبية وهو على باب منزلها وتطلب من الحكومة البحث عنه بكل الطرق .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت .

عريضة رقم ٣٤٥ — مقدمة من أحمد محمود سالم فراش محكمة أنعمى الشرعية بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ — يطلب فيها منحه علاوة الدورية التى يستحقها .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٤٦ — مقدمة من عبد المجيد بهلى بشارع القنطرة البوالاتية بمصر — بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ — بالشكوى من أنه باع مائة طباخة لبلد خليل الناس بواسطة شخص آخر ولم يقبض من ثمنها غير خمسة جنيهات وماطله في دفع الباقي وقدره خمسة وتسعون جنيهاً وشكا أمره للنيابة وبعد تحقيق حفظت شكواه .

ويقول أن المشتري لما كايه يدعى أنه سلمه خمسة جنيهات لتسليمها لشخص آخر يصد اتهامه بتبديدها ويطلب من المجلس الاطلاع على الشكاوى التى قدمها للنيابة وتحليف المشتري والواسطة ايجين .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٤٧ — مقدمة من يعقوب باسلى من أهالي الواوارة مركز بني سويف بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ — بالشكوى من تصرفات العمدة والمديرية معه .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت .

عريضة رقم ٣٤٨ — مقدمة من سعد محمد مسلم بالإسكندرية بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ — يقول فيها أنه يوجد أناس يستولون عليه من وقت لآخر وقد من حقهم جولة شكوى بدون فائقة ويطلب النظر في ذلك .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٥٠ — مقدمة من نظير منسى الطالب بالمطيين العليا قسم الآداب بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٢٨ — يقول فيها أنه رسب في درجة ونصف درجة في مادة الرسم بدلولهم للمطيين العليا ويطلب النظر في أمره أسوة بمن قدموا شكواهم لمجلس النواب من هذا القبيل وأجيبوا إلى طلبهم .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١ — مقدمة من أحمد محمد اسماعيل وآخرين من أهالي أشمون بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ — يقولون فيها أنهم دفعوا الوالدة المربوطة لمجلس أهل من سنة ١٩٢٩ ولكن يشاع عندهم الآن أن الوالدة التى رطلها لجنة الجرد استحصل منهم مرة أخرى من نفس السنة ويتظلمون من ذلك .

قررت اللجنة حفظها لعدم انتهت من شكواهم .

عريضة رقم ١٠ - مقدمة من اسماعيل ركبات تاجر فلل يروض الفرج بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها ان نتيجة المطالبات المقدمة لوزارة الخيرية عن توريد قمم أذيت قبل موعدها بيوم و يطلب عمل تحقيق لحرفة من أذاع هذه النتيجة من أعضاء لجنة المطالبات بهذه الوزارة .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الخيرية .

عريضة رقم ١٢ - مقدمة من برجس عييد سليمان بيزة الست لولو خريال بقسم الرمل بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من أن بلدية الاسكندرية تحصل منه ضرائب عن منزله الكائن بالجزيرة المذكورة مع أنها تامة لمديرية البحيرة و يطلب تحقيق ذلك .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٥ - مقدمة من حاد على الدومة بصفته وكلاء عن الست ثروت هاتم كريمة المحرم حسن بك دحي ومقيم بمصر - بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تنفيذ مشروع المصرف الذي تقرر انشاءه ويمر بنواحي الدويجين وكفر جوت وطنيها وبوت الى أن يصل الى المصرف العمومي رقم ٤ وهذا المصرف سيصلح للأراضي الزراعية في تلك الجهات التي كادت أن تصبح بورا .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الأسنان .

عريضة رقم ١٦ - مقدمة من متولى عبد الزهيري فراش سابقا بجمعة الطرق والكباري ببنهور ومقيم بمصر - بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من رفته و يطلب اعادة وظيفته .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٧ - مقدمة من على محمد السباعي كاتب ضبط بندر المنصورة سابقا ومقيم بالزقازيق - بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ - مذكرة بموضوع اضطهاده وفصله من وظيفته في عهد الدكتوربة السابقة و يطلب اصابته .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٨ - مقدمة من جاد الله فوج وآخرين من ناحية نزلة كليب مركز دبروط - بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من زيادة اجور الخفر بل بدتهم و يطالبون رفع هذه الزيادة .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٠ - مقدمة من محمد افتدى كمال ناي مأمور مركز دكنس سابقا - بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ - عريضة ومذكرة يقول فيها انه أحيل على المعاش في عهد الدكتوربة السابقة لأنه لم يقبل تنفيذ وظائفه في قتل شعور أهالي المركز ، و يطلب اصابته واعادة حقه اليه بإرجاعه الى وظيفته .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الداخلية .

المرامض التي رأت اللجنة احوالها الى الوزارات وإلجان المختصة :

عريضة رقم ٣٤١ - مقدمة من مسيحه يوسف وكامل ميتايل من المولفين بإقسام بور سعيد بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ - بالنظم من أن مصلحة السكة الحديدية طلبت احوالها على القومسيون الطبي بعد صحتها الطويلة .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ٢ - مقدمة من على عبد المجاهد عد على بمصر ، بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - هريضان يقول فيهما انه كان مستخدما قراشا بمحكمة استئناف أسيوط ورفته وزارة الحفانية لضياغ بصراحدى عييه أثناء تأدية عمله . و يطلب اعادةه لخدمة أو منحه مبلغ مائتي جنيه على سبيل التوضي - ويقول أيضا انه سبق له تقديم مثل هذه الشكوى في الدورة الماضية وأحيلت الى وزارة الحفانية التي اهتمت بها وقتئذ ولكنها أهملتها بعد تعطيل البرلمان .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الحفانية مع طلب الافادة .

عريضة رقم ٣ - مقدمة من على متولى التفتيت تاجر فاوقوس - بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تكليف مصلحة السكة الحديدية بعمل موقف (هولت) بين محطتي القاية وفاوقوس أمام بلدة البروم .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ٥ - مقدمة من أحمد عبد الله وآخرين من العلماء الكلاب بمحكمة المنصورة الشرعية بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها من وزارة الحفانية أن تملأ الوظائف القضائية بالحاكم الشرعية من العلماء الكلاب طبقا لما صرح به معالي وزير الحفانية أمام مجلس النواب في سنة ١٩٢٧

قررت اللجنة احوالها الى وزارة الحفانية .

عريضة رقم ٩ - مقدمة من نسيم برجس غالى من بلدة المشاة مركز جرجا ومقيم بمصر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه كان موظفا بمصلحة السكة الحديدية الاضافية بمحطة مناخا - والتي تشرف عليها مصلحة السكة الحديدية - ووقت من وظيفته ظلمًا و يطلب اصابته .

قررت اللجنة احوالها الى الوزارة المواصلات .

عريضة رقم ٧ - مقدمة من أحمد فهمي وآخرين من أصحاب مساكن الحروف العربية بمصر بشادوخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها زيادة الرسوم الجبرية بالنسبة للحروف العربية الواردة من الخارج الى ٢٠٪ مع تخفيضها بالنسبة للوارد الأولية الى أقل حد ممكن .

قررت اللجنة احوالها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٩ - مقدمة من محمود افندي توفيق مأمور قسم برد الزقازيق وآخرين من موظفي هذا القسم بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها بإجاف تحصل منجم احتياطي المعاش الذي أخرجتاهم المعيشة ويؤيدون قرارات قامة الموظفين العامة .

قررت اللجنة احوالها الى لجنة المالية لنظرها مع قانون المعاشات .

ملحق رقم ١١

(جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

الكتب المتبادلة بشأن مقترحات لإتفاق انجليزى مصرى

نمرة ١

كتاب من سعادة مستر هندرسون الى حضرة

صاحب الدولة محمد محمود باشا

حضرة صاحب الدولة

إن المقترحات المرفقة بهذا، وما يتبادل من المذكرات الايضاحية بشأن التفاصيل التي تعرضونها دولكم على البرلمان المصرى هي أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة بريطانيا العظمى المتحدة وشمال ايرلندا أن تذهب اليه في رغبتها في الوصول الى تسوية دائمة شريفة للسائل المطالبة بين بريطانيا العظمى ومصر. وإن من أحب أماني حكومة جلالتك أن يخصص المصريون المخلصون لوطنهم — بلا تمييز بين الأحراب — هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما عاداتنا الأخيرة وأن يعمدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين بلادنا . فلذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فان حكومة جلالتك تقوم من جانبها مباشرة بمرضى المقترحات على البرلمان لكي يبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها .

ولي الشرف أن أكون مع اسمي الاحترام

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٩

خادكم الطبع

الامضاء : آرثر هندرسون

ملحق نمرة ١ للكتاب المتقدم

مقترحات لاتفاق انجليزى مصرى

١ - انتهى احتلال مصر السكرفى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

٢ - تكون عاقلة بين الطرفين المتصادقين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتمام الروى وحسن العلاقات .

مرضية رقم ٢٢ - مقدمة من محمد على حسين معاون ادارة مركز الأقصر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ - تتضمن أنه اضطلع من سعادة رشوان محفوظ باشا أيام كان مديرا للفرية ثم اضطلع في عهد الدكتورية . ويطلب إعادة التحقيق فيما كان سببا لهذا الاضطهاد ورفع الظلم عنه بنقله الى مديرية المنيا أو أى مديرية أخرى في مصر الوسطى وانصافه بمسح ما يصطفه من العداوة والفرقة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

مرضية رقم ٢٣ - مقدمة من حمد الله أحد وآخرين من اهالى بلدة الجبلات مركز طهطا .

مرضية رقم ٢٤ - مقدمة من عبد اللطيف أحمد ابراهيم وآخرين من اهالى بلدتي بنى عمار وبنو مركز طهطا .

هاتان المرصتان قدمتا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ - ويخمس فيهما مقدموها جعل للمهد الذين الموجود ببندر طهطا تأييدا للعاهد الدينية : قررت اللجنة إحالتها الى رئاسة مجلس الوزراء .

مرضية رقم ٢٥ - مقدمة من السيد محمد غانم الصباغ بالجهة الكبرى بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه طلب شراء قطعة أرض حكر في بندر الجهة الكبرى من وزارة الأوقاف في سنة ١٩٢٣ ودفع المبلغ

المطلوب . ولكن حدث أن قدرت قيمة الأرض بذلك بواسطة قوسيون وقدر للقطعة ثمنًا قبله ودفعه ورشًا من ذلك فان الوزارة دعت اليه الثمن الذى دفعه ويظلم من ذلك .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

مرضية رقم ٢٦ - مقدمة من سيد فايد تاجر مويلات بمصر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها مساعدته في أن يكون دلالا لبيع وزارات الحكومة ومستند لأن يأخذ أمتابا قدرها واحد في المائة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

مرضية رقم ٢٧ - مقدمة من سليمان محمد قلىي الصمد السابق لائحة أولاد نجم بمحورة التابعة لمركز نجح حادى بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه فصل من العمدة في عهد الدكتورية ويطلب اعادته لوظيفته لروحه اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

٣ - بما أن مصر حصة على أن تصبح عضوا في جمعية الأمم فستقدم طلبا للانضمام فيها بحسب الشروط المقررة في المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعويضها في ذلك الطلب .

٤ - إذا أنضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا للأحكام ميثاق جمعية الأمم ولائى تعهدات دولة أخرى تكون متطبقة على الحالة القائمة .

٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتناقض مع المحافظة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر. وعلا هذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية أو يرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

٦ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأمواهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد .

٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرم من أحكام الفقرة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة يقوم في الحال بإجادة صفقة حليف وعلى وجه الخصوص يتخذ صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما في ورعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

٨ - نظرا لاستحسان الوحدة في التدريب والأماليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستئانة بمجملين عسكريين من الأجانب يجتازهم من نين الزاايا البريطانيين .

٩ - تسهلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يخصص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية في، الأماكن التي يتفق عليها بعد ، شرق خط الطول ٣٣ شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضروره لهذا الغرض . ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يمثل أى وجه من الوجوه بحق السيادة المصرية .

١٠ - نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة والمسالفة والمحوظة في هذه المقترحات تجمل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب ان يمتحنهم من الزاايا البريطانيين .

١١ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالتهم بأن يسهل كل ما له من قوه لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر لمصصول ، بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على قل اختصاص الحاكم التفصيلية إلى الحاكم المخفظة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

١٢ - نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة والمخالفة للمحوظة في هذه المقترحات يتل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يمتد حسب الأصول المرمية ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر بمثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه .

ويتل صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير .

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر إلباية عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي تحولها إياه الاتفاقات المشار إليها .

١٤ - لا تخل أحكام هذه المقترحات أى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبة الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يقترحه بالفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

١٦ - يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التي تنهى عن المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظروف التي تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

الجيش

للمذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

في سياق مناقشاتنا الأخيرة عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لنا أوفر قسط من العناية والبحث . وتنقسم هذه المسائل طبيعتها إلى قسمين: أولا- تلك المسائل المخفظة بالقوات المصرية التي يجوز- إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها في صدر الفقرة السابعة من المقترحات - أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الخليفة لمعاونة فعلة . وثانيا- تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التي سترايط عملا بالفقرة التاسعة من المعاهدة في جوار قناة السويس نفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الهوى في مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

وقد اتفقت أيضا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الموائية البريطانية ورجالها ومهماتهما في طريقها من المطارات التي وضعت طبقا للفقرة الثامنة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات. وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتهما في الأراضي الواقعة تحت إشرافها .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أني تقبليت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشؤون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقت عليه .

المستشاران

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تسلمون أن الحكومة المصرية أخذت حل تقريبا أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى. واني لأقدر أن المهمة التي أخذت تقسمها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجمهورية في نظام الامتيازات المخصصة في المقترحات . وعندى أنه تنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضي يحتاج الحكومة الى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية ترى أن تستيق في خدمتها في الفترة اللازمة لانجاز الإصلاحات المشار اليها اثنين من الزملاء البريطانيين في وظيفة مستشار مالي للحكومة المصرية ومستشار قضائي لوزارة الحفانية . ويختار الحكومة المصرية من يشغلها تين الوظيفتين بعد شاولهما الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وتعيينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باختيارها موظفين مصريين .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم أني تقبليت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفتي المستشار المالي للحكومة المصرية والمستشار القضائي لوزارة الحفانية وأحاطت علما مع الإرتجاع بما ذكرتموه بشأن نيات الحكومة المصرية .

أما من القسم الأول فقد اتفقت دولكم على ما يأتي :
(١) تنهى الترتيبات الحالية التي يقتضهاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويصبح الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية، أخذا بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات ترغب في أن تقطع بشوكة مئة عسكرية بريطانية . وتتمتع حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وشمال أيرلندا أن توافي مصر بتلك المئة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من الخناجر من رجال القوات المصرية الى بريطانيا العظمى وعددا . وتتمتع حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تستقبل كل من توفرهم الحكومة المصرية الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار اليه أعفا لا يختص طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتهما من طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتهما . وتتمتع حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يخص بالقوات البريطانية المشار اليها في الفقرة الثامنة من المقترحات فقد اتفقت على ما يأتي :

(١) تعظم الحكومة المصرية مجازا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في الأماكن التي يتفق عليها بعد ، أراضي وتكتل الخ . تعادل الأراضي والتكتلات التي تحتلها الآن القوات البريطانية بمصر .

ويجوز اتعام هذه المباني الجديدة تحتل اليها تلك القوات وتسلم الأراضي والتكتلات الخ ... التي احتلتها ، الحكومة المصرية . ونظرا الى المعقات الفنية التي تترض اجراء النقل تدريجيا يخطر اكمال الأماكن الجديدة ثم يؤخذ في النقل . ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرق درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المحقولة للجند من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ ... ولتيسر وسيلة لتوريد الماء المذب تكون كافية في الطوارئ .

(٢) مع مراعاة ما قد يتفق عليه المستقلين الحكوميين من التعديلات يظل قائما ما تنص به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات في أمور الاختصاص والرسوم .

(٣) ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تعظم الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها . على أن هذا الخط لا يسمى على قوات الحكوميين ولا على خدمات الطيران التي تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل باذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها .

المصرية في اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح معاهدة ، تبقى على أساس هذه المقترحات ، نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اجراء تسويات محل الدول الأجنبية على اطلاق الحاكم القنصلية في مصر . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسع اختصاص الحاكم القنصلية لتشمل من أداء القضاء الذي تقوم به الحاكم القنصلية الآن .

وأي مستند أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح في نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء عاكمها القنصلية الى الحاكم القنصلية .

وبما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض القبط القنصلية . وستشغل انجلترا بالمناقشة في هذه القط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولكم .

قد يكون من المتصور على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى الحاكم القنصلية . ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى الحاكم القنصلية .

وأوقع الموافقة من جانبنا على أن يختص الحاكم القنصلية بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون الراعي البريطاني صالح فيها .

وفي حالة المفرد من عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الأعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحفانية المستشار القضائي — ما دام ذلك الموظف باقيا في خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة الملك .

وأي لأخبر بأن الوجه الذي يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسلطة الحكومة في التشريع بالنسبة للأجانب أو في فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . لذلك فاني مستند للواقعة على أن يجري العمل في المستقبل على أن الجمعية العمومية للحاكم القنصلية هي التي تسولي

أي موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصري مطبقا على الأجانب ويدخل في ذلك التشريع ، التشريع المالي . وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك الحاكم القنصلية فانه لا يتخذ الا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستئناف من أن التشريع المعروض عليها لا يتناقض مع المبادئ المأخوذة بها عموما وفي التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالي على وجه الخصوص يقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستئناف من أن التشريع لا يتضمن تميزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

البوليس

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتهذه الفرصة لاحتكم علما أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوربية في قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذًا لتعهد المشار اليه في الفقرة السادسة من المقترحات مستحق لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاملة تبقى على أساس هذه المقترحات عنصرًا أوروبيا في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رئاسة ضباط بريطانيين .

وأود أن أتينا ما اذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية اذا شامت في المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

تتبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية ، تنفيذًا لتعهد المشار اليه في الفقرة السادسة من المقترحات وبعد إلغاء الإدارة الأوربية ، مستحق لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاملة تبقى على أساس هذه المقترحات عنصرًا أوروبيا في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رئاسة ضباط بريطانيين .

واذا شامت الحكومة المصرية في وقت مستتب أن عييد تنظيم قوات بوليسها فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تسيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت رغبة أيضا في تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء في الفقرة الحادية عشرة من المقترحات ما يأتي :

” يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر .

” ولذلك يتعهد جلالتهم بأن يبذل كل ما له من قوذه لدى الدول ذوات الامتياز في مصر للحصول بالشروط التي ترقى المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص الحاكم القنصلية الى الحاكم القنصلية وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب “ .

وقد يكون من المفيد أن أئين لدولكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترسها هذا الإصلاح ، وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة

والأجظ فيا يتماق بتعريف لفظة "أجنبي" أنه اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب اللتين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ فإنه لا شك في أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا يتمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن ينضموا لقضاء المحاكم الأهلية .

الموظفون الأجانب .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

في سياق مناقشتنا بشأن الفقرة العاشرة من المقترحات كان مفهوما بيننا أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وشمال أيرلند لن تؤيد تلك الفقرة تأويلا مضيقا غير معقول وأن ليس فيها ما يخل بميزة الحكومة المصرية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في الوظائف التي لا يوجد من بين وعيا البريطانيين من يليق لها .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم أنى تخليت مذ كرتكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جاء بها بشأن التناهم الذى تم بيننا .

الاعتقالات

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أرجب أن أثبت هنا أنه لم ير على الاشارة في المقترحات الى حماية الاعتقالات التي ورد ذكرها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون في المستقبل من شؤون الحكومة المصرية وحدها .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن إبنيكم أنى أحطت علما بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الاعتقالات في مصر .

ويستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية اعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره . وفي مشاريع القوانين التي وضعت في سنة ١٩٢٠ بمجلة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٣٧ من القانون رقم ٢٧ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب في أن دولكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنائيات الجديد لا ينبغي أن يخفف عن المبادئ المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا متلوعة من الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة . على أنى لا أجد إلا أن ضرورة لأن أزيد على الاشارة اليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيا يتماق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولكم أن القوانين التي نطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائيا كل شخص في مصر غير الذين لا ينضمون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو المعاهدات المرحية . واني لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ من التغيرات في السيادة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل في هذه المسألة البحث في أمر الانتصااصات الجديدة للثابت العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم لتسكن من القيام بواجبات وتظيفته على وجه مرضى . ويستشار المستشار القضاى ما دام ذلك الموظف باقيا في الخدمة - في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب انا كان يمين أحد منهم .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تخليت مذ كرتكم بتاريخ اليوم التي تشيرون فيها الى القواعد التي ترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجرى اصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها ويختارونها فيها نظري الى بعض الاضطرار الخاصة التي لها عندكم شأن وأهمية .

واني لسعيد بأن أجيئك بأن الاقتراحات الخاصة التي تشيرون اليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التي يحسن أن يجرى اصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها .

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان
ذكرا خاصا في وثائق التصديق .

وفي بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق ،
وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة
فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان
يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة ايداع وثائق الانضمام
في كل حالة . ولا محل طبعا في مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفي المؤتمرات الدولية التي يتفاوض فيها في أمر مثل تلك المعاهدات
يظل المندوبون المصريون والبريطانيون في اتصال بشأن أى عمل يروونه
بالاتفاق فيما بينهم مرخوبوا فيه لمصلحة السودان .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أشرف بإبلاغكم انى عقيقت مذرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق
المعاهدات الدولية التي يراد تطبيقها على السودان وأريد ما جاء بها بشأن
الانضمام الذي تم بيننا .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

في أثناء عاداتنا الأخوية أحرمت دولكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة
تعاد الجلود المصرية الى السودان .

فانما فذنت المعاهدة بالروح الودية التي تتفاوضنا بها في المقترحات كما عمل
ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال
ايرلندا ، فان الحكومة تكون مستعدة لأن تخصص بروج الطبب الاقتراح
بشأن عودة أروطة مصر الى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات
البريطانية من القاهرة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أشرف بإبلاغ وصول مذرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة
أروطة مصر الى السودان وقد أحاطت علما بوقف حكومة صاحب الجلالة
البريطانية في هذا الشأن .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عند ما كنا نتناقش في الفقرة الثالثة عشرة من المقترحات اخفنا على أن
دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآت للوصل الى أمره الى تسوية
عادلة .

كذلك اخفنا على أن يتروى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزانة
البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية ، وذلك بمجرد ما تصبح معاهدة
تبنى على أساس هذه المقترحات ، نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كآب سعادتك بتاريخ اليوم أشرف بأن أؤيد ماتم بيننا من
الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة
البريطانية والمالية المصرية سبعا تسوية تسوية عادلة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يضمن إثبات الاتفاق الذي اتبناه اليه بشأن الطريقة التي يتحمل بها للمعاهدات
الدولية منطبق على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك
المعاهدات لا يبدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذي تكون له صفة فنية
أو إنسانية عامة .

ففي الأحوال التي تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى
والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون
والبريطانيون في الوقت المناسب تعريضا مشتركا بأن توقعاتهم من
مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ويكون هذا
التصريح على الوجه اللازم . وفي الأحوال التي تحتاج للمعاهدة فيها الى تصديق
بذكر التصريح المشار اليه ، أنه عند ايداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر
وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبق على السودان بحسب
الأحكام الواردة بها . فانما لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبق
على السودان الا بطريق الانضمام الذي يشار اليه فيما بعد .

المقضية المصرية بلندن

كتاب من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا
الى سعادة مستر . هنترسون

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتك انى تسلمت رسالتكم الى اليوم واتى تضمن
المقترحات والمذكرات الايضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان
موضوع البحث بيننا بقصد الوصول الى تسوية دائمة شرعية للسائل المعلقة
بين مصر وبريطانيا العظمى .

وانى لأدرك أن هذه المقترحات هى اقصى ما يمكنكم أن تسيروا على
حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل اليه . واننى مستعد من جوفى
أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واتقا تمام الثقة بأن قبولها هو
في مصلحة بلادى . واننى أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء
بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز
بين الأحزاب وروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبجفت بها فيجدون
فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين بلادينا .

فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات الى الشعب المصرى ما

في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٩

الامضاء : محمد محمود

ملحق

بالمواد المشار اليها في المذكرة البريطانية الخاصة بالامتيازات

(مستخرجة من مشاريع القوانين التى وضعت في سنة ١٩٢٠
لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية)

الاجراءات الجنائية

١٠ - الى أن يصدر قانون اجراءات جنائية جديد ومع مراعاة الأحكام
الواردة في هذا الفصل يجرى المحاكم المختلطة على تطبيق :

(١) قانون تحقيق الجنائيات الإلحاح الصادر بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٠٤
والمعدل بتبانا بالقانون رقم ٦ سنة ١٩٠٥ و٧ سنة ١٩١٤

(ب) القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ انلصاص بإنشاء محاكم الجنائيات مع
التعديلات التى أدخلت عليه بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤

١١ - تكون الاجراءات النجبة في محاكم الجنائيات هى نفس الاجراءات
المخصوص عليها بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ المشار اليه .

١٢ - يجوز أن يهدى الى أحد قضاة التحقيق بإدارة التحقيق في قضايا
الجنائيات والجنح .

١٣ - يأمر قاضى التحقيق بإحالة المتهم على محكمة الجنائيات اذا رأى
أن الدلائل المقدمة توجد الشبهة في المتهم :

(١) في جنابة .

(ب) أو في جنحة من اختصاص محاكم الجنائيات اذا رأى بالنظر الى
ظروف القضية أن العقوبة التى خول للحكمة الجزئية حق توقيعها
غير كافية .

(ج) أو في جنحة مرتبطة بأية جريمة صدر بشأنها أمر بالإحالة تطبيقا
لاحدى التقريرين الساعين متى رأى وجوب النظر فيهما معا .

١٤ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة يأمر قاضى التحقيق بإحالة
المتهم على المحكمة الجزئية اذا رأى أن الدلائل المقدمة توجد الشبهة في المتهم :

(١) في جنحة يرى بالنظر الى ظروف القضية أن العقوبة التى خول
للمتهم الجزئية حق توقيعها كافية .

(ب) في مخالفة .

١٥ - يأمر قاضى التحقيق بالألا وجهه لإقامة الدعوى اذا رأى أن الفصل
للسند الى المتهم ليس جريمة أو أن الدلائل المقدمة لا تكفى للثمة . فاذا
كان المتهم عبوسا احتياطيا بأمر بالإفراج عنه مالم يكن عبوسا لسبب آخر .

١٦ - يستعاض بأحكام المواد الثلاث السابقة عن أحكام المادة ١٢
من القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ حيث جمع المحاكمة أمام المحاكم المختلطة .

١٧ - لا يجوز رفع الدعوى أمام محاكم الجنائيات بناء على تكليف
بالحضور من المدعى بالحق المدنى مباشرة .

ولا يجوز محاكمة أحد بناء على تكليف بالحضور من النائب العام أو المدعى
بالحق المدنى عن جريمة معاقب عليها بالحبس لمدة أكثر من سنة الا بمقتضى
أمر صادر من قاضى تحقيق أو قاضى إحالة أو محكمة أو ترخيص من أحد
هؤلا .

١٨ - لتقسم الحق في كل وقت أثناء سير التحقيق أو المحاكمة في أن
يخصمه مدافعا ، ومع مراعاة أحكام المادة ٥٦ من قانون ترتيب المحاكم
رقم ١ سنة ١٩٢٠ يجب أن يكون كل تحقيق يقوم به قاض أو محكمة حلينا .

١٩ - تسرى أحكام المادتين ٧٦* على محكمة القضاة والإبرام .
وتسرى أحكام المادتين ٨ و ٩** في المواد الجنائية .

٢٠ - (١) لا يجوز لأحد من رجال الضبطية القضائية أو الادارة لكي يحصل على اعتراف من المتهم أن يفريه بوعود أو أن يهدده بوعيد أو أن يستعمل معه أية وسيلة أخرى من شأنها إيهامه بأن الاعتراف يجب له مما أو يدفع عنه ضررا ماديا (غير رومي) .

(٢) اعتراف المتهم لا يتخذ حجة عليه في محاكمته متى رأى القاضي أن هذا الاعتراف صدر بتأثير الوعد والوعيد أو إحدى الوسائل الميئة بالفقرة السابقة .

(٣) والمقصود من هذه المادة من كلمة (اعتراف) هو كل اقرار صريح أو ضمنى من جانب المتهم بأنه مذنب وكل اقرار كذلك من جانب أى شخص آخر يدعى بأنه له شأن في الجريمة .

٢١ - (١) إذا بنى الدليل على واقعة على شهادة شخصية لشاهد أو خير يجب أن تسمع شهادته شفويا في الجلسة ولا يقبل تقريره أو شهادته المكتوبة دليلا ، ولا يقرأ في الجلسة إلا إذا كان ذلك لفرض الاستجواب المكس (Cross-examination) .

(٢) ومع ذلك إذا توفى الشاهد أو انجلى أو غادر البلد أو كان مصابا بآفة بدنية أو عقلية أو كان على إقامته غير معلوم فلمحكمة أن تقبل شهادة هذا الشاهد أو تقرير هذا الأخير دليلا وأن تأخذ بتأثيره في الجلسة على ألا تقبل شهادة الشاهد المكتوبة دليلا ولا تتل في الجلسة إلا إذا كانت قد أقيمت في حضرة قاضي تحقيق أو قاض أو شخص آخر ندب قاض أو محكمة .

(٣) إذا كانت الجريمة المستندة الى المتهم مخالفة جاز أن تقبل دليلا الماضى التي تمحوها الجهات المختصة وتقرر بالأطباء الخبيراء فيما يتعلق بالإصابات البدنية وجاز أن تتل في الجلسة .

٢٢ - (١) على قاضي التحقيق وعلى المحكمة أثناء المرافعة أن يبين للمتهم أن الحق في أن يبدى ما لديه من الأقوال إذا أراد .

٦ - يجوز لكل قاض في المراء المدنية أن يعي رأيا مخالفا للحكم الذى يصدر من المائرة التي هو عرض فيها سواء أ كانت مخالفة في الزاى خاصة بأسباب الحكم وسعها أم بالاسباب والطرق ما .

٧ - يجوز لقاضي الخلف في رأى وكتاب الجلسة حضرا بين فيه الخلاف ووجه ويرى بلف القضية ويشار الى هذا الاتفاق في الحكم وفى محضر الجلسة .

٨ - ليس من الضروري لإعلان الأحكام والأوامر وتنفيذها أن تتضمن موعودا بيان فواقع .

٩ - لا يجوز رد أحد كشاده في أية دعوى بانه غصب فيها أو غيب أو غيب لمع فيها غيره يجب على المحكمة أن تراعى هذه الظروف في وزن شهادته . ولا تستبعد شهادة أحد على الصمد إلا لعدم أهلية عقلية سواء أ كان ذلك بسبب حداثة سن أو طين فما أم بسبب مرض يسيى أو عقل .

(٧) لقاضى التحقيق أو المحكمة الحق في توجيه ما تراه لازما من الأسئلة لتمكين المتهم من إضاح جميع الظروف الخاصة بالأدلة المقدمة ضده أو الأقوال التي يسميها .

(٨) لا يساقب المتهم لامتناعه عن الإجابة على هذه الأسئلة أو لإجابته منها إجابة غير صحيحة . ومع ذلك :

(١) إذا حاول المتهم أثناء استجوابه... وذلك بتصريحات كاذبة - أن يعيد أو أن يسند لأخر شأنا في الجريمة يساقب بالقوة المقررة لشهادة الزور طبقا لأحكام المادة ٢١٦ من قانون العقوبات .

(ب) الأقوال التي يسميها المتهم بمقتضى الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة تكون حجة له أو عليه فيما يحصل بعد ذلك من التحقيقات أو المحاكمات شأن أية جريمة أخرى تكون أقواله قد كشفت عن ارتكابه .

٢٣ - مع مراعاة أحكام المادتين ٢٠ و ٢١ لا يجوز لأية محكمة عند اتخاذ قرارها أن تستند الى أية واقعة أو أقوال في سبيل الحكم بالإدانة إذا لم يكن أصبح للمتهم أن ينفذها باستجواب مكس (Cross-examination) في سياق التحقيق أو إذا كانت هذه الوقائع أو الأقوال لم تجل جلا كافيا أثناء الاستجواب الأصيل (Examination in chief) أو الاستجواب المكس (Cross-examination) أو إذا لم يقر بصحتها في الجلسة .

٢٤ - لا يجوز الحكم غيابيا بعقوبة الاصلام أو الأشغال الشاقة أو الحبس لمدة تزيد على شهرين .

٢٥ - إذا تخلف شخص عن الحضور أمام المحكمة في اليوم والساعة والمكان المحددة لمحاكمته وكان منها في إحدى الجرائم الماعاق عليها بإحدى العقوبات المدنية في المادة السابقة ولم يكن محبوسا احتياطيا جاز للمحكمة :

(١) إذا كان المتهم أعلن قانونا أن تأمر بالقبض عليه فوراً وباحضاره أمام المحكمة لمحاكمته في التاريخ الذى تمخده حالا أو فيما بعد .

(ب) أن تأمر بإعلانه الحضور أمامها في جلسة مقبلة .

٢٦ - يأمر القاضي بالجزئي بإحالة القضية المقدمة إليه الى محكمة الجنائيات إذا رأى أن الدلائل القائمة توجد الشبهة في أحد المتهمين :

(١) في جنائية .

(ب) أوفي جنمة يرى أن العقوبة التي خول إليه حق توقيعها غير كافية . وفي هاتين الحالتين يقوم بعمل قاضى الاحالة في هذا الشأن .

٢٧ - في القضايا المنظورة أمام محكمة الجنائيات يستعرض الرئيس في الجلسة الفنية الوقائع التي يجب أن يقع عليها قرار هيئة المحكمة الكاملة وذلك حسب الصيغة التي يضعها القضاة مؤقتا وللخصوم الحق في إبداء ملاحظاتهم للمحكمة في موضوع الصيغة المقترحة ويجب أن تكون الصيغة بحسب الوضع الذى يربط القضية نائيا في المحضر ، كما يجب أن يبدون فيه كل قرار في المسائل القانونية أو في الأدلة اللازمة لوضع هذه الصيغة .

ولا تكون في المحاضر أو في أحكام المحكمة أسباب القرار الصادر في مسألة وقائع .

ملحق رقم ١٢

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

لجنة الأشغال

تقرر عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى
عمر حمجازي بتطهير ترعة المشاعة بمركز كفر صقر لوصول المياه
الى نهايتها واصلاح جسورها لتسهيل المواصلات

(القر حاضرة الشيخ المحترم أحد حمازي بك)

أحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة الأشغال بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠
وصورته مرافقة لهذا .

بحثت اللجنة هذا الموضوع في جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠
بحضور حضرة أحمد راغب بك مندوب وزارة الأشغال العمومية وحضرة
الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي مقدم الاقتراح .
فقال حضرة مندوب الوزارة انه قد تم تطهير الجزء الاكبر من تطهيره مع
تصليح الجسور كذلك واكتفى حضرة المقترح بذلك .

ورأت اللجنة حفظه ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ (بالإبابة)

أشرف برضى اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة وأجبا النظر فيه بوجه
الاستقبال .

ترعة للمشاعة بمركز كفر صقر رى أبو كير مضى عليها مدة سنين
بدون تطهير ولم يتطهر الا جزء قليل منها والمتفقون بنهايتها لم تصلهم المياه
في النهاية في هذه الأيام وبخصوصا بلدة قراجة الواقعة في نهاية هذه التربة
وحالتها سيئة لعدم وجود مياه حتى لشرب الآمين .

لذلك أقترح :

تطهير هذه التربة واصلاح جسورها لتسهيل المواصلات عليها للسيارات والعمارات
لما في ذلك من الفوائد التي تعود على رجال الحكومة والأهالى معا .
وتفضلوا بقبول احترامى ما

١٢ مايو ١٩٢٨

متولى عمر حمجازي
عضو المجلس

ملحق رقم ١٣

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

لجنة الأشغال

تقرر عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن
عبد القادر بتطهير ترعة لومانة الآخذة من بحر الملاح مركز
الحلة الكبرى

(القر حاضرة الشيخ المحترم أحد حمازي بك)

أحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة الأشغال بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠
وصورته مرافقة لهذا .

بحثت اللجنة للموضوع في جلسة الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور
حضرة أحمد راغب بك مندوب وزارة الأشغال العمومية .

فأبدى حضرته أن التربة تطهرت تطهيرا جيدا في شهر مارس سنة ١٩٢٨
وستطهر مثل باقى الترع كلما تليت ضرورة تطهيرها واللجنة أكتفت بذلك
وقررت حفظه .

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

بشد التحية . أرجو تقديم اقتراحى هذا الى المجلس ليقدر فيه ما يراه وهو :
توجد ترعة تسمى ترعة لومانة آخذة من بحر الملاح مركز الحلة الكبرى
مديرية الغربية ويروى من هذه التربة نحو ألفى فدان وكسور وبسبب عدم
تطهيرها تطهيرا كافيا لا تصل المياه الى نهايتها . لذلك أقترح تطهير هذه التربة
تطهيرا كافيا حتى يتمكن الأهالى من رى أراضيهم وأرجو عرض اقتراحى هذا
على المجلس ليفصل فيه بوجه الاستقبال ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢ مايو ١٩٢٨

مر الشكوى من عدم وصول المياه اليهم في هذه الأيام مع مايفذه حضرات رجال الري في توصيل المياه ولا تصل للنهاية قطعيا وذلك من عدم تطهير هذه التربة التي مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة حتى أصبح حال مياه البلاد في أسوأ الأحوال ولا يمتدح ماء حتى الشرب .

لذلك :

أقترح تطهير تربة الغزال العلوية وإمتدادها ثلاثة كيلومترات في الخليج المعروف بخليج عبد القوي حتى تصل المياه للنهاية وتم الفائدة .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي

متولى عمر حمجازي
عضو المجلس

٢ مايو ١٩٣٨

ملحق رقم ١٥

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

لجنة الأشغال

تقرر عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي بتطهير تربة العفارة بمركز فاقوس

(القررة حضرة الشيخ المحترم أحد حمجازي بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال الاقتراح المشار اليه والمراقبة صورته لهذا .

بمخت اللجنة الموضوع بجلسته الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة أحد راض بك مندوب وزارة الأشغال العمومية وحضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي مقدم الاقتراح .

فأبدى حضرة مندوب الوزارة أن التطهير تم فعلا واكتفى حضرة المقترح بذلك .

ورأت اللجنة حفظ الاقتراح

رئيس اللجنة
محمد شفيق

ملحق رقم ١٤

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

لجنة الأشغال

تقرر عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي بتطهير تربة الغزال العلوية مركز فاقوس وإمتدادها ثلاثة كيلومترات في الخليج المعروف بخليج عبد القوي حتى تصل المياه للنهاية

(القررة حضرة الشيخ المحترم أحد حمجازي بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال هذا الاقتراح وصورته مرافقة لهذا .

بمخت اللجنة الموضوع بجلسته الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة أحد راض بك مندوب وزارة الأشغال العمومية ، وحضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي مقدم الاقتراح .

فأجاب حضرة مندوب الوزارة عن الشئ الأول من الاقتراح بأن التربة خصبت وظهر عدم احتياجها للتطهير وعن الشئ الثاني عدم امكان الموافقة عليه لأن الجزء المطلوب مده وهو خليج عبد القوي يروى زماما قدره خمسمائة فدان بفعله عموميا لا ينطبق على لأشعة الترع والجسور .

وقال حضرة المقترح انه لا يوافق على أن هذا الجزء خصوصي وطلب إحالة الموضوع الى وزارة الأشغال العمومية لفحصه واستدعاء حضرته للدلاء بالبيانات اللازمة .

واللجنة توافق على ذلك بالإجماع .

وتقرر ، بإحالة الاقتراح الى وزارة الأشغال العمومية

رئيس اللجنة

محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ (بالباتية)

أتشرف بعرض اقتراح هذا على هيئة المجلس الموقر راجيا قبوله .

تربة الغزال العلوية بمركز فاقوس رى أبوكير يتنفع بأرى منها بحملة بلاد وطولها عشرة كيلومترات تحريبا والأهالي الواقعة أطيانهم في النهاية يشكون

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحي هذا على هيئة المجلس راجياً قبوله مع قبول احتراماتي .
ترعة العفارة بمركز فاقوس رى أبو كبير أخذت من المقبولى الآخذ من بحر
فاقوس ينفع بالرى منها ستة بلاد من بلاد المركز وطولها خمسة كيلوكسور
والياه لم تصل وسط هذه التربة الا بكل صعوبة وخصوصاً في أيام التصاريق
أى أيام المناوبات والأهالي الواقعة أطيانهم في النهاية لا يجدون ماء لسقى
للزراى والشرب ويجهلون المياه من بحر فاقوس الذى يبعد عنهم ما يقرب
من ستة كيلومترات وسالتهم سيفة جداً وذلك من عدم تطهير ترعة العفارة
المذكورة التى مضى على عدم تطهيرها أكثر من عدة سنوات .

لذلك :

أقترح تطهير ترعة العفارة المذكورة وحمل قنات ولو تجزء الأول منها
رحمة بالأهالي ومواسمهم وزراعتهم .

وتفضلوا بركاتكم بقبول عظيم أجلالى ما

أول مايو سنة ١٩٢٨

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

ملحق رقم ١٦

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

لجنة الأشغال

تقرير عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحيم مهنا افندى
بأقامة رموس من البحر بجزيرة العليقات مركز قنا

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد مجازى بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال الاقتراح
المشار اليه والمراقبة صورته لهذا .

بمخت اللجنة الموضوع بجلسته الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة
أحمد راغب بك متتوب وزارة الأشغال العمومية .

فأبدى حضرته أن هذا الموضوع يحتاج لبحث موقى ولا مانع من إحالته
الى وزارة الأشغال لبحثه .

ورأت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح الى وزارة الأشغال ما

رئيس اللجنة
عبد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

بعد التحية أتشرف بتقديم اقتراحى الآتى على هيئة المجلس الموقر حتى بعد
نظرة يحال على وزارة الأشغال لتنفيذه .

موضوع الاقتراح

طلب إقامة رموس من البحر بجزيرة العليقات مركز قنا لمنع أهليانها من
أكل البحر .

لما كان توسيع الأراضي الزراعية والمحافظة عليها من أهم الأمور التى تقوم
بها وزارة الأشغال وتوجه اليها العناية التامة لأن الأطنان فى قطرها المصرى
هى مصدر الثروة التى تتول عليها البلاد بل تكاد تكون ثروتها الوحيدة .

ولما كان يوجد بشاحية الأشراف التابعة لمركز قنا جزيرة تسمى
جزيرة العليقات تزيد مساحتها على ٣٠٠ فدان قد سطا عليها النيل
فصارت تنقص كمية أهليانها من سة الأخرى بسبب أكل البحر حتى صار
الباقى منها الآن يقدو بنحو النصف أو يزيد عليه قليلا .

وبما أن هذه الجزيرة لو تركت وشأنها ودام الحال على هذا المنوال لزلت
بأكملها فى وقت قريب، وإذا ذلك تكون الأمة قد خسرت جزءاً من ثروتها
الزراعية كما يكون قد ضاع على الحكومة مورد مالى يساوى ما كان مربوطاً
من الضرائب على هذه الأطنان . أضف الى ذلك أن سكان هذه الجزيرة
يصبحون فى حالة ضئك شديد فيضطرون للتروح الى بلاد أخرى فى طلب
المعيشة والرزق ومهاجرة البلاد وترك الأهلىين لأوطانهم حالة لانظن الحكومة
ترضاه مادام فى الامكان تلافئها .

لذلك نرجو وزارة الأشغال وتلع عليها فى الرجاء أدب تنفيذ من وسائل
الصيانة ما يحفظ لهذه الجزيرة قيمة الباقى من أهليانها .

وفى اعتقادنا أن الاحتياط اللازم يكون بعمل رموس من حجر تخفف
ضغط المياه أو غرول جرها الى اتجاه يبعد قسم الأراضى من التآكل المستمر،
ولتخل هذا الغرض قامت وزارة الأشغال بهذا العمل فى المنطقة نفسها صيانة
للأراضى نائية المدير المواجهة لجزيرة العليقات .

وأملنا أن تسرع وزارة الأشغال فى المدة الباقية من السنة بعمل الرعوس
اللازمة رحمة بالأهالى الذين يخطرون هذا العمل بفراق العبر .

ونسال الله أن يحقق رجاءنا فى معالى وزيرها الفاضل ويوقته الى انغير إن
شاء الله ما

القاهرة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨

عبد الرحيم مهنا
عضو المجلس

موتاهم بالجبل الشرق وقد يلاقون صعوبات كبيرة في نقل حاصلات منروطاتهم والإسمدة اللازمة لأبطينهم وكذا خلل الموق . كل هذا ناتج من عدم وجود سكة زراعية تسهل عليهم سبل النقل .

وبما أنه يوجد طريق زراعية مارة بوسط بلاد مركز الصف على أحد جسرى ترعة الخشاب يتبدئ من عند حلوان وتنتهى لواجهة الكريعات وتوجد ترعة تصريف مياه السيل عند ناحية الأفران جسرأها متصلان بالجبل الشرق وبترعة الخشاب أى بالطريق الزراعية السابقة الذكر .

ويمكن اصلاح أحد جسرى هذه التربة للورود عليه وهذا لا يكلف نزارة النولة شيئا ما سوى أن مصلحة الطرق تأمر أحد فرق اصلاح الطرق الزراعية الموجودة هناك بالمحافظة على جسر المصرف وجعله صالحا للورود .

بناء عليه :

أقترح الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى وزارة المواصلات لتكليف مصلحة الطرق باصلاح جسرى التربة المذكورة للورود عليه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى
سعدكم
عضو المجلس

ملحق رقم ١٨

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي الخصاص برصف جزء من السكة الزراعية بالمكمام تجاه بلدتي الديمون والسباحة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف حلا الله)

أحال المجلس بمجلسه ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت بمجلسه ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بمضور مندوب من مصلحة الطرق والكبارى .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن السكة الزراعية المذكورة كانت تمر حقيقة بجزء دمل ولكن استعاض عنه بسكة أخرى تمر على جسر ترعة الديمون ويوصل نهاية الطريق القديم الذي أهمل الآن ، والطريق الجديد المستعمل الآن لا يحتاج الى اصلاح .

قدرت اللجنة الاكتفاء بهذا البيان ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢٩ يارسة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٧

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

لجنة الأشغال

تقرر عن الاقتراح المقدم من حضرة سعد مكرم بك باصلاح جسر ترعة السيل بمركز الصف

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحد جازى بك)

أحال المجلس بمجلسه ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال الاقتراح المرافق بصورة لهذا عن الموضوع الموضع بماليه .

بحثت اللجنة الموضوع في جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة أحمد راغب بك مندوب وزارة الأشغال الذي أبلى أنه ليس لدى وزارة الأشغال مانع من اصلاح هذا الجسر كقاي جسور الترع وليس كسكة زراعية .

ثم قال حضرة المقترح انه عمل في سنة ١٩٢٩ مصرف جديد حوضا عن المصرف القديم ويتبدئ هذا المصرف من الجهة الغربية لبلدة الأفران ويمر شرق حتى يصل الى الجبل الشرق وفي هذا الجبل كوم مهاد أثري تأخذ جميع البلاد المجاورة له الإسمدة منه وليس لم طريق سوى هذا الجسر ثم طلب الى الوزارة اصلاحه ووضعه تحت مراقبتها .

ووافق حضرة مندوب وزارة الأشغال على اصلاح الجسر وليس كسكة زراعية .

وبعد المناقشة قررت اللجنة بالإجماع رجاء المجلس في إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال مع التوصية بقبوله ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس للواقفة عليه وإحالة على اللجنة المختصة :

نواحى القهييين والجزيرة الشقرا والأفران التابعة لمركز الصف مديرية الجزيرة واقعة بالجهة الغربية من ترعة الخشاب .

وناحية الحلى والمنشى وعربان قبيلة مطير والبايدة واقع عمل سكهم بالجبل الشرق — ويوجد مصنع الجبل الشرق على أثرى وفيه سيلان واعتاد اهالى تلك البلاد تسميد منروطاتهم من هذا السيلان كما أنهم ينفقون

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحي هذا على هيئة المجلس للوقرة واجبا قبوله وقبول اقتراحي .

المسافة بين محطة اثل الكبير ومحطة القصاصين تبلغ ستة عشر كيلومترا والأهالي الموطنون في متوسط هاتين المحطتين يتكدسون مشاق الانتقال ونقل حاصلاتهم وتجارتهم للوصول الى إحدى هاتين المحطتين .

لذلك :

أقترح إنشاء محطة متوسطة تجاه بلدة ”البالوة“ وهي في متوسط المسافة وعمل كوبرى حل التربة الاسماعيلية في هذه القطعة رحمة بأهالي تلك النواحي ولزيادة أيراد مصلحة السكة الحديدية .

وتفضلوا بقبول عظيم استراي ما

متولى عمر حمجازى
عضو المجلس

أول مايرسة ١٩٢٨

ملحق رقم ٢٠

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حمجازى بك بتوسيع كوبرى على الطريق الزراعى الذى يصل قلوب بالزنازيق

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طاعة)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التى نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بمشور مندوب من مصلحة الطرق والكبارى .

وعد حضرة مندوب الحكومة بأنه سيدرس هذا الاقتراح على الطبيعة حتى اذا ما تبين أنه يوجد خطر فانه يسى الى اصلاح الكوبرى ويكون التنفيذ باعتدال تدريج في ميزانية السنة المقبلة .

وقررت اللجنة أن ترى من المجلس أن يحيل هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات .

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

”أتشرف بمرض اقتراعى هذا واجبا التحكم بمرضه على هيئة المجلس للوقرة: من عدة سنوات أنشئت سكة زراعية من فاقوس الى صان الحجر إلا أن في بعض أجزاء تلك السكة الزراعية أرضا وملية تجاه البلديتين البيهوت والسباعية يتسمر على العربات والمركبات اجتيازها ، وبذلك أصبحت السكة عديمة الفائدة .

لذلك :

أقترح وصف هذه الأجزاء التى لا تزيد على ثلاثة الكيلومترات بالمكمام حتى تصبح السكة المذكورة صالحة للورود وتكون قد أتت بالفائدة المطلوبة .

وتفضلوا عنكم بقبول عظيم اجللى ما

متولى عمر حمجازى
عضو المجلس

١٢ ربه سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ١٩

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى بانشاء محطة للسكة الحديدية تجاه بلدة البالوة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طاعة)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التى نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوبين من كل من مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الطرق والكبارى .

يتضمن هذا الاقتراح أمرين : الأول انشاء محطة والثانى انشاء كوبرى .

أما المحطة فقد تمت وتحت فعلا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٢٩

أما الكوبرى فقد اتضح انه لفائدة المحطة فصلى السكك الحديدية مخصصة بإنشائه وقد وعد حضرة مندوب السكك الحديدية أن يبحث الموضوع لأنه لم يسبق أن قدم للمصلحة .

قررت اللجنة أن ترجو احالة هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات لتتظر في شفه الثانى ما

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو عزيمكم أن تتفضلوا بمعرض اقتراح الآتي على هيئة المجلس الموقر حتى إذا أقره أحاله على وزارة المواصلات :

الاقتراح

الطريق الزراعي الذي يصل قلوب بالزقاق مارا ببليس بالقرب من محطة شين القطار كوبريان الأول يمر من تحت خط سكة حديد الدلتا ويمر فوقه خط سكة حديد الحكومة والثاني على ترعة الخليلي ويمر من فوقه خط سكة حديد الحكومة والطريق الزراعي المذكور مار على جن ضيق من هذين الكوبريين لا يزيد عرضه على مترين ونصف تقريبا وهذا الجزء الضيق غير كاف للمرور دابنتين محملتين أو سيارتين متقابلتين خصوصا أن بالكوبري الثاني القريب لبيان محطة شين القطار انخضاء عند تغيير اتجاه الطريق الزراعي المذكور واتجاهه للجهة الغربية على شاطئ التربة المدكورة يكون زاوية حادة تجعل المرور صعبا وخطرا .

لذلك :

أقترح توسيع هذين الجزأين من الكوبريين المشار اليهما بالمقدار الذي يكفي للمرور سيارتين تسهلا لحالة المرور مع ملاحظة عمل المنحى بالكوبري الثاني القريب من مباني المحطة بطريقة تمنع صعوبة المرور وعدم وقوع خطر. واني على يقين من أن حضرة صاحب المصالح وزير المواصلات سيحل هذه الرغبة على القبول لقللة مصاريف ما يلزمها من الأعمال وكثرة الفوائد التي تعود على المارة بهذا الطريق وهم لا يحصون علا خصوصا في أيام الأسواق .

وتغضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

أحمد مجازي
عضو المجلس

٢١ يناير سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٢١

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر انشاء طريق زراعي من محطة روح الى طنطا على البر الأيسر لترعة شديري

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طه الله)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب من مصلحة الطرق والكبارى .

أخبر حضرة المندوب اللجنة بأن هذا الاقتراح هو ضمن الاقتراحات التي أدرجت لها مصلحة الطرق والكبارى باعتادات في مشروع ميزانية السنة المقبلة فإذا صدق على الميزانية فإن المصلحة تسرع في تنفيذ الاقتراح .

فقررت اللجنة أن ترجم من المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ الاقتراح الآتي الى المجلس ليقدر فيه ما يراه :

توجد ترعة تسمى ترعة شديري مركز طنطا أخذت من ترعة القاصيد تمر على بلدتي الجديدة وشديري حتى تصل الى محطة محطة روح، والبر الأيسر لهذه التربة يصلح أن يكون طريقا زراعيا يصل طنطا بالحلة الكبرى ويمر على جملة بلاد ولا يتكلف مصاريف تذكر لأن الطريق موجود وغاية الأمر يحتاج الى اصلاح وعناية من مصلحة الطرق .

لهذا :

أقترح انشاء طريق زراعي من محطة روح الى طنطا على البر الأيسر لترعة شديري المذكورة .

وابتلاوا احترامى ما

٢٦ مايو سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

ملحق رقم ٢٢

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازي إنشاء سكة زراعية من بيت المحكم الى ترعة السميدية عند الكيلو ٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طه الله)

أحال المجلس بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب من مصلحة الطرق والكبارى .

ولقد وعد حضرة مندوب الحكومة بأنه سيفحص هذا الاقتراح ولكنه أخبر اللجنة بأن المبدأ المقرر بمصلحة السكك الحديدية هو أن المصلحة تقوم بمصاريف المرفقان إذا أنشئ المرفقان بعد إنشاء الطريق أما إذا كان إنشاء الطريق بعد مد السكة الحديدية فإن المصلحة لا تحصل بمصاريف عمل المرفقان .

تقررت اللجنة أن ترجو من المجلس حالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لاتعصمه ٤

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

يوجد بكفرحسان مركز طلعا (غربية) كوبرى على تربة الساحل الملاصقة لخط السكة الحديدية من طعنا للتصورة ، وهذا الكوبرى واقع متوسط بزمام البلد وهذا الزمام يقع على ضفتى التربة وقد حصلت جملة حوادث بسبب عدم وجود مرفقان عند هذا الكوبرى .

لهذا :

أقترح عمل مرفقان عند كوبرى كفرحسان حتى يستطيع الأهالى عبور السكة الحديدية والتربة بدون أن يتعرضوا للخطر .

وتفضلوا بقبول احترامى ٤

٦ يونيو سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

ملحق رقم ٢٤

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر
الخاص بتمديد بوستة المحلة الكبرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طه الله)

أحال المجلس بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب من مصلحة البريد .

أعبر حضرة مندوب الحكومة اللجنة بأن هذا الاقتراح ليس واردا ضمن مقررات مجلس مديرية الشرقية فإذا أقره فليس عند مصلحة الطرق والكبارى مانع من تنفيذه .

تقررت اللجنة أن ترجو من المجلس حالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية ليعمل إلى مجلس مديرية الشرقية للنظر فيه .

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس راجيا قبوله مع عظيم احترامى .
في تاريخ سنة ١٩١٤ طلب بعض بلاد من مركز فاقوس شرقية سكة زراعية لتتدنى من ميت الحكم تجاه قرية أحد بك سعيد وتم على بحر البحر عند كيلو ٢٢ أمام كفر الهنوى بالخطارة لتتفع منها نواحي الخطارة والخطارة والميمنية والنجابية وجملة كفور وبلاد وعزب من بلاد المركز وعملت عنها للباحث اللازمة وبنى مواقتها وجاءت بعد ذلك الحرب فأهمل المشروع .

لهذا :

أقترح عمل سكة زراعية تتدنى من ميت الحكم وتم على بحر البحر إلى أن تصل تربة السعدية عند كيلو ٢٢ أمام كفر الهنوى لسهولة المواصلات ونقل الحاصلات لأن تلك البلاد محرومة من المواصلات والسكك الحديدية والسكك الزراعية وحاصلاتها في كساد بالنسبة لقله المواصلات ووحدة بلدة بلاد من بلاد المركز .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ٤

٦ يونيو سنة ١٩٢٨

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

ملحق رقم ٢٣

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر الخاص
بعمل مرفقان عند كوبرى كفرحسان مركز طلعا

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طه الله)

أحال المجلس بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب من الحكومة .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن هذا الاقتراح في محله ولكن مجلس المديرية لم يقدمه ضمن المشروعات التي تعمل في النسخة الأولى طبقاً لقوانين السلك الزراعية فلما أقره المجلس المذكور وقام بمصاريفه فإن المصلحة من جهتها تقوم بعمله .

تقررت اللجنة أن ترسو من المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية لصحله الى مجلس مديرية الغربية لينظر فيه ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيخ

بعد الصبح ، أرجو تقديم الاقتراح الآتي ليعرض فيه ما يراه :

يوجد بتاحية السجاية مركز الحلة الكبرى ترعة تسمى ترعة السجاية لو أنشئت على ضفتها سكة زراعية تصل الى محطة الكنيسة مركز طنطا لكان في هذا تسهيل كبير للمواصلات ، فلذلك أقترح إنشاء سكة زراعية من السجاية الى الكنيسة على ضفة ترعة السجاية .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٢٦

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى انشاء باصلاح جسور مصرف البارزين ابتداء من السكة الحديدية بجوار بلدة القفادنة الى نهايتها

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف حلا الله)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة ابراهيم زكى بك مصلحة الطرق والنجارى .

أخر حضرة مندوب مصلحة البريد اللجنة بأن المصلحة فكرت في هذا الموضوع وتستلم قطعة أرض في ١٥ فبراير المقبل تبنى عليها البار الجديدة ويجرد استلامها فإن مصلحة البريد تسلمها لمصلحة المبانى التي تشرع في البناء إذ ان المبالغ اللازمة مدرجة في الميزانية .

تقررت اللجنة أن ترسو من المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات ما

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيخ

بلدة الحلة الكبرى بلغ عدد سكانها حسب التعداد الجديد ٤٥ ألف نسمة وبها جملة وابورات خليج وجملة فروع للبنوك مثل البنك الأهلى وبنك مصر وغيرها وتوجد بها حلقة أقطان لا تظهر لها في النظر المصرى ، وقد بلغ إيراد المحطة سنوياً ما يزيد على مائة ألف جنيه . ومن الأسف الشديد أن مكتب البوستة الحالى في مكان حقير لا يصلح أن يكون مكتباً لخل هذه البلدة خصوصاً مع كثرة أعمال هذا المكتب .

لذلك :

أقترح إنشاء مكتب بوستة يتناسب مع أهمية البلدة المذكورة حيث أن المكتب الحالى أصبح غير لائق وقد حصلت جملة شكاوى من أهالى البلد بخصوص ذلك .

واقبلوا احترامى ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٦ يونيو سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٢٥

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر انشاء با إنشاء سكة زراعية من السجاية الى الكنيسة على ضفة السجاية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف حلا الله)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة ابراهيم زكى بك المدير العام لمصلحة الطرق والنجارى ومتنوبا عن الحكومة .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن جزءاً من الطريق المطلوب إنشاؤه سبق أن أنشئ لأنه يدخل ضمن مقترحات مجلس مديرية الشرقية وهذا الجزء يتدنى من كفر صقر إلى تلكا فإذا أقر مجلس المديرية هذا الاقتراح فإن المصلحة تقوم بتنفيذه .

تقررت اللجنة أن ترعى من المجلس حالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية لتحيله إلى مجلس مديرية الشرقية للنظر في الجزء الباقي من الطريق ما

٢٩ يناير ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ الموقر

أشرف بمرضى اقتراحى هذا التكرم بمرضه على هيئة المجلس الموقر :

أقترح عمل سكة زراعية من كفر صقر إلى الصالحية مارة بالبلاد الآتية :
ناطورة — تلكا — الصوفية — كفر الأشقم — النواصة — السليخة — الغزالى — قنير — السباعنة — قهوه والحمددين — الأخوية — الصالحية .

ويتدنى أولاً على مصرف صان بالبر الغربي لغاية الكوبرى المشرك الواقع بيجوار منزل القديم بتاحية الصوفية ومنها في وسط كفر الأشقم اتجاهاً إلى ميزانية التقابل عند كيلو ١١ الشراق وقته عند كوبرى بحر القرا اتجاه المكين القبيلة وتمر في وسط أطيان الأخوية غربي البلد وتجه رأساً إلى الصالحية .

جميع هذه البلاد محرومة من السكك الزراعية والمواصلات وسالتها سيئة في قتل المحاصيل ومرور دوريات الخفر .

والأهالى تشكو من الشكوى من قلة السكك الزراعية وصعوبة المواصلات .

لذلك :

أقترح عمل هذه السكك من كفر صقر إلى الصالحية نظراً لأهميتها وضرورتها .

وتفضلوا عزكم قبول عظيم اجلال ما

١٢ برمه ١٩٢٨

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

قرر حضرة مندوب الحكومة أن جسور هذا المصرف ليست سككاً زراعية بل أن هذا الاقتراح في حد ذاته مفيد لتوصيل السكك الزراعية الحالية بعضها ببعض فانا أقر مجلس مديرية الشرقية هذا الاقتراح فلا مانع عند مصلحة الطرق من تنفيذه .

واللجنة ترعى من المجلس حالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية لتحيله إلى مجلس مديرية الشرقية للنظر فيه ما

٢٩ يناير ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ (بالنيابة)

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر :

مصرف العادين بمركز فاقوس وكفر صقرى أبو كبير واقع عليه جملة بلاد وعزب من بلاد المراكز ويوصل مركز فاقوس بمركز كفر صقر ، جسوره غير سالحة للزود من البرين .

أقترح اصلاح جسور مصرف العادين من السكة الحديدية بجوار بلدة القنادنة حتى عند مصب نهايته بمصرف صان لسهولة المرور عليه ولتكون جسوره طريقاً سالحة لمرور العربات والسيارات لما في ذلك من تسهيل طرق المواصلات لرجال الحكومة من دوريات وضبط وقائم ورجال الزى وراحة الأهالى والجمهور .

وتفضلوا بعظيم احترامى ما

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

١٢ مايو ١٩٢٨

ملحق رقم ٢٧

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمزى الخالص بإنشاء سكة زراعية من كفر صقر إلى الصالحية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف طه الله)

أحال المجلس بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بمحضور مندوب من مصلحة الطرق والكبارى .

ملحق رقم ٢٨

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حجازى الخاص باصلاح
سككين اولاهما على ترعة النواصة والثانية على ترعة الشراق
وتسليمهما الى مصلحة الطرق لمصايتها

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف صا اة)

أحال المجلس بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات
التي نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب من مصلحة الطرق
والكبارى .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن الاقتراح مفيد في حد ذاته ولكن لم يدرج
ضمن مقترحات مجلس مديرية الشريعة فأنه فالمصلحة مستعدة لتنفيذه .
فقررت اللجنة أن ترجو من المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية
لتحليه الى مجلس مديرية الشريعة للنظر فيه .

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
عبد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ الموقر

أتشرف بمرض اقتراح هذا واجبا التكرم بمرضه على هيئة المجلس الموقر :

١ - ترعة النواصة تتدنى من السكة الحديدية الموصلة لفاقوس وتبقى
يركز كفو صقر بناحية الصوفية وطبعا سكة بها الأيمن تربط مركز فاقوس
بكفر صقر وبخلاف هذه السكة لا يكون أى اتصال للركوبين .

٢ - ترعة الشراق من قم البوى الى صان الحجر بها الأيمن سكة توصل
الى صان الحجر وبخلاف هذه السكة يكون الوصول لصان الحجر بطريق
طويل جدا .

لذلك :

أقترح اصلاح هاتين السككين وتسليمهما الى مصلحة الطرق لمصايتها
لأنهما أحسن وأقرب سككين يوصلان بلاد المركز بعضها ببعض وكذلك
تربط مركز فاقوس وكفر صقر ببعضهما ولا ينفى ما يتج من ذلك من الفوائد
الاجبة لسهولة المواصلات والأمن العام .

وتفضلوا عنكم قبول عظيم اجلال

متولى عمر حجازى
عضو المجلس

١٢ برية سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٢٩

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الرحيم مهنا افندى الخاص بانشاء
كبرى على ترعة الشنودية ببلدة الشيخ عيسى مركزا

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف صا اة)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات
التي نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠

بحضور حضرة صاحب العزة ابراهيم ذكى بك المدير العام لمصلحة الطرق
والكبارى مندوبا من الحكومة .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن مصلحة الطرق والكبارى غير مختصة
بانشاء مثل هذا الكبرى لأنه لا يوصل طرفين زراعيين . انما المختص
به هو وزارة الأشغال العمومية .

وبما أن وزارة الأشغال سبق أن أجابت على الاقتراح مثل هذا أنها غير
مختصة به فإن اللجنة تبحث في الجهة التي يصح أن يحال اليها هذا الاقتراح
وكانت نتيجة بحثها أن مجالس المديريات هي المختصة بالفصل في مثل هذا
الاقتراح وذلك تطبيقا لسنة ٣٦ من قانون مجالس المديريات الصادر
في سنة ١٩١٣ والمادة (٥) من الأمر المالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية
لتحليه الى مجلس مديرية قنا لينظر فيه .

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

بعد التحية أتشرف بأن أقدم لزيكم الاقتراح الآتى بيبانه واجبا مرضه
على هيئة المجلس الموقر ، حتى اذا ما أخذ سيره الأولى يحال بسد ذلك من
وزارة الأشغال للنظر فيه :

موضوع الاقتراح

طلبت انشاء كبرى على ترعة الشنودية ببلدة الشيخ عيسى مركزا .

ملحق رقم ٣٠

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد مجازي بك انخاض بإصلاح طريق من محطة شين القناطر الى السكة الزراعية الموصلة بليس مينا القمع وجعل هذه الطريق سكة زراعية

(القرر حضرت الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف عا اذ)

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب من مصلحة الطرق والركابى .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن جسر ترعة الخليل ليست سكة زراعية . على أن الاقتراح في حد ذاته مفيد لتوسيع بلاد كثيرة بالسكك الزراعية ، ومصلحة الطرق والركابى مستعدة لتنفيذه اذا ما أقر مجلس مديرية الشرقية والقليوبية .

تقررت اللجنة أن ترجع من المجلس احالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية لتجهيزه الى مجلسى مديريةى الشرقية والقليوبية لينظرهما

رئيس اللجنة
عبد شفيق

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيخ

أشرف بأن أرجو عزكم أن تفضلوا بعرض اقتراحى الآتى على هيئة المجلس الموقر حتى اذا أقره أحاله على وزارة المواصلات .

الاقتراح

يوجد على جسر ترعة الخليل طريق يوصل من محطة شين القناطر الى قناطر السعديين التى يمر بها الطريق الزراعى الموصل مينا القمع بليس .

لذلك :

أقترح اصلاح الطريق المذكور وجعله سكة زراعية تصل محطة شين القناطر بالسكة الزراعية الموصلة بليس مينا القمع عند قناطر السعديين وذلك لا يكلف الحكومة مصاريف كثيرة لأنه لا يحتاج الى بعض اصلاحات بسيطة وصيانة بعد ذلك خصوصا ما جسر ترعة الخليل هومن المنافع العامة .

بيانه

لقد أصبحت مسألة الأمن العام في هذا العهد من الأمور التى تفتى بها الحكومة أشد الفتية . ومن أجلها تشكلت لجنة مخصوصة للتظرفيا يجب تهريره من الخطط القومية والوسائل الفعالة لمعالجة هذه الحالة خصوصا في الأقاليم حيث توجد قرى كثيرة على مسافات بعيدة من مركز البلوىس .

ولما كان من الطبيعى أن مسألة المواصلات وتسجيلها لها دخل كبير في الأسباب الداعية لحفظ الأمن العام حيث تكون البلاد على ارتباط تام يسهل الوصول اليها اذا ما دعت الضرورة .

وبما أن تغيير سبل الراحة للأحالى والعمل على بلوغ الغاية التى ترى اليها البلاد مما تسمى الحكومة الى تحقيقه أيضا .

وحيث ان يلقى الشيخ عيسى والقائمة وما يتبعهما من التجوع المدينة لا يوجد اتصال مباشر بينهما وبين مركز قنا إذ تفصل بينهما التربة الشنورية وكثافتها تبعد عن عاصمة المديرية بنحو الاثنى عشر كيلو مترا ولقد يحدث أحيانا من الأمور الخطيرة المستعجلة ما يستدعى وصول رجال الحكومة الى هاتين البلدتين فتكون التربة في زمن الفيضان من أكبر الموانع دون ذلك ، وقد يحدث أيضا أن رجال الدورية السوارى يرملون القيام بواجب المرور على هذه البلاد لئلا أوتارها فيقفصاء التربة حاللا دون اجتيازها ، وليس هناك من طرق أخرى صالحة يمكن التحويل عليها .

ونذكر مرة أن خلا من خيول الحكومة فرقت عندما كانت تحاول لخدمة التربة على ما يسمونه (بالمرمة أو الروس) .

هذا فضلا عن أن أحالى البلاد المذكورة لم مصالح متنوعة تحتم عليهم الانتقال يوميا الى عاصمة المديرية وهم يلقون نحو عشرة آلاف قسم وزيادة .

فكيف لهذا العدد الكبير من الناس أن يصبر على هذه الحالة المتأخرة الى الآن .

إن هذه البلاد في زمن الفيضان يمكن احتياها كأثنا في حصار تام وقد لا يوجد في بلاد المركز كلها بلد مثلها تخاض الشدائد وتشرب الخطر يتهددها في كل ساعة من استعمال التعدية بواسطة الزمرات طول مدة الفيضان .

لذلك قوئل أن وزارة الأشغال تبادر بإقامة الكورى المطلوب على ترعة الشنورية في النطقة التى تراها ملائمة ، وتنتمش أن يكون فك من مشاربيها المستعملة حتى يتم في أقرب وقت ممكن ما

٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨

عبد الرحيم مهنا
عضو المجلس

وقال انه لا يجب الاحتناء فقط بالقطارات بل يجب توجيه العناية أيضا للكلارى اثناء الأخطار التي يتعرض لها المسافرون من جراء المروء على قضبان السكك الحديدية ، فالكلارى اذن من الشؤون الضرورية وفى الواقع متممة للقطارات ، والكلورى المقترح انشاؤه لا يكلف الحكومة مبالغ كبيرة فيجب انشاؤه .

فوجد حضرة مندوب الحكومة أن يبحث هذا الاقتراح بالبنية وأن يعطيه ما يستحقه من الأهمية .

واللجنة قررت الموافقة على هذا الاقتراح وتبرير من المجلس التكرم بإحالة الى وزارة المواصلات مع التوصية بإنشاء الكلورى ما

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
عبد شفيق

نص الاقتراح

”حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ الموقر

أرجو التفضل بمعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر لعمري ما يراه فى حالته على الوزارة المختصة :

إن محطة سكة حديد القطرعة أصبحت كثيرة الحركة بسبب التبادل الحاصل بينها وبين سكة حديد فلسطين خصوصا أن أكثر هذه الحركة فى صف الركاب الذين أغلبهم من الساعين الذين يقصدون زيارة بيت المقدس ومصر أو ممن يصطافون أو يشئون سنويا من المصريين أو السوريين أو الفلسطينيين بين سوريا ومصر .

وحيث أن هذه المحطة غاية من كبرى على كالكارى المقامة فى محطة الاسماعيلية وبها تمر إليه الركاب أثناء انتقالهم من رصيفها الشرق الى رصيفها الغربى وبالعكس وذلك موجب لانتظار الركاب على الأرصفة حتى تتحرك القطارات خوفا من حدوث حادث فلم لو انتقلوا قبل تحريكها . وبما أن هذا الانتظار يمتد المال فى نفوس الركاب ويحجم على الاعتراض والانتقاد من عدم وجود الوسائل المسهلة والموفرة لأ راحتهم فتمنا لهذا وحرمنا على راحة الركاب وضمانا من حدوث أخطار تلحقهم .

أقترح :

إنشاء كبرى على كالكارى المقامة فى محطة الاسماعيلية وبها يمر إليه الركاب توفيراً لأ راحتهم ووقايتهم من الأخطار ما

١٠ أبريل سنة ١٩٢٨

إبراهيم يوسف عطا الله
عضو المجلس

وهذا الطريق ماو بمحطة بلاد وكفور وعزب آهلة بالسكان وإلى على يقين من أن حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات سيحل هذه الرغبة محل القبول للأسباب المذكورة آتاه مع قلة النفقات وسهولة المواصلات وصيانة الأمن العام .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

٢١ مايو سنة ١٩٢٨

أحمد حمزى
عضو المجلس

ملحق رقم ٣١

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله الخاص بإنشاء كبرى على طوى على محطة القطرعة

(المقررة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله)

أحال المجلس بجلسته ٧ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة يوسف وزق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن مصلحة السكك الحديدية قد وضمت — بناء على اقتراحات مقدمة من حضرات الشيخ والنباب — برنامجا لإنشاء كبار على محطات السكك الحديدية ويشتمل هذا البرنامج إنشاء كبار على المحطات الآتية :

تلا ، القشن ، أبو حصص ، شبرا ، بركة السج ، سمالوط ، بنى منزار ، الباط ، أبو قرقاص ، شين القناطر ، أمياه ، أبو حاد ، الهدشين .

وبناء على ذلك فلا يمكن إنشاء الكلورى المقترح الآن خصوصا وأن عدد القطارات التي تمر فى هذه المحطة قليلة لا يتجاوز عددها ثمانية فى كل أربع وعشرين ساعة فالمدّة بين كل قطار وآخر طويلة جدا بحيث يفتقر وقوع الضرر أو يكون قليلا .

فلاحظ سعادة محب باشا أن محطة القطرعة على عند ملتقى الطرق المصرية بالطرق الفلسطينية وأن المسافرين معظمهم من الجانب فيجب فى هذه الحالة أن تكون المحطة المذكورة مظهرا حقيقيا لحالة القطر المادية والمعنوية ؛

نص الاقتراح

محضره صاحب السعادة وكل مجلس الشيوخ الموقر

أرجو التفضل بمرضى اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر لئقرر ما يراه فى إحالته على الوزارة المختصة .

ان محطة سكة حديد مدينة بورسعيد من أهم المحطات ذات الأيراد الواسع سواء أكان من قفل الركاب أم من قفل البضائع وقد لا تكون أقل أهمية من محطة سكة حديد الاسكندرية بما يد عليها من السياح أو بمن يسافرون عن طريقها من القطر المصرى الاصطلياط ولا يخفى أن هذه الطبقات هى من أرق الطبقات الزايفة فى الهيئة الاجتماعية ذات الرأى المسموع والكلمة الفائقة ويخشى من اعتراضها وانتقادها فان انتقدت كان قدحها مسموحا وضارا ، وإن شكرت كان شكرها محمودا وهذا أثرهال .

لذلك يكون غير لائق أن تشاهد هذه الطبقات فى مرورهها بمحطة بورسعيد تلك المحطة يشكها الحالى المزرى البالغ حد الاحتقار فانها قائمة من أخشاب عرضة لأخطار حريق يؤدى الى خسائر فاحشة سواء حصل بالأسكنة أو بمحتوياتها ، علاوة على ذلك فان الأخشاب من المواد الحقةية التى لا تستعمل إلا للضرورة المؤقتة فى المحطات القاصرة على الإكشاك الصغيرة لا المحطات الواسعة المستكة كل المعدات ، لذلك لا يتفق وما لهذه المحطة من الأهمية المادية والأدبية وما عليه هذه المدينة من الكرامة المتنازة بحكم مركزها الجغرافى ، وما عليه مصلحة السكة الحديدية من وفرة الأيراد ، وما عليه مديرها من صائب الرأى وحسن التفكير أن تبقى هذه المحطة على حالها الحالية التى لا تسر ولا يرض فيها كل عيب للإصلاح .

لذلك :

أقترح تجديد محطة سكة حديد بورسعيد بمواد البناء على شرط أن تكون على أحدث طراز وأحسن تنظيم بللا مما عليه الآن من المواد الخشبية انتقاء لاختار الحريق ولظهورها بالمظهر اللائق بها وبالمدينة ما

أبراهيم يوسف عطا الله
عضو المجلس

١٠ أبريل سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٣٢

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله الخاص بتجديد محطة بورسعيد

(المقرر الشيخ المحترم حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله)

أحال المجلس بجلسته ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التى نظرت بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب المزة يوسف رزق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والنفراقات والتليفونات .

وقد قرر حضرة مندوب الحكومة أن مصلحة السكك الحديدية قد وضعت برنامجا لتجديد المحطات بغلندت محطة الاسكندرية وشرعت فى تجديد محطة طنطا وبسد الانتهاء من تجديداتها تبحث المصلحة فى موضوع تجديد محطة بورسعيد .

ولكن بناء على طلب اللجنة ومد حضرة المندوب أن يبحث موضوع تجديد محطة بورسعيد منذ الآن بدلا من انتظار الانتهاء من تجديد محطة طنطا .

وقررت اللجنة الموافقة على هذه الرغبة وتقترح على المجلس التكرم بتبليغها لوزارة المواصلات ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ٣٣

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم بيومي مذكور بك الخاص بإنشاء كوبرى على مصرف ميت قادوس

(المقرر الشيخ المحترم حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عا الله)

أحال المجلس بمجلسه ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظره بمجلسه ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب من مصلحة الطرق والكبارى .

قرر حضرة مندوب مصلحة الطرق والكبارى أنه ليست لوزارة المواصلات سلك زراعية في هذه الجهة فوزارة المواصلات غير مختصة بنظر هذا الاقتراح. وقرر حضرة بيومي مذكور بك مقدم هذا الاقتراح أن الحالة تتلخص في أن مصلحة الري أنشأت مصرفا في تلك الجهة ولم تثنى كوبريا لتوصيل ضفتيه ببعضها ببعض .

وترى اللجنة أن هذا الاقتراح من اختصاص وزارة الأشغال وتروى من المجلس إحالة الى لجنة الأشغال لفحصه ما

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
عبد شفيق

نص الاقتراح

"حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أهدى لكم وافر الاحترام وبعد ،

فأرجو أن تتكرموا بمرسأ اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة ليحوز على اللجنة المختصة ولكم الشكر سقا .

المصرف الآخذ من ترعة ميت قادوس والذي يصب في مصرف السموم ويسمى (مصرف ميت قادوس) يبلغ طوله نحو أربع كيلومترات ولا يوجد عليه كوبرى يصل بين الأرضى الواقعة شرقيه وغربيه على أنه كثيرا ما يفصل بين ملكى شخص واحد وهو في الوقت نفسه يمر بمزارع عدة بلاد .

لهذا أقترح إنشاء كوبرى على هذا المصرف حيث يجرى نهاية فرع ١١ سقارة لتسهيل سبل التواصل لا سيما وقد سبق تفكير وزارة الأشغال في هذا الشأن ولكنها لم تنجح .

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام ما

١٢ يونيو سنة ١٩٢٨

بيومي مذكور
عضو المجلس"

ملحق رقم ٣٤

(جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حجازى بك بإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة مشوتل مركز بليس

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سيد فهمى الوردى بك)

أحال المجلس هذا الاقتراح الى اللجنة بمجلسه ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ فاجتمعت اللجنة في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ لبحثه بحضور حضرة صاحب العزة على الكيلانى بك مرافق التعليم الابتدائى مندوبا عن وزارة المعارف السومية وحضرة صاحب العزة الشيخ المحترم أحمد حجازى بك مقدم الاقتراح .

تناقشت اللجنة في موضوع الاقتراح فقرر حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف السومية أن الوزارة تقوم بالنشاط المدارس الابتدائية في سواخر المديرات وأن إنشاء المدارس الابتدائية في المراكز إنما هو من اختصاص مجالس المديرات .

وبعد سماع ما تقدم رأت اللجنة أن مثل هذا الاقتراح إنما يخص بفضيلة مجالس المديرات ولذلك تروى المجلس إحالة الى وزارة الداخلية كي تحيله الى مجلس مديرية الشرقية ما

١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
أمين سامى

نص الاقتراح

"حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم اقتراحى الآتى راجيا عرشه على هيئة المجلس الموقر حتى اذا أقره أهله الى وزارة المعارف :

كلنا نعلم رغبة حضرة صاحب اللعلل وزير المعارف في نشر العلم وتسهيل سبل التعليم بين كل طبقة من سكان القطر خصوصا في هذه الظروف السيئة التي كثرت فيها شكوى سكان القرى من الضائقة المالية وعدم امكانهم القيام بالمصاريف اللازمة لارسال أولادهم لاجتاه العلوم بالمدارس الابتدائية بعد التعليم الأولى في البلاد الكبرى وعوامس المديرات والمراكز التي أصبحت المعيشة فيها غاية جدا .

ثالثاً - فرش جميع هذا المسجد بالسطح والسجاد أسوة بالمسجد الحسيني وضريحه من المساجد المشهورة وأن يكون معاً لأقامة الشعائر الدينية فقط .

رابعاً - يفصل هذا المسجد فصلاً تاماً عن المعهد وبين له شيخ للخدمة أسوة بالمسجد الحسيني والزيتوني والثعافى حيث يراقب هؤلاء الخدماء ليقوموا بتنظيف المسجد وأخبار الوزارة بجميع ما يحتاجه من الإصلاح .

خامساً - بما أن هذا المسجد من المساجد الأثرية الشهيرة كما قلنا وله من الأيراد السنوي ما يربى على الثمانين ألف جنيه فلا يصح أن يكون موظفوه وخدمته من الطبقة الثالثة من المساجد بل يجب أن يكونوا من الدرجة الأولى بالنسبة للخدمة المساجد فلا يصح أن يكون مرتب الموظف منهم تسعين قرشاً بل يجب أن يكون مرتبهم كأحسن مرتب في القنطرة المصرية بالنسبة للموظفي المساجد فلا يقل مرتب الواحد منهم عن ثلاثة جنيهات شهرياً حتى يتمكن أن يتفرغوا لخدمة المسجد الخدماء التي تناسب مع عظمتهم وتاريخهم .

قائدي فضيلة مندوب الوزارة عن الأمر الأول أن إحدى المناشرين المقترحة اقامتهما أقيمت بالفعل وأما الثانية فستنظر الوزارة في شأنها عند ما يحى دورها بالنسبة لأصحابها لأن ميزانية الأوقاف الخيرية متضامة بعضها إلى بعض والوزارة تتقضى في الإصلاح بحسب الحالة والضرورة مراعية تقديم الأمر على المهم .

ومن الأمر الثاني أن الوزارة توافق على طلب إخراج المهاجرين من المسجد إلا أن هذا الأمر لا يلتحق بها بل هو خاص بإدارة المعاهد الدينية وهي تابعة لرياسة مجلس الوزراء لا لوزارة الأوقاف .

ومن الأمر الثالث أنه لا يمكن فرش المسجد بالسطح والسجاد مع وجود الطلبة فيه .

ومن الأمر الرابع أن المعهد ملحق بالمسجد بناء على إرادة سيادة صدرت في سنة ١٩١٣

ومن الأمر الخامس أن خدمة المسجد لم حلاوة على مرتباتهم تعصيب في التنوير، وأبدى فضيلته - بناء على ما قرره حضرة الشيخ حسن عبد القادر أمام اللجنة من أن القبة والخفيات متخرجة وكذلك سقفها - أنه لو لم يرد ذكر هذه الاقتراح إلا أنه سيحضر عنها تلفونيا ويخذ اللازم حالاً .

وبعد الإدلاء بهذه البيانات تناقشت اللجنة في إحالة الاقتراح إلى رياسة مجلس الوزراء التي يتبعها إدارة المعاهد الدينية وإلى وزارة الأوقاف لينظر كل منهما فيما يخصه ، فأبدى حضرة الشيخ الغنم الشيخ حسن عبد القادر أن إحالة الاقتراح إلى الوزارة للنظر قد لا يحقق تنفيذه لأنه أعاد سماع وعود من غير تنفيذ ويرى حضرته أنه متى تمت لجنة أن الاقتراح لازم وضروري فلها أن تعرضه على المجلس ليقرر الحكومة بتنفيذه .

وحيث أن الاقتراح المروض هو اقتراح برغبة وفي تبليغ مثل هذه الرغبة إلى الحكومة ما يكفي لتحقيق الغرض المقصود من الاقتراح لأن الحكومة إذا لم توافق على الرغبة أو على تنفيذها سبقت للجلس الأسبائلي التي حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقدموا قدحها .

لهذا :

أقترح إنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة مشنول التابعة لمركز جليس (شرقية) لأسباب الآتية :

أولاً - هذه البلدة في منتصف الطريق بين مصر والزقازيق وتبعد نحو الأربعين كيلومتراً تقريباً عن كل من الجليلين .

ثانياً - أن عدد سكانها بحسب التعداد الأخير بلغ ١١,٢٤٤ نفساً وهذا عدد سكان البلاد والكفور المجاورة لها والآهلة بالسكان .

ثالثاً - توجد بمشنول قنطرة بوليس ومكتب صحة به طيب .

رابعاً - سهولة وجود عمل يقيق بالمدرسة سواء كانت بمشنول البلد أو بمشنول المحطة .

لكل هذا أرجو من حضرة صاحب المسالك وزير المعارف أن يحل هذه الأسبئة على التبول رافة بأهالي هذه المنطقة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

أحمد حمزى

عضو المجلس

٢١ أبريل سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٣٥

(جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ الغنم الشيخ حسن عبد القادر بأصلاح مسجد السيد أحمد البدوي بمدينة طنطا

(المقرر حضرة الشيخ الغنم الشيخ إبراهيم مبروك الخطيب) .

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، فاجتمعت في ٤ فبراير سنة ١٩٣٠ ، وبجست موضوع الاقتراح بحضور فضيلة مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف مدعوا عنها ، وحضرة الشيخ الغنم الشيخ حسن عبد القادر صاحب الاقتراح والعضو بالجنة .

وبتناول الاقتراح المذكور خمسة أمور هي :

أولاً - السمرية في إصلاح المسجد المذكور وإقامة المناشرين كما كانت .

ثانياً - منع المهاجرين من التدريس في هذا المسجد ويمكن أن يكونوا للمعهد المخصص لهم وإن لم يكتمهم فيمنع من دور فوق بانه الموجود أو يبنى لهم معهد في محل آخر أو يؤوزون على بقية المساجد .

وبناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع ماعدا حضرة الشيخ حسن عبد القادر إحالة الاقتراح الملحق بهذا التقرير إلى رئاسة مجلس الوزراء التي تتيها إدارة المعاهد الدينية وإلى وزارة الأوقاف لينظر كل منهما فيما يخصه ما

رئيس اللجنة
أحمد على

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو تقديم الاقتراح الآتي لعرضه على المجلس ليقرر فيه ما يراه :

يوجد بمدينة طنطا مسجد لسيدى أحمد البدوى وهو من أشهر المساجد في القطر المصرى يقصده زوار كثيرون من عموم القطر ومن الأقطار الأخرى الإسلامية وقد احتاج الحال إلى اصلاح المنذتين وبعض الأبواب وقد استمر هذا الاصلاح مدة من الزمن بما استوجب تشويه هذا المسجد ، فضلا عن ذلك فإن هذا المسجد يسبب وجود طلبة المعهد فيه أصبح بحالة محزنة مؤلمة وذلك لعدم وجود فرش بعموم المسجد والحصر الموجودة به فذرة لا تصلح للاستعمال ومن يريد تأدية الصلاة في هذا المسجد النظيف لا يمكنه أن يؤديها على الوجه المطلوب لكثرة الجائدين الموجودين به وأكلهم وشربهم وقومهم وهذا كثرهم لئلا ونهارا بالمسجد المذكور .

لهذا جئته أقترح ما يأتى :

أولا — السرعة في اصلاح المسجد المذكور وإقامة الممارتين كالكانتا .

ثانيا — منح الجائدين من التدريس في هذا المسجد ويكنى أن يكونوا بالمعهد المخصص لهم وأن لم يكنهم فينبى لهم دور فوق بنائه الموجود أو يبنى لهم معهد في محل آخر أو يوزعون على قية المساجد .

ثالثا — فرش جميع هذا المسجد بالبسط والسجاجيد أسوة بالمسجد الحسينى وغيره من المساجد المشهورة وأن يكون مصلا لإقامة الشعائر الدينية فقط .

رابعا — يفصل هذا المسجد فصلا تاما عن المعهد ويمين له شيخ لخدمة أسوة بالمسجد الحسينى والزيتى والشافعى حيث يرأب هؤلاء الخدمة ليقوموا بتنظيف المسجد وإخبار الوزارة بيجب ما يحتاجه من الاصلاح .

خامسا — بما أن هذا المسجد من المساجد الاثرية المشهورة كما قدمنا وله من الأيراد السنوى ما يربى على الثمانين ألف جنيه فلا يصح أن يكون موظفوه وخدمته من الطبقة الثالثة من المساجد بل يجب أن يكونوا من الدرجة الأولى بالنسبة لخدمة المساجد فلا يصح أن يكون مرتب الموظف منهم تسعين قرشا بل يجب أن يكون مرتبهم كأحسن مرتب في القطر المصرى

بالنسبة لموظفى المساجد فلا يقل مرتب الواحد منهم عن ثلاثة جنيهات شهريا حتى يمكنهم أن يتفرغوا لخدمة المسجد الخليفة التى تتناسب مع عظمتهم وتاريخه .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٣٦

(جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر
ببناء مسجد سيدى منيل والعمرى بمدينة طنطا

(القرار حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم بيون الخياط)

أحال المجلس هذا الاقتراح في جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية فاجتمعت في ٤ فبراير سنة ١٩٣٠ وببحث موضوع الاقتراح بحضور فضيلة مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف مندوبا عنها وحضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر صاحب الاقتراح والعضو بالجنة .

فأبدي فضيلة مندوب وزارة الأوقاف أن الوزارة مستظرف في تعمير المسجد المذكور عندما يهيج دوره بالنسبة للأهمية تبعا للقاعدة التى تنشى عليها الوزارة في الاصلاح من تقديم الأهم على المهم وأن المسجد تتيه قطعة أرض قسمتها الوزارة إلى عدة قطع أجرت البعض منها للأهالى والبعض الآخر باق من غير تأجير، وأن الوزارة لم تجز عريش من أرض المسجد ولم يضع أحده على المسجد ولا على الموقوفات .

وبعد مناقشة بين فضيلة مندوب الوزارة وبين حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح في موقع المسجد وحالته والأحيان الموقوفة عليه وسأية الجهة التى هو موجود بها إلى مسجد — وعد فضيلته أن ينظر في شأن هذا المسجد نظرة خاصة .

وتسك حضرة الشيخ حسن عبد القادر برأيه الذى أبداه عند نظر الاقتراح آخروها أن إحالة الاقتراحات إلى الوزارة للنظر فلا يحقق تنفيذها وأن اللجنة متى تبينت أن الاقتراحات لازمة وضرورية فلها أن تعرض الأمر على المجلس ليأمر الحكومة بالتنفيذ .

وقد أبلت اللجنة رأيا في هذه القطة وهو أنها ترى أن في تبليغ الرغبات إلى الحكومة ما يكتفى لتحقيق الفرض المقصود من الاقتراح .

مسجد أبي العباس الحرجي بالحلة وأما المسجد الثاني فستنظر الوزارة في شأنه متى جاء دوره بالنسبة للأهمية وأنت بالحلة سبعة وعشرين مسجداً عامراً وتبلغ المساجد الخربة بها ما يزيد على المائة ولا يمكن للوزارة إصلاحها دفعة واحدة .

وبعد مناقشة بين فضيلة مندوب الوزارة وبين حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح في كون المسجد موجوداً في بقعة آهلة بالسكان وفي موقع وله أوقاف كثيرة وأن ذلك من الاعتبارات التي يحسب الوزارة إلى النظر إليه نظرة خاصة لما يعود عليها بعد بنائه من الأيراد — أبدى فضيلته أن الوزارة مستعدة لبحث هذه الفكرة وعمل ما تستطيعه .

وتسكنا هذا أيضاً حضرة الشيخ حسن عبد القادر برأيه الذي أبداه عند نظر اقتراحين آخرين وهو أن حالة الاقتراحات إلى الوزارة للنظر قد لا يحقق تنفيذها ، وأن اللجنة متى ثبت لها أن الاقتراحات لازمة وضرورية فلها أن تعرض الأمر على المجلس لإلزام الحكومة بالتنفيذ .

وقد أبدت اللجنة رأياً في هذه القطة في تقريرين آخرين وخلصته أنها ترى أنت تبليغ الرغبات إلى الحكومة في ما يحقق الغرض المقصود من الاقتراح .

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع عدداً حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر إحالة الاقتراح للمحقق بهذا التقرير إلى وزارة الأوقاف للنظر في تنفيذ الجزء الباقي منه ما

رئيس اللجنة
أحمد حل

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ الاقتراح الآتي للمجلس ليقدر فيه ما يراه :

يوجد بالحلة الكبرى مسجداً شهيراً أحدهما مسجد شاولوش والآخر مسجد أبو العباس والأول موجود في أحسن قطة في الحلة الكبرى وخلا من ثلاث جهات ، وفي جهتين منها وهما البحرية والشرقية دكاكين ، وقد تحرق من نحو ستة وكسور وله أوقاف كثيرة من ضمنها جملة دكاكين أمام المسجد بشوارع شاولوش متخرجة أيضاً وكانت ذات أيراد وصار المسجد الآن مأوى للقاذورات . والمسجد الثاني في أحسن بقعة من البلد أيضاً ومتعرب من مدة طويلة وله أوقاف كثيرة وخلا من ثلاث جهات لو بنيت فيها دكاكين وحازن لكان لها أيراد يكفي للصرف عليه وزيادة وقد تنقمت جملة شكاو للوزارة ببناء هذين المسجدين ما دام لها أيراد متوفر .

لهذا أقترح بناء للمسجدين المذكورين ما

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع ما عدا حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر إحالة الاقتراح للمحقق بهذا التقرير إلى وزارة الأوقاف للنظر في تنفيذه ما

رئيس اللجنة
أحمد حل

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ الاقتراح الآتي للمجلس ليقدر فيه ما يراه .

يوجد بالحلة الغربية من مدينة طعلا مسجد لسيدى سنبل والمعمرى وهذا المسجد متعرب من زمن وماوى للقاذورات المضرة بالصحة ومن المصائب أن الأهل وضوا يدهم على جزء من هذا المسجد وينو فيه دكاكين وقهاوى ومشا ولما سئلوا عن ذلك أجابوا بأنهم مستأجرون من مأمورية الأوقاف . وموقوف على المسجد وعلى سيدى سنبل ما يقرب من الثلاثين فدانا وعلى كل حال متوفر مبلغ عظيم من أيراد الأطنان المذكورة يكفي لبناء المسجد والصرف عليه .

لهذا أقترح بناء المسجد المذكور ما

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨
حسن عبد القادر
عضو المجلس

ملحق رقم ٢٧

(جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر ببناء مسجدي شاولوش وأبي العباس بالحلة الكبرى

(القرار حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم مبيوك الخليل) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بجملة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية فاجتمعت في ٤ فبراير سنة ١٩٣٠ وبمجت موضوع الاقتراح بحضور فضيلة مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف مندوباً عنها وحضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر صاحب الاقتراح والعضو بالجنة .

فأبدى فضيلة مندوب وزارة الأوقاف أنه تمسحاً مع قاعدة الوزارة في الإصلاح من تقديم الأمر على المهم قلنا أدرجت في ميزانية هذا العام مبلغ ألف جنيه لبناء

وكان من نتيجة ذلك أن استقدمت الحكومة لهذا الغرض ثلاثة من الخبراء الأجانب للاستشارة بأرائهم في وضع نظام للتعريفية الجمركية يحل محل النظام القائم وقد اتفقوا مع المجلس الاقتصادي فيما رآه إذ نصحوا بتغيير أساسها من ضريبة قيمة إلى ضريبة نوعية للتمسك — مع زيادة موارد الدولة — من مساعدة الصناعات المحلية والزراعية والتصدير بما سيكون محل بحثه تفصيلا عند فحص فئات الرسوم .

ولم تقتصر الحكومة على البحث الذي أجراه الخبراء بعد سماعهم ذوى الشأن بل شكلت لجنة تحت رئاسة حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية بقرار أصدره وزير المالية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لبحث مشروع التعريفية الجمركية المقدم من الخبراء فأدخلت عليه هذه اللجنة تعديلات هامة رأتها ضرورة تحقيق الأغراض التي تقرر تعديل التعريفية الجمركية من أجلها . ثم أذاعت الحكومة المشروع حتى يبدى أولو الشأن ملاحظاتهم عليه وحصلت لذلك ميخاذا يتهى في ١٧ يناير الماضي .

وتلاحظ اللجنة أن هذه الاذاعة لم تكن متفقة مع المصلحة العامة بأي وجه من الوجوه ولا مع ما جرت عليه البلاد الأخرى في هذا الصدد ولا مع ماسبق أن اخطلته الدولة المصرية نفسها عند زيادة رسوم الوارد على الدخان ولكن يمس تلك الحكومة فخر في اذاعتها لمشروع التعريفية لأنها كانت مضطرة لذلك بحكم اتفاق بين الوزارة التي سبقتها وإحدى الجهات السياسية .

هذا وقد أحالت الحكومة مشروع التعريفية في الوقت نفسه إلى المجلس الاقتصادي ليرى رأي فيه. وقد أسفر بحثه عن تخيم أن يدخل النظام الجمركي الجديد في دور التنفيذ ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ . وعن أن التعريفية للمعرضة عليه تطابق في مجموعها الأغراض التي وضعا في قراره الصادر في سنة ١٩٢٧ .

وقد قامت اللجنة سائلة الذكر ووزارة المالية من وقت اذاعة المشروع يبحث الاعتراضات والملاحظات التي قدمت إليها حتى ١٧ يناير سنة ١٩٣٠ وكان من وراء ذلك البحث ادخال بعض تعديلات أخرى على ذلك المشروع فأصبح على الوجه الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ وهو المشروع الذي حصل توقيعه من قبله . ولا لاحظت الحكومة أن الوقت الباقي إلى الموعد الذي يجب أن تصدر فيه التعريفية وهو ١٧ فبراير لا يمكن أن يسمح للبرلمان بالبحث بأي حال من الأحوال في تفصيلات فئات التعريفية الجديدة بحثا جديا يحقق اجراءه مراقبة صحيحة — وأن أن تقدم إليه مشروع القانون لخلاص بالتعريفية الجمركية وفيه نص حول لها اصدار التعريفية بمرسوم له قوة القانون أن تعرض عليه في دورته الحالية وذلك لتفادي من تأخير

ملحق رقم ٣٨

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القوانين الخاصين بتعديل التعريفية الجمركية ورسوم الانتاج

(للمرئفة الشيخ المحترم محمد شكري باشا) .

أحال المجلس على هذه اللجنة يجلسته المنقذة في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ بحث المرسومين بمشروع القوانين الخاصين بتعديل التعريفية الجمركية ورسوم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية .

وقد اجتمعت اللجنة في ١٣ و ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ للنظر في هذين المشروعين وبعد بحثهما رأيت ما يأتي :

لما كان آخر الاختلافات الجمركية — وهو الاختلاف المبرم مع إيطاليا — يتهى أجله في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ فقد جرت الحكومة في اتفاقاتها التجارية الأخوة على جعلها اتفاقات مؤقتة ، ولما قد قصية تنهى في التاريخ السالف المذكور تكون في حل من جميع القيود التي كانت مرتبة على الاختلافات السابقة وأخذت بناء على رغبة البرلمان التي أبداهما حين نظرميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ في فحص الموضوع واقتراح النسخة التي تنبع في تعديل الرسوم الجمركية لتصبح ملائمة لتطور الحال في البلاد مع مراعاة التوفيق بين ما هناك من الرغبة في زيادة الإيرادات ، وبين ما تقتضيه المصالح التجارية والصناعية والمعيشية للبلاد من الوقاية والتأمين مع العمل في الوقت نفسه على انصاف الحصة التجارية والاقتصادية . فأحالت درس هذا الموضوع إلى المجلس الاقتصادي الذي أتم دراسته في سنة ١٩٢٧ ، ورأى أن يكون النظام الجمركي الذي يوضع مما يعني بمجالات الزراعة والصناعة ، وأن يكون من شأنه الزيادة في الانتاج الموجود الآن ، وأن يسهل إنشاء مبادئ لاستغلال جديد للزراعة والصناعة ، واقترح — تحقيقا لذلك — أن تكون رسوم التعريفية الجديدة تدريجية بطريقة تلائم مصالح الخزنة العامة المشروعة ومتسقة مع السياسة الجديدة التي ترى إلى توسع معقول في الصناعات والمنتجات الزراعية المصرية ، وأن يستبدل نظام الرسوم النقصية في معظم الحالات بنظام الرسوم النوعية ، وأن تكون مصر السيادة على تعريفها .

بتصديرها مع تقرير الرسوم التي يجب تحصيلها عليها والتي تضمنت أيضا مع دخول البضائع الأجنبية محافظة على الصحة العامة أو صيانة للأدب أو الأمن العام أو منا لاقتشار أوبئة الموائش أو اختلاف المحاصيل أو لحماية النباتات النافعة .

وقد نصت المادة الخامسة على وجوب عرض المراسم المنصوص عليها في الأحوال السابقة على البرلمان قبل انتهاء الدورة البرلمانية ، أو في الدورة التالية إذا لم يكن البرلمان مجتمعا .

والمفهوم أن الحكومة ستعرض فوراً ما تحصله من المراسم في مدة انعقاد البرلمان في الدورة الحالية وأن ما سيرض في الدورة التالية هو ما يصدر منها بعد انتهاء الدورة الحالية ، وقد أيد هذا حضرة صاحب العزة وكيل المالية بتصريحه أمام اللجنة .

ولما أن عرض مشروع هذا القانون على مجلس النواب رأت بلحته المالية ادخال التعديلات الآتية وهي :

أولاً — أن يمسح من نهاية الفقرة الأخيرة من المادة الثانية عبارة "للبلاد مية" وهذه اللجنة توافق على هذا الحذف لا داعي لهذا التبريد .

ثانياً — تعديل المادة السادسة بحيث لا يتعارض نصها مع نص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية بأن تكون هكذا :

"الحكومة أن ترم اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاتفاقات بمعاملة الأمة الأكراد على ألا تتجاوز مدة العمل بها سنة واحدة تبدأ من تاريخ تنفيذ هذا القانون" وهو تعديل توافق عليه اللجنة لسبب المتقدم ذكره .

ثالثاً — تعديل العبارة الأخيرة من الفقرة الأخيرة من المادة السابعة وهي لانسالة بنسب الأطفال المسافرين الذين لا تحصل حوائج رصيف بالنسبة إليهم إذا رفضت لمن إلى سبع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات واللجنة توافق على هذا التعديل .

وقصد هذه المادة طلب بعض حضرات أعضاء اللجنة تعديل الرسوم المقررة بما بالنسبة للقادمين إلى القطر المصري تنشيطاً للسياحة ولكن اللجنة رأت ارجاء النظر في ذلك حتى يحصل بحث التعريفة الجمركية برمتها إذ يكون قد ظهر حينذاك أثر تطبيق المشروع الحاصل خصوصاً وقد صرح حضرة صاحب المطلب وزير المالية أمام مجلس النواب أن الحكومة اتهمت أعضاء المسافرين الذين يمررن مجرد مرور بالبلاد ويقولون في إحدى موانئها يلغوا بالبائرة في ميناء آخر من الموانئ المصرية .

التغذية الذي يجم عنه حتماً اضطراب خطير في الحالة الاقتصادية وتعرض البلاد لخطر استقرار المضاربة التي بدأت فعلاً من شعور مضت ولكن تتلخ للبرلمان الفرصة الواسعة لبحث تلك الرسوم ، كما رأت الحكومة أيضاً أن يصبح هذا المشروع قانوناً ترميزها تعديل رسم الإنتاج بنفس الطريقة حتى يمكن تنفيذ المشروعين في وقت واحد .

ولما كان هذا العمل هو الأول من نوعه فما يخص بتحويل الحكومة إصدار التعريفة الجمركية بمرسوم له قوة القانون مع قيام البرلمان فقد بحثت هذه اللجنة في دستورية هذا الإجراء فأرأت أن لا عائقاً في ذلك لأحكام الدستور مادام أن حق إصدار هذه المراسم أعطى للحكومة من البرلمان بقانون وعلى شرط عرضها عليه فوراً بعد صدورها .

وقد صرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أمام اللجنة أن الحكومة معتمدة تنفيذ ذلك .

وترى اللجنة أن هذه الحالة تماثل ما أجازه مجلس النواب الفرنسي حينما خول الحكومة إصدار مراسم لها قوة القانون تختص بأمر تحسين الحالة المالية وتثبيت سعر القمح والورق .

بحثت اللجنة بعد ذلك في موضوع مشروع تعديل التعريفة الجمركية فوجدت أنه يتضمن وضع تعريفة معتدلة لتحديد الضريبة التي تفرض على البضائع الواردة من بلاد تقبل حكوماتها أن تقدم مع الحكومة المصرية إضافات جمركية وأن تضاعف هذه الضريبة على واردات البلاد الأخرى .

ولأن أجل العمل بالاتفاقات الجمركية الحالية ينتهي في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ فكان من الضروري أن يميز مشروع القانون المقترح لوزير المالية حق إيقاف تطبيق التعريفة المضاعفة بوجه عام أو بوجه خاص في أثناء السنة الأولى من تاريخ سريان التعريفة الجديدة وذلك ليكون هناك وقت كافٍ لفقد الإضافات الجمركية المشار إليها .

ولما كان لا يمكن الحكم على أثر التعريفة الجديدة ونتائجها إلا بعد العمل بها وقتاً ما ولما كانت قد تطرا أحوال اقتصادية أو ظروف تماثل بالنظام العام تدعو إلى تخفيض الرسوم الواردة بالتعريفة أو إلى عدم تطبيقها كان من الضروري أن يتضمن المشروع ما يجوز للحكومة حق تخفيض الرسوم أو التنازل بالنسبة للواردات الضرورية وللحاجيات المحلية من أصناف اللابس والنسبة لبعض المواد الأخرى اللازمة للصناعات المحلية وهو ما ورد في المادة الزاوية من المشروع التي أجازت أيضاً منع أو تضييق تطلق تصدير صادرات الأرض المصرية أو مستحبات الصناعة المحلية أو بالتخفيض

ولم تبد لجنة المالية مجلس النواب ملاحظات أخرى على باقي مواد هذا المشروع. ولما أن حصلت المناقشة أمام مجلس النواب وافق على المشروع مع التعديلات السالف ذكرها .

أما فيما يخص مشروع القانون الخاص برسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية فقد وافق عليه مجلس النواب بنصه وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

أما رسم الانتاج المقرر بالمراسيم المذكورة في الفقرة الأولى من المادة الأولى فهو خاص بما يأتي :

١ - الرسوم الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ خاص بزيادة رسم الجمارك على بعض الأصناف (مينة بالملحق رقم ١ لهذا القرار) .

٢ - الرسوم الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ خاص بفرض رسوم على الكحول الوارد .

٣ - الرسوم الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢١ خاص بفرض رسم استهلاك أو رسم انتاج على بعض الأصناف (مينة بالملحق رقم ٢ لهذا القرار) .

٤ - الرسوم الصادر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٢ خاص بتعديل أحكام الرسوم الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ بفرض رسوم على الكحول المقطر في القطر المصري .

٥ - الرسوم الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ خاص بفرض رسم على السكر المكرر في القطر المصري .

٦ - الرسوم الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ خاص بتحديد رسم النحول على السكر الوارد من الخارج .

٧ - الرسوم الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ خاص بتعديل الرسوم الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ بقرار رسم على أنواع زيت البترول المصري .

٨ - الرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ خاص بمنع زراعة الخشاش (أبو النوم) في مصر وفيما يلي نص مشروع القوانين المقدمين من الحكومة والتعديل الذي أقره مجلس النواب والذي توافق عليه هذه اللجنة .

مشروع قانون بتعديل التعرّفة الجمركية

المشروع الذي أقره مجلس النواب وتوافق عليه اللجنة	مشروع الحكومة
<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدراؤه :</p>	<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء ؛ رسمنا بما هو آت : مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :</p>
<p>مادة ١ على أصلها</p>	<p>مادة ١ تحدد بمرسوم تعريفة الرسوم الجمركية المتقاضى تحصيلها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وكذا شروط تطبيق هذه التعريفة . كذلك يحدد بمرسوم رسم الانتاج المقرر على بعض الحاصلات المستوردة المتقاضى تحصيله ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ويحصل هذا الرسم مع رسوم الجمارك على أن يكون خاضعا للشروط التي تحصل بها هذه الرسوم وإلغزاهات الخاصة بها . كل مرسوم يصدر بناء على الفقرتين السابقتين يجب عرضه على البرلمان في دورته الحالية وتبقى له قوة القانون الى أن يصبح قانون التعريفة الجمركية ساري المفعول .</p>

المشروع الذى أقره مجلس النواب وتوافق عليه اللجنة

مادة ٢

الفقرة الأولى على أصلها

الفقرة الثانية على أصلها

ومع ذلك فى إنشاء السنة الأولى من تاريخ سريان الترخيص الجديدة
يرخص لوزير المالية فى أن يمنح بقرار وزارى أعضايات مؤقتة من الضريبة
المنوه عنها قبل . سواء بوجه عام أو بوجه خاص .

مادة ٣

على أصلها

مادة ٤

على أصلها

مادة ٥

على أصلها

مشروع الحكومة

مادة ٢

ملاوة على رسوم الوارد المقررة بالتعريف المنوه عنها فى المادة السابقة
تفرض ضريبة إضافية معادلة لثمن تلك الرسوم على البضائع التى أصلها من
بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات جمركية وتحصل هذه
الضريبة بنفس الشروط المنبئة فى تحصيل رسوم الجمرك .

وتستحق هذه الضريبة مهما كانت المصدر الأصل البضاعة على كافة
البضائع الواردة من طريق بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية
اتفاقا جمركيا .

ومع ذلك فى إنشاء السنة الأولى من تاريخ سريان الترخيص الجديدة
يرخص لوزير المالية فى أن يمنح بقرار وزارى أعضايات مؤقتة من الضريبة
المنوه عنها قبل سواء بوجه عام أو بوجه خاص لبلاد معينة .

مادة ٣

يجوز بمرسوم له قوة القانون أن يفرض على البضائع الواردة التى تتج
فى بلادها الأصلية عند التصدير بأمانة سواء أكانت بطريقة مباشرة أم غير
مباشرة رسم تمويضى موازن لقيمة تلك الامادة .

مادة ٤

فى أحوال الضرورة المستعجلة يجوز بصفة مؤقتة بمقتضى مراسيم لها قوة
القانون :

(أ) تخفيض الرسوم أو التناؤها بصفة عامة على المواد الغذائية الضرورية
والحاجيات المادية من أصناف الملابس وكذا على المواد الأولية
الضرورية للصناعات المحلية .

(ب) منح أو تضيق نطاق تصدير حاصلات الأرض المصرية أو منتجات
الصناعة المحلية أو الترخيص بتصديرها مع تقرير الرسوم التى يجب
تحصيلها عليها .

(ج) منع دخول البضائع محافطة على الصحة العامة أو صيانة للأحباب
أو الأمن العام أو منعا لانتشار أوبئة الموائى أو اختلاف المحاصيل
أو لحماية النباتات النافعة .

مادة ٥

تعرض المراسم المخصوص عنها فى المادتين ٣ و ٤ السابقى الذكر على
مجلس البرلمان قبل انتهاء الدورة البرلمانية أو فى الدورة التالية اذا لم يكن
البرلمان مجتمعاً .

فإذا لم تعرض هذه المراسم على البرلمان أو لم يقرها أحد المجلسين زالت
ما كان لها من قوة القانون فى المستقبل وبقيت التحصيلات والأعضايات
والخصفيزات فى الرسوم التى تمت مدة تطبيقها نافذة بصفة قطعية .

مشروع الحكومة

مادة ٦

الحكومة أن تبرم اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاستغاف
بمعاملة الأمانة الأكثر رعاية لمدة لا تتجاوز سنة مع تبادل تثبيت الرسوم
أو بدون ذلك .

مادة ٧

ابتداء من ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ يدفع المسافرون القادمون أو المغادرون
للقوات المصرية حوائد وصيف طبقا للتعريف الآتية :
٥٠٠ مليم عن كل مسافر من ركاب الدرجة الأولى .
٢٠٠ " " " " الثانية .
١٠٠ " " " " الثالثة .

ولا تحصل هذه الحوائد على الأطفال الذين يقل عمرهم عن ثلاث سنوات .

وتعين بمقتضى قرار يصدره وزير المالية الأحوال الأخرى التي يمنع فيها
الاضفاء من هذه الحوائد وكذلك تنظيم طريقة وشروط حصيلها .

مادة ٨

ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ تحصل على الضائع التي تفرغ في المواقيت
المصرية أو تسجن منها حوائد وصيف تعادل عشر قيمة رسم الوارد أو المصادر
ما عدا الأذخنة التي تمنع عنها عند الورد ٣ مليات عن كل كيلو جرام .
تخضع لحوائد الرصيف المنه عنها في الفقرة السابقة الضائع التي تكون
في التاريخ المذكور موجودة بمجازن وأرصعة الجمر وكذا بمخازن الاستيعاب
ولم تكن قد دفعت عنها رسوم الجمر .
وتحصل هذه الحوائد مع رسوم الجمر والشروط عنها التي تحصل بها
هذه الرسوم .

مادة ٩

محمد بمقتضى قرار يصدره وزير المالية حوائد الأرضية والشالية والتمكين
(الترخيص بالسفر) وكذا أثمان الطيور مثل شهادات الاجرامات
والخنافس وعلم الخبر .
جميع المصاريف الأخرى التي تستحق عن الخدمات التي تؤديها مصلحة
الجمارك يمددها المدير العام للمصلحة .

مادة ١٠

على جميع الأحكام التي لا تتفق مع الأحكام المدونة في هذا القانون .
على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المشروع الذي أقره مجلس النواب وتوافق عليه اللجنة

مادة ٦

الحكومة أن تبرم اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاستغاف
بمعاملة الأمانة الأكثر رعاية على ألا تتجاوز مدة العمل بها سنة واحدة تبدأ من
تاريخ تنفيذ هذا القانون .

مادة ٧

الفقرة الأولى على أصلها

ولا تحصل هذه الحوائد على الأطفال الذين يقل عمرهم عن سبع سنوات .

الفقرة الثالثة على أصلها

مادة ٨

على أصلها

مادة ٩

على أصلها

مادة ١٠

الفقرة الأولى على أصلها

مادة ١١

على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع قانون

برسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية او منتجات الصناعة المحلية

المشروع الذى أقره مجلس النواب وتوافق عليه اللجنة	مشروع الحكومة
<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ، وبمما بما هوأت : مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :</p>
<p>مادة ١ على أصلها</p> <p>مادة ٢ على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذى يسرى مفعوله بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية . أمر بأن يبعث هذا القانون بتمام النسخة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>	<p>مادة ١ يجوز بمقتضى مرسوم تعديل رسم الانتاج المقرر بالمراسم الصادرة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٢١ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٢ و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ و ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ وكذلك تعديل فيما تقدم من أحكام هذه المراسم . كل مرسوم يصدر بناء على الفقرة السابقة يجب عرضه على البرلمان فى دورته الحالية وتبقى له قوة القانون إلى أن يصدر فى شأنه قانون سارى المفعول .</p> <p>مادة ٢ على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذى يسرى مفعوله بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .</p>
<p>حصى الكلوودريك ، حصى الأذوتيك ، حصى السلفريك ، النشادر .</p> <p>(٢) الماكولات - زيت جوز الهند ، اللحم والأشماك المحفوظة فى علب أو برطانات ، اللبن المحفوظ ، الجلائين ، اللبن الناشف ، الفراسية الناشفة ، الشمس الناشف ، قمر الدين ، الجوز ، البنق ، اللوز ، جوز الهند ، القطط ، البوب ، الفستق ، الشاى ، اللبن ، الكاكاو ، الفلفل ، القرنفة ، كبوش الفرنفل .</p> <p>(٣) أدوات المهارات - ألواح الزنك ، ألواح الرصاص ، مواسير الرصاص ، اللباد أو الورق المقطرن أو المقير ، الزخام ، ألواح الزجاج ، المرايا الغير المقصضة ، القار (الزفت) ، الأسفلت ، الأعمدة والأرواب الحديدية ، الأجوزة (الكركات) الحديدية والصلبية ، ألواح الحديد والصلب ، مواسير الحديد والصلب ، ألواح الحديد والصلب الخفيفة ، مواسير الزهر .</p>	<p>ملحق رقم ١ بيان الأصناف التى قضى المرسوم الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ بزيادة رسم الجوارك عليها :</p> <p>الفحم الجبرى ، غم الخشب ، المازوت ، البيران ، الأبقار ، الحرقان ، المميز ، وكذلك لحوم تلك الحيوانات الطرية (الطازة) منها والطيبة والمبردة ، الأخشاب ما عدا خشب الوقود ، البقرين ، الزيت المدنى الذى يستعمل لتزييت الآلات .</p> <p>ملحق رقم ٢ بيان الأصناف التى نص المرسوم الصادر فى ٢٧ يولي سنة ١٩٢١ على فرض رسم استهلاك أو رسم إنتاج عليها :</p> <p>(١) السوائل - البيرة ، شراب الفلاح (سيلد) ، زيت الخروع ، زيت الكولا ، زيت القطن (تريتين) ، زيت التشحيم المصطنع ،</p>

ملحق رقم ٣٩

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي خصتها بملحة ٤ فبراير سنة ١٩٣٠

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عزيز مريم الخدي)

أحال المجلس الاقتراحات الآتية الى اللجنة :

الاقتراح رقم ١٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي بتوسيع وحفر بحر قافوس واعطائه منسوباً يتفق مع زيادة الأراضي الزراعية المنفعة منه .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ١٥ المقدم من حضرته بإنشاء موقف لقطارات الركاب بين محطتي الغاية وقافوس .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة النواصات .

الاقتراح رقم ١٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بعمل مصرف ببلدة كفر الصارم البحري التابعة لمركز المحلة .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ١٧ المقدم من حضرته بتطهير التربة الخصومية الموجودة بتاحية دهميس مركز المحلة الكبرى الآخذة من جنانية طنباره الغربية .

الاقتراح رقم ١٨ المقدم من حضرته بإنشاء ترعة لتوصيل المياه من ترعة ميت بدر حلاوة الآخذة من ترعة العزيزية لرى أراضي تاحية بتا أبو صير بالراحة وردم للمستنقع الواقع بمرعى هذه البلدة ثم عمل توصيله (مسكة زراعية) بينها وبين بلدة شبرا بابل - شبرا للنواصات .

أحيل هذان الاقتراحان بملحة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة في موضوعهما

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحين برغبة ومقبولين شكلاً ومن الجائز نظرها أمام المجلس للاحالتهما الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ١٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي بإعادة الخط الحديدي من الصالحية للقطرة .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة النواصات .

الاقتراح رقم ٢٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان بإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بيل مركز طلحنا .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة المعارف .

الاقتراح رقم ٢١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بإنشاء كوبرى على مصرف المنشي بتاحية الأقواز مركز الصف .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٢٢ المقدم من حضرته بإنشاء كوبرى على مصرف السيل بين بلدتي عمارة الكبرى والأخصاص مركز الصف .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٢٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد مفازى بإشاد بشأن تعديل مواعيد دفع أقساط الأموال الأميرية في الوجه البحري .

أحيل هذا الاقتراح بملحة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته الى لجنة المالية .

(١٤)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمزى
وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم
أتشرف بمرض اقتراض هذا على هيئة المجلس الموقرة وأجبا قبوله مع مزيد
احترامى .

إن مياه الرى التى تصرف الى مركز فاقوس هى بنبية الأطنان المزروعة
في عام ١٩٠٧ التى قدرها ٤٠ ٪ من تلك الزمام في ذلك الوقت . وبما
أن الأطنان التى أصبحت مزروعة هى أضعاف ما كانت عليه في ذلك التاريخ
وجميع المركز يروى من بحر فاقوس الذى هو مع حاله الآن غير كاف لرى
جميع الأطنان المزروعة فضلا عن تقديم الزراعة في كل سنة وزراعة العمران
الطردة . لذلك أقترح توسيع بحر فاقوس وحفره حفرا جيدا بالكرات
وأصطاهه منسوباً يتناسب مع حالة الزراعة الموجودة ومراعاة أن بالمركز
أطيانا بأثرة أكثر من ضعف مجموع المزروع وهى ذات تربة حسنة وصالحة
للزراعة .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى .

٢٤ يناير ١٩٣٠ .

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

(١٥)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمزى وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم
أقترح إنشاء موقف لقطارات الركاب في منتصف المسافة بين محطتى
الغاية وفاقوس فأتشرف بمرض اقتراض هذا على هيئة المجلس الموقرة وأجبا
قبوله مع مزيد احترامى .

إن بلاد القيادة ، والسلطنة ، والبريم ، وبنى صردي ، ومنشاة
القاضي ، والزراعة ، والسليطة من أعمال مركز فاقوس بها تجار كثيرون
وكلاء أشغال وقضى أعمالهم يطيبتهما التنقل الى أسواق المركز نفسه .
أسواق الغلزى والصالحية وأبو كبير والغاية وفاقوس الموجودة بها هذه البلاد
يستعملون الأوتوموبيلات وهى ليس فيها الأمن والراحة والسلامة والموايد
المتوفرة في قطارات السكك الحديدية .

إن إنشاء الموقف فيد مصلحة السكة الحديدية وأهالى البلاد المذكورة
وما وقد تقدمت جملة التماسات من أهالى البلاد المذكورة بطلب إنشاء هذا
الموقف لشدة حاجتهم اليه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى .

٢٤ يناير ١٩٣٠ .

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

الاقترح رقم ٢٤ للمقدم من حضرة الشيخ المحترم ابراهيم فرج أبو الجدايل بك
بقيام وزارة المواصلات بتعميق جزء من الخللج واقع في الجهة الشرقية
من مدينة السويس يسمى (خبرة) تسجيلا للاحة .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحاله الى لجنة المواصلات .

الاقترح رقم ٢٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد زكى عبد الرازق بك
بشأن إدخال المياه المرشحة في المدن والمراكز وخاصة في مركز بنى منار .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحاله الى لجنة المواصلات .

الاقترح رقم ٢٦ المقدم من حضرته بنقل محطة السكة الحديدية بينى منار
الى مكان آخر .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحاله الى لجنة المواصلات .

الاقترح رقم ٢٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد محمود أحمد بك
بإزدواج خط السكة الحديدية بين أسبوط والأقصر .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحاله الى لجنة المواصلات .

الاقترح بمشروع قانون رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد
شفيع باشا — منظم لاطلاق مياه الفيضان بالحياض وزراعة المزروعات
الصغيرة بتلك الحياض .

أحيل هذا الاقتراح بمشروع قانون بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا
ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاله الى لجنتى الأشغال والحفانية

ورئيس اللجنة

حسن عبد القادر

(١٦)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أقدم الاقترح الآتي لعرضه على المجلس وهو :

بلدة كفر المصارم البحري مركز المحلة محرومة من المصارف وقد تفتت أهلها بسبب ذلك .

وقد تقدم من عمدة ومشايخ وأهالي تلك الناحية جملة تطلعات بخصوص هذا المصروف وقد أجيبت الحكومة عليهم إلا أن الوزارة السابقة أبطلت هذا المشروع اضطراراً بهم لأنهم من دائرة صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس .

لهذا أرجو عرض اقتراسي هذا على المجلس ليقر فيه ما يراه ما

٢٢ يناير سنة ١٩٣٠

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(١٧)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراسي الآتي على المجلس وهو :

يوجد بناحية دحميس مركز المحلة الكبرى ترعة خصوصية أخذت من جنباية طنبارة الغربية ، وهذه التربة يروى منها نحو الثلاثة آلاف فدان وطولها يبلغ نحو أربعة كيلومترات وقد تعطل الأهالي مراراً وتكراراً لوزارة الأشغال لتحويلها ترعة عمومية وتطهيرها على نفقة الحكومة فضلاً عما عملت عنها التجريبات وسببت فساداتها وعمل لها خرابطة بالتشغيل وقد أصبحت لا تصلح لرى الزمام المذكور لعدم إمكان الأهالي تطهيرها لأن أغلب الملاك الذين يخفون بما من صغار الفلاحين .

لهذا أرجو عرض اقتراسي هذا على المجلس لينظر فيه بطريق الاستعجال لأن الحكومة أن لم تجر تطهير هذه المسقى هذا العام لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يزدعوا أهلهاهم ويسقوا مواشهم ولا يمكنهم سداد أموال الحكومة ما

٢٢ يناير سنة ١٩٣٠

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(١٨)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بعرض الاقترح الآتي لعرضه على المجلس وهو :

أهالي ناحية بنا أبو صير مركز المحلة الكبرى محرومون من الرى بالراحة أسوة بغيرانهم وقد قدمت منهم شكوى بخصوص ذلك وعملت عنها تجريبات وأوقفت في مدة للوزارة السابقة ويطليون إنشاء ترعة لتوصيل المياه من ترعة ميت بدر حلاوة الآخذة من ترعة المزينة وتمر ببحوار السكة الزراعية .

وقد طلبوا أيضاً مراراً وتكراراً ودم المستنقع الواقع شمال بلدهم لغرضه من الوجهة الصحية كما طلبوا أيضاً عمل توصيلة (سكة زراعية) بين بلدهم وشبرا بابل مارة ببيت حبيب الشرقية تسهيلات للواصلات ما بين منطقتي والمحلة الكبرى ، وهذه السكة كثيرة الفائدة من الوجهة الزراعية والتجارية .

لهذا أرجو عرض اقتراسي هذا على المجلس ليقر فيه ما يراه ما

٢٢ يناير سنة ١٩٣٠

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(١٩)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمازى وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أتشرف بعرض اقتراسي هذا على هيئة المجلس الموقر :

في سنة ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ أى في زمن الحرب العالية كانت السكة الحديدية متصلة من الصالحية الى القططرة وطولها ٣٩ كيلومتراً تقريباً ورفضت القضبان سنة ١٩ والسكة باقية ومعدلة وصالحة لوضع القضبان .

وبما أن اتصال هذا الخط يقيد الحكومة والأهالي بما ويسهل موارد التجارة بين أبي كبير وفاقوس والصالحية والقططرة والاسماعيلية ويورسيد فضلاً عما لحسنه البلاد من الأهمية التنظيمية في التجارة وخصوصاً ميناء يورسيد وبلدة الصالحية التي بها المصايد الكثيرة مثل البلع والسمسم والبقول السوداني والبطيخ والقواكس والحضروات والطبوق والسمك .

لذلك :

اقترح إعادة هذا الخط من الصالحية للقططرة كما كان عليه وقت الحرب وتضميناً بمطعم احتياى ما

٢٢ يناير سنة ١٩٣٠

متولى عمر حمازى
عضو المجلس

الصحة ٦٤ خال من وجود كوبرى عليه . أضف الى ذلك أن جميع أطيان
أعمال الأقواز واقعة شمال السكن لأن موقع سكنها بآخر أطيانها من الجهة
التبعية وعلى بعد اربعة كيلومترات من السكن وعن سكن ناحية غمازة
الصغرى تنهى حدود أطيانها .

ولكن مع الأسف ان وزارة الأشغال لم تنكر في عمل كوبرى بهذا المصرف
مع استمرار الشكوى وطلب عمله ليتمكن أهل تلك البلدة من نقل حاصلاتهم
وتمتد منروعاتهم بواسطة المرور على هذا الكوبرى المطلوب عمله . وبما أن
وجود الكوبرى شمال سكن ناحية الأقواز من الضرورات التي تستلزمها
أصول العمران .

لهذا أرجو بسد الموافقة إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال لعمل
الكوبرى المطلوب .

واقبلوا عظيم احترامى ما

٢٧ يارسة ١٩٣٠

سعد مكرم
عضو المجلس

(٢٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك وهذا نصه :
”حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة وبسد الموافقة عليه يحال
الى وزارة الأشغال :

في سنة ١٩٢٨ أنشأت وزارة الأشغال مصرفاً للسيل شمال سكن ناحية
غمازة الكبرى وقبلى سكن ناحية الإخصاص مركز الصف . يمر هذا المصرف
وسط المزارع أولا الجبل الشرق ونهايته البحر الأعظم ومع وجوده بهذه الحالة
فانه خال من وجود كوبرى عليه لمرور أهالى هابن البلدتين بجوارهم ونقل
حاصلاتهم وأتمتة منروعاتهم سواء أكانت واقعة شمال المصرف أم جنوبه .

وبما أنه يوجد أمام سكن غمازة الكبرى بناء في ذات المصرف تسميه
وزارة الأشغال باسم هدار وهذا البناء مبنى على جانبي المصرف من الجهتين
والذى يراه ويشاهد حالته يعتقد أنه مد لبنا كوبرى وفى الحقيقة لو عمل له
بنائه في وسط المصرف ووضعت عليه الأخشاب اللازمة لسد سد كوبرى
يعمل من جديد ويوفر لى وزارة الأشغال مبلغا عظيما لو أرادت أن تفتش
كوبرا من جديد .

لهذا أرجو بسد الموافقة إحالة اقتراحى هذا الى وزارة الأشغال للنظر فيه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

٢٧ يارسة ١٩٣٠

سعد مكرم
عضو المجلس

(٢٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد مروان وهذا
نصه :

”حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم الاقتراح الآتى راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقرة
لأنه أقدم يحال الى وزارة المعارف .

كلنا نعلم رغبة حضرة صاحب المعالي وزير المعارف في نشر العلم وتسهيل
سبل التعليم بين كل طبقة من سكان القطر خصوصا في هذه الظروف البسيطة
التي كثرت فيها شكوى سكان القرى من الضائقة المالية وعدم إمكانهم
القيام بالمصاريف اللازمة لارسال أولادهم لاجتماع العلوم بالمدراس الابتدائية
في البناير الكبرى وعوامس المدرجات التي أصبحت فيها المعيشة غالية جدا .

لهذا :

أقترح انشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بيلام مركز طلفا غربية للأسباب
الآتية :

أولا — هذه البلدة في متوسط جملة بلاد من مراكز متعددة وبها طرق
مواصلات سهلة .

ثانيا — إن عدد سكانها بحسب التعداد الأخير يبلغ ١٥٠٠٠ نفس
وهذا عددا سكان البلاد والكفور المجاورة لها والأهلة بالسكان .

ثالثا — يوجد بها قطرة بوليس ، وهنظمة لى ، ومصمحة الأملاك
الأميرية ، وعطش قروى ، وبها حركة التجارة عظيمة .

لهذا أرجو من حضرة صاحب المعالي وزير المعارف أن يحيل هذه الأمسية
على القبول رافة بأهالى هذه المنطقة .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

على محمد مروان

عضو المجلس

٢٦ يارسة ١٩٣٠

(٢١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك وهذا نصه :

”حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة وبسد الموافقة عليه
يحال الى وزارة الأشغال وللمؤتمك مزيد الشكر :

في سنة ١٩٢٩ أنشأت وزارة الأشغال مصرفاً للسيل شمال سكن ناحية
الأقواز مركز الصف يسمى مصرف المنفى أولا من الجهة الشرقية الجبل
الشرق ويمتد الى جهة الغرب على بعد أربعة كيلومترات حتى يصل جسر طراد
البل وان هذا المصرف جبل سكن تلك البلدة التامة الحظ مقسمة الى
قسمين : نصف السكن واقع على بين المصرف والنصف الآخر واقع على
يساره ولا يمكن لسكان النصف الواقع على بين المصرف الوصول الى
السكنين على يساره الا بعد أن يبروا أكثر من كيلومتر ومع وجوده بهذه

(٢٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منازى باشا وهذا نصه :
 "حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر
 أتشرف بعرض اقتراحى على هيئة المجلس الموقر :

اقتراح خاص بتعديل دفع أقساط الأموال الأميرية
 كان المتبع قبلا في تسديد الأموال الأميرية أن يدفع وبها تعديليا في شهرى
 يونيو ويوليو والباقي كان يدفع في الأشهر الثلاثة (أكتوبر ونوفمبر وديسمبر) .
 فلما جاءت وزارة الداخلية بأمرية عدلت دفع الأقساط بتدليلا غير حكيم
 لا يتفق مع الحالة الاقتصادية في الشهور المختلفة من السنة .
 ولهذا أقتراح على حكومة الشعب أن تجعل تسديد الأقساط على الترتيب
 الآتى فيما يخص بتدريجات الوجه البحرى وعموما ومديرية البحيرة خصوصا
 وهو :

الربح في شهر أكتوبر والنصف في شهر نوفمبر والربح الأخير في شهر ديسمبر .
 ولقد توخينا أن يدفع أكبر الأقساط في شهر نوفمبر حتى لا يضطر الفلاح
 إلى بيع قطعه مرعما قبل الميعاد المناسب له .

وأما السبب في عدم دفع شيء من الأقساط في شهرى يونيو ويوليو
 فذلك لأن المزارع يكون في هذين الشهرين في حالة عسر شديد لا يستطيع
 معه أن يدفع شيئا من الأموال الأميرية ولأنه يكون مرعقا في ذلك الوقت
 بالصرف على مزروعاته الصيفية ولأن مزروعاته الشتوية لا تنتج له محصولا
 كافيا خصوصا في مراكز البصرة الخمسة (دمهور وشبراخيت وإيتاى البارود
 والدلتا وبكرم حماد) ما

٢٧ يناير ١٩٣٠

محمد منازى
 عضو المجلس

(٢٤)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم فرج أبو الجدايل بك
 وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

في الجهة الشرقية من مدينة السويس جزء من الخليج يسمى (بحيرة) وهذه
 البحيرة هي التي يجتازها المراكب الشراعية لنقل البضائع من السفن البخارية
 إلى الجملوك لتفريغها في المدينة . وقد أقامت الحكومة أرضقة لرسو هذه
 المراكب ثم فرضت ضريبة تسمى (عوائد رصيف) قدرها أربعة ونصف
 في الألف على قيمة البضاعة الواردة وكذلك ١٢ في الألف على قيمة البضاعة
 الصادرة . وأصبحت هذه الضريبة تدر إيرادا عظيما على خزينة الدولة ولكن
 الأمر الذى يؤسف له أن الحكومة لم تهتم كما يجب بهذه البحيرة ولم تسهدها
 بد الإصلاح فأصبحت خطر اطل الملاحة وساعة في أوقات الجزر حين يرغب

الماء تفتوح المراكب في الأحوال المتركة وتضعف الأنفس والأموال وقد
 حدثت أخيرا عدة حوادث من هذا القبيل كان آخرها حادث إحدى المراكب
 للشحونة بالسكروكيات راسية على الرصيف فحدث الجزر وانحصر الماء عن
 المكان الراسية فيه المركب فاقبلت باغيا من البضاعة المقدرة بنحو ألف جنيه
 وهذه ليست الا مثلا من أمثلة كثيرة حدثت فيها هذه الحوادث ولو أردنا
 تعدادها لاحتجنا إلى وقت كثير ولكن يكفي أن نذكر أنه في مدة الجزر
 تعطل الملاحة، وذلك بسبب عدم عمق هذه البحيرة إذ لا تزيد عن متر
 ونصف المتر في وقت الجزر وتلازم أضرار في وقت المد وهذا عنى لا يساعد
 على الملاحة مطلقا لذلك :

أقترح :

أن تقوم وزارة المواصلات بتعميق هذه البحيرة منعا للاضرار المادية
 وتسهيل الملاحة في جميع الأوقات .
 فأرجو ذلكم عرض هذا الاقتراح على المجلس لاتخاذ .

وتفضلوا بقبول استرأى ما
 إبراهيم فرج أبو الجدايل
 عضو المجلس

(٢٥)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الرازق بك وهذا نصه :
 "اقتراح مقدم لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
 ولجنة المجلس الموقر

الحكومة الشعبية المصرية قررت عمل مياه مرصحة في جميع المدن والمراكز
 باقطر المصري وهذا المشروع أخذ خط سيره حتى جاءت الحكومة البائدة
 وأهملت هذا المشروع وبالأخص مركز بنى مزار لأنه المركز الوحيد الذى
 وقف في وجه الحكومة الزائلة .

وبما أن جميع المجالس البلدية باقطر المصرى تطلب من وزارة المالية
 عمل صافيات لهذا المشروع . أما مجلس بلدية بنى مزار ففى تزنيته نحو
 الثلاثين ألف جنيه . وهذا كاف لعمل هذا المشروع وقد كان سائرا مهمة
 في عهد حضرة محمد بك عرفان عندما كان رئيسا عاما لمجالس البلدية . بوزارة
 الداخلية ومن عهد نقله لأعمل مشروع بنى مزار انتقاما من أهله .

بشأ عليه :

أرجو مع الموافقة اجراء اللازم نحو اخراج هذا الموضوع من ميز العدم لحيز
 الوجود حيث أنه بمنزلة هذا المجلس هذا المبلغ الطائل للاستفادة من عمل
 كهذا أفضل من صرف المتجمد في أى عمل آخر لا يعود بالفائدة على السكان
 مثل ما نحن بصده .

وتعيلوا تحياتنا ما

محمد عبد الرازق
 عضو المجلس

٢٧ يناير ١٩٣٠

(٢٧)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد محمود أحد بك وهذا نصه :
 "حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
 أتشرف بتقديم وافر احتراماتي . وأرجو أن يرضى اقتراحي الآتي عل
 هيئة المجلس :

غير خاف أن في ازدواج الخطوط الرئيسية بالسكة الحديدية قائمة
 كبرى لقوى المصالح والمتنافين من جهة لأخرى بخلاف ما إذا كان خط
 السكة الحديدية مفردا ومن الخطوط المهمة بالقطر المصري الخط المتد من
 القاهرة للأقصر والذي هو حقة الاتصال بين العاصمة الكبرى للقطر وبين
 عاصمة مقارر وادى الملوك .

وغير خاف أن أول أمانى السائحين مشاهدة الأقصر ومقابرها ومن الأسف
 أن هذا الخط مزودج فقط فيما بين القاهرة وأسيوط ولنا لهذا الخط من
 الأهمية الكبرى .

أقترح :

ازدواج الخط المذكور من عاصمة الصعيد الى الأقصر ، لأن في ذلك من
 الفوائد الجلية لخدمة قطع المسافات وعدم تعطيل القطارات بالبلاد التي
 تلي أسيوط فبالاذا حتى يمر القطار النازل أو يصل القطار الطالع وهذا ينتج
 سبب التعطيل ويؤخر كثيرا من الوقت الذي يحافظ عليه الناس أجمعون .

وتفضلوا بقبول فائق تحياتي

٢٩ يناير ١٩٣٠

عبد محمود أحد
 عضو المجلس

(١)

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة صاحب المجال الشيخ المحترم
 محمد شفيق باشا وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد تقديم واجبات الاحترام أتشرف بتقديم مشروع قانون منظم لاطلاق
 مياه الفيضان بالحياض وزراعة المزروعات الصيفية تلك الحياض رجاء
 التكرم برضه على مجلس الشيوخ الموقر وبرفته مذكاة ايضاحية .

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام

محمد شفيق

٣٠ يناير ١٩٣٠

(٢٦)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد زكي عبد الرزاق بك
 وهذا نصه :

أقترح

مقدم لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ وبلية المجلس الموقر
 أقدم لعلكم بهذا الاقتراح راجيا أن يكون له نصيب من القبول ويقول
 هيئة المجلس الموقر .

إن محطة بنى مزار محطة لا كبر مراكو المديرية سكاكا وحركة تجارية .

وفي سنة ١٩٠٨ عند عمل الخط المزودج أراد حضرات مهندسي السكة
 الحديدية الأجانب عمل بعض تعديل في المحطة توسيعها وصادف أن كانت
 الأطلان المجاورة للمحطة ملكا لبعض القصر وكان لم يصح "حماية" فلم يمكن
 الاتفاق معهم على أخذ الجزء اللازم للمحطة .

لذلك قرروا نقل المحطة من عليها للجهة البحرية على بعد كيلومترين تقريبا
 من البلد انتقاما من المالك . وترتب على ذلك أضرار لحقت بالبلد وسكان
 المركز عموما منها :

أولا - أنهم أصبحوا لا يمكنهم الانتفاع بكسبهم من المساء خوفا
 من حوادث السطو ولتعرض وسائل النقل .

ثانيا - عدم التمكن من عمل واستعمال "كافيات" التليفون لبعد المسافة .

ثالثا - صعوبة استعمال التلفراف وتأخر الاشارات التلفرافية عند الوصول
 لأربابها لبعد المسافة أيضا .

وقد لاحظت مصلحة الطرق والكبارى في العام الماضي أن البلد في حاجة
 الى كوبرى على الطراز الحديث .

وبعد البحث الدقيق رأيت أن حجم الكوبرى في مقابل الطريق الآهل
 بالسكان وبالحركة التجارية وصل مقربة من السكة الحديدية الاضافية .

فبعد هذا الكوبرى نرى بناء المحطة حتى تتوض المصلحة ما يقع من
 الخسارة في نقل الركاب والبضائع والمحاصيل في الخط الاضافي إذ أن المسافة
 تصبح بين المحطة الاضافية والمحطة العمومية اثنا عشر مائة وثلث آلاف الأمتار
 كما هو الحال الآن . وحتى يمكن الأهل من الانتفاع بمرافق المحطة جميعها
 من غير عنة أسوة بباقي البلاد فإن محطة كل بلدة تقع في أقرب نقطة منها .

وتقبلوا تحياتي

محمد زكي عبد الرزاق

٢٧ يناير ١٩٣٠

عضو المجلس

مشروع قانون

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يؤخر إطلاق مياه الفيضان بالأراضي المعروفة بالحياض في أقاليم مصر الوسطى والوجه القبلى عن اليوم الخامس عشر من شهر أغسطس من كل سنة .

مادة ٢ - تمنع زراعة المزروعات الصيفية بأراضي الحياض إلا إذا أحيطت بمسور حوش عتيقها من الفرق . وإقامة تلك المسور وصيانتها وترميمها والمحافظة عليها من القطع مدة الفيضان تكون بمعرفة أصحابها وعلى مصاريفهم وتحت مسئوليتهم .

مادة ٣ - لا يجوز تأخير إطلاق المياه عن الميعاد المحدد بالمادة الأولى من هذا القانون إلا إذا كان الحوض كله مزروعا زراعة صيفية وطلب أصحاب المزروعات جميعهم كتابة ذلك التأخير . كما لا يجوز تأخير إطلاق المياه عن ذلك الميعاد بسبب وجود مزروعات صيفية بالحياض زرعت مخالفة لهذا القانون .

مادة ٤ - لا مسئولية على الحكومة فيما إذا غرقت مزروعات صيفية زرعت بأراضي الحياض مخالفة لهذا القانون .

مادة ٥ - يعمل بهذا القانون ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣١

مادة ٦ - على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن ينص هذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر في

زراعة القطن في الحياض

قال المحرم العلامة على مبارك باشا في صفحة ٥٠ من كتابه "نخبة الفكر في تدبير نيل مصر" إنه قد اختلف في سبب خصب الأرض بغيرها بماء النيل فقليل أن سبب ذلك الفرع (الطلى) لأنه يكون الأرض كالسياد الذى يصبها القوة وقيل سببه الماء نفسه لأن طبقة الطلى قد تكون رقيقة جدا في بعض المواضع أو مصلومة ويكون الخصب حاصلًا والزرع قويا فلو كان الخصب من الطلى لكان زرع تلك الأرض ضعيفا والوجه ان كلا منهما سبب في الخصب فان الماء بتغطيته الأرض يدخل في خلاها مخلطا بالطلى فيتخللها ويذيب أملاحها التي لا تقع لها ثم تنفصل تلك الأملاح عنها وتذهب مع الماء بعملية الصرف وتبقى الأرض سالمة من ذلك متشربة بمواد العضوية التي اكتسبتها من الماء والطلى . فالطلى من مزايا النيل التي خصه بها الإله سبحانه وتعالى . انتهى .

ويعلم من ذلك أنه لحسن الانتفاع بمياه النيل يحيا المحصول منها على أعظم كمية ممكنة من الطلى الخصب للأرض .

وقصد دلت التاليل التي عملت لمياه النيل أنها لا تكون في حالة تقاوة أو تمكيد واحدة طول السنة فتكون صافية في أشهر مضمومة ويتجمعة بمواد الطلى كثيرا أو قليلا في أشهر أخرى . وأن كل مليون متر مكعب منها يحتوى من الأضرار المكسبة من الطلى على المقادير الآتية :

يناير	١٦٧
فبراير	١٣٦
مارس	٥٣
أبريل	٦٦
مايو	٤٨
يونيه	٦٩
يوليه	١٧٨
أغسطس	١٤٩٧
سبتمبر	٥٤٣
أكتوبر	٣٧٨
نوفمبر	٣٤٤
ديسمبر	٢٨٩

ويرى بذاته من هذه الأرقام أن قبول المياه بالحياض في شهر أغسطس وحده خير من قبولها في أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر مجتمعة مع بعضها وأن حرمان أراضي الحياض من مياه أغسطس جريمة زراعية لا تقصّر .

تقرأ في الصفحة ٥١ من التقرير السنوى لوزارة الأشغال سنة ١٨٩٤ ما ترجمته :

لقد أصدرت وزارة الأشغال العمومية قرارا في سنة ١٨٩٣ بآلا يتأخر دخول المياه في الحياض عن ١٠ أغسطس من كل عام ، ذلك لأن المياه في الأيام الأولى من شهر أغسطس هي أقي مياه النيل بمواد الطلى الملقة بها وتأخير دخولها في الحياض للمياه منته حرمان الحياض لكيات هائلة من الطلى المجدد لخصبها وترك ثمة هذا الخصب تتصدع من الماء الى البحر الساحل بدلا من الانتفاع بها بالحياض .

إلا أنه رغمنا من صدور هذا القرار فان مجلس الوزراء قرر تأجيل قطع المياه بالحياض الى ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٤ بناء على شكوى المزارعين وبذلك حرمت الحياض من أحسن مياه حراء مدة خمسة أيام .

يحصل ذلك لخلاص مسطحات ضخيلة من الفترة تزوج داخل الحياض وكان على أربابها ما التيكوري زراعتها أو تفاذ الحيلة لتبناها من الفرق . انتهى .

ينتدب مفتش عموم الري في سنة ١٨٩٤ حظ الحياض وتأخير قطع المياه الجراء بها خمسة أيام فقط من ١٠ الى ١٥ أغسطس ولكنا في هذه السنوات

فياه الفيضان تكون في علوها في النصف الأول من سبتمبر ومن الواجب انتظار هذه الفرصة لدخول أكبر وأخصب كمية منها في الحياض لا الانتظار لما بعد ١٥ نوفمبر حتى تروق المياه ويخط مسوحيها لمجرد المحافظة على زراعة القطن في الحياض .

إن أيام النصف الأول من شهر سبتمبر هي أيام مقدسة في مصر من عهد الفراعنة لأن وفيها يقع عيد اليربوز الذي يدينه الأقباط والمسلمون على السواء في الصعيد ، وأول السنة القبطية تقع حوالي ١٢ سبتمبر وفيه يتم السور في القرى لما يشاهده المزارعون من تمام رى أراضيهم فسنتنا المصرية هي ستة نيلية علاقتها بالنيل وتبتدئ من وقت تعاظمه وغمره للأراضي في يوم ١٢ ديسمبر .

لماذا نضع ثروتنا وطاقتنا التي ورثناها عن أجدادنا للدفاع عن مساحة قليلة من القطن في الحياض . تلك الزراعة التي لم تنشأ إلا من نحو عشرين سنة مضت وانتشرت الآن فصادرت تشغل ١٥٥,٤٦٥ فداناً كاحصاء صيف سنة ١٩٢٧ من ذلك ١٢٧٢٢٤ فداناً تروى من ٣٤٦٦ وابورا ارتوازيًا والباقي وقدره ٣٢٧٩٤ فداناً تروى من وابورات مركبة على النيل وفروعه . ومساحة الحياض نفسها كانت تلك السنة ١,٠٩٠,٠٣٠ أفدنة كتقدير وزارة الأشغال و ٩٤٥,٣٧٨ فداناً كتقدير وزارة الزراعة .

وسواء أخذنا هذا الرقم أم ذلك فإن نسبة أراضي القطن المتزعة في الحياض إلى مساحة تلك الحياض لا تتعدى ١٦ في المائة وليس من الصواب ولا من العدل أن تراه مصر مصلحة صاحب السدس لتضحي بصاحب خمسة الأساس .

إن دفاع الحكومة عن زراع القطن في الحياض بتأخيرها دخول المياه بها محافظة على الأقطان عمل لا مبرره .

إن أصحاب الزراعات القطنية أغنياء وسموهم الكلمة فينبولون على خصوصهم للماديين المطينين للأوامر الشاكرين سوء حظهم لله ناصر الضعيف.

إن أصحاب غلبة الأساس أي ١,١٢٨,٠٩٤ فداناً يتنون من تلف أراضيهم وضياح ثروتهم من عدم دخول المياه الجراء في أوائل أغسطس وتأخيرها إلى أكتوبر ونوفمبر للمحافظة على زراعة ١٥٥,٤٦٥ فداناً من القطن زرعتها أصحابها من غير اعتناق سابق مع الحكومة ولا مع زملائهم المشتركين معهم في مرافق الأحواس .

إن حق قبول المياه الجراء في الحياض هو حق ارتفاق قديم مقر من عهد الفراعنة والملوك الذين يريدون الآن التخلص منه عليهم أن يحملوا هم ثمة عملهم فيحفظون هم على زراعتهم بمصاريف من طرفهم .

وإن أرادت الحكومة مساعدتهم من نزيقتها ومشاركتهم في تلك المحافظة فهذا أمر لا يسهل عمل بمجته هنا .

الأخيرة وفي سنة ١٩٢٧ أتمت دخول المياه في الحياض فتوارج و وصلت إلى ١٥ نوفمبر أي نحو التسعين يوماً كما يرى من الكثف الآتي :

تحتوى رى	المساحة بالقدان	تاريخ دخول المياه في الحياض	تاريخ الصرف
نمس خاص	٢٨٨٨٨	١٠ أغسطس - ١٢ منه	١٥ أكتوبر - ١٩ نوفمبر
برجا	٤٤٠٣٩٩	١٧ » ٢٧ - سبتمبر	٧ - »
أسوط	١٩٦٩٠	٥ سبتمبر - ٣٠ منه	١٣ » ٣١ - منه
رابع	١٠٨٢٤٥	١٠ » ٢٨ - منه	٣٠ نوفمبر - ٧ ديسمبر
الجيزة	٥١٤١١	٥ » ١٥ - نوفمبر	٢٨ - »
الجملة	١,٠٩٠,٠٣٠		

إن الذين لم المام برى الحياض والزراعة في الحياض يدركون أن الصرف في ٢٨ نوفمبر أو في ٧ ديسمبر يسبب قلة هائلة من المحصول ويقولون أنه بتأخيرها لحد هذه التواريخ المتأخرة جداً بعد أن غارت المياه معظم خصوبتها لا تتيج الأرض من المحاصيل بقدر ما كانت تتجه في السابق خصوصاً لو راعينا أن هذا التأخير موجب لتقليل مدة مكث المياه بالأرض عما هو مقر لها وهي أربعة أيام . وهي المدة التي دلت التجارب من عهد الفراعنة لأن على ضرورة غمر الأرض فيها بالمياه حتى تشجع التشبع الكافي لتنفيذ النباتات فيها بعد صرف المياه منها .

لقد كان للمهندسون لسنوات مضت يقصدون عادة أجدادهم هذه يدخلون المياه الجراء في الحياض إبان الفيض لا من أقام ترع التغذية الرئيسية فقط بل ومن ذبول المناطق ومن المصارف والمخارات، بل ومن ترع خاصة تصرف بترع المياه الجراء تخفف من مخازنة كل منطقة لتكون قريبة جداً منها لإمدادها بها في فترة طوياً النيل .

وليسبت مياه الفيضان عالية طول مدة الرى في لحوض بدرجة واحدة كما يرى من الكثف الآتي للبين به متوسط متسوب مياه النيل كل خمسة أيام على مقياس أسوان في مدة عشرين سنة والصفر معتبر أنه متوسط سطح المياه مدة التواريخ المذكور عن صفحة ٥٣ من كتاب الرى المصرى تأليف السيد وييام ويلكوكس طبع لندن سنة ١٨٩٩

المقياس	التاريخ	المقياس	التاريخ
٥٧	٥ أغسطس	٧٧	٢٠ سبتمبر
٦٦	١٠ »	٧٦	٢٥ »
٧٥	١٥ »	٧٤	٣٠ »
٧٢	٢٠ »	٧٣	٥ أكتوبر
٦٦	٢٥ »	٦٧	١٠ »
٦٨	٣١ »	٦٣	١٥ »
٧٩	٥ سبتمبر	٦٥	٢٠ »
٧٩	١٠ »	٥٧	٢٥ »
٧٩	١٥ »	٥٢	٣٠ »

أن تضحي مصالح صغار المزارعين يستفيد أصحاب الوابورات فضلا عن أن هذا يؤدي إلى اضطلال أراضي الصعيد وهي التي تنتج أحسن المحاصيل الشتوية.

وبالرم من هذه التصريحات الرشيقة فإن أغنياء القوم وهم قليلون تفلوا على قراهم الذين يملكون في مجموعهم خمسة أمثال ما يملكه الأغنياء أصحاب الوابورات وأبترت وزارة الأشغال إطلاق المياه بالحياض إلى توارخ متأخرة جدا كما تبين من الجدول السالف ذكره بأرصاد وزارة الزراعة.

وقد قال معالي قنص الله بركات باشا وزير الزراعة في مجلس الشيوخ بمجلس ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ عن هذا ما يأتي :

«أخفتت وزير الأشغال على أن تستير برأى سكان البلاد ورأينا أن أحسن وسيلة لتقريب على إبقاء الآراء والرغبات هي أن نحدد ميادنا معينة يفرسها في الجرائد ودعى إليه الناس ممن يرون وجوب تأخيرى الحياض وممن يرون العكس .

فلما ذلك فاجتمع أمس «وزارة الزراعة محور ثمانية رجل كلهم من أعيان البلاد فياحتاحهم في الأمر طويلا وبكل دقة وكانت النتيجة إجماعا في الواقع على أن يكون رى الحياض في الميادان المتأخر لم رى الرأى الآخر وهو إطلاق المياه مبكرا سوى شخصين اثنين لم يتناولوا المسألة من وجهها العام وأما قصر كلامهما على حياض معينة وما كانا ليدليا بحجة يردان بها جميع الآخرين انتهى .

بهذا خسر أصحاب خمسة الأسداص وكسب أصحاب السدس لأنه أمكن لمؤلاء الآخرين الحضور للوزارة بمصر وأما صغار الفلاحين الذين يملكون خمسة الأسداص والذين لا يقرأون الجرائد ولا الاعلانات فلم يحضروا للوزارة ولو حصلت المقابلة في البلاد لكنت النتيجة عكس ما نقرر لإصرار لاثنتائة صوت بل بثلاثين ألف صوت بل بثلاثمائة ألف صوت .

إن حضرة صاحب المعالي قنص الله بركات باشا يرى هذا الرأى أيضا وحينما كان وزيرا للزراعة وزار الصعيد من أسوان إلى بنى سويف في شتاء سنة ١٩٢٧ أعرب بلجيم مستقبلية موافقته على قنص المياه بالحياض في زمن النيل مبكرا .

وكما رواه المقلم الآخر في عدد ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ تحت عنوان وزير الزراعة في قنص «قال لي معاليه أعضاء الهيئات النيابية في مجلس الشيوخ والنواب ومجلس المديرية والمجلس المحلي وسراة المديرية وعظماها وعصدا الخ . ثم أعرب لهم عن موافقته على قنص الحياض في زمن النيل مبكرا لأن ذلك يكسب الأرض خصبا ويحسها أصلح للزراعة قبول هذا الاقتراح بالنظر في السرد»

وقال لنا المقلم في عدد ١٩ مارس سنة ١٩٢٧ تحت عنوان وزير الزراعة في ساحل سليم وأسيوط ومبلى ما لى :

«ويد أن صالح معاليه المستقبين قصد ديوان المديرية بأسبوط حيث كان في انتظاره كبار المزارعين تغلب خطية ضافية شارحا الفوائد التي تمتد من إطلاق الماء في مواعيده لأنه يكسب الأرض الطمى وبذلك تتج حصولات جيدة . وقد كان نطقه وقع حسن جدا في نفوس كبار المزارعين فأدركوا الضرر الذي يهود من تأخير إطلاق المياه .

إن زراع القطن في الحياض يجب عليهم قبل الإقنار على إدخال هذه الزراعة الحديثة في أراضيهم أن يقرؤوا في المحافظة عليها بمصرها داخل جسور مبنية تدرا من زراعتها غائلة الترق وبذلك يتجنبون يئتها هنا وهناك كما هو حاصل الآن فيختارون عملا لائقا لتلك الزراعة ويحيطونه بمصر حوشة وبذلك يكون الحكومة على توزيع المياه الجراء بالحياض مبكرا ويتكون هم من ترك الأقنار قائمة على سيقانها حتى يتم نضجها .

هذا هو الحل الطمى المقبول لهذه الأزمة التي أوجدتها رغبة مزارعى الصعيد في إنتاج القطن بأرض الحياض .

وليس ماشرت فيه مؤخرًا وزارة الأشغال بالحل العمل العادل لتلك المشكلة . فإن تلك الوزارة شرعت في توسيع مآخذ المياه لتمكن من رى الحياض في نصف المدة المقررة لها وأن نتج هذا الحل من الوجهة الفنية فانه لن يتج من الوجهة الزراعية لفظة مكث المياه على سطح الأرض من جهة ولدخلها رافعة من جهة أخرى .

لا مبرر للحكومة في تضحياتها مصلحة أصحاب خمسة الأسداص لمنفعة صاحب السدس ، ويجب من تشريع ليتمكن أصحاب أراضي الحياض من الانتفاع بأراضيهم على الوجه المقر من قديم الزمان وتسترع الحكومة من حناه التمثل بين الطرفين كل عام .

كيف نجرم الحياض من الطمى وما أرض مصر الا هدية النيل كما قيل والمقرن أسطفا يعلو نحو عشرة ستمترات كل مائة عام .

فلو حرمت الأرض من الطمى وبالتيجة من العلوف مع طوطس المياه بالنيل من سنة لأخرى يضل الارتباط الذي بين سطح الأرض وسطح الماء ومع تولى الأعوام تصبح الأراضي بركا ومستقدمات .

وقبل الختام أخلص هنا ما قيل في جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ من هذا :

«معالي عثمان حرم باشا (وزير الأشغال) - إن وزارة الزراعة وهي الوزارة المختصة ترى من الوجهة الفنية أن تأخير إطلاق المياه في الحياض ليس من مصلحة الأراضي لأن المياه الجراء وهي مياه أول الفيضان مشبعة بالطمى . تأخير إطلاق المياه معناه ملء الحياض بالماء الصافي وجرمانها من الطمى مما يؤدي إلى الاضرار بالزراعة الشتوية وليس لدى الملاك كلهم آبار ارتوازية لرى القطن . بل أن ذلك قاصر على الأغنياء الذين يطيلون تأخير إطلاق المياه لتأجيل مياه آبهم والانتفاع على حساب صغار المزارعين الذين لا يملكون بها من الخضر لهم .

وتأخير إطلاق المياه بسبب انحطاط حالة الأرض لأن الأحالي في الصعيد لا يستعملون السباد ويستفيضون عنه بالطمى الذي عمله مياه الفيضان فإنا حينما نأرض الحياض من المياه الجراء تكون قد حرمتها من أهم عنصر من العناصر الحيوية للزراعة .»

وهذه مسألة وأما بنفسه معالي وزير الزراعة وأشار على وزارة الأشغال بأن تهت في الأمر لأن المسألة خطية وتجب دراستها دراسة تامة إذ لا يصح

وقال أمس حضرة صاحب المال وزير الزراعة وفدا من النواب والشيوخ من مناطق الوجه القبلي مكونا من حضرات أصحاب السعادة والمنة محمد محفوظ باشا والسيد خشيہ باشا وجوز خياط بك ومجود بسوي بك وأحمد جاد الرب باشا وعبد الحميد إبراهيم بك وتوفيق الدرووي بك والشيوخ مصطفى السيد لخادمه ماله بشأن ما ورد في بعض الجرائد تخفيها لخطيئة بتغلوطن التي تضمنت رأى ماله في زراعة الحياض وضرورة سرعة اطلاق مياه الفيضان فألقى النواب بما خلاصته :

إن مناطق الحياض المحرومة من كل حاية من رى وصرف وغير ذلك من مسملات الزراعة ومكملاتها حتى من اقامة طالمبات في النيل قام أهلها بحفر أبار ارتوازية واقامة ما كيات تربي على الآلاف الآن لازراعة الصيفية. هذا المجهود الذي قام به الأهليون من أنفسهم يحتاج من أولي الشأن بوزاري الزراعة والأشغال الى كل تضديد وتشجيع غير أن خطاب معالي الوزير بتغلوطن آتى حاملا لمحنة الآمال قاضيا في هذه المجهودات الجديرة بالتعجيد . فبدلا من اشارته على وزارة الأشغال بتوسع فتحات قنطرة الإيراد والصرف حتى يمكن توفير أسبوعين يذهبان سدى في ملء وتفرغ الحياض يكسبها أصحاب المزارع الصيفية وجدا أن ماله لا يشرف في خطابه الى شيء من هذا وانما بالكمس يهدد الزراعات الصيفية بإطلاق المياه بجية أن في اطلاقها ضائعا أكثر لاكتساب الأرض خصوبة عظيمة من طمى النيل لمصلحة الزراعة الشتوية .

بيد أن حضرات النواب والشيوخ أدلو بجية تناقض هذه ، وذلك أن الزراعة الشتوية لا فائده لها مطلقا مادامت الآفات التي تنتكح بها وهي دودة القمح ودودة البرسيم والحامول والمساووك والخن لا زالت كما هي لم يبدل أى مجهود من وزارة الزراعة لا اكتشاف علاج لها ، فيكون أرجاعهم الى هذه الزراعات ممتنا الفاء مزارعى الحياض في هوة الفقر والفاقة والضنك الشديد .

ولما سمع معالي الوزير ما أدلى به حضراتهم من حجج وأسانيد قال لهم : إن رواية مراسل للقطم مبالغ فيها وأنا قال ما قال فقط لمصلحة خصوبة الأرض ومعندنا وهو لا يهجم الا المصلحة العامة وما دامت هذه المصلحة في نظر الأهالي هي في تشجيع وتعريض الزراعة الصيفية فهو لا يهجم الا أن يتقل على أرواحهم ويعمل معهم بلا يد لها فيه مصلحة ورفاهية مزارعى الحياض انتهى .

إذا قلنا هذه الأقوال نجد أنها ضد فكرة تأخير اطلاق المياه بالحياض لما لا لأسباب الآتية :

١ - أن الوفد الذي قابل معالي الوزير مكون من طائفة من أصحاب البوابات الارتوازية ، وعلى فرض أنهم يمثلون كل أصحاب البوابات فهم في مجموعهم يزعمون سدس أراضي الحياض ولا ينطقون بلسان أصحاب خمسة الأسداس ولا يهيرون عن آرائهم .

٢ - أن هذا الوفد يقول أن الزراعة الشتوية لا فائده منها مطلقا مادامت الآفات التي تنتكح بها لا زالت كما هي لم يبدل أى مجهود من وزارة الزراعة لا اكتشاف علاج لها .

وبعد ذلك قابل ماله بصحبة سعادة المدر أعضاء الهيئات النيابية في مجلسي الشيوخ والنواب ومجلس المديرية والمجلس المحلى وكبار أميان المديرية والمخامين وكان يشرح لحضراتهم فوائد فتح الحياض في زمن النيل مبكرا فقولت كتابته من السامعين بالإرتياح التام .

وقال المقطع بعدد ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ ما على :

"كانت خطيئة ماله في تغلوطن تدور عجلة على ما تقدم على مسألة تأخير اطلاق ماء الفيضان في الحياض في الوجه القبلي فقال أنا سعى في السنة الماضية لدى وزارة الأشغال لتأخير هذا الاطلاق ولكن رحلته هذه أثبتت له أنه أخطأ في هذا السعى لأنه وجد المحصولات ضعيفة وقال :

وإني أصرح بأن وزارة الزراعة قررت ومعها وزارة الأشغال عدم تأخير اطلاق الماء من مواعيد مطلقا "

ونشر المقطع في صدره الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

"تختلف فيما لي نبذة من انطباعي التي ارتجتها حضرة صاحب المال وزير الزراعة في مركز تغلوطن وخصص فيها الكلام عن زراعة القطن في الحياض ورأى ماله في ذلك قال :

يسرى أن أقول إن البلاد التي خصها الله بحصص به بلاد الوجه القبلي ليس لها حق في العمل لتكون بلاد قطن . وإذا كنا في الوجه البحري نبحث عن زراعات أخرى فما أحراك هنا بالإخذ بهذه القاعدة وأنا أعلم أن ضمان نجاح المحصولات الشتوية في بلادكم يمرّ دخول المياه الى الحياض في مواعيد مبكرة لتأخذ الأرض كفايتها من الطمى وإذا كنتم لا تستمروا بعد بضرورة تأخير دخول المياه فستعملون ذلك مستقبلا . وقد رأيت في مروري أنا وسعادة وكيل وزارة الأشغال ما يلتقي النظر فقد شاهدت الحلبة ضعيفة النمو والشمر أقل جودة بكثير مما نراه في بلادنا البحرية والسبب هو عدم تهجد الأرض بما يلزم . إن الوفود قد ترددت على طالبة تأجيل فتح الحياض وأنا أرى أن هؤلاء يسمون ضد مصالحهم ولكن من جهة أخرى يجب ألا يصادموأ دفعة واحدة ، لذلك كنت وسيطا بينهم وبين وزارة الأشغال لتأخير فتح الحياض ولا أنكر عليكم أن فكرت في تكن ثابتة بعد ما الآن وأنا هنا فاني جائز بخطا مسمأ السابق وقد مكنتني الفرصة من زيارتكم وزيرة أرضكم وأصبحت مقتنعا تمام الاقتناع بوجوب عدم تأجيل دخول المياه .

وزراعة الزراعة ومعها وزارة الأشغال يجب أن تعمل فصل الطيب فلا يهجم إيلام المشرط بالمرض وأنا أرجو ألا تتألموا من مشرطنا إذا قدتم التاج وأنا حقيقتي في سنة لكي تكون النتيجة حسنة فتم ما نفعلون . أستم تتركون الساقية معطلة وتوجهون لصلابة الجمة ؟ أستم تتركون عزق أرضكم وخدمنها وتصومون رمضان ؟ وكل هذا وأتم ناظرون الى مكافأة الحياة الأخرى : اعلموا لدينا كم كما نعملون لأحراك وإني أصرح أن وزارة الزراعة قد قررت ومعها وزارة الأشغال عدم تأخير فتح المياه مطلقا "

ونشرت جريدة السياسة بعدها الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ تحت عنوان وفد من النواب والشيوخ لدى وزير الزراعة ما على :

والخسارة نحو ثلاثة أمتار مكعبة من الطمي .

ولكن لو قبلت المياه في أكتوبر تكون مياه النيل انحطت ويستعمل تنذية الحياض منها مباشرة فيلتبأ في هذه الحالة مباشرة للري من مياه الحياض العليا التي تكاد تكون صافية فلا تنفيد الأرض شيئا من الطمي . وهذا هو سبب رداءة المحاصيل الشتوية في الحياض التي يتأخر بها وصولها كما صرح بذلك وزارة الزراعة في نشرتها الزراعية التي أصدرتها في أول أبريل سنة ١٩٢٨

كما تقدم يرى أنه بتأخير دخول المياه بالحياض تخسر مصر من مليونين لثلاثة ملايين متر مكعب من الطمي الذي هو أغصب مادة تقيد الأرض وتترك مصر هذه الكمية المائلة تنساب للبحر المالح وتلف ملايين الجنيهات لاستصلاح أكبر كمية ممكنة من الأسبغة الكيماوية والطبيعية من الخارج .

مع أنها في أي سنة ما تعدت ربع المليون من الأمتار المكعبة . لعمري ان هذا التصرف موجب للاستف .

والجدول الآتي يبين به التواريخ التي وصل فيها النيل الى أعلى منسوب بأسوان مدة الثمان والخمسين سنة الماضية :

السنة	التاريخ	السنة	التاريخ
١٨٩٢	١٨ سبتمبر	١٩٠٠	١٩ أغسطس
١٨٩٣	١ سبتمبر	١٩٠١	٧ سبتمبر
١٨٩٤	٦ سبتمبر	١٩٠٢	١٨ سبتمبر
١٨٩٥	١١ سبتمبر	١٩٠٣	٢٧ أغسطس
١٨٩٦	٧ سبتمبر	١٩٠٤	٣ أغسطس
١٨٩٧	٢٠ أغسطس	١٩٠٥	١٩ سبتمبر
١٨٩٨	أقل أكتوبر	١٩٠٦	٣٠ سبتمبر
١٨٩٩	١٣ سبتمبر	١٩٠٧	٣ سبتمبر
١٨٩٠	٤ سبتمبر	١٩٠٨	١٠ سبتمبر
١٨٩١	٢٨ سبتمبر	١٩٠٩	٣ سبتمبر
١٨٩٢	٤ أغسطس	١٩١٠	٤ سبتمبر
١٨٩٣	١٧ سبتمبر	١٩١١	١٦ سبتمبر
١٨٩٤	أقل أغسطس	١٩١٢	٢٠ أغسطس
١٨٩٥	٢٨ أغسطس	١٩١٣	١٢ سبتمبر
١٨٩٦	٢٢ سبتمبر	١٩١٤	٢٥ أغسطس
١٨٩٧	أقل سبتمبر	١٩١٥	٢٩ سبتمبر
١٨٩٨	٢٤ أغسطس	١٩١٦	١٦ سبتمبر
١٨٩٩	٢٠ سبتمبر	١٩١٧	١٤ سبتمبر
١٨٩٠	٢ سبتمبر	١٩١٨	٨ سبتمبر
١٨٩١	٤ سبتمبر	١٩١٩	٢٠ سبتمبر
١٨٩٢	٢٠ سبتمبر	١٩٢٠	٣٠ سبتمبر
١٨٩٣	٢٤ سبتمبر	١٩٢١	٣ أغسطس
١٨٩٤	٢٦ أغسطس	١٩٢٢	١٥ سبتمبر
١٨٩٥	٢٢ أغسطس	١٩٢٣	٤ سبتمبر
١٨٩٦	٣ سبتمبر	١٩٢٤	١٦ سبتمبر
١٨٩٧	١ سبتمبر	١٩٢٥	٨ أغسطس
١٨٩٨	٢٨ أغسطس	١٩٢٦	١٥ سبتمبر
١٨٩٩	٤ سبتمبر	١٩٢٧	٣ سبتمبر
		١٩٢٨	٩ سبتمبر
		١٩٢٩	٨ سبتمبر

فهذا التصريح الملم من زراع سدس أراضي الحياض يبر في الواقع عن حالة زراع خمسة الأسداس الأخرى لأنه من جراء تأخير قبول المياه بالحياض لشهر سبتمبر أو أكتوبر أصابهم الضرر في زراعاتهم الشتوية ، ولكن يصيب أصحاب الآبار الارتوازية من القطن أضرارا بمواظبتهم زراع في أراضي الحياض ضررا بليغا في زراعاتهم الشتوية . ولا علاج لتخلص من الشقاء الذي حل بهم إلا بارتفاع أصحاب الياوروات أنفسهم بالاراجوع الى الحالة الأصلية وهي قبول المياه في الحياض في الفترة الثانية من أغسطس . ولكن لا تفترق الزراعات الصيفية يجب احتاحتها بمسود كما سلف ذكره .

يقول حضرات أعضاء الوفد السالف ذكره إن إطلاق المياه في الحياض مبكرا وتفرق زراعات القطن والعودة لزراعة أراضيهم زراعات شتوية منتهاء اللقاء مزارعي الحياض في هوة الفقر والقنافة والفتن الشديد . وأظن أنه اذا صح هذا الوصف عليهم وهم السدس فلماذا لا يصح على باقي زراع الحياض وهم خمسة الأسداس؟ ومن الذي قال لهم بالعودة لزراعة الشتوية في أراضيهم؟ انك الذي يطلب منهم هو إحاطة أراضيهم بمسود تقفها شر التفرق وبذلك تتمكن الحكومة من ادخال المياه في باقي أراضي الحياض مبكرا .

ان حرمان أراضي الحياض من مياه أغسطس خسارة كبيرة لأنه من المعلوم أنه في السنوات المتوسطة الفيضان والمالية يدخل بكل فدان ستة آلاف متر مكعب من المياه ويكدها على سطح الأرض فوق الشجر يرسب كل ما بها من الطمي المعلق بها وعند ما تصرف الحياض على النيل في أكتوبر يعود اليه ما ذكر نحو ألفين من الأمتار المكعبة من المياه الزائدة الصافية تقريبا . ومن المعلوم أيضا ان ثلث مياه الري يدخل في شهر أغسطس والثلثين في شهر سبتمبر .

وبناء على هذه القواعد تكون كمية الطين التي ترسب على القندان الواحد في حالة الري اليدوي هي :

$$\frac{1494 \times 2000}{1000000} = 2.988 \text{ من شهر أغسطس عبارة عن } 2.988$$

$$\frac{543 \times 4000}{1000000} = 2.172 \text{ من شهر سبتمبر عبارة عن } 2.172$$

وعن القندان الواحد : ٥.١٦

أما في حالة الري المتأخر الذي لا تدخل فيه مياه في شهر أغسطس فتكون كمية الطمي الذي يرسب على القندان هي :

$$\frac{543 \times 6000}{1000000} = 3.258$$

ومن هذه الحسبة ترى أنه في حالة قبول المياه مبكرا في شهر أغسطس وسبتمبر بالحياض تكون كمية الطمي التي ترسب على كل فدان هي خمسة أمتار مكعبة وسدس أو ما أطلقت المياه في شهر سبتمبر فتكون تلك الكمية ثلاثة أمتار وربع والخسارة نحو المترين .

أما اذا قبلت المياه في أكتوبر فإن كمية الطمي تكون :

$$\frac{378 \times 6000}{1000000} = 2.268$$

عريضة رقم ٤٣ — مقدمة من مصطفى فوح بالنيابة عن آلاف من أهالي مديرية الشرقية بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ — بطلب تحديد الأراضي التي تزرع قطنًا حفظًا لثروة البلاد .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلًا طبقًا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٤٤ — مقدمة من محمود رمضان بالقسم العالي بالأزهر عن مكفوفو البصر بالقاهرة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ — بطلب إنشاء مصنع للعيان .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلًا طبقًا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٤٧ — مقدمة من زكريا حموده اسماعيل افندي مدروس بمدرسة الزراعة المتوسطة ببندور ومن أهالي مركز السطة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ — بطلب فيها أن تعطيه الحكومة ثلاثين فدانًا من الأحياء التي قررت توزيعها على أهالي مركز السطة ويتعهد بدفع ثمنها على أقساط لاستئجارها لنفسه وهو في نظيره ذلك مستند لترك خدمة الحكومة .

قررت اللجنة حفظها .

المرافض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات المختلفة

عريضة رقم ٢٨ — مقدمة من اسماعيل سليمان محبوب الخليمي بمصر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ — يقول فيها إنه أصيب بعاقة مستديمة أثناء خدمته بالسلطة العسكرية ويطلب صرف ما يستحقه من التعويض والمعاش .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٣٠ — مقدمة من حسين غيان وآخرين من أهالي جزيرة الخزندرية وبلدة السواحل مركز طهطا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ — يطلبون فيها جعل المنهد الذي الموجود ببندر طهطا تابعًا لمعاهد الدينية .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

عريضة رقم ٣١ — مقدمة من محمد علي مسعود الابياري وآخرين من القديم بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ — يمتنعون فيها على ما صرح به بمحمد افندي عزبي من المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الميراث والطلاق وغيرها مما يتناقض مع الشريعة الإسلامية وكان هذا الصرخع في الاجماع الذي عقد بدار الجامعة المصرية برئاسة حضرة محمد توفيق دياب افندي وطلوبون إيقافها عند حدها كما يطلبون معاقبة الطالبة التي ألقت رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وستقوم بتبجيلها إحدى شركات السيخ في الخارج ومنع هذه الشركة من تمثيل تلك الرواية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٣٤ — مقدمة من عبد الملك حتا وآخرين وسكرير نقابة تجار المصنوعات والمجوهرات بالقاهرة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ — بالتظلم من الرسوم التي فرضتها التعريضة الجبركية الجديدة على القضة الخام .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

ويرى من هذا الجلول أنه في الثاني والخمسين سنة الماضية وصل التيفسكان إلى ذروته ٢٢ مرة الأسبوع الأول من شهر سبتمبر و ٤٦ مرة لثانية الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر و ٥٤ مرة لثالثة ٢٠ سبتمبر أى نحو ٩٢ في المائة ومرة واحدة في الأسبوع الثاني من شهر أغسطس ومرة واحدة في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر .

هذا ولما كانت المدة اللازمة لوجود المياه بأراضي الحياض هي أربعون يومًا فإن تاريخ ١٠ أغسطس المحدد من قديم الزمان يكون هو الواجب التمسك به وحل أسوأ تقدير يمكن تأجيل إطلاق المياه لحد ١٥ أغسطس ، سيما وأن فتحات القناطر وقطاعات الترع حسبت على اعتبار مرور المياه بها مدة أربعين يومًا ما

محمد شفيق
عضو المجلس

٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ٤٠

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والمرافض

عن المرافض التي فصلت فيها بجملة ٤ فبراير سنة ١٩٣٠

(القررة الشخ المحترم عزيزهم افندي)

المرافض الخالية من التوقيع أو العنوان

عريضة رقم ٣٢ — مقدمة من سعد عمار وآخرين من القاهرة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ — يطلبون فيها إيقاف إجراءات البديل الذي وافقت عليه هيئة تصرفات المحكمة الشرعية على أطيان وقف المرجومة السلت ممتاز قادن المشمول بنظر وزارة الأوقاف لسادة محمد بدرى باشا لأن ذلك مخالف لكتاب الوقف .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من العنوان .

المرافض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة

عريضة رقم ٢٩ — مقدمة من رمضان محمد وآخرين من عريان القاهرة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ — يطلبون فيها من الحكومة إنشاء مصنع للعيان .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلًا طبقًا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٣٣ — مقدمة من عواد أبو حامد سيد أحمد العلوه مركز الفيوم بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ — يقول فيها إنه كان مدرسو بمدرسة سيلادورف ظلمًا ويطلب إعادته لوظيفته .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٧ — مقدمة من حسن محمد رئيس خبطة مسجد سيدى عبد الرحمن بقا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ — بطلب زيادة مرتبه .

قررت اللجنة حفظها .

ملحق رقم ٤١

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد زكي عبد الرزاق بك
الخاص بتبسيط قنل السباخ الأخرى لتحسين الأراضى

(القرحة حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طه الله).

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة
المواصلات التي نظرت في نظريته بجلسته ٢٨ يناير و ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور
حضرة صاحب العزة يوسف رزق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة
السكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات مندوبا من الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن الاقتراح المذكور يشمل ثلاثة أمور :

أولا - مد حكاك حديدية للوصول الى التلال الكفرية .

ثانيا - تمريرة القنل .

ثالثا - القنل بالمسارات .

مد السكك الحديدية :

قال حضرة مندوب الحكومة أن هذا الطلب عام ولا يمكن النظر فيه بصفة
فعلية ويحسن أن يحدد تلال يطلب توصيل السكك الحديدية اليها حتى
يمكن لحصها .

تمريرة القنل :

قال حضرة مندوب الحكومة أن المصاريف الفعلية لقنل السباخ الأخرى
هى ١,٦ ملين لكل طن من السكك الواحدة وكانت المصلحة تتقاضى
١,٥ ملين لكل طن من السكك الواحدة تخفضت هذا السعر في سنة ١٩٢٩
وجعلته ١,٢٥ ملين أى خفضته بقيمة السدس ويتضح من ذلك أن المصلحة
تخسر ١/٣ ملين فيقل كل طن من السباخ الأخرى ولا يمكن للمصلحة أن تتكبد
خسائر أكثر .

القنل بالمسارات :

قرحة حضرة مندوب الحكومة أن المصلحة تعطل العربات لمن يريد القنل
لمدة ثمان ساعات نهائية بمعنى أنه اذا أعطى العربى ظهر اليوم فإن له أن
يستخدمها لمدة أربع ساعات ونصف ساعة اليوم وثلاث ساعات ونصف ساعة
في اللد فلاحظ حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله أنه قد
يجد أن تنقل كميات كبيرة من السباخ الأخرى من تلال بريدة من العمران
فلا تكن التشان المسارات فأجاب حضرة مندوب الحكومة أنه من المنظور
أن تكون المدة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٠ اتقى عشرة ساعة وفي هذا
الكفاية .

عريضة رقم ٣٥ - مقدمة من اسماعيل البابلي كاتب أول محكمة أسوط
الجزئية والشرعية وآخرين من كتاب الحاكم الشرعية الحائزين لشهادة التخصص
من مدرسة القضاء الشرعى بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ - مطالب بطلبون
بها لتحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الحفانية .

عريضة رقم ٣٦ - مقدمة من أهالى عيسى وبني حرب والحامدة
مركز طهطا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها جعل المعهد الدينى
الموجود ببندر طهطا تابعا للمعاهد الدينية .

قررت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٣٠

عريضة رقم ٣٩ - مقدمة من أحمد حسن صالح وآخرين من أهالى
تلة خلف مركز بنى مزار بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها
إعادة بناء المسجد الذى كان في بلدتهم وهدم منذ ثلاث سنوات
وموقوف عليه أحيان تسمح بذلك وهذه الأعيان مشمولة بنظر وزارة
الأوقاف .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٤٠ - مقدمة من مرمى البركى وآخرين من عمال مختش
كوم امبو بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ - مطالب بطلبون بها لتحسين
حالم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٤١ - مقدمة من حسن العارف وآخرين من أهالى سوحاج
بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ - بريقة يطلبون فيها إلغاء مشروع قنل جبانة
المسلمين الى الجبل الغربى ويؤيدون وقد سوحاج الموجود بالقاهرة لهذا
الغرض .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٤٢ - مقدمة من حسين محمد سليمان وآخرين من أهالى
عرب مطير مركز أنبوب بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها تعيين
الشيخ محمود سليمان عمدة لبلدهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٤٥ - مقدمة من مصطفى محمد الطحان من أهالى محلة صا
مركز شواخيت بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من أن لجنة
المساحة المكلفة بمعاينة الأراضى التي غرمتها مياه الفيضان أهملت معاينة أرضه
ويطلب دفع الظلم عنه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٤٦ - مقدمة من أحمد محمود وآخرين من أهالى الطوتاب
مركز اسنا بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها إعادة الكوبرى
الذى كان موجودا بينهم كما كان للورود عليه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

رئيس اللجنة

حسن عبد القادر

فبعد سماع هذه البيانات التي أدلى بها حضرة مندوب الحكومة قوت
الجنة الاكتفاء بها ، ورى أن يحفظ هذا الاقتراح . وإذا أراد حضرة الشيخ
المتمم مقدم الاقتراح مد خطوط الى تلال معينة فعليه أن يقدم اقتراحات
بما يريد ما

١١ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة المحترم وكل مجلس الشيوخ

ترتكب جميع دول العالم على جملة موارد متنوعة، والفعلة المصرية أهم مواردها
الزراعة والأراضي المصرية لها زمن طويل تزرع صيفا وهذا أضعف قوة
انتاجها في المدة الأخيرة وأن كل المباد الكيلوى يخسده الزراعة وقتيا فقط
إلا أنه في الحقيقة مضر للأرض لذلك يهتم علينا الواجب البحث عن علاج
لقوية وغو المحصولات والمناخية بحفظ كيانها . والتجارب في مثل تلك الحالة
مفيدة ومنها :

أولا — لما كانت المهمة مبذولة من وزارة الأشغال في تجسيد أراض
زراعية أخرى لم تعمل الترتيبات في حفظ كيان الأراضي مثل عمل مصارف
ليعمر ماء النيل لتكسب الأطنان طميه فيحسبنا خصوصا أن الأرض التي
كانت ملكا للمائة السنية والودومين باقية على حالتها الأصلية مع أن هذه لما
ثمانون سنة تزرع الزراعة الصيفية حتى أصبحت قوة انتاجها ضعيفة .

ثانيا — نرى أن الأطنان الجسورة البلاد التي بها سباح أثرى حافظه
لقواها وبالعكس الأطنان البعيدة عن هذه البلاد والتي لا يتمكن سلا كما
ومزارعوها من استحضار سباح أثرى لما فاتها تضميل سنة عن أخرى
وذلك من عدم إعطائهم التسهيلات لنقل هذا السباح خصوصا أن وزارة
المواصلات تغطي عربات نقل السباح بالساعة ولا تمنح الصعوبة في تشغيل
العمال بالساعة علاوة على أن التفتيات ضئيلة جدا والأجرة كبيرة مع أن المائة
السنية كانت تسهل لزراعيين والمهال كل شيء ولو راجعنا دفاترها لوجدنا
أن المرسوم سلطان باشا كان يعطى الفطارات والعربات لنقل السباح
بنون مقابل لانتاج محصولات طيبة .

لذلك :

نقترح أن يلتفت المجلس ونظر وزارة المواصلات لعمل التسهيلات للراكب
وللزراعيين في نقل السباح الأثرى للأطنان بدلا من ترك الفطارات والعربات
موضوعة في الشمس والندى يأكلها الصدأ بدون فائدة وأن تسهيل النقل
لا يوقى سرقطارات الراكب من الخطوط الإضافية وأيضا عمل الترتيب نحو
مد خطوط ما بين البلاد الموجود بها السباح الأثرى وما بين البلاد التي لا يوجد
بها هذا السباح وتحصيل الأجرة فقط بنسبة حرش الممد وأجرة المهال لأن
هذا السباح له من الأثر الطيب بالله من فائدة الزراعة وتقوية الأرض وحفظها
من التلف وأكثار محصولاتها . فضلا عن ذلك فإن مصلحة السكة الحديدية
لو سهلت على الملاك والمزارعين نقل السباح لاستغادوا واستغادت فائدين
بأخذ أجرة نقل القطن للبحاج وأجرة نقله والبنوة للاستكديرة لأه بالبح

يكون المحصول في هذه الحالة أكثر والاستفادة أعظم كما أن تسهيل نقل هذا
السباح له من الأثر ماله من فائدة الزراعة وتقوية الأرض وحفظها من التلف
وأكثار محصولاتها التي تأخذ الدولة عليها الضريبة التقطية ويعد عليها وعلى
السكان بالفائدة الجزيلة والخير العميم ما

محمد زكي عبد الرازق
عضو المجلس

١٥ أبريل سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٤٢

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر الخاص
بمعل توصيلة لسكة زراعية بتبديئ من برنج القصيرى وتعمل على منزل
الشيخ سالم لغاية ترعة عمر بك وعمل كوبرى على التربة المذكورة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم برون صا اذ)

أحال المجلس بجلسته ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات
التي نظرت بجلسته ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة
ابراهيم زكى المديري العام لمصلحة الطرق والتكاري مندوبا عن الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن الاقتراح مفيد لأن السكة المقترحة
اتساقها توصيل عدة بلاد بعضها ببعض إلا أن هذا الاقتراح لم يرد ضمن السكك
الزراعية التي قرر انشائها مجلس مديرية الغربية فاذا وافق هذا المجلس عليه
وحصلت المصاريف اللازمة له فإن المصلحة مستعدة لتنفيذه .

فقررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية لتسهيله الى مجلس
مديرية الغربية للنظر فيه ما
رئيس اللجنة
محمد شفيق

١١ فبراير سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

بعد الصيحة — أرجو تبليغ الاقتراح الآتي الى المجلس ليقرر فيه ما يراه
وهو :

توجد سكة زراعية من سمود الى زقى وتعمل على بنا أبو ويرج وتوجد
سكة زراعية أخرى من الحلة الكبرى تمر على شيا بابل وحلي كفر ششتا
وتمر من الكوبرى الجليدي بكفر ششتا الى طعنا والمطلوب إنشاء توصيلة من
زمام ناحية بنا أبو ويرج بتبديئ من برنج القصيرى المركب على النيل الشرقى
وتعمل على منزل الشيخ سالم لغاية ترعة عمر بك ويمعل كوبرى على التربة
المذكورة حتى تصل للسكة المسارة على شيا بابل وفي هذا تسهيل كبير بلجج
البلاد التي تمر عليها السكة المذكورة .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

ملحق رقم ٤٣

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك
بتوسيع طريق حلوان في الكيلومتر الذى يتعدى من
كورى الملك الصالح

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح في جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة
الأشغال فاجتمعت في ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ وبمبحث موضوع الاقتراح
بمضور حضرة أحد واعظ ائندى مدير المكتب البرلمانى بوزارة الأشغال
مندوبا عنها فأبدى حضرته أن وزارة الأشغال قررت اعتماد هذا المشروع
واستصدرت مرسوما بتعديل خط التنظيم في المنطقة على أن يتم العمل
تدرجيا .

فاكتفى حضرة الشيخ المحترم المقترح بذلك ورات اللجنة الاكتفاء بذلك ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب البزة وكيل مجلس الشيوخ

أوجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس لاقراءه :

طريق حلوان المبتدئ من كورى الملك الصالح يبلغ طوله خمسة وعشرين
كأومترا كلها بحالة منتظمة وصالحة للورود لاساعها ، ما عدا الكيلومتر
المبتدئ من الكورى المذكور فانه طريق شديد الضيق لم يتيسر فيه ازدواج
الارام ولا تستطع العربى المرو فيه مع الترام ، وفى ذلك خطر على الناس ،
وتعطيل لأعمالهم ، وهذا الطريق مع ضيقه فى وسط المدينة وذلك لا يلقى
بمنظر للمدينة ولا يتفق مع ازدحام السكان فى تلك الجهة .

فلذلك :

أقترح توسيع هذه القطعة حتى تكون على اتساع الجهة المقابلة للكورى
المذكور .

وتفضلوا بقبول استراى ما

سعد مكرم
عضو المجلس

٢١ برنيز سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٤٤

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك
بشأن تجديد الكورى الواقع على ترعة الابراهيمية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح في جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال
فاجتمعت في جلستى ٢٨ يناير و ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ وبمبحث موضوع
الاقتراح بمضور حضرة أحد واعظ ائندى مدير المكتب البرلمانى بوزارة
الأشغال مندوبا عنها فأبدى حضرته أن وزارة الأشغال العمومية اعتمدت
هذا العمل وطرح في المناقصة ودرست العملية على مقاول لتنفيذ العمل .
فاكتفى حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح بذلك ويشكر وزارة الأشغال
لاهتمامها بالموضوع .

ورأت اللجنة الاكتفاء بذلك ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب البزة وكيل مجلس الشيوخ

أتشرف بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة :

عند كيلوه ٧٥ من التربة الابراهيمية وجنابية القطورى عند ناحية
كفر تركى مركز الياط كورى من خشب موضوع على التربة
المذكورة الواقعة بالجهة الغربية من السكة الحديدية وجنابية البرغوى
الواقعة شرق شرط السكة الحديدية .

هذا الكورى تم تعليه بحلة بلاد بماصلات أهلها وماشيتهم = زاوية
أم حسين - القطورى - البرغوى - كفر تركى - والبلاد المجاورة لها
من الجهة القبلىة ومع كثرة المرو عليه ولكونه مبنا من خشب من زمن
بعيد وغير معتنى به أصبح آيلا للسقوط .

وبما أن البلاد التى ذكرتها فى أشد الحاجة الى وجود هذا الكورى
لأنه هو الطريق الوحيد الموصل لأطيانهم خصوصا أن بعض هذه البلاد
واقع شرق شرط السكة الحديدية وبعضها واقع بالجهة الغربية منها .

وبحيث أن وجود هذا الكورى بالحالة التى هو عليها يئنى من سقوطه
ومن المستحسن بنائه وجعله صالحا للورود .

وبما أن أهالي تلك الجهة يتضررون كثيرا من عدم بناء هذا الكورى
أسوة بباقي الكورى الموجودة على ترع الرى إذ يلاحظون صعوبة كبيرة
فى المرور عليه .

لهذا :

أقترح إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال لاتخاذ اللازم نحو بنائه
هذا الكورى .

٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨

سعد مكرم
عضو المجلس

ملحق رقم ٤٥

(جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر
بشأن تطهير بحر الملاح ليكون صالحا للأحالة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح فى جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال
فاجتمعت فى جلسى ٢٨ يناير و ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ ومبحث موضوع
الاقتراح بحضور حضرة أحمد راغب افندى مدير المكتب البرلمانى بوزارة
الأشغال مندوبا عنها فأبدى حضرته أن وزارة الأشغال تدرس الآن خط
الملاح بالقرب من محطة المحلة الكبرى ولدى مصلحة السكك الحديدية
مشروع كبير يرمى الى تعديل السكك الحديدية هناك .

فقرر الطريق الملاصق بمحطة وزارة الأشغال الآن يكون سابقا لأوامره .
وترحب وزارة الأشغال بإحالة هذا الاقتراح إليها للنظر فيه فى حينه .

أما ما يخص عدم وصول المياه لنهاية البحر لعدم تطهيره فالوزارة مستعدة
لمس التطهير المذكور عند ما يتبين ما لزمه عند التفحص ولقد ترجى إحالة
الاقتراح كذلك عليها للنظر فيه .

ورأت اللجنة أن تطلب الى المجلس إحالة الاقتراح الى وزارة الأشغال للنظر
فى الموضوعين الواردين به .

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

فيا سبى أقدم اقتراح بتعديل بحر الملاح الكائن بمركز المحلة الكبرى
وتطهيره حتى يكون صالحا للأحالة من المحلة الكبرى الى بحيرة البرلس . وقد
احسنت وزارة الأشغال بتطهير جزء بسيط منه وهو الكائن بين كورى سنا بارة
وكورى طنبارة ولم تهتم بتطهير الجزء الباقى ولا بتعديل مجرى النهر المذكور
حيث أصبح الآن وصول المياه متعسرا الى نهايته بسبب عدم تطهيره من
جهة ولكثرة المعنيات الموجودة به من جهة أخرى مع العلم بأنه اذا استدعى
الحال لأخذ أحيان من الأهالى لاجل تعديله فإن ما يترك منه يباع بما يواضى
ما يؤخذ له من الأهالى خصوصا وأنه لا جسر له الآن ويرى منه مئات
الأكوف من القنادين .

لهذا أقترح تعديل وتطهير النهر المذكور حتى يكون صالحا للأحالة كما كان
فى الزمن الأكل .

وتفضلوا بقبول احترامى

١٤ مايو سنة ١٩٢٨

حسن عبد القادر
عضو المجلس

ملحق رقم ٤٦

(جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنى الداخلية والخفانية مجتمعين

عن مشروع القانون الخاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ

(القرء - حضرة الشيخ المحترم كامل مددة، بك)

أرسلت الحكومة مشروع هذا القانون لمجلس الشيوخ فى ٢١ يناير
سنة ١٩٣٠ فأحالته فى اليوم نفسه على لجنى الداخلية والخفانية مجتمعين
لدراسته بطريق الاستعجال وتقديم تقريره .

اجتمعت هيئة المبحثين لهذا الغرض ثلث جلسات فى ٢٥ و ٢٦ و ٢٧
و ٢٨ و ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ وأول فبراير و ٥ و ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ و انتهى
بمشأ الى وضع هذا التقرير الذى ترضه المجلس للنظر فيه .

أسباب التعديل والحذف المذكورين هي الآتية :

(١) كالتص الذي عدله الحية من الفقرة الأولى من هذه المادة يقضي بالعمل بهذا القانون ابتداء من الانتخابات العامة التي تجرى بعد نشره لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ طبقاً لأحكام المادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور. وكان يقرب من ذلك أن الدوائر التي خلت الآن بمجلس الشيوخ أو التي ستخلو في المستقبل يجري فيها الانتخاب بعد صدور هذا القانون وقبل الانتخابات العامة على أساس تجديد الدوائر القديمة من جهة ويعرض العضو الذي ينتخب إلى حكم القمرة وقد يقضي بإخراجه من العضوية بعد انتخابه بوقت قصير .

بل ليس من المستحيل تصور إجراء القمرة على الدوائر في إنشاء انتخاب ذلك العضو وقد نصيبه القمرة بإخراجه فيكون خروجه عنها قبل أن يتم انتخابه وفي هذا من البت ما فيه .

وقد رأيت هيئة البتتين أن يسرى القانون الجديد بمجرد نشره بالجريدة الرسمية لتكون كل الانتخابات في الدوائر الحالية والتي تخرجها القمرة على أساس تجديد الدوائر الجديدة من جهة ولعدم تعرض نتيجة الانتخابات التي تجرى أبعد صدوره في الدوائر الحالية للإلغاء إثر ظهورها .

الفقرة الثانية من المادة الثانية

(٢) رأيت هيئة البتتين حذف الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأنها تعرضت إلى حكم من أحكام الدستور وهو التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ طبقاً للمادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور ولم تبين الهيئة حكمة هذا التعرض لأن الأمر لا يبدو أحد فرضين :

الفرض الأول — أن يكون نص الفقرة مستفاداً من نصوص الدستور ونتيجة لازمة لتنفيذه فيكون من القفو إدماج هذا النص في القانون .

الفرض الثاني — أن يكون هذا النص تفسيراً أو تنقيحاً لنص من نصوص الدستور فيكون في الأمر مخالفة دستورية إذ لا يصح تفسير أو تنقيح نصوص الدستور بقانون مادي خلافاً للقيود والأوضاع التي فرضتها المادة ١٥٧ من الدستور .

يضاف إلى ذلك أن المجلس في دورته السابقة أجال إلى لجنة الحاقية بحث موضوع لإخراج نصف الأعضاء بالقمرة فرأت اللجنة المذكورة أن الأمر من اختصاص مجلس الشيوخ ولا دخل لأي سلطة أخرى فيه وأثبتت هذا الرأي في تقريرها وعلقوا بمحضلة جلسة مجلس الشيوخ التي انصرفت في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ وقد ناقش المجلس هذا التقرير ولم يبد منه أي اعتراض على ما جاء به في هذا الشأن .

قضت المادة ٧٩ من الدستور والمادة ٦٤ من قانون الانتخاب بأن تجديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ في المديريات والمحافظة التي لم انتخاب أكثر من عضو يكون بقانون .

وقررت المادة ٩٥ من قانون الانتخاب حكماً وقياً لهذا التعديل إلى أن يصدر القانون المذكور مؤداه أن يكون التجديد بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ، ومن أعضاء نصت عليهم تخصيصاً ويصدر به قرار من وزير الداخلية بعد تصديق مجلس الوزراء .

تمددت الدوائر التي جرت على أساسها الانتخابات السابقة طبقاً للمادة ٩٥ من قانون الانتخاب .

وفي سنة ١٩٢٨ وضعت وزارة الداخلية مشروع قانون بتجديدها وقدمته إلى رئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ فأرجأت النظر فيه على إثر تعطيل الحياة النيابية .

يشمل بحث مشروع هذا القانون ما يأتي :

أولاً — نصوصه .

ثانياً — تجديد الدوائر .

عن النصوص

المشروع مكوّن من مادتين .

وقد أقرت هيئة البتتين نص المادة الأولى بلا تغيير .

تصبح الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بمقتضى هذه المادة ٨٢ زيادة ثمان دوائر على الدوائر الحالية التي عددها ٧٤ وذلك بسبب ما أظهره تعداد سنة ١٩٢٧ من زيادة عدد السكان عن نتائج تعداد سنة ١٩١٧ التي اتخذت أساساً لتجديد الدوائر القديمة .

ولما كان عدد الأعضاء المعيّنين هو ثلث عدد الأعضاء المنتخبين فيكون عددهم بعد صدور هذا القانون ٥٤ عضواً بدل ٤٨ عضواً الحاليين .

المادة الثانية

مدلت هيئة البتتين نص الفقرة الأولى من هذه المادة وحذفت الفقرة الثانية فأصبح نص المادة كالآتي :

المادة ٢ — «على وزير الداخلية تنفيذها هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » .

وقد لاحظ البعض أنه في الحالة الأولى يستعمل سكان هذا الجزء حقهم الانتخابية مرة ثانية في دائرتهم الجديدة بعد أن استعملوه مرة أولى في دائرتهم القديمة في الانتخابات الماضية .

وقال إن في ذلك استعمالاً للحق في الانتخابات مرتين بدل مرة واحدة .

كما لاحظ ذلك البعض أن في الحالة الثانية يبقى سكان الجزء المذكور بدون ممثل لهم في مجلس الشيوخ خصوصاً إذا أماتت القرعة دائرتهم الأصلية وأخرجت العضو الذي سبق أن انتخبوه فيبقى هذا الجزء في هذه الحالة بدون تمثيل لغاية سنة ١٩٣٣

وقد رأيت هيئة البعثين ووافقوا حضرة مندوب وزارة الداخلية ألا مخالفة دستورية في الحالتين .

فنياً يتعلق بالفرض الأول ليس من المخطور على الانتخاب استعمال حق الانتخاب أكثر من مرة إلا في الانتخاب الواحد في الدائرة الواحدة وفيما يتعلق بالفرض الثاني فإنه تقيمه عمدة لنفاذ نصوص الدستور التي تقضي بتجديد أعضاء مجلس الشيوخ تجديدًا نصفيًا كل خمس سنوات كما تقضي بعمل عدد الأعضاء ثلثاً لتلبية التمدد مما يجعل تجديد الدوائر الانتخابية عرضة للتعديل وموجباً لفصل أجزاء من الدوائر القديمة لإحالتها بدوائر أخرى كلما طرأ تغيير في عدد سكان القطر ولا يمكن خلاف ذلك إلا إذا كانت الانتخابات لمجلس الشيوخ كاملة في وقت واحد كما هو الحال في انتخابات مجلس النواب .

على أنه قد لوحظ في تجديد الدوائر الجديدة المغالبة لدوائر قديمة اشتغال الأولى على أغلبية بلاد الثانية نهى تماثلها اعتباراً أو كما عبرت عنه الحكومة بكلمة "Fiction"

تجديد أعضاء مجلس الشيوخ الذين انتهت مدتهم

أدى النظر في مشروع قانون تجديد الدوائر الانتخابية بطبيعة الحال هيئة البعثين إلى بحث طريقة القرعة التي يتحقق بها التجديد النصفي كل خمس سنوات بعد زيادة الأعضاء المنتخبين والمعينين بسبب زيادة السكان التي أظهرها تعداد سنة ١٩٢٧ خصوصاً وأن مجلس الشيوخ قرر بملزمة ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ إرجاء النظر فيما يتعلق بالدوائر الجديدة والأعضاء المعينين الجدد إلى ما بعد صدور قانون تجديد الدوائر الانتخابية وهو يصدر الآن بعد إقراره من البرلمان .

لم تتعرض نصوص الدستور لطريقة الانتخاب في حالة ما إذا طرأ تغيير على عدد السكان بزيادة أو نقصان تبعاً لتعداد سكان القطر ونزلت محاضر لجنة الدستور العامة وعناصر بلجته الفرعية التي قررت مبادئه من كل بحث في هذا الشأن .

وقد تناولت هيئة البعثين بالبحث كل الطرق التي طرحت أمامها ومنها الطريقة التي أشار إليها سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة في خطابه المؤرخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ المرسل لسادة وكل الداخلية المرفقة صورته مع مشروع القانون وتلخص هذه الطرق فيما يأتي :

وأن حضرة مندوب وزارة الداخلية حضر جلسة هيئة البعثين التي انطلقت في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ وبعد أن أطلع على رأي اللجنة قرر موافقته على كل ما رآه .

الدوائر الانتخابية

(٣) عند بحث تجديد الحكومة لهذه الدوائر رأيت هيئة البعثين أنه في جموعه يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر العددية في كل مديرية أو محافظة تشمل أكثر من دائرة واحدة وقد تقدم إلى اللجنة ملاحظات من بعض حضرات الغزيرين أعضاء مجلس الشيوخ على ٢٠ دائرة موزعة في المديرية الآتية :
مديرية الشرقية — مديرية العقبة — مديرية الغربية — مديرية المنوفية — مديرية البحيرة — مديرية بني سويف — مديرية المنيا .

فطلبت هيئة البعثين استدعاء أحد كبار موظفي الداخلية ليدلى ببعض إيضاحات تخص بهذا التجديد وقد حضر حضرة المندوب ومعه نواب القطر ووضح بها الدوائر الانتخابية طبقاً للجدول الملحق بمشروع القانون وبعد أن سمعت اللجنة إيضاحاته يجلس ٢٨ يناير و ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ طلبت إلى حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا أن يسمت هذه المقترحات مع مقدمها وبعد أن فحصها أبدى لجنة ملاحظاته عنها يجلس أول و ٥ فبراير سنة ١٩٣٠

وكان من نتيجة ذلك أن رأيت البعثان إجراء بعض التعديلات إما لجمع بين قري كل مركز وبعضها بقدر الامكان وعدم تشتيتها في دوائر كثيرة فقد تبين أن قري مركز من المراكز موزعة بين ثلاث دوائر على غير موجب فرأيت جمعها في دائرتين .

وإما لتقريب المسافات وتسهيل المواصلات واشتراك المرافق بين بلاد وقرى كل دائرة انتخابية واحدة تمهيداً على التخفيف في سفرهم عند قيامهم بواجبهم وأشاروا لهم في الانتخابات السومية .

وإما لاستئصال الحدود واستقامتها بين الدوائر وبعضها على قدر الامكان فأقرت اللجنة التعديلات الواضحة بالجدول الملحق بهذا التقرير وقد تناولت عشرين دائرة .

ولما كانت الدوائر الانتخابية في القطر قد أصبحت ٨٢ دائرة بعد أن كانت ٧٤ دائرة مما ترتب عليه اختلاف في حدود الدائرة الواحدة بين تجديداتها القديم وتجديدها الجديد وذلك لسبب إخراج جزء من التجديد القديم لإحالة بلائرة أخرى وهذا ما يؤدي إلى إحدى النتيجتين الآتيتين :

إما أن يخرج ممثل الدائرة التي يلحق بها جزء من دائرة أخرى بسبب القرعة وإما أن تستمر عضوية لغاية ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣

الأعضاء المنتخبون

الطريقة الأولى — اعتبار عدد أعضاء المجلس المنتخبين عن الدوائر الحالية.

(٧٤) وعن الدوائر الجديدة (٨) ومجموعهم (٨٢) عضواً وكلاً واحدة يتق منهم النصف أى (٤١) عضواً من الأعضاء الحاليين وبما أن التان الدوائر الجديدة لم ينتخب عنها أعضاء لأن فيكون الباقي الذى يخرج بالقرعة (٤١ - ٨ = ٣٣) .

ويدخل في هذا العدد الأخير الدوائر التى تكون خالية وقت القرعة .

الطريقة الثانية — أن يحصل الاقتراع على الاثنين والثلاثين دائرة كلاً واحدة وتعمل القرعة لإخراج النصف بلافارق بين الدوائر القديمة والجديدة .

الطريقة الثالثة — أن يقترح على نصف الأعضاء الموجودين فعلاً مطروحة منه عدد من مات أو استقال واعتبار هؤلاء في حكم الخارجين بالقرعة وينتخب عن الدوائر الجديدة شيوخها جميعاً مع خضوعهم لحكم القرعة على أن تعمل في سنة ١٩٣٣ لإخراج نصفهم .

الطريقة الرابعة — أن يقترح على الدوائر الحالية لإخراج يمثل نصفها .

أما الدوائر الجديدة فيقتصر الاقتخاب على من يمثلون نصفها ويحدد هذا النصف بطريق القرعة ويبقى النصف الآخر بغير تمثيل لسنة ١٩٣٣

الطريقة الخامسة — اعتبار الدوائر الحالية وعددها ٧٤ وحدة يخرج نصفها بالقرعة أى ٣٧ وتعتبر التان الدوائر الجديدة وحدة أخرى قائمة بثلثها تجري القرعة على نصفها فتبقى عضوية ٣٧ في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨

رفضت هيئة المبتين الأخذ بالأربع الطرق الأولى وقررت بجلسته ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ بالإجماع الأخذ بالطريقة الخامسة . لكن أحد حضرات أعضاء اللجنة الذين اشتركوا في ذلك وهو حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر ك اقترح بجلسته ٣٧ يناير سنة ١٩٣٠ المدول عن هذه الطريقة والأخذ بالطريقة المبنية تحت ثالثاً فتفتحت الهيئة باب المناقشة من جديد وبعد البحث أبلت رأياً الأول ولم يوافقها في ذلك الا حضرة العضو المحترم المقترح .

فقد بنت اللجنة رأياً على ما يأتى :

إن القاعدة الأساسية التى وضعها الدستور في المادة ٧٩ لتجديد أعضاء مجلس الشيوخ واتى لا يمكن سداً بحال أن تكون مدة العضوية في هذا المجلس عشر سنوات وأن يكون تجديد الأعضاء نصفياً كل خمس سنوات .

ولكن يحقق أمر التجديد التصنى فرد الدستور استثناء لمدة العضوية التى هى عشر سنوات أن تنتهى مدة نيابة نصف الأعضاء في أول مرة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ويكون خروجهم بطريق القرعة .

لم يتحقق هذا الإخراج عملاً في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ للاحتفال الذى وقع على الدستور بقيام الوزارة الدستورية في ذلك العهد .

ولكن هذا التأخير في الإخراج لا يتعارض حكاً وقانوناً مع انتهاء نيابة نصف أعضاء الشيوخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ لأن استمرارهم في العضوية الى اليوم بل الى أن يتم تجديد انتخاب وتعيين من يحل محلهم استمراراً قانوني بحكم العبارة الأخيرة من المادة ١١٥ من الدستور .

ويرى من ذلك أن الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة يحل محلهم أعضاء تجددت ملتهم حكاً في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وتبقى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وهذا ما رآه اللجنة بالإجماع .

أما الطرق الأربع الأولى فلا تتفق تماماً مع القاعدة الدستورية المذكورة . لأن الأولى منها لا تتحقق معها قاعدة التجديد التصنى بخروج نصف الأعضاء الحاليين فضلاً عن عدم مساواتها بين الدوائر في الحكم .

ولأن الطريقة الثانية جمعت بين الدوائر القديمة والجديدة وسجلتها كلاً واحدة يقترح على نصفها لإخراجها ولا يتفق مع التجديد التصنى للأعضاء الحاليين من جهة ولم تضع حكاً خاصاً لأعضاء الدوائر الجديدة تجعلهم خاضعين لتجديد التصنى فقد تكون نتيجة القرعة بقايم كلهم أو خروجهم كلهم أو خروج البعض وإبقاء البعض على غير نسبة النصف .

أما الطريقة الثالثة فهى متفقة مع الطريقة الأولى فيما يتعلق بالأعضاء الحاليين واختلفت عنها فيما يتعلق بأعضاء الدوائر الجديدة إذ أنها تقتضى باقتطاعهم من الآن مع إرجاء عمل القرعة بينهم لسنة ١٩٣٣ لإخراج نصفهم ففى فضلاً عن عدم تحقيقها لتجديد التصنى بالنسبة للأعضاء الحاليين فأنها تجعل الالتقاء للقرعة مرتين بدل مرة واحدة على غير موجب .

يضاف الى ذلك أنه بحكم الدستور ينقسم أعضاء المجلس اعتباراً من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الى نصفين يخرج أحدهما في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وتأتيها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ فيكون هذا الإخراج دوبيلاً لا يحتاج الى الالتقاء للقرعة لثانده وهذا ما حققته الطريقة الخامسة .

وبالنسبة للطريقة الرابعة فاتباعها يجرم أربع دوائر من تمثيلها لفاية سنة ١٩٣٣ . بعد أن تحقق وجود هذه الدوائر فعلاً وقيامها قانوناً بظهور الزيادة في عدد السكان وصدر القانون المطروح مشروعه الآن للبحث .

وضر هذه الطريقة عائق خصوصاً اذا تمثلت الدوائر الجديدة التى تبقى بغير ممثل على معظم قرى دائرة قديمة سقط شيخها بالقرعة فان سكان هذه الدائرة يكونون بغير تمثيل إذ لا يسوغ لهم استعمال حقوق الانتخاب في دائرتهم القديمة ويمرون في الوقت نفسه من انتخاب مثل لم من دائرتهم لفاية سنة ١٩٣٣

وهذا مما لا يتفق مع أحكام الدستور . أما الطريقة الخامسة وهى التى أخذت بها هيئة المبتين فهى تحقق مقاصد الدستور خير تحقيق اذا انها تقتضى تجديد نصف الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة .

وفيما يتعلق بالدوائر الانتخابية الجديدة فأنها تحقق المساواة في الحكم بين شيوخها لأنهم مخرجهم جميعاً لحكم القرعة بتعيين نصفهم الذى تنتهى نيابته في سنة ١٩٣٣

المقارنة بين أصل المشروع وتعديل اللجنة

وسمّا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم
بإسمه إلى البرلمان :المادة الأولى - يكون عدد الدوائر
الاقتنابية لمجلس الشيوخ بالمديريات
والمحافظات - - وبشكل فيها
المحافظات التابعة لمصلحة الحدود -
٨٢ دائرة .ويكون تقسيم تلك الدوائر
وتعديدها على الوجه المبين بالجدول
(١) المرافق لهذا القانون .وبين الجدول (ب) المرافق
لهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر
مقابلا للدوائر الحالية كما بين الدوائر
الإضافية .المادة الثانية - على وزير الداخلية
تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ثامر بأن يصم هذا القانون بمقام
الدولة وأن يفرض في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر فيالمادة الأولى - يكون عدد الدوائر
الاقتنابية لمجلس الشيوخ بالمديريات
والمحافظات - - وبشكل فيها
المحافظات التابعة لمصلحة الحدود -
٨٢ دائرة .ويكون تقسيم تلك الدوائر
وتعديدها على الوجه المبين بالجدول
(١) المرافق لهذا القانون .وبين الجدول (ب) المرافق
لهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر
مقابلا للدوائر الحالية كما بين الدوائر
الإضافية .المادة الثانية - على وزير
الداخلية تنفيذ هذا القانون وبمعدل به
ابتداء من الاقتنابات العامة التي تجري
بعد نشر هذا القانون لتجديد نصف
أعضاء مجلس الشيوخ طبقا لأحكام
المادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور
وبحسب النظام المقر لذلك .ويتضمن التجديد بالمدكور انتخاب
أعضاء يتلون نصف الدوائر الحالية
التي يخرج أعضاؤها بطريق القرعة .
كما يتضمن اقتساب أعضاء يتلون
نصف الدوائر النسيان الإضافية التي
تحدد أيضا بطريق القرعة .مديرى التفتيش - ١٠ شباط ١٣٤٨
(١٠ يناير ١٩٢٠)

(قواد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
(مصطفى الخامس)

وزير الداخلية

(مصطفى الخامس)

كما تحقق أن يكون التمثيل في مجلس الشيوخ شاملا لجميع الدوائر من الآن
بترتبط على أي دائرة منها .والاقتراح على نصف الأعضاء بالجدد كصين من يخرج منهم في سنة ١٩٣٣
ومن يخرج في سنة ١٩٣٨ دستورى لأنه نتيجة لازمة للقاعدة الأساسية التي
وضعها الدستور وهي قاعدة التجديد النصفي وبدون ذلك تقع في عسالة
النسور لأنه إن أصبحت نيابة الأعضاء المذكورين لمدة عشرين سنوات فيكون
التجديد في سنة ١٩٣٣ عن ٣٧ عضوا من المنتخبين و ٢٤ من المصين .وفي سنة ١٩٣٨ ٤٤ عضوا من المنتخبين و ٣٠ عضوا من المصين وهذا
ما يتفق مع قاعدة التجديد النصفي .

الأعضاء المصين

رأت هيئة اللجنة فيما يتعلق بالأعضاء المصين الاقتراح على إخراج نصف
مدهم الحالي .وأما الأعضاء بالجدد وعددهم ٦ فتجوز القرعة بينهم إثر تعيينهم لصين
النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ومن يبقى إلى
٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ولم يحصل خلاف في هذا الرأي إلا من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو
الصبر كما أنه يرى تطبيق ما اقترحه عن الأعضاء المنتخبين على الأعضاء
المصين ولكن الهيئة لم تأخذ برأيه للأسباب التي سبق إيرادها عند الكلام
على المنتخبين .وكذلك رأى حضرة الأجل لاجراء القرعة بين المصين بالجدد إثر تعيينهم
بدعى أن القرعة إنما شرعت للإخراج ولم يكن وقته .وقد رأت اللجنة عدم الأخذ بهذا الرأي لأن أحكام الدستور قضى
بقسمة الأعضاء في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ إلى نصفين يخرج أحدهما في ٣١
أكتوبر سنة ١٩٣٣ والثاني في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ دوريا فيعرف كل
من المنتخبين موعد خروجه .

هكذا ما وأنه هيئة اللجنة يطرح على المجلس للنظر فيه .

المقارنة بين أصل المشروع وتعديل اللجنة

نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ مجلس النواب
القانون الآتي نصه وقد صدقنا
عليه وأصدروا :نحن فؤاد الأول ملك مصر
بعد الإطلاع على المادتين
٧٥ و ٧٦ من الدستور وعلى المواد
٦٣ و ٦٤ و ٩٥ من قانون الانتخاب
رقم ١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون
رقم ٤ لسنة ١٩٢٤وبناء على ما عرضه علينا وزير
الداخلية وموافقته رأى مجلس الوزراء

رئيس اللجنة

(محمد فتح الله بركات)

مشروع القانون الخاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ
كما قدمته الحكومة والمستندات الملحقة به

الحكومة المصرية

مرسوم

بعرض مشروع قانون على البرلمان خاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجالس الشيوخ

وبين الجدول (ب) المرقق بهذا القانون ما يتعين من هذه الدوائر مقابلا للدوائر الحالية كما بين الدوائر الإضافية .

المادة الثانية — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، ويصل به ابتداء من الانتخابات العامة التي تجرى بعد نشر هذا القانون لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ طبقا لأحكام المادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور وبحسب النظام المقرر لذلك .

وتتضمن التجديد المذكور انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الحالية التي يخرج أعضاؤها بطريق القمرة . كما يتضمن انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر النحس الاضافية التي تتحدد أيضا بطريق القمرة .

صدر برأى هـ في ١٠ شبان سنة ١٣٤٨ (١٠ يناير سنة ١٩٢٠)

(قواد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

٢٨ — ٤ — ٣٠

مرسل الى وزارة الداخلية لتقديمه الى البرلمان .

مع مذكرتان و ١٧ جدولاً

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مذكرة

من وزارة الداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء

تخضع المادة ٧٩ من الدستور، والمادة ٦٤ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣، الملل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، بأن تحدد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ وتبين بقانون .

وفي الانتخابات الأولى ، حصل تحديد الدوائر مؤقتاً ، بالكيفية المبينة في المادة (٩٥) من قانون الانتخاب على أساس تعداد سنة ١٩١٧، وصدر بهذا التحديد قرار من وزير الداخلية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بتصديق مجلس الوزراء .

والآن ، وبماسبة ظهور نتائج التعداد الأخير الذي عمل في سنة ١٩٢٧، عتوية على زيادة في عدد السكان يترتب عليها زيادة ثمان دوائر، وأت الوزارة أن الوقت قد حان ، لتحضير مشروع القانون المنصوص عليه في المادتين المذكورتين، وتجهيده الى البرلمان .

وتجهيداً لذلك، وضعت الوزارة تعليمات، لاعتماد مشروع تحديد الدوائر على أساس ذلك الإحصاء الجديد، في المديرات (بمعداً أسوان) وفي محافظتي القاهرة والاسكندرية . وهذه الخمسة عشر مديرية ومحافظات هي التي يبقى لكل منها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ . وقد ألفت في كل منها

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ألفتنا رئاسة مجلس الوزراء صورة مرسوم صادر بناء على طلبنا بمرض مشروع قانون على البرلمان ، خاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ . فتشرف بأن نرسل الى دولكم ، مع تاليفنا هذا ، صورة ذلك المرسوم مرفقة بالأوراق الآتية :

١ — صورة من كل من الجدولين (١) و(ب) المشار اليهما في المادة الأولى من مشروع القانون .

٢ — صورة من المذكرة التي رفعتها الى مشروع الى مجلس الوزراء .

٣ — صورة من رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة المرقق بتلك المذكرة .

٤ — صورة من مذكرة رفعتها الى مجلس الوزراء في ١١ يناير الجاري مصحوبة بثلاثة كشوف ببيان التعديلات التي طرأت على الجدول (١) المتقدم ذكره .

وقد علمت الداخلية من المذكرة المحررة اليها من سكرارية مجلس الوزراء في ١٥ يناير الجاري ، أن حضرات الوزراء قد أحيطوا علماً في ١٣ يناير بالتعديلات المشار اليها .

فخرج من دولكم عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ ، للنظر فيه وتقرير ما يرى .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

حرمياً في ٢١ شبان سنة ١٣٤٨ (٢١ يناير سنة ١٩٢٠)

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

مرسوم

بمرض مشروع قانون على البرلمان خاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٧٥ و ٧٦ من الدستور ،

وعلى المواد ٦٣ و ٦٤ و ٩٥ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الملل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسماً بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

المادة الأولى — يكون عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بالمديرات والمحافظات . وتدخل فيها المحافظات التابعة لمصلحة الحدود — ٨٢ دائرة . ويكون تقسيم تلك الدوائر وتحديداتها على الوجه المبين بالجدول (١) المرقق بهذا القانون .

ونزوي عرض هذا المشروع على هيئة مجلس الوزراء حتى مع الموافقة عليه يتخذ اللازم لاستصداره من حضرة صاحب الجلالة الملك توطئة لعرضه على البرلمان ؟

محررا في ٧ المحرم سنة ١٣٤٧ (٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨)

وزير الداخلية
مصطفى النحاس

رئاسة لجنة قضايا الحكومة

دوسيه نمرة ٨١

نمرة الافادة ٧٥

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الداخلية .

بالاحالة الى كتابكم المورخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٨ بشأن مشروع القانون الخاص بالدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ اشرف بان اعيد لكم ذلك المشروع مع الاضافة المطلوبة بعد وضعها في الصيغة القانونية . واني اسف للقرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ في موضوع طريقة الاقتراع فقد اشترى بحق الى انه ستحدث دوائر اضافية عقب كل احصاء عام، ولذلك سيحتاج حتى في كل واحد من هذه المرات الى اجراء اقتراع بينها لتحديد نصفها الذي يختص عنه اعضاء الى جانب نصف الدوائر التي تكون اذ ذلك ممثلة في مجلس الشيوخ مع ان المستور لم يفسح الا اربعة قرة واحدة تكون بلنتها كفيولة على مدى الزين بالتجديد المطلوب في ذلك المجلس وتحقيق اتصاله بالرأي العام وتصويره له في نصف اعضاءه . وربما احتج القائلون بوجوب اجراء الانتخاب عن الدوائر الاضافية كلها بالحكم المستورى المذكور لاستبعاد القرعة بين الدوائر الاضافية . ولكنهم اذا اتقوا هذه المخالفة الدستورية فيسقمون في مخالفة اخرى وهي انهم باجراء الانتخاب عن كل الدوائر لا يباشرون تجديد نصفها وهو الذي فرضه الدستور ، بل يزيدون عليه اقتخاب اعضاء لتكئة النصف الباقي الذي لم يمس ولم يكن ليتم التجديد . ويظهر ان اساس الرأى القائل بالانتخاب عن كل الدوائر الاضافية هو الخوف من حرمان أربع دوائر من التمثيل بالمجلس مدة الخمس السنين الأولى . ولكن ذلك الخوف لا وجه له وانما يكون له وجه اذا كان هناك ما يوجب تمثيل تلك الدوائر . والواقع انه ليس ما يوجب ذلك التمثيل بل ان فكرة التجديد النصفي (بمادة ٧٧ من الدستور) توجب العكس ، فانها تقضي بان يظل النصف الباقي على حاله لا يمس وأن يستأمن من النصف الذي يخرج بما يقابله في الوقت الذي يحدث فيه التجديد . فان لم تكن زيادة في عدد السكان استيعب عنه ما يساويه في العدد والا استيعب عنه بالعدد الذي يتفق بالنسبة لتلك النصف مع عدد السكان الجديد .

وتفضلوا عزكم بقبول فائق الاحترام

٢٢ يونيو سنة ١٩٢٨

رئيس لجنة قضايا الحكومة
عبد الحميد بنوي

بلجنة ذلك على مثال اللجنة السابق تأليفها لتحديد الدوائر في المرة الأولى ، بموجب المادة (٩٥) المذكورة آنفا .

أما مديرية أسوار وعماظلات النقال والويس وديماط وعماظلات الحدود الثلاث، فلا يلزم لها مشروعات تحديد، لأن كلا من هذه المحافظات وتلك المديرية، تكون دائرة انتخاب واحدة .

وقد اعطت الوزارة للأهالي فرصة للاطلاع على مشروعات الجان قبل رفضها الى الوزارة ، ليبدى من يشاء منهم ، ما يبرهن له من الملاحظات، ورأت الوزارة عرض هذه الملاحظات على اللجنة لفحصها وتصديقها بما تراه في كل ملاحظة، وأبيح لها أن تدخل على المشروع ما تراه لازما من التعديلات. وبعد أن أتمت الجان عملها على هذا الوجه ، وصل الى الوزارة بضع ملاحظات على هذا العمل ، من بعض ذوي الشأن في خمس مديريات ، قرعة في الوصول الى جعل مشروع التجديد ، على اكل وجه يمكن أن تقدم به الحكومة الى البرلمان ، لم تكف الوزارة بعمل الجان ، بل عييت بفحص تلك الملاحظات والشكاوى ، بحضور مقدميها عاليا ، وذلك بواسطة مراجعة مواقع البلاد على الخرافات ، وبعامة سهولة المواصلات . وقد ظهر أن أغلب هذه الملاحظات غير وجهيه فرضته الوزارة ، وقبلت القليل منها وعدلت بناء عليه التجديد بما جعله أقرب الى الصواب والمصلحة العامة .

ولم تكف الوزارة في هذا الموضوع بفحص الشكاوى والملاحظات التي قدمت اليها ، بل أدخلت من تلقاها نفسها بعض تعديلات رأتها ضرورية، تبعا لتعديلات سبق ادخالها في تحديد بعض دوائر مجلس النواب ، كما عدلت مقر دائرة ، ليكون مطابقا لتعليمات الوزارة .

..

وبناء على ذلك حضر بموافقة سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة، مشروع مرسوم ، يتضمن عرض مشروع القانون الخاص بذلك على البرلمان ، مشتملا على نص بأن يكون العمل بالتمديد الجديد ابتداء من الانتخابات العامة التي تجرى بعد نشر هذا القانون لتجديد نصف اعضاء مجلس الشيوخ ، على أن يتضمن التجديد المذكور اقتخاب اعضاء يمثلون نصف الدوائر الحالية التي يخرج اعضاؤها بطريق القرعة ، كما يتضمن اقتخاب اعضاء يمثلون نصف الدوائر الثلاث الاضافية التي تتحدد أيضا بطريق القرعة (مرفق بهذا صورة من رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة) .

ومرسل مع هذه المذكرة ١٨ نسخة من المشروع، مرفقا مع كل نسخة منها: (أولا) صورة من جدول (١) المشار اليها بالمادة الأولى من المشروع عن جميع المحافظات والمديريات (ثانيا) صورة من جدول (ب) المشار اليه في المادة المذكورة أيضا .

جدول (١) ببيان الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ

الدائرة الثانية

مقرها قسم بولاق وعدد اهلها (١٨٢٠١٠) وتتكون من الأجزاء الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم الشياخة	اسم القسم التابعة اليه	عدد اهل الشياخة	ملاحظات
١	القللى	الأزبكية	١٤٣٦٢	
٢	تل نصر والتجلى	بولاق	١٤٩٢٨	
٣	الجوارير	»	٦٧٥٣	
٤	الجلادين	»	٤١٦٢	
٥	سوق النصر	»	٩٦٢٨	
٦	السبينة وحوش قايد	»	١٢١٨١	
٧	الترجان	»	٨٤٢١	
٨	درب الشيخ فراج	»	٥٧٥٣	
٩	درب نصر والشارين	»	٤١٨٣	
١٠	عشش النخل	»	١٤٤٩	
١١	الكساره	»	١٦٠٢	
١٢	الأحدين والواجهة	»	٤٩٢٩	
١٣	السنديمسى	»	٣٩٩٢	
١٤	العلوية	»	١٠٧٤٩	
١٥	ظهور الجبال	»	٥٤٩٠	
١٦	القرساوى	»	٢٦١٢	
١٧	الخطيرى والخطابة	»	٤٦٣٦	
١٨	الشيخ على	»	٧٠٥١	
١٩	شركس	»	٩٥٩٠	
٢٠	معروف	عابدين	٥٠٧٩	
٢١	القواله	»	٤٦٧٩	
٢٢	الساحه	»	٣١٦٤	
٢٣	البر النرنى	»	٣٥٢٩	
٢٤	باب اللوق	»	٤٠٢٠	
٢٥	قصر الدوبارة	»	١٩١٢	
٢٦	البلاطه	»	٧٦٣٩	
٢٧	غطى البده	»	٥٨٠٦	
٢٨	رحبة عابدين	»	٥٣٩٦	
٢٩	الشيخ عبد الله	»	٣١٩١	
٣٠	الجزيرة الجديدة	»	٥٤٤٤	
		المجموع	١٨٢٠١٠	

محافظة مصر

جدول (١) ببيان الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ

الدائرة الأولى

مقرها قسم شبرا وعدد اهلها (١٨٢٩٦٣) وتتكون من الأجزاء الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم الشياخة	اسم القسم التابعة اليه	عدد اهل الشياخة	ملاحظات
١	أحمد بك أسعد	شبرا	١٨٣٤	
٢	عل باشا شريف	»	١٠٩٩٧	
٣	الشرابية ومهمشة	»	١٨٥١٤	
٤	جسر شبرا	»	١٣٧٧٧	
٥	التيانبرى	»	١٦٠٨٠	
٦	ساحل روض الفرج	»	٢٨٠٤	
٧	عل باشا برهام	»	١١٠٧	
٨	اليازجى	»	٩٧٥	
٩	المبيضة	»	٧٠٤٦	
١٠	روض الفرج	»	١٣٥١	
١١	طوسون باشا	»	٦٣٧٧	
١٢	جزيرة بدوان	»	١٤٩٨٥	
١٣	قصورة الشوام	»	١٥١٥٣	
١٤	القبيلة	الأزبكية	١٣٣٣١	
١٥	الجسارة	»	٣٤٩٣	
١٦	كلوت بك	»	٤٣٠٨	
١٧	القبيلة	»	٥٦٠٦	
١٨	قنطرة الدكة	»	١٩٠٢	
١٩	التوفيقيية	»	٣١٧٨	
٢٠	غمره والظاهر	الواطى	١٢٢٩٣	
٢١	العباسية الشرقية	»	٥٦٦٦	
٢٢	القيسي	»	٩٨٨٦	
		المجموع	١٨٢٩٦٣	

الدائرة الثالثة

مقرها قسم الوالي وعدد أھاليها (١٨٣٩٦٢) وتتكون من الأجزاء الآتية حسب حدودها الادارية

تسلسل	اسم الشياخة	اسم القسم التابعة اليه	عدد أهالي الشياخة	ملاحظات
١	عزبة الجليل ...	مصر الجديدة	١٦١١	
٢	الزيتون القبيلة ...	»	١٩٠٠	
٣	عزبة البستان ...	»	١١٣٠٢	
٤	المخترة ...	٦٤٢٨		
٥	حدائق القبة ...	الوالي	٢٠٠٣	
٦	مفتحة الصلر ...	»	٣٣٣٤	
٧	عزبة البوستر ...	»	١٧١١	
٨	» الشيخ عبد النبي ...	»	٦١٥٢	
٩	» العادلي ...	»	٣٠٣٣	
١٠	الدمرداش ...	»	١٧٨٢	
١١	العباسية البحرية ...	»	٤١١٨	
١٢	» الغربية ...	»	٦٥٤٥	
١٣	» القبيلة ...	»	٦٤٠٧	
١٤	جنابن الواليلة ...	»	٥٩٨٧	
١٥	حرب الحمدي ...	»	٣٠٤٣	
١٦	المعدوي ...	باب الشعيرة	٧٢١٨	
١٧	المنسي ...	»	٥٨٧١	
١٨	الصوابي ...	»	٤٩٣٦	
١٩	بركة الرطلي ...	»	٦٧٧٤	
٢٠	درب عجور ...	»	٤٣٣٨	
٢١	باب البحر ...	»	٩٠٤٨	
٢٢	سوق الزلط ...	»	٦٦٣٥	
٢٣	سیدی مدین ...	»	٢٢٨٤	
٢٤	درب الإقافية ...	»	٥٨٣٩	
٢٥	باب الشعيرة ...	»	٥٧٨٢	
٢٦	الطائر ...	»	٢٩١٣	
٢٧	الكردي ...	الجمالية	٥٤٨٦	
٢٨	كفر الطامین ...	»	٦٠٨٥	
٢٩	البرقدار ...	»	٢٢٨٤	
٣٠	المطوف ...	»	٧١٠٦	
٣١	الجمالية ...	»	٥٦٢٨	
٣٢	المغاربة ...	»	٢٣٧٦	
٣٣	انخرنقش ...	»	٦١٤٣	
٣٤	درب قرص ...	»	٢٦٢٣	
٣٥	قصر الشوق ...	»	٣٩٢٣	
٣٦	كفر الزناري ...	»	٦٧٠١	
٣٧	الخواص ...	»	٤٤١٩	
٣٨	قاید ای ...	»	٢٦٩٠	
٣٩	عزبة الصماليمة ...	»	١٤٧٥	
المجموع ...				١٨٣٩٦٢

الدائرة الرابعة

مقرها قسم الدرب الأحمر وعدد أھاليها (١٧٧٨١٣) وتتكون من الأجزاء الآتية حسب حدودها الادارية

تسلسل	اسم الشياخة	اسم القسم التابعة اليه	عدد أهالي الشياخة	ملاحظات
١	درب الجنة ...	الموسكي	٣٤٠٢	
٢	كوم الشيخ سلامة ...	»	٤٧٠٧	
٣	المنشوي ...	»	١٩٨٥	
٤	درب المهايل ...	»	٢١٠٩	
٥	المناصره ...	»	٧٠٣٢	
٦	الحجازي ...	الدرب الأحمر	١٨٧٨	
٧	درب سماعة ...	»	٦٣٣١	
٨	تحت الرح ...	»	٥٠٦٠	
٩	حوش الشرفاوي والدويدة	»	٥٨١٧	
١٠	الغريب ...	»	٢٨٨٩	
١١	الأزهر ...	»	٤٢١٣	
١٢	الكحكيين ...	»	٢٧١٥	
١٣	الباطنية ...	»	٤٠٤٥	
١٤	حارة الروم ...	»	٦٢٦٥	
١٥	درب شغلان ...	»	٦٦٩٨	
١٦	الدرب الأحمر ...	»	٤١٣٥	
١٧	المغريطين ...	»	٥٦٤١	
١٨	القرية ...	»	٣٤٧٧	
١٩	السروجية ...	»	٦٤٠٠	
٢٠	سوق السلاح ...	»	٥٠٦٣	
٢١	باب الوزير ...	»	٢٦٣٧	
٢٢	الحلبية والسويقية ...	الخليقة	٧٩٢٩	
٢٣	المحصر ...	»	٤٩٢٣	
٢٤	الحطابة ...	»	٤٣٩٧	
٢٥	درب المحصر ودرب الباكين	»	٥٧٧٤	
٢٦	الصيلة ...	»	٣٩٣٤	
٢٧	الخليقة ...	»	٤٨١٠	
٢٨	تحت الصور ...	»	٤٣٨٨	
٢٩	حرب البصار ...	»	٨٠٠٢	
٣٠	القادرية ...	»	٧٥٢١	
٣١	الامامين ...	»	٤٥٧١	
٣٢	نخلة التوتى ...	»	٢٨٥٣	
٣٣	الشوناني ...	الجمالية	٥٠٥٥	
٣٤	الشعراوى ...	»	٥٦٤٠	
٣٥	اليهود القرايين ...	»	٩٥٠٥	
٣٦	اليهود الريان ...	»	٣٠٢٣	
٣٧	درب الشرفا ...	باب الشعيرة	١٥٤٣	
٣٨	الفوطية ...	»	٦١٢٦	
٣٩	الوسمة ...	»	٢٥٨٧	
٤٠	درب مصطفي ...	»	٢٣٦٨	
المجموع ...				١٧٧٨١٣

مديرية القليوبية

الدائرة الأولى

مقرها بها وعدد أهاليها (٢٠٠٢٠٥) وتكون من البلاد الاتية حسب حدودها الادارية

اسم البلدة	اسم المركز القائم اليه	تعداد البلدة	ملاحظات
١ استيت	بها	٣٤١٢	
٢ كفر شرف الدين	»	١١٩٠	
٣ كفر عزب غني	»	١١١١	
٤ كفور طاهر ورضوان	»	١٢٨٩	
٥ كفر الشهاوى خاطر	»	٦٥٣	
٦ كفر كرودى	»	٩٩٢	
٧ كفر منصور	»	١٨٣٠	
٨ بجمره	»	٣٩٨١	
٩ ميت راضى	»	١٨٣٣	
١٠ كفر الأربعين	»	١١١٢	
١١ كفر سعد	»	٦٠٨	
١٢ كفر موسى ونصف أتريب	»	١٥١٩	
١٣ برقطا	»	١٦٠٨	
١٤ شيلنية	»	٧٤٨٢	
١٥ المشية	»	٢٢٢٢	
١٦ كفر أبو زهرة	»	٨٦٠	
١٧ ققياس	»	٢١٤٦	
١٨ ميت ختازر	»	٤٠٣٨	
١٩ بنا ونصف أتريب	»	٢٥٥٨٢	
٢٠ كفر ميتاقر	»	٣٦١	
٢١ الزملة	»	٦١٤٩	
٢٢ ميت المطار	»	٢٥٠٧	
٢٣ ميت طام	»	٢١٤٨	
٢٤ الشوت	»	٤٧١٧	
٢٥ كفر الشوت	»	١٠٦٤	
٢٦ كفر الحمام	»	٦٤٢	
٢٧ كفر عطا الله	»	١٢٢٣	
٢٨ كفر الشيخ ابراهيم	»	١١٢٣	
٢٩ بجلة	»	٤٥٢٠	
٣٠ جزيرة على	»	٤٩٠٤	
٣١ مرصفا وكفرا حمد شيش	»	٦٦٠٦	
٣٢ كفر العرب	»	١٩٢٥	
٣٣ كفر فرسيس	»	١٢٦٥	
٣٤ فرسيس	»	١٢٧٣	
٣٥ سندهور	»	٢١٧٦	
٣٦ كفر الحصه	»	٦٥٨	
٣٧ الحصه	»	٢٥٦٢	

١ - دائرة محافظة القنال

مقرها مدينة بورسعيد وعدد أهاليها (١١٠٠٣٣) وتكون من الجهات الاتية حسب حدودها الادارية :

عدد	١
مدينة بورسعيد .	١
الاسماعيلية وملحقاتها .	١
عدد	٢

٢ - دائرة محافظة السويس

مقرها مدينة السويس وعدد أهاليها (٣٩٤٢١) وتكون من الجهات الاتية :

عدد	١
مدينة السويس بحسب حدودها الادارية .	١
قرية الجبلان التابعة لمحافظة في بعض الأعمال الادارية ، ومنها أعمال الانتقابات .	١
بلاد سواحل البحر الأحمر التابعة لمصلحة الحدود وملحقة بمحافظة السويس فيما يتعلق بالانتقابات وهى :	١
عدد	١
غابة البوص .	١
التردقة .	١
سفاجه .	١
جمسة .	١
القصير .	١
عدد	٥
عدد	٧

٣ - دائرة محافظة دمياط

مقرها مدينة دمياط وعدد أهاليها (٣٤٨٣٣) وتكون من مدينة دمياط بحسب حدودها الادارية .

٤ - دائرة محافظة سيناء

(التابعة لمصلحة الحدود)

مقرها مدينة العريش وعدد أهاليها (١٤٧٤٢) وتكون من الجهات التابعة لهذه المحافظة بحسب حدودها الادارية .

٥ - دائرة محافظة الصحراء الغربية

(التابعة لمصلحة الحدود)

مقرها حرسى مطروح وعدد أهاليها (٥٠٢٥٢) وتكون من الجهات التابعة لهذه المحافظة بحسب حدودها الادارية .

٦ - دائرة محافظة الصحراء الجنوبية

(التابعة لمصلحة الحدود)

مقرها ناحية الخاربة وعدد أهاليها (٢٥٣٩٢) وتكون من الجهات التابعة لهذه المحافظة بحسب حدودها الادارية .

الدائرة الأولى

الدائرة الثانية

مقرها شين القناطر وعدد أقاليمها (٢٠٠٥٣٢) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٨	بجول	بجول	٣١٣٣	
٢٩	كفر سنديون	د	٩٩٩	
٤٠	طحلة	د	٣٩٨٥	
٤١	كفر طحلة	د	١٨١٥	
٤٢	دجوى	طوخ	٥٩٤٩	
٤٣	زاوية بستان	د	٢٠٤٥	
٤٤	منشأة عصمت	د	٥١١	
٤٥	بستان	د	٦٢٠٧	
٤٦	السفانية	د	١٩١٨	
٤٧	كفر طحان	د	١٨٢٤	
٤٨	كفر الحدادين	د	١٢٧١	
٤٩	طوخ	د	٧٨٣٢	
٥٠	كفور طاب	د	٢٤٤٧	
٥١	كفر الجبال	د	٢١٧٠	
٥٢	كرم الأطرون	د	٢١١١	
٥٣	البادلة	د	١٧٠٥	
٥٤	ايبى	د	٤٩٢٣	
٥٥	اكاد دجوى	د	١٦٩١	
٥٦	جزيرة الأعجام	د	١٣٣٧	
٥٧	منطق الجزيرة	د	٥٩٩٨	
٥٨	كفر الرجالات	د	١٧٩١	
٥٩	العبار	د	٦١٧٤	
٦٠	منشأة العبار	د	١٠٦٦	
٦١	كفر العبار	د	١٥٧٤	
٦٢	كفور منصور ومحرم	د	٣٦٢٢	
٦٣	كفر النخلة	د	٨٧١	
٦٤	كفر الفقهاء	د	١٣٦٦	
٦٥	برشوم الكبرى	د	١٦٧٥	
٦٦	برشوم الصغرى	د	١٤٩٨	
٦٧	السيف	د	٢٥٨١	
٦٨	الصالحية	د	٨٢٤	
٦٩	قرقشند	د	٣٦١٤	
٧٠	شبراخات	د	٣٢٥٧	
٧١	كفر الحوالة	قليوب	١١٢١	
المجموع				٢٠٠٢٠٥

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	مشهور	طوخ	٨٢٨٥	
٢	كفر حسن سعد	د	٨٢٨	
٣	دفتا	د	١٣٥٣	
٤	الخراولة	د	٦٣٢	
٥	منيرة	د	٢١٦٧	
٦	خلوة منيرة	د	٩٣٩	
٧	تامول	د	٣٣٠٠	
٨	كفر الحصافة	د	١٤٠٧	
٩	منصورة تامول	د	٩٢٧	
١٠	المنزلة	د	١٦٤١	
١١	الدير	د	٧٣٤٠	
١٢	بيت كانة وكفر شومان	د	١٠٦١١	
١٣	كفر الشيخة سالمة	شين القناطر	٦٩٠	
١٤	كفر الصهي	د	١٩١٩	
١٥	كفر سعد مجرى	د	١٠٢٧	
١٦	القنتر	د	١٤٢٨	
١٧	كفر طحورية	د	٧٨٣	
١٨	طحورية	د	٢٤٩٦	
١٩	كفر الشرفا القبلى	د	١٣٨٥	
٢٠	الحسانية	د	٩٥٣	
٢١	الأحرار	د	٤٦٤٨	
٢٢	تل بنى تم وكفر سليمان الور	د	٤٦٣٩	
٢٣	شين ومنصورها	د	٩٣١٤	
٢٤	منية شين	د	٢٥٥٥	
٢٥	زفتة مشول	د	٥٣٠٤	
٢٦	الشوبك	د	٢٤٣٩	
٢٧	كفر الشوبك	د	٥٥٢٩	
٢٨	كفر شين	د	٦٦٥٥	
٢٩	المرج	د	٢٦٦٥	
٣٠	زاوية الشيخ سعد	د	٨٩٧	
٣١	كفر الدير	د	١٩٠٥	
٣٢	الحصافة	د	١٦٥١	
٣٣	الكوم الأحمر	د	٢٢١١	
٣٤	طحانوب	د	٥١٠١	
٣٥	كفر طحا	د	٣٩٩٠	
٣٦	كفر سنهون	د	١١٢١	
٣٧	نوب طحا	د	١٩٧٢	
٣٨	الزهريين	د	٢٢٧٢	
٣٩	سنهون	د	٣٤٤٤	
٤٠	أبرزعل	د	٩٨٢١	

(تابع) الدائرة الثانية

تسلسل	اسم البلد	التابع اليه المركز	تعداد البلد	ملاحظات
٤١	كفر عيان ...	شين القناطر	٢٥٤٦	
٤٢	كفر حمزة ...	"	٢١٣١	
٤٣	النابل ...	"	١٤٠٦	
٤٤	الحاكة ...	"	٨٣٥٣	
٤٥	مزرعة الجبل الاصفر ...	"	٧٠٨	
٤٦	المطارة ...	"	١٤٠٤	
٤٧	القشيش ...	"	٢٧٨٤	
٤٨	الحزانة ...	"	٩٥٤	
٤٩	كروم السمن ...	"	١١٠٩	
٥٠	نوى ...	"	٥١٠٥	
٥١	الحماة ...	"	٢٩٤٣	
٥٢	السمانية ...	"	٢٣٥٢	
٥٣	سرايوقس ...	"	٨٣٨٧	
٥٤	المنية ...	"	٦٣١	
٥٥	القلج ...	"	٥٤٦٦	
٥٦	البركة وكفورها ...	"	٣٢٣٢	
٥٧	المرج ...	"	٥٢٥٣	
٥٨	كفر الشرفا الشرقى ...	"	١٣٧١	
٥٩	انصوص ...	"	٣٠٨٥	
٦٠	طنان ...	قليوب	٨٣٨٧	
٦١	السد ...	"	٤٦٨١	
المجموع ...				٢٠٠٥٣٢

الدائرة الثالثة

مقرها قلوب وعدد أقاليمها (٢٠٠١٠١) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

تسلسل	اسم البلد	التابع اليه المركز	تعداد البلد	ملاحظات
١	زسا ...	طوخ	٢١٨١	
٢	الحسانية ...	"	٨٦٦	
٣	قها ...	"	٥٠١٩	
٤	أجهور الكبرى ...	قليوب	٨٥٧١	
٥	شبرا شهاب ...	"	٣٦٧٧	
٦	قراقران ...	"	٣٧٥٣	
٧	أسيوط الصغرى ...	"	٣٩٢٢	
٨	كفر نجم ...	"	٥٢٣	
٩	ريبة خان ...	"	٢١٦٧	
١٠	سنديس ...	"	٤١١٣	

(تابع) الدائرة الثالثة

تسلسل	اسم البلد	التابع اليه المركز	تعداد البلد	ملاحظات
١١	سنديون ...	قليوب	٦٨٤٥	
١٢	الصباح ...	"	١٥١٩	
١٣	البرادعة وطلوتها ...	"	٣٩٧٦	
١٤	بهاة ...	"	٢٠٦٠	
١٥	كفر الشرفا الغربى ...	"	٢٠٥٤	
١٦	صانفر ...	"	٣٧٥٩	
١٧	قلبا ...	"	٤٤١٠	
١٨	كفر رماده والترحان ...	"	٢٠٥٥	
١٩	نأى ...	"	٣٢٦٥	
٢٠	كفر أبو جمعة ...	"	١٨٣٢	
٢١	حلاة وكفر السيل ...	"	١٠٧٠	
٢٢	كفر الحارث ...	"	٥٦٥	
٢٣	شفان ...	"	٥٣٨٨	
٢٤	القناطر الخيرية ...	"	٨٣٨٥	
٢٥	الأميين ...	"	٩٨٧	
٢٦	الخرقانية ...	"	٢٧٨٧	
٢٧	كفر سلم ...	"	٢٧٣	
٢٨	أبو القيط ...	"	٦٢٨٠	
٢٩	قليوب ...	"	٢٠٥٥٠	
٣٠	كروم أشقين ...	"	٤٠٥٨	
٣١	بلقى ...	"	٣٧٧٥	
٣٢	زاوية للتجار ...	"	٢٣٣٦	
٣٣	ميت حقه ...	"	٤٢٠١	
٣٤	ميت نما ...	"	١٠٥٤	
٣٥	متلى ...	"	١١٦٦	
٣٦	باسوس ...	"	٣٨٢١	
٣٧	بجام ...	"	١٥٣١	
٣٨	بتميم ...	"	٥٥٦٥	
٣٩	مسطرد ...	"	٢٣٠١	
٤٠	المطرية ...	"	٢٥١٠٢	
٤١	كفر الجاموس ...	"	١٦٨٣	
٤٢	الامرية ...	"	١٩٧٣	
٤٣	دمهور شبرا ...	"	٢٣٦٩	
٤٤	شبرا الخيمة ...	"	٨٥٨٦	
٤٥	منية السبع ...	"	٢٥٠١	
٤٦	جزيرة بدران ...	"	٣٠٠	
٤٧	الوايل الكبرى ...	"	٢٨١٨	
٤٨	القية ...	"	٢٢٤١	
٤٩	الوايل الصغرى ...	"	٦٠٢٣	
٥٠	الزاوية الحمراء ...	"	٨٩٥	
المجموع ...				٢٠٠١٠١

(تابع) الدائرة الأولى

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٩	كفر الأشقي	فاقوس	١٠٤٧	
٤٠	منشية القاضى	»	٢٦٢٥	
٤١	سواده	»	٥٩٨٥	
٤٢	صان الحجر	»	٣٤٢٣	
٤٣	فاقوس الشرق	»	١٠١٦٧	
٤٤	قصاصين الشرق	»	٢٤٩٦	
٤٥	قتير	»	٢٨٥١	
٤٦	قهوة	»	٢١٨٨	
٤٧	الحماذين	»	١٩٨٠	
٤٨	المجازية	»	٧٤٠	
٤٩	الملكين البحرية	»	١٥١١	
٥٠	الملكين القبلية	»	١٤٦٠	
٥١	كفر ابراهيم بشارة	»	٢٤٠	
٥٢	كفر الحاج عمر	»	٣٣٩٣	
٥٣	كفر الحيوان	»	١٧٨٤	
٥٤	كفر جالوش	»	١٥٩٣	
٥٥	كفر طيبي أفا	»	٦٤١	
٥٦	كفر كشك	»	٣٩٢	
٥٧	كفر محمد اسماعيل	»	٢٨٧٤	
٥٨	مقل نعم	»	٧٩٩	
٥٩	ميت العز	»	٣١٩٥	
٦٠	منية الحكم	»	٩٢٩	
٦١	زلة العارين	»	٢١٢١	
٦٢	سماكن الغرب	»	٢٢٨٠	
٦٣	منشية أبو حاصر	»	١٥٠٠	
٦٤	أولاد موسى	كفر صقر	٣٧٨٦	
٦٥	الحصوه	»	٣٢٥٧	
٦٦	قرباجه	»	٧٣٥	
	المجموع	»	١٦٨٨٩٩	

الدائرة الثانية

مقرها كفر صقر وعدد أهاليها (١٦٨٤١٢) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	أبو الشقوق	كفر صقر	٣٢٠٤	
٢	أبو حريز	»	١٠٥٣	
٣	أبو كبير	»	١١٣٠١	
٤	أبو ياسين	»	٧٣٧	
٥	شفيط الحرايرة	»	١٥٦٩	

مديرية الشرقية

الدائرة الأولى

مقرها فاقوس وعدد أهاليها (١٦٨٨٩٩) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الايخمين	فاقوس	٨٠٠	
٢	الايخويه	»	٤٣٤٢	
٣	منشية بشارة الطماوى	»	٢٣٨٤	
٤	الحسيلية	»	٢٢٢٠	
٥	إبشالية	»	٢٥٠٠	
٦	الكارشة	»	١٣٧٩	
٧	اليوم	»	٣١٧٢	
٨	إلخافره	»	٤٣٠	
٩	المجاجة	»	١٩٦٨	
١٠	انطارة	»	١٧٩٢	
١١	السمين	»	١٩٨٣	
١٢	الديمون	»	٧٠٧٦	
١٣	الزاوية الحمراء	»	١٢٧٧	
١٤	السلاطنة	»	٢٦٦	
١٥	الصالحية	»	٨٦٣٥	
١٦	الصوالخ	»	٢٤٤٠	
١٧	العارين	»	١٤٢٦	
١٨	الفرزلى	»	٣٨٣٣	
١٩	التفادنة	»	١٣٧٤	
٢٠	المجاجة الكبرى	»	٤٣٩٥	
٢١	المجاجة الصغرى	»	٨٠٩	
٢٢	الضواهرية	»	٢٠٠١	
٢٣	منشأة أبو عمر	»	٢٩٩٠	
٢٤	جزيرة سعودى	»	٥٦٥٣	
٢٥	الفروط	»	٢٦١١	
٢٦	الحصين	»	٢٢٢٣	
٢٧	أكاد البحرية	»	٤٢٩٣	
٢٨	أكاد القبلية	»	٤٠١٠	
٢٩	أولاد حادين	»	٦٤٩	
٣٠	أولاد البدوى	»	٨٥٦	
٣١	بنى صردي	»	٢٨٢١	
٣٢	حصنة المنصورة	»	١٠٣٠	
٣٣	دوار جهينة	»	٢٤٠١	
٣٤	دوامه	»	٣٧٧٠	
٣٥	الساجنة	»	٦٤١٨	
٣٦	سماكن الشرق	»	١٣٧٦	
٣٧	سقطلة الرقايعين	»	٣٠٣٠	
٣٨	البراهمة	»	٣١٧٥	

(٥٦) الدائرة الثانية

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٦	أشيط القرادنه	كفر صقر	٥٨٨	
٧	الاحراز	»	١٠٤٥	
٨	اليوها	»	١٢٦٧	
٩	الحيش	»	٣٣٨٤	
١٠	الرباعين	»	١٢٧٩	
١١	الغضارية	»	٣٣٤١	
١٢	السدر	»	٩٦٠	
١٣	الشرقية	»	١٧٠٠	
١٤	الصورة	»	١١٤٥	
١٥	الصوفية	»	٣٨٢٥	
١٦	زور أبو الليل	»	١١١١	
١٧	الطرادية	»	١٤٧٦	
١٨	الغاية والمجادين	»	٢٠٩٦	
١٩	الفرابين	»	٩٦١	
٢٠	القضاء	»	١٩٠٩	
٢١	المشاعله	»	٢٠٨٢	
٢٢	المجارسه	»	٤٢١٢	
٢٣	تراك	»	٦١٢٩	
٢٤	أولاد صقر	»	٣٠٩٧	
٢٥	دخان	»	٢٤٦٩	
٢٦	نل محمد	»	٦٥٥	
٢٧	تليجة	»	١١٧١	
٢٨	حانوت	»	٣٢٩٠	
٢٩	ستريس	»	٨٣٥	
٣٠	سجها	»	١١٦٨	
٣١	الموانسه	»	٤٠٩٥	
٣٢	منشاة عبد اللطيف وأكد	»	٢٤٠٨	
٣٣	الحوامدة	»	١٩١٥	
٣٤	شيط الحموي	»	٢٤٦٤	
٣٥	طواحين اكراش	»	٨٤٤	
٣٦	قصاصين السباخ	»	١٩١١	
٣٧	كفر الفرايضة	»	٨٢٩	
٣٨	كفر الشوافين	»	١٦٠٥	
٣٩	كفر أبو شرايية	»	٧٥٩	
٤٠	كفر أبو كبير	»	٦٢٦٣	
٤١	كفر الحديدي	»	٥٢٥	
٤٢	الزود	»	٢٠٦١	
٤٣	كفر الشرفا البحري	»	٢١١	

(٥٧) الدائرة الثانية

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٤	كفر الشيخ داود	كفر صقر	١٩٠	
٤٥	كفر النصيري	»	٧٦٦	
٤٦	كفر حماد	»	١٤٩٨	
٤٧	كفر صقر	»	٣٠٧١	
٤٨	عبد الشهيد شوده	»	١٦٢	
٤٩	عتيان	»	٨٢٠	
٥٠	عوض سليمان	»	٣٤٣	
٥١	هريرط	»	١٠٢٤	
٥٢	كفور نجم	»	٥٦٥٧	
٥٣	مقل ميمون	»	١١٦٥	
٥٤	منشاة رضوان	»	٣٤٤٧	
٥٥	ناطوره	»	٢٠٣٢	
٥٦	نجوم	»	٢٠٩٧	
٥٧	نزة خيال	»	٢١٣٧	
٥٨	هريرط	»	٤٨٣٣	
٥٩	الابراهيمية	هيب	١٠١٧٤	
٦٠	الحلوات	»	٢٩٤٤	
٦١	الدهمون	»	٢٥٧٢	
٦٢	السكاكزه	»	١١١٥	
٦٣	الحجف	»	٢٨٤٧	
٦٤	بقي عياض	»	٢١٠٨	
٦٥	جزيرة الشيخ	»	٧١١	
٦٦	دع المطاوعة	»	٣٥٣	
٦٧	نصف وريح المطاوعة	»	٩٩٨	
٦٨	شرشمة	»	١٣٦٣	
٦٩	شرقية مباشر	»	١١٤٠	
٧٠	الرباض	»	٧٩٦	
٧١	شوبك اكراش	»	١٣٣٧	
٧٢	طوخ القراموس	»	٤٥٠٧	
٧٣	قطيفة مباشر	»	٢٠٨٠	
٧٤	كفر أبو حطب	»	٦٩٦	
٧٥	السواق	»	١٠٦٣	
٧٦	مهير	»	٤٦٠	
٧٧	جيندى	»	١٢٧٣	
٧٨	محسن	»	٤٥١	
٧٩	مباشر	»	٤٢٣٣	
	المجموع	»	١٦٨٤١٢	

الدائرة الثالثة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٤	المباحه	الزقاقين	٧٠٤٧	
٣٥	الزل الكبير	"	٤٦٩٥	
٣٦	الشرق	"	١٣٤٥	
٣٧	القصاصين القديمة	"	٤٦٤٩	
٣٨	البحاره	"	٣٩٢	
٣٩	القطاوية	"	٤٧٢٦	
٤٠	كفر المزاري	"	٤٨٩٩	
٤١	المحسمه	"	٣٥٥٥	
٤٢	أبو صوير	"	٣٨٥٢	
٤٣	السج آبار والمكفر	"	٣٥٤٥	
٤٤	القصاصين الجديده	"	٥٠٦٣	
٤٥	المسيد	"	٨٣٨	
٤٦	أبو حماد	"	٣٤٢٤	
٤٧	مراييوم	"	٣١٠٩	
٤٨	فايد	"	١٨٨٤	
٤٩	شبابرة الطنائت	"	٨٦٨	
٥٠	علم	"	٢٠٨١	
٥١	عمرط	"	٢٧٩٤	
٥٢	قيشه	"	٦٢٠٧	
المجموع ١٦٩٣١٧				

الدائرة الرابعة

مقرها بندر الزقاقين ومدد أهلها (١٦٨٩٨٠) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	بيشة فايد	هيا	٢٩٤١	
٢	فوسيس	"	١٧٨٧	
٣	فسوكه	"	٢٠٥٨	
٤	كفر السلوحية	"	٥٢٠	
٥	كفر العايد	"	٢٣٧	
٦	المسلية	"	١٧٥٩	
٧	كفر أولاد عطيه	"	٦٨٦	
٨	كفر عطا الله سلامه	"	١٦٤٧	
٩	كفر فسوكه	"	١٢٩٥	
١٠	مترل حيان	"	٢٣٣١	
١١	منشاة غالي منصور	"	٣٩٥	
١٢	بندر الزقاقين	بندر الزقاقين	٥٠٨٨٧	
١٣	الطبية	مركز الزقاقين	٣٨٠٠	

الدائرة الخامسة

مقرها هيا ومدد أهلها (١٦٩٣١٧) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الاحسانية	هيا	٦٧٤	
٢	الأسدية	"	٥٩٧٣	
٣	الرزقون	"	٢١٢٧	
٤	السلامون	"	٢٧٣٥	
٥	الشبراين	"	٣٧٦٩	
٦	الطويلة	"	٢٣٦٧	
٧	المدوة	"	٢٣٧٥	
٨	الملاقه	"	٨٢٠٦	
٩	كفر زيدان منديل	"	٧١٦	
١٠	العواصبه	"	٣٤٦٠	
١١	كفر محمود ارفاقوط	"	٩٩٦	
١٢	الفواصة	"	٢٠٨٤	
١٣	القراموص	"	٣٥٤٧	
١٤	تل مفتاح	"	٢٨٤٠	
١٥	حوض نجيح	"	٢٣٦٦	
١٦	صبيح	"	١٨٤٦	
١٧	فراشة	"	٢٦٥٤	
١٨	كفر عجيبه	"	٨٧٤	
١٩	الرحمانية	"	٣٧٧٩	
٢٠	مهديه	"	٣٠٧٥	
٢١	هيا	"	٩١٠١	
٢٢	كفر أبو جبل	الزقاقين	١٠٨٤	
٢٣	الشبانات	"	٤٩٧٨	
٢٤	العلوية	"	٨٨٩	
٢٥	ميت ردين	"	٢٠٧٢	
٢٦	بني جري	"	٣٠٠٣	
٢٧	طويجر	"	٨٨٠	
٢٨	كفر حافظ بك	"	٢١٨٣	
٢٩	كفر أحمد برهام	"	٢٦٣	
٣٠	صفت الحنه وكفرها	"	١٨٨٥	
٣١	القرين	"	١٣٢٦٠	
٣٢	انليس	"	٢٤٦١	
٣٣	الصوه	"	٥٧٥٧	

الدائرة الخامسة

مقرها بليس ومدد أقالها (١٦٨٣٧٦) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

سجل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	أبراش	بليس	١٩٥٠	
٢	البقة	"	١٢٩٦	
٣	الباشون	"	٤٦٤٤	
٤	الجوسق	"	٢٠٢٩	
٥	العيسى	"	٤٥١	
٦	الخشه	"	١٠٧٥	
٧	الزوامل	"	٧٦١٨	
٨	الزورة الشرقية	"	٧٧٢	
٩	الزورة الغربية	"	٢٥٠٣	
١٠	الشوليه	"	١١٠٣	
١١	الشغانية	"	٦١٤	
١٢	المصفاة	"	١٤٢٧	
١٣	العديلة	"	٤١٥٣	
١٤	التفارية	"	١٤٨٩	
١٥	سميدية	"	١١١٩	
١٦	الناصره	"	٨٧٠	
١٧	المير	"	٣٨٢٦	
١٨	أفئاض الرمل	"	٥٧٤٧	
١٩	فتيش الاسماعيلية	"	١٥٢	
٢٠	أولاد سيف	"	٣٥٢٢	
٢١	أولاد مها	"	١٩٨٠	
٢٢	بليس	"	١٦٨٠٤	
٢٣	بني صالح	"	٩٦٣	
٢٤	بر عماره	"	١٣٣٤	
٢٥	تل أشيك	"	٧٣٨	
٢٦	كفر السلاوي	"	٤٧	
٢٧	تل روزن	"	١١٣٦	
٢٨	حفا	"	٣٠٧٠	
٢٩	دهشا	"	٣٥٥٦	
٣٠	سلمنت	"	٣٨٥٤	
٣١	سنتنور	"	١٩١٥	
٣٢	شبرا النحلة	"	٤٨٩٧	
٣٣	الفاوقية	"	٦٧٠	

(٣) الدائرة الرابعة

سجل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١٤	أم رماد	الزقازقي	٢١٨٦	
١٥	بينا باي	"	٣٨٣٣	
١٦	كفر سليمان موسى	"	٥٠٥	
١٧	كفر محمود جابيش	"	١٤٦	
١٨	القنايات	"	١١٢١٨	
١٩	التخاس	"	٣٨٢١	
٢٠	كفر الأشراف	"	١٢٤٠	
٢١	حوض الطرفه	"	١٤١٠	
٢٢	تل مسمار	"	٩٤٢	
٢٣	التكارية	"	٢٤٢٦	
٢٤	كفر أحمد صالح	"	٣١٨	
٢٥	ميت زافر	"	١١٩٦	
٢٦	مشول القاضي	"	٣٥٦٢	
٢٧	هرية رزنه	"	٥٤١٤	
٢٨	بني عامر	"	٣٤٣٦	
٢٩	كفر نوار حنا	"	٣١٧	
٣٠	تل حوين	"	٢٥٨٤	
٣١	بني أشبل	"	٣٧٥٥	
٣٢	شبية التكارية	"	٥١٤٤	
٣٣	الطاهرة	"	١٥٦٨	
٣٤	الزكنون	"	٦٣٤٥	
٣٥	المصاوي	"	٥٠٨٢	
٣٦	الغار	"	٢٥٨٩	
٣٧	غزالة الخليس	"	٤٠٩١	
٣٨	بنابوس	"	٤٠٣٦	
٣٩	كفر الحصر	"	١١٨٥	
٤٠	شرويه	"	٢٢٤٢	
٤١	شوبك بسطه	"	٣٤٦٠	
٤٢	طاروط	"	٢٣٣٥	
٤٣	كفر يوسف سلامه	"	١٣٥٢	
٤٤	طهوه حميد	"	١٣٣٣	
٤٥	كفر الجلاوشية	"	٣٨٠	
٤٦	كفر الحمام	"	٣٤٧٥	
٤٧	كفر دنوينا	"	٨٨٩	
٤٨	كفر عوض الله مجازي	"	٦٩٧	
٤٩	كفر محمد حسين	"	١١٩١	
٥٠	ميت أبودلى	"	١٤٤٠	
٥١	ميت ركاب	"	٨٣٦	
٥٢	كفر النعال	"	١٤٦٤	
	المجموع	...	١٦٨٩٨٠	

(تابع) الدائرة الخامسة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد البلد	ملاحظات
٤٣١٨	بلبيس	غيتة	٣٤	
١٦٨١	»	قمرله	٣٥	
١٦٦٣	»	قشا	٣٦	
٥٢٥	»	قهله الجبلية	٣٧	
٢٠٩٨	»	الكفر القديم	٣٨	
٣٢٥٨	»	الكتبية	٣٩	
٩٦١	»	كفر ابراهيم المايدى	٤٠	
١٨٢٩	»	كفر أيوب سليمان	٤١	
٦٥٩	»	كفر بنى علم	٤٢	
٤٣٩٨	»	كفر ابراش	٤٣	
٨٤١	»	كفرا بكلا	٤٤	
١٢٤٨	»	كفر الشرايية	٤٥	
٤٥٨	»	كفر العرب	٤٦	
٤٥٣	»	كفر دهمشا	٤٧	
١٠١٦	»	كفر حقا	٤٨	
٢٨٦	»	كفر مسعود حجازى	٤٩	
٥٨٢	»	كفر يوسف ضحانة	٥٠	
١١٢٤٤	»	مشول السوق	٥١	
٩٧٨	»	منية ملست	٥٢	
٩٨٧	»	منية ستا	٥٣	
٢٧٥٤	»	ميت جابر	٥٤	
٨٢٥	»	ميت حبيب	٥٥	
٢٦٥٧	»	ميت حلى	٥٦	
٢١٨٣	»	ميت ربيعة البيضاء	٥٧	
١٧١٨	»	ميت معل	٥٨	
٢٩٩٧	»	نجيت	٥٩	
٣٣٨٨	»	نوبه والدعاشنة	٦٠	
٣٦٢٧	الزقاق	الحفورية	٦١	
١٢١٢	»	كفر عباد كريم	٦٢	
٣١٤٣	»	مخبطط	٦٣	
١٩٩٤	»	استيك	٦٤	
٣١١٤	»	كفر امانه	٦٥	
٢٣٩٢	»	انسانا الجبل	٦٦	
٩٣٠	»	شقلبان	٦٧	
٤٢٨٢	»	بردين	٦٨	
٢٤٩٨	»	طلحة بردين	٦٩	
١٦٣٨	»	صيفطه	٧٠	
٢٢١٧	»	نصوه	٧١	
١٦٨٣٧٦	المجموع			

الدائرة السادسة

مقرها مينا الفصح وتعد اداليا (١٦٨٧١٧) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدود الادارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد البلد	ملاحظات
١٠٦٦	مينا الفصح	أبو النبال	١	
٢٢٥٨	»	أبو طوالة	٢	
٢٢٨٤	»	البقاشين	٣	
٤٨٥٧	»	التلين	٤	
٢٤٤٩	»	الجبلية	٥	
٦١٠	»	كفر صليب رزق	٦	
٩٩٣	»	الخرس	٧	
٣٧٣٥	»	السعدين	٨	
٢٦٥٥	»	الشقر	٩	
٨٥٥٠	»	الصنائين	١٠	
٩٠٨٦	»	العزيزية	١١	
١٨١٤	»	العفدة	١٢	
١١٤٢	»	القبة	١٣	
٢٤١٧	»	الفرافرة	١٤	
١١٠٩	»	الحجاز	١٥	
١٣٦٤	»	المساعدة	١٦	
١٤١٠	»	الميمون	١٧	
٢٤٥	»	خلوة الشرايى	١٨	
٥٣١٤	»	الوطا	١٩	
١٥٠٧	»	الاعراس	٢٠	
١١٠٨	»	الحوض الطويل	٢١	
٤١٤٥	»	اليتامه	٢٢	
٣٥٠٤	»	بنقف	٢٣	
٣٩١٢	»	بنى هلال	٢٤	
٢١٤٦	»	بنى قريش	٢٥	
٣٥٥١	»	بشة عامر	٢٦	
٢٣٠١	»	خلانة	٢٧	
٥٣٢	»	كفر عبد الله عزيزه	٢٨	
٦٤١٠	»	سنهوت البرك	٢٩	
٤١٩	»	سيفطه أبو طوالة	٣٠	
٤٣٥٢	»	سنهوا ومنشاة تحى	٣١	
٤٨٨	»	كفر أبو دقن	٣٢	
٢٩٦٥	»	شبرا العنب	٣٣	
١٣٤٢	»	شبرا قصن	٣٤	
٦٠١٩	»	شلالدون	٣٥	
١٥١٦	»	شبة قش	٣٦	
٢٣٠١	»	ظهور شرب	٣٧	
١٧٠٤	»	المحمدية	٣٨	
١٠٩٩	»	قطيفة العززية	٣٩	
١٤٩٩	»	قرونة	٤٠	
٢٣٩٢	»	كرويه	٤١	
٢٢٢٥	»	كفر الدبر	٤٢	
٧٧	»	كفر قطر سعد	٤٣	

مدينة الدرقية

الدائرة الأولى

مقرها ميت غمر وعدد أهاليها (١٧٩١٢٥) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

ت.ج.س	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	ميت غمر وكفر البطيل ...	ميت غمر	١٩٨٠٠	
٢	» ميش وكفورها ...	»	٥١١٦	
٣	كفر الحميدة ...	»	١٥٩٠	
٤	الحاكية ...	»	١٤١٠	
٥	كفر الجبازي ...	»	٢٦٣	
٦	شباره المليون وكفر التيمى	»	٥٣٩٤	
٧	كفر أبو نجاح ...	»	٢١٤٤	
٨	الفيطون ...	»	٣٥٨٦	
٩	كفر الشيخ ...	»	٢٣٤٦	
١٠	هلا ...	»	٤٤٢٧	
١١	كفر عبد السيد نوار ...	»	٦٤٩	
١٢	كفر رجب وثاقوس مسعود	»	٣٣٦١	
١٣	كفر صليب سلامه ...	»	٢٠٥	
١٤	الزمرى ...	»	١٧١١	
١٥	كفر طصفا ...	»	٣١٧٣	
١٦	طصفا ...	»	٢٥٦٤	
١٧	المنشاة الصغرى ...	»	٢٣٢٥	
١٨	ميت الدريج ...	»	٧٥١	
١٩	كفر شكر ...	»	٦٣٣٤	
٢٠	كفر ميت أبو العز ...	»	١٤٤٤	
٢١	ميت العز ...	»	٢٠١٢	
٢٢	الصفين ...	»	١٢٤٦	
٢٣	المنشاة الكبرى ...	»	٢٧٨٢	
٢٤	اليوم ...	»	٢٢٠٧	
٢٥	كفر عطا الله سليمان ...	»	٤٢٥	
٢٦	الحماره ...	»	٨١٩	
٢٧	كفر عبد الشهيد ...	»	١٣٢٧	

(تابع) الدائرة السادسة

ت.ج.س	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٤	الرباعية ...	مينا القمع	١٠٩٢	
٤٥	كفر الزقاق القبيل ...	»	١١٠٦	
٤٦	» الشماورة ...	»	٢٩٠	
٤٧	» الشيخ خليفه ...	»	٤٣٢	
٤٨	» الصمادية ...	»	٥٧٩	
٤٩	» الويلجا ...	»	١٨٣٧	
٥٠	» أيوب عوض ...	»	٢٩٢	
٥١	» بدران ...	»	٦٦٥	
٥٢	» بدوى رزق ...	»	٤٦٠	
٥٣	» حسن عطا الله ...	»	١٨٧	
٥٤	» حسن عكاشه ...	»	٤٠٧	
٥٥	» حسن ندا ...	»	٢٥٦	
٥٦	» حسن بك الطويحي ...	»	١٩١	
٥٧	» سلامه شاره ...	»	٢٣٤	
٥٨	» سلامه أبراهيم ...	»	١٣٦٧	
٥٩	» سنهوت ...	»	٧٣١	
٦٠	» شلشليون ...	»	٢٩٤٩	
٦١	» عبد الله شفاص ...	»	٧٧٤	
٦٢	» عبد النى ...	»	٦٦٣	
٦٣	» علي غالى ...	»	٩٥١	
٦٤	» عمر مصطفى ...	»	٥٩٩	
٦٥	» فرج جريس ...	»	٢٠٦٧	
٦٦	» قرومط ...	»	١٠٣٨	
٦٧	» محمد احمد ...	»	٥٧٧	
٦٨	» محمد الفتورى ...	»	٢٨٢	
٦٩	» موسى جاویش ...	»	٦٨٤	
٧٠	» ميت بشار ...	»	٨٢٧	
٧١	» نشوه ...	»	٦٣٥	
٧٢	» يوسف سمري ...	»	٦٦٦	
٧٣	» كوم حلين ...	»	٢٠٦٨	
٧٤	» كفر الغنيمى ...	»	١٩٦٨	
٧٥	» مصطفى افندى ...	»	٢٧٨	
٧٦	» عثمان عفت ...	»	٢٢٧	
٧٧	» ميت سهيل ...	»	٥٣٢	
٧٨	» ميت بشار ...	»	٥٣٥٥	
٧٩	» ربيعة الله ...	»	١٣٧٩	
٨٠	» يزيد ...	»	٤٥١٣	
٨١	» مينا القمع ...	»	٨٩٦٧	
٨٢	» ملاس ...	»	٢٩١٦	
٨٣	» ميت سهيل ...	»	٣٩٦٣	
٨٤	» كفر الجرايه ...	الزقاق	٩٠٧	
٨٥	» أحمد جبران ...	»	٥٧٨	
٨٦	» محمد جاویش ...	»	١٣٠٤	
المجموع ...				١٦٨٧١٧

الدائرة الثانية

مقرها أجا وبلد أجالها (١٧٩٦٥٩) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١ أجا	أجا	٥٧٤٩	
٢ البوها	ميت غمر	٥٠٧٤	
٣ دقادوس	»	٥٢٣٤	
٤ ميت محسن	»	٤١٧١	
٥ كفر أبو نهبان	»	١٥٠٢	
٦ سرجيا	»	٣٠٦٥	
٧ سرجيا	»	٢١٤٢	
٨ شلا	»	٦٣٥٢	
٩ كفر بيهه وأبراهيم شرف	»	٦١٤١	
١٠ بيهه	»	١١١٣	
١١ سنوا مقام	»	٢٠٦٤	
١٢ آبيده	»	٩٥٩١	
١٣ دماص	»	٩٥٢١	
١٤ حصه الزمان	»	١١٠١	
١٥ قروط صهريه	»	١٦١١	
١٦ كفر الله	»	١٠٥٥	
١٧ اخطاب	أجا	٣٧٩٥	
١٨ ميت أشا	»	٢٣٤٤	
١٩ ميت دسيس وكفر أبو جرج	»	٣٣٨٣	
٢٠ فيشابنا	»	٣٥٢٤	
٢١ صهريه الصرى وكفر عديليه	»	٦٣٠٢	
٢٢ طامل الغربى	»	٢١٤٠	
٢٣ طامل الشرق وعزبة الاترية	»	٣٢٦١	
٢٤ ميت مسعود	»	٢٨٦١	
٢٥ الانشاصية	»	١٦٩٨	
٢٦ برهوش	»	٣٩٥٤	
٢٧ إعادة دروة	»	٤٩٨	
٢٨ كفر عيالا من حساب الله	»	٣٧٠	
٢٩ ميت أبو الحسين	»	٢٣٦٦	
٣٠ ميت فضاله	»	٣١١٧	
٣١ جلمو	»	٣٥٦	
٣٢ ميت معاند	»	١١٦٠	
٣٣ المنتره	»	١١٦١	
٣٤ كفر للمنتره	»	١٠٨١	
٣٥ شيوه	»	١٩٤٦	
٣٦ حاته	»	٢٢٢٥	
٣٧ كفر نهبان	»	٢٠٤٩	
٣٨ تيلب	»	٧٨٧	
٣٩ العانية	»	٩٣٣	
٤٠ قريقره	»	١٢٣٩	
٤١ دروة	»	١٠٣٦	

(٢) الدائرة الأولى

اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٨ ميت أبو خالد وكفر على بده	ميت غمر	٤٨٦٩	
٢٩ جصفا	»	٤٢٨٨	
٣٠ صهريه الكبرى وكفر جرجس	»	٨٩١٥	
٣١ المصرة وكفورها	»	٣٠٣٩	
٣٢ ميت ناجى	»	٣٥٤٦	
٣٣ الديونيه	»	١٣٦٨	
٣٤ كفر الجوهري	»	٧٢٢	
٣٥ نهضنا الأشرف	»	١٨٩٤	
٣٦ كفر بربرى سليمان	»	٢٧٤	
٣٧ ميت القرشي	»	٢٦٥٧	
٣٨ كفر المقدام	»	٣١٦٤	
٣٩ كفر عبد الملك منصور	»	٢٤٣	
٤٠ كوم الأشرف وكفر غنه يقرب	»	١٠٣٢	
٤١ أم الزين	»	١٦٤٣	
٤٢ بنى عياد	»	٢٠٢٠	
٤٣ دويله	»	١٧٠٣	
٤٤ ميت أبو صهري	»	٢٧٩٢	
٤٥ كفر الوزير	»	١٠٣٣	
٤٦ كفر الصم	»	٩٦٠	
٤٧ كفر الشراقوه	»	١١٩٠	
٤٨ ميت الفرماوى	»	٢٣٩٣	
٤٩ كفر إبراهيم يوسف	»	٣٤٢	
٥٠ بيتنا	»	٤٢٥٤	
٥١ كفر أبو متنا	»	٧١٣	
٥٢ مسكه	»	٢٩٤٦	
٥٣ كفر على عبد الله	»	٣٨٨	
٥٤ كفر داود مطر	»	٣٩٣	
٥٥ كفر سليمان تادرس	»	٧٤٣	
٥٦ دنديط وكفر محمود تافع	»	٨٦٧٧	
٥٧ كوم النور وكفر الدليل	»	١٠٨٢٢	
٥٨ بشالوش	»	٣٥٢٧	
٥٩ سلقى	»	٤٨٩٩	
٦٠ أولية	»	٨٤٨٩	
٦١ كفور اللياته	»	١٧٤٨	
٦٢ شهاب صوره	»	١٩٨٨	
المجموع			١٧٩١٢٥

الدائرة الثالثة
مقرها السبلاوين وعدد أهاليها (١٧٩٢٨٦) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

تسلسل رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	السبلاوين	السبلاوين	١٧٧٢٨	
٢	دير بجم	»	٥٨٨٥	
٣	كفر الباشا	»	٧٨٤	
٤	فرغان	»	١٤٨٩	
٥	أكوه	»	٢٦٨٣	
٦	شياره مغلا	»	٢٧٠٨	
٧	صفط زريق	»	٣٤٨٢	
٨	القطايع	»	١٠٢٩	
٩	الحوابر	»	٤٢٤٠	
١٠	تل القاضى	»	٨٦٦	
١١	اكراش	»	٣٠١٤	
١٢	منشاة قاسم باشا	»	٦٢٨	
١٣	منشاة صبره	»	٣٤٤١	
١٤	طحا المرج	»	٥٣١٨	
١٥	سغا	»	٦٧٣٩	
١٦	المناصافور	»	٢٣٤٤	
١٧	صافور	»	٣٧٢٩	
١٨	دير السوق	»	٢٠٥٩	
١٩	كفر أبو برى	»	٦١٨	
٢٠	طهوى	»	٢٥٠٦	
٢١	الجواشنة	»	١٣٣٧	
٢٢	كرديس	ميت غمر	٢٩٤٥	
٢٣	برمكى	السبلاوين	١٣٨٨	
٢٤	منشاة حلال	»	١١٧٧	
٢٥	الزريقى	أجا	٦٤٥	
٢٦	طنباره	»	٥٤٤	
٢٧	كفر ميت غراب	السبلاوين	٥٢٩	
٢٨	كفر طنبول القديم	أجا	١١٦٥	
٢٩	طنبول الكبير	»	٣٠٤٧	

(تابع) الدائرة الثانية

تسلسل رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٢	شبراويش	أجا	٥٣٩٥	
٤٣	ميت أبو الحارث	»	١٧٢٩	
٤٤	كفر التراقوه السيطه	»	٢٠٠٠	
٤٥	كفر عوض السيطه	»	١٤٥٢	
٤٦	الدير	»	١٢١٣	
٤٧	شيتسه	»	١٤٤٤	
٤٨	ميت العامل	»	٥٩٦٢	
٤٩	مسجد	»	١٤٩٥	
٥٠	منشاة عبد النبي	»	٧٥١	
٥١	الدير وكفر لطيف	»	٢٣٩٨	
٥٢	جراح	»	٢٠٣١	
٥٣	منية سمند	»	٦١٨٧	
٥٤	البيون	»	٧٠٢	
٥٥	كفر الأروندى	»	٦٦٨	
٥٦	بقطارس	»	٢٢٦١	
٥٧	كفر دير بقطارس	»	٩٥٧	
٥٨	برج نور الحص	»	٣٠٨٦	
٥٩	منشاة الأخوة	»	١٨٩١	
٦٠	دير بقطارس	»	٩٥٧	
٦١	البيو فريك	»	١٨٣٢	
٦٢	شبرا البيو	»	٢٢١	
٦٣	قرووط البيو	»	٣٧٩	
٦٤	سنيخت	»	١٤٥٨	
٦٥	تليت أجا	»	٩٣٢	
٦٦	ميت يزوكفر عثمان سليم	»	٢٤٦٥	
٦٧	السلاميه	»	١٦٢٢	
٦٨	شفاس	»	١١٤٧	
٦٩	كفر التجا	»	٧٨٤	
٧٠	ششا	»	١٨٣٨	
٧١	الغراقه	»	٩١٢	
٧٢	أبو داود العنب	»	٩٩١	
٧٣	شبرا حور	»	١٥٤٢	
٧٤	الأرمان	»	٨٩٣	
المجموع				١٧٩٦٥٩

(تابع) الدائرة الثالثة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد البلد	ملاحظات
٢٣٩	السبلاوين	مناغصين ...	٧٣	
١٧٧٦	"	برقين ...	٧٤	
٢٠٠٥	"	طرائيس العرب ...	٧٥	
٢٥١	"	كفر الشرفا ...	٧٦	
٨٥٣	"	الجليلة ...	٧٧	
١٤٤١	"	كفر عزلم ...	٧٨	
٢٠٨٠	"	أبو قراييط ...	٧٩	
٣٦١٨	"	كفر غنام ...	٨٠	
١٨١٠	"	الموصيني ...	٨١	
٣٧٠٨	"	جزيرة برغوت ...	٨٢	
٣١٧٣	"	الصانية ...	٨٣	
١٨٦٨	"	مناحريت ...	٨٤	
١٩٨٢	"	المصايد ...	٨٥	
١٣٨٧	"	كفر الحاج حسن ...	٨٦	
—	"	الميسى ...	٨٧	
١٧٩٢٨٦	المجموع ...			

الدائرة الرابعة

مقرها بندر المنصورة وعدد أقاليمها (١٨٢٢٩١) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية :

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد البلد	ملاحظات
٦٢٨١٥	بندر المنصورة	مدينة المنصورة ...	١	
٤١٣٠	مركز المنصورة	سندوب وكفر المنصورة ...	٢	
٦٥١٢	"	أوش البحر ...	٣	
١٨٩٦	"	سلكا ...	٤	
٦٧٣	"	محقرة ...	٥	
١٢٥٠	"	أخواوشة ...	٦	
٢٦٩٩	"	قطعة ...	٧	
١٨٩٢	"	ميت بدر خميس ...	٨	
١٩٨٧	"	ميت تيمس وكفر الموحى ...	٩	
٣٦٠١	"	منية سندوب ...	١٠	
٩٤٢	"	جزيرة بلجاي ...	١١	
١١٩٨	"	بلجاي ...	١٢	
١٤٧	"	كفر الأشوطى ...	١٣	
٢٦٧	"	كفر تليانة ...	١٤	
٤٤٣	"	جالية ...	١٥	
٣٦٠٠	"	تليانة ...	١٦	
١٧٨	"	الزمان ...	١٧	
٧٨٥	"	جيت لاكراد ...	١٨	
٢٤٦٣	"	شاوة ...	١٩	

(تابع) الدائرة الثالثة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد البلد	ملاحظات
٢٠٠٣	أجا	كفر طنبول الجديد ...	٢٠	
٩٠٩	السبلاوين	شبرا قبالة ...	٢١	
٤٢٣٢	"	ميت غرباب ...	٢٢	
٢٤٤٣	"	نوب طريف ...	٢٣	
٢٦٥	"	كفر بلوى برجس ...	٢٤	
٩٦	"	« محمد الشاوى ...	٢٥	
٦٥٤	"	« بنى سالم ...	٢٦	
٣٢٠٨	"	طوخ الأقلام ...	٢٧	
٩٩٥	"	بشمس ...	٢٨	
٢٥٢٢	"	كفر الزوك ...	٢٩	
٨٥٢	"	برج نور العرب ...	٣٠	
٧٨٠	"	الكبارية ...	٣١	
٦٠٦	"	كفر قصوه ...	٣٢	
١٥٦٥	"	البنشني ...	٣٣	
٢٩٢٠	"	البلالون ...	٣٤	
٥٥٢	"	كفر يوسف عوض افق ...	٣٥	
٩٨٥	المنصورة	البقيلة ...	٣٦	
٧٧٨	السبلاوين	المياه ...	٣٧	
١٥٣٢	"	ميت غربطة ...	٣٨	
١٩٠٨	"	ديج ...	٣٩	
١٦٩٩	"	طاي الغاربه ...	٤٠	
٢١٩	"	المنوة ...	٤١	
١١٠٩	"	الخزن ...	٤٢	
١٠٤٣	"	التد البحر ...	٤٣	
١٨٧٧	"	قنبره ...	٤٤	
٣٠٥	"	كفر شراهور ...	٤٥	
٣١٠٠	"	البضاء ...	٤٦	
٣١٢٥	"	نبي الاميد وكفر عبد القاسم ...	٤٧	
٣٠١	"	الكلال ...	٤٨	
١٣٣٣	"	كفر الأمير عبدالله ...	٤٩	
٢٩٦٦	"	أبو داود السباح ...	٥٠	
٥٤٣	"	أبو الصير ...	٥١	
٥٦٠	"	السيد وكفر عل افندى السيد ...	٥٢	
٢٩٣٩	"	أم الدباب ...	٥٣	
٢٢٦٦	"	الحصانية ...	٥٤	
٢١٧٥	"	دير الوسطى ...	٥٥	
٣٠٩٣	"	الفاطمة ...	٥٦	
٢٥١٧	"	شبرا سندی ...	٥٧	
٢١٤٩	"	غزالة ...	٥٨	
٨٥٤	"	منشأة يوسف منصور ...	٥٩	
٣٦٤	"	كفر سلامه ...	٦٠	
١٥٥٠	"	كفر سعد ...	٦١	
٢٢٣٦	"	الحجازة ...	٦٢	

(تابع) الدائرة الرابعة

تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٠	ميت الصادم	مركز المنصورة	١٣٠١	
٢١	برققص	"	٣٥٦٤	
٢٢	سلانت	"	١٠٥٩	
٢٣	ميت خيرون	"	١٣٦١	
٢٤	جديدة الهالة	"	٢٤٨١	
٢٥	كوم التربي	"	١٦٧١	
٢٦	نوسا القبط	أجا	٦١٦٥	
٢٧	نوسا البحر	"	٤٢٨٠	
٢٨	السبخا	"	٥١١	
٢٩	منشأة بطاش	السلاوين	٩٢٧	
٣٠	ميت حل	المنصورة	١٩٧٨	
٣١	سلامون	"	٤٨٧٣	
٣٢	بدن	"	٢٤٩٦	
٣٣	الدياقى	"	٢٠٣٤	
٣٤	جديله	"	٣٧١٣	
٣٥	قولنجيل	"	١٦٠٢	
٣٦	انلياريه	"	٢٠٤٣	
٣٧	ميت مزاح	"	٣١٠١	
٣٨	كفر ميت فاك	"	٥٦٤	
٣٩	الريمانية	"	٢٠٧٢	
٤٠	شها	"	٦٣٣٩	
٤١	علة دمنه	"	٥٧٢٨	
٤٢	منية علة دمنه	"	٤٠٩٥	
٤٣	البداله	"	١٥٣٦	
٤٤	البرامون	"	٣٥٩٨	
٤٥	كفر البرامون	"	١٨٩٤	
٤٦	كفر بدوى القديم	"	٢٥٧٥	
٤٧	كفر العلو	"	١٨٨	
٤٨	كفر بدوى الجديد	"	٤٩٩	
٤٩	بدوى	"	٥٢١٣	
٥٠	كفر سمحان	"	٦٣٠	
٥١	كفر الأجر	"	١٩٩٥	
٥٢	منية بدوى	"	١١٧٩	
٥٣	كفر البداس	"	٦٩٨	
٥٤	طرائس البحر	"	٩٧٣	
٥٥	كفر الشهاب	"	—	
المجموع				١٨٢٢٩١

الدائرة الخامسة

مقرها دكرنس ومعد أهاليها (١٧٨٤٨٣) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية :

تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	دكرنس	دكرنس	٧٧٢٦	
٢	القياب	"	٩٦٢	
٣	كفر القياب	"	٣٦٣	
٤	جزيرة القباب	"	١٦٠٤	
٥	كمرا عبد الحزن والشيخ وشوان	"	١٣٧٧	
٦	المرياه	"	٥٤٩	
٧	المنشأة	"	٢٤٧	
٨	ميت سويد وطويل	"	٢٢٢٢	
٩	ميت فارس وكفرها	"	٢٥١٤	
١٠	ميت عدلان	"	١٠٤٧	
١١	الصلحات	"	١٥٥١	
١٢	كفر الصلحات	"	٦٩٤	
١٣	بنى عبيد	"	٧٧٦٤	
١٤	طاح	المنصورة	٣٩٣٤	
١٥	كفر طناح	"	٧٠٠	
١٦	ميت محمود	"	٢٥٩٨	
١٧	كوم الطالب	"	١٩٠٩	
١٨	الخليج	"	١٤٩٣	
١٩	كوم بنى مراس	"	٢١٦٣	
٢٠	ميت عزون	"	٩١٧	
٢١	ميت عوام	"	٦٢٥	
٢٢	ديوعوام	"	١٣٥١	
٢٣	شبرا بدن	"	١١٥٣	
٢٤	ميت جراح	"	٦٨٢	
٢٥	ميت لوزة	"	٩٨٠	
٢٦	الخالفة	"	١٥٣٥	
٢٧	لرج	السلاوين	١٧٢٤	
٢٨	غرور	"	١٢٣٥	
٢٩	زفر	"	٢٩٠١	
٣٠	الجمسة	"	١٤٦٠	
٣١	حلقا	"	١٩٨٠	
٣٢	كفر ستاب	"	٨٤١	
٣٣	ميت طرف	دكرنس	١٩٨٢	
٣٤	درب الحضرة	"	١٣٠١	
٣٥	ميت شرف	"	٨٣٦	

(تابع) الدائرة الخامسة

(تابع) الدائرة الخامسة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
٤١٤	دكرنس	الضهير	٦٦
٤٤٨	»	القطشة	٦٧
٢٢٩	»	أولاد صبور	٦٨
١١٢	»	» سراج	٦٩
٤٦٠	»	الخلافة	٧٠
٦٤٧	»	الحوتة	٧١
٤٢٥	»	أولاد نور	٧٢
٤٩٨	»	» ناصر	٧٣
٦٦٨	»	المربان	٧٤
١١٣٢	»	الأحدييه	٧٥
١٢٤٣	»	التبويل	٧٦
٢٤٧٩	»	النساية	٧٧
٤٤٩٤	»	المجيرة	٧٨
٦٢٠	»	البتلات	٧٩
٢٨٧	»	القزاقزة	٨٠
١٤٩	»	القتالية	٨١
٢٨٨	»	أولاد بابة	٨٢
٥٩٦	»	» حانة	٨٣
١٤٣	»	الحنايدة	٨٤
٢٧٣	»	الهارنة	٨٥
١٣٧٢	»	عزة الطويرة	٨٦
٣٦٢	»	أولاد طم	٨٧
١٤٥٢	»	جديدة المنزلة	٨٨
١٦٤٥	»	الفرسات	٨٩
٥١٥	»	منشية الطاهري	٩٠
٨٧٨	»	الناتيه	٩١
١٦٤	»	البصايه	٩٢
١٥٣٦	المنصورة	الناصره	٩٣
—	دكرنس	اليوسفية	٩٤
١٧٨٤٨٣	المجموع		

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
٨١٤	دكرنس	كفر البارز	٣٦
١٣٣٨	السنلاوين	المحاره	٣٧
٣٥٥٩	دكرنس	المراكسه	٣٨
٢٦٤٧	»	الجنيينة	٣٩
٢٦١١	»	إشمون الريان	٤٠
٢٧٥٥	»	ميت تمامه	٤١
١٩٠٣	»	» السودان	٤٢
٥٠١	»	» سعدان	٤٣
١٦٤٣	»	» الخلوچ	٤٤
١٨٥٢	»	» المرايا	٤٥
١٩٧٥	»	» روى	٤٦
٢١٥٥	»	القباب الصغرى	٤٧
٣٢٢٨	»	دموه الصباخ	٤٨
١٥١٢	»	ميت ضافر	٤٩
٣٢٢	»	القلوبية	٥٠
١٣١٠	»	ميت الضحال	٥١
١٠٧٨	»	منشأة ماصم	٥٢
٨٢٧	»	ميت حديد	٥٣
١٨١٦	»	» الخلوچي مؤمن	٥٤
١٩٢٦	»	» طاهر	٥٥
٥٩٤١	»	منية النصر	٥٦
٥٦٠٤	»	عزة عبد الرحمن	٥٧
٣٠٧٧	»	دبيلت	٥٨
٣٨٩	فارسكود	كفر تقي	٥٩
١٢٨٢	دكرنس	عزة ربيعة	٦٠
١٧٤٩	»	» المحمودية	٦١
١٥٦١٩	»	المنزلة	٦٢
٢٠٤١٠	»	المطرية	٦٣
٣٦٣	»	الجماملة	٦٤
١٨١٣	»	المصافرة	٦٥

(تابع) الدائرة السادسة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
١١٩٠	فارسكر	الطوى	٣٦
١٤٩١	»	النواين	٣٧
٤٣٢١	»	عزة الحاجة	٣٨
٣١٧٣	دكرنس	نجير وميت شدان	٣٩
٧٦٨	»	كفر الزنارية	٤٠
٩٩٥	»	كفر أبو ناصر	٤١
٧٤٠	»	العزازنة	٤٢
٤٥٠	فارسكر	التجارين	٤٣
١٤٦٤	»	سيف الدين	٤٤
١٦٥٥	»	عرب شراص	٤٥
٦٧٠٢	»	شط عزة البرج	٤٦
٢٨٢٣	»	» الشيخ درغام	٤٧
٣١٧٨	»	» عزة الحمر	٤٨
٣٥٢٠	»	» انباطة	٤٩
١٧٣٧	»	» جريه	٥٠
٢٤٦٠	»	» غط النصارى	٥١
٣٥٨٤	»	» محب والباله	٥٢
٤٥٦٩	»	» الشرا	٥٣
١٥٩٧	»	» المنانية	٥٤
٢٩٦٥	»	عرب البصارطة	٥٥
١٠٢٣	»	» القش	٥٦
٥٧٥	»	» أولاد حمام	٥٧
١٦٤٠	»	» العادلية	٥٨
١٣٢٦	»	» البستان وكفر طيخه	٥٩
٢٧٨	»	» الخليفية	٦٠
١٠٣٥	»	» الضهرة	٦١
١٢٦	»	» السالية	٦٢
١٨٩٧	»	» الفنيمة	٦٣
١١٢٣	»	» الطرحه	٦٤
١٣٥١	»	» الحوراني	٦٥
٨٦٩	»	» ميت الشيوخ	٦٦
٦٧٤	»	» السبيدي	٦٧
٣٤٤	»	» كفر أبو عضمه	٦٨
٣٤٤٣	»	» كفر العرب	٦٩
٧٣٥	»	» شطا	٧٠
المجموع ١٧٩٥٥٨			

الدائرة السادسة
مقرها فارسكر وعدد أهاليها (١٧٩٥٥٨) يتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
١٠٣٠٠	فارسكر	فارسكر	١
٥٢٦٥	دكرنس	بريال القديمة	٢
٤٥٣٠	»	البصرام	٣
٧٠١	»	ميت شريف	٤
١١٩٠٤	»	الجالية وكفرها	٥
٣٠٠٧	»	ميت مرجاسيل	٦
٣١٣١	»	الكفر الجديد	٧
٩٢٨	»	الجواير	٨
٥٩٨٥	»	ميت سلسيل	٩
٥٠٧١	»	الكردى	١٠
١٤٠٦	»	كفر الكردى	١١
١٩٦٩	»	ميت انمض	١٢
١٦٥٢	»	كفر علام	١٣
٣١٩٧	»	بريال الجديدة	١٤
٤٩٨٣	»	الترل	١٥
٦٤٢	»	كفر دايح	١٦
١٠٧٥	»	المواجد	١٧
١٣٨١	»	ميت خضر	١٨
٧٥٩	»	كفر ققيش	١٩
١٠٢٦	»	كفر أبو ذكى	٢٠
١٠١٨	»	ميت داصم	٢١
٤٤٥٧	فارسكر	الزرقا	٢٢
٣٠٢٧	»	محلة اذاق	٢٣
٣٦١٥	»	بساط كريم الدين	٢٤
١٧٥٧	»	شرماسح	٢٥
٩٧٨	»	الزقارة	٢٦
٣٨٧٠	»	ميت الحولى عبدالالا	٢٧
٢١٣٦	»	كفر المياسره	٢٨
٦٣١٠	»	السرو	٢٩
٢٣٩٩	»	دققله	٣٠
٣٠٥٦	»	البراشية	٣١
٣٢٩٠	»	شراص	٣٢
٧٤٢	»	كفر الشاوى	٣٣
٣١٠٤	»	الرحامنه	٣٤
٥٠١٩	دكرنس	البيجلات	٣٥

الدائرة الثانية

مقرها السطة وعدد أقاليمها (١٨٠٠ ٢٩) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	تعداد البلد
٤٧٠٦	طنطا	اختلاوى الزلاقة	١
٥٤٧٧	»	سبراي	٢
١٥٩٠	»	منشأة الأرقاف السلطانية	٣
٢٨٢٥	»	ميت السودان	٤
٣٩٧٨	»	الرجدية	٥
٤٨٥٩	»	شهير الحصة	٦
٢٢١٧	»	حصة شهير	٧
١٦٨٤	»	دهشيت	٨
٢٣٣٦	»	كنيسة دوشيت	٩
٥٣٤٢	»	محين الكوم	١٠
٣٠٤٨	»	علة روح	١١
٥٩٤٧	السطة	ميت زيل	١٢
٤١٣٦	»	القرشية	١٣
١٦٧١	»	منية طوخ	١٤
٣٠٥٢	»	طوخ حريد	١٥
٢٣٠٩	»	عزبة طوخ	١٦
٣٢٠٧	»	اختلاوى الفخر	١٧
٣٠٦٨	»	شقره البحرية	١٨
١١٩٧	»	منية البندره	١٩
١٦٦٩	»	البندره	٢٠
٣٥٤٢	»	بلای	٢١
٣٠٣٧	»	شراق	٢٢
٣٦٨١	»	ميت ميحون	٢٣
٢٢٠٠	»	الجبعة	٢٤
١٣٠٤	»	كفر ميت حوى	٢٥
٢٧٦٩	»	ميت حوى	٢٦
٣٩١٨	»	الانبوطين	٢٧
١١٦٦	»	قلوله	٢٨
١٦٦٣	»	شندلات	٢٩
٧٠٣	»	كفر خزامل	٣٠
٣٠٨٧	»	المنشأة الجديدة	٣١
٤٧١٠	»	السطة	٣٢
٤٨٤٨	»	بلکم	٣٣
١٤٩٥	»	ميت الليت قلوله	٣٤
٢٦٠٩	»	شبرايل الكفانية	٣٥
٤٢٧٨	»	شبرا قاص	٣٦
١٢١٣	»	كفر سالم النحال	٣٧

مدينة الغربية

الدائرة الأولى

دائرة طنطا وعدد أقاليمها (١٧٩٧١٨) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	تعداد البلد
٨٩٧١٢	بندر طنطا	بندر طنطا	١
٣٤٢٢	مركز طنطا	كفر سيحجر	٢
٥٣٦٨	»	لقافة	٣
٣١١٤	»	ميت حيش البحرية	٤
١١٥٩	»	كفر سبتاس	٥
١٨٦٣	»	سبتاس	٦
٥٤٠	»	كفر طرنه	٧
١٦٦	»	كفر علوان	٨
٢٩٣٢	»	ميت حيش القبيلة	٩
٤٤٦٦	»	نفيا	١٠
١٦٢٢	»	كفر أبو داود	١١
٥٤٥٤	»	دفرة	١٢
٣٦١٩	»	منشأة جتور	١٣
١١٠٩	»	كفر الساحل	١٤
٤٧٦٧	»	فيشا سلم	١٥
١٢٢٤	»	كفر مسعود	١٦
١٧٥٤	»	كفر خضر	١٧
٢٢٨٨	»	كفر المنشى القبيل	١٨
١٣٢٥	»	كفر المصورة	١٩
٣١٠٠	»	منيل المويشات	٢٠
٥٤٣٣	»	شبرا الخنة	٢١
١٣١٠٢	»	علة مرحوم وحصتها	٢٢
٢٧٧٢	»	الجوهريه	٢٣
١٥٠٩	»	كفر الحما	٢٤
١٣٨٥	»	كفر عصام	٢٥
٢٤٤٩	»	خروسيه	٢٦
٧٠٠٤	»	شوبر	٢٧
٤٢٥٠	»	دكوده	٢٨
١٣٧٢	»	منشأة الجيندى	٢٩
٢٦٠٣	»	شقرق	٣٠
٤٦١٠	»	تلنت فيص	٣١
١٧٩٧١٨	المجموع		

(تابع) الدائرة الثانية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٨	ميت غزال	السنطة	٥٠٩٠	
٣٩	كفر الشيخ مفتاح	»	١٤١١	
٤٠	أوطور	»	٤٣١٧	
٤١	أيجول	»	٢٥١٨	
٤٢	كلشو	»	٣٩٩٧	
٤٣	كفر الحماذية	»	١٣٠١	
٤٤	كفر الحاج داود	»	٣١٠٠	
٤٥	الخلاشه	»	١٥٦٨	
٤٦	كفر هورين	»	١٨٣٣	
٤٧	هورين	»	٧٢٨٦	
٤٨	الكرما	»	١٧٩٣	
٤٩	كفر كلا الباب	»	٧٩٧٧	
٥٠	البدنجانية	»	١٧١٤	
٥١	الحسفيرة	»	٦٠٨٧	
٥٢	نطاي	»	٥٥٨١	
٥٣	صميم	»	٢٩٧٦	
٥٤	بلوس الموى	»	١٥٩٢	
٥٥	كفر سليمان عوض	»	٨١٥	
٥٦	شبرا بلولة السنودية	»	١٣٧٠	
٥٧	أبو الجهور	»	٣٤٨١	
٥٨	مسيلة	»	٥٦١٧	
المجموع ١٨٠٠٢٩				

الدائرة الثالثة

مقرها زقّي وعدد أهاليها (١٧٩١٣٤) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الرابية	السنطة	٢٤٤٣	
٢	المنشأة القرمة	»	٣٤٥٢	
٣	كفر نقره البحري	»	٥٣٧٠	
٤	» الشيخ طعيمة	»	٨٢٠	
٥	» هلال	»	٣٦٢٧	
٦	» سنبوا	زقّي	٥٠٩	
٧	» فازي	»	٤٦٠	
٨	سنبوا ومنشأة الصباحي	»	٤٧١٨	
٩	كفر اسماعيل	»	٧٢٨	

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١٠	كفر الزيتون	زقّي	٥٩٦	
١١	خلوة الغلبان	»	٦٤٣	
١٢	ميت الرخا	»	٣٨٥١	
١٣	كفر الصادم القليل	»	١١١٤	
١٤	تمهنا الغرب	»	٦٩٤٤	
١٥	كفر ميت الحارون	»	١٣٧١	
١٦	ميت الحارون	»	٢٥٨٤	
١٧	مسجد وصيف	»	٤١٩٤	
١٨	الغريب	»	٢٧٨٧	
١٩	منشأة حاتم	»	٤٧٥	
٢٠	فرسيس	»	٣٦٤٧	
٢١	منشأة حسن	»	٤٤٥	
٢٢	كفر عبد الرحمن	»	٤٥٧	
٢٣	كفر فرسيس	»	١٦٨٦	
٢٤	سندبسط	»	٨٢٣٧	
٢٥	كفر عان	»	٣٧٥٨	
٢٦	زقّي	»	١٩٢٨٣	
٢٧	كفر الجندی	»	٣٧٦	
٢٨	دمهور الوحش	»	٣٨٦٥	
٢٩	كفر شمارة	»	١٠٦٢	
٣٠	حنون	»	٣٩٣٥	
٣١	كفر دمنهور القديم	»	٢١٣٧	
٣٢	الضبابشه	»	١٦٣٤	
٣٣	كفر أبري	»	١٧٢٢	
٣٤	كفر قرطام	»	٣٧٢	
٣٥	السملاوية	»	١٤٤٩	
٣٦	نطاي	»	٤٣٧٧	
٣٧	كفر الدغايه	»	٩٨٥	
٣٨	المايشه	»	٢٣٢٢	
٣٩	كفر نواي	»	٣٣٢١	
٤٠	تاج العجم	»	١١٨٧	
٤١	كفر شاهين	»	٨٠٤	
٤٢	كفر الديب	»	٤١٠٢	
٤٣	دمتوره	»	٣٢٧٢	
٤٤	كفر حاتوت القليل	»	٥٢٦	

(تابع) الدائرة الرابعة

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	تعداد
	١٠٣٧	كفر الزيات	كفر الباجه	١١
	٢٦٩٧	»	» يعقوب	١٢
	٩١٢	»	» المراتم	١٣
	٨١٩	»	» شياخ	١٤
	٢٠٨٦	»	» حشاد	١٥
	١١٥٩٣	»	» الدجلون	١٦
	١٤٤٨١	»	» كفر الزيات	١٧
	١٥٥٧	»	» الشوربجي	١٨
	١٢٠٢٣	»	» ابيار	١٩
	١٥٥٦	»	» منية ابيار	٢٠
	٨٩١	»	» كفر العرب	٢١
	١٥٩٩	»	» الحداد	٢٢
	١٣١٥	»	» كفر سليمان	٢٣
	٥٢٣	»	» قصير	٢٤
	٤٢٥	»	» ميت الحين	٢٥
	٤٧٤٥	»	» قرشو	٢٦
	٩٤١	»	» حصه ابيار	٢٧
	٢١٧	»	» كفر الدجويه	٢٨
	٢٠٠٣	»	» اسيه	٢٩
	٤١١١	»	» العماريه	٣٠
	٤١٧٣	»	» قليب ابيار	٣١
	٢٥٥٦	»	» كفر المحروق	٣٢
	٤٠٨٧	»	» بنوفر	٣٣
	٧٢٣	»	» كفر القصار	٣٤
	٣٧٦٦	»	» كفور بلشاي	٣٥
	٢٥٤٧	»	» ابيج	٣٦
	١٢٥٦	»	» دقون	٣٧
	٣٣٣٢	»	» قسطنطين	٣٨
	١٦٣٧	»	» حله اللبن	٣٩
	٢٧٠٢	»	» القريستق	٤٠
	٣٤٣٠	»	» كفر جعفر	٤١
	٨٢٥	»	» مشاة بسون	٤٢
	١٢٣٨٤	»	» بسون	٤٣
	٥١٨٦	»	» القضاء	٤٤
	٧٦٥١	»	» صا الحجر	٤٥
	١٥٩٨	»	» بار الحمام	٤٦
	١٩٥٣	»	» كفر الحمام	٤٧
	٢٤٧٧	»	» شعراي	٤٨
	١٠٣٠	»	» كفر اللوار	٤٩
	٥١٩٨	»	» جناح	٥٠
	٣٣٩٤	»	» سلاون النار	٥١
	٣٠٢٤	»	» كنيسة شعراطو	٥٢
	١٧٦٤	»	» شعراطو	٥٣

(تابع) الدائرة الثالثة

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	تعداد
	٢٠١٨	زقي	كفر شبرا فليح	٤٥
	٤٠٩٠	»	» حانوت	٤٦
	٥٧٢	»	» كفر حانوت البحري	٤٧
	١٥٢٩	»	» كفر سباط	٤٨
	٧٢٦	»	» كفر السنادية	٤٩
	٦٦٤٧	»	» شرشاه	٥٠
	١١٥٠	»	» كفر السحيمية	٥١
	١٠٢٥	»	» حسين	٥٢
	٣٠٠٥	»	» ميت الخلفص	٥٣
	١٥٤٤	»	» كفر الخزيرة	٥٤
	١٩٠٤	»	» ميت البر	٥٥
	١٣٠٠	»	» كفر العرب	٥٦
	٦٧٢٠	»	» سباط وحصنها	٥٧
	٤٨١	»	» ميت المباشرين	٥٨
	٥٠٤٣	»	» شبرا العين وكفرها	٥٩
	٥٢١٦	»	» ملس	٦٠
	١٦٤٤	»	» كفر ششتا	٦١
	١١١٢	»	» ششتا	٦٢
	٢٩٣	»	» كفر الشراقوه	٦٣
	٧٥٧	» سمود	» المزبية	٦٤
	٢٣٦٥	»	» ميت هاشم	٦٥
	١٢٤٧	»	» المزبية	٦٦
	٦٤٩٩	»	» ميت بدر حلاوة	٦٧
	١٧٩١٣٤	المجموع		

الدائرة الرابعة

مقرها كفر الزيات ومعد أماليا (١٧٩٦٦٦) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	تعداد
	٣٠٦٧	كفر الزيات	كفر ديم	١
	٢٧٤٥	»	» ادشاي	٢
	١٢٢٠	»	» نطيس	٣
	٤٤٤١	»	» أبو الفر	٤
	٢٩٣٥	»	» شعرايس	٥
	٢٢٩٧	»	» المنلاوي	٦
	١٩٠٩	»	» قصر نصر الدين	٧
	٣١٩٠	»	» دليشان	٨
	١٦٧٢	»	» كفر مشله	٩
	٢٥٩٦	»	» منصورية القريستق	١٠

(تابع) الدائرة الرابعة

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٥٤	نجريج	كفر الزيات	٢٤٦٥	
٥٥	ميت شريف	»	٩٦٩	
٥٦	كفر المنشي أبو حمر	»	٢٨٠٣	
٥٧	مشال	»	١٩٣١	
٥٨	منشاة يعقوبية	»	٢٦٤	
٥٩	كوم الحار	»	٣٤٦٣	
	المجموع		١٧٩٦٦٦	

الدائرة الخامسة

مقرها قلين وعدد أهاليها (٢٤ ٠٠ ١٨) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	برما	طنطا	٩٣١٨	
٢	حصنة برما	»	٢٠٤٩	
٣	كفر الراق	»	٤٠١	
٤	شفا وقدين	»	٢٥٩٥	
٥	كائمة الداية	»	٦١٦٤	
٦	عندف بوجندى	»	١٠٦١	
٧	كفر أبو جندى	»	٢٠٢٣	
٨	بوريج	»	٢٧٠٥	
٩	علة منرف	»	٦٠٩٦	
١٠	نواج	»	٣٩٧٩	
١١	بوريك الحاجر	»	٧٤٣	
١٢	كوم عنى	»	١٠٥٨	
١٣	سلا	»	٣٥٠٣	
١٤	كفر راسم	»	١٠٥١	
١٥	دماط	»	٦٠٨٧	
١٦	كفر احمد شلبي	»	٢١٣	
١٧	شبرا نياص	»	١٧٢١	
١٨	كفر سمعون	»	١٢٥٠	
١٩	شبرا بلوله السخاوية	»	٢٨٩٥	
٢٠	قطور	»	٤٧١٨	
٢١	صرد	»	٣٧٠٤	
٢٢	الشين	»	٥٥٥٣	
٢٣	خباطه	»	٢١٨٧	
٢٤	حوين	»	١٧٠٧	
٢٥	ابشواى الملقى	»	٦٥٤٠	

(تابع) الدائرة الخامسة

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٦	بناج	كفر الشيخ	٣١٧٢	
٢٧	السمه	»	٩٠٨	
٢٨	الريانه	»	٨٤٦٦	
٢٩	العتوه النبلية	»	٢٩٥٢	
٣٠	الاجرية	»	٢٠٥٩	
٣١	كفر المرازقه	»	٣٤٨٨	
٣٢	قلين	»	٨٣٠٨	
٣٣	المنشاة الكبرى	»	٤٧٢١	
٣٤	كفر المشايخ	»	٣٤٣	
٣٥	الكفر الجبرى	»	١٣٨	
٣٦	أبيادية الروضة	»	٢٧٩	
٣٧	علة موسى	»	١٠٠٢	
٣٨	الطاطف	»	٨٩٧	
٣٩	رزقة الشاوى	»	١٥٩٠	
٤٠	ميت الاسبية	»	٣٢٩٠	
٤١	المنشاة الصغرى	»	١٢٦٩	
٤٢	نشرت	»	٢٢٤١	
٤٣	طويلة نشرت	»	١٢٤٩	
٤٤	كفر يوسف داود	»	٢٤٧	
٤٥	» « حاسن	»	٤٤٠	
٤٦	شباس نعيم	دموق	٦٢٨٥	
٤٧	قرمان	»	١٠٢٠	
٤٨	منية قاين	»	٣١٨٢	
٤٩	حسوة	»	١٥٨١	
٥٠	المنشالين	»	١٩٨١	
٥١	البكاوش	»	٣٢٢٥	
٥٢	كفر البراقين	»	٩٨٧	
٥٣	الجزاير	»	١٠٩٥	
٥٤	شباس الشهدا	»	٨٥٣٤	
٥٥	ججمون	»	٤٣٢٣	
٥٦	علة أبو على الغربية	»	٤١٠٢	
٥٧	دمتكة	»	٢٠٧٨	
٥٨	كفر جبر	»	٣٥٤١	
٥٩	الصفاية وميت الحيد	»	٣٨٠٦	
٦٠	كفر الخير	»	٤١٠	
٦١	علة دباى	»	٧٤٠٣	
٦٢	منية حناج	»	٣٣٤١	
٦٣	كفر سالم الحباب	»	١٧٢٢	
٦٤	بلنكومة	كفر الزيات	١١٩٢	
٦٥	قوته	»	٢٩٢٨	
	المجموع		١٨٠٠٢٤	

الدائرة السادسة

تعداد البلد	اسم المركز التاج اليه	اسم البلد	تعداد
١٧٨٠	دسوق	كفر ابراهيم	٤١
٢٠٣٣٨	»	دسوق	٤٢
٤١٩٥	»	حلة مالك	٤٣
٩٤٤	»	كفر السودان	٤٤
١١١٤	»	عزب اترامل	٤٥
٣٧٦	»	المنشية	٤٦
٥٣٢٧	»	شباس الملح	٤٧
٢٨٧٦	»	عزب اوسندور	٤٨
٣٤٦٨	»	المنصورة	٤٩
٩١٣	»	النواحي	٥٠
٣٢٨١	»	القصابي	٥١
٣٣٦٨	»	سد نجس	٥٢
٣٦١٩	»	أبو غنيمه	٥٣
٣٣٩٤	»	برية لاصيفر	٥٤
١٨٦٦	»	النفهاء القليلة	٥٥
١٥١٧	»	البحرية	٥٦
١١١٨	»	زبيدة	٥٧
٤٦٢٨	كفر الشيخ	البلادي وكفورها	٥٨
٥٧٩٤	»	الحنادي وعزبها	٥٩
١٨٠٣٨٠	المجموع		

الدائرة السابعة

مقرها كفر الشيخ وعدد أهاليها (١٧٧٩٠٤) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

تعداد البلد	اسم المركز التاج اليه	اسم البلد	تعداد
٦١١	كفر الشيخ	منشأة عقل	١
٩٥١	»	» أبوعل	٢
٢١٥٥	»	» عباس	٣
٢١٠٦	»	شاله	٤
٤١٠٠	»	تيله	٥
١٢٩١	»	الدويجات	٦
٢٧٣٦	»	الورق	٧
١٩٥٤	»	كفر تيله	٨
١٤٦٣	»	بريد وكفر يوسف	٩
١١٥٦	»	الكفر الجديد	١٠
١٦٢٨	»	الحرا	١١
٩٨٩	»	بشاشه	١٢
٢٤٦٦	»	صندلا	١٣
١٤٩٢	»	الشقه	١٤

الدائرة السادسة

مقرها دسوق وعدد أهاليها (١٨٠٢٨٠) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

تعداد البلد	اسم المركز التاج اليه	اسم البلد	تعداد
٢٧٤٦	فوه	برج منبيل	١
٣٩٩١	»	الجزيرة الخضراء	٢
٣٥٠٥	»	عزب الوقف بحري	٣
٢٠٨١	»	» الوقف قبلي	٤
٤٧٦٦	»	» الخليج	٥
١٠٤١	»	بريدسه	٦
١٠٨٤	»	عزب الغرب	٧
٧٢٩	»	معدية مهدى والمرجان	٨
٣٣٠٩	»	برنيل	٩
٣٠٨٨	»	منية المرشد	١٠
١٧١٩	»	أبيانة	١١
٣٢٦٠	»	الفني وبني بكاز	١٢
١٨٦٨	»	عزبة عمرو	١٣
٥٠٣٩	»	مطويس	١٤
١٢٥٧	»	شمشيرة	١٥
٣٣١٣	»	سنديون	١٦
١٧٢٩٨	»	فوه	١٧
١٩٢٠	»	ميت الاشرف	١٨
٤٧٣٠	»	قربط	١٩
٤٤٨٤	»	السالمية	٢٠
٨٩٢	»	الفتوح	٢١
٨٩٩	»	عزب القومسيون	٢٢
٣٢١٦	دسوق	شابه	٢٣
٦٨٨	»	كفر أبو زيادة	٢٤
١٤٦٧	»	عزب الشابية	٢٥
٣٠٨٦	»	حصه الفيني	٢٦
١٦٨٦	»	الغني	٢٧
٧٤٠	»	الشون	٢٨
٢٧٣٠	»	المجوزين	٢٩
٦٤٠	»	عزبة عبد الرحمن	٣٠
٣٢٠	»	» بطاح	٣١
٧٩٠	»	كفر أم يوسف	٣٢
٩٦٨٨	»	سنور المدينة	٣٣
١٦٨٥	»	أبيوقا	٣٤
١٧٢٢	»	إيلو	٣٥
٢٢٣٤	»	لاصيفر	٣٦
١٨٣٧	»	كنيسة الماردية	٣٧
٨١١	»	دمرو سلمان	٣٨
٥٦٥	»	منشأة علي أغا	٣٩
٢٣٥٠	»	كفر العرب	٤٠

(٤) الدائرة السابعة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١٥	روينة	كفر الشيخ	٢٣١٩	
١٦	الطراية	»	٤٣٤	
١٧	علة القصب	»	٣٥٥٧	
١٨	الحدود	»	٣٥٠	
١٩	البحايس	»	٢٦٠٠	
٢٠	ارمون	»	٣٨٦٥	
٢١	العمدان	»	١١٣٩	
٢٢	الماقولة	»	١١٧٥	
٢٣	بقولة	»	٢٠٨٥	
٢٤	حليس	»	١٣٦٧	
٢٥	كفر المنشي البحري	»	٥٥٣	
٢٦	أبو تماده	»	١٤٥٨	
٢٧	ميت عاون	»	٣١٥٣	
٢٨	كفر الشيخ	»	١٠٣٨٩	
٢٩	سحا	»	٣٣٧١	
٣٠	رزقة أمأى	»	٩٧٧	
٣١	كفر الحماوى	»	٤٥٥٣	
٣٢	« أبو طابل	»	١٥٠١	
٣٣	القرضا	»	١٨٨٣	
٣٤	دفرية	»	١٩٩٩	
٣٥	شبو	»	٢٢٩٨	
٣٦	كفر دفرية	»	٣٨٦	
٣٧	أميوط	»	١٩٦٣	
٣٨	علة مسير	»	١٧٨٩	
٣٩	كفر علة مسير	»	٢٩١	
٤٠	سماتى	»	٢٦٦٢	
٤١	ميت الشيخ	»	١٥٦٣	
٤٢	كفر قريظة	»	١١٠٥	
٤٣	مسير	»	٥٥٧٩	
٤٤	منية مسير	»	١٦٥٩	
٤٥	نجع مسير	»	١٩٤	
٤٦	متبول	»	٢٣٧٩	
٤٧	كفر متبول	»	٦٠٦	
٤٨	الطايفة	»	١٠٧٨	
٤٩	كفر الطايفة	»	٢١٥٨	
٥٠	« عسكر	»	٥٩٦	
٥١	قراجه	»	٢٣٠	
٥٢	اصفاقه	»	٣٦٠٨	
٥٣	الشارفه	»	١٢٨٤	
٥٤	بطيحه	»	٤٦٤	
٥٥	نصره	»	١٦٧٨	
٥٦	الخصبرى	»	٢٧٣	

(٤) الدائرة السابعة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٥٧	المرايين	كفر الشيخ	١١١٤	
٥٨	كفر المرايين	»	٢٨٠	
٥٩	دقمه	»	٢٣١٢	
٦٠	دقلت	»	٢٢٧٤	
٦١	ادرجه	»	٧٤٣	
٦٢	الوزوية	»	٦٩١٨	
٦٣	المريط	»	٤١٠٠	
٦٤	الغانمية	»	٣١٢٧	
٦٥	الحلاف	»	٢٦٩٨	
٦٦	الكفر الغربى	»	٤٦٤٢	
٦٧	الكوم الطويل	»	٩٣٨٨	
٦٨	الينا وعزيبا	»	١٧١١	
٦٩	الأبادية البحرية	»	٦٥٩	
٧٠	الحجاد	مأمورية البرلس	٢٢٤٧	
٧١	بلطم (تصف شرق البرلس)	»	٨٠٨٨	
٧٢	سوق الثلاث (الريج)	»	٣٠٢٦	
٧٣	الشيخ مبارك	»	١٥١٥	
٧٤	بلوش (الساحل البحرى)	»	١٠٦٨	
٧٥	الوهابية (الساحل القبلى)	»	٢٤٢٥	
٧٦	البيانيين	»	١٨١٢	
٧٧	البيج	»	٥٨٤٠	
٧٨	نخيل	طنطا	٤٧٩٠	
المجموع ١٧٧٩٠٤				

الدائرة الثامنة

مقرها بيلا ويعد أقاليمها (١٧٥٥٥٩) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الحمة	كفر الشيخ	١٢٩٩	
٢	عزبة بدوى	»	١٨٠٥	
٣	كفر دملاش	شرين	٩٢٨	
٤	الجوانيه	»	٩٦٨	
٥	بنافس قسم أول	»	٢١٠٦٦	
٦	المصرة	»	٨٨٤٢	
٧	كفر الجراينة	»	٩٧٨١	
٨	الشطوط	»	١٠٥١	

(تابع) الدائرة التاسعة

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٥٣	طوبية	الحلقة	١١٦٧	
٥٤	كفر دمره	»	١٦٤٠	
٥٥	شبرا نبات	»	١٣٩٦	
٥٦	دمرو نخاره	»	٢٠٨٧	
٥٧	طنباره	»	٣٦٨٠	
٥٨	مشاة الأوقاف	»	١٤٦	
٥٩	مشاة طنباره	»	١٤٤٨	
٦٠	دعيس	»	٣١٧٣	
٦١	الشيدى	»	١١٥١	
٦٢	كفر بساط	طلعا	—	
	المجموع		١٧٥٥٥٩	

الدائرة التاسعة

مقرها شرين وعدد أهاليها (١٧٥٨١٠) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	بلقاس قسم راج (الحلاله)	شرين	٤٩٢٢	
٢	» « حاس (الشركة)	»	٤٤١٧	
٣	زيان	»	١٠٥٦	
٤	غناش قسم نان (كفر الشاب)	»	٥٥٥١	
٥	كفر الوكلة	»	١٩١٦	
٦	كفر يوسف	»	١٣١٤	
٧	بلقاس قسم ثالث (الديون)	»	٣٤٩٦	
٨	كفر أبو زاهر وعز بها ...	»	٣٨٧١	
٩	ترعة غنم	»	٢٧٨٣	
١٠	كفر الحاج شريفى	»	٤٨٨٤	
١١	أحدية الفتح	»	٣١٦٠	
١٢	مشاة بسندبه	»	١٤٢٥	
١٣	بسندبه	»	٢٥٤١	
١٤	النشوى	»	١٦٦٩	
١٥	الحصن	»	٣٠٥١	
١٦	كفر الوسطاني	»	١٨٩٢	
١٧	» أبو سعد	»	٢٧٠٤	
١٨	السنانية	»	٤٨٣٥	
١٩	كفر البطيخ	»	٨٠٣٢	
٢٠	سليمان البحري	»	٣٠٧٥	
٢١	» المنزلة	»	١٧٩١	
٢٢	ميت أبو غالب	»	٤٠٠٣	
٢٣	كفر ميت أبو غالب	»	١٢٧٠	
٢٤	السولم	»	٢٧١٦	

(تابع) الدائرة العاشرة

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٩	قليشو	شرين	٢٢٣٤	
١٠	الحامول	»	٧٠٩٣	
١١	الكفر الشرق	طلعا	٤٣٦٩	
١٢	أبو عرفة	»	١٥٨٥	
١٣	الزيفران	»	١٨١٩	
١٤	حافق باشا	»	٣٨٨٢	
١٥	بيله	»	١٢٢١٦	
١٦	كفر المجنى	»	١٠٥٩	
١٧	كفر الأبحر	»	١١٨٧	
١٨	درين	»	٤٥٢٩	
١٩	تمرة	»	٢١٧٩	
٢٠	أبستوا	»	٥٥١	
٢١	ميت عباد	»	٥٨١	
٢٢	كفر الذكورى	»	٨٦	
٢٣	بانوب	»	٢٢١٦	
٢٤	أفتيش	»	١٣٧٦	
٢٥	طنبخ	»	٢٧٣٩	
٢٦	كفر الحصنة	»	١٣٧٣	
٢٧	كفر الجنبه البحري	»	٢١١٧	
٢٨	كفر العرب	»	٣١٥٦	
٢٩	نبوه	»	٩١١٠	
٣٠	كفر الحوراني	»	١٢١٠	
٣١	نفس	»	٢٣٦٥	
٣٢	كفر البشاشة	»	١٠٠١	
٣٣	طية نشا	»	٢٩٩٨	
٣٤	كفر القنه	»	٦٠٩	
٣٥	جهوت	»	٥٦٠٣	
٣٦	طابوها	»	٥٦٣	
٣٧	كفر جهوت	»	١٧١٥	
٣٨	البرديين	»	١٤٣١	
٣٩	كفر دمره القديم	»	١٦١٣	
٤٠	» الجليلي	»	٢١٣٤	
٤١	ميت زقر	»	١٦٩٤	
٤٢	بساط	»	٢٣٥٦	
٤٣	أشبان	الحلقة	٣٨٠٩	
٤٤	الغلابيه	»	١٠٨١	
٤٥	سناياري	»	١٤٥٩	
٤٦	نصف ثاني بشيش	»	٥٦٣١	
٤٧	» اول	»	٥٠٢٤	
٤٨	ميت السراج	»	٢١١٨	
٤٩	محلة القصب	»	٧٧٥	
٥٠	عطاف	»	٨٤٥	
٥١	سامول	»	٢٣٤٢	
٥٢	تعتتو	»	١٠٠٢	

(٦) الدائرة التاسعة

رقم تسلسلي	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٥	راس الخليج ...	شربين	٥٩٩٣	
٢٦	كفر القزعة الجديد ...	»	٤٣٢٩	
٢٧	« الزعة القديم ...	»	٣١٠٨	
٢٨	الضهرية ...	»	٣٤٤٠	
٢٩	كفر أشبح عطية ...	»	٢٣٦٨	
٣٠	« الاحمدية ...	»	٢٠٦٤	
٣١	دنجوى ...	»	٥١٤٤	
٣٢	شربين ...	»	١١٥٣٣	
٣٣	كفر الدويحي ...	»	٢٧٧٢	
٣٤	« انعطية ...	»	١١٧٩	
٣٥	بطرة ...	طنطا	٥٠٧٦	
٣٦	دسوط ...	»	٣٩٠٤	
٣٧	نخامة الشرقية ...	»	١٢٨٣	
٣٨	كفر الطويلة ...	»	١١٠٤	
٣٩	الدويلة ...	»	٢٢٥٥	
٤٠	مناخله ...	»	١٠٨٤	
٤١	دميرة ...	»	٥١٠٨	
٤٢	المنيل ...	»	٢٠٨٧	
٤٣	شرقناش ...	»	١٥٣٦	
٤٤	ميت عنتر ...	»	٢٨٥٦	
٤٥	اورمان طنطا ...	»	٤٩٥	
٤٦	طلانا ...	»	١٠٠١١	
٤٧	جوجر ...	»	١٩٧٤	
٤٨	كفر الخوازم ...	»	٣٢٢	
٤٩	ميت العجيل ...	»	٢١٨٢	
٥٠	« الفرقا ...	»	٥٧٥٥	
٥١	« ناث ...	»	١٢٦٤	
٥٢	كفر العرب ...	»	٧٦٦	
٥٣	بهيت الجماره ...	سمند	٢٣٧٨	
٥٤	طليمه ...	»	١٤١٤	
٥٥	كفر حسان ...	»	١٤٦٠	
٥٦	ميت صاس ...	»	٣٤٠٢	
المجموع ...				١٧٥٨١٠

الدائرة العاشرة

مقرها الحلة الكبرى وعدد أعمالها ١٧٨.٧٧٢ يتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم تسلسلي	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	شبرا بابل ...	سمند	٦٠٥٥	
٢	ميت حبيب الشرقية ...	»	٥٣٧٠	
٣	بنا أبو صير ...	»	٤٢٨٧	

(٧) الدائرة العاشرة

رقم تسلسلي	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤	أبو صير بنا ...	سمند	٨٠٠١	
٥	بيت الصغرى ...	»	٣٣١٣	
٦	سمند ...	»	١٥٢٢١	
٧	كفر التبانة ...	»	١٥٨٢	
٨	حلة خلف ...	»	٧٤٨	
٩	الناوية ...	»	٢٢١٧	
١٠	حلة زياد ومنشأة نظيف ...	»	٧٢٦٩	
١١	بجول ...	»	٢٢٩٧	
١٢	كفر الصادم البحري ...	»	٢٦٨	
١٣	الراحين ...	»	٣١١٢	
١٤	الحلة الكبرى ...	الحلة الكبرى	٤٥٥٥٥	
١٥	حلة البرج ...	»	١٢٢٣	
١٦	حلة أبو علي القنطرة وكفر أبو الحسن ...	»	٥٦٦٧	
١٧	كفر حمجازي ...	»	٣٧٤٢	
١٨	« قبالة ...	»	٩٣٥	
١٩	« الزيلوى ...	»	٨٤٤	
٢٠	صفط تراب ...	»	٨٧٩١	
٢١	المياتي ...	»	٦٨٠١	
٢٢	منية شتتا مياش ...	»	١٧٥٣	
٢٣	شبرا ملكان ...	»	١٥٣٢	
٢٤	بفتيا ...	»	٣٩٩٣	
٢٥	الدواخلة ...	»	١٦١٢	
٢٦	دنوش ...	»	٢٠٧٤	
٢٧	لاشيط ...	»	٢١٢٢	
٢٨	السجاعة ...	»	٣٥٠٠	
٢٩	دار البقر القبيلة ...	»	٢١٠٣	
٣٠	كفر الميابة ...	»	٧٩٥	
٣١	دار البقر البحرية ...	»	٢٣٣٠	
٣٢	القراطية ...	»	٩٧٦	
٣٣	المتمدية ...	»	٢٨٠٥	
٣٤	نمره البصل ...	»	٢٣٧٥	
٣٥	البنوان ...	»	٢٩٥٨	
٣٦	كفر دمنتر ...	»	٦١١	
٣٧	« حلة حسن ...	»	٢٢٢٣	
٣٨	حلة حسن ...	»	٢٨٣٦	
٣٩	كفر المحطة القلي ...	»	٨١٠	
٤٠	القصرية ...	»	١٢٢٨	
٤١	بطية ...	»	٢٢٠٤	
٤٢	دير حاتم ...	»	٨٠٠	
٤٣	ميت الليث حاتم ...	»	١٩١٣	
٤٤	ستدسين ...	»	٢١١١	
المجموع ...				١٧٨٧٧٢

(تابع) الدائرة الأولى

رقم	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٧	كفر القرونيه ...	أشمون	٢٧٩٠	
٣٨	» قورص ...	»	١٨٠٩	
٣٩	» الغرب ...	»	٧٨١	
٤٠	» عباد ...	»	٩٠٦	
٤١	ليشة وحصتها ...	»	١٧١٤	
٤٢	ببيرة وكفر مجاهد ...	»	٣٤٣٩	
٤٣	غلة سبك ...	»	٣٥٨١	
٤٤	منشة جريس ...	»	١٦٢٦	
٤٥	منيل دويب ومنشاتها ...	»	١٩٧٦	
٤٦	منيل عروس ...	»	٢٤٦٨	
٤٧	موتسه ...	»	٢٨١١	
٤٨	الحلواني ...	»	١٣٣٩	
٤٩	التناعيه ...	»	١٤٥٨	
٥٠	دروه ...	»	٧١٤٠	
٥١	سهاج ...	»	٩٩٠	
٥٢	شطافوف ...	»	٤٠٣٤	
٥٣	شمشاع ...	»	١٦١٠	
٥٤	كفر صراوه ...	»	١٥٩٨	
٥٥	كفر منصور ...	»	١٨٦٣	
٥٦	صراوه ...	»	٢٨٥٣	
٥٧	قورص ...	»	١٣٠٧	
٥٨	منيل جويده ...	»	٨١٢	
	المجموع ...	١٨٦٩٧٥		

الدائرة الثانية

مقرها متوف وعدد أهاليها (١٨٣٤٧٥) وتكون من البلاد الآتية

حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	بلمشط ...	متوف	٣١١٠	
٢	جواش ...	»	٢٨٥٧	
٣	دمليج ...	»	٤٦٥٣	
٤	زاوية دزين ...	»	٦٤٦٠	
٥	سلود ...	»	٥٢٢٤	
٦	سرس البايانه ...	»	١٧٢٨٩	
٧	حصنصفط ...	»	٣٨٥٢	
٨	فيشا الكبرى ...	»	٤٨٦٢	

مديرية المنوفية

الدائرة الأولى

مقرها أشمون وعدد أهاليها (١٨٦٩٧٥) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	أشمون ...	أشمون	١٨١٥١	
٢	أبورقية ...	»	١٥٨٢	
٣	أبورقوال ومنشاتها ...	»	٢٤٣٢	
٤	الأنجب ...	»	٢٣٣٦	
٥	الراينة ...	»	٤٩١٨	
٦	الخور ...	»	١٨١٣	
٧	الغمامية ...	»	٩٤٢	
٨	القرونيه ...	»	٢٦٧٢	
٩	القناطر ...	»	١٦٣٤	
١٠	الكامية ...	»	١٣٨٠	
١١	الكوازي ...	»	٢٢١١	
١٢	برقة شطافوف وكفرون	»	٢٤٤٦	
١٣	براشم ...	»	١٣٥٥	
١٤	جريس وعزيتها ...	»	٧٣١١	
١٥	دلمو ...	»	٢٤٨٢	
١٦	رملة الأنجب ...	»	٢٦٣٨	
١٧	ساقية أبو شجرة ...	»	٤٧١٠	
١٨	ساقية المنقى ...	»	٢٤٥١	
١٩	سبك الأحد وحصتها وكفر	»	٩٠٤٥	
٢٠	المرازة وكفر المويضات	»	٩٣١٦	
٢١	سادون ...	»	١٦٤١	
٢٢	سنان ...	»	٢٨٧٠	
٢٣	سلاي ...	»	٢٨٧٠	
٢٤	سقايس ...	»	٥٥٤٣	
٢٥	شما ...	»	٥٧٦٤	
٢٦	شنشور وحصتها ...	»	٨٣٧٨	
٢٧	شواي وكفر الدارنه ...	»	٢٠٨٥	
٢٨	شواي وكفر عطا ...	»	٢٨٣٨	
٢٩	طلبا وعزبة أشمون ...	»	٧٩٨٤	
٣٠	طهواي ...	»	٦٣٠٩	
٣١	قلبي الصفري ...	»	٢٨٢٨	
٣٢	الكبرى ...	»	٢٤١٧	
٣٣	كفر أبو رقبه الجديد ...	»	٨١١	
٣٤	» القديم ...	»	١٧٥٥	
٣٥	» الحب ...	»	٢٤٥٥	
٣٦	» الطراينه ...	»	٢٥٠٥	
٣٧	» السيد ...	»	٥٩٧	

الدائرة الثالثة

مقرها منشأة صبري وعدد أقاليمها (١٨٤٣٧٨) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	أشيش	٣٦٦٨	
٢	أبنس	٧٤٠٦	
٣	أجهور الرمل	٢٩٦٥	
٤	أصطفا	٦٥٢٥	
٥	أشلم	٤٧٧٩	
٦	الرمالي	٥٦٨٢	
٧	الهايزة ومنشأة عبد الرحمن سالم	١٩٦٣	
٨	أم خنن	٣٧٠٠	
٩	بجريم	٤٤٦٦	
١٠	بره العجوز	١٣٧٧	
١١	دمهوج	٣٨٥١	
١٢	بقية	١٥٤٤	
١٣	بني غريان	١٧٦٩	
١٤	تلبت أبشيش	١٩٣٣	
١٥	دملو	٣٤٣٨	
١٦	قسا	١٠٩٨	
١٧	شبرا بنجوم	١٠٣٧٦	
١٨	شبرا قبالة وخلوة نور الدين	٢٨٩٦	
١٩	شراونس	١٨١٠	
٢٠	شنديل الغار	١٢٠٠	
٢١	طه شبرا	٦٢١٤	
٢٢	عرب الرمل	٤٣٢٣	
٢٣	بطا	٣٠٠٣	
٢٤	قويسا	٥١٣١	
٢٥	كفر أبشيش	١٨٩٢	
٢٦	أبو الحسن	٢٣٣٤	
٢٧	أبو ذكري	١١٤٣	
٢٨	أشلم	١٧٣٨	
٢٩	الأقوع	٢٨٣٠	
٣٠	الجزار	٢٣٣٠	
٣١	الشيخ إبراهيم	١٢٩٩	
٣٢	العرب القليل	٦٦٨	
٣٣	المخشي القليل	١٣٨١	
٣٤	بطا	١٤٧٥	
٣٥	بني غريان	٢٢٠٥	
٣٦	زين الدين	١٥٢٨	
٣٧	طه شبرا	١٤٢٩	
٣٨	حيد ومنشأة أندير	٦٣٥	
٣٩	ميت المهيبي	١٨٢٠	
٤٠	مراج	٢٢٥٠	
٤١	وهب	٨٠٤	

(تابع) الدائرة الثانية

اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٩	كفر السابسة وعزيتة	٣٧٤٨	متوف
١٠	كفر بالمشط	٢٢٩٤	»
١١	كفر شراونجي	٣٢٢٦	»
١٢	كفر فيشا الكبرى	٣٧٣٦	»
١٣	كشوش	٢٣٢٢	»
١٤	متوف	٢٥٨٩٠	»
١٥	منشأة غمرين	٨٦٩	»
١٦	انخاص	٢٣٤٤	»
١٧	أبو سفيحة	٢٩١٣	»
١٨	اسرجية	٢٤٠١	»
١٩	الباخور	١١٣٣٣	»
٢٠	البراقعة	١٠٣٦	»
٢١	المطف	١٣١٠	»
٢٢	القرينين	٨٧٠	»
٢٣	بني ومنشأها	٦١٩٤	»
٢٤	في العرب	٢٩٩٤	»
٢٥	ير شمس	٢٤٧٩	»
٢٦	تلوانه	٥١١٧	»
٢٧	جروان	٥٨٤٠	»
٢٨	زاوية جروان	٢٨٤٦	»
٢٩	سبك الضحاك	٦٤٨٩	»
٣٠	سرويت	٢٤٩٢	»
٣١	سجلف	١٨٧٧	»
٣٢	فيشا الصغرى وحصنها	٣٨٧٨	»
٣٣	كفر الباجور	٣٤٥٥	»
٣٤	الدوار	١١٧٩	»
٣٥	القنسية	١٤٩٩	»
٣٦	القرينين	٩٩٧	»
٣٧	سبك	٦٤٥	»
٣٨	سجلف الجديد	١٢٥٠	»
٣٩	القديم	٨٧٣	»
٤٠	قلبي الصغرى	٣٢١٠	»
٤١	مخود	٢٢٢٦	»
٤٢	شبرا زنجي	٥٢٢٧	»
٤٣	ميت عفيف	٥١٠٧	»
٤٤	هيت	٢١٠٧	»
٤٥	الاطرشة	١٢٥٧	»
٤٦	منشأة سيف	٥٤٨	»
المجموع			١٨٣٤٧٥

(تج) الدائرة الرابعة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	ملاحظات
٢٨٨٧	شين الكوم	زورومشانا براهم حشى	١٠
١١١٨	»	ملكه	١١
٣٨٤٣	»	شبرا خلفون	١٢
٢٧٣٣٥	»	شين الكوم وحصتها	١٣
٩١٦٦	»	شوان	١٤
٢٤٣٠	»	شونة	١٥
٣٣٧٤	»	طنبندى	١٦
٦٣٤	»	كفر العجايزة	١٧
٣٦٥٢	»	» المصيلحة	١٨
١٠٢٨	»	» دقاق	١٩
١٨٠٦	»	» شوان	٢٠
٣٩٣٦	»	» طنبندى	٢١
٣٦٨٧	»	» ميت مسعود	٢٢
١١٨١٠	»	» ملح	٢٣
٩٨٩	»	» منشاة شوان	٢٤
١٥٦٦	»	» ميت الموز	٢٥
٧٧٤٢	»	» خاقان وحصتها	٢٦
٢٢٨١	»	» خلف	٢٧
٣٧٩٠	»	» موسى	٢٨
٣٤٨٣	»	» الدبابية	٢٩
١٥٤٨	»	» النورى	٣٠
٦٦٧٧	»	» شنتا الحجر وحصتها	٣١
٨٥٤	»	» كفر ملح	٣٢
٣٠٦٧	»	» ميت أم صالح	٣٣
١٧٩٢	»	» عاية	٣٤
٣١٨٢	»	» فارس	٣٥
٤٤١٨	قويسنا	» دبا الكوم	٣٦
١٧٨٢	»	» ميت أبو شيخة	٣٧
٧١٥	»	» التفلى	٣٨
١٥٢٦	»	» السكرية	٣٩
٨٣٩	»	» سماليج	٤٠
٣٠٧٨	»	» بنيس	٤١
١٧٧٩	»	» كفر بنيس	٤٢
١٢٩٨	منوف	» كفر العامرة	٤٣
١٩٧٦	»	» شبرا بلولة	٤٤
٢٠٣١	»	» العامرة	٤٥
١٤٩٧	»	» كفر رياح	٤٦
٨٣٤	»	» الكوم الأحمر	٤٧
١٨٢٥	»	» ميت ربيعة	٤٨
٢٤٦٧	»	» كوم الفصح	٤٩
٢٥٢٤	»	» كفر متاولعة	٥٠
٤٣٦٧	»	» متاولعة	٥١
١٨١٧٦٢	المجموع ...		

(تج) الدائرة الثالثة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	ملاحظات
٣٦٠١	قويسنا	» مسجد الخضر	٤٢
٤١٤٦	»	» مشريف	٤٣
١٨٥٥	»	» منشاة دملو	٤٤
٣٣٨٩	»	» ميت البضبة	٤٥
٢٤٠٦	»	» الخوفين	٤٦
٣٧٣	»	» المنهى	٤٧
١٠٩٠	»	» المنز	٤٨
٢٤٩٠	»	» القصرى	٤٩
٢٠٨٢	»	» الروملى	٥٠
٦٥٣٧	»	» بره وكفر الشهيد	٥١
١٦٥٩	»	» سراج	٥٢
٢٣٣١	»	» وروية	٥٣
٤٨٦١	»	» منشاة صبرى	٥٤
٤٤٢٤	»	» ريكة السبع	٥٥
٤٧٢٨	»	» طنشبا	٥٦
٦٨٤٧	»	» طوخ طنشبا	٥٧
٣٧٧٦	»	» كفر علم	٥٨
٦٣٥٩	»	» مصطفاى	٥٩
١٧٤٦	»	» كفود الزبل	٦٠
١٧٣٣	»	» كفر ابنس	٦١
١٠٦٧	»	» منشاة مسجد الخضر	٦٢
—	»	» كفر السلامية	٦٣
١٨٤٣٧٨	المجموع ...		

الدائرة الرابعة

مفرها شين الكوم وعدد أهاليها (١٨١٧٦٢) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	ملاحظات
٣٣٢٥	شين الكوم	» اصطبارى	١
١٦٦٠١	»	» البتاون وحصتها	٢
١٦٦٠	»	» الدلاون ورزقة شمس الدين	٣
٢٥٨٩	»	» الراهب	٤
١٠٠١	»	» المسالفة	٥
٣٠٠٤	»	» الكوم الأخضر	٦
٣٧٥٧	»	» المصيلحة	٧
٢٠٣٢	»	» المقاطم	٨
٣٥١٠	»	» حصه ملح	٩

الدائرة الخامسة

س.م	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٤	جزى	متوف	٦٩٠١	
٤٥	تسا	»	٥٠٨٦	
٤٦	سجيج	»	٥٤٧٨	
٤٧	الحامول	»	٥٤١١	
٤٨	كفر شبرا بلوله	»	٢٢٢٥	
٤٩	برهم ومنشاة سلود	»	٣٧٣٣	
	المجموع	١٨٢٧٨٨		

الدائرة السادسة

مقرها تلا وعدد أهاليها (١٨٣٠٣٠) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

س.م	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	البنارية	تلا	٤٦٣٧	
٢	الكبة	»	١٦١٢	
٣	الكابشة	»	٢٢٢١	
٤	بابل وكفر حام	»	٤٣٠٣	
٥	بروى	»	١٤١٨	
٦	بم وعزة الكوم الأحمر	»	٤٩٢٥	
٧	تل	»	١٨١٣٧	
٨	جفتود	»	٩٢٥١	
٩	زاوية بم	»	٤٥٥٩	
١٠	زقارة	»	٥٠٣٥	
١١	شوى	»	٨٢٠٣	
١٢	صناديد	»	٤١٨٠	
١٣	طبلوها	»	٤٣٩٥	
١٤	طوخ دلكه	»	٧٧٠٤	
١٥	قشوطخ	»	٢٩٦١	
١٦	قصر بنكاد	»	٤٧٤٣	
١٧	كفر اشنا	»	٢٥١٨	
١٨	الأشقر	»	١٣٣٣	
١٩	السادات	»	١٩٩٢	
٢٠	السكية	»	٢١١٤	
٢١	الشرقا الشرقى	»	١١٩٢	
٢٢	الشيخ سلم	»	٤٥٦٨	
٢٣	الشيخ عفاة	»	٤٦٤٣	
٢٤	العرب البحرى	»	٢٢٢٢	
٢٥	البلوى	»	١٩٠٥	
٢٦	القلشى	»	٤٨٦	
٢٧	جغور	»	١٢٩٨	
٢٨	سمالنج	»	٤٤٣	
٢٩	صناديد	»	٢٦٤٦	

الدائرة الخامسة

مقرها قنطرة بوليس الشهداء وعدد أهاليها (١٨٢٧٩٨) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

س.م	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	زاوية البقل	تلا	٤٣٠٦	
٢	اشادى	»	١٤٧٢	
٣	كفر السوالية	»	٢٧٢٤	
٤	ساحل الجواير	»	٥١٨٨	
٥	شماطس	»	٢٧٧٨	
٦	كفر الجماله	»	٢٣٩	
٧	ميت أبو الكوم	»	١٧١٥	
٨	كفر زرقان	»	٦٦٦	
٩	كفر ميت أبو الكوم	»	٥٥٦	
١٠	زرقان	»	٥٢٨٣	
١١	كشيش	»	٥٥٣٨	
١٢	أبو كلس	شين الكوم	٣١٨٠	
١٣	دناصور	»	٣٨٠٧	
١٤	دنشواى	»	٤٦٩٩	
١٥	ميت شماله	»	٦١٧٥	
١٦	مرستا	»	٥٨١٨	
١٧	الشهداء	»	٤٦٩١	
١٨	كفر سرموس	»	٤٤٤	
١٩	كفر الثانون	»	٢٤٦١	
٢٠	سرموس	»	٢٢١٠	
٢١	كفر الشيخ خليل	»	١٩٠٩	
٢٢	بغالى	»	٤٦٠٢	
٢٣	منشاة بغالى	»	١٧٢٧	
٢٤	عشا وكفرها	»	٥٢٢٦	
٢٥	كفر دنشواى	»	١٧٢٧	
٢٦	سلامون بحرى	»	٢٠٥٧	
٢٧	قبلى	»	٤٧١٠	
٢٨	كفر حجازى	»	١٣٧٢	
٢٩	جزيرة البحر	»	٦٤٨٢	
٣٠	كفر الجلابطة	»	١٣١٩	
٣١	زاوية الناعورة	»	٥٦٢٢	
٣٢	نادر	»	٢٩١٦	
٣٣	ميت الرواط	»	٤٠٨٠	
٣٤	شبرا باص	»	٤٧٤١	
٣٥	منشاة الشريكين	»	٥٥٧	
٣٦	دكا	»	٢٩٩٧	
٣٧	طوخ البراغنة	»	١٥٣٥	
٣٨	المكلى	»	٧٦١٥	
٣٩	الرواط	متوف	٧٩٦٩	
٤٠	ديركى	»	٥٤٨٤	
٤١	شيدش طملاى	»	٢٨٠٣	
٤٢	طملاى	»	٦٣٠٠	
٤٣	عشرين	»	٦٣٤٤	

(٥٦) الدائرة الأولى

سج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١١	أبو الحارث	كوم حماد	٤٤٣٣	
١٢	الطيرة	»	٣٤٩٤	
١٣	كوم شريك	»	٢٨٢٠	
١٤	منين	»	١٧١٥	
١٥	منشأة أبو ربه	»	٨٣٤	
١٦	الصواف	»	٣٧٥٣	
١٧	واقف	»	٥٣١٩	
١٨	الزعراني	»	٣٤٤٩	
١٩	زاوية البحر	»	٣٤٣٣	
٢٠	شبرا وسيم	»	٢٤١١	
٢١	خنيزه	»	١٧٥٠	
٢٢	زاوية خنيزه	»	٧٩٣	
٢٣	كفر بولين	»	٦٣١١	
٢٤	عزبة حسن على حمزة	»	١٨٢	
٢٥	التجيلة	»	٥٢٤٥	
٢٦	محلة أحمد	»	١٨٢٤	
٢٧	نقبا	»	٢٠٨٦	
٢٨	كفر غرين	»	١٨٨٢	
٢٩	يلحه	»	٧٠٣	
٣٠	بولين القوايد	»	١٢٦٦	
٣١	دست الأشراف	»	٣٧٩٦	
٣٢	اللاكوس	»	١٨٣٩	
٣٣	منشأة الشوريحي	»	٥٩٠	
٣٤	كوم حماد	»	٣٣٧٩	
٣٥	برم	»	٤٠٢٦	
٣٦	الباشه	»	٥٥٥	
٣٧	زاوية فرج	»	٣٦١٢	
٣٨	القيدي	»	٢٩٩١	
٣٩	كفر دنتيره	»	١٤٥٣	
٤٠	دنتيره	»	٣٣٩٢	
٤١	عزبة على باشا مهنا	»	٦٣٥	
٤٢	كفر سلامون	»	١٧٩١	
٤٣	سلامون	»	٧٥٢	
٤٤	ثابور	»	٤٥٠٩	
٤٥	كفر جاهد	»	١٥٩٩	
٤٦	عزبة إبراهيم مهنا	»	٣٧٤	
٤٧	سرسيفه	»	٩١٢	
٤٨	ميت زيد	»	٦٣٣	
٤٩	كفر البيض	»	١٧١٤	
٥٠	صفط العنب	»	٤٨٦٨	
٥١	خربتا	»	٧٦٥٥	
٥٢	كفر غاتم	»	٧٦٦	
٥٣	الحدين	»	٥٣٥٧	

(٥٧) الدائرة السادسة

سج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٠	كفر طيلوها	نلا	٣٢٧٧	
٣١	كفر عسكر	»	١٣٣٣	
٣٢	كفر قرشوم	»	١٣٨٩	
٣٣	كوم الشيخ عبيد	»	٥١٣	
٣٤	أكوه الحصه	»	٣٨١٣	
٣٥	الزعيه	»	٣٨٢١	
٣٦	شنتاي	»	٣٥٤٥	
٣٧	بنام	»	١٤٨٩	
٣٨	حصه أكوه	»	١٥٧٠	
٣٩	لداجيل	»	٧٠٧٧	
٤٠	شوايتوش	»	٢٤٨٦	
٤١	صفط خدام	»	٣٧٤٢	
٤٢	طنوب	»	٤٣٢٥	
٤٣	كفر الشرفا الغربي	»	١٧٤٤	
٤٤	كوم مازن	»	٢٣٥٧	
٤٥	عمروس	»	٤٧٥٨	
٤٦	مشله	»	٤٦٧٨	
٤٧	ميت الكرام	»	٣٤٧٠	
٤٨	منية طوخ دلکه	»	٤٠٥٠	
٤٩	كفر المسج	»	٢٠١٣	
٥٠	كفر ديج	»	٥٩٣٦	
المجموع ... ١٨٣٠٣٠				

مديرية البحيرة

الدائرة الأولى

مقرها كوم حماد ومد أماليا (١٩٦٥٨٩) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

سج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	أبو تشابه	كوم حماد	٢٧٠٥	
٢	الخطاطبة	»	٣٣٤٨	
٣	الأخماس	»	٣٩١٥	
٤	عزبة الطرانة	»	٤٠٠	
٥	الطرانة	»	٣٤٦٩	
٦	منشأة سروى	»	٢٨٧	
٧	كفر دادو	»	٥٤٦٢	
٨	البرجات	»	٥٣٦٥	
٩	دمشلى	»	٤٣٠٨	
١٠	مطام	»	١٣٣٦	

(تابع) الدائرة الثانية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٧	أبو سيفة	الدلتجات	١٥٩١	
٨	قحمه	»	٣١٠٣	
٩	البيستان	»	١٠٠٧	
١٠	طيبة	»	٣٨٨٠	
١١	زاوية حمود	»	١٩٣٧	
١٢	أبو الشفاف	»	٣٦٩٢	
١٣	الخليلة	»	١٩٧١	
١٤	العلاية	»	٩٨٥	
١٥	الحجر الحروق	»	٣٩٨٤	
١٦	منشاة فاروق	»	١١٠٤	
١٧	رزاقه	»	٢١٢٤	
١٨	عزبة أحمد أغاوى	»	٢٣٥	
١٩	عزب شركة الاتحاد	»	٢٣١	
٢٠	المسعين	»	٢٩٦٠	
٢١	اطليس الكبرى	»	٨٢٦	
٢٢	الصغرى	»	٧٢٩	
٢٣	العوجا	دمهور	٣١٧٨	
٢٤	دنشال	»	١٩٢٣	
٢٥	المنشية الاراهيمية	»	١٤٤٩	
٢٦	عزبة طرابيا	»	٥٨٠	
٢٧	محمد عوض	»	١٤٢	
٢٨	السلانكى	»	٣٩٠	
٢٩	شزوب	»	٤٩٦٥	
٣٠	عزبة سليم بانا طوبجيان	»	٢٢٦	
٣١	طرابيا	»	٢٣١٥	
٣٢	عزبة السرو	»	١٣١١	
٣٣	منية عطية	»	٧٩٥	
٣٤	عزبة محمد سلمى	»	١٠٣	
٣٥	سطيس	»	١٧٨١	
٣٦	كفر سطيس	»	١١٧٦	
٣٧	زهره البحرية	»	٦٥٨	
٣٨	القبليّة	»	٤٨٣	
٣٩	منشاة خياط بانا	أبو حصص	٣٤١٣	
٤٠	الكوم الأخضر	»	٣٥٩٩	
٤١	حرارة	»	٣٦٥٩	
٤٢	الأقميم	»	١٨٧٨	
٤٣	أخليمه	إتياى البارود	١٦٣٠	

(تابع) الدائرة الأولى

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٥٤	القلوات	كوم حاحه	١١٨٦	
٥٥	كفر زباده	»	٢٤٣٠	
٥٦	تليقا	»	٧٢٣	
٥٧	زاوية مبارك	»	١٤٦٠	
٥٨	بيان	»	٧٥٤٧	
٥٩	ابسوم الشرقية	»	١١٩٩	
٦٠	الفربية	»	١٢٦٢	
٦١	أبيوقا	»	٢٠٩٥	
٦٢	الطود	»	٦٠٢٩	
٦٣	كفر لحيم	الدلتجات	١١٦٥	
٦٤	عزبة حنا حنا	»	١٢٠	
٦٥	لحيم	»	٧٥٣	
٦٦	أبو صغاده	»	١٨٧١	
٦٧	اليوسفية	»	٣٣٠	
٦٨	منشاة أبو وافية	»	٧٧٥	
٦٩	بشاره	»	٥٨٣	
٧٠	اليهودية	»	٥٠٣٤	
٧١	قبور الأسراء	»	٢٨٠٥	
٧٢	درشاى	»	١٩٥٢	
٧٣	عزبة المنشاوى الفلاح	»	١١٩	
٧٤	زاوية أبو شوشه	»	٢٨٧٣	
٧٥	عزبة سعد داود	»	٢٩٩	
٧٦	يوسف حمزه	»	٢٢٠	
٧٧	الدلتجات	»	٨٥٤٠	
٧٨	زمران النخل	»	٤٩٣٢	
٧٩	كوم زمران	»	٢٣٤١	
٨٠	عزبة الطيرية	»	٨٢٣	
المجموع ... ١٩٦٥٨٩				

الدائرة الثانية

مقرها إتيان البارود وعدد أماليها (١٩٧٠٤٠) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	زاوية مسلم	الدلتجات	١٢٥٢	
٢	عزبة عبد الله المقرئ	»	١٨٢	
٣	جزائر صيسى	»	١٦٧٢	
٤	عزبة القامى مطرود	»	٣٦٦	
٥	ايبا الحمره	»	٢٨٣٠	
٦	محمود أبو وافية الكيرة	»	١٢٣٣	

(٣) الدائرة الثانية

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٧٦	ظهر القساح	إتاي البارود	١٢١٧	
٧٧	عزبة حوض فارس	»	١٦٨	
٧٨	علة عيد	»	١٣٠٦	
٧٩	أردمانيا	»	١٨٨٩	
٨٠	صفط خالد	»	٢٥٠٥	
٨١	كفر عسكر صفط	»	٤٠١	
٨٢	إتاي البارود	»	٥٨٨٧	
٨٣	دقوقه	»	٢٠٩١	
٨٤	نعاره	»	١٥٥٣	
٨٥	العين	»	٣١٢٥	
٨٦	رمسيس	»	١٨٨٢	
٨٧	كفر أبو مندور	»	١٩٨	
٨٨	كفر خليفة	»	٦٦٠	
٨٩	كفر السقا	»	٣٦٢	
٩٠	جبارس التيلية	»	٢٢٢٢	
٩١	جبارس البحرية	»	٢٥٢٠	
٩٢	جفيف	»	٢٢٨٠	
٩٣	القراش	»	١٨٠٠	
٩٤	النيرة	»	٣٠٩٦	
٩٥	شبرا القونه	»	١٩٩٥	
٩٦	البيي	»	٣٨٢٠	
٩٧	صفط المولك	»	٣٠٩٤	
٩٨	تريات فاضل باشا	»	٣٣٢	
٩٩	تلانة	»	١٠١٦	
١٠٠	عزبة أبو رزق	»	١٥١	
١٠١	الدوسية	»	٧٠٦	
١٠٢	جنوبى	»	٢٠٩٠	
١٠٣	الاراهيمية	»	٨٥٥	
١٠٤	عزبة يوسف المسكى	»	٤٣٠	
١٠٥	كفر الحواجه	»	١٠٦٣	
١٠٦	الروقة	»	١٤٥٨	
المجموع				١٩٧٠٤٠

(٤) الدائرة الثانية

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٤	كفور السوالم	إتاي البارود	٣١٣١	
٤٥	شنت الأمام	»	٥٣٤٩	
٤٦	الحوتة	»	١٨٧١	
٤٧	كفر الشيخ مخلوف	»	١٧٠٨	
٤٨	منيا	»	٥٨٢٠	
٤٩	صافية	»	٧٥٠	
٥٠	منشاة الصيرفي	»	٢٠٨	
٥١	الشمية	»	٢٥١٨	
٥٢	الضهرية	»	٤٥١٧	
٥٣	حصنة الضهرية	»	٢٢٠٩	
٥٤	كفر الغابة	»	١٩٣	
٥٥	قليشان	»	٤١٧٤	
٥٦	أبرك حمام	»	١٣٣٢	
٥٧	زبيد	»	٣٤٥٢	
٥٨	الغوالد	»	١٦٨٦	
٥٩	كنيسة الضهرية	»	١٥١٥	
٦٠	التوفيقية	»	٦٦٣	
٦١	العوامر	»	١٣٥٢	
٦٢	قادوس	»	١٣٧٩	
٦٣	عزبة طلعت باشا	»	١٣٠	
٦٤	نكلا الصب	»	٧٦٥٧	
٦٥	جزيرة نكلا	شراخيت	٢٢٤١	
٦٦	شمسا	إتاي البارود	١٧٦٦	
٦٧	أمليط	»	٤٧٢٧	
٦٨	كفر حوانه	»	١٦٠٥	
٦٩	منية بن منصور	»	١٩٩٤	
٧٠	كفر عسكر شنديد	»	٤٩٢	
٧١	شنديد	»	٣٠٧٢	
٧٢	رج شنديد	»	٤٥٨	
٧٣	برقانة	»	٨٨١	
٧٤	كفر مسامد	»	١٨٢٩	
٧٥	حوض فارس	»	٦٠١	

الدائرة الثالثة

مقرها المحمودية وعدد أهلها (١٩٧٢٧٧) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	برج رشيد	رشيد	٣٠٧٨	
٢	رشيد	»	١٩٩٢٤	
٣	الجدية	»	١٦٧٧	
٤	أذكو	»	١٦٣٣٤	
٥	القوزية	»	٧٨٨	
٦	الحجاد	»	١٤٢٦	
٧	الشامية	»	٩٠٤	
٨	منشية دبور	»	٥٠٠	
٩	الكوم	»	٧١٨	
١٠	الفاوقية	»	٥٠٣	
١١	النازله	»	١٨٧٩	
١٢	حلة الأمير	»	٢٤٤٠	
١٣	دي	»	٢٩٣٧	
١٤	أذفيا	»	٣٢٣٥	
١٥	مصبة	»	٨١٢	
١٦	عصبة علوان	»	٩٩١	
١٧	سیدی عقبة	»	٣٣٧٧	
١٨	فزارة	المحمودية	١٧٣٣	
١٩	منية السعيد	»	٨٧٨	
٢٠	درووط	»	٣٩٦١	
٢١	القصر	»	١٣٨٠	
٢٢	المطلف	»	١٩٥٩	
٢٣	المحمودية	»	٦٨٤٣	
٢٤	كفر المنيط	»	١٨٥٥	
٢٥	كفر نكلا	»	٥٥٣	
٢٦	نظارة المسعدة	»	٩٦٧	
٢٧	« المنشية	»	٥١٨	
٢٨	فيشا بلخه	»	٢٢٣١	
٢٩	بوريط	»	٨٥٩	
٣٠	سماديس	»	٥٠٤	
٣١	نظارة سماديس	»	٨٧١	
٣٢	« السعيدية	»	١٢٤٣	
٣٣	منشاة الأمير عمر باغا طوسون	»	١٥٦٢	
٣٤	ديسا الكايس	»	١٥٤٠	
٣٥	كفر الرحانية	»	١٥٣٣	
٣٦	سناده	»	١٤٥٤	
٣٧	سرنباي	»	٣٧٤٠	
٣٨	اللوبية	»	١١٢٠	
٣٩	كفر الشيخ حسن	»	٦٦٥	
٤٠	سخرط	»	٣٣٨٦	
٤١	كفر عثم	»	٦٣٥	

(٢) الدائرة الثانية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٢	دوشابه	المحمودية	٢٠٢٨	
٤٣	عزبة جرجس نخلة	»	٢٣٤	
٤٤	« كفر غنيم	»	٥٨٢	
٤٥	نظارة الانشا	دمهور	٤٥١	
٤٦	« المنيا	»	٧٠٨	
٤٧	منية بني موسى	»	١٣٢١	
٤٨	عزبة حسن قبودان	شبراخيت	٩٧	
٤٩	كفر حلة داود	»	٦٤٣	
٥٠	الرحانية	»	٩٤٨٨	
٥١	حلة داود	»	١١٢٦	
٥٢	مرقص	»	٣١٦٠	
٥٣	منية سلامة	»	١٣٧٣	
٥٤	الابريحي	»	٣٥٣	
٥٥	حلة ثابت	»	٢٥٤	
٥٦	عزبة مرقص	»	١١٢٩	
٥٧	الكفر الجديد	»	٧١٦	
٥٨	عزبة البكوات	»	٨٢٥	
٥٩	« الاشراك	»	١٥٨	
٦٠	أبو غراش	»	٦٩٨	
٦١	الاشراك	»	٤٤٠	
٦٢	الفهوية	»	١٠١٣	
٦٣	ابو السحا	»	٦٣٩	
٦٤	ابو يحيى	»	١٢٦٤	
٦٥	لقانة	»	٣٩٠٠	
٦٦	المناشلة	»	٧٧١	
٦٧	زمنم	»	١٠٩٨	
٦٨	عزبة زمنم	»	٥٩	
٦٩	أم حكم	»	١٦٧٩	
٧٠	كفر الدنراوى	»	٢٣٧٥	
٧١	كفر صيخان	»	٤٦١	
٧٢	حلة بشر	»	٣٨٤٨	
٧٣	شبراخيت	»	٧١٣٠	
٧٤	الأصلاب	»	١٨٢٨	
٧٥	كفر الصناديدى	»	٣٥١	
٧٦	عزبة يوسف باشا كلال	»	٥٤٤	
٧٧	« ابراهيم آغا	»	٢٢٠	
٧٨	« بشارة حنا	»	١١٣	
٧٩	حلة نصر	»	١٤٩٤	
٨٠	أبو دودة	»	٢٠٥٢	
٨١	عزبة فرغوى	»	٧٧٦	
٨٢	كفر مستنان	»	٣٨٥٩	
٨٣	منشاة ابو حنا	»	٤١٣	
٨٤	عزبة قصع الله الجزار	»	٤٩	

(تابع) الدائرة الرابعة

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	ت.ج.
	١٧٠٤	دمهور	عزب قابيل	١٠
	٣١٩٥	"	بسطرة	١١
	٢٤٩٣	"	منشأة حور	١٢
	٨٧	"	عزبة بدر الفين	١٣
	٨٥٢	"	منشأة نصار	١٤
	٣١٨٧	"	أفلاحة	١٥
	١١٠	"	عزبة النرويش	١٦
	١٠١٦	"	منشأة غربال	١٧
	١٥٠٩	"	كفر بني هلال	١٨
	٨٩٥	"	منشأة الخزان	١٩
	٣٤١٤	"	سنهور	٢٠
	٥٩٥	"	منشأة الأمير سيد باشا طرسون	٢١
	٩٨	"	عزبة حسين عمرو	٢٢
	٢٥٦	"	" الأبرجى	٢٣
	٤١١٣	"	قراقص	٢٤
	٩٦١	"	الحمامية	٢٥
	٢٣٤٧	"	دسونس أم دينار	٢٦
	٤٢٢	"	عزبة دسونس	٢٧
	١٩٨	"	الحفاص	٢٨
	٥٦٣	"	منشأة الحشوي	٢٩
	٩٧٤	"	أبو حار	٣٠
	١٥٦٢	"	الشوكة	٣١
	٧٢	"	منشأة الطران	٣٢
	٣٩٦١	"	أبمادية دمنهور	٣٣
	٢٥٠٢	"	الصفاصيف	٣٤
	٩٨٤	"	العمرية	٣٥
	٣٥٥٩	"	البرنجي	٣٦
	٦٦٧٠	"	نخسية	٣٧
	٣٤٤٢	"	حفص	٣٨
	٢٥١١	أبو حصص	زاوية نيم	٣٩
	٥٣٠٧	"	بستاواي	٤٠
	٤٦٢١	"	الخنقة البحرية	٤١
	٢٧٨٣	"	أبو الخضر	٤٢
	١٠١٨	"	منشأة دمنسا	٤٣
	١٩٦٧	"	برسقي	٤٤
	٨٦٩	"	كفر عزاز	٤٥
	٧٩٥	"	عزب أمين باشا سيد أحمد	٤٦
	٥٩٤٦	"	بركة غطاس	٤٧
	١٥٨٣	"	الغاية	٤٨
	٢٥٢٢	"	مخالي	٤٩
	١٠٧٢	"	القروي	٥٠
	١٤٥٦	"	الدرابية	٥١
	٩٩٠	"	الجرن	٥٢
	٤١٤٩	"	أبو حصص	٥٣
	٣٣٠٥	"	دسونس الحماوية	٥٤

(تابع) الدائرة الثالثة

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	ت.ج.
	٤٤٠	شبراخيت	عزبة يعقوب بك	٨٥
	١٦٣٧	"	امري	٨٦
	١٧٢٣	"	كفر السافي	٨٧
	٢٣٣	"	عزبة كفر السافي	٨٨
	٩٣٩	"	منشأة رزافة	٨٩
	١٢٠	"	عزبة الشياخ جرجي	٩٠
	٢٢٥٩	"	قروى	٩١
	٢٦٥٩	"	محلة قروى	٩٢
	١١٦٩	"	محلة قيس	٩٣
	١٢٧	"	عزبة سعاده	٩٤
	٩٩	"	الجوخدار	٩٥
	٣٩١١	"	شبرا ريس	٩٦
	١٢٨	"	حصه شبرا ريس	٩٧
	٢٩٤٧	"	محلة حنا	٩٨
	١٢٩٧	"	الريدان	٩٩
	٣٦٢٠	"	أورين	١٠٠
	٨٠٤	"	كفر قشاش	١٠١
	٧٩	"	عزبة الكتيبة	١٠٢
	٨٣٧	"	كنيسة أورين	١٠٣
	٩٥	"	عزبة حسين الديب	١٠٤
	٢٠١٣	"	اسمانية	١٠٥
	١٤١١	"	أبتوك	١٠٦
	٣١٩٩	"	أبو منجوج	١٠٧
	١٥٣١	"	كفر خضير	١٠٨
	١٩٧٢٧٧	المجموع		

الدائرة الرابعة

مقرها دمنهور وعدد أهاليها (١٩٦٦٤٤) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

ت.ج.	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	بندر دمنهور	البندر	٥٨١٣٦	
٢	منشأة اريخون	المحمودية	٢٠٨٣	
٣	عزب بستاواي	"	٤٨٣٤	
٤	رزقون	دمنهور	٢٢١٣	
٥	عزب الأوقاف	"	٢٢٩٨	
٦	زاوية غزال	"	٢٠٨٥	
٧	كفر الحمامة	"	٣١٧	
٨	عزبة بسطرة	"	٣٣١	
٩	قابيل	"	١٢٩٩	

(ج) الدائرة الخامسة

تعداد البلد	اسم المركز التاج إليه	اسم البلد	تعداد البلد
٣٩٢٧	كفر الدوار	النشو البحرى ...	٢٩
٣٧٨٧	»	المكرشة ...	٣٠
٢٧٩٠	»	الكريون ...	٣١
١٣٥٤	»	القائمة ...	٣٢
٢١١	»	حزبة ابولانى ...	٣٣
٤٩٢٢	»	نعمل الزجاج ...	٣٤
١١٨٤	»	السمرانية ...	٣٥
١٤٤٥	»	برله ...	٣٦
٣٠٧٨	»	الوسطانية ...	٣٧
٤٧٨٤	»	البسقون ...	٣٨
١٧٣١	»	زهرة ...	٣٩
١٠٤٨	»	لوقين ...	٤٠
١٩٣٣	»	قوبانية لوقين ...	٤١
٢٠٨١	»	مشقة مامر ...	٤٢
٣٠٦٨	»	الدوار ...	٤٣
١٢٨٨	»	العرقوب ...	٤٤
٤٨٥٧	»	كوم اشو ...	٤٥
٥٩٣٢	»	سدى غازى ...	٤٦
٨٠٤	»	مشقة الملووى ...	٤٧
٣٣٠٢	»	كوم الحفش ...	٤٨
٤٥٥	»	كوم حفين ...	٤٩
١٠٠٢	»	المهدية ...	٥٠
١١٩٠	»	الباسية ...	٥١
٤٠٢٦	»	الفتية ...	٥٢
٨٣٨٤	أبو حمص	بطورس ...	٥٣
١٧٣٧	»	الزيمات ...	٥٤
١٤١٦	»	زاوية سالم ...	٥٥
٨٩٠٥	»	صقر ...	٥٦
٣٧٢٨	»	أبو الماطم الغيلية ...	٥٧
١٩٥٤	»	البحرية ...	٥٨
٢١٨٩	»	مشقة ثروت ...	٥٩
٢٣٨٠	»	الثرية ...	٦٠
٨٨٥	»	كفر الواق ...	٦١
١٥٧٢	»	التجبل وأولاد الشيخ ...	٦٢
١٣٤٠	»	الكردود ...	٦٣
٢٤٤٤	»	الزيتى ...	٦٤
٤٠١٩	»	محلة كبل ...	٦٥
٥٥١	»	كفر حصام ...	٦٦
٢١٤٨	»	ديراس ...	٦٧
٨٩٣	»	كرم البصل ...	٦٨
١٣٨٩	»	الصمخرة ...	٦٩
٥٣٢	»	القرنين ...	٧٠
٤٢٤٤	»	البوطة ...	٧١
٧٠٥٦	»	حوش عيسى ...	٧٢
١٩٦٩٦٠	المجموع ...		

(ج) الدائرة الرابعة

تعداد البلد	اسم المركز التاج إليه	اسم البلد	تعداد البلد
٤٤٩٨	أبو حمص	الجرادات ...	٥٥
٧٢٠٤	»	قافلة ...	٥٦
١١٥٧	»	الحرفة ...	٥٧
١١٥٧	»	الرزقة ...	٥٨
٥٥٤٤	»	كوم القناطر ...	٥٩
٣٠١٨	»	روضة خيرى باشا ...	٦٠
٦٨٣٤	»	بقطر ...	٦١
دمنهور	دمنهور	عزب سكينده ...	٦٢
—	»	شبرا دمنهور ...	٦٣
—	»	قفرها ...	٦٤
—	»	قرطسا وطاموس ...	٦٥
١٩٦٦٤٤	المجموع ...		
الدائرة الخامسة			
مقرها كفر الدوار وعدد أهاليها (١٩٦٩٦٠) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية			
تعداد البلد	اسم المركز التاج إليه	اسم البلد	تعداد البلد
١٠٠٨	كفر الدوار	البيطاش ...	١
٤١٢٧	»	الدخيلة ...	٢
٣١٩٥	»	الصبيحية ...	٣
١٣٧٠	»	حجر التواتية ...	٤
١١٥٠	»	المحروسة ...	٥
٢٩٤٨	»	السيوف ...	٦
٣٥٢٨	»	المنندة ...	٧
٣٥٠٢	»	المعمورة ...	٨
٢٩٣٧	»	أبو قير ...	٩
٩٨١٣	»	قوبانية أبو قير ...	١٠
٣١١٩	»	القوبانية الإنجليزية ...	١١
٢٨٤٠	»	المنشة ...	١٢
٢٢٣٥	»	التوفيقية ...	١٣
١٨٥٥	»	عزب نو بار باشا ...	١٤
١٨٤٣	»	كوم الطرافية ...	١٥
١٢٤١	»	الخضره ...	١٦
٥١٤٣	»	عزب دفتو ...	١٧
١٤٢٨	»	كوم دفتو ...	١٨
٥١٠١	»	البيضا ...	١٩
١٧٥٢	»	كنج عثان ...	٢٠
١٥٤٦	»	ابيس المستجينة ...	٢١
١٠٣٧	»	كفر الدوار ...	٢٢
٩٠٤	»	مشقة الأوقاف الخديوية ...	٢٣
٤٢٩١	»	كفر الدوار المحطة ...	٢٤
٣٢٤٤	»	كفر سلم ...	٢٥
٢١٩٩	»	الكائيس ...	٢٦
١٩٥٨	»	مشقة بولين ...	٢٧

(تابع) الدائرة الأولى

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٨	كرداسة	امبابه	١٤٧٣٧	
٢٩	جزيرة محمد	»	٣٢٤٢	
٤٠	صفط اللين	»	٦٤٨١	
٤١	أبو رواش	»	١٧٤٠	
٤٢	جزيرة وراق الحضر	»	١٧٦٠	
٤٣	بشقل	»	٢٩٤٠	
	المجموع	١٥٨٤١٩	

الدائرة الثانية

مقرها الجيزة وعدد أقاليمها (١٥٦٧٩٧) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم المركز	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	منشأة البكرى	امبابه	٧٢١٤	
٢	وراق العرب	»	٩١١١	
٣	وراق الحضر وأمبوبة	»		
٤	ميت النصارى	»	٣٥٨٥	
٥	تاج الدول وكفر الشيخ	»		
٦	اسماعيل	»	٣٧٠٣	
٧	جزيرة امبابه	»	٣٨٠١	
٨	كفر الشوام وميت كردك	»	٣٢٧٩	
٩	الحوتية	»	١٢٣٩	
١٠	ميت عقبة	»	٣٦٨٠	
١١	جزيرة ميت عقبة	»	٣٧٠٦	
١٢	عزبة المنجوزة	»	٣٥٢٤	
١٣	بولاق الدكرين	الجيزة	٤٧٥٣	
١٤	الدفق	بندر الجيزة	١٣٥٨٢	
١٥	زيتين	مركز الجيزة	٢٠٥٥	
١٦	كفر طهرمس ونزلة خلف	»		
١٧	ونزلة بيجت	»	٢١٧١	
١٨	منيل الروضة	»	٣٩٠٦	
١٩	الجيزة	بندر الجيزة	٣٦٧٣٣	
٢٠	الطالية	مركز الجيزة	٢٤٦١	
٢١	الكوم الأخضر	»	١٢١١	
٢٢	نزة الميادين	»	٣٦٧٠	
٢٣	نزة البطران	»	٣٩٨٩	
٢٤	ساقية مكي	»	٣٤٣٦	
٢٥	جزيرة الذهب	»	٣٣٧١	
٢٦	أثر النبي	»	١٨٤٢	
٢٧	دير الطين	»	١٨٢٩	
٢٨	البساتين	»	٥٢٣٩	
٢٩	الكثينة	»	٣٥١٤	

مديرية الجيزة

الدائرة الأولى

مقرها أوسم وعدد أقاليمها (١٥٨٤١٩) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	بنى سلامة	امبابه	٣٠٤٠	
٢	أتريس	»	٣٧٠٧	
٣	وردان	»	٨٢٢٢	
٤	ابو غالب	»	٣٤٠٣	
٥	القطا	»	١٤٠٧	
٦	الرهاوى	»	٢٦٢٠	
٧	أم ديتار	»	٥٥٠٦	
٨	الأخصاص	»	٢٤٨٣	
٩	جزايع	»	٢٩٨٥	
١٠	نكلكه	»	٢٤٨٧	
١١	عزبة المنفى	»	٢٥٣٠	
١٢	الجلالمة	»	٢١٣٣	
١٣	المنفى	»	١٥٦٩	
١٤	الحساين	»	٩٧١	
١٥	السجيل	»	٨١٩	
١٦	بهرمس	»	٤٢٧١	
١٧	فانت الكوم	»	٤٨٦٠	
١٨	برقاش	»	٢٨٩٧	
١٩	منشأة رضوان	»	١٣٣٢	
٢٠	المنصورية	»	٩٠١٨	
٢١	القراطين	»	٢٣٣٤	
٢٢	صيده	»	٩٧١	
٢٣	برطس	»	٥٣٩٧	
٢٤	أوسم	»	١٢٣٨١	
٢٥	الزبدية	»	٣١٥٩	
٢٦	زاوية نابت	»	٤٧٠	
٢٧	شلبارى	»	٢٠٤٩	
٢٨	سقل	»	٢٢٣٢	
٢٩	طاش ونزلة أوسم	»	٢٠٢٤	
٣٠	الكوم الأحمر	»	٢٢٣٨	
٣١	كفر حكيم	»	٤٨٤٠	
٣٢	كوبيره	»	١٦٦٢	
٣٣	الباجيل	»	٤٢٠٨	
٣٤	المتعمدية	»	٣٥٩٠	
٣٥	برك الخيام	»	١٨٤٠	
٣٦	فاهيا	»	٧٨٣٨	
٣٧	بنى بحدول	»	٣١٢٦	

(تابع) الدائرة الثانية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٧	عزبة ١ جى الآى ...	البلية	٥٥٩٥	
٢٨	٢ » ...	»	٢٩٢٩	
٢٩	الحجارة ...	»	٥٥٢٨	
٣٠	طره ...	»	٣٤٩٥	
٣١	المصرة ...	»	٤٤٨٢	
٣٢	كفر الطو ...	»	١٤٩٥	
٣٣	حلوان ...	»	٥٣٢٦	
٣٤	كفر الجبل ...	»	—	
٣٥	» نصار ...	»	—	
المجموع ... ١٥٦٧٩٧				

الدائرة الثالثة

مقرها الحوامدية وعدد أهاليها (١٥٧٦٦٥) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	ترسا ...	البلية	٣٣٦٨	
٢	الحرانية ...	»	١٢٧٠	
٣	أبو الفرس ...	»	٦١٨٣	
٤	نزلة الأشطر ...	»	٢٣١٣	
٥	زاوية أبو مسلم ...	»	٢٩٨١	
٦	شبرامنت ...	»	٤٣٣٠	
٧	بنى يوسف ...	»	١٣٣٨	
٨	منيل شيحا ...	»	٤٣٧٨	
٩	طموه ...	»	٣٣٣١	
١٠	ميت شماس ...	»	١١٠٣	
١١	المنوات ...	»	٣٨٦٤	
١٢	ميت قادوس ...	»	٢٣٨٤	
١٣	الشيخ عثمان ...	»	١٥٧٩	
١٤	أم خنان ...	»	٤٥٥٦	
١٥	منا الأمير ...	»	٤٧٢٢	
١٦	الحوامدية ...	»	٤٦٠٣	
١٧	عزب القابريقة ...	»	٤٣٠٨	
١٨	أبو صير ...	»	٤٢٨٥	
١٩	العززية ...	»	٤٥٥٧	
٢٠	البدرشين ...	»	٩٣٧٠	
٢١	صقاره ...	العياط	٦٣١٨	
٢٢	ميت رحينه ...	»	٥٠٧٢	
٢٣	الشذاب ...	»	٣٨٤٩	

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٤	الطرقاية ...	العياط	٣١٩٠	
٢٥	زهران وجبار ...	»	٣٨٥٧	
٢٦	المراتقى ...	»	٢٨٢٠	
٢٧	منشاة دهنشور ...	»	٣٧٢٦	
٢٨	أبورجوان بحرى ...	»	٢٥٤١	
٢٩	الشوبك الغربى ...	»	٣٤٤٠	
٣٠	أبورجوان قبلى ...	»	٤٧٧٩	
٣١	نزلة الشوبك ...	»	١١٢٩	
٣٢	دهنشور ...	»	٣٢٥٩	
٣٣	زاوية دهنشور ...	»	٤٢٢٥	
٣٤	من فونه ...	»	٢٥٥٩	
٣٥	الدهناوية ...	»	١٤٨٠	
٣٦	كفر جند ...	»	١١٨٧	
٣٧	» الرغاي ...	»	١٠٨٩	
٣٨	» الضبيى ...	»	١٠٣٩	
٣٩	برنشت ...	»	٣٧٨٧	
٤٠	منشية فاضل ...	»	٨٨١	
٤١	التبين ...	الصف	٢٧٦٩	
٤٢	الشوبك الشرقى ...	»	٤٥٩٩	
٤٣	المنيا والشرقا والعليات	»	٥٦٧٠	
٤٤	مخازة الكبرى ...	»	٣٣٦٧	
٤٥	الاخصاص ...	»	٣٤٢٧	
٤٦	كفر طرخان ...	»	١٧٨٣	
المجموع ... ١٥٧٦٦٥				

الدائرة الرابعة

مقرها العياط وعدد أهاليها (١٥٩٨٥٧) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	بلحه ...	العياط	١٩٨٣	
٢	البلية ...	»	٢٥٣٦	
٣	أبورويش ...	»	٢١٧٢	
٤	العتف ...	»	٤٢١٥	
٥	بييت ...	»	٣٠٢٨	
٦	الساكنه ...	»	١٩٦٥	
٧	يدق ...	»	٢٣٧٥	
٨	طهما ...	»	٣٢١٤	
٩	منشاة عبدالسيد ...	»	٢١٥	

(٢٤) الدائرة الرابعة

(٢٤) الدائرة الرابعة

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	ملاحظات
١٠	الباط	...	٣٢٠٩	١٠	الباط	...	٣٢٠٩
١١	بجها	...	٣٥٩٠	١١	بجها	...	٣٥٩٠
١٢	كفر شحاته	...	٧٢٦	١٢	كفر شحاته	...	٧٢٦
١٣	الثانيه	...	٤١٧١	١٣	الثانيه	...	٤١٧١
١٤	الجله	...	١٣٢٧	١٤	الجله	...	١٣٢٧
١٥	الاشت	...	٢١٨٣	١٥	الاشت	...	٢١٨٣
١٦	الحرقه	...	٣٨١١	١٦	الحرقه	...	٣٨١١
١٧	أبو العباس	...	٧٨٥	١٧	أبو العباس	...	٧٨٥
١٨	كفر قاسم	...	٤٨٤	١٨	كفر قاسم	...	٤٨٤
١٩	المفاطيه	...	٩٥٣	١٩	المفاطيه	...	٩٥٣
٢٠	ميت القايد	...	٢٤٦٥	٢٠	ميت القايد	...	٢٤٦٥
٢١	منشاة أبو العباس	...	٤٣٩	٢١	منشاة أبو العباس	...	٤٣٩
٢٢	أبو فار	...	٨٠٢	٢٢	أبو فار	...	٨٠٢
٢٣	المعرب	...	٢٣٠٧	٢٣	المعرب	...	٢٣٠٧
٢٤	كفر بركات	...	١٠٧٧	٢٤	كفر بركات	...	١٠٧٧
٢٥	عمار	...	٢٧٩٥	٢٥	عمار	...	٢٧٩٥
٢٦	نرك وكفر طرخان	...	٢٢١٧	٢٦	نرك وكفر طرخان	...	٢٢١٧
٢٧	زاوية أم حسين	...	١٢٢٠	٢٧	زاوية أم حسين	...	١٢٢٠
٢٨	البرغوثي	...	١٤٢١	٢٨	البرغوثي	...	١٤٢١
٢٩	القطورى	...	٢٤٩٨	٢٩	القطورى	...	٢٤٩٨
٣٠	كفر جرزة	...	٢٠٧١	٣٠	كفر جرزة	...	٢٠٧١
٣١	جرزة	...	٣٠١٤	٣١	جرزة	...	٣٠١٤
٣٢	الرقه النريه	...	٣٣٦٦	٣٢	الرقه النريه	...	٣٣٦٦
٣٣	نركه طيان	...	١٩٥٣	٣٣	نركه طيان	...	١٩٥٣
٣٤	غمازة الصغرى	...	٢٦٣٥	٣٤	غمازة الصغرى	...	٢٦٣٥
٣٥	الحى والمنشى	...	٥٧٠١	٣٥	الحى والمنشى	...	٥٧٠١
٣٦	الأقواز	...	٢٧٥٠	٣٦	الأقواز	...	٢٧٥٠
٣٧	النهجين	...	٣٧	٣٧	النهجين	...	٣٧
٣٨	الجزيرة الشقراء	...	٣٨	٣٨	الجزيرة الشقراء	...	٣٨
٣٩	الصف	...	٣٩	٣٩	الصف	...	٣٩
٤٠	اسكر	...	٤٠	٤٠	اسكر	...	٤٠
٤١	الودى	...	٤١	٤١	الودى	...	٤١
٤٢	الديسى	...	٤٢	٤٢	الديسى	...	٤٢
٤٣	القبابات	...	٤٣	٤٣	القبابات	...	٤٣
٤٤	كفر الواصلين	...	٤٤	٤٤	كفر الواصلين	...	٤٤
٤٥	الككاية	...	٤٥	٤٥	الككاية	...	٤٥
٤٦	الصالحية	...	٤٦	٤٦	الصالحية	...	٤٦
٤٧	كفر قنديل	...	٤٧	٤٧	كفر قنديل	...	٤٧
٤٨	منية الرقة	...	٤٨	٤٨	منية الرقة	...	٤٨
٤٩	الرقه البحريه	...	٤٩	٤٩	الرقه البحريه	...	٤٩
٥٠	الرقه القبليه	...	٥٠	٥٠	الرقه القبليه	...	٥٠
٥١	منيل السلطان	...	٥١	٥١	منيل السلطان	...	٥١
٥٢	أطفيح والخلف وكفر حلاوة ومنشاة سليمان	...	٥٢	٥٢	أطفيح والخلف وكفر حلاوة ومنشاة سليمان	...	٥٢
٥٣	الخلف الغربى	...	٥٣	٥٣	الخلف الغربى	...	٥٣
٥٤	صول	...	٥٤	٥٤	صول	...	٥٤
٥٥	نركه ترجمه	...	٥٥	٥٥	نركه ترجمه	...	٥٥
٥٦	مسجد موسى	...	٥٦	٥٦	مسجد موسى	...	٥٦
٥٧	الخرمان	...	٥٧	٥٧	الخرمان	...	٥٧
٥٨	الربيل	...	٥٨	٥٨	الربيل	...	٥٨
٥٩	الكرعات	...	٥٩	٥٩	الكرعات	...	٥٩
٦٠	دير الليمون	...	٦٠	٦٠	دير الليمون	...	٦٠
٦١	جزيرة الكركات	...	٦١	٦١	جزيرة الكركات	...	٦١
١٥٩٨٥٧	المجموع	...	١٥٩٨٥٧	١٥٩٨٥٧	المجموع	...	١٥٩٨٥٧

(٢٧) الدائرة الأولى

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد البلد
٦١٧	الواسطى	التخارين	٣٢
٢٢١٧	"	طنسا الملق	٣٣
٢٧٥٨	"	الحائر	٣٤
٧٣٦٩	"	أشمت	٣٥
٢٦٤٤	"	جزيرة أبو صالح	٣٦
٣٥٨٨	"	بنى على	٣٧
٤١٩٨	بنى سويف	الزيتون	٣٨
٤٨٤٥	الواسطى	دلاس	٣٩
٥٠٧٢	"	بهبشين	٤٠
٥٣٤	بنى سويف	النصيرة	٤١
٢٠٨٦	"	الحمام	٤٢
٥٥٦	"	مشاة خلوص	٤٣
٤٩٦	"	غيظ البحارى	٤٤
٨٩٦	"	الحرجة	٤٥
٢٢٠٨	"	كوم أبو غلاد	٤٦
١٤٤٠	"	البرج	٤٧
١٤٠٤٠	"	بوش	٤٨
٧٣١	"	بنى زايد	٤٩
٥٨٢٧	"	الشاوية	٥٠
٤١٧٣	"	إبشا وبنى موسى	٥١
٢٩٦٠	"	دندل	٥٢
٧٨٨	"	نزة السادة	٥٣
٢٦٦٠	"	حاجر بنى سليمان	٥٤
٨٣١	"	متيل غيضان	٥٥
٢١٧٦	"	طافويم	٥٦
١٢١٥	"	معصرة نسان	٥٧
٣٣٤٠	"	قاي	٥٨
١٥٣٠	"	الزربية	٥٩
١١٥١	"	نزة الجبلى	٦٠
١٦٧٧٦	المجموع		

مديرية بنى سويف

الدائرة الأولى

مقرها الواسطى وعدد أهاليها (١٦٨٧٢٩) وتكون من البلاد الآتية

حسب حدودها الإدارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد البلد
١٩٨٩	الواسطى	الحرم	١
٥١٥٦	"	صفط الشرقية	٢
٤٢٢٤	"	اطواب	٣
٤٤٤٥	"	ميدوم	٤
٢٢٣٢	"	عطف أموه	٥
٨٨٢	"	جزيرة العور	٦
٢٨٣٥	"	جزيرة المسادة	٧
٢٤٠٦	"	أقوه	٨
٥٠٥٥	"	الواسطى	٩
٣٦٤٦	"	زاوية المصلوب	١٠
٣١٨٤	"	المصلوب	١١
٨٥٣	"	كفر بنى قتيان	١٢
١٩٦٧	"	الحومه	١٣
١٥١٦	"	كوم أبو راضى	١٤
٤٩٥	"	بنى عجد	١٥
٢٦٦٤	"	أويط	١٦
١٦٢٥	"	كفر إبيج	١٧
٧٣٧٤	"	قن العروس	١٨
١٠٠٠	"	بنى غنم	١٩
١٣٩٨	"	الديابية	٢٠
٢٣٤٧	"	كوم أدرجه	٢١
٤٧٣٧	"	وفا القس	٢٢
٢٨٩٩	"	انقسط	٢٣
١٥٣٣	"	بنى حدير	٢٤
١٣٢٥	"	بنى نصير	٢٥
٥٥٢٢	"	الميمون	٢٦
—	"	صفط الغربية	٢٧
٢٧٥٨	"	بنى سليمان	٢٨
٧٢٢٧	"	أبو صير الملق	٢٩
١٦٩٠	"	معصرة أبو صير	٣٠
٧٢٤	"	التواميس	٣١

الدائرة الثانية
مقرها بنى سوف وعدد أهاليها (١٦٨٩٩٩) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	نجم	بنى سوف	٢٧٠٦	
٢	طحاويش	"	٤٤١٢	
٣	بها العجوز	"	٣٥٢٧	
٤	كوم الرمل البحرى	"	١٠٧٥	
٥	منيل هانى	"	٩٨٤	
٦	سدمنت الجبل	"	٣٧٤٧	
٧	نزة الخاليك	"	٩٢٢	
٨	العوالنه	"	٣٠١٤	
٩	منشاة الأسراء	"	٢٧٤٤	
١٠	أدراسيه	"	٣٧٨	
١١	شرهى	"	١٠٨٨	
١٢	النور	"	٥٢٤١	
١٣	أهناشيه الخضرا	"	٣٧٦١	
١٤	نزة جابوش	"	١٤٠٧	
١٥	بليسا	"	٦٦٩٤	
١٦	الوالطة	"	٢١١٢	
١٧	بنى حمد	"	٨٥٨	
١٨	بنى رضوان	"	٥٦٠	
١٩	الحكامة	"	٢٢٧٦	
٢٠	بنى بخت	"	٢٤٥١	
٢١	بنى صفان	"	٢٠٧٠	
٢٢	بنى هارون	"	٣٢٣٤	
٢٣	الكوم الأحمر	"	٢١٩٢	
٢٤	بنى سوف	"	٣٩٤٧٨	
٢٥	نزة شريف باشا	"	٢٦٢٧	
٢٦	مقرش	"	٢٩٧١	
٢٧	نزة أبوسليم	"	١٧٧٩	
٢٨	بنى عطيه	"	٦١٠	
٢٩	بياض النصارى	"	٢٢٧٢	
٣٠	الخزرة الغربية	"	٨٢١	
٣١	البنوة	"	٢٢٦٦	
٣٢	ترمنت الشرقية	"	٤١١٢	
٣٣	ترمنت الغربية	"	٢٣٦٩	
٣٤	دموشيا	"	٢٨١٣	
٣٥	باروط البقر	"	٤٧٧٨	
٣٦	السبد	"	٢٣٥٥	
٣٧	منشاة كساب	"	١٢٦١	
٣٨	أهناشيه المدينة	"	٨٢٨١	
٣٩	كوم المصاره	"	١٥٠٨	
٤٠	منهرو	"	١٧٣٦	
٤١	مياه	"	٥١٣٧	

(تابع) الدائرة الثانية

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٢	قلها	بنى سوف	١٧٠٣	
٤٣	بهنوه	"	٥٠٣	
٤٤	منشاة الحاج	"	٢٧٦٩	
٤٥	منهرو	"	٢٠٧٩	
٤٦	شاطر زانده	"	١٥٠٨	
٤٧	الشويك	"	٦٧٥	
٤٨	نزة المشارقة	"	١٦٥١	
٤٩	قله	"	١٠٧٠	
٥٠	طوه	يبا	٢٤٨٣	
٥١	أهوه	بنى سوف	٤٣١٣	
٥٢	الحلاية	"	٣٠٣٦	
٥٣	نزة ممارك	"	٥٥٩	
٥٤	بنى سليمان الشرقية	"	١٠٧٠	
٥٥	منشاة حيدر بكى باشا	"	—	
	المجموع		١٦٨٩٩٩	

الدائرة الثالثة

مقرها بيا وعدد أهاليها (١٦٨٨٢٩) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الضباعنة	يبا	١٥٦٧	
٢	منشاة حاصم	بنى سوف	١٦٤١	
٣	طنسا بنى مالو	يبا	٣٥١٧	
٤	بنى أحمد	"	١٨١٩	
٥	قبش الجراء	"	٧٠٠٨	
٦	منيل موسى	"	١٨٧٨	
٧	كفر أبوسنجة	"	١٦٢٩	
٨	تنا وبنينا	"	٣٧٢٠	
٩	دير رابوة	"	٢٧٢٩	
١٠	براة الوقف	"	٢٢٨٥	
١١	نزة خلف	"	١٣٦٧	
١٢	البسمون	"	٢٠٣٥	
١٣	منشاة طاهر	"	١٠٩٨	
١٤	كوم الرمل القبلى	"	١٣٦٣	
١٥	كوم النور	"	١٠٩٧	
١٦	منشاة	"	٣٦٩٨	
١٧	عزة الشطور	"	١٥٣٦	
١٨	دشطوط	"	٥٣٩٦	
١٩	بنى مؤمنة	"	١٥٥٨	
٢٠	قزارة	"	١٠٥١	
٢١	طما البشة	"	١٩٣٣	

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٢	بنى قاسم	يبا	٢٦١٠	
٢٣	غياضة الغربية	"	١٩٩٠	
٢٤	بنى محمد الشرقية	"	٢٧١	
٢٥	بنى عوض	"	٢٤٢	
٢٦	أم الجنازير	"	١٢٤٧	
٢٧	بنى ماضي	"	٢٢٣١	
٢٨	البراقعة	"	٢٧٦٣	
٢٩	كفر منصور	"	١٧٤٨	
٣٠	الملاحية	"	٢٤١٩	
٣١	سنور	بنى سويف	١٢٤٨	
٣٢	جبل النور	يبا	٨١١	
٣٣	بنى خليل	"	٢٨٦	
٣٤	غياضة الشرقية	"	١٣٣٠	
٣٥	كفر المناشي	"	٢١٠٧	
٣٦	فاريقة يبا	"	٢٩١٦	
٣٧	يبا	"	١١٩٨٢	
٣٨	رزقة المشارقة	"	١٣٧٢	
٣٩	نزلة على كلاني	"	١١٤٠	
٤٠	هليه	"	٣٢٤٩	
٤١	طرشوب	"	١٩٠٥	
٤٢	أبو شربان	"	٣٥٨٠	
٤٣	صفط راشين	"	٦٦٠٦	
٤٤	منشأة أبو ملح	"	١٦٣٦	
٤٥	كفر بنى على	"	١١٣٢	
٤٦	بنى حلة	"	٢٥٦٦	
٤٧	القصبة	"	٩٦٠	
٤٨	الشخطور	"	٤٢٣٠	

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم تسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٩	مريو	يبا	١٢٧٨	
٥٠	نزلة قفطان باشا	"	١٣٠٨	
٥١	بنى محمد راشد	"	١٠٥٢	
٥٢	كفر الشيخ عابد	"	٩٨٢	
٥٣	منشأة سليم	"	٤٣٨	
٥٤	سليمان	"	٥٠٠	
٥٥	مزود	"	٦٦٣٣	
٥٦	سمسطا السلطاني	"	١٠٩٠	
٥٧	هندقا	"	٢٦١٩	
٥٨	سمسطا الوقف	"	٦٨٣٤	
٥٩	بجمل	"	٢٧٦٢	
٦٠	نزلة سميد	"	١٩١٣	
٦١	الساكرة	"	٢٦٦٩	
٦٢	نزلة الديب	"	١٠٢٠	
٦٣	زاوية النابوية	"	٣٩٦٩	
٦٤	نزلة الزاوية	"	٢٠٦٦	
٦٥	هرشف	"	٢١٢٥	
٦٦	كوم الصعايد	"	١٩٩٩	
٦٧	سدس الأكرام	"	٣٤٧١	
٦٨	جزيرة الفعاعى	"	١٠٧٥	
٦٩	الفعاعى	"	٢١٢٠	
٧٠	كفر جمعه	"	١٥١٣	
٧١	منية الجبلين	"	١٠٤٢	
٧٢	المضل	"	١٤٩٧	
٧٣	جزيرة بيا	"	١٣٥١	
المجموع				١٦٨٨٢٩

(٥٦) الدائرة الأولى

ت.ج	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٧	سنور (القبيلة) ...	سنورس	١٠٨٣٢	
٣٨	السعيدية ...	»	١٧٤٠	
٣٩	كفر عبود ...	»	٣٨٢٣	
٤٠	سنور البحرية ...	»	٣٣٠١	
٤١	الأخصاص ...	»	١٨٩٥	
٤٢	القهمية ...	»	١٤٦٣	
٤٣	معمو ...	»	٣٩٧٣	
	المجموع ...	١٨٣٤٥٨		

الدائرة الثانية

مقرها الفيوم وعدد أهاليها (١٨٤٨٦٤) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

ت.ج	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	ستوفر ...	الفيوم	٣١٣٧	
٢	خفافه ...	»	٣٠٠٨	
٣	اللاهون ...	»	٤٩٠٦	
٤	هواره المنقطع ...	»	٤٠٥٦	
٥	منشأة الفيوم ...	»	١٤٩١	
٦	خالد (الحلدية) ...	»	٥٠٢٥	
٧	المصلوب ...	»	٣٨٣١	
٨	منشأة عبد الله ...	»	٣٦٢٠	
٩	المنيرة ...	»	١٩٣٤	
١٠	بني صالح ...	»	٥٣٠٩	
١١	دار الزمان ...	»	٣٧٥٤	
١٢	كفور النيل ...	»	١١٩٠	
١٣	الأعلام ...	»	٢١٠٣	
١٤	السياط ...	»	٣٥٦٢	
١٥	دمشقين ...	»	٢٤٢٥	
١٦	منشأة فاروق ...	»	٨٩٢	
١٧	تلات ...	»	٣٦١٢	
١٨	دمو ...	»	١٦٨٤	
١٩	زاوية الكادسة ...	»	٤٧٠٧	
٢٠	منشأة قواد الأول ...	»	١٠٧٩	
٢١	نزلة الخريشي ...	»	١٢٩٧	
٢٢	الدويرة ...	»	٢٩٩٦	
٢٣	اشواي ...	»	٦٣٦٥	
٢٤	أبو جفتو ...	»	٧٢٤٧	
٢٥	المجمين ...	»	١٠٨٣٣	
٢٦	النصارية ...	»	٥٢٥٧	

مديرية الفيوم

الدائرة الأولى

مقرها سنورس وعدد أهاليها (١٨٣٤٥٨) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

ت.ج	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	سنورس ...	سنورس	٣٦٦٠١	
٢	بني هتان ...	»	٣٠٦٠	
٣	جبله ...	»	٣١١٩	
٤	جرفس ...	»	٢٢٦٠	
٥	ممصرة صاوي ...	»	٤٢٤٨	
٦	الزري ...	»	٥٩٩٦	
٧	طامية ...	»	٩١٠٣	
٨	كفر محفوظ ...	»	٤٣٤٨	
٩	فانوس ...	»	٤٣١٠	
١٠	قصر رشوان ...	»	٣٣٩٠	
١١	الكماي الجديدة ...	»	٣٤٩٨	
١٢	القديعة ...	»	٦٩٢	
١٣	منشأة عطيفه ...	»	٨٠٠	
١٤	مطرطارس ...	»	٧٣٧٥	
١٥	سرسنا ...	»	٤٨٨٣	
١٦	كفر حميرة ...	»	٨٤٤	
١٧	الروضة ...	»	٥٨٤٢	
١٨	أصلان ...	»	٥٠٥٩	
١٩	الكومي ...	»	١٧٦٠	
٢٠	الروبيات ...	»	٢٦٦٤	
٢١	فرقص ...	»	٣٠٢٥	
٢٢	الغزيرية ...	»	٢١٩٧	
٢٣	الغزالة ...	»	٣٦٩١	
٢٤	البراني ...	»	٧٥٩	
٢٥	مين (هوجين) ...	»	١٤٥٠	
٢٦	الزاوية المنصورة ...	»	١٩٣١	
٢٧	أبييت الحجر ...	»	١٩٤٤	
٢٨	كفر فزاره ...	»	١٣٨٣	
٢٩	ترسا ...	»	٧٣٧٦	
٣٠	نقاليفه ...	»	٥١٨٤	
٣١	قديمين ...	»	١٢٠٩٤	
٣٢	البيطين ...	»	٢٨٨٧	
٣٣	أبو كساه ...	»	٧٢١٦	
٣٤	أبو السعود ...	»	١٢٦٣	
٣٥	ططوي ...	»	١٢٤٣	
٣٦	الجيلاني ...	»	١٢٣٦	

(٦) الدائرة الثالثة

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
	٦٨٥٨	اطسا	تطون	١٧
	١٩٦٢	"	أبو صيردقو	١٨
	٥٩٨٥	"	التزلة	١٩
	٥٠٩٧	"	كفر الحامول	٢٠
	٢٠٧٥	"	القراني	٢١
	١٣٩٠	"	منشأة الأمير	٢٢
	٣٠٦٨	"	الحجر	٢٣
	٩٠٦٥	"	الفرق السلطاني	٢٤
	١٨١١	"	منشأة حلقا	٢٥
	١٢٤٥	"	الصوافنة	٢٦
	١٩٢٩	"	الجلافرة	٢٧
	٦٦٧	"	كفر الزعفراني	٢٨
	١٣٣٧	"	أبودف	٢٩
	١٣٠٨	"	حامة الجرافة	٣٠
	١٢٥٨	"	أهرت الغربية	٣١
	١٤٠٣	"	معصرة عرفة	٣٢
	٢٩٧٠	"	مطول	٣٣
	١٠٨٨	"	منشأة ربيع	٣٤
	٧٧٢	"	ممجون	٣٥
	٣٩٤١	"	دسيا	٣٦
	٢٥٧٥	"	السامنة والمزارعة	٣٧
	١٣٢٢	"	بحر أبو المبر	٣٨
	٦٢٢٤	"	كفر الشواشنة	٣٩
	٣٠٧١	"	قارون	٤٠
	٧١٤٧	"	كك	٤١
	٩١١٤	"	قصر الجبال	٤٢
	٢٩٧١	"	أبودقاش	٤٣
	٣٠١٨	"	أبو جندير	٤٤
	١٥٦٨	"	الحسنية	٤٥
	٢٨١١	"	كفر الواناسة	٤٦
	١٩٦٩	"	نواره	٤٧
	١٥٢٠	"	خلف	٤٨
	١٨٠٦	"	دانيال	٤٩
	٩٠٢	"	عك	٥٠
	٨٦٨٣	"	طهار	٥١
	٣٤٦٩	"	مثنى الخطيب	٥٢
	٦٦١	"	كفور حشمت	٥٣
	١٦٦٣	"	السلطة	٥٤
	٨٤١٨	"	المشرك	٥٥
	٥٩٥٣	"	قلشاه	٥٦
	٦١٠	"	منشأة صبرى	٥٧
المجموع ١٨٤١٥٩				

(٧) الدائرة الثانية

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
	١٦٧١	القيوم	سدوا البحرية	٢٧
	٢٧٤١	"	سترو	٢٨
	١٢٧٥	"	كفور الشيخ فضل	٢٩
	٨٦٣	"	منشأة سكران	٣٠
	٤١١٩	"	سلا	٣١
	٥١٦٨	"	المدوة	٣٢
	٣١٣٨	"	الصالحية	٣٣
	٢٢٥٩	"	الناصرية	٣٤
	١٣٢١	"	البسيونية	٣٥
	٣٢١٨	"	هواره عدلان	٣٦
	٥١٦	"	منشأة كحل	٣٧
	١٠٦٦	"	دمو	٣٨
	٥٠٨٨١	"	مدينة القيوم	٣٩
	١٦٣٠	ستورس	التوقيفية	٤٠
	١٦٤٧	"	زيد	٤١
	١٣٣٥	اطسا	الحادقة	٤٢
	٢٥٩٦	القيوم	ابيج	٤٣
	—	"	ثلة بشير	٤٤
المجموع ١٨٤٨٦٤				

الدائرة الثالثة

مقرها اطسا وعدد أهاليها (١٨٤١٥٩) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
	٢٠٧٨	اطسا	عزبة قلشاه	١
	٨٨٥٨	"	النيا (منية المحيط)	٢
	٤٤٧٨	"	اطسا	٣
	١٤٣٩	"	القاسمية	٤
	٢٢٠٥	"	منشأة فيصل	٥
	٢٩١١	"	شمعو	٦
	٦١٦٤	"	دقو	٧
	٨٨٢	"	رواق	٨
	٨٠١٣	"	جرمو	٩
	١١٩٦	"	الحامدية	١٠
	٣٥٢٨	"	العزب	١١
	١٨٢٣	"	قلشاه	١٢
	٢٢٦٠	"	منشأة عبد الحميد	١٣
	١٦٨١	"	الغابة	١٤
	٥٥٤٣	"	قصر الباسل	١٥
	٢٤٩٧	"	الرج	١٦

(٤) الدائرة الأولى

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	رقم
	٢٦٢٣	أبو قرقاص	الكوم الغربي ...	٢٠
	١٣٣٠	»	شزاره ...	٣١
	٢٧٢٧	»	أبوها ...	٣٢
	١٨٤٤	»	المطاهره القبيلة ...	٣٣
	٢٥٠٠	»	بنى محمد شرلوى ...	٣٤
	١٨٨٠	»	السحالة ...	٣٥
	١٩٩٥	»	كوم الزهير ...	٣٦
	١٥٥٨	»	» المحرص ...	٣٧
	١٢٣٠	»	ريحانة ...	٣٨
	١٤٤٣	»	بنى موسى ...	٣٩
	١٩٧١	»	الفقاعى ...	٤٠
	٢٥٥٦	»	زاوية حاتم ...	٤١
	٢٩٥٢	»	بنى خبار ...	٤٢
	٥١٢٥	»	مسنفيس ...	٤٣
	٨٨٥	»	بنى سعيد ...	٤٤
	١١٦٦	النبي	منشاة الخواصيلة ...	٤٥
	٢٤٧١	»	المطاهره البحرية ...	٤٦
	١٥٥٥	»	بنى محمد سلطان ...	٤٧
	٣٣٢٦	»	الخواصيلة ...	٤٨
	٣٣٨٩	»	ويله ...	٤٩
	١٦١٥	»	دير عطيه ...	٥٠
	٤٤٧٧	»	زلة العيد ...	٥١
	٧٠٥٧	»	صفط النجار الأصلية ...	٥٢
	٥٣٧٦	»	» الغريبة ...	٥٣
	٢٥٤٨	»	» الشرقية ...	٥٤
	٥٢١	»	بنى قجر ...	٥٥
	٣٤٤١	»	دمشا وهائم ...	٥٦
	٣١٤٦	»	طهشا ...	٥٧
	٧٥٨	»	زلة ريله ...	٥٨
	٧١٣	»	» بنى أحمد ...	٥٩
	١١١٨	»	كهر الصالحين القبطى ...	٦٠
	٥٣٤٢	»	بنى أحمد ...	٦١
	٢٤٥٦	»	زاوية الأموات ...	٦٢
	٢٣١٧	»	سواده ...	٦٣
	٣٥٤١	»	ماقوسه ...	٦٤
	١٦٧١٠٣	المجموع ...		

مديرية المنيا

الدائرة الأولى

مقرها المدينة الفكرية (ديوان المركز) وعدد أهاليها (١٦٧١٠٣) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	جزيرة شبية ...	أبو قرقاص	١٨٠٨	
٢	الشيخ نعى ...	»	٣٣٦٩	
٣	مكن ...	»	٩٥٣	
٤	زلة السرو ...	»	٩٦٩	
٥	سفائى ...	»	٣٠٩٦	
٦	زلة جريس ...	»	٢٣١٥	
٧	كفر ليل ...	»	١١١٤	
٨	زلة أممنت ...	»	٢٠٣٨	
٩	أممنت ...	»	٢٥٢١	
١٠	أبو الصفا ...	»	١٣٨٩	
١١	السيلابن ...	»	١٣٠٥	
١٢	منشاة دميس ...	»	١٦٨٤	
١٣	زعفرانة ...	»	٣٠٠	
١٤	بنى حسن الشرقى ...	»	٢٣٢٦	
١٥	الكوم الشرقى ...	»	٨٦٠	
١٦	أبو قرقاص ...	»	٦٨٩١	
١٧	المدينة الفكرية ...	»	١٠٣٦٣	
١٨	جريس ...	»	٤٢٧٦	
١٩	منتوت ...	»	٢٩٠٥	
٢٠	الحسانية ...	»	١٦٠٣	
٢١	بلنصورة ...	»	٤٩٩٠	
٢٢	السلطان حسن ...	»	٢٣٩٧	
٢٣	صنم ...	»	١٢٥٢	
٢٤	كفر الفيلة ...	»	٩٨٠	
٢٥	البريا ...	»	٢٧٩٣	
٢٦	النصال ...	»	٧٦٠	
٢٧	بنى عيد ...	»	٧٤٧٣	
٢٨	زلة أولاد جويد ...	»	٣٢٠٨	
٢٩	منهى ...	»	٣٥١٣	

الدائرة الثانية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٣	دير جبل الطين ...	سمالوط	٥٩٨	
٤٤	الشرائنة ...	»	١٠٨٨	
٤٥	الشعراوية ...	»	٦٣٦	
٤٦	منشأة بدني ...	»	٩٣٨	
٤٧	شوشة ...	»	٤٠٢٥	
٤٨	الموايسة ...	»	١٤٧٧	
	المجموع ...		١٦٧٤٥٠	

الدائرة الثالثة

مقرها سمالوط وعدد أهاليها (١٦٧٢٩٩)
وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	السرارية ...	سمالوط	٢٧٠٥	
٢	القاوقية ...	»	٢٣١٤	
٣	سمالوط ...	»	١٣٩١٤	
٤	دير سمالوط ...	»	٢٠٤٦	
٥	معصرة سمالوط ...	»	٢٩٢٦	
٦	النجاشنة ...	»	٧٦٤	
٧	ابراهيم باشا ...	»	٤٨٠	
٨	مقطن ...	»	٦٧٥٢	
٩	دلقام ...	»	٢٨٩٣	
١٠	كوم الزاهب ...	»	٢٥١٣	
١١	أويسيم ...	»	١٥٨٨	
١٢	القرابوى ...	»	٤٢٤	
١٣	القطوشة ...	»	١٢٠٢	
١٤	قلوصنا ...	»	٧٩٠٧	
١٥	نزلة قلوصنا ...	»	٢٥٩٣	
١٦	أبو بقره ...	»	٧١٩	
١٧	جواده ...	»	٣٣٩٦	
١٨	اسطال ...	»	٣٥٦٢	
١٩	داقوف ...	»	٤٧٥٢	
٢٠	ساقية داقوف ...	»	٢١٤٢	
٢١	طرنا ...	»	٣٣٦٤	
٢٢	منبال ...	»	٤٩٣٥	
٢٣	نزلة حنا مسعود ...	»	١٠٥٩	
٢٤	أبوان ...	»	٤٩٢٤	
٢٥	كفر الكواشى ...	»	١٤٠٥	

الدائرة الثانية

مقرها بندر المنيا وعدد أهاليها (١٦٧٤٥٠)
وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	بندر المنيا ...	بندر المنيا	٤٣٩٧٣	
٢	كفر المنصورة القبلى ...	المنيا	٢٥٥٩	
٣	تله ...	»	١٠٧٢٥	
٤	طوه ...	»	٤٧١٢	
٥	طوخ اتليل ...	»	٦١٥٨	
٦	بهيدال ...	»	٢٩٩٩	
٧	الاخصاص ...	»	١١٢٢	
٨	دماريس ...	»	٢١٧٢	
٩	نزلة حسين على ...	»	١٣٥٥	
١٠	الفاوودية ...	»	٧١٩	
١١	نزلة فرج الله متى ...	»	٨١٧	
١٢	الحوارنة ...	»	١٢٨٨	
١٣	البرجاية ...	»	٥٨٥١	
١٤	دمشقر ...	»	٥٠٢٨	
١٥	ادمو ...	»	٤٨٥٦	
١٦	بنى حسن الأسراف ...	»	٤٨١٣	
١٧	زهرة ...	»	٣٥٠٢	
١٨	نزلة عيد ...	»	١٦٥٣	
١٩	طهنا الجبل ...	»	٢٧٥٨	
٢٠	صفط الابن ...	»	٢١٧٧	
٢١	نزلة الفلاحين ...	»	١٧٦٥	
٢٢	اعطسا ...	سمالوط	٤٣٨٩	
٢٣	نزلى طما ...	»	٢٨٢٨	
٢٤	طما الاعمد ...	»	٢٧٠٩	
٢٥	هيا ...	»	٢٦٠١	
٢٦	مهذبة ...	»	٧٦٠	
٢٧	حسن باشا ...	»	٢٠٩٠	
٢٨	بنى سمج ...	»	٢٦٢١	
٢٩	نزلة شادى ...	»	٧٧٤	
٣٠	بوحة ...	»	٥٦٨	
٣١	القيادير ...	»	١١٠٩	
٣٢	نزلة الصمودين ...	»	٣١٨١	
٣٣	الخالحة ...	»	١٩٨٥	
٣٤	جبل الطين ...	»	٢٩٤٢	
٣٥	اليهو ...	»	٤٢٤٩	
٣٦	كوم اللوق ...	»	١٣١٣	
٣٧	بقر لك ...	»	١٤٥٦	
٣٨	بنى غنى ...	»	٣٨٧٩	
٣٩	منشأة الشرى ...	»	٩٨٥	
٤٠	عزبة القنادير ...	»	٢٦٧٥	
٤١	الطبية ...	»	٥٦٨١	
٤٢	الشخ سعد الله ...	»	١١٥١	

الدائرة الرابعة

مقرها بنى مزار (ديوان المركز) وعدد أقاليمها (١٦٧٣٠٩)
وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز الناتج إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الجرايع	بنى مزار	٣٦٢٢	
٢	بنى سامط	»	٤٠٤٨	
٣	الحصيفة	»	٤٤٤	
٤	بنى مزار	»	١٤٦٥٢	
٥	منشأة القيسى باشا	»	١٠٣	
٦	طمبو	»	٢٤٣٠	
٧	منشأة بكير	»	٦٦٥	
٨	حزبة أم الساس	»	١٣٨١	
٩	اشرويه	»	٤٦٠٣	
١٠	كفر أبو الودين	»	١٣٠٠	
١١	الهنسا الغربية وكفر المنصورة	»	٣١٩٨	
١٢	صنفا	»	٤٨٦٤	
١٣	منشأة الديان	»	١٥٩٨	
١٤	» البابا	»	٨٥٥	
١٥	ساقوله	»	١٧٦٩	
١٦	شلقام	»	٣٣٠٠	
١٧	أعطو الوقت	»	٣٧٤٩	
١٨	أطوجه	»	٢٠٤٥	
١٩	بردونة الأشراف	»	١٥٤٣	
٢٠	جلف	»	٢٩٥٠	
٢١	صفط أبو جرج	»	٥٣٩٩	
٢٢	أبو جرج	»	٧٣٨٥	
٢٣	الوده	»	٤٩٦	
٢٤	الجندية	»	٦٨٢٨	
٢٥	الجرونس	»	٥٦٢٨	

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم	اسم البلد	اسم المركز الناتج إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٦	الشيخ حسن	بنى مزار	٧٢٨	
٢٧	أبو شماعة	»	٤٠٦٦	
٢٨	أبو حسيه	»	١٤٦١	
٢٩	منشأة مطاي	»	٢٧٦١	
٣٠	نزة ثابت	»	٢٨٣٥	
٣١	مطاي	»	٥٣٣٠	
٣٢	أدفاق المسك	»	٣٢٠٣	
٣٣	نزة أولاد الشيخ	»	٨٢٨	
٣٤	كوم والى	»	٢١٠٦	
٣٥	مرزوق	»	١٦٤٦	
٣٦	سيه الغربية	»	٢٢٦٤	
٣٧	حلو	»	٢٩٧٥	
٣٨	أججاج الحطيط	»	٢٥١٣	
٣٩	عزبة هواره	»	٩٦٠	
٤٠	معصرة حجاج	»	٢٦٢٣	
٤١	دفازه	»	٧٧٠	
٤٢	سيه الشرقية	»	١٤٩٢	
٤٣	بردنوها	»	٦٦٢٨	
٤٤	كوم مطاي	»	٢٢٢٣	
٤٥	منشأة لطف الله	»	٥٣٠	
٤٦	كفور الصولية	»	٢٣٣١	
٤٧	أبو عزيز	»	٣٣٨٩	
٤٨	نزة عمرو	»	١٤٥٠	
٤٩	الفاوقية	»	٥٦٠	
٥٠	كفر الشيخ إبراهيم	»	١٠١٨	
٥١	الشيخ فضل	»	٤٤٠٣	
٥٢	منشأة الشيخ فضل	»	٢٠٩٩	
٥٣	نزة الدليل	»	٢٠٢٤	
٥٤	القيس	»	٦٧٤٠	
٥٥	السعدية	»	١٦٢٤	
٥٦	إشاق الغزال	»	٥٢٢٨	
٥٧	السنارية	»	٩٤٨	
٥٨	بنى حل	»	٤٠٠٠	
٥٩	بله المستجدة	»	٥٤١	
٦٠	دير السقورية	»	١٧٦٢	
٦١	الامتلات	»	—	
الجملة				١٦٧٢٩٩

(تابع) الدائرة الرابعة

الدائرة الخامسة

مقرها منافع (ديوان المركز) وعدد أهاليها (١٦٨٢٤٣) وتكون
من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

سج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	زاوية الجندى...	منافه	١٧٠٤	
٢	زلة أولاد الشيخ	»	٧٩٩	
٣	ميانه الوقف	»	٣٤٣٢	
٤	بندر منافه	»	١٣٠١٣	
٥	اطنيه	»	٢٥٢٥	
٦	طنيدى	»	٨٠٩٠	
٧	كفر المداور	»	٩٣٥	
٨	زلة بلهاس	»	١٢٨٢	
٩	الكوم الأخضر	»	١٦١٧	
١٠	بلهاس	»	٣٢٧٧	
١١	بنى خلف	»	١٣٥٢	
١٢	كفر مهدى	»	١٢٤٤	
١٣	دهروط	»	٣٣١٤	
١٤	ملاطيه	»	٤٠٣٧	
١٥	منشاة السوى	»	١٠٤٩	
١٦	بان العلم	»	٢٧٠٤	
١٧	زلة الأزهرى	»	٥٦٤	
١٨	العدوه	»	٣٤٢٦	
١٩	البسقون	»	٣٢٢٣	
٢٠	المسيد	»	١٨١١	
٢١	حطف حيدر	الفشن	٣٠٠١	
٢٢	بنى وركان	»	١٨٠٦	
٢٣	صفانيه	»	٥٠٣٦	
٢٤	سلاخوس	»	٤٨٦٠	
٢٥	كفر درويش	»	١٣٣٣	
٢٦	صالح باشا	»	١١٩٥	
٢٧	الفتت	»	٧٤٥٩	
٢٨	زلة النصارى	»	٢٦٦٩	
٢٩	د البرق	»	٢١٨٢	

سج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٦	شارونه	منافه	٥٩٧٠	
٢٧	عابد شارونه	»	٢٨٢٥	
٢٨	العباسية الجديدة	»	٢٠٨٠	
٢٩	أبا الوقف	»	٩٠٩٠	
٣٠	قفادة	»	٢٧٩٩	
٣١	زلة أحمد يونس	»	٧٢٦	
٣٢	بنى واليس	»	٢٧٥٥	
٣٣	دير الجرنوس	»	١٦٩٥	
٣٤	الزورة	»	١١٧٦	
٣٥	برطباط	»	٣٦٣١	
٣٦	كفر الصالحين البحرى	»	١٢٦٣	
٣٧	كوم الحاصل	»	٩٧٤	
٣٨	البلاعين	»	٨٥٤	
٣٩	أبو شت	»	١٢٤١	
٤٠	شم البصل البحرية	»	٢٤٩٥	
٤١	زلة شبعه	»	٥٨٩	
٤٢	شم البصل القليلة	»	٣٣٧١	
٤٣	زلة بنى خلف	»	٩٥٨	
٤٤	اشبين النصارى	»	٣٤٥٧	
٤٥	دهروط	»	٥٣٢٠	
٤٦	زلة دهروط	»	١١٠٣	
٤٧	الشيخ زياد	»	٤٧٢٨	
٤٨	جزيرة شارونه	»	٢١٠٣	
٤٩	الباجهور	»	١٣٦٩	
٥٠	زلة رمضان	»	٧٩٧	
٥١	كفر عيد الخالق	»	١٧٢٧	
٥٢	برمشا	»	٢٩٢٣	
٥٣	زاوية برمشا	»	١٤٣٥	
٥٤	منشاة حلقه	»	١١٢٣	
٥٥	كفر المغربى	»	٦٣٥	
٥٦	القايات	»	٢٣٤٧	
٥٧	الشيخ مسعود	»	٣١٨٥	
٥٨	مقوز طيه	»	٦٣٩	
٥٩	العفلة	»	١٤٢٨	
٦٠	بنى عامر	»	١٥٣٠	
٦١	بنى خالد	»	٢١١٣	
المجموع				١٦٧٣٠٩

مدينة أسبوط

الدائرة الأولى

مقرها ملوى وعدد أقاليمها (١٨٠ ٢٥٨) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	قلندول	ملوى	٧٠١٧	
٢	الحرس	»	٦٠٨٦	
٣	نزلة شرموخ	»	١٠٨٤	
٤	نزلة جزاوى	»	١٣٥٦	
٥	ساقية موسى	»	٣١٧٩	
٦	القديم	»	٩٩٢٧	
٧	نزلة حرز	»	١٣١٧	
٨	هود	»	٦٤١٠	
٩	قصر هود	»	٤٣٥١	
١٠	إبشادات	»	٥٦٣٩	
١١	بنى خالد	»	٣٣٩٢	
١٢	بنى روح	»	٧٤٦	
١٣	عزبة مصطفى بك حدى	»	١٠١٩	
١٤	البراجيل	»	١٤٣٨	
١٥	ابو قلته	»	٢٠٣٨	
١٦	نواى	»	٥٣٣٧	
١٧	شعراوى باشا	»	١٠٢٥	
١٨	الشيخ عباده	»	١٨٧٠	
١٩	الروضة	»	٩٢٠٤	
٢٠	الرياضية	»	٤٧٤٢	
٢١	قلبا	»	٥٠٨٦	
٢٢	الاشموتين	»	٦٣٨٢	
٢٣	عزبة ابراهيم بك عوض	»	١٧٥٠	
٢٤	الادارة	»	٣٠٥٩	
٢٥	منشأة الماقلية	»	٥٨٤٦	
٢٦	ديروط ام نخلة	»	٦٥٥٥	
٢٧	البركة	»	١٣٤٥	
٢٨	المرين قلى	»	٣٣٨٤	
٢٩	السواحية	»	١٨٢٩	

(٢) الدائرة الخامسة

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٠	الكسيه	القشن	١٠٢٩	
٣١	بنى متين	»	١٤١٥	
٣٢	شنى	»	٥٨٥٠	
٣٣	كهرمسابه	»	٦٧٧	
٣٤	أفقهص	»	٤٤٠٥	
٣٥	نزلة أفقهص	»	٢٧٨٣	
٣٦	البرق	»	٢٢٣٥	
٣٧	بسا	»	٥٧٩	
٣٨	عزبة الفت	»	١٤٢٨	
٣٩	القضاي	»	١٩٦٤	
٤٠	الحية	»	١٣٨٠	
٤١	عزبة الشقر	»	١٤٦٥	
٤٢	عزبة صفط	»	٢٢٩٢	
٤٣	دغانس	»	٢٩١٣	
٤٤	الجهود	»	١٩١٧	
٤٥	الجفادون	»	٢٠٩٧	
٤٦	صفط الخرسه	»	٢٠٢٨	
٤٧	صفط المرفا وعزبة السنايرة	»	٣٠٩١	
٤٨	القشن	»	١٥٣٣٧	
٤٩	جزيرة الوقلية	»	٢٨٩١	
٥٠	نزلة حنا حنا	»	١٧٩٢	
٥١	الزاوية الخضراء	»	١٢٤٥	
٥٢	أبسوج	»	٣١٧٩	
٥٣	بنى صالح	»	٢٧٥٤	
٥٤	تلت	»	٤٧٤٦	
٥٥	القلية	»	٤٧٥	
٥٦	عزبة تلت	»	١٣٨٧	
٥٧	طلا	»	٣٩١٠	
٥٨	منشأة الموم	مغاضه	—	
٥٩	منشأة عبد الله الموم	»	—	
المجموع				١٦٨٢٤٣

(٢) الدائرة الثانية

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
	٢٥٧١	ملوى	اليدمان	١٨
	٤١٦٩	»	تلة الديرمان	١٩
	٧٦٠	»	تلة تنده	٢٠
	١٢٣٢	»	تلة محمود	٢١
	٣٤٠	»	عزة وابور محمد سمهان	٢٢
	١٦٧٥	ديروط	المطاوعة	٢٣
	٢٩٤١	»	جرف سرخان	٢٤
	١١٦٣٦	»	ديروط الشريف	٢٥
	١٨٥١	»	النصرية	٢٦
	٦٤٦٩	»	عزب بنى حرام	٢٧
	٣٥٨٧	»	بنى حرام	٢٨
	٨٩٣	»	سرفقا	٢٩
	١٣٦٨	»	تلة سرفقا	٣٠
	٢٦١٥	»	أبو المنذر	٣١
	٩٢٥	»	زاوية هرون	٣٢
	٢٦٢	»	تلة بلوى	٣٣
	٥٠٣٢	»	اسمو العروس	٣٤
	٩٣٤	»	أبو خلقه	٣٥
	٨٩٥	»	تلة أولاد مرجان	٣٦
	٦٦٤	»	زعرير	٣٧
	١٣٣٤٠	»	ولغا	٣٨
	١٨٤٥	»	الرحانية	٣٩
	٤٨٢٢	»	الحوطا وتلة العواصر	٤٠
	٢٨٩٥	»	بنى يسيجى بحرى	٤١
	١٧٠٣	»	چلش	٤٢
	١٠٧٩٨	»	ديروط المحطة	٤٣
	٤٩٩٦	»	المندره بحرى	٤٤
	٣١٢١	»	بانوب ظهر الجبل	٤٥
	٨٨٤	»	الحمودية	٤٦
	٤٠٠	»	القرشية	٤٧
	٣٦١١	»	بيلار	٤٨
	٣٢٢٨	»	كودية الاسلام	٤٩
	١٩٦٦	»	باويط	٥٠
	١٥٤٦	»	كوم اغناشة	٥١
	٣٩٢٢	»	تلة ساو	٥٢
	٥٧٢٢	»	دشلوط	٥٣
	١٢١٨	»	ساو	٥٤
	٣٧٨٢	»	امشول	٥٥
	١٨٤١	»	تلة مصطفى ائندى حيدالحم	٥٦
	١١٢٨	»	تلة حيدالا	٥٧
المجموع ١٨٠٢٠٨				

(٣) الدائرة الأولى

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
	٣٩٤٩	ملوى	توة الجليل	٣٠
	١٢٠٠	»	العرين بحرى	٣١
	٢٩٢٠	»	انقا	٣٢
	١٢١٦	»	تلة تونه	٣٣
	٢٩٥٣	»	دير أبو حسن	٣٤
	٢٠٣٤	»	دير الرشاش	٣٥
	٣٩٩٨	»	الرشاش	٣٦
	٦١٣٤	»	اليرمون	٣٧
	٢٧٢١٠	»	ملوى	٣٨
	٦٢٩٤	»	المصرة بحرى	٣٩
	٢٦٣٧	»	سنتجرج	٤٠
	٣٤٢٤	»	أم قص	٤١
	١٢٧١	»	عزبة سيف النصر باشا	٤٢
	٣٥٩٤	»	درو	٤٣
المجموع ١٨٠٢٥٨				

الدائرة الثانية

مقرها ديروط المحطة ومدد أقاليمها (٨ ٢٠ ١٨٠) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	تعداد
	١٥٥٨	ملوى	الشيخ حسين	١
	٤٥٥٦	»	تل بنى عمران	٢
	١٣٥١	ديروط	الحاج فتنديل	٣
	١٢٢٢	»	الغارية	٤
	١٤٤١	»	الغارية الشرقية	٥
	٤٣٣	»	تلة محمد سمهان	٦
	٢١٦٣	»	بنى عمران	٧
	١٤٤٥	»	تلة الحسانية	٨
	١١٥٤٥	»	ديرمواس	٩
	٤٨١٢	»	تأوف	١٠
	٩٨٠	ملوى	تلة سعيد	١١
	٣٢٨٦	»	كفر نزام	١٢
	٤٠٨٤	»	طوخ	١٣
	٩٤٦١	»	تنده	١٤
	٢٠١٣	»	الشيخ شويكة	١٥
	١٨٦٤	»	عزبة جلال باشا	١٦
	٣٨٧	»	تلة عبدالسبح	١٧

الدائرة الثالثة (تابع)

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٤	المنشأة الكبرى ...	منفلوط	٤٨٠٧	
٣٥	» الصغرى ...	»	١٢١٣	
٣٦	التساحية ...	»	٢٧٧٢	
٣٧	بوق ...	»	٢٣١٠	
٣٨	بلوط ...	»	٤١٩١	
٣٩	أبو خليل ...	»	٦٥٣	
٤٠	المسود ...	»	٤٠٧	
٤١	أم القصور ...	»	٥٢٧٣	
٤٢	بنى قريه ...	»	٣٨٨٢	
٤٣	بنى زيد بوق ...	»	٢٣٨٥	
٤٤	بنى يحيى قبل ...	»	٨١٤	
٤٥	الشيخ عون اقد ...	»	١٧٩٠	
٤٦	كوم التبيد ...	»	٦٠٩	
٤٧	السهرج ...	»	٦٩٤	
٤٨	دمهور ...	»	١١٨٦	
٤٩	جزيرة المعالبة البحرية ...	»	١٠٩٠	
٥٠	بنى رافع ...	»	٦٨٧٩	
٥١	بنى شقير ...	»	٦١٣٦	
٥٢	نزة الحما ...	»	٩٨٢	
٥٣	منفلوط ...	»	١٦١٥٠	
٥٤	جريس ...	»	٢٨٠٨	
٥٥	كوم بوها قبل ...	»	٧٩٧	
٥٦	بنى كلب ...	»	٢٥٦٥	
٥٧	سراوه ...	»	١٠٥٤	
٥٨	نزة دميع ...	»	١٣٢٤	
٥٩	نزه قرار وجهية ...	»	٣١١١	
٦٠	التالية ...	»	٥٦٦٤	
٦١	بنى شمران ...	»	٣٦٨١	
٦٢	العامنة ...	»	٤٨٠٥	
٦٣	منشأة خشب باشا ...	»	—	
	المجموع ...	١٧٨٠٦٠		

الدائرة الثالثة

مقرها منفلوط وتعد أقاليمها (١٧٨٠٦٠) وتتكون من البلاد الآتية حسب سطوحها الإدارية

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	دير القصر ...	ديروط	٣٣٣٤	
٢	قصر العارفة ...	»	٤٤١١	
٣	مساره ...	»	٦٢٩٦	
٤	فزارة ...	»	٤٢٣٢	
٥	تناغة ...	منفلوط	٩٣٨	
٦	الشيخ داود ...	»	٨٣١	
٧	بنى ادريس ...	»	١٦٩١	
٨	خارفة ...	ديروط	١٢١٣	
٩	كوم بوها بحرى ...	»	١٤٨٢	
١٠	مزينة ...	»	٦٦٦	
١١	قصر حيدر ...	»	١٣١٠	
١٢	نزة ظاهر ...	»	١١٩٨	
١٣	نزة فوج محمود ...	»	١١٦٩	
١٤	كودية التصارى ...	»	٢٠٦١	
١٥	نزة باويط ...	»	١٠٥٠	
١٦	صليو ...	»	١٠١٧٥	
١٧	النهاية ...	»	١١٨٩	
١٨	الماشى ...	»	٨٢٦	
١٩	حواجة ...	»	١٨٣٠	
٢٠	عرامية الديوان ...	»	٣٧٤	
٢١	عرامية الخضرى ...	»	٤٥٠	
٢٢	الصبيحة ...	»	١٠٢٤	
٢٣	نزة كليب ...	»	٣٤٢٨	
٢٤	بنى صالح ...	منفلوط	١٢٢٩	
٢٥	مير ...	»	٧٨٢٥	
٢٦	الحياصة ...	»	٢٤٧٨	
٢٧	عنك ...	»	٩٠٦	
٢٨	نزالى جانب ...	»	٣٧٣٨	
٢٩	القوصية ...	»	١٢٧٣٣	
٣٠	الحراثة ...	»	١٠٩٤	
٣١	السراقة ...	»	١٧٧٤	
٣٢	الأضبار ...	»	٣٦٨	
٣٣	رزقة الدير المحرق ...	»	٢٣٠٥	

الدائرة الخامسة

مقرها أبو تيج وعد أحاليا (١٧٩١٣٥) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	أبو تيج	...	١٥٧٠٥	
٢	نزلة العليو	...	١٢٢٨	
٣	بني سميج	...	٦٤١٣	
٤	دوبنة	...	٦٧١٥	
٥	بافور	...	٦٥١٩	
٦	نزلة بافور	...	١٦٩٧	
٧	المطبعة	...	٩١٩٢	أسيوط
٨	الزاوية	...	٥٤٤٧	
٩	رفيه	...	٤٩٩٨	
١٠	كوم اسفحة	...	٤٩٠٤	أبو تيج
١١	الدور	...	٧٢٢٦	
١٢	الضخلة	...	١٥٣٢٦	
١٣	المسودي	...	٢٨٠٩	
١٤	الزيرة	...	٢٠١٢	
١٥	الأقادمة	...	٢٧٩٨	
١٦	البلارة	...	٣٦٣٧	
١٧	ابو نرس	...	٩٥٨	
١٨	الزراي	...	٩١٧٦	
١٩	دكران	...	٣٥٠٨	
٢٠	دير الجفلة	...	٧٣٧٢	
٢١	مجرس	...	٣٣٣٩	
٢٢	صدقا	...	٥٢٠٧	
٢٣	بني فيز	...	٣٧٤٨	
٢٤	كردوس	...	١٤٧٦	
٢٥	البارود	...	١٢٠٥	
٢٦	أولاد الياس	...	٣٤٣٤	
٢٧	كيان سعيد	...	١٦١٠	
٢٨	الوعاضلة	...	١٦٠٣	
٢٩	الكردى	...	٣٨٨	
٣٠	سلامون	...	٣٩٦٥	
٣١	الشنانة	...	٢٠٥١	
٣٢	كوم أبو حجر	...	٧٩٢	
٣٣	البرا	...	٦٢٣٢	
٣٤	كوم سعيد القربي	...	٤٨٣	
٣٥	العامري	...	٦١٣	
٣٦	المزارعة	...	٢٣٥٥	
٣٧	المناسبة	...	٤٢٧١	
٣٨	الغنايم بحري	...	٣٩٤٧	
٣٩	قبيل	...	١٢٤٠١	
٤٠	نزلة أولاد محمد	...	١٦٢٠	
٤١	القديم	...	٣٦٠	
٤٢	الغنايم القربي	...	—	
٤٣	الغربية	...	—	
المجموع ...				١٧٩١٣٥

الدائرة الرابعة

مقرها مدينة أسيوط وعد أحاليا (١٧٨٥٣١) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	سلام	...	٣٠٥١	أسيوط
٢	العدر	...	٢٣٦٩	
٣	بيج	...	٢٣٦٩	
٤	جمع عبدالرسول أبو حموه	...	٤٧٨	
٥	بني حسين	...	٣٥٥٧	
٦	جمع لبو	...	٣٩٥٢	
٧	مجموع بني حسين	...	١٩٢٣	
٨	الحاقي	...	٨٠٢	
٩	الجالول	...	١٥١٣	مغاوط
١٠	سكة	...	١٣٠٨	
١١	المواتكة	...	٧٥٥٤	
١٢	المنسره قفل	...	١٨٤٧	
١٣	بني على البحرية	...	٩١٧٢	
١٤	الوسطانية	...	٣٥٦٦	
١٥	القنيلة	...	٣٦٠٤	
١٦	الزربة	...	٢٨١٢	
١٧	محمد	...	١٦٣٨	
١٨	بني سند	...	١٨٤١	أسيوط
١٩	مسرع	...	٣٩٢٦	
٢٠	أولاد رايي	...	١٥١٧	
٢١	بني غالب	...	٢٠٨٠	
٢٢	البورة	...	١٨٢٨	
٢٣	الهدايا	...	١١٩٢	
٢٤	طلوان	...	١٥٢٠	
٢٥	بندر أسيوط	...	٥٠٤٩٧	بندر أسيوط
٢٦	الحمرأ	...	٦١٨٣	
٢٧	موشا	...	٩٠٩٣	أسيوط
٢٨	قرقارص	...	١٩٢٥	
٢٩	شطب	...	٥٢٠٨	
٣٠	الشغفة	...	١٧٧٧	
٣١	النافسة	...	٨٧٣	
٣٢	أولاد إبراهيم	...	١٧٧٤	
٣٣	دير درنكة	...	١١٩٣	
٣٤	درنكة	...	٧١٢٦	
٣٥	الوليدية	...	٩٣١٨	
٣٦	مغباد	...	٦٤٥٨	
٣٧	كوم أبو شيل	...	٢٤٤٤	أبنوب
٣٨	بني زيد	...	٢٩٢٠	
٣٩	الأكراد	...	٢٣٤٦	
٤٠	الطوبانية	...	٤٠٥٧	
المجموع ...				١٧٨٥٣١

الدائرة السادسة

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التاج اليه	اسم البلد	تعداد
	٩٣٠٨	البيدري	الساحل	٤١
	٦٠١١	»	الشامية	٤٢
	١٢٤٥	»	الحوالد	٤٣
	١١٣٥	»	القرية المستعبد	٤٤
	١١٢٠	»	زاية الشيخ شحاته	٤٥
	٢٣٦٥	»	ثاسا	٤٦
	٣٢٧٣	»	المقادرة	٤٧
	١٤٢٥	»	دير ثاسا	٤٨
	٦٠٥	»	الروجات	٤٩
	٢٤٢٣	»	بريط	٥٠
	٩٨٤	»	التناغة	٥١
	٣٨٥	»	زاية ياخوم	٥٢
	٢١٤٤	»	الواهمس	٥٣
	٢٥٠	»	المراورة	٥٤
	١٨٠٥	»	الكوم الأحمر	٥٥
	١٢٦٢	»	كوم سمد	٥٦
	١٠٦٠٠	»	البيدري	٥٧
	٤٩٢٨	»	المقال بحري	٥٨
	٢٩١٤	»	القاروقية	٥٩
	٧٣٠	»	طعمه	٦٠
	٩٠٢	»	الشيخ حزان	٦١
	١٢٩٤	»	البياضية	٦٢
	٣٧٧٩	»	المقال قفل	٦٣
	١٨٢٧	»	المهلية	٦٤
	٣٠٦٦	»	العتاتية	٦٥
	٨٨٣	»	جزيرة الأقباط	٦٦
	١٠٢٥	»	نجع جزيرة فالو	٦٧
	٢٧٨٠	»	المعادي	٦٨
	٥٧٦٨	»	النوادره	٦٩
	١٨١٥٠٤	المجموع		

الدائرة السادسة

مقرها الواسطي ومدد أعاليها (١٨١٥٠٤) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التاج اليه	اسم البلد	تعداد
	٦٦٧٩	أنبوب	المهابة الشرقية	١
	٢٣٦٤	»	» الغربية	٢
	١٤٨٥	»	شقليل	٣
	١٩٤٨	»	عرب الشنبلة	٤
	١٦٧٣	»	» المطيات البحرية	٥
	١٧٧٠	»	كوم المنصورة	٦
	٥٠٧١	»	بنى عبد الشهابية	٧
	٣٥٢٨	»	» القصب	٨
	٣٣٠٥	»	» المراورة	٩
	٢١٧٠	»	السوازم البحرية	١٠
	٥٢٩	»	دير الجبلوى	١١
	٢٠١٣	»	بنى إبراهيم	١٢
	٢٢٠٣	»	زاية القنادج	١٣
	٨٠٠	»	ديرشو	١٤
	٧٣٩١	»	أنبوب	١٥
	٩٩٥٩	»	بنى دنّاح	١٦
	١٨١١	»	جزيرة بيج	١٧
	٤٦٩٣	»	الحمام	١٨
	٦٧٥٧	»	الواسطي	١٩
	٥٩٩	»	منشية المعصرة	٢٠
	١٢٨٢	»	أولاد سراج	٢١
	٢٠٧٢	»	بصرة	٢٢
	٢٤٧	»	دير بصرة	٢٣
	١٣٢٢	»	سوازم أنبوب	٢٤
	٤٩٤١	»	عرب مطير	٢٥
	٢٩٣٩	»	» الأطاول	٢٦
	١٣١٤	»	بنى طليح	٢٧
	١٧٦٥	»	زاية المصاراة	٢٨
	٢٥٢٨	»	بنى صر	٢٩
	٣٦١٠	»	المعصرة	٣٠
	١٥٣٣	»	أولاد بدر	٣١
	١٠٠٠	»	القروطا	٣٢
	٢٩٦٣	»	النيا	٣٣
	١٥٨٧	»	القصر	٣٤
	٢٠٨١	»	الجسما	٣٥
	٨٨٩	»	العوامر	٣٦
	٢٤٢٦	البيدري	التريب	٣٧
	٢٠٠٢	»	المطمر	٣٨
	٧٣٥	»	الوقا	٣٩
	٢٣٦٥	»	الموتة	٤٠

مدينة جرجا

الدائرة الأولى

مقرها طهطا وعدد أقاليمها (١٩٣٣٢٤) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

تسلسل نوع	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	طحا	طهطا	١٨٧٩١	
٢	الشوكا	»	٢٢٩٨	
٣	قارو غرب	»	٢٩٦٨	
٤	كوم العرب	»	١٩٥٢	
٥	نزة عبد الله	»	٣١٢	
٦	الريانية الحلق	»	٣٥٩٩	
٧	الحسنة	»	١٣١٤	
٨	عزبة الصباغ	»	٢٣٣٦	
٩	الحسامدة	»	١٢٦٦	
١٠	المواطين	»	١٧١٤	
١١	الحديقة	»	٣٧٨٧	
١٢	كوم غرب	»	٣٦١٧	
١٣	الحلاق	»	٢٠٧٨	
١٤	تل الزوى	»	٢٨٤٨	
١٥	عزبة القاروة	»	١٤٧٠	
١٦	سلم	»	١٧٧٦	
١٧	كوم اشقاو	»	٥٠٧٢	
١٨	العزبة المستجدة	»	٢٣٩٨	
١٩	الحيشة	»	١٧٠٢	
٢٠	مشطا	»	٧٨٨٤	
٢١	الثامنة	»	٤٠٢٩	
٢٢	الرواقات	»	١٥٦٩	
٢٣	الدمرس	»	٥٤١٣	
٢٤	كوم الخامض	»	٩٤٦	
٢٥	الجريدات	»	٢١٨٥	
٢٦	بنى حرب	»	٣٤٠٧	
٢٧	نعم أحمد	»	٢٣٣٩	
٢٨	بجنا	»	٨٢٣٢	
٢٩	عرب بنجواج	»	٢٧١٦	
٣٠	شطورة	»	٧٤٠٠	
٣١	الشيخ زين الدين	»	٣١٨٦	
٣٢	السوال	»	١٧٥٩	
٣٣	جزيرة الخزندارية	»	٩٣٢	
٣٤	ساحل طهطا	»	٩٠٦	
٣٥	طهطا	»	٢٧٠٩٣	
٣٦	القيصيات	»	٢٥٩٤	

(تابع) الدائرة الأولى

تسلسل نوع	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣٧	القطنة	طهطا	١٤٥٩	
٣٨	الاغانة	»	٢٧٨٦	
٣٩	القرية بالدوير	»	٢٥٨١	
٤٠	أم دومة	»	٥٢٢٥	
٤١	نزة البويك	»	١٩٢٧	
٤٢	حاجر مشطا	»	١٣٦٩	
٤٣	نزة عمارة	»	٥٥٧٢	
٤٤	الصفحة	»	٥٣١٤	
٤٥	داود	»	٢١٩٩	
٤٦	الشيخ رحومة	»	١٨٩٦	
٤٧	نزة القاضى	»	٣٩٦٨	
٤٨	الجيرات	»	٤٠٤١	
٤٩	كوم بدر	»	١٨١٤	
٥٠	الصوالج	»	٩٩٤	
٥١	الكوم الأصفر	»	٤٤٧٨	
٥٢	الحريدية	»	١٢٩٠	
٥٣	الشيخ مسعود	»	٢٦٥٦	
٥٤	الحما	»	—	
المجموع				١٩٣٣٢٤

الدائرة الثانية

مقرها المراغة وعدد أقاليمها (١٩٣١٨٨) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

تسلسل نوع	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الخزندارية	طهطا	٣١٣٢	
٢	الصوامدة غرب	»	٧٨٦٩	
٣	بنو	»	٣١٤٢	
٤	بنى حمار	»	١٥٣٤	
٥	عيس	»	٦١٦٩	
٦	الحرافشة	»	١٢٣٧	
٧	الطيحات	»	٦٠٩٩	
٨	نزة مل	»	٢٩٥٥	
٩	نزة	»	١١٨١٢	
١٠	جبهة الغربية	»	١٩١٩٢	
١١	الشرقية	»	٤٧٧٩	
١٢	فزارة بالقرية	»	٤٩٦٥	
١٣	الجزازرة	»	٤٣٣٨	
١٤	بنى حلال	سوهاج	٣٨٧٠	
١٥	الشيخ شبل	»	٣٢١٦	
١٦	بنوا بط	»	٣٥٤٥	
١٧	المراغة	»	١٠٨٨٢	

(٢٦) الدائرة الثالثة

رقم سجل	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٣	القرامطة غرب ...	سوحاج	١٧١٢	
٤	معيقن ...	»	٤٦٢٠	
٥	سند الله ...	»	٧٩٦	
٦	الشيخ مكرم ...	»	٣٦٤٩	
٧	ياجا ...	»	١٨٧٢	
٨	الحمدية ...	»	٣٦٢٢	
٩	نجع التجار ...	»	٣٧٤٤	
١٠	انفا ...	»	٧٩١٨	
١١	أولاد نصير ...	»	٤٤٠٢	
١٢	قفلاو ...	»	٢٤٥٩	
١٣	خص البوصه ...	»	١٣٦٨	
١٤	دمنو ...	»	١٣٣٨	
١٥	أولاد عزاز ...	»	٥٣٣٦	
١٦	المزالوه ...	»	١٠١٦	
١٧	سوحاج ...	»	٢٤٩٩١	
١٨	ونينه الشرقية ...	»	٣٦٧٢	
١٩	» الغربية ...	»	٣٢٧٩	
٢٠	الحامد ...	»	٢٤٧٦	
٢١	روافع القصير ...	»	٤٠١٩	
٢٢	الصفا ...	»	٤٠٨٣	
٢٣	المجارسه ...	»	١١٥٨	
٢٤	الكوامل بحري ...	»	٣٨٨٥	
٢٥	أولاد غريب ...	»	٣٢٥١	
٢٦	بلصفور ...	»	٦٨٣٥	
٢٧	بندار الكرمانيه ...	»	٤٧٣٤	
٢٨	أولاد شاولي ...	»	٢٦٤٧	
٢٩	أولاد مامن ...	»	٩٦٣	
٣٠	القرامطة شرق ...	أجمع	٩٧٥	
٣١	سفلان ...	»	٧٠٠٣	
٣٢	الصوامع شرق ...	»	٦٨٤٥	
٣٣	نيد ...	»	٦٣٦٥	
٣٤	السلاموف ...	»	٢٣٥١	
٣٥	آبار الوقف ...	»	٢٢٩٦	
٣٦	آبار الملك ...	»	١٦٨١	
٣٧	العزبة والعرب ...	»	٨٨٠	
٣٨	الأطاوله ...	»	١٨٤٧	
٣٩	جزيرة محروس ...	»	١٢٦٥	
٤٠	أجمع ...	»	٢٩٠٨٨	
٤١	الحواوين ...	»	٥٠٠٠	
٤٢	الديابات ...	»	٣٧١٤	
٤٣	الميسارية شرق ...	»	١٣٦٠	
٤٤	جزيرة المنصر ...	جرجا	١٣٢٥	
٤٥	البياضة بالناظر ...	»	٢٤٢٤	
٤٦	الروجب ...	»	٢٤٩٧	
الاجموع ...				١٩٣٩٦٣

(٢٧) الدائرة الثانية

رقم سجل	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١٨	الحريضية ...	سوحاج	٢٥٦٥	
١٩	باصونة ...	»	٣٢٢٠	
٢٠	شندويل ...	»	٦٦٣٥	
٢١	بني وشاح ...	»	٢١١١	
٢٢	البيطاح ...	»	٣٢٧٦	
٢٣	الوقفة ...	»	٣٧٢٢	
٢٤	الفرزات ...	»	٦٠٢٩	
٢٥	السحارة ...	»	١٣١٠	
٢٦	السمور ...	»	١٢١٠	
٢٧	أولاد اسماعيل ...	»	٦٤٢٩	
٢٨	نجع طاح ...	»	١٥٢٨	
٢٩	الشيخ يوسف ...	»	٣٧٠٤	
٣٠	بهايل الجزيرة ...	»	٣٧٥٦	
٣١	بته ...	»	٢٠١٥	
٣٢	نجع غمام ...	»	١٥٠٧	
٣٣	بني زار ...	»	١٩٧١	
٣٤	عراية أبو دعب ...	»	٧٢٦٦	
٣٥	البحانية ...	»	٢٠٣٧	
٣٦	الجلالية ...	أجمع	٥٥٣٤	
٣٧	الريانية بالحاجر ...	»	٣٧٩١	
٣٨	الفراسية ...	»	١٦٥٣	
٣٩	الحراذة ...	»	١٤١٢	
٤٠	الريانية بالكسكة ...	»	٢٠٧٦	
٤١	جزيرة الشورانية ...	»	٣٤١٧	
٤٢	العوامية ...	»	٣٤٩١	
٤٣	فاوويل ...	»	٢٥٠٢	
٤٤	بني واصل ...	»	٣١٧٣	
٤٥	ساقلة ...	»	٤٥١٦	
٤٦	الطوايل الشرقية ...	»	١٥٤١	
٤٧	» الغربية ...	»	٣٠٥٥	
٤٨	اقصاص ...	سوحاج	—	
٤٩	نجيع البوص ...	طهطا	—	
٥٠	» الريانية ...	أجمع	—	
٥١	زه الحاجر ...	طهطا	—	
٥٢	» المحزمين ...	»	—	
الاجموع ...				١٩٣١٨٨

الدائرة الثالثة

مقرها سوحاج وعدد أهلها (١٩٣٩٦٣) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم سجل	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	نجع القار ...	سوحاج	٨٢٧	
٢	جزيرة شندويل ...	»	١١٤٧٥	

(تابع) الدائرة الرابعة

تسلسل رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٤٢	العوامر بحرى ...	جرجا	٣٦٩٨	
٤٣	العوامر قبل ...	"	٢٣٠٤	
٤٤	بيت داود سهل ...	"	٤٧١٤	
٤٥	الحصاة ...	"	٣٢٦٩	
٤٦	الخلافية ...	"	٧٥٩٠	
٤٧	مزناك والشيخ جبر ...	"	٢٤٢٧	
٤٨	جرجا ...	"	٢٣٧١٦	
٤٩	الياضى والقرية ...	"	٩٩٧	
٥٠	أولاد يحيى بحرى ...	"	٥٧٩٥	
٥١	الكوه ...	أنعيم	١٥٢٩	
٥٢	الاحايوه شرق ...	"	١٤٧٣	
المجموع ... ١٩٢٤٣٩				

الدائرة الخامسة

مقرها البليا وعدد أهاليها (١٩٢٧٤٦) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

تسلسل رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	الزقور ...	جرجا	١١٣٦	
٢	الفرطان ...	"	٧٢٣٩	
٣	الحايرة ...	"	٦٢٠١	
٤	الزواتة البحرية ...	"	٣٧٥١	
٥	كوم الصماليه ...	"	٣٥٠٠	
٦	الزواتة التبليية ...	"	١٣٠٩	
٧	المشاودة ...	"	٥٢٥٧	
٨	كوم انشكيلو ...	"	١٢٤٤	
٩	بيت علام ...	"	٤١٥٥	
١٠	الحريجة بالفرطان ...	البليا	٣٩٨٨	
١١	سقبوب ...	"	١٥٨٣	
١٢	الشيخ مرزوق ...	"	٩٥٩٤	
١٣	الباكية ...	"	٣٦٧٦	
١٤	برديس ...	"	١١٨٧٣	
١٥	مجموع برديس ...	"	٤٤٢٩	
١٦	الساحل بحرى ...	"	٤١٥٩	
١٧	الساحل قبل ...	"	٥٦١٩	
١٨	نجح مازن غرب ...	"	١٩٩٠	
١٩	أولاد طيو ...	"	٥٥٣٣	
٢٠	السماني ...	"	١٧٢٣	
٢١	الغرايا المنقورية ...	"	٣٧٩١	
٢٢	بن منصور ...	"	٣٨٠٥	

الدائرة الرابعة

مقرها جرجا وعدد أهاليها (١٩٢٤٣٩) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

تسلسل رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	روافع الاساوية ...	جرجا	٤٣٥٠	
٢	المنيرة ...	"	١٦٨٨	
٣	المنشأة ...	"	١٣٧٥٤	
٤	البواريك ...	"	١٣٦٠	
٥	الباجية بالشيخ يوسف ...	"	١٨٩٤	
٦	الحريزات الشرقية ...	"	٢٨٤٢	
٧	الحريزات الغربية ...	"	٥٢٠٦	
٨	الزوك الشرقية ...	"	٢٨٨٢	
٩	كوم يدار ...	"	٣٦٧٥	
١٠	الزوك الغربية ...	"	٣٧٧٢	
١١	السقيرة ...	"	٢٧٢٠	
١٢	الكواحل قبل ...	"	١٣٦٦	
١٣	البليده ...	"	٢٦٨٩	
١٤	الخناسه ...	"	٤٣٨٣	
١٥	الشواوله ...	"	١٩٣١	
١٦	أولاد على ...	"	٣٨٤٣	
١٧	الدويرات ...	"	٢٩١٣	
١٨	الزاره ...	"	٤٤٣٥	
١٩	خارفة المنشأة ...	"	٢١٩٢	
٢٠	الاحايوة غرب ...	"	٣٦٨١	
٢١	النويرات ...	"	١٠٤٣	
٢٢	عوامر الصيرات ...	"	١٥٠٣	
٢٣	أولاد حمزه ...	"	١١٠٢٠	
٢٤	أولاد جباره ...	"	٦٧٨٨	
٢٥	جزيرة أولاد حمزه ...	"	١٠٨٥	
٢٦	أولاد بهيج ...	"	٤٢٣٥	
٢٧	المساعد ...	"	٣٩٧٦	
٢٨	أولاد سلامة ...	"	٤٦٠٣	
٢٩	الدافله ...	"	١٤٦٤	
٣٠	الزقاقه ...	"	١٨٤٦	
٣١	الشوامين ...	"	٥٥٢	
٣٢	بيت خلاف ...	"	٣٥٠٦	
٣٣	بيت الخري ...	"	١٣٧٦	
٣٤	أولاد الشيخ ...	"	١٣١٠	
٣٥	بندار التينيات ...	"	٣٧١٣	
٣٦	بندار الزميلة ...	"	٤٤٦٧	
٣٧	مجموع بندار ...	"	٨٨٧	
٣٨	البريا ...	"	٤٢٣٦	
٣٩	خارفة جرجا ...	"	٥٣٨٩	
٤٠	نجح المنياى ...	"	٩٣٦	
٤١	بن ميش ...	"	١٣٧٩	

مديرية قنا

الدائرة الأولى

مقرها نجح حامدى وعدد أقاليمها (١٧٨٦١٧) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	البحرى سمهود	نجح حامدى	٤٢٨٤	
٢	العمرة	"	٢٥٨٩	
٣	بلاد المال بحرى	"	٢٧٥٨	
٤	الحوالد	"	١٨٠٩	
٥	سمهود	"	٥١٩٩	
٦	بلاد المال قبلى	"	٣٤٠٤	
٧	كوم جابر	"	٢٢٣٩	
٨	الزفتة	"	١٠٣٢	
٩	هزبة البوصة	"	٣٠٧٧	
١٠	كوم يعقوب	"	٣١١١	
١١	الحيلات الغربية	"	١٦٩٢	
١٢	القبلى سمهود	"	١٣٣٥	
١٣	الزوايب	"	٢١٦٦	
١٤	العواسر وبى برزه	"	٢٧٤٥	
١٥	الايوط سمهود	"	٣٨٨١	
١٦	الشرقى سمهود	"	٢٩٤٦	
١٧	الحارزة	"	٢٨٨٣	
١٨	الأميرية	"	٢٠٦٢	
١٩	الزوايب	"	٢٣١١	
٢٠	النجمة والخران	"	٣٧٥٢	
٢١	قصير بخانس	"	٤٦٣٢	
٢٢	أبو طشت	"	٢٩٣٨	
٢٣	القارة	"	٤٠٨٧	
٢٤	الحيلات الشرقية	"	١١٨٨	
٢٥	الحسانات	"	٢٩٢٧	
٢٦	السليات	"	٥٤٩٣	

تاج الدائرة الخامسة

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٧	الحرية بحرى	البلينا	٢٨٣٤	
٢٨	قبلى	"	٢٧٤٢	
٢٩	الشيخ بركة	"	٩٩٢	
٣٠	الجزر	"	٢١٨٢	
٣١	البلينا	"	١١٠٩٩	
٣٢	الأصلاخ	"	٢٤٨٢	
٣٣	برخيل	"	٥٢٩٣	
٣٤	الحيل	"	١٠٣٥	
٣٥	القابات	"	٢٣٢٠	
٣٦	الموكليه	"	٢٢٧٩	
٣٧	النفيمة	"	١٧٨٠	
٣٨	الحلاق	"	٢٣٤٢	
٣٩	بنى حيل	"	٤١٥٩	
٤٠	السمطا	"	٣٥٠١	
٤١	الحاجر بأولاد يحيى	"	٢٧٠٥	
٤٢	أولاد يحيى قبلى	"	٤٧٩٩	
٤٣	منزاه شرق	"	١٤٨٨	
٤٤	نجح مازن شرق	"	١٢٧١	
٤٥	أولاد طوق شرق	"	٢٣٧٢	
٤٦	" غرب	"	٢٤٧٣	
٤٧	أولاد سالم بحرى	"	٧٢٤٣	
٤٨	" قبلى	"	١٦٨٨	
٤٩	أولاد خلف	"	٥١٥٠	
٥٠	النجام وجزيرة ثق	"	٤٢٩٠	
٥١	الغاميش	"	٤٦٨٢	
٥٢	الكتش	"	٣٧٦٢	
٥٣	ثق	"	٢١٧٦	
٥٤	البلايش بحرى	"	٥٣٥١	
٥٥	" قبلى	"	٢٧١٦	
٥٦	البلايش	"	—	
٥٧	النجاشيه	جرجا	—	
٥٨	الطود	"	—	
٥٩	التصيرات	البلينا	—	
٦٠	التوادى	"	—	
٦١	أولاد على	"	—	
٦٢	المقارية	"	—	
٦٣	الساكره	"	—	
المجموع				١٩٢٧٤٦

الدائرة الثانية

مقرها دشنا وعدد أهاليها (١٧٨٦٥٠) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
١	القلعة	نجح حامدى	٥٨٢٧	
٢	الغرق بالسامية	»	٥٥٥٢	
٣	السحبة الحاطية	»	٥٢٩٢	
٤	المصالحية	»	٨١٥	
٥	الغداة	»	٥٠١٦	
٦	القصير	»	٤١٩٠	
٧	القناوية	»	٣٩٧٧	
٨	الدرب	»	٤٧٧٦	
٩	هو	»	١٠٥٨٧	
١٠	الصبياد	»	٥٢٨٥	
١١	الشاورية	دشنا	٢٨٤٧	
١٢	الحقاية بحرى	»	٥٥٨٨	
١٣	الرسمية	»	٣١٠٤	
١٤	حمره دهم	»	٢٢٣٥	
١٥	نجح عزوز	»	٢٢٣٨	
١٦	جزيرة الحمودى	»	١٥٧٩	
١٧	الحقاية قفل	»	٤٨٢٣	
١٨	قار بحرى	»	٦٠٠٢	
١٩	قار ضرب	»	٣١٤٣	
٢٠	قار قفل	»	٨٣٤٣	
٢١	الوقف	»	٩٥٤٧	
٢٢	أبو مناع بحرى	»	٣٣٦٨	
٢٣	قفل	»	١٠٦٣٣	
٢٤	الشيخ على	»	٤٦٤٨	
٢٥	المراشدة	»	٥٥٣٩	
٢٦	القاسية	»	٢٤٥٤	
٢٧	البرازية	»	٤٠٦٥	
٢٨	دشنا	»	٨١٣٨	
٢٩	السمطا بحرى	»	٤٩٦٩	
٣٠	قفل	»	٣٣٢٥	
٣١	المعليات	»	٤٦٢٤	
٣٢	العرب	»	٣٤٣٩	
٣٣	أبو دياب غرب	»	٣٦٢١	
٣٤	شرق	»	٣١٠٢	
٣٥	النجيرات	قنا	٥٠٣٠	
٣٦	جزيرة الطواية	دشنا	٢٠١٠	
٣٧	النوصة	قنا	٣٧١٠	
٣٨	الطواية	دشنا	٢٨٠٩	
٣٩	أبو مناع غرب	»	—	
٤٠	شرق	»	—	

المجموع ... ١٧٨٦٥٠

الدائرة الأولى

رقم بج	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	ملاحظات
٢٧	الكرك	نجح حامدى	٣٩٧٠	
٢٨	جزيرة الدوم	»	٢٢٦٧	
٢٩	الزرقه	»	٣١٨٣	
٣٠	الشقيفى	»	٢٥٧٣	
٣١	الكوم الأحمر	»	٤٩٣٩	
٣٢	فرشوط	»	١٥٧٤٧	
٣٣	البحسة	»	٢٠٣٩	
٣٤	العرك	»	٣٦٣٦	
٣٥	رفاعه	»	٢٣٥٨	
٣٦	الجبوع	»	٣٠٤٤	
٣٧	القلمية	»	١١٣٢	
٣٨	بخايس	»	٣٩٥٩	
٣٩	كوم البيا	»	٢٨٧٦	
٤٠	الصبيات	»	٢٨٣٤	
٤١	الحقناوية	»	١٦٥٥	
٤٢	القبيبه	»	٢٣٨٠	
٤٣	أبو عمروى	»	٣١٦٦	
٤٤	الغرق بهجورة	»	٥٠٦٦	
٤٥	بهجورة	»	١٢٣١٥	
٤٦	أولاد نجح القه	»	٢٠٨٧	
٤٧	» بهجورة	»	٣١٦٣	
٤٨	» القبلية	»	٤٠٩٩	
٤٩	الشرق بهجورة	»	٥٠٠٥	
٥٠	نجح حامدى	»	٥٠٨٨	
٥١	الحيشة	»	٢٤٤٤	
٥٢	الساحل	»	—	
٥٣	القره	»	—	
٥٤	الزمل	»	—	
٥٥	السيات القبلية	»	—	
٥٦	القوامر الغربية	»	—	

المجموع ... ١٧٨٦١٧

الدائرة الرابعة

مقرها الأقصر وعدد أهاليها (١٨١٦٩٤) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	ملاحظات
٤٩١٩	قوص	الخطاطرة	١
١٦٠٥٦	»	قوص	٢
١٦٩٤	»	الحلة	٣
١٠٥٨٣	»	قنا	٤
٣٠٦٧	»	الشراني	٥
٣٥١٥	»	جزيرة مطية	٦
٣٠٣١	»	الخراقة	٧
٢٦١٤	»	الكلالة	٨
٢٠٢٦	»	المري	٩
٥٧١٧	»	براجوس	١٠
٥٢٧٧	»	دفتيق	١١
٣٥٦٨	»	الجمالية	١٢
٢٠٠٦	»	شهود	١٣
١٢٦٣١	»	حجازة	١٤
٢٠٣٨	»	دمسل	١٥
٢٣٣٤	»	الرياضة	١٦
٢٣٤٣	»	العقب	١٧
٥٦٦٢	»	البحري قول	١٨
٥٧٩١	»	الأوسط	١٩
٢٤٠٩	الأقصر	الغربي	٢٠
٥٥٤٨	»	القبلي	٢١
٤٧٠	قوص	نزام	٢٢
٤١١٦	الأقصر	العتي	٢٣
٢٨٦٦	»	الصمايفة	٢٤
٢٩٧١	»	الزينة بحري	٢٥
٤٠٤٤	»	قبلي	٢٦
٢٦٨٥	»	الدامود	٢٧
٩٣٨٧	»	الكرنك	٢٨
٤١١٤	»	منشاة الهلزي	٢٩
١٩٧٧٣	»	الأقصر	٣٠
٢٤٢٨	»	جزيرة النواصية	٣١
١٥٥٣٤	»	الرياضة	٣٢
٥٩٥٧	»	القرنة	٣٣
المجموع ... ١٨١٦٩٤			

الدائرة الثالثة

مقرها قنا وعدد أهاليها (١٧٩٨٧٥) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	ملاحظات
١٨٢٣	قنا	الأشراف البحرية	١
٣١٠٣	»	القناوية	٢
٢١٠٦	»	المخادمة	٣
٤٨٣٤	»	الشيخ عيسى	٤
١٢٥٣٨	»	دلتوه	٥
٢٧٥٢٣	»	قنا	٦
٣١١٢	»	المخيدات	٧
٤٧٠٣	»	الأشراف الغربية	٨
٥٧٧٤	»	أولاد عمرو	٩
٥٢٠٥	»	التراسه	١٠
٥٦٥٣	»	الجبلاو	١١
٣٩٤٠	»	الخربة	١٢
١٩٨٨	»	الأشراف الشرقية	١٣
٤٦٦٠	»	الطويرات	١٤
٣٢٢٤	»	الدير الشرق	١٥
١٨٨٥	»	الغربي	١٦
٥١٧٣	»	أبنود	١٧
٣٩١٦	»	الكلجين	١٨
٨٠٤٦	»	البراميه	١٩
٨٣٣٥	»	البلاص	٢٠
٣٦٤٥	»	كرم عمران	٢١
٦٠٧٦	»	القلعة	٢٢
١٠٢٣٢	»	قط	٢٣
٥٧٢٧	قوص	الزوايد	٢٤
١٩٥٧	»	الموضات	٢٥
٦١٨٣	»	الشيخية	٢٦
١٤٦٥	»	الكراتية	٢٧
٥٠٠٣	»	الحراجية	٢٨
١٧٩٥	»	الحفرن	٢٩
١٢٤٣	»	المقرية	٣٠
٢٤٢٣	»	الحمر والجافرة	٣١
٤٠٧٤	»	الميلقات	٣٢
١٦٤٦	»	المسيدي	٣٣
٧٦٦٤	»	طوخ	٣٤
٩٩٧	»	عاسه	٣٥
٣٣٠٤	»	الجحيرات	٣٦
—	قنا	العالية	٣٧
المجموع ... ١٧٩٨٧٥			

الدائرة الخامسة				الدائرة الخامسة			
(٢٦) الدائرة الخامسة				مقرها اسن و عدد أهاليها (١٧٧٥٧٠) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية			
ملاحظات	تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	تعداد البلد	اسم المركز التابع إليه	اسم البلد	ملاحظات
	١٧٤١	اسن	المغدى	٤٨٤٧	الأقصر	البيرات	١
	١٠١٧٠	"	أصفون	٤٤٦٢	"	الأقالمة	٢
	١٥٣٦	"	الحيمات	٦٥٠٠	"	الضبعة	٣
	٥٣٦٧	"	النجوع	٥٦٤٦	"	المريس	٤
	٨٢٤٤	"	الدير	١٣٠٥٧	"	أرمنت	٥
	٢٥٨٦	"	النجوع قبل	٩٧١٩	"	وابورات أرمنت	٦
	١٦٤٠١	"	اسن	٤٧٥٠	"	الراينة	٧
	٤٨١٩	"	الحلة	٨٠٣٥	"	الزققات	٨
	٣٨٣٣	"	الغرايا	٨٣٠٤	"	الطود	٩
	٤١٠٤	"	النسا	١٠٤٥٢	"	المدينيات	١٠
	٢٣٢٥	"	المساوية	٤٣٦٩	اسن	الحاميد	١١
	٤٧٢٧	"	زونيخ والكلاية	٣٣٣٩	"	الشخب	١٢
	٤٩٥٣	"	المضاينة	٢١٩١	"	الغرية	١٣
	١٤٦١	"	جزيرة الرقية	١٦٦٩	"	الدبابية	١٤
	٣٣٩٣	"	كومير	٢٣٣٥	"	الملة	١٥
	١٦٧٤	"	الترمة	٧٣٦٧	"	كيان المطاعة	١٦
	—	"	الهمقرات	٣١٩٤	"	طنفيس	١٧
	١٧٧٥٧٠	المجموع					

مديرية أسوان

مقرها أسوان و عدد أهاليها (٧٦٦٤٨٩) وتتكون من البلاد التابعة لهذه المديرية بحسب حدودها الادارية

جدول (ب)

بيان دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ بحسب التحديد الذى أجرى فى سنة ١٩٢٣ وما يقابلها من الدوائر الجديدة التى حددت فى سنة ١٩٢٨ . مع بيان الدوائر الإضافية التى زادت بسبب نمو عدد السكان فى احصاء سنة ١٩٢٧

ملاحظات	الدوائر الزائدة		ما يقابلها من الدوائر الجديدة		الدوائر الحالية	
	مقرها	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة

محافظة مصر

قسم شبرا	١	قسم شبرا	١	قسم شبرا	١
» يولاق	٢	» يولاق	٢	» يولاق	٢
» الجمالية	٣	» الوالى	٣	» الجمالية	٣
» السيدة زينب	٤	» السيدة زينب	٤	» السيدة زينب	٤

محافظة الاسكندرية

قسم المطارين	١	قسم المطارين	١	قسم المطارين	١
» النان	٢	» ميتا البصل	٣	» النان	٢

محافظة القنال

بور سعيد	١	بور سعيد	١	بور سعيد	١
----------	---	----------	---	----------	---

محافظة السويس

مدينة السويس	١	مدينة السويس	١	مدينة السويس	١
--------------	---	--------------	---	--------------	---

محافظة دمياط

مدينة دمياط	١	مدينة دمياط	١	مدينة دمياط	١
-------------	---	-------------	---	-------------	---

ملاحظات	الدوائر الحالية		ما يقابلها من الدوائر الجديدة		الدوائر الزائدة	
	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة	مقرها

محافظة سينا

١	مدينة العريش	١	مدينة العريش			
---	--------------	---	--------------	--	--	--

محافظة الصحراء الغربية

١	مرسى مطروح	١	مرسى مطروح			
---	------------	---	------------	--	--	--

محافظة الصحراء الجنوبية

١	ناحية الخارجة	١	ناحية الخارجة			
---	---------------	---	---------------	--	--	--

مديرية القليوبية

١	بنها	١	بنها			
٢	شين وينسوتها	٢	شين القناطر			
٣	قليوب	٣	قليوب			

مديرية الشرقية

١	فاقوس	١	فاقوس	٣	هيا	
٢	هيا	٢	كفر صقر			
٣	بندر الزقازيق	٤	بندر الزقازيق			
٤	مينا القمع	٦	مينا القمع			
٥	بلبيس	٥	بلبيس			

مديرية الدقهلية

١	ميت غمر	١	ميت غمر	٦	فارصود	
٢	بندر أجا	٢	أجا			
٣	السيللاوين	٣	السيللاوين			
٤	مدينة المنصورة	٤	مدينة المنصورة			
٥	بندر دكرنس	٥	دكرنس			

ملاحظات	الدوائر الحالية		ما يقابلها من الدوائر البلدية		الدوائر الحالية	
	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة	مقرها

مديرية المنوفية

١	أشمون	١	أشمون		
٢	منوف	٢	منوف		
٣	منشأة صبرى	٣	منشأة صبرى		
٤	شبين الكوم	٤	شبين الكوم		
٥	قطعة بوليس الشهداء	٥	قطعة بوليس الشهداء		
٦	تلا	٦	تلا		

مديرية الغربية

١	بندر طنطا	١	بندر طنطا	٧	كفر الشيخ
٢	السنطة	٢	السنطة		
٣	زقزي	٣	زقزي		
٤	كفر الزيات	٤	كفر الزيات		
٥	دموق	٥	دموق		
٦	كفر الشيخ	٦	كفر الشيخ		
٧	بيلا	٧	بيلا		
٨	شرين	٨	شرين		
٩	الحلة الكبرى	٩	الحلة الكبرى		
١٠		١٠			

مديرية البحيرة

١	كوم حماده	١	كوم حماده		
٢	إيتاي البارود	٢	إيتاي البارود		
٣	الحمودية	٣	الحمودية		
٤	دمهور	٤	دمهور		
٥	كفر الدوار	٥	كفر الدوار		

مديرية الجيزة

١	امبابه	١	أوسم	٢	الجيزة
٢	الحوامدية	٢	الحوامدية		
٣	البياط	٣	البياط		
		٤			

ملاحظات	الدوائر الزائفة		ما يقابلها من الدوائر الحقيقية		الدوائر الحالية	
	مقرها	رقم البائرة	مقرها	رقم البائرة	مقرها	رقم البائرة

مديرية بني سويف

١	اشمنت	١	الواسطى			
٢	بني سويف	٢	بني سويف			
٣	يبا	٣	يبا			

مديرية الفيوم

١	سنورس	١	سنورس			
٢	الفيوم	٢	الفيوم			
٣	اطسا	٣	اطسا			

مديرية المنيا

١	مدينة المنيا	١	المدينة العسكرية	٣	سمالوط	
٢	بندر ممصرة سمالوط	٢	بندر المنيا			
٣	بندر بني منار	٤	بني منار			
٤	بندر مغاغة	٥	بندر مغاغة			

مديرية أسيوط

١	ملوى	١	ملوى	٣	مفلوط	
٢	ديروط المحطة	٢	ديروط المحطة			
٣	أسيوط	٤	أسيوط			
٤	أبو تيج	٥	أبو تيج			
٥	الواسطى	٦	الواسطى			

مديرية جرجا

١	طهطا	١	طهطا			
٢	المرافة	٢	المرافة			
٣	سوهاج	٣	سوهاج			
٤	جرجا	٤	جرجا			
٥	اليليا	٥	اليليا			

ملاحظات	الدوائر الزائلة		ما يقابلها من الدوائر الجديدة		الدوائر الحالية	
	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة	مقرها	رقم الدائرة	مقرها

مديرية قنا

١	جميع حمادى	١	جميع حمادى		
٢	دشنا	٢	دشنا		
٣	قنا	٣	قنا		
٤	الأقصر	٤	الأقصر		
٥	كيان المطاعة	٥	أسنا		

مديرية أسوان

١	أسوان	١	أسوان		
---	-------	---	-------	--	--

مذكرة

من وزارة الداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء

بعد أن قدمت وزارة الداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ مشروع المرسوم الخاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ، أبلغت الوزارة هذه الوزارة قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٨ بتأجيل النظر في هذا المشروع .

والآن بمناسبة المشروع في تمام هذا الموضوع ، قد لاحظت وزارة الداخلية (كما لاحظت من قبل في مشروع تحديد دوائر الانتخاب لمجلس النواب) أن بيان القرى في الجدول (١) المشتمل على تقيم وتحديد دوائر مجلس الشيوخ، طرأت عليه تعديلات بإنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى كانت موجودة أو تغيير في أسماء بعض القرى .

ولما كان لكل قرية جدول انتخاب خاص فقد وجب أن تذكر القرى في مشروع التحديد بتقسيمها الحاضر، ومع ذلك لم يترتب على إنشاء القرى الجديدة أو إلغاء بعض القرى ، تعديل في تشكيل الدوائر التي تدخل فيها هذه القرى .

لذلك وضعت الوزارة كشفا رقم (١) بيان القرى التي استجبت وكشفا رقم (٢) بالقرى التي ألغيت مشتملا على ضم عدد سكان هذه القرى الى البلاد التي كانت منشأة منها أصلا . وكشفا رقم (٣) بالقرى التي غيرت أسمائها ووضع في مقابل كل منها الاسم الجديد .

وقد ارتقنا بهذه المذكرة تلك الكشوف الثلاثة لئتمتع ملحقات الجدول (١) الساتل الذكر ، وتقدم معه الى البرلمان ، لادخال التصحيح من مقتضاها على الجدول الأصلي عند النظر في مشروع القانون .

وحرصا مع هذه المذكرة ثمان عشرة نسخة منها ومن الكشوف الملحقة بها (١ و ٢ و ٣) .

نحريا في ١١ شبان سنة ١٣٤٨ (١١ يناير سنة ١٩٣٠) .

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

أحاط حضرات الوزراء علما بذلك في ١٣ يناير سنة ١٩٣٠

كشف رقم ١

باسماء القرى المستجدة بعد مشروع تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٨ ومقتضى الحاق كل من هذه القرى بالمائرة التابعة لها البلدة الأصلية المنفصلة منها القرية

رقم مسلسل	اسم القرية المستجدة	المركز التابعة اليه	المائرة التي تضاف اليها		البلدة الأصلية المنفصلة منها القرية	ملاحظات
			رقمها	اسمها		

مديرية الدقهلية

١	كفر الشهاب	المصورة	٤	بندر المصورة	أويس الحجر	يدخل في دائرة اختصاص قرية الناصرة أيضا ملحقات لبلدة تابعة لدائرة أخرى كان عدد سكانها أقل من عدد سكان الملحقات التابعة لبيت ضافر والخشاشنة . فواقت الوزارة أغلبية عدد السكان .
٢	الناصره	"	٥	دكرس	بيت ضافر والخشاشنة	
٣	اليوسفة	دكرس	٥	"	ناحيتا بنى عبيد وعزبة المحمودية	
٤	اللمسى	السفلاوين	٣	السفلاوين	أم الدياب وأبو داود السباخ	

(١٦) كشف رقم ١

ملاحظات	البلدة الأصلية المفصلة منها القرية	القائمة التي تضاف إليها		المركز التابعة إليه	اسم القرية المستجدة	سلسلة
		اسمها	رقمها			
مديرية المتوفية						
	أنليم وكفر السلامية	منشأة صبرى	٣	قويسنا	كفر السلامية	٥
مديرية الغربية						
	بساط	بيلا	٨	طلتنا	كفر بساط	٦
مديرية البحيرة						
	مدينة دمنهور	دمنهور	٤	دمنهور	عزب سكيتيه عزب شبرا دمنهور عزب قرقها عزب قرطسا وطاموس	٧ ٨ ٩ ١٠
مديرية البحيرة						
	الكركات	البياط	٤	الصنف	جزيرة الكركات	١١
	نزة البطران	البحيرة	٢	البحيرة	كفرة الجبل	١٢
	نزة البطران ومنشأة البكارى	»	٢	»	كفرة نصار	١٣
مديرية بنى سويف						
	زمنت الغربية	بنى سويف	٢	بنى سويف	منشأة حيدر يكن باشا	١٤
	صفط ميدوم	الواسطى	١	الواسطى	صفط الغربية	١٥
مديرية القليوبية						
	نزة الحريشى	القليوبية	٢	القليوبية	نزة بشير	١٦
مديرية المنيا						
	طنيندى	منفاة	٥	منفاة	منشأة للموم	١٧
	كفر مهدى	»	٥	»	منشأة عبد الله للموم	١٨
	كوم مطاى	صمبالوط	٣	بنى مزار	الأحلات	١٩

(تابع) كشف رقم ١

ملاحظات	البلدة الأصلية المفصولة منها القرية	الدائرة التي تنضاف إليها		المركز التابعة إليه	اسم القرية المستجدة	تاريخ تسجيل
		اسمها	رقمها			

مديرية أسيوط

٢٠	منشأة خشية باشا ...	مفلوط	٣	مفلوط	...	
٢١	الغنام الغربية ...	أبو تيج	٥	أبو تيج	...	
٢٢	الغنام الشرقية ...	»	٥	»	...	

مديرية جرجا

٢٣	اقصاص ...	المراغة	٧	سوهاج	...	
٢٤	البلايش ...	البيتا	٥	البيتا	...	
٢٥	الغنامية ...	»	٥	جرجا	...	
٢٦	الطود ...	»	٥	»	...	
٢٧	الحما ...	طهطا	١	طهطا	...	
٢٨	نزه الحامير ...	المراغة	٧	»	...	
٢٩	نجوع البوص ...	»	٧	»	...	
٣٠	نزه المخزمن ...	»	٧	»	...	
٣١	نجوع الريينة ...	»	٧	انجم	...	
٣٢	النصيرات ...	البيتا	٥	البيتا	...	
٣٣	التوادير ...	»	٥	»	...	
٣٤	أولاد علي ...	»	٥	»	...	
٣٥	المقارية ...	»	٥	»	...	
٣٦	الساكرة ...	»	٥	»	...	
		برديس	»	»	...	
		أولاد سالم بحري وأولاد طوق غرب	»	»	...	
		أولاد علي	»	»	...	
		برديس والشيخ مرزوق	»	»	...	
		أولاد سالم بحري	»	»	...	
		بنو واصل	»	»	...	

مديرية قنا

٣٧	الساحل ...	نجع حامدى	١	نجع حامدى	...	
٣٨	القرية ...	»	١	»	...	
٣٩	العلية ...	قنا	٣	قنا	...	
٤٠	الزبل ...	نجع حامدى	١	نجع حامدى	...	
٤١	السلطات الغربية ...	»	١	»	...	
٤٢	العناصر الغربية ...	»	١	»	...	
٤٣	أبو مناع غرب ...	دشنا	٢	دشنا	...	
٤٤	أبو مناع شرق ...	»	٢	»	...	
٤٥	الدمقراط ...	است.	٥	است	...	
		الحاميد	»	»	...	
		كوم جابر وعزبة البوصة	»	»	...	
		أبو مناع قمل	»	»	...	
		»	»	»	...	
		الشرق بجوده	»	»	...	

كشف رقم ٢

بيان القرى التي أقيمت من بين البلاد المدرجة في جدول (١) المشتمل على تقسيم تحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ
والمُلحق بمشروع المرسوم المقدم من وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨

عدد	اسم القرية الملتصقة	المركز	المديرية	الماترة التابعة لها		توزيع هذا الصناد على البلاد التي كانت منشأة منها القرية الملتصقة
				رقمها	اسمها	تعداد أهلها
١	أوقاف المتقنة ...	كفر الدوار	البحيرة	لثامسة	كفر الدوار	٢٦٢٠
						٢٧٤٨ ...
						١٢٠ ...
						١٧٢٠ ...

كشف رقم ٣

بيان القرى التي صدرت قراوات بتغيير اسمائها بعد تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٨ ، ومقتضى تصحيحها في كشوف التحديد

عدد	اسم القرية الاصل	المركز	المديرية	اسم القرية الجديد	الماترة التابعة لها القرية	
					رقم	اسم
١	فسوكة ...	هيا	الشرقية	المصودة ...	٤	بندر الزقازيق
٢	كفر فسوكة ...	»	»	كفر المصودة ...	٤	»
٣	بنى فضا ...	بلبيس	»	بنى صالح ...	٥	بلبيس
٤	المخروقة ...	»	»	السعيدية ...	٥	»
٥	شللو ...	هيا	»	الرياض ...	٢	كفر صقر
٦	لزقة ...	»	»	الرحمانية ...	٣	هيا
٧	خرقنا ...	الزقازيق	»	الحفرية ...	٥	بلبيس
٨	ميت مجيش ...	»	»	العلوية ...	٣	هيا
٩	طهرة المورا ...	»	»	الطاهرة ...	٤	بندر الزقازيق
١٠	فرقا ...	مينا الفتح	»	المحمدية ...	٦	مينا الفتح
١١	كفر الجهنمي ...	ميت عمر	الدقهلية	كفر التسم ...	١	ميت عمر
١٢	الحرابة ...	المتلة	»	منشية الطاهرى ...	٥	دكرنس
١٣	ميت النصرى ...	دكرنس	»	منية النصر ...	٥	»
١٤	ميت مسود ...	شين الكوم	المنوفية	ميت مسعود ...	٤	شين الكوم
١٥	كوم بليس ...	أشمون	»	كفر الغرب ...	١	أشمون
١٦	برجة ...	ططا	الغربية	منشية الجنيدى ...	١	ططا
١٧	أريون ...	المحمودية	البحيرة	منشية أريون ...	٤	دمهور
١٨	الكلايين ...	سنورس	الفيوم	التوفيقية ...	٢	الفيوم
١٩	حتر ...	الفيوم	»	منشية فاروق ...	٢	»
٢٠	منشية العباسى ...	بنى مزار	الدنيا	منشية النهى باشا ...	٤	بنى مزار
٢١	بنى حيد ...	اسنا	قنا	الجبوع قلى ...	٥	كمان المطاعة
٢٢	أشلم وكفر السلاية ...	قرى سنا	المنوفية	أشلم ...	٣	منشأة صبرى
٢٣	صفط ميلوم ...	الواسطى	بنى سويف	صفط الشرقية ...	١	أشمنت

مشروع القانون الخاص بتحديد دوائر
الانتخاب لمجلس الشيوخ

ملحق للجدول حرف (١)

يتضمن المقارنة بين الدوائر التي عدلتها اللجنة وأصل هذه الدوائر بحسب تقسيم وزارة الداخلية

مديرية الشرقية

الدائرة كما حدتها اللجنة

الدائرة الثالثة

مقرها هيا وعدد أهاليها (١٧٠ ١٢٨) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الثالثة

مقرها هيا وعدد أهاليها (١٦٩٣١٧) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	الاحسانية	هيا	٦٧٤
٢	الاسدية	»	٥٩٧٣
٣	الرزيمون	»	٢١٧٢
٤	السلامون	»	٢٧٣٥
٥	الشبراوين	»	٣٧٦٩
٦	الطويلة	»	٢٣٦٧
٧	المدوة	»	٢٣٧٥
٨	الملاقاة	»	٨٢٠٦
٩	كفر زيدان مندبل	»	٧١٦
١٠	الواصية	»	٣٤٦٠
١١	كفر حوده ارناتوط	»	٩٩٦
١٢	الفواصة	»	٢٠٨٤
١٣	القراوص	»	٣٥٤٧
١٤	تل مفتاح	»	٢٨٤٠
١٥	حوض نجح	»	٢٣٦٦
١٦	صبيح	»	١٨٤٦
١٧	فراشة	»	٢٦٥٤
١٨	كفر عجية	»	٨٧٤
١٩	الرحمانية	»	٣٧٧٩
٢٠	مهديا	»	٣٠٧٥
٢١	هيا	»	٩١٠١
٢٢	كفر ابو جبل	الزقاقى	١٠٨٤
٢٣	الشيايات	»	٤٩٧٨
٢٤	البلوية	»	٨٨٩
٢٥	ميت ردين	»	٢٠٧٢
٢٦	بنى جري	»	٣٠٠٣
٢٧	طويح	»	٨٨٠
٢٨	كفر حافظ بك	»	٢١٨٣
٢٩	كفر أحمد براهيم	»	٣٦٣
٣٠	صفط الحنة وكفرها	»	١٨٨٥
٣١	القرين	»	١٣٢٦٠
٣٢	النجس	»	٢٤٦١
٣٣	الصوة	»	٥٧٥٧

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٤	العباسه	الزقازيق	٧٠٤٧
٣٥	الثل الكبير	»	٤٦٩٥
٣٦	الغربي	»	١٣٤٥
٣٧	القصاصين القديمة	»	٤٦٤٩
٣٨	الهاره	»	٣٩٢
٣٩	القطاوية	»	٤٧٢٦
٤٠	كفر المزازي	»	٤٨٩٩
٤١	الحسمه	»	٣٥٧٥
٤٢	أبو صوير	»	٣٨٥٢
٤٣	القصاصين الجديدة	»	٣٥٤٥
٤٤	المسيد	»	٨٣٨
٤٥	السبع آبار والمكفر	»	٣٤٢٤
٤٦	القصاصين الجديدة	»	٣١٠٩
٤٧	المسيد	»	١٨٨٤
٤٨	أبو حاد	»	٨٦٨
٤٩	مرابيوم	»	٢٠٨١
٥٠	فايد	»	٣٧٩٤
٥١	شبابرة الطنات	»	٦٢٠٧
٥٢	طيم	»	...
٥٣	عمريط	»	...
٥٤	نقيشه	»	...
المجموع			١٦٩٣١٧

الدائرة الثالثة كما مثلها اللجنة

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٤	العباسه	الزقازيق	٧٠٤٧
٣٥	الثل الكبير	»	٤٦٩٥
٣٦	الغربي	»	١٣٤٥
٣٧	القصاصين القديمة	»	٤٦٤٩
٣٨	الهاره	»	٣٩٢
٣٩	القطاوية	»	٤٧٢٦
٤٠	كفر المزازي	»	٤٨٩٩
٤١	الحسمه	»	٣٥٧٥
٤٢	أبو صوير	»	٣٨٥٢
٤٣	القصاصين الجديدة	»	٣٥٧٥
٤٤	المسيد	»	٨٣٨
٤٥	أبو حاد	»	٣٤٢٤
٤٦	شبابرة الطنات	»	٨٦٨
٤٧	طيم	»	٢٠٨١
٤٨	عمريط	»	٣٧٩٤
٤٩	نقيشه	»	٦٢٠٧
٥٠	فريس	هوب	١٧٨٧
٥١	الحمودية	»	٢٠٥٨
٥٢	كفر السطوحية	»	٥٢٠
٥٣	د البائد	»	٢٣٧
٥٤	المسامية	»	١٧٥٩
٥٥	كفر أولاد عطيه	»	٦٨٦
٥٦	د عطا الله سلامه	»	١٦٤٧
٥٧	د الحمودية	»	١٢٥٥
٥٨	متل حيان	»	٢٣٣١
٥٩	منشاة غالى منصور	»	٣٩٥
المجموع			١٧٠١٢٨

المائرة كما عدلتها اللجنة

الدائرة الرابعة

مقرها بندر الزقازيق ومدد أقالها (١٦٨١٦٩) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد
١	السبع آبار والمكفر	الزقازيق	٣٥٤٥
٢	نفيشه	"	٦٢٠٧
٣	فايد	"	١٨٨٤
٤	مراييم	"	٣١٠٩
٥	بندر الزقازيق	بندر الزقازيق	٥٠٨٨٧
٦	الطبية	مركز الزقازيق	٣٨٠٠
٧	أم رمد	الزقازيق	٢١٨٦
٨	بنا باي	"	٣٩٣٣
٩	كفر سليمان موسى	"	٥٠٠
١٠	كفر محمود جاويش	"	١٤٦
١١	القناتيات	"	١١٢١٨
١٢	النحاس	"	٣٨٢١
١٣	كفر الأشرف	"	١٢٤٠
١٤	حوض الطرفه	"	١٤١٠
١٥	تل مسجار	"	٩٤٢
١٦	التكارية	"	٢٤٢٦
١٧	كفر أحمد صالح	"	٢١٨
١٨	ميت زافر	"	١١٩٦
١٩	مشول القاضي	"	٣٥٦٢
٢٠	حرية رزنه	"	٥٤١٤
٢١	بني طامر	"	٣٤٣٦
٢٢	كفر نوار حنا	"	٣١٧
٢٣	تل حوين	"	٢٥٨٤
٢٤	بني أشبل	"	٣٧٥٥
٢٥	شبة التكارية	"	٥١٤٤
٢٦	الطاهرة	"	١٥٦٨
٢٧	الزيتكون	"	٦٣٤٥
٢٨	المصلوجي	"	٥٠٨٢
٢٩	النار	"	٢٥٨٩
٣٠	غزالة الخليس	"	٤٠٩١
٣١	بنايوس	"	٤٠٣٦
٣٢	كفر الحصر	"	١١٨٥
٣٣	شرويه	"	٢٢٤٢
٣٤	شوك سطل	"	٣٤٦٠

أصل المائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الرابعة

مقرها بندر الزقازيق ومدد أقالها (١٦٨٩٨٠) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد
١	يشة فايد	هيا	٢٩٤١
٢	فريس	"	١٧٨٧
٣	فسوكه	"	٢٠٥٨
٤	كفر السلوحية	"	٥٢٠
٥	كفر العايد	"	٢٣٧
٦	المسبية	"	١٧٥٩
٧	كفر أولاد عطيه	"	٦٨٦
٨	كفر عطا الله سلامه	"	١٦٤٧
٩	كفر فسوكه	"	١٢٩٥
١٠	مقل حيان	"	٢٣٣١
١١	مشاة غالي منصور	"	٣٩٥
١٢	بندر الزقازيق	بندر الزقازيق	٥٠٨٨٧
١٣	الطبية	مركز الزقازيق	٣٨٠٠
١٤	أم رمد	الزقازيق	٢١٨٦
١٥	بنا باي	"	٣٩٣٣
١٦	كفر سليمان موسى	"	٥٠٠
١٧	كفر محمود جاويش	"	١٤٦
١٨	القناتيات	"	١١٢١٨
١٩	النحاس	"	٣٨٢١
٢٠	كفر الأشرف	"	١٢٤٠
٢١	حوض الطرفه	"	١٤١٠
٢٢	تل مسجار	"	٩٤٢
٢٣	التكارية	"	٢٤٢٦
٢٤	كفر أحمد صالح	"	٢١٨
٢٥	ميت زافر	"	١١٩٦
٢٦	مشول القاضي	"	٣٥٦٢
٢٧	حرية رزنه	"	٥٤١٤
٢٨	بني طامر	"	٣٤٣٦
٢٩	كفر نوار حنا	"	٣١٧
٣٠	تل حوين	"	٢٥٨٤
٣١	بني أشبل	"	٣٧٥٥
٣٢	شبة التكارية	"	٥١٤٤
٣٣	الطاهرة	"	١٥٦٨
٣٤	الزيتكون	"	٦٣٤٥
٣٥	المصلوجي	"	٥٠٨٢
٣٦	النار	"	٢٥٨٩
٣٧	غزالة الخليس	"	٤٠٩١
٣٨	بنايوس	"	٤٠٣٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية				الدائرة كما سجلتها الجهة			
(تابع) الدائرة الرابعة				(تابع) الدائرة الرابعة			
رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
٣٩	كفر الحصر	الزقازيق	١١٨٥	٣٥	طاروط	الزقازيق	٢٣٣٥
٤٠	شرويدة	"	٢٢٤٢	٣٦	كفر يوسف سلامة	"	١٣٥٢
٤١	شويك بسطة	"	٣٤٦٠	٣٧	طهرة حيد	"	١٢٣٣
٤٢	طاروط	"	٢٣٣٥	٣٨	كفر الجاويشية	"	٣٨٠
٤٣	كفر يوسف سلامة	"	١٣٥٢	٣٩	كفر الحسام	"	٣٤٧٥
٤٤	طهرة حيد	"	١٢٣٣	٤٠	كفر دنوهيا	"	٨٨٩
٤٥	كفر الجاويشية	"	٣٨٠	٤١	كفر عوض الله حمازي	"	٦٩٧
٤٦	كفر الحسام	"	٣٤٧٥	٤٢	كفر محمد حسين	"	١١٩١
٤٧	كفر دنوهيا	"	٨٨٩	٤٣	ميت أبو علي	"	١٨٤٠
٤٨	كفر عوض الله حمازي	"	٦٩٧	٤٤	ميت ركاب	"	٨٢٦
٤٩	كفر محمد حسين	"	١١٩١	٤٥	كفر النحال	"	١٤٦٤
٥٠	ميت أبو علي	"	١٨٤٠				
٥١	ميت ركاب	"	٨٢٦				
٥٢	كفر النحال	"	١٤٦٤				
المجموع ١٦٨٩٨٠				المجموع ١٦٨١٦٩			

مديرية الدقهلية

الناتجة كما عليها اللجنة

الدائرة الرابعة

مقرها بندر المنصورة وعددها (١٧٨٦٠٤) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	مدينة المنصورة	بندر المنصورة	٦٢٨١٥
٢	سندوب وكفر المنصورة	مركز المنصورة	٤١٢٠
٣	اوش الجمر	"	٦٥١٢
٤	كفر الشهاب	"	١٨٩٦
٥	سلكا	"	١٨٩٦
٦	بحقيرة	"	١٧٣
٧	الحواوشة	"	١٢٥٠
٨	قبيطة	"	٢٦٩٩
٩	ميت بدر خميس	"	١٨٩٢
١٠	ميت خميس وكفر الموحى	"	١٩٨٧
١١	منية سندوب	"	٣٦٠١
١٢	جزيرة بلجاي	"	٩٤٢
١٣	بلجاي	"	١١٩٨
١٤	كفر الأمشوطى	"	١٤٧
١٥	كفر تليانة	"	٢١٧
١٦	جالية	"	٤٤٣
١٧	تليانة	"	٣٦٠٠
١٨	الزمار	"	١٧٨
١٩	ميت الأكراد	"	٧٨٥
٢٠	شافة	"	٢٤٦٣
٢١	ميت الصارم	"	١٣٠١
٢٢	برققص	"	٣٥٦٤
٢٣	سلانت	"	١٠٥٩
٢٤	ميت خرون	"	١٢٦١
٢٥	جديدة المالة	"	٢٤٨١
٢٦	كوم الدري	"	١٦٧١
٢٧	نوسا الفيظ	أجا	٦١٦٥
٢٨	نوسا البحر	"	٤٢٨٠
٢٩	السجا	"	٥١١
٣٠	منشاة بطاش	السيلوين المنصورة	٩٢٧
٣١	ميت على	"	١٩٧٨
٣٢	الدنايق	"	٤٨٣٣
٣٣	جديده	"	٢٤٩٦
٣٤	قوتنجيل	"	٢٠٢٤
٣٥	كفر اليمامص	"	٣٧١٣

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الرابعة

مقرها بندر المنصورة وعددها (١٨٢٢٩١) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	مدينة المنصورة	بندر المنصورة	٦٢٨١٥
٢	سندوب وكفر المنصورة	مركز المنصورة	٤١٢٠
٣	اوش الجمر	"	٦٥١٢
٤	كفر الشهاب	"	١٨٩٦
٥	سلكا	"	١٨٩٦
٦	بحقيرة	"	١٧٣
٧	الحواوشة	"	١٢٥٠
٨	قبيطة	"	٢٦٩٩
٩	ميت بدر خميس	"	١٨٩٢
١٠	ميت خميس وكفر الموحى	"	١٩٨٧
١١	منية سندوب	"	٣٦٠١
١٢	جزيرة بلجاي	"	٩٤٢
١٣	بلجاي	"	١١٩٨
١٤	كفر الأمشوطى	"	١٤٧
١٥	كفر تليانة	"	٢١٧
١٦	جالية	"	٤٤٣
١٧	تليانة	"	٣٦٠٠
١٨	الزمار	"	١٧٨
١٩	ميت الأكراد	"	٧٨٥
٢٠	شافة	"	٢٤٦٣
٢١	ميت الصارم	"	١٣٠١
٢٢	برققص	"	٣٥٦٤
٢٣	سلانت	"	١٠٥٩
٢٤	ميت خرون	"	١٢٦١
٢٥	جديدة المالة	"	٢٤٨١
٢٦	كوم الدري	"	١٦٧١
٢٧	نوسا الفيظ	أجا	٦١٦٥
٢٨	نوسا البحر	"	٤٢٨٠
٢٩	السجا	"	٥١١
٣٠	منشاة بطاش	السيلوين المنصورة	٩٢٧
٣١	ميت على	"	١٩٧٨
٣٢	سلامون	"	٤٨٣٣
٣٣	بدن	"	٢٤٩٦
٣٤	الدنايق	"	٢٠٢٤
٣٥	جديده	"	٣٧١٣

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الرابعة

تعداد البلد	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٦	قولنجيل...	المنصورة	١٦٠٢
٣٧	الحيارية...	»	٢٠٤٣
٣٨	ميت حزام...	»	٣١٠١
٣٩	كفر ميت فاذك...	»	٥٦٤
٤٠	الربانية...	»	٢٠٧٣
٤١	شها...	»	٦٣٣٩
٤٢	حلة دمنه...	»	٥٧٢٨
٤٣	منية حلة دمنه...	»	٤٠٩٥
٤٤	البدالة...	»	١٥٣٣
٤٥	البرامون...	»	٣٥٩٨
٤٦	كفر البرامون...	»	١٨٩٤
٤٧	كفر بلواى القديم...	»	٢٨٠٥
٤٨	كفر العلو...	»	١٨٨
٤٩	كفر بلواى الجديد...	»	٤٩٩
٥٠	بلواى...	»	٥٢١٣
٥١	كفر سحافان...	»	٦٢٠
٥٢	كفر الأعرج...	»	١٩٩٥
٥٣	منية بلواى...	»	١١٧٩
٥٤	كفر البدماص...	»	٦٩٨
٥٥	طرايس البحر...	»	٩١٣
المجموع ...			١٨٢٢٩١

الدائرة كما عثلتها اللجنة

(تابع) الدائرة الرابعة

تعداد البلد	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٢٢٢٢	ميت سويد وطويل...	المنصورة	٣٦
٢٥١٤	ميت فارس وكفرها...	»	٣٧
١٠٤٧	ميت عدلان...	»	٣٨
١٥٥١	الصلاحات...	»	٣٩
٦٩٤	كفر الصلاحات...	»	٤٠
٧٧٦٤	بنى سيد...	»	٤١
٣٩٣٤	طاح...	»	٤٢
٧٠٠	كفر طاح...	»	٤٣
٢٥٩٨	ميت محمود...	»	٤٤
١٩٠٩	كوم الثالب...	»	٤٥
١٤٩٣	الخلج...	»	٤٦
٢١٦٣	كوم بنى مرامس...	»	٤٧
٩١٧	ميت عزون...	»	٤٨
٦٢٥	ميت حوام...	»	٤٩
١٣٥٤	ديو حوام...	»	٥٠
١١٥٣	شبرا بدین...	»	٥١
٦٨٣	ميت جراح...	»	٥٢
٩٨٢	ميت لوزة...	»	٥٣
١٥٣٥	المالحة...	»	٥٤
١٧٢٤	الرج...	السبلاتين	٥٥
١٢٣٥	غروند...	»	٥٦
٢٩٠٣	زفر...	»	٥٧
١٤٦٨	الخلسة...	»	٥٨
١٩٨٠	صدقا...	»	٥٩
٨٤١	كفر ستجاب...	»	٦٠
٥٤٤	كفر ميت فاذك...	المنصورة	٦١
١٣٣٨	السارة...	السبلاتين	٦٢
المجموع ...			١٧٨٦٠٤

الدائرة كما عدلتها اللجنة

الدائرة الخامسة

مقرها (ذكرى) وعدد أهاليها (١٨١٧١٠) وتكون من البلاد الالية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	ذكرى	ذكرى	٧٧٢٦
٢	القياب	"	٩٦٢
٣	كفر القياب	"	٣٦٣
٤	جزيرة القياب	"	١٦٠٤
٥	كفر عبد المؤمن والشيخ رضوان	"	١٣٧٧
٦	للمرساة	"	٥٤٩
٧	انخاشة	"	٢٤٧
٨	برمال القديمة	"	٥٢٦٥
٩	البصرات	"	٤٥٣٠
١٠	ميت شريف	"	٧٠١
١١	الجالية وكفرها	"	١١٩٠٤
١٢	ميت مربيا مسلسل	"	٣٠٠٧
١٣	الكفر الجديد	"	٣١٣١
١٤	الجوارب	"	٩٢٨
١٥	ميت مسلسل	"	٥٩٨٥
١٦	الركوى	"	٥٠٧١
١٧	كفر الركوى	"	١٤٠٦
١٨	ميت القمص	"	١٩٦٩
١٩	كفر غلام	"	١٦٥٢
٢٠	برمال الجفيفة	"	٣١٩٧
٢١	كفر حجاج	"	٦٤٢
٢٢	للمواجد	"	١٠٧٥
٢٣	ميت خضير	"	١٣٨١
٢٤	كفر قيش	"	٧٥٩
٢٥	كفر ابو ذكري	"	١٠٢٦
٢٦	ميت حاصم	"	١٠١٨
٢٧	ميت طريف	"	١٩٨٣
٢٨	دير بنظر	"	١٣٠٢
٢٩	ميت شرف	"	٨٣٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الخامسة

مقرها (ذكرى) وعدد أهاليها (١٧٨٤٨٣) وتكون من البلاد الالية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	ذكرى	ذكرى	٧٧٢٦
٢	القياب	"	٩٦٢
٣	كفر القياب	"	٣٦٣
٤	جزيرة القياب	"	١٦٠٤
٥	كفر عبد المؤمن والشيخ رضوان	"	١٣٧٧
٦	المرساة	"	٥٤٩
٧	انخاشة	"	٢٤٧
٨	ميت سويد وطويل	"	٢٢٢٢
٩	ميت فارس وكفرها	"	٢٥١٤
١٠	ميت عدلان	"	١٠٤٧
١١	الصلحات	"	١٥٥١
١٢	كفر الصلحات	"	٦٩٤
١٣	بنى عبيد	"	٧٧٦٤
١٤	طناح	المنصورة	٣٩٣٤
١٥	كفر طناح	"	٧٠٠
١٦	ميت عمود	"	٢٥٩٨
١٧	كوم الصالح	"	١٩٠٩
١٨	الخليج	"	١٤٩٣
١٩	كوم بنى مراس	"	٢١٦٣
٢٠	ميت مزون	"	٩١٧
٢١	ميت عوام	"	٦٣٥
٢٢	ديو عوام	"	١٣٥٤
٢٣	شبرا بلين	"	١١٥٣
٢٤	ميت جراح	"	٩٨٣
٢٥	ميت لوزة	"	٩٨٢
٢٦	السالحة	"	١٥٣٥
٢٧	الريح	السيلانين	١٧٢٤
٢٨	غمرود	"	١٣٣٥
٢٩	زفر	"	٢٩٠٣
٣٠	الخمس	"	١٤٨٣
٣١	صدقا	"	١٩٨٠
٣٢	كفر سنجاب	"	٨٤١
٣٣	ميت طريف	ذكرى	١٩٨٣
٣٤	دير بنظر	"	١٣٠٢
٣٥	ميت شرف	"	٨٣٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(٣) الدائرة الخامسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد
٣٦	كفر الباز	دكرنس	٨١٤
٣٧	السيارة	السبلواوين	١٣٣٨
٣٨	الدراكة	دكرنس	٣٥٥٩
٣٩	الجنينة	»	٢٦٤٧
٤٠	أشون الزمان	»	٢٦١١
٤١	ميت تمامه	»	٢٧٥٥
٤٢	» السودان	»	١٩٠٣
٤٣	» سعدان	»	٥٠١
٤٤	» الخلوج	»	١٦٤٣
٤٥	» العرايا	»	١٨٥٢
٤٦	» روى	»	١٩٧٥
٤٧	التياب الصفري	»	٢١٥٥
٤٨	دموه السباخ	»	٣٢٢٨
٤٩	ميت ضافر	»	١٥١٢
٥٠	القليوبية	»	٣٢٢
٥١	ميت النحال	»	١٣١٠
٥٢	منشأة حاصم	»	١٠٧٨
٥٣	ميت حديد	»	٨٢٧
٥٤	» انخولى مؤمن	»	١٨١٦
٥٥	» طاهر	»	١٩٢٦
٥٦	منية النصر	»	٥٩٤١
٥٧	مزبة عبد الرحمن	»	٥٦٠٤
٥٨	دعبلت	»	٣٠٧٧
٥٩	كفر قرقى	فارسكور	٣٨٩
٦٠	عزبة ربيعة	دكرنس	١٢٨٣
٦١	المحمودية	»	١٧٤٩
٦٢	اليوسفية	»	١٥٦١٩
٦٣	المنزلة	»	٢٠٤١٠
٦٤	المطرية	»	٣٦٣
٦٥	الجمالة	»	١٨١٣
٦٦	العصافرة	»	١٨١٣

الدائرة كما عدلتها اللجنة

(٣) الدائرة الخامسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التاج اليه	تعداد البلد
٣٠	كفر الباز	دكرنس	٨١٤
٣١	الدراكة	»	٣٥٥٩
٣٢	الجنينة	»	٢٦٤٧
٣٣	أشون الزمان	»	٢٦١١
٣٤	ميت السودان	»	١٩٠٣
٣٥	» سعدان	»	٥٠١
٣٦	» الخلوج	»	١٦٤٣
٣٧	» العرايا	»	١٨٥٢
٣٨	» روى	»	١٩٧٥
٣٩	التياب الصفري	»	٢١٥٥
٤٠	دموه السباخ	»	٣٢٢٨
٤١	ميت ضافر	»	١٥١٢
٤٢	القليوبية	»	٣٢٢
٤٣	ميت النحال	»	١٣١٠
٤٤	منشأة حاصم	»	١٠٧٨
٤٥	ميت حديد	»	٨٢٧
٤٦	» انخولى مؤمن	»	١٨١٦
٤٧	» طاهر	»	١٩٢٦
٤٨	منية النصر	»	٥٩٤١
٤٩	مزبة عبد الرحمن	»	٥٦٠٤
٥٠	دعبلت	»	٣٠٧٧
٥١	كفر قرقى	فارسكور	٣٨٩
٥٢	عزبة ربيعة	دكرنس	١٢٨٣
٥٣	» المحمودية	»	١٧٤٩
٥٤	اليوسفية	»	١٥٦١٩
٥٥	المنزلة	»	٢٠٤١٠
٥٦	المطرية	»	٣٦٣
٥٧	الجمالة	»	١٨١٣
٥٨	العصافرة	»	١٨١٣

الدائرة كما عدتها اللجنة

(تج) الدائرة الخامسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٥٩	الضبير	دكنس	٤١٤
٦٠	القطشة	»	٤٤٨
٦١	أولاد صبور	»	٢٢٩
٦٢	» سراج	»	١١٢
٦٣	الخلايفة	»	٤٦٠
٦٤	الحوت	»	٦٤٧
٦٥	أولاد نور	»	٤٢٥
٦٦	» ناصر	»	٤٩٨
٦٧	الريان	»	٦٦٨
٦٨	الأحمدية	»	١١٣٢
٦٩	الشبول	»	١٢٤٣
٧٠	النسابة	»	٢٤٧٩
٧١	الصغيرة	»	٤٤٩٤
٧٢	البنلات	»	٦٢٠
٧٣	الفرافرة	»	٢٨٧
٧٤	الفتاية	»	١٤٩
٧٥	أولاد بانه	»	٢٨٨
٧٦	» حانة	»	٥٩٦
٧٧	الحناينة	»	١٤٣
٧٨	الهارنة	»	٢٧٣
٧٩	عزبة الطوارة	»	١٣٧٢
٨٠	أولاد علم	»	٣٦٢
٨١	جديدة المتلة	»	١٤٥٢
٨٢	القروسات	»	١٦٤٥
٨٣	منشية الطاهري	»	٥١٥
٨٤	النسابة	»	٨٧٨
٨٥	البصاية	»	١٦٤
٨٦	الناصر	النصوة	١٥٣٢
المجموع			١٨١٧١٠

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تج) الدائرة الخامسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٦٧	الضبير	دكنس	٤١٤
٦٨	القطشة	»	٤٤٨
٦٩	أولاد صبور	»	٢٢٩
٧٠	» سراج	»	١١٢
٧١	الخلايفة	»	٤٦٠
٧٢	الحوت	»	٦٤٧
٧٣	أولاد نور	»	٤٢٥
٧٤	» ناصر	»	٤٩٨
٧٥	الريان	»	٦٦٨
٧٦	الأحمدية	»	١١٣٢
٧٧	الشبول	»	١٢٤٣
٧٨	النسابة	»	٢٤٧٩
٧٩	الصغيرة	»	٤٤٩٤
٨٠	البنلات	»	٦٢٠
٨١	الفرافرة	»	٢٨٧
٨٢	الفتاية	»	١٤٩
٨٣	أولاد بانه	»	٢٨٨
٨٤	» حانة	»	٥٩٦
٨٥	الحناينة	»	١٤٣
٨٦	الهارنة	»	٢٧٣
٨٧	عزبة الطوارة	»	١٣٧٢
٨٨	أولاد علم	»	٣٦٢
٨٩	جديدة المتلة	»	١٤٥٢
٩٠	القروسات	»	١٦٤٥
٩١	منشية الطاهري	»	٥١٥
٩٢	النسابة	»	٨٧٨
٩٣	البصاية	»	١٦٤
المجموع			١٧٨٤٨٣

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة السادسة

مقرها فارسكور وعدد أهاليها (١٧٩٥٥٨) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	فارسكور ...	فارسكور	١٠٣٠٠
٢	برمال القديمة ...	دكرنس	٥٢٦٥
٣	البصرات ...	»	٤٥٣٠
٤	ميت شريف ...	»	٧٠١
٥	الجمالية وكفرها ...	»	١١٩٠٤
٦	ميت مرجاسيل ...	»	٣٠٠٧
٧	الكفر الجديد ...	»	٣١٣١
٨	الجواير ...	»	٩٢٨
٩	ميت مليل ...	»	٥٩٨٥
١٠	الكردى ...	»	٥٠٧١
١١	كفر الكردى ...	»	١٤٠٦
١٢	ميت القمص ...	»	١٩٦٩
١٣	كفر حلام ...	»	١٦٥٢
١٤	برمال الجديدة ...	»	٣١٩٧
١٥	التل ...	»	٤٩٨٣
١٦	كفر حجاج ...	»	٦٤٢
١٧	المواجد ...	»	١٠٧٥
١٨	ميت خضير ...	»	١٣٨١
١٩	كفر فيش ...	»	٧٥٩
٢٠	كفر أبو ذكري ...	»	١٠٢٦
٢١	ميت عاصم ...	»	١٠١٨
٢٢	الزرقا ...	فارسكور	٤٤٥٧
٢٣	حلة الحياق ...	»	٣٠٢٧
٢٤	بساط كرم الدين ...	»	٣٦١٥
٢٥	شرمساح ...	»	١٧٥٧
٢٦	الزقارة ...	»	٩٧٨
٢٧	ميت الخولى جدلا ...	»	٣٨٧٠
٢٨	كفر المياسرة ...	»	٢١٣٦
٢٩	السرو ...	»	٦٣١٠
٣٠	دقهله ...	»	٢٣٩٩
٣١	البراشية ...	»	٣٠٥٦
٣٢	شرياص ...	»	٣٢٩٠
٣٣	كفر الشناوى ...	»	٧٤٢
٣٤	الرحامنة ...	»	٣١٠٤
٣٥	الجبيلات ...	دكرنس	٥٠١٩

الدائرة كما عدلتها اللجنة

الدائرة السادسة

مقرها فارسكور وعدد أهاليها (١٧٨٦٨٠) وتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	فارسكور ...	فارسكور	١٠٣٠٠
٢	سلامون ...	المنصورة	٤٨٧٣
٣	بلين ...	»	٢٤٩٦
٤	الخيارية ...	»	٢٠٤٣
٥	ميت مزاح ...	»	٣١٠١
٦	الريمانية ...	»	٢٠٧٣
٧	شما ...	»	٦٣٣٩
٨	حلة دمنة ...	»	٥٧٢٨
٩	منية حلة دمنة ...	»	٤٠٩٥
١٠	البلال ...	»	١٥٣٢
١١	البرامون ...	»	٣٥٩٨
١٢	كفر البرامون ...	»	١٨٩٤
١٣	كفر بدواى القديم ...	»	٢٥٧٥
١٤	كفر العلو ...	»	١٨٨
١٥	كفر بدواى الجديد ...	»	٤٩٩
١٦	بدواى ...	»	٥٢١٣
١٧	كفر صفان ...	»	٦٣٠
١٨	كفر الأشجر ...	»	١٩٩٥
١٩	منية بدواى ...	»	١١٧٩
٢٠	طرائس البحر ...	»	٩٧٣
٢١	التل ...	دكرنس	٤٤٨٣
٢٢	الزرقا ...	فارسكور	٤٤٥٧
٢٣	حلة الحياق ...	»	٣٠٢٧
٢٤	بساط كرم الدين ...	»	٣٦١٥
٢٥	شرمساح ...	»	١٧٥٧
٢٦	الزقارة ...	»	٩٧٨
٢٧	ميت الخولى جدلا ...	»	٣٨٧٠
٢٨	كفر المياسرة ...	»	٢١٣٦
٢٩	السرو ...	»	٦٣١٠
٣٠	دقهله ...	»	٢٣٩٩
٣١	البراشية ...	»	٣٠٥٦
٣٢	شرياص ...	»	٣٢٩٠
٣٣	كفر الشناوى ...	»	٧٤٢
٣٤	الرحامنة ...	»	٣١٠٤
٣٥	الجبيلات ...	دكرنس	٥٠١٩

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة السادسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٦	المطوى	فارسكور	١١٩٠
٣٧	الفواين	»	١٤٩١
٣٨	عزبة الحاجة	»	٤٣٢١
٣٩	نجبر وميت شداد	دكرنس	٣١٧٣
٤٠	كفر الزهارة	»	٧٦٨
٤١	كفر أبو ناصر	»	٩٩٥
٤٢	المرزانة	»	٧٤٠
٤٣	التجارين	فارسكور	٤٥٠
٤٤	سيف الدين	»	١٤٦٤
٤٥	عزب شراص	»	١٦٥٥
٤٦	شط عزبة البرج	»	٦٧٠٢
٤٧	» الشيخ درغام	»	٢٨٢٢
٤٨	» عزبة الغم	»	٣١٧٨
٤٩	» الخياطه	»	٣٥٢٠
٥٠	» جريه	»	١٧٣٧
٥١	» غيط النصارى	»	٢٤٦٠
٥٢	» حب والسيالة	»	٣٥٨٤
٥٣	» الشعرا	»	٤٥٦٩
٥٤	» العثانية	»	١٥٩٧
٥٥	عزب البصارطة	»	٢٩٦٥
٥٦	» القش	»	١٠٢٢
٥٧	أولاد حمام	»	٥٧٥
٥٨	» المادلية	»	١٦٤٠
٥٩	البيسان وكفر طيخه	»	١٣٢٦
٦٠	» الخليفه	»	٢٧٨
٦١	» الضهرة	»	١٠٣٥
٦٢	» السالية	»	١٢٦
٦٣	» الغنيمه	»	١٨٩٧
٦٤	» الطرحه	»	١١٧٢
٦٥	» الحوراني	»	١٣٥١
٦٦	» ميت الشيوخ	»	٨٦٩
٦٧	» العبيده	»	٦٧٤
٦٨	» كفر أبو عضمه	»	٣٤٤٣
٦٩	» كفر العرب	»	٣٤٤٣
٧٠	» شطا	»	٧٣٥

١٧٩٥٥٧ المجموع

الدائرة كما عدتها اللجنة

(تابع) الدائرة السادسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٦	المطوى	فارسكور	١١٩٠
٣٧	الفواين	»	١٤٩١
٣٨	عزبة الحاجة	»	٤٣٢١
٣٩	نجبر وميت شداد	دكرنس	٣١٧٣
٤٠	كفر الزهارة	»	٧٦٨
٤١	كفر أبو ناصر	»	٩٩٥
٤٢	المرزانة	»	٧٤٠
٤٣	التجارين	فارسكور	٤٥٠
٤٤	سيف الدين	»	١٤٦٤
٤٥	عزب شراص	»	١٦٥٥
٤٦	شط عزبة البرج	»	٦٧٠٢
٤٧	» الشيخ درغام	»	٢٨٢٢
٤٨	» عزبة الغم	»	٣١٧٨
٤٩	» الخياطه	»	٣٥٢٠
٥٠	» جريه	»	١٧٣٧
٥١	» غيط النصارى	»	٢٤٦٠
٥٢	» حب والسيالة	»	٣٥٨٤
٥٣	» الشعرا	»	٤٥٦٩
٥٤	» العثانية	»	١٥٩٧
٥٥	عزب البصارطة	»	٢٩٦٥
٥٦	» القش	»	١٠٢٢
٥٧	أولاد حمام	»	٥٧٥
٥٨	» المادلية	»	١٦٤٠
٥٩	البيسان وكفر طيخه	»	١٣٢٦
٦٠	» الخليفه	»	٢٧٨
٦١	» الضهرة	»	١٠٣٥
٦٢	» السالية	»	١٢٦
٦٣	» الغنيمه	»	١٨٩٧
٦٤	» الطرحه	»	١١٧٢
٦٥	» الحوراني	»	١٣٥١
٦٦	» ميت الشيوخ	»	٨٦٩
٦٧	» العبيده	»	٦٧٤
٦٨	» كفر أبو عضمه	»	٣٤٤٣
٦٩	» كفر العرب	»	٣٤٤٣
٧٠	» شطا	»	٧٣٥
٧١	» ميت تمامه	دكرنس	٢٧٥٥

١٧٨٦٨٠ المجموع

مديرية الغربية

الدائرة كما عُدَّتْها اللجنة

الدائرة الأولى

دائرة طنطا وعدد أقاليمها (١٨٢٤٦٦) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	بندر طنطا	بندر طنطا	٨٩٧١٢
٢	كفر سيجر	مركز طنطا	٣٤٢٢
٣	خفاه	"	٥٣٦٨
٤	ميت حيش البحرية	"	٣١١٤
٥	كفر سبطاس	"	١١٥٩
٦	سبطاس	"	١٨٦٣
٧	كفر طرته	"	٥٤٠
٨	كفر علوان	"	١٦٦
٩	ميت حيش القبيلة	"	٢٩٣٢
١٠	نفيا	"	٤٤٦٦
١١	كفر ابوداود	"	١٦٢٢
١٢	دفره	"	٥٤٥٤
١٣	مشاة جتور	"	٣٦١٩
١٤	كفر الساحل	"	١١٠٩
١٥	فيشا سليم	"	٤٧٦٧
١٦	كفر مسعود	"	١٢٢٤
١٧	كفر خضر	"	١٧٥٤
١٨	كفر المنشي القبلي	"	٢٢٨٨
١٩	كفر المنصورة	"	١٣٢٥
٢٠	منيل الموشات	"	٢١٩٠
٢١	شبرا النحلة	"	٥٤٣٣
٢٢	علا مرحوم وحصتها	"	١٣١٠٢
٢٣	الجهرية	"	٢٧٢٢
٢٤	كفر الحما	"	١٥٠٩
٢٥	كفر عصام	"	١٣٨٥
٢٦	نورسيت	"	٢٤٤٩
٢٧	شوبر	"	٧٠٠٤
٢٨	ريما	"	٩٣١٨
٢٩	حصة ريما	"	٢٠٤٩
٣٠	كفر العراق	"	٤٠١
المجموع ...			١٨٢٤٦٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الأولى

دائرة طنطا وعدد أقاليمها (١٧٩٧١٨) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	بندر طنطا	بندر طنطا	٨٩٧١٢
٢	كفر سيجر	مركز طنطا	٣٤٢٢
٣	خفاه	"	٥٣٦٨
٤	ميت حيش البحرية	"	٣١١٤
٥	كفر سبطاس	"	١١٥٩
٦	سبطاس	"	١٨٦٣
٧	كفر طرته	"	٥٤٠
٨	كفر علوان	"	١٦٦
٩	ميت حيش القبيلة	"	٢٩٣٢
١٠	نفيا	"	٤٤٦٦
١١	كفر أبو داود	"	١٦٢٢
١٢	دفره	"	٥٤٥٤
١٣	مشاة جتور	"	٣٦١٩
١٤	كفر الساحل	"	١١٠٩
١٥	فيشا سليم	"	٤٧٦٧
١٦	كفر مسعود	"	١٢٢٤
١٧	كفر خضر	"	١٧٥٤
١٨	كفر المنشي القبلي	"	٢٢٨٨
١٩	كفر المنصورة	"	١٣٢٥
٢٠	منيل الموشات	"	٢١٩٠
٢١	شبرا النحلة	"	٥٤٣٣
٢٢	علا مرحوم وحصتها	"	١٣١٠٢
٢٣	الجهرية	"	٢٧٢٢
٢٤	كفر الحما	"	١٥٠٩
٢٥	كفر عصام	"	١٣٨٥
٢٦	نورسيت	"	٢٤٤٩
٢٧	شوبر	"	٧٠٠٤
٢٨	دكوده	"	٤٣٥٥
٢٩	مشاة الجندی	"	١٣٧٢
٣٠	شقرق	"	٢٦٠٣
٣١	بلنت قصر	"	٤٦١٠
المجموع ...			١٧٩٧١٨

الدائرة كما عليها الجهة

الدائرة الخامسة

مقرها قلين وعدد أقاليمها (١٧٧٢٧٦) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	دكوه	طنطا	٤٣٥
٢	منشأة الجندی	»	١٣٧٢
٣	شقرق	»	٢٦٠٣
٤	شفا وقرون	»	٢٥٩٥
٥	كثامة النابة	»	٦١٦٤
٦	عطف أبو جندی	»	١٠٦١
٧	كفر أبو جندی	»	٢٠٢٣
٨	بورج	»	٢٧٠٥
٩	خلعة متوف	»	٦٠٩٦
١٠	نواج	»	٢٩٧٩
١١	بورجك الحجر	»	٧٤٣
١٢	كوم على	»	١٠٥٨
١٣	سلا	»	٣٥٠٢
١٤	كفر بطم	»	١٠٥١
١٥	دماط	»	٦٠٨٧
١٦	كفر أحمد شلي	»	٢١٣
١٧	شبرا ناص	»	١٧٢١
١٨	كفر سمون	»	١٢٥٠
١٩	شبرا بلولة السخاوية	»	٣٨٩٥
٢٠	قطور	»	٤٧١٨
٢١	صرد	»	٣٧٠٤
٢٢	الشن	»	٥٥٥٢
٢٣	خياطه	»	٢١٨٧
٢٤	حوين	»	١٧٠٧
٢٥	إشواى الملقى	»	٦٥٤٠
٢٦	بناج	كفر الشيخ	٣١٧٢
٢٧	العمه	»	٩٠٨
٢٨	الريانه	»	٨٤٦
٢٩	المنه القليلة	»	٢٩٥٢
٣٠	البحرية	»	٢٥٠٩
٣١	كفر المرازقة	»	٣٤٨٨
٣٢	قلین	»	٨٣٠٨
٣٣	المنشأة الكبرى	»	٤٧٢١
٣٤	كفر المشايخ	»	٣٤٣
٣٥	الكفر البحرى	»	١٣٨
٣٦	أبادية الروضة	»	٢٧٩

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الخامسة

مقرها قلين وعدد أقاليمها (١٨٠٠٢٤) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	برما	طنطا	٩٣١٨
٢	حصه برما	»	٢٠٤٩
٣	كفر العراق	»	٤٠١
٤	شفا وقرون	»	٢٥٩٥
٥	كثامة النابة	»	٦١٦٤
٦	عطف أبو جندی	»	١٠٦١
٧	كفر أبو جندی	»	٢٠٢٣
٨	بورج	»	٢٧٠٥
٩	خلعة متوف	»	٦٠٩٦
١٠	نواج	»	٢٩٧٩
١١	بورجك الحجر	»	٧٤٣
١٢	كوم على	»	١٠٥٨
١٣	سلا	»	٣٥٠٢
١٤	كفر بطم	»	١٠٥١
١٥	دماط	»	٦٠٨٧
١٦	كفر أحمد شلي	»	٢١٣
١٧	شبرا ناص	»	١٧٢١
١٨	كفر سمون	»	١٢٥٠
١٩	شبرا بلولة السخاوية	»	٣٨٩٥
٢٠	قطور	»	٤٧١٨
٢١	صرد	»	٣٧٠٤
٢٢	الشن	»	٥٥٥٢
٢٣	خياطه	»	٢١٨٧
٢٤	حوين	»	١٧٠٧
٢٥	إشواى الملقى	»	٦٥٤٠
٢٦	بناج	كفر الشيخ	٣١٧٢
٢٧	العمه	»	٩٠٨
٢٨	الريانه	»	٨٤٦
٢٩	المنه القليلة	»	٢٩٥٢
٣٠	البحرية	»	٢٥٠٩
٣١	كفر المرازقة	»	٣٤٨٨
٣٢	قلین	»	٨٣٠٨
٣٣	المنشأة الكبرى	»	٤٧٢١
٣٤	كفر المشايخ	»	٣٤٣
٣٥	الكفر البحرى	»	١٣٨
٣٦	أبادية الروضة	»	٢٧٩

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الخامسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٧	علة موسى	كفر الشيخ	١٠٠٢
٣٨	الطلاف	»	٨٩٧
٣٩	رزقة الشناوى	»	١٥٩٠
٤٠	بيت البنية	»	٣٢٩٠
٤١	المنشأة الصغرى	»	١٢٦٩
٤٢	نشرت	»	٢٢٤١
٤٣	طويلة نشرت	»	١٢٤٩
٤٤	كفر يوسف داود	»	٢٤٧
٤٥	» حلس	»	٤٤٠
٤٦	شباس عمير	دسوق	٦٢٨٥
٤٧	قزمان	»	١٠٢٠
٤٨	منية قلين	»	٢١٨٢
٤٩	صروة	»	١٥٨١
٥٠	المنشئين	»	١٩٨١
٥١	البكاتوش	»	٣٢٢٥
٥٢	كفر البراقين	»	٩٨٧
٥٣	» الخزاير	»	١٠٩٥
٥٤	شباس الشهداء	»	٨٥٣٤
٥٥	جمجمون	»	٤٣٢٣
٥٦	علة أبو عل الغربية	»	٤١٠٢
٥٧	دمسكة	»	٢٠٧٨
٥٨	كفر جحر	»	٢٥٤١
٥٩	الصفاية وبيت الحميد	»	٣٨٠٦
٦٠	كفر الخمر	»	٤١٠
٦١	علة دباى	»	٧٤٠٣
٦٢	منية جناح	»	٣٣٤١
٦٣	كفر سالم الحباب	»	١٢٢٢
٦٤	بنكومه	كفر الزيات	١١٩٢
٦٥	قوته	»	٢٩٢٨
المجموع ... ١٨٠٠٢٤			

الدائرة كما عدتها اللجنة

(تابع) الدائرة الخامسة

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٧	علة موسى	كفر الشيخ	١٠٠٢
٣٨	الطلاف	»	٨٩٧
٣٩	رزقة الشناوى	»	١٥٩٠
٤٠	بيت البنية	»	٣٢٩٠
٤١	المنشأة الصغرى	»	١٢٦٩
٤٢	نشرت	»	٢٢٤١
٤٣	طويلة نشرت	»	١٢٤٩
٤٤	كفر يوسف داود	»	٢٤٧
٤٥	» حلس	»	٤٤٠
٤٦	شباس عمير	دسوق	٦٢٨٥
٤٧	قزمان	»	١٠٢٠
٤٨	منية قلين	»	٢١٨٢
٤٩	صروة	»	١٥٨١
٥٠	المنشئين	»	١٩٨١
٥١	البكاتوش	»	٣٢٢٥
٥٢	كفر البراقين	»	٩٨٧
٥٣	» الخزاير	»	١٠٩٥
٥٤	شباس الشهداء	»	٨٥٣٤
٥٥	جمجمون	»	٤٣٢٣
٥٦	علة أبو عل الغربية	»	٤١٠٢
٥٧	دمسكة	»	٢٠٧٨
٥٨	كفر جحر	»	٢٥٤١
٥٩	الصفاية وبيت الحميد	»	٣٨٠٦
٦٠	كفر الخمر	»	٤١٠
٦١	علة دباى	»	٧٤٠٣
٦٢	منية جناح	»	٣٣٤١
٦٣	كفر سالم الحباب	»	١٢٢٢
٦٤	بنكومه	كفر الزيات	١١٩٢
٦٥	قوته	»	٢٩٢٨
٦٦	تليت قيسر	طنطا	٤٦١٠
المجموع ... ١٧٧٧٧٦			

الدائرة كما عدتها اللجنة

الدائرة الثامنة

مقرها بيلا وعدد أهاليها (١٧٤٣٥٨) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	الحمة	كفر الشيخ	١٢٩٩
٢	عزبة بلوى	»	١٨٠٥
٣	كفر دملاش	شرين	٩٢٨
٤	حائق باشا	طفشا	٣٨٨٢
٥	بيله	»	١٢٢١٦
٦	كفر السجى	»	١٠٥٩
٧	كفر الأبحر	»	١١٨٧
٨	درين	»	٤٥٢٩
٩	تيرة	»	٢١٧٩
١٠	أبتوا	»	٦٥١
١١	ميت عياد	»	٥٨١
١٢	كفر الذكروى	»	٨٦٧
١٣	بانوب	»	٢٢١٦
١٤	افتيش	»	١٣٧٦
١٥	طنبخ	»	٢٧٣٩
١٦	كفر الحصنة	»	١٣٧٣
١٧	كفر الجنبنة البحرى	»	٢١١٧
١٨	كفور العرب	»	١٣٥٦
١٩	نبروه	»	٩١١٠
٢٠	كفر الحوراني	»	١٢١٧
٢١	نشا	»	٢٣٦٥
٢٢	كفر النشابشة	»	١٠٠١
٢٣	طية نشا	»	٢٩٩٨
٢٤	كفر القنته	»	٦٠٩
٢٥	بوت	»	٥٦٠٣
٢٦	طنايوما	»	٥٦٣
٢٧	كفر بروت	»	١٧١٥
٢٨	الدرويين	»	١٤٣١
٢٩	كفر ديمه القديم	»	١٦١٣
٣٠	» الجليد	»	٢١٣٤
٣١	ميت زقر	»	١٦٩٤
٣٢	باسط	»	٢٣٥٦
٣٣	كفر باسط	»	٢٣٥٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الثامنة

مقرها بيلا وعدد أهاليها (١٧٥٥٥٩) وتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	الحمة	كفر الشيخ	١٢٩٩
٢	عزبة بلوى	»	١٨٠٥
٣	كفر دملاش	شرين	٩٢٨
٤	الجوادية	»	٩٦٨
٥	بلقاس قسم أول	»	٢١٠٦٦
٦	المصرة	»	٨٨٤٢
٧	كفر الجراينة	»	٩٧٨١
٨	الشطوط	»	١٠٥١
٩	قلبشو	»	٢٣٣٤
١٠	الحامول	»	٧٠٩٢
١١	الكفر الشرق	طفشا	٤٣٩٩
١٢	أبو صرغه	»	١٥٨٥
١٣	الزغفران	»	١٨١٩
١٤	حائق باشا	»	٣٨٨٢
١٥	بيله	»	١٢٢١٦
١٦	كفر السجى	»	١٠٥٩
١٧	كفر الأبحر	»	١١٨٧
١٨	درين	»	٤٥٢٩
١٩	تيرة	»	٢١٧٩
٢٠	أبتوا	»	٦٥١
٢١	ميت عياد	»	٥٨١
٢٢	كفر الذكروى	»	٨٦٧
٢٣	بانوب	»	٢٢١٦
٢٤	افتيش	»	١٣٧٦
٢٥	طنبخ	»	٢٧٣٩
٢٦	كفر الحصنة	»	١٣٧٣
٢٧	كفر الجنبنة البحرى	»	٢١١٧
٢٨	كفور العرب	»	١٣٥٦
٢٩	نبروه	»	٩١١٠
٣٠	كفر الحوراني	»	١٢١٧
٣١	نشا	»	٢٣٦٥
٣٢	كفر النشابشة	»	١٠٠١
٣٣	طية نشا	»	٢٩٩٨
٣٤	كفر القنته	»	٦٠٩

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(٥٦) الدائرة الثامنة

رقم مسلسل	اسم البلد	التاج اليه	اسم المركز	تعداد البلد
٣٥	بوت	...	طلحا	٥٦٠٣
٣٦	طنايوا	...	"	٥٦٣
٣٧	كفر بوت	...	"	١٧١٥
٣٨	البروتين	...	"	١٤٣
٣٩	كفر دمية القديم	...	"	١٦١٣
٤٠	" » الجديد	...	"	٢١٣٤
٤١	ميت زقر	...	"	١٦٩٤
٤٢	بساط	...	"	٢٣٥٦
٤٣	كفر بساط	...	"	...
٤٤	إشان	...	الحلة	٣٨٠٩
٤٥	الغلامية	...	"	١٠٨١
٤٦	منابرة	...	"	١٤٥٩
٤٧	نصف ثاني بشيش	...	"	٥٦٣١
٤٨	" أول »	...	"	٥٠٢٤
٤٩	ميت السراج	...	"	٢١١٨
٥٠	حلة القصب	...	"	٧٧٥
٥١	عطاف	...	"	٨٤٥
٥٢	سامول	...	"	٢٣٤٣
٥٣	دمتو	...	"	١٠٠٢
٥٤	طرية	...	"	١١٦٧
٥٥	كفر دمرو	...	"	١٦٤٠
٥٦	شبرا نبات	...	"	١٣٩٦
٥٧	دمرو طناره	...	"	٢٠٨٧
٥٨	طنباره	...	"	٣٦٨٠
٥٩	منشاة الأوقاف	...	"	١٤٦
٦٠	منشاة طنباره	...	"	١٤٤٨
٦١	دخميس	...	"	٣١٧٣
٦٢	الشيلدي	...	"	١١٥٩
المجموع				١٧٥٥٥٩

الدائرة كما عليها الحسنة

(٥٦) الدائرة الثامنة

رقم مسلسل	اسم البلد	التاج اليه	اسم المركز	تعداد البلد
٣٣	إشان	...	الحلة	٣٨٠٩
٣٤	العلاجية	...	"	١٠٨١
٣٥	منابرة	...	"	١٤٥٩
٣٦	نصف ثاني بشيش	...	"	٥٦٣١
٣٧	" أول »	...	"	٥٠٢٤
٣٨	ميت السراج	...	"	٢١١٨
٣٩	حلة القصب	...	"	٧٧٥
٤٠	عطاف	...	"	٨٤٥
٤١	سامول	...	"	٢٣٤٣
٤٢	بطرة	...	طلحا	٥٠٧٦
٤٣	ديسط	...	"	٣٩٠٤
٤٤	نكامة الشرقية	...	"	١٢٨٣
٤٥	كفر الطويلة	...	"	١١٠٤
٤٦	الطويلة	...	"	٢٢٥٩
٤٧	مناخلة	...	"	١٠٨٤
٤٨	دميرة	...	"	٥١٠٨
٤٩	للنيل	...	"	٢٠٨٧
٥٠	شرقاش	...	"	١٥٢٦
٥١	ميت عقر	...	"	٢٨٥٦
٥٢	اورمان طلحا	...	"	٤٩٥
٥٣	طلحا	...	"	١٠٠١١
٥٤	جور	...	"	١٩٧٤
٥٥	كفر الخوازم	...	"	٣٢٢
٥٦	ميت السجيل	...	"	٢١٨٢
٥٧	" الفرقا	...	"	٥٧٥٥
٥٨	" ثابت	...	"	١٢٦٤
٥٩	كفر العرب	...	"	٣٦٦
٦٠	ببيت الحجرة	...	بجيم	٢٢٧٨
٦١	طلمية	...	"	١٤١٤
٦٢	كفر حسان	...	"	١٤٦٠
٦٣	ميت حسان	...	"	٣٤٠٢
٦٤	دمتو	...	الحلة	١٠٠٢
٦٥	طرية	...	"	١١٦٧
٦٦	كفر دمرو	...	"	١٦٤٠
٦٧	شبرا نبات	...	"	١٣٩٦
٦٨	دمرو طناره	...	"	٢٠٨٧
٦٩	طنباره	...	"	٣٦٨٠
٧٠	منشاة الأوقاف	...	"	١٤٦
٧١	منشاة طنباره	...	"	١٤٤٨
٧٢	دخميس	...	"	٣١٧٣
٧٣	الشيلدي	...	"	١١٥٩
المجموع				١٧٤٣٥٨

الدائرة كما عدلتها الجبة

الدائرة التاسعة

مقرها شربين وعددها ١٧٧٠١١ وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	بقاى قسم رابع (الخلاله) ...	شربين	٤٩٢٢
٢	» » خامس (الشركة)	»	٤٤١٧
٣	زيان ...	»	١٠٥٦
٤	بقاى قسم ثان (كفور القاب)	»	٥٥٥١
٥	كفر الوكالة ...	»	١٩١٦
٦	» يوسف ...	»	١٢١٤
٧	بقاى قسم ثالث (الديون)	»	٣٤٩٦
٨	كفر أبو زاهر وعصيا ...	»	٣٨٧١
٩	ترعة غنم ...	»	٣٧٨٣
١٠	كفر الحاج شربيني ...	»	٤٨٨٤
١١	أحدية الفتوح ...	»	٣١٦٠
١٢	منشأة بسنديله ...	»	١٤٢٥
١٣	» بسنديله ...	»	٢٥٤١
١٤	» أنشأوى ...	»	١٦٦٩
١٥	» الحصص ...	»	٣٠٥١
١٦	كفر الوسطاى ...	»	١٨٩٢
١٧	» أبو سعد ...	»	٢٧٠٤
١٨	» السنانية ...	»	٤٨٣٥
١٩	كفر البطيخ ...	»	٨٠٣٢
٢٠	» سليمان البحرى ...	»	٣٠٧٥
٢١	» المنازلة ...	»	١٧٩١
٢٢	» ميت أبو غالب ...	»	٤٠٠٣
٢٣	كفر ميت أبو غالب ...	»	١٢٧٠
٢٤	» السوالم ...	»	٢٧١٦
٢٥	» رأس الخليج ...	»	٥٩٩٣
٢٦	كفر التربة الجليد ...	»	٤٣٢٩
٢٧	» التربة القديم ...	»	٣١٠٨
٢٨	» الضهرية ...	»	٣٤٤٠
٢٩	كفر الشيخ عطيه ...	»	٣٣٦٨
٣٠	» الاحدية ...	»	٢٠٦٤
٣١	» دنجوى ...	»	٥١٤٤
٣٢	» شربين ...	»	١١٥٣٣
٣٣	كفر البوسى ...	»	٢٧٧٢
٣٤	» الحطبة ...	»	١١٧٩
٣٥	» الجوادية ...	»	٩٦٨
٣٦	بقاى قسم أول ...	»	٢١٠٦٦
٣٧	» المعصرة ...	»	٨٨٤٢
٣٨	كفر الجرايدة ...	»	٩٧٨١

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة التاسعة

مقرها شربين وعددها ١٧٥٨١٠ وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	بقاى قسم رابع (الخلاله) ...	شربين	٤٩٢٢
٢	» » خامس (الشركة)	»	٤٤١٧
٣	زيان ...	»	١٠٥٦
٤	بقاى قسم ثان (كفور القاب)	»	٥٥٥١
٥	كفر الوكالة ...	»	١٩١٦
٦	كفر يوسف ...	»	١٢١٤
٧	بقاى قسم ثالث (الديون)	»	٣٤٩٦
٨	كفر أبو زاهر وعصيا ...	»	٣٨٧١
٩	ترعة غنم ...	»	٣٧٨٣
١٠	كفر الحاج شربيني ...	»	٤٨٨٤
١١	أحدية الفتوح ...	»	٣١٦٠
١٢	منشأة بسنديله ...	»	١٤٢٥
١٣	» بسنديله ...	»	٢٥٤١
١٤	» أنشأوى ...	»	١٦٦٩
١٥	» الحصص ...	»	٣٠٥١
١٦	كفر الوسطاى ...	»	١٨٩٢
١٧	» أبو سعد ...	»	٢٧٠٤
١٨	» السنانية ...	»	٤٨٣٥
١٩	كفر البطيخ ...	»	٨٠٣٢
٢٠	» سليمان البحرى ...	»	٣٠٧٥
٢١	» المنازلة ...	»	١٧٩١
٢٢	» ميت أبو غالب ...	»	٤٠٠٣
٢٣	كفر ميت أبو غالب ...	»	١٢٧٠
٢٤	» السوالم ...	»	٢٧١٦
٢٥	» رأس الخليج ...	»	٥٩٩٣
٢٦	كفر التربة الجليد ...	»	٤٣٢٩
٢٧	» التربة القديم ...	»	٣١٠٨
٢٨	» الضهرية ...	»	٣٤٤٠
٢٩	كفر الشيخ عطيه ...	»	٣٣٦٨
٣٠	» الاحدية ...	»	٢٠٦٤
٣١	» دنجوى ...	»	٥١٤٤
٣٢	» شربين ...	»	١١٥٣٣
٣٣	كفر البوسى ...	»	٢٧٧٢
٣٤	» الحطبة ...	»	١١٧٩
٣٥	» بطرة ...	طلخا	٥٠٧٦

الدائرة كما عدلتها اللجنة				أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية			
(٢٥) الدائرة التاسعة				(٢٥) الدائرة التاسعة			
رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
٣٩	الشطوط	شربين	١٠٥١	٣٦	ديسط	طلخا	٣٩٠٤
٤٠	قلشو	»	٢٢٣٤	٣٧	كثامة الشرقية	»	١٢٨٣
٤١	الحامول	»	٧٠٩٢	٣٨	كفر الطويلة	»	١١٠٤
٤٢	الكفر الشرق	طلخا	٤٣٦٩	٣٩	الطويلة	»	٢٢٥٥
٤٣	أبو صرغ	»	١٥٨٥	٤٠	مناخلة	»	١٠٨٤
٤٤	الزعفران	»	١٨١٩	٤١	دميرة	»	٥١٠٨
				٤٢	المنيل	»	٢٠٨٧
				٤٣	شرقناش	»	١٥٣٦
				٤٤	ميت عشر	»	٢٨٥٦
				٤٥	أورمان طلخا	»	٤٩٥
				٤٦	طلخا	»	١٠٠١١
				٤٧	جوجي	»	١٩٧٤
				٤٨	كفر الخوازم	»	٣٢٢
				٤٩	ميت العجيل	»	٢١٨٢
				٥٠	» العرقا	»	٥٧٥٥
				٥١	» نابت	»	١٢٦٤
				٥٢	كفر العرب	»	٧٦٦
				٥٣	بهييت البحارة	سمند	٢٢٧٨
				٥٤	طلخه	»	١٤١٤
				٥٥	كفر حسان	»	١٤٦٠
				٥٦	ميت حساس	»	٣٤٠٢
					المجموع	...	١٧٥٨١٠

المجموع ... ١٧٧٠١١

مديرية المنوفية

الدائرة كما عدلتها اللجنة

الدائرة الرابعة

مقرها شين الكوم وعدد أقاليمها (١٨١٢٤٧) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الرابعة

نقرا شين الكوم وعدد أقاليمها (١٨١٧٦٢) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم سلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	رقم سلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	اصطبارى	شين الكوم	٣٣٢٥	١	اصطبارى	شين الكوم	٣٣٢٥
٢	الملى	»	١٦٦٠	٢	البتانون وحصنها	»	١٦٦٠
٣	الدلاون ورزقة خمس الدين	»	١٦٦٠	٣	الدلاون ورزقة خمس الدين	»	١٦٦٠
٤	الراهب	»	٢٥٨٩	٤	الراهب	»	٢٥٨٩
٥	السلالة	»	١٠٠١	٥	السلالة	»	١٠٠١
٦	الكوم الأخضر	»	٣٠٠٤	٦	الكوم الأخضر	»	٣٠٠٤
٧	المصيلة	»	٣٧٥٧	٧	المصيلة	»	٣٧٥٧
٨	المقاطع	»	٢٠٣٢	٨	المقاطع	»	٢٠٣٢
٩	حصنة مليج	»	٣٥١٠	٩	حصنة مليج	»	٣٥١٠
١٠	زور ومنشأة ابراهيم حبشى	»	٢٨٨٧	١٠	زور ومنشأة ابراهيم حبشى	»	٢٨٨٧
١١	سلكة	»	١١١٨	١١	سلكة	»	١١١٨
١٢	شبرا خلفون	»	٣٨٤٣	١٢	شبرا خلفون	»	٣٨٤٣
١٣	شين الكوم وحصنها	»	٢٧٣٣٥	١٣	شين الكوم وحصنها	»	٢٧٣٣٥
١٤	شوان	»	٩٨١٦	١٤	شوان	»	٩٨١٦
١٥	شونقة	»	٢٤٣٠	١٥	شونقة	»	٢٤٣٠
١٦	طنيدى	»	٣٣٧٤	١٦	طنيدى	»	٣٣٧٤
١٧	كفر الصايزه	»	٦٣٤	١٧	كفر الصايزه	»	٦٣٤
١٨	المصيلة	»	٢٦٥٢	١٨	المصيلة	»	٢٦٥٢
١٩	دقاق	»	١٠٢٨	١٩	دقاق	»	١٠٢٨
٢٠	شوان	»	١٨٠٦	٢٠	شوان	»	١٨٠٦
٢١	طنيدى	»	٣٩٣٦	٢١	طنيدى	»	٣٩٣٦
٢٢	ميت مسعود	»	٢٦٨٧	٢٢	ميت مسعود	»	٢٦٨٧
٢٣	مليج	»	١١٨١٠	٢٣	مليج	»	١١٨١٠
٢٤	منشأة شوان	»	٩٨٩	٢٤	منشأة شوان	»	٩٨٩
٢٥	ميت الموز	»	١٠٦٦	٢٥	ميت الموز	»	١٠٦٦
٢٦	خاقان وحصنها	»	٧٧٤٢	٢٦	خاقان وحصنها	»	٧٧٤٢
٢٧	خلف	»	٢٢٨١	٢٧	خلف	»	٢٢٨١
٢٨	ميت موسى	»	٢٧٩٠	٢٨	ميت موسى	»	٢٧٩٠
٢٩	الديبانية	»	٣٤٨٣	٢٩	الديبانية	»	٣٤٨٣
٣٠	الغورى	»	١٥٤٨	٣٠	الغورى	»	١٥٤٨
٣١	شنتا الجبر وحصنها	»	٦٦٧٧	٣١	شنتا الجبر وحصنها	»	٦٦٧٧
٣٢	كفر مليج	»	٨٥٤	٣٢	كفر مليج	»	٨٥٤
٣٣	ميت أم صالح	»	٣٠٦٧	٣٣	ميت أم صالح	»	٣٠٦٧

أصل النائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الرابعة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٤	ميت حافية	شين الكوم	١٧٩٢
٣٥	» فارس	»	٣١٨٢
٣٦	دبا الكوم	قويسنا	٤٤١٨
٣٧	ميت أبو شيخه	»	١٧٨٢
٣٨	القلشي	تلا	٧١٥
٣٩	السكرية	»	١٥٢٦
٤٠	سماليج	»	٨٢٩
٤١	بتيس	»	٣٠٧٨
٤٢	كفر بتيس	»	١٧٧٩
٤٣	كفر العاصرة	متوف	١٢٩٨
٤٤	شبرا بلولة	»	١٩٧٦
٤٥	العاصرة	»	٢٠٣١
٤٦	كفر رماح	»	١٤٩٧
٤٧	الكوم الأحمر	»	٨٣٤
٤٨	ميت ربيعة	»	١٨٢٥
٤٩	كوم الضيع	»	٢٤٦٧
٥٠	كفر مناوولة	»	٢٥٢٤
٥١	مناوولة	»	٤٣٦٧
المجموع ...			١٨١٧٦٢

الدائرة كما عدلتها اللجنة

(تابع) الدائرة الرابعة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٦	دبا الكوم	قويسنا	٤٤١٨
٣٧	ميت أبو شيخه	»	١٧٨٢
٣٨	القلشي	تلا	٧١٥
٣٩	السكرية	»	١٥٢٦
٤٠	سماليج	»	٨٣٩
٤١	بتيس	»	٣٠٧٨
٤٢	كفر بتيس	»	١٧٧٩
٤٣	كفر العاصرة	متوف	١٢٩٨
٤٤	شبرا بلولة	»	١٩٧٦
٤٥	العاصرة	»	٢٠٣١
٤٦	كفر رماح	»	١٤٩٧
٤٧	الكوم الأحمر	»	٨٣٤
٤٨	ميت ربيعة	»	١٨٢٥
٤٩	كوم الضيع	»	٢٤٦٧
٥٠	كفر مناوولة	»	٢٥٢٤
٥١	مناوولة	»	٤٣٦٧
٥٢	بجاني...	شين الكوم	٤٦٠٢
٥٣	منشاء بجاني	»	١٧٢٧
٥٤	طوخ البراختة	»	١٥٣٥
٥٥	منشاء الشريكين	»	٥٥٧
المجموع ...			١٨١٢٤٧

الدائرة كما عُدَّتْها اللجنة

الدائرة الخامسة

مقرها نقطة بوليس الشهداء وعدد أهاليها (١٨٣٣١٣) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم سلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	زاوية البقل	تلا	٤٣٠٦
٢	اشنادى	»	١٤٧٢
٣	كفر السوالية	»	٢٧٢٤
٤	ساحل الجوابر	»	٥١٨٨
٥	شباطس	»	٢٧٧٨
٦	كفر الجلاله	»	٧٣٩
٧	ميت أبو الكوم	»	١٧١٥
٨	كفر زرقان	»	٦٧٦
٩	كفر ميت أبو الكوم	»	٥٥٦
١٠	زرقان	»	٥٢٨٣
١١	كشيش	»	٥٥٣٨
١٢	أبو كلس	شين الكوم	٢١٨٠
١٣	دناصور	»	٣٨٠٧
١٤	دشواى	»	٤٦٩٩
١٥	ميت شهابه	»	٦١٧٥
١٦	سرستا	»	٥٨١٨
١٧	الشهداء	»	٤٦٩١
١٨	كفر سرميموس	»	٤٤٤
١٩	كفر البانون	»	٢٤٦١
٢٠	سرميموس	»	٢٢١٠
٢١	كفر الشيخ خليل	»	١٩٠٩
٢٢	عشا وكفرها	»	٥٢٢٦
٢٣	كفر دشواى	»	١٧٤٧
٢٤	سلامون بحرى	»	٢٠٥٧
٢٥	قلى	»	٤٧١٠
٢٦	كفر حجازى	»	١٣٧٢
٢٧	جزيرة البحر	»	٦٤٨٢
٢٨	كفر الجلاطية	»	١٣١٩
٢٩	زاوية الناعورة	»	٥٦٦٢
٣٠	نادر	»	٢٩١٦
٣١	ميت الواط	»	٤٠٨٠
٣٢	شبرا باص	»	٤٧٤١
٣٣	دكا	»	٢٩٩٧
٣٤	الواط	منوف	٧٩٣٩
٣٥	ديركى	»	٥٤٨٤
٣٦	ششبر طملاي	»	٢٨٠٣
٣٧	طملاي	»	٦٦٣٠
٣٨	غمرين	»	٦٣٤٤

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الخامسة

مقرها نقطة بوليس الشهداء وعدد أهاليها (١٨٢٧٩٨) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم سلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	زاوية البقل	تلا	٤٣٠٦
٢	اشنادى	»	١٤٧٢
٣	كفر السوالية	»	٢٧٢٤
٤	ساحل الجوابر	»	٥١٨٨
٥	شباطس	»	٢٧٧٨
٦	كفر الجلاله	»	٧٣٩
٧	ميت أبو الكوم	»	١٧١٥
٨	كفر زرقان	»	٦٧٦
٩	كفر ميت أبو الكوم	»	٥٥٦
١٠	زرقان	»	٥٢٨٣
١١	كشيش	»	٥٥٣٨
١٢	أبو كلس	شين الكوم	٢١٨٠
١٣	دناصور	»	٣٨٠٧
١٤	دشواى	»	٤٦٩٩
١٥	ميت شهابه	»	٦١٧٥
١٦	سرستا	»	٥٨١٨
١٧	الشهداء	»	٤٦٩١
١٨	كفر سرميموس	»	٤٤٤
١٩	كفر البانون	»	٢٤٦١
٢٠	سرميموس	»	٢٢١٠
٢١	كفر الشيخ خليل	»	١٩٠٩
٢٢	بنجاني	»	٤٦٠٢
٢٣	منشاة بنجاني	»	١٧٢٧
٢٤	عشا وكفرها	»	٥٢٢٦
٢٥	كفر دشواى	»	١٧٤٧
٢٦	سلامون بحرى	»	٢٠٥٧
٢٧	قلى	»	٤٧١٠
٢٨	كفر حجازى	»	١٣٧٢
٢٩	جزيرة البحر	»	٦٤٨٢
٣٠	كفر الجلاطية	»	١٣١٩
٣١	زاوية الناعورة	»	٥٦٦٢
٣٢	نادر	»	٢٩١٦
٣٣	ميت الواط	»	٤٠٨٠
٣٤	شبرا باص	»	٤٧٤١
٣٥	منشاة الشريكين	»	٥٥٧
٣٦	دكا	»	٢٩٩٧
٣٧	طوخ البراخته	»	٦٦٣٥
٣٨	الملى	»	٧٦٦٥

الدائرة كما عدلتها اللجنة				اصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية			
(٢٤) الدائرة الخامسة				(٢٤) الدائرة الخامسة			
رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد	رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
٣٩	جزى	منوف	٦٩٠١	٧٩٣٩	الواط	منوف	٣٩
٤٠	تسا	»	٥٠٨٦	٥٤٨٤	دبرك	»	٤٠
٤١	سنجرج	»	٥٤٧٨	٢٨٠٣	شبهير طملای	»	٤١
٤٢	الحامول	»	٥٤١١	٦٦٣٠	طملای	»	٤٢
٤٣	كفر شبرا بلوله	»	٢٢٢٥	٦٣٤٤	غمرین	»	٤٣
٤٤	برهم ومنشاة سدود	»	٣٧٣٣	٦٩٠١	جزى	»	٤٤
٤٥	البتانون وحصتها	»	١٦٦٠١	٥٠٨٦	تسا	»	٤٥
١٨٣٣١٣	المجموع			٥٤٧٨	سنجرج	»	٤٦
				٥٤١١	الحامول	»	٤٧
				٢٢٢٥	كفر شبرا بلوله	»	٤٨
				٣٧٣٣	برهم ومنشاة سدود	»	٤٩
				١٨٣٧٩٨	المجموع		

مديرية الحيزة

الدائرة كما عدلتها الحيزة

الدائرة الاولى

مقرها أوسم وعدد أهاليها (١٥٩١٥٢) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلدة	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	بنى سلامة	امبابه	٣٠٤٠
٢	أتريس	»	٣٧٠٧
٣	وردان	»	٨٢٢٢
٤	أبو غالب	»	٣٤٠٣
٥	القطا	»	١٤٠٧
٦	الرهاوى	»	٢٦٢٠
٧	أم دينار	»	٥٥٠٦
٨	الأخصاص	»	٢٤٨٣
٩	جزيه	»	٢٩٨٥
١٠	نكله	»	٢٤٨٧
١١	عزبة الماشى	»	٢٥٣٠
١٢	الجلامة	»	٢١٣٣
١٣	الماشى	»	١٥٩٩
١٤	الحسانين	»	٩٧١
١٥	السيل	»	٨١٩
١٦	بهرمس	»	٤٢٧١
١٧	ذات الكوم	»	٤٨٦٠
١٨	برقاش	»	٢٨٩٧
١٩	منشأة رضوان	»	١٣٣٢
٢٠	المنصورية	»	٩٠١٨
٢١	القراطين	»	٢٣٣٤
٢٢	صيده	»	٩٧١
٢٣	برطس	»	٥٣٩٧
٢٤	أوسم	»	١٢٢٨١
٢٥	الزبدية	»	٣١٥٩
٢٦	زواية ثابت	»	٤٧٠
٢٧	شبابرى	»	٢٠٤٩
٢٨	سقىل	»	٢٢٣٢
٢٩	طناش وثلة الزمر	»	٢٠٢٤
٣٠	الكوم الأحمر	»	٣٢٣٨
٣١	كفر حكيم	»	٤٨٤٠
٣٢	كومبره	»	١٦٦٢
٣٣	البراجيل	»	٤٢٠٨
٣٤	المتعمدة	»	٣٥٩٠
٣٥	برك الخيام	»	١٨٤٠
٣٦	ناحيا	»	٧٨٣٨
٣٧	بنى مجدول	»	٣١٢٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الاولى

مقرها أوسم وعدد أهاليها (١٥٨٤١٩) وتتكون من البلاد الآتية :
حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلدة	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	بنى سلامة	امبابه	٣٠٤٠
٢	أتريس	»	٣٧٠٧
٣	وردان	»	٨٢٢٢
٤	أبو غالب	»	٣٤٠٣
٥	القطا	»	١٤٠٧
٦	الرهاوى	»	٢٦٢٠
٧	أم دينار	»	٥٥٠٦
٨	الأخصاص	»	٢٤٨٣
٩	جزيه	»	٢٩٨٥
١٠	نكله	»	٢٤٨٧
١١	عزبة الماشى	»	٢٥٣٠
١٢	الجلامة	»	٢١٣٣
١٣	الماشى	»	١٥٩٩
١٤	الحسانين	»	٩٧١
١٥	السيل	»	٨١٩
١٦	بهرمس	»	٤٢٧١
١٧	ذات الكوم	»	٤٨٦٠
١٨	برقاش	»	٢٨٩٧
١٩	منشأة رضوان	»	١٣٣٢
٢٠	المنصورية	»	٩٠١٨
٢١	القراطين	»	٢٣٣٤
٢٢	صيده	»	٩٧١
٢٣	برطس	»	٥٣٩٧
٢٤	أوسم	»	١٢٢٨١
٢٥	الزبدية	»	٣١٥٩
٢٦	زواية ثابت	»	٤٧٠
٢٧	شبابرى	»	٢٠٤٩
٢٨	سقىل	»	٢٢٣٢
٢٩	طناش وثلة الزمر	»	٢٠٢٤
٣٠	الكوم الأحمر	»	٣٢٣٨
٣١	كفر حكيم	»	٤٨٤٠
٣٢	كومبره	»	١٦٦٢
٣٣	البراجيل	»	٤٢٠٨
٣٤	المتعمدة	»	٣٥٩٠
٣٥	برك الخيام	»	١٨٤٠
٣٦	ناحيا	»	٧٨٣٨
٣٧	بنى مجدول	»	٣١٢٦

الدائرة بكاملها الجهة

(تابع) الدائرة الأولى

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٨	كرداسه	امبابه	١٤٧٣٧
٣٩	جزيرة محمد	»	٣٢٤٢
٤٠	أبر رواش	»	١٧٤٠
٤١	جزيرة وراق الحضر	»	١٧٦٠
٤٢	بشيل	»	٢٩٤٠
٤٣	منشاة البكارى	»	٧٢١٤
٤٤	كفرة نصار	الجنة	
١٥٩١٥٢	المجموع		

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الأولى

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٨	كرداسه	امبابه	١٤٧٣٧
٣٩	جزيرة محمد	»	٣٢٤٢
٤٠	صفط اللين	»	٦٤٨١
٤١	أبر رواش	»	١٧٤٠
٤٢	جزيرة وراق الحضر	»	١٧٦٠
٤٣	بشيل	»	٢٩٤٠
١٥٨٤١٩	المجموع		

الدائرة كما عدلتها اللجنة

الدائرة الثانية

مقرها اللجنة وعدد أقاليمها (١٥٦٠٦٤) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	صفط الدين	امابة	٦٤٨١
٢	وراق العرب	"	٩١١١
٣	وراق الحضر وامبو وميت النصارى	"	٣٥٨٥
٤	تاج الدول وكفر الشيخ اسماعيل	"	٣٧٠٣
٥	جزيرة امابة	"	٣٨٠١
٦	كفر الشوام وميت كردك	"	٧٢٧٩
٧	الحوتية	"	١٢٣٩
٨	ميت عقبة	"	٣٦٨٠
٩	جزيرة ميت عقبة	"	٢٧٠٦
١٠	عزبة المجوزة	"	٣٥٢٤
١١	بولاق الدكرود	البلدية	٣٤٧٥
١٢	الدفق	بندر البلدية	١٣٥٨٢
١٣	زئين	مركز البلدية	٢٠٥٥
١٤	كفر طهرمس وتلة خلف وتلة	"	٢١٧١
١٥	ميت الروضة	"	٣٩٠٦
١٦	البلدية	بندر البلدية	٢٦٧٧٣
١٧	الطالية	مركز البلدية	٢٤٦١
١٨	الكوم الأخضر	"	١٢١١
١٩	تلة السنان	"	٣٦٧٠
٢٠	تلة البطران	"	٢٩٨٩
٢١	ساقية مكي	"	٣٤٣٦
٢٢	جزيرة النعيب	البلدية	٣٣٧١
٢٣	أثر التي	مركز البلدية	١٨٤٢
٢٤	دير الطين	"	١٨٢٩
٢٥	البساتين	"	٥٢٣٩
٢٦	الكنيسة	"	٢٥١٤
٢٧	عزبة ١ جى الى	البلدية	٥٥٩٥
٢٨	عزبة ٢ جى	"	٢٩٢٩
٢٩	الجماعة	"	٥٥٨
٣٠	طره	"	٣٤٩٥
٣١	المعصرة	"	٤٤٨٢
٣٢	كفر الطلو	"	١٤٩٥
٣٣	حلوان	"	٥٢٣٦
المجموع ...			١٥٦٠٦٤

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الثانية

مقرها اللجنة وعدد أقاليمها (١٥٦٧٩٧) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	منشأة البكارى	امابة	٧٢١٤
٢	كفره نصار	"	٩١١١
٣	وراق العرب	"	٣٥٨٥
٤	وراق الحضر وامبو وميت النصارى	"	٣٧٠٣
٥	تاج الدول وكفر الشيخ اسماعيل	"	٣٨٠١
٦	جزيرة امابة	"	٧٢٧٩
٧	كفر الشوام وميت كردك	"	١٢٣٩
٨	الحوتية	"	٣٦٨٠
٩	ميت عقبة	"	٢٧٠٦
١٠	جزيرة ميت عقبة	"	٣٥٢٤
١١	عزبة المجوزة	"	٣٤٧٥
١٢	بولاق الدكرود	البلدية	١٣٥٨٢
١٣	الدفق	بندر البلدية	٢٠٥٥
١٤	زئين	مركز البلدية	٢١٧١
١٥	كفر طهرمس وتلة خلف وتلة	"	٣٩٠٦
١٦	ميت الروضة	"	٢٦٧٧٣
١٧	البلدية	بندر البلدية	٢٤٦١
١٨	الطالية	مركز البلدية	١٢١١
١٩	الكوم الأخضر	"	٣٦٧٠
٢٠	تلة السنان	"	٢٩٨٩
٢١	تلة البطران	"	٣٤٣٦
٢٢	كفر الجبل	البلدية	٣٣٧١
٢٣	ساقية مكي	مركز البلدية	١٨٤٢
٢٤	جزيرة النعيب	"	١٨٢٩
٢٥	أثر التي	"	٥٢٣٩
٢٦	دير الطين	"	٢٥١٤
٢٧	البساتين	"	٥٥٩٥
٢٨	الكنيسة	البلدية	٢٩٢٩
٢٩	عزبة ١ جى الى	"	٥٥٨
٣٠	عزبة ٢ جى	"	٢٩٢٩
٣١	الجماعة	"	٥٥٢٨
٣٢	طره	"	٣٤٩٥
٣٣	المعصرة	"	٤٤٨٢
٣٤	كفر الطلو	"	١٤٩٥
٣٥	حلوان	"	٥٢٣٦
المجموع ...			١٥٦٧٩٧

مديرية بنى سويف

الدائرة كما عدلتها اللجنة

الدائرة الثانية

مقرها بنى سويف وعدد أهلها (١٦٩٤٠٥) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	نعم	بنى سويف	٢٧٠٦
٢	طحاوش	»	٤٤١٢
٣	بأحا المجوز	»	٣٥٢٧
٤	كوم الرمل البحرى	»	١٠٧٥
٥	منيل هانى	»	٩٨٤
٦	سدمنت الجبل	»	٣٧٤٧
٧	نزلة المسالك	»	٩٢٢
٨	المواونة	»	٣٠١٤
٩	منشأة الاسراء	»	٢٧٤٤
١٠	أدراسيه	»	٣٧٨
١١	شرهى	»	١٠٨٨
١٢	النويرة	»	٥٢٤١
١٣	أهناسية الخضراء	»	٣٧٦١
١٤	نزلة جاويش	»	١٤٠٧
١٥	بلفيا	»	٦٦٩٤
١٦	المواصلة	»	٢٩١٢
١٧	بنى حمد	»	٨٥٨
١٨	بنى رضوان	»	٥٦٠
١٩	الحكاسة	»	٢٢٧٦
٢٠	بنى بجيت	»	٢٤٥١
٢١	بنى طغان	»	٣٠٧٠
٢٢	بنى هارون	»	٢٣٣٤
٢٣	الكوم الأحمر	»	٢١٩٢
٢٤	بنى سويف	»	٣٩٤٧٨
٢٥	نزلة شريف باشا	»	٢٦٢٧
٢٦	منقرش	»	٢٩٧١
٢٧	نزلة أبو سلم	»	١٧٧٩
٢٨	بنى عطيه	»	٦١٠
٢٩	بياض التصارى	»	٢٢٧٢
٣٠	الجزيرة الغربية	»	٨٢١
٣١	الويرة	»	٢٢٦٦
٣٢	ترمنت الشرقية	»	٤١١٣
٣٣	ترمنت الغربية	»	٢٣٦٩
٣٤	منشأة حيدر يكن باشا	»	٢٨٩٣
٣٥	دموشيا	»	٢٨٩٣

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الثانية

مقرها بنى سويف وعدد أهلها (١٦٨٩٩٩) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	نعم	بنى سويف	٢٧٠٦
٢	طحاوش	»	٤٤١٢
٣	بأحا المجوز	»	٣٥٢٧
٤	كوم الرمل البحرى	»	١٠٧٥
٥	منيل هانى	»	٩٨٤
٦	سدمنت الجبل	»	٣٧٤٧
٧	نزلة المسالك	»	٩٢٢
٨	المواونة	»	٣٠١٤
٩	منشأة الاسراء	»	٢٧٤٤
١٠	أدراسيه	»	٣٧٨
١١	شرهى	»	١٠٨٨
١٢	النويرة	»	٥٢٤١
١٣	أهناسية الخضراء	»	٣٧٦١
١٤	نزلة جاويش	»	١٤٠٧
١٥	بلفيا	»	٦٦٩٤
١٦	المواصلة	»	٢٩١٢
١٧	بنى حمد	»	٨٥٨
١٨	بنى رضوان	»	٥٦٠
١٩	الحكاسة	»	٢٢٧٦
٢٠	بنى بجيت	»	٢٤٥١
٢١	بنى طغان	»	٣٠٧٠
٢٢	بنى هارون	»	٢٣٣٤
٢٣	الكوم الأحمر	»	٢١٩٢
٢٤	بنى سويف	»	٣٩٤٧٨
٢٥	نزلة شريف باشا	»	٢٦٢٧
٢٦	منقرش	»	٢٩٧١
٢٧	نزلة أبو سلم	»	١٧٧٩
٢٨	بنى عطيه	»	٦١٠
٢٩	بياض التصارى	»	٢٢٧٢
٣٠	الجزيرة الغربية	»	٨٢١
٣١	الويرة	»	٢٢٦٦
٣٢	ترمنت الشرقية	»	٤١١٣
٣٣	ترمنت الغربية	»	٢٣٦٩
٣٤	منشأة حيدر يكن باشا	»	٢٨٩٣
٣٥	دموشيا	»	٢٨٩٣

الدائرة كما عدلتها اللجنة

(٦) الدائرة الثانية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٦	باروط البقر	بني سويش	٤٧٧٨
٣٧	المسيد	»	٢٣٥٥
٣٨	منشأة كساب	»	١٢٦١
٣٩	اهناسية المدينة	»	٨٢٨١
٤٠	كوم العصارة	»	١٥٩٠
٤١	منهر	»	١٧٣٦
٤٢	ميانة	»	٥١٣٧
٤٣	قلها	»	١٧٠٣
٤٤	بهنموه	»	٥٠٣
٤٥	منشأة الحاج	»	٢٧٦٩
٤٦	منهر	»	٢٠٧٩
٤٧	شاطر زاده	»	١٥٠٨
٤٨	الشوبك	»	٦٧٥
٤٩	نزلة المشارقة	»	١٦٥١
٥٠	قله	»	١٠٧٠
٥١	منشأة حاصم	»	١٦٤١
٥٢	أهوه	»	٤٣١٣
٥٣	الحلاية	»	٣٠٢٦
٥٤	نزلة معارك	»	٥٥٩
٥٥	بني سليمان الشرقية	»	١٠٧٠
٥٦	سنور	»	١٢٤٨
الجموع			١٦٩٤٠٥

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(٦) الدائرة الثانية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٦	باروط البقر	بني سويش	٤٧٧٨
٣٧	المسيد	»	٢٣٥٥
٣٨	منشأة كساب	»	١٢٦١
٣٩	اهناسية المدينة	»	٨٢٨١
٤٠	كوم العصارة	»	١٥٩٠
٤١	منهر	»	١٧٣٦
٤٢	ميانة	»	٥١٣٧
٤٣	قلها	»	١٧٠٣
٤٤	بهنموه	»	٥٠٣
٤٥	منشأة الحاج	»	٢٧٦٩
٤٦	منهر	»	٢٠٧٩
٤٧	شاطر زاده	»	١٥٠٨
٤٨	الشوبك	»	٦٧٥
٤٩	نزلة المشارقة	»	١٦٥١
٥٠	قله	»	١٠٧٠
٥١	طوه	بنا	٢٤٨٣
٥٢	أهوه	بني سويش	٤٣١٣
٥٣	الحلاية	»	٣٠٢٦
٥٤	نزلة معارك	»	٥٥٩
٥٥	بني سليمان الشرقية	»	١٠٧٠
الجموع			١٦٨٩٩٩

الدائرة كما عدتها اللجنة

الدائرة الثالثة

مقرها بيا وعدد أهاليها ١٦٨٤٢٣ وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	الضباغة	بيا	١٥٦٧
٢	طوه	"	٢٤٨٣
٣	طنسا بنى مالو	"	٣٥١٧
٤	بنى أحمد	"	١٨١٩
٥	قبش الحمراء	"	٧٠٠٨
٦	منيل موسى	"	١٨٧٨
٧	كفر أبو شبة	"	١٦٢٩
٨	ننا وحننا	"	٣٧٢٠
٩	دير براوة	"	٣٧٢٩
١٠	براوة الوقف	"	٢٢٨٥
١١	زلة خلف	"	١٣٦٧
١٢	البهمون	"	٢٠٦٥
١٣	منشأة طاهر	"	١٠٩٨
١٤	كوم الرمل القبيل	"	١٣٦٣
١٥	د النور	"	١٠٩٧
١٦	دشاشة	"	٣٦٩٨
١٧	حربة الشطور	"	١٥٣٦
١٨	دشطوط	"	٥٣٩٦
١٩	بنى مؤمنة	"	١٥٥٨
٢٠	فزاوة	"	١٠٥١
٢١	طحا ليشة	"	١٩٣٣
٢٢	بنى قاسم	"	٣٦١٠
٢٣	غياضة الغربية	"	١٩٩٠
٢٤	بنى عبد الشرقية	"	٢٧١
٢٥	بنى حوض	"	٢٤٢
٢٦	أم الحنازير	"	١٢٤٧
٢٧	بنى ماضى	"	٢٣٣١
٢٨	البراقة	"	٢٧٦٣
٢٩	كفر منصور	"	١٧٤٨
٣٠	الملاحية	"	٢٤١٩
٣١	سنور	بنى سوف	١٧٤٨
٣٢	جبل النور	بيا	٨١١

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الثالثة

مقرها بيا وعدد أهاليها (١٦٨٨٢٩) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الإدارية

رقم	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	الضباغة	بيا	١٥٦٧
٢	منشأة طاصم	بنى سوف	١٦٤١
٣	طنسا بنى مالو	بيا	٣٥١٧
٤	بنى أحمد	"	١٨١٩
٥	قبش الحمراء	"	٧٠٠٨
٦	منيل موسى	"	١٨٧٨
٧	كفر أبو شبة	"	١٦٢٩
٨	ننا وحننا	"	٣٧٢٠
٩	دير براوة	"	٣٧٢٩
١٠	براوة الوقف	"	٢٢٨٥
١١	زلة خلف	"	١٣٦٧
١٢	البهمون	"	٢٠٦٥
١٣	منشأة طاهر	"	١٠٩٨
١٤	كوم الرمل القبيل	"	١٣٦٣
١٥	كوم النور	"	١٠٩٧
١٦	دشاشة	"	٣٦٩٨
١٧	حربة الشطور	"	١٥٣٦
١٨	دشطوط	"	٥٣٩٦
١٩	بنى مؤمنة	"	١٥٥٨
٢٠	فزاوة	"	١٠٥١
٢١	طحا ليشة	"	١٩٣٣
٢٢	بنى قاسم	"	٣٦١٠
٢٣	غياضة الغربية	"	١٩٩٠
٢٤	بنى عبد الشرقية	"	٢٧١
٢٥	بنى حوض	"	٢٤٢
٢٦	أم الحنازير	"	١٢٤٧
٢٧	بنى ماضى	"	٢٣٣١
٢٨	البراقة	"	٢٧٦٣
٢٩	كفر منصور	"	١٧٤٨
٣٠	الملاحية	"	٢٤١٩
٣١	سنور	بنى سوف	١٧٤٨
٣٢	جبل النور	بيا	٨١١

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية				الدائرة كما عدلتها اللجنة			
(تابع) الدائرة الثالثة				(تابع) الدائرة الثالثة			
تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	رقم مجلس	تعداد البلد	اسم المركز التابع اليه	اسم البلد	رقم مجلس
٢٨٦	يا	بن خليل	٣٣	٨١١	يا	جل النور	٣١
١٣٣٠	»	غياضة الشرقية	٣٤	٢٨٦	»	بن خليل	٣٢
٢١٠٧	»	كفر المناشى	٣٥	١٣٣٠	»	غياضة الشرقية	٣٣
٣٩١٦	»	فابرة بيا	٣٦	٢١٠٧	»	كفر المناشى	٣٤
١١٩٨٢	»	بيا	٣٧	٣٩١٦	»	فابرة بيا	٣٥
١٣٧٢	»	رزقة المشارقة	٣٨	١١٩٨٢	»	بيا	٣٦
١١٤٠	»	نزلة على كلالى	٣٩	١٣٧٢	»	رزقة المشارقة	٣٧
٣٢٤٩	»	حليه	٤٠	١١٤٠	»	نزلة على كلالى	٣٨
١٩٠٥	»	طرشوب	٤١	٣٢٤٩	»	حليه	٣٩
٣٥٨٠	»	أبرشيان	٤٢	١٩٠٥	»	طرشوب	٤٠
٦٦٠٦	»	صفط راشين	٤٣	٣٥٨٠	»	أبرشيان	٤١
١٦٣٦	»	منشاة أبو مليح	٤٤	٦٦٠٦	»	صفط راشين	٤٢
١١٣٢	»	كفر بنى على	٤٥	١٦٣٦	»	منشاة أبو مليح	٤٣
٢٥٦٦	»	بنى حلة	٤٦	١١٣٢	»	كفر بنى على	٤٤
٩٦٠	»	القصبية	٤٧	٢٥٦٦	»	بنى حلة	٤٥
٤٢٣٠	»	الشطور	٤٨	٩٦٠	»	القصبية	٤٦
١٢٧٨	»	مريو	٤٩	٤٢٣٠	»	الشطور	٤٧
١٣٠٨	»	نزلة ققطان باشا	٥٠	١٢٧٨	»	مريو	٤٨
١٠٥٢	»	بنى محمد راشد	٥١	١٣٠٨	»	نزلة ققطان باشا	٤٩
٩٨٣	»	كفر الشيخ عابد	٥٢	١٠٥٢	»	بنى محمد راشد	٥٠
٤٣٨	»	منشاة سلم	٥٣	٩٨٣	»	كفر الشيخ عابد	٥١
٥٠٠	»	» سليمان	٥٤	٤٣٨	»	منشاة سلم	٥٢
٦٦٣٣	»	مزورة	٥٥	٥٠٠	»	» سليمان	٥٣
١٠٩٠	»	سمسطا السلطاني	٥٦	٦٦٣٣	»	مزورة	٥٤
				١٠٩٠	»	سمسطا السلطاني	٥٥

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٥٧	هندقا	يبا	٢٦١٩
٥٨	شمسطا الوقف	»	٦٨٣٤
٥٩	بذهل	»	٢٧٦٢
٦٠	نزلة سعيد	»	١٩١٣
٦١	المساكرة	»	٢٦٦٩
٦٢	نزلة الديب	»	١٠٢٠
٦٣	زاوية النواوية	»	٣٩٦٩
٦٤	نزلة الزاوية	»	٢٠٦٦
٦٥	هرشنت	»	٢١٢٥
٦٦	كوم الصماينة	»	١٩٩٩
٦٧	سدس الأمراء	»	٣٤٧١
٦٨	جزيرة الفقاعي	»	١٠٧٥
٦٩	الفقاعي	»	٢١٢٠
٧٠	كفر جمعه	»	١٥١٣
٧١	منية الجيد	»	١٠٤٢
٧٢	المضل	»	١٤٩٧
٧٣	جزيرة بيا	»	١٣٥١

المجموع ... ١٦٨٨٢٩

الدائرة كما عدلتها اللجنة

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٥٦	هندقا	يبا	٢٦١٩
٥٧	شمسطا الوقف	»	٦٨٣٤
٥٨	بذهل	»	٢٧٦٢
٥٩	نزلة سعيد	»	١٩١٣
٦٠	المساكرة	»	٢٦٦٩
٦١	نزلة الديب	»	١٠٢٠
٦٢	زاوية النواوية	»	٣٩٦٩
٦٣	نزلة الزاوية	»	٢٠٦٦
٦٤	هرشنت	»	٢١٢٥
٦٥	كوم الصماينة	»	١٩٩٩
٦٦	سدس الأمراء	»	٣٤٧١
٦٧	جزيرة الفقاعي	»	١٠٧٥
٦٨	الفقاعي	»	٢١٢٠
٦٩	كفر جمعه	»	١٥١٣
٧٠	منية الجيد	»	١٠٤٢
٧١	المضل	»	١٤٩٧
٧٢	جزيرة بيا	»	١٣٥١

المجموع ... ١٦٨٤٢٣

مدينة المنيا

الدائرة الأولى

مقرها المدينة الفكرية (ديوان المركز) وعدد أقاليمها (١٦١٧٢٧) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	جزيرة شبة	أبو قرقاص	١٨٠٨
٢	الشيخ نجي	"	٣٣٦٩
٣	مكن	"	٩٥٣
٤	نزة السرو	"	٩٦٩
٥	سفای	"	٣٠٩٦
٦	نزة جريس	"	٢٢١٥
٧	كفر ليس	"	١١١٤
٨	نزة أسمنت	"	٢٠٣٨
٩	أسمنت	"	٢٥٢١
١٠	أبو الصفا	"	١٣٨٩
١١	السبلاوين	"	١٣٠٥
١٢	منشأة دميس	"	١٦٨٤
١٣	زعفرانة	"	٢٠٠
١٤	بنى حسن الشرق	"	٣٣٢٦
١٥	الكرم الشرق	"	٨٦٠
١٦	أبو قرقاص	"	٦٨٩١
١٧	المدينة الفكرية	"	١٠٢٦٣
١٨	جريس	"	٤٢٧٦
١٩	متوت	"	٢٩٠٥
٢٠	الحسانية	"	١٦٠٣
٢١	بلنصوره	"	٤٩٩٠
٢٢	السلطان حسن	"	٣٣٩٧
٢٣	صليم	"	١٢٥٢
٢٤	كفر القيلة	"	٩٨٠
٢٥	البربا	"	٢٧٩٣
٢٦	النحال	"	٧٦٠
٢٧	بنى عید	"	٧٤٧٣
٢٨	نزة أولاد جويد	"	٣٢٠٨
٢٩	منهرى	"	٣٥١٣

أصل الدائرة بمسب مشروح ولؤلؤ الداخلية

الدائرة الأولى

مقرها مدينة الفكرية (ديوان المركز) وعدد أقاليمها (١٦٧١٠٣) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	جزيرة شبة	أبو قرقاص	١٨٠٨
٢	الشيخ نجي	"	٣٣٦٩
٣	مكن	"	٩٥٣
٤	نزة السرو	"	٩٦٩
٥	سفای	"	٣٠٩٦
٦	نزة جريس	"	٢٢١٥
٧	كفر ليس	"	١١١٤
٨	نزة أسمنت	"	٢٠٣٨
٩	أسمنت	"	٢٥٢١
١٠	أبو الصفا	"	١٣٨٩
١١	السبلاوين	"	١٣٠٥
١٢	منشأة دميس	"	١٦٨٤
١٣	زعفرانة	"	٢٠٠
١٤	بنى حسن الشرق	"	٣٣٢٦
١٥	الكرم الشرق	"	٨٦٠
١٦	أبو قرقاص	"	٦٨٩١
١٧	المدينة الفكرية	"	١٠٢٦٣
١٨	جريس	"	٤٢٧٦
١٩	متوت	"	٢٩٠٥
٢٠	الحسانية	"	١٦٠٣
٢١	بلنصوره	"	٤٩٩٠
٢٢	السلطان حسن	"	٣٣٩٧
٢٣	صليم	"	١٢٥٢
٢٤	كفر القيلة	"	٩٨٠
٢٥	البربا	"	٢٧٩٣
٢٦	النحال	"	٧٦٠
٢٧	بنى عید	"	٧٤٧٣
٢٨	نزة أولاد جويد	"	٣٢٠٨
٢٩	منهرى	"	٣٥١٣

أصل المائدة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) المائدة الأولى

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٠	الكوم الغربي	أبو قرقاص	٢٦٢٢
٣١	شراره	»	١٣٣٠
٣٢	أبيوها	»	٢٧٢٧
٣٣	المطاهرة القبيلة	»	١٨٤٤
٣٤	بنى محمد شعراوي	»	٢٥٠٠
٣٥	السحالة	»	١٨٨٠
٣٦	كوم الزهير	»	١٩٩٥
٣٧	» المحرص	»	١٥٥٨
٣٨	ريحانة	»	١٢٣٠
٣٩	بنى موسى	»	١٤٤٣
٤٠	القفاي	»	١٩٧١
٤١	زاوية حاتم	»	٢٥٥٦
٤٢	بنى خيار	»	٢٩٥٢
٤٣	مسنيس	»	٥١٢٥
٤٤	بنى سعيد	»	٨٨٥
٤٥	منشأة الحواصية	المنيا	١١٦٦
٤٦	المطاهرة البحرية	»	٢٤٧١
٤٧	بنى محمد سلطان	»	١٥٥٥
٤٨	الحواصية	»	٢٣٢٦
٤٩	ريده	»	٣٣٨٩
٥٠	درعطية	»	١٦١٥
٥١	نزلة العيد	»	٤٤٧٧
٥٢	صفط الخمار الأصلية	»	٧٠٥٧
٥٣	» « الغربية	»	٥٣٧٦
٥٤	» « الشرقية	»	٢٥٤٨
٥٥	بنى قنجر	»	٥٢١
٥٦	دمشا وهاشم	»	٣٤٤١
٥٧	طهلتا	»	٣١٤٦
٥٨	نزلة ريده	»	٧٥٨
٥٩	» بنى أحمد	»	٧١٣
٦٠	كفر الصالحين القبلى	»	١١١٨
٦١	بنى أحمد	»	٥٣٤٢
٦٢	زاوية الأموات	»	٢٤٥٦
٦٣	سواده	»	٢٣١٧
٦٤	ماقوسه	»	٣٥٤١

المجموع ... ١٦٧١٠٣

المائدة كما عدلتها اللجنة

(تابع) المائدة الأولى

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٣٠	الكوم الغربى	أبو قرقاص	٢٦٢٢
٣١	شراره	»	١٣٣٠
٣٢	أبيوها	»	٢٧٢٧
٣٣	المطاهرة القبيلة	»	١٨٤٤
٣٤	بنى محمد شعراوى	»	٢٥٠٠
٣٥	السحالة	»	١٨٨٠
٣٦	كوم الزهير	»	١٩٩٥
٣٧	» المحرص	»	١٥٥٨
٣٨	ريحانة	»	١٢٣٠
٣٩	بنى موسى	»	١٤٤٣
٤٠	القفاي	»	١٩٧١
٤١	زاوية حاتم	»	٢٥٥٦
٤٢	بنى خيار	»	٢٩٥٢
٤٣	مسنيس	»	٥١٢٥
٤٤	بنى سعيد	»	٨٨٥
٤٥	منشأة الحواصية	المنيا	١١٦٦
٤٦	المطاهرة البحرية	»	٢٤٧١
٤٧	بنى محمد سلطان	»	١٥٥٥
٤٨	الحواصية	»	٢٣٢٦
٤٩	ريده	»	٣٣٨٩
٥٠	درعطية	»	١٦١٥
٥١	نزلة العيد	»	٤٤٧٧
٥٢	صفط الخمار الأصلية	»	٧٠٥٧
٥٣	» « الشرقية	»	٢٥٤٨
٥٤	بنى قنجر	»	٥٢١
٥٥	دمشا وهاشم	»	٣٤٤١
٥٦	طهلتا	»	٣١٤٦
٥٧	نزلة ريده	»	٧٥٨
٥٨	» بنى أحمد	»	٧١٣
٥٩	كفر الصالحين القبلى	»	١١١٨
٦٠	بنى أحمد	»	٥٣٤٢
٦١	زاوية الأموات	»	٢٤٥٦
٦٢	سواده	»	٢٣١٧
٦٣	ماقوسه	»	٣٥٤١

المجموع ... ١٦٧١٢٧

الدائرة كما عدتها البنة

الدائرة الثانية

مقرها بندر المنيا وعددها (١٦٢٥٦٠) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	بندر المنيا	بندر المنيا	٤٣٩٧٣
٢	كفر المنصورة القليل	المنيا	٢٥٥٩
٣	قله	"	١٠٧٢٥
٤	طوه	"	٤٧١٢
٥	طوخ الخليل	"	٦١٥٨
٦	جندل	"	٢٩٦٩
٧	الاخصاص	"	١٢٣٢
٨	دماريس	"	٢١٧٢
٩	زلة حسين على	"	١٣٥٥
١٠	الداوودية	"	٧١٩
١١	زلة فرج الله مقي	"	٨١٧
١٢	الحوارة	"	١٢٩٨
١٣	البرجاية	"	٥٨٥١
١٤	دمشير	"	٥٠٢٨
١٥	ادمو	"	٤٨٥٦
١٦	بنى حسن الاشراف	"	١٤١٣
١٧	زهره	"	٣٥٠٢
١٨	زلة حيد	"	١٦٥٣
١٩	طما الجبل	"	٢٧٥٨
٢٠	صفط اللين	"	٣١٦٧
٢١	زلة الفلاحين	"	١٧٦٥
٢٢	اطسا	سمالوط	٤٣٨٩
٢٣	زالي طما	"	٢٨٣٨
٢٤	طما الامعة	"	٢٧٠٩
٢٥	هيا	"	٢٦٠١
٢٦	مهديه	"	٧٦٠
٢٧	حسن باشا	"	٢٠٩٠
٢٨	بنى سمج	"	٢١٢١
٢٩	زلة شادى	"	٧٧٤
٣٠	بوحة	"	٥٦٨
٣١	القبدير	"	١١٠٩
٣٢	زلة السمودين	"	٣١٨١
٣٣	الحناحة	"	١٩٨٥
٣٤	جبل الطير	"	٢٩٤٢
٣٥	بقرلك	"	٤٢٤٩
٣٦	بنى قحى	"	٢٨٣٧
٣٧	منشية الشريى	"	١٤٥٦
٣٨	عزبة القبدير	"	٣٨٧٩
٣٩	الطحية	"	٩٨٥
٤٠	دير جبل الطير	"	٦٢٦٥

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الثانية

مقرها بندر المنيا وعددها (١٦٧٤٥٠) وتتكون من البلاد الآتية
حسب حدودها الادارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	بندر المنيا	بندر المنيا	٤٣٩٧٣
٢	كفر المنصورة القليل	المنيا	٢٥٥٩
٣	قله	"	١٠٧٢٥
٤	طوه	"	٤٧١٢
٥	طوخ الخليل	"	٦١٥٨
٦	جندل	"	٢٩٦٩
٧	الاخصاص	"	١٢٣٢
٨	دماريس	"	٢١٧٢
٩	زلة حسين على	"	١٣٥٥
١٠	الداوودية	"	٧١٩
١١	زلة فرج الله مقي	"	٨١٧
١٢	الحوارة	"	١٢٩٨
١٣	البرجاية	"	٥٨٥١
١٤	دمشير	"	٥٠٢٨
١٥	ادمو	"	٤٨٥٦
١٦	بنى حسن الاشراف	"	١٤١٣
١٧	زهره	"	٣٥٠٢
١٨	زلة حيد	"	١٦٥٣
١٩	طما الجبل	"	٢٧٥٨
٢٠	صفط اللين	"	٣١٦٧
٢١	زلة الفلاحين	"	١٧٦٥
٢٢	اطسا	سمالوط	٤٣٨٩
٢٣	زالي طما	"	٢٨٣٨
٢٤	طما الامعة	"	٢٧٠٩
٢٥	هيا	"	٢٦٠١
٢٦	مهديه	"	٧٦٠
٢٧	حسن باشا	"	٢٠٩٠
٢٨	بنى سمج	"	٢١٢١
٢٩	زلة شادى	"	٧٧٤
٣٠	بوحة	"	٥٦٨
٣١	القبدير	"	١١٠٩
٣٢	زلة السمودين	"	٣١٨١
٣٣	الحناحة	"	١٩٨٥
٣٤	جبل الطير	"	٢٩٤٢
٣٥	البيهر	"	٤٢٤٩
٣٦	كوم اللوق	"	٢٨٣٧
٣٧	بقرلك	"	١٤٥٦
٣٨	بنى قحى	"	٣٨٧٩
٣٩	منشية الشريى	"	٩٨٥
٤٠	عزبة القبدير	"	٦٢٦٥

الدائرة كما عدتها اللجنة				أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية			
(تابع) الدائرة الثانية				(تابع) الدائرة الثانية			
رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد	رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٤١	صفط الغربية	النيا	٥٣٧٦	٤١	الطيبة	سمالوط	٥٦٨١
٤٢	الشعراوية	سمالوط	٦٣٦	٤٢	الشيخ عبد الله	»	١١٥١
٤٣	شوشة	»	٤٠٢٥	٤٣	دير جبل الطير	»	٥٩٨
٤٤	٤٤	الشرابية	»	١٠٨٨
٤٥	٤٥	الشعراوية	»	٦٣٦
٤٦	٤٦	منشأة بدني	»	٩٣٨
٤٧	٤٧	شوشة	»	٤٠٢٥
٤٨	٤٨	العوايسة	»	١٤٧٧
١٦٢٥٦٠	المجموع	١٦٧٤٥٠	المجموع

الدائرة كما عدتها اللجنة

الدائرة الثالثة

مقرها سمالوط وعدد أقاليمها (٦٣ - ١٧١) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم سلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	السريرية...	سمالوط	٢٧٠٥
٢	القاروقية...	"	٢٣١٤
٣	سمالوط...	"	١٣٩١٤
٤	دير سمالوط...	"	٢٠٤٦
٥	مصرعة سمالوط...	"	٢٩٢٦
٦	الخمايشة...	"	٧٦٤
٧	إبراهيم باشا...	"	٤٨٠
٨	منقطين...	"	٦٧٥٢
٩	دلقام...	"	٢٨٩٣
١٠	كوم الزاهب...	"	٢٥١٣
١١	أبو سيدم...	"	١٥٨٨
١٢	الغرباوى...	"	٤٢٤
١٣	القطوشة...	"	١٢٠٢
١٤	قلوصنا...	"	٧٩٠٧
١٥	نزلة قلوصنا...	"	٢٥٩٣
١٦	أبو بقره...	"	٧١٩
١٧	جواده...	"	٣٣٩٦
١٨	اسطال...	"	٣٥٦٢
١٩	داقوف...	"	٤٧٥٢
٢٠	ساقية داقوف...	"	٢١٤٣
٢١	طرقة...	"	٣٣٦٤
٢٢	منبال...	"	٤٩٣٥
٢٣	نزلة حنا مسعود...	"	١٠٥٩
٢٤	أبو أن...	"	٤٩٢٤
٢٥	كفر الكوادي...	"	١٤٠٥
٢٦	الشيخ حسن...	بنى مزار	٧٢٨
٢٧	أبو شحاته...	"	٤٠٦٦
٢٨	أبو حسيه...	"	١٤٦١
٢٩	منشأة مطاى...	"	٢٧٦١
٣٠	نزلة ثابت...	"	٢٨٢٥
٣١	مطاي...	"	٥٢٣٠
٣٢	أدفاق المسك...	"	٣٣٠٣
٣٣	نزلة أولاد الشيخ...	"	٨٢٨
٣٤	كوم والى...	"	٢١٠٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الثالثة

مقرها سمالوط وعدد أقاليمها (١٦٧٢٩٩) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم سلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
١	السريرية...	سمالوط	٢٧٠٥
٢	القاروقية...	"	٢٣١٤
٣	سمالوط...	"	١٣٩١٤
٤	دير سمالوط...	"	٢٠٤٦
٥	مصرعة سمالوط...	"	٢٩٢٦
٦	الخمايشة...	"	٧٦٤
٧	إبراهيم باشا...	"	٤٨٠
٨	منقطين...	"	٦٧٥٢
٩	دلقام...	"	٢٨٩٣
١٠	كوم الزاهب...	"	٢٥١٣
١١	أبو سيدم...	"	١٥٨٨
١٢	الغرباوى...	"	٤٢٤
١٣	القطوشة...	"	١٢٠٢
١٤	قلوصنا...	"	٧٩٠٧
١٥	نزلة قلوصنا...	"	٢٥٩٣
١٦	أبو بقره...	"	٧١٩
١٧	جواده...	"	٣٣٩٦
١٨	اسطال...	"	٣٥٦٢
١٩	داقوف...	"	٤٧٥٢
٢٠	ساقية داقوف...	"	٢١٤٣
٢١	طرقة...	"	٣٣٦٤
٢٢	منبال...	"	٤٩٣٥
٢٣	نزلة حنا مسعود...	"	١٠٥٩
٢٤	أبو أن...	"	٤٩٢٤
٢٥	كفر الكوادي...	"	١٤٠٥
٢٦	الشيخ حسن...	بنى مزار	٧٢٨
٢٧	أبو شحاته...	"	٤٠٦٦
٢٨	أبو حسيه...	"	١٤٦١
٢٩	منشأة مطاى...	"	٢٧٦١
٣٠	نزلة ثابت...	"	٢٨٢٥
٣١	مطاي...	"	٥٢٣٠
٣٢	أدفاق المسك...	"	٣٣٠٣
٣٣	نزلة أولاد الشيخ...	"	٨٢٨
٣٤	كوم والى...	"	٢١٠٦

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
٣٥	مرزوق	بني حزار	١٦٤٦
٣٦	سيلة الغربية	"	٢٢٦٤
٣٧	حولة	"	٢٩٧٥
٣٨	أبياج الخطب	"	٢٥١٣
٣٩	حزبة هواره	"	٩٦٠
٤٠	معصرة حجاج	"	٢٦٢٣
٤١	دنازة	"	٧٧٠
٤٢	سيلة الشرقية	"	١٤٩٢
٤٣	بردنوها	"	٦٦٢٨
٤٤	كوم مطاي	"	٢٢٩٣
٤٥	اللاغات	"	٥٣٠
٤٦	منشأة لطف الله	"	٢٢٣١
٤٧	كفور الصولية	"	٣٣٨٩
٤٨	أبو عزز	"	١٤٥٠
٤٩	نزلة عمرو	"	٥٦٠
٥٠	القاروقية	"	١٠١٨
٥١	كفر الشيخ إبراهيم	"	٤٤٠٣
٥٢	الشيخ فضل	"	٢٠٩٩
٥٣	منشأة الشيخ فضل	"	٢٠٢٤
٥٤	نزلة الدليل	"	٦٧٤٠
٥٥	القيس	"	١٦٢٤
٥٦	السعدية	"	٥٢٢٨
٥٧	إشفاق النزال	"	٩٤٨
٥٨	السنارية	"	٤٠٠٠
٥٩	بني حل	"	٥٤١
٦٠	بله المستجدة	"	١٧٦٢
٦١	دير السقورية	"	١٦٧٢٩٩

المجموع ...

الدائرة كما عدلتها اللجنة

(تابع) الدائرة الثالثة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
٣٥	مرزوق	بني حزار	١٦٤٦
٣٦	سيلة الغربية	"	٢٢٦٤
٣٧	حولة	"	٢٩٧٥
٣٨	أبياج الخطب	"	٢٥١٣
٣٩	حزبة هواره	"	٩٦٠
٤٠	معصرة حجاج	"	٢٦٢٣
٤١	دنازة	"	٧٧٠
٤٢	سيلة الشرقية	"	١٤٩٢
٤٣	بردنوها	"	٦٦٢٨
٤٤	كوم مطاي	"	٢٢٩٣
٤٥	اللاغات	"	٥٣٠
٤٦	منشأة لطف الله	"	٢٢٣١
٤٧	كفور الصولية	"	٣٣٨٩
٤٨	أبو عزز	"	١٤٥٠
٤٩	نزلة عمرو	"	٥٦٠
٥٠	القاروقية	"	١٠١٨
٥١	كفر الشيخ إبراهيم	"	٢٠٢٤
٥٢	نزلة الدليل	"	٦٧٤٠
٥٣	القيس	"	١٦٢٤
٥٤	السعدية	"	٥٢٢٨
٥٥	إشفاق النزال	"	٩٤٨
٥٦	السنارية	"	٤٠٠٠
٥٧	بني حل	"	٥٤١
٥٨	بله المستجدة	"	١٧٦٢
٥٩	دير السقورية	"	١٤٧٧
٦٠	العواصية	سمالوط	٤٢٤٩
٦١	البحر	"	١٣٦٣
٦٢	كوم الزرق	"	١١٥١
٦٣	الشيخ عبد الله	"	١٠٨٨
٦٤	الشرقية	"	٩٣٨
٦٥	منشأة يدي	"	

المجموع ... ١٧١٠٦٣

الدائرة كما حدتها اللجنة

الدائرة الرابعة

مقرها بنى مزار (ديوان المركز) وعدد أهاليها (١٧٠ ٢٧٣) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	الجرايع	بنى مزار	٣٦٢٢
٢	بنى سامط	"	٤٠٤٨
٣	الحصينة	"	٤٤٤
٤	بنى مزار	"	١٤٦٥٢
٥	ملشاة القيسى باشا	"	١٠٣
٦	طمبو	"	٢٤٣٠
٧	ملشاة بكير	"	٦٦٥
٨	عزبة أم الساس	"	١٣٨١
٩	أشروبه	"	٤٦٠٣
١٠	كفر أبو العودين	"	١٣٠٠
١١	الهبسا الغربية وكفر المنصورة	"	٣١٩٨
١٢	صندفا	"	٤٨٦٤
١٣	ملشاة الديان	"	١٥٩٨
١٤	" البابا	"	٨٥٥
١٥	ساقوله	"	١٧٦٩
١٦	شلقام	"	٣٣٠٠
١٧	أعطو الوقف	"	٣٧٤٩
١٨	أبطوجة	"	٢٠٤٥
١٩	برودة الأشراف	"	١٥٤٣
٢٠	جلف	"	٢٩٥٠
٢١	صفط أبو جرج	"	٥٣٩٩
٢٢	أبو جرج	"	٧٣٨٥
٢٣	المودة	"	٤٩٦
٢٤	الجندي	"	٦٨٢٨
٢٥	الجرونوس	"	٥٦٢٨

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الرابعة

مقرها بنى مزار (ديوان المركز) وعدد أهاليها (١٦٧٣٠٩) وتتكون من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	الجرايع	بنى مزار	٣٦٢٢
٢	بنى سامط	"	٤٠٤٨
٣	الحصينة	"	٤٤٤
٤	بنى مزار	"	١٤٦٥٢
٥	ملشاة القيسى باشا	"	١٠٣
٦	طمبو	"	٢٤٣٠
٧	ملشاة بكير	"	٦٦٥
٨	عزبة أم الساس	"	١٣٨١
٩	أشروبه	"	٤٦٠٣
١٠	كفر أبو العودين	"	١٣٠٠
١١	الهبسا الغربية وكفر المنصورة	"	٣١٩٨
١٢	صندفا	"	٤٨٦٤
١٣	ملشاة الديان	"	١٥٩٨
١٤	" البابا	"	٨٥٥
١٥	ساقوله	"	١٧٦٩
١٦	شلقام	"	٣٣٠٠
١٧	أعطو الوقف	"	٣٧٤٩
١٨	أبطوجة	"	٢٠٤٥
١٩	برودة الأشراف	"	١٥٤٣
٢٠	جلف	"	٢٩٥٠
٢١	صفط أبو جرج	"	٥٣٩٩
٢٢	أبو جرج	"	٧٣٨٥
٢٣	المودة	"	٤٩٦
٢٤	الجندي	"	٦٨٢٨
٢٥	الجرونوس	"	٥٦٢٨

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(٢٤) الدائرة الرابعة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٢٦	شارونه	مغاغة	٥٩٧٠
٢٧	عباد شارونه	»	٢٨٢٥
٢٨	العباسية الجديدة	»	٢٠٨٠
٢٩	أبا الوقف	»	٩٠٩٠
٣٠	قفاة	»	٢٧٩٩
٣١	نزلة أحمد يونس	»	٧٢٦
٣٢	بنى واليس	»	٢٧٥٥
٣٣	دير الجرنوس	»	١٦٩٥
٣٤	الزورة	»	١١٧٦
٣٥	برطباط	»	٣٦٣١
٣٦	كفر الصالحين البحرى	»	١٢٦٣
٣٧	كوم الحاصل	»	٩٧٤
٣٨	البلاعين	»	٨٥٤
٣٩	أبو بشت	»	١٢٤١
٤٠	شم البصل البحرية	»	٢٤٩٥
٤١	نزلة شيمه	»	٥٨٩
٤٢	شم البصل القليلة	»	٣٣٧١
٤٣	نزلة بنى خلف	»	٩٥٨
٤٤	اشنين النصارى	»	٣٤٥٧
٤٥	دهروط	»	٥٣٢٠
٤٦	نزلة دهروط	»	١١٠٣
٤٧	الشيخ زياد	»	٤٧٢٨
٤٨	جزيرة شارونه	»	٢١٠٣
٤٩	الباجهون	»	١٣٦٩
٥٠	نزلة رمضان	»	٧٩٧
٥١	كفر عبد الخالق	»	١٧٢٧
٥٢	رمشا	»	٢١٢٣
٥٣	زاوية رمشا	»	١٤٣٥
٥٤	منشاة حلقه	»	١١٢٣
٥٥	كفر المغري	»	٦٣٥
٥٦	القايات	»	٢٣٤٧
٥٧	الشيخ مسعود	»	٣١٨٥
٥٨	مقوز طيه	»	٦٣٩
٥٩	القلية	»	١٤٢٨
٦٠	بنى طاهر	»	١٥٣٠
٦١	بنى خالد	»	٢١١٣
المجموع			١٦٧٣٠٩

الناتجة من عدلتها الجنية

(٢٥) الدائرة الرابعة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع اليه	تعداد البلد
٢٦	شارونه	مغاغة	٥٩٧٠
٢٧	عباد شارونه	»	٢٨٢٥
٢٨	العباسية الجديدة	»	٢٠٨٠
٢٩	أبا الوقف	»	٩٠٩٠
٣٠	قفاة	»	٢٧٩٩
٣١	نزلة أحمد يونس	»	٧٢٦
٣٢	بنى واليس	»	٢٧٥٥
٣٣	دير الجرنوس	»	١٦٩٥
٣٤	الزورة	»	١١٧٦
٣٥	برطباط	»	٣٦٣١
٣٦	كفر الصالحين البحرى	»	١٢٦٣
٣٧	كوم الحاصل	»	٩٧٤
٣٨	البلاعين	»	٨٥٤
٣٩	أبو بشت	»	١٢٤١
٤٠	شم البصل البحرية	»	٢٤٩٥
٤١	نزلة شيمه	»	٥٨٩
٤٢	شم البصل القليلة	»	٣٣٧١
٤٣	نزلة بنى خلف	»	٩٥٨
٤٤	اشنين النصارى	»	٣٤٥٧
٤٥	دهروط	»	٥٣٢٠
٤٦	نزلة دهروط	»	١١٠٣
٤٧	الشيخ زياد	»	٤٧٢٨
٤٨	الشيخ فضل	بنى حزار	٤٤٠٣
٤٩	الباجهون	مغاغة	١٣٦٩
٥٠	نزلة رمضان	»	٧٩٧
٥١	كفر عبد الخالق	»	١٧٢٧
٥٢	رمشا	»	٢١٢٣
٥٣	منشاة الشيخ فضل	بنى حزار	٢٠٩٩
٥٤	منشاة حلقه	مغاغة	١١٢٣
٥٥	كفر المغربي	»	٦٣٥
٥٦	القايات	»	٢٣٤٧
٥٧	الشيخ مسعود	»	٣١٨٥
٥٨	مقوز طيه	»	٦٣٩
٥٩	القلية	»	١٤٢٨
٦٠	بنى طاهر	»	١٥٣٠
٦١	بنى خالد	»	٢١١٣
المجموع			١٧٣٠٩

الدائرة كما عدلتها اللجنة

الدائرة الخامسة

مقرها مغانه (ديوان المركز) وعدد أهاليها (١٧١٧٨١) وتكون
من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	زاوية الجندى	مغانه	١٧٠٤
٢	زلة أولاد الشيخ	»	٧٩٩
٣	ميانه الوقف	»	٣٤٣٢
٤	بندر مغانه	»	١٣٠١٣
٥	أطنيه	»	٢٥٢٥
٦	طنبدي	}	٨٠٩٠
٧	منشأة للموم		٩٣٥
٨	كفر المداور	»	١٢٨٢
٩	زلة بلهاسه	»	١٦١٧
١٠	الكوم الأخضر	»	٣٣٧٧
١١	بلهاسه	»	١٣٥٢
١٢	بني خلف	}	١٢٤٤
١٣	كفر مهدى		٣٣١٤
١٤	منشأة عبد الله للموم	»	٤٠٢٧
١٥	دهمرو	»	١٠٤٩
١٦	ملاطيه	»	٢٧٠٤
١٧	منشأة الساوى	»	٥٦٤
١٨	بان العلم	»	٣٤٢٦
١٩	زلة الأزهرى	»	٣٣٧٣
٢٠	العمود	»	١٨١١
٢١	اليسقاون	»	٣٠٠١
٢٢	المسيد	الفشن	١٨٠٦
٢٣	عطف حيدر	»	٥٠٣٦
٢٤	بني وركان	»	٤٨٦٠
٢٥	صفانيه	»	١٣٣٣
٢٦	سلاقموس	»	١١٩٥
٢٧	كفر درويش	»	٧٤٥٩
٢٨	صالح بلشا	»	٢٦٦٩
٢٩	الفنت	»	٢١٨٢
٣٠	زلة النصارى	»	
٣١	» البرقي	»	

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

الدائرة الخامسة

مقرها مغانه (ديوان المركز) وعدد أهاليها (١٦٨٢٤٣) وتكون
من البلاد الآتية حسب حدودها الإدارية

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
١	زاوية الجندى	مغانه	١٧٠٤
٢	زلة أولاد الشيخ	»	٧٩٩
٣	ميانه الوقف	»	٣٤٣٢
٤	بندر مغانه	»	١٣٠١٣
٥	أطنيه	»	٢٥٢٥
٦	طنبدي	}	٨٠٩٠
٧	منشأة للموم		٩٣٥
٨	كفر المداور	»	١٢٨٢
٩	زلة بلهاسه	»	١٦١٧
١٠	الكوم الأخضر	»	٣٣٧٧
١١	بلهاسه	»	١٣٥٢
١٢	بني خلف	}	١٢٤٤
١٣	كفر مهدى		٣٣١٤
١٤	منشأة عبد الله للموم	»	٤٠٢٧
١٥	دهمرو	»	١٠٤٩
١٦	ملاطيه	»	٢٧٠٤
١٧	منشأة الساوى	»	٥٦٤
١٨	بان العلم	»	٣٤٢٦
١٩	زلة الأزهرى	»	٣٣٧٣
٢٠	العمود	»	١٨١١
٢١	اليسقاون	»	٣٠٠١
٢٢	المسيد	الفشن	١٨٠٦
٢٣	عطف حيدر	»	٥٠٣٦
٢٤	بني وركان	»	٤٨٦٠
٢٥	صفانيه	»	١٣٣٣
٢٦	سلاقموس	»	١١٩٥
٢٧	كفر درويش	»	٧٤٥٩
٢٨	صالح بلشا	»	٢٦٦٩
٢٩	الفنت	»	٢١٨٢
٣٠	زلة النصارى	»	
٣١	» البرقي	»	

أصل الدائرة بحسب مشروع وزارة الداخلية

(تابع) الدائرة الخامسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
٣٢	الكنيسة...	الفشن	١٠٢٩
٣٣	بني متين...	"	١٤١٥
٣٤	شذى...	"	٥٨٥٠
٣٥	كفر منسابه...	"	٦٧٧
٣٦	أقفهص...	"	٤٤٠٥
٣٧	نزلة أقفهص...	"	٢٧٨٣
٣٨	البرق...	"	٢٢٣٥
٣٩	بسفا...	"	٥٧٩
٤٠	عزبة الفتنت...	"	١٤٢٨
٤١	القضاي...	"	١٩٦٤
٤٢	الحية...	"	١٣٨٠
٤٣	عزبة الشقر...	"	١٤٦٥
٤٤	عزبة صفت...	"	٢٢٩٢
٤٥	دلمانس...	"	٢٩١٣
٤٦	الجهود...	"	١٩١٧
٤٧	الجفادون...	"	٣٠٩٧
٤٨	صفط الخمرسة...	"	٣٠٢٨
٤٩	صفط العرفا وعزبة السنايرة...	"	٣٠٩١
٥٠	الفشن...	"	١٥٣٣٧
٥١	جزيرة الوطية...	"	٢٨٩١
٥٢	نزلة حنا حنا...	"	١٧٩٢
٥٣	الزاوية الخضراء...	"	١٢٤٥
٥٤	أبسوج...	"	٣١٧٩
٥٥	بني صالح...	"	٢٧٥٤
٥٦	تلت...	"	٤٧٤٦
٥٧	القلية...	"	٤٧٥
٥٨	عزبة تلت...	"	١٣٨٧
٥٩	طلا...	"	٣٩١٠

١٦٨٢٤٣ المجموع ...

الدائرة كما عدلتها اللجنة

(تابع) الدائرة الخامسة

رقم مسلسل	اسم البلد	اسم المركز التابع إليه	تعداد البلد
٣٢	الكنيسة...	الفشن	١٠٢٩
٣٣	بني متين...	"	١٤١٥
٣٤	شذى...	"	٥٨٥٠
٣٥	كفر منسابه...	"	٦٧٧
٣٦	أقفهص...	"	٤٤٠٥
٣٧	نزلة أقفهص...	"	٢٧٨٣
٣٨	البرق...	"	٢٢٣٥
٣٩	بسفا...	"	٥٧٩
٤٠	عزبة الفتنت...	"	١٤٢٨
٤١	القضاي...	"	١٩٦٤
٤٢	الحية...	"	١٣٨٠
٤٣	عزبة الشقر...	"	١٤٤٥
٤٤	عزبة صفت...	"	٢٢٩٢
٤٥	دلمانس...	"	٢٩١٣
٤٦	الجهود...	"	١٩١٧
٤٧	الجفادون...	"	٣٠٩٧
٤٨	صفط الخمرسة...	"	٣٠٢٨
٤٩	صفط العرفا وعزبة السنايرة...	"	٣٠٩١
٥٠	الفشن...	"	١٥٣٣٧
٥١	جزيرة الوطية...	"	٢٨٩١
٥٢	نزلة حنا حنا...	"	١٧٩٢
٥٣	الزاوية الخضراء...	"	١٢٤٥
٥٤	أبسوج...	"	٣١٧٩
٥٥	بني صالح...	"	٢٧٥٤
٥٦	تلت...	"	٤٧٤٦
٥٧	القلية...	"	٤٧٥
٥٨	عزبة تلت...	"	١٣٨٧
٥٩	طلا...	"	٣٩١٠
٦٠	جزيرة شاورنة...	مناخه	٢١٠٣
٦١	زاوية رمشا...	"	١٤٣٥

١٧١٧٨١ المجموع ...

منشور رقم ٢ بتاريخ ١ فبراير سنة ١٩٣٠

بشأن تعديل جدول أسماء البلاد

(١) تعديلات أخذ فيها رأى مجلس المديرية

مديرية القهيلية - مركز السبلاوين

١ - فصل سبع حزب عن ناحية أم الدياب وناحية أبو داود السبخ وجعلها قرية قائمة بذاتها باسم ناحية (المين).

مركز دكرنس

٢ - فصل بعض العزب عن ناحية بنى عبيد وناحية عزبة الحمودية وجعلها قرية قائمة بذاتها باسم ناحية (البوسيف).

هذه التعديلات حصلت قبل إجراء الانتخابات الأخيرة، وعلى أثر حصولها أنشأت المديرية جدول انتخاب للقرتين البلديتين، ولكنها تأخرت في إخطارها بقرار مجلس المديرية في الوقت المناسب حتى كانت الوزارة تلجج القريتين في آخر منشور صدر منها بتعديل جدول أسماء البلاد قبل تحديد دوائر الانتخاب.

ولما كان الإخطار الوزارة قد حصل بعد أن رقت إلى مجلس الوزراء مشروع تحديد دوائر الانتخاب حالياً من اسمى القريتين المذكورتين، فلم تر الوزارة ضرورة إجراء تعديل في ذلك المشروع بإضافة القريتين إليه بإسمهما، وتحرران يشار إليهما بحقوقهما الانتخابية في البلاد المفصولة فيا القريتان، على أن يؤجل إدراجهما في جدول أسماء البلاد إلى حين انتهاء عملية الانتخاب لمجلس النواب.

والآن يجب إضافة البلديتين إلى الجدول المذكور، ولو أن أعمال التقسيم الإداري لا تزال موقوفة.

مركز السبلاوين وأجا

٣ - فصل نواحي كفر شهابور - وميت غراب - وكفر ميت غراب عن مركز السبلاوين في الأعمال الصحية والحفاظها في هذه الأعمال بمركز أجا.

(ب) تعديلات أخرى

محافظه القتال - قسم الافرنج

١ - تمحذف شياخة القنطرة غرب وملحقاتها الواردة في جدول أسماء البلاد بالصيغة رقم ٣٢٨ (من مكنات قسم الافرنج) حيث ظهر إنشاء تحديد دوائر الانتخاب لهذه المحافظة، أن الشياخة المذكورة سبق إدراجها تحت مكنات قرية القنطرة الغربية المستقلة والمضافة إلى الجدول منشور

زارة رقم ٦ لسنة ١٩٢٩

ملحق رقم ٤٧

(جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير

مرفوع من مكتب مجلس الشيوخ إلى هيئة المجلس

١ - يشرف المكتب بأن يرفع إلى مجلس الشيوخ التقرير الذي وضعه المكتب عن موضوع الاقتراع على نصف أعضاء المجلس.

وقد اختار المكتب حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك مقراً له عند النظر في هذا الموضوع ما

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

الرئيس
"خليل يكن"

نص التقرير :

١ - نظر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ في أمر الاقتراع على نصف أعضائه طبقاً للسنتين ٧٩ و ١٢٢ من الدستور فقرر اعتبار الأعضاء المنتخبين كلفة واحدة وعمل قرعة بينهم لإخراج نصفهم أي ٣٧ عضواً واختار الأعضاء المئتين كلفة أخرى قائمة بذاتها وإخراج نصفهم أي ٢٤ عضواً بطريق القرعة بينهم. وأحال إلى المكتب النظر في التفاصيل الخاصة بإجراء عملية القرعة وعرضها عليه.

وقد بحث المكتب في هذا الموضوع في عدة جلسات وهو يشرف بأن يعرض هذا التقرير ببيان مقترحاته في هذا الشأن.

٢ - وقد عرضت للمكتب مسائل قبل الدخول في التفاصيل الخاصة بعملية القرعة وأولى هاتين المسألتين خاصة بالمدة التي تنتهي عندها عضوية الأعضاء الذين يتخونون أو يمينون بدل من يفرجون بطريق القرعة - والثانية خاصة بمسألة الزيادة الطارئة في عدد أعضاء المجلس بسبب ازدياد السكان. وهاتان المسألتان قد دروسهما لجنة الداخلية والحفانية مجتمعين عند النظر في مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية والمكتب متفق في الرأي مع اللجنة فيما وصلنا إليه من النتائج بشأنها على الوجه المبين في التقرير المعروض منهما على المجلس.

٣ - وهذا بيان الطريقة التي يفتحها المكتب لإجراء القرعة.

أولاً - تمحصل القرعة في الجلسة التي يمجدها المجلس على دفعتين متوالتين أولاً للأعضاء المنتخبين والثانية للأعضاء المئتين ويتولاها الرئيس والكثيرون البرلمانين وثلاثة غيرهم من الأعضاء يتناهم المجلس.

ملحق رقم ٤٨

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير مكتب مجلس الشيوخ

بشأن المكافأة البرلمانية المستحقة لحضرات أعضاء المجلس
في مدة تعطيل البرلمان

(القررة خضرة الفتح المهرم للشيخ محمد بن الربيع)

يُتقرر المكتب بأن يرسل إلى المجلس القرار الذي اتخذته بجملة ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق باستحقاق حضرات أعضاء مجلس الشيوخ للمكافأة البرلمانية طول مدة التعطيل .

فإذا وافق المجلس على ذلك القرار اتخذت هيئة المراجعة الاجراءات اللازمة لنقض اعتماد بالطريق الدستورية بمقدار المبلغ الذي يقتضيه دفع المكافأة المتأخرة .

الرئيس
علي يكن

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

قرار المكتب

بجملة ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بالمكافأة

حصلت المناقشة في موضوع استحقاق حضرات الأعضاء المكافأة
تقرر ما يأتي :

إن صفة أعضاء مجلس الشيوخ لم تحمل عنهم في وقت من الأوقات طابقا لحكم الدستور الذي لا يميز حل مجلس الشيوخ وأن الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يمكن أن يفسر إلا في هذا الوجه وأنه في الحقيقة لا يبدو أنه أقر الأمور في نصها وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم .

ويرى المكتب بناء على ذلك أن الأعضاء يستحقون قانونا مكافأتهم البرلمانية طول مدة التعطيل كما لو كان المجلس لم يعطأ عليه طارئ .

غير أنه يرى أن يؤجل صرف المكافآت المتأخرة إلى حين اجتماع المجلس وفتح اعتماد بالطريق الدستوري لصرفها . ويكتفى الآن بصرف المكافأة المستحقة من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩

وبناء على ذلك يقرر المكتب أن يطلب إلى وزير المالية بأن يجمع تحت تصرف المجلس المال اللازم لمصروفاته من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ على أساس الرقم الوارد في آخر ميزانية أقرها البرلمان طبقا للفاصل ١٤ من الدستور .

ثانياً — تعد ٧٤ ورقة متحدة شكلا ولونا ويكتب على ٣٧ ورقة منها بطريق الطباعة كلمة "بقي" وعلى السبع والثلاثين ورقة الباقية كلمة "ينرج" وتتم بطابع المجلس ويوقع عليها الرئيس ويعطى لكل من القسمين نغمة مستقلة وتوضع في صندوق خاص .

وفي صندوق آخر يوضع ٧٤ ورقة أخرى بأسماء الدوائر الانتخابية — لا بأسماء الأعضاء أنفسهم — ويخرج الرئيس بيده الأوراق من هذا الصندوق الأخرى ورقة ورقة وعند اخراج كل ورقة يذكر اسم الدائرة وينادي على العضو الذي يمثلها فيتلطم العضو بنفسه ويسحب ورقة من الصندوق الأخرى ويكون بقائه في العضوية أو خروجه منها طبقا لما هو مكتوب في الورقة التي يسحبها .
فإن كان عضو الدائرة التي ينادي عليها غائبا أو فضل ألا يتقدم بنفسه لسحب ورقته أو كانت الدائرة خالية تولى رئيس المجلس سحب الورقة بمعرفته .

ثالثا — بعد الفراغ من عملية القرعة من الأعضاء المنتخبين تعمل القرعة من الأعضاء المعيين بالطريقة عينها أي أن يمد صندوقان ويوضع في الصندوق الأول ٤٨ ورقة مكتوب على ٢٤ ورقة منها كلمة "بقي" وعلى الأربع والعشرين الورقة الأخرى كلمة "ينرج" — بذات الشكل المقرر بالنسبة لأوراق الأعضاء المنتخبين ويوضع في الصندوق الثاني ٤٨ ورقة بأسماء الأعضاء المعيين وتتضمن الأوراق أسماء أولئك الأعضاء جميعا ومن ضمنهم الأعضاء الذين تكون عائلاتهم خالية ويسحب الرئيس بيده من الصندوق الثاني الأوراق واحدة أو واحدة كما يحب ورقة نادى على صاحبها لسحب بنفسه ورقة من الصندوق الآخر .
فإن كان غائبا أو رأى ألا يسحبها بنفسه أو كان حله خاليا تولى الرئيس سحب الورقة .

رابعا — تعمل قرعة قائمة بذاتها عن الدوائر الانتخابية الجديدة بالطريقة السالف ذكرها مع مراعاة أن يكتب على نصف عدد الأوراق "بقي" إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وعلى النصف الآخر "ينرج" إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ . وأن يكون سحب الأوراق جميعها من الصندوقين بمعرفته الرئيس .

خامسا — كذلك تعمل قرعة أخرى للأعضاء المعيين السنة الجدد بعد صدور المرسوم بتعيينهم بنفس الطريقة المقررة للأعضاء المعيين الحاليين مع مراعاة وضع صدارة "بقي" إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ على ثلاث أوراق . وعبرة "بقي" إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ على الثلاث الأوراق الأخرى

٤ — والمكتب يفتح على المجلس أن تحصل عملية القرعة في أول جلسة على صدور قانون تحديد الدوائر ما

الرئيس

علي يكن

المكبر

محمد عز العرب

لذلك أقترح :

عمل مدرسة أولية بجزيرة سيطرة الرفاعين بمركز فاقوس شرقية ليعمل أبناء هذه البلاد رحمة بهم .

وتغضوا بقبول عظيم تحياتي واحترامي ما
١٧ يناير ١٩٣٠

متولى عمر حمجازي
عضو المجلس

ملحق رقم ٥٠

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي
بإنشاء مدرسة ثانوية بفاقوس

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سيد فهمى الرزى بك)

٢٥ أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور صاحب العزة محمد السيد بك مراقب التعليم الأولي مندوبا عن وزارة المعارف العمومية .

ولما تناقشت اللجنة في موضوع الاقتراح قرر حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف ما يأتي :

٢٦ يربح الفصل في هذا الاقتراح إلى لجنة التعليم الإداري بمديرية الشرقية وليس هناك ما يمنعها من إنشاء المدرسة . أنا ما تحتم الأهل إليها يمكن مناسب حيث أن مرجع الاختلاف في مثل هذه المدرسة إلى وزارة المعارف .

ولحضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح أن يتقدم باقتراحه هذا إلى اللجنة المذكورة .

وبعد سماع ما تقدم قررت اللجنة حفظ الاقتراح وهي تتقدم برأيها هذا إلى المجلس وجاء الموافقة عليه .

رئيس اللجنة
أمين ساني

نص الاقتراح

٢٧ حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أتشرف بمرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا القبول .
يشير خطاب العرش إلى تحسين حالة التعليم وما أن مركز فاقوس شرقية أكبر للراكون انما ورانا يحتاج إلى مدرسة ثانوية لأنه ساعد عن مديرية الشرقية بمسافة عظيمة وليس بها سوى مدرسة واحدة وكثيرا ما تقرأ في الصحف ونسمع من الشكاوى المتعددة عن ضيق المدارس على الطالبين .

لهذا أقترح :

عمل مدرسة ثانوية بمركز فاقوس لما في ذلك من الفوائد العظيمة .
وتغضوا بقبول عظيم احترامي ما

متولى عمر حمجازي
عضو المجلس

ملحق رقم ٤٩

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي
بإنشاء مدرسة أولية بجزيرة سيطرة الرفاعين بمركز فاقوس

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سيد فهمى الرزى بك)

٢٨ أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ فيبحثه اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة محمد السيد بك مراقب التعليم الأولي مندوبا عن وزارة المعارف العمومية .
ولما تناقشت اللجنة في موضوع الاقتراح قرر حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف ما يأتي :

٢٩ يربح الفصل في هذا الاقتراح إلى لجنة التعليم الإداري بمديرية الشرقية وليس هناك ما يمنعها من إنشاء المدرسة . أنا ما تحتم الأهل إليها يمكن مناسب حيث أن مرجع الاختلاف في مثل هذه المدرسة إلى وزارة المعارف .
ولحضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح أن يتقدم باقتراحه هذا إلى اللجنة المذكورة .

وبعد سماع ما تقدم قررت اللجنة حفظ الاقتراح وهي تتقدم برأيها هذا إلى المجلس وجاء الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة
أمين ساني

نص الاقتراح

٣٠ حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أتشرف بمرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا قبوله .

ضمن بلاد مركز فاقوس بمديرية الشرقية بلدة تسمى سيطرة الرفاعين وتبعد عن محطة فاقوس خمسة عشر كيلومترا وهذه البلدة بها قنطرة وليس شمل اختصاصا سوى عشر بلدا . جميعهم متجاورون وترطهم بعض صلة القرابة والنسب وعدد أهالى تلك البلاد نحو الثلاثين ألف نسمة جميعهم محرومون من التعليم ولابد تلك البلاد عن محطة فاقوس بنحو خمسة عشر كيلومترا .

ملحق رقم ٥١

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى بإنشاء مدرسة زراعية بمديرية الشرقية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سيد فهمى الدين بك) .

"أحال المجلس هذا الاقتراح الى اللجنة بمجلسه ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ فيبحثه بجلستها المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة أحمد فهمى القبطان بك مرأبب التعليم القنى .

ولما تناقشت اللجنة في موضوع الاقتراح قرر حضرة صاحب العزة مندوب الوزارة ما يأتى :

"ألقت وزارة المعارف العمومية بملحة تفحص حالة التعليم الزراعى وتنظيمه . ومن مهمة هذه اللجنة البحث في حاجة البلاد الى كل نوع من المساعدات الزراعية الموجودة والتي يقترح انشاؤها .

ولم تهم هذه اللجنة تقريرها بعد الى وزارة المعارف ولا تزال مستمرة في بحثها وعند تقديم التقرير المذكور تلى برأى الوزارة في الاقتراح المشار اليه "

وبعد سماع ما تقدمت قررت اللجنة حفظ الاقتراح وعند ما تهم لجنة فحص حالة التعليم الزراعى تقريرها يستطيع حضرة الشيخ المحترم أن يشارك بتقديم اقتراحه اذا لم يجد في التقرير المشار اليه ما يحقق رغبته .

واللجنة تتقدم برأيا هذا الى المجلس رجاء الموافقة عليه

رئيس اللجنة
أمين سامى

نص الاقتراح

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم أتشرف بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا القبول .

برناج الحكومة الحاضرة يقضى بتحصين حالة الزراعة وبما أرى مديرية الشرقية من أساعها وكثرة العمران بها وتربة أراضيها تشتمل جميع أجناس الأراضي الموجودة بالقطر المصرى بكافة مآدنها التي تصلح لأن تعمل عليها جميع التجارب لاصلاح أصناف الزراعة الموجودة بالقطر .

لذا أقترح :

انشاء مدرسة زراعية بمديرية الشرقية لأن الحاجة ماسة اليها .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

متولى عمر حمجازى
عضو المجلس

ملحق رقم ٥٢

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم صاحب العزة محمد توفيق راضى بك بإنشاء كوبرين على تربة الجبازوية ومصرف محيط قشيشة ببلدى صفت وكفر صفت في اتجاه نهاية فرع رقم ٨ الآخذ من تربة مبدوم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد حمجازى بك) .

"أحال المجلس بمجلسه ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة الأشغال فاجتمعت اللجنة في يوم الأربعاء ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ لبحثه بحضور حضرة محمد عبد الرحمن الغرابى أئضى السكرير البلدى لحضرة صاحب العادة وزير الأشغال العمومية مندوبا عن الوزارة وحضرة الشيخ المحترم المقترح .

تناقشت اللجنة في موضوع الاقتراح فأبدى حضرة مندوب وزارة الأشغال أنه يوجد كوبرى على تربة الجبازوية تحت السكة الزراعية المارة بتاحيتى صفت وكفر صفت وهذا الكوبرى يبعد عن النقطة المقترحة على الكوبرين عليها بمسافة ١ كيلو ٣٠٠ مترواها لا يوجد في الضفة الأخرى بلاد أو نواح تجاه الكوبرين المقترح انشاؤها فانما كان الأهالى يرون لمصلحتهم عمل الكوبرين المذكورين فالوزارة ترى على أن يكون ذلك على نفقتهم الخاصة هذا مع اقتناعها بكفاية الكوبرى الحالى .

فأجاب حضرة الشيخ المحترم المقترح بأن مقابر البلدين في الجبل مقابل المكان المطلوب عمل الكوبرين عليه وكذلك يوجد في اتجاه عمل الكوبرى عزنتان كبيرتان احدهما لا يرامهم مجاز بك والأخرى للأحرار وان جزئا كبيرا من أطيان البلدين يبلغ نحو ألف فدان يقع في الضفة الغربية من التربة والوصول اليها الآن متصردان عمل الكوبرين يسهل المواصلات .

فقرر حضرة مندوب الحكومة أن المسافة بين صفت مبدوم والكوبرى الحالى تكاد تكون نفس المسافة بين صفت مبدوم والنقطة المراد انشاء الكوبرى عليها لأن الكوبرى الحالى لا يقع أمام البلدة نفسها . وأما فيما يخص مبدوم فانه يوجد كوبرى يبعد عن مكان الكوبرى المقترح انشاؤه مسافة كيلومترين . وأن الكوبرين الحالىين كليهما . فقال حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح أن انشاء الكوبرين فيه قبول لنقل المرق .

فقرر حضرة مندوب الحكومة أن الوزارة ليس لديها مانع الا أنها تقدم الأمل على الملم ويمكنها أن تستغرق في هذا الاقتراح متى سمحت الميزانية بذلك . فترأت اللجنة احالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال للنظر فيه

رئيس اللجنة
محمد شفيق

قصد حضرته أن آخره وزارة دستورية اعتمدت هذا المشروع فتعاقبت مع السير مردوخ ماكدونالد ليكون مهندسا استشاريا لهذا العمل ولكن الوزارة التي تلتها صرفت النظر عنه وعندما وليت الوزارة الحالية الحكم أخذت في دراسة هذا الموضوع مجدداً، وأتمل أن قبل نهاية سنة ١٩٣٠ يكون للملح اللازم قد أدرج في الميزانية وهي تندر أهمية هذا المشروع حتى قدورها. والجنة مع شكها لحضرة صاحب المالى وزير الأشغال تقرر إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية.

رئيس اللجنة
عبد شفيق

نص الاقتراح

اصلاح القناطر الخيرية

في الدورة البرلمانية الثالثة وجهت سؤالاً لحضرة صاحب المالى وزير الأشغال نصه على حسب ما هو مسطر في مضبطة جلسة ٢٨ يوليوس سنة ١٩٣٣ هو: "هل يتكرم حضرة صاحب المالى ويصرف: لما ذالم بأمر زيادة المياه أمام القناطر الخيرية عما هو الآن بالرغم من وجود مياه كافية بالنيل، وذلك خلافاً لقاعدة السير هيربي راوان التي تقضى بزيادة المياه أمام تلك القناطر سقيتها واحداً كلما زاد خلفها أربعة سقيتات تأخذ الأبحاث والترع التي أمامها تصرفاً كبيراً يسمح بالتغلب على الصعوبات الحاصلة الآن، وبحصل كل عام في مبدأ فصل الفيضان؟ ولقد طلبت تنفيذ ذلك عند ما كنت بالوزارة سنة ١٩٢١ ووافقني على رأي هذا مستر ديبوي الذي استحضرتة الحكومة لدراسة مشاريع الري والصرف الكبرى بالقنطر المصري.

لو أبطلت هذه الفائدة لأسكن (أولاً) زيادة المياه بالوجه البحري بكميات هائلة في أول الفيضان تكفي لتجاة زراعات القطن والأرز، (وثانياً) التصريح بزراعة القدر سبكراً، (وثالثاً) إبطال المناوبات الصيفية قبل مواجعتها الحالية بخراسوبين أو ثلاثة.

فأجاب حضرة صاحب المالى وزير الأشغال على سؤالى هذا بما يأتي: ترى الوزارة أن القناطر الخيرية بمجالاتها الرائحة لا تقوى على زيادة الضغط المائي مما هو مقرر وتعتقد أنه ربما كان من الميزة تنوير قاعدة الآرمة لواجب قبل عمل تقويات للقناطر.

وتدرس الوزارة في الوقت الحالي مشروعا من مقاضاة تعديل القناطر الخيرية وقناطر أسبوط وقناطر اسنا وتقويتها لتتمكن من زيادة الضغط المائي عليها تنفيذاً لفكرة زيادة الانتفاع بها وترجو الوزارة أن يتم درس ذلك قريباً حتى يمكنها ادراج الاعتبارات اللازمة في السنة المالية القادمة " انتهى "

ولما لم يرد شيء في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ عن هذا الخصوص أثرت الموضوع من جديد في جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ وقلت:

إني في الدورة الماضية وجهت سؤالاً للمالي وزير الأشغال خاصاً باصلاح هذه القناطر إذ أنه ابتداء من أول يوليوس إلى أغسطس من كل عام لا تأخذ ترع الوجه البحري المياه الكافية لري الأراضي منها ولأجل أن تأخذ كفايتها

نص الاقتراح

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم
بعد الاحترام. أتشرف بأن أعرض اقتراحى هذا على مجلس الشيوخ الموقر لآلحاله على وزارة الأشغال.

بلدنا صفت وكفر صفت من أعمال مركز الواسطى بمديرية بنى سويف. هاتان البلدتان هتان شرق ترعة الجيزاوية وبصرف محيط قشيشة اللذين أنشأ في سنة ١٩٠٧ وأنشأهما كان سبباً في فصل بعض زمامهما عن بعض بلجل ثلث الزمان تقريباً في أطيان البلدتين غربى التربة والمصرف المذكورين ومقداره نحو الألف فدان وريه تابع لري الحياض.

ويوجد في غربى هذا الجزء مدافن أموات هاتين البلدتين الكثرة بالجل وبمن ذلك التاريخ لم تفكر وزارة الأشغال في إنشاء كبار على التربة والمصرف لراحة الأهالي في مباشرة زراعة ذلك المقدار المتفصل من قنل تقاوى والآلات زراعية ومواش وضع المحصول وقته والحفاظة عليه من الأعداء وكذلك في قنل موتاهم إلى مدافن البلدتين المذكورتين بل تركهم يتكبدون عملاً لجهد إلى زراعتهم والعودة منها ويقتل حاصلاتهم والوصول إلى الجبايات بواسطة كبارى البلاد الأخرى التي تبعد عنهم مسافة لا تقل عن السنة كلونهاها ومطها إياباً وأشد ما تكون هذه الحالة عند قنل الموتى إلى مقرهم الأخير وفضلاً عما يلاقيه المشيوعون من التسبب تخفيضاً لهذه الحالة اقترح على هيئة المجلس الموافقة على إنشاء كبارى على التربة والمصرف المذكورين لبعضهما في اتجاه نهاية فرع رقم ٦ الأخذ من ترعة مبدوم للأسباب التي وضعتها.

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احترامى ما

تقريباً في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠

عبد توفيق راضى
عضو المجلس

على رقم ٥٣

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم صاحب المالى محمد شفيق باشا بطلب ادراج نصف مليون جنيه بميزانية وزارة الأشغال ثلثة بميزانية هذا العام والباقي بميزانية السنة التالية وذلك لاصلاح قناطر البلد

(القرر حضرة الشيخ المحترم أحمد جاني بك)

"أحال المجلس هذا الاقتراح بجملة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ إلى لجنة الأشغال فاجتمعت اللجنة في يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ لبحثه بحضور حضرة محمد عبد الرحمن الفريال انفسى السكرى البرلمانى لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية مندوباً عن الوزارة.

ان الوجه البحرى يشكو من الشكوى من عدم تمتعه بالمياه الكافية في أوائل النيل حيث تكون زراعات القطن والأرز قائمة على الأرض ورى الشرق للذرة حاصل والحر شديد والبخار حائل، وفي وقت الشدة هذه تكون عند مصر المياه كافية في مجرى النيل ولكن وسائل الانتفاع بها ضعيفة لأن وزارة الأشغال تختص على القنطرة الخيرية من زيادة المنجر عليها فتترك المياه تمر منها للبحر المالح نحو علامة أسبغ قبل أن تتمكن من إعطاء الوجه البحرى ما يحتاج إليه من المياه .

ولا يخطر أن يصرف على عملية اصلاح القنطرة ان كانت لازمة أكثر من نصف مليون من الجنيحات مع أن خسارة الوجه البحرى من جدم اجراء هذه العملية لا تقل عن ثلاثة ملايين من الجنيحات كل عام على أقل تقدير سواء فيما يعود على القطن والأرز من التلف أو فيما يعود على محصول الذرة من تأخير رى الشرق .

قلت انه لا يخطر أن يصرف على عملية اصلاح القنطرة الخيرية أكثر من نصف مليون من الجنيحات ان كانت تلك العملية لازمة . وأعود الآن فأقول ان هذه العملية غير لازمة ويمكن حصر المياه بأكثر مما تنطفي فائدة السرمهوى براون من غير ما يحصل لها أى ضرر .

لقد أثرت هذا الموضوع في سبقي ١٩٢٠ و ١٩٢١ عند ما كنت وزيرا للأشغال ووجدت وقتها معارضة شديدة لأرضع الفكرة موضع التنفيذ . وأعفوا من أسخرا على طرح الموضوع ضمن المواضيع الأخرى المتخلف عليها في الرى والمالية والزراعة على الخبير الذى شرعت الحكومة في استشارته .

وما يأتى هو رأى مسترديوى الخبير أورد هنا خلا من صفحة ١١٢ من الترجمة العربية لتقريره المطبوع سنة ١٩٢٥ تحت عنوان عملية الموازنة على قنطرة الدلتا .

”من أهم الأمور التى تؤثر فى رى الدلتا كلها في أوج أوقات السنة أى حين وصول الفيضان حوالى أيلوليه والطريقة التى تتبع في عملية الموازنة على قنطرة الدلتا .

في ذلك الوقت يكون الطلب على المياه لأطفاله الشرق بالنا أقصاه من الشدة والإحلاج بعد أن تكون المياه في الفترة السابقة لذلك في مدة البحار قى قد ظلت معجوزة على العموم لصالح الزراعة القطعية .

في ذلك الوقت يكون الطلب زائما بوجه عام فما تستطع الترع نقله فمن المستحسن جدا والحالة هذه اعدل الترع أعظم إيراد تستطيع إمراره .

ولكن رموس بوابات القنطرة الواقعة على مسوتوب هو دون ما يزم لامتداد بعض الترع بإيرادها الكامل فترى الفيضان في ارتفاعه يغطي هذه البوابات قبل أن تجلب مطالب الترع كلها . فذلك قلعب نية الفيضان ضياعا في النهر بالنسبة للترع التى لم تستوف إيرادها .

وفى حصل ذلك تأتى فترة شديدة الحرج والتعقيد في تشييد القنطرة إذ يجب على مدير القنطريوش أن يحتفظ بأعلى مسسوب التهر أمام القنطرة لصالح الترع وأن يراعى في الوقت عينه تأخير إمداد المياه في النهر على السدينى

من المياه يلزم لها ثمانون مليون متر مكعب من المياه يوميا ولكن في مدة الأربعين يوما هذه لا يعطى لما الآن أكثر من ستين مليوناً من الأمطار المكعبة في أول يولييه وتزداد تدريجيا .

وفي هذا الوقت تكون الأراضي الزراعية في أشد الحاجة للمياه، وخصوصا زراعات القطن والذرة والأرز وتكون في النيل المياه كثيرة ولكن ليس بالغرم مياه بالدرجة التى تكفى لرى أراضي الوجه البحرى .

وعلى حسب التقرير الرسمى الذى وزعته وزارة الأشغال في شهر يونيه الماضى تكثر المخالفات ضد نظام متوابعات الرى لدرجة أن الوزارة لا يمكنها التغلب عليها . ولقد جاء في الصفحة الثانية عشرة من ذلك التقرير ما يأتى :

ولقد كويت صعوبات عظيمة في يولييه الماضى اذ تكثر المخالفات ضد لائحة الشرقاى حتى أصبحت لا يكاد يمكن مكافئتها ولقد بلغ عدد المخالفات ١٩٦٨ مخالفة ” انتهى “ .

وفي هذا الوقت يمكن إعطاء الترع المياه الكافية لأنها في حاجة الى خمسةائة وخمسين مليون متر مكعب من المياه في مدة الأربعين يوما والقنطرة لا تحجز الا بنسبة ستينمتر واحد أمام وأربعة ستينمترات خلف من مياه الفيضان .

ولقد كانت كمية المياه المنصبة في مجرى النيل بحسرى القنطرة الخيرية في العام الماضى ألفا وخمسةائة مليون من الأمطار المكعبة في الأربعين يوما فلو قلنا إنه يمكننا أن نأخذ خمسةائة مليون من الأمطار المكعبة للترع حتى تستريح الأهالى يكون الباقى وهو ألف مليون يصرف بحسرى القنطرة ولقد وعد مملى وزير الأشغال بدوس هذه المسألة وقال انه لا يمكن زيادة المياه قبل أن تتم دراستها وأنه يرجو أن تدرج الاعتبارات اللازمة لهذا المشروع في ميزانية هذا العام ولكننا لم نجد في الميزانية شيئا من هذا وقالت الوزارة إنها مازالت تدرس الموضوع .

والذى أرجوه رحمة بأحالى الوجه البحرى هو أن تتكرم الوزارة بدراسة المسألة بأسرع ما يمكن حتى يمكن البت فيها عند نظر ميزانية العام المقبل .

فقال حضرة صاحب الممالى وزير الأشغال في جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ردا على أقرالى هذه انه يشاركنى في كل ما قلته ولكنه يلاحظ أن القنطرة الخيرية بنيت في عهد المغفور له عبد الله باشا وكلنا نعرف أنه ظهر فيما بعد عدم صلاحيتها للاستهلاك واضطرت وزارة الأشغال منذ ثلاثين أو خمس وثلاثين سنة الى العمل على تقويتها .

فاذا أريد زيادة كمية المياه التى تحجز أمام هذه القنطرة القديمة فيجب بحث ذلك بحثا وافيا لأن حياة الوجه البحرى متوقفة على هذه القنطرة وكل عمل يراد ادخاله عليها يجب دراسته دراسة تامة وأظن أن اللدة التى مضت من السنة الماضية وبين تحضير الميزانية المعروضة على المجلس لم تكن كافية لاتمام بحث الموضوع . وعلى كل حال فالوزارة تهقر أهمية المشروع وتعمل ما يمكن للاصرار على تشييده (انتهى) .

وبالغرم من هذه الوعود المتكررة فإن مشروع ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ جاء خلوا من أى اعتداد لهذا الاصلاح .

هذه توصيات الخبير التي انتدبت الحكومة سقياً ١٩٣١ و١٩٣٢ لدراسة عدة مواضيع خاصة بالرى والصرف ومع ذلك لم تنفذها الحكومة وبقيت قاعلة (٤ الى ١) حتى المعمول بها الآن والتي يتسبب عن العمل بها خسائر فادحة لاتقل عن ثلاثة ملايين جنيه كل عام .

وانى لأرجو ألا تجزم الوزارة عن تجربة ما أوصى به مستر دينوى عند محي القيضان هذا العام وأن تشرع حالا في تنقية القناطر إن كانت ترى فائضة في التقوية وكفى ماضع على الوجه البحرى من الخسائر ما

١٧ يناير ١٩٣٠

عبد شفيق

ملحق رقم ٥٤

(جاسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر جبارى بعمل كوبرين ببلدة صان الحجر أهدأها على مصرف رئيسى والذى متحرك على مصرف بحر المشرع عند قطرة خفر السواحل بالطويل

(القرى حضرة الشيخ المحترم أحمد جبارى بك)

١٢٠ أمال المجلس هذا الاقتراح بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال فاجتمعت اللجنة في يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ لبحثه بحضور حضرة عبد الرحمن الفرائلى أفندى السكرتير البرلماني لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية مندوباً عن الوزارة .

فأبدى حضرة أن الاقتراح يتضمن إنشاء كوبرى على مصرف رئيسى وأقر متحرك على مصرف بحر المشرع .

يوجد في الوقت الحاضر طريق في اتجاه النقطة المطلوب عمل كوبرى لها على مصرف بحر صفت وقد وضعت مصلحة الرى معدية على مصرف رئيسى عند موقع الكوبرى المطلوب عمله أيضاً عليه . ومعدية أخرى على مصرف بحر صفت مقابل سكن صان الحجر . غير أن المنطقة غير أهلة بالسكان ولا تزال أراضها الى الآن بوراً ولم تعمل لها مصلحة الرى مشروعات التحجير . ولما كان بحر صفت ملاحياً ومتسعاً فإن عمل كوبرى عليه يكلف مبالغ جسيمة فضلاً عن احتمال عدم موافقة الموقع عند مآتمل مشروعات الرى في هذه المنطقة فيحسن ألا يميل حذان الكوبرى الآن .

ومصلحة الرى مستعدة لوضع معدية (صنل) تكفى لتعدي في النقطة الأخرى على بحر صفت خلاف المعدية الموجودة الآن على مصرف رئيسى . وترى اللجنة أحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال للظرف فيه ما

رئيس اللجنة

عبد شفيق

الذين يشآن سوايا في فرحه بالقرب من البحر وأن يذكر مع ذلك ما تسحبه الترع من النهر قناطر زرقى وما تسحبه طلمبات المطف الخ . وأن يلاحظ في أثناء هذا كله اتباع قاعدة مصلحية قديمة تنهى عليه ألا يرفع منسوب الماء أمام القناطر إلا بمقدار ستيقمة واحد مقابل كل أربعة ستيقمتات يرفها الماء خلف القناطر وذلك يجرى شروء الماء في المرور منها .

هذه القاعدة القديمة وإن تكن في ذاتها صحيحة حكيمة وإن تكن قد وضعت لضمان الأمن في تشغيل القناطر يجرى أن ظهرت على إثر إنشاء السد القناطر اعتبارات جديدة (خاصة بالتأثير المحتمل للسد على تراكم الطمي والزلزل في قاع النهر وبالخطر المحتمل نشوؤه من ازدياد تأثير الواقع على فرش القناطر بسبب عدم العناية باستعمال البوابات المعلقة) أقول إن هذه القاعدة قد اكتسبت بتقدم المهندسة لا تكاد تستحقها .

والواقع أن هذه القاعدة قد أصبح من شأنها إن تعطل مبدى القناطر في مجهوداته للوفاء بما يقتضيه الموقف من المطالب المعلقة وأن تجعل زيادة الإيراد اللازم إعطاءه لترع الأخذ من القناطر بعد شروء الماء في الانحدار في النهر أمراً بطيئاً جداً .

وإنه لمن المستحسن جداً جعل تشغيل القناطر خالصاً من التزويد المركبة بقدر الامكان مع الاصطراف في الوقت فيه على مراعاة الشروط الجسورية حقيقة .

ومن المعتقد أنه ليس من المستطاع بأى طريقة تتبع في تشغيل القناطر رفع منسوب المياه أمام البوابات بمقدار يزيد عما يرفع به حتماً خلف البوابات بسبب انحدار الماء في النهر بعد أن يغطى رئيساً وبما أن تآكل الزياتين أمام البوابات وخلفها ليس من شأنه أحداث أى ضغط محسوس على القناطر وبما أن تأثير المياه المحتل نشوؤه من أى ارتفاع دون الخمسين ستيقماً هو ما يمكن إهماله وعدم الاحتداد به فليس من المعتقد أن يشأ أدنى خطر من ترك المدير التصرف في تشغيل البوابات بالطريقة التي ينصوبها حتى يبلغ منسوب الماء أمام القناطر ١٦ وهو يعادل نحو ٣٠ ستيقماً فوق رموس البوابات .

وبنى يبلغ المنسوب هذا الحد أبى من الحكمة الاصرار على عدم السماح بأى ارتفاع آخر حتى يهود الفرق بين منسوب الماء أمام القناطر ومنسوبه خلفها الى النسبة المقررة بالقاعدة القديمة وهي (٤ الى ١) وبعد ذلك يمكن أن يستمر أى ارتفاع آخر على هذه القاعدة القديمة التي ثبت بالاختبار صلاحيتها .

بهذه الكيفية يتسنى لمدير القناطر أن يباشر عملية الموازنة بشئ من الحرية في المرحلة الحرجة بحيث يتضمن زيادة إيراد الترع بسرعة حتى يبلغ المنسوب ١٦ (وهو ما يجب أن يهود بفرقته جزيلاً) من غير تعرض القناطر لأى ضغط زائد من اللازم ومن غير أحداث أى تغيير غير مستحسن في طريقة العمل . لهذه الاعتبارات أوصى ، بأن تصعد رسمياً القاعدة القديمة (٤ الى ١) على الوجه الموضح أعلاه .

وقد شكوا الأهالي مرارا من ذلك وبلغت شكواهم الوزارة (قسم البلديات) وكان آخرهم من الوزارة على ذلك كما هو مبين بكتابهم رقم ٤٣/٣٩/٧ المؤرخ بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ بأن مصلحة السكة الحديدية كتبت للبلديات (رقم ٦٦/١٠٩) بأن هذا الموضوع لا يزال قيد البحث ولم يتكف المجلس بذلك بل قدم حضرة مهندس تقليم البندر مذكرة بخصوص هذا الموضوع وعرضت على جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ فوافق المجلس بالإجماع على رفع هذه المذكرة للوزارة تمهيدا لتنفيذ هذا الطلب - هذا رغمًا عن أنه تمحور من المجلس خطاب البلديات برقم ٣٧٢ في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مضمونه أن المجلس علم من حضرة مهندس السكة الحديدية بأنه تقدمت بمقايضة بتعديلات محطة بيا ومن ضمن هذه التعديلات رفع مخزن النيل المذكور المشار شارع الورد وسط البندر والذي سبق أن طلب مرارًا رده وقد علم المجلس أن هذا المقايضة تأجلت للسنة المالية القادمة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لتضاد مبالغ الاعتادات .

وحيث ارتأى المجلس في شدة الحاجة لرفع هذا المخزن فنرضى الأمر على الوزارة بأن المجلس على أتم استعداد لرفع المخزن المذكور على حسابه وتسلم المهمات الناتجة منه لمصلحة السكة الحديدية في أي نقطة تختارها والمجلس يرجو الوزارة تبليغ ذلك لمصلحة السكة الحديدية مع التوصية اللازمة - وقد كتبت لذلك عدة استجالات ولأن لم يرد شيء بخصوص هذا الموضوع

مرسى وزير
عضو المجلس

ملحق رقم ٥٧
(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

قرار لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازي
الخاص بجل مبحث السكة الحديدية بمحطة فاقوس

(لقرار حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا)

" أجاب المجلس بجلته ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت بجلته ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب البرة يوسف رزق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات متوليا عن الحكومة .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن عمل المرء الآن صعب نظرا لوجود ترعة بجانب السكة الحديدية ولكن المصلحة تعمل بتعديلات في حوش المحطة بمناسبة إنشاء خط حديدى من فاقوس للخدمة وسيكون من شأن هذه التعديلات أن تقل الصعوبات الحالية .

فقررت اللجنة بمد سماح هذا الأيضاح حفظ هذا الاقتراح

رئيس اللجنة
محمد شفيق

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

قال حضرة مندوب الحكومة أن المصلحة قررت إنشاء الخط المذكور إلا أنه لا يستغنى عنه في شكله الحالي لأن المصلحة تتخف به في المتاورات والمنظور أن يمدل حوش المحطة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فيزال هذا الخط إذ يصبح لا لزوم له .

فقررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات للنظر فيه

رئيس اللجنة
محمد شفيق

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

" وقت أن كان العمل قائما في قايقة السكر انشأ خط حديدى اضافى يندربيا لنقل القصب إلى القايقة وقد أقيمت هذه القايقة من زمن بعيد وأصبح هذا الخط مهملًا ووجوده وسط البلد معطل لشارع عظيم يتخف به .

فيما عليه :

أقترح على المجلس الموقر إزالة هذا الخط وجعله شارعا يتخف به سكان البندر .

مرسى وزير
عضو المجلس

مذكرة

بخصوص رفع شريط السكة الحديدية المشار بوسط البندر

" يوجد لمصلحة السكة الحديدية جسر يمتد إلى الجهة البحرية للبندر من الغرب إلى الشرق متوسط عرضه ١٢ مترا وطوله ٥٥٠ مترا تقريبا موضوع عليه شريط سكة حديدية موصل بين حوش مخزن البضاعة ونهر النيل .

سبق أن عمل على رفعه وتقليم في سنة ١٩١٧ وأقرته الوزارة ولكن مصلحة السكة الحديدية لم توافق في ذلك الوقت على رفع الشريط عن الجسر المذكور وتسليمه للجلب لاستصدار مرسوم ملكى باعتداء خطوط التنظيم الموضوعه له كما جاء بكتاب قسم البلديات نمرة ٢٥٢ رقم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ دوسيه ٥/٣٩/١١ .

وبما أن الجسر المذكور أصبح الآن في وسط مبانى البندر المهمة وقاطعا لبلدة شوارع لا يتقطع عنها المرور لولا أنهارا وتركه بالحالة التي هو عليها لا يتفق مع الجهود التي يقوم بها المجلس لتحسين حالة البندر خصوصا وأن الفائدة المادية التي تعود على مصلحة السكة الحديدية من وجود هذا الخط لا تدرك بالنسبة للخدمة العامة التي تعود على سكان البندر من رفع الخط المذكور وتمهيد الجسر وجعله صالحا للزور العام لأن الخط المذكور كان في بادئ الأمر لا يستعمل إلا لشحن بعض أحمار قطن في أيام قليلة جدا في بحر السنة وأصبح الآن لا يستعمل مطلقا .

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم
أشرف بمرض اقترأى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا قبوله مع مزيد
احترامى .

محطة فاقوس بمديرية الشرقية من المحطات الرئيسية التى يصلها كل يوم
أحد عشر قطارا ذهابا وإيابا للركاب خلاف قطارات البضاعة وفى ذهاب
القطارات وإيابها تقفل نوبتيه البضاعة جميع الممتلكات والأبواب وتغلق
المسارح أكثر من نصف ساعة فى كل قطار وخصوصا فى أيام الأسواق
العمومية الموجودة بجوار المحطة وعلى ذلك أصبحت جميع الأهالى الذين لم
مصالح يسكنون من الشكاوى من تعطيل مصالحهم وخصوصا أن المحطة
والسكة الحديدية يمتزجان البلد نصفين .

لذلك :

أقترح عمل ممر تحت السكة الحديدية بمحطة فاقوس شرقية لسهولة
المواصلات وعدم تعطيل مصالح الأهالى .
وتفضلوا بقبول فائق احترامى

٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

متولى عمر حمزى
عضو المجلس

ملحق رقم ٥٨

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم مرسى وزير بك الخالص بإنشاء
سكة زراعية بكم الصامدة التابعة لمركز بيا

(انظر حضرة الشيخ المحترم جده شفيق باشا)

”أحال المجلس هذا الاقتراح بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ إلى لجنة المواصلات
التي نظرت بمجلس ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ بمختصر حضرة صاحب العزة إبراهيم
وذكر بك المدير العام لمصلحة الطرق والكبارى مندوبا عن الحكومة .
قرر حضرة مندوب الحكومة أن هذا الاقتراح لم يرد إلى المصلحة بالطرق
القانونية طبقا لقوانين السكك الزراعية فانها قرره مجلس مديرية بنى سويف
وحصل المبالغ اللازمة له فان المصلحة مستعدة لتنفيذه .
فقررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية لتعجيله إلى مجلس
مديرية بنى سويف للنظر فيه

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
جده شفيق

نص الاقتراح

”ناحية كوم الصامدة بمركز بيا محرومة من المواصلات حتى لا يمكن الوصول
إليها لا بأوتومبيلات ولا عربات حتى الركاب مع أن عدد سكانها تقريبا يزيد
على الأربعة آلاف نسمة فضلا عن أنها تبعد عن السكة الزراعية العمومية
الواقعة على جسر الإبراهيمية من الجهة الشرقية نحو اثنين كيلو .

لذلك :

أقترح على هيئة المجلس الموقر عمل سكة زراعية لهذه البلدة تسهلا
لمواصلاتهم ونقل حاصلاتهم .

مرسى وزير
عضو المجلس

ملحق رقم ٥٩

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التى لحقتها فى ١١ فبراير سنة ١٩٣٠

(انظر حضرة الشيخ المحترم جده شفيق باشا)

”أحال المجلس الاقتراحات الآتية إلى اللجنة :

الاقتراح بمشروع قانون رقم ٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حافظ
طهين بك لسقوط آثار الجزية فى الجبلج والبلديات بعد مدة معينة .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الإطلاع عليه والمناقشة فى موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا
ومن الجائز نظره أمام المجلس لآلته إلى لجنة الحفانية .

الاقتراح رقم ٢٨ المقدم من حضرة صاحب الطرق وإدخال الجبارى
فى أرض الجزيرة الواقعة بين كوبرى الانجليز وحديقة الأورمان .

أحيل هذا الاقتراح بمجلس ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الإطلاع عليه والمناقشة فى موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لآلته إلى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٣٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمزى
بتطهير مصرف بحر السبك واختباره مصرفا رئيسيا .

الاقتراح رقم ٣١ المقدم من حضرة يعمل كوبرى على مصرف صفط
بين بندقى الصوفية والوزير مركز كفر صقر .

أحيل هذان الاقتراحان بمجلس ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

أشار الدستور المصري بالمادة (١٥٢) الى عمل قانون العفو الشامل ولأن لم يصدر هذا القانون وكذا يعرف ما تأخير إصداره من الضرر والحيث حيث إن قوايين البلاد الجائية بها قصص مريب (بخلاف قوانين البلاد المتعدنية) بمسلك الحكم عليه (ولو كان الحكم ظاهرا) ملوثا طول حياته وفي ذلك ما فيه من ضياع مستقبله وعدم مباله الى الأخذ في سبيل تحسين سيره لباس المستوى عليه بسبب عدم وجود ذلك القانون الذي يرضيه ويحبه حتفا في اصلاح حاله :

لذلك :

أقترح عمل مشروع قانون باعادة الاعتبار كالاتي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تسقط آثار الجريمة بمسلك القانون وتعتبر كأن لم تكن عن المحكوم عليهم من محاكمة في جريمة مزيرة بالشرف بمضي عشرين سنوات من تاريخ تمام قضاها اذا كانت جنابة ما عدا جريمة القتل ما لم تصدر في حقهم احكام أخرى من نوعها في العشر السنوات .

مادة ٢ - تسقط آثار الجريمة بمسلك القانون وتعتبر كأن لم تكن عن المحكوم عليهم من محاكمة في جريمة مزيرة بالشرف بمضي خمس سنوات من تاريخ تمام قضاها اذا كانت جنامة ما لم تصدر في حقهم احكام أخرى من نوعها في الخمس السنوات .

مادة ٣ - بمضي المدد الموصفة بالمادتين الأولى والثانية وبمسلك القانون لا يجوز لأي شخص أو بلجئة ما الحصول على شهادة لسوابقهم ومن أعطى شهادة بها يحكم عليه بالحبس شهرا أو برامة لا تقل عن مائة جنيه مصرى .

مادة ٤ - حل وزير الحفانية تنفيذ مرسومنا هذا من تاريخ إصداره بالجريدة الرسمية ويسرى مفعوله على جميع المحكوم عليهم من محاكمة وينطبق عليهم مرسومنا هذا على الأحكام الصادرة ضدهم ما

(٢٨)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حافظ عابدين بك وهذا نصه :
حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم

أقدم لولكم اقتراحا برغبة راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقرة لاحالة الى وزارة الأشغال لتنفيذه ولدولكم الشكر ما

حافظ حسين عابدين

جرى العمارات بمرسة وبدرجة عظيمة في أنحاء الجهة المعروفة بالحيرة (أرض زرفوذاكي سابقا) وهي فيها كورى الانجليز وحديقة الأورمان من أعمال البحيرة فهي فضلا عما شيد بها من منازل عظيمة فسكنها طائفة من كبار الملاك وعظمتها أصبحت طريقا مطروقا لعموم المدارس والجامعات وها مستشفى كبير للرضى من جميع الأجناس .

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة في موضوعهما .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارهما اقتراسين برغبة ومقبولين شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالتها الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٢٢٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد زكى عبد الرزاق بك بعمل ترعة تأخذ من قنطرة الزبوني الشرق لرى بعض البلاد .

أحيل هذا الاقتراح بمجلسه ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاله الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٣٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بالنسبة بفراش المحبوسين حسبما احتياطيا محافظة على صحتهم .

الاقتراح رقم ٣٤ المقدم من حضرته بشأن مندوب المحضرين بالمحكمة الأهلية .

أحيل هذان الاقتراحان بمجلسه ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة في موضوعهما .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارهما اقتراسين برغبة ومقبولين شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالة أولهما الى لجنة الداخلية والثاني الى لجنة الحفانية .

الاقتراح رقم ٣٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا بتخفيض ثمن مياه الشرب بمدينة القصير الى النصف من ثمنها الحال .

أحيل هذا الاقتراح بمجلسه ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاله الى لجنة المالية ما

رئيس اللجنة (البابية)

عزيز مريم

ملحق

لتقرير لجنة الاقتراحات والمراض عن الاقتراحات التي

فحصتها اللجنة في ١١ فبراير سنة ١٩٣٠

(٢)

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم حافظ عابدين بك وهذا نصه :

” حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم
أرجو عرض اقتراحي بمشروع قانون الآتي نصه على هيئة المجلس الموقرة لاحاله الى لجنة الحفانية لدرسه وتعديل ما ترى تنديله وتصدية المجلس في أقرب وقت ممكن لاتقراره والتصديق عليه وإصداره ولدولكم الشكر .

حافظ حسين عابدين

(٣١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى .
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يتشرف بمرض اقتراحه هذا متولى عمر حمجازى عضو مجلس الشيوخ عن دائرة قافوس شرقية راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقرة .

مصرف بحر صقظ بمركز كفر صقر شرقية يفصل بين الصوفية والزور وجملة بلاد من بلاد المركز أهله بالسكان والتجار وأرباب المصالح وهذا المصرف غير موجود عليه كإر قطنيا والتدية من ير لأخر عليه متضمنة والأهالى يخوضون المياه صباحا ومساء .

لذلك :

أقترح عمل كوبرى على مصرف صقظ المذكور بين الصوفية والزور بالقرب من محطة الصوفية لما في ذلك من سهولة المواصلات وتحسين المعمران ورواج التجارة واستتباب الأمن .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاجلال ما

٤ فبراير سنة ١٩٣٠ متولى عمر حمجازى
عضو المجلس

(٣٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد زكى عبد الرازق بك
وهذا نصه :

اقتراح

مقدم لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ وهيئة المجلس الموقر

تقد باحت شركة الدائرة السنية اطيانها من مدة أربعين سنة تقريبا الكثرة شرق السكة الحديدية المصرية في زمام النواحي الموصلة بد : أبى جرج ، الموده ، الخديرية ، عماد ، الشيخ زياد ، مضاه ، لملاك مثل الخواجه جورج لطف الله وصل بإشاهى ، وفى مدة الدائرة السنية كانت المساق يمرى تطهرها بممرقتها لتسقى أراضيها وما يحيطوها من اطيان الأهالى .

ولكن بد بيع اطيان الدائرة السنية والمشترون المذكورون أصبحوا ملاكا وأرادوا أن من مصلحتهم عدم تطهير المساق الموصلة لأطيان الأهالى إلا ما كان بأراضيهم . وذلك لعدم توصيل المياه لأطيان هؤلاء الفلاحين البؤساء وهذا لسبب :

وفى سنة ١٩٢٣ وبعد الإحلاح على مصلحة التنظيم قامت هذه الأخيرة بوضع بعض من (الزلط) القديم ببعض شوارعها كشارع عبد المنعم العظيم الذى يصل حديقة الأورمان بكبرى الانجليز ومن حينها لأن تركته ولم تعمل به شيئا حتى أصبح غير صالح للورود بسبب تهلمه وتعدد الحفر به الأمر الذى يهدد المارة ركابا وراجلين وخاصة اذا كان المرور ليلا وذلك رغم ما يدفعه هؤلاء الملاك لخزينة الدولة من مبالغ كبيرة عوائد وخلافه وكذا محرومة هذه الجهة من عمل مجار الأمر الذى يزيد على مضايقة الملاك بها كذلك الحال بشوارع بولاق الدكرور القديم العظيم ابتداء من سوق الخضار شرق بلدة اللق الى ما بعد منزل قن السكة الحديدية ببولاق الدكرور .

لذلك :

أقترح احالة هذه الرغبة الى وزارة الأشغال لتسرع باصلاح الطرق ووضع أسفلت بها وعمل تنويراتها وعدم حرمانها من إيجاد مجاريا أسوة بغيرها من الجهات وهى تتقدمها فى الأهمية والمعمران ما

(٣٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

يتشرف بمرض اقتراحه هذا متولى عمر حمجازى عضو مجلس الشيوخ عن دائرة قافوس شرقية راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقرة :

مصرف بحر السميك يفصل بين مركزى كفر صقر وقافوس وهذا المصرف ملك للحكومة وعرضه بين الثلاثين والأربعين مترا والأهالى تستعمله للمصرف من زمن بعيد ومصلحة الرى أهملت تطهير هذا البحر ارتكنا على أن الأطيان الواقعة عليه تتفجع بالمصرف فى مصرف العارين وبما أن الأطيان المتضمنة بالمصرف فى بحر السميك الذى يصب فى مصرف العارين يتفجع بالرى من ترعة النواقة وبين الترعة ومصرف العارين مسافة شاسعة وبحر السميك فى متوسط تلك المسافة وأعمال بحر السميك أضر بالأطيان الواقعة عليه .

لذلك :

أقترح تطهير مصرف بحر السميك واعتباره مصرفا رئيسيا كما كان سابقا وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاجلال ما

٤ فبراير سنة ١٩٣٠

متولى عمر حمجازى
عضو المجلس

الأول — ان الدوائر الملوكه للذكورين تأخذ المياه جميعها لأطيانهم .

والثاني — ارادها الأهالي تركهم أطيانهم الثانية من المياه ويستأجرون أطيانهم بحسب تقدير هذه الدوائر، وهذا ليس بايجار وإنما بتقدير والقلاحون في هذه الحالة مجبورون للاستئجار منهم نظرا لإياه التمتين بها وهم عرومون حتى صارت حالة هذه البلاد في بؤس وشقاء ويستكون ويصرخون ولا ناصر لهم .

بناء عليه :

أقترح عمل ترعة تأخذ من فحة الزروني الشرق وتغر بأطيان هذه البلاد ليتمكنوا من زراعة أطيانهم وترى جزئا من أطيان أبي جريح والموده . وترى جميع أطيان أهالي الجندية وعماد والشيخ زياد ومنافعا وتكون هذه التركة مثل ترعة أبو حسيه .

محمد زكي عبد الرزاق

عضو المجلس

٢٦ يناير ١٩٣٠

(٣٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك وهذا نصه :

”حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الشيوخ الموقر
أتشرف بتقديم اسمي تحياتي وأرجو عرض اقتراحي الآتي على المجلس
ليقر ما يراه بشأنه :

’ في السجون المصرية الكبيرة مثل بمان طره وأبي زعبل وبجين قره ميدان نظام وميدان شانه أن يكفل الحالة الصحية للساجين . ان المفروض في السجن أنه اصلاح وتأديب وتثقيف ولكنه اذا تمدى فيه ذلك كان فيه مرفق وتاموس الواجب . لهذا تقرر محافظة على الصبة أن يصرف لكل مسجون فرشاة (نمرة) وبطانية وخبانين الوصيلين يتقى المسجون البرد القارس وسنوم التطورات الجوية . على أن المولم للنفس كما هو المشاهد والواقع أن كثيرا ممن أوقفهم سوء التفرق في تحقيقات جنائية أو حامت حولهم شبهة هتفى بسجنهم وقد يستمر الشخص محبوسا حسا احتياطيا لمدة تتجاوز ثلاثة شهور وفي هذه الحالة لا يعطى المحبوس حسا احتياطيا فرشا أو بطانية تقيه البرد ووطوية البلاط فإذا كان الحكم عليه حكا جنائيا انتهيا يحاط بسياج يقيه الأمراض أقلما يكون أولى منه ذلك الشخص المحبوس حسا احتياطيا وقد تم نتيجة التحقيقات ببراءة أو الافراج عنه . لهذا أقترح على المجلس الموقر أن يقرر في حالة المجلس الاحتياطي نظام اعطاء المحبوس حسا احتياطيا بطانية وفرشا

على الأقل وبهذه الوسيلة لا يتعرض هؤلاء الناس لشر الطوارئ الجوية حفاظا على أرواحهم وصحتهم .

وتفضلوا بقبول أجل تحياتي

سعد مكرم

عضو المجلس

٨ فبراير ١٩٣٠

(٣٤)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك وهذا نصه :

”حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بعرض اقتراحي الآتي وأرجو مع تقديم تحياتي عرضه على هيئة المجلس الموقر :

بالحاكم الأهلية فئة كبيرة مضى عليها سنون عديدة تشتغل بوظيفة متلعبي محضرين بالمحاكم الأهلية وليس لهم عمل سوى القيام بالإعلان فقط مع أن بعضهم جاز الامتحان المنصوص عليه فعلا ونجح في الكشف الطبي أيضا ومع هذا فانهم لأن لم يعينوا في وظائف محضرين وقد تظلموا مرارا وشكوا تكرارا فلم يجد ذلك فضا فاقترح على هيئة المجلس الموقر أن يخطب وزارة الحفانية بشأن توليتهم أعمال المحضرين بسدلف اليمين القانونية حتى اذا خلت وظيفة محضر دائمة يسيرون فيها وذلك لتخفيف الأعمال عن المحضرين القائمين بأعمال التفتيش حتى يسهل العمل عليهم ولا تعطل أحكام المتقاضين في أقلام المحضرين مع العلم بأن في هؤلاء المتدربين من هم لا يفلون كفاءة وتدربا عن المحضرين أنفسهم فضلا عن طيب صحتهم وحسن فئتهم ويكون مثلهم مثل الكاتب الموقت الذي يؤدي عمل الكاتب المنتدب .

وتفضلوا بقبول أجل احتراماتي

سعد مكرم

عضو المجلس

٨ فبراير ١٩٣٠

(٣٥)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد شفيق باشا وهذا نصه :

”حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم اقتراحي هذا بطلب تخفيض عن مياه الشرب بمدينة القصير الى النصف من ثمنها الحال .

ملحق رقم ٦٠

(جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها بملحة ١١ فبراير سنة ١٩٣٠

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عزيز ميم اندي)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها

• عريضة رقم ٥٠ - مقدمة من محمود زيدان ببنلو متوفى - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه كان عسكري بوليس ببلدية المنيا ووفت من وظيفته طلبا بقرار من المجلس العسكري ولم يأخذ مكافأة ويطلب انصافه .

قررت اللجنة حفظها لأن فيها تعريضا بمحكمة هيئة قضائية خاصة .

• عريضة رقم ٥٩ - مقدمة من خليل لوندى كاتب صحة مركز أسوان سابقا ومقيم بمصر - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من قرار مجلس الكاديب والمختصين القاضي بفصله من الخدمة .

قررت اللجنة حفظها .

• عريضة رقم ٦٣ - مقدمة من صبيح السيد المدلع من ناحية منشية عباس مركز كفر الشيخ - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه كان مستأجرا لأرض ملك الحكومة بجوار ساكن الناحية وأنه أصلح هذه الأرض وتكبد في سبيل ذلك مصاريف كبيرة وشرعت الحكومة في بيعها للبناء ويطلب أن تنقذ هذه الأرض تحت يده أدنى من بيعها لأجنبي .

قررت اللجنة حفظها .

العرائض التي رأت اللجنة إحالتها الى الوزارات والهيئات المختصة

• عريضة رقم ٣٨ - مقدمة من صادق علي وآخرين من أهالي ناحية عباد مركز مغاغة - بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ - عريضتان يطلبون في إحداها

ولقد أثرت هذا الموضوع في مجلس الشيخ بملحة ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ ويرفقته صورة ماورد بمضبطة تلك الجلسة .

وبالرغم من الورد الذي سمعه المجلس من حضرة صاحب المعالي وزير المالية لتخفيض هذا الثمن فان شيئا من ذلك لم يحصل لأن .

وتغضبوا دولكم بقبول فائق الاحترام .

عبد شفيق

٨ فبراير سنة ١٩٣٠

مستخرج من مضبطة جلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ لمجلس الشيخ

عبد شفيق باشا - لقد زوت القصير مع سعادة محمود شكرى باشا فوجدنا الأهل هناك في غاية الفقر ولا حظنا أنهم يشرون من الماء الملح بعد تطهيره توصيه لهم الحكومة ويتقاضى منهم قرشا عن كل أربعين أقة تصوروا حالتهم وما هم فيه من البؤس خصوصا في أيام الحر الشديد .

ميزانيتنا والمجدد كريمة تمد بالملايين ولا يؤثر فيها تخفيض ثمن هذه المياه ويحق لأهالي هذه الجهة أن يتموا بما يتبع به سائر المصريين من الوسائل العامة وخصوصا ماء الشرب ويجب أن ننظر اليهم بين الرحمة .

درست المسألة مع سعادة المقرر ووجدنا أن في تخفيض ثمن المياه الى النصف رحمة كريمة هؤلاء المساكين فارجو أن تتكرم الحكومة إن لم يكن من الآن فمن العام المقبل يجعل ثمن الأربعين أقة نصف قرش ولو غسرت الخزانة في ذلك يضيع مئات من الجنيهات .

المقرر - ان أهالي هذه الجهة حقيقة يستحقون العطف وفي اجابة اقتراح شفيق باشا رحمة بهم ولكن بما أننا ننظر الآن في أرقام الميزانية فيحسن أن نقرها ثم نطلب من وزارة المالية بحث الموضوع وتخفيض ثمن المياه وهذا لا يؤثر في أرقام الميزانية .

عبد شفيق باشا - كل ما أطلبه من معالي وزير المالية هو تخفيض ثمن المياه التي يتيمها الحكومة لأهالي التصير الى النصف .

معالي وزير المالية - الحكومة تشارك حضرة الشيخ المحترم شعوره وحنوه وطمعه على أهالي تلك المنطقة ولقد زرتها قبل زيارة معاليه لها وعلى حلف وحنو على أهلها .

إن مسألة مياه الشرب التي أشار اليها معاليه مسألة هامة وحيوية والحكومة تمدك بأنها ستظهرها بين الاهتمام والانصاف .

عبد شفيق باشا - أشكر معالي الوزير على تصريحه هذا وتفاء وصد هذا اعتبر أن الثمن كان قد خفض بالفعل ٦

عريضة رقم ٥٤ - مقمنة من صابر ابراهيم أحمد شوكت وآخرين بأمر قراص - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من أن وزارة الأوقاف لا تصرف لهم استحقاقهم في ربح وقفهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٥٦ - مقمنة من صابر ابراهيم حتى بالحلية الجديدة بمصر - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها مساعدته في قبول أولاده بجانا في مدارسهم التي كانوا فيها وفصلوا منها لعدم تمكنه من الاستقرار في دفع مصاريفهم التي كان يدفعها بسبب الكارثة التي حلت بممتلكاته .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٥٧ - مقمنة من عبد السلام مصطفى حموده وآخرين قراء المقرأة الدسوقية بالمسجد البراهي بدسوق - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من الذين لدى إلهما بسبب لأزمة البنود ويطالبون بتحسين حالهما .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٥٨ - مقمنة من محمد السيد عبد الله من ناحية كفر الحما مركز أشمون - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها عزل العملة الخالي الذي جاء تعيينه مخالفا للقوانين وكان ذلك في عهد وزير الداخلية الأسبق لأن والد العملة المذكور من أذئاب هادى الدستور وإعادة الانتخاب للعمدة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٦٠ - مقمنة من حل حسن زلط من بندر قوه - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها إنه كان موظفا بمجلس قروي بسيون ووفت في عهد الديكتاتورية لذهبه السياسي ويطالب إعادته لوظيفته .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٦١ - مقمنة من حسين محمد أحمد وآخرين من أهالي أبو جرج مركز بني مزار - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها عمل كبرى على التربة الابراهيمية تجاه بلدتهم كما يطلبون ترسيم التربة الموجودة بأراضيهم ليشكروا من ربحا .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال

رئيس اللجنة (البابية)

عزيز ميمم

إنشاء طريق زراعى يوصل ببلدتهم بالطريق الزراعى العام الموجود بين القنطرة وأسيوط ويطالبون في الثانية تنفيذ مشروع التربة التي توصل المياه لأراضيهم أو تكوير برج الرشيدى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارتي المواصلات والأشغال .

عريضة رقم ٤٨ - مقمنة من أهالي مديرية جرجا - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - تسع عرائض يطلب فيها مقدموها جعل المعهد الدينى الموجود ببندر طهطا تابعا لإدارة المعاهد الدينية .

قررت اللجنة إحالتها الى رئاسة مجلس الوزراء لنظرها مع العرائض السابق تقديمها للمجلس في هذا الموضوع .

عريضة رقم ٤٩ - مقمنة من سليمان أحمد وآخرين أحفاد الشيخ عبد الله الدشوطى من ناحية دشوط مركز بيا - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من أن خادم ضريح جدهم الشيخ عبد الله الدشوطى ميتا بالنور رغمًا من اتفاقهم معه على أن لا يتمس شفا منها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٥١ - مقمنة من أحمد الحلالى وآخرين من أهالي بندر فارسكور - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها أولا تعمير مسجدي الحليدي والكوندكى وثانيا إعادة محلة فارسكور .

قررت اللجنة إحالتها الى لجنى الأوقاف والمواصلات كل فيما يخصها .

عريضة رقم ٥٢ - مقمنة من محمد عبد العظيم حسين باشجاويش بيوليس أسيوط سابقا ومقيم بطهطا - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها إنه رغب من وظيفته بعد أن حكمت عليه السلطة العسكرية الانكليزية أيام الأحكام العرفية بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب مظاهرات أسيوط سنة ١٩١٩ ويطالب إما إعادته لخدمة أو إيجاد أى عمل آخره .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٥٣ - مقمنة من جيسى زيان وآخرين من أهالي الكوم الأحمر مركز بني سويف - بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالشكوى من تصرفات العملة المدعو محمد بدوى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

ملحق رقم ٦١

(جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاعتماد الاضافى المطلوب بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه فى قسم ٢٠
"مصاريف غير منظورة"

(القرء - حضرة الشيخ المحترم محمد شكرى بانا)

احال المجلس بطريق الاستصحاب عل لجنة المالية مجلسته المتعقدت فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بالاعتماد الاضافى المطلوب بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه فى قسم ٢٠ "مصاريف غير منظورة" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية لسد المصروفات المتوقعة اخذها من اعتماد القسم المذكور فى شهر مارس وأبريل سنة ١٩٣٠ كمصاريف الوفد الرسمى وغير ذلك .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلستها التى انعقدت فى اليوم المذكور وبعد أن اطلعت عل مذكرة وزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء وللجنة صورتها فى نهاية هذا التقرير - وافقت بالإجماع عل مشروع القانون بالصيغة المعدلة التى أقرها مجلس النواب لأنها ترى أن فى الصيغة التى وضعت بها المادة الأولى من مشروع القانون المقدم من الحكومة ما يمكن أن يكون اعترافا بميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية التى لم يصدر بها قانون من البرلمان والتى أحالها المجلس الى لجنة الحفانية لبحثها من الوجهة الدستورية ولم تنته من بحثها بعد .

كما ترى هذه اللجنة أن التعديل الذى أدخل عل المادة الأولى جعل نصها يتفق مع أحكام الدستور ويحول دون أى لبس فى فهم مدلولها .

هذا وقد وافق حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية عل التعديل المتقدم ذكره .

وفى ايل نص مشروع القانون كما تقدم من الحكومة ونص مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب وتوافق عليه هذه اللجنة ٤

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

١٣ مارس سنة ١٩٣٠

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى
فى قسم ٢٠ "مصاريف غير منظورة"

المشروع المقدم من الحكومة	للمشروع الذى أقره مجلس النواب وتوافق عليه هذه اللجنة
نحن قواد الأول ملك مصر بناء عل ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛ رسمنا بما هو آت : مشروع القانون الآتى نصه يقدم بأسمنا الى البرلمان	نحن قواد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه واصدروه :
مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ قسم ٢٠ "مصاريف غير منظورة" اعتماد اضافى قدره ٤٠٠٠٠ جنيه (أربعون ألف جنيه) . ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة الإيرادات فى السنة المالية المشار إليها .	مادة ١ - يفتح اعتماد بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه (أربعين ألف جنيه مصرى) يضاف عل قسم ٢٠ "مصاريف غير منظورة" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية . ويؤخذ هذا الاعتماد من إيرادات السنة المالية المشار إليها .
مادة ٢ - عل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ٤ مدر برى مايدن فى ٣٠ رمضان سنة ١٣٤٨ (أول مارس سنة ١٩٣٠)	مادة ٢ - عل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويجعل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤ صدر فى.....

وزارة المالية

اللجنة المالية

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الوزراء

تتضمن ميزانية سنة ١٩٢٩ فى القسم ٢٠ عل اعتماد قدره ٦٧٤٣٥ جنيا
للمصاريف غير المنظورة وقد بلغ ما أخذ منه لغاية الان نحو ٥٣٠٠٠ جنيه .

ولما كان الباقى لا يكفى للمصروفات المتوقعة اخذها من الاعتماد المذكور
فى شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٣٠ كمصاريف الوفد الرسمى وغير ذلك .

تتخرج وزارة المالية فتح اعتماد اضافى قدره ٤٠٠٠٠ جنيه فى القسم
المشار إليه .

والجهة المالية ترى الموافقة على هذا الاقتراح وهي تتشرف بهرضه على مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لتقديمه الى البرلمان .
ورفقة هذه المذكرة مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس

مكرم عيـد

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة . وطيء صورة من المرسوم الصادر في أول مارس سنة ١٩٣٠ مشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الاضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

على رقم ٦٢

(جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله بتجفيف الجزء الشرقي من بحيرة المتزلة وبيع الأراضي الملاصقة للسكة الحديدية من محطة الكلب الى محطة القنطرة والملاصقة للقرعة العباسية وري تلك الأراضي من القرعة المذكورة

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم محمد شكري باشا)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى بلتي الأشغال والمالية الاقتراح المشار اليه والمراقبة صورته لهذا فيجته لجنة الأشغال وقدمت عنه تقريرها وقد قامت هذه اللجنة أيضا بمسحه في جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية وحضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح وتبين أن هذا الاقتراح يتضمن في الواقع ثلاثة أجزاء وهي :

- (١) تجفيف الجزء الشرقي من بحيرة المتزلة .
- (٢) بيع الأراضي الملاصقة للسكة الحديدية من محطة الكلب الى محطة القنطرة والملاصقة للقرعة العباسية .
- (٣) ري تلك الأراضي من القرعة المذكورة .

كما تبين من الاطلاع على التقرير المقدم من لجنة الأشغال عن الاقتراح المذكور ان حضرة الشيخ المحترم قبل الجزيان الأول والثالث من اقتراحه أمام تلك اللجنة بالكيفية الآتية وهي :

تجفيف جزء من الأراضي المجاورة لمدينة بورسعيد أولا لتحسين الحالة الصحية وتانيا الاستفادة باستعمال المياه الفائضة من قرعة بورسعيد لزراعة ما يمكن زراعته من الخضروات وعدم نزول مياه القرعة بالبحيرة .

وقد أبدى حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية في صدد هذا أن موضوع بيع أراضي الحكومة يتطرح الآن لجنة مشكلة بناء على رغبة البرلمان تسمى "لجنة الدومين" ومن بين أعضائها أعضاء من البرلمان ومهمتها تحديد ظروف بيع أراضي الحكومة وشروط هذا البيع وأن الاقتراح سالف الذكر من شأن اللجنة المشار اليها لخصه وقد وافق حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح على هذا الرأي .

وبعد المناقشة رأت اللجنة بالإجماع أن ترجو المجلس احالة الاقتراح الى وزارة المالية لتحيله الى اللجنة التقدم ذكرها لفحص ما يتعلق منه ببيع الأراضي ما
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله بتجفيف الجزء الشرقي من بحيرة المتزلة وبيع الأراضي الملاصقة للسكة الحديدية من محطة الكلب الى محطة القنطرة والملاصقة للقرعة العباسية وري تلك الأراضي من القرعة المذكورة

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم أحمد جاني بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال الاقتراح المشار اليه والمراقبة صورته لهذا .

بجست اللجنة هذا الاقتراح في جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة أحمد راغب بك مندوب وزارة الأشغال العمومية وحضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله مقدم الاقتراح .

فأبدى حضرة مندوب الوزارة أن ليس هناك مشروع لتجفيف بحيرة المتزلة . فعدل حضرة المقترح طلبة بأن اقترح تجفيف جزء من الأراضي المجاورة لمدينة بورسعيد أولا لتحسين الحالة الصحية وتانيا الاستفادة باستعمال المياه الفائضة من قرعة بورسعيد لزراعة ما يمكن زراعته من الخضروات وعدم نزول مياه القرعة بالبحيرة .

وقال حضرة المندوب ان هذا العمل يستدعي الاتفاق مع مجلس بلدى مدينة بورسعيد لاحتلال وقوع المنطقة في الحدود المعروفة بالأعلاك المشتركة بين الحكومة وشركة القتال .

وبعد المناقشة رأت اللجنة رجاء المجلس في إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال مع التوصية بالظرفيه بطريق الاستعجال ما

رئيس اللجنة

محمد شفيق

سكرير اللجنة

أمين سامى

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ

بعد التبعة ، أرجو التفضل بمرضى اقتراحى الآتى مع ذكرته الإيضاحية على هيئة المجلس الموقر راجياً أن يجوز قولاً :

نص الاقتراح

أولاً — بتجفيف الجزء الشرقى من بحيرة المزة الملاصق لخط سكة حديد بور سعيد المبتدئ من أول الخط ببور سعيد لثاية محطة القطرعة والجزء الملاصق للقرعة الباسية المبتدئ من محطة القطرعة لثاية حد بحيرة المزة (ما بين القطرعة والاسماعيلية) وجعلها صالحين للزراعة وعرضها للبيع بعد اصلاحهما .

ثانياً — الشروع حالا فى بيع الأراضي الجافة الآن الملاصقة لخط الحديدى من ابتداء محطة الكاب لثاية محطة القطرعة والملاصقة للقرعة الباسية من محطة القطرعة لحده الاسماعيلية لأجل استعمالها فى الزراعة من الآن فاتها من ضمن الأراضي المراد تجفيفها .

ثالثاً — اعطاء مياه الرى الى حاد تلك الأراضي من القرعة الباسية بما أنها متوفرة لها المياه على الدوام ومتصرف أغلبها من الترع التي عليها فى بحيرة المزة وقناة السويس من غير أن يتفق بها وإن تسر أخذ المياه من هذه التربة نظراً للاحتياز الذى عليها لشركة قناة السويس فلتأخذ ترعة جديدة خصيصاً لرى تلك الأراضي .

رابعاً — امتداد خط سكة حديد الصالحية لحد القطرعة .

نص المذكرة الإيضاحية

أولاً — ان مدينة بورسعيد على ما هي عليه الآن مصابة بزلتها عن باق مدن القطر لعدم وجود ضوايح زراعية حولها واحاطتها بالبحر والبحيرات كما أنه لا ظل لبادل العلاقات التجارية بينها وبين تلك المدن لبعد مواصلاتها وما هي عليه من مشاق وتكاليف سواء كانت بالبر أو بالبحر وقد فلت هذه الميزة فلها الشئيد وحرمت المدينة من يسرها وروخاتها نظراً لكونها لا تقوم الآن الا على اجور الاجراء ومزيتات الخدم والموظفين وهذه الموارد بطبيعة الحال لا تجلب السعادة واليسر بل لا تفي بحاجة مدينة كهذه وباليات هذه الموارد في نمو وازدياد بل هي للأسف في تدهور وانحطاط فضلاً عن ذلك فالصناد الاخير لساكن هذه المدينة زاد أربعة وعشرين الفا في العشرينات الأخيرة أى بعد أن كانت المدينة واحداً وأربعين ألفاً أصبحت مائة ألف وخمسة آلاف وللأسف ان هذه الزيادة فى السكان لم تصحبها زيادة فى الموارد بل بالعكس تضاعلت الموارد عما كانت عليه قبلاً حتى عن قبل سنى الحرب وأصبحت المدينة فى حالة عسر شديد مصحوباً بالمية والوله وأول دليل على ذلك أن زيت المازوت بعد أن استعمل وقوداً في قسير البواخر من بعد سنى الحرب ظلت موارد التسميم بما لا يقل عن أربعين فى المائة وهذا أكبر مصاب أصاب هذه المدينة وأجزاءه فى أهم مود من مواردها ولا يلزم مصير هذا المورد بعد قليل من السنين الا اعلام التيوب .

ثانياً — ان البواخر أصبحت تعتمد فى غذاء عاملها وركابها على الأطنمة المحفوظة بدل الأطنمة الطازجة وهذا سهل لها أن تستصحب معها كل ما يكفها في طريقها من الزاد من مواردها الأصلية حتى لا تحتاج الى شئ من مة الى الموانئ التي ترط عليها وهذا مصاب يضاف أيضاً الى المصائب الأولى قد أصاب للمدينة وأرباب التعهات الخصبية بتوريد الماء كولات وهى فنة لا يستهان بها كانت على جانب عظيم فى جلب اليسر والرخاء على هذه المدينة.

ثالثاً — إن إنشاء سكة حديد فلسطين واتصالها بمحطة القطرعة جلب على مدينة بورسعيد أشد الأضرار فقد انتقلت الحركة التجارية وحركة الركاب التي كانت متبادلة بين ميناء بورسعيد وموانئ سوريا وفلسطين الى سكة حديد فلسطين وأصبحت هذه السكة مستأجرة لجميع الحركة حتى قضت على هذا التبادل فضاء مبرماً لدرجة أن شركات البواخر الملاحية أبطلت تسيير بواتها على هذا الخط ولا يبقى أثراً هذه الحركة كانت خصيصاً بميناء بورسعيد دون غيرها من موانئ القطر نظراً لقربها من غيرها من موانئ سوريا وفلسطين ، هذا قليل من كثير أن أردنا بياناً وتديلاً على عدم يسر المدينة وروخاتها بل على تدهورها وانحطاطها ، فإتت هذا دليلاً آخر جديراً بالنظر والاعتبار وهو أنه بمجرد الفناء نظرة بسيطة على هذه المدينة لقنارتها بين الحاضر والماضى ينمى بها بعد أن كانت زاهرة ثامية متعشة باليسر والرخاء وسكانها فى مجبوحة من رغد العيش أصبح الضيق فيها مستحكماً بين أغلب الناس والفقر حل بالكثير منهم وانحطت الثروة بين الجميع وصار معظم الأجراء عاطلين والخدم دائماً مهتدين بتقبض مهابهم أو استئخدام غيرهم من العاطلين . أما التاجر فحاله عزلة مؤلمة فقد تضاعفت همومه وزاد قلقه على ما له من مال وما بين يديه من مال دائئيه خائفاً من مرجعها من وقومه فى هاوية الافلاس من قلة الكسب الذى لا يفي بقدر حاجته ويسبب ضياع ثروته ويوجب عليه عار الافلاس والشقاء المستديم ، وقد ظهرت نتائج هذا الضيق من كثرة التفائيل التي حصلت بهذه المدينة فى مجز هذه السنة وقد فاقت ما كان يحصل فى أربع أو خمس سنين . كل هذا واقع فى المدينة من قلة موارده وعدم كفايتها بحاجة سكانها ولو كانت على اتصال بمدن القطر ومواصلات قريبة أقرب من مواصلاتها الحالية أو لها ضوايح زراعية ما كان أصابها عسر أو استحكام بها ضيق ، لذلك ما عاد لأهل هذه المدينة صبر استطاع على هذا الحال ولا حيلة يدرأون بها شر النقاة التي تهدمهم إن دام هذا الحال فهم فى أمرهم حيارى لا يدرون ما يفعلون : أيها برون الى بلد أترو كيف الضمان الى توفيقهم وهم على علم بما بالبلد الأخرى شديدة التزام كثرية التنافس أم يكتفون فى بلدهم وهم على ما تقدم متوقون أو هم العوالب إن دام حالهم على هذا الحال . أهناك بعد كل هذا من مانع يمنع حكومتى الشعبية الدستورية الرشيقة من أن تمد يد المساعدة لهذه المدينة البائسة وتعطف على سكانها عطفاً يزيل من شفتائها ويد لها يسرها وراحها؟ أظن أن الامان من ذلك لأننى هذه الحالة لا ترضى عنها حكومتى الشعبية الدستورية الرشيقة . ولا تقبل السكوت عليها ما دام فى مقدورها تخفيفه بإيجاد الوسائل المسببة لاحتلال اليسر على العمر والهناء بدل الشقاء ، وفيه الحد الوسائل موجودة وكافية نحو هذا البؤس وروحه من كاهل مدينة كهذه سكانها فى حاجة الى الغناء ورغد العيش .

”مساحة المصلحة عند تعيين أطباء المراكز هي أن تعين الطبيب عند اتفاهه بها في قسم مكلفة الأوبئة ويستمر مدة تختلف من بضع شهور إلى بضع سنين حتى يتم جميع الاحتياطات الواجبة لمكافئة الأوبئة ثم ينقل بعد ذلك إلى عموم المصلحة وبمعدا يبرز في الأقسام الثواني من المراكز ويندرج بعد ذلك إلى المراكز بحيث لا يصل إلى المراكز الهامة إلا بعد مضي مدة طويلة يكون قد اكتسب فيها الخبرة الفنية الكافية“ .

وقد رأت اللجنة الاكتفاء ببيان حضرة المنوب وقررت بإجماع الآراء حفظ الاقتراح وهي تتقدم برأيها هذا إلى المجلس الموقر راجية أن يقرها عليه .

ومرافق لهذا نص الاقتراح ما

رئيس اللجنة

الدكتور عبد الحميد فهمي

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم لزمركم الاقتراح الآتي لعرضه على هيئة المجلس الموقرة وعضواوا بقبول عظيم احترامى .

اعتادت مصلحة الصحة أن تختار أفضل أطبائها في الوظائف التابعة لها في المدن الكبيرة وفي بشارد المديرات والمستشفيات وألا تتم لهم المراكز الاهتمام الذى يتكافأ مع حاجاتها الصحية المنظمة فطبيعة وظيفة طبيب المركز تقتضى بأن يكون له جانب كبير من القدرة الفنية وأن يكون من المشهورين بحسن السيرة لأنه يؤدى وظائف عديدة بحكم منصبه .

فهو :

أولا — يشرف على الصحة العامة في ممره قد يبلغ عدد سكانه ١٨٠ ألفا و ربما كان الطبيب الوحيد فيه .

ثانيا — يقوم بوظيفة طبيب شرعى عند وقوع الجنايات .

ثالثا — يصف المصابين .

رابعا — يقرض الحراس النظاميين .

خامسا — يعطى شهادات الوفاة .

سادسا — يقوم بمهمة عضو في المجلس المحلى اذا كان لا يندر مجلس .

سابعا — ياب طلب المرضى من الأهلين .

فالقيام بهذه الأعمال المتعددة يقتضى مقدرة خاصة وحسن سلوك يتناسبان مع أهمية هذه الأعمال ، لذلك يجب اختيار طبيب المركز من المراتب الكبيرة التى في فصلتها الصحة من أن يمرض عليه وهو في المركز ما قد يتقصه من الزاوية التى يمدحها في المذرة في تشجيع الأطباء الذين من درجة عالية على الإقبال على الترجه في المراكز . ولجذه المسألة أهميتها الحيوية لأن طبيب المركز مقدر مستقل في عمله لا بد للأهالى من الانتباه إليه لأهم

فرن الوسائل وبيلتان جذيرتان بالإختيار وهما من أهم الوسائل التى تعود على سكان المدينة والحكومة بما أحسن الفوائد على فريق دون آخر :

الأولى — امتداد خط سكة حديد الصالحية لحد القطرة فانه يقرب الجزء المصنوع والأهل بالسكان من مديرية الشرقية إلى بور سعيد كما أنه يقرب جميع مديرية القهيلية بهذه المدينة ولا شك أن هذا يمدد علاقات تجارية محرومة من هذه المدينة الآن من صلاحياتها لأن تكون مدينة تجارية كما هو شأن المدن التى على السواحل متى توفرت مواصلاتها مع داخلية البلاد .

الثانية — وهي أهم من الأولى — تخفيف الجزء الشرقى من بحيرة المتزلة الملاصق لسكة حديد بور سعيد من يده الخطط من بور سعيد لفاية القطرة والملاصق للقرعة العباسية من القطرة لحد الاسماعيليه وجعله صالحا للزراعة فانه مفيد جدا وجالب ليسر المدينة ووخائها ويؤيد في خدماتها وأرهابها كما أنه يعود على الحكومة بفوائد مالية عظيمة من بمن تلك الأراضي والضرائب التى تقرض عليها خصوصا أن الرغبة شديدة في مشترى تلك الأراضي نظرا لقرعها من مدينة بور سعيد وكما هي العادة أن تشتد الرغبة دائما عند الأهالى في حيازة الأراضي المجاورة للحد نظرا لأنها تأتى بفوائد أحسن مما تأتى به الأراضي غير المجاورة للحد . وليس هذه الوسيلة عسيرة أو بعيدة المثال كلا فان مشروع تخفيف بحيرة المتزلة من ضمن المشاريع المودعة في خزنة وزارة الأشغال تنفيذها عند الحاجة وبه الحد قد أنشأ تنفيذ هذا المشروع نظرا لأن الحكومة ابتدأت بتقيد المشاريع الحالية لتوفير إيراد المياه وتخصيص جزء منها لما يصلح من الأراضي البور ولما يخفف من البيعيات ، لذلك ولما للضرورة القصوى من الرغبة في إفاذ مدينة بور سعيد من كيوها وتحسين حالتها ماديا وأدبيا كما تقتضى بذلك حالة سكانها وكما تقتضى بذلك حالة مخرجها الخندق الذى يوجب أن تكون هذه المدينة على أحسن حال من الرقى وصلاح الحال لتكون على الدوام مظهرا صالحا متفقا مع مظهر القطر المصرى ونشاط سكانه وكرامتهم وحتى يتجلى للغاندين والزائرين بقية السويس من رجال المالىين الشرق والغرب أنب الأمة المصرية جذيرة بالاعتبار والثناء ما

إبراهيم يوسف حطافه
عضو المجلس

في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٦٣

(جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لطفي طنطاوى أفتدى باختيار أطباء المراكز من كبار الأطباء الذين تتكافأ مقدرتهم الفنية مع الحاجيات الصحية لأهالى المراكز

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم عزيز جرم أفتدى)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ فاجتمعت في يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ للظفر فيه . وقد سمعت رأى حضرة المنوب مصلحة الصحة الذى قرأ ما يأتى :

على أنه قرر إنشاء مستشفى مركزي في سنورس وستبدأ مصلحة الصحة في تنفيذ هذا القرار في سنة ١٩٣١

وقد رأيت اللجنة بعد سماع بيانات حضرة المندوب الاكتفاء بها وقررت بإجماع الآراء حفظ الاقتراح وهي تقدم برأيها هذا الى المجلس راجية أن يقرها عليه .

ومرافق لهذا التقرير نص الاقتراح ٤

رئيس اللجنة
الدكتور عبد الحميد فهمي

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ .
أتشرف بأن أقدم لعزيزكم الاقتراح الآتي لعرضه على هيئة المجلس الموقر .
وتفضلوا بقبول عظيم احترامي .

تكثر الحيات في سنورس والبلاد المجاورة لها كثرة عظيمة ظهر أثرها المؤلم في الصعبة السامة وفي عدد الاصابات والوفيات . والسبب الجوهرى في كثرتها أن تلك الانعام مجاورة لبحيرة قارون التي هي مصب مصالح الري فيتولد فيها التاموس ويجمع منه جيوش تحجب الشمس فوق الأشجار النابتة على ضفافها وتجتاح القرى والبلاد المجاورة وتفتك فتكها النذير بالأهالي .

فن الواجب رحمة بالآهالي إنشاء مستشفى للحيات في تلك الانعام يكون مركزه في سنورس القريبة من بحيرة قارون ومن القرى التي يشتد فيها فتك الحيات وانما يفضل انشاءه في سنورس على مركز المديرية لأن سنورس وجوارها هي أقرب البنادر الى محل انتشار الداء فيسهل على المصابين أن يقصدوها دون تحمل عاء لا تسمح به حالة المرضى . أو نفقات لا يستطيع المرضى القيام بها . ثم أن نفقات إنشاء المستشفى سواء من حيث ثمن الأرض أو تكاليف البناء أقل كثيرا في سنورس منها في الفيوم . وفضلا من ذلك فان المستشفى يكون وسيلة لا تكثر عدد الأطباء في سنورس في حين أن الفيوم في حق من ذلك لكثرة المستشفيات فيها . ومنى كثر عدد الأطباء في سنورس استفاد المركز كله فوائد جليلة .

لذلك أقترح :

إنشاء مستشفى للحيات في مديرية الفيوم يكون مركزه في سنورس ٤

محمد لطفي ططاوى
عضو المجلس

لا يملكون غيره ، ولا رقيب عليه في جميع أعماله غير ضيقه بخلاف الحسنة في المدن الكبيرة حيث يكثر عدد الأطباء من جميع أنواع الاختصاص وتقل حاجة الأهالي الى الأطباء الرعيين .

لذلك أقترح :

أن تختار مصلحة الصحة أطباء المراكز من كبار أطبائها الذين تنكفأ مقدتهم الفنية وسيعتبر مع الحاجيات الصحية لشركات الكويف من الأهالي الذين لا ملجأ لهم في المركز غير طبيه ٤

محمد لطفي ططاوى
عضو المجلس

٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٦٤

(جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الصحة

من اقتراح حضرة الشيخ العزيز محمد لطفي ططاوى اتحدى بإنشاء مستشفى للحيات في سنورس

(المقرر — حضرة الشيخ العزيز محمد لطفي ططاوى اتحدى)

أحال المجلس هذا الاقتراح الى اللجنة بجلسته ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٨ وبناه على قرار المجلس الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ اجتمعت اللجنة للنظر فيه . وبجست موضوع الاقتراح في جلستها المنعقدتين في ٢٧ يناير وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة الدكتور أحمد حلمى بك مدير الادارة الصحية بمصلحة الصحة العمومية مندوبا عنها فأوضح حضرة أن مصلحة الصحة تسمم مستشفيات الحيات في جميع أنحاء القطر بمبتدئ بمواسم المديرية . وقد قررت بناء مستشفى للحيات في مدينة الفيوم وانتقلت قطعة الأرض اللازمة لإقامة المستشفى عليها . وقد أدرج الاعتداد اللازم لذلك في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠

وتعد مصلحة الصحة أوتوموبيلات لنقل المرضى من جميع أنحاء المديرية الى مستشفى الحيات باصاحتها وتم القائمة جميع أهالي المديرية .

وقد أبدى حضرة المندوب أنه فوق الاعتبار السابق فان إقامة مستشفى للحيات يندر الفيوم أفضل على كل حال من إقامته بمدينة سنورس لوقوع بندر الفيوم وسط المديرية بخلاف سنورس التي تقع في أحد أطرافها

وقد دل الإحصاء لعام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ على أن الأمراض المعدية التي ظهرت يندر الفيوم أكثر عددا من الاصابات التي ظهرت في جميع أنحاء المديرية .

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ
أرجو عرض الاقتراح المرسّل مع هذا على هيئة المجلس الموقرة انظره
وتقرر إسناده إلى اللجنة المختصة .
وتقبلوا عظيم تحياتي مع الاحترام .

لما اتسع علم الطب وتعددت تواجيه استحال على الطبيب أن يتقوى
بفردته على الوقوف على أصول الأمراض وأسبابها ففكرت العقول وساعدتها
العلم في إيجاد الطرق والوسائل الفعالة التي تساعد الطبيب في تحقيق ما أشكل
عليه فوصلت إلى كثير منها وكانت من بينها وأهمها أشعة رنتجن ومعامل
التحليل الكيماوية فقد علمت الأولى في كشف كل خلية وضعت أمام
الطبيب وبصره كل مستور وأصبح يرى بها ما خفى من أعضاء الجسم كأنه
وراء حاجز شفاف .

ليس هذا عملها في التشخيص لحسب بل كانت تلك الأشعة القوية كما
قال بعض الأطباء أقوى عنصر عرف حتى الآن بعد الإريديم لمكافحة
الميكروبات الضارة وقطها والأمراض الخبيثة وعلاجها وناهيها بما قدمته
وتقدمه التحليلات الكيماوية في مساعدة الأطباء من تحليل البول والدم
وجميع إفرازات الجسم المختلفة وإظهار ما بها من ميكروبات مجهولة تكشف
الكيماياء عنها النشطاء إلى ما لها من الأثر العظيم من المنافع والمزايا التي
لا يمكن حصرها إلا للأطباء الاختصاصيين .

ولكن مع الأسف لم يزل الفصح يبرأ من تلك السم العظيمة غير سكان
المدن الكبرى وقد حرمنا كل الحرمان سكان الأقاليم خصوصاً البعيدة منها
وعلى الأغصان البعيدة المروعة بالصعيد الأعلى كبدية جريا وما بعدها .
إن بعد تلك الجهات عن العواصم وصعوبة مواصلاتها وقلة غير أهلها
مع كثرة عذمهم وحرارة أقاليمها كل ذلك أسباب جعلتها غير مرغوب فيها
لكن الأطباء خصوصاً القادرين منهم على فتح العيادات فيها ووضع تلك
الآلات النافعة بها .

إن تلك البلاد الأهلية جديرة بتأييد الحكومة بها صحياً ومن أخص واجبات
مصلحة الصحة أن تبنى بوضع تلك الآلات بكل مستشفياتها الكثرة بواضع
المديريات المروعة بالاستبائيات وذلك لسهولة الانتفاع بها إقليها وأن تبنى
قرباً من اختصاصيين بما يفرهم على الإقامة بتلك الجهات وتشكيل تلك
الآلات كسنة البدء في كل جديد وأن تبنى أولاً بوضعها في البلد منها مبتدئة
بوضعها في عاصمة مديرية جريا لكثرة سكانها إذ أنها (أي المديرية) فاقت
المليون عدداً بحسب التعداد الجديد ولأن موقعها متوسط تلك الجهات النائية
وأن تستمد من الآن فيما يزم لتعميمها مستقبلاً في كل جهة تكون مفتقرة
لوجودها بها .

لذلك أقترح أن تشرع مصلحة الصحة في الاستعداد لوضع أشعة رنتجن
ومعمل تحليل كيماوي بمستشفى كل مديرية بعيدة عن العواصم الموجودة بها
تلك الآلات وأن تبدأ من الآن بمساعدة مديرية جريا للأسباب المبينة
بمذكرة الاقتراح ما
أحمد حيد أبو سنيت

عضو المجلس

١٢ أبريل سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٦٥

(جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حيد أبو سنيت بك بتعميم أشعة
رنتجن وإيجاد معمل كيماوي بمستشفى كل مديرية وأن يبدأ
بمساعدة مديرية جريا

(المرور - حضرة الشيخ المحترم عزيز ميم الله)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ فيجته
في جلستها للمتعدين في ٢٧ يناير و ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ ، وفي الجلسة
الأخيرة سمعت اللجنة رأى حضرة الشيخ المحترم أحمد حيد أبو سنيت بك
صاحب الاقتراح ورأى حضرة صاحب الغزة الدكتور أحمد حلمي بك مدير
الإدارة الصحية بمصلحة الصحة مندوباً عنها وقد قرر حضرته ما يأتي :

” من سياسة مصلحة الصحة إيجاد جهاز لأشعة رنتجن في كل مستشفى
بلد فيه نور كهربائي . ويوجد بالفعل أجهزة لأشعة رنتجن في مستشفيات
بور سعيد والسويس ودمياط ومصر والاسكندرية وقدمهور ومططا والزقازيق
والمقصورة وشبين الكوم وبها والفيوم وبخسوف والمنايا وأسيوط وسوهاج
وقنا وأسوان . وبالجملة فإن كل مستشفى مركزي يشأ في بلد به تيار كهربائي
فإن المصلحة تجريد به جهاز الأشعة . وبصدد الاقتراح فإن جهاز الأشعة
موجود فعلاً بالمستشفى ومنظر اتصاله بالتيار الكهربائي عند وجوده بمدينة
سوهاج .

وأما فيما يخص معامل التحليل فالمصلحة تعزم إنشاءها تدريجياً . على أنه
يوجد الآن معمل بكتريولوجي بكل من الأقصر وأسيوط والسويس وبور
سعيد والاسكندرية والمنصورة ومصر ، وتتوى الوزارة تعميم هذه المعامل
بالتدرج .

وحيث أن مصلحة الصحة سارية على سياسة إيجاد جهاز لأشعة رنتجن في
كل مستشفى بلد يوجد فيه تيار كهربائي ؛

وحيث أن جهاز أشعة رنتجن موجود الآن بمدينة سوهاج ؛

وحيث أن مصلحة سارية في تعميم المعامل الكيماوية والبكتريولوجية
تدريجياً .

من أجل ذلك قررت اللجنة باجتماع الآراء حفظ الاقتراح وهي ستقدم بأمرها
هذا إلى المجلس الموقر راجية أن يقرها عليه .

وموافق لهذا التقرير يصلى الاقتراح ما

ملحق رقم ٦٦

جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠

تقرير لجنة الحسابات

عن مشروع قانون بفتح اعتماد اضافى لمجلس الشيوخ بمبلغ ٧١٤٧٤ جنبا لدفع المكافأة البرلمانية المسحقة لأعضاء مجلس الشيوخ مدة تعطيل البرلمان من ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٨ الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم أفريد غناس اندى)

أحال المجلس الى لجنة الحسابات مشروع قانون بفتح اعتماد بمبلغ ٧١٤٧٤ جنبا لدفع المكافأة المسحقة لحضرات أعضاء مجلس الشيوخ عن مدة تعطيل البرلمان من ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٨ الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وبما أن مبدأ استحقاق حضرات الأعضاء المكافأة البرلمانية عن مدة التعطيل قد أقره المجلس فالجنة تتشرف بأن تطلب الى المجلس اقرار مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب تنفيذا للقرار الصادر منه عن دفع هذه المكافأة .

وقد استندت اللجنة حضرة الشيخ المحترم أفريد غناس مقرولا لما

١٧ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافى لمجلس الشيوخ بمبلغ ٧١٤٧٤ جنبا لدفع المكافأة البرلمانية المسحقة لأعضاء مجلس الشيوخ مدة تعطيل البرلمان من ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٨ الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح اعتماد لمجلس الشيوخ بمبلغ ٧١٤٧٤ جنبا (واحد وسبعين ألفا وأربعمائة وأربعة وسبعين جنبا مصريا) لدفع المكافأة البرلمانية المسحقة لأعضاء مجلس الشيوخ مدة تعطيل البرلمان من ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٨ الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

ويؤخذ هذا الاعتماد من إيرادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية .

مادة ٢ - حل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدري

ملحق رقم ٦٧

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى بتوسيع وحفر بحر قافوس واعطائه مسطوحا يتفق مع زيادة الأراضي الزراعية المتضعة منه

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم أمين سالى باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال. اجتمعت اللجنة في يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٠ وبمبحث موضوع الاقتراح المشار اليه بحضور حضرة أحمد راغب افندى مدير المكتب البرلمانى بوزارة الأشغال مندوبا عن الوزارة .

فقرر حضرته أن وزارة الأشغال تدرس الآن هذا المشروع وتضمن اقتراحات الأعمال الجلمعية بناء قطرة بغم البحر المذكور .

وبعد المناقشة رأت اللجنة بالإجماع أن ترجو المجلس احالة الاقتراح الى وزارة الأشغال ما

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

*حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أتشرف بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة راجيا قبوله مع مزيد احتراى .

إن مياه الزى التى تصرف الى مركز قافوس هى بنسبة الأطنان المزروعة فى عام ١٩٠٧ التى قدرها ٤٠٪ من تلك الزمام فى ذلك الوقت . وبما أن الأطنان التى أصبحت مزروعة هى أضمااف ما كانت عليه فى ذلك التاريخ وجميع المركز يروى من بحر قافوس الذى هو مع حاله الآن فيركل لرى جميع الأطنان المزروعة فضلا عن تقدم الزراعة فى كل سنة وزيادة العمران للطردة . لذلك أقترح توسيع بحر قافوس وحفره حفرا جيدا بالكراكت واعطائه مسطوحا يتناسب مع حالة الزراعة الموجودة ومراعاة أن بالمركز أطنانا باثرة أكثر من ضعف مجموع المزروع وهى ذات تربة حسنة وصالحة للزراعة .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراى ما

٢٤ يناير سنة ١٩٣٠

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

المشار إليه بحضور حضرة أحد راعب افندي مدير المكتب البرلاني بوزارة الأشغال مندوبا عن الوزارة . فأبدى حضرته أن هذه المسألة قد تقرر جعلها ترعة عمومية وطرحنا أعمالها في المناقشة وسيار تنفيذها الآن .

وبعد المناقشة رأيت اللجنة بالإجماع حفظ الاقتراح ما

رئيس اللجنة

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

نص الاقتراح

تتضمنه صاحب التولية رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد بناحية دحميس مركز المحلة الكبرى ترعة خصوصية أخذت من جانبها طنبارة الغربية ، وهذه التربة يروى منها نحو الثلاثة آلاف فدان وطولها يبلغ نحو أربعة كيلومترات وقد تنظم الأهالي مراداً ونكزاراً لوزارة الأشغال لنحو يلها ترعة عمومية وتطهيرها على نفقة الحكومة وفعلت عنها التحريات ودرست قناتها وعمل لها بحريطة بالتشغيل وقد أصبحت الآن لا تصلح لرى الزمام للذكور لعدم إمكان الأهالي تطهيرها لأن أغلب الملاك الذين يتفغنونها من صغار الفلاحين .

لهذا أرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس لينظر فيه بطريق الاستعجال لأن الحكومة أن لا تمجر تطهير هذه المسألة العام لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يزدعوا أطيانهم ويسقوا مواشيم ولا يمكنهم سداد أموال الحكومة ما

حسن عبد القادر

٢٢ يناير سنة ١٩٣٠

عضو المجلس

ملحق رقم ٧٠

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء ترعة لتوصيل المياه من ترعة ميت بدو حلاوة الأخذ من ترعة العزيزية لرى أراضى ناحية بنا أبو صير بالزراعة — ودم المستنقع الواقع بجوى هذه البلدة — ثم عمل توصيلة (سكة زراعية) بينها وبين بلدة شبرا بابل لتسهيل اللواصلات

(القرار — حضرة الشيخ المحترم أمين سام باشا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى بلتي الأشغال والمواصلات ، فاجتمعت أولاهما في يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٠ وبمخت القسم الأول من الاقتراح وهو ما يخص بنا — بحضور حضرة أحمد راعب افندي مدير المكتب البرلاني بوزارة الأشغال مندوبا عننا ، فأبدى حضرته أن

ملحق رقم ٦٨

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بعمل مصرف ببلدة كفر الصوامم البحرى التابعة لمركز المحلة الكبرى

(القرار — حضرة الشيخ المحترم أمين سام باشا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال فاجتمعت اللجنة في يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٠ وبمخت بحضور حضرة أحمد راعب افندي مدير المكتب البرلاني بوزارة الأشغال مندوبا عن الوزارة . فتقرر حضرته أن هذا المصرف داخل ضمن مشروع صرف منطقة سمود . وتتقوم الوزارة الآن بمراجعة الباحث التي تمت ودراسها وتوطئة لتنفيذها في أقرب وقت .

وبعد المناقشة رأيت اللجنة بالإجماع أن ترجو المجلس إحالة الاقتراح الى وزارة الأشغال ما

رئيس اللجنة

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

نص الاقتراح

تتضمنه صاحب التولية رئيس مجلس الشيوخ

بعد التجه أقمم الاقتراح الآتي لعرض على المجلس وهو :

بلدة كفر الصوامم البحرى مركز المحلة محرومة من المصاريف وقد تلتفت أطيانا بسبب ذلك .

وقد تقدم من عمدة ومشاغل وأهالى تلك الناحية حملة تظلمات بخصوص هذا المصرف وقد أجابات الحكومة طلبهم الآن الآن الوزارة السابقة أطلت هذا المشروع اضربا بهم لأنهم من دائرة صاحب التولية مصطفى النحاس باشا . لهذا أرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس ليقرر فيه ما يراه ما

حسن عبد القادر

٢٢ يناير سنة ١٩٣٠

عضو المجلس

ملحق رقم ٦٩

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بتطهير التربة الخصوصية للموجودة بناحية دحميس مركز المحلة الكبرى الأخذ من جانبها طنبارة الغربية

(القرار — حضرة الشيخ المحترم أمين سام باشا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال . فاجتمعت اللجنة في يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٠ وبمخت موضوع الاقتراح

الترعة المطلوب إنشاؤها داخلة ضمن مشروع ري وصرف منطقة زقبي الذي يدير تحت التنفيذ الآن .

وبعد المناقشة رأت اللجنة إحالة الاقتراح فيما يخص بالقسم الأول منه الى وزارة الأشغال . أما القسم الثاني — وهو ردم المستنقع الواقع بجمري البلدة — فترجى اللجنة المجلس إحالته الى لجنة الصحة لاختصاصها وإبداء الرأي فيه ما

رئيس اللجنة

محمد شفيق

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بعمل توصيلة (سكة زراعية) بين بنا أبو صير وبين شبرا بابل تسهيلا للواصلات

(انقر — حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا) .

أحال المجلس بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى كل من بلتي المواصلات والأشغال اقتراحا من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء ترعة لتوصيل المياه من ترعة ميت بدر حلاوه الآخذة من ترعة العزيزية لري أراضي ناحية بنا أبو صير بإقامة ورودم المستنقع الواقع بجمري هذه البلدة ثم عمل توصيلة (سكة زراعية) بينها وبين بلدة شبرا بابل تسهيلا للواصلات . فنظرت لجنة المواصلات في الشطر الأخير من هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ١١ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة ابراهيم زكي بك المدير العام لمصلحة الطرق والنجارى مندوبا عن الحكومة .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن الطريق المطلوب إنشاؤه مفيد لأنه يقصر المسافات بين بعض البلاد والبعض الآخر ، ولكنه لم يدرج ضمن مشروعات الطرق في المذمة الأولى . ثم قال إن المصلحة ما زالت تبحث هذا الموضوع وإذا أمكنها أن تحصل الى اتفاق مع الأهالي بمقتضاه أن يتنازوا عن جزء الأرض فانها تنشئ هذا الطريق وإلا فانها تنتظر حتى يقرره مجلس المديرية .

فقررت اللجنة أن ترجو من المجلس إحالة هذا الشطر من الاقتراح الى وزارة الداخلية لتعليه الى مجلس مديرية الغربية لتتظر فيه ما

رئيس اللجنة

محمد شفيق

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

محضره صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بعرض الاقتراح الآتي لمرضه على المجلس وهو :

أحالى ناحية بنا أبو صير مركز المحلة الكبرى محرمون من الرى بإقامة أسوة بغيرهم وقد تقدمت منهم جملة شكاوى بخصوص ذلك وعلمت عنها تحريات وأوقفت في مدة الوزارة السابقة ويطلبون إنشاء ترعة لتوصيل المياه من ترعة ميت بدر حلاوه الآخذة من ترعة العزيزية وتجريهاو المسكة الزراعية .

وقد طلبوا أيضا مرارا وتكرارا ردم المستنقع الواقع شمال بلدهم لضرره من الوجهة الصحية كما طلبوا أيضا عمل توصيلة (سكة زراعية) بين بلدهم وشبرا بابل مارة ببيت حبيب الشرقية تسهيلا للواصلات ما بين سططا والحلة الكبرى ، وهذه السكة كثيرة الفائدة من الوجهة الزراعية والدارية .

لهذا أرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس ليقرو فيه ما يراه ما

حسن عبد القادر

١٢ يناير سنة ١٩٣٠

عضو المجلس

ملحق رقم ٧١ (جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بإنشاء كوبرى على مصرف الفتى بناحية الأنواز مركز الصف

(انقر — حضرة الشيخ المحترم أمين باشا) .

أحال المجلس بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة الأشغال التي اجتمعت في يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٠ وبحضرة بحضور حضرة أحمد راغب افندى مدير المكتب البولاني بوزارة الأشغال مندوبا عن الوزارة فأبدى حضرة أنه قبل إنشاء المصرف كانت طريقة الوصول من أحد أجزاء ناحية الأنواز لجزء الآخر هي اتباع الجسر الأيمن لترعة طرخان الى كوبرى موجود على التربة مقابل طريق خصوصى ضيق يوصل بجسر النيل ثم على جسر النيل الى الجزء الآخر من البلد ، ولكنه بعد إنشاء المصرف يتسرب وجود طريق آخر أقصر طولاً وأسهل استعمالاً ، وذلك باتباع الجسر الأيمن لترعة في اتجاه جمري الى تقاطع التربة بالمصرف ثم بالجسر الأيسر للمصرف لغاية قنطرة الصرف على النيل ثم على جسر النيل لجزء الآخر وأفضلية هذا الطريق هي أولاً — قصره عن الأول ، وثانياً — وجوده على جسور التربة والمصرف والنيل وهي بلا شك أحسن من الطريق انحصوصى في الزراعة . وهناك طريق للقدم للمصرف وعملت مصلحة الري منقائين بتكسية من الحجر بين جسر به ، ولا يتجاوز عمق المصرف وجسره في تلك القطعة المترين والنصف بحيث يمكن استعمال المزلقائين باستمرار الا في بضعة الأيام التي يمتلئ فيها المصرف بجاء السيل الذي يحدث نادرا في بعض السنين .

ومن ذلك يتضح أنه لا داعى لعمل كوبرى ، فالقنطرة التي على النيل والمزلقان الذي على المصرف فهما الكفاية .

وبعد المناقشة رأت اللجنة حفظ هذا الاقتراح ما

رئيس اللجنة

محمد شفيق

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

بم حضور حضرة أحد راعب افندى مدير المكتب البرلمانى لوزارة الأشغال
منتوباً عن الوزارة . تقرر - حضرة أنه صدر الأمر ضلاً للقول بعمل هذا
الكبرى .

وبعد المناقشة رأت اللجنة حفظ هذا الاقتراح ما

١٢ مارس سنة ١٩٣٠ رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

تتضمن صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة وبعد الموافقة طبعه
يحال الى وزارة الأشغال :

في سنة ١٩٢٨ أنشأت وزارة الأشغال مصرفاً للسيل شمال سكن ناحية
غمازة الكبرى وقيل سكن ناحية الاخصاص مركز الصف يمر هذا
المصرف وسط المزارع أوله الجبل الشرق ونهايته البحر الأعظم ومع وجوده
بهذه الحالة فانه خال من وجود كبرى طبع لمرور أهالى هاتين البلديتين
بمواشيمهم وقتل حاصلاتهم وأسمدة مزروعاتهم سواء أكانت واقعة شمال
المصرف أم جنوبه .

وبما أنه يوجد أمام سكن غمازة الكبرى بناء في ذات المصرف تسميه
وزارة الأشغال باسم حداد وهذا البناء مبنى على جانبي المصرف من الجهتين
والذى يراه ويشاهد حالته يعتقد أنه معد لبناء كبرى وفي الحقيقة لو عمل له
بناء في وسط المصرف ووضعت عليه الأخشاب اللازمة لسد سد كبرى
يعمل من جديد ويوفر على وزارة الأشغال مبلغاً عظيماً لو أرادت أن تفتتبه
كوبراً من جديد .

لهذا أرجو بعد الموافقة إحالة اقتراحى هذا الى وزارة الأشغال للنظر فيه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ محمد مكرم
عضو المجلس

ملحق رقم ٧٣

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم
الشيخ متولى عمر مجازى بإنشاء موقف لقطارات
الركاب بين محطتى القنابة وقافوس

(القرء - حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا) .

أحال المجلس بجملة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة
المواصلات التى نظرتهم بجلستها المتعقبة في يوم الثلاثاء ١١ مارس سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة وبعد الموافقة عليه
يحال على وزارة الأشغال ولعلوكم مزيد الشكر :

في سنة ١٩٢٩ أنشأت وزارة الأشغال مصرفاً للسيل شمال سكن ناحية
الأقواز مركز الصف يسمى مصرف المنشى أوله من الجهة الشرقية الجبل
الشرق ويمتد الى جهة الغرب الى بعد أربعة كيلومترات حتى يصل جسر طراد
البل وإن هذا المصرف جعل سكن تلك البلدة النعمة الحظ منقسمة الى
قسمين : نصف السكن واقع على بين المصرف والنصف الآخر واقع على
يساره ولا يمكن لسكان النصف الواقع على بين المصرف الوصول الى
السكنين على يساره الا بعد أن يمشوا أكثر من كيلومتر ومع وجوده بهذه
الصفة فانه خال من وجود كبرى طبع . أضف الى ذلك أن جميع أطياف
أهالى الأقواز واقعة شمال السكن لأن موقع سكنها يأتى أطيافها من الجهة
الغربية وعلى بعد أربعة كيلومترات من السكن وعن سكن ناحية غمازة
الصغرى تقبى حدود أطيافها .

ولكن مع الأسف ان وزارة الأشغال لم تفكر في عمل كبرى بهذا المصرف
مع استمرار الشكوى ومطلب عمله ليسكن أهالى تلك البلدة من قبل حاصلاتهم
ومعاد مزروعاتهم بواسطة المروء على هذا الكبرى المطلوب عمله . وبما أن
وجود الكبرى شمال سكن ناحية الأقواز من الضرورى بات التى تستلزمها
أصول العمران .

لهذا أرجو بعد الموافقة إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال لعمل
الكبرى المطلوب .

واقبلوا عظيم احترامى ما

٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ محمد مكرم
عضو المجلس

ملحق رقم ٧٢

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد مكرم بك بإنشاء كبرى
على مصرف السيل بين بلدتي غمازة الكبرى
والأخصاص مركز الصف

(القرء - حضرة الشيخ المحترم أمين باشا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة الأشغال بجملة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠
فاجتمعت اللجنة في يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٠ وبمقتضى الاقتراح المشار اليه

ملحق رقم ٧٤

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيوخ متولى عمر حمجازي
بإعادة الخط الحديدي من القنطرة للصالحية

(القرار - حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا).

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة المواصلات
التي نظرت بجلته ١١ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب النزهة
يوسف زقاق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية.

قرر حضرة المندوب ان الخط بين الصالحية والقنطرة أنشئ أثناء
الحرب لاحتياجات حرية وأمانه الآن تكلف المصلحة مصاريف باهظة .
ومع كون الاقتراح وجيباً فان المصلحة لا تستطيع تنفيذه لأن لديها مشروعات
تتوقف أهميتها ، مثل الخط من ميت غمر الى أبي كبير .

فقررت اللجنة أن ترجو من المجلس إحالة الاقتراح الى وزارة المواصلات
للنظر فيه .

رئيس اللجنة

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب النزهة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم

أشرف بمرض اقتراس هذا على هيئة المجلس الموقر :

في سنة ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ أي في زمن الحرب المالية كانت السكة
الحديدية متصلة من الصالحية الى القنطرة وطولها ٣٣ كيلومتراً تقريباً وقررت
القضبان سنة ١٩ والسكة باقية ومعدة وصالحة لوضع القضبان .

وبما أن اتصال هذا الخط بفيد الحكومة والأهالي وما ويسهل موارد
التجارة بين أبي كبير وقاقوس والصالحية والقنطرة والاسماعيلية وبور سعيد
فضلاً عما لهذه البلاد من الأهمية العظيمة في التجارة وخصوصاً ميناء
بور سعيد وبلدة الصالحية التي بها المحاصيل الكثيرة مثل البع والسمسم
والقنول السوداني والبطيخ والقواكه والخضروات والطيور والأسمالك .

بحضور حضرة صاحب النزهة يوسف زقاق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة
السكك الحديدية .

أبدى حضرة مندوب الحكومة ان مصلحة السكك الحديدية لا تستطيع
الآن أن تقوم بإنشاء الموقف المطلوب لأن المسافة بين محطتي القنطرة وقاقوس
ثمانية كيلومترات فقط والمصلحة لا تتفق في الوقت الحاضر الا مواقف بين
محطات تريد المسافة بين كل منها والأخرى عن عشرة كيلومترات ولديها الآن
نحو ثلاثين محطة ومع ذلك فلا مانع من إنشاء الموقف المطلوب بعد الفراغ
من إنشاء المواقف التي شرع في أنشائها والمتظر أن يكون ذلك في السنة
المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

فقررت اللجنة أن ترجو من المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات
للنظر فيه .

رئيس اللجنة

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب النزهة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أقترح إنشاء موقف لقطارات الركاب في منتصف المسافة بين محطتي
القنطرة وقاقوس فأشرف بمرض اقتراس هذا على هيئة المجلس الموقرة راجياً
قبوله مع مزيد احترامى .

إن بلاد الفدانة ، والسلطنة ، واليوم ، وبني صرد ، ومنشأة
القاضي ، والنواصة ، والسيلة من أعمال مركز قاقوس بها تجار كثيرون
ووكلاء أشغال وتقضى أعمالهم بطيحتها التنقل الى أسواق المركز نفسه .
أسواق النازلي والصالحية وأبو كبير والقنطرة الموجودة بها هذه البلاد
يستعملون الأوتوموبيلات وهي ليس فيها الأمن والراحة والسلامة وللمواعيد
المتفرقة في قطارات السكة الحديدية .

إن إنشاء الموقف بفيد مصلحة السكة الحديدية وأهالي البلاد المذكورة
ما وقد تهمت جملة التماسات من أهالي البلاد المذكورة بطلب إنشاء هذا
الموقف لشدة حاجتهم اليه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

متولى عمر حمجازي

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

عضو المجلس

البضائع الى السويس بواسطة مراكب أو فلاك ذات الناطس الذي لا يزيد عن تسعة أقدام ومن قبل الاحتياط حددت المصلحة الجمرى للملاحق بشتندوات وأتوار وبذلك يقل الخطر .

وقد بحثت المصلحة مسألة الخليج فاتفق لها أنه يجب حقيقة أن يظهر ويوسع ويملك المباحث التي قامت بها على أن هذا العمل يكلف نحو مائة ألف جنيه .

ولكن بما أنه بعد الانتهاء من بناء حوض البترول الجديد بالسويس الجارى العمل به الآن فإن العمل الحالي يتلوه يمكن أن تنقل إليه الجوارك وغازتها وتكون نتيجة ذلك أن يستغنى عن مرور المراكب في الممر المذكور فلا داعى لعمل التطهير المطلوب .

ثم أضاف حضرة الى ذلك - ردا على سؤال وجه اليه عن رأيه في الاقتراح الذى نسب الى الشركة حضرة الشيخ المحترم إبراهيم فرج أبو الجدايل يك ذلك الاقتراح الذى سيقرب على تنفيذه أن يوجد سى كبير جديد في السويس - ان المصلحة قد بلغها ضل أن لدى الشركة اقتراحا من هذا القبيل فكنت الى شركة قتال السويس تسأل عن مبلغ صحة انغير الخطاب الآتى :

” عرض علينا أنه قد يكون من المواقف تطهير مرسى المراكب اليونانية في السويس تجاه رصيف الجوارك وتخطيط الممرى بموانئ أو جندارات ومرافق مع هذا روم بين عمل التطهير المطلوبة اذا عملت والكية تعمل الى ٧٥٠ ألف متر مكعب ومقترح استئجار هذه المواد لردم الأرضى المجاورة التي ستلحقها .

ونظرا الى أن تكليف هذا المشروع سيكون جسيما وأن الحكومة ستشرع في قتل الجوارك الى بور توفيق فالى غير مستخدم أن أوصى الحكومة بفعل هذا العمل ، ولكنى علمت أن لشركة القتال مصلحة في اجراء هذا التطهير وتحمل المصاريف بشروط خاصة .

وقد يجوز أن ما قيل لي غير صحيح ولكنه اذا كان صحيحا فاكون ممننا اذا اشتركت مع الشركة في دراسة هذا الموضوع “ .

١ أغسطس سنة ١٩٢٩

أما جواب الشركة على هذا الخطاب فكان انها أرسلت خطابا بشارخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ تنذره من تنفيذ هذا الاقتراح قائلة إن آلات التطهير التي لديها لا تسع لها بعمل التطهير المطلوب .

وقد أصدر حضرة الشيخ المحترم إبراهيم فرج أبو الجدايل بك على ما قاله خاصا باقتراح الشركة وأكد أن حضرة المندوب السووييل مندوب الشركة بالسويس أخبره منذ شهر تقريبا بأنها ما زالت مستعدة لتنفيذ اقتراحها .

فقررت اللجنة رجاء المجلس إحالة الاقتراح الى وزارة المواصلات للنظر فيه

رئيس اللجنة

محمد شفيق

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

لذلك :

أقترح إعادة هذا الخط من المصلحة للفترة كما كان عليه وقت الحرب .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

٢٦ يناير سنة ١٩٣٠

متولى عمر حمزى

عضو المجلس

ملحق رقم ٧٥

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم إبراهيم فرج أبو الجدايل بك بقيام وزارة المواصلات بتعميق جزء من الخليج واقع في الجهة الشرقية من مدينة السويس يسمى (خريفة)

تسيلا للاحة

(القرر - حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم باشا)

” أحال المجلس بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ١١ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة محرم ثابت سيد احمد افندي وكيل كبير المهندسين بمصلحة الموانئ والمناشر متلوبا من الحكومة .

قرر حضرة الشيخ المحترم إبراهيم فرج أبو الجدايل بك أن هذا الخليج يوصل بين الناطس وبحر السويس وكان عميقا يمكن أن تمر به المراكب بسهولة وترسو على الرصيف ولكن ارتفع قاعه بسبب الطمي وأصبح غير قابل للاحة . واقتراح حضرة أن يظهر الخليج كما ثم قال انه يعتقد أن شركة قتال السويس قامت بمباحث بشأن تطهير الخليج على عمق أربعة أمتار وأن لديها اقتراحا يرى الى القيام بذلك التطهير نظير مبلغ ٣٥ ألف جنيه تلحقها لها الحكومة بشرط أن يصرح لها أن ترمم الطمي أرضا واسعة تبلغ ٥٠,٠٠٠ متر مربع وأن تأخذ من هذا القدر ٨٧٥٠ متر مربع بسعر التزاول احدجنجان مصريان .

فقال حضرة مندوب الحكومة ردا على ما قرره حضرة الشيخ المحترم إبراهيم فرج أبو الجدايل بك أن الخور مازال مستعملا الى الآن في قتل

نص الاقتراح

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

في الجهة الشرقية من مدينة السويس جزء من الخليج يسمى (خريرة) وهذه الخريرة هي التي تجتازها المراكب التجارية لنقل البضائع من السفن البخارية الى الجبلوك لطرفيها في المدينة . وقد اقتضت الحكومة أوصفة (رسو هذه المراكب ثم فرضت ضريبة تسمى (جوانك رصيف) قدرها أربعة ونصف في الألف على قيمة البضاعة الواردة وكذلك ١٢ في الألف على قيمة البضاعة الصادرة . وأصبحت هذه الضريبة تدر إيرادا عظيما على خزانة الدولة ولكن الأمر الذي يؤسف له أن الحكومة لم تهتم كما يجب بهذه الخريرة ولم تهتم بها يد الإصلاح فأصبحت خطرا على الملاحة وخاصة في أوقات الجزر حين يفيض الماء فتعوض المراكب في الأرحال المتراكمة وتضيق الأفضس والأموال وقد حدث أخيرا عدة حوادث من هذا القبيل كان آخرها حادث إحدى المراكب المشحونة بالسكر وكانت راسية على الرصيف فغثت الجزر وانحسر الماء من المكان الراسية فيه المركب فاقبلت بما فيها من البضاعة المفقودة بنحو ألف جنيه وهذه ليست إلا مثلا من أمثلة كثيرة حدثت فيها هذه الحوادث ولو أردنا تصادها لاحتجت إلى وقت كثير ولكن يكفي أن نذكر أنه في مدة الجزر تعطيل الملاحة ، وذلك بسبب عدم عمق هذه الخريرة إذ لا تزيد عن متر ونصف المتر في وقت الجزر وثلاثة أمتار في وقت المد وهذا عمق لا يساعد على الملاحة مطلقا .

لذلك أقترح :

أن تقوم وزارة المواصلات بتعميق هذه الخريرة منعا للأضرار المادية وتسيلا للأحاف في جميع الأوقات .

فأرجو دوتكم عرض هذا الاقتراح على المجلس لأقراره .

وتقبلوا بقبول استعراضي

ابراهيم فرج أبو الجليل
عضو المجلس

ملحق رقم ٧٦

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح محضره الشيخ المحترم محمد زكي عبد الرزق بل بتقل محطة السكة الحديدية بنى مزار إلى مكان آخر

(المقرر — محضره الشيخ المحترم محمد شفيق باشا)

«أحال المجلس بمجلسه ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت بمجلسه ١١ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور محضره صاحب العزة يوسف رزق الله بل مساعد المدير العام لمصلحة السكة الحديدية مندوبا من الحكومة .

قال محضره مندوب الحكومة انه حقيقة كانت تقع المحطة القديمة على بعد كيلومتر من المحطة الحالية . وكانت تقع في البلد تجاه الكوبرى ومحطة السكة الحديدية الإضافية .

أما المحطة الجديدة فهي في الجبلية البحرية من البلد وقد أنشئت سنة ١٩٠٨ وهي غير متصلة بالسكة الإضافية غير أن الصمران امتد إلى هذه الجهة فأنشأت الحكومة بعض الدور لها — المدرسة والمركز — كما استأجرت دارا للحكمة ، وأخيرا قرر المجلس المحلى نقل الكوبرى إلى تلك الجهة . أضف إلى ذلك كله أن نقل المحطة يستدعى نزح ملكية أراض تبنى عليها المحطة الجديدة كما يكلف الحكومة مصاريف ويبلغ مجموع ذلك نحو عشرين ألف جنيه .

وقال محضره الشيخ المحترم محمد زكي عبد الرزق بل انه قد سمع أن بعض أصحاب الأراضي التي تقع أمام الكوبرى الموصل محطة السكة الحديدية الإضافية بمحطة البضائع مستعدون لإعطاء الحكومة مجانا الأراضي اللازمة للحطة ولمحطاتها فيما إذا قررت نقل المحطة هناك .

فقرر محضره مندوب الحكومة أن في الحقيقة التوازن في المسافات هو بين محطتي الكفور والوردة وقد كان الأنفصل أن تنشأ المحطة الحالية في ١١ للقتراح وأن المحطة لم تبين في مكانها الحالي إلا للصعوبة التي صادفتها المصلحة في سنة ١٩٠٨ في نزح ملكية الأراضي في المحل للقتراح . ولكن نقل المحطة يكلف كما سبق يبيانه نحو عشرين ألف جنيه مصري وليست المصاريف قاصرة على ثمن الأرض بل هي تتناول أيضا أعمالا فنية أخرى كتغيير المقاييع وغيرها .

واللجنة ترى الاقتراح وبعبها وترى المجلس إحالته إلى وزارة المواصلات للنظر فيه ولكن يتصل بها محضره الشيخ المحترم محمد رسول من الأهالي على الأرض اللازمة للحطة ولمحطاتها كما ذكر آنفا

رئيس اللجنة

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

نص الاقتراح

مقدم لمحضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ ولجنة المجلس المؤقر
«أقدم لدوتكم بهذا الاقتراح راجيا أن يكون له نصيب من القبول وقبول هيئة المجلس المؤقر :

إن محطة بنى مزار محطة لا كبرها مركز المديرية سكانا وحركة تجارية .

وفي سنة ١٩٠٨ عند عمل الخط المزدوج أراد حضرات مهتمى السكة الحديدية في الجانب عمل بعض تعديل في المحطة لتوسيعها ومصادف أن كانت الألمان الجائرون للمحطة ملكا لبعض القصور وكان لهم وصى «حماية» فلم يمكن الاتفاق معهم على أخذ الجزء اللازم للمحطة .

قال حضرة مندوب الحكومة ان ازدواج الخطوط ليس امتيازًا للسكان إنما هو عمل يقوم به مصلحة السكك الحديدية لاعتبارات فنية . ثم قال ان ازدواج الخط بين أسبوط وسوهاج يكلف الحكومة نحو مائتي ألف جنيه مصري بلا مبرر في فانما تبين لفصلها في المستقبل وجود ضغط على الخط المقرر بسبب زيادة الحركة فانها لا تتأثر مطلقاً عن عمل الخط المزدوج كما فعلت في جهات أخرى من القطر المصري مثل الخط بين محلة روج والمنصورة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان قلية خزان أسوان وما يجتهد من مشروعات الرى تستوجب تعديل القطار والكبارى وليس من الحكمة في شيء أن تقوم بعمل اليوم قد تضطر في الغد الى تعديله وتحمل مصاريف لا مبرر لها .

ولما كان هذا الاقتراح ذا اتصال وثيق بمسألة نقل البصل فقد وجه حضرة صاحب المالى رئيس اللجنة السؤال الآتى الى حضرة مندوب الحكومة :

”هل يفهم من كلام حضرتكم أن الشكاوى الحاصلة من تلف محصول البصل بسبب التأخير في نقله ليست ناتجة من أن ليس لدى مصلحة السكك الحديدية القطارات الكافية لنقل البضاعة بسبب عدم وجود خطوط مزدوجة بين أسبوط وسوهاج؟ وهل مكنت بعض وسائل البصل في الخطات مدة بسبب عدم وجود عربات كافية للنقل“ ؟

فاجاب حضرة مندوب الحكومة بالذى البات قائلا ان نظام التصدير يحكم تمام الاحكام وان المصلحة على تمام الاستعداد لنقل البضائع واجابة جميع الطلبات .

فسأله مالى رئيس اللجنة مرة ثانية : هل يرتب من عدم ازدواج الخط بين أسبوط وسوهاج عدم امكان زيادة قطارات البضاعة وتسهيل نقل البضاعة ؟ فاجاب حضرة مندوب الحكومة بأن العمل مشغول بكيفية لاسرع علا للشكاوى .

فقررت اللجنة أن ترجو من المجلس احاطة هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات للنظر فيه

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بتقديم وافر احتراماتي . وأرجو أن يعرض اقتراحي الآتى على هيئة المجلس : فيرجى أن يزدواج الخطوط الرئيسية بالسكة الحديدية القائمة بربى لنوى المصالح وللتفتين من جهة لأخرى بخلاف ما اذا كانت خط السكة الحديدية مفردا ومن الخطوط المهمة بالقطر المصري الخط المتد من

لذلك قروا نقل الخط من محله الى الجهة البحرية على بعد كيلو مترين تقريبا من البلد انتقاما من المالك . وترتب على ذلك أضرار لحقت البلد وسكان المركز عموما منها :

أولا — انهم أصبحوا لا يمكنهم الانتفاع باكسبريسات المساء خوفا من حوادث السطو ولتعمور وسائل النقل .

ثانيا — عدم التمكن من عمل واستعمال ”كابينات“ التليفون لبعد المسافة .

ثالثا — صعوبة استعمال التلفون وتأخر الاشارات التلفونية عند الوصول لأربابها لبعد المسافة أيضا .

وقد لاحظت مصلحة الطرق والكبارى في العام الماضى أن البلد في حاجة الى كوبرى على الطراز الحديث .

ويشد البحث الدقيق رأت أن تقيم الكوبرى في مقابل الطريق الآهل بالسكان وبالحركة التجارية وعلى مقربة من السكة الحديدية الإضافية .

فتعد هذا الكوبرى نرى بناء المحطة حتى تعرض المصلحة ما يقع من الخسارة في نقل الركاب والبضائع والمحاصيل الى الخط الإضافى إذ أن المسافة تصبح بين المحطة الإضافية والمحطة العمومية أمثارا ممدودة بدل آلاف الأمثارات كما هو الحال الآن . وحتى يتمكن الأهالى من الانتفاع بمراق الخط جميعها من غير عناء أسوء باقى البلاد فان محطة كل بلدة تقع في أقرب نقطة منها .

وتقبلوا تحياتنا

٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

محمد زكى عبد الرازق
عضو المجلس

ملحق رقم ٧٧

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد محمود بك بازدواج الخط الحديدى بين أسبوط والأقصر

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا) .

”أحال المجلس بمجلسه ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التى نظرت به بمجلسها المنعقدة في يوم الثلاثاء ١١ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة يوسف رزق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية مندوبا من الحكومة .

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ
أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس للواقعة عليه وأحالته على الجهة
المختصة ولعزكم بجزيل الشكر :

توجد قطعة أرض تملكها الحكومة واقعة بيندر البجيزة تبلغ أربعة آلاف
متر وكسور قريبة من مستشفى الريم بالبجيزة ، هذه القطعة كانت قبل الآن
مشهورة بسجن الاصلاحية ومقام عليها بيان قديمة العهد ومشغولة الآن بملعباً
الأمير فاروق التابع لمجلس مديرية البجيزة .

هذا الملعب عمل في سنة ١٩٢٥ وفي بحر هذه المدة القصيرة أصبح بفضل
التفاني بمباشرة في مقدمة الملايين الموجودة بالملك المصرية ومع تقدمه
كل هذا التقدم فانه يحتاج الى بيان تكونت صحية لثق النعلمان الموجودين
به برد الشتاء وحرارة الصيف وعند ما يشرع مجلس مديرية البجيزة في عمل
أى تجديد في المبنى لا تسمح له وزارة الداخلية بإجراء هذا التجديد نظراً لأن
هذه القطعة غير مملوكة للبلد وأنها لا زالت ملكاً للحكومة ولم تصرح وزارة
المالية بإقامة بيان عليها خلاف الموجود بها .

وبما أن هذا الملعب هو من الأعمال الخيرية التى يصعب مدحها بيد المساعدة
وحكومتنا السيئة حفظها الله لا تألو جهداً في مد يد المساعدة لأى عمل
خيرى .

لهذا أقترح بعد الموافقة أن يحال هذا الاقتراح على وزارة المالية للتنازل
عن هذه القطعة لمجلس مديرية البجيزة حتى يمكنه إقامة المبنى اللازمة عليها .
واقبلوا عظيم استأمرى

سعد مكرم
عضو المجلس

أول مايسة ١٩٢٨

ملحق رقم ٧٩

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك
بشأن مهمة المكتب المزيج انشاءه للشؤون القطنية

(القرر — حضرة الشيخ المحترم أفريد شماس انقى) .

”أحال المجلس بمجلسه ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ الى هذه اللجنة الاقتراح المقدم
من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك بشأن مهمة المكتب المزيج
انشاءه للشؤون القطنية وللمهمة صورته في نهاية هذا التقرير وقد بجمته اللجنة
في جلسات ٢٠ يناير و ١٠ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب
العزة وكل وزارة المالية وحضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

القاهرة للا قصر والذي هو حلقة الاتصال بين العاصمة الكبرى للقطر و بين
عاصمة مقار وادى الملوك .

وغير خاف أن أفل أمان السائحون مشاهدة الأقصر ومقارها ومن الأسف
أن هذا الخط مزود فقط فيما بين القاهرة وأسيوط ولما لهذا الخط من
الأهمية الكبرى .

أفتتح :

ازدواج الخط المذكور من عاصمة الصعيد الى الأقصر ، لأن في ذلك من
الفوائد الجلية لسرعة قطع المسافات وعدم تعطيل القطارات بالبلاد التى
تلى أسيوط فانزلا حتى يمر القطار النازل أو يصل القطار الطالع وهذا يتبع
سبب التعطيل وينتفع كثير من الوقت الذى يحافظ عليه الناس أجمعون .

وتغضوا بقبول فائق تحياتى

محمد محمود أحمد
عضو المجلس

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ٧٨

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك
طلب تنازل الحكومة عن قطعة أرض بيندر البجيزة
لمجلس المديرية لتوسيع ملعب الأمير فاروق

(القرر — حضرة الشيخ المحترم أفريد شماس انقى) .

”أحال المجلس بمجلسه ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الى لجنة المالية الاقتراح المقدم
من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بطلب تنازل الحكومة عن قطعة
أرض بيندر البجيزة لمجلس المديرية لتوسيع ملعب الأمير فاروق وللمهمة صورته
في نهاية هذا التقرير وقد بجمته اللجنة في جلستى ١٠ و ٢٦ فبراير الماضى
بحضور حضرة صاحب العزة وكل وزارة المالية وأطلعت على المذكرة التى
قدمها حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك وبعد المناقشة في موضوع الاقتراح
أبدى حضرة صاحب العزة وكل وزارة المالية أنه اذا كان مجلس مديرية
البجيزة في حاجة الى قطعة الأرض المشار اليها فليه أن يقدم طلبه الى وزارة
الداخلية التى توّده وتحيله الى وزارة المالية وأن هذه الوزارة مستعدة للنظر
في الموضوع اذا طلب منها ذلك وقد قررت اللجنة بالإجماع الاكتفاء بهذا
البيان والتقدم بأمرها هذا الى المجلس رجاء الموافقة عليه

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

١٣ مارس سنة ١٩٣٠

التي ترى فيه البذور في مزارعها الى اليوم الذي يود فيه القطن ثيابا وأفشة مختلفة . وأن يتبين ما عليه حالة الزراعة القطنية في أنحاء العالم ومقدار ما يستهلك والجهات التي يصح أن تكون مصارف لحاصلاتها الى غير ذلك من الشؤون .

لهذا أرجو تقرير اقتراحى على أعلى الأفل أن تشيروا على الحكومة بإدخال تعديل في نظام مكتبها للحلح يحقق الغرض الذى رمت اليه .

وقد أبدى حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية إجابة على أقوال حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك ما يأتى :

"انه ليس مكتب الشؤون القطنية هو الذى يضع السياسة القطنية للبلاد لأن هذه السياسة من شأن السلطات العليا والحكومة . ولكن وظيفة مكتب الشؤون القطنية هي جمع المعلومات التي تمكن وزراء المالية والزراعة ومجلس الوزراء من وضع هذه السياسة . وأنه لا يمكن أن يترك أمر حيوى للبلاد كهذا الى أى مكتب كان . فكل مكتب يشأ انما يكون الغرض منه امداد معلومات وإبحاث تنفي عليها السياسة القطنية للبلاد .

أما عن قول حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك بأن المرتب المربوط لرئيس المكتب المنشأ فعلى في وزارة المالية لا يسمح بتعيين اخصائين في القطن فاني اصرح أن الحكومة انما وجدت من يصلح لأشغال هذا المنصب فانها لا ترض عليه بالمرتب الذى يستحقه .

أما فيما يخص بالمستعيرين الذى أشار اليه حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح فان الفكرة عنده كانت بحسب ما أعلم أن يستغل في مصر بضعة أشهر في السنة ويكون في خدمة الحكومة المصرية في الخارج باقى السنة .

لهذا روى أن عمله بهذه الطريقة لا يشتمل على حاجات الحكومة وربما يكون أكثر انخفاصا مع حاجات بنك مصر الذى يريد أن يستخدمه في الشركة التي انشأها لتصدير الأقطان .

و بالنظر لملاقات المستعيرين بالفزاين في كافة الاقطار ولمعرفته الخاصة بشؤون الصناعة فقد روى أنه يوجد بنك مصر يؤدي أعمالا نافعة للبلاد أكثر انخفاصا مع النظم ا لرة منها مع النظم الحكومية . على أن صرح ومصرحت ادارة بنك مصر أنه وهو في خدمة بنك مصر مستند أن يقدم للحكومة محتاجا اليه من آراء ونصائح في ما له الملام به من شؤون القطن .

على أن وزارة المالية تود كثيرا لو وقتت لشخص يكون قد نشأ في مصر ودروس السوق القطنية المصرية دراسة جيدة .

وقد قيل إنه من الجائز أن يصلح لهذا المركز اخصائى أمريكي الا أن الظروف في أمريكا ليست متفحة تماما مع ظروف القطر المصري لأنها كصر به انتاج ولكنها أيضا به استهلاك . ووزارة المالية لا استعداد في حالة وجود الشخص الذى تتوافر فيه المؤهلات — كما ما كانت جنسيته — أن تخر المرتب الذى تراه ملائما لمؤجلاته بدون التقيد بالراتب المقرر لهذه الوظيفة .

على أن وزارة المالية الآن في صدد تكوين لجنة لبحث شؤون السوق القطنية في القطر المصري وترجو بعد أن يتم هذا البحث أن توفق الى تعيين

اتضح لي أنه أن أمر انشاء هذا المكتب فصته لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة المالية وقدمت عنه تقريرا الى لجنة الموظفين العليا في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ وقد أقرته اللجنة العليا ووضعت عنه مذكرة الى مجلس الوزراء فحصل عليها بجملة ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ (وفي نهاية هذا التقرير صورة التقرير والمذكرة المشار اليهما) .

وقد ذكر حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أن المكتب أنشئ فعلا وأنه لم يطرأ أى تغيير على ما جاء بالمذكرة سالفة الذكر من الوظائف سوى اضافة وظيفة جديدة لرئاسة هذا المكتب في الدرجة الأولى (١) (١٢٠٠ — ١٦٠٠ جنيه) وأن الوزارة جادة في البحث عن يليق لأشغالها .

وقد اطلع حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح على التقرير وللمذكرة المشار اليهما وعلى أقوال حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية وأبدى بجملة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ما يأتى :

"لا أرى في انشاء مكتب الاستعلامات القطنية على الوجه الذى أقرته لجنة الموظفين العليا بوزارة المالية في تقريرها ومذكرتها لمجلس الوزراء ما يحقق الغرض الذى من أجله قدمت اقتراحى .

لم أقدم ذلك الاقتراح الا بعد أن أحطت بما يزم الوزارة على انشاء ذلك المكتب ووقفت على النظام الذى وضعته له ، وقد صرحت بذلك في التقريرين السادسة والسابعة من اقتراحى ، وبينت أن اختصاص المكتب المذكور لا يتعدى دائرة خاصة لا تحقق الفائدة التي يشهدا الجلب وتقتضيا مصلحة البلاد . فان الاختصاصات التي ينطبع به ترجع الى جمع معلومات يومية أو أسبوعية تعرف بها أسعار القطن في ليربول ونيويورك وباقي الجهات ولكن اقتراحى يرى الى ما هو أوسع من ذلك بكثير — يرى بكل إيجاز الى إيجاد سياسة قطنية بينت مراميها في اقتراحى كما بينت الشؤون المختصة في الداخل وفي الخارج لفكرة القطنية . وأن مراجعة تلك التعاون التي صعدتها في اقتراحى تيناها للبحث التي يجب أن يتناولها المكتب تكني لهم بأن مكتب الاستعلامات الذى أنشئ بالكيفية التي أقرها مجلس الوزراء لا يفي مطلقا بتلك الأغراض ، والواقع أن نظام ذلك المكتب لا يمكن منه استخدام من يلزم استخدامه من الاختصاصيين المألين كما لا أظن أن من يمكن استخدامهم على نظامه يستطيعون القيام بتحقيق تلك المهمة الكبرى التي يجب أن تكون منوطه بالمكتب الذى أريد به من اقتراحى .

وأستطيع أن أضرب لتلك مثلا حيا ألا وهو أنه منذ أيام قلائل حضر الى مصر عالم اخصائى كبير يقال أنه قاموس الشؤون القطنية ، وكان سكرتريا لاتحاد الفزاين والنساجين في مانشستر وله معرفة واتصال بالفزاين في أنحاء العالم ، ومع ذلك لم تستطع الحكومة وهي مقيدة بنظام المكتب الذى أنشأته — أن تستعمله وتستفيد من خبره لأن المرتب المقرر لا يكره وظيفة في المكتب أقل مما يطلبه ذلك الخبير . وقد رأى بنك مصر الفرصة سانحة فاعده بالراتب الذى يستحقه .

أريد بكل هذا أن أقول إن المكتب الذى أقترح انشاءه يجب أن يرا

لايجاد سياسة قطنية في الداخل وفي الخارج وأن يتبع الحركة القطنية في اليوم

وبعدا عن النظام التجاري ولذا لا يكون من المصلحة في شيء إنشاء المكتب على النحو الذي فهمناه من مذكرة الحكومة التي أذاعتها الصحف أخيرا كما سيحيى.

٣ — انعقد المؤتمر القطني الدولي في مصر وقد تعلمون من شؤونه ما تعلمون وصل أثر أعضائه شكلت لجنة القطن المصرية وقد أرادت منذ نشأتها أن يكون من أهم أغراضها البحث في كل المسائل الانتاجية والتجارية والاقتصادية المتعلقة بالقطن المصري لايجاد سياسة فنية مصيرية وتبينة الأسباب لانشاء مصلحة خاصة بالقطن ترشد الحكومة والأمة الى كل ما يفيد معرفته من شؤون ذلك المحصول الذي هو عماد ثروة البلاد.

مدير المكتب يحقق رغبة حضرة الشيخ المقدم ويشرف على تنفيذ المقترحات التي تبناها اللجنة.

هذا وقد أصدرت وزارة المالية بتاريخ ٨ مارس الجارى قرارا بتشكيل اللجنة المشار اليها ولقد قررت اللجنة بالإجماع هذا البيان الذي ادى به حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية والتقدم باباها هذا الى المجلس ورجاء المراقبة عليه ما

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

نص الاقتراح

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ
أرجو عرض اقتراح الآتي على المجلس الموقر نظره بصفه مستعجلة .
أما وجه الاستعجال فهو أن مسألة المكتب القطني الذي هو موضوع اقتراح منظورة الآن في وزارة المالية لبست فيها . وأخشي اننا لم نستعمل أن يقوت الوقت وتنتهي المسألة فتضيق فائدة الاقتراح .
وتقبلوا فائق احترامي ما

عمود أبو النصر

اقتراح خاص بإنشاء المكتب القطني

”١ — في الدورة الماضية وفي جلسة ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ تقدمت الى مجلس الموقر باقتراح إنشاء مكتب يسمى مكتب الشؤون القطنية . وبينت ما لذلك من الأهمية الكبرى والضرورة القصوى للحفاظ على أهم مورد من موارد ثروتنا واقتصاد البلاد من مخالب التجار والسماسرة والمضاربين وأشرت بإيجاز الى ما يجب أن يتناوله اختصاص المكتب المذكور من الشؤون القطنية في الداخل وفي الخارج فاعترض أحد حضرات الأعضاء على اقتراحى بمعية أن مصلحة التجارة والصناعة يمكنها أن تقوم بهذه المباحث تحت اشراف أحد وكلى وزارة المالية . وبعد مناقشة غير قصيرة قرر المجلس الموافقة على هذه الرغبة مقيدة مع الأسف بما طلبه أحد حضرات الأعضاء من إحالتها على الحكومة ليكون موضوعها من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة .

٢ — تبين بعد هذا أن الموضوع بعيد المدى مشقت الأطراف متعدد الأبحاث وأنه أكبر وأخطر من أن يترك أمره الى مصلحة فنية كصناعة التجارة والصناعة أو الى أية لجنة حكومية لا تضم ههنا من الفنيين وأكابر الخبراء والاختصاصيين في الشؤون القطنية ما يكفل تحقيق الغرض الذي رمت اليه باقتراح السالف الذكر .

نعم لا نزيد مكتبا حكوميا صرفا يجرى في نظامه على تلك الأساليب التي اعتادت مصالح الحكومة اتباعها لأن مهمة المكتب في الحقيقة تجارية محبة وهي تقتضى السرعة والالزام حسب ظروف الحال ومصلحة العمل وهذا لا يتفق مع الاجراءات التي تتبع عادة في المصالح الحكومية لبطئها

٤ — وقد قررت هذه اللجنة في أول اجتماعها إنشاء ما اقتراح حضرة الدكتور يوسف نحاس بك السكرير العام للرابطة الزراعية وموافقة وزير الزراعة ورئيس الوزارة يومئذ أنه لا يمكن إنشاء سياسة قطنية لاهمة بمصر الا بتأسيس مكتب خاص بالشؤون القطنية يجمع شتات المباحث الفطنية المبعثرة الآن بين مختلف الوزارات ويولى البحث والاستقصاء في شؤونه الداخلية والخارجية من جميع الوجوه فيصرف (١) كية القطن الذي تنتجه سوريا كل بلد (٢) الجهود التي تبذلها كل دولة لتوسيع نطاق الزراعات القطنية (٣) كية ما يستهلك سوريا من كل نوع من أنواع القطن (٤) مصير كل نوع من أنواع القطن المصري عند تسلم الغزاليين له (٥) مبلغ ما يصادفه كل نوع من الاقبال (٦) التكاليف الصناعية لأنواع القطن المصري وما يتكلفه غزها ومن بيع المنزل منها والأرباح والخسائر الناتجة من البيع والمقارنة بين كل ذلك وبين ما يماثلها من الأطنان الأجنبية لا سيما الأمريكية (٧) سعر تبرع المنسوجات والمصنوعات الأخرى من القطن المصري وتقلب مبالغ تجارتها (٨) عوامل التأثير في الأسعار ومراقبة تطورات الحوامس (٩) مطالب الغزاليين والشكايات التي يبديونها والعمل على اتصالحهم مباشرة بالمنتج المصري (١٠) استقراء شؤون بورصتي البضاعة والعقود (١١) دروس الأزمات التي تتخاب السورق المصرية وتعرف أسبابها وتبين طرق معالجتها (١٢) اذاعة المعلومات الخاصة بالقطن بين طبقات المنتجين بالوسائل التي تقرها الى أفعالهم .

ذلك هو ما أقرته اللجنة القطنية الدولية .

٥ — وأن نظرة بسيطة في هذه المباحث وما اليها تدل حضراتكم على صدق نظرية الغزاليين بأنه لا ينبغي لتحقق الغرض المنشود أن يترك أمر سياستها القطنية الى مصلحة التجارة والصناعة أو الى أية لجنة حكومية أخرى تقتصر مهمتها على جمع بيانات تستقيها من أخبار دور ومن تقارير بورصة القطن في الاسكندرية وما يقدمه اليها مندوب الحكومة في البورصة وما يرد من التفرقات التي تلزمها جريدة التجارة والملاحة مثلا بل لا بد من إنشاء مكتب خاص يجمع من كبار الخبراء وأعلم الناس بالمسائل القطنية وأقدمهم على فهم أسبابها ونتائجها ما يكفل تحقيق الغرض الأسمى الذي نعى اليه وهو ما ملته النظرة الزراعية في مدة تقاريرهم الى رئيس الوزراء وكان آخرها في أبريل سنة ١٩٢٨ كما أولفت بعض رجاله لمناقشته وتعميره ما لهذا المكتب من الأهمية الكبرى ووجوه دفع النظم التي يعود على البلاد من انشائه .

مذكرة

مرفوعة الى لجنة الموظفين العليا

من انشاء مكتب استعلامات للفطن تابع لمكتب

سكرير مالى وزارة المالية

”حضرة صاحب المالى وزير المالية ورئيس لجنة الموظفين العليا

بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ قدمت وزارة المالية الى لجنة الموظفين العليا
الفرعية لوزارة المالية اقتراحا يرمى الى انشاء مكتب استعلامات للفطن تابع
لمكتب السكرير المالى بديوان عموم الوزارة تكون مهمته مراقبة حركة الفطن
وتطور اسماؤه يوميا سواء فى داخل أو خارج القطر واستجاء المعلومات
المختلفة الخاصة به سواء من الصحف الأجنبية الهامة أو من المصالح التى تقوم
بعمل احصائيات عن الفطن وبذره مع استداد معونة وزارة الزراعة وتكلمة
المجهودات التى تقوم بها لتنمية زراعة الفطن بمجهودات أخرى موجهة نحو
الجاب التجارى لقلك المصنوع ولا سيما فيما يتعلق بخطة الحكومة السياسية
المختصة بتجارة الفطن وسيدخل في اختصاص المكتب المذكور وضع جداول
ورسمات يائية توضح حركة الفطن وبذره أولا بأول (الواردات -
الصادرات - المبيعات - الفزون) وتبين اسما كل نوع على حدة في الأسواق
المختلفة (الاسكندرية - ليقربول - هل - نيو اوليانس - نيويورك)
واستخراج وترتيب المعلومات الخاصة بالعوامل التى يحتمل أن تؤثر على العرض
والطلب واسما وأنواع الفطن المصرى والأقطان الأخرى التى تزرعها وانشاء
فهرست لها وكذلك وضع مجموعة بجميع تلك المعلومات وإبلاغها الى المصالح
المختصة بطريقة سرية من وقت لآخر (ملف ف ١٧٢ - ٦٣/٢) .

بحثت اللجنة هذا الموضوع في اجتماعها التى عقدت في ٢٥ سبتمبر و ٢
اكتوبر سنة ١٩٢٨ و ٥ فبراير سنة ١٩٢٩ فحذره ذات أن حالة البلاد
الاقتصادية والتجارية تستدعى الاسراع في انشاء مكتب رئيسى للفطن تابع
لمكتب سكرير مالى وزارة المالية بحيث يصبح ديوانه العام على اتصال
مباشر وسريع بتطورات حركة واسما الفطن خصوصا وأن الحكومة
المصرية قد تدخلت منذ عام ١٩٢١ لتحلها فعليا في شؤون الفطن لحماية اسماؤه
مشتريه كانت أم مقرضة وذلك محافظة على مركز البلاد المالى ورأت اللجنة
علاوة على ذلك ضرورة انشاء مكتبين فرعيين للمكتب الرئيسى المذكور
أحدهما ببورصة الكونكرات بالاسكندرية والاخر بميناء البصل لملاحظة
حركة البورصة عن كثب ومراقبة سوق البضاعة الحاضرة مراقبة جديده
واشار الى المكتب الرئيسى بالوزارة أولا بأول من تخطيط الاسما وما صاه
أن يقع من تصرفات قد تضر بالمستحين .

٦ - وقد أذيع أخيرا أن وزارة المالية اصترمت انشاء مكتب قطنى
وأنا رفضت بذلك مذكرة الى لجنة الموظفين العليا لموافقها على ما تطلبه من
الوظائف التى يستدعيها انشاء ذلك المكتب .

٧ - ويظهر من مذكرة وزارة المالية على ما نشره الصحف أن
اختصاصات المكتب المذكور لا تستدعى دائرة خاصة ولا تحقق الناية التى
يشدها الجميع وتقتضيها مصلحة البلاد فان تلك الاختصاصات ترجع الى جمع
معلومات يومية وأسبوعية تعرف بها اسما الفطن فى ليقربول ونيويورك
ونيو اوليانس والمقارير التى تنق من غير بيع فى ليقربول والقطار التى تصدرها
بورصة الفطن فى الاسكندرية ولا تدعى ماهى ولا أينهى ، وتقرر مندوب
الحكومة التى يرفعها عن حالة السوق وهذه عبارة عن ملخص لما يريد
في جرائدها التجارية والبرقيات التى ترد بانتظام عن تخطيطات السوق في مراكز
الفطن المختلفة وبيانات الخزون من الفطن كأن يذمه شركة ورتوكية الفطن الواردة
والصادرة والخزونة فى الاسكندرية والبيانات التى تجمعها مصلحة الاحصاء
وتقارير مكتب الفطن للاستاذ طود وتقرير الاتحاد الدولى للفزاليين .

٨ - لوزارة المالية مزيد الشكر على اعتمامها بتنفيذ أمنية البلاد وشروعها
في انشاء المكتب القطنى ولكنها بتجميعها دائرة العمل في تلك الحدود الضيقة
أوشكت أن يجعله بعيدا عن الغاية المنشودة .

٩ - وفي اعتقادى أنه مهما بلغت الحكومة في انشاء هذا المكتب
على النحو الذى يراه فان ما تبذل به يصغر كثيرا بجانب ما يهود على البلاد من
النافع الكبرى في أهم شؤونها الحيوية من الجاية الزراعية والتجارية والاقتصادية .
من أجل هذا :

أقترح أن تكون مهمة المكتب المزيج انشاءه للشؤون القطنية شاملة تلك
الباحث التى أشير اليها في هذا البيان وهى التى رسمتها اللجنة القطنية العولية
ووافق عليها وزير الزراعة ورئيس الوزراء ويمتد وأن تاطل ادارة المكتب
للمذكور برجل قدير من أطهر انشاءه ذمة وأشهرهم كفاية وأوصعهم خبرة
في مختلف الشؤون القطنية المالية ينضم اليه ممثلون لوزارة المالية ووزارة
الزراعة والثقابة الزراعية وأرب يكون المكتب على اتصال دائم مع ممثلين
تجارىين لمصرىين في جميع البلاد التى فيها أسواق رئيسية للفطن كاستر
وليقربول ونيويورك ونيو اوليانس وأن يصل كذلك بالمكتب والادارات
الاحصائية في كل بلد يزرع ويصنع الفطن ومن يصدر عن الفطن زراعة
وتجارة وصناعة وتما نشرات يومية وأسبوعية وشهرية . وأن يكون للمكتب
نوع من الاستغلال الذى يمكنه من إنجاز أعماله على وجه السرعة تحقيقا
لفرض المنشود ما

٦ يونيو سنة ١٩٢٨

عبد أبو النصر

٣ - المكتب الفرعي لميناء البصل

رأت اللجنة أن تشي لهذا المكتب وظيفة مندوب الحكومة من الدرجة الرابعة (٥٤٠ - ٨٤٠ جنيه).

وبناء على ما تقدم يكون مجموع الوظائف الدائمة المقترح انشاؤها بديوان عموم وزارة المالية لمكتب استعلامات القطن الذي سيجتمع المكتب سكرتير مالي الوزارة وسكرتير الفرعين بميناء البصل وبورصة الكوتراتات بالاسكندرية ثانياً وظائف على الترتيب الآتي :

وظيفة	درجة	عدد	مجموع
وظائف إدارية	جنسية		
مندوب الحكومة بمكتب بورصة الكوتراتات	١٩٠ - ٧٢٠	١	١٩٠
مندوب الحكومة بميناء البصل ومفتش بالمكتب الرئيسي	٨٤٠ - ٥٤٠	٢	١٠٨٠
المندوب المساعد بورصة الكوتراتات ومفتش بالمكتب الرئيسي	٧٢٠ - ٩٠٠	٢	١٠٨٠
محرر ورسام بالمكتب الرئيسي	١٨٠ - ٤٨٠	١	١٨٠
وظائف كتابية			
كاتبان بالمكتب الرئيسي	ب (١٢٠ - ٣٣٦) ج (٧٢ - ٢١٦)	١ ١	٤٤٨
قط تمان وظائف		٨	

وأتشرف برفع هذه المذكرة لمعالكم راجيا عرض الموضوع على لجنة الموظفين العليا لإبداء رأي فيه .

وتفضلوا معاليكم بتقبل عظيم الاحترام ما

تحريرا في ٢٧ فبراير ١٩٢٩ رئيس اللجنة الفرعية لوزارة المالية محمود شكرى

وزارة المالية

اللجنة المالية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

وضعت وزارة المالية اقتراحا يرى الى انشاء مكتب استعلامات للقطن تكون مهمته مراقبة حركة القطن وتطور أسعاره يوميا سواء في داخل أو خارج القطر واستيعاب المعلومات المختلفة الخاصة به سواء من الصحف لأجنية الماسة أو من المصالح التي تقوم بعمل احصائيات من القطن أو بولته مع استقدام معاون وزارة الزراعة وتكئة المجهودات التي تقوم بها لتنمية زراعة القطن بمجهودات أخرى موجهة نحو الجانب التجارى لتلك المحصول ولا سيما فيما يتعلق بمجلة الحكومة السياسية المختصة بتجارة القطن

وبما أن الحكومة المصرية ليس لها سوى مندوب واحد (أجنبي في الوقت الحالي) ببورصة الكوتراتات بالاسكندرية وبما أن المادة ٧١ من لائحة العامة الصادرة بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ تنص على أن الحكومة أن تعين لدى كل بورصة مندوبا أو أكثر مهمتهم الاشراف على مراعاة القوانين واللوائح وبما أن الحالة الحاضرة أصبحت تستدعي وجود أكثر من مندوب واحد في بورصة الكوتراتات وإيجاد مندوب في ميناء البصل لملؤها من مندوب لغاية الآن فرأت اللجنة ضرورة انشاء أولا وظيفة مندوب للحكومة بمكتب ميناء البصل وثانيا وظيفة مندوب مساعد لمكتب بورصة الكوتراتات لمساعدة المندوب الحالي وللتندرب على أعمال البورصة .

وبما أن اللجنة ترى من جهة أخرى أن وظائف مندوبي الحكومة مألوفة الذكر هي من الوظائف العامة لما يترتب عليها من المسئولية الشخصية فهي تقترح درجتها ضمن الوظائف الدائمة الداخلة في هيئة البكال .

وبناء على جميع ما تقدم تقترح اللجنة أن تكون وظائف مكتب استعلامات القطن وفرعيه على الوجه الآتي :

١ - المكتب الرئيسي

رأت اللجنة أن الأعمال التي ستناط بالمكتب الرئيسي تستدعي انشاء الجنس الوظائف الدائمة الآتية :

وظيفة	درجة	عدد
وظائف إدارية	جنسية	
	رابعة (٥٤٠ - ٨٤٠)	١
	خاصة (٧٢٠ - ٩٠٠)	١
	سابعة (١٨٠ - ٤٨٠)	١
وظائف كتابية		
	ب (١٢٠ - ٣٣٦)	١
	ج (٧٢ - ٢١٦)	١
قط خمس وظائف		٥

٢ - المكتب الفرعي لبورصة الكوتراتات

(أ) رأت اللجنة ادخال وظيفة مندوب الحكومة لدى بورصة الكوتراتات ضمن الوظائف الدائمة على أن تكون من الدرجة الثالثة (٧٢٠ - ٩٦٠ جنيه).

(ب) انشاء وظيفة مندوب مساعد من الدرجة الخامسة (٢٤٠ - ٦٠٠ جنيه)

والفهم لدى اللجنة أن تعيين المندوب المساعد سوف لا يكلف خزينة الحكومة شيئا كثيرا لأن نصوص لائحة بورصة الكوتراتات تحول الحكومة الحصول على مقابل أجزءا المندوب المساعد .

وعليه تكون وظائف مكتب استعلامات القطن مرتبة كما يأتي :

الدرجة	الوظيفة	العدد
رئيس		

أولاً - المكتب الرئيسي

وظائف إدارة :		
مفتشان	رابعة (٥٤٠ - ٨٤٠)	١
	خامسة (٢٤٠ - ٦٠٠)	١
محرور دسام	سادسة (١٨٠ - ٤٦٨)	١
وظائف كتابية :		
كاتبان	ب (١٢٠ - ٢٢٦)	١
	ج (٧٢ - ٢١٦)	١

ثانياً - المكتب الفرعي لبورصة الكوتراوات

مندوب الحكومة	ثالث (٧٢٠ - ٩٦٠)	١
مساعد	خامسة (٢٤٠ - ٦٠٠)	١

ثالثاً - المكتب الفرعي لبورصة ميناء البصل

مندوب الحكومة	ثالث (٧٢٠ - ٩٦٠)	١
ثمان وظائف		٨

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع فראت الموافقة عليه ورفعه الى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره طبقاً لسنة ٦ من قراره الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٨ م

تحريراً في ٧ أبريل سنة ١٩٢٩
الرئيس السكرير
على ماهر الجليل

نمرة ١٢١ - ١٢/١

الى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ على الموضوع المبين في هذه المذكرة

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

وسيدخل في اختصاص المكتب المذكور وضع جداول ورسومات بيانية توضح حركة القطن وبذره أولاً بأول (الواردات - المصادرات - المبيعات - المخزون) وتبين أسعار كل نوع على حدة في الأسواق المختلفة (الاسكندرية - ليفربول - هل - نيواورليانس - نيويورك) واستخراج وترتيب المعلومات الخاصة بالموائل التي يحتمل أن تؤثر على العرض والطلب وأسعار وأنواع القطن المصري والأقطان الأخرى التي تزرعها وأنشاء فهرست لها وذلك وضع مجموعة لجمع تلك المعلومات وإبلاغها الى المصالح المختصة بطريقة سرية من وقت لآخر.

وقد أحالت وزارة المالية هذا الاقتراح الى لجنة الموظفين العليا الفرعية للوزارة المشار اليها فيبحثه وأقرا وقدست به تقريراً الى اللجنة العليا (وصورة هذا التقرير مرصوفة بهذه المذكرة) فتناولته هذه بالبحث في جلساتها المنعقدة في ٣ أبريل سنة ١٩٢٩ وأقرت ما اشتمل عليه موافقة على إنشاء الوظائف المقترحة بدرجاتها الا فيما يتعلق بوظيفة منها فقد رأيت رفع درجتها كما سيجيء بيانه (وهي وظيفة مندوب الحكومة بمينا البصل فقد رأيت اللجنة العليا رفعها للثالثة).

والوظائف المقترحة هي عبارة عن خمس وظائف في المكتب الرئيسي المطلوب تكوينه (١ رابعة ١ خامسة ١ سادسة ١ ب ١ ج).

ولما كان ليس للحكومة سوى مندوب واحد في بورصة الكوتراوات بالاسكندرية ولما كانت المادة ٧١ من لائحة البورصة العامة الصادرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ تنص على أن الحكومة أن تعين لدى كل بورصة مندوباً أو أكثر مهمتهم الاشراف على مراعاة القوانين واللوائح، ولما كانت الحالة الحاضرة أصبحت تستدعي وجود أكثر من مندوب واحد في بورصة الكوتراوات وإيجاد مندوب في بورصة ميناء البصل لخلوها من مندوب لغاية الآن فقد اقترحت اللجنة الفرعية :

١ - إنشاء وظيفة مندوب للحكومة بمكتب ميناء البصل على أن تكون من الدرجة الرابعة. وهذه هي الوظيفة التي رأيت اللجنة العليا رفعها الى الدرجة الثالثة مراعاة لأهمية العمل الذي يقوم به شاغلها وسلاوة لدرجة هذه الوظيفة بدرجة المندوب في بورصة الكوتراوات.

٢ - إنشاء وظيفة درجة خامسة لمندوب مساعد في مكتب بورصة الكوتراوات لمعاونة المندوب الحالي والتدرب على العمل.

وتتجه اللجنة أن تكون وظائف المندوبين في السلك العام لما يترتب عليها من المسؤولية الشخصية.

المقيمين فيها فضلا عن أن مساكنهم البعض مبنى بالطوب الأخضر والبعض بالطوف وربطت عليهم عوائد ضمن البند فضلا عن أنهم لا يفتقون لانبور ولا كنس ولا ريش أسوة بالبندر .

فذلك :

أقترح على هيئة المجلس الموقر رفع السوائد المربوطة على هذه البلدة ٦

معرض وزير

عضو المجلس

ملحق رقم ٨١

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي خصتها اللجنة بجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

(المقرر - - - - - حضرة الشيخ المحترم الشيخ حن عبد القادر)

أحال المجلس الاقتراحات الآتية الى اللجنة :

الاقتراح رقم ٢٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حافظ طابدين بك بمقتضى جسر النيل بين بلدة وراق الحضرة وكو برى امبابه ووصفه بالمكمام أو جعله سكة زراعية .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا رغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحاقته الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٣٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى بإنشاء سكة زراعية من كفر صقر الى دير نجح أو من أبي الشوق الى الابراهيمية شرقية عن طريق المباشرة .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا رغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحاقته الى لجنة المواصلات .

ملحق رقم ٨٠

(جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم معرض وزير بك
يرفع عوائد الأملاك المربوطة على ناحية فأبرقة بيا بمركز بيا

(المقرر - - - - - حضرة الشيخ المحترم أغريد شمس افندي)

أحال المجلس بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة المالية الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم معرض وزير بك يرفع عوائد الأملاك المربوطة على ناحية فأبرقة بيا بمركز بيا والمنتجة صوره في نهاية هذا التقرير وقد بحثته اللجنة في جلستي ١٠ و ٢٦ فبراير الماضي بحضور حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية وحضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح . وقد أبدى حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أنه كلف مفتش المالية بمديرية بنى سويف بمعاينة منطقة فأبرقة بيا عليا وقد قدم المفتش المذكور تقريرا مؤداه أنه ظهر من المعاينة أنه وإن كانت الناحية المذكورة تبعد عن بندر بيا بقدر كيلومتر تقريبا فإن الحدود التي عملت لهذا البندر واشتملت على ناحية فأبرقة بيا قد وافق عليها مجلس مديرية بنى سويف قبل استصدار المرسوم الملكى بتحصيل عوائد الأملاك عن المباني الداخلة فيها وأنه سبق إعفاء ٥١ ملكا بهذه المنطقة بتسوية الجلود لدى ربط العوائد على مباني البندر لأول مرة من سنة ١٩٢٥ كما أعفى أيضا ٤٢ ملكا بناء على شكوى أصحابها وأنه ظهر الآن وجود ٢١ ملكا مربوطة بعوائد قدرها ٥ جنيهات و ٥٣٢ مليا سنويا بينما هي تستحق الإعفاء بحكم القانون ووزارة المالية الآن في صدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع عوائد الأملاك عن هذه المساكن . أما باقى المساكن فالضريبة عليها قانونية .

وقد قررت اللجنة بالإجماع الاكتفاء بهذا الشأن والتقدم برأى هذا الى المجلس رجاء الموافقة عليه ٦

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

١٣ مارس سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

ناحية فأبرقة بيا بمركز بيا قائمة بآبائها ومتفصلة عن البندر نحو كيلو ونصف تقريبا ولها عمدة خاص وسكانها لا يتكون شيئا خلاف المنازل

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٤٢ المقدم من حضرته بإنشاء مدونة قانونية ببلدة المحلة الكبرى .

الاقتراح رقم ٤٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمي الروي بك بتعديل النظام الحالي لقبول التلاميذ بالمدراس الثانوية والعالية وأن يكون السن أساسا لقبول كما كان في الماضي .

أحيل هذان الاقتراحان بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة في موضوعهما ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارهما اقتراحين برغبة ومقبولين شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالتهما الى لجنة المعارف .

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

(٢٩)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حافظ عابدين بك وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم

أرجو عرض الاقتراح الآتي نصه على هيئة المجلس الموقرة لاقراءه واحالته الى وزارة الأشغال لتنفيذه .

بلدة ورق الحضر التابعة لمركز امبابه مديرية الجيزة لا تبعد عن كوبرى امبابه بأكثر من ٣ كيلو وكسور ومع ذلك يلاق أهلها - وجعلهم صناع وطلبة ينهبون يوميا الى القاهرة للعمل أو للدراسة بها - الأخرمين في سبيل انتظام الاضطرابى بسبب عدم تمهيد الطريق فيما بين البلدة وكوبرى امبابه فضلا عما يتلهم من الأضرار والتأخير والفرق أحيانا بسبب انتقالهم الى القاهرة بواسطة المراكب (المدنيات) أو الزفافات .

لذلك :

اقترح على وزارة الأشغال تمهيد جسر النيل ووصفه بالمكمام أو جسر على الأقل كسكة زراعية صالحة للزور واضافته على مصلحة الطرق للمحافظة عليه ولتوكلهم الشكر أقدم .

حافظ حسن عا د ن

الاقتراح رقم ٣٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبدالقادر بتشكيل لجنة لتقدير ثمن أطيان الحكومة اللازمة لمساكن أحوال بعض بلاد مديرية الغربية وبيعها لم ينير الزراد مع تقسيط الثمن بنير فائدة .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

الاقتراح رقم ٣٨ المقدم من حضرته بدم المستقمات الموجودة حول بلدة طرينه مركز المحلة الكبرى وتطهير مصرف طرينه المجاور لها .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٣٩ المقدم من حضرته بمساعدة الحكومة لأصحاب المنازل التي سقطت بالمحلة الكبرى .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

الاقتراح رقم ٤٠ المقدم من حضرته بقيام وزارة الأوقاف ببناء مسجد ببلدة ميت النصرى التابعة لمركز المحلة الكبرى .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

الاقتراح رقم ٤١ - المقدم من حضرته بوقوف قطار السكة الحديدية بالمحلة الجديدة التي أنشئت بين محلة روح والمحلة الكبرى عند الكيلو ١٨

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

(٣٦)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

يتشرف بمرض اقتراحه هذا متولى عمر حمجازى عضو مجلس الشيوخ عن دائرة فافوس شرقية راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقرة .

إن نصف مركز كفر صقر شرقية من الجهة الغربية يوجد به جملة بلاد كثيرة أهله بالسكان والعمران بها تجار وجماعات زراعية وتلك البلاد محرومة من طرق المواصلات . ومن مدة فكرت مديرية الشرقية في إنشاء طريق من كفر صقر إلى ديرب نجم عن طريق المجاورة ومضى زمن ليس بالقليل ولم يتم هذا المشروع .

لذلك :

أقترح إنشاء سكة زراعية من كفر صقر إلى ديرب نجم عن طريق المجاورة أو من أبى الشوق إلى الإبراهيمية شرقية عن طريق المجاورة .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

متولى عمر حمجازى

عضو المجلس

١٠ فبراير ١٩٣٠

(٣٧)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس ليقر فيه ما يراه .

توجد جملة بلاد في مديرية الغربية تابعة لتفتيش القرشية وسطا وبشيش ويستبدله وأبو مندور محاطة من جهاتها الأربع بأعلاك الحكومة وقد ضاقت البلاد بأصحابها ولم يبق أمامهم إلا المهاجرة من بلادهم بسبب عدم وجود أراض يتون عليها مساكنهم وأنا أطلبوا من مصلحة الأعلاك أن تعطيم أرضا لهذا الغرض فأنها تنهدوا فزاد الطغى يأتى أحد الأغنياء ويشترى ما يمرض للبيع ويبيعه للأهالى بأزيد من الثمن الحقيقي .

ولمنا فأنى أقترح أن تباع مثل هذه الأطلان بعد تخطيطها وإنشاء الشوارع اللازمة لها وتقسيمها دون مزاد على بل تعين لجنة لتعين كل قطعة ويعرض ذلك على أهالى البلدة حتى يأخذوا ما يحتاجون إليه على أن يقسط الثمن عليهم

بغير فوائد وأن يشترط في عقود البيع حصول البناء في مدة معينة حتى لا يحصل الاجبار والمضاربة في القطع المذكورة وفي هذا فائدة كبرى للأهالى وللمصلحة الأملاك .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

١٢ فبراير ١٩٣٠

حسن عبد القادر

(٣٨)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس ليقر فيه ما يراه .

يوجد بناحية طرينه مركز المحلة الكبرى جملة مستنقعات حول تلك البلدة أضرت بصحة الأهالى ضررا جليفا وقد طلبنا من الحكومة ردم هذه المستنقعات أو تخفيضها فلم تحرك ساكنا فضلا عن ذلك فانه يوجد بمجوار تلك البلدة مصرف يسمى مصرف طرينه لم تهتم الحكومة بتطويره حتى يتصفى ضرر المستنقعات المتقدّم ذكرها وبسبب وجود المياه في هذا المصرف تكثر المياه الموجودة بالمستنقعات فيزداد الضرر عن حاله الأصلية .

لذا أقترح ردم المستنقعات المتقدّم ذكرها وتطوير المصرف .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

حسن عبد القادر

١٢ فبراير ١٩٣٠

(٣٩)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض اقتراحى الآتى على المجلس ليقر فيه ما يراه .

وقعت منذ ثلاثة أيام ببلدة المحلة الكبرى كارثة نشرتها جميع الجرائد وهي تهدم ستة منازل وسقوطها في صهاريج كانت مبنية تحتها في الزمن القديم بدون علم أصحابها ، وقد سقطت تلك المنازل وانحسفت في تلك الصهاريج بما فيها من المغولات المتزيلة وما هو مدخر من المأكولات وغيرها وجميع أصحاب هذه المنازل ففروا ، وقد أصبحت حالتهم يرئى لها ، لا يصدقون قوتا يتأتون به ولا مسكنا يسكنون فيه ولا مال عندهم يتنون به تلك المنازل

سنة ١٩٢٩ ولكنها لم تستعمل لغاية الآن ولم تحفف عليها القطارات بسبب بعض أعمال تكميلية تستغرق نحو الثلاثة أشهر على الأكثر وأهالى ناحية الميام كان لم طريق موصل من بلدهم لمحطة بحلة روح الأصلية وقد تعطل هذا الطريق بسبب وضع الشريط المزدوج على القنطرة التي كانوا يبرون عليها فأقترح التصريح بإيقاف القطار بالمحطة الجديدة بصفة استثنائية منه للضرر الذي لحق أهالى الميام للأسباب المتقدم ذكرها .

وتفضلوا بقبول تيماني ٤

حسن عبد القادر

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

(٤٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس ليقدر فيه ما يراه .

بلدة المحلة الكبرى ماصحة مركز المحلة وهو أكبر مركز بمديرية الغربية وفى نقطة متوسطة بين المنصورة وطنطا ومتصلة بالسكة الحديدية لاقليم بطعم ومعظم برارى بمديرية الغربية ومن الضروري جدا انشاء مدرسة ثانوية فى البلدة المذكورة لأن حالة الأهالى لا تمكنهم من تعليم أولادهم فى بلاد أخرى كالمنصورة وطنطا والاسكندرية ومصر فضلا عن أن تلك المدارس خاصة بالتلاميذ ولا توجد فيها محلات لا بالقسم الخارجى ولا بالقسم الداخلى وانى أرى أن انشاء المدارس الثانوية فى عوامم المديرات وفى المحافظات فقط دون عوامم المراكز الكبرى فيه افساد لأخلاق الطلبة لما فى تلك العوامم من غلات الهيرو والفساد التى ينشأها التلاميذ ليل كما هو مشاهد فى مصر والاسكندرية بنوع خاص أما انشاء تلك المدارس فى عوامم بلاد الأرياف ففيه فائدة كبرى للتلاميذ من هذه الناحية لأنه لا يوجد فى تلك البلاد ما يلحومهم الى السهر ليلاً ومن جهة أخرى فانهم معروفون لأهالى البلدة الموجودة بها للمدرسة ومن جهة ثالثة فانه من المنسهر لأهالىهم مراقبتهم ولو استدعى الحال الى الإقامة معهم حفظاً لأخلاقهم ولسهولة معاشهم معلاحظة ان الميشية فى هذه البلاد أرخص بكثير من البلاد الأخرى .

على أن كثرة المدارس فى المحافظات وعوامم المديرات سهلت على الأهالى حتى لو كانوا من متوسطى الحال أن يسكنوا فى مصر ويرتصكوا بلادهم ومزارعهم حتى أدى ذلك الى كثرة الهجرة الى مصر وسواها وكانت عاقبته ضياع ثروة الأهالى وفساد أخلاق الطلبة .

كما كانت خصوصاً بعد أن ظهر أن تحتها تلك الصواريخ التى ابتليت بها فيها ، لهذا أقترح مد يد المساعدة من جانب الحكومة لهؤلاء البؤساء ليتمكنوا من بناء مساكنهم كما كانت ويموضوا بعض الخسائر التى لحقت بهم وبسائلهم .

وحيث ان هذا الاقتراح فى غاية الاستعجال فأرجو عرضه على المجلس بصفة مستعجلة وعدم تحويله على لجنة الاقتراحات واجبا تحويله على الجهة المختصة فى أقرب جلسة .

وتفضلوا بقبول تيماني ٤

حسن عبد القادر

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

(٤٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض اقتراحى الآتى على المجلس ليقدر فيه ما يراه .

يوجد ببلدة ميت النصارى مركز المحلة الكبرى مسجد واحد لاقامة الشعائر الدينية وقد انهدم هذا المسجد من نحو الثلاث السنوات وأهالى تلك الجهة فقراء لا يمكنهم بناء المسجد المذكور وقد تقدمت منهم عرضة للبلدية بهذا الشأن فأحالها الى وزارة الأوقاف التى أحالتها بدورها الى مأمورية المحلة الكبرى وقد حضر مفتش المساجد فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٢٨ وعاین المسجد وظهر له أنه انهدم فعلا وأن الشعائر الدينية معلقة فى تلك البلدة .

لهذا أقترح بناء المسجد المذكور بمعرفة وزارة الأوقاف .

وتفضلوا بقبول تيماني ٤

حسن عبد القادر

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

(٤١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس ليقدر فيه ما يراه وهو : طلبنا من الحكومة انشاء محطة جديدة بين محطة روح والمحلة الكبرى عند كيلو ١٨ وقبل أنشائها ودرجت يحمل موايد القطارات من أول نوفمبر

وإذ هذا لو فكرت الحكومة في انتشار المدارس الثانوية بل والعالية في بلاد الأرياف كما هو حاصل في البلاد الأجنبية .

لهذا أقترح إنشاء مدرسة ثانوية ببلدة المحلة الكبرى .

وتفضلوا بقبول تيماني ما

حسن عبد القادر

١٠ فبراير ١٩٣٠

(٤٣)

الاقتراح للمقدم من حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمي الروبي بك وهذا نعه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لولاكم اقتراحى هذا راجيا احالته الى اللجنة المختصة .

سعيد فهمي الروبي

في سنة ١٩٢٨ قررت وزارة المعارف أن يكون قبول التلاميذ بالمدارس الثانوية والعالية حسب ترتيب درجاتهم في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية بالنسبة لطالبي الدخول بالمدارس الثانوية وفي امتحان شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) بالنسبة للدارس العالية والخصوصية .

وقد لاحظنا كما لاحظ الكثيرون من رجال التعليم أن هذه الطريقة لا تفي بالفرص المقصود منها في رفع مستوى التعليم كما سنشير إليه فيما يلي :

إن المدارس الثانوية هي قوام الثقافة العامة بالبلاد فالمثاية بالتعليم الثانوي هو قوام تلك الثقافة ولذا يرى أن يكون أساس القبول بالمدارس الثانوية صحر السن دون التقدم في الترتيب ولو مع كبر السن للأسباب الآتية :

(١) أن تقدم ترتيب الطالب الكبير السن عند نجاحه في امتحان الشهادة الابتدائية لا يدل دوما على حسن استعداد أو حقوق في الذكاء بل كثيرا ما يرجع ذلك الى أن الفرصة أمكنته من التقدم الى الامتحان في هذه الشهادة مرات ف اكتسب من هذا التكرار صرانا وخبرة قد ينطهها أحداث التلاميذ .

(٢) دلت التجارب على أن صغار التلاميذ أرغب في التعلم وأميل للتهديز من كبارهم ومن المدهش أن يرى للملم كثيرا من صغار التلاميذ الخاملين يطفرون طفرات واسعة في سبيل العلم والفهم كلما تهدمت بهم السن التي تساعد على إبراز هذا النبوخ .

(٣) أن جعل السن أساسا في القبول يساعد على إيجاد طبقة من التلاميذ متكافئة ومتقاربة في أستاذنا ولا شك أن لهذا التكاثر أثره في رفع مستوى التلاميذ العلمي والخلقي إذ أن لكل من من سنى حياة الإنسان استعدادها وميولها .

(٤) أن صغار السن إذا حيل بينهم وبين الدخول في المدارس الثانوية الأميرية لتأخر ترتيبهم فيضطرون بحكم الضرورة للاتحاق بالمدارس الأهلية وفي هذه الحالة يخاطلون من هم أكبر منهم سنا ممن نبذتهم المدارس الثانوية الأميرية لكبر السن أو لأسباب أخرى ولا يخفى ما يقترب على ذلك من المضار .

وأياضا فإن هؤلاء إذا حيل بينهم وبين الدخول في المدارس الثانوية الأميرية لتأخر ترتيبهم لم يستطيعوا أن يقوموا بأبحاثهم إذا هم دفعوا الى ميدان الحياة العملية .

أما كبار السن فانهم يستطيعون لغو أجسامهم أن يشتغلوا في مدارس التجارة والزراعة المتوسطة أو في دور الصناعة أو في مدارس التي تويجه الوزارة إليها الآن عناية خاصة أو معاونوا آبائهم في أعمالهم معاونة مجدية مثمرة .

هذا بعض ما ينهض دليلا على وجوب الأخذ بطريقة صغر السن اذ هي أبجدى وأعدل وأفضل .

لذلك :

أقترح تعديل النظام المتبع الآن بالوزارة الخاص بقبول التلاميذ بالمدارس الثانوية والعالية وأن يكون السن أساسا لقبول كما كان في الماضي .

١٧ فبراير ١٩٣٠

سعيد فهمي الروبي

على رقم ٨٢

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد يبلغ ٢٠٢٥٧ جنيا لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في بعض بنود الباب الثاني من الفرع الرابع من قسم ٨ (وزارة الداخلية)

(القرار — حضرة الشيخ المحترم محمد شكرى باشا)

أحال المجلس بجلسته المتعقدة في ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بحث مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٢٠٢٥٧ جنيا في ميزانية وزارة الداخلية (مصلحة المسجون) عن السنة المالية ١٩٢٩ — ١٩٣٠ لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في بعض بنود الباب الثاني .

مشروع القانون كما تقدم من الحكومة	مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب وتوافق عليه هذه اللجنة
مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون . صدر برأى اللجنة فى ١٨ رمضان سنة ١٣٤٨ (١٧ فبراير ١٩٣٠)	المادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة . صدر فى

مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء

بشأن فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٢٠٢٥٧ جنيا

قلت وزارة الداخلية (مصلحة السجون) بيانا عن حالة اعتمادات ميزانيتها للسنة المالية الحالية يتضح منه أن المتوقع تجاوز اعتمادات بنود الباب الثانى بمبالغ مجوعها ٢٠٢٥٧ جنيا والمقتضى فتح اعتماد اضافى بهذا التقدير لتسوية التجاوز المشار اليه مع العلم أن السبب فى عدم كفاية ربط الميزانية يرجع الى ازدياد عدد المسجونين حيث بلغ متوسطه عن المدة من أول مايو لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦ ٢٢٨٦٦ مسجونا فى حين أن العدد الذى اتخذ أساسا لتقدير الميزانية هو ١٩٤٣١ مسجوناً .

وهذا بيان تفصيلى للبنود المتوقع تجاوز ربطها :

الاعتماد المدرج التجاوز

بند ٢ - مصاريف انتقال وبطل سفروقتل ... ٢٢١١٤ ٣٣٣٤	بند ٣ - ايجارات مياه واغراق الخ. ٣٢٨٥ ١١٠
---	---

ومن هذا ٤٤١ جنيتات فمن فتح تورد فى السنة المالية ١٣٠٠٠ وضع تحته فى هذه السنة .

بند ٦ - مخازن ... ٧٦٠٧٩ ٥٥٨٧	بند ١١ - قتل ... ٥٠٠٠ ١٣٣٦
٢٣٢٥٧	

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون فى جلستها المتقدمة فى يوم السبت ٢٢ مارس الجارى وبمسند الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء واللتية صورتها فى نهاية هذا التقرير وأتت بالإجماع الموافقة عليه بالصيغة المعدلة التى أقرها مجلس النواب تجبى لما قد يمكن اعتباره اعترافاً خفياً بميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٣٠ التى لم يصدر بها قانون والتى لا يزال أمرها موضع بحث لجنة الحفانية .

ويتضح من المذكرة المشار اليها أن السبب الذى من أجله طلبت وزارة المالية فتح هذا الاعتماد هو زيادة متوسط عدد المسجونين على ما توقعته فقد بلغ متوسط عددهم فى المدة من أول مايو لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦ ٢٢٨٦٦ مسجوناً فى حين أن العدد الذى اتخذ أساسا لتقدير الميزانية هو ١٩٤٣١ مسجوناً أى زيادة ٣٤٣٥ مسجوناً على التقدير الأصلى وما تستدعيه هذه الزيادة من زيادة نفقات الغذاء والقتل وغير ذلك .

وفى على نص مشروع القانون كما تقدم من الحكومة ونص مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب وتوافق عليه هذه اللجنة ما

٢٢ مارس سنة ١٩٣٠
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٢٠٢٥٧ جنيا لتسوية التجاوز المتوقع حصوله فى بعض بنود الباب الثانى من الفرع الرابع من قسم ٨ (وزارة المالية)

مشروع القانون كما تقدم من الحكومة	مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب وتوافق عليه هذه اللجنة
نحن قواد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت : مشروع القانون الآتى نصه يفتح بمقتضى الى البرلمان :	نحن قواد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت : مشروع القانون الآتى نصه يفتح بمقتضى الى البرلمان :
المادة ١ - يفتح اعتماد بمبلغ ٢٠٢٥٧ جنيا (مشرى ألفا وماتين وسبعة وخمسين جنيا مصرى) يضاف على مصروفات قسم (وزارة المالية - فرع مصلحة السجون) باب ٢ مصاريف عمومية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية وذلك لتزويده على بعض بنود الباب المشار اليه . ويؤخذ هذا الاعتماد من إيرادات السنة المالية الحالية .	مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية الحالية (قسم ٨ - وزارة المالية - فرع مصلحة السجون) اعتماد اضافى بمبلغ ٢٠٢٥٧ جنيا (مشرى ألفا وماتين وسبعة وخمسين جنيا) لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثانى . ويؤخذ هذا الاعتماد من قورات الميزانية من السنة المالية الحالية .

الاتحاد المدرج التجاؤ

بند ٧ - وقود تخفيض ٣٠٠٠ وقر متوقع

٢٠٢٥٧

والجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تشترط رفع الأمر الى مجلس الوزراء للتكم بأقراره وتوطئة لرضه على البرلمان .

القاهرة ٢٢ يناير ١٩٣٠

الرئيس

السكبر

امضاء : مكرم عيد

امضاء : الجليل

عرة ١٦٥ - ٥٩/٦

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة . وقد أبلغت وزارة الداخلية هذا القرار .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بمشروع القانون الخاص بفتح الاتحاد الاضاحي المطلوب .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٣

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها بملحة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة

عريضة رقم ٦٨ - مقدمة من رشدي أبو البين من منزل العروس - مركز اشمون - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالشكوى من تصرفات سعادة محمد السيد أبو مل بإنشاء معه ويطلب انصافه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٦٩ - مقدمة من ابراهيم محمود ووشان حلاق بكفر الشيخ - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - مريضان بالنظم من حكم المجلس العسكري الذي قضى بتحويل رتبة والده من بالغاويش الى عسكري فخر بوليس مركز كفر الشيخ ويطلب تحقيق ذلك .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٧٠ - مقدمة من ابراهيم أحمد شوكت منه وعن آخرين - من الفكرة مركز أبو قرقاص - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من أن وزارة الاوقاف لا تصرف لهم استحقاقهم في ربح وقهم .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٧١ - مقدمة من محمد عبد الله الشرفاوي بالسويس - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تسليمه ما خصه في تركه عم له توفى .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٨٠ - مقدمة من محمود منصور وآخرين من أهالي منياط مركز زقبي - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها اعادة نقطة البوليس التي كانت في جهتهم وألغيت في عهد الدكاتورية .

قررت اللجنة حفظها لأن هذه النقطة أعيدت .

عريضة رقم ٨١ - مقدمة من حل حافظ افندي ومعه آخرون من طلاب الانساب لكلية الحقوق والآداب ومدرسة التجارة العليا - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها اعادة الانساب لكلية الحقوق وتفتح باب الانساب - لكلية العلوم والآداب ومدرسة التجارة العليا أو فتح قسم ليل بها .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٨٨ - مقدمة من عبد السلام محمد سيف حاجب بناية فوه سابقا ومن أهالي بندر شين الكوم - بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من فصله من وظيفته ويطلب اعادته اليها .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٩٢ مقدمة من فريد طانيوس ديمتري ببلدية المحلة الكبرى - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها ان المجلس البلدي تخطاه في تعيين لوظيفة حصل فيه معين غير من المسلمين مع أن ترتيبه الرابع بين الذين أدوا الامتحان لهذه الوظيفة والسبب في ذلك هو المحسوبة وفارق الدين ويطلب انصافه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٩٥ مقدمة من محمد حل مسعود الاياري وآخرين من أهالي النيوم - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالاجتاج حل محاضرة الدكتور غري التي القاها بالجامعة المصرية ويطلبون اضافة مادة الى الدستور ينص فيها على معاقبة كل من يعتدى على الدين الاسلامي ويطلب فيه .

قررت اللجنة حفظها بكفاءة بالالة الدكتور غري الى المحاكمة .

العرائض التي رأت اللجنة احالتها الى الوزارات المختصة

عريضة رقم ٩٤ مقدمة من محمد افندي مصطفى الحماري الموظف بقسم الارباكات بمجلس بلدي الاسكندرية - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من اضطهاد حضرة مدير عام المجلس البلدي ومدير قسم الارباكات له

عرضة رقم ٧٦ - مقدمة من بعض أهالي مديرية جرجا - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - تحس عراض يطلبون فيها جعل المعهد الديني الموجود ببندر طهطا تابعا لإدارة المعاهد الدينية .

قررت اللجنة إحالتها الى رئاسة مجلس الوزراء .

عرضة رقم ٧٧ - مقدمة من عبد اللطيف محمد وآخرين من ناحية عباد مركز مناخه - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها تنفيذ مشروع التربة التي توصل المياه للأراضيهم أو تكبير بئري الرشيدي .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٧٨ - مقدمة من محمد علي سيد كاتب بدائرة أبو زيد بك توفى بملاوي - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه ولد وأنشأ في مدرسة المنيا الثانوية وطلب مساعدته في معاناته من دفع مصاريف أجدادها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٧٩ - مقدمة من فهمي عبد الملك وآخرين من أصحاب مخازن الأدوية بمطوف - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتضرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ لأنه يهملهم بسوء المصير .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٨٢ - مقدمة من أرمانوس تادوس ناظر مدرسة النهضة العلمية الخيرية الابتدائية بشبرا - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالشكوى من أن بوليس قسم شبرا لم يتم بالاختلاء الذي وقع من أشرار على مدرسته .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٨٣ - مقدمة من عشري زايد من اليهودية مركز الدلتاجات - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - بريقية بالتظلم من اعتداء عمدة الناحية عليه واختصابه أطيانه منه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٨٤ - مقدمة من اسكندر فرج وآخرين من موظفي قسم الحسابات بمديرية العقيلة والغربية - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - عرضت أن بالتظلم من أن وزارة المالية تعين في وظائف مرابحي ووكلاء رؤساء أقلام الحسابات بالمديريات من الخارج و يطلبون عدم تعيين خريجي مدرسة التجارة في وظائف حسابات المديريات .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

عرضة رقم ٨٥ - مقدمة من زرق ميخائيل وآخرين من ناحية البووانة مركز ومديرية بني سويف - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من تصرفات العمدة الذي هو من أصول الكاثودية .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

ويطلب نقله من قسم الإيرادات وأن تصرف اليه الملاوات المتأخرة والمستحقة له .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٦٥ - مقدمة من أحمد خليل وآخرين من أهالي ناحيتي بني عدى القبيلة والوسطى التابعين لمركز مغروط - بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من أن ناظر المسجد الموجود بين يديهم روى في تعيينه اعتبارات حزبية وهو لا يحمل شهادة ما يتينا يحصل على أجر حامل شهادة العالمية و يطلبون أن يكون ناظر المسجد من علماء الأزهر الشريف .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ٦٦ - مقدمة من سالم عبد الله وآخرين من أهالي كفر ميت بشار مركز منيا القمح - بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من أن المهندسة أمرتهم أخيرا بإزالة البنايات التي وضعوها على تربة الأتقية وكتب ضدهم محاضر مخالفات مع أن هذه البنايات كانت موضوعة من مدة عشر سنوات وتحت نظر مهندس الري و يطلبون دفع الظلم عنهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٦٧ - مقدمة من محمد حامد وآخرين من موظفي بلدية المحلة الكبرى - بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من الدرجات التي وضعت لموظفي المجالس البلدية والمحلية والقروية و يطلبون إصافهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٧٣ - مقدمة من أحمد حوده من بلدة بنا أبو صير - بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه قبض على خاله عمدة بنا أبو صير لمخالفته رأى الوزارة القائمة ويتظلم من ذلك .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٧٤ - مقدمة من عوض أحمد وآخرين من زارعي القصب بمجعات أبو قرقاص ومطاي وأرمنت البلد والضبيعية والمطاحنة - بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ - ثلاث بريقيات يطلبون فيها مرمعة البت في سعر القصب لأن الشركة لم تتعاقدهم إلا حسب عاداتها خصوصا وأن ميعاد زراعة القصب قد حل والتأخير مضى بمصلحتهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

عرضة رقم ٧٥ - مقدمة من موظفي التلم الاثري بمجعات غنيفة - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - تسع ولائون عرضت من صورة واحدة بالتظلم من الدرجات التي وضعوها فيها والمتربات التي يتقاضونها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٨٩ - مقدمة من عطية جمعة وآخرين بتأحية ميت الشيخ مركز كفر الشيخ - بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من تصرفات عمدة ميت الشيخ معهم لترشيحه آمر لشعبة عزية جمعة حسن الشيخ بطريق الترويع أنهم أحق بها من غيرهم لأنهم أصحابها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٨٧ - مقدمة من أحمد خضير وآخرين من أهالي ناحية طليخ مركز طليخا غربية - بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها إنشاء مصرف بالبر الأيسر لبحر شين لأن في إنشائه حياتهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٨٩ - مقدمة من موظفي التعليم الإلزامي بمجهاث عتقة - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - سبح عرض من صورة واحدة بالتظلم من الدراجات التي وضعت فيها والمربات التي يتقاضونها .

قررت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٧٥

عريضة رقم ٩٠ - مقدمة من قابة الصيالة بالقطر المصري - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - مذكرة بطلب تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ وبمطالبة أخرى لتحسين حال الصيالة .

قررت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٧٩

عريضة رقم ٩١ - مقدمة من محمود فهمي وآخرين من معاوني الادارة بمركز القنطرة وبمركز أخرى - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - أوج وعشرون عريضة من صورة واحدة بمطالبة يطالبون بها تحسين حالم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٩٣ - مقدمة من محمد عبد الناصر بدر مدرس بمدرسة تندة الأولية للبنين بمديرية أسيوط - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من قرار مجلس التأديب القاضي بفصله من وظيفته في عهد الدكتورية .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٩٤ - مقدمة من محمد سيد وآخرين من أهالي نزلة أحمد يونس مركز مغاغة - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها توسيع التفتحات والمواشير الموجودة في فرع بني واليس الأخذ من ترسة السبعة كما كانت من قبل .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٩٦ - مقدمة من جماعة العميان الموجودين بمدرسة العميان بالزيتون - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها تحسين حالم وضم مدرستهم الى وزارة المعارف أو وضعها تحت إشرافها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٩٨ - مقدمة من إبراهيم أبو زيد رئيس مدرسة الحامول الاقضية سابقا ومدرس بالمدرسة الايطالية بالقيوم الآن - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها ان مجلس التأديب أصدر قرارا بفصله من وظيفته ظلما في عهد الدكتورية لأنه لم يكن من أعضائها ويطالب انصافه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٩٩ - مقدمة من أيوب ميتايل وآخرين من ناحية بني خالد مركز ملوى - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من تصرفات العمدة معهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٠٠ - مقدمة من أحمد حمزة أفتدى المدرس بمدرسة فؤاد الأول الثانوية ومن آخرين من حامل دبلوم المعلمين العليا - بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من قرار لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة المعارف بشأنهم ووافق عليه مجلس الوزراء لأن هذا القرار قطع كل رجاء أمامهم في الترقى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف

رئيس اللجنة
حسن عبد القادر

ملحق رقم ٨٤

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان بإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بيلاء مركز طليخا غربية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أمين سامي بإنشاء)

أحيل هذا الاقتراح الى اللجنة بملحة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ فبحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب النزة مل الكيلاني بك مراقب التعليم الابتدائي مندوبا عن وزارة المعارف .

وقد حضر جلسة اللجنة حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان صاحب الاقتراح .

بالمصاريف اللازمة لارسال اولادهم لاجتناء العلوم بالمدارس الابتدائية في البتادر الكبرى وعوامم المديرات التي أصبحت فيها المعيشة غالية جدا .

لهذا :

اقترح انشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بيل مركز طلفا غربية للأسماء الآتية :
أولا — هذه البلدة في متوسط جولة بلاد من مراكز متعددة وبها طرق مواصلات سهلة .

ثانيا — ان عدد سكانها بحسب التعداد الأخير بلغ ١٥٠٠ نفس وهذا عدد سكان البلاد والكثور المجاورة لها والأهله بالسكان .

ثالثا — يوجد بها قطرة بوليس ، وهندسة اري ، ومصلحة الأملاك الأميرية ، ومجلس قروي ، وبها حركة التجارة عظيمة .

لهذا :

أرجو من حضرة صاحب المعالي وزير المعارف أن يحمل هذه الأمنية محل القبول رافة بأهالي هذه المنطقة .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي ما

تحريرا في ٢٦ يابرة ١٩٣٠

على محمد مروان
عضو المجلس

على رقم ٨٥

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم صاحب السعادة أمين سامي باشا بمجلع المناوبات الصيفية في سنة ١٩٣٠ كما كانت في العامين الماضيين

(اقره حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح بمجلسه ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال لنظره بطريق الاستقبال .

اجتمعت اللجنة في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ وبحث موضوع الاقتراح المشار اليه بحضور حضرتي صاحبي العزة محمود فهمي بك وحسين سرى بك وكل وزارة الأشغال وحضرة فرانسوا روستان اقنقى رئيس قسم الميزانية وحضرة عبد الحيد الرحمن القزالي اقنقى السكرتير البرلماني لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

فأبدى حضراتهم أن المبدأ المقرر لدى وزارة الأشغال ولا يزال متبعا لأن هو جعل المناوبات الصيفية سنة أيام ادارة واثني عشر يوما بطاللة الا أنه قد يحدث أن تضطر الوزارة في بعض السنين القليلة الايراد الصغرى الى الحالة مدة البطاللة للمعالجة الحالية .

وعند بحث موضوع الاقتراح طلبت اللجنة الى حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف العمومية ابداء رأى الوزارة في الموضوع تقررا بماي :

سبق أن قدم حضرة الشيخ المحترم نفس هذا الاقتراح في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بطلب انشاء مدرسة ابتدائية في بيل وكان رد الوزارة حينئذ أن هذه البلدة واقعة بين طلفا وكفر الشيخ وفي كل منهما مدرسة ابتدائية تابعة لمجلس المديرية ؛ الأولى في طلفا وعدد تلاميذها ١١٥ تلميذا ، والثانية في كفر الشيخ وعدد تلاميذها ٣٢٦ تلميذا ، ومن السهل على تلاميذ بيل أن يلتحقوا بإحدى هاتين المدرستين .

وذكر أن الوزارة تستغل بوضع خطة عامة للتعليم بجميع درجاته وتستعمل جهدها طامحا على انشاء المدارس الابتدائية حيثما دعت الحاجة .

والآن ردنا على هذا الاقتراح أنشرف بأن أمين علادة على ما سبق أنه يوجد عند مدرستي طلفا وكفر الشيخ مدرسة أخرى ابتدائية في بلفاس تابعة لمجلس المديرية وهذه لا تبعد عن بيل بأكثر من ١٢ كيلومترا .

وقد سبق أن أنشرفت بالمتول أمام هذه اللجنة الموقرة في موضوع اقتراح كهذا تقدم من أحد حضرات الشيوخ المحترمين عن مديرية الشرقية وأجبت بأن سياسة وزارة المعارف العمومية في نشر التعليم الابتدائي تقصر على انشاء مدارس ابتدائية في حواضر المديرات فقط .

أما في المراكز فيجالس المديرات هي القائمة بإنشاء مدارس ابتدائية بها .

وتوجد مجلس مديرية الغربية عشر مدارس ابتدائية موزعة في أنحاء المديرية . هذا عندئذ ثمان مدارس أخرى أهلية يمينها الوزارة بالمال وهي خاضعة لتفتيشها .

وأرجو أن أوجه نظر اللجنة الى أن الوزارة لما رأت كثرة الطلب على مدرسة طنطا الابتدائية أنشأت مدرسة ابتدائية أخرى في نفس المدينة فأصبح لها في طنطا مدرستان ابتدائيتان .

وبعد سماع البيان المتقدم رأت اللجنة الاكتفاء به ورات أن يحال الاقتراح الى وزارة الداخلية كي تحيله الى مجلس مديرية الغربية للنظر فيه .
وتستقدم اللجنة برأيها هذا الى المجلس رجاء أن يقرها عليه ما

رئيس لجنة المعارف

أمين سامي

نص الاقتراح

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أنشرف بتقديم الاقتراح الآتي راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقر حتى اذا أقره يحال الى وزارة المعارف :

كلنا نعلم رغبة حضرة صاحب المعالي وزير المعارف في نشر العلم وتسهيل سبل التعليم بين كل طبقة من سكان القطر خصوصا في هذه الظروف السيئة التي كثرت فيها شكوى سكان القرى من الضائقة المالية ومدم امكثهم القيام

وقرب مما كان مخزونة في سنة ١٩٢٩ كما يعلم من الجدول الآتي المحرر بحسب قراءات مقياس أسوان والخزان في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠

السن الجدول	مقياس أسوان	مقياس الخزان	كمية المياه المخزنة بالمليون أمتار مكعبة	مقياس حقا		ملاحظات من تاريخ الجدول
				التاريخ	اليات	
١٩٢٧	٨٦,٢٨	١١٢,٦٢	٢٥٢٢	١٢ فبراير	٢٠,٨	٥ نوفمبر > ١٩٢٦
١٩٢٨	٨٥,٣٢	١١٢,٣٢	٢٣٦١	> ١٣	٢٠,٠	١٧ نوفمبر > ١٩٢٧
١٩٢٩	٨٥,٧٧	١١٢,٦٢	٢٦٠٠	> ١٣	٢٠,٢	٣ ديسمبر > ١٩٢٨
١٩٣٠	٨٦,٤٢	١١٢,٨٢	٢٥٦٨	> ١٣	٢٠,٥	٣ > ١٩٢٩

ويعلم من الاطلاع على هذا الجدول الذي عليه طابع الحقيقة أن كمية المياه المخزنة في هذا العام هي أزيد مما كان مخزونة في سني ١٩٢٧ و ١٩٢٨ وقرينة مما كان مخزونة في سنة ١٩٢٩ التي سمح فيها برى الشرق في تاريخ مبكر مما سبق في الأعوام الماضية وأن المخزون في هذا العام يسبح بحسب معدل مدة المتابعة ٦ أيام إدارة و ١٢ يوما بطالة .

ولهذا اقتضى من المجلس الموقر التحرك بالموافقة على سرعة نظر الاقتراح لجل اعداد جدول المتابعات الصيفية بوزارة الأشغال .
وتفضلوا دولكم بقبول جليل احترامى

أمين
مجلس

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح السابق تقديمه

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

انه بعد أن تم إنشاء الرياح التوفيق واتصلت مياهه بالفرع الرئيسية بمدينتي الشرقية والدقهلية وأحكم بواسطة سدّي الفرعين الشرق والغربي لليل الذين تمت إقامتهما في سنة ١٩٠١ م خلف القناطر الخيرية توازت المياه أمام وخلف تلك القناطر ومينفذ أسكن عمل الحجز المطلوب أمامها لتغذية الرياحات الثلاثة وزرع الباسوسية والشرافوية والاشماعيلية ويسر لزراع الوجه البحري زراعة ما يشاؤون زراعتهم من صفى القطن والأرز وغيرها وتظلمت جداول المتابعات لزراعة القطن على أن تكون مدة إدارة الآلات الرضعة على التبع سنة أيام إدارة وعثمانية عشر يوما بطالة وأما المركبة على نهر النيل مباشرة فتعود بدون شرط ولا قيد .

وأن تكون متابعات زراعة الأرز أربعة أيام إدارة . ومنها بطالة وأن يحدد كل سنة مقلدا ما يزرع منه في مناطق بحسب ما يزيد عن حاجة القطن من المياه .

هذا ما كان تبعا قبل أن يتم إنشاء خزان أسوان .

ولما تم إنشاء خزان أسوان في سنة ١٩٠٣ وكانت قد تمت معظم المشروعات الجديدة بالوجه القبلى وأُنشئت قناطر الحجز بأسبوط لخط كية المياه اللازمة لرى التصريف البحرى من أراضي مديرية أسبوط وأراضي مديريات المنيا

وتتوى الوزارة تنفيذ البدء العام وهو ما يطلبه سعادة الشيخ المحترم المقترح الا اذا حدث فيها بعد عجز غير متوقع في الإيراد .

فوافق حضرة الشيخ المحترم أمين سالى باشا صاحب الاقتراح على ذلك . وبعد المناقشة رأيت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال مع راجئها اعطاء المناصب الكافية للمتمكن من رى الأرض لرى الكافى

رئيس لجنة الأشغال
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس الموقر :

ان البيان التفصيل الذى تضمنته اقتراحى السابق تشرف برضه على المجلس الموقر في ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ (وهو مدمج بصفحة ١٥٧ من مجموعة مضايح دور الاستفاد الخامس) الخاص بتعديل المتابعات الصيفية بأن تكون سنة أيام إدارة و ١٢ يوما بطالة بدلا من ٦ أيام إدارة و ١٨ يوما بطالة وأقره المجلس الموقر بالإجماع وقضته وزارة الأشغال في سنى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وترتب على اتباعه الحصول بمقد الله تعالى على نتائج جيدة لحاصلات الصيفية القطنية وغيرها .

والآن يحسن مع التحسك بكل النصوص التى تضمنتها الاقتراح المذكور وان كان أساسا الاختصار على زراعة القطن على ثلث الزمام أن تكون المتابعات في صيف سنة ١٩٣٠ كما كانت في سنى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ لأن الناس شرحوا في زراعة الشتوى وما كان ضدهم علم بأنه صرف النظر عن اتباع قانون الثلث فلم يتركوا لزراعة القطن في الأرض الا الثلث وقليل منهم تركوا أكثر من الثلث .

وعنى من البيان أنه قبل أن تم عملية خزان أسوان في سنة ١٩١٢ وكان منسوب المياه المخزونة في أكتوبر سنة ١٩٠٢ لغاية سنة ١٩١١ هو ١٠٠ أمتار وكانت مدة المتابعات الصيفية ٦ أيام إدارة و ١٨ يوما بطالة .

وأنه بعد التحلية وصل منسوب المياه المخزونة الى ١١٣,٤٩ ومع ذلك استمرت المتابعات الصيفية كما كانت قبل التحلية مع وفرة المياه المخزونة أى ٦ أيام إدارة و ١٨ يوما بطالة الا في سنى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ فلن المتابعات حدثت وصارت ٦ أيام إدارة و ١٢ يوما بطالة تنفيذاً لقرار المجلس الموقر .

ومن أصالة الرأى وطبقا للبيانات السابقة يحسن استمرار جعل المتابعات الصيفية في السنة الحالية ١٩٣٠ كما كانت في العامين الماضيين خصوصا وأن المخزون من المياه في العام الحالى أزيد مما كان مخزونة في سنة ١٩٢٨

وأما — ان هذا الاحتياط الذي أشرت اليه سابقا سببه أنه عادة تروغ كبات كثيرة من القطن يحوار الأرز فعند السماح برى الأرز على نظام أربعة أيام إدارة وأربعة أيام بطالة تناز زراعة القطن المجاورة للأرز في تلك المناطق عن القطن في جميع أراضي الوجه البحري وهذا لا يجوز ومتاف للعدالة .

وأنه مهما طرأ من الأحوال الشاذة فلا يكون لملجأها الا هذا النظام خصوصا اذا حصل التباين بين المياح أمام خزان أسوان فانه سبق أن شرع في تحته مرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ وتأنرخته لغاية ٦ فبراير سنة ١٩١١ فعند ما يتبادر أن المياح الوارد قليل يكون من اصابة الزاى التباين بين المياح .

هنا ما أرجو عرضه على حضرات المتهتمين أعضاء المجلس الموقر فانا استصوبوه ونظروا اليه بين القبول تكون قد تعاونوا جميعا على إيصال الخير للأمر لزراع جميعا على وجهه أكل وأمن .

وتعضلوا بقبول جليل استراى ما

“ أمين سائى ”

تقريبا في ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٨٦

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد رزق عبد الرازق بك بعمل ترعة من قنطرة الزبوني الشرق لرى بعض البلاد

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أمين سائى بانا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بمجلسه ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال . اجتمعت اللجنة في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ وبجست موضوع الاقتراح المشار اليه بحضور حضرة صاحب العزة حسين سرى بك ومجود فهمى بك وكيل وزارة الأشغال العمومية وحضرة فرسواه روستان أفندى رئيس قسم الميزانية وحضرة محمد عبد الرحمن الغرابيل أفندى السكرتير البرلى لى لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

فأبدى حضراتهم أن التربة التي يطلب حضرة الشيخ المحترم المقترح انشاءها لا تحيد صغار المزارعين بل وليس من مصلحتهم . ولا يقل الصعوبات التي ذكرها حضرة — أما ترعة الزبوني فوافق الوزراء على أن تطهر على حساب المتفعين لأنها لا تروى الا نحو ستائة فدان . ولا تحية الترع لا تعتبر عمويا الا ما زاد عن الألف فدان . والقرعة الجديدة المقترحة عمر في أرض خبيثة فقصرها وتجرها من الصرف في المصرف الذي تنوى وزارة الأشغال عمله عاذا للترعة الاربعية لصرف الأراضي الواقعة فيها وبين النيل وتكون مناسب المياح بها اوطى من المناسيب الحالية التي تحصل عليها المجارى

وبنى سوف والقروم والبلدية التي دخلت في دائرة المشروعات الجديدة مع مرور كمية المياه التي كان متعادا وصولها لأراضي الوجه البحري منها . ولذلك استمرت المناوبة في الوجه البحري بعد انشاء الخزان كان كان الحال قبل انشاءه .

وحيث انه تمرد الاكتفاء بزراعة القطن في ثلث الزمام فقط أملا في الحصول على محصول أقل حتى توجبه الرغبة لشرايه بين عال ولكن ليست فلة الكية هي التي تكون باعثة على ذلك بل بتحقيق الرغبة ويكثر الطلب اذا كان المحصول قليلا من جهة ومن جهة أخرى من رتب مائة وجيدة جدا .

ولا يمكن الحصول على ذلك الا بحفظ كمية المياه التي كانت مقررة لزراعة القطن في نصف الزمام لرى القطن الذي يزوع الآن في ثلث الزمام وهي تكني لأن تكون مدة الإدارة ستة أيام ومدة البطالة اثني عشر يوما فقط لجميع الأكلات وهذا ما يقتل جودته اضافة لا كما حصل في العام الماضي فانه فضلا عن جعل مدة البطالة في الصيف ثمانية عشر يوما خصوصا وقد كان الصيف عمقوا بقيط شديد كما يلم في الجدول الآتي :

جدول متوسط درجة الحرارة في أشهر المناوبة للصيف في السنين الآتية :

سنة	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
١٩٢٥	٢٢.٠	٢٥.٢	٢٦.٤	٢٥.٨
١٩٢٦	٢٢.٤	٢٦.١	٢٦.١	٢٥.٠
١٩٢٧	٢٢.٦	٢٦.٨	٢٨.١	٢٧.٤
١٩٢٥	٢٢.٥	٢٦.٤	٢٧.٥	٢٧.٤
١٩٢٦	٢٥.٤	٢٧.٥	٢٧.٣	٢٦.٤
١٩٢٧	٢٥.٠	٢٧.٤	٢٩.٠	٢٨.٦

وفشا عن استعمال المياه التي زادت في اتساع نطاق زراعة الأرز حتى بلغ مقدار مازرع منه ٩٠٠٠٠٠ فدان فأضر ذلك بالقطن ضررا كبيرا وأنتج محصولا من الأرز زائفا عن الزمام تسبب عنه بعض شمة .

فلاجل ملافة ما حصل في العام الماضي والوصول الى حل مرض يكفل نجاح الزراعة على الدوام يجب أن تتبع ما يأتي :

أولا — انه مادامت البلاد تستمر في الاكتفاء بزراعة القطن في ثلث الزمام فيكون من العدالة ألا يزوع الأرز الا في ثلث زمام ما كان يزوع سابقا في مناطقه والباقي من أرض الأرز يزوع برصيا مدة الصيف وأرضا في مدة النيل وكلا المصنفين قليل بمصحين حالة الأرض .

ثانيا — أن تكون مدة المناوبة ستة أيام إدارة و١٢ يوما بطالة للقطن ولنطاق الأرض ما .

ثالثا — لأنه توجد جائن وخضروات مزروعة بالمناطق العالية ويلاو التصريح لها أيام معلومة وعدودة من أيام البطالة فينبغ العمل كذلك في مناطق الأرز بحيث يحدد مقداره بالدفقة وتصل لها أيام من أيام البطالة تتبادل ما كان خصصا لها من قبل تماما مع الاحتباس الكلى من اعطاء مياه لأرض القطن المتداخلة في أرض الأرز .

ملحق رقم ٨٧

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى جعل كوبرى على مصرف صفط بين بلدتي الصوفية والزور مركز كفر صقر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر)

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال . اجتمعت اللجنة في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ وبمحت موضوع الاقتراح المشار اليه بحضور حضرتى صاحبي العزة حسين سرى بك ومحمود فهمى بك وكيل وزارة الأشغال العمومية وحضرة فرسواه ووستال افندى رئيس قسم الميزانية وحضرة محمد عيلال من القرائى افندى السكرتير البرلمانى لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

فأبدى حضراتهم أن وزارة الأشغال تقاسموا حضرة الشيخ المحترم المقترح رغبته في إنشاء هذا الكوبرى وتنويع ادراج المبلغ اللازم في اقتراحات ميزانية الأعمال الجديدة لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وبعد المناقشة رأت اللجنة بالإجماع أن ترجمو المجلس احالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال ما

رئيس لجنة الأشغال
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

يشرف بمرض اقتراحه هذا متولى عمر مجازى عضو مجلس الشيوخ من دائرة قاقوس شرقية راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقرة .

مصرف بحر صفط بمركز كفر صقر شرقية يفصل بين الصوفية والزور وجملة بلاد من بلاد المركز أعلة بالسكان والتجار وأرباب المصالح وهذا المصرف غير موجود عليه جبار قطيما والتعمية من بر لأثر طيه متعذرة والأهالي يحضرون المياه صعبا وماء .

فلذلك :

أقترح عمل كوبرى على مصرف صفط المذكور بين الصوفية والزور بالقرب من محطة الصوفية لما في ذلك من سهولة المواصلات وتحسين العمران ورواج التجارة واستتباب الأمن .

وتفضلوا بكونكم يتقبلون طيب الأجل ما

١٩٣٠

متولى عمر مجازى
عضو المجلس

الخصوصية الآتية من ترعة الإبراهيمية مباشرة وزيادة على ذلك اذا وجدت صعوبات من الملاك الواقفين عليها وهم أصحاب الزمام الكثير في القم تضطر المصلحة الى التدخل لتطهيرها أو بعبارة أخرى يكلف الآن المتصفون بأن يطلبوا من المديرية تطهير هذه المسق على حساب جميع المتصفين فأذا وجدت صعوبات تستعمل وزارة الأشغال على تذليلها . والوزارة تتوخى في كل دور اتسام رى الزمام من كل برنج بإعطاء التعويض اللازم .

وبعد المناقشة رأت اللجنة بالإجماع أن ترجمو المجلس احالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال للتكم بتذليل الصعوبات الموجودة الآن فتح الأرض بأري الكافي ما

رئيس لجنة الأشغال

محمد شفيق

نص الاقتراح

اقتراح مقدم لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ وهيئة المجلس الموقر .

تقدمت شركة الدائرة السنية أطيانيا من مدة أربعين سنة تقريبا الكتلة شرق السكة الحديدية المصرية في زمام التواحي الموضحة بعد : أبى جرج ، المودة ، الخيرية ، عماد ، الشيخ زياد ، مغاغة ، للملاك مثل الخواجة جورج لطف الله وعل بإنشاء فهمى ، وفى مدة الدائرة السنية كانت المساقى يجري تطهيرها بمنزمتها تسقى أراضيها وما يتجاوزها من أطيان الأهالي .

ولكن بعد مبيع أطيان الدائرة السنية والمشتريين المذكورين أصبحوا ملاكا رأوا أن من مصلحةهم عدم تطهير المساقى الموصلة لأطيان الأهالي إلا ما كان بأراضيهم . وذلك لعدم توصيل المياه لأطيان هؤلاء الفلاحين اليوساء وهذا لسببين :

الأول - أن القوارى المملوكة للذكورين تأخذ المياه جميعها لأطيانهم .

والثاني - ارتفاعها الأهالي لتكريم أطيانهم الثانية من المياه ويستأجرون أطيانهم بحسب تقدير هذه الدوائر وهذا ليس بإيجار وإنما بتقدير والقلاون في هذه الحالة مجبورون للاستئجار منهم نظرا لياهم المتصفين بها وهم محرومون حتى صارت حالة هذه البلاد في بؤس وشقاء ويشكون ويصرخون ولا ناصر لهم .

بناء عليه :

أقترح عمل ترعة تأخذ من فحة الزبوني الشرق وتجر أطيان هذه البلاد ليتمكنوا من زراعة أطيانهم وتروى جزيا من أطيان أبى جرج وللوده . وتروى جميع أطيان أهالي الجندية وعماد والشيخ زياد ومغاغة وتكون هذه الترفة مثل ترعة أبو حسيه ما

محمد زكى عبد الرازق
عضو المجلس

٢٦ يناير سنة ١٩٣٠

لذلك :

أقترح تطهير مصرف بحر السميك واعتباره مصرفاً رئيسياً كما كان سابقاً
وتفضلاً دولكم بقبول عظيم الاجلال

تولى عمر حمزى
عضو المجلس

ملحق رقم ٨٩

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حافظ عابدين بك بإصلاح
الطرق وأدخال المخابر في أرض الجزيرة الواقعة بين كوبرى
الانجليز وحديقة الأورمان

(القرر حضرة الشيخ المحترم أمين ساي باغا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال.
اجتمعت اللجنة في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ وببحث موضوع الاقتراح
المشار اليه بحضور حضرة صاحبى العزة حسين سرى بك وعمود قهسى بك
وكلى وزارة الأشغال العمومية وحضرة فرنسواه روستان افندى رئيس قسم
الميزانية وحضرة محمد عبد الرحمن الترابلى افندى السكرتير البرلىانى لحضرة
صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

فقال حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح إن الشوارع الواقعة بين كوبرى
الانجليز وحديقة الأورمان غير مرصوفة وبها حفر كثيرة وأحجار وفي ذلك
من الخطر الكبير على المسافر خصوصاً بالليل مع أن هذه الشوارع وجبة
وتسكنها طائفة كبيرة من كبار الملاك وعظماها وبها كذلك مستشفى كبير
وهو مستشفى بابا يوانى الشهير . فاتفق أن تعطى عناية لهذه الشوارع لمنع
الخطر وإسكان المروء عليها .

فأجاب حضرة صاحب العزة حسين سرى بك وكلى وزارة الأشغال
العمومية بأن وزارة الأشغال العمومية تعمل على ذلك فيما يخص بإصلاح
ووصف الشوارع وإنارتها وعمل المخابر في جميع هذه المنطقة . وموجود
الآن في الميزانية لمشروع وضع مجارى بالجهة الغربية لليل مبلغ ٣١٧٠٠٠
جنيه وهذه المنطقة الواقعة غربى النيل تكمّل فيها المنطقة موضوع كلام
حضرة الشيخ المحترم المقترح .

وقد فتحت مظاريّف السلطات وإبتدأ القاول فعلا .

وأرجو ملاحظة أن ميزانية الدولة المخصصة لمصلحة التنظيم محدودة فلا
يمكن لوزارة الأشغال العمل على تنفيذ جميع الطلبات كلها دفعة واحدة ونحن
نسعى ونعمل دائماً على تنفيذ جميع الطلبات بقدر ما تسمح به الميزانية

ملحق رقم ٨٨

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم تولى عمر حمزى بشأن تطهير مصرف
بحر السميك وإصابه مصرفاً رئيسياً

(القرر حضرة الشيخ المحترم حسن جد القنادر) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال
اجتمعت اللجنة في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ وببحث موضوع الاقتراح
المشار اليه بحضور حضرة صاحبى العزة حسين سرى بك وعمود قهسى بك
وكلى وزارة الأشغال العمومية وحضرة فرنسواه روستان افندى رئيس قسم
الميزانية وحضرة محمد عبد الرحمن الترابلى افندى السكرتير البرلىانى لحضرة
صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

فأبدى حضراتهم أن هذا المصرف يقع بين ترعة النواصة ومصرف العارين
العموى ولا يزيد عرض المنطقة الواقعة بين الترعة والمصرف العموى عن
كيلو مترين كما وأن مصرف السميك يحاذله ويصب فيه في قطعتين وتفضلاً
عن ذلك فزامه يبلغ نحو ٥٠٠ فدانا فقط تقع في زمام بلديتين . وعلى حسب
لأمانة الترفع لا يمكن جعله مصرفاً عمومياً .

وبعد المناقشة رأيت اللجنة حفظ هذا الاقتراح

رئيس لجنة الأشغال

محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

يشرف بمرض اقتراحه هذا تولى عمر حمزى عضو مجلس الشيوخ عن
دائرة قافوس شرقية راجياً عرضه على هيئة المجلس الموقر :

مصرف بحر السميك يفصل بين مركزى كعرصر وقافوس وهذا
للمصرف ملك الحكومة وعرضه بين الثلاثين والأربعين متراً والأحلال تستعمله
للصرف من زمن بعيد ومصلحة اذى أهلكت تطهير هذا البحر ارتكبا على أن
الأطيان الواقعة عليه تتفج بالصرف في مصرف العارين وبما أن الأطيان
المتفتحة بالصرف في بحر السميك الذى يصب في مصرف العارين يتفج
بالرى من ترعة النواصة وبين الترعة ومصرف العارين مسافة شاسعة ويمر
السميك في متوسط تلك المسافة وإعمال بحر السميك اثر بالأطيان
الواقعة عليه .

ملحق رقم ٩٠

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

لجنة المواصلات

تقرر اللجنة عن الشطر الثاني من العريضة رقم ٥١ المقدمة من أحد المهملين وآخرين يطلب إعادة محطة فارسكور

(القرور حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف عا الله)

أحال المجلس بحسب ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ العريضة رقم ٥١ المقدمة من أحمد المهملين وآخرين يطلب تعمير مسجد الحيدى والكوتدك وإعادة محطة فارسكور الى كل من لجنتي المواصلات والأوقاف لتنظر كل منهما فيما يخصها .

ونظرت لجنة المواصلات بحسب ١ المتقدمة في يوم الثلاثاء ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ في الشطر الثاني من العريضة وهو انخاض يطلب إعادة محطة فارسكور بحضور حضرة صاحب العزة يوسف رزق الله بك مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن المصلحة ستعيد المحطة القديمة الى ما كانت عليه قبل الحرب .

فقررت اللجنة أن تزج من المجلس بحالة الشطر الثاني من هذه العريضة الى وزارة المواصلات للتعرف فيه

رئيس اللجنة
محمد شفيق

١٩ مارس سنة ١٩٣٠

نص العريضة رقم ٥١

محضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

يرغب هذا المراجع أعالى بندر فارسكور قهيلية ، ولم كبير الأمل وعظيم الثقة في إجابة متمسك الحق الذي تكرر مثا عليه مع شدة الحاجة اليه .

كان يتنهد خمسة مساجد تامة تقام فيها الشاكرات وأوقاف ربهما الشري وأفرغها وضعت الأوقاف يبعها عليها من زين بيد أهميتها من البهارة والتبرع حتى تهمل ثلاثة مساجد . الأنصارى والحسينى والشورى وصارت عملا للقاذورات ومأوى للبهائم .

والباقي عنتا مسجدا الحيدى والكوتدك إذا توجه اليهما أى قاصد فكانا الى القمار لا حصر فيما يصلح للاقتراض ولا نور يسهما بل ظلام وحالة تستطعم ذوى المراجع خصوصا في موسم البهارة المقرره التوسعة بزيادة السراج .

بخصوص هذه المنطقة . وقد سارت وتسير مصلحة التنظيم في اصلاح شوارعها مع مراعاة الميزانية وقدم المبرر واستقوم هذه المصلحة بأثارة شارع البق عند ما تسمح الميزانيات أما شارع بولاق المذكور فقد أدرج في برنامج هذا العام أثارة الجزء الواقع منه أمام البق على أن يربط أثارة الجزء الباقي حتى يتم التوسيع المزمع عمله في هذا الشارع .

فقال حضرة الشيخ المحترم حافظ ما بينك — إلى لم أعرض للأثارة في بولاق المذكور إنما أقول إن الشارع لا يصلح للزور بسبب الإهمال ومشى العربات ورودى من شرق البق لغاية مزق السكة الحديدية وأما مسألة الأثارة فرأى حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة وجهه بالنسبة لما والذى أدرجه الإسراع باصلاح الطريق ليكون صالحا للزور ولا يكون خطرا ثم أرجو من الوزارة أن تقدم الأهم على المهم بالنسبة للشوارع الأخرى وأنى أعتقد أن هذه المنطقة أهم وتستدعى تعديها على غيرها .

فاجاب حضرة صاحب العزة حسين برى بك وكيل وزارة الأشغال العمومية بأن الوزارة تعمل دائما على تمثيل الأهم على المهم .

وبعد المناقشة رأت اللجنة بالايجاع أن تزج المجلس بحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال للترك بالنظر فيه

رئيس لجنة الأشغال
محمد شفيق

نص الاقتراح

"أقدم لندولكم اقتراحا برغبة راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقرة لاحالة الى وزارة الأشغال لتنفيذه ولندولكم الشكر"

حافظ حسين ما بينك

جى الممران بسرعة وبدرجة عظيمة في أنحاء الجهة المعروفة بالجزيرة (أوش زوغوداكى سابقا) وهي قىما بين كوبرى الانجليز وحديقة الأورمان من أعمال الجزيرة فهي فضلا عما شيد بها من منازل عظيمة تسكنها طائفة من كبار الملاك وعظمتها أصبحت طريقا مطروقا لعموم المدارس والجامعات وبها مستشفى كبير لرضى من جميع الأجناس .

وفي سنة ١٩٢٣ وبعد الإحاح على مصلحة التنظيم قامت هذه الأخيرة بوضع بعض من (الزط) القديم ببعض شوارعها كشوارع عبد المنعم العظيم الذى يصل حديقة الأورمان بكوبرى الانجليز ومن حينها لأن تركته ولم تصل به شيئا حتى أصبح غير صالح للزور بسبب تهمله وتعدد الحفر به الأمر الذى يهدد المساركة وراكبها وخاصة اذا كان المرور ليلا وذلك رقم ما ينفذه هؤلاء الملاك لخزينة الدولة من مبالغ كبيرة عوائد وسلاخه وكذا عزيمة هذه الجهة من عمل بجارى الأمر الذى يزيد على مضايقة الملاك بها كذلك الحال بشوارع بولاق المذكور القديم الطويل ابتداء من سوق الخضار شرق بلدة البق الى ما بعد مزق السكة الحديدية لبولاق المذكور .

لذلك :

أقترح بحالة هذه الرغبة الى وزارة الأشغال لتسرع باصلاح الطرق ووضع أسفلتها وبعمل تلواتها وعدم حرمانها من إيجاد جاريها أسوة بغيرها من بلجات وهي تتقدمها في الأهمية والممران

الاقترح رقم ٤٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود على منها بك بعمل كبرى في منتصف المسافة بين قم تربة الحمودية وزاوية غزال .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

الاقترح رقم ٤٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم رزق شيان شعيع بك بإعادة أصحاب المنازل التي سقطت في الصحاري بالهجرة الكبرى وردم هذه الصحاري وأن تخدم الحكومة قرضا لمجلس بلدى المحلة لإنشاء المجارى بها .

الاقترح رقم ٤٧ المقدم من حضرته بإنشاء طريقين زراعيين الأول بين المحلة الكبرى وبلدق بقلينا والحيات والثاني بينها وبين بلدق دنوشر ولايشيط .

الاقترح رقم ٤٨ المقدم من حضرته بإنشاء مدارس الزامية ببعض بلاد تابعة لمركز المحلة الكبرى .

أحيلت هذه الاقتراحات الثلاثة بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة في موضوعها ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحات برغبة ومقبولة شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالة الأول الى لجنة الداخلية والثاني الى لجنة المواصلات والثالث الى لجنة المعارف .

الاقترح رقم ٥٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق راضي بك بإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بوش التابعة لمركز بني سويف .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المعارف ؛

رئيس اللجنة
حسن عبدالقادر

ملحق

لقرار لجنة فحص الاقتراحات والمعارض عن الاقتراحات

التي فحصتها بجلسته ١٢ مارس سنة ١٩٣٠

(٤٤)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منازى باشا وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ الموقر

بسم الاحترام أنتشر بأن أرسل مع هذا اقتراحا مقننا منار لرضه على هيئة مجلس الشيخ الموقر بخصوص بيع أراضي الحكومة البور واقلوا احترامنا

محمد مفازي
عضو المجلس

١٧ فبراير سنة ١٩٣٠

وطالبنا طلبنا منها ترميم المسجدين المذكورين وبياضهما من الداخل والخارج وترميم وبياض منارتهم التي لا نظير لها في هذا الوقت لانهما من الآثار القديمة القيمة واصلاح دورتي مياههما وكسحهما وتبليط سقفهما اللذين نصب منهما الأمطار على المصابين وتجديد أرض مسجد الحفيدي وتجديد الثلاثة المساجد التي احتلتها الأوقاف حتى تهدمت وغير ذلك من الاصلاحات فلم نجيب طلبنا .

فلما استعطف دولكم راجين اسعافا بما تقدم تنفيذنا لفرض الواقعين .

كما نستعطف دولكم في اعادة محطة فارسيكرواتي ازلتها السلطة الانكليزية وقت الحرب وكان لها ايراد كبير يعلم تقديره لدولكم بالاستعلاء عنه قبل ازلتها ولما تكررنا منا الوفود والشكاوى بطلب اعادتها قرر البرلمان اعادتها في سنة ١٩٢٧ وصدق على ميزانيتها وصرفت لها المصاريف المقررة وصدر المرسوم الملكي بترجع ملكية للأراضي ولم يتم العمل طول هذه المدة الى الآن تنفيذاً للأوامر وطالبنا منيا اخفنا وسررنا بهذه الوزارة الشمية اذماها الله لما شهر عنها من الاصفاف والمداولة والتنفيذ .

فستسلم دولكم في اسعافنا باعادتها لازلنا نأمل منكم ساطحة وشعوس رحمتكم على الديار مشرفة آمين ما

بتاريخ سنة ١٩٣٠

أحمد الحلال وآخرين"

ملحق رقم ٩١

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

لجنة فحص الاقتراحات والمعارض

القسم التاسع

تقرير مرفوع لهيئة المجلس الموقر من لجنة فحص الاقتراحات والمعارض

عن الاقتراحات التي فحصتها بجلسته ١٢ مارس سنة ١٩٣٠

(المرحمة الشخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر .

أحال المجلس الاقتراحات الآتية الى اللجنة :

الاقترح رقم ٤٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منازى باشا بشأن بيع الأراضي البور الملوكة للحكومة .

أحيل هذا الاقتراح بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

اقتراح

بخصوص بيع أراضي الحكومة البور . مقدم من محمد منازى عضو الشيوخ

تلك الحكومة المصرية كثيراً من الأراضي البور لا تتفع منها في الوقت الحاضر بشئ مطلقاً ، ولكنها قررت في ميزانيتها أن تتفق على اصلاحها ثلاثة ملايين من الجنيهات . ولما كان هذا المبلغ كبير جداً ففي استطاعة الحكومة أن تتجنى على طريقة أخرى أكثر منفعة لها واللامه . وهي أن تبدأ في بيع تلك الأراضي للخاص ليتمكن أصحابها من البدء في اصلاحها من الآن حتى عند الانتهاء من تملية الخزان تكون هذه الأراضي قد تم اصلاحها ، ومن الممكن أن تستمد قدراً كافياً من المياه مما يزيد من حاجة البلاد ، وبهذه الطريقة توفر الحكومة على نفسها اتفاق مبلغ الثلاثة الملايين من الجنيهات وتتفع فرق ذلك بالأموال التي تسعج بها تلك الأراضي وتتفع أيضاً بعد ذلك بالضرائب التي ستفرضا عليها فضلاً عن تشغيل عدد كبير من المزارعين العاطلين .

وكذا في استطاعتها أن تسترط عند البيع على المشتري أن تسترد في الوقت المناسب ما تحتاج إليه لتنفيذ مشروعاتها بالنظر الأساس الذي باعته تلك الأراضي ، ويمكن للحكومة من الآن أيضاً أن تريد تمن الأراضي بالنسبة للشرعيات القادمة .

ولا يخفى على حكومتنا أن الاتفاق على اصلاح الأراضي هذه بواسطة الحكومة يتكلف عليها أكثر مما يتكلف على الأفراد ، فحيناً لو عدلت الحكومة عن قرارها لتمثل باقتراض هذا في العمل به منفعة للامة ومنفعة للحكومة .

محمد منازى

عضو المجلس

(٤٥)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود حل منها بك وهذا نصه :

اقتراح بخصوص حصيل كوبرى من ترمة الحمودية

في منتصف المسافة ما بين القم وزاوية غزال

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المؤقر

أتشرف بمرض اقتراض هذا على هيئة المجلس :

القم البحرى من مديرية البحيرة الواقع بجرى ترمة الحمودية قسم كبير أهل بالسكان المدين وأن مساحته ما بين قم الحمودية وزاوية غزال ترمى على الستة عشر كيلو متراً ، وهؤلاء السكان محرومون من سهولة المواصلات كثيرهم لسبب أنه لا يوجد عندهم سكك حديدية ولا زراعية ولا تجار أيضاً مما يحبطهم دائماً يتكدسون المشتات الجلبة فضلاً عما يلاقونه من أخطار شتى بسبب انتقامهم بواسطة (المعدية) من جهة لأخرى ولا يخفى ما في ذلك من ضياع أرواح وأموال .

لذلك :

اقتراح عمل كوبرى في منتصف المسافة ما بين القم وزاوية غزال لسهولة المواصلات أسوة بنهرهم ولتحل الاخطار كما ذكر .

وتغضلوا بقبول فائق الاحترام

محمود حل منها

عضو المجلس

(٤٦)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم ورق شعبان شعيرة بك وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بد الصحية أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس :

يوجد بالمحلة الكبرى جملة صهاريج كانت معلقة لتخزين المياه من الخليج الذي كان يمر في وسط البلدة أشبه بالخليج الذي كان موجوداً بالقاهرة .

وقد ردم هذا الخليج وصار شارطاً عمومياً وقد استعملها بعض الناس لتخزين المياه القذرة والبعض الآخر يبنى عليها منازل بدون علم منه بما تحت بيانها من تلك الصهاريج وقد حصل أن بعض المنازل هدم في سنة ١٩١٤ وقتاً عن ذلك وفاة جملة أشخاص .

وفي هذا الشهر تهدمت ستة منازل دفعة واحدة ومقطعت في الصحريج بما فيها من الأمتعة والمواد الغذائية ومن لطف الله أن أصحاب المنازل وما لاهم كانوا في الخارج للسعى على معاشهم ولم يمت الا واحد لم يحصل الثور على جثة لناية الآن .

فلهذا اقتراح ما يأتى :

(أولاً) امانة هؤلاء المتكونين لأنهم من الفقراء ولا يستطيعون إعادة بناء منازلهم وهم من الآن لا يعملون قوتاً يفتانون به ويستغلون مع رجال الحكومة في البحث عما يقع تحت الردم سليماً من مقولاتهم وأدواتهم المتلفة .

(ثانياً) ردم الصهاريج المذكورة لأنها مضرة بالصحة من جهة ومن جهة أخرى فإن في وجودها ضرراً كما حدث في المسالك المتعظم ذكرهما وهذا العمل أولى من ردم البرك والمستنقعات بل هذا أهم لأن هذه الصهاريج يحتوى معظمها على المواد القذرة التي تضر بالصحة وهي داخل المساجد .

(ثالثاً) اقتراض الحكومة ما يحتاجه المجلس البلدى لإنشاء الجارى بالمحلة الكبرى .

وتغضلوا بقبول عتيق

ورق شعبان شعيرة

عضو المجلس

(٥٠)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق راضى بك وهذا نصه :
 "حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
 أئسف بمرض اقتراس الآتى راجيا عرضه على المجلس لاحالته الى لجنة
 المعارف :

بلدة بوش من أعمال مركز بنى سويف مديرية بنى سويف وتعداد
 سكانها نحو الخمسة عشر ألف نفس ويجاورها بلاد أخرى وهى بلدة الشناوية
 وبني زايد وطما بوش تعداد سكانها فوق تعداد سكان بلدة بوش المذكورة
 وأبناء أهالى تلك البلاد متطشون الى العلم ويمتصون عن اجتنائهم بعد المسافة
 أولا وثانيا عدم امكان ذوبهم القيام بالتفقات المتخومة لارسال اولادهم
 لاجتناء العلوم بالمندلس الابتدائية في البناير الكبرى وعوامهم المديرية
 وذلك لظلم المعيشة

فذلك :

أقترح انشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بوش للأسباب الآتية :
 أولا - هذه البلدة في متوسط جملة بلاد وتعداد سكانها يربى على الثلاثين
 ألف نفس بخلاف العزب .

ثانيا - يوجد بهذه البلدة مجلس قروى وقطعة بوليس وحركة التجارة بها
 عظيمة جدا ويوجد بها وابور لحليج القطن .

ثالثا - تعداد سكان هذه البلدة وما يجاورها يقرب من تعداد سكان
 بند بنى سويف عاصمة المديرية التى يوجد بها جملة مدارس مختلفة الأنواع .
 وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم اعتناى ما

محمد توفيق راضى
 عضو المجلس

ملحق رقم ٩٢

(جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

القسم التاسع

تقرر من رفع لميعة المجلس الموقر من اللجنة عن العرائض
 التى فصلت فيها بجملة ١٢ مارس سنة ١٩٣٠

(اقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر)

العرائض الخالية من التوقيع والعنوان

حريضة رقم ١٠٩ - مقدمة من موظفى المجالس البلدية والمحلية والقروية
 - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - مطالب يطالبون بها لتحسين حالهم .
 قررت اللجنة حفظها لمحلها من العنوان .

(٤٧)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم رزق شعبان شعيه بك وهذا
 نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس وهو :

لا يوجد طريق زراعى بين بندر المحلة الكبرى وبقيتا والمياتم مع أن
 هاتين البلديتين من أهم بلاد المركز وانشاء هذا الطريق ضرورى جدا لسهولة
 المواصلات بين مقر المركز وبين البلاد المذكورة وقد حصل ببسطة المياتم
 حريق نشأ عنه ضرر كبير لعدم امكان وصول المظافه لعدم وجود طريق لها .

وأىضا لا يوجد طريق بين المحلة الكبرى وبين دوتشر ولا بيشط وعلى
 السوم فاجلحة القبلة من المركز محرومة من طرق المواصلات ولم يد طما
 فائكة مطلقا من دفع الضرائب لمجلس المديرية .

لهذا أقترح انشاء الطريقين المذكورين .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

رزق شعبان شعيه

عضو المجلس

(٤٨)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم رزق شعبان شعيه بك وهذا
 نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ارجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس .

لا يوجد مدارس الزامية بالبلاد الآتى بانها وهى : البدواخية، والساجعية،
 ودوتشر، والمياتم ، ولا بيشط ، من بلاد مركز المحلة الكبرى .

وكذلك لا يوجد ببسطة كفر البطيخ تبع مركز شرين مدارس أولية بل
 ولا الزامية مع أن تعدادها يرو على عشرة آلاف نفس هى والعزب التابعة
 لها .

فهذا أقترح انشاء مدارس بالبلاد المذكورة .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

رزق شعبان شعيه

عضو المجلس

عريضة رقم ١٢١ - مقدمة من جودى بطرس من بنى خالد مركز ملوى - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من تصرفات العملة معه .
قررت اللجنة حفظها اكتفاء بالعريضة التى سبق أن قلمت فى هذا الموضوع وقيلت تحت رقم ٩٩ وقررت بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٢١ - مقدمة من أحد غزال وآخرين من أهلى فوه - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - برفقتان بالاحتجاج على انذار عد افندى مصطفى وجب ويطليون رفع هذا الظلم .
قررت اللجنة حفظها لصدور حكم بالناء هذا الانتذار .

عريضة رقم ١٣٤ - مقدمة من غريب اسماعيل عد بكفر شكر دقهلية - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها ايجاد عمل لمن تدعى غفاف أحد رفضت التى كانت مساعلة بمعرضة بمستشفى كفر شكر القروى ورفضت .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٣٧ - مقدمة من عبد العال بلوى ماذون البدارى ماها - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها اعادة الى وظيفته التى فصل منها فى يولي سنة ١٩١٤
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٣٩ - مقدمة من طه عبد الفتاح سالم وآخرين من الخرماني مركز الصف - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يقولون فيها انه عمل امتحان لوظيفة ماذون شرعى للناحية المذكورة وكان ترتيبهما فيه الأول والثانى على التوالى ولكن علم لها أن وزارة المحاماة ستعين التالى لها فى الترتيب ويطالبان معن ذلك .

قررت اللجنة حفظها .

المرافض التى رأت اللجنة احالتها الى الوزارات المختلفة :

عريضة رقم ١٠٢ - مقدمة من صادق حامد وآخرين من أهالى ناحية الشامية مركز البدارى - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من معاملة عمدة وشيخ الناحية ويطليون فصل اعلمهم من المحصة التابعين لها الآن واحالتها الى حصة اخرى .
قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٠٥ - مقدمة من لبيب بنت جريس وآخرين من أهالى بوش مركز بنى سويف - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقولون فيها إن عاظم كان فراشا يخلص قروى بوش وقتل أثناء تادية وظيفته ويطليون توصيضا لهم .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٣٦ - مقدمة من كامل محمود الدمرdash - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تعيينه شيخا للطريقة الدمرdashية لأنه أحق بها .
قررت اللجنة حفظها نخلوها من العنوان .

المرافض التى رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب عتقة

عريضة رقم ١٠١ - مقدمة من عبد العظيم نجيب مدرس بمدرسة اللاهون الأولية ماها - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من فصله من وظيفته ويطلب اعادته للخدمة .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٠٣ - مقدمة من عبد المجيد حسنى داود عن أهالى فارسكور - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها توصيل عملة فارسكور بحرس البحر الأعظم .
قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا لادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٠٦ - مقدمة من اليوزباشى عبد العال الامام مرمى قنديل افندى من أرباب المعاشات بمصر - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها اضافة بضعة شهور على مدة خدمته واحتسابها فى معاشه .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١١٤ - مقدمة من عبد غزال بالاسكندرية - بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انقله ولدا بمدرسة رأس العين الثانوية ويطالب معافاته من المصاريف المدرسية لأن حاله المالية أصبحت لا تمكنه من دفع المصاريف .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١١٥ - مقدمة من ابراهيم أحمد شوكت عن المستحقين فى وقف التبرىلى ومقيم بالفكرية مركز أبو قرقاص - بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالنظم من أن وزارة الأوقاف لم تصرف لهم استحقاقهم فى ربيع الوقت من مدة ثلاث عشرة سنة .
قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا لادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٢٠ - مقدمة عدلى بنى شهاب وآخرين من سكان ناحية الشيخ على تنج قسم بولاق بمصر - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقولون فيها أنهم اشتروا أرض حكر بالجهة المعروفة بعشش الشيخ على وشيدوا عليها منازلهم ويدفعون عنها عوائد الحكومة ويتظلمون من أن المسيو جان عيد أنذرهم بأنه سيهدم تلك المنازل لأنه اشترى هذه الأرض ويصرحون بأن تنفيذ المسيو جان لانذاره سيكون سببا فى اخلال الأمن العام لهذه الجهة لأنه يضر بهم ضررا يلحق خصوصا وأهم لا يملكون غير هذه المنازل .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١١٨ - مقدمة من خليل محمد النزال من أهالي كفر الشيخ
سلم مركز تلا - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من أن وزارة الداخلية
صفت عمدة عليهم لم يبل أغلبية الأصوات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١١٩ - مقدمة من الباشاويش عبد الحكيم كمال رئيس
قنطة بوليس منيل شيخه مديرية الجيزة - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ -
بالتظلم من عدم تعيينه في وظيفة كتابية أسوة بزملائه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٢٢ - مقدمة من السيد عابد وآخرون من ناحية السوالم
مركز شرين - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها توزيع الأطنان
الموجودة بزمانا عليهم بالتساوي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٢٣ - مقدمة من أمين محمد وآخرون من أهالي ناحية
مزنا والشيخ جبر مركز جريا - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها
حذف اسم العمدة السابق من كشف المرشحين للعمدة لأنه لا يصلح لها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٢٤ - مقدمة من محمود بك رشيد القاضي بمحكمة المنصورة
الأهلية والدكتور محمد بدو الدين بمصر - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ -
بالشكوى من تعيين طفل شيخا للطريقة الدرعاشية مع وجود من هم
أكثر لياقة واستحقاقا من شأنهم وطلبا من طبع المسألة على المجلس
وأخذ رأى فضيلة السيد البكري في هذا الموضوع .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية مع طلب الافادة .

عريضة رقم ١٢٥ - مقدمة من موظفي معهد الاسكندرية الديني
- بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - مذكرتان من صورة واحدة خاضتا بملاوة
العشرين في المسألة التي حرموا منها من سنة ١٩٢٠ بدون سبب .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

عريضة رقم ١٢٦ - مقدمة من موظفي مجالس المديرات بالقطر
المصري - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - ثلاث وخمسون عريضة من
صورة واحدة مطالب يطالبون بها لتحصين سالم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٢٧ - مقدمة من نسيم جرجس غالي افندي من موظفي
مصلحة السكة الحديدية ساها ومقيم بمصر - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ -
بالتظلم لرغته من وتظيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٠٧ - مقدمة من علي محمد حجاج من ناحية شم القبلة
مركز مغاغة - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من أن المهندس منه
من رأى أطمائه من البريج الموجود لهذا الغرض ويطلب انصافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١٠٨ - مقدمة من ابراهيم امام جمعه من الدمين مركز
فاقوس - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه قدم شكوى إلى
وزارة الأشغال خاصة بفصل حد ولم يتم فيها شيء للآن ويطلب تنفيذ
شكواه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١١٠ - مقدمة من معاوني الادارة بمحطة عظفة - بتاريخ
١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ - مطالب يطالبون بها لتحصين سالم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١١١ - مقدمة من محروس القاضي بمصر - بتاريخ ١٨ فبراير
سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تنفيذ مشروع مد وتوسيع خليج قرى لرى اراضى
بعض بلاد مركز فاقوس وهذا المشروع استقر رأى وزارة الأشغال على
تنفيذه ولم ينفذ للآن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١١٢ - مقدمة من عفيفى افندي سالم كاتب بهندسة
السكة الحديدية سابقا ومقيم بمصر - بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول
فيها إنه رقت من وظيفته ظلما ويطلب صرف مكافأة له .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١١٣ - مقدمة من كامل مصطفى الألايل أحد المستحقين
في وقف الألايل ومقيم بمصر - بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتضرر من
أن وزارة الأوقاف لم تشتريها بالمبالغ المودعة بالخرينة على ذمة الوقف وقد
مضى على ابدائها مدة كبيرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١١٦ - مقدمة من أحد ابراهيم شلى وآخرون من أهالي
ناحية سقيل مركز امبايه - بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها
إعادة العمدة السابق لبلدتهم والتي رقت ظلما في عهد الدكاتورية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١١٧ - مقدمة من محمد السيد وآخرون من محصل وزارة
الأوقاف - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ - مطالب يطالبون بها لتحصين سالم
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٤٠ - مقدمة من اصمعي ابراهيم والى من ناحية مشاة المناقشة مركز ملوى - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها رفعت السعة الحال الذى تبين في سنة ١٩٢٥ وتميته عملة بدله .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية مع طلب الافادة ٦

رئيس اللجنة

حسن عبد القادر

ملحق رقم ٩٣

(جلسة يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون بفتح اعتياد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

في ميزانية وزارة الداخلية

(المقررة الشيخ المحرم مودنكى باشا) .

أحال المجلس بهذه الجلسة على لجنة المالية بطريق الاستعجال بحث مشروع القانون الوارد من مجلس النواب والنحاس بفتح اعتياد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه يضاف على مصروفات قسم ٨ - وزارة الداخلية - فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى - بند ١٢ مصاريف سرية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بمجلسها الذى انعقدت الآن وتبين لها أن الاتحاد المخصص لهذا البند بميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية هو مبلغ ٤١٠٠٠ جنيه منه ٣١٠٠٠ جنيه مخصص للأمن والسلام و ١٠٠٠٠ جنيه لمكتب مكلفه المواد للخدمة وأن الاتحاد الأول وقدره ٣١٠٠٠ جنيه قد من نوفمبر سنة ١٩٢٩ وكانت وزارة الداخلية في عهد وزارة حضرة صاحب البوالة عدلى يكن باشا طلبت فتح اعتياد اضافى بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه للصرف منه في شؤون الأمن العام الى نهاية السنة المالية ولكن مجلس الوزراء قرر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ الاكثاف مؤقتا بفتح اعتياد قدره ١٢٠٠٠ جنيه مراعىا في ذلك احتياجات المصلحة عن مدة بقاء الوزارة سالفة الذكر في الحكم .

عريضة رقم ١٢٨ - مقدمة من عبد الحكيم عباس يعقوب من ناحية شوشة مركز سمالوط - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه طلب سلفية على قطعه من عمدة الناحية والمراف ولكنهما رفضا اعتناءه السلفية بسبب أنه وفدى ويطلب تحقيق ذلك .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٢٩ - مقدمة من فرج حنا وآخرين من أقباط زلفة البدردان مركز ملوى - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها تبين عمدة قبلى طعيم بدلا من العمدة الحال الذى تبين في عهد الدكاتورية لأنه من اصحاب عرفان باشا سيف التصروليس من بلدهم ورغم أنه لم يميز أغلبية الأصوات وأنه ضعيف الإرادة وليس له عصية في البلد .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٣٠ - مقدمة من على محمد عبد العال وآخرين من أهالى السنابرة مركز الزقازيق - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها فصل بلدهم عن بلدة العوة وتبين عمدة طعيم كما كان الحال من قبل .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٣٢ - مقدمة من ابراهيم السيد وآخرين من أهالى سمسطا مروان مركز ريا - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالشكوى من اضافة بلدهم الى بلدة سمسطا الوقت ويطلبون النظر في ذلك .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٣٣ - مقدمة من أحمد سعيد فرج خفير نظامى قسم الجبالية - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها ان اخاه توفى أثناء خدمته بالسلطة العسكرية وترك له ولدا صغيرا ويطلب صرف المكافأة المستحقة له .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٣٥ - مقدمة من صمد الحميد حسنى داود من أهالى فارسكور - بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها اصلاح مسجدى الحديدي والكوتدكن الموجودين ببندر فارسكور .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٣٨ - مقدمة من محمد عبد الله ومحمد هام أبو عمار من البدارى - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - بالنظم من فصلهما من عمدة البدارى .

قررت اللجنة احالتها الى وزارة الداخلية .

ملحق رقم ٩٤

(جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بوضع أحكام وقية على أرفاء المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية . وهو المشروع الذي قرر المجلس بجلسته ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ إحالته الى لجنة الحفانية فنظرت بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل ١٤ و ١٤ ماي سنة ١٩٢٨ و ٢٥ فبراير و ١٨ مارس سنة ١٩٣٠

(المقرر حفرة الشيخ المرحوم إبراهيم نور الدين بك)

صدر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ مرسوم بقانون رفع النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي وجرى العمل بهذا المرسوم من وقت صدوره لأن غير أنه لما عرض المرسوم المذكور على مجلس الشيوخ قرر بجلسته التي عقدت في ٩ يناير سنة ١٩٢٨ عدم الموافقة عليه على أن يكون نفاذ هذا القرار معللاً على إصدار قانون منظم لأحوال الاختصاص في دور الاستئناف .

وقد وضعت الحكومة مشروع هذا القانون وأقره مجلس النواب بعد أن أدخل عليه بعض تعديلات لا تمس المبادئ التي بنى عليها ولكنها تزيد نصوصه وضوحاً ولا يكون هناك أدنى شك في أن الأساس الذي بنى عليه المشروع هو الرجوع الى قواعد الاختصاص السابقة على صدور المرسوم بقانون .

يتضح من المذكرة الإيضاحية لوزارة الحفانية (وهي النتيجة صورتها بأمر هذا التقرير) أن الشارع راعى في تنظيم الحالة الانتقالية أن يكون للتشريع الجديد أثر رجعي فنص على أن الدعاوى التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠٠ قرش والمعلقة وقت صدور هذا القانون أمام المحاكم الجزئية ولم تكن محجوزة للمحك تحال الى قاضي التحضير بالمحكمة الابتدائية المختصة . وكذلك استثناءات الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في الدعاوى المذكورة والمنظورة وقت صدور هذا القانون أمام المحاكم الابتدائية منعقدة ببيئة استثنائية وليست محجوزة للمحك تحال الى محكمة الاستئناف . وأما الدعاوى التي أقلل فيها باب

وقد جاء بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء أنه لم يبق من الاعتداء المذكور لغاية ٦ مارس سنة ١٩٣٠ الا مبلغ ١٢٤٥ جنياً وطلعت اللجنة أن هذا الباقى صرف ضلاً .

وبما أنه يقين من جميع ما ذكر أن الحاجة تدعو الى فتح الاعتداء المطلوب ليتسنى الصرف منه على ما هو مستحق صرفه في شهر مارس وعما سيصرف في أبريل سنة ١٩٣٠ - وقد قرر مندوب وزارة الداخلية أمام اللجنة أن هذا التقدير يبنى على أساس متوسط ما صرف في المدة ابتداء من أول السنة المالية لغاية طلب فتح الاعتداء - لذلك رأت هذه اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع القانون بالصيغة المعدلة التي أقرها مجلس النواب .

وفيما يلي نص مشروع القانون الذي وافقت عليه هذه اللجنة :

٢١ مارس سنة ١٩٣٠
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح اعتماد بمبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف من الجنيهات) يضاف على مصروفات قسم ٨ - وزارة الداخلية - فرع ١ - ديوان الصوم ومصالح أخرى - بند ١٢ - مصاريف سرية - لسنة ١٩٣٩-١٩٣٠ المالية .

ويؤخذ هذا الاعتماد من إيرادات السنة المالية المشار إليها .

مادة ٢ - كل وزيرى الداخلية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بنام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة :

صدق

المرافعة فقد رأى الشارع أن يجعل الحكم فيها من اختصاص القاضي الذي تمت فيها أمامه إجراءات المرافعة . وقد روى أيضا في وضع هذا التشريع أن تكون إحالة الدعاوى الى المحكمة المختصة بقرار يصدره القاضي الجزئي أو رئيس البائرة بالمحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه وفي غيبة الخصوم ويحدد فيه موعد جلسة التحضير أو جلسة محكمة الاستئناف العليا ويعلن الى الخصوم بواسطة قلم المحضرين بلا مصاريف .

وقد رأى مجلس النواب أن يمثل في المادة الأولى بأن ينص على أن الدعاوى المشار إليها في هذه المادة هي التي رفعت أمام المحاكم الجزئية تطبيقا للرسوم قانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ وذلك حتى لا ينصرف نص المادة الى الدعاوى التي تريد قيمة المدعى به فيها على ١٥٠٠٠ قرش المرفوعة الى المحاكم الجزئية طبقا لاحكام الفقرات الأخيرة من المادة ٢٩ مرافعات وكذلك حذف من النص الأصل لـ «لادة عبارة» ولا تتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش» لأنه قد ترفع أمام المحاكم الجزئية تطبيقا لاحكام الرسوم دعاوى

تريد قيمتها من هذا المبلغ كدعاوى الايجار المتصوص عنها في المادة ٢٦ مرافعات تحت (أولا) وذلك في حالة ما اذا لم تزد الأجرة على خمسة وعشرين ألف قرش في السنة وأضاف مجلس النواب على المادة الأولى فقرة جديدة هي الفقرة الثالثة للنص على حالة الأحكام التي صدرت من المحاكم الجزئية ورفع عنها استئناف أمام المحاكم الابتدائية وأعلن الخصوم ولكن لم يحدد قبل صدور هذا القانون فنص على أن الاستئناف في هذه الحالة يقيد أمام المحكمة الابتدائية ثم يحال بالطريقة الادارية الى جلسات محمد أمام محكمة الاستئناف . وقد كانت وزارة الحفانية معارضة في زيادة هذه الفقرة لأن حكمها مفهوم بطريق الاستنتاج غير أن مجلس النواب رأى اضافتها مناسبا لكل ليس .

وقد بحثت اللجنة في مشروع هذا القانون وبعد المناقشة قررت بالإجماع الموافقة عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

مشروع قانون

بوضع أحكام وقية على أثر إلغاء الرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

المشروع المعدل الذي وضعه مجلس النواب
ووافقت عليه لجنة الحفانية لمجلس الشيوخ

المشروع الذي وضعه الحكومة

نحن فراد الأول ملك مصر

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - الدعاوى التي تريد قيمتها على خمسة عشر ألف قرش ولا تتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش المنظورة أمام المحاكم الجزئية وقت نشر هذا القانون وليست محجوزة للحكم تستبعد من الجدول وتحال بأوامر يصدرها القاضي من تلقاء نفسه على جلسات يحددها أمام قاضي التحضير بالمحكمة الابتدائية وذلك بالحالة التي تكون عليها تلك الدعاوى .

مادة ١ - الدعاوى التي تريد قيمتها على خمسة عشر ألف قرش ولا تتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش المنظورة وقت نشر هذا القانون أمام المحاكم الجزئية وقت نشر هذا القانون وليست محجوزة للحكم تستبعد من الجدول وتحال بأوامر يصدرها القاضي من تلقاء نفسه على جلسات يحددها أمام قاضي التحضير بالمحكمة الابتدائية وذلك بالحالة التي تكون عليها تلك الدعاوى .

واستئنافات الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في القضايا المشار إليها في الفقرة السابقة للمنظورة وقت نشر هذا القانون أمام المحاكم الابتدائية متقدمة بجهة استئنافية وليست محجوزة للحكم تحال كذلك بأوامر يصدرها رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه على جلسات يحددها أمام محكمة الاستئناف وذلك بالحالة التي تكون عليها تلك الدعاوى .

والدعاوى التي تريد قيمتها على خمسة عشر ألف قرش ولا تتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش المنظورة وقت نشر هذا القانون أمام المحاكم الجزئية متقدمة بجهة استئنافية وليست محجوزة للحكم تستبعد كذلك من الجدول وتحال بأوامر يصدرها رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه على جلسات يحددها أمام محكمة الاستئناف، وذلك بالحالة التي تكون عليها تلك الدعاوى .

مشروع قانون

وضع أحكام وقفية على أثر إلغاء المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

المشروع الذي وضعت الحكومة

المشروع الممثل الذي وضعه مجلس النواب
ووافقت عليه لجنة الحفائية لمجلس الشيوخ

واستضافات الأحكام الصادرة في الدواوى المشار إليها في الفقرة الأولى التي لم تقيد قبل نشر هذا القانون يجري قضاها بجدول المحكة الابتدائية ثم تحال بهذه الطريقة الى جلسات متعدد أمام محكمة الاستئناف .

ومن تاريخ الجلسة المحددة الى جميع المحكوم بلا مصاريف بناء على طلب قلم الكتاب بورقة من أوراق المحضرين في المواعيد العادية لتكليف بالحضور .

مادة ٢ - الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي في الدواوى المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى التي لم تصبح انتهائية قبل صدور هذا القانون باقتضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية عن أحكام قضاة المحاكم الجزئية يجوز استئنافها في ذلك الميعاد أمام محكمة الاستئناف .

مادة ٣ - يحمل هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ومن ذلك التاريخ يطل العمل بمرسوم القانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

مادة ٤ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرى

ويعلن تاريخ الجلسة المحددة الى جميع المحكوم بلا مصاريف بناء على طلب قلم الكتاب بورقة من أوراق المحضرين في المواعيد العادية لتكليف بالحضور .

مادة ٢ - الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي في الدواوى التي تريد قيمتها على خمسة عشر ألف قرش ولا تتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش التي لم تصبح انتهائية باقتضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية عن أحكام قضاة المحاكم الجزئية قبل صدور هذا القانون يجوز استئنافها في ذلك الميعاد أمام محكمة الاستئناف .

مادة ٣ - يحمل هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ومن ذلك التاريخ يطل العمل بمرسوم القانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

مادة ٤ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المذكورة

قرر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ٩ يناير سنة ١٩٢٨ (١٦) رجب سنة ١٣٤٦) عدم إقرار المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية على أن يكون نفاذ قراره موقوفا على إصدار قانون ينظم الأحكام الرقبة للدواوى التي رقت في ظل المرسوم المشار إليه ولم يفصل فيها بعد، فشروع القانون المرافق لهذا يرى الى تنظيم هذه الحالة الرقبة بما أنه يقترب على قرار مجلس الشيوخ إلغاء المرسوم إنشاء موقوفا على شرط ظم يك ضروريا أن يتضمن للمشروع نصا صريحا على هذا الإلغاء وأنما رأى من الصواب - زيادة في الايضاح - أن تنص المادة الثالثة منه على أن يطل العمل بالمرسوم من يوم العمل بالقانون ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المرسوم لم يلغ الأحكام المقابلة لموضوعة في قانون المرافعات وأنما عملنا تمهيدا، وعلى ذلك يعود العمل بتلك الأحكام ويتجدد طبيعتها من يوم إعلان العمل بالمرسوم.

ولما كان من المفرد أن القوانين المرتبطة بالاختصاص والمرافعات اثرا رجبيا فقد نص المشروع على أن الدواوى المعلقة حالا أمام المحاكم الجزئية ولم تكن محجوزة للمحك أنا زادت قيمتها على ١٥٠٠٠ قرش (حد اختصاص القاضي قبل صدور المرسوم) ولم تتجاوز ٢٥٠٠٠ قرش (حد اختصاصه طبق المرسوم) تستقيم من الجدول ويصر القاضي من لقاء نفسه بإحالتها بالحالة التي تكون عليها على جلسات يبعدها أمام قاضي التحضير لدى المحكمة الابتدائية . ومن خير الوسائل وأدناها الى مصلحة العدالة تلك التي تحول القاضي الذي يراجع اليه إصدار الحكم في القضايا التي تم تحقيقها والدفاع فيها الى أن أقفل باب المرافعة بالرغم من الرجوع الى التصاب القديم من حيث الاختصاص .

وقد كان المرسوم يقضى بإحالة الدواوى على المحكمة المختصة بمجرد ورودها الى جلسات المحكة التي سلبت الاختصاص بالنظر فيها وأن يصدر قاضي هذه المحكة في جلسة الورد قرار الإحالة حضوريا أو غيابيا وإن يعلن الحضر

من المصنوع إلى الغائب أوامر المحكمة التتابية مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

أما الطريقة التي أخذ بها المشروع الجديد فانها تختلف عن الطريقة السابقة واليك البيان :

١ - تسحب بمجملها من جدول المحكمة جميع الدعاوى التي أصبحت تلك المحكمة غير مختصة بالفصل فيها بسبب الرجوع إلى قواعد الاختصاص القديمة وتستثنى من ذلك الدعاوى التي تمت فيها المرافعة وتأجل النطق بالحكم فيها إلى جلسة أخرى .

٢ - يصدر القاضي في غيبة المصنوع أمراً يحدد به جلسة التحضير التي سينتدئ فيها المصنوع .

٣ - يملن تاريخ جلسة التحضير المحدد على الوجه السابق إلى المصنوع بواسطة قلم المحضرين بناء على طلب قلم كاتب المحكمة التي خرجت الدعوى عن اختصاصها وبلا مصاديق .

أما الدعاوى المعلقة الآتية أمام المحاكم الابتدائية والتي يبلغ نصابها ١٥٠٠٠ قرش ولا يتجاوز ٢٥٠٠٠ قرش فانها تعال بالهيئة السابقة وبالحالة التي هي عليها على جلسات محدودة أمام محكمة الاستئناف العليا بأمر يصدره رئيس الدائرة من تلقاء نفسه بلا حاجة إلى قرار من هيئة المحكمة كاملة .

وبما أن عبارة "الحالة التي تكون عليها الدعاوى" الواردة في مرسوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لم تفهم على وجهها الصحيح عند تطبيق الأحكام الواقية فيحسن أن يذكر بشأنها بعض البيان .

ذلك أن الشارع - إذا أورد تلك العبارة - عني بكل القضايا المعلقة وأوجب حالتها جميعاً على المحكمة المختصة بالحالة التي تكون عليها سواء أصدر فيها حكم تمهيدي أم لم يصدر وسواء رفع من هذا الحكم استئناف أم لم يرفع . ويقضي مشروع القانون أن يكون صدور أوامر الإحالة على المحاكم المختصة في قلم الكتاب من تلقاء نفس المحكمة في أقرب وقت ممكن بعد نشر القانون .

وتستصدر وزارة الحفانية إلى القضاة منشورات تتضمن ما ترى من تعليمات بشأن ذلك ولم يد في المشروع ذكر لاستئناف الأحكام الجزئية الصادر قبل نشر القانون في الدعاوى التي تراوح قيمتها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ قرش إذ أن تلك الأحكام لم تكن يقتضى المرسوم قبل الاستئناف والقول بغير ذلك معناه الإذن لمن خسر دعواه من استئنافين أن يستفيد من تعديل التشريع فيعرض من جديد على بساط البحث نزاعاً فصل فيه ابتدائياً وفي ذلك مخالفة بالفصل لبدأ الحقوق المكتسبة لذلك لا يجوز إعادة البحث في حكم صدر وقت العمل بالمرسوم وترتب عليه آثار قانونية وكذلك تبرى هذه الفاصلة على الأحكام التي صدرت من المحاكم الجزئية في الدعاوى التي ترد قيمتها على ١٥٠٠٠ قرش ولا يتجاوز ٢٥٠٠٠ قرش بدون أن يرفع عنها استئناف في المواعيد العادية قبل صدور القانون .

وبطبيعة أن مباد استئناف الأحكام التي لم تصبح ابتدائية باقتضاء المدة المقررة لرفعها والأحكام الصادرة في القضايا المحجوزة للحكم طبقاً للسادة الأولى

هو المبدأ المنصوص عنه في قانون المرافعات بالنسبة للأحكام الجزئية حيث أن المادة ٣٥ من القانون المذكور - إذ قررت مواعيد الاستئناف - لم يخلط بها غير الحقيقة التي أصدرت الحكم لأن ذلك التي يجب رفع الاستئناف إليها - هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العدل أن تامل الأحكام الجزئية بالمساواة من حيث مباد الاستئناف سواء أصبحت نهائية باقتضاءه قبل صدور القانون أم وقع صدور القانون في أثناء سريان ذلك المبدأ .

وبناء على ذلك تشرف برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكرم برفعه لأعقاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم لعرضه على البرلمان ما

تحريراً في ٢٩ يناير ١٩٢٨

وزير الحفانية

أحمد زكي أبو السعود

مرسوم بقانون

بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ؛ وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وصحنا بما هو آت :

مادة ١ - تصد المواد ٢٦ و ٣٤ و ٣٧ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٢٥ و ٤٩ و ٥٤ من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

المادة ٢٦ - ينتدب وزير الحفانية قاضياً من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بإغراضه ابتدائية بصفة محكمة المواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمقتول أو عقار إذا كان المدعى به فيها لا يزيد على أربعة آلاف قرش فإذا زاد على ذلك لناية خمسة وعشرين ألف قرش يكون حكمه فيها ذكر ابتدائياً يجوز استئنافه .

ويحكم أيضاً في الدعاوى الآتي بيانها ويكون حكمه ابتدائياً إذا كان المدعى به لا يزيد على أربعة آلاف قرش وابتدائياً إذا زاد على ذلك إلى مالا نهاية :

(أولاً) الدعاوى المتضمنة طلب أجر المسكن أو أجر الأراضي أو طلب الحكم بصحة الجزع الواقع من المالك على المفروشات ومحموها الموجودة في الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر بإخلاء المكاتب المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الإيجار أو طلب الحكم بإخراج المستأجر قهراً من أهل المؤجر وذلك كله إذا لم تزيد الأجرة على خمسة وعشرين ألف قرش في السنة .

(ثانياً) الدعاوى المتعلقة بالاعلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو حق الحصول أو في الثمار سواء كان فعل إنسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب إنهاء ما عاين المستغنين أو أجز الصناعات والمنجعة .

مادة ٢ - يعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويسرى مفعوله فوراً على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم .

فصل المحاكم الابتدائية أن تحيل بأوامر تصدرها من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من الدعاوى التي تبلغ قيمة المدعى به فيها من ١٥٠٠٠ قرش إلى ٢٥٠٠٠ قرش على المحاكم الجزئية بطلبات معينة وذلك للحالة التي تكون تلك الدعاوى عليها وبدون معاريف ، وفي حالة غياب أحد الخصوم تعلن الأمر إليه مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة الجزئية التي أحيلت عليها الدعوى .

وإذا حضر جميع الخصوم واتفقوا على استتار السير في قضاياهم التي من هذا الصواب أمام المحكمة الابتدائية تكون أحكامها حليّة غير قابلة للاستئناف .

ولا يسرى هذا القانون على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً أو الموجهة للتعلق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة .

مادة ٣ - على وزير الحفانية تنفيذ مرسومها هذا .

ويعرض على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر برأى مابين في ٢ شعبان سنة ١٣٤٢ (٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥)

ملوى رقم ٩٥

(جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة الحفانية

لجنس الشيوخ من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب

بشأن دائرة الاختصاص القضائي التابع لها كل من

مركزي ملوى والقشن

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك) .

” أسأل المجلس بجلسته المتقدمة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن دائرة الاختصاص القضائي التابع لها كل من مركزي ملوى والقشن على لجنة الحفانية .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها في ٢٥ فبراير و ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ وروت بالاجماع الموافقة عليه لالاسباب الواردة بمذكرة الحكومة الايضاحية

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

(ثانياً) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تتض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويمكن أيضاً متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانوناً أو نظاماً أو اصطلاحاً فيما يخص بالأبنية أو الأعمال المضرة أو المرفوعات .

(رابعاً) الدعاوى المتضمنة طلب تويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنح أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية .

المادة ٣٤٥ - يجوز تقصير في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا :

(أولاً) الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية متى تجاوز الطلب خمسة وعشرين ألف قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

(ثانياً) الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية بالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من هذا القانون .

المادة ٣٧١ - ويجوز ذلك أيضاً للحكمة إذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الإحالة منها إلى محكمة أخرى بسبب إقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها إنما لا يجوز لها ذلك إذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر له تحكم فيه المحاكم حكماً ابتدائياً .

المادة ١٢٤ - إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلاً أو كان الدين المذكور بالسند فيخال من النزاع جاز له أن يطلب وضع الجزع برضية يقدمها إلى قاضي المواد الجزئية إذا كان الدين لا يزيد على خمسة وعشرين ألف قرش وأن زاد على ذلك تحتم تلك البرضية إلى القاضي المدين للأموال الوقفية بالحكمة الكائن بدائرتها على المدين .

المادة ٥١٤ - من يطلب التسجيل من الأغصان يقيده في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب إجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية إن كان المبلغ المتقاضى توزيه لا يتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش وأما إن زاد على ذلك فيكون طلب إجراء التوزيع من القاضي المدين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع .

المادة ٥٢٥ - يجاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه .

وقية الدين الواقع فيه النزاع هي التي تبين جواز رفع الاستئناف أو عدم جوازه بصرف النظر عن قيمة ديون المتنازعين والمبالغ المتقاضى توزيها .

المادة ٥٤٩ - يجاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن الممارسة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه ، وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في هذا الطلب بطريق الاستيعمال أيضاً .

المادة ٣٠ (الفقرة الأخيرة) - وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له تعتبر من الدعاوى التي يتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسة وعشرين ألف قرش .

مشروع قانون

بشأن دائرة الاختصاص القضائي التابع لما كل من

مركزي ملوى والفشن

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفصل مركز ملوى من دائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية الأهلية ويضاف الى دائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية الأهلية .

مادة ٢ - يفصل مركز الفشن من دائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية الأهلية ويضاف الى دائرة اختصاص محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية .

مادة ٣ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة استئناف أسيوط أو محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية أو محكمة المنيا الابتدائية الأهلية والتي أصبحت بمقتضى المادتين السابقتين من اختصاص محكمة استئناف مصر أو محكمة المنيا الابتدائية الأهلية أو محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية تمحل بأوامر تصدرها إحدى المحاكم المتقدم ذكرها من تلقاء نفسها الى المحكمة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك بلسات معددة وبالحالة التي هي عليها وبدون مصاديق .

وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن اليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا الموقلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحاكم المنظورة أمامها الآن تلك القضايا .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنفسه الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة

معدن

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون المتعلق بدائري الاختصاص القضائي لكل من

مركزي ملوى والفشن

أبدى بعض حضرات أعضاء مجلس النواب بجلسته المتعددة بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ الرغبة بفصل مركز ملوى من دائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية والحاقه بمحكمة المنيا الابتدائية الأهلية لقرب هذا المركز لنييا عن أسيوط فتعرت وزارة الحفانية رغبة أهالي مركز ملوى من حضرات أعضاء البرلمان والعمد والأعيان فأيدت الأغلبية هذا الاقتراح كما استطلعت رأى كل من عمكبي استئناف مصر وأسيوط في الموضوع فكان من رأيجنا أيضا تنفيذ هذا الاقتراح تمشيا مع رغبة الأهالي وأن لاضرر من نقل الاختصاص في حالة استئناف القضايا المدنية الكلية الخاصة بمركز ملوى من دائرة محكمة استئناف أسيوط الى دائرة محكمة استئناف مصر، لأن الاحصاء يدل على أن عدد هذه القضايا قليل وأن أغلبها يباشره المحامون فلا يتكد المتقاضون مشقة السفر من ملوى الى مصر .

ومن جهة أخرى أبدى أهالي مركز الفشن التابع الآن لدائرة محكمة المنيا الابتدائية الأهلية الرغبة بالحاق مركزهم بدائرة محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية لقربه منها .

ورأت وزارة الحفانية بعد بحث طلبهم أن لا مانع من اجابتهم اليه .

وبحيث إنه من مصلحة المتقاضين فصل مركز ملوى من دائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية وإضافته الى محكمة المنيا الابتدائية الأهلية وفصل مركز الفشن من دائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية الأهلية وإضافته الى محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية .

وقد أبدت مجالس مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف رأيا بالموافقة . لذلك وضعت وزارة الحفانية مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وتتشرف برضه على مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتكمر برضه لأختاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم برضه على البرلمان

القاهرة في ٤ مارس سنة ١٩٢٨

وزير الحفانية

أحمد زكى أبو السعود

لذلك :

أقترح على المجلس إنشاء مستشفى يتولى ما يكون تابعا لوزارة الأوقاف ما

مصرى وزير
عضو المجلس

ملعى رقم ٩٧

(جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم بىوى مذكور بك بإنشاء كوبرى
على مصرف ميت قلدوس

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا) .

١٩٣٠ "أحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة الأشغال بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٣٠
فاجتمعت اللجنة في جلستي ١٩ فبراير ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ ونظرت
في الاقتراح المشار اليه بحضور حضرة صاحب العزة عمود فهمى بك وكيل
وزارة الأشغال العمومية وحضرة محمد عبد الرحمن الفراىلى افندى السكرتير
البرلمانى لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية مندوبين عن الوزارة
فايدى حضراتهما أن الوزارة تتمسك بأقوالها في الجلسة الماضية بأنها تقر
عدم فائدة الكوبرى المقترح إنشاءه لوجود كوبرى يبعد عنه نحو ستمائة وأربعين
مترا في الجهة القبلية ولعدم وجود طريق — أولا — تجاهه — وثانيا —
لعدم وجود بلاد من الجهتين تنفع به . وأما البلاد التي ذكرها حضرة
الشيخ المحترم المقترح . وهي أبو الفرس وترسا وشبرامنت والمناتوات فيقع
بعضها من الممرور على الكوبرى الحالي الواقع عند كابو (٧) بدون احتياج
الى كوبرى جديد والبعض الآخر يفتتح بالممرور على الكوبرى الواقع بمصب
مصرف ميت قلدوس بمصرف أبو الفرس ويرى الوزارة أن لا فائدة من عمل
هذا الكوبرى . أما اذا كانت هناك مصالح شخصية خاصة لبعض الأفراد
فلا مانع لدى الوزارة من إقامة الكوبرى على حسابهم بأن يدفعوا المبالغ اللازمة
بالطريقة النجحة .

وبعد المناقشة رأت اللجنة بإجماع الآراء الاكتفاء بما قرره الوزارة وحفظ
الاقتراح ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

ملعى رقم ٩٦

(جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم مصرى وزير بك بإنشاء مستشفى
يتولى ما يكون تابعا لوزارة الأوقاف

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد فهمى افندى) .

"أحال المجلس بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة الصحة
التي اجتمعت بجلسته ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ للنظر فيه وهو يتلخص في أن
لوزارة الأوقاف يتركبها سبعة آلاف فدان أوقاف خيرية وأن المركز في حاجة
شديدة الى إنشاء مستشفى يتفق عليه من ربح هذا الوقف الأسر الذي يتفق
وما أراداه الواقف من أعمال البر .

من أجل ذلك فإن حضرة المقترح يطلب إنشاء مستشفى يتركبها ما يكون
تابعا لوزارة الأوقاف .

والجنة ترى أن هذا الاقتراح يخص وزارة الأوقاف .

ولما كان مجلس الشيوخ لجنة مختصة بالنظر في المسائل المتعلقة بوزارة
الأوقاف .

من أجل ذلك تكون لجنة الصحة غير مختصة بنظر هذا الاقتراح .

بناء عليه قررت اللجنة بإجماع الآراء عدم اختصاصها بنظر هذا الاقتراح
وإعادته الى المجلس لإحالة الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

وموافق لهذا نص الاقتراح ما

٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
الدكتور عبد الحيد فهمى

نص الاقتراح :

لوزارة الأوقاف في مركزها بمديرية بنى سويف سبعة آلاف فدان أوقاف
خيرية والمركز في حاجة شديدة الى مستشفى إذ أنه خلوصها مع أن عدد سكانه
يقرب من مائة وثمانين ألف نسمة والافتقار على هذا المستشفى يتفق وما أراداه
الواقف من أعمال البر .

نص الاقتراح :

”حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ

أهدى لكم وافر الاحترام وبعد ،

فارجو أن تتكروا بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة ليعول
على اللجنة المختصة ولكم الشكر سلفا :

المصرف الآخذ من ترعة ميت قادوس والذى يصب في مصرف العموم
ويسمى (مصرف ميت قادوس) يبلغ طوله نحو أربعة كيلومترات ولا يوجد
عليه كوبرى يصل بين الأراضى الواقعة شرقيه وغربيه على أنه كثيرا
ما يفصل بين ملكى شخص واحد وهو في الوقت نفسه ير بمزارع عدة بلاد.

لهذا أقترح إنشاء كوبرى على هذا المصرف حيث يجرى نهاية فرع ١١
سفارة لتسهيل سبل التواصل لا سيما وقد سبق تشكيل وزارة الأشغال في هذا
الشأن ولكنها لم تنه .

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام

٧ مايو سنة ١٩٢٨

يوسى مدكود

عضو المجلس

ملحق رقم ٩٨

(جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة سيد قرشى بك

(القرء — حضرة الشيخ المحرم محمد طوى المزار بك) .

”أحال المجلس الى لجنة الطعون بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ هذا الطعن
الذى يقول فيه محمد حافظ البيلاوى اقتدى الحماى الطاعن :

أولا — ان حضرة سيد قرشى بك الملعون عليه لا يملك التصايب القانونى
لان كل ما يملكه بنظام كودية الاسلام (مركز ديروط) هو ٧٩٧٩٨٠
لا ترب ضريبة عنها ٨٥ جنيها في العام.

ثانيا — انه لا يحسن القراءة والكتابة .

اجتمعت اللجنة لنظر هذا الطعن في ٦ مارس و ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨
و ١٤ يناير و ٢٠ يناير و ١٨ مارس و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ وقد أحالت
في بعض جلساتها بمته الى أحد أعضائها حضرة الشيخ حسن عبد القادر
الذى أجرى فيه تحقيقا تسكول جلسات ١٤ و ١٨ أبريل و ١٣ يونيو
سنة ١٩٢٨ وقد انضج لجنة بمد فك ما يأتى :

أخطر حضرة العضو الملعون عليه اللجنة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠
أنه قدم في ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ استقالته من عضويته لمجلس الشيوخ
وقد نظر المجلس هذه الاستقالة بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ وأعلن خلو
دائرة ديروط المحطة التى كان منتخبا عنها .

اضطرت اللجنة ازاء هذه الاستقالة لا سيما بعد أن قطع التحقيق في مادة
الطعن شوطا طويلا الى بحث ما اذا كان يصبح لها — بالرغم من هذه
الاستقالة — الاستقرار في نظر الطعن أو أنه والحالة هذه يجب حفظه .

وقد ثبت لها من البحث :

(أولا) ان المجلس بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧ قرر مبدأ قبول استقالة
أحد أعضائه وان كان هناك طعن لا يزال قائما ضده مادام أن أسباب هذا
الطعن لا تأثير لها على النظام العام وأن هذه الحالة تنطبق على الطعن الحالى .

(ثانيا) انه بعد أن قدم حضرة العضو الملعون على انقضا به استقالته
للمجلس وقبلها فعلا فقد أصبح قائدا للعضوية بالمجلس والمجلس بنص المادة
٩٥ من الدستور انما يختص بالفصل في صحة نيابة الأعضاء .

لذلك :

قررت اللجنة باجماع الآراء حفظ الطعن

محررا في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد طوى المزار

نص الطعن :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يتقدم الموقع على هذا محمد عبد الحافظ البيلاوى الحماى بتأخيه ديروط
المحطة مركز ديروط مديرية أسيوط بصفتها تأخيه بتأخيه ديروط المحطة مقبلا
اسمه يمدول انتقاب تأخيه بيلاو رقم ٤٩ حرف (م) طاعنا في صحة عضويته

محكمة الوالي الجزئية الأهلية

محضر تصديق بكرة ٩٢٢ سنة ١٩٢٨

انه في يوم الخميس ٢٦ يناير سنة ١٩٢٨ حضر حضرة محمد افندي
 عبد الحافظ البيلاوي الحامي بقلم كاتب محكمة الوالي ووقع بامضاءه على هذا
 أممي بحضور شاهديه الموقعين أدناه ولذا لزم التصديق ما

الشهود :

ختم : محمد محمود امضاء : سليمان ابراهيم البيلاوي امضاء

(ختم المحكمة)

ملحق رقم ٩٩

(جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ المحترم محمد سليمان الوكيل باشا

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم محمد طرى الجزار بك) .

”أحال المجلس هذا الطعن الى لجنة الطعون بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠
 وبتاريخ ١٨ و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ اجتمعت اللجنة وبحثت في الطعن
 للذكور فانضج لها ما يأتي :

قدم للدعوى عبد الله علي الطحاوي أحد ناخبي ناحية ميدي غازي (مركز
 كفر الدوار) للمجلس الشيوخ بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ عريضة مصدقا
 عليها من محكمة كفر الدوار في ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ بطن فيها على انتصاب
 سعادة محمد سليمان الوكيل باشا عضو المجلس بما خلاسته :

أولا — ان حضرة العضو المطعون عليه غير حائلا لانتصاب المقرر لعضوية
 المجلس في دائرة كفر الدوار رقم و المنتخب ضما .

ثانيا — انه لا يجوز له وهو عضو في مجلس النزاع أن يرشح نفسه لعضوية
 مجلس الشيوخ اذ لا يصح الجمع في العضوية بين المجلسين .

ثالثا — انه (أي الطاعن) بلنه أن المديرية أنفلتت باب الترشيح قبل
 الساعة السادسة .

حضرة سيد بك قرشي عضو الشيوخ عن هذه البائرة مستندا في ذلك
 الاسباب الآتية :

أولا — من الصفات المشترطة في العضو المنتخب لمجلس الشيوخ أن
 يكون ممن يملكون ضرائب لا تقل سواها عن مائة وخمسين جنيا حسبما جاء
 بالفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

هذا الشرط غير متوفر في حضرة العضو المذكور إذ أنه لا يملك سوى
 ٧٩ فدانا وكلها بزمام ناحية كودية الاسلام مركز ديروط ولا تتجاوز ضريبتها
 في العام ٨٥ جنيا مصريا تقريبا .

ان ملكية حضرة سيد بك لهذا المقدار وما هو مقرر عليه من الضريبة
 سواها ثابت بوجه رسمي لا يقبل الطعن ، وسأقوم لأول طلب من هيئة
 المجلس الموقر بتقديم الأوراق الخاصة بهذا الشأن .

ان القانون قد اشترط هذا انتصاب لحكمة رأها ، ومهما حاول بعض
 الأشخاص الاحتيال على التخلص من هذا القيد بطرق غير مشروعة ووسائل
 مكشوفة فإن هذه المحاولة غير مجدية ولا منتجة ، ولهذا اذا صح أن يكون
 حضرة سيد بك قد اتجا الى وسيلة من تلك الوسائل مما هو فاع وشائع .
 فان سلطة المجلس المطلقة في تقدير ما هو معروض عليه كفايلة بانقضاه
 على مثل هذه المحاولات الغير جدية .

انني مستعد فوق المستندات الرسمية لأن أثبت بشهادة الشهود عدم تملك
 سيد بك لأكثر من التسعة والسبعين فدانا التي لا تزيد ضريبتها سواها عن
 ٨٥ جنيا .

ثانيا — ان حضرة سيد بك لا يحسن القراءة ولا الكتابة طبقا لما يقضي
 به القانون ولذلك تكون عضويته عن الشيوخ غير صحيحة لهذا السبب أيضا .

بناء عليه :

طبقا للمادة ٦٨ أقدم هذا الطعن ملتصقا من المجلس الموقر أن يقرر عدم
 صحة عضوية حضرة سيد بك قرشي .

وتغضوا دولتك بقبول جليل الاحترام ما

الطاعن

محمد عبد الحافظ البيلاوي

الحامي

عن الشكل

نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على وجوب تقديم الطعون في صحة نيابة أعضاء مجلس الشيوخ في خمسة عشر يوما التالية لتاريخ اعلان نتيجة انتخاباتهم ومعنى هذا أنه لا يقبل الطعن بعد مضي هذه المدة .

وقد علمت اللجنة من وزارة الداخلية أن تاريخ اعلان نتيجة انتخاب سعادة العضو المظنون عليه وقع في يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ بالتطبيق للمادة ٤١ معدلة من القانون المذكور .

وبما أن الطعن قدم لمجلس في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ فيعتبر مقبولا في المبدأ ويكون لهذا السبب مقبولا شكلا .

عن الموضوع

اتضح للجنة بعد فحص أوجه الطعن السالف بيانها :

أولا - قدم حضرة العضو المظنون على انتخابه لجنة بمجلس ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ - ١٣ وردا دلت على أنه يدفع للحكومة بمديرية البحيرة أموالا قدرها ٢٣٣٩ جنينا وهي أضعاف أضعاف التصاب المطلوب .

على أنه لا يشترط أن يكون دفع الضريبة في الدائرة التي يتخبط عنها لأن الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من الدستور إنما أوجبت دفع الضريبة بدون التفتيد بجهة معينة .

ثانيا - أن عمل البحث في عدم جواز الجمع في العضوية بين المجلسين هو بعد انقضاء مدة التجاسية الأيام التي لكل عضو حق اختيار أحد المجلسين في خلالها ويتبدى هذه المدة من تاريخ الفصل في صحة نيابته (مادة ٧٠ من قانون الانتخاب) .

وبما أن الفصل في صحة نيابة حضرة العضو المظنون على انتخابه لا يزال محل نظر اللجنة لأن فيمتد هذا الوجه غير مقبول . ومع ذلك فقد اتضح أن حضرته تازل عن عضويته لمجلس النواب بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ وقبلها هذا المجلس بمجلس ١٩ منه أي قبل الفصل في هذا الطعن .

ثالثا - لا يبق بعد ذلك الا الوجه الأخير والجنة لا تختلف إليه لأنه لم يتم الا لا مجرد الطعن .

لذلك :

قررت اللجنة بإجماع الآراء قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ما

بحريرا في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد علوي الجزازي

نص الطعن :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقلته عبد الله علي الطحاوي الناخب بناحية سيدى غازى بحيرة حركو كفر الدوار ووارد اسمي ببدول انتخاب ناحية سيدى غازى المذكورة تحت رقم ١٦٦ حرف (ع) .

وبه أعلن على انتخاب حضرة صاحب السعادة محمد سليمان باشا الوكيل عضوا لمجلس الشيوخ عن دائرة كفر الدوار مديرية البحيرة للأسباب الآتية : أولا - أن سعادته لا يملك التصاب في الدائرة المنتخب عنها .

ثانيا - أنه لا يجوز وهو عضو مجلس النواب أن يرشح نفسه لمجلس الشيوخ لأنه لا يصح الجمع بين العضويتين .

ثالثا - بلغا بأن المديرية أفضلت باب الترشيح قبل الساعة السادسة . فأرجو التحقيق ، وقبول طعنى وغلو الدائرة .

مرفوف لنا شخصيا

عبد الصمد حنى

الموقع

عبد الله علي الطحاوي

محكمة كفر الدوار الأهلية

محضر تصديق رقم ١٣٦ سنة ١٩٣٠

لقد حضر إلى قلم كاتب المحكمة حضرة الطالب وهو عبد الله أفندي علي الطحاوي المعروف لنا شخصيا وطلب التوقيع على هذا الطلب وقد وقع أمامنا على هذا وعلى دفتر تصديقات المحكمة - وهذا محضر بذلك ما

٥ فبراير سنة ١٩٣٠

كاتب المحكمة

عبد الصمد حنى

ختم محكمة كفر الدوار الجزئية

الأهلية

رابعا - عن مبلغ ٩١٥٦ جنيتها في بند ١٣ التوريطات العمومية -
ان نسب تجاوز الاعتماد هو عدم كفاية الاعتماد المدرج في الميزانية لسد طلبات
المصالح والى ضرورة شراء كميات اضافية اجابة لتلك الطلبات .

خامسا - عن مبلغ ٧٠٠٠ جنبيه في بند ١٥ خسارة اعادة سك النقود
القضية القديمة - ان سبب تجاوز الاعتماد هو تسوية خسارة اعادة السك
وزيادة مصاريف السك والشحن .

وقد رأت اللجنة أن الأسباب المتقدم ذكرها كافية في جواز فتح الاعتماد
المطلوب فقررت بالإجماع الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة المعدلة
التي وافقت عليها وزارة المالية وأقرها مجلس النواب .

وفى على نص مشروع القانون الذي توافق عليه هذه اللجنة ما

٢ أبريل سنة ١٩٣٠
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٢٠٣٠٦ جننيات لتسوية التجاوز المتوقع حصوله
في بعض بنود الباب الثاني من الفرع الأول من قسم ٦ - وزارة المالية

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح اعتماد بمبلغ ٢٠٣٠٦ جننيات (عشرين ألفا وثلثمائة
وستة جننيات مصرية) يضاف على مصروفات قسم ٦ " وزارة المالية " فرع
١ " ديوان الصوم " باب ٢ " مصاريف عمومية " لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .
المالية ليوزع على بعض بنود الباب المشار اليه .

ويؤخذ هذا الاعتماد من ايرادات السنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

ثامرا بأن يصمم هذا القانون بنظام الدفلة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدون

ملحق رقم ١٠٠

(جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بالاعتماد الإضافي المطلوب بمبلغ ٢٠٣٠٦ جننيات
لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في بعض بنود الباب الثاني من الفرع الأول
من القسم ٦ - وزارة المالية

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم عمود فكرى باننا)

٢٣ أحال المجلس بجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بمشروع
القانون الخاص بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٢٠٣٠٦ جننيات لتسوية التجاوز
المتوقع حصوله في البنود ١٥١ و ١٣ و ١٥ و ١٨ من الباب الثاني
من الفرع الأول من القسم ٦ وزارة المالية .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بمجلسها التي انضمت في يوم الاثنين
٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وتبين لما يبد أن اطلقت على مذكرة اللجنة المالية
المرفوعة الى مجلس الوزراء (والمنتجة صورتها في نهاية هذا التقرير) أن الأسباب
التي دعت لطلب هذا الاعتماد تتصهرفيا يأتي :

أولا - عن مبلغ ١٤٨٢ جنيتها في بند (١ د) عمال باليومية - ان نسب
تجاوز اعتماد العمال اليومية هو ما كان يقرر من قبل عمال الميسومة الى سلك
الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال وتقل اعتماداتهم في مشروع الميزانية على أن
ينظر في خلال السنة في أمر وضعهم في الدرجات المناسبة وما رأى بذلك
من إجهاد هؤلاء العمال في الحالة التي هم عليها الى أن يثبت بصفة طامة في موضوع
درجات العمال باليومية وسيقابل هذا التجاوز وفر يوازيه في بند الوظائف
الخارجة عن هيئة العمال .

ثانيا - عن مبلغ ٤٠٥٠ جنيتها في بندي ١٨٢ و ١٨٣ - مصاريف انتقال
وبدل سفرية ونقل - ان سبب تجاوز اعتماد هذين البندين هو زيادة
المصاريف الخاصة بأممورية الاسكندرية في هذا العام وما صرف من بدل
سفر ونقل بمناسبة تدب بعض الموظفين في بلان الانتخابات .

ثالثا - عن مبلغ ١٠٠ جنية في بند ٤ إيجار ومياه وتسيير - ان نسب
تجاوز الاعتماد هو كلفة المستهلك من المياه والنور .

(تابع) الباب الثاني

الاعتدالميزانية	التجاوز	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٣٧٠	١٠٠	بند ٤ - ايجار مياه وتؤجر - يرجع هذا التجاوز الى كثرة المستهلك من المياه والنور .
٦٩٩٩٢	٩١٥٦	بند ١٣ - التوريلات العمومية ويرجع هذا التجاوز الى أن الاعتدال المدرج في الميزانية لم يكتفى بسد طلبات المصالح والى ضرورة شراء كميات اضافية لتجابه تلك الطلبات .
١٤٠٠٠	٧٠٠٠	بند ١٥ - خسارة اعادة سك القود الفضية القديمة - وبيان ذلك أن الاعتدال المدرج في الميزانية وقدره ١٤٠٠٠ ج م يشتمل على ٩٥٠٠ ج م لتسوية خسارة اعادة السك و ٤٥٠٠ ج م لمصاريف السك والشحن الخ، وقد رست عملية سك العملة في هذا العام على ضريبة ضريبة تجاريه ببودابست (وهذه أول مرة كلفت فيها الحكومة المصرية الضريبة المشار اليها بهذا العمل) ولما كان قد تم الاتفاق بين معالي رئيس لجنة المالية بمجلس النواب سابقا وسعادة وكيل المالية السابق على أن لا يحدد عمل الا بعد أن تكون القسط المرغوب في اعادة سكها مأمحة تماما، وقد غرزت وزارة المالية العملة القديمة ووزنتها فاتفق لها أن الخسارة في هذا العام تزيد على الاعتدال المقدر لها بمبلغ ٤٣١٠ ج م، كإلآن مصاريف السك والشحن زادت بمبلغ ٢٦٩٠ ج م بالرغم من أنب إعطاء الضريبة المذكورة كان أقل من عطامات غيرها ، وعلى ذلك يكون التجاوز المطلوب ٧٠٠٠ ج م .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

بمحت وزارة المالية حالة اعتيادات ميزانيتها (الديوان العام) لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٩ فاتفق لها أن المتوقع تجاوز بعض تلك الاعتيادات بما هو مبين فيما على :

الفصل الأول - ديوان العموم

الباب الأول

الاعتدالميزانية	التجاوز	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٥٠	١٤٨٢	بند ١ (د) - عمال باليومية - مطلوب تجاوز هذا الاعتدال بمبلغ ١٤٨٢ جنيا مقابل وفريوازيه في البند ١ (ج) بالوظائف الخارجة عن هيئة العمل ، ويرجع هذا التجاوز الى أنه كان تقرر نقل عمال المياومة الى سك الخشعة الخارجيين عن هيئة العمل وقلت فعلا اعتياداتهم في مشروع الميزانية على أن ينظر في خلال السنة في أمر وضعهم في الدرجات المناسبة ، وقد رأى بعد ذلك إبقاء هؤلاء العمال في الحالة التي هم عليها الى أن يبت بصيغة عامة في موضوع درجات العمال بالمياومة .

الباب الثاني

الاعتدالميزانية	التجاوز	
جنيه	جنيه	
٧٦١٦	٣٦٥٠	بند ٢ - مصاريف استقال وبل سفرية وتقل - يرجع هذا التجاوز الى زيادة لمصاريف الخاصة بمأمورية الاسكندرية في هذا العام على ما كان مقدرا لها والى ما هو متوقع صرفه من بل سفر وتقل بمناسبة تذب بعض موظفي الديوان العام في عملية الانتخابات ، والمبلغ المطلوب هو ما قدر لمصروفات البند لغاية السنة المالية .

ولما طُلبت الى حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف العمومية ابداء رأى الوزارة فيه قرر ما يأتى :

١- تقسيم الثانوى مقسوم بين المدارس الأميرية والمدارس الأهلية التي تحت التفويض . والوزارة تعتبر أن هذين القسمين يشكل أحدهما الآخر وهى تعنى بالتعليم فى المدارس الأهلية عاتبها به فى مدارسها لأن مفتش الوزارة يتعهدونها بالارشاد طول العام . هذا الى أنها تتحدا بإعطائات مالية ذات قيمة تختلف باختلاف توفر المعدات فى كل منها كما أنها تراعى كفايات المدرسين بكل مدرسة أهلية عند تقدير الاعانة التي تمنحها لها .

ولما كانت وزارة المعارف توجه أكثر جهودها الآن الى نشر التعليم الأولي والابتدائي .

ولما كان عدداً من تخرجين من المدارس الثانوية أصبح يربو كثيراً على الحال الحالية بالمدارس العليا .

لذلك لا ترى وزارة المعارف ضرورة لاجابة هذا الاقتراح خصوصاً وفى المدارس الثانوية الأميرية الموجودة بالبلاد القريبة من المحلة الكبرى (طنطا والمنصورة) منسحب قبول كل من يتقدم إليها من تلاميذ هذا البلدة .

وبعد سماع ما تقدم قررت اللجنة حفظ الاقتراح . وهى تتقدم الى المجلس بأمرها هذا رجاء إقراره .
رئيس اللجنة
أمين سامي

نص الاقتراح :

٢- حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ بعد النجدة أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس لإقراره فيه ما يراه .
بلدة المحلة الكبرى صاحبة مركز المحلة . وهو أكبر مركز بمديرية الغربية وفى نقطة متوسطة بين المنصورة وطنطا ومتصلة بالسكة الحديدية لاقليم بلطيم ومعظم برارى مديرية الغربية ومن الضروري جداً إنشاء مدرسة ثانوية فى البلدة المذكورة لأن حالة الأهالى لا تمكنهم من تعليم أولادهم فى بلاد أخرى كالمقصورة وطنطا والاسكندرية ومصر فضلاً عن أن تلك المدارس خاصة بالتلاميذ ولا توجد فيها محلات لا بالقسم الخارجى ولا بالقسم الداخلى . ولما كان إنشاء مدرسة ثانوية ببلدة المحلة الكبرى يسهل على أهالى الطلبة مراقبتهم ولو استدعى الحال الى الإقامة معهم .

على أن كثرة المدارس فى المحافظات وعواصم المديرات سهلت على الأهالى حتى ولو كانوا من متوسطى الحال أن يسكنوا فى مصر ويتركوا بلادهم ومزارعهم حتى أدى ذلك الى كثرة المهاجرة الى مصر وسواها وكانت عاقبته ضياع ثروة الأهالى وفساد أخلاق الطلبة .

وبما حينئذ لو فكرت الحكومة فى انتشار المدارس الثانوية بل والعالية فى بلاد الأرياف كما هو حاصل فى البلاد الأجنبية .

لهذا أقترح إنشاء مدرسة ثانوية ببلدة المحلة الكبرى .

وتفضلوا بقبول تحياتي

حسن عبد القادر
عضو المجلس

١٣ غرايرة ١٩٣٠

الفصل الثانى - خدمة الأقاليم والمحافظات

الباب الثانى

بنيه	بنيه
٢٠٠٠	٤٠٠

بند ١٨ - مصاريف انتقال وبدل سفرية ونقل - وهذا المبلغ مطلوب لخدمة مصاريف المدة الباقية من السنة والمصاريف المتبعية على أعمال الانتخابات .

فيكون التجاوز الاجمالى لاعتبارات الباب الثانى هو ٢٠٠٠ جنيهات، ونظراً لأنه ليس من المتوقع وجود وفر فى الباب المشار اليه يقابل هذا التجاوز، فالمطلوب فتح اعتماد اضافى بهذا القدر أى ٢٠٠٠ جنيهات .

واللجنة المالية توافق على التجاوز المشار اليه فى هذه المذكرة الخاص بالباب الأول وعلى فتح الاعتماد الاضافى المطلوب للباب الثانى وهى تتشرف برفع الأمر الى مجلس الوزراء لتكرم بقراره .

الرئيس

المسكبر

نمرة ١٦٥ - ٦٤/١١

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٠ على الطلبين المبينين فى هذه المذكرة . وعليه صورة الرسوم الصادرة فى ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الاضافى المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٠١

(جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ثانوية ببلدة المحلة الكبرى

(المقرر - حضرة الشيخ المحرم محمد أبو الصرك)

٢- أحال المجلس هذا الاقتراح الى اللجنة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ فاجتمعت اللجنة فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة المسكبر العام ووزارة المعارف وبمحت موضوع الاقتراح .

أما القانون وعددهم ١٣٥٣ تليذا فتتراجع عنهم بين ١٨ و ١٩٥٥ سنة على أن من بين المقبولين سبعة تلاميذ منهم بين ١٨ و ١٩ سنة قبلوا احتشاءهم من أسوان .

لهذا لا ترى الوزارة علا لقبول هذا الاقتراح .

وبعد سماع ما تقدم رأيت اللجنة أن هذا الاقتراح يحى الى تعديل قانون دستورى صدر فى سنة ١٩٢٨ وأن تعديل القانون لا يكون الا لضررتين من تطبيقه أو لمصلحة فانت بسبب هذا التطبيق .

ولما كان شيء من ذلك لم يكن فقد قررت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاقتراح وقررت حفظه .

واللجنة ستقدم برأيا هذا الى المجلس رجاء أن يقرها عليه ما

رئيس اللجنة

أمين ساهى

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لديكم اقتراحى هذا راجيا إحالة الى اللجنة المختصة .

سعيد فهمى الروي

فى سنة ١٩٢٨ قررت وزارة المعارف أن يكون قبول التلاميذ بالمدارس الثانوية والعالية حسب ترتيب درجاتهم فى امتحان شهادة أتمام الدراسة الابتدائية بالنسبة لطالبي السخول بالمدارس الثانوية وفى امتحان شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) بالنسبة للمدارس العالية والخصوصية .

وقد لاحظنا كما لاحظ الكثيرون من رجال التعليم أن هذه الطريقة لا تحى بالفرض المقصود منها فى رفع مستوى التعليم كما سنشير اليه فيما على :

ان المدارس الثانوية هى قوام الثقافة العامة بالبلاد فالتأية بالتعليم الثانوى هو قوام تلك الثقافة ولذا يرى أن يكون أساس القبول بالمدارس الثانوية صغر السن دون التقدم فى الترتيب ولومع كبر السن للأسباب الآتية :

(١) ان تقدم ترتيب الطالب الكبير السن عند نجاحه فى امتحان الشهادة الابتدائية لا يدل دوما على حسن استعداد أو تحقوى فى الذكاء بل كثيرا ما يرجع ذلك الى أن الفرصة أمتكته من التقدم الى الامتحان فى هذه الشهادة مرات فاكسب من هذا التكرار مرانا وخيرة قد يظلمها أحطت التلاميذ .

ملحق رقم ١٠٢

(جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمى الروي بك بتعديل النظام الحالى لقبول التلاميذ بالمدارس الثانوية والعالية وأن تكون السن أساسا لقبول كما كانت فى الماضى

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم محمد أبو الصديق) .

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ فاجتمعت فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وبمقتضى موضوع الاقتراح بحضور حضرة صاحب العزة عبد أمين لطفى بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية .

ولما طلبت اليه اللجنة أن يدل برأى الوزارة فى موضوع الاقتراح قرر ما يأتى :

” جاء فى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٨ (النصاب بنظم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية) مانصه :

مادة ه — تكون الأولوية فى القبول بالسنة الأولى من المدارس المذكورة لمن كان أسبق فى ترتيب النجاح فى امتحان شهادة أتمام الدراسة الابتدائية وتكون الأولوية فى القبول بالسنة الرابعة أولا لتلاميذ المدارس الأميرية الذين نجحوا فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ثم للتلاميذ الآخرين بحسب أسبقيتهم فى ترتيب النجاح فى هذا الامتحان .

وكان الفرض من ذلك هو أنه كلما كان مستوى الطلبة واحدا تهابرت أذعانهم وصار من السهل التدريس لهم . ولا يمكن ذلك اذا روجعت عنهم فقط عند القبول لأنه فى هذه الحالة يكون استمدادهم لثلى دروس المدارس الثانوية غير متكافئ .

على أن من ٣٧٧٦ تليذا قبلوا بالسنة الأولى من المدارس الثانوية هذا العام ٢٣٧٦ تليذا تتراجع عنهم بين ١٥٥١٠ سنة وعدد هؤلاء يبلغ ٦٤ فى المائة من مجموع من قبلوا . وهذا مما يدل على أن التلاميذ الصينى السن نالوا حظهم فى القبول أكثر من غيرهم .

محمد أمين لطفي بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية وحضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح .

وعند المناقشة في موضوع الاقتراح طلبت اللجنة رأى وزارة المعارف وقرر حضرة صاحب العزة متوجها ما يأتي :

«الوزارة تقرر عدد المدارس الازائية التي يزم انشاؤها كل عام ثم توزع قرارها هذا على بلان التعليم الازلائي يخالف المديريات كما تقوم هي بتوزيع المدارس على الجهات المختلفة في البلاد والقرى والكفور .

أما فيما يخص بالاقتراح موضوع البحث فتقرى وزارة المعارف أن يتقدم حضرة الشيخ المحترم برغبته هذه الى مجلس مديرية القريه» .

وبعد سماع ما تقدم قررت اللجنة حفظ الاقتراح وهي ترجو المجلس الموافقة على قرارها هذا ما

رئيس اللجنة
أمين سامي

نص الاقتراح

لحضرة صاحب البولة رئيس مجلس الشيخ
أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس :

لا توجد مدارس الزاوية بالبلاد الآتي بيانها وهي الدواخلة والسجاية ودنوش والحيايم ولا ينشط من بلاد مركز الحلة الكبرى .

وكذلك لا توجد بيلاة كفر البطيخ تبع مركز شرين مدارس أولية بل ولا الزاوية مع أن تعدادها يربو على عشرة آلاف نفس هي والعزب التابعة لها .

فلهنا أقترح انشاء مدارس بالبلاد المذكورة .

وتفضلوا بقبول تحياتي ما

رزق شيبان شعيرة
عضو المجلس

١٦ فبراير سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٠٤

(جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم رزق شيبان شعيرة بك
بانشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بوش مركزى سويف

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك) .

أسأل المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠
فاجتمعت اللجنة في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وببحث موضوع الاقتراح بحضور

(٢) دلت التجارب على أن صفار التلاميذ أرض في التعليم وأميل لتعليم من يكادهم ومن المدهش أن يرى المعلم كثيرا من صفار التلاميذ الخاملين يطغرون طفرات واسعة في سبيل العلم والفهم كلما تقدمت بهم السن التي تساعد على إبراز هذا النوع .

(٣) أن جعل السن أساسا في القبول يساعد على إيجاد طبقة من التلاميذ متكافئة ومتقاربة في أستاذتها ولا شك أن لهذا التكافؤ أثره في رفع مستوى التلاميذ العلمي والخلق إذ أن لكل سن من سنى حياة الإنسان استعدادها وميولها .

(٤) أن صفار السن إذا حصل بينهم وبين الدخول في المدارس الثانوية الأميرية لأثر ترتيبهم فيضطرون بحكم الضرورة للاتحاق بالمدارس الأهلية وفي هذه الحالة يتأطلون من هم أكبر منهم سنا ممن يذهبهم للمدارس الثانوية الأميرية لكبر السن أو لأسباب أخرى ولا يخفى ما يقترب على ذلك من المضار .

وأياضا فإن هؤلاء إذا حصل بينهم وبين الدخول بالمدارس الثانوية الأميرية لأثر ترتيبهم لم يستطيعوا أن يقوموا بأعمالهم إذا هم دفنوا الى ميدان الحياة العملية .

أما كبار السن فانهم يستطيعون نمو أجسامهم أن ينظموا في مدارس التجارة والزراعة المتوسطة أو في دور الصناعة أو في مدارس التي توجه الوزارة إليها الآن عناية خاصة أو يمارسوا أباؤهم في أعمالهم معونة جديدة مثمرة .

هذا بعض ما يهبط دليلا على وجوب الأخذ بطريقة صفار السن إذ هي أجدى وأعدل وأفضل .
لذلك :

أقترح تعديل النظام المتبع الآن بالوزارة الخاص بقبول التلاميذ بالمدارس الثانوية والعالية وأن تكون السن أساسا لقبول كما كانت في الماضي ما

سيد فهمي الروي
عضو المجلس

١٧ فبراير سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٠٣

(جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم رزق شيبان شعيرة بك
بانشاء مدارس الزاوية ببعض قرى مركز الحلة الكبرى

(المقرر — حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك) .

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠
فاجتمعت اللجنة لبحثه في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة

أولاً — هذه البلدة في متوسط جلة بلاد وتمداد سكانها يربو على الثلاثين ألف نفس بخلاف الزب .

ثانياً — يوجد بهذه البلدة مجلس قروي وقطعة بوليس وحركة التجارة بها عظيمة جداً ويوجد بها وابور لحج القطن .

ثالثاً — تمديد سكان هذه البلدة وما يجاورها يقرب من تمديد سكان بندر بنى سويف ماصمة للمديرية التي يوجد بها جلة مدارس مختلفة الأنواع . وتفضلوا بإصاحب الدولة قبول عظيم احترامى ما

محمد توفيق راضى
عضو المجلس

ملحق رقم ١٠٥

(جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بوقوف
قطار السكة الحديدية بالمحطة الجديدة التي أنشئت بين
محطة روج والمحلة الكبرى عند الكيلو ١٨

(المقدم — حضرة الشيخ المحترم إبراهيم يوسف طاعة) .

أحال المجلس بمجلة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرتهم بجلستهم المنعقدة في يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة يوسف وزقاه بك مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والنفقات والتليفونات نائباً عن الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أنه قد قرر فعلاً إنشاء هذه المحطة (حالت) ومن المنتظر أن تفتح في السنة المالية ١٩٣٠-١٩٣١ بعد الانتهاء من عمل الأرضية . ودوج اسم المحطة في جدول مواعيد قطارات السكك الحديدية لا شأن له بصحتها إذا هو ويل على الزعم على فتحها في العام المقبل كما تقدم .

قررت اللجنة أن ترجو المجلس الاكتفاء بهذا البيان ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس ليقدر فيه ما يراه وهو:
طلبنا من الحكومة إنشاء محطة جديدة بين محلة روج والمحلة الكبرى عند الكيلو ١٨ وفلا أنشائها ودرجت بمجدول مواعيد القطارات من أول نوفمبر

حضرة صاحب العزة محمد أمين لطفي بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية .

ولما طلبت اللجنة الوقوف على رأى وزارة المعارف في موضوع الاقتراح قرر حضرة صاحب العزة مندوبها ما يأتي :

«بلدة بوش التابعة لمركز بنى سويف واقعة بين بندر بنى سويف والواسطى تبعد عن البلدة بمقدار ٩ كيلومترات فقط أو مسافة ١٢ دقيقة بالقطار . وهي تبعد عن الواسطى بمقدار ٢٤ كيلومترا يقطعها القطار في ٤٠ دقيقة .

فلو ضربنا مسفاً عن الواسطى وبها مدرسة لمجلس المديرية لكان أمامنا بندر بنى سويف القريب جداً من بلدة بوش . وبالبندر مدرسة ابتدائية أميرية وأربع مدارس ابتدائية أهلية أحداها تابعة لمجلس المديرية واثنان منها بينهما مجلس المديرية والزراعة أهلية وجميعها خاضعة لتفتيش الوزارة . ومن حيث أن هذه المدارس جميعها في حالة مرضية من التعليم والنظام كما يتضح ذلك من تقارير حضرات مفتشى الوزارة .

وبما أنه يوجد بهذه المدارس المحال الكافية لقبول أولاد أهالي بلدة بوش وما حولها من البلدان الأخرى .

ولما كانت المسافة بين بوش وبندر بنى سويف هي تسعة كيلومترات فقط .

لذلك لا ترى وزارة المعارف ضرورة لإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بوش .»

وبعد أن اضح لجنة أن بوش بلدة كبيرة تاريخية وأن عدد سكانها هي وما جاورها من القرى يبلغ حوالي الثلاثين ألف نسمة قررت إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية كي تلت نظر مجلس مديرية بنى سويف الى أوقية إيجاد مدرسة ابتدائية في الجهة المذكورة .

واللجنة ترجو المجلس أن يوافقها على قرارها هذا ما

رئيس اللجنة
أمين سالى

نص الاقتراح

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بمرس اقتراحى الآتى راجياً عرضه على المجلس للاحالة الى لجنة المعارف .

بلدة بوش من أعمال مركز بنى سويف مديرية بنى سويف وتمداد سكانها نحو خمسة عشر ألف نفس ويجاورها بلاد أخرى وهي بلدة الشناوية وبى زايد وطما بوش تمديد سكانها فوق تمديد سكان بلدة بوش المذكورة . وأبناء أهالي تلك البلاد محتشون الى العلم وينتمهم من اجتاحتهم بعد المسافة أولاً وثانياً عدم إمكان ذويم القيام بالنفقات المتوقعة لارسال الأولاد لاجتناء السليم بالمدارس الابتدائية في البلاد الكبرى وعوامهم المدرسيات وذلك لانعوا المعيشة . فلذلك أقترح إنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بوش للأسياب الآتية :

على السعة عشر كيلومترا ، وهؤلاء السكان محرومون من سهولة المواصلات
كثيرهم لسبب أنه لا توجد عندهم سكك حديدية ولا زراعة ولا كبار
أيضا مما يجعلهم دائما يتكدسون المشقات الجمة فضلا عما يلاقونه من أخطار
شقي بسبب انتقالهم بواسطة (المدينة) من جهة لأخرى ولا يخفى ما في ذلك
من ضياع أرواح وأموال .

لذلك :

أقترح عمل كوبرى في منتصف المسافة ما بين القم وزاوية غزال لسهولة
المواصلات أسوة بغيرهم ولتخفيف الأخطار كما ذكر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

محمود على مهنا
عضو المجلس

ملحق رقم ١٠٧

(جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم رزق شعبان شعيرة بك بإنشاء
طريقين زراعيين الأول بين المحلة الكبرى وبلدينا بقلينا والحياتم
والثاني بينها وبين بلدق دنوشر ولا يشيطن

(القرار - حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف طه الله)

أحال المجلس بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة
المواصلات التي نظرتهم بجلستها المتعقبة في يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩٣٠
بمحضر حضرة صاحب العزة إبراهيم زكي بك المدير العام لمصلحة الطرق
والجكاري نائبا عن الحكومة .

قرر حضرة مندوب الحكومة أن البلاد المذكورة في الاقتراح قريبة من
سكك زراعية موجودة فعلا ولا يمكن للمصلحة أن تنشئ سككا زراعية لكل
النواحي لأن برنامج السكك الزراعية الذي وافق عليه مجلس مديرية الغربية
وما زالت المصلحة مستمرة في تنفيذه لا يشمل إلا إنشاء السكك الزراعية
الكبرى التي يقع بها أكبر عدد ممكن من النواحي وبعد الانتهاء من البرنامج
الحال سيقرر مجلس المديرية إنشاء سكك زراعية أخرى ولكنها ستكون
بطبيعة الحال أكثر أهمية من السكك المقترحة وبعد إتمام البرنامج الثاني
سينظر مجلس المديرية أيضا في إنشاء طرق زراعية يقع بها عدد قليل من
البلاد كالسكك المقترحة .

سنة ١٩٢٩ ولكنها لم تستعمل لغاية الآن ولم تخفف عليها التغطيات بسبب
بعض أعمال تكتيلية تستغرق نحو الثلاثة أشهر على الأكثر وأحال ناحية الحياتم
كان لم طريق موصل من بلدتهم لمحلة محلة ووح الأصلية وقد تمحل هذا
الطريق بسبب وضع الشريط المزروع على الشقطة التي كانوا يعمرون عليها .
فأقترح التصريح بإيقاف القطار بالمحلة الجديدة بصفة استثنائية منها للضرر
الذي لحق أهالي الحياتم للأسباب المتقدمة ذكرها .

وتفضلوا بقبول تحياتي ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٠٦

(جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمود على مهنا بك بصل
كوبرى في منتصف المسافة بين قم ترعة الحمودية
وزاوية غزال

(القرار - حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف طه الله)

أحال المجلس بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة
المواصلات التي نظرتهم بجلستها المتعقبة في يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩٣٠
بمحضر حضرة صاحب العزة إبراهيم زكي بك المدير العام لمصلحة الطرق
والجكاري نائبا عن الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن الكوبرى المقترح إنشاءه لا يوصل
طريقين زراعيين فأنشأه إذن لا بدخل في اختصاص مصلحة الطرق والجكاري
بل هو من اختصاص وزارة الأشغال .

فقررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الأشغال
بالمجلس لبحثه ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

١٢ أبريل سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أتشرف بمرض اقتراسي هذا على هيئة المجلس :

القسم البحري من مديرية البحيرة الواقع بجري ترعة الحمودية قسم كبير
أهل بالسكان الملبدين وأن مسافته ما بين قم الحمودية وزاوية غزال ترنو

وعلى كل حال فإن المصلحة مستمدة دائماً لإنشاء أى طريق يقرره مجلس مديرية الغربية بعد تحصيل المبالغ اللازمة له ما دامت مصاريف الحفظ والصيانة المقررة في الميزانية تكفي لهذا التوسع .

فقررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية لتعيه الى مجلس مديرية الغربية للتظريف في الوقت المناسب .

رئيس اللجنة

٢ أبريل سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

لا يوجد طريق نواحي بين بندر المحلة الكبرى وبقيتنا والمياه مع أن هاتين البلديتين من أهم بلاد المركز وإنشاء هذا الطريق ضروري جداً لتسهيل المواصلات بين مقر المركز وبين البلاد المذكورة وقد حصل ببلدة الهياثم حريق نشأ عنه ضرر كبير لعدم إمكان وصول المطافئ لعدم وجود طريق لها .

وأيضاً لا يوجد طريق بين المحلة الكبرى وبين دنوشر ولا شبيط وعلى العموم فالبلدة القليلة من المركز محرومة من طرق المواصلات ولم تمد عليها فائدة مطلقاً من دفع الضرائب لمجلس المديرية .

لهذا أقترح إنشاء الطريقين المذكورين .

وتفضلوا بقبول تحياتي

رزق شميان شمع

١٦ فبراير سنة ١٩٣٠

عضو المجلس

ملحق رقم ١٠٨

(جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازى بإنشاء سكة زراعية من كفر صقر الى ديرب نجم أو من أبى الشوق الى الابراهيمية شرقية عن طريق المهارسة

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف طه الله) .

أحال المجلس بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلستها المتعقبة في يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة ابراهيم زكى بك المدير العام لمصلحة الطرق والكبارى مندوباً عن الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن مصلحة الطرق والكبارى تدرس الآن مشروع إنشاء سكة زراعية من الزقاقين الى المهارسة مائة يجر مشتل ثم توجه الى كفر صقر ، ويرى حضرة المندوب أن في هذا المشروع الكفاية لتحقيق غرض حضرة الشيخ المحترم مقدّم الاقتراح لأن السكة التي تدورها المصلحة تستفي من الوصول من كفر صقر الى المهارسة ثم الى الابراهيمية .

وزيادة على ذلك فإنها سكة قليلة الكلفة إذ لا يحتاج الأمر الى نزع ملكية أراض كثيرة وليس هذا الشأن فيما يختص بإنشاء طريق مباشر من الزقاقين الى الابراهيمية ومنها الى المهارسة كما يقترح حضرة الشيخ المحترم مقدّم الاقتراح لأنه سيكون مصاريف باهظة لعظم مساحة الأرض التي تترج ملكيتها .

أضف الى كل ما تقدم أن الطريق الذي تدرسه المصلحة سير كما ذكر آنفاً على البحر مشتل فتتفع به جميع البلاد الواقعة عليه .

وتقو يجهز المصلحة من تمام دراسة مشروعها فإنها ستعرضه على مجلس مديرية الشرقية للتظريف وتقرر المبالغ اللازمة له بالطرق القانونية المعتادة .

فقررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح مع التعديل الذي يراه حضرة مندوب الحكومة الى وزارة الداخلية لتعيه الى مجلس مديرية الشرقية للتظريفها .

٢ أبريل سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المؤرخ

يتشرف بعرض اقتراحه هذا متولى عمر حمجازى عضو مجلس الشيوخ من دائرة قافوس شرقية راجياً عرضه على هيئة المجلس المؤرخة

أن نصف مركز كفر صقر شرقية من الجهة الغربية توجد به حلة بلاد كثيرة أهلية بالسكان والعمران بها تجار وجميات تاونية زراعية وتلك البلاد محرومة من طرق المواصلات ، ومن مدة فكرت مديرية الشرقية في إنشاء طريق من كفر صقر الى ديرب نجم عن طريق المهارسة ومضى زمن ليس بالقليل ولم يتم هذا المشروع .

لذلك :

أقترح إنشاء سكة زراعية من كفر صقر الى ديرب نجم عن طريق المهارسة أو من أبى الشوق الى الابراهيمية شرقية عن طريق المهارسة .

وتفضلوا بولكم قبول عظيم احترامى

١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

متولى عمر حمجازى

عضو المجلس

عه (بالمسألة) ولم تشر المذكورة الايضاحية الى الخلاف بين النصين ثميين سبب المدول عن التعبير السابق ولكن تلك اللجنة رأت أن التعبير (بالمسألة) في مشروع القانون خير من التعبير (بالقطة القانونية) نظرا الى العرف الجاري في المحاكم الشرعية من التفرقة في المعنى بين (المسألة الفقهية) وبين (المسألة القانونية) .

ولذلك قالت ان التعبير (بالمسألة) يكون شاملا للمعنيين فيكون أولى من التعبير (بالقطة القانونية) .

ونظرا الى أن الذي جرى عليه العمل في محاكم الاستئناف الأهلية والمختلطة أن اختصاص الدوائر المحكمة قاصر على تقرير المبدأ القانوني في ذاته دون تعرض لنسب موضوع القضية وأنه عند تقرير المبدأ تعاد القضية للدائرة التي حوّلها لفصل في موضوعها . ورأت لجنة الحفائية مجلس النواب أنه ربما يتطرق الى التهن أن الدوائر المحكمة تفصل في موضوع القضية لا في المبدأ الفقهى أو القانوني فقيلت (المسألة) بوصف (الفقهية أو القانونية) حتى يكون المقصود أن اختصاص الدوائر المحكمة قاصر على نظر المبدأ في ذاته وأن عليها بعد تقريره أن تعيد القضية الى الدائرة الأصلية لفصل في موضوعها .

ثانياً — ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٠٦ غلط ينص على احوالة القضية على هيئة محكمة الاستئناف باكملها بحيث انه في حالة قيب واحد أو أكثر من المستشارين أو حصول مانع يمنعه عن الحضور تستكمل الهيئة باتتداب قضاة من المحاكم الابتدائية .

أما القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ أهل فينص على احوالة القضية على دوائر محكمة الاستئناف مجمعة ومكونة من عدد فردى من المستشارين لا يقل عن ١٥ والمشروع المعروض ينص على احوالها على دائرتي المحكمة العليا مجتمعيتين الا أنها تشكل من خمسة القضاة الذين هم أقدم أعضائها

فالقانون الأهل حصل على تكوين الدوائر من خمس دوائر كاملة والقانون المخطوط أوجب تشكيلها من كامل الهيئة واستكمال ما يحد من النقص من قضاة المحاكم الابتدائية .

أما هذا المشروع فيقتض مدد قضاء المحكمة العليا الشرعية عند اجتماع الدوائر واحدا وهو الحفيت وهذا بعضوية المحكمة العليا توصل الى أن تكون الهيئة مكونة من عدد فردى .

ولكن لجنة الحفائية لمجلس النواب رأت أن فردية المدد تحقق زيادة واحد على قضاء المحكمة العليا لا ينقص واحد منهم وأن هذا أحوط في الفرض المقصود من الاجتماع حتى لا تحرم الهيئة من رأى واحد من أعضائها قد

لغوى رقم ١٠٩

(جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع القانون الخاص بالتريخين المحكمة العليا الشرعية

بالاعتقاد بهيئة دوائر مجمعة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد زكي أبو المرد باشا)

بجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ أحال مجلس الشيوخ على لجنة الحفائية مشروع القانون بالتريخين المحكمة العليا الشرعية بالاعتقاد بدائرتهما مجتمعين بعد أن أقره مجلس النواب بجلسته التي انعقدت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ وبعد المناقشة فيه رأت ما يأتي :

كانت المحكمة العليا الشرعية قبل القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٧ مشكلة من خمسة أعضاء وكانت الأحكام تصدر من هيئتهم مجتمعين فزاد القانون المذكور مدد الأعضاء واحدا ونص على أن تصدر أحكام تلك المحكمة من ثلاثة ومن ذلك العهد أنشئت دائرتان . وقد يقرب على وجود دائرتين بالمحكمة اصدار أحكام يخالف بعضها بعضا كما حدث في محاكم الاستئناف الأهلية والمختلطة فرأت وزارة الحفائية توحيداً لبادئ في الأحكام أن تأخذ بطريقة انفراد الدوائر مجمعة في المحكمة العليا الشرعية كما سبق الأخذ بها في المحاكم المختلطة (قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٠٦) وفي المحاكم الأهلية (قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١) :

والهيئة تحبب بهذا المشروع اذ الحاجة تدعو الى هذا التشريع لسبب الذي أبدته الوزارة في مذكرتها الايضاحية ولأن هذا المشروع يعتبر مكملا ومحققا للفائدة من تعدد الدوائر في المحكمة الشرعية العليا كما قرر ذلك وزير الحفائية في مجلس الشيوخ دفاها من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٧

وقد قارنت لجنة مجلس النواب مشروع هذا القانون بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٠٦ غلط ٣٠ لسنة ١٩٢١ أهل فرأت أن هذا المشروع متفق معهما الا في أمرين وهما :

أولاً — ان ما يمرض على الدوائر المحكمة للفصل فيه توحيداً لرأى القضاء صرحه في القانونين المشار اليهما (بالقطة القانونية) أما هذا المشروع فغير

يكون هو صاحب المبدأ الذي يرد اتباعه حتى يتجنب من الدفاع عنه . وقد وافقها مجلس النواب على ذلك .

وكانت هذه اللجنة تستحسن أن يكون رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية المراد انتدابه معينا في القانون نفسه بأن ينص على أن الذي يتم العدد هو رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية تمهيدا للاجتماع وتباعدا من طلب التندب من وزير الحفانية كما يرى اجتماع الناظرين ولكن اللجنة رأت أن هذا يتبادر بأن يكون تدب الوزير للرئيس عن سنة ويجهد كذلك وأن تدب سيكون لرئيس محكمة مصر لقرب مكانه من مكان المحكمة العليا ولأنه معتبر في مقدمة الرؤساء ورأت لجنة الحفانية لمجلس النواب أن التسمية الواردة بالمشروع غير متفقة تماما مع الواقع إذ أصبح بإزاء هذا التصديل أكثر من دائرتين ولذلك رأت تلك اللجنة التعبير ببساطة (هيئة دوائر مجتمعة) في تسمية المشروع . وهذه اللجنة توافق عليه .

وعلى ذلك قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع القانون معدلا كما أقره مجلس النواب

وأحد زكى أبو السعود

مشروع قانون

بالترخيص للحكمة العليا الشرعية بالإتفاق بهيئة دوائر مجتمعة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف الى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بعد المادة ٣٢٦ مكررة مادة جديدة تكون المادة ٣٣٦ (ثالثة) هذا نصها :

مادة ٣٣٦ (ثالثة) كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة الشرعية العليا لدى النظر في إحدى القضايا أن المسألة الفقهية أو القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور حجة أحكام استثنائية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها المدول فيها عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى وإحالتها على هيئة المحكمة العليا بأكملها منضيا إليها أحد رؤساء المحاكم الابتدائية الشرعية يتدبه وزير الحفانية .

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

سندى

مشروع الحكومة

مشروع قانون بالترخيص للحكمة العليا الشرعية بالإتفاق بدائرتها
بمجمعتين :

نحن فؤاد الأول ملك مصر
بناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

المادة الأولى

يضاف الى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بعد المادة ٣٢٦ مكررة مادة جديدة تكون المادة ٣٣٦ (ثالثة) هذا نصها :

مادة ٣٣٦ (ثالثة) — كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة الشرعية العليا لدى النظر في إحدى القضايا أن المسألة المقتضى البت فيها سبق صدور حجة أحكام استثنائية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها المدول فيها عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى وإحالتها على دائر المحكمة العليا بمجمعتين وتشكل الدائرتان في هذه الحالة من خمسة القضاة الذين هم أقدم قضاة تلك المحكمة .

المشروع الذى أقره مجلس النواب ووافقت عليه لجنة الحفانية لمجلس الشيوخ

مشروع قانون بالترخيص للحكمة العليا الشرعية بالإتفاق بهيئة دوائر مجتمعة :

نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى مل أصلها

مادة ٣٣٦ — (ثالثة) كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة الشرعية العليا لدى النظر في إحدى القضايا أن المسألة الفقهية أو القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور حجة أحكام استثنائية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها المدول فيها عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى وإحالتها على هيئة المحكمة العليا بأكملها منضيا إليها أحد رؤساء المحاكم الابتدائية الشرعية يتدبه وزير الحفانية .

إيجاد القاضي الأحداث وهذا وأن تكون الدائرتان المختمتان من خمسة أعضاء
تفضيلاً لما حل طريقة إدخال عنصر غريب عن المحكمة العليا لأنه في الحالة
الأخيرة لا يمكن اختيار العنصر الغريب إلا من بين قضاة المحاكم الأقل درجة
فصير هذا العنصر المحكم في المسألة المطلوب البت فيها وهذا مما لا يمكن قبوله .
لذلك وضعت وزارة الحفانية مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة
وتشرف برهه إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكرم برهه لأعقاب
حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم لمرهه على البرلمان
تحريراً في ٢ يناير ١٩٢٨

وزير الحفانية .

أعضاء : أحمد زكي أبو السعود

قانون مرة ٢٤ لسنة ١٩٠٦

يجوز إحالة القضايا على هيئة محكمة الاستئناف المخططة بأكملها في حالة
سبق صدور أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض الآخر أو في حالة
ما إذا رأى تعديل مبدأ قانوني يقرر في أحكام سابقة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المخططة ؛

وعلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبع لدى هذه المحاكم ؛
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والملك المصادقة على إنشاء المحاكم المذكورة ؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

زيلت في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبع لدى المحاكم
المخططة مادة جديدة (تكون المادة ٤١٦ مكررة) هذا نصها :

كلما رأت دائرة من دوائر محكمة الاستئناف لدى النظر في إحدى القضايا
أن النقط القانونية المنتزعة البت فيها سبق صدور حجة أحكام استئنافية
بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها الصلح فيها من اتباع
مبدأ قانوني يقرر في أحكام سابقة جازماً أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى
وإحالتها على هيئة محكمة الاستئناف بأكملها بحيث أنه في حالة تيب واحد أو
أكثر من المستنشرين أو حصول مانع يمنعه من الحضور تستكمل المرافعة
بانتداب قضاة من المحاكم الابتدائية ؛

ولا يكون لأرباب الدعاوى الحق في رد القضاة عن الحكم بغير بيان
الأسباب الموجبة لهذا الرد ؛

وتقدم النيابة طلباتها كافة .

المشروع الذي أقره مجلس النواب
ووافقت عليه لجنة الحفانية لمجلس الشيوخ

مشروع الحكومة

المادة الثانية

على أصلها

أمر بأن يصح هذا القانون بناتم
الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدون

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية ما

صدر برأى طابئين في ٢٥ رجب
سنة ١٣٤٦ (١٨ يناير ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
ثروت
وزير الحفانية
أحمد زكي أبو السعود

مذكرة إيضاحية

عن مشروع القانون بالتخصيص للمحكمة العليا الشرعية
بالانقياد بدائرتها مجتمعين

كانت المحكمة العليا الشرعية قبل صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٧
مشكلة من خمسة أعضاء بما فيهم الرئيس والنائب ولم تكن تكون الدائرة
واحدة . فبطل القانون المذكور عدد أعضائها ستة ونص على أن تصدر
أحكامها من ثلاثة قضاة وبذلك أمكن إنشاء دائرتين فيها .

وقد يستعمل أن يؤدي وجود دائرتين في المحكمة العليا الشرعية إلى صدور
أحكام يخالف بعضها البعض الآخر . وقد حدث ذلك في محاكم الاستئناف
المخططة والأهلية وروى حيث من الضروري توحيد لبادئ في الأحكام الأخذ
طريقة انقياد الهيئة القضائية العليا بكامل دوائرها (قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٠٦
وقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١) .

وقد رأت وزارة الحفانية من المناسب لحسن سير العملية أن تأخذ هذه
الطريقة في المحكمة العليا الشرعية لاجتناب للضار التي تنشأ من تناقض
الأحكام ولتوحيد قضاء دائرتي هذه المحكمة ومن جهة أخرى يجب أن تكون
الدائرتان المختمتان مكونتين من عدد فردي من الأعضاء لكي لا تصاوى
الأصوات عند المداولة . ولذا نص على أن تكون الدائرتان المختمتان مكونتين
من الأعضاء الخمسة الأقدم بهذا المحكمة المذكورة . وقد رأى الأخذ بطريقة

المادة الثانية

يحمل بهذا الحكم بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشره بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٠ من الكتاب الأول من لأئحة ترتيب المحاكم المخططة .

المادة الثالثة

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بمرأى ياديين في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ .

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الخارجية ناظر الحفانية رئيس مجلس النظار
بطرس غالي ابراهيم فؤاد مصطفى فهمي

قانون نمرة ٣٠ لسنة ١٩٢١

لمنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الرقم ١٤ يوتيه سنة ١٨٨٣ الصادر بلامعة ترتيب المحاكم الأهلية ،

وعلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية ، وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - - زيدت في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة (تكون المادة ٣٧١ مكررة) هذا نصها :

« كلما رأت دائرة من دوائر محكمة الاستئناف لدى النظر في إحدى القضايا أن النقطه القانونية المنتضى البت فيها سبق صدور حجة أحكام استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيا المبدل فيها عن اتباع مبدأ قانوني تقدر في أحكام سابقة جازها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى واساالتها على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة ومكونة من عدد فردي من المستشارين لا يقل عن خمسة عشر . »

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ مرسومنا هذا الذي يحمل به من نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بمرأى رأس اثنين في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٤٠ (٢١ نوفمبر ١٩٢١)

ملحق رقم ١١٠

(جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الحفانية

عن الاقتراح رقم ٢٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد مكرم بك بشأن مندوبي المحضرين بالمحاكم الأهلية

(التقرير حضرة الشيخ المحترم أحمد زكي أبو السعود فاعلا) .

أحال المجلس على لجنة الحفانية يطلسته المنعقدة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد مكرم بك بشأن مندوبي المحضرين بالمحاكم الأهلية وطلب توليتهم أعمال المحضرين بعد حلف اليمين القانونية . حتى إذا خلت وظيفة محضر دائمة يمتون فيها ويقترح حضرته على هيئة المجلس الموقر عناية وزارة الحفانية في هذا الشأن .

والجنة بحث هذا الاقتراح ورأت اضراره اقتراحا برغبة ويتعلق موضوعه بعمل من أعمال السلطة التنفيذية .

لمسنا

قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح على وزارة الحفانية للنظر فيما

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

آتشراف بمرض اقتراح الآتي وأرجو مع تقديم تحياتي عرضة على هيئة المجلس الموقر .

بالمحاكم الأهلية فئة كبيرة مضي عليها سنون عديدة تشغل بوظيفة مندوبي محضرين بالمحاكم الأهلية وليس لهم عمل سوى القيام بالإعلان فقط مع أن بعضهم جاز الامتحان المنصوص عليه فعلا ونجح في الكشف الطبي أيضا ومع هذا فانهم لأن لم يمتونا في وظائف محضرين وقد تظلما مرارا وشكوا تكرارا فلم يجد ذلك نقما فاقترح على هيئة المجلس الموقر أن يخاطب وزارة الحفانية بشأن توليتهم أعمال المحضرين بعد حلف اليمين القانونية حتى إذا خلت وظيفة محضر دائمة يمتون فيها وذلك لتخفيف الأعمال عن المحضرين القائمين بأعمال التنفيذ حتى يسبل العمل عليهم ولا تتدخل أحكام المتقاضين في أفلام المحضرين مع العلم بأن في هؤلاء المندوبين من هم لا يقلون كفاءة وتدريباً عن المحضرين أنفسهم فضلا عن طيب سمعتهم وحسن ذمتهم ويكون منهم مثل الكتب الموقت الذي يؤدي عمل الكتب المثبت .

وتفضلوا بقبول أجل احتراماتي ما

٨ فبراير سنة ١٩٣٠

محمد مكرم
عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ١١٢

(جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

لجنة الأمور الداخلية

تقرر عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر
خاص بدم مستنقع ببلدة كفر دمرو بمركز الحلة الكبرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد علي بانا)

أحال المجلس بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة الأمور
الداخلية التي اجتمعت في جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ للنظر فيه، وهو يتلخص
في أنه توجد ببلدة كفر دمرو تربة قديمة تحول مجراها إلى جهة بعيدة فتحوّل
بسد هنا إلى بركة ماؤها راكد وامتلات من قمامات المنازل فكثرت الوفيات
بسبب انتشار الحمى من هذا المستنقع .

وردت اللجنة بسد بحث الاقتراح أنه يخص لجنة الصحة .

لذلك :

قررت اللجنة بإجماع الآراء عدم اختصاصها بنظر الاقتراح واعادته إلى
المجلس لحالته إلى لجنة الصحة .

ومرفق مع هذا نص الاقتراح ما

رئيس اللجنة
فتح الله بركات

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أرجو تقديم الاقتراح الآتي للمجلس ليقدر فيه ما يراه وهو :

يوجد بالجهة الغربية من بلدة كفر دمرو تربة قديمة تسمى تربة القنيسة
تحول مجراها إلى جهة بعيدة وتركت هذه بدون تطهير لعدم الانتفاع بها
فتحوّل بسد هذا إلى بركة ماؤها راكد وامتلات من قمامات المنازل فكثرت
الوفيات بسبب انتشار الحمى من هذا المستنقع وقد كتب الأهالي صرارا
وتكرارا لمصلحة الأملاك الأميرية المالكة لهذا المستنقع لدمه أو تجفيفه كما
طلبوا ذلك من مصلحة الصحة ولم تحصل فائدة من تلك الشكاوى .

وحيث ان هذا المستنقع مملوك للحكومة ومضر بمصلحة الأهالي وفي إمكان
الحكومة دمه لذلك أرجو تقديم اقتراح هذا إلى المجلس ليقدر فيه ما يراه
والبركة المذكورة تابعة لبلدة كفر دمرو بمركز الحلة الكبرى غربية ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢ مايو ١٩٢٨

ملحق رقم ١١١

(جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حافظ طابدين بك الخاص
بتجهيد جسر النيل بين بلدة وراق الحضر وكو برى أمبابة
ورصفه بالمكمام أو جعله سكة زراعية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أمين ساي بانا)

أحال المجلس بملحة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة الأشغال
التي نظرت في جلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور
حضرة محمد عبد الرحمن الغرابي أئندى السكرتير البرلماني لحضرة صاحب
العادة وزير الأشغال العمومية نائبا عن الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن مصلحة الرى تقوم من وقت لآخر
وعلى قدر الامكان باصلاح هذا الجسر ولكنه اصلاح لايدوم طويلا بسبب
طبيعة الجسر الرملية ولبعدنه عن مجرى المياه .

ومصلحة الرى على استعداد لتسليم هذا الجسر الى مصلحة الطرق الرئيسية
بلعله طريقا زراعيا متى طلبت منها ذلك .

فقررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات
بالمجلس للنظر فيه ما

٨ أبريل سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أرجو عرض الاقتراح الآتي تصبه على هيئة المجلس الموقرة لاقراءه
واسالته الى وزارة الأشغال تنفيذ .

بلدة وراق الحضر التابعة لمركز امبابة مديرية الجيزة لاتبعد من كو برى
امبابة بأكثر من ٣ كيلو وكسور ومع ذلك يلاق أهلها - وجلبهم صناعات وطلبية
يذهبون يوميا الى القاهرة للعمل أو الدراسة بها - الآخرين في سويل انتظامهم
الاضطرارى بسبب عدم تجهيد الطريق فيما بين البلدة وكو برى امبابة فضلا
عما يتلهم من الاضرار والتأخير والفرق أحيانا بسبب انتظامهم الى القاهرة
واسطة المراكب (العدييات) أو الرافعات .

لذلك :

أقترح على وزارة الأشغال تجهيد جسر النيل ورصفه بالمكمام أو جعله على
الأفضل سكة زراعية صالحة للزور واضافته على مصلحة الطرق للمحافظة عليه
ولتوسيع الشكر أقدم ما

حافظ حسين طابدين

ملحق رقم ١١٣

(جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حمجازي
إنشاء مستشفى قروي بجزيرة سيطرة الرافعين مركز فاقوس

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد فهمي الهادي)

أحال المجلس بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة الصحة التي بحثته بجلستي ٢٤ و ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وفي الجلسة الأولى أبدى حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ما يأتي :

”كان لمركز فاقوس نصيب من المنشآت الصحية أكثر من غيره نظرا الى اتساعه ، ويوجد الآن منها مكتب صحي في الصالحية وآخر في جزيرة طيوه غير المكتب الأصلي بفاقوس ، واعتبرت المصلحة أن تفتح قريبا مستشفى مركزا بـ بندر فاقوس ومستشفى قرويا في كل من الصالحية وجزيرة سعود . وقد أوشكت هذه المنشآت أن تنتهي وستفتح قريبا .

ومن جهة أخرى اذا نظرنا لجزيرة سيطرة الرافعين المقترح إنشاء مستشفى قروي بها ، لوجدناها في وسط دائرة موجودة عليها مكتب صحية ومستشفيات من كل ناحية . فهي زيادة على وجود النقطة الصحية والمستشفيات الخاصة بمركز فاقوس فائدا موجودة بالقرب من نقطة صحة تراك وكفر صقرو وبوكير من الناحية الغربية . وتبعد جزيرة سيطرة عن النقطة الأولى بشرة كيلومترات وعن الثانية والثالثة بحصة عشر كيلومترا كما أنها تبعد عن فاقوس بأش عشرة كيلومترا .

وزيادة على ذلك فإن المصلحة عند ما تنظر في عمل مستشفى قروي أو مركزي تراعى عدد سكان الجهة التي سيقام فيها . ومتى كان عدد السكان أقل من ١٠٠٠٠ نفس فالمصلحة تعتبر أن إقامة المستشفى غير ضروري .“

وقد سمعت اللجنة الى أقوال حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح الذي أوضح أن المسافات بين جزيرة السيطرة وبين المستشفيات المنقطة المنشأة بمركز فاقوس لا تقل عن عشرة كيلومترات وأن الأحوال يعملون مشقة كبيرة في الانتقال اليها . وأنه نظرا الى أهمية مجموعة سكان تلك الجهة يجب التفكير الجدي في إنشاء مستشفى قروي بها .

وقد أجاب سعادة الوكيل ”أن المصلحة لا ترى التفكير الآن في تنوير برزخ المنشآت التي قررت لها مدة خمس سنوات تقبى سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ غير أنه لا مانع عند المصلحة من إعادة النظر في هذا الاقتراح عند ما تممر برنامجها الجديد .“

وفي جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ أعادت اللجنة المناقشة في هذا الاقتراح بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدمه .

وبعد المداولة فيه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء أن ترجو من المجلس إحالة الاقتراح المذكور الى وزارة الداخلية ما

٩ أبريل سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

الدكتور عبد الحيد فهمي

نص الاقتراح

حضرة صاحب المصلحة ورئيس مجلس الشيخ المحترم

أتشرف بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة واجبا قبوله :

ضمن بلاد مركز فاقوس بمديرية الشرقية بلدة قسى سيطرة الرافعين بها نقطة بوليس وشمل اختصاصها اثنتى عشرة بلدة عدد سكانها نحو الثلاثين ألف نسمة وكسور وجميعهم متجاورون ، وتبعد هذه البلاد عن محطة فاقوس بأكثر من خمسة عشر كيلومترا يكن بها مستشفيات ولا أطباء لانفاة للمرضى . والحكومة عملت مستشفيات قروية بمسدة عن تلك البلاد مسافات أكثر من عشرين كيلو وهذه البلاد جميعها محرومة من التداوى والاسعافات الطبية .

لذلك أقترح :

عمل مستشفى قروي بجزيرة سيطرة الرافعين بمركز فاقوس شرقية وحة بإمالى تلك البلاد .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

متولى عمر حمجازي

عضو المجلس

ملحق رقم ١١٤

(جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن مشروع قانون معقل للقانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤

بشأن المحلات العمومية

المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا .

أحال المجلس على اللجنة بجلسته ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب المعدل للقانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية لنظرو وقد بحثته اللجنة في جلسة يوم ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

وضبط الجواهر المخدرة بين الأصناف الموجودة في محل عمومي يتخذ دليلاً على بيعها فيه^(١).

المادة ٣٧ — "كل مخالفة لأحكام هذا الأمر هذا أحكام المادة ١٩ يجاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى في ظرف سنة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

وفي حالة ارتكاب جريمة مخالفة لأحكام المادة ١٩ تطبق الأحكام المنصوص عليها في القانون الخاص بوضع نظام للاختبار بالمخدرات واستعمالها^(٢).

المادة ٣٨ — تحمل الفقرة الثانية لهذه المادة كالاتي :

"ويمكن أيضاً بمصادرة الجواهر المخدرة والأدوات المضبوطة في الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام المادة (١٩)" .

المادة ٣٩ — يحكم بإقفال المحلل نهائياً عند صدور حكم في إحدى المخالفات الآتية :

(١) فتح أو تشنيل محل عمومي بطريقة مخالفة لأحكام المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ .

(٢) بيع المشروبات الروحية أو الخمرة بدون رخصة .

(٣) ترك الغير يلعب القمار إذا كان صدر في بحر الثلاث السنوات الماضية حكماً ضد أصحاب المحل ولو متعاقبين في مثل هذه المخالفة .

وإذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٩ تطبق أحكام المادة ٤٤ من القانون الخاص بوضع نظام للاختبار بالمخدرات واستعمالها .

المادة الثانية

يجرد العمل بهذا القانون لئلي المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ المعدل للقانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية فيما هذا الجرائم التي لم يتم الفصل فيها نهائياً قبل العمل بهذا القانون .

المادة الثالثة

على وزير الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه وصملاً به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرق

مرسوم بقانون

معدل للقانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية^(١)

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وعلى القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية

وكان المجلس فيما سبق أحال على هذه اللجنة بحث المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ المعدل للقانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ فبحثته اللجنة وقدمت عنه تقريرها الا انه رئي بعد ذلك انتظاراً ببحث المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ بوضع نظام للاختبار بالمخدرات واستعمالها لأن قانون المحلات العمومية يحيل في مواده على المرسوم بقانون المذكور .

ولما انتهى مجلس النواب من نظر قانون الجواهر المخدرة رأى تعديل المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ بالمشروع المحول على هذه اللجنة للنظر فيه .

واللجنة بعد الاطلاع على المشروع المذكور وعلى مضابط مجلس النواب الخاصة بالمناقشة فيه رأت الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب وذلك لأن القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية كان قاصراً فيما يتعلق بالمواد المخدرة على تحريم بيع وتقديم وتماطى الحشيش دون سواء من المواد المخدرة الأخرى .

ولما كان الضرر الناجم من استعمال تلك المواد لا يقل عن الضرر الناجم من الحشيش رأت الحكومة تعديل هذا القانون بالمرسوم الذي صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ المعدل بالمشروع الوارد من مجلس النواب وقد نص في هذا المشروع بالمادة (١٩) على أنه لا يجوز في المحلات العمومية بيع أحد الجواهر المخدرة المينة في القانون الصادر بوضع نظام للاختبار بالمواد المخدرة كما أنه روعي في النصوص المقتلة جعل كل جريمة مخالفة لأحكام المادة (١٩) معاقبة عليها بمقتضى قانون المواد المخدرة (راجع المادتين ٣٧ و ٣٩ من المشروع) والتعديلات المذكورة كفاية بالنزاع المطلوب وتقرها اللجنة^(٢)

رئيس اللجنة

فتح الله بركات

مشروع قانون

معدل للقانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعدل نصوص المواد المينة بعد من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية كما يأتي :

المادة ١٩ — "لا يجوز في المحلات العمومية بيع أحد الجواهر المخدرة المينة بالمادة الأولى من القانون الصادر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٤٦ — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ (بوضع نظام للاختبار بالمخدرات واستعمالها) أو تقديمها للتماطى أو السباح لأحد بيعها أو تقديمها .

وفي حالة مخالفة ذلك تضبط المادة المخدرة والأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

ملحق رقم ١١٥ (جلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عزب اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد زكي عبد الرزاق بك
بشأن إدخال المياه المرشحة في المدن والمراكز وخاصة مركز بني مزار

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم أحمد مل بشار).

أحال المجلس بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة الأمور
الداخلية التي اجتمعت في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٠. فنظره وهو يتلخص
في طلب إدخال المياه المرشحة في المسند والمراكز وخاصة في مركز بني مزار
لأنه يوجد في تربة مجلس بلدي المركز الثلاثين ألف جنيه.

وقد حضر حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح أثناء انعقاد اللجنة وطلب
اليها سحب اقتراحه وقرر أنه سيقدم عنه سؤالاً للجنة المختصة.

لذلك :

قررت اللجنة إعادة الاقتراح إلى المجلس لحفظه.

ومرفق مع هذا نص الاقتراح.

رئيس اللجنة
فتح الله بركات

اقتراح

مقدم لحضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الشيوخ ولجنة المجلس الموقر

الحكومة الشعبية الماضية قررت عمل مياه مرشحة في جميع المدن والمراكز
بالقطر المصري وهذا المشروع أخذ خط سيره حتى جاءت الحكومة البائدة
وأهملت هذا المشروع وبالأخص مركز بني مزار لأنه المركز الوحيد الذي
وقف في وجه الحكومة الزائلة.

وبما أن جميع المجالس البلدية بالقطر المصري تطلب من وزارة المالية
عمل سلفيات لهذا المشروع. أما مجلس بلدي بني مزار ففي تربيته نحو
الثلاثين ألف جنيه. وهذا كاف لعمل هذا المشروع، وقد كان سائراً هجمة
في عهد حضرة محمد بك عرفان عند ما كانت رئيساً أماما للمجالس البلدية
بوزارة الداخلية ومن عهد قله أهمل مشروع بني مزار انتقاماً من أهله.

بشأن عليه :

أرجو مع الموافقة إجراء اللازم نحو استخراج هذا الموضوع من ميزان عدم
الوجود حيث أنه بمنزلة هذا المجلس هذا المبلغ الطائل للاستفادة من
عمل كهذا أفضل من صرف التجمد في أي عمل آخر لا يعود بالفائدة على
السكان مثل ما نحن بصدده.

وتقبلوا تحياتي

محمد زكي عبد الرزاق

عضو المجلس

٢٧ يناير ١٩٣٠

وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن الاتجار بالمواد
المخدرة واستعمالها ؛
وبناء على ما عرضه طليبا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

تعمل بنصوص المواد المينة بعد من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ المشار إليه
قبل كما يأتي :

المادة ١٩ - "لا يجوز في المخلات العمومية بيع الحشيش أو ترك أحد
بيعه أو تقديمه للتعاظم أو ترك أحد يتعاطاه بأي طريقة كانت ولا يجوز
بيع أو ترك أحد يبيع إحدى المواد المخدرة المينة في المادة الأولى للرسوم
الصادرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن الاتجار بالمواد المخدرة واستعمالها
وفي حالة مخالفة ذلك يضبط الحشيش والمادة المخدرة والأدوات التي
استعملت في ارتكاب المخالفة .

ويضبط الحشيش أو المادة المخدرة بين الأصناف الموجودة في محل عمومي
يقتضد دليلا على بيع الحشيش أو المادة المخدرة فيه".

المادة ٢٨ - تعدل الفقرة الثانية لهذه المادة كالآتي :

"ويجوز أيضا بمبادرة الحشيش والمادة المخدرة والإدوات المضبوطة
في المخالقات التي تقع ضد أحكام المادة (١٩)".

المادة ٢٩ - "عند ما يكون الحكم صادرا بسبب ترك الغير بيع الحشيش
أو يتعاطاه أو يبيع مادة مخدرة يمكن القاضي أيضا بإقتال المثلعة شهر واحد.
ويمكن بإقتال المثل نهائيا عند صدور حكم في إحدى المخالقات الآتية :

- (١) فتح أو تشميل محل عمومي بطريقة مخالفة لأحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ؛
- (٢) بيع المشروبات الروحية أو الخمرة بدون رخصة ؛
- (٣) بيع الحشيش أو تقديمه للتعاظم أو بيع مادة مخدرة ؛
- (٤) ترك الغير بيع الحشيش أو يتعاطاه أو يبيع مادة مخدرة متى كان
سبق صدور حكم في مثل هذه المخالفة في أي وقت كان ؛
- (٥) ترك الذي يجب التفراد إذا كان صدر في مجرى الثلاث السنوات الماضية
حكما ضد أصحاب المثل ولو متماقين في مثل هذه المخالفة .

المادة الثانية

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله بعد مضي سبعة
أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر بمرأى يابدين في ٢٦ شبان سنة ١٣٤٢ (٢١ مارس سنة ١٩٢٥)

(٥) الوقائع المصرية في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ صفحة ٥ من العدد (٢٢٥) (إحدى).

ولما كانت الحكومة لا ترى لأكثر من رفع الضغط على السوق، فإنه من المفهوم أن البضاعة التي قد تسلم إليها لا تظل مغروية بل تعمل الحكومة على تصريفها في الوقت المناسب مراعاة لحاجات الصناعة النفطية.

وعلى أثر ذلك قررت اللجنة أنه إذا عرضت في بورصة العقود كثراتنا نوفمبر من القطن السكلاريس وكثراتنا ديسمبر من القطن الاشتوني خدمت الحكومة لشراء كل ما يمرض من تلك الكثرات بـ ٢٧ ريالاً عن السكلاريس و ١٩ ريالاً عن الاشتوني، مطالبة في الحالين بتسليم البضاعة.

واستمرت اللجنة ترقب السوق عن كثب وتحدد الأسعار بحسب مواجيد الصلم، ولقد تمت غير أسرار شهرى نوفمبر وديسمبر أسعار يناير وفبراير ثم مارس وأبريل.

وقد تجلّت جهود كبيرة لجعل تدخل الحكومة عظيم الكلفة قليل الصب، والتجوى إلى متى السبل لراحاتها حتى تقسم للذهر. ولكن الحكومة قد خدمت تلك الأساليب مدركة مافى وجوبها من خطر يهدد ثروة البلاد.

وقد بلغ ما اشترته، منذ أن قررت دخول السوق لغاية ٢٣ يناير سنة ١٩٣٥، ٣٤٥٢٥٠ قطاراً منها ١١٠٢٥٠ قطاراً من القطن السكلاريس والباقي من الاشتوني والإزجوار. وقد بلغ الإثنى الأساسى لما تقدر تسليمه إليها ١٤٨٨٣٥٠ ج. م. وسيفكها تخزن هذه الأقطان والتأمين عليها وغير ذلك من المصاريف مبالغ تذكر. على أنه، كائنة ما كانت الأسماء التي اضطرت الحكومة إلى تحملها، وبالغا مبالغ غرمها من جراء تدخلها، فإنه لا تكن هناك مندوحة من أحتاج الخطة التي انتهجت خصوصاً بعد أن سلم عدد كبير من أقطاب المال والتجارة في الاسكتندرية بأن عوامل التزول لم تكن لها طليعية.

وقد أعلنت الحكومة أخيراً في البرلمان عزمها على متابعة خطة الحزم التي ترى إلى حماية السوق وصيانتها من المؤثرات المضطربة.

والحكومة تهدد الصببه الملقى على ماقتها وتترك أن تخزنها كييات كبيرة من القطن لن يكون غير أثره في الإحتقال على السوق، خصوصاً في حالة وفرة ما يمكن أن يتيقن من محصول العام الحالي. لذلك فإنها لن تن في سنة حاجة الصناعة، كما قررت في نوفمبر الماضي، متى مست تلك الحاجة وما دام ذلك لا يتعارض مع الخطة التي سلكتها في حماية الإنتاج وصيانة السوق.

تسليف الزرايع :

ولو أن حركة تسليف الزرايع على أقطانهم قد لاقت ما كان مقدراً لها من نجاح لما كان بالحكومة ثمة من حاجة لأن يسير في التدخل إلى الحد الذي سارت إليه، ولما وجد كثير من المتحينين أنفسهم مضطربين إلى الغف بآقطانهم إلى السوق في أوقات يشع فيها الطلب، ولحال توازن العرض والطلب دون تدفق الأقطان إلى تلك السوق في أوقات غير مناسبة. ولكن حركة التسليف في سنة ١٩٢٩ قد أخفقت نسبيًا، إذ قد بلغ ما أقرض لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ : ٤٨٥٨٧٠ ج. م فقط على ١٤٣٢٨٤ قطاراً منها ٩٤١٥٩ قطاراً أقرض عليها عن طريق المديرات، والباقي وقدره

مؤثرات استثنائية خارجة عن سوق القطن من جهة، وعوامل مضطربة في تلك السوق، كما أسلفنا من جهة أخرى، قد اجتمعت فكان ذلك الميوط الذي توالى منذ بدأ موسم سنة ١٩٢٩ حتى صدر قرار التدخل. وأهم المؤثرات تلك الميزات البنيئة التي أرتجت لها أسواق الأوراق المالية في إنجلترا وأمريكا إذ أن الارتباط الوثيق بين الأسواق المالية من شأنه أن أزمة تحدث في إحداها يتردد صدها في الأخرى. ولا بدع في هذا إذ يتعامل الكثيرون في أكثر من سوق واحدة. ولذلك قد لا تكون تصرفاتهم في أحدها مبنية على اعتبارات خاصة بها بل مرتبطة بمرؤهم في الأخرى.

من أجل هذا كان للتقلبات التي منعت بها أسواق الفلال والبن أثر في سوق القطن، ولكن الأثر الأكبر فيها كان من فصل سوق الأوراق المالية. ولما كانت إنجلترا والولايات المتحدة أكبر عميلتين لقطن فقد كان أثر ما أصاب أسواقهما المالية في تصريف محصولنا أثراً مزديداً.

ويكفي للدلالة على مركز القطن العظيمين في شؤون قطننا أن نورد بياناً لمجموع ما استهلك منه في الخمس السنوات الأخيرة مع بيان ما اختصا به :

السنة (١)	الولايات المتحدة	المستهلك في إنجلترا	المستهلك في العالم	مجموع المستهلك باليالات في العالم
١٩٢٥	١٢٧٠٠٠	٤٣١٠٠٠	٩٧٠٠٠٠	
١٩٢٦	١٣٧٠٠٠	٣٩١٠٠٠	٩٢١٠٠٠	
١٩٢٧	١٥٩٠٠٠	٣٦٩٠٠٠	١,٠٠٥٠٠٠	
١٩٢٨	١٤٤٠٠٠	٣٥٨٠٠٠	٩٥٦٠٠٠	
١٩٢٩	١٥٥٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	٩٨٩٠٠٠	

في هذا الجدو العالمى المكفهر رأى هواة التزول أن الفرصة سانحة لتحقيق ما ربههم فكانت حركة المضاربة التي هوت بالأسعار إلى حد جاوز التزول في أسعار القطن الأمريكى على الوجه الذى بسطناه.

دخول الحكومة سوق القطن :

رأت الحكومة أن تستأنس برأى ذوى الخبرة من رجال التجارة والمال فانفق رأيهم على أن الميوط إلى الحد الذى وصل إليه لم تكن تبرر الظروف الطبيعية، خصوصاً مع ميوط الفارق بين السكلاريس والإمرىكى إلى نحو ٥٠٪. ونصحو بالحكومة بالتدخل. ولما عرض الأمر بعد ذلك على مجلس الوزراء أصدر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ القرار الآتى نصه :

قرر مجلس الوزراء في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ رغبة في تحقيق التوازن في سوق القطن ومقاومة العوامل المضطربة التي ترى إلى التأثير على أسعاره أن تدخل الحكومة سوق العقود مشترية عمدة تسليم البضاعة، وشكلت لتفديذ هذا القرار لجنة برئاسة وزير المالية وعضوية وزير الزراعة ورئيس لجنة قضايا الحكومة ووكيل المالية، وأذنتها في تحديد الأسعار بحسب مواجيد التسليم وفي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفديذ هذا القرار.

(١) السنة في هذا الجدول تقس في ٣١ ربيع

أغسطس إلى نحو ٢١ مليونا حيث كان طلب القطن عند أدنى حدوده كإيدل
على ذلك البيان الآتي :

الشهر	المتداول في سنة ١٩٢٩	المتداول في سنة ١٩٢٨	المتداول في سنة ١٩٢٧
يناير	٢٨٤٤٢٨٧٠	٢٦١٢٦٤٩٠	٢٦٦٨٨٨٨٥
فبراير	٢٧٥٢٩٦١٨	٢٥٥٢٠٨١٩	٢٧٠٨٦٤٨١
مارس	٢٧٧٣١٥٢٣	٢٥٩٣٨١٥٨	٢٦٩٦٢٧٢٣
أبريل	٢٦٨١٢٣٧٧	٢٦٣١٣٧٧٠	٢٦٧٠٨٤٦٩
مايو	٢٥١٣٢١٦٢	٢٥٣٦٣١٨٧	٢٦٢٥١٢٥٨
يونيه	٢٣٦٢٣٦٩٨	٢٣٦٤٨٧٥٤	٢٤٧٨٩٨٥١
يوليه	٢١٨٣٨٨٩٩	٢٢٠٦٧٣٨٨	٢٣٥٠٤٣٤٤
أغسطس	٢١١٩٤٢٦٣	٢١٦٥٩٢٧٠	٢٣٨٩٤٤٨٠
سبتمبر	٢٥١٦٣٩٩٨	٢٧٠٥٩٠٠٩	٢٦٦٠١٧٥٤
أكتوبر	٢٨٠٤٥٤٤٣	٢١٦٣٧٢٣٩	٢١٤٢٢٧٦٤
نوفمبر	٢٧٢١٤٥١٥	٢١٤٤٢٧٠٣	٢٦٢٠٨١٨٨
ديسمبر	٢٦٦٢٨٢٨٥	٢٠٣٤٧٥٢٨	٢٧٤٧١٢٣٦

وبما كان رقم المتداول في يناير وفبراير ومارس أعلى مما كان عليه في الأشهر
الخسائة من السنتين السابقتين ، فقد كان مربوط أسعار القطن أثره بذلك ،
أذ توالى الهبوط حتى نهاية السنة القطنية ؛ ثم أخذ يزداد مع زيادة الحاجة
إلى تمويل المحصول الجديد . على أنه مع هذا قد كان رقمه يسيرا في أشهر
سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر عنه في الأشهر نفسها من سنى ١٩٢٧
و ١٩٢٨ ولا تحليل لذلك الانزول أسعار المحصول نسبي .

الميزان التجاري :

وانتهجت كفتا الميزان التجاري حيث وجهتهما حالة القطن ، ولذلك
فان الميزان في سنة ١٩٢٩ لم يكن في صالحنا و تجاوزت الواردات الصادرات
بمبلغ ٢٠٠ ٧٣٣٨ ٠٠٠ ج .م
لقد كان من أثر الانخفاض النسبي لأسعار القطن أن بلغت قيمة
الصادرات في سنة ١٩٢٩ (بما في ذلك البضائع لنماد تصديرها)
١٩٠ ٥٣٣ ٣٥٢ ٠٠٠ ج .م بعد أن كانت في سنة ١٩٢٨ - ٣٦ - ٥٧ ٥٦٣ ٠٠٠ ج .م
وما دام القطن يمثل حوالى ٩٠٪ من صادراتنا فليس في هذا التزلزل عمل
للمعجب . وبلغت قيمة الواردات ١٢ ٠٨٩ ٠٥٦ جنيها يقابلها
٩٦٩ ٥٢٣ ٠٠٠ جنيها في سنة ١٩٢٨ والتي يقابلها إلى القطن لأول وهلة أن
الزيادة في سنة ١٩٢٩ مصدرها كثرة الأبالج على استيراد البضائع قبل المباد
المحدد لوضوح الصرفة الجديدة موضع التنفيذ . ولكن بحث الأرقام لا يؤيد

١٩٢٥ ٤٩١ قطنارا عن طريق البنوك . ويمزى عدم ادراك التجار الذى كان
مراجوا إلى أن الزراع كانوا قد ارتبطوا مع التجار والممولين ، ولما تخرج
الحاصل أرزهم ، بل أن بعضهم قد تعاقد وتجهيزات القطن في إبان نموها ،
بما تقدم الحكومة للإعراض متأخرا . ولهذا فانه قد رثى هذا العام اتخاذ
إجراءات أقرب إلى تحقيق الغرض على اتخاذها في الماضي . فبدأت وزارة المالية
منذ ديسمبر سنة ١٩٢٩ تفرض الزراع الأموال اللازمة لخدمة الأرض وإعداد
المحصول بشروط مثقلة روعيت فيها مصالح الزراع على وجه العموم ،
والمضامين منهم إلى جمليات التاون على وجه الخصوص ، وأهمها ما يأتي :

١ - أن السلف ليست قاصرة على من في حيازتهم أطيان بطريق الملكية ،
بل تشمل أيضا من يزعمون أطيان بطريق الإيجار ؛

٢ - تعطى السلف المذكورة لخدمة زراعات القطن والقمح والأرز
ولا يعطى الزارع في السنة الزراعية الواحدة أكثر من سلفتين على زراعتين من
هذه الزراعات ؛

٣ - تعطى السلف للزارعين الذين يشترون كل ما يحتاجون إليه من
البذور والمعادن من وزارة الزراعة أو من الجمعية الزراعية أو من أحد المجال
المرخص لها بوزارة تجارة البذور والسياد التي تختارها اللجنة المؤلفة من كل مديرية
للإشراف على عملية التسليف ؛

٤ - لا يجوز أن تعطى سلفة على زراعة أكثر من عشرة أفدنة من
الزراعات الجائرة التسليف عليها بشرط ألا يزيد ما في حيازة الزارع الواحد
من الأطيان على ثلاثين فدانا سواء كان ذلك بطريق الملكية أو بطريق
الإيجار ؛

٥ - يكون سعر الفائدة بالنسبة للجمليات التعاونية المؤسسة طبقا لأحكام
القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ٣٪ . ولسائر الزراع ٥٪ . على أنه لا يجوز
للجمليات أن تفرض أعضائها فائدة تزيد على ٤٪ .

ويسقط هذا التسليف - وهو يرمى إلى معاونة الزراع في محصول
على جزء من تكاليف الإنتاج بشروط هينة - التسليف على المحصول بعد
جنيته بشروط غاية في الاعتدال . والمربح أن يعطى الأهلون إلى مزايا مشروع
التسليف بقسمة فلا يلجأون إلى الارتباط مع التجار مبكرين . ومن ثم يمكن
صيانة توازن العرض والطلب واتقاء هبوط يئى على غمر السوق بما لا تحتمله
من كميات وفيرة في وقت غير مناسب .

وما دام القطن المكانة التي له في حياتنا الاقتصادية فليس الا طبيعى
أن تشير في اتجاه سوفه من نشاط أو تحول سائر العوامل ذات الأثر في نشاط
تلك الحياة .

تداول البنكنوت :

ويتبين لمن يتتبع حركة تداول البنكنوت كيف أن ذلك التداول ينمو إبان
المحصول ، ثم يسير في التناقص مع تناقص نشاط السوق . وقد هبط في شهر

هذا الحدس تأييدا مطلقا . وإذا كان ينصرف على الشطر الأخير من السنة فقد يكون من غلط الرأي اعتباره مطبقا على الشطر الأول منها :

قيمة الواردات	قيمة الواردات	
سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٢٨	
سنة مصرى	سنة مصرى	
٤٧٨٤٤٩٦	٤٢٨٥١٨٦	يناير
٤٢٢٦٥١٣	٣٧٧٣٧٧٥	فبراير
٤٢٦٢٩٥٨	٣٨٨٥٠٢٤	مارس
٤٩٢٥٠٣٣	٤٥٩٠٥٠٥	أبريل
٤٢٨٧٤١٠	٤٢٦٦٨١٥	مايو
٤٠٠٩٠١٢	٣٩٨٢٠٤٩	يونيه
٤٢٨٥٤٤٤	٣٦٢٠٦٩٩	يوليه
٤٦١٣٨٥٢	٣٨٩٧٥٨٦	أغسطس
٤٨١٤٤٧٦	٤٤٤٧١٦٢	سبتمبر
٥٣٦٨٧٩٩	٥١٤٨٧٧٣	أكتوبر
٥٤٠٥٣٧٠	٥٢٦١٥٧٣	نوفمبر
٥١٠٦١٤٩	٤٨٨٤٨٢٢	ديسمبر
٥٦٠٨٩٥١٢	٥٢٠٤٣٩٦٩	المجموع ...

ولما كانت حركة استيراد البضائع مرتبطة بمقدرة البلاد على الشراء فلربما كان النشاط الذى بدأ في النصف الأول من السنة يرجع إلى الارتفاع النسبي لأسعار القطن في سنة ١٩٢٨ مما أدى إلى توافر المال للشراء في أوائل سنة ١٩٢٩ أما استقرار النشاط في النصف الأخير فلا شك أنه كان من أهم عوامله الرغبة في الاستحواذ على كميات كبيرة من الأصناف التي عرف على وجه التقريب أو التحقيق أن فئات الرسوم عليها سوف تكون عالية في الترميز الجديدة .

وإن نظرة ثلثي على الجدول الآتي الذي يبين ما استورد في كل من ستي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ في الفئات الرئيسية للأصناف المختلفة ليوضح منها أنه كان لجميع الأصناف تقريبا نصيب من الزيادة في الوارد ، ماعدا القطن والحياوات :

فئات الأصناف	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٩	النقص أو الزيادة
سنة مصرى	سنة مصرى	سنة مصرى	
(١) حيوانات وحاصلات حيوانية غذائية	١٥٣٩٥٣٣	١٥١٥٤٥٥	٢٤٠٧٨ -
(٢) جلود ومصنوعات جلدية	٧٢١١٥٦	٧٢٦٢٧٠	٥١١٤ +
(٣) حاصلات حيوانية أخرى	٤٤٧٩٣	٥٤٤٤٨	٩٦٥٥ +
(٤) غلال ودقيق وحاصلات زراعية	٣٨٩٤٧٣٣	٥٠٧٣٥٤	١١٧٦٦٢١ +
(٥) حاصلات المستحضرات وأصناف البقالة	٣٠٧٤١٠٦	٣٢٤٠٥٨٢	١٦٦٤٧٦ +
(٦) مشروبات كحولية وزيتون	٣٩٠٦٥٥٨	٣٩٦٢٠٣٩	٥٥٤٨١ +
(٧) ورق ومطبوعات	١٠٤٢١٠١	١٢٢٥٤٤٣	١٨٣٣٤٢ +
(٨) خشب ولحم	٣٦٥٣٧٤	٤٣١١٣١٤	٥٤٦٠٤٠ +
(٩) أحجار ومصنوعات الفخار والزجاج	١٥٩١٦٥٧	١٧٢٠٦٨٥	١٢٩٠٢٨ +
(١٠) مواد الصباغة والديانة والألوان	٣٨٦٨٣٤	٣٩٨٣١٣	١١٤٧٩ +
(١١) حاصلات كيميائية وطبية وعطور	٤٠٣٣١٣٩	٤٢٧٦٤٤١	٢٤٣٣٠٢ +
(١٢) غزل وأقمشة	١٥٤٣١٩٢٣	١٦١٢٢٢٢٨	٦٩٠٣٠٥ +
(١٣) معادن ومصنوعات معدنية	٨٩٨٨٠٤١	٩٨٠٣٦٠٥	٨١٥٥٦٤ +
(١٤) بضائع متنوعة	٢٠١٧٧٧٦	٢٢٠٧٠٠٤	١٨٩٢٢٨ +
اجمالي البضائع العامة	٥٠٤٣٧٢٤	٥٤٦٣٥١٨١	٤١٩٧٥٥٧ +
(١٥) أدخنة	١٦٠٦٣٤٥	١٤٥٤٣٣١	١٥٢٠١٤ -
المجموع الكلي	٥٢٠٤٣٩٦٩	٥٦٠٨٩٥١٢	٤٠٤٥٥٤٣ +

وقد يكون النقص في كمية المستورد من الدخان مظهرا من مظاهر ضعف أسعار القطن ، فقد لوحظ أن حركة استيراد هذا المصنف تبلغ أشدها في سني رواج المحصول القطني ، ولقد كان أظهر زيادة للواردات في الفئات الآتية :

سنة
المعادن والمصنوعات المعدنية حيث بلغت الزيادة ... ٨١٥٥٦٤
الخيطوط والمنسوجات ... ٦٩٠٣٠٥
الفحم والخشب ... ٥٤٦٠٤٠
المستحضرات الكيميائية والطبية والزيوت العطرية ... ٢٤٣٣٠٢
والزيادة الواضحة في استيراد المعادن ومصنوعاتها وفي شراء الأخشاب والفحم ظاهرة من ظواهر نشاط حركة البناء والتعمير التي سارت منذ بضع سنين على قدم وساق ، كما أنها نتيجة من نتائج رواج النسفي في سنة ١٩٢٨ الذي مكّن الكثيرين من أرباب المزارع من شراء الآلات والأدوات

أرقام سنة ١٩٢٩ لاتبين ذلك إلا إلى حد محدود فإن حركة الوارد خلال شهر يناير سنة ١٩٣٠ قد كانت حركة استثنائية من جميع الجوانب حتى لقد بلغت الإيرادات من رسوم الوارد والدشأن في الثانية والعشرين يوما الأولى حتماً لم يسبقه مثيل في السنوات السابقة كما يتضح من البيان الآتي :

بجـه

سنة ١٩٢٨ ٨٥٤٦٧٠

سنة ١٩٢٩ ٩١٤٤٤٠

سنة ١٩٣٠ ١٤٩٢٨١

وسيكون من وراء هذه الحركة أن إيرادات الحكومة في السنة الأولى على الأقل من سن النظام الجديد لن يترك الحد الذي قدر لها حتى ولن تكون قريبة منه . وتزج اللجنة المالية أن المص في تنفيذ النظام الجديد في المبادى المحدد سيحول دون التقاضى في هذه الخطوة التي لا يثنى منها على إيرادات الجمارك بحسب ، بل قد يؤدي الفلوقها إلى أزمة خطيرة .

التجارة والصناعة :

وقد كان الوقت الذي تم فيه تعريفة جديدة يقصد بها حماية الانتاج المحلي وشد أزر الصناعة أنسب فرصة لإعادة تنظيم مصلحة التجارة والصناعة حتى تستطيع من جهة العمل على تنظيم الجهود التي تبذل من جانب الهيئات والأفراد ، قسمت إلى قسمين : قسم اقتصادى وتجارى ، وقسم صناعى . ولكن كان قد أتت وزارة المالية وضع الأسس لتنظيم القسم الأول ما ساعدها عليه وجود عدد من الشبان درسوا الشؤون الاقتصادية والتجارية في أوروبا وفى مصر ، فان تنظيم القسم الصناعى قد أخذ في أسبابه تدريجياً ، فاستدعت الحكومة ولا تزال تستدعى الخبراء الأجانب في الصناعات المختلفة ، فإذا ما أتم المبير بحته طلة صناعة ما قدم بقرره وأخذ في تنفيذ ما يرى صلاحيتها تنفيذاً من مقترحاته . وقسمين الحكومة في ذلك بموظفين من الأجانب والمصريين بحسب الظروف . وقد استمدى حتى الآن خير لبحث شؤون الأرز وأتمر لإدارة صناعة الجلود وثالث لصناعة الصباغة . وقسم الأول والثاني تقار رقيمة أذيت في وقتها بل الجمهور عامة ، وحل المشتغلين في شؤون الأرز والجلود خاصة . وقد استأنست وزارة المالية في تنفيذ مقترحات خير الأرز بمصلحة الأملاك الأميرية التي تعنى الآن بإقامة مضرب نموذجي للأرز ، وفي تنفيذ ما أرفاه خير الجلود بوزارة الزراعة التي تشرف على دور الصلح . هنا فضلاً عما يهتمه مفتشو المصلحة فضلاً من ضروب الارشاد والمساعدة في ضوء الأبحاث التي قام بها الخبيران .

أما خير الصباغة فقد أخذ في بحث حالة الصناعة وتبين مواطن الضعف فيها ، ويسى الآن بإعداد مشروع مصبغة أنوفوجية تؤمل أن تهاكم غضون السنة المالية القادمة .

ويعود مقاضات لاستخدام خير فرنسي للآلات ، وآخر ألماني للصناعات الكيميائية وتوالت بطيحي لصناعة الزجاج . وتبذل العناية لتدريب مصريين في الخارج للاستئثار بالاشتراك على هذه الصناعات مستقبلاً ، فضلاً عن أولئك القم يتخارون للعمل مع الخبراء الذين تتدهم الحكومة لبحث شؤون الصناعات المختلفة في البلاد .

في سنة ١٩٢٩ وبسبب ذلك الزواج زادت مشتريات المنسوجات وأسمرت حركة طلب المستحضرات الكيميائية والروائح العطرية .

ولئن كانت بعض الصادرات قد زادت زيادة طفيفه إلا أن انخفاض أسعار القطن واضمحلال تصدير البصل قد أديا إلى هبوط مجموعها ، ومن ثم إلى رجحان كفة الواردات .

وقديماً كانت زيادة واردات البضائع على صادراتها في فطر من الأقطار من أمارات التدهور المسالى ، فلم يكن يحمل إذ ذلك للصادرات والواردات الخفية حساباً . أما اليوم — وهناك بجانب صادرات البضائع ووارداتها من الصادرات والواردات الخفية مثل كوربات مستندات الدين ورسوم الأموال الأجنبية التي تستمر في البلاد ورسوم الأموال المصرية التي تستمر في الخارج وما يصرفه المليون من الأموال في مصر وما ينفقه المصريون من نفقات أسفارهم في الخارج ونحو ذلك — فإنه من الخطأ البين الحكم على ما يساور البلاد من رضاء أول صاصر على أساس ما تصوره وما تستورده من بضاعة . على أنه ما دامت الأنظمة الاحصائية في مصر يتقصها الكثير بسبب الامتيازات وغيرها فإن الوصول إلى معرفة قيمة الصادرات والواردات الخفية من صير الأمور .

النظام الجمركي الجديد :

ولا نستطيع — ونحن نشير إلى تجارة مصر الخارجية — أن نفل ذكر النظام الجمركي الجديد الذي سيوضع موضع التنفيذ اعتباراً من ١٧ فبراير القادم .

فقد استمدت الحكومة ، تحقيقاً لرغبة البرلمان ، ثلاثة من الخبراء الأجانب لتسرد آرائهم في وضع نظام يحمل عمل النظام القائم على الوقاعات التجارية التي ينتهي أجلها في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ وقد أعدوا مشروعا للتصريف الجديد على الأسس التي رسمتها الحكومة بعد أن استأنست رأى ذوي الخبرة من رجال التجارة والصناعة . وقد أحيل المشروع على لجنة حكومية يرأسها وكيل وزارة المالية وتمثل فيها مصلحة الجمارك ومصلحة التجارة والصناعة . فراجعت مشروع الخبراء وبعد أن أصاغت لما قدم لها من ملاحظات وانتقادات عدلت المشروع في ضوء تلك الملاحظات وقدمته للوزارة . وبعد بحثه رفع إلى مجلس الوزراء ثم إلى البرلمان ليأخذ الطريق التشريعى الذي يقتضيه إصداره في الوقت المناسب بحيث يسرى العمل به منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ .

وقد جاءت التعريفة الجديدة في مجموعها مستقلة موقفه جهد الطاقة من مستنزبات التطور الاقتصادى للزراعة والصناعة من جهة ، وحاجات الخرافة المتزايدة من جهة أخرى . وتزج الحكومة أن توفى إلى زيادة موارد الدولة من جراء النظام الجديد بما لا يقل عن مليونين ونصف مليون من الجنيحات .

وقد روى لزوم جادة الاحتشال جهد الطاقة في تقدير الرسوم على الأصناف التي يستهلكها السواد الأعظم من السكان والتي تدخل في دائرة الضروريات ، وذلك حتى يحال بقدر الإسكان دون جعل التعريفة الجديدة مستعبداً في دفع غلاء المعيشة إلى حد من شأنه إلهلاك الدوليين على أنه بالرغم من ذلك قد اشتدت المضاربة خصوصاً بعد تشر مشروع التعريفة في ١٧ ديسمبر . ولئن كانت

الثروة المعدنية :

وعلى ذكر الشؤون الصناعية ترى اللجنة المالية أن تشير إلى صناعتي التعدين والحاجر إذ لم تجد الثروة المعدنية الأضيق من اهتمام الأفراد أو المليات المصرية إلا قليلا . وعلى البيانات التي في متناول مصلحة المناجم والحاجر على أن حالة الصناعيتين المذكورتين خلال سنة ١٩٢٩ قد كانت مما يبعث على الارتياح ، وقد تقدمت مقدما محسوما دلت عليه من جهة زيادة إنتاج المناجم والحاجر الحالية مما كان في السنين السابقة مما يفي بوجوب منتجاتها وتوافر الطلب عليها ، ومن جهة أخرى زيادة النشاط في البحث عن المعادن مما يدل أيضا على زيادة الطلب ووجوب شؤون الصناعة القائمة الآن . ويتضح من البيان الآتي أن إنتاج البترول في الفترة ما بين عام منذ سنة ١٩٢٦ وأن حالة الإنتاج في الأصناف الأخرى مما يدعو إلى التفاؤل :

العالم	البترول	الفوسفات	المنجنيز	الرماس والزنك	أكاسيد الحديد
١٩٢٥	١٧٩,٦٥١	١٠٦,٨٠٨	٨٠,٥٨٩	٦٥	٦٥
١٩٢٦	١٧٢,٩٥٢	١٠٠,٠٠٠	٨٦,٨٦٨	٨١٨	٨١٨
١٩٢٧	١٨٤,٥٥٦	٢٧٩,٣٨٩	١٥٢,٨٥٤	١,٢٥٢	١,٢٥٢
١٩٢٨	٢١٨,٣٣٣	٢٠٠,٥٩٣	١٣٧,٥٠٢	٩٤٤	٩٤٤
١٩٢٩ ^(١)	٢٧٠,٣٠٧	٢١٥,٣٠٧	١٩١,٤٦٧	٢,٠١٠	٩٦٠

ولما كان الطلب في الأسواق العالمية يزداد فإن الأمل وطيد في استمرار انتعاش هذه الصناعة .

ولم تكن حركة العمل في الحاجر أقل تقدما في السنوات الأخيرة فقد زاد إنتاج الحاجر المصرية بسبب استمرار نشاط حركة البناء سواء أكان من جانب الحكومة أم الجمهور . وقد استمرى النظر ازدياد الحركة في الحاجر لخاصة باستخراج مواد رصف الطرق نظرا للنشاط العام الذي تولى هذا الفرع من جهود الحكومة والمجالس البلدية والمحلية ، وكذلك زاد إنتاج بعض الشركات التي تعتمد في صناعاتها على مستخرجات الحاجر ، فخص بالذكر منها شركات الإسمنت والطوب الرمل والجبس وغيرها .

ولا شك في أن الترفعة الجديدة بما أولت الصناعات من حماية مقفولة سيكون لها أثرها في زيادة إنتاجها واستمرار رواجها .

ولتدبنت بظواهر النشاط في البحث عن المعادن ، على كل ذلك ما أصدرته مصلحة المناجم من رخص لتلك البحث فقد بلغت ٢٧ رخصة يقابلها ١٦ رخصة في سنة ١٩٢٨

والحكومة تهدر تقديرا تاما واجبا في تشجيع هذا النشاط وتمهده بالصناعة وتنذبت بالمعلومات الفنية والمالية . وهذا ما أحدا به إلى القيام بالأبحاث الجيوفيزيكية فيها ينحصر بالبترول . وهي ترجو أن توفر إلى تعمق هذا البحث حتى يتناول المعادن الأخرى .

(١) أخبرت أرقام ديسمبر سنة ١٩٢٩ على وجه التقريب هذه المعلومات الواردة في نهاية تقريره فقط .

ويمكن تلخيص النتائج التي أدت إليها هذه الأبحاث حتى الآن في أنها تبين أن الظواهر الجيولوجية السطحية التي كان يعتمد عليها سابقا في انتخاب القطن التي تدق فيها ألياف أبار البترول لا تتفق مع حقيقة التركيب الباطني ، ولو كانت هذه الحقيقة قد عرفت من قبل لكانت على الحكومة وعلى كثير من الشركات باقتصاد تقنيات كمية غير مجدية .

كذلك أوضحت هذه التجارب حقيقة التركيب الداخلي لباطن الأرض وحصلت بعض مناطق يمكن اعتبارها أكثر ملائمة لوجود البترول من غيرها . وتفضل مصلحة المناجم أن تخطر أحماء إيجانها الحالية ثم تعرض النتائج مرة أخرى على بعض الاختصاصيين العالمين في البترول للاسترشاد بأهم فيها يجب اتباعه في المستقبل .

سوق الأوراق المالية :

لم يكن لسوق أوراقنا المالية من المعلاء المدد الكافي لجلوها مستقلة عن المؤثرات الخارجية ، ولهذا فإن ما انتاب بعض بورصات العالم في سنة ١٩٢٩ من أزمتان قد تردد صده في بورسنا الأوراق المصرية . ولكن كان قد عرف عن سوقنا القطعية وأفراسها التأثيرات الخارجية فإن سوق الأوراق في سنة ١٩٢٩ قد سبقها في هذا الميدان . فسا ارتفع سعر القطن في بنك إنجلترا إلى ١/٢ ٪ ، حتى ميت بأولى صدمة مبكرة في أسابيع الأول من شهر فبراير ، وبنيها أخذت في التذبذب على أسباب المربوط إذا بأسباب اقتصادية دولية طرأت ، فوسجت فيها عوامل التزلزل ما يشد في أزوها .

وبينا السوق تقالب هذه العوامل إذا بالحالة المالية في أوروبا تزداد سوءا وإذا بنك إنجلترا يرفع سعر القطن إلى ١/٦ ٪ في ٢٩ من ديسمبر .

جاء هذا في وقت كانت أسعار القطن تولى فيه التزول فاهترت البورصة خصوصا وقد ذاع في الوقت نفسه أن بنك إنجلترا قد يرفع سعره مرة أخرى ، وكان من جراء ذلك نزول محسوس في كل الأوراق تقريبا .

وفي الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر كانت كارثة بورصة نيويورك التي نضبت بكثير من الثروات وقضت قضاء قاسيا على عدد من الشركات . وبالرغم من أن بنك إنجلترا قد عاد تخفيض سعر القطن إلى ١/٦ ٪ في ٣١ أكتوبر ثم إلى ٥/٨ ٪ في ٢١ نوفمبر و ٥/١٠ ٪ في ١٢ ديسمبر فإن السوق لبثت متقلبة ، والأسعار ضعيفة بسبب عدم استقرار أسواق الخارج مع انخفاض أسعار القطن .

وفي ١٩ ديسمبر ساد السوق اضطراب كاد يبلغ حد الذعر فواتل المبيعات بكيات وقيرة ولم تلبث الأسعار أن هبطت وشغل المربوط ٢٤ صفقا من الأوراق المستقرة في الجدول واضطرت كل من بلجيكا البورصة في القاهرة والاسكندرية إلى اتخاذ إجراءات سدائها الشديدة ولجأتها الحرم فعاودت السوق الطمأنينة تدريجيا وما انتهى موسم الأعياد حتى أخذت السوق تنشط ، والأسعار تتعشى شيئا فشيئا .

وقد تبين من بحث الحالة أن الاضطراب الذي انتهى بترول واسع المدى في أسعار الأوراق كافة يرجع إلى جملة عوامل منها ما هو عام بمعتقد بين

وقد كان لهذه الإجراءات أثرها فوقف تيار البيع وأخذت السوق تتدحرجا تسترد ثباتها في شهر يناير سنة ١٩٢٠

وعلى العموم يمكن القول أن سنة ١٩٢٩ كانت سنة ضعف متوال في بورصة الأوراق. وإذا قورنت أسعار معظم الأوراق في بداية السنة ونهايتها يتبين أن الهبوط شملها جميعا ولكن بنسب مختلفة تتراوح بين ٣ و ٤٤ ٪. ذلك ما حدا أسمهم بنك مصر إذ لم يزد هبوط أسعارها على ٢ ٪. وسندات ترمواى مصر التي هبطت أسعارها بمقدار ٧٧ ٪ بسبب أن حملة هذه السندات خسروا القضية التي أقاموها ضد الشركة.

والجدول الآتي المتضمن أسعار بعض الأوراق المتداولة في البورصة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ يوضح ما أشترنا إليه :

نوع الأوراق	السعر في آخر ديسمبر سنة ١٩٢٨	السعر في آخر ديسمبر سنة ١٩٢٩	نسبة التحول ٪
الموحد ج.ك	٨٥ ٢/٨	٨٠	٦
المتناز »	٧٤ ١/٤	٦٩ ٣/٤	٦
الحزبية ٣ ٪ »	٨٤ ١١/١٦	٧٩ ١/٢	٦
» ٤ ٪ »	٩٠ ١٣/١٦	٨٦	٥
البنك الأهلي (أسمه) »	٣٦ ١/٢	٣١ ١/٨	١٣
» الزراعى »	٨ ١/١٦	٧ ٥/١٦	٩
» العقارى »	١٠٠٠	٨٢٢	١٨
بنك مصر ج.ك	٦	٥ ١/٨	٢
» أبنيا »	٦٨	٤٣	٣٧
» مياه القاهرة »	١١٠	١٠١	٨
» » مجمع »	٣٩٦	٣٢١	١٩
» ترمواى مصر »	٢٩٧	٢١٠	٢٩
» (سندات) »	٢٧٨	٦٥	٧٧
شركة كوك (أسمه) ج.ك	٥ ١٣/٣٢	٣ ٣١/٣٢	٢٨
» مصر الجندية (أسمه) فرك	٥٤٤	٣٢٨	٤٠
» دلتا لاند (أسمه) ج.ك	٢ ١١/٣٢	١ ١/١٦	٤٤
» المكابس ج.ك	١٩ ١/٢	١٨ ٣/١٦	٧

وإن ما عليه معظم الشركات التي هبطت أوراقها هذا الهبوط من التنازع لا يرجع ما انتاب أسعار أسهمها ولكن هي العوامل المصطنعة التي أشترنا إليها من جهة والحالة المالية العالية من جهة أخرى قد أدت إلى ما بسطنا من نزول مستوى الأسعار.

مالية الدولة :

لحزائل مالية الدولة في حالة تيمت على الارتياح.

وقد انتهى عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية بزيادة في الإيرادات على المصروفات ففرضا ١٣٧٠٤١٦ ج.م ٣٠ فانا ما أخيف هذا المبلغ إلى

سواق العالم وقد سبقت الإشارة إليه ، ومنها ما هو محل مصطلح يتلخص بما يأتي :

أولا - كثرة مبيعات الوسطاء في جلسات البورصة إما بيعا صوريا وإما بما على المكشوف.

ثانيا - محاولة الماسرة الذين ياعوا على المكشوف، ولم يطلب اليهم تسليم لأوراق في المباد الذي حددته اللائحة، إزال ألسار الأوراق التي باعوها حتى يستطيعوا شراؤها بسعر أقل.

ثالثا - سعى بعض الماسرة في إزال ألسار الأوراق الموجودة في حيازة ملاء بعض البنوك التي تطلب اليهم تنطية مراكمهم حتى يضطروا البنوك لالتصفيه فيشتروا الأوراق بأسعار بخسة.

رابعا - محاولة بعض البنوك المالية الصغيرة التي تسلف على أوراق مالية بيع الأوراق المودعة لديها حتى تتزل أسعارها فيشتروها بسعر أقل فيبعوا بذلك ربح السمر ويضطروا عملاهم إلى التنطية أو التصفيه.

خامسا - إشاعة تصفيه بعض البنوك لما كرا كفر من كبار المضاربين تصفيه إجبارية.

إزاء هذه الحالة لم تكن هناك مندوحة من اتخاذ إجراءات حاسمة توضع حدا لاضطراب الذي ملك السوق وتوقف تيار الهبوط المصطلح.

لذلك عقد اجتماع في بورصة الاسكندرية برئاسة وكيل المالية حضره مندوبون من البورصتين كما حضره ممثلا الحكومة فيهما وقد قرر في ذلك الاجتماع أن تتخذ الإجراءات الآتية :

أولا - ابتداء من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، وحتى يصدر اعلان آخر، لا يجوز للسماز أن يكون له إلا اعلان قطع في مقصورة البورصة : إما السماسر نفسه وموظف رئيسي بمعية من موظفي مكتبه يقبله القومسيون، أو في حالة غياب السماسر موظفان رئيسيان يقبلهما القومسيون ، ويجوز بصفة استثنائية للسماز الذي ليس لديه موظف رئيسي بمعية أن يقدم للقومسيون وسيطا مقبولا في البورصة يتل في المقصورة.

ثانيا - اعتبارا من ٢٣ ديسمبر يجب أنس تراعى بكل دقة أحكام المادة ١٨ من لائحة البورصة التي تحضى بوجوب تسوية العمليات في أثناء يوم العمل الذين يبيان تاريخها.

وتنفذا لذلك يجب على الماسرة أن يسلموا قومسيون البورصة كل ليلة كشفا بيان كل عملية (شراء أو بيع) تمت بين مسمار وأخرو لم تسوّ في المباد المحدد في اللائحة.

وكذلك يتعين عليهم أن يقدموا إلى القومسيون كشفا بيان العمليات التي تمت قبل ٢٣ ديسمبر ولم تسوّ في المباد التافوى.

ثالثا - تشكل لجنة تحقيق وأدب لمراقبة تنفيذ الأحكام المينة في الفقرتين السابقتين على أن تكون لها سلطة توقيع الجزاءات المنصوص عليها في لائحة البورصة، من الترامة إلى شطب الاسم من البورصة، وذلك في حالة مخالفة الأحكام البادى ذكرها.

بيع القطن المخزون لدى الحكومة :

وقد سبق أن وضحت اللجنة في الشطر الأول من هذه المذكرة ظروف شراء القطن في سنة ١٩٢٩ وأشارت الى عملتي التسليف (التسليف خدمة الزراعة والتسليف على المحصول) ولم يبق الا أن تبين ما كان من أمر القطن الذي سبق شراؤه في سقي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ والذي لا يزال باقيا منه ٢٩,٢١٨ بالة فقد كان مجموع ما اشترى في السنتين المذكورتين ٥٧٧٢٠ بالة (٤٧٨١٠ قاطير و ٤٤ رطلا) بلغ ثمنها ٣١٢,٩٥٠ ج ٣ م وقد بلغت جملة التكاليف الأخرى من سمرة وعمولة وأمن وإيجار ومصاريف لنساية ديسمبر سنة ١٩٢٩ : ٢٧٤,٨٩٤ ج ٣ م وقد تمكنت الحكومة في سقي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ من بيع كيات تذكرة لشركة المنسوجات الروسية بأسعار تتراوح بين ٣٩,٣٥ و ٤٢,٢٢ رايلا للسكلارديس و ٣٠ رايلا للأشمنوني وبلغت الكمية التي بيعت الى الشركة المذكورة ١٦,٢٢٦ بالة (٣,٨٠٢,٣٥٢٩ قطنارا) بلغ ثمنها بعد تصفية الحساب ٤٣,٧٣٢ ج ١٠ م ٣٠ .

وقد بيع أيضا في يولي سنة ١٩٢٧ : ٤٢ بالة بأسعار تتراوح بين ٤٢,١١ و ٤٣,٦٠ رايلا فكان التحصيل منها ٢,٦١٥ ج ٣ م واحتقرت ٢٩ بالة في سقي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ فحصل من شركات التأمين ٣,٧٥٨ ج ٣ م فأصبح الباقي بعد ذلك ٤٠,٩٣٣ بالة .

في ٢ و ٩ يونيه سنة ١٩٢٩ صدر قراران من مجلس الوزراء بالتخصيص لوزارة المالية بأن تبيع القطن الباقي لديها بالمزاد العلني بالطريقة المتبعة في بيع أقطان مصلحة الأملاك الأميرية ، وكذلك عن طريق العطاءات ، تسجيلا للبيع في الخارج أسوة بما اتبع مع الشركة الروسية .

وقد بدأ تنفيذ القرارين المذكورين من ١٩ يونيه سنة ١٩٢٩ واستمر البيع بالمزاد العلني في بورصة ميناء البصل وبطريق العطاءات حتى ١٢ أكتوبر حيث رأت الوزارة ان حالة الأسعار تستدعي وقف البيع وقد بلغ جملة ما بيع ١١,٧٠٥ بالات :

النوع	البيع بالمزاد	البيع بالعطاء	الجملة
سكلارديس	٤,٥٢٦	١,٨٢١	٦,٣٤٧
أشمنوني	٥,٠٤٢	٣١٦	٥,٣٥٨
المجموع	٩,٥٦٨	٢,١٣٧	١١,٧٠٥

وقد بيع القطن السكلارديس من هذا القطن بأسعار تتراوح بين ٣٠ و ٣٣,٢٥ رايلا والأشمنوني بأسعار تتراوح بين ٣٠ و ٢١ ١/٢ رايلا .

وبلغ التحصيل ثمنها ما بيع من الأقطان في الصيف الماضي مما هو موضح أعلاه ٤٩٦٤٩٢ جنتها .

الاحتياطي الذي بلغ في أول مايو سنة ١٩٢٨ : ٣٦,٩٦٥,١٣٩ ج ٣ م كان مجموع الاحتياطي في أول مايو سنة ١٩٢٩ : ٣٩,٨٥٢,٣٦٩ ج ٣ م وإذا ما استرسل من هذا المبلغ ٤ ملايين من الجنيئات تخمر ثقلها لحساب الاحتياطي الزراعي كان الباقي في حساب الاحتياطي العام في أول السنة المالية الحاضرة (١٩٢٩ - ١٩٣٠) مبلغ ٣٥,٨٥٢,٣٦٩ ج ٣ م .

وتقل الحسابات التقريبية التي وردت لوزارة المالية على أن الإيرادات تعدو المصروفات لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣,٨٤٠,٠٠٠ ج ٣ م .

ولكن اذا ما أحلنا بعض الحسابات محلها من التقدير كوضع النظام الجبركي الجديد موضع التنفيذ وما سبق ذلك من حركة التهاوت على التخزين والسنة التي سار عليها معظم الموردين في بعض الوزارات ذات الميزانية الكبيرة من تقديم مطالباتهم في الأشهر الأخيرة من السنة فانا نقدر زيادة الإيرادات على المصروفات في نهاية السنة المالية بنحو مليون ونصف مليون، وعلى هذا فننظر أن يبلغ حساب الاحتياطي العام نحو ٣٧,٣٠٠,٠٠٠ ج ٣ م .

وقد تابعت الحكومة الحطة التي رسمها البرلمان فوالست استار الاحتياطي في سنة ١٩٢٩ حتى لقد بلغ المستمر منه في أوراق مالية لنساية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ : ١٨,٠٤٣,٠٢٠ ج ٣ م وفي أذونات على الخزنة البريطانية لمدة ثلاثة أشهر ١٠,٧٧٠,٦١٠ ج ٣ م . والمودع باليك الأهل ايندا ما تابنا لمدة سنة اعتبارا من أول يولي سنة ١٩٢٩ بفاكدة ١/٢٪ أقل من سعر القطن في بنك إنجلترا من ٨,٠٠٠,٠٠٠ ج ٣ م . والآتي بيان السندات التي تبلغ قيمتها ١٨,٠٤٣,٠٢٠ ج ٣ م كما جاء أعلاه .

جنته

٩,٦٩١,٠٥٢ سندات الدين المصري (موحد ويمتاز ومضمون) .

٧,٧٠٠,٦٤٤ سندات بريطانية .

٣٧,٩٥٠ سندات من القروض الثنائية .

٢٨,٠٣٧٤ سندات وأسهم مخففة .

١٨,٠٤٣,٠٢٠

ويراعى أن من الأموال الداخلة في حساب الاحتياطي المبالغ الآتية :

١,٨٢٥,٩٥٠ باق ثمن ومصاريف الأقطان المشتراة لحساب الحكومة لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٩ (عملية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦) .

٣٣٧,٢٤١ باق ثمن ومصاريف الأقطان المشتراة لحساب الحكومة لنساية ديسمبر سنة ١٩٢٩ (عملية سنة ١٩٢٩) .

٤١٢,٢٣٠ سلف على أقطان (الرصيد لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٩) .

٥,٥٧٢ سلف لخدمة الزراعة (الرصيد لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٩) .

٢,٥٧٥٧٠٣

انشاء بنك زراعى :

وسوف يسهل انشاء هذا الاحتياطى لتحقيق المشروع الهام الذى تعنى وزارة المالية بدمسه الآن ، طبقا لما جاء فى خطاب العرش ، ألا وهو مشروع انشاء بنك زراعى يكتفى الحكومة بمؤنة تولى أعمال التسليف التى انما تأخذها على عاتقها مضطرة لعدم وجود الأداة التى يمكن أن تتولاها على وجه يكفل مصلحة الزراع دون اضرارها ، وينظم عرض الحاصلات وطلبها تنظيما يصون السوق من المؤثرات التى تسبب بكتائها .

ولا مشاحة فى أن جميعيات التعاون ستجد فى البنك الزراعى المزمع انشاؤه خير عون لها على القيام بمجدة الشؤون الزراعية فى البلاد .

توطيد الثقة العامة :

وستضى الحكومة كل العناية بصحت الشؤون الاقتصادية عامة وتنظيم الأسواق خاصة . ولئن كانت قد اتخذت الحكومة إجراءات مؤقتة لحماية السوق كما أعلن وزير المالية فى البرلمان أخيرا فلما ستعمل على إيجاد الملاجئ التامع فتضع الأسس الصحيحة لتنظيم أسواق القطن تنظيما مستديما يكفل مصلحة المنتجين ويوطد دعائم التجارة .

ومن شأن الحكم المستورى فى هذه البلاد أن يزيد الثقة المالية توطيدا ويؤيد بكل الوسائل المعقولة التعاون الاقتصادى والمالى بين سكان القطر ويحصل من أعمال الإصلاح والتعمير والمشاريع الحيوية خير عرطب فى استمالة الأموال الأجنبية للاستغلال فى ظلال العلمانية والسكون اللذين انتاز بهما وادى النيل .

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

قدرت المصروفات فى مشروع الميزانية بمبلغ ٤٤,٩٥٠,٠٠٠ ج ٠ م .
والايرادات بمبلغ ٣٨,٩١٩,٠٠٠ ج ٠ م . على أن يضم إلى المبلغ الأخير ٦,٠٠٠ ج ٠ م . اقترح اخضاعا من الاحتياطى العام . ويقال للمبلغ الذى رُفِىَ أخذه من الاحتياطى عن نظيره فى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ١,٧٢٧,٠٠٠ ج ٠ م . وإن كان يزيد على ضفى ما اعتمد أخذه فى سنى ١٩٣٧ - ١٩٢٨ و ١٩٢٨ - ١٩٢٩ كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	الايرادات	المصروفات	المقدر أخذه من الاحتياطى
١٩٢٧ - ١٩٢٨	٣٦,٢٧٧,٠٠٠	٣٨,٩١٩,٠٠٠	٢,٦٤٢,٠٠٠
١٩٢٨ - ١٩٢٩	٣٧,٥٣٢,٠٠٠	٤٠,١٧٠,٠٠٠	٢,٦٣٨,٠٠٠
١٩٢٩ - ١٩٣٠	٣٨,٩٥٠,٠٠٠	٤٧,٤١٠,٠٠٠	٨,٤٦٠,٠٠٠
١٩٣٠ - ١٩٣١	٣٨,٩٦٢,٠٠٠	٤٤,٩٥٠,٠٠٠	٦,٩٨٨,٠٠٠

وقد أصبح الباقى من القطن الآن ٢٩٢١٨ بالة بيناتها كالاتى :

٢٩٠٦٥	سكلاريدس
١٥٣	اشموى
٢٩٢١٨	

وقد ظهر عند الشروع فى البيع فى خلال الصيف المنقضى أن ما تطرق إلى هذا القطن من التلف بعد أن طال الأمد على خزنه لم يصل إلى الحد البالغ فيه الذى وصفه بعض التجار ولم يكن الاقبال على شرائه قليلا مع أن الوقت الذى اختير للبيع لم يكن يسمح بتصريف كميات كبيرة لأن الطلب كان محدودا وقاصرا على الأنساق المتوسطة .

الاحتياطى الزراعى :

ولما كان جل الاحتياطى قد أصبح مقيدا للمستقبل بسبب المشاريع الممدة للتنفيذ فى الري والصرف والسكك الحديدية والطرق والكبارى والموانئ والمنائر وغيرها مما يقتضيه التطور الاقتصادى والعمرائى رأت وزارة المالية أنها لن تستطيع متابعة جهودها فى القيام بما يطلب اليها التذرع به من وسائل لحماية القطن إذا ما نصب معين الاحتياطى العام فاقتربت انشاء احتياطى خاص يقطع من ذلك الاحتياطى ويستعمل فى الأغراض الآتية :

(أ) منح سلف للزراع .
(ب) معونة الهيئات التى تعمل فى سبيل تحسين الشؤون الزراعية وما هو مرتبط بها من صناعات .

(ج) التنايىر التى ترى الحكومة اتخاذها فى الأزمات الاقتصادية الخاصة بالمحاصلات الزراعية .

وإذا وافق البرلمان على ذلك فيؤلف الاحتياطى الزراعى من المبالغ الآتية :

(أ) من مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه يؤخذ من الاحتياطى العام .
(ب) من المبالغ الناتجة والى تتج من بيع القطن الذى كان فى حيازة الحكومة عند صدور قرار مجلس الوزراء فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٩ بالمواقة على انشاء احتياطى زراعى .

(ج) من المتحصل من ضريبة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١

ولا شك أن من اجل ما يرغب فيه البرلمان إعداد الصدة للظوائى وللقاومة ما يمكن أن يخل بأسواق حاصلاتنا من كميات مما وجه إليه النظر فى ظروف مختلفة .

وقد ترتب على ما تقدم قص في تقدير الإيرادات يبلغ نحو ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. وهذا القصر يكاد يكون مساويا لقصر الإيرادات في مجملها، أي أن الزيادة في تقديرات بعض أبوابها استغنى عنها تخفيض في تقديرات البعض الآخر.

ومع ذلك فإن الميزانية لم تتأثر من جراء ذلك لأن القصر الذي أصاب كفة الإيرادات يماثل في كفة المصروفات تخفيض ناتج عن بعض الموائل البارزة، فميزانية سنة ١٩٢٩ تستعمل على اعتقاد قدره ١٤١,٣٨٨ ج.م. القسط الثاني من المبلغ الذي تم الاتفاق عليه في السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لتسوية مطالب الأميرية البريطانية والسلطة العسكرية وعلى ١,٧٧٤,٩٠٠ ج.م. لتسحق صرفه من الأذونات السابق إصدارها على الخزانة لوفاء المكافآت الاستثنائية الممنوعة لوظفين الأجانب الذين اعترفوا الخدمة بمقتضى القانون رقم ٢٨ - ١٩٢٣ وعلى ١٥٠,٠٠٠ ج.م. لتوصيات المقابلة المقررة بقانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠

لطالب الأميرية والسلطة العسكرية انتهت تسويتها فعلا ولم يعد من حاجة لادراج أي اعتداد لتلك في ميزانية ١٩٣٠. أما الأذونات الخاصة بالمكافآت الاستثنائية فاستحق منها في السنة المالية المقبلة يقل ٦٦٨,٠٠٠ ج.م. من المستحق في سنة ١٩٢٩، وفيما يخص بتوصيات المقابلة تقسطها الأخير يستحق في سنة ١٩٣٠، ويقدر ما يصيب السنة المالية المقبلة من ذلك القسط بمبلغ ١١,٠٠٠ ج.م. وقد ترتب على هذه العوامل الثلاثة تخفيض في اعتدادات الميزانية يبلغ نحو ١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م.، وحيث أن ميزانية ١٩٢٩ وضعت على أساس أخذ مبلغ ٨,٥٠٠,٠٠٠ ج.م. من المال الاحتياطي فكان ينبغي أخذ مثل هذا المبلغ لميزانية ١٩٣٠ فيما لو بقيت سائر الاعتدادات في مجموعها على حالها.

وقد استعرضت اللجنة المالية اقتراحات تخفف الوزارات والمصالح فوجدت أن اجابتها بكلمها تستدعي الالتفات إلى المال الاحتياطي بما لا يقل عن ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. ولما كان لا يصح أن تتقدم الحكومة إلى البرلمان بمثل هذا الطلب فقد اضطرت اللجنة إلى تأجيل كل ما يمكن تأجيله من تلك الاقتراحات، لا سيما وأن الاعتدادات المطلوبة لأعمال الجديدة تتركها على ما استطاع صرفه في سنة واحدة، أو تخفيض الاعتدادات المرصدة للأعمال المدروسة في مشروع الميزانية.

فكان رائد اللجنة في عمله هذا الوصول إلى التوازن الحقيقي بحيث أن لا يؤخذ من المال الاحتياطي إلا المبلغ اللازم للأعمال المنتجة، وهكذا لا يكون الغرض من تأجيل بعض الاقتراحات إلا اجتناب تضخم الميزانية والتركيز في الاتفاق إلى أن تتجلى الحالة فتنين الحكومة ما تستطيع تنفيذه من تخفف المشروطات التي تسرعها الوزارات والمصالح بالموجود لديها من المال الاحتياطي وبما تحصل عليه من زيادة موارد الميزانية.

وكانت اللجنة المالية تود لو أن الوقت انقضى أمامها للاطلاع مع الوزارات المختصة على الاقتراحات التي يعين تأجيلها، غير أنه قد حال دون تحقيق هذه الأمانة ورود تلك الاقتراحات متأخرة عن ميعادها العادي واضطراب اللجنة إلى العمل على تقديم مشروع الميزانية إلى البرلمان في الميعاد الذي يحدده الدستور.

والإلتفات إلى الاحتياطي في هذه السنة على الصورة المبينة أعلاه ما يوره فإن شطرا يذكر من الأعمال الجديدة من صفوف الأعمال المنتجة التي يعتبر استخدام الاحتياطي في سبيل إنجازها من وسائل استئثاره، ويخص بالذکر منها الأعمال الآتية:

٢,٦٦٩,٠٠٠	أعمال رى (اعتاد ينج حادى وخران أسوان وقناطر أسبوط واصلاح الأراضي البور وأعمال إدارة المشروعات).
١,٣٣٣,٠٠٠	أعمال بالسكك الحديدية.
٢٩٨,٠٠٠	أعمال بالتلغراف والتليفون.
٣٨٠,٠٠٠	سلف البلديات
٤٧٠,٧٠٠	

وإذا ما أضفنا إلى هذا المبلغ المبالغ المضممة لأعمال ثانوية في أهميتها، ولكنها لا تخلو من صفة الاستياج، كإيجل ١٩٧,٠٠٠ ج.م. في ميزانية الموافى والمائر ٧٥٠,٠٠٠ ج.م. في ميزانية مصلحة الأملاك لاصلاح شطر من أراضي الحكومة البور ونحو مليون من الجنيهات لمصلحة المباني تصرف في تشييد أبنية حكومية ترتب على إقامتها توفير مبالغ طائلة ما تصرفه الحكومة في الاعطارات، ومبالغ أخرى جزئية لأعمال يطبق عليها ما قيل عن المبالغ الساهة، فانا نجد أن الرجوع إلى الاحتياطي قد استلزمته مصاريف ممتدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولئن كان قد خرد في مشروع ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أن يؤخذ من الاحتياطي مبلغ يقرب من الثمانية الملايين ونصف المليون من الجنيهات إلا أن المشاريع التي رصدت عليها مبالغ باهظة لم يتاولها تنفيذ الجلى بليل أن الحساب التقريبي الذي ورد لوزارة المالية عن الإيرادات والمصروفات لغاية ديسمبر الماضي يدل على تجاوز الإيرادات المصروفات بمبلغ ٣,٨٤٠,٠٠٠

سيفت الإشارة إلى انقطاع جزء من الاحتياطي العام لتكوين احتياطي زواى يضاف إليه ما يحصل من ضريبة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ ترتب على ذلك حريان إيرادات الميزانية من ١٠١,٣٠٠,٠٠٠ ج.م. وهذا المبلغ هو قيمة المقدر محصيه من تلك الضريبة في السنة المقبلة.

وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ صدر مرسوم بالقانون رقم ٣٧ بلائحة الملغيات الجديدة وهي تقضى بجعل معدل المستقطع من الملغيات ٧ ٪ من الماسة بدلا من خمسة مع تحصيل ما يستحق على الموظفين والمستفيدين الذين يطلبون المعاملة باللائحة الجديدة من فرق المعدل عن مدة خدمتهم الساهة، فكانت نتيجة هذه الأحكام أن زيد تقدير المستقطع من الملغيات زيادة غير عادية قدرها ٢٢٤,٠٠٠ ج.م. منها ١٣٤,٠٠٠ ج.م. لفرق معدل الاستقطاع عن السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ و ٩٠,٠٠٠ ج.م. لتطور تحصيله في السنة نفسها من المستحق عن السنوات السابقة.

لاحظت اللجنة المالية أنه على أثر نشر مشروع التعرفة الجمركية الجديدة اتفخ الكثيرون على استيراد البضائع بقصد تخزينها كما تقدمت الإشارة إلى ذلك وأن هذا التخزين يسبق من الاسرار في السنة المالية المقبلة بحيث قد لا يتجنى الميزانية في سنة ١٩٣٠ الا اليسير من ثمة النظام الجديد . ولذا فقد وضع تقدير رسوم الإيرادات بصرف النظر عن كل زيادة تأتي بها تلك التعرفة .

أما الصادرات فقد بنى تقدير رسومها بإعتبار قيمتها ٤٥٠٠٠٠٠٠ ج.م ، بما في ذلك ٢٥٠٠٠٠٠ ج.م للصناعات الوطنية المعفاة من الرسوم ، والتقدير المذكور يزيد نحو ٤ ملايين جنيه على قيمة الصادرات في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ غير أنه يقل نحو ٥ ملايين ونصف مليون عن صادرات سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ١٣٥ مليون ونصف مليون عن صادرات سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩

والسبب في ذلك أن هبوط أسعار القطن دعا إلى تقدير صادراته بمبلغ ٣٣٧٥٠٠٠٠ ج.م في حين أن قيمتها بلغت نحو ٤١ مليون جنيه في سنة ١٩٢٧ و ٤٣ مليون في سنة ١٩٢٨

وفى بالنقص رسوم الدخان فقد وضعت تقديراتها على أساس المحصل في سنة ١٩٢٨ مع مراعاة التخفيض المعتاد .

وما هنا ما تقدم ليس في تقدير إيرادات الجمارك ما يستحق الذكر الا أن المصلحة أخذت على نفسها دفع أجور الشاليين المخصصين بنقل أمتعة ركاب البواخر مقابل تحميل رسم معين وقد ترتب على هذا النظام إضافة ٧٠٠٠ ج.م إلى تقدير الإيرادات المتنوعة وأدراج احتياذ قدره ٥٠١٧ ج.م في ميزانية المصلحة لأجور هؤلاء الشاليين ومصاريفهم .

باب ٣ - رسوم الموانئ والمناظر

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢١٧,٣٠٠	٢٢٧,٧٠٠	رسوم الموانئ وإيرادات مختلفة
٨٧,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	رسوم المناظر
٣٠٤,٣٠٠	٣٢٩,٧٠٠	

لما وضع تقدير إيرادات سنة ١٩٢٩ كانت التبعة متجهة إلى تخفيض رسوم المناظر في البحر الأحمر والأبيض المتوسط فانقص تقدير إيراداتها ٥٨٠٠٠ ج.م بالنسبة إلى تقدير السنة السابقة ، وقد اعتمد التخفيض المشار إليه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٩ ابتداء من ١٥ يونيه سنة ١٩٢٩ ، ولما كان المحصل على أساس التعرفة الجديدة في الأشهر الأولى من السنة الحالية يقل على أن الإيرادات قد تلاحظ على ١٠٥,٠٠٠ ج.م قد رفع تقدير السنة المقبلة إلى ١٠٢,٠٠٠ ج.م

وأما تخعفة رسوم الموانئ فلا تزال على حالها .

وفى إلى بيان موجز عن كل باب من أبواب الميزانية :

الإيرادات

باب ١ - الأموال المقررة

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥,٢٤٥,٠٠٠	٥,٢٤٢,٠٠٠	أموال الأطنان
٩١٣,٠٠٠	٨٣٦,٠٠٠	عوائد الأملاك
٦,١٥٨,٠٠٠	٦,٠٧٨,٠٠٠	

ليس في تقدير أموال الأطنان ما يستدعى إشارة خاصة الا أنه يستعمل على ١١,٠٠٠ ج.م الضريبة المستحقة على الأطنان المعروفة برزقة بلا مال وقد سبق أن أدرج المبلغ المذكور في ربط السنة المالية ١٩٢٩ إلى أن يفصل في الخلاف القائم بهذا الشأن بمعرفة اللجنة المختصة بفرض المنازعات بين الحكومة والأوقاف .

أما تقدير عوائد الأملاك ففيه زيادة ٧٧,٠٠٠ ج.م منها ٢٨,٠٠٠ ج.م ناشئة عن التمدل الذى طرأ على تقدير سنة ١٩٢٩ لتأية أغسطس الماضى من جراء المستجلات والمراقب بمقتضى القوانين المعمول بها ، والباقي هو قيمة ما يخطر حصوله من التمدل للأسباب نفسها من تاريخ اعداد مشروع الميزانية إلى آخر السنة المالية المقبلة بما في ذلك ٣,٦٠٠ ج.م قيمة الموائد المنظور بطلها على بنادر جديدة .

باب ٢ - الجمارك

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣,٨١٠,٠٠٠	٤,٠٢٠,٠٠٠	١ - رسوم على الواردات
٤٢٥,٠٠٠	٤٣٥,٠٠٠	٢ - رسوم على الصادرات
٧٦٨,٠٠٠	٧٨٤,٧٠٠	٣ - رسوم الأرصفة
٢٠٠,٠٠٠	١٨٣,٠٠٠	٤ - إيرادات متونة ومصاريف بحركية
٦,٠٥٠,٠٠٠	٦,٠٤٦,٠٠٠	٥ - رسوم على الدخان والتبناك والسيجار
١٤٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	٦ - رسوم استهلاك
١١,٣٩٩,٠٠٠	١١,٦١٢,٧٠٠	
١٥٨,٠٠٠	١٧٥,٧٠٠	تقريب مسموحات بحركية
١١,٥٥٧,٠٠٠	١١,٤٣٧,٠٠٠	

باب ٤ - مصائد الأسماك

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦١,٥٠٠	٦٣,٠٠٠	١ - رخص الصيد
٢١,٣٠٠	٢٢,٥٠٠	٢ - إيجارات مناطق الصيد
١,٢٠٠	١,٥٠٠	٣ - إيجارات مناطق الاسفنج
٨٤,٠٠٠	٨٧,٠٠٠	

وضع تقدير سنة ١٩٣٠ على أساس متوسط إيرادات الثلاث السنوات الأخيرة .

باب ٥ - الدمغة

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١ - ثمن ورق دمغة
٤٤,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٢ - بدل ورق دمغة
١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٣ - رسوم على جوازات السفر
٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤ - رسوم دمغة على كوتراتات القطن وبذرة القطن
١٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٥ - إيرادات قلم تحقيق الشخصية
٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦ - رسوم الاجراءات الفئصلية بالسفارات والتفصيلات
١٧٦,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠	

تقدير سنة ١٩٣٠ يتناسب مع المحصل في السنتين الأخيرتين إلا فيما يخص البند ٤ فقد خفض تقديره من المحصل مراعاة للظوائى التى يكون تأثيرها بعيد المدى في حركة البوصة .

باب ٦ - دمغة المصوغات

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٤,٠٠٠	٣١,٠٠٠

تروحت الإيرادات في الأربع السنوات الأخيرة من ٢٩,٠٠٠ ج.م ٤٠,٠٠٠ ج.م وتقدير سنة ١٩٣٠ يكاد يكون مساويا للمحصل في سنة ١٩٣٧

باب ٧ - الرسوم القضائية والتجارية

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١,٣٢٥,٠٠٠	١,٣٦٣,٠٠٠	١ - المحاكم المختلطة
٧٨٤,٠٠٠	٨٢٤,٠٠٠	٢ - المحاكم الأهلية
١٠٧,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٣ - المحاكم الشرعية
٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤ - المجالس الحسبية
١,٠٠٠	١,٠٠٠	٥ - المجالس الخصوصية
٢,٢٥٢,٠٠٠	٢,٣٣٨,٠٠٠	

في تقدير إيرادات المحاكم المختلطة لسنة ١٩٢٩ زيادة قدرها ١٤٥,٠٠٠ ج.م بالنسبة الى تقدير إيرادات السنة السابقة وهذه الزيادة ترجع الى الأخص الى استيفاء رسوم التسجيل بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ لدى التصديق على الامضات أو الأختام الموقع بها على المهرات الرقعية التى أوجبت تسجيلها المادة ٧ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣

وقد أسفر العمل بهذا النظام في مدة سنة كاملة عن زيادة في رسوم قلم الملكية تبلغ نحو ١٥٠,٠٠٠ ج.م فروغى هذا العامل في تقدير إيرادات المحاكم المختلطة لسنة المالية المقبلة .

أما المحاكم الأهلية والشرعية ففى تقدير إيراداتها زيادة قدرها ٤٠,٠٠٠ ج.م و ٨,٠٠٠ ج.م على التوالى وهى زيادة تبررها متحصلات الثلاث السنوات الأخيرة .

باب ٨ - سكك الحديد

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢,٩٥١,٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٠	١ - أجرا الركاب
٣,٩٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢ - أجرا البضائع
١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٣ - إيرادات متنوعة
٦,٩٧١,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	

وضع هذا التقدير استنادا الى المنظور تحصيله في السنة المالية الحالية مع مراعاة النقص الذى أصاب عدد الركاب

باب ١٢ - الاملاك الأميرية

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦٥٣,٠٠٠	٥٩٣,٠٠٠	١ - مصلحة الأملاك
٢٧٢,٧٠٠	٢٧٩,٠٠٠	٢ - أملاك تابعة لمصالح أخرى
٩٢٥,٧٠٠	٨٧٢,٠٠٠	

في إيرادات مصلحة الأملاك نقص قدره ٦٠,٠٠٠ ج.م وهو يرجع على الأخص الى مشروع توزيع الأراضي على صغار المزارعين لإنشاء ملكيات فردية صغيرة مما يقرب عليه نقص في المساحة المؤجرة ومن استبدال الأطنان المزعم توزيعها في قناتيش السطه وبخفا وعلوة موسى بنبرها من أطنان قناتيش بقاس لزراعة النخاسة حيث معدن الأرض أقل جودة من أرض القناتيش الثلاثة المشار اليها، وقد عجز الإيرادات من نقص المساحة المؤجرة بمبلغ ٣٢٢,٠٠٠ ج.م، ومن اختلاف معدن الأطنان المستبدلة للزراعة الخاصة بمبلغ ١١,٠٠٠ ج.م. باعتبار أن متوسط محصول القطن في الأطنان الجديدة قد لا يزيد على ٣ قناطير و ٥٠ وطلا في حين أن متوسطه في الأطنان الحالية يبلغ ٣ قناطير و ٧٠ وطلا .

وهناك عامل ثالث أدى الى تخفيض تقدير الإيرادات وهو هبوط أسعار القطن وقيمة من حاصلات القناتيش فقد وضع التقدير باعتبار أن قطن القطن ٧ جنيهات مقابل ٧ جنيهات و ٥٠٠ طم في تقديرات سنة ١٩٢٩

باب ١٣ - بدل الخدمة العسكرية

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

وضع التقدير على أساس متوسط المحصل في الثلاث السنوات الأخيرة .

باب ١٤ - رسوم الخفر

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١,٤٥٨,٠٠٠	١,٤٠٧,٠٠٠

يشتمل تقدير سنة ١٩٣٠ على ٢٥,٠٠٠ ج.م الرسوم الخاصة بالقوة الإضافية المطلوب تسيئها في السنة المقبلة . وادراج هذا المبلغ يتوقف على اعتداد هذه القوة في الميزانية .

ومن الزيادة في تقدير الإيرادات ٧٠,٠٠٠ ج.م لتعديل النسبة المقررة من إيجار الأماكن المتخذة أساسا لتحصيل الرسوم في مدينة القاهرة ولإلغاء الاعفاء الذي كانت تتمتع به الأماكن التي لا يتجاوز إيجارها السوى ١٠ ج.م .

باب ٩ - التفرقات

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	١ - التفرقات الباخلية والخارجية
٩,٠٠٠	٨,٠٠٠	٢ - غيارات السفن بالإسكندرية بواسطة محطتى الاسكندرية والقنصر
٢٨,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٣ - إتاوات شركة الاستن وغيرها
٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٤ - إيرادات متنوعة
٢٢٠,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠	

ليس في هذا التقدير ما يستدعي إشارة خاصة .

باب ١٥ - التليفون

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٧٣,٠٠٠	٣٥٧,٠٠٠	١ - اشتراكات عمومية
١٢٤,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٢ - اشتراكات مصالح الحكومة
١٩٦,٠٠٠	١٩٦,٠٠٠	٣ - المكالمات التليفونية
٣,٠٠٠	٢,٠٠٠	٤ - إيرادات متنوعة
٦٩٦,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠	

إيرادات هذه المصلحة في نمو مطرد لاتساع نطاقها بزيادة عدد المشتركين .

باب ١١ - البريد

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧٤٠,٠٠٠	٧٢٣,٠٠٠

ترجع الزيادة الى اتساع نطاق أعمال المصلحة ويزيدها المنظور تحصيله في السنة المالية الحالية .

باب ١٥ - المستقطع من ماهيات المستظمين

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٥٤٠,٠٠٠	٣١٦,٠٠٠

وضع التقدير مع مراعاة أحكام قانون المعاشات الجديد كما خدمت للاشارة في صدر هذه المذكرة .

باب ١٦ - الأرباح الناتجة من تشغيل النقود

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١,٢١٧,٠٠٠	١,١٣٧,٠٠٠
٦٣٥,٠٠٠	٦١٤,٠٠٠
٤٥,٠٠٠	٣٩,٠٠٠
١١٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
٧٩٥,٠٠٠	٨٧٠,٠٠٠
٢,٨٢٧,٠٠٠	٢,٧٩٥,٠٠٠

في هذا الباب زيادة قدرها ٣٢,٠٠٠ ج.م وهي ترجع الى رفع تقدير كويونات سندات الاحتياطى وفوائد الحسابات الجارية بمقدار ١٠١,٠٠٠ ج.م نظرا لزيادة المال الاحتياطى ورفع معدل فائدة المال المدفوع اليك الأهل بصفة أمانة ناشئة ، وهما بل ذلك تخفيض قدره ٧٥,٠٠٠ ج.م في تقدير حصة الحكومة في أرباح اوراق البنكنوت من جراء القص في متوسط التداول منها .

باب ١٧ - إيرادات ورسوم متنوعة

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢,٨٠٤,٨٠٠	٢,٧١٣,٥٠٠

في هذا الباب زيادة قدرها ٩١,٣٠٠ ج.م وهي ترجع الى رفع تقدير بعض البنود بمبلغ ١٣٩,٢٠٠ ج.م مقابل تخفيض ٤٧,٩٠٠ ج.م في البعض الآخر .

وفى على بيانها من البنود التي رفع تقديرها والعوامل التي أدت الى ذلك :

(أولا) مرتبات التلاميذ (بند ١٣) - في هذا البند زيادة قدرها ١٠٠,٠٠٠ ج.م وهي ترجع الى اتساع نطاق التعليم بما أنشئ من مدارس جديدة ومن فصول اضافية . وهناك مشروع برغ المرتبات في مدارس رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية ، فانما تمت الموافقة عليه وأمكن تنفيذه ابتداء من السنة المدرسية ١٩٣٠ - ١٩٣١ أثرت نتائجه الأولى في الحساب الخلقى لأن تقدير الميزانية وضع بصرف النظر عن هذا المشروع .

(ثانيا) زيد تقدير إيرادات النظم والمحاجر (بند ٢٠) ٨,٠٠٠ ج.م نظرا لما يتوقع الحصول عليه من أربع شركة البترول الانكليزية المصرية من المائة ألف سهم التي تملكها الحكومة من أسهم الشركة .

(ثالثا) وفي تقدير إيرادات دار الآثار المصرية (بند ٣١) زيادة قدرها ٥٠٠ ج.م استنادا الى الزيادة المطردة في هذه الإيرادات .

(رابعا) وزيد تقدير رسوم المحلات المغلفة للراحة (بند ٣٥) ١٠,٠٠٠ ج.م لاشتماله على القسط الأخير من مائة الثلاث سنوات السابقة لسنة ١٩٢٨

أما البنود التي خفض تقديرها فاهما ما يلي :

(أولا) المخصص من وزارة الأوقاف لمصاريف التعليم بالمدارس والمكاتب الموقوفة (بند ٢٨) - في هذا البند تخفيض قدره ١٢,٧٠٠ ج.م وهو يرجع الى أن تقدير سنة ١٩٢٩ وضع على أساس ما كانت تطالب به وزارة المعارف وقدره ٣٤,٨٠٠ ج.م وقد عرض لخلاف القائم بهذا الشأن على لجنة المنازعات بين الأوقاف ومصالح الحكومة فترأت تخفيض المبلغ الى ١٢,٧٠٠ ج.م ابتداء من سنة ١٩٢٤ وتقسيم المتأخر على ٦ سنوات بواقع ١٠,٠٠٠ ج.م في السنة .

(ثانيا) المسد من ثمن ملابس بعض مستغدي الحكومة (بند ٤٤) - وضع تقدير سنة ١٩٢٩ باختيار أن النظام الذى أقره مجلس الوزراء يسير على مستغدين النامين والخادمة الساترة سواء في ذلك من كان موجودا في الخسمة أو من يمين بعد تاريخ قرار المجلس . ولكنه رفق في خلال السنة المالية الحالية قصر تطبيق القرار فيما يخص بالخسمة الساترة على من يمين منهم ابتداء من أول مايو سنة ١٩٢٩ ولذلك خفض التقدير الى ١٢,٢٠٠ ج.م .

باب ١٨ - ضريبة القطن

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠

سبقت الاشارة الى أن إيراد هذه الضريبة سيخصص ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ للاحتياطى الزراعى عملا بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩

البرلمان

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٦٥,٠٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٢٧,٩١٣

الاعتدال المدرج في ميزانية سنة ١٩٢٩ كلف قاصرا على ماهايت ومصاريف موظفى مكاتب مجلسى الشيوخ والنواب ، أما الاعتدال الوارد في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ فيشمل مخصصات البرلمان باكملها على أساس ما اضمده السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩

ولم تراخى اللجنة المالية ادراج أى مبلغ لكافآت لخاصة بمحضرات أعضاء الدوائر الاضافية باضبار أن كلا من اللجنين سيراعى الأمر لدى وضع ميزانيته .

مجلس الوزراء

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٢٠,٠٥٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٢١,٩٧٣

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٠ أيدى مرتب التمثيل الخاص بالرئاسة الى ما كان عليه قبل سنة ١٩٢٩ أى ١٠٠ ج . م . بلنا من ١٥٠٠ ج . م .

وما علما ما تقدم ليس في هذا المشروع ما يستدعى اشارة خاصة الا أنه يشتمل على ٢٣٥٠ ج . م . لتجديد تأييد غرفة المجلس في القاهرة وغرفة دولة الرئيس في بولكل .

مكتب المستشارين المالى والقضائى

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ١٩,٤٠٥

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ١٩,٤٧٥

ليس في هذا المشروع تعديل يستحق الذكر .

وزارة الخارجية

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٣٤٦,٥٩٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٢٥٥,٣٦٤

أندرج في ميزانية سنة ١٩٢٨ نحو ١٧,٠٠٠ ج . م . لانشاء ٤ قنصليات في مهبوج وكوبه وبجاي وبنداد ولاعبة مفوضية بركسل ، وقد اعتمد البرلمان هذه المنشآت .

باب ١٩ - إيرادات غير عادية

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١ - مبيع أراضي
٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢ - إيرادات أخرى
٣٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	

تقدير مبيع الأراضي وضع على أساس المتطور تحصيله من الأقطاب التى تستحق في السنة المالية المقبلة من مبيعات السنوات السابقة .

هذا مع العلم بأن تخفيض التقدير لا يؤثر في الميزانية لأنه يقابله تخفيض مثله في اعتمادات الدين المسمى باضبار أن المحصل من مبيع الأراضي يخصص لاستهلاك الدين .

باب ٢٠ - حصة مصر في التوزيعات التى تدفعها ألمانيا

سنة ١٩٢٩

جنيه مصرى

٩٧,٥٠٠

سنة ١٩٣٠

جنيه مصرى

٩٧,٥٠٠

هذا الإيراد ناشئ عن الاتفاق الذى عقده الحكومة في خلال السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مع الحكومة البريطانية بشأن المطالبات المالية بين الحكومتين ، وقد أدرج المبلغ المذكور موقفا الى أن يت البرلمان في أمر التسوية المالية التى اقروها مجلس الوزراء في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٩

المصرفات

مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٧٦٥,٤٢١

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٧٣٢,٤٥٩

الاحتياجات المطلوبة لسنة ١٩٣٠ تكاد تكون مساوية لاحتياجات سنة ١٩٢٨ وهى تقبل ٣٢,٩٦٢ ج . م . عن المدرج في ميزانية سنة ١٩٢٩ وهذا الفرق ناتج عن تخفيض قدره ١٢,٢٧٩ ج . م . في الباب الثالث (أعمال جديدة) ٢٢,٤٩٦ ج . م . في الباب الثانى (مصاريف عمومية) . أما اعتمادات الباب الأول (ماهايت ومرتبات) فعليا زيادة قدرها ١٨١٣ ج . م . وهى ناتجة عن المداوات المادية والخصوصية وعن بعض تعديلات في الوظائف .

- ٣ - إنشاء ٨ وظائف لمكتب استعلامات القطن ونفا قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩
- ٤ - إنشاء ٩ وظائف منها وظيفة من الدرجة الأولى (ب) لمسكرير قن ٣ وظائف كاتبة للقيام بالأعمال الإضافية الناتجة عن بيع رؤساء الحسابات ووكلائهم إلى الديوان العام و ٥ صيارف لمكتب شين الكوم والمينا الأخلاطين ولصلحة التنظيم ولقلم الجابورقات بيور سعيد .
- ٥ - حذف ٢٥ وظيفة من الوظائف الزائدة على الحاجة .

هذه هي أهم التعديلات التي أدخلت على الباب الأول من ميزانية سنة ١٩٢٩ بالنسبة إلى ميزانية سنة ١٩٢٨ المتعمدة من البرلمان .

أما مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ فيتضمن حذف وظيفة الوكيل المساعد ووظيفة السكرير الثاني و ١٨ من الوظائف الزائدة على الحاجة وتخفيض ٣ وظائف من وظائف رؤساء الحسابات ووكلائهم ونفا قرار لجنة الموظفين العليا الذي صدق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٢٩ وهذا التخفيض يرجع إلى نقل بعض الوظائف المشار إليها من وزارة المالية وبعض المصالح والعكس .

ويتضمن المشروع من جهة ثانية إنشاء ٣١ وظيفة منها ٢٤ في السلك العام و ٧ في سلك الخدمة السائرة ، فمن الوظائف الدائمة ١٠ لمكاتب السكريرين الحاليين ونفا قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٩ و ٨ لمراقبة مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة للصل بقلم المراجعة المنشأ حديثا في مصلحة السلك الاحديدية و ٧ وظائف للديوان العام منها واحدة منقولة من وزارة الداخلية وواحدة لمدير مكتب القطن . أما الوظائف الخارجية عن هيئة العمل فمنها ٣ محصلين ببناء بور سعيد و ٤ سعاة وفراشين .

وقد أسفر ما تقدم، مع مراعاة العلاوات ووفرة الربط ، عن تخفيض في اعتمادات الباب الأول قدره ٨٤٨٧ ج.م

أما اعتمادات الباب الثاني فاهم ما فيها زيادة ١٥٠٠٠ ج.م في اعتماد التوريلات العمومية لكثرة طلبات وزارة المعارف ولا تساع نطاق بعض المصالح بالمنشآت الجديدة وحذف اعتماد ١٤٠٠٠ ج.م الذي كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ كحساسة الناشئة عن إعادة سك القود الفضية .

وكانت اعتمادات الباب الثالث تقتصل على ٨٠٠٠ ج.م لمصاريف اشتراك الحكومة في معرض لييج و ٦٧٨٠ ج.م لمزريات ومصاريف انتقال الخيلاء الجركيين وسماطهم و ٦٠٠٠ ج.م لإنشاء جدار في القيم الوطني بمدينة الاسماعيلية .

فالاعتماد الأول خفض إلى ٥٠٠٠ ج.م وهو قيمة الباقي من بحملة التكاليف التي رفعت إلى ١٥٠٠٠ ج.م وكانت بمقدرة مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م بقرار من مجلس الوزراء . أما الثاني فقد أبقى على حاله ، ورحل الاعتماد الثالث إلى ميزانية سنة ١٩٣٠ لتأخير العمل .

وفي ميزانية سنة ١٩٢٩ أدرج مبلغ ١٧,٠٠٠ ج.م لإعادة تفصيلات لندن وبارس وروما وبرلين منفصلة عن المفوضيات ولا إنشاء تفصيلية في واشنطن مع إنشاء ٦ وظائف لمصنفين تجارين في مدريد ولاهاي وبراج وبيروت واست وطهران وأثينا ، وكان ذلك بناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٨

وعلاوة على ما تقدم أنشئت في ميزانية سنة ١٩٢٩ تفصيلية جديدة في جاوه وأثينا مأموريتا حلب وحيفا لاجاله أعمالها على تفصيلتي بيروت والقدس فأصبح عدد الميئات التمثيلية ١٣ مفوضية و ٣٥ تفصيلية .

وأدرج للعمال الجديدة بميزانية سنة ١٩٢٩ مبلغ ٨٧,٤٥٠ ج.م منها ٤٥,٥٠٠ ج.م لصرف تمويضات للعمال المصريين عن الاضرار التي لحقتهم أثناء الحرب العالمية الكبرى ، و ١٨,٥٠٠ ج.م لشراء دار لمفوضية طهران بما في ذلك مصاريف التصليح والتأثيث، و ١٠,٣٠٠ ج.م لتأثيث مفوضية برلين، و ٣,٠٠٠ ج.م لاصلاح دار مفوضية براج وأثينا، و ٨,٥٠٠ ج.م لاستيفاء المبلغ اللازم لشراء فضيات لمفوضية برلين وتأثيث تفصيلية جاوه واديس أبابا ومفوضية لاهاي ولشراء ٣ سيارات لتفصيلات بغداد واديس أبابا وجدة .

وقد ترتب على ما تقدم ان زيلت اعتمادات ميزانية سنة ١٩٢٩ نحو ٩٩,٠٠٠ ج.م على اعتمادات ميزانية سنة ١٩٢٨

أما مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ فقد وضع على أساس ما تقدم بيانه، مع حذف الاعتمادات الخاصة بالأعمال الجديدة لأنها تتفق بمصاريف غير عادية لتسخر ، فنجم من ذلك وعن بعض تعديلات جرت تخفيض قدره ٩١,٢٠٠ ج.م بالنسبة لاعتمادات السنة الحالية وهذا التخفيض يتناول على الأخص اعتمادات الباب الثالث (الأعمال الجديدة) .

وزارة المالية

بجني مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ... ٣,٥٥٣,٧٨٣

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ... ٣,٦٤٨,٨٢٩

الديوان العام :

وضعت ميزانية سنة ١٩٢٩ فيما يخص بالوظائف على الأساس التالي :

١ - قل وظائف رؤساء الحسابات ووكلائهم وعددها ١٢٠ وظيفة من ميزانيات مختلف الوزارات والمصالح وذلك استنادا إلى القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بشأن تنقيع هؤلاء الموظفين إلى وزارة المالية .

٢ - تعميم نظام السكراتيرين الحاليين بحيث يشمل جميع الوزارات عملا بقرار المشار إليه، وقد ترتب على ذلك إنشاء خمس وظائف من الدرجة الثانية للسكراتيرين الحاليين وست لوظائف مكاتبهم .

بالشرط الأخير من مصاريف المتداد العام وقدره ١٧٢٠ ج. م. لانه العمل مقابل ادراج اعتاد يبلغ ٧٠٠ ج. م. لعل مائة مجموعة مصفرة من السنة والمشرى. وما جرافيكاً الموجودة بالمصلحة والى بعض تصديلات فى اعتادات الباب الثانى .

المصلحة الأميرية :

يشتمل مشروع الميزانية على ١٠٥٠ ج. م. الطبوعات التى تؤخذ تكاليفها من مخصصات البرلمان . وما هذا ذلك ليس فى هذا المشروع تعديل يستدعى اشارة خاصة .

مصلحة الأملأك الأميرية :

جاء فى خطاب العرش انه تحقيقاً لرغبات البرلمان ستقوم الحكومة بتوزيع خمسة آلاف فدان من الأراضى المستصلحة على صغار الزراع فى الوجه البحرى ، وحيث انه يقرب من ذلك نقل الزراعة الخاصة الى تفتيش بخاص مما يستلزم زيادة فى المصاريف قدرها ٨٠٠٠ ج. م. تقريباً . وذلك لأن اراضى التفتيش المذكور لا تعادل فى جودتها الأراضى المأخوذة للتوزيع فهى أكثر نفقة منها لاسيما ان موصها جيد والأيدى العاملة بتلك الجهات قليلة .

وقد رعى ملاوة على ذلك قل الباقي من زمام الزراعة الخاصة فى تفتيش السطة ومساحته نحو ٣٩٩٥ فداناً الى تفتيش بخاص أيضاً وذلك لأن تلك الناحية أصبحت مكتظة بالسكان وقد استدعى هذا النقل ادراج ١١٨٥٠ ج. م. المصاريف العمومية و١٠٠٠ ج. م. للأعمال الجديدة التى تقدر بجملة تكاليفها ٣٤٥٥ ج. م. .

وملاوة على ما تقدم رأت الحكومة المعنى فى مشروع مزرعة الألبان التى بدأت المصلحة فى تنفيذ سنة ١٩٢٩ واستواصله فى السنة المقبلة مع التوسع فيه لانشاء مزرعة أخرى قريبة المشاشية ، وقد أدرج لهذا الغرض اعتاد قدره ٢٥٠٠ ج. م. .

وقد اتجهت النية فيما يتعلق بمشروع اصلاح الأراضى الى تنفيذها فى أملاك الحكومة المكتسبة فى شمال الدلتا وقد أدرج لذلك اعتاد قدره ٧٤٥٠ ج. م. .

مصلحة الجمارك :

وضعت ميزانية السنة المالية الحالية مع مراعاة قرارات لجنة الموظفين العليا وقرار مجلس الوزراء الخاص بتتبع رؤساء الحسابات وكلائهم الى وزارة المالية (الديوان العام) فكانت النتيجة ان خصص عدد الوظائف النائمة وظيفة واحدة ، غير أنه أنشئت وظيفة جديدة للأعمال التى تقوم بها المصلحة لحساب الأفراد قرتب على ذلك جاء بجملة عدل الوظائف الدائمة كما كان فى سنة ١٩٢٨ أما وظائف الخليفة الخارجين من هيئة العال فقد زيد عددها ١٣ وظيفة بإنشاء ١٣ وظيفة للأعمال التى تقوم بها المصلحة لحساب الأفراد ، و١١ وظيفة لتعزيم الحراسة والمراقبة السرية مقابل البناء ١٢ وظيفة قوت خلفها لجنة الموظفين العليا .

وما تبقى الاشارة اليه أن الاعتاد المدرج فى ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لمخصصات الجمارك الأثرى والمساعد البنية أبى بصفة موقفة كما كلف فى ميزانية ١٩٢٩ أى يبلغ ١٣٠٠٠ ج. م. على أن يدل وفقاً لما يقرره البرلمان لدى بحثه ميزانية الماعد .

مصلحة الأموال المقررة :

وضعت ميزانية سنة ١٩٢٩ مع مراعاة قرارات لجنة الموظفين العليا التى قضت بتفويض وظائف المصلحة فى فروعها الثلاثة ١٦٨ وظيفة ، خذف منها ٧٥ وظيفة فى ميزانية سنة ١٩٢٨ و٦٧ وظيفة فى ميزانية سنة ١٩٢٩ و١٧ وظيفة فى مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ وقد أنشئت فى ميزانية السنة الحالية ٣ وظائف دائمة من الدرجة حرف "ج" للرا كرا الجديدة فى العمودية والمتزلة وإشواى ٥٥ وظيفة محصل فى تلك الخليفة السائرة لمحافظة مصر والقنال والسويس و٤ عتالين إدار المحفوظات العمومية . ويتضمن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ إنشاء ١٢ وظيفة فى تلك البناء أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ للمأموريات التحصيل الخمس التى أنشئت بمحافضة مصر ، و ١٨ وظيفة فى تلك الخدمة السائرة لتقسم بعض الصيرفيات الكبيرة بسبب كثرة عدد المولدين والحجوزات وصعوبة التحصيل .

وليس فى اعتادات الباب الثانى ما يستدعى اشارة خاصة لأنها تشتمل على ١٢٠٠ ج. م. لاستيجار عمل للديوان العام توفعه لقله من عمارة الوزارة ، و٢٠٠ ج. م. لزادة الاعانة المخصصة لصدوق تعاون السيارات والمساكين .

مصلحة المساحة :

تواصل المصلحة الأعمال الخاصة بنظام التسجيل الجديد الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٧ وقد أدرج لهذا الغرض ١٢٥٠٠ ج. م. فى مشروع الميزانية .

ويشتمل المشروع أيضاً على ١٥٠٠٠ ج. م. لمواصلة الباحث الخاصة بمشروع القطاره لتكوين فكرة عامة عن طبيعة الأرض حتى اذا ماتت هذه الباحث تولت لجنة من الاختصاصيين فحص المشروع من وجهته المالية والاقتصادية .

هذا فيما يخص باعتادات الباب الثالث (أعمال جديدة) أما البايان الأول (مبايات ومرتبات) والثانى (مصاريف عمومية) فاهم ما فيها إنشاء ١٢ وظيفة فنية فى تلك الدائم للأعمال نظام التسجيل الجديد وزادة ٨١٣٧ ج. م. فى التوريدات العمومية .

مصلحة الاحصاء :

يشتمل مشروع الميزانية فيما يخص بالباب الأول (مبايات ومرتبات) على ١٤٦٧ ج. م. لإنشاء ٦ وظائف بئة للمصلحة للمنظر عودتهم فى السنة المقبلة و٩ لأعمال الاحصاء الإضافية التى قد يستدعيها النظام الجمرى الجديد .

أما البايان : الثانى (مصاريف عمومية) والثالث (أعمال جديدة) فى اعتاداتها تخفيض قدره ١١٥ ج. م. وهو يرجع الى حذف الاعتاد الخاص

فأما صرف النظر عن هذا العامل يكون في مشروع الميزانية زيادة قدرها ٤,٧٣١ ج.م منها ١,٩٩٤ ج.م في الباب الأول (ماهيات ومربيات) و ٢,٧٣٧ ج.م (مصاريف عمومية) .

فنيا يختص بالمهايات وضع مشروع الميزانية على أساس تقرير لجنة الموظفين العليا خلقت ١١ وظيفة بمبلغ ١,٥٧٤ ج.م ، وهناك بعض تعديلات من زيادة وتخفيض أسفرت عن زيادة في اعتماد الباب الأول بمبلغ ١,٩٩٤ ج.م .

مصلحة التجارة والصناعة :

يشتمل الباب الثالث من ميزانية سنة ١٩٢٩ على اعتمادات قدرها ٩٦,٩٠٠ ج.م لإنشاء مدينة وورشة للأحذية ومصيفة ومصنع لضرب الأرز وإنشاء بورصة للمحاصلات ومكتب لرقابة صادرات البلاد . ولما كانت الإجراءات التمهيدية مباشرة هذه الأعمال تستغرق وقتا طويلا بحيث يتعذر استكمال الاعتمادات المشار إليها قبل السنة المالية المقبلة فقد أعيد إدراجها في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ مع إضافة ٥,٤٠٠ ج.م إلى اعتماد المصبة لمصاريفها الإدارية .

وتتضمن ميزانية سنة ١٩٢٩ اعتمادا قدره ١٥,٠٠٠ ج.م للاستعانة بمهارة فنيين لدروس صاعات مخلفة وعلى اعتماد آخر بمبلغ ٥,٠٠٠ ج.م لصرف إعانات للفرف التجارية . وبلا الاعتمادين مرصدا إلى ميزانية سنة ١٩٣٠ مع إضافة ٥,٠٠٠ ج.م إلى اعتماد الخبراء لصيين موظفين مصريين لمعاونتهم .

وعلاوة على ما تقدم يشتمل مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ على اعتماد قدره ٥,٠٠٠ ج.م بصفة احتياطي مقابل ٨,٠٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٢٩ وعلى بعض اعتمادات لأغراض مختلفة مما جعل جملة اعتمادات الباب الثالث ١٤٨,٠٠٠ ج.م أو ٢٩,٠٠٠ ج.م بعد استبعاد ٢٢,٠٠٠ ج.م لتطور عدم صرفه .

أما البايان : الأول والثاني فقي اعتماداتهما زيادة قدرها ٨,٤٩٨ ج.م منها ٢,٠٠٠ ج.م لإنشاء وظائف للأقسام الصناعية باعتبار أن الوظائف التي أنشئت في ميزانية سنة ١٩٢٩ إنما كان الفرض منها تنظيم الأقسام الاقتصادية والتجارية .

أقسام قضايا الحكومة :

يتضمن مشروع الميزانية إنشاء وظيفة مستشار ملكي مساعد ووظيفة عام حرف (١) بمبلغ ١٧٨٠ ج.م وإضافة ٢٢٠ ج.م إلى اعتماد أجور النسخ للقيام بالأعمال الخاصة ببلدية الاسكندرية مقابل تمصيل ٢٠٠ ج.م سنويا من البلدية، وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ .

وما عدا ما تقدم فليس في هذا المشروع ما يستدعي إشارة خاصة إلا أن كثرة الأعمال في مختلف أقسام القضاء تدعو إلى إنشاء وظائف كتابية من الدرجة حرف (ج) وأن الاعتماد الخاص بمصاريف الانتقال وبدل السفيرة زيد ٥٠٠ ج.م نظرا للضغوط التي يستدعيها انتداب حضرات المستشارين وكبار موظفي القضاء لتمثيل في الحكومة المؤقتة الدولية ،

ويشتمل مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ على اعتماد قدره ٣,٠٠٠ ج.م لتعيين من قد تدعو الحاجة إليه لتنفيذ النظام الجبركي الجديد وعلى ٧ وظائف في السلك الدائم و ٥٦ وظيفة في سلك الخدمة السائرة منها ٥٢ وظيفة لتعزير الحرس والخدمة السرية .

هنا فنيا يختص بالباب الأول ، أما الباب الثاني فلا اعتمادات المطلوبة للسنة المقبلة تزيد ٩,٨١٥ ج.م عن اعتمادات السنة الحالية ومن هذه الزيادة ٤٤٠٥ ج.م ناشئة عن تولي المصلحة قتل عشق الركاب مقابل تمصيل رسم معين و ٣,٥٠٠ ج.م لمستشفى ٧ موازين لوزن الأخشاب بمقتضى أحكام النظام الجبركي الجديد .

مصلحة خضر السواحل ومصايد الأسماك :

تشتمل ميزانية سنة ١٩٢٩ على اعتماد قدره ١٤٤٠ ج.م لشراء مركب لمباحث الأسماك وعلى اعتماد آخر بمبلغ ١٧٥٠ ج.م لشراء مركب للتعليم، وقد وصل الاعتمادان إلى مشروع ميزانية ١٩٣٠ مع زيادة ١٨٧٠ ج.م على المبلغ الأول لأن تقيية المناقصة دلت على أن الترخيز على القدرات كان متوقفا للحصول عليه . وقد تأجل التعاقد على الشراء إلى أن يقر البرلمان الزيادة المطلوبة .

وما عدا ما تقدم ليس في هذا المشروع ما يستدعي إشارة خاصة .

مصلحة المتاحف والمخازن :

أقر البرلمان في ميزانية سنة ١٩٢٨ اعتمادا قدره ٩,٠٠٠ ج.م لأعمال البحث عن المعادن وعده هذا المبلغ تقديرا أوليا لمصاريف التي تستدعيها الأبحاث الجيوفيسيقية وقد اتضح في خلال السنة أنه غير كاف فرفض مجلس الوزراء في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٩ رفضه إلى ١٦,٥٠٠ ج.م وفي ميزانية سنة ١٩٢٩ أدرج اعتماد آخر بمبلغ ١١,٠٠٠ ج.م لمواصلة الأبحاث . وبناء على التقارير التي قدمت عن نتيجة الأعمال في الماضي في تلك الأبحاث فتناول المنطقة المحددة على شاطئ خليج السويس قيا في (أيا شعر) شمالا حتى (رأس اللب) . ولما كان هذا العمل يستغرق نحو ١٢ شهرا وكانت تكلفته تقدر بمبلغ ١,٥٠٠ ج.م فقد رخص مجلس الوزراء بفتح اعتماد إضافي قدره ١٥,٥٠٠ ج.م لاستيفاء ما يخص السنة المالية ١٩٢٩ من تلك التكاليف وأدرج في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ اعتماد قدره ٥,٠٠٠ ج.م للقسم الباقي منها .

وهذا، ويشتمل مشروع الميزانية على إنشاء ١٥ وظيفة في السلك الدائم و ٩ وظائف في سلك الخدمة السائرة بمبلغ ٢,٥٦٥ ج.م استنادا إلى اقتراحات لجنة الموظفين الغربية . وهذه الوظائف التي تشتمل إذا اجتمعت من لجنة الموظفين العليا وأقرها مجلس الوزراء .

مصلحة الكيمياء :

يدعو العمل بالنظام الجبركي الجديد إلى إنشاء معمل كيميائي في الاسكندرية بالقرب من مباني مصلحة الجمارك وتبلغ جملة الاعتمادات اللازمة لذلك ٤,٨٢٣ ج.م منها ٢,٩٨٨ ج.م للمهايات و ١,٨٣٥ ج.م للمصاريف العمومية .

وزارة المعارف

بجنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٣,٢٤٧,٣٧٣

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٣,٣٩٣,٩٧٥

على أثر إلحاق مصلحة الآثار المصرية بوزارة المعارف عملاً بالمرسوم الصادر بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ وضم دار الآثار العربية أصبحت ميزانية الوزارة تشتمل على ثلاثة فروع . فاعتمادات القرض الأول (الديوان العام والتعليم) تبلغ ٣,٣٠٦,٢٩٩ ج . وهى تزيد ١٤٣,٢٦١ ج . ٢٠ على اعتمادات سنة ١٩٢٩ وتشطر الأكبر من هذه الزيادة ناتج عن المصاريف التالية :

بجنيه

٥٤,٠٠٠ المدارس للأخوة مصاريفها فى سنة ١٩٢٩ من اعتماد نشر

التعليم وهى :

محدد

١ مدرسة للتجارة المتوسطة فى أسيوط .

١ مدرسة للزراعة المتوسطة فى المنيا .

١ مدرسة صناعية فى سوهاج .

٢ روضان للأطفال فى طنطا ومصر الجديدة .

١ مدرسة عالية للفنون الجميلة .

١ مدرسة لليلة للقراحة .

١٢٠ مدرسة الزامية .

١٠٠ فصل للمدارس الازمية المصالحين بمجالس المديرية .

١٠ أقسام ليلية للعلم .

١٢,٠٠٠ المدرسة الطب البيطرى ومدرسة السويس الصناعية والتربية

اليدنية ومكتب التصميم

٥,٠٠٠ منح طلاب لروؤساء ومعلمى المدارس الازمية بادراج

ماياتهم على أساس متوسط الدريبات .

١١٦,٠٠٠

ويشتمل مشروع الميزانية على ١٨٠,٠٠٠ ج . ٢٠ لتبريع نشر التعليم ، وأهم ما فيه إنشاء المدارس التالية .

محدد

١ مدرسة ثانوية للبنات فى القاهرة .

١٢٠ مدرسة الزامية فى الأقالم .

٦ مدارس أولية واقية ملحقة بمدارس المعلمات الأولية .

٤ مدارس تحضيرية للمعلمين .

١ مدرسة تجارية متوسطة فى الوجه البحرى .

وطولة على ما تقدم يشتمل برنامج نشر التعليم (أولاً) على مبلغ ٩٦,٠٠٠ ج . ٢٠ للشرط الأول من مشروع بناء حى للفنون الجميلة . وحيث أن هذا المشروع لا يزال قيد البحث فقد اشترط ألا يستعمل المبلغ المذكور إلا للاعتماد مع المالية . (ثانياً) على مبلغ ٣٣,٠٠٠ ج . ٢٠ لشراء المساكن اللازمة للمدرستى الزقاقين وشيكن الحكوم الصناعيين المنظور أمام مبانيتها فى الشطر الأخير من السنة المالية المقبلة والمبلغ المذكور يتضمن ٥,٠٠٠ ج . ٢٠ لتأثيث المدرستين . وهناك مبلغ ٥٠٠٠ ج . ٢٠ لم عمل سابقة لأعادة بناء دار الأوبرا . وما تبقى الإشارة اليه أن الاعتماد المدرج فى ميزانية سنة ١٩٢٩ لأعادة الجامعة المصرية أبقى صفة مؤقتة كما كان أى بمبلغ ١٩٢,٢٤١ ج . ٢٠ م على أن يمدد وفقاً لما يقرره البرلمان لدى بحثه ميزانية الجامعة .

ادارة عموم الآثار المصرية :

وضعت ميزانية ادارة عموم الآثار المصرية لسنة ١٩٢٩ فيما يخص بالوظائف العامة على أساس ميزانية سنة ١٩٢٨ المعتمدة من البرلمان مع نقل وظيفتى رئيس الحسابات ووكيله الى وزارة المالية، وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٩ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء خمس وظائف مفتشين من الدرجة السادسة لتعين خمسة من تخرجى الدفعة الأولى من قسم الآثار بالجامعة المصرية، وقد أدرجت هذه الوظائف فى مشروع ميزانية ١٩٣٠

ويشتمل مشروع الميزانية فى باب الثالث على ٢٢,٥٥٦ ج . ٢٠ م لواصله الأعمال المعتمدة فى ميزانية سنة ١٩٢٩ هى أعمال الحفرى سفارة وتقوية معبد الكوكب ونقل آثار توت منخ آمون .

دار الآثار العربية :

لبن فى مشروع هذه الميزانية تعديل يستحق الذكر .

وزارة الداخلية

بجنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٤,٨٤١,٥٣٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٤,٥٩٣,٠٠٨

الديوان العام :

تشتمل ميزانية سنة ١٩٢٩ على اعتمادات قدرها ٤٨١,٠٠٠ ج . ٢٠ لسلف المجالس البلدية والمخيلة الخاصة بعمليات المياه والانتارة فى مدن الأقالم، وهذا المبلغ يزيد ٣٤,٥٠٠ ج . ٢٠ على اعتمادات سنة ١٩٢٨، وقد طلب لواصله الأعمال فى السنة المالية ١٩٣٠ مبلغ ٣٥١,٠٠٠ ج . ٢٠ فرقى قصره على ٣٠٠,٠٠٠ ج . ٢٠ لاحتساب تضخم الميزانية، إذ أن مصروفات السنوات الماضية تدل على أن المطلوب يزيد على ما يستطاع صرفه فى سنة واحدة . ومع ذلك إذا انضغ فى خلال السنة أى مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج . ٢٠ غير كاف فيمكن استئذان البرلمان فى شهر نوفمبر القادم بفتح اعتماد اضافى .

و٨٧٤٠ قرا وخفراء عوسيين على نفقة الأهل. ولا تمد هذه الوظائف صبا على الميزانية لأن في تهدير الإيرادات زيادة تساوى الاعتادات المطلوبة لها، وعلى ذلك ككل تعديل في هذه الاعتادات ينبغي أن يقابله تعديل مثله في تقدير رسوم الخفر .

وما عدا ما تقدم ليس في مشروع هذه الميزانية تعديل يذكر إلا أن اعتادات اللبوسات والتجهيزات والتأجير ٣٨.٠٩٠ ج. منها ٢.٤٠٠ ج. تم شراء ١٥.٠٠٠ بلة علاوة على الكية المصنعة لسنة ١٩٢٩ وفقا لنظام التبغ المعمول به والذي عرض على مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ ، وقد زيد اعتاد التليقون ١.٥٠٠ ج. للاشتراكات المستجدة .

مصلحة السجون :

زيدت ميزانية السنة المالية ١٩٢٩ بالنسبة لسنة ١٩٢٨ مبلغ ٣٦.٧٢٠ ج. منها ٣٣.١٢٨ ج. في الباب الثاني (مصاريف عمومية) يتناول على الأخص اعتادات الأغذية (٩.٣٩٢ ج. م) زيادة عدد المسجونين من ١٨.٩٣١ الى ١٩.٤٣١ مع مراعاة ارتفاع الأثمان واعتاد الخازن (١٩.٠٧٩ ج. م) زيادة عدد المسجونين أيضا وارتفاع أسعار القطن وللاحتفاظ بمبلغ ٥.٠٠٠ ج. م بصيغة احتياطي لشحنتي الخانات اللازمة لتشغيلات المصالح لمدة سنة .

وتبلغ جملة اعتادات الأعمال الجديدة في ميزانية سنة ١٩٢٩ ٥٤.٥٨٧ ج. م منها ٤٧.٣٨٧ ج. م لمواصلة لأعمال المصنعة في ميزانية سنة ١٩٢٨ كإثارة مستعمرة زراعية بطرق ومعمرة الحقل الصناعي ٣.٠٠٠ ج. م لشراء عدد وكالات للوروش ١.٢٠٠ ج. م لشراء قطعة أرض بمزارع إيمان في زميل. أما اعتادات السنة المالية ١٩٣٠ فتقدر ١٩.٧٢٥ ج. م على اعتادات سنة ١٩٢٩ وقد تمثت هذه الزيادة من رفع اعتادات البابين الأول والثاني بمقدار ٣٤.٥٥٢ ج. م مقابل تخفيض اعتادات الباب الثالث بمبلغ ١٧.٨٢٧ ج. م معظم الزيادة يتناول بند الأغذية (١٣.٥١٣ ج. م) وبند الخازن (١٧.٠٣٥ ج. م) والمصاريف الخاصة بالانتقال وبدل السفيرة (٢.٠٠٠ ج. م) وهي حالة ترجع على الأخص إلى الزيادة عدد المسجونين فتدفع متوسطه اليوم ألفا ألفا. وقد أدرج للأعمال الجديدة ٣.٧٦٠ ج. م منها ٣١.٦٥٥ ج. م لمواصلة الأعمال المتمتدة في ميزانية سنة ١٩٢٩ والشطر الأكبر من هذا المبلغ يخص إنشاء مستعمرة زراعية في طره و ٢.٨٥٠ ج. م لمصاريف سجين مخفي مؤقت بالجلية ٢.٣٠٠ ج. م لترتج ملكية بعض المنازل المجاورة لسجين مصر المنوي .

وزارة الصحة العمومية

جنه مصري

ميزانية سنة ١٩٢٩ ... ١,٦١٤,٢٥٧

مشروع ميزانية ١٩٣٠ ... ١,٦٣٨,٦٨٩

زيدت اعتادات الصحة في سنة ١٩٢٩ نحو ٤٧٧.٠٠٠ ج. بالنسبة الى الاعتادات السنة السابقة التي اقترها البرلمان ، والشطر الأكبر من هذه الزيادة تناول الأعمال الجديدة التي تتضمن ٢٠٠.٠٠٠ ج. م لروم البركة و ٢٣.٠٠٠ ج. م لشراء الأراضي اللازمة لتسعين مستشفى من المساة

وما تبقى الإشارة اليه أن مشروع الميزانية يشتمل على ٢٠.٠٠٠ ج. م لمواصلة الأعمال الخاصة بتحصين مدينة الأقصر ، وهذا المبلغ لا يعد من صلب البلديات .

وما عدا ما تقدم ليس في هذه الميزانية ما يستحق إشارة خاصة إلا أنه أُنشئت ٣٠ وظيفة في السلك الثاني والسلك الثالث منها ١٢ لرا كراتي استجبت في إنشائها والمجودة والمقرلة ١٦ لتعلم إدارة المطبوعات و٢ لضباط بمدرسة البوليس بسبب زيادة عدد أطية ونسابة ادخال بعض فروع الرياضة البدنية بها . وبذلك ذلك أثناء خمس وظائف منها في كادر الفتنش العام وفقا لتقرير لجنة الموظفين العليا الذي اقتره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ يولي سنة ١٩٢٩

هذا وقد حذف اعتاد ٣.٠٠٠ ج. م المخصص للقمح المعتاد ارساله الى الجمارك وذلك نظرا لعدم سفر المحمل الشريف في السنوات الأخيرة ، كما حذفت للسبب نفسه الاعتادات الخاصة بمرتبات وإعانات العريان وقدرها ٣٧٢٥ ج. م مع إبقاء المصاريف « لتذكركر » حتى إذا ما تمرد سفر المحمل الشريف في هذا العام فتح اعتاد إضافي بالمبلغ اللازم .

البوليس :

بعد أن أجمع مجلس النواب مشروع ميزانية البوليس لسنة ١٩٢٨ عرضت لجنه المالية تقريرها عن طلب بإضافة اعتاد قدره ٨٩.٤٣٩ ج. م لتعزيز قوات البوليس في المدن والأقاليم واقترحت الموافقة على هذا الطلب . وقد اعتمدت الميزانية على هذا الأساس .

وفي ميزانية ١٩٢٩ أدرج مبلغ إضافي قدره ٦٠.٠٠٠ ج. م لتعزيز آخر في قوات المدن والبوليس السرى وقوة بولك الخفر في الأقاليم .

ويشتمل مشروع ميزانية ١٩٣٠ على زيادة قدرها ١٩.٨٢٧ ج. م منها ٨.١٠٥ ج. م للفترة اللازمة لمرآك الشواي والمقرلة وسنود وسلب قطع بوليس جديدة ، و ٥.٠٩٥ ج. م لتعزيز بوليس الصاحبة الخاص بمراقبة حركة المرور وقطع المطائق والداوريات ، و ٢.١٩٠ ج. م لتعزيز قوات سائر المحافظات ، و ٢.٤٨٨ ج. م لتعزيز المستخدمين المكين في بوليس المدن .

وهناك مبلغ ٣.٧٣٣ ج. م لتعزيز قوة البوليس المختصة لتعلمه المصالح ، والشطر الأكبر من المبلغ المطلوب لزيادة البوليس في نيابات القاهرة والاسكندرية ، وفي نقطة نهران أسوان بنسبة تتماثل .

الخفر :

في سنة ١٩٢٨ تقلت وظائف الخفراء المعينين لخدمة الدوائر الأميرية الى ميزانيات المصالح المختصة وكان منها ٥٤٥ وظيفة بمبلغ ١١.٤٥٢ ج. م لمراقبة خطوط السكك الحديدية ، وقد رأى مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٩ اعادتها الى ميزانية الخفر على أن تحصل عن الوظائف التي تحصل مصارفها من الأهالي فروع الأهر في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ مع زيادة ٨٠ وظيفة بمبلغ ١.٤٨٢ ج. م .

وعلاوة على ذلك يشتمل هذا المشروع على ١.١٤٠ وظيفة إضافية بمبلغ ٢٥.٢٨٢ ج. م منها ٢٦٦ خفراء خصوصيين على نفقة أصحاب الأملاك

كان قد أدرج في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٨ فقرر مجلس النواب حذف الاعتماد المطلوب لذلك مع ازالة المسألة الى بلته المالية، وقد حل البرلمان قبل أن تنظر اللجنة في الأمر .

وما عدا ما تقدم يشتمل مشروع الميزانية على ١٠ وظائف وكلاء نيابات سبق اعتمادها بقرار من مجلس الوزراء تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٩ ، وعلى ١٠ وظائف مكتبية للسلطة المركزية و٣٣ وظيفة خدمة سائبة .

هذا فيما يخص بالمحاكم الأهلية والشرعية . أما المحاكم المختلطة فيشتمل مشروع ميزانيتها على وظيفة مستشار أجنبي معتمدة بقرار من مجلس الوزراء تاريخه ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ ، وعلى ١٨ وظيفة كتابية منها ١٠ لأقسام الكتاب و٢ للتسجيل و٦ للنيابات .

وزارة الأشغال العمومية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٩,٧٣٧,٦٣٥
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٩,١٣١,٥١٨

الديوان العام :

ليس في مشروع ميزانية الديوان تعديل يذكر .

مصلحة الري :

بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٩ دفع وزير الأشغال مذكرة في ذلك العهد الى مجلس الوزراء بشأن مشروعات التخزين وأعمال الري والصرف المترتبة على زيادة إيراد المياه ، وهي تتضمن الأعمال الآتية :

جنيه

- (١) تغطية خزائن أسوان مع تقدير التكاليف مبلغ ٣,٨٠٠,٠٠٠
- (٢) إنشاء خزائن جبل الأولياء مع تقدير التكاليف بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠
- (٣) تهيئة قنطرة الدلتا » » » ٢,٥٠٠,٠٠٠
- (٤) » » » » » ١,٥٠٠,٠٠٠
- (٥) الاعمال اللازمة لتوسيع الزراعي في شمال الدلتا (تحسين ري وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان وامتداد ٤٠٠,٠٠٠ فدان بواي الري والصرف) مع تقدير جملة التكاليف بمبلغ ٧,٨٥٠,٠٠٠
- (٦) تحويل ٣٠٠,٠٠٠ فدان من ري حوضي الى ري مستديم مع تقدير جملة التكاليف مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠

الجملة ٣١,٣٥٠,٠٠٠

احتياطي لأعمال غير متناورة ولغرض التدوير ٨٥٠,٠٠٠
الجملة ٣٢,٢٠٠,٠٠٠

وقد وافق مجلس الوزراء الأسبق مبدئياً على تلك المذكرة بجلسته المنعقدة في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ مع اقرار الاعتماد المطلوب لتغطية خزائن أسوان بحيث لا يتعارض هذا المشروع مع إمكان توليد الكهرباء من سقوط المياه بشلال

واخمين مستشفى التي قرر مجلس الوزراء انشاؤها في خلال ٥ سنوات في المدن والقرى لتوفير اسباب العلاج والاصحاف لمرض المقيمين في الجبلات الأهلية بالسكان . أما اعتمادات المصالحات والمصاريف العادية فقد اصحابها ١٠٨,٥٠٠ ج ٥٠٠ من تلك الزائدة لتقليم بالمصاريف الادارية الخاصة بتلايين مستشفى من المستشفيات المشاركة ، والمستشفى الذي تبرع بإنشائه في القاهرة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن المرادش باشا وأوقف لمصاريفه السنوية مبلغ ٦٠,٠٠٠ ج ٥٠٠ ، والمستشفى الذي تبرع به في طلفا حضرة صاحب السعادة محمد البدراوي باشا مع وقف رج ٣٠٠ فدان لمصاريفه ، وبذلك من المنشآت الصحية .

ويشتمل مشروع ميزانية ١٩٣٠ على ٢١٠٠٠ ج ٠ م لمصاريف الادارية الخاصة بتلايين مستشفى غير الثلاثين الأول من المستشفيات المركزية والقروية (لغة ٦ أشهر) وعلى ١٠٠,٠٠٠ ج ٠ م لمصاريف اللازمة لإدارة مستشفى المصالحات بدمه ور ومستشفى مركزي بالبداري وقسم جديد بمستشفى قلوب وبمستشفى سوماج (سنة كاملة) لأن المنظور أن تم ماني هذه المنشآت في السنة الحالية وهناك مبلغ قدره ٦,٠٠٠ ج ٠ م لمصاريف الادارية الخاصة ببعض المنشآت المنظور أن تم مانيها في أوائل السنة المالية ١٩٣٠ (لغة ٦ أشهر) وعلاوة على ذلك فقد أدرج مبلغ ٤٨,٠٠٠ ج ٠ م لمصاريف التأسيس .

وفي مشروع الميزانية ١٩٣٠ ج ٠ م لمصاريف الادارية الخاصة بمستشفى عمومي في سمندو وبمستشفى في كوم أمبو وبمستشفى مركزي بزاوية الناصرة . فالمستشفى الأول أسلمته المصلحة من وقف المرحوم أحمد البدراوي باشا على أن تحصل مصاريف ادارته مقابل مبلغ سنوي قدره ٣,٠٠٠ ج ٠ م بنفسه الوقت المذكور ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمستشفى كوم أمبو أي أن شركة كوم أمبو تهللت ببلغ ١,٣٨٠ ج ٠ م سنوياً لمصاريف ادارته . أما مستشفى زاوية الناصرة فيقوم مجلس المديرية بمصاريف بنائه وتأمينه .

ويشتمل مشروع الميزانية أيضاً على اعتمادات اللازمة لمصاريف طائفة من المنشآت الجديدة أهمها مركزان لرعاية الطفل علاوة على المراكز الموجودة ، وعيادات لعلاج وعظماً للأشخاص السرية ومستوصف للأمراض الصدرية ، وصحبح بحري للأطفال بالاسكندرية وعلما للجزيرة وفوى العاهات .

وما عدا ما تقدم ليس في هذا المشروع ما يستدعي إشارة خاصة إلا أنه يشتمل على مبلغ ٦٨,٠٠٠ ج ٠ م لمواصلة ردم البركة وهو العمل الذي قرر له ٢٠٠,٠٠٠ ج ٠ م كما تقدم ذكره .

وزارة الحفائية

جنيه مصري

ميزانية سنة ١٩٢٩ ١,٦٧٢,٦٥٠
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ١,٦٩٩,١٠٧

في هذا المشروع اعتماد قدره ٣,٤١٤ ج ٠ م لإنشاء محكمة جزئية مع نياباتها في سمندو و ٦,٦٥٩ ج ٠ م لإنشاء ثلاث محاكم شرعية جزئية لإصلاح في سمندو والثانية في شين الكوم والثالثة في المنيا . والاقتراح الخاص بتأمين المحاكمين

واحدة على أن توضع تفاصيلها فيما بعد بالاتفاق مع وزارة الأشغال كما أُرصد مبلغ ٣٧٧,٠٠٠ ج. م. لمصاريف العمومية في مصر وللمصاريف إدارة الخزائن وللمصاريف الزرى في السودان ، ومع مراعاة المنظور عدم صرفه جعلت جملة الاعتادات ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج. م. بدلا من ٥,٩٣٨,٠٠٠ ج. م. .

هذا فيما يخص باعتادات الباب الثالث (أعمال جديدة) أما الباب الأول والثاني فليس فيها تعديل يذكر .

مصلحة المباني :

تبليغ الاعتادات التي طلبت للأعمال الجديدة ٢,٧٧٢,٠٠٠ ج. م. منها ٢,٧٧٢,٠٠٠ ج. م. لمواصلات الأعمال المتصلة في ميزانية ١٩٢٩ و ٥٥٠,٠٠٠ ج. م. للشروعات المستجدة .

فالشرط الأكبر من اعتادات الفئة الأولى خاص بوزارة المعارف لمباني ١٠ مدارس مع تعديلات في المباني الحالية لبعض المدارس ، وبمصلحة الصحة لمباني ٤٢ مستشفى (منها ٣٠ قروية ومركزية) وأقسام إضافية وصيدات خارجية في المباني الحالية لبعض المستشفيات ، وبالجماعة المصرية لاتمام مبانيها الجديدة ومستشفى قصر العيني ، والبحرية لمباني عازن الجيش في العباسية وفشلات الحرس الملكي في عابدين ، وبالمعاهد الدينية لتشييد جامعة بحار الجامع الأزهر الشريف .

ولما كانت حسابات الأربع سنوات الأخيرة تدل على أن أقصى ما استطاعت المصلحة صرفه في سنة واحدة لم يبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج. م. وكانت الأعمال قد تراكت من سنة إلى سنة فقد رُئي أنه لا يصح إقرار اعتادات يزيد مجموعها زيادة تبلغ نحو ستة أضعاف المبلغ المذكور وأنه ينبغي الترتيب في المشروعات المستجدة إلى أن يخف الحمل المالي على كاهل مصلحة المباني ولذلك خفضت جملة الاعتادات المطلوبة إلى القدر المدرج في ميزانية السنة الحالية أي ١,٢٠٠,٠٠٠ ج. م. .

الميكانيكا والكهرباء :

يشتمل هذا المشروع في باب الثالث على ٣٤,٦٩١ ج. م. لمواصلات الأعمال المتصلة في ميزانية سنة ١٩٢٩ وهذا المبلغ يقل ١٦,٨٨٣ عن مقدار اعتادات السنة الحالية .

أما الباب الأول فيه زيادة قدرها ٩,٢٧٥ منها ٧,٥٠٠ لإنشاء ٢٩ وظيفة في السلك الدائم و ١٥ وظيفة في سلك الخدمة السائرة لمخطات الطبليات الجديدة .

وحيث إن الوظائف المطلوبة لم الـ ٢٩ وظيفة المشار إليها مرسولون إلى دور الصناعات التي تقوم بتوريد الطبليات فقد أدرج في الباب الثاني مبلغ ١,٥٠٠ لمصاريف سفرهم كما أدرج في الباب نفسه مبلغ ٣,٥٠٠ لمصاريف إدارة الطبليات .

أسوان . وبناء على ذلك أدرج لهذا الغرض مبلغ ٥٤٨,٥٠٥ ج. م. في ميزانية ١٩٢٩ من أصل جملة التكاليف . غير أن هذه الجملة رُفعت أخيرا من ٣,٨٠٠,٠٠٠ ج. م. إلى ٤,٣٠٠,٠٠٠ ج. م. وكان ذلك بقرار من مجلس الوزراء تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩

أما مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة فيشتمل على المبلغ اللازم لمواصلات الأعمال الخاصة بتعليق تزان أسوان وللبنية في الأعمال المتعلقة بتقوية قناطر أسبوط واصلاح الأراضي البور في شمال الدلتا كما يتضح من الملخص التالي للاعتادات التي طلبتها وزارة الأشغال :

الاعتاد المطلوب لسنة ١٩٣٠	الجهة	جملة التكاليف	المبلغ اللازم لانجام العمل
٢٤٩,٤١١	لأتمام قناطر نجم حامدي	٢,٢٣٣,١٨٠	جنيه
٤٩٨,٧٧٥	للأعمال المتعلقة بهذه القناطر ...	١,٥١٩,٥٠٠	١٠,٨٢٤
٨٣٦,٣٢٠	لتعليق تزان أسوان ...	٤,٣٠٠,٠٠٠	٣,١٦٥,٣٨٠
٢٠,٠٠٠	لتقوية قناطر أسبوط ...	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٨٠,٠٠٠
١٥٠,٠٠٠	لاصلاح الأراضي البور شمال الدلتا ...	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٥٠,٠٠٠
١,٧٥٤,٥٠٦	الجملة ...	١٢,٠٨٢,٦٨٠	٧,١٠٣,٦٢٠
١,٢٢٩,٢٠٠	لأعمال إدارة المشروعات	٧,٢٣٣,٤٢٤	٤,٤٥٥,٦١٠
١,٠٨٢,٧٤٦	لأعمال تقايش الوجه البحري التي تمتد إلى أكثر من سنة ...	٣,٦٣٦,٧٣٢	١,٥٤٧,٤٢٢
٥١١,٦٧٠	لأعمال تقايش الوجه القبلي التي تمتد إلى أكثر من سنة ...	٣,٢٦٣,٧٨٢	٨٧١,٨٣١
٥٥٥,٠٠٠	لمشروعات أعلى النيل الأبيض ...	١,١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٣٥,٠٠٠	للمساحة الجبلية في جز من حوض النيل الأعلى	٧٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٥,٢٣١,١٢٢	الجملة ...	٢٦,٤٢٦,٥٩٨	١٤,٠٠٣,٤٨٣

وقد طلب علاوة على ذلك ٧,٤١٠ ج. م. للأعمال التي يقتصر تنفيذها على سنة واحدة وللمصاريف العمومية في مصر وللمصاريف إدارة الخزائن وللمصاريف الزرى في السودان . ولما كانت حسابات السنوات الماضية تدل على أن المطلوب يزيد على ما استطاع صرفه في سنة واحدة فقد خفض ١٥٠,٠٠٠ ج. م. من مبلغ ١,٧٥٤,٥٠٦ ج. م. المطلوب للشروعات الكبرى المشار إليها أعلاه كما خفض ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. من اعتاد ١,٢٢٩,٢٠٠ ج. م. المطلوب لإدارة المشروعات . أما الاعتادات الخاصة بأعمال تقايش التي تمتد إلى أكثر من سنة فقد منحت بأكملها مع استثناء ما كان مستجيذا من تلك الأعمال . وأرصد مبلغ ٨٠,٠٠٠ ج. م. للأعمال الجديدة التي تتناول سنة

* المبالغ الواردة في هذه الخطة هي قيمة الباقي من التكاليف بعد استبعاد المنظور صرف نهاية السنة المالية ١٩٢٩ والاعتادات المقررة لسنة ١٩٣٠

وزارة الزراعة

ميزانية سنة ١٩٢٩	١٥٨٥,٢٩٥	جنيه مصرى
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠	١٥٧٨,٦٨٦	

أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٨ اعتماد قدره ٥٠٠,٠٠٠ ج.م لوظائف جديدة استأنت به الوزارة على إنشاء ٦ وظائف في السلك الدائم في ميزانية سنة ١٩٢٩، وعلاوة على ذلك أُنشئت ٧ وظائف لتنفيذ قانون الأسمدة كما أنشئ في السلك لشوق ٣٨ وظيفة لتنفيذ قانون منع غلط القطن ووظيفة خبير في سلخ الجلود، ومن جهة ثانية قد قُدمت وظيفة رئيس الحسابات ووكيلة إلى ميزانية المالية كما قُدمت وظيفة مدير قسم الهندسة إلى ميزانية الأشغال (مصلحة المباني) وحذفت وظيفة الفناء قسم الهندسة. أما الوظائف الخارجة عن هيئة العمل فقد قُسم صدها ١١ وظيفة بنقل ٢٦ إلى قسم النقل الميكانيكي التابع لوزارة المواصلات لاسيما السيارات، وبأنشاء ١٥ وظيفة منها ١١ قُلت من اعتماد العمل باليومية.

وقد وضع مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ على هذا الأساس مع إضافة وظيفة ملحق زراعي في باريس اعتمدت بتاريخ ٢ يولي سنة ١٩٢٩ بقرار من مجلس الوزراء، وحيث أن الوزارة لا تزال في حاجة إلى الزيادة من الوظائف الفنية وإلى تعزيز قسم التعاون فقد أدرج مبلغ ٣,٠٠٠ ج.م لهذا الغرض على أن يكون استعجاله بالاتفاق مع وزارة المالية.

وبما عدا ما تقدم ليس في هذا المشروع ما يستدعي إشارة خاصة، إلا أنه لا يزال يشتمل على مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م لتوزيع الأسمدة وبزرة القطن كما أنه يشتمل على مبلغ ٦,٣٠٠ ج.م لإتمام عملية التصلد الزراعي التي بدأ فيها سنة ١٩٢٨ اجابة لريضة التجارب الذين عهدت اليهم حصبة الأهم بدراس الاحصاءات الاقتصادية الدولية وفقا لقرار المعهد الزراعي لدول في روما.

وزارة المواصلات

ميزانية سنة ١٩٢٩	٩,٧٨٩,١٨٠	جنيه مصرى
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠	٨,٨٥٩,٧٠٤	

الديوان العام :

في الباب الثالث من مشروع ميزانية الديوان العام ٧٩,٤٤٠ ج.م للاعمال الجديدة الخاصة بضم الطيران (ميناء الدخيلة الجوية بالاسكندرية) مقابل ٦١,٠٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٢٩ و ٣٠,٥٤٠ ج.م للاعمال الجديدة الخاصة بضم النقل الميكانيكي (شراء سيارات) مقابل ٣٦,٠٢٩ ج.م في ميزانية السنة الحالية.

أما الباب الثاني فقام ما فيه مصاريف صيانة السيارات والموتوسيكلات ومصاريف آخرتها وقد أدرج لذلك ٨٥,٠٦٧ ج.م في ميزانية سنة ١٩٢٩

مصلحة التنظيم :

عدد الوظائف في هذه المصلحة لا يزال كما كان عليه في سنة ١٩٢٨ . أما اعتمادات المصاريف العمومية فقد زُيِّدت في ميزانية ١٩٢٩ نحو ٧٠٠,٠٠٠ ج.م منها ٣٧,٠٠٠ ج.م قُلتا من اعتمادات الأعمال الجديدة وهي خاصة بالتحسينات السنوية و ٢٢,٠٠٠ ج.م لصيانة الشوارع وإنارتها ولمصاريف الكسكس والرش . ويشتمل مشروع ميزانية ١٩٣٠ على زيادة إضافية لهذا الغرض قدرها ٩,٠٠٠ ج.م .

وفي الباب الثالث (أعمال جديدة) من المشروع اعتمادات بمبلغ ٢٩٦,٠٠٠ ج.م منها ٢١٢,٠٠٠ ج.م لمواصلة الأعمال المصنعة في ميزانية ١٩٢٨ والشرط الأكبر منها خاص بتوسيع شارع الخليج المصري وتوسيع شارع الحرم الذي رفعت جملة تكاليفه من ٨٥,٠٠٠ ج.م إلى ١٤٠,٠٠٠ ج.م . وهناك اعتمادات بمبلغ ٢٨,٠٠٠ ج.م لتوسيع نطاق مصلحة المياه والآبار بمدينة حلوان والجيزة والجزيرة .

مصلحة البحارى :

في الباب الثالث (أعمال جديدة) في مشروع ميزانية هذه المصلحة اعتمادات تبلغ مجتمعا ٥٠٦,٥٠٠ ج.م منها ١٠٤,٨٠٠ ج.م لأعمال تجديد سنويا ، وأهمها وصل البحارى الغربية العمومية مع وصل المنازل بالبحارى الغربية ، و ٣٥٥,٥٠٠ ج.م لمواصلة الأعمال المصنعة في ميزانية سنة ١٩٢٩ ، والشرط الأكبر من هذا المبلغ يخص بأعمال البحارى في الرقازيقي ودمنهور ويورسيد لحساب المجالس البلدية ، وبأعمال البحارى في المنطقة الغربية من النيل الواقعة بين الجيزة وأسيوط وفي جزيرة الروضة ، و ٤٦,٢٠٠ ج.م لمشروعات مستجدة أهمها امتداد الجمع الرئيسى الثانى من الشراية إلى شارع الملكة نازلي، وتوسيع أحواض التفتيح في الجبل الأصفر، ومعدن موانير البحارى بشبرا وبولاق والاسماعيلية .

مصلحة الطبيعيات :

أدرج في ميزانية ١٩٢٨ اعتماد لشراء أرض ليثاء محطة في الروضة لمقارنة مقاييس سرعة التيار، وقد رأى البرلمان حلف هذا الاعتماد على أن يخصص للحطة جزء من الأرض اللازمة لترميم مقياس الروضة . وحيث أنه لم يتيسر الحصول على أرض تصلح للفرضين معا وقد يتعذر تحقيق هذه الأمانة فقد أدرج في مشروع ميزانية ١٩٣٠ مبلغ ٥,٠٠٠ ج.م لإتناء محطة المشار إليها ولشراء الأرض اللازمة لها .

وما يشتمل عليه مشروع الميزانية بمبلغ ١٦,٢٠٠ ج.م ليثاء دار للأصايد البحرية في السالم لما لهذه المحطة من الأهمية للطيران .

البريد في القاهرة والاسكندرية وتلزم موزنتي بعض الأقاليم . وقد و
مشروع الميزانية على هذا الأساس مع حذف الوظائف التي قالت لجنة الموقفة
عليها إنها زائدة عن الحاجة وعددها ١٥ وظيفة ، وما هنا ما تقدم يشتم
المشروع على اعتماد قدره ٥٥٠٠ ج.م لتوسع نطاق الأعمال .

المواني والمنازل

يشتمل هذا المشروع على بابيه الأول والثاني على زيادة قدرها ٩٠٠ ج.م
منها ١٧٣٣ ج.م لإنشاء وظائف في السلك الدائم و ١٢ في سلك الخدمة
السائرة و ٤٠٠ ج.م لاستيفاء الفوائد والتوريدات العمومية اللازمة للبناء
عائمة بعد اصلاحها ولقاطرة الاغذاء ومضخة اطفاء الحريق الجديدة .

أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فاعتماداته تنقص ٢١٠,٠٠٠ ج.م
من اعتمادات ١٩٢٩ وهي حالة ترجع على الأخص الى عدم ادراج شئ
لحوض البترول ورصيفي القنرات والفضومات في ميناء الاسكندرية .

وتبلغ جملة الاعتمادات المطلوبة ١٩٧,٠٠٠ ج.م منها ١٣٢,٠٠٠ ج.م
لواصلات الأعمال المتمتعة في ميزانية سنة ١٩٢٩ ويبلغ إجمالي قدره
٦٥,٠٠٠ ج.م للشروعات المتمتعة من أن توضع مفرداتها فيما بعد بالاتفاق
مع وزارة المواصلات .

مصصلحة الطرق والكباري

يشتمل هذا المشروع على بابيه الثالث على اعتمادات تبلغ جملة ٣٣٤,٠٠٠ ج.م
منها ٤٥,٠٠٠ ج.م لأعمال تقبض سنويا وهي خاصة بكباري البلديات
وباعدة بناء الكباري الخجلة و ٢٢٩,٠٠٠ ج.م لواصلات الأعمال المتمتعة
في ميزانية سنة ١٩٢٩ والشطر الأكبر من هذا المبلغ يخص بكبرى بنها
وكبرى قصر النيل و ٥٠,٠٠٠ ج.م لشروعات مستتدة .

هذا فيما يخص بالأعمال الجديدة . أما اعتمادات المساهيات والمصاريف
العمومية فليس هنا تعديل يذكر .

وزارة الحرية والبحرية

بجني

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٢,٠٧٢,٥٤٥

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ١,٩٨٣,١٩٥

الدواين العام والجيش :

تشتمل ميزانية سنة ١٩٢٩ على ١,٤٧,٧٥٥ ج.م للشروعات الجديدة ،
وعلى ٩,٠٨,٠٩٤ ج.م للأعمال الجديدة فالملوب لحذين الرضين في مشروع
ميزانية السنة المالية ١٩٣٠ يبلغ ٣,٠٠,٠٠٠ ج.م و ٧٥,٠٠٠ ج.م على
التوالى . أى أن هناك تخفيضاً قدره ٤٦,٠٠٠ ج.م ، وعلاوة على ذلك فقد
روعى في تقدير اعتمادات التجهيزات والعتيق حيوط أسمار القمع والعدس
والأرز وحفظ أصناف الطبق فتج من ذلك وفردته ١٢,٠٠٠ ج.م

تخفيض الاتحاد في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ الى ٧١٨١٢ ج.م على الرغم
من زيادة عدد المركبات وهي حالة ترجع على الأخص الى حيوط أسمار
البرتيز .

السكك الحديدية :

زيدت اعتمادات المصلحة في ميزانية ١٩٢٩ زيادة كبرى بالنسبة الى
اعتمادات السنة السابقة وقد اشتملت تلك الميزانية على طائفة من المشروعات
المستتدة كانشاء خطوط لواصلات التيلة في الوجه القبلى وتسيير سيارات
لنقل الركاب وانشاء خط جديد بين مصر والسويس وانشاء مستشفى لمعالجة
عمال المصلحة ومشروع اقامة مساكن لعمال بتل البارود في القاهرة ، وهذا
المشروع خارج عن الأعمال الخاصة بالمصلحة نفسها .

أما الاعتمادات المطلوبة للسنة المالية ١٩٣٠ فتكد تكون مساوية
لإعتمادات ١٩٢٨ وهي تشتمل على ٧٥٤,٠٠٠ ج.م لواصلات الأعمال التي
بدئ بها في سنة ١٩٢٨ أو في السنوات السابقة ومنها الأعمال المشار اليها
أصلا وهل ٥٤,٠٠٠ ج.م للأعمال المستتدة .

التلغرافات والتليفون :

وما قيل في اعتمادات مصلحة السكك الحديدية يطابق أيضا على اعتمادات
التلغرافات والتليفون أى أنها زيدت زيادة كبرى في سنة ١٩٢٩ بالنسبة
الى ميزانية ١٩٢٨ واشتملت ميزانية تلك السنة على طائفة من المشروعات
المستتدة أهمها تركيب خطوط جديدة تحت الأرض في القاهرة والاسكندرية
ومد خط (كابل) للتواصل ما بين السترول الأتوماتيكى بالمدينة وحول
وللملادى عرضا عن الأسلاك المروانية وانشاء محطات لاسلكية بالواصلات
ومستشفى محطات لاسلكية قتالى لاستعمالها في الصحراء وبناء مساكن لعمال
اللاسلكى بالقصر .

أما الاعتمادات المطلوبة لسنة ١٩٣٠ فتتقص ٣,٠٦,٠٠٠ ج.م عن
اعتمادات ١٩٢٩ وهذا التقص ناتج من تخفيض المبالغ المرصدة للأعمال
الجديدة .

مصصلحة البريد :

تشتمل ميزانية سنة ١٩٢٩ على اعتماد قدره ١٢,٠٠٠ ج.م لخدمات
الجديدة فاستمات به المصلحة على إنشاء ١٦ مكبا اضافيا في القاهرة
والاسكندرية وبعض مدن الأقاليم و ٨ مكاتب قروية و ١٢ خطا من
الخطوط الطويلة وتعديل اختصاصات بعض المكاتب الموجودة وغير ذلك
في وسائل الاصلاح التي تستدعيها الأعمال كادخال نظام البريد المستجل
من بعض مدن الأقاليم ، وقد ترتب على ذلك انشاء ١٥ وظيفة في السلك الدائم
و ٨٤ وظيفة في الخدمة السائرة يبلغ ٥٨٤٤ ج.م .

وتتشتمل ميزانية سنة ١٩٢٩ على اعتماد آخر قدره ٤,٠٠٠ ج.م لإنشاء
وظائف جديدة فرأت المصلحة أن تستعين به على إنشاء ٣١ وظيفة في السلك
الدائم و ٣٧ وظيفة في سلك الخدمة السائرة لكن يتسنى لها التبرجيز في توزيع

٢٨٩٠٠٠ ج.م. في أن الزيادة في بعض البنود استغرقت ٢٠٠٠ ج.م. فأصبح صافي التخفيض ٣٥٠,٢٠٠ ج.م.

في تلك الزيادة ٤٠,٠٠٠ ج.م. في اعتادات استبدال المعاشات الاختياري بإختيار أن هذا الاستبدال في صالح الخزنة ٩٣,٠٠٠ ج.م. في اعتادات المعاشات المنقوعة بمقتضى اللوائح (بند ٨) وهذه الزيادة ترجع إلى أن المعاشات المستحقة تربو قيمتها سوا على المعاشات المنقوعة. وأن الفرق سترديد نفسه من الآن فصاعداً من جراء قانون المعاشات الجديد.

الدين العمومي

بنية صرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٤,٨٩٣,٩٣٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٤,٦٩٧,٢٨٤

في السنة المقبلة يسحق القسط الأخير من تمويزات المقابلة المنصوص عليها في قانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ فيصرف منه شطر في السنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ والشطر الآخر في السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ وقد وضع مشروع الميزانية على هذا الأساس تقرب على ذلك تخفيض الاتحاد الخاص بسقط المقابلة من ١٥٠,٠٠٠ ج.م. إلى ٦١,٠٠٠ ج.م. وهناك تخفيض آخر قدره ٦٨,٥٨٨ ج.م. في الاتحاد الخاص بفوائد الدين الموحد وهو يرجع إلى استهلاك ١٧٥,٨٦٠ ليرة بما تحصل في السنة المالية ١٩٢٨ من المبيع من الأملاك الأميرية وفقاً للقرار الذي أصدره البرلمان في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ أثناء اجتماعه ميزانية الدولة.

ويشتمل مشروع الميزانية على ٣٠٠,٠٠٠ ج.م. بدلاً من ٣٠٠,٠٠٠ ج.م. لاستهلاك الدين بمخصص المظنور تحصيله في السنة المقبلة من بيع الأملاك الأميرية وهذا المبلغ مساو للدرج في تقدير الإيرادات.

وبما ينبغي ذكره أن أقطار القرض الثاني لسنة ١٨٥٥ كانت تودع في البنك الأهل باسم الحكومة المصرية إلى أن يفصل نهائياً في الأمر وذلك وفقاً لقرار مجلس النواب والشيوخ في جلستهما المتعديتين بتاريخ ٩ و ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ حتى خلال السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ عقد اتفاق بهذا الشأن مع الحكومة البريطانية بقرار من مجلس الوزراء تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ فصرف ما كان متجسداً من الأقطار المودعة لدى البنك الأهل وزيد الاتحاد الخاص بتلك الأقطار ١٧٥٠٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٢٩ عملاً بالاتفاق المذكور، وهذه الزيادة مدجوة أيضاً في مشروع سنة ١٩٣٠ بصفة موقفة إلى أن يمت البرلمان في أمر الاتفاق المشار إليه.

القاهرة - ٣٠ يناير - ١٩٣٠

مكرم عياد

أحمد عبد الوهاب

خليل محمود الفلكي

عبد الرحمن السبكي

كما أنه روعي في تقدير اعتادات الملايس والتجهيزات تخفيض كيات بعض الأصناف حسب حاجيات المخازن تقرب على ذلك وفر قدره ٥٤,٠٠٠ ج.م. لجملة ما تقدم تبلغ ١١٢,٠٠٠ ج.م. في أن التخفيض الواردة في مشروع الميزانية يقتصر على ٩٧,٠٠٠ ج.م. وذلك لأن هناك بعض اقتراحات تستدعي اعتادات إضافية قدرها ١٥,٠٠٠ ج.م. منها ٧,٣٠٠ ج.م. تخصص بمصاريف النقل على أثر ما تقرر من تطبيق طريقة مصلحة السكك الحديدية بدون تخفيض على قطارات الجيش وهذه الزيادة ستقابلها زيادة منها في إيرادات المصلحة فلا تمد حثاً على ميزانية الدولة.

وبما ينبغي ذكره أن مشروع الميزانية يشتمل على ٧٥٠,٠٠٠ ج.م. لمصاريف الجيش في السودان، وهذا المبلغ مساو للاتحاد المدرج للقرض نفسه في ميزانية سنة ١٩٢٩

مصلحة الحدود :

زيت أعتادات المصلحة في ميزانية سنة ١٩٢٩ نحو ١٢,٠٠٠ ج.م. لحراسة الطريق المحدد بين القاهرة والسويس وتأمين قوة إضافية لمراقبة المهربين ومطاردتهم، ١٢,٠٠٠ ج.م. لإصلاح طرق الصحراء، ١٠,٠٠٠ ج.م. لإقامة مباني مختلفة في محافظات سيناء والصحراء الغربية والجنوبية، ونحو ٩,٠٠٠ ج.م. لبناء ثلاثة مستشفيات في القصير وسيوه والواحات البحرية. فاعتادات المستشفيات مرحل في مشروع ميزانية ١٩٣٠، وأدرج في هذا للمشروع ٧٠٠٠ ج.م. لمواصلة أعمال الإصلاح في طرق الصحراء، و ٥٠٠٠ ج.م. لأعمال البناء كأندرج فيه ١٨٠٠ ج.م. لحفر آبار جديدة في الصحراء الغربية والجنوبية.

وما عدا ما تقدم ليس في هذا المشروع ما يستدعي إشارة خاصة.

البعثات العلمية

بنية صرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ١٦٧,٠٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ١٦٧,٠٠٠

أبقى أعتاد سنة ١٩٢٩ على حاله لعدم ورود الاقتراحات الخاصة بمصرفوات سنة ١٩٣٠

المعاشات والمكافآت

بنية صرى

ميزانية سنة ١٩٢٩ ٢,٥٣٧,٠٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ ٢,١٨٦,٣٠٠

تشتمل ميزانية سنة ١٩٢٩ على ٩٠١,٧٧٤ ج.م. للسحق صرفه من الأذونات السابق إصدارها على الخزنة لوفاء المكافآت الاستثنائية المنقوعة للوظائف الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة بمقتضى القانون رقم ٢٨ - ١٩٢٣. ولما كان للسحق صرفه في السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ قصاراً على ٤٤٨,٩٠٦ ج.م. فقد ترتب على ذلك تخفيض اعتادات المعاشات

١٢ - ولما أن رأت الحكومة عدم فائدة ذلك التسليف بسبب ارتباط الزراع على بيع محصولاتهم من وقت بيعهم بالزراعة فطفت الى وجوب مساعدة الزراع بقرضهم الأموال اللازمة للذئور والأعمدة وخدمة الأرض واعداد المحصول بشروط معتدلة ووعيت فيها مصالح الزراع على وجه العموم والمتضمنين منهم الى جمعات التعاون .

وقد بينت وزارة المالية في مذكرتها المشار اليها بالصفتين ٤ و ٥ شروط ذلك التسليف وهي لم تقصد من هذا التدبير إلا لا يلجأ الزراع الى الارتباط مع التجار ببيع أقطانهم مبكرين وبالأثمان البهضة الموجودة حالا، وحتى يتيسر بذلك الوصول الى توازن العرض والطلب وانقاذ هبوط في الأثمان ينتج من غمر السوق بما لا تحمله من كميات وفيرة في وقت غير مناسب .

وقد بلغت الاعتادات التي منعتها الحكومة جشاء على طلب المدير ايات لهذا التسليف لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ١

١٣ - ولما كان أمر تسليف الزراع لإعداد المحصول لم يكن من أعمال الحكومة فقد عرمت الحكومة على إيجاد بنك زراعي يمكن أن يتولى بدلا عنها هذه العملية التي أصبحت ضرورية بسبب عدم انتشار القابات الزراعية الانتشار الواجب، وذلك لمنع الزراع من بيع حاصلاتهم قبل ظهورها وتنظيم عرض الحاصلات وطلبها تنظيما يعون السوق من المؤثرات التي تعبت بكمياتها . ففكر فيها البنك المذكور مؤنة تولى أعمال التسليف التي لم تأخذها على حقتها إلا مضطرة لعدم وجود الأداة التي يمكن أن تتولاها على وجه يكفل مصلحة الزراع دون إضرارهم، وقد علمت اللجنة أن مشروع إنشاء البنك الزراعي قيد البحث في اللجنة القومية للجلس الاقتصادي ويرى أن تنتهي منه في وقت قريب .

١٤ - ولقد رأت الحكومة أيضا في دليل تكميم وسائل حماية الزراعة أن تتفق احتياطيا خاصا أطلقت عليه اسم "الاحتياطي الزراعي" وطليت تكوينه من مبلغ أربعة مليونات من الجنيهات من الاحتياطي العام ومن ضريبة القطن ومن المبالغ الناجمة والتي تنتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة، وما سبق بيته بقرار مجلس الوزراء في ٢ يونيو سنة ١٩٢٩، وأن يخصص ذلك الاحتياطي لمنع هلاك قطن الزراع ولماونة المبيعات التي تعمل فيسبل تحسين الشؤون الزراعية وما هو مرتبط بها من صناعات، وفي التنابير التي ترى الحكومة اتخاها في الأزمات الخاصة بالحاصلات الزراعية وقد قدمت مشروعا بذلك الى البرلمان هو قيد البحث .

١٥ - ورى اللجنة من جميع ما تقدم أن الحكومة اتخذت كل احتياطي ممكن في سبيل إيقاف تدهور أسعار محصول سنة ١٩٢٩ وفي تنظيم الحالا بخصوص محصول سنة ١٩٣٠ حتى لا يكون نمطه في الأشهر الأولى من الموسم ممينا في نزول الأسعار، ذلك التزول الذي يتخذه قرو المآرب فيضفون على السوق ليجلبوا الفع لأخصهم غير مبالين بما يصيب المتبعين من ضرر،

٨ - ولما استعجلت اللجنة من سبب عدم دخول الحكومة سوق البضاعة الحاضرة حتى كانت تمتع أيضا ذلك للتلاعب بأجابت وزارة المالية أنها لم تفعل ذلك إلا لاسباب التي وردت في لسان حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة أمام مجلس النواب والمنتهية بالمضبطة الثانية والعشرين ، والتي نصها :

"إن الإقطن التي تسلمتها الحكومة كانت كثيرة جدا لدرجة أنه أصبح من المشكوك فيه أن تجد في بورصة ميناء البصل كميات من القطن تستطيع أن تستهلكها ، ولذلك رأت أن تمكن بالاستمرار على الشراء في بورصة العقود علما منها أنها لو دخلت بورصة البضاعة الحاضرة واشترت بسعر ٣٩ ١/٢ ريال لأدى ذلك إلى نزول الأسعار التي حدثنا .

ولما وجدت الحكومة أنها اشترت في شهر مارس كميات طائلة من الفيارات حيث بلغ ما استلمته من الفيارات الأول ١٩,٠٠٠ قطار ومن الثاني ٩٨,٥٠٠ قطار ومن الثالث ١١٧,٧٥٠ قطارا رأت أنه من المشكوك فيه ، أن تجد في بورصة ميناء البصل كميات تذكر من القطن يصعب أن تستهلكها " .

٩ - ولبسبب أن تدخل الحكومة سائف الذكر لا يعرضها الى خسارة ما اذا امتشحت السوق قليلا وتيسرها لتصرف ما لديها من الإقطن بسعر يزيد قليلا عن الأسعار التي اشترت بها . وفي هذه الحالة سوف يدفع أولئك التجار الذين انتفخوا بفرق اللحن الذي تتقدم ذكره كل واحد من انتفخوا به من هذا السبيل .

١٠ - ولما كان تدخل الحكومة في سوق القطن، إما في سوق البضاعة الحاضرة أو في سوق الكوتراتات ذلك التدخل الذي تذكر مرارا، لم يكن هو الوسيلة التي تتخذ لحماية سوق القطن فترى اللجنة أن يتعاون الأفراد والمهبطات في تدبر الحكة من جهتهم وأن يسلونوا الحكومة في وضع الأسس القومية لتدبير بالحالة الاقتصادية لبلاد سينا طيحيا .

١١ - ولم يكن التدخل في سوق القطن الذي سلف ذكره هو الوسيلة الوحيدة التي أرادت الحكومة بها معالجة الحالة، فكانت قد غورت في ٩ يونيو سنة ١٩٢٩ تسليف المزارعين على أقطانهم كما فعلت ذلك في سنة ١٩٢٦ ولكن النتيجة لم تكن مرضية لأن معظم المزارعين كانوا قد ارتبطوا بسبب سوء الحالة المالية في السنين الأخيرة ببيع أقطانهم من وقت الزرع مع التجار والمولين فكان تقدم الحكومة بالتسليف على القطن متأخرا . وقد بلغ أقصى ما حصل اقراضه بواسطة البنك أو المدير ايات لغاية ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ مبلغ ٥٩٨,٨٠٧ جنيهات من ١٦٨,٨٩٩ قطارا وهو مقدار ضئيل بالنسبة الى ما حصل في سنة ١٩٢٦ مع أن ذلك التدبير جاء متأخرا في السنة المذكورة بلغ مقدار السلف التي أقرضتها الحكومة على القطن في سنة ١٩٢٦ ٢,٠٣٥,٩٦٨ جنيها وذلك من ٥٧٥,٧٤٠ قطارا .

٢٠ - عن البرلمان وقت وجوده بأمر زيادة موارد الميزانية فكان مما أشار به في سنة ١٩٣٦ وجوب تعديل التعريفات الجمركية بسبب انتهاء أجل آخر اتفاق تجارى في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تعديلا يكون من روائه زيادة إيرادات الدولة من جهة وحماية للمصنوعات المحلية والانتاج الأهل من جهة أخرى . وقد تم تعديلها بالكيفية المعروفة للبرلمان بعد استشارة ثلاثة من الخبراء الجركيين ووضعت قواعد التعريفات الجديدة على أساس جعل الضريبة الجمركية نوعية ما عدا بعض الأصناف التي رأيت جعل ضريبةها قيمة وتتخذت فعلا ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بعد أن وافق البرلمان على ما طلبته الحكومة من الترخيص لها بإصدار مشروع التعريفات المذكورة بمرسوم تكون له قوة القانون الى أن يتاح للبرلمان بمجها وأقرارها في ضوء النتائج العملية التي يؤدي إليها تنفيذ الرسوم الجديدة .

٢١ - ولقد حصل أن نشر مشروع التعريفات المذكورة قبل تصديق البرلمان عليه تنفيذاً لمعهد أعطته وزارة دولة محمد باشا محمود بشر التعريفات قبل ميعاد مزارعها، وكان من نتيجة هذا النشر حصول مضاربات بخصوص الأصناف التي كان يحوى المشروع تعريفة مرقمة عنها، وعلى الأخص السكر والكبريت، إذ أسرع المضاربون في جلب كميات عظيمة منها وادخلها إلى القطر بعد دفع الرسوم عليها ، طبقاً للتعريفات الأصلية هروباً من دفع الرسوم المقررة للتعريفات الجديدة وذلك لارتفاع الفرق بين الرسوم القديمة والجديدة . وكان من وراء ذلك أن اضطرت الحكومة الى حماية المستهلكين من رفع الأسعار اصطناعياً، وذلك بأن خفضت الرسوم التي كانت مقررة في المشروع على البضائع المذكورة .

٢٢ - ولقد شملت مذكرة وزارة المالية بنانا للإصلاح الذى أدخلته على مصلحة التجارة والصناعة لتنشيط التجارة والصناعة، وترى اللجنة أرجاء بحث هذا الإصلاح وأبداه رأياً فيه حتى نظر ميزانية المصروفات للصناعة المذكورة .

ولما كانت الصناعات الموجودة حالا في القطر المصرى لا يمكن هائجها وتحسينها وكذلك لا يمكن إيجاد صناعات جديدة الا اذا لقيت جميع هذه الصناعات المساعدة المالية الكافية للتهوض بها كان من الطبيعى أن يحصل التفكير في الطريقة التي تنظم بها تلك المساعدة حتى يجد أرباب الصناعات المال اللازم لقيام بالصناعات التي يشارونها .

ولقد شرعت الحكومة في السنوات الأخيرة في مساعدة بعض هذه الصناعات بواسطة التسليف الصناعى عن طريق إبداء مبالغ بنك مصر لأهراضها الى أرباب الصناعات بشروط معينة بعد تقديم الضمان الكاف .

١٦ - هذا، وتذكر اللجنة أنه يجب على الأفراد والمجتمعات أن يساهموا الحكومة فيما تريد من حماية أسعار المصنوعات فيقوموا بدورهم بتنظيم شلوهم من طريق نقابات التعاون التي ترى اللجنة أنها اذا ما انتشرت في البلاد وفهم الأهليون فوائدها كانت أحسن دواء من كل الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الحكومة ، والدليل على ذلك واضع في البلاد التي قدر أهلها منزلة التعاون .

كما ترى اللجنة أيضاً أن في تنفيذ فكرة إنشاء بنك زراعى على النظم المرغوب في إنشائه به ما يساعد على انتشار فكرة نقابات التعاون .

١٧ - وإذا اعتبرنا ما أصاب أسعار القطن من التدهور الذى يبين من المقارنة بين أسعاره في شهرين سنة ١٩٢٩ وشهرى أكتوبر ونوفمبر من السنة المذكورة حتى تاريخ تدخل الحكومة (راجع للملحق رقم ٢) وما أصاب سوق الأوراق المالية من التزلزل الشديد الذى تبينت أسبابه تفصيلاً في مذكرة اللجنة المالية المشار إليها في الصفحات نمرة ١١٠ و ١٢٠ والذى يرى مداه من مقارنة أسعار مختلف الأوراق المالية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وأسعارها في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ (راجع الملحق رقم ٣) يكون من الطبيعى جداً أن مقدار التماثل من أوراق البنك نوت في أشهر موسم سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أقل بكثير من نظيره في السنوات السابقة كما يرى ذلك من البيانات الواردة في الملحق رقم (٤) .

١٨ - ولما كان القطن هو المحصول الرئيسى للبلاد ويمثل نحو ٩٠٪ من صادراتها فيكون من الطبيعى أيضاً أن يتوقف على حالته ميزانها التجارى . وبما أن سنة ١٩٢٩ لم تكن سنة رخاء فإن ذلك الميزان فيها لم يكن في صالح البلاد إذ جاوزت الواردات المصادرات بمبلغ ٢,٧٣٨,٠٠٠ جنيه

١٩ - ولقد كان من نتائج ما طرأ من الهبوط على أسعار القطن والضيق المالى الذى انتاب البلاد في السنين الأخيرة أن استغنى ذلك الضيق ما كان مدخراً لديها في سنوات الرخاء فزادت السفقات المقارية المقودة بمعرفة البنك المقارى في سنى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ على ما أسند إليه في السنين المذكورتين ، إذ بلغت قيمة السفقات المذكورة ٢,١٧٧,٩٣٣ جنهما في سنة ١٩٢٨ و ٢,٧٣٤,١٦٠ جنهما في سنة ١٩٢٩

أما ما أسند الى البنك المذكور فلم يبلغ ١,٩٧٤,٣٣٣ جنهما في سنة ١٩٢٨ و ٢,٣٦٥,٩٧١ جنهما في سنة ١٩٢٩

ويكون الفرق بين ما عقد من السفقات في السنين المذكورتين والمبالغ المستدقة منها هو مبلغ ٥٧١,٧٨٨ جنهما وهو ما زادته به قيمة الديون المقارية التي للبنك المذكور .

المال الاحتياطي

٢٧ - تبين من الحساب الختامي لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أن حساب هذا المال في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ هو كالآتي :

جنيه

٣٦,٩٦٥,١٣٩ الباقي في أول مايو سنة ١٩٢٨

٢٥٠,١٨٦ تقبيل قيمة ماضيف الى إيرادات الميزانية عن الاحتياطي
الخاص بأقساط القرض الثاني سنة ١٨٥٥

٣٦,٧١٤,٩٥٣

٣,١٣٧,٤١٦ زيادة إيرادات سنة ١٩٢٨ على المصروفات .

٣٩,٨٥٢,٣٦٩ الجلبة بما فيه الاحتياطي الزراعي وقدره ٤ ملايين من الجنيهات .

ورُخِذ من البيانات الواردة للجنة من وزارة المالية أن الإيرادات التقريبية في المدة من مايو سنة ١٩٢٩ لغاية فبراير سنة ١٩٣٠ بلغت ٣٦,١٤٦,٠٠٠ جنيه والمصروفات ٣٦,٢٥٥,٠٠٠ جنيه فتكون هناك زيادة في الإيرادات عن المصروفات لغاية هذا التاريخ بمقدار ٨٩١,٠٠٠ جنيه .

ولما كان باقيا من السنة شهران فسكون هذه القيمة عرضة للتغيير تبعاً لحالة التجميع والصرف فيها ، وإذا لوحظ أن الزيادة في رسوم الجسارك ورسوم البستان والتبناك من منها في السنة الماضية بلغت ١,٨٤٢,٠٠٠ جنيه أسكن القول بإطمئنان أن زيادة الإيرادات عن المصروفات قد تكون نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه وهو المقدار الذي سيؤدي الاحتياطي العام به في نهاية السنة المالية الحالية ، وعلى ذلك ينظر أن يكون مقدار الاحتياطي في نهاية هذه السنة نحو ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

٢٨ - ولقد طلبت الحكومة - كما سلف البيان - تخصيص مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ليجعل مع ضريبة القطن السنوية ومع الناجم من مبيعات القطن التي سلف ذكرها نواة للاحتياطي الزراعي ، وهو ما سيفعل فيه عند نظرمشروع القانون المقدم لقبلان بذلك .

٢٩ - ولا ينبغي عن اللحن أن جزاً من هذا الاحتياطي مستعمل في شراء أقطان الحكومة وقد علمت اللجنة من البيانات الواردة إليها من وزارة المالية أنه يبلغ لغاية ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ ٨,٨٦١,٧٨١ جنيهاً منه مبلغ ٢,٨٢٤,٠٠٠ جنيه قيمة الباقي من المبلغ الذي استعمل في شراء الأقطان في سنة ١٩٢٦ ومبلغ ٢,٣٧,٧٨١ جنيهاً قيمة ما دفعت الحكومة ثمناً للأقطان التي اشترتها بسبب تدخلها في سوق الكوترات هذا العام . وهو مبلغ يتظر أن يبادر بأكمله أو ناقصاً قليلاً الى الاحتياطي عند بيع القطن الموجود لدى الحكومة .

وقد أوردت وزارة المالية في الصفحتين ١٤ و ١٥ من مذكرتها بياناً خاصاً ببيع جزء من الأقطان المخزونة لديها والتي اشترتها في سنة ١٩٢٦ ومقدار ونحو الباقي منها لديها .

ولما كانت الطريقة المثبتة حالياً لا يمكن أن تؤدي الى الانتشار والتشجيع المطلوبين وأنه يجب تنظيم أمر التسليف الصناعي أيضاً فقد اقترح البعض إنشاء بنك صناعي أسوة بالبنك الزراعي فألحت وزارة المالية على المجلس الاقتصادي بمحت هذا الاقتراح مع مجته مشروعي البنك الزراعي .

٢٣ - ولقد اشتملت المذكرة أيضاً على بيان ما أجرته الحكومة في شأن الثروة المعدنية للبلاذ ، وترى اللجنة أرجاء التكلم عن هذا الموضوع حين نظر ميزانية المصروفات لمصلحة المناجم والمهاجر .

٢٤ - أما بخصوص المشروعات الكبرى للري والصرف وما يتصل بها وما تنفذ أو أخذ في تنفيذه منها لغاية الآن فترى اللجنة أيضاً أرجاء مجته والكلام عليه الى حين نظر ميزانية مصروفات وزارة الأشغال العمومية .

٢٥ - ورغم ما تقدم ذكره مما انتاب مالية البلاذ في عام سنة ١٩٢٩ والسر الشديد للمشاهد الآن بالأرواف والذي يرسى أنخف وطأته بسبب ما اتخذته الحكومة من إجراءات التسليف الزراعي - فإن هذه اللجنة تناظر الحكومة فيما رآته في مذكرتها من أن مالية الدولة لازال في حالة تيمت على الارتياح .

٢٦ - ولقد كانت نتيجة الحساب الختامي لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية زيادة في الإيرادات على تهربات الميزانية بمبلغ ٢,٨٣٤,٩٧٥ جنيهاً ونقصاً في المصروفات عن تهربات الميزانية المذكورة بمبلغ ٢,٩٤٩,٠٤٩ جنيهاً فيكون المجموع ٥,٧٧٥,٤٦٨ جنيهاً فإذا استزل منه ما كان مطلوباً أخذه من الاحتياطي في العام المذكور وقدره ٢,٦٣٨,٠٥٢ جنيهاً فيكون صفاتي زيادة الإيرادات عن المصروفات ٣,١٣٧,٤١٦ جنيهاً وهو المبلغ الذي حصل منه الى الاحتياطي العام .

ويسر هذه اللجنة ما أوردته الحكومة في مذكرتها بشأن توطيد الثقة العامة من أنها ستفني كل النامية بمحت الشؤون الاقتصادية عامة وتنظيم الأسواق خاصة . ولئن كانت قد اتخذت الحكومة إجراءات مؤقتة لحماية السوق ، كما أعلن معالي وزير المالية في البرلمان أخيراً ، فإنها ستعمل على إيجاد العلاج الناجع بضعف الأسس الصحيحة لتنظيم أسواق القطن تنظيمياً مستديماً يكفل مصلحة المنتجين ويوطد دعائم التجارة .

وهذه المناسبة تذكر اللجنة أن الحكومة أخذت في تعديل لائحة سوق مينا الجبل إذ شكلت بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ لجنة مكونة من بعض الاختصاصيين من بينهم أعضاء بطنون شركة المحاصيل وبعض الشيوخ والنواب لسن مشروع اللائحة ، وهي لا تزال توالى إنجازها ويرجى أن تصل قريباً الى نتيجة تتفق مع الإصلاح المرغوب فيه .

وترى اللجنة واجباً عليها قبل الانتقال الى التكلم عن المال الاحتياطي أن تسمى الشكر لوزارة المالية على المذكرة الإيضاحية المرفوعة منها الى مجلس الوزراء عن المشروع الحالي نظراً لما تضمنته من البيانات الوافية والإيجاز القيمة المتصلة بالحالة الاقتصادية للبلاذ وظروفها وتطوراتها .

٣٤ — ولقد رأت اللجنة من المفيد البحث في مقدار ما يبذره المقيمين بمصر من سندات البنين المتنازع والموجودين أن نسبته قد زادت كما يدل عليه الإحصاء للوارد بآخر تقرير أصدره صندوق الدين وهو سنة ١٩٢٨
— ١٩٢٩ إذ جاء به أن مبالغ من كويونات الدين المتنازع في استحقاق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بلغ في مصر $\frac{13}{100}$ من ٦٤ بينا أن مبالغ منها في باريس بلغ $\frac{13}{100}$ في المائة وفي لوندرة $\frac{20}{100}$ في المائة وقد كان في مثل هذا الوقت من سنة ١٩٢٦ $\frac{53}{100}$ في المائة في مصر و $\frac{15}{100}$ في المائة في باريس و $\frac{29}{100}$ في المائة في لوندرة وأن ما دفع من كويونات الدين الموحد في استحقاق أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ بلغ في مصر $\frac{71}{100}$ في المائة بينا أن ما دفع منها في باريس بلغ $\frac{7}{100}$ في المائة وفي لوندرة $\frac{14}{100}$ في المائة وقد كان في مثل هذا الوقت من سنة ١٩٢٦ $\frac{14}{100}$ في المائة في مصر و $\frac{15}{100}$ في المائة في باريس و $\frac{19}{100}$ في لوندرة، وهو ما يطابق ما توهمته ولا تزال تتوقعه هذه اللجنة من إزداد النسبة المتقدم ذكرها بسبب ما هو ظاهر من ميل المقيمين بمصر لاختفاء سندات الدينين المذكورين

الإيرادات

٣٥ — قدرت الإيرادات في مشروع الميزانية النهائية ببلغ ٣٧,٤٧٠,٠٠٠ جنيه وذلك بعد التعديل الذي طلبت وزارة المالية أمام لجنة المالية مجلس النواب ادخاله على تقدير باب ٢ الجمارك وباب ١٦ الأرباح الناتجة من تشييل النفود . وهذا خضع من هذا المبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه قيمة ضريبة استحقاق المطلوب منها لحساب الاحطاطي الزراعي يكون صفافي التقدير ٣٦,٢٧٠,٠٠٠ جنيه يقابله في سنة ١٩٢٩ مبلغ ٣٧,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ويكون هناك نقص في تقدير هذا العام من ماله في العام الماضي مقداره ١,٤٨٠,٠٠٠ جنيه وهو لا شك نتيجة اللازمة المالية التي وقعت فيها البلاد في سنة ١٩٢٩ وربما زاد مقدار هذا الفرق إذا أثرت الحالة المالية الحاضرة في بعض الإيرادات الأخرى كإيرادات السكك الحديدية .

والتقدير المشار إليه يقل عن صفافي المتحصل من أبواب الإيرادات — بعد اعتماد ضريبة القطن — في سنوات ١٩٢٥ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و يزيد عن المتحصل في سنة ١٩٢٦ وقد دلت نتيجة الحساب التقريبي لل عشرة الشهور التي تهيئ في فبراير سنة ١٩٣٠ أن ما تحصل فعلا في هذه المدة بعد اعتماد إيراد ضريبة القطن يبلغ ٣٤,٧٨١,٠٠٠ جنيه وهذا أضيف إلى هذا المبلغ ما هو منظور تحصيله في شهر مارس وأبريل من السنة المالية الحالية فانه يرى أن تقدير أبواب إيرادات المشروع الحالي تقدير في ماله رويحت فيه أيضا الخطة اللازمة .

٣٦ — وقد تضمن مشروع ميزانية المصروفات طلب أخذ مبلغ ٦,٨٨٠,٠٠٠ جنيه من الاحطاطي العام لسد عجز الإيرادات عن المصروفات وهو مبلغ سيؤيد حتى بمقدار ١,٧٨٥,٠٠٠ جنيه مجموع التخفيض الذي أدخل على تقدير الباين (٧) الجمارك و (١٦) الأرباح الناتجة من تشييل النفود إذا قدرت المبالغ المقدرة لأبواب المصروفات كما هي واردة بالمشروع بغير تعديل . ط أن قيمة المبلغ الذي سيضم من الاحطاطي إلى الميزانية لا يمكن الحزم به إلا عند الانتهاء من تقرير الاعتمادات المختصة لأبواب المصروفات كما سلف الذكر .

وفي هذا الصدد تفتت اللجنة نظر الحكومة إلى وجوب بيع هذه الإقتطاعات في أقرب وقت مناسب إذ كلف المقر وقت أن رأت الحكومة وجوب شرائها أن لا تظل غزوة لعمال بل تعمل على تصريفها في الوقت المناسب مراعاة لحاجات الصناعة القطنية .

٣٠ — وقد ذكر مشروع الميزانية أن المبلغ المقرر أخذه من الاحطاطي لسد زيادة المصروفات عن الإيرادات هو مبلغ ٦,٨٨٠,٠٠٠ جنيه وترى اللجنة أن هذا المبلغ عرضة للتغيير بسبب ما طلبته وزارة المالية أخيرا من تخفيض المبلغ المقرر لإيرادات الجمارك وخاصة الدخان بسبب ما ورد منه قبل تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة، وتخفيض المبلغ المقرر للأرباح الناتجة من تشييل النفود بسبب زول سعر القطع، وبسبب ما استعمل من الاحطاطي في مشتريات القطن، وبسبب ما سيؤخذ من الاحطاطي للتسليف الزراعي عند إقرار مشروع القانون الخاص به . ولا يمكن تحديد المبلغ الذي سيؤخذ من الاحطاطي لضمه إلى الميزانية إلا بعد تقرير أبواب الإيرادات وتقرير المبالغ المقدرة لأبواب المصروفات .

٣١ — وقد علمت اللجنة من البيانات الواردة لها من وزارة المالية أن المبالغ اللازمة لتأمين الأعمال التي تعد تكاليفها لغاية الآن مأخوذة من المال الاحطاطي تقدر ببلغ ١٣,٧٩٥,٠٠٠ جنيه وأن هذا المبلغ لا يشمل من برنامج أعمال الري الكبرى إلا تكاليف خزانات أسوان وتقوية فاطر أسبوط وأصلاح الأراضي البور .

فإذا ما أضيف هذا المبلغ إلى ما هو مطلوب استقطاعه من الاحطاطي العام الاحطاطي الزراعي ثنين أن ما يمكن التصرف فيه هو نصف المال الاحطاطي فقط ، وإذا روي أن أمام البلاد كثيرا من المشروعات السامة وأخصها المتعلقة بإصلاح الأراضي في أنحاء القطر كانت اللجنة على حق إذا كرت ما طلبته في السنوات الماضية من وجوب مراعاة أن استعمال المال الاحطاطي لا يكون مينا الأعلى فكرة استقارده وقصره على الأعمال النافعة والمنجية من الوجهة الاقتصادية، ومن الاحتفاظ به للشروعات الكبرى بعد تخصيص احتياطي معقول يبلغ نحو العشرين في المائة من مجموع ميزانية المصروفات ليرجع إليه عند الطوارئ المحتملة، نظرا لما هو معلوم من أن موارد الدخل للدولة المصرية محدودة وأن مقدرة الحكومة على فرض الضرائب والرسوم ما زالت محدودة أيضا .

وفي الملحق (رقم ٥) بيان بالأعمال التي يلزم لتأمينها مبلغ ١٣,٧٩٥,٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره .

٣٢ — هذا وفي الملحق (رقم ٦) بيان بالسندات والأسمم الخاصة بالاحطاطي العمومي للدولة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ و يقين منه أن المبلغ المستثمر من الاحطاطي في شراء هذه السندات والأسمم هو ٢١,٩٣٢,٠٧٥ جنيها وأن القيمة الاسمية لهذه السندات والأسمم هي مبلغ ٣٢,٦٩٦,١٥٣ جنيها .

٣٣ — وفي الملحق رقم (٧) بيان لحساب الخزائنة العامة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٠

لضرائب التي سويتها العمل به في سنة ١٩٤٢ وقد علمت اللجنة أن وزارة المالية ما زالت قائمة ببحث النظام الذي يحسن اتباعه في هذا الموضوع .

١٤ - وقد كانت أقيمت في السنوات الماضية مسألة كثرة استعمال الوامات كغسل للسكن مع اخفاها من خريبة الأملاك والاستعلام مما هم في هذا الشأن علمت اللجنة أن هذه المسألة انتهى الأمر فيها بصدور قرار وزاري من وزارة الأشغال رقم ٦ بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٩

وبمراجعة هذا القرار تبين أنه فرض رسماً يدفع من رخص هذه التجهيزات والوامات وهو رسم في نظر اللجنة غير كاف خصوصاً أن المخطوط الذي طليت مصلحة الصحة بتفاديه بنقل الوامات والتجهيزات والوابورات إلى المناطق التي حددت أصبح لحد ما قائماً بفضل هذا القرار .

وقد اقترحت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها تشكيل لجنة تختل فيها وزارات المالية والأشغال والمداخيل والصحة لبحث هذا الموضوع من كافة وجوهه وإعادة النظر فيه وإبداء مآراه بشأن القرار الوزاري سالف الذكر من التعديلات فأجاب حضرة صاحب المدة وكل وزارة المالية أمام المجلس المذكور بأن الوزارة لا ترى مانعاً من العمل بهذا الاقتراح .

٢ - وقد كان أمير في السنوات الماضية موضوع تعديل اللائحة السعيدية ، وقد أثير أيضاً في هذا العام أمام مجلس النواب فأجاب حضرة صاحب المدة وكل وزارة المالية بأن الوزارة أعدت مشروعا بتعديل اللائحة المذكورة وأرسلته إلى اللجنة التشريعية بوزارة الحفانية .

٣ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقترح لإيراداً لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ٢ - الجمارك

٤ - قسدت إيرادات هذا الباب في بادئ الأمر بمبلغ ١١,٢٤١,٠٠٠ جنيه بتخفيض قدره ١٩٦,٠٠٠ جنيه من قدرته سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	تخفيض	زيادة
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - رسوم على الواردات ...	٤٠٢٠٠٠	٢٨١٠٠٠	٣١٠٠٠٠
٢ - « الصادرات ... »	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٠٠٠٠
٣ - رسوم الأرصدة ...	٧٨١٧٠	٧٨٠٠٠	١٧٠٠٠
٤ - إيرادات منوعة ومعاريف جمركية ...	١٨٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠
٥ - رسوم على السفن والتبائك ...	٦٠٤٦٠٠	٦٠٥٠٠٠	٤٠٠٠
٦ - رسوم استهلاك ...	١٤٤٠٠٠	١٤٢٠٠٠	٢٠٠٠
تربط سوسسات جمركية ...	١٧٥٧٠٠	١٥٨٠٠٠	١٧٧٠٠
١١٦١٢٧٠٠	١١٣٩٩٠٠	٣٣٧٠٠	٢٣٠٠٠
١٧٥٧٠٠	١٥٨٠٠٠	١٧٧٠٠	—
١١٦٢٧٠٠	١١٢٤١٠٠	٣٨٦٠٠	٢٣٠٠٠
...	١٩٦٠٠٠

مافي التخفيض ...

٣٧ - ولما كان قد قرر باتساع سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أن تحصل الاستانة إلى المال الاحتياطي لإمكان الوصول إلى تعادل الميزانية فقد تمت البيلان نظر الحكومة إلى وجوب بذل الجهد لبحث من موارد أخرى للإيرادات سواء من جهة تعديل الضرائب الحالية أو غير ذلك من مصادر الإيرادات .

وقد وصلت الحكومة إلى تعديل الرسوم الجمركية على الوجه المعروف للبيلان وإن لم يتيسر ظهور نتيجة هذا التعديل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ . يجب ما استود من الضائع الضخمة في الشهرين السابقين على تاريخ العمل بالمرقة الجديدة فن الحق أنتمسظهر في مشروع ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أثرتك التعديل .

وقد كانت الحكومة طبقاً لرغبة البيلان عين في أواسط سنة ١٩٢٧ خبيراً لبحث حالة الضرائب واقتراح ما يراه بشأن تعديلها وإيجاد ضرائب جديدة . وقد علمت اللجنة أنه ما زال قائماً بعمله وأنه أعد مشروعات لهذا الغرض ما زالت قيد البحث .

وفيما يلي ما تراه هذه اللجنة من الملاحظات على مختلف أبواب الإيرادات .

باب ١ - الأموال المقررة

٣٨ - يشمل هذا الباب أموال الأطنان وعوائد الأملاك وهي موزعة كما يأتي :

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	زيادة
جنيه	جنيه	جنيه
أموال الأطنان ...	٥٢٤٢٠٠٠	٥٢٤٥٠٠٠
عوائد الأملاك ...	٨٣٦٠٠٠	٩١٣٠٠٠
...	٦٠٧٨٠٠٠	٦١٥٨٠٠٠

والزيادة وقدرها ٨٠,٠٠٠ جنيه منها ٣٠,٠٠٠ جنيه في أموال الأطنان والباقي وقدره ٧٧,٠٠٠ جنيه في عوائد الأملاك وهو ما يخطر الحصول عليه بسبب الجرد السنوي الخاص بإعادة التقدير على بعض المباني وما استجد من العقارات في مدينة القاهرة وروبط بالمواد من أول يناير سنة ١٩٢٩ والبالغ عددها ٤٠٣١ عقاراً ، وما يخطر الحصول عليه بسبب المواد المنظور رطلها على بتأثر جديدة .

٣٩ - وقد كانت اللجنة تفتت نظر الحكومة في تقاريرها السابقة إلى وجوب تعديل لائحة عوائد الأملاك الصادر بها الأمر العالي في ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ ، ولما استلمت عام في هذا الصدد أجابت وزارة المالية أن تعديل النظام المتبع في تقدير عوائد الأملاك لا يزال موضع بحث رئاسة لجنة أقدم تقضياً الحكومة .

وتربو اللجنة أن تنهى الحكومة من بحث هذا المشروع في وقت قريب حتى تزول الصوب الموجودة في هذه اللائحة والتي كانت سبباً في ضيق جزء لا يستهان به من تلك الضريبة على الحكومة بسبب سوء نظام التقدير .

٤٠ - وقد كان وافق البيلان عند نظره ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على ضرورة الشروع في وضع أساس التعديل الواجب أن يعقب النظام الحالي

ويستند من المذكرة الايضاحية أن هذا التقدير وضع بض النظر عن كل زيادة تأتي بسبب تطبيق التعريفة الجمركية الجديدة، وذلك نظرا لانتفاع التجار في استيراد كثير من البضائع وبكميات وافرة قبل تنفيذها وأن الرقم الخاص بالصادرات قد وصل أساس أن قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بما في ذلك ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه للمنحولات الوطنية المعفاة من الرسوم ، وهذا التقدير يقل عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ والسنتين السابقتين عليها وما سبب ذلك الا هبوط أسعار القطن الذي دعا الى تقدير صادراته بمبلغ ٣٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في حين أن قيمتها بلغت نحو ٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٧ و ٤٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٨

٤٥ - أما تقدير رسوم الدخان والتبناك والسجائر فقد كان وضع في المشروع على أساس المحصل في سنة ١٩٢٨ ونظرا للعوامل التي طرأت بعد أن أعد مشروع الميزانية على الأساس المتقدم ذكره والتي من شأنها أن تؤثر تأثيرا محسوسا في الإيرادات اضطرت وزارة المالية الى طلب تعديل تقدير اعتداء هذا الباب وتخفيض مبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه من البند الخامس (رسوم على الدخان والتبناك والسجائر) إذ تبين عند مراجعة الرسوم المحصلة على البضائع المستوردة في الشهرين السابقين على تنفيذ التعريفة الجمركية (من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ لغاية ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠) ومقارنتها بالمحصلات في المدة نفسها من السنة السابقة أن هناك زيادة في رسوم البضائع قدرها ٥٩٤,٠٠٠ جنيه وفي رسوم الدخان قدرها ١,٤٨٦,٠٠٠ جنيه. وقد نشأت هذه الزيادة من استيراد التجار كميات كبيرة من البضائع قبل العمل بالتعريفة الجمركية الجديدة مما ترتب عليه زيادة المحصل بالمقادير التي سلف ذكرها .

وقد قصرت وزارة المالية التخفيض على تقدير البند الخامس سالف الذكر دون المقدّر للرسوم على الواردات (بند ١) وذلك لما مؤمله من أن فرق التعريفة الجمركية سوف يموئض على الميزانية موضوع النظر للمبلغ الذي زاد في محصلات الشهرين السابقين على العمل بالتعريفة الجديدة . وقد وافق مجلس النواب على اجراء هذا التخفيض بحيث أصبح مجموع المقدّر لهذا الباب ٩,٩٩١,٠٠٠ جنيه .

٤٦ - ونظرا لما كانت لاحظته اللجنة في السنوات الماضية من أن المقدّر لرسوم الاستهلاك بند ٦ ومن ضمنه رسوم الكحول قد أخذ في الهبوط بسبب نقص في محصلات الرسوم المقدرة على الكحول قصبا مطردا نظرا لكثرة الكحول المقطرة خفية أوردت وزارة المالية أنها أعلنت في سنة ١٩٢٨ مشروع قانون بتشديد العقوبة في مخالفات قانون الكحول .

ولما استمدت اللجنة عمام في هذا المشروع أجابات وزارة المالية أنه ربي ارجاء النظر فيه لادماجه ضمن القانون الذي كان ضمنيا اصداؤه بكمه من التشريع الجمركي الجديد من رسوم الانتاج بكافة انواعها .

ولكن نظرا لضرورة تطبيق النظام الجمركي الجديد اختيارا من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ قررت الحكومة بمقتضى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ استمرار العمل بالمراسم السابقة الخاصة برسم الانتاج .

وقد ذكرت وزارة المالية ضمن البيانات الواردة منها الى اللجنة أن ما تحصل من الرسوم على الكحول بلغ ١٠,٨٠٠,٠٠٠ جنيها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ و ١١,٥٠٠,٠٠٠ جنيها في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وأن ما تحصل في المدة من أول مايو سنة ١٩٢٩ لغاية ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ يقل عما تحصل في المدة نفسها من السنة السابقة بمبلغ ١٣,٤٠٠ جنيه وأن الرسوم المذكورة زادت ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ (تاريخ العمل بالتعريفة الجمركية الجديدة) لنهاية ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ بمقدار ٩٤٩٧ جنيها عما تحصل في المدة نفسها من سنة ١٩٢٩ وأن سبب الزيادة هو اجماع التجار في الشهرين السابقين لتنفيذ التعريفة عن سداد الرسوم عن الكحول المنتج والمستورد انتظارا للتعريفة المخفضة، وأنه من المأمول أن يزداد الإيراد رغم تخفيض الرسوم على الكحول لأن الرسم الجديد لا يتسبب القطر في خفية على الاستقرار في عملهم المخالف للقانون والعرض السئوليات التي تنج عن ذلك .

وترى اللجنة - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية بمجلس النواب - أن يمد النظر في الأمر بسد مضي بضعة شهور اذ من الحق أن تشديد العقوبات بالثقت على التخفيض خفية احتياط لا بأس به ووراد على كل حال .

٤٧ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادا لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ٣ - رسوم الموائى والمناثر

٤٨ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٣٧٩,٧٠٠ جنيه بزيادة مبلغ ٢٥,٤٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	زيادة
جنيه	جنيه	جنيه
٢١٧٣٠٠	٢٢٧٧٠٠	١٠٤٠٠
٨٧٠٠٠	١٠٢٠٠٠	١٥٠٠٠
٣٠٤٣٠٠	٣٢٩٧٠٠	٢٥٤٠٠

رسوم المرائ وإيرادات خفظة
> المناثر

ويرى أن التقدير الحالي هو أقل من محصلات سنة ١٩٢٨ التي بلغت ٤٠٩,١٢٨ جنيها وذلك بسبب التخفيض الحاصل في رسوم المناثر من جراء تطبيق الرسوم رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٩ ابتداء من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩ وهو من ضمن المراسم المروضة على البرلمان للنظر فيها من الوجهة الدستورية .

٤٩ - وقد كان أثير في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أمر بحث الرسوم المقررة على البواخر وإعادة النظر في تقديرها وقد أوردت الحكومة أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث لدى وزارة المواصلات . وترجو اللجنة أن تتبنى الوزارة المذكورة من هذا البحث في وقت قريب اذ قد طال عليه الأمد .

٥٠ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادا لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

وقد بنى هذا التقدير على أساس التحصيل في الستين الأخيرين إلا أنها ينقص بالبند ٤ (رسوم دفعة على كوترات القطن وبلدة القطن) فقد خفض تقديره على المحصل مراعاة الطوارئ التي قد يكون تأخيرها بعد المدى في حركة البورصة .

٥٥ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ٦ - دفعة المصوغات

٥٦ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٣١٠٠٠ جنيه بنقص قدره ٣٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وذلك بمراجعة متوسط التحصيل في السنوات الماضية . والتقدير الحالي يكاد يكون مساويا للتحصيل في سنة ١٩٢٧

٥٧ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ٧ - الرسوم القضائية والقيدية

٥٨ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٢,٣٣٨,٠٠٠ جنيه زيادة ٨٦,٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

زيادة	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه	جنيه	جنيه
١ - الحاكم المختطة	١٣٦٣,٠٠٠	١٣٢٥,٠٠٠
٢ - الحاكم الأخرى	٨٢٤,٠٠٠	٧٨٤,٠٠٠
٣ - الحاكم الشرعية	١١٥,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠
٤ - المياليات الحسية ...	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
٥ - المياليات الخصومية ...	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٨٦,٠٠٠	٢٣٣٨,٠٠٠	٢٢٥٢,٠٠٠

والزيادة في إيرادات الحاكم المختطة ترجع على الأخص إلى استيفاء رسوم التسجيل بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ وقت التصديق على الامتيازات أو الانتهاء الموقع بها على المحررات العرفية التي أوجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تسجيلها .

هذا وقد كان من نتائج العمل بهذا النظام مدة سنة كاملة زيادة رسوم قتل الملكية بنحو مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه .

٥٩ - وقد حصل أثناء بحث ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أن قدم أحد حضرات أعضاء مجلس النواب رغبة بتلخيص الملاك التبرين لم يسجلوا عقودهم على التسجيل بأن تعدد مدة معينة تخفف فيها رسوم التسجيل حتى يبادر المشترون إلى تسجيل عقودهم خلال المدة المذكورة للاستفادة من التخفيض . وقد كانت وزارة المالية وعدت بحث هذا الموضوع .

باب ٤ - مصائد الأسماك

٥١ - قدر إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٨٧,٠٠٠ جنيه زيادة ٣٠,٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

زيادة	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه	جنيه	جنيه
١ - رخص الصيد	٦١٥,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠
٢ - إيجارات مناطق الصيد	٢١٣,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
٣ - إيجارات مناطق الأسفنج	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٣٠٠٠	٨٤,٠٠٠	٨٧,٠٠٠

وظاهر من المعلومات التي وقفت عليها اللجنة أن الحكومة عتبت بأسر الاصطلاح المراد إدخاله في شأن صون مصائد الأسماك والعمل على زيادتها وعلى العناية بترقية الأسماك إذ أخذ الخبير الذي عين في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ في مباشرة عمله وهو يقوم بأعمال فنية ويجري تجارب مختلفة للوصول إلى الفرض المقصود . وتوكل اللجنة أن تظهر نتائج هذه الأعمال والتجارب بكيفية أوضح عند نظر ميزانية السنة المقبلة لأنه لا بد من مضي وقت لظهور النتائج المذكورة ومن المؤكد أن التحسين في هذا الباب ستكون نتيجته روياء في تجارة كبيرة منتشرة وعمّا في إيرادات هذا الباب .

٥٢ - هذا وقد أعيد تشكيل اللجنة التي كانت ألفت في سنة ١٩٢٧ والتي تضم أعضاء من مجلس الشيوخ والنواب لبحث أمر مصائد الأسماك ويرى أن تم عملها في وقت قريب .

٥٣ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ٥ - الدمغة

٥٤ - قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ١٨٧,٠٠٠ جنيه زيادة قدرها ١١,٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

زيادة	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
جنيه	جنيه	جنيه
١ - ثمن ورق دة ...	٣٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
٢ - بدل ورق مئة ...	٤٤,٠٠٠	٤٦,٠٠٠
٣ - رسوم على جوازات السفر ...	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٤ - دة على كوترات القطن وبلدة القطن ...	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
٥ - إيرادات على تحقيق التغطية ...	١٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠
٦ - رسوم الامتيازات التفصيلية بالسفارات والتفصيلات ...	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
١١,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠

وقد بلغ المحصل من إيرادات هذا الباب من المدة من أول مايو اسنة ١٩٢٩ لاية فبراير سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٤٥,٠٠٠ هـ جنيه وانفا كانت التحصيلات في شهرى مارس وأبريل بنسبة المحصل في العشرة الشهور الماضية من السنة فلا يكون هناك عجز في الإيرادات عن تقدير ميزانية السنة المذكورة .

٢٣ - أما النقص في أجور الركاب فانه لا شك مسبب عن منافسة السيارات المدينة التي تسير في الطرق الزراعية والتي ساعد على انتشارها علم فرض ضريبة عليها اللهم الا رسم الرخصة الذي قيمته جنيه واحد من السيارات الصغيرة وجنبا من سيارات الأوتوموبيل والوردي .

وبناء على المناقشات التي حصلت في السنوات الماضية بالبرلمان كانت وزارة الداخلية أعلنت مشروع لائحة جديدة للسيارات تتضمن فرض رسم سنوى يزيد عن الرسم الحالي نظير استعمال الطرق العمومية ولكن الجمعية العمومية تحكة الاستئناف المختلطة لم توافق عليها لأنها اعتبرت الرسم المراد تحصيله بمثابة ضريبة يراد فرضها على الأجانب وأن المسألة ما زالت محل بحث الآن، ولذا تؤمل اللجنة أن تصل الحكومة الى حل لها نظرا لما تكلفه من المصروفات الباهظة في امداد الطرق وصيانتها ، ولأنه ليس من العدل ألا يحصل أصحاب السيارات بعض هذه المصاريف التي يتحملونها في البلاد الأخرى فضلا عما لزيادة الرسم في هذا الباب من التأثير في الإيرادات .

٢٤ - هذا وقد علمت مصلحة السكك الحديدية بما أشار به البرلمان في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ من وجوب اقتداء المصلحة لسيارات تستعمل لحسابها كما حصل في البلاد الأوربية عند ما اشتد الضغط على بعض شركات السكك الحديدية من استعمال الأفراد للسيارات بحيث اطرد العجز في إيراداتها ، فأتت أن تسيّر مددا من السيارات لحسابها على خطوط تينيتها وقد بدأت فعلا بتسيير خمس سيارات على خط يندى من ميدان الخازندار الى بنها وبالعكس ولا يمكن الحكم على نتيجة هذه التجربة الا بعد مرور سنة على الأقل .

وقد علمت اللجنة أن المصلحة شارعة في تسيير عدد من السيارات على خطوط أخرى هي :

- (١) حلوان - الصف .
- (٢) مصر - القناطر الخيرية - سوف .
- (٣) مصر - صقارة .
- (٤) الاسكندرية - كفر العوار .

وانها تبنى لذلك الآن ٢٧ سيارة للركاب بخلاف ١١ لورى البضائع منها واحدة موجودة الآن وعشر جار بناؤها .

وتوقع اللجنة أن تجربة المصلحة لتسيير هذه السيارات ستكون أسعد حظا من تجربة القطار الكهربائي الصغيرة التي كانت فكرت فيها منذ سنتين . هذا وسيتبع أيضا من وراء تسيير هذه السيارات زوال الأخطار الموجودة حالا والتي تلحق بالمسافرين أو المسافرين على الطريق العام والناشئة من حالة الفوضى الموجودة في استعمال السيارات التي يسببها الأذى الآن :

وقد أجاب حضرة صاحب العزة وكل وزارة المالية علما آثار حضرة المفضو هذا الموضوع من جديد، بأنه على إيراد هذه الرغبة ككتبت وزارة المالية الى وزارة الحفانية في هذا الموضوع فأجابتها بأنها لا ترى المرافقة على هذه الرغبة لأن الاجراءات التي اتبعت في سنة ١٩٢٧ إنما وضعت في فترة انتقال بسبب تشريع جديد نهى اجراءات مؤقتة استدعتها الضرورة . أما الآن فليس هناك تشريع جديد ولا عمل الآن للعمل بهذا الاقتراح .

وترى اللجنة أنه لا عمل حقيقة للعمل بهذا الاقتراح لأن في اجابته ضياحا بلزء من الإيرادات ، إذ أن المشرعين الذين لم يسجلوا حقوقهم قبل صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ سيضطرون الى تسجيلها إن عاجلا أو آجلا عند تصرفهم في القفارات المذكورة .

٢٥ - هذا وقد أثير أمام مجلس النواب حين المناقشة في هذا الباب أسرار أولي يخص بوجوب توحيد الرسوم في المحاكم المختلطة والأهلية والشرعية - الأمر الذي كان قد أثير من قبل وشكلت للنظر في موضوعه لجنة في وزارة الحفانية تبين أنها لم تتقدم في بحثها - وثانها يخص بفداحة رسوم المحاليس الحسية وطلب لفت نظر الحكومة الى هذين الموضوعين . وهذه اللجنة ترى وجوب بحثهما والنظر فيهما بسرعة لأنه ليس هناك ما يدعو الى التفرقة بين رسوم المحاكم المختلطة والأهلية والشرعية ولأن الشكوى من فداحة رسوم المحاليس الحسية عامة .

٢٦ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادا لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ٨ - سكك الحديد

٢٧ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٢٩,٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	زيادة	مخفيض
أجر الركاب	٢٥٩٦,٠٠٠	٢٨٨,٠٠٠	جنيه	جنيه
البضائع	٣٩٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	—	٧١,٠٠٠
إيرادات متنوعة	١٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	—	—
	١,٩٧٦,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧١,٠٠٠
صافي الزيادة	٢٩,٠٠٠	...

ويرى من هذا التفصيل أنه قد زيد تقدير أجور نقل البضائع بمقدار ١٠,٠٠٠ جنيه وأن تقدير أجور نقل الركاب خفض بمقدار ٧١,٠٠٠ جنيه وذكرت وزارة المالية في مذكرة الإيضاح أن هذا التقدير وضع استنادا الى المنظور تحصيله في السنة المالية الحالية مع مراعاة النقص الذي أصاب مدد الركاب ، وهذا التقدير يقل عن المحصل في السنين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و يزيد عن المحصل في سنة ١٩٢٦

باب ٩ - التلغرافات

٦٩ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٢٢٠,٠٠٠ جنيه بتخفيض اجمالي قدره ١٠٠٠ جنيه عن إيرادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

١٩٢٩ سنة	١٩٣٠ سنة	زيادة	تخفيض
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٧٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	—	—
٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠	—
٤٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠	—
٤٠٠٠	٣٠٠٠	—	—
٢٢١٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
...	١٠٠٠

وليس في هذا التقدير ما يستدعي إشارة خاصة .

٧٠ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١٠ - التليفون

٧١ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٦٩٦,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٢١,٠٠٠ جنيه عن تقديري سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

١٩٢٩ سنة	١٩٣٠ سنة	زيادة
جنيه	جنيه	جنيه
٣٥٧٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	١٦٠٠٠
١٢٠٠٠٠	١٢٤٠٠٠	٤٠٠٠
١٩٦٠٠٠	١٩٦٠٠٠	—
٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠
١٧٥٠٠٠	١٦٦٠٠٠	٩٠٠٠

ويرى أن مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه من الزيادة هو في (بند ١) اشتراكات عمومية وذلك بسبب الإقبال المتزايد على استعمال التليفونات و ٤٠٠٠ جنيه في (بند ٢) اشتراكات مصالح الحكومة وهو تقدير ائسي و ١٠٠٠ جنيه في (بند ٤) إيرادات متنوعة .

٧٢ - وعلى الزيادة المطروحة في إيرادات هذه المصلحة على استقرار نموها إذ بلغ عدد الخطوط الموجودة في التطور المصري نهاية أول مارس سنة ١٩٣٠ من خطوط أسكية وقرعية وخصوصية للجمهور ووزارات الحكومة ومصارفها ٤٣,١٥٨ خطاً وأن عدداً أكثر منها في سنة ١٩٢٨ هو ٣١,١٣٥ خطاً وما أنشئ منها في سنة ١٩٢٩ نهاية أول مارس سنة ١٩٣٠ هو ١٢٣٥ خطاً .

٦٥ - ولما كان لارتفاع أجور السفر بالسلك الحديدية دخل في نقص المحصل من أجور الركاب فقد استعملت اللجنة عما لذا كان لدى وزارة المواصلات مشروع تخفيض أجور الركاب فطلبت اللجنة منها أن مصلحة السلك الحديدية تخصص الآن مشروعا لتخفيض أجور الركاب يقضى ببقاء أجور الدرجة الثالثة كما هي (ومعه الأجرة تزيد من أجور قبل الحرب بمقدار ٣٥ في المائة) وتخفيض أجور الدرجة الثانية بحيث تصبح العلاوة فيها نسبة الزيادة في أجور الدرجة الثالثة أعني ٣٥ في المائة عن قبل الحرب .

وأنه ربما تأول التخفيض أجور الدرجة الأولى أيضا تخفيضاً طفيفاً تكون العلاوة ٣٥ في المائة بدلاً من ٤٠ في المائة كما هو الحال الآن .

هذا وتنتظر الآن وزارة المواصلات ومصلحة السلك الحديدية في تخفيض الأجر على خطوط الضواحي وقد صرح معالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب بأنه سيدأ العمل بالأجور المخفضة في منتصف شهر مايو القادم .

٦٦ - ولما كان قد أثير في السنوات الماضية أمر بحث طريقة نقل البضائع فقد استعملت اللجنة عما في هذا الأمر فأجابت وزارة المواصلات بأن مصلحة السلك الحديدية أضافت النظر في تعديل أجور نقل البضائع على خطوطها وقد فرغت من تعديل أجور الأصناف الرئيسية لهذه البضائع وهي عبارة من ٣ الكيات التي تنقل وقد عمل بهذه الأجر فضلاً من أول يولييه سنة ١٩٢٨ وأما باقي الأصناف المتنوعة وعلوها يربو على خمسة الآلاف فقد أوشكت المصلحة أن تنتهي من تعديل أجزورها ويحظر أن يعمل بها من أول يونيو القادم .

٦٧ - وهذا وفي الملحق رقم (أ) بيان للنسبة مصروفات مصلحة السلك الحديدية إلى إيراداتها وهو ما يبرهنه بمصاريف التشغيل ونسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها ابتداء من سنة ١٩٠٣ نهاية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ومنه يرى أن مصاريف التشغيل بلغت في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ٦٥,٦٤ في المائة بعد أن كانت ٧٢,١٩ في المائة في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وأنها تحسنت في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ إذ لم تبلغ إلا ٥٧,٥٥ في المائة وهو ما يدعو إلى الاختياط ، وتربح اللجنة أن تستمر هذه النسبة إن لم تحسن في السنوات المقبلة ، والأمل كبير في هذا إذ أن التجهيزات الجديدة التي أجريت في مهمات هذه المصلحة في السنة الأخيرة باعثة لتحقيق الوصول إلى هذه النتيجة .

هذا وقد بلغ تقدير مبالغ مال السلك الحديدية في نهاية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية مبلغ ٣٣,٣٧٢,٨٣٧ جنيهاً .

٦٨ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

وظاهر أن هذا السجز نشأ من تخفيض مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه في إيرادات مصلحة الأملاك ومن زيادة اجمالية بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه في إيرادات الأملاك الثابتة لمصالح أخرى .

٨٠ - ويرجع سبب تخفيض مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه . أولاً - إلى مشروع توزيع الأراضي على صغار المزارعين لإنشاء ملكيات فردية صغيرة الأسر الذي يترتب عليه نقص في المساحة الموزعة ، وقد سبب ذلك بمبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه . وثانياً - من استبدال الأملان المزروع توزيعها في خنايش السلطة وسنًا وعجلة موسى بنيرها من أطيان تخفيض بقاس للزراعة الخاصة حيث معدن الأرض أقل جودة من مثلهما في الخنايش الثلاثة المشار إليها وقد سبب ذلك بمبلغ ١١,٠٠٠ جنيه . وثالثاً - من تخفيض تقدير الإيرادات بسبب هبوط أسعار القطن وغيره من حاصلات الخنايش .

٨١ - هذا وستنصف هذه المصلحة مشروعا جديداً يخص إنشاء مزارع للألبان قصد به الاستغلال من جهة ويكون مثلاً يمتدح المزارعون ويصلون على مثوله من جهة أخرى . وقد قدر إيرادات لهذا الباب بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه .

٨٢ - أما الزيادة الموجودة في تخدير الامتيازات الخاصة بالأملاك الثابتة لمصالح أخرى فتعنيها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه في تقدير إيرادات الجزائر والباقي في متحصلات الجنائن والأملاك الأخرى .

٨٣ - وفيما يخص بالجنة التي كانت شكلت في سنة ١٩٢٤ لبحث حالة هذه المصلحة برئاسة وزير الزراعة فقد أوقف عليها بعد تعطيل الحياة التالية ثم أعيد تشكيلها من جديد بقرار من وزير المالية في ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ . وترى اللجنة أن الإصلاح المنشود في إدارة هذه المصلحة لتقدمها وتقية إيراداتها يتم أن تنهى اللجنة المذكورة من أعمالها في أقرب وقت .

٨٤ - ولما استلمت اللجنة عساتم في أمر بيع المنازل التي تملكها الحكومة بالقاهرة والمؤجرة إلى كبار الموظفين حتى تتوفر على الحكومة متصرفية عليها (وهو ليس بالشيء القليل) والتي ذكرت وزارة المالية حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أن الحكومة تنوي بيعها تدريجياً - كما انتهى عقد إيجار أحدها - أجابت وزارة المالية بما يستفاد منه أنه لم يحصل بيع شيء منها وأن الوزارة ترى أن بيعها في صالح الحكومة .

٨٥ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١٣ - بدل الخدمة العسكرية

٨٦ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ١٩٥,٠٠٠ جنيه بتخفيض قدره ٥٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . وقد وضع هذا التقدير على أساس متوسط المحصل في الثلاث السنوات الأخيرة .

٨٧ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

٧٣ - وقد علمت اللجنة أن المصلحة عند إنشائها سترال التليفون الأوتوماتيكي الحديد بالقاهرة الذي يشتمل على ١٨,٠٠٠ خط ركبت معدات على معظم هذه الخطوط فاستلمت عما إذا كان في نية المصلحة تعديل نظام المكالمات الحالي على مثال نظام المخاربات الخارجية فأجابت وزارة المواصلات أن مسألة المكالمات المحلية وتعديل نظام أجورها هي موضع بحث دقيق الآن . ولو أنه من المتصور إعطاء بيان واف عن ماهية هذا التعديل فغيره من المنظور أن يكون النظام المشار إليه التبع في كثير من اغمالك الكبيرة والذي يقضى باستساب أجور المكالمات المحلية على قاعدة المكاملة الواحدة هو نفس النظام الذي يتبع في القطر المصري مستقبلاً .

٧٤ - وقد استلمت اللجنة عما إذا كان في نية الوزارة تعديل أجور التليفونات لأنها راهاً بمافعة خصوصاً في مدن القاهرة والاسكندرية وبرصعيد والمكالمات الخارجية ، فأجابت وزارة المواصلات بأنه جار النظر الآن في عمل تعديل محمى في الأجور .

٧٥ - هذا وتلفت اللجنة النظر إلى استمرار زيادة اشتراكات مصالح الحكومة سنة بعد أخرى ولا يسع اللجنة في هذا الصدد إلا أن تكرر ما سبق أن أشارت به في تقاريرها السابقة من ضرورة الاقتصاد في اشتراكات المصالح والموظفين حتى لا يجبر منها إلا ما هو ضروري .

٧٦ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١١ - البريد

٧٧ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٧٤٥,٠٠٠ جنيه بزيادة ١٧,٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهذا بخلاف الخدعات التي توجبها مصلحة البريد لمصالح الأخرى وتبلغ قيمتها حسب المقدّر في ميزانيات المصالح المختلفة ٢٩٢,٠٠٠ جنيه وفي الواقع ونفس الأمر يعتبر هذا المبلغ إيرادات .

وترجع الزيادة المشار إليها إلى اتساع نطاق أعمال المصلحة ويؤيد هذا التقدير ما حصل فعلاً من إيرادات هذه المصلحة في السنة المالية الحالية لغاية فبراير سنة ١٩٣٠ إذ بلغ ٦١٨,٠٠٠ جنيه .

٧٨ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادات لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١٢ - الأملاك الأميرية

٧٩ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٨٧٢,٠٠٠ جنيه بتخفيض قدره ٥٣,٧٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	زيادة	تخفيض
١ - مصلحة الأملاك ...	٦٥٣,٠٠٠	٥٩٣,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦,٠٠٠
٢ - أملاك ثابتة لمصالح أخرى ...	٩٢٥,٧٠٠	٨٧٢,٠٠٠	٥٣,٧٠٠	٦,٠٠٠
مبلغ التخفيض ...				١٢,٠٠٠

باب ١٤ - رسوم الخضر

٨٨ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ١,٤٥٨,٠٠٠ جنيه
زيادة قدرها ٥١,٠٠٠ جنيه من تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ويشتمل هذا
التقدير على مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه الرسوم الخاصة بالقوة الإضافية المطلوب
تعيينها في السنة المقبلة وإدراج هذا المبلغ يتوقف على اعتد تكاليف القوة
المذكورة في ميزانية المصروفات .

٨٩ - وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أن الدول المنتفعة بما يراها بالامتيازات
الأجنبية قد صادقت جميعها بعد غابر طوي على إلزام رعاياها بدفع
ضريبة الخضر أسوة بالوطنين ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٠ وقد أعلنت
وزارة الداخلية مشروع قانون لسيان الضريبة المذكورة على الوطنيين
والأجانب على السواء وهو الآن رهن بحث اللجنة التشريعية بوزارة الحفانية .
وعلى اللجنة أن يكفل المشروع المذكور زوال العيوب الموجودة في القانون
الحالي وسد ما فيه من نقص كبير .

وتذكر اللجنة أن التقدير الحالي يفي على النظام القديم .

هذا، وقد علمت اللجنة أن المبلغ الذي كان متقدرا تحصيله بسبب امتناع
الأجانب عن دفع هذه الرسوم بقدر يبلغ ٣٩,٨٠٠ جنيه .
٩٠ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادا لهذا الباب مع
التحفظ للسبب المبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه إلى أن يتمد مثله في المصروفات وهذه
الجنة توافق على ذلك .

باب ١٥ - المستقطع من ماهيات المستخدمين

٩١ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ٥٤٠,٠٠٠ جنيه
زيادة قدرها ٢٢٤,٠٠٠ جنيه من تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهي ناشئة
عن تطبيق الرسوم بقانون الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ بملحّة الماشات
الجديدة الذي يقضى بحمل المستقطع من ماهيات الموظفين والمستخدمين
على ٧ في المائة بدلا من خمسة مع تحصيل ما يستحق على من يطلب منهم
للعاملة بالملحّة الجديدة من فرق للمدل من مدة خدمتهم السابقة . وهذا
المرسوم هو من ضمن المراسم المعروضة على البرلمان .

٩٢ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادا لهذا الباب
وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١٦ - الأرباح الناتجة من تشغيل القود

٩٣ - كان تقدير إيرادات هذا الباب حينما تقدمت الحكومة بمشروع
لميزانية إلى البرلمان مبلغ ٢,٨٢٧,٠٠٠ جنيه زيادة ٣٧,٠٠٠ جنيه من تقدير
سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتوزيع الآتي :

نوع	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	زيادة	نوع
١ - كرومات سدات الاحتياطى ...	١١٣٧٠٠٠	١٢١٧٠٠٠	٨٠٠٠٠	جنيه
٢ - فوائد الحسابات الجارية ...	٦١٤٠٠٠	٦٣٥٠٠٠	٢١٠٠٠	جنيه
٣ - فوائد السلف الممنوعة على البيضا ...	٣٩٠٠٠	٤٥٠٠٠	٦٠٠٠	جنيه
٤ - فوائد عقود مسعوق الدين ...	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	—	جنيه
٥ - فوائد عقود الحياكم المخططة ...	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	—	جنيه
٦ - حصة الحكومة في أرباح البنوك ...	٨٧٠٠٠٠	٧٩٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	جنيه
مالي الزيادة ...	٢٧٩٥٠٠٠	٢٨٢٧٠٠٠	٣٢٠٠٠	جنيه

وحين نظر مشروع الميزانية أمام لجنة المالية بمجلس النواب تقدمت
وزارة المالية بطلب إجراء تخفيض في مجموع هذه التقديرات بمبلغ ٥٣٥,٠٠٠
جنيه للسبب الآتي :

أولا - حصول تخفيض معدل القسط في بنك انكشار إذ أنه كان خمسة
في المائة عند وضع مشروع الميزانية وهو الآن ٣ ١/٢ في المائة . ولما كان
معدل أرباح حساب جارى وزارة المالية مع البنك الأعلى مرتبطا بمعدل
القسط في بنك انكشار إذ أنها مقدرة بـ ١/٢ في المائة أقل من سعر هذا
القسط من حساب الأرباح الثابت الواحد في المائة أقل من الحساب تحت
الطلب فأصبح من التمين تخفيض مقدار الفوائد على هذا الأساس .

ثانيا - حصول قصص مبلغ كبير من المال الاحتياطى على أفراد حول
الحكومة في سوق القطن من جهة ومنع السلف للأزاريين من جهة أخرى .

وترى اللجنة أن طلب إجراء هذا التخفيض احتياط على محله وهو وزارة
المالية عليه .

٩٤ - أما المبلغ الذي قدر في المشروع الحالى كحصة للحكومة في أرباح
البنوك (بنود ٦) فكان تقديره على أساس أن متوسط التداول في ورق
البنوك سيكون بمعدل ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم .

٩٥ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادا لهذا الباب
وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١٧ - إيرادات ورسوم متنوعة

٩٦ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ٢,٨٠٤,٨٠٠ جنيه
زيادة قدرها ٩١,٣٠٠ جنيه من تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ويشتمل
هذا الباب على ٤٥ بنوا . ويرجع سبب الزيادة إلى رفع تقدير بعض البنود
بمبلغ ١٣٩,٧٠٠ جنيه مقابل تخفيض قدره ٤٧,٩٠٠ في البعض الآخر .

وفيا على تطبيق اللجنة على ما هم من هذه البنود :

٩٧ - (أولا) بند ١٠ - حصة الحكومة من إيرادات شركات متنوعة .

قدّرت حصة الحكومة من إيرادات شركات متنوعة بمبلغ ١١٦٠٠٠ جنيه زيادة قدرها ٧٥٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهذا المبلغ موزع كالآتي :

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٠٠٠	—	فرصة سلك حديد القنا
٥٠٠٠	٥٥٠٠	» » » الوجه البحرى
٥٦٠٠	٥٦٠٠	» » مصر الكبريتية ورواحات جين خمس
		شركة ترام القاهرة :
٢٦٦٠٠	٢٦٠٠٠	حصة المالية
٤١٠٠٠	٣٥٠٠٠	حصة الأشغال
٢٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	فرصة الأسواق المصرية
٢٦٠٠	٢٤٠٠	» الإدارة والتلغى بالاسمعية
٢٣٢٠٠	٤٠٠٠ (١)	» الاستداع المصرية
١١٦٠٠٠	١٠٨٠٠٠	

٩٨ - (ثانيا) بند ١٣ - عربيات التلايم :

في هذا البند زيادة قدرها ٤١٠٠٠ جنيه ترجع الى اتساع نطاق التلیم بما أنشئ من مدارس جديدة ومن فصول إضافية

وقد ذكرت وزارة المالية في مذكرتها الايضاحية أن هناك مشروعا برفع اجور التلیم في مدارس رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والثانوية ، فأذا تمت الموافقة عليه من البرلمان وأمكن تنفيذه ابتداء من السنة المدرسية ١٩٣٠ - ١٩٣١ أنرت نتائجها الاولى في الحساب الخلقى لأن تقدير الميزانية وضع بصرف النظر عن هذا المشروع

٩٩ - (ثالثا) بند ٢٠ - إيرادات للتاجم والمهاجر .

في تقدير هذا البند زيادة قدرها ٨٠٠٠ جنيه نظرا لما يتوقع الحصول عليه من أرباح شركة البترول الانجليزية المصرية عن المائة ألف مهم التي تملكها الحكومة من أسهم الشركة .

١٠٠ - (رابعا) بند ٢٨ - الخصص على وزارة الأوقاف والمصاريف التلیم بالمدارس والمكاتب الموقوفة .

(١) بما في ذلك مصاريف الحراسة البحرية التي تدخل في إيرادات مصلحة الجمارك وقدرها نحو ١٠٠٠ جنيه .

(٢) بعد استبعاد مصاريف الحراسة البحرية التي تدخل في إيرادات مصلحة الجمارك وقدرها نحو ١٠٠٠ جنيه .

في هذا البند تخفيض قدره ١٢٧٠٠ جنيه وهو يرجع الى أدت تقدير سنة ١٩٢٩ وضع على أساس ما كانت تطالب به وزارة المعارف وقدره ٣٤٨٠٠ جنيه وقد عرض الخلفاء القائم بهذا الشأن على لجنة المنازعات بين الأوقاف ومصالح الحكومة فأتت تخفيض المبلغ الى ١٢٠٠٠ جنيه ابتداء من سنة ١٩٢٤ وتخصيط الفائز على ست سنوات بواقع ١٠٠٠٠ جنيه في السنة .

١٠١ - (خامسا) بند ٣٣ - إيرادات معمل التكرير في السويس .

قدر هذا الاعتماد بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه زيادة قدرها ٨٠٠٠ جنيه . وما يجب ملاحظته أن اعتماد سنة ١٩٢٨ كان مقدرا بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه نظرا لما تحرر وقتها من العمل على زيادة انتاج المعمل بتكرير أكبر كمية ممكنة من البترول الخام . ولكن ظهر أن المتحصل في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لم يبلغ سوى ٣٩,٦٧٤ جنيها فقط ثم زيدت التقديرات في سنة ١٩٢٩ ثم في السنة الحالية بزيادة ما يتظر تحصيله .

١٠٢ - (سادسا) بند ٣٥ - رسوم المحلات الملققة للراحة . في تقدير هذا البند زيادة قدرها ١٠,٠٠٠ جنيه لاشتغاله على القسط الأخير من متأثر الثلاث السنوات السابقة لسنة ١٩٢٨

وقد استعملت اللجنة مما تم في مشروع القرار الذي كان جاريا تجهيزه حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ والذي ينزل الحكومة الحق في تحصيل هذه الرسوم بطريق الجزر الادارى ، فطلبت اللجنة أنه بعد مباحثات دارت بين وزارة المالية والجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلفة قر الرأي على استصدار قانون بتعميم طريقة الجزر الادارى على جميع الأموال الخاصة بتحصيل أية رسوم واجبة للحكومة وأنه بالمثل صدر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ المرسوم بقانون رقم ٦٥ بالمضى المتقدم ، وكان من جراء هذا الترتيب أن زادت متحصلات رسوم التفتيش على المحلات الملققة من ١٦,١٥٤ جنيها في سنة ١٩٢٧ الى ٤٧,٦٢٩ جنيها في سنة ١٩٢٨ منها ١٥,٩٨٩ جنيها من أصل المتأخرات التي تقدر توزيع تحصيلها على ثلاث سنوات .

وبلغ عدد المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة في الوقت الحاضر ما يقرب من ٨٨٠٠٠ محل مقدر عليها من الرسوم ٤٨٠٠٠ جنيه تقريبا وقد ربطت تقديرات السنة المقبلة (٦٠٠٠٠ جنيه) على هذا الأساس بعد اضافة مبلغ نظير المتأخرات .

١٠٣ - (سابعا) بند ٤٠ - رسوم رخص سيارات .

قدر لإيرادات هذا البند مبلغ ٤٥,٥٠٠ جنيه زيادة ٥,٥٠٠ جنيه من تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مما يدل على استمرار حركة اقتناء السيارات والاقبال عليها اقبالا كبيرا .

١٠٤ - (ثامنا) بند ٤١ - رسوم تغيير .

في تقدير هذا البند زيادة قدرها ١٠,٠٠٠ جنيه (بما في ذلك بيع الكيماويات وخلافه) وتدل هذه الزيادة على اقبال ملاك الأطنان على اقتناء حداثتي التماس اقبالا شهود أنه في السنوات الأخيرة .

ويرى أن هناك تخفيضا قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه في المبلغ المخصص لميج أراض وهو تخفيض يوره عدم احتيال الأقبال الكبير على مشتري الأيطان نظرا لحالة المسألة الحاضرة من جهة، واحتيال التأخير في سداد المستحق من الأقساط من جهة أخرى .

ومن المفهوم أن الناجم من بيع الأراضى يخصص لاستهلاك مستندات الديون المصرية .

١١٠ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادا لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه

باب ٢٠ - حصة مصر في التعميمات التي تدفعها ألمانيا
١١١ - قدر هذا الإعتاد بمبلغ ٩٧,٥٠٠ جنيه وبما أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالاضمانات المالية التي عقدتها وزارة دولة عهد محمود باشا في غيبة البرلمان مع الحكومة الانجليزية فقد وافق مجلس النواب على هذا التقدير مع الاحتفاظ بحق البرلمان في النظر في الاضافة المالية التي عقدت بين الحكومتين المصرية والانجليزية وهذه اللجنة توافق على ذلك .

•••

١١٢ - ما سلف ذكره ما رآه اللجنة خصوصا بتقدير الإيرادات وتطلب من المجلس الموافقة على أبوابها المخفضة كما يأتي وقد أقرها مجلس النواب كما سلف البيان .

جنيه	باب ١ - أموال مقررة
٦,١٥٨,٠٠٠	باب ٢ - الجمارك
٩,٩٩١,٠٠٠	باب ٣ - رسوم الموانئ والمناشر
١,٢٥٠,٠٠٠	باب ٤ - مصائد الأسمالك
٨٧,٠٠٠	باب ٥ - النعقة
١٨٧,٠٠٠	باب ٦ - رسوم دفعة المصوغات
٣١,٠٠٠	باب ٧ - الرسوم القضائية والتبديعية
٢,٣٣٨,٠٠٠	باب ٨ - سكك الحديد
٧,٠٠٠,٠٠٠	باب ٩ - التفرانات
٢٢,٠٠٠	باب ١٠ - التليفون
٦٩٦,٠٠٠	باب ١١ - البريد
٧٤٠,٠٠٠	باب ١٢ - الأملاك الأميرية
٨٧٢,٠٠٠	باب ١٣ - بدل الخدمة العسكرية
١٩٥,٠٠٠	باب ١٤ - رسوم الخفر
١,٤٥٨,٠٠٠	قيا يخصص بمبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه الى أن يشهد منه في المصروفات

وقد حصلت اللجنة أن مساحة البساتين التي احتشدت في سنة ١٩٢٨ بلغت ١٥٧٩ فداناً وأن مساحة ما استبعد منها في سنة ١٩٢٩ بلغت ١٦٩٩ فداناً وأن مجموع مساحة البساتين لثابتة سنة ١٩٢٩ يبلغ ٣٧٣٠٠ فدان .

١٠٥ - (تاسما) ب٤٤٤ - المسعد من ثمن ملابس لبعض مستخدمي الحكومة .

في اعتاد هذا الباب تخفيض قدره ٢١٨٠٠ جنيه إذ أصبح المقدرة ١٢٠٠ جنيه فقط . وقد جاء في مذكرة اللجنة للمالية أن التقدير وضع في سنة ١٩٢٩ على اعتبار أن النظام الذي أقره مجلس الوزراء يسير على المستخدمين الدائمين والخدمة السائرة سواء في ذلك من كان موجودا في الخدمة أو من يمين منهم بعد تاريخ قرار المجلس . ولكنه رأى في خلال السنة المالية الحالية قصر تطبيق القرار قيا يخصص بالخدمة السائرة على من يمين منهم ابتداء من أول ما يوس سنة ١٩٢٩ ولذلك خفض التقدير الى ١٢٠٠ جنيه .

وهذه اللجنة ترى العمل بهذا القرار نظرا لحالة هذه الفئتين المستخدمين .

١٠٦ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادا لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١٨ - ضريبة القطن

١٠٧ - قدر لاحتياجات هذا الباب في المشروع مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه وهو نفس تقدير سنة ١٩٢٩ - وقد استقر هذا المبلغ من الإيرادات الواردة بالمشروع على أساس أنه سيخصص (قيا لنا وافق البرلمان على المشروع المقدم اليه) للاحتياطي الزاوي ضمن المبالغ الأخرى المروضة على البرلمان .

وترى اللجنة وجوب بقاء هذه الضريبة خصوصا اذا وحي التفرض الذي طلب تخصيصها له وغالفاها أحد أعضائها حضرة الشيخ المحترم أحميد شماس الندي الذي يرى إلغاء هذه الضريبة نظرا لزوال السبب الذي فرضت من أجله .

١٠٨ - وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادا لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه .

باب ١٩ - إيرادات غير اعتيادية

١٠٩ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ جنيه بالتفصيل الآتي :

	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	ملاحظات
١ - مع أراض	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	جنيه
٢ - إيرادات أخرى	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	—
	٣٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

باب ١٩ - إيرادات غير اعتيادية :

جـ
(١) مبيع أراض ٢٠٠,٠٠٠
(٢) إيرادات أخرى ٤٠,٠٠٠

٩٧٥٠٠ مع الاحتفاظ بحقوق البرلمان
في التطور في الاتفاقية المالية التي
عقدت بين الحكومتين المصرية
والإنجليزية

باب ٢٠ - حصة مصر في
الصريشات التي تنعها ألمانيا

جـ

باب ١٥ - المستقطع من مبيعات
المستخدمين ٥٤٠,٠٠٠

باب ١٦ - الأرباح الناتجة من
تشغيل القنود ٢,٢٩٢,٠٠٠ بدخلفض ٥٣٥٠٠٠

باب ١٧ - إيرادات ورسوم متنوعة - ٢٨٠,٤٨٠٠

باب ١٨ - ضريبة القطن ١,٢٠٠,٠٠٠

ملحق رقم ٧

أسواق كثراتات السكلايدس والأشخون بالاسكندرية
في الأشهر يناير ومارس وروفر سنة ١٩٣٩

التاريخ	السكلايدس			الأشخون	
	يناير	أكتوبر	فبراير	يناير	أكتوبر
١	—	٣١٦٨	٢٨٢٠	—	٢٠٢٢
٢	٢٧٨٥	٢٢٠٨	٢٢١٥	—	٢٠٧٠
٣	٢٧٢٥	٢١٧٦	٢٢٧٧	—	٢٠٨٠
٤	٢٣٧٠	٢١٨٢	٢٨١١	٢٢٩٢	٢٠٢٨
٥	٢٧٢١	٢١٦٦	٢٧٩٢	٢٢٧٠	٢٠٤٠
٦	—	—	٢٧٧٥	—	١٩٦٥
٧	—	٣١٥٥	٢٧٧٧	٢٠٤٥	١٩٥٥
٨	٣٦٩٠	٢١٢٨	٢٧٦٠	٢٢٤٧	٢٠٤٩
٩	٣٦٨٥	—	٢٧٤٨	٢٢٨٨	١٩٤٠
١٠	٢٧٤٥	٣٠٦٠	—	٢٢٨٩	٢٠٥٠
١١	٢٧٥٢	٣٠٢٢	٥	٢٢٨٦	٢٠١٢
١٢	٢٧٧٢	٢٩٨٦	—	٢٢٩٢	٢٠٢٠
١٣	—	—	—	—	—
١٤	٢٧٩٢	٢٩٥٦	—	٢٢٠٥	١٩٨٠
١٥	٢٧٩٥	٢٩٢٦	—	٢٢٨٥	١٩٤٣
١٦	٢٧٢٩	٢٩٥٦	—	٢٢٨٠	١٩٨٠
١٧	٢٧٨٥	٢٩٧٥	—	٢٢٨٩	١٩٧٥
١٨	٢٨١٠	٢٩٥٢	—	٢٢٩٠	١٩٨٠
١٩	٢٨٢٩	٢٩٢٥	—	٢٢٩٢	١٩٥٦
٢٠	—	—	—	—	—
٢١	٢٧٧٧	٢٩٩٦	—	٢٢٧٤	١٩٨٥
٢٢	٢٧٩٥	٢٩٤٧	—	٢٢٨٦	٢٠٢٥
٢٣	٢٨٢٦	٢٩٨٥	—	٢٢٧١	٢٠٠٩
٢٤	٢٨٢٥	٢٨٢٥	—	٢٢٧١	١٩٨٦
٢٥	٢٨١٠	٢٨٤٧	—	٢٢٦٠	١٩٧٧
٢٦	٢٨٥٧	٢٨٦٥	—	٢٢٣١	١٩٨٤
٢٧	—	—	—	—	—
٢٨	٢٧٥٦	٢٨١٥	—	٢٢٢٦	١٩٦٩
٢٩	٢٧٢٦	٢٧٧٦	—	٢٢١٠	١٩٦٤
٣٠	٢٦٨٢	٢٧٧٢	—	٢٢١٥	١٩٥٥
٣١	٢٦٨٩	٢٧٨٠	—	٢١٨٢	١٩٦٨

* أعلن كدخل الحكومة .

ملحق رقم ١

بيان الأخطان التي اشترتها الحكومة لتاية ٩ أبريل
سنة ١٩٣٠

أسمان	نظار		السر	الشهر
	سكلايدس	أخو		
جـ	—	—	روال	—
٤٩٩٥٠	٩٢٥٠	—	٢٧	فبراير (القيار الثالث)
٢١٩٦٥٠	—	٥٧٥٠٠	١ ١٩	ميسر (القيار الأول)
٤٣٧٠٠	—	١١٥٠٠	١ ١٩	» (الثاني)
٦٣٠٨٠٠	—	١٦٦٠٠٠	١ ١٩	» (الثالث)
٤٨٠٦٠٠	٨٩٠٠٠	—	٢٧	يناير (الأول)
٢٥١٠	٦٥٠٠	—	٢٧	» (الثاني)
٣٩٧٠٠	٥٥٠٠	—	٢٧	» (الثالث)
٥٦٠٥٠	—	١٧٥٠	١٩	فبراير (الأول)
١٢٧٣٠٠	—	٢٣٥٠٠	١٩	» (الثاني)
١٨١٤٥٠	—	٤٧٧٥	١٩	» (الثالث)
٢٣٠٤٥٠٠	٤١٩٠٠٠	—	٢٧	أرس (الأول)
٥٤١٧٥٠	٩٨٥٠٠	—	٢٧	» (الثاني)
٦٩١٦٢٥	١٢٥٧٥٠	—	٢٧	» (الثالث)
١٦٤٥٦٠٦	—	٤٠٨٥٠٠	١٩٤٠	فرد أبريل لم تصرف بعد
٧٠٢٧٧٨١	٧٠٢٥٠٠	٧٢٩٠٠٠	إلحق	—

ملحق رقم ٣

كشف بأسماء بعض الأوراق المالية المتداولة في البورصة

نوع الأوراق	السرقي أكتوبر ١٩٢٨ س	السرقي أكتوبر ١٩٢٩ س	السرقي ٣١ مارس ١٩٣٠ س
المرحة ج. ك	٨٥٢/	٨٠	٨٠
الخناز	٧٤ ١/٤	٦٩ ٣/٤	٦٨ ٣/٨
الجزية ٣ ١/٢ %	٨٤ ١١/١٦	٧٩ ١/٢	٨٠
٤ %	٩٠ ١٣/١٦	٨٦	٨٦
البنك الأهلي (اسم)	٣٦ ١/٢	٣١ ٧/٨	٣١ ٥/٨
الزواحي	٨١/١٦	٧ ٥/١٦	٧ ٤٩/١٤
القاري	١٠٠٠	٨٢٢	٧٩٣
بنك مصر ج. م	٦	٥ ٧/٨	٦
أبنا	٦٨	٤٣	٤٦ ١/٢
ماء القاهرة	١١٠	١٠١	١٠٦ ١/٢
... ..	٣٩٦	٣٢١	٢٣٤
زواحي مصر	٢٩٧	٢١٠	٢٠٠
... ..	٢٧٨	٦٥	—
شركة كوم اسمر (اسم) ج. ك	٥ ١٧/٢٢	٣ ٣١/٢٢	٤ ١/٢٢
مصر الجديدة	٥٤٤	٢٢٨	—
دلتا ج. ك	٢ ١١/٢٢	١ ٥/١٦	١ ١٥/٢٢
المكاي ج. م	١٩ ١/٢	١٨ ٣/١٦	١٨ ١/٢

ملحق رقم ٤

كشف بيان مقدار التداول من أوراق البنك نوت

النوع	التداول في ١٩٢٧ س	التداول في ١٩٢٨ س	التداول في ١٩٢٩ س	التداول في ١٩٣٠ س
بنك مصر	٢٦٦٨٨٨٨٥	٢٦١٢٦٤٩٠	٢٨٤٤٢٨٧٠	٢٧٢١٠٠٠
بنك مصر	٢٧٠٨٦٤٨١	٢٥٥٠٠٨١٩	٢٧٥٢٩٦١٨	٢٦٨١٨٠٠٠
بنك مصر	٢٦٩٦٧٢٢٢	٢٥٩٣٨١٥٨	٢٧٧٣١٥٢٣	٢٦٣٧٤٠٠٠
بنك مصر	٢٦٧٠٨٤٦٩	٢٦٣١٣٧٧	٢٦٨١٢٣٧٧	—
بنك مصر	٢٦٢٥١٢٥٨	٢٥٣٣١٨٧	٢٥١٣٢١٦٢	—
بنك مصر	٢٤٧٨٩٨٥١	٢٣٦٤٨٧٥٤	٢٢٢٦٣٦٩٨	—
بنك مصر	٢٣٥٠٤٣٦٤	٢٢٠٦٧٢٣٨	٢١٨٣٨٨٩٩	—
بنك مصر	٢٣٨٣٩٤٨٠	٢١٦٥٩٢٧٠	٢١١٩٤٢١٣	—
بنك مصر	٢٩٦٠١٧٥٤	٢٧٠٥٩٠٠٩	٢٥١٦٣٩٩٨	—
بنك مصر	٣١١٤٢٧٦٤	٣١٦٣٧٢٢٩	٢٨٠٤٥٤٤٣	—
بنك مصر	٢٧٢٠٨١٨٨	٢٤٤٢٧٠٣	٢٧٢١٤٥١٥	—
بنك مصر	٢٧٤٧١٢٣٦	٢٣٤٧٥٢٨	٢٦٦٢٨٢٨٥	—

ملحق رقم ٥

تفصيلات مبلغ ١٣,٧٩٥,٠٠٠ جنيه الخاص بالأعمال التي تمت تكاليفها مأخوذة من المال الاحتياطي

جمله
١١,٩٠٩,٠٠٠ أعمال الري (اعتبارات قنطرة نبع حمادى وتعليه نزان
أسوان وتقوية قنطرة أسوط وإصلاح الأراضي
البور وأعمال إدارة المشروعات) .

١٤,٦٢,٠٠٠ أعمال السكك الحديدية .

١٤٨,٠٠٠ هـ التليفون والتلغراف .

٢٧٧,٠٠٠ سلف البلديات .

١٣,٧٩٥,٠٠٠

ملحق رقم ٧

كشف بيان حساب الخزنة العامة لثاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٠

الجهة	بنكوت		ذهب		فضة ونيكل	
	سلم	جنيه مصرى	سلم	جنيه مصرى	سلم	جنيه مصرى
خزنة وزارة المالية	١٩٤٢٠٧٥	٧٢٢	١٥٩٥١٤	٦٢	١١١٥٠٤	٦٢
» حكومة السودان بالخرطوم	—	—	—	—	٢٥١٠٣٤	—
البنك الأهلي المصرى بالقاهرة — حساب جارى ائتماني	٤٦٨٣٧١٦	٢٠٣	٤٣٨٩٢٠٠	٢٠	٢٩٤٤٩٦	١٨٣
» » — ايداع ثابت	٨٠٠٠٠٠٠	—	٨٠٠٠٠٠٠	—	—	—
» » بلوكه لثاية ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ تاريخ آخر حساب ورد منه	٤٨١٢٩٩	٤١٠	٤٨١٢٩٩	٤١٠	—	—
بنس ثلث ليرة	٧٤٢٦٩	٢٨٣	٧٤٢٦٩	٢٨٣	—	—
البنك المائى باسكندرية لثاية ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٠ تاريخ آخر حساب ورد منه (ب)	—	—	—	—	—	—
بنك مصر :	—	—	—	—	—	—
حساب جارى (مكتب جمعيات التعاون الزراعى المصرى)	٢٥٠٠٠٠	—	٢٥٠٠٠٠	—	—	—
» الشركات الصناعية	٧٠٥٠٣٦	٩٧	٧٠٥٠٣٦	٩٧	—	—
» الأعمال المصرفية بفرنسا	١٥١٧٥	٨٧٢	١٥١٧٥	٨٧٢	—	—
١٦١٥١٦٧٢	٦٩٨	١٤٠٧٤٦١٥	٤٠٨	١١١٥٠٤	٦٢	١٩٦٥٥٥٢

تقود أخرى خارجة عن الخزنة ومودعة في بنك مصر

أموال مجالس المحرمات :	سلم	جنيه مصرى	سلم	جنيه مصرى
الاداع ثابت	٨٠٨	٥٠٩٥٢٧	—	—
الحساب الجارى	٩٦٩	١٣٥٠٨١	—	—
تقود المجالس الجدية والمحلية والتقديري (ايداع ثابت)	٧٧٧	٦٤٤٦٠٩	٣١٣	٩٥٥٩١٦

(١) هذا المبلغ مكون من :

٨٧	١٠٥٥٠٧	جارية من ١٠٨٢١٥٠ بنينا استراليا بنيا ٦١ بنينا ناقصا
—	٥٨٩٥	بنينا مصرى
٢٢٢٤	—	مسدد
٢٢٢٢	—	من ذات الخزانة
٧١	—	بمسد المظفورة السلطان حسين
٤٦٦	—	من القسط ذات الخمسة بنينيات
٢٢٦	—	» » ايجنيه الواحد
١٤٩٥	—	» » ايجنيه قرشا
—	—	» » الشرين قرشا
٩٧٥	١٠١	أسلاف شقة
٦٢	١١١٥٠٤	

(ب) الرصيد حسب الورد أعلاه :

١٢١٩٢١	١٦٩	بنس ثلث ليرة
٢٧١٧٨	١١٨	بنس ثلث ليرة
١٢١٩٢١	١٦٩	تزيل :
٢٧١٧٨	١١٨	التبكات المسحوة بمرة وزارة المالية ولم تصرف به
٢٧١٧٨	١١٨	التبكات المسحوة بمرة السكة الحديدية ولم تصرف به

ملحق رقم ٨

بيان نسبة مصروفات مصلحة السكك الحديدية الى إيراداتها ونسبة صافي الإيرادات الى مجموعها
ابتداء من سنة ١٩٠٢ لغاية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية

السنة	نسبة المصروفات للإيرادات	نسبة صافي الإيرادات الى مجموعها	السنة	نسبة المصروفات للإيرادات	نسبة صافي الإيرادات الى مجموعها
السنة في المائة	السنة في المائة	السنة في المائة	السنة في المائة	السنة في المائة	السنة في المائة
١٩٠٢	٥١٧١	٤٨٢٩	١٩١٤ - ١٥	٦٥٩٦	٤٣٠٤
١٩٠٣	٥٢٦٨	٤٧٣٢	١٩١٥ - ١٦	٥٨٨٨	٤١١٢
١٩٠٤	٥٢٦٢	٤٧٣٨	١٩١٦ - ١٧	٦٧٧٤	٣٢٢٦
١٩٠٥	٥٥٦٤	٤٤٣٦	١٩١٧ - ١٨	٦٤٠٣	٣٥٩٧
١٩٠٦	٥٦٤٧	٤٣٥٣	١٩١٨ - ١٩	٥٢٤٢	٤٧٥٨
١٩٠٧	٥٤٧٩	٤٥٢١	١٩١٩ - ٢٠	٧٢٨٢	٢٧١٨
١٩٠٨	٦٠٦١	٣٩٣٩	١٩٢٠ - ٢١	٩٨٠٤	١٢٩٦
١٩٠٩	٦٠٦١	٣٩٣٩	١٩٢١ - ٢٢	٨٢٧٩	١٧٢١
١٩١٠	٥٨٠٣	٤١٩٧	١٩٢٢ - ٢٣	٧٥٢٩	٢٤٧١
١٩١١	٥٥٠٠	٤٥٠٠	١٩٢٣ - ٢٤	٨٤٦٧	٢٥٣٣
١٩١٢	٥٨٥٠	٤١٥٠	١٩٢٤ - ٢٥	٥٦٦٦	٤٣٣٤٠
١٩١٣	٥٧٣٥	٤٢٦٥	١٩٢٥ - ٢٦	٦٦	٣٤
—	—	—	١٩٢٦ - ٢٧	٧٢١٩	٢٧٨١
—	—	—	١٩٢٧ - ٢٨	٦٥٦٤	٣٤٣٦
—	—	—	١٩٢٨ - ٢٩	٥٧٥٥	٤٢٤٥

فرع ١ - ديوان العموم

٢ - قدر لمصروفات هذا الفرع مبلغ ٦٣٨,٧٢٩ جنيا وكانت مقدرة في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ٦٤٩,٨٥٣ جنيا فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ١١١٢٤ جنيا وفي الجدول الآتي بيان لتوزيع الاعتادات على مختلف أبواب الميزانية :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٨٤٨٧	—	٢١٩٨٢٢	٢١١٢٤٥
—	٢٦٣	٢٠٩٢٤١	٢٠٩٦٠٤
٣٠٠٠	—	٢٠٧٨٠	١٧٧٨٠
١١٤٨٧	٢٦٣	٦٤٩٨٥٣	٦٣٨٧٢٩
١١١٢٤			

ماتى التخفيض

ويشمل هذا الفرع فصلان أولهما ديوان العموم وثانيهما خدمة الأقاليم والمحافظات وقسمت الاعتادات بينهما بالكيفية الآتية :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٠١٢٦	—	٥٦٠٧٨٤	٥٥٠٦٥٨
٩٩٨	—	٨٩٠٦٩	٨٨٠٧١
١١١٢٤	—	٦٤٩٨٥٣	٦٣٨٧٢٩
١١١٢٤			

التخفيض

٣ - وتظهر من الجدول الأول أن في اعتادات باب ١ - ماهيات وأجروصرتات تخفيضاً قدره ٨٤٨٧ جنيا منشؤه التعديلات الآتية :

(أولاً) حذف وظيفة الركيل المساعد والسكرتير الفني بوزارة المالية و ١٨ وظيفة من الوظائف الزائدة على الحاجة وتخفيض ثلاث وظائف من وظائف رؤساء الحسابات وكلاهما وفقاً لقرارات لجنة الموظفين العليا (وثانياً) إنشاء وظيفة من الدرجة الأولى (أ) للمدير مكتب القطن وإنشاء ٢٤ وظيفة في السلك الدائم منها تسع وظائف لمكتب السكرتيرين السالين طبقاً لقرار لجنة الموظفين العليا الذي صدق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ وعمان وظائف لمراقبة مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة للعمل بقلم المراجعة المنشأ حديثاً في مصلحة السلك الحديدية وقد تقرر إجراء هذه المراجعة بناء على الملاحظة التي أبدتها هذه اللجنة في تقريرها عن مصروفات مصلحة السلك الحديدية في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ومنها سبع وظائف بالديوان العام أحداها منقولة من وزارة الداخلية .

(جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

(القرر حضرة الشيخ المحترم محمد شكرى باشا) .

قسم ٦ - وزارة المالية

١ - تقلدت مصروفات هذا القسم في المشروع بمبلغ ٣,٦٤٨,٨٢٩ جنيا وكان المقدّر لها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٣,٥٥٣,٧٨٣ جنيا فكان هناك زيادة قدرها ٩٥,٠٤٦ جنيا .

ويشتمل هذا القسم على اثنى عشر فرعاً لكل منها مصروفات خاصة منفصلة عن مصروفات باقي الفروع وهذه الفروع هي :

- ١ - ديوان العموم .
- ٢ - مصلحة الأموال المقررة .
- ٣ - مصلحة المساحة .
- ٤ - مصلحة الإحصاء .
- ٥ - المطبعة الأميرية .
- ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية .
- ٧ - مصلحة الجمارك .
- ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك .
- ٩ - مصلحة المناجم والمحاجر .
- ١٠ - مصلحة الكيمياء .
- ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة .
- ١٢ - أقاليم قضائياً الحكومة .

٥ - أما اعتمادات الباب الثالث فتبلغ ١٧٧٨٠ جنيا وهي موضوع البند ١٦ وتشمل المبالغ الثلاث الآتية :

١٧٨٠ جنيا
مهربات ومصاريف انتقال ثلاثة خبراء ومساعد لهم لوضع نظام جمركي جديد .

٦٠٠٠ إنشاء جسر في القمم الوطني من مدينة الاسماعيلية .

٥٠٠٠ اشتراك الحكومة في معرض لييج لسنة ١٩٣٠

١٧٧٨٠

وليس هناك اختلاف من اعتمادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الانخفاض مبلغ ٣٠٠٠ جنيا في المقدار لاشتراك الحكومة في معرض لييج لسنة ١٩٣٠

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة

٦ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٠٠٨٤٩ جنيا وكان المقدار في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٤٩٣٥٨١ جنيا فكان هناك زيادة اجمالية قدرها ٨٢٦٨ جنيا وبما لجدول الآتي بيان لتوزيع المبلغ المذكور على أبواب الميزانية المختلفة :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٦٣٣	٤٤٨١٦٤	٤٥٢٧٩٧	٤٥٢٧٩٧
٣٦٣٥	٤٤٨١٧	٤٨٠٥٢	٤٨٠٥٢
٨٢٦٨	٤٩٣٥٨١	٥٠٠٨٤٩	٥٠٠٨٤٩
٨٢٦٨			الزيادة

ويشمل هذا الفرع ثلاثة فصول هي :

١ - الادارة العامة .

٢ - خدمة الاكمام والمخاضات .

٣ - دار المحفوظات العمومية .

وقد وزعت المصروفات السالف ذكرها على هذه الفصول كما يأتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٥٣٧	—	٢٨٩٩٧	٢٧٤٦٠
٩٣٨٩	٤٤٥٧٢٢	٤٤٥٧٢٢	٤٥٥١٦١
٤١٦	١٧٨١٢	١٧٨١٢	١٨٢٢٨
١٥٣٧	٩٨٠٥	٤٩٣٥٨١	٥٠٠٨٤٩
٨٢٦٨			مافي الزيادة

(والتا) إنشاء وظيفة لمراقب المعاشات من الدرجة الأولى (ج) بدلا من وظيفة وكيل المراقب العام لمستخدمي الحكومة والمعاشات التي كانت من الدرجة الثانية (وهي من الوظائف الزائدة على الحاجة) وذلك طبقا لقرار وزير المالية الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ والمستند الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ نظرا لما روي من كثرة العمل الذي يقوم به المراقب العام لمستخدمي الحكومة والمعاشات وضرورة فصل مراقبة المعاشات عن مراقبة مستخدمي الحكومة لتزايده المطردة في كل من القسمين ، وعلى الأخص قسم المعاشات بسبب تطبيق قانون المعاشات الجديد . (ورابعا) إنشاء سبع وظائف في سلك الخدمة الخارجية من هيئة العمل ، منها ثلاث وظائف لمصالحين بميزة بروسيد وأربع وظائف لسادة وفراشين . ويتبين من المشروع أنه مازال يحتوى على ثلاث عشرة وظيفة من مختلف الدرجات ضمن وظائف ديوان المأمور من الوظائف الزائدة على الحاجة وجميع اعتمادات مبلغ ٨٠٠٣ جنيا وهذه الوظائف ستبقى لدى خلوها من من شغلها الحاليين .

ويرى من المشروع أن الحكومة قامت بتنفيذ الرغبة التي كان أبداها البرلمان في السنوات السابقة خاصة بتعميم النظام لمديرين مكرمين ماليين في كل الوزارات وتعيين مديري الحسابات وموظفاتها ووكلائهم في الوزارات والمصالح الى وزارة المالية . واللجنة في عيّن من أن هذا النظام سيكون له أثر يذكر في دقة المراقبة على المصروفات العامة .

٤ - أما فيما يخص اعتمادات الباب الثاني وإن كان يظهر أن الزيادة فيها تبلغ ٣٦٣ جنيا ولكنها في الحقيقة مبلغ ١٥٢١٣ جنيا ولم تصبح مبلغ ٣٦٣ جنيا إلا بعد حذف مبلغ ١٤٨٥٠ جنيا قيمة التخفيض الموجود في بعض نود هذا الباب .

وأهم الزيادة هي أولا : في بند ٢ مصاريف انتقال وبدل سفرة ونقل إذ تزيد اعتماداته من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ١١٢٤ جنيا بسبب زيادة المقرر في بدل السفرة ومصاريف الانتقال . وتعد هذه الزيادة الى وقت النظر الى الاقتصاد في انتقال الموظفين وعدم قتلهم أو السماح لهم بالانتقال الا في حالة الضرورة وثانيا : في بند ١٣ التوريات العمومية إذ به زيادة قدرها ١٥٠٠٨ جنيا بسبب كثرة طلبات وزارة المعارف العمومية واتساع نطاق بعض المصالح نظرا لفتحات الجديدة .

وترى اللجنة أن اعتماد التوريات قد زاد في السنوات الأخيرة وأنه لا بد من استقرار الزيادة في السنوات المقبلة بسبب نمو المصالح والقيام بالفتحات الجديدة التي تستلزمها حالة التقدم في البلاد . وليس من علاج لهذه الحالة الا اللجوء الى استعمال تلك التوريات ومراقبة ذلك مراقبة شديدة وبديهة . أما أهم التخفيض فهو في بند ١٥ خسائر إعادة سك النقود النقصية القديمة إذ به تخفيض قدره ١٤٠٠٠ جنيا وهو لا يعتبر تخفيضا لان عملية السك غير دائمة ولا تتكرر في ميزانية كل سنة .

ويرى من ضمن اعتمادات البند ٨ امانات ومهربات متنوعة أن خصصت الجمارك الأهم تبلغ ١٣٠١٩٥ جنيا وهي كما كانت عليه في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

فرع ٣ - مصلحة المساحة

١٠ - قدر لاعتبارات هذه المصلحة في المشروع مبلغ ٦٥٤٩٣٩ جنيا
وكان مقدرا لها في ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٦٣٤٩١٤ جنيا فتكون
هناك زيادة قدرها ٢٠٠٢٥ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٨١٢٧	٣٧٩٦٠٠	٣٨٧٧٧٧	باب ١ - ماميات وأجر وممرات
٧٧٧٣	١١٨٣١٤	١٢٦٠٨٧	باب ٢ - مصاريف عمومية
٤١٢٥	١٣٧٠٠٠	١٤١١٢٥	باب ٣ - أعمال جديدة
٢٠٠٢٥	٦٣٤٩١٤	٦٥٤٩٣٩	الاجلة
٢٠٠٢٥			الزيادة

١١ - أما الزيادة في الباب الأول وقدرها ٨١٢٧ جنيا فنشأت من
سير هذه المصلحة في تمام نظام التسجيل الجديد الذي أقره البرلمان سنة ١٩٢٧
وقد استدعى ذلك زيادة ١٥ وظيفة في الدرجات الدائمة بأقسام الفني وهذه
الزيادة جاءت طبقا لقرارات لجنة الموظفين العليا التي أقرها مجلس الوزراء
بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٢ - أما الزيادة في اعتبارات الباب الثاني وقدرها ٧٧٧٣ جنيا
فهي من أهم أسبابها إلى زيادة مبلغ ١٥٦٨ جنيا في البند ٩ إيجارات ومياه
وأجرة ٨٠٦٣٠ جنيا في بند ٩ توريدات عمومية وإلى تخفيض مبلغ ١٥١٨ جنيا
في بند ٢ مصاريف انتقال وبدل سفرة ونقل . وسبب تخفيض هذا المبلغ
هو عدم تجديد ائتمان المصاريف الخاصة بأمورية تحسين الآبار في الواحات
لاتهاء هذا العمل .

١٣ - أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فقدت اعتباراته مبلغ
١٤١١٢٥ جنيا بزيادة مبلغ ٤١٢٥ جنيا عن اعتبارات ميزانية
سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ويخص عملية إتمام نظام التسجيل الجديد مبلغ
١٢٥٠٠٠ جنيا منه مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيا لشراء علامات حديدية ومبلغ
٤٥٠٠٠ جنيا لمستخدمين ، ومن ذلك يرى أن عملية نظام التسجيل الجديد
لا يقوم بها فقط موظفون من السلك الدائم بل يعمل فيها مستخدمون موقفون
تحت إشراف الموظفين الدائمين كما هو الحال في أعمال الشروعات التي تنتهي
بعد وقت معين ، وقد كانت لجنة الموظفين العليا الفرعية لاحظت ذلك
حين خصها نظام هذه المصلحة فلم يعمل في الكادر الدائم إلا الموظفين
اللازمين لقيام بأعمال المصلحة الدائمة عند تمام تنفيذ نظام التسجيل الجديد .
وقد كان متضمنا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ هؤلاء المستخدمين الموقفين
بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيا .

أما باقي اعتبارات الأعمال الجديدة سالفة الذكر فتخصص منه مبلغ
١٥٠٠٠ جنيا لمخرسين بقرى الصحراء القريبة لواصلات الباحثات الخاصة

٧ - ويرى من الجدول الأول أن هناك زيادة في اعتبارات الباب
الأول ماميات وأجر وممرات قدرها ٤٦٣٣ جنيا نشأت من التعديلات
الآتية :

أولا - إنشاء ١٢ وظيفة في السلك الدائم للاموريات التحصيل الخس
التي أنشئت بمخافة مصر تنفيذا لقرار لجنة الموظفين العليا الذي أقره مجلس
الوزراء بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ و ١٨ وظيفة في سلك الخدمة السائرة
لتقسيم بعض الصرافيات الكبيرة بسبب كثرة عدد المؤلّفين والمجموعات
وصعوبة التحصيل .

ثانيا - حذف سبع عشرة وظيفة في مختلف الدرجات من ضمن الوظائف
الزائدة على الحاجة بسبب غلوها من شغلها .

ولما كان عدد الوظائف الزائدة على الحاجة في هذه المصلحة ١٦٨ وظيفة
حذف منها لغاية الآن - بما في ذلك السبع عشرة وظيفة التي تقدم ذكرها -
١٥٩ وظيفة فيكون الباقي منها تسع وظائف ستبقى عند غلوها من شغلها
وتبلغ قيمة اعتباراتها حسب الوارد بالمشروع مبلغ ٣٤٢٠ جنيا

٨ - أما سبب زيادة اعتبارات الباب الثاني بمبلغ ٣٣٦٥ جنيا فراجع
أولا: إلى زيادة ١٥٠٠ جنيا ضمن اعتبارات بند ٩ مصاريف انتقال وبدل
سفرة ونقل . وتكرر اللجنة ما ذكرته من وجوب النظر في مراقبة صرف هذا
الائتمان مراقبة دقيقة وثانيا : إلى زيادة مبلغ ١١٣٥ جنيا في بند ١٠٣
إيجارات ومياه وتوزيع بسبب استئجار مكان للإدارة العامة بهذه المصلحة
بمبلغ ١٢٠٠ جنيا سنويا وبما يتم البناء الذي تقررت إقامته لهذه المصلحة
في عهد الزمانة بوزارة المالية وهو من ضمن الأعمال الجديدة الواردة بميزانية
مصلحة المياه وثالثا : إلى زيادة مبلغ ٢٠٠٠ جنيا في بند ١٢ إقامات بسبب
رفع اعتماد صندوق الاقتصاد والتعاون للمصاريف والمساكين من ٦٠٠٠ جنيا
إلى ٨٠٠٠ جنيا .

أما التخفيض فانه لم يشمل إلا (أولا) بند ١٤ مكافآت اذ قل اعتباراته عن
اعتبارات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ١٢٨٠ جنيا بسبب تخفيض اعتماد
مكافآت المصاريف نظير إنشاء المكافآت إلى ١٠٠٠ جنيا في المشروع بدلا
من ٢٠٠٠ جنيا في ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و (ثانيا) بند ١٦ مصاريف
مدرسة المصالحين والمصاريف اذ جعل الائتمان في المشروع ٣٠٠٠ جنيا بدلا
من ٣٥٠٠ جنيا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

٩ - وما يحسن ذكره في هذا الصدد أن وزارة المالية أنشأت للمدة
الأخيرة مدرسة للمصاريف لا مكان رفع مستوى العمل فيها وقد اشترط للدخول
فيها أن يكون الطالب حائزا على قسط من العلم فيحصل فيها ليلتي العلوم
المرتبطة بأعمال المصاريف كالحسابات التجارية ومسك الدفاتر ولأمانة
المصاريف وغير ذلك وفي النهاية يؤدي امتحان ربما كان أشد بكثير من
الامتحان الذي كان يؤديه المصاريف قبل العمل بهذه الطريقة ، ولا يكون
التعين البناء على نتيجة الامتحان المشار إليه .

فرع ٥ - المطبعة الأميرية

١٨ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٢١٤٥٥ جنبها وكان مقدرا لها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٢٤٧٧٧ جنبها فيكون هناك تخفيض قدره ٣٣٣٢ جنبها بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٥٠٩	٢٠٦٠٢	٢١١١١
٢٨٨١	—	١٠١٢٢٥	٩٨٢٤٤
٩٥٠	—	٢٩٥٠	٢٠٠٠
٣٨٢١	٥٠٩	١٢٤٧٧٧	١٢١٤٥٥
٣٣٣٢			ساق التخفيض

وبالرغم من اقتصار درجة سادسة في الوظائف الدائمة لرئيس ورشة وأخصائى وغليفة ساع في الوظائف الخارجية عن هيئة العمال فان في اعتداد الباب الأول زيادة قدرها ٥٠٩ جنيهات سببا بتعديل ربط المساهيات والملاوات الإضافية .

١٩ - أما اعتدادات الباب الثاني فتم تخفيض قدره ٢٨٨١ جنبها عن اعتدادات ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ نشأ بسبب تخفيض المقرر في البند ٦ لكساحات وزارة المعارف .

وما عدا ذلك فان ما يمكن ملاحظته على اعتدادات هذا الباب هو زيادة ٤٠٠ جنيه في بند ٤ أثاث وترميمات ٣٢٨٨ جنبها في بند ٧ المخصص لمشتري ماكينات صغيرة وقطع جديدة لاستبدال القديمة وتصلح الماكينات اذ رفع اعتداد البند المذكور من ٩٠٠ جنيه الى ١٢٧٨ جنبها .

وقد أدرج ضمن البند ٦ سالف الذكر مبلغ ١٠٥٤٤ جنبها لمطبوعات البرلمان وهو لم يؤثر في ميزانية المصلحة المذكورة اذ حصل استئثار هذا المبلغ من مجموع اعتدادات هذا البند باعتبار أنه منظور تحصيله عن تأدية خدمات للبرلمان .

٢٠ - ولم يشمل الباب الثالث المبلغ ٢٠٠٠ جنيه لشراء ماكينات طباعة وقد كان المقدار لذلك في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٩٥٠ جنبها .

٢١ - ولا ينبغي عن الذهن أن المطبعة الأميرية أصبحت في حاجة الى تجديد بنائها وظالما أنه لا يتم إنشاء مباني جديدة لها تراعى فيها النظم الحديثة للطابع وحاجات الحكومة المتزايدة فلا يمكن أن يحصل التوسع فيها وتجديد آلاتها لكن تقوم بأداء جميع الأعمال التي تطلب منها والتي هي في زيادة مستمرة نظرا لسياسة إنشاء التي تبناها الحكومة الآن ،

بمشروع منخفض التكلفة لتكون عانة عن طيبة الأرض حتى اذا ماتت هذه الباحث تترك لجنة من الاخصائين لفحص المشروع من وجهته المالية والاقتصادية . أما الباقي بعد ذلك وقدره ١١٢٥ جنبها فهو المطلوب لعمل الألواح الملونة لكاتب جيولوجية مصر (جزء ثان) .

فرع ٤ - مصلحة الاحصاء

١٤ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣١٠١٢ جنبها وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٩١٠٤ جنبها فتكون هناك زيادة قدرها ١٩٠٨ جنيهات بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٢٠٢٣	٢٢٥٠١	٢٤٥٢٤
٩٠٥	—	٤٨٨٣	٥٧٨٨
١٠٢٠	—	١٧٢٠	٧٠٠
١٠٢٠	٢٩٢٨	٢٩١٠٤	٣١٠١٢
١٩٠٨			ساق الزيادة

١٥ - والزيادة في الباب الأول وقدرها ٢٠٢٣ جنبها ناشئة أولا من ادراج أربع وظائف ضمن الوظائف الدائمة منها واحدة في الدرجة الرابعة لاختصاصي في الاحصائيات الاقتصادية كانت مدرجة في الكادر الموقت للتذكر وثلاث وظائف من الدرجة الخامسة لمساعدى ملاحظين سيشفها أعضاء بمئة المصلحة المنظور عودتهم في السنة المقبلة وثانيا : من درج مبلغ ٧٥٩ جنبها لستة مستخدمين موقتين لأعمال الاحصاء الإضافية التي قد يستدعيها النظام لاجراء الجديدي فالتا : من زيادة وظيفة واحدة لقرار بالدفترانة ضمن الوظائف الخارجية عن هيئة العمال .

١٦ - وفي الباب الثاني زيادة قدرها ٩٠٥ جنيهات أهم أساليبها زيادة مبلغ ١٢٦٩ جنبها في بند ٤ توريدات عمومية وتخفيض مبلغ ٥٠٤ جنيهات في بند ٥ إيجار ماكينات .

١٧ - أما الباب الثالث أعمال جديدة فلا يشمل الا مبلغ ٧٠٠ جنيه لمصاريف عمل مائة مجموعة صغيرة من السنة وعشرين وبما جافيا كالموجودة بالمصلحة ولم يدرج شيء في مشروع الميزانية للتمديد العام لانتهاء عليه .

والدرس الميكانيكي وبلغ ٥٧٤٤ جنيا في بند ٣٤ المحصول وثانيا : الى تخفيض مبلغ ١٥٠٠٠ جنية قيمة المنظور عدم اتمام صرفه من اعتادات الباب الثاني .

٢٦ - أما اعتادات الباب الثالث - أعمال جديدة - فترد من مثلها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ٧٤٥٠٠ جنيا ومقدر لها في المشروع مبلغ ١٠٨٦٥٠ جنيا موزع على خمس عشرة عملية مينة في البند ٤١ صفة ١٠٥ من المشروع وأهم هذه الاعتادات أولا : مبلغ ٧٤٥٠٠ جنية المقرر للأصلاح الأراضي وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب الموافقة على هذا الاعتاد بشرط ألا يصرف الا اذا استوفت وزارة المالية من وزارة الأشغال العمومية أن المياه ستصل الى منطقة الاصلاح عند الانتهاء من أعمال الصلح وثانيا : مبلغ ٣٥٠٠٠ جنية المقرر لمشروع مزراع الألبان وتربية الماشية وقد سبقت الإشارة اليه عند نظر الإيرادات وثالثا : مبلغ ٥٠٠٠ جنية المقرر لمشروع ردم البرك الكششف التفتيش وربما : مبلغ ١٠٠٠٠ جنية المقرر للبناء والأعمال اللازمة لنقل الزراعة الخاصة من تفتيش السلطة الى تفتيش بقاس تنفيذ لما رأت من وجوب توزيع الألبان الكشة بتفتيش السلطة على صغار المزارعين .

وفي هذا الصدد صرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أمام مجلس النواب أنه لا يمكن الشروع في توزيع ما تقرر توزيعه من أراضي المومين على صغار المزارعين إلا بعد أن يقرر البرلمان قانون الممتلكات الصغيرة الموجود الآن بالجنة التشريعية لبعثه لأن التوزيع سيكون طبقا لأحكام هذا القانون .

أما الاحدى عشرة عملية الباقية فأعطيا لجان مختلفة في التفتيش ، ولتصديق حالة الصرف في بعضها وتحسين حالة الورش بتفتيش سطا .

٢٧ - وتكرر اللجنة ما ذكرته حين التكلم على أبواب الإيرادات من أنها تؤيد أن تقدم اللجنة المكلفة بوضع النظام الخاص بهذه المصلحة تقررها حتى ييسر تقرير خطة متبعية سير عليها هذه المصلحة .

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

٢٨ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٨١١٨٥ جنيا وقد كان مقدرا له في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٣٦٢٤٦٥ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ١٨٧٢٠ جنيا شملت البابين الأول والثاني فقط بالتفصيل الآتي :

تخفيض	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	زيادة	تخفيض
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
٨٩٠٥	٢٦٩٣٢٧	٢٧٨٣٢١	١	بأب ١ - ماهيات وأجور ريات
٩٨١٥	٨٤٨٢٨	٩٢٦٥٢	٢	بأب ٢ - مصاريف عمومية
—	٨٣٠٠	٨٣٠٠	٣	بأب ٣ - أعمال جديدة
—	٣٢٦٢٤٥	٣٨١١٨٥	الحلة	
١٨٧٢٠			الزيادة	

وليس أدل على ذلك من أن المطبوعة استعملت في السنة الماضية آلات لعمل الظروف ولم يتيسر لها استعمالها نظرا لعدم وجود عمل توضع فيه .

وقد صرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أمام مجلس النواب بأن الوزارة ترى أن بناء المطبعة الحال أصبح غير وافي بالفرض المطلوب وأنها تخارت مع وزارة الداخلية لإخلاء المكان الجاسور لطبعة والتي تستغل الآن مخازن البوليس لأنه اذا تم ذلك تستطيع الوزارة وتقتد تنفيذ مبان جديدة لطبعة .

٢٢ - ويسر اللجنة أن تنوه بما تشاهد من بذل المطبعة الأسيرية الجهد الكبير والنشاط المتزايد في إنجاز المطبوعات التي تحمل عليها خصوصا ما يخص منها بالبرلمان مع عدم ازدياد مصاريفها زيادة تتفق مع الجهود والنشاط المتقدم ذكرهما .

فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

٢٣ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥١٥٠٤٣٤ جنيا وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٤٣٤٩١٧ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها قدرها ٨٠٥١٧ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	زيادة	تخفيض
جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
٤٢٠	١٤٨٤١٨	١٤٨٨٣٨	١	بأب ١ - ماهيات وأجور ريات
٥٨٤٧	٢٥٢٠٩٩	٢٥٧٩٤٦	٢	بأب ٢ - مصاريف عمومية
٧٤٢٥٠	٣٤٤٠٠	١٠٨٦٥٠	٣	بأب ٣ - أعمال جديدة
—	٨٠٥١٧	٥١٥٤٣٤	الحلة	
—	—	—	الزيادة	
٨٠٥١٧				

واعتمادات هذا الفرع مقسمة بين أربعة فصول هي :

- (١) ديوان العموم .
- (٢) فرع الاسكندرية .
- (٣) التفتيش .
- (٤) خدمة الأقاليم والمحافظة .

٢٤ - ورغم تخفيض عشر وظائف في الدرجات الموقعة وقسم وظائف في الخدمة المتدربين من جهة المال فإنه توجد زيادة في اعتماد الباب الأول قدرها ٤٢٠ جنيا ناشئة من الملاوات الدورية وتعديل ربط الماهيات .

٢٥ - أما الزيادة الموجودة في الباب الثاني وقدرها ٥٨٤٧ جنيا فيرجع أهم أسبابها أولا - الى زيادة مبلغ ٩٢٠ جنيا في بند ١٠ مكافآت ومصاريف ثرية وبلغ ٤٦٠ جنيا في اعتادات مصاريف الاستقلال وبل السفرية والنقل وبلغ ٢٤٣٥ جنيا في بند ٢٥ مشقة مهمات ميكانيكية وأدوات زراعية ولوازم أخرى وبلغ ٢١٧٣ جنيا في بند ٣٦ صيانة وترميمات وبلغ ٥٦٢٦ جنيا في بند ٣٧ صيانة الترح والمصارف والجسور والطرق والكباري والانتجار وبلغ ٣٣٥٧ جنيا في بند ٣٢ الرى والصرف والحرق

قرع ٨ - مصلحة خضر السواحل ومصايد الأسماك

٣٢ - قدر لمصروفات هذا القرع في المشروع مبلغ ٣٤٨٢٢٩ جنيا وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٣٨٦١٢٨ جنيا فيكون هناك تخفيض قدره ٣٧٨٩٩ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
١ - باحات ماجور مرتبات	٣٩٠١	١٧١٢٧٨	١٧٠١٢٩
٢ - مصارف حميرة	٦٠٩١	١٠٩٧١٩	١١٠٨١٠
٣ - أعمال جديدة	—	١٠٠١٣١	٥٧٢٤٠
٤٧٨٩١	٩٩٩٢	٣٨٦١٢٨	٣٤٨٢٢٩
٣٧٨٩٩			مافي التخفيض

أما الزيادة في الباب الأول وقدرها ٣٩٠١ جنية فناشئة عن زيادة في الماهيات وعن زيادة ستة تلاميذ منهم ثلاثة برون وثلاثة بحريون ومقدر لكل تلميذ ٧٧ جنيا في السنة .

٣٣ - والزيادة في الباب الثاني وقدرها ٦٠٩١ جنيا أهمها مبلغ ٥٨٣ جنيا في بند ٦ أغذية و ١٩١٦ جنيا في بند ٧ وقود و ٢٢٩٠ جنيا في بند ١٢ مباحث الأسماك و ٣٧٤ جنيا في بند ١٦ عمديلات وتجديدات وأعمال جديعة صغيرة وهي زيادة استنزمتها ازدياد العمل بالمصلحة المذكورة وزيادة الوصلات وتوسع نطاق مباحث الأسماك التي تقوم بها هذه المصلحة الآن .

٣٤ - أما اعتمادات الباب الثالث لفقدرة في المشروع بمبلغ ٥٧٢٤٠ جنيا وكان قائمها مبلغ ١٠٥١٣١ جنيا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وفي البند ٢٠ صفحة ١٧٤ من المشروع بيان للأعمال المخصصة لها مبلغ ٥٧٢٤٠ جنيا سالف الذكر وهي ثلاثة أعمال - الأول : شراء مركب ترويل لمباحث الأسماك مقدرة ثمنه ومصاريفه ٣٨٢٤٠ جنيا حسب مادت عليه للمناقصة التي عملت إذ كان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ هو ١٩٤٤٠ جنيا والثاني : شراء مركب لتعليم ومقدر ثمنه ١٧٥٠٠ جنية وهو مبلغ مرحل أيضا من اعتمادات السنة الماضية والثالث : شراء للنش بدل للنش بلبل ومقدر ثمنه ١٥٠٠ جنية وقد ذكر في المشروع بأنه لا يصرف شيء من هذا الاعتماد الأخير قبل موافقة وزارة المالية .

ويوجد بهذا القرع فصلان هما الجمارك وإدارة رسم الاستاج . وقد وزعت الاعتمادات بينهما في المشروع حسب البيان الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
—	١٧٨٤١	٣٤٦٢٠٠	٣٦٤٠٤١
—	٨٧٩	١٦٢٦٥	١٧١٤٤
—	١٨٧٢٠	٣٦٢٤٦٥	٣٨١١٨٥
١٨٧٢٠			الزيادة

٢٩ - انتهت لجنة الموظفين العليا من درس حالة هذه المصلحة ووضعت ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ حسب قرارات اللجنة المشار إليها . أما في المشروع الحالي فقد ربي أن تشمل اعتمادات الباب الأول - أولا : اعتمادا قدره ٣٠٠٠ جنية لتأمين من قد تدعو الحاجة إليه لتنفيذ النظام الجمركي الجديد وزيادة سبع وظائف مختلفة الدرجات في السلك الدائم بقسم الأرصفة وقسم الحرس والإدارة العامة وزيادة ٥٩ وظيفة في سلك الخدمة السارية منها ٥٢ وظيفة لتعزير الحرس والخدمة السرية . وهذه الزيادة في الاعتمادات والوظائف كلها ضرورية لما يستلزمه أمر تنفيذ الصيغة الجمركية من تدعيم الحرس والخدمة السرية بهذه المصلحة .

وقد نشأت عن ذلك ومن مبلغ المداوات الدورية زيادة في اعتمادات الباب الأول قدرها ٨٩٠٥ جنيات .

٣٠ - أما الزيادة في الباب الثاني وقدرها ٩٨١٥ جنيا فتمت مبلغ ٥٢٠٠ جنية ناشئ عن تولي المصلحة نقل عفش الركاب مقابل تحصيل رسم معين وهي عملية مربحة للمصلحة . وهذا المبلغ مدرج ضمن البند ١٤ ومبلغ ٣٥٠٠ جنية لشترى سبعة موازين لوزن الأشخاص بمقتضى أحكام النظام الجمركي الجديد وهو مدرج ضمن البند ٦ توريدات عمومية ومبلغ ٥٥٨ جنيا في بند ٤ إيجارات ومياه وتوزيع وذلك بسبب زيادة إيجار المخازن المستأجرة من الشركة الخلدوية وتكاليف تركيب فوهات حرق جديدة بالمخازن المشغاة على الأرصفة الجديدة بمحرك المحمودية .

٣١ - أما الأعمال الجديدة فلم يدرج لها في المشروع الا مبلغ ٨٣٠٠ جنية وقد كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهو معد لشراء الخزن B بميناء بور سعيد ومكس المانيقاورة الموجودين من شركة القتال والاستسلام عن سبب عدم إتمام الشراء في السنة المالية الحالية أجهت وزارة المالية أن السبب في ذلك هو عدم توقيع إتمام الاتفاق مع شركة القتال على مشتري الخزن المشار إليه في السنة المذكورة

المستخرجة من مختلف الماعن ابتداء من سنة ١٩٢٥ لغاية ١٩٢٩ وثقت
الجنة النظر اليه .

فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء :

٤٠ - قدر لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١١٠٥٦٢ جنيا
وكان مقدرا لها في ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٠١٠٠٨ جنيات فتكون
هناك زيادة قدرها ٩٥٥٤ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
٢٩٩٩	٢٠٥٢٤	٢٣٥٢٣	١ - ماهيات وأجرومريتات
٦٣	٥٦١١	٥٦٧٤	٢ - مصاريف عمومية
١٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	٣ - أعمال جليدية
١٧٠٦٢	٣٨١٣٥	٥٥١٩٧	الجملة
١٧٠٦٢	٩٥٥٤	١٠١٠٠٨	١١٠٥٦٢ الزيادة

٤١ - وفيما يخص اعتبارات الباب الأول ذكرت وزارة المالية أن
مشروع الميزانية وضع على أساس تحرير لجنة الموظفين العليا الذي صدق عليه
مجلس الوزراء .

ويرى أن المشروع يتضمن تقصير أربع وظائف دامة اذ ان مجموعها
أصبح ١٠٢ وظيفة بدلا من ١٠٦ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وأن هناك
تسع وظائف منها ست في الدرجة الخامسة وثلاث في الدرجة السابعة ضمن
الوظائف الزائدة على الحاجة وستبقى لدى خلوها من شاغليها الحاليين .

ونظرا لما رأته وزارة المالية من أن حالة العمل بالنظام الجبري الجديد
تدعو الى إنشاء معمل كيميائي بالإسكندرية بالقرب من مباني مصلحة الجبازوك
فقد أدرج في المشروع لهذا العمل مبلغ ٢٩٨٨ جنيا للمهمات والمبلغ
١٨٣٥ جنيا للمصاريف العمومية .

وتذكر اللجنة أن ادراج هذا المبلغ في المشروع وخضع مبلغ ٣٠٠٠ جنية
من اعتبارات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ قيمة للمنظور عدم اهتمام صرفه مما السبب
في وجود زيادة في اعتبارات الباب الأول في المشروع قدرها ٤٩٨٢ جنيا

٤٢ - أما اعتبارات الباب الثاني فتميزت بزيادة قدرها ٤٥٧٢ جنيا
نشأت من اضافة مبلغ ١٨٣٥ جنيا للمصاريف العامة للعمل الكيمائي
في الإسكندرية ومن زيادة مبلغ ٢٧٤٧ جنيا ضمن بند ١٠ مصاريف
معمل التركيز بالسويس دعت اليه زيادة العمل في هذا المعمل . ويشمل
البند ١٠ تمجيلا تاما للمبلغ ٦٢٤٥٠ جنيا الخاص بمصاريف معمل التركيز
بالسويس وقد ورد بالمشروع أنه لا يمكن تجاوز هذه الاعتبارات الا بعد
الحصول على الترخيص من وزارة المالية .

وقد اطاعت اللجنة على بيان أرباح وخسائر هذا المعمل في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩
فبين أن مقدار ربح المعمل عن السنة المذكورة هو ٢٧٣٥ جنيا وبداخله
مقابل المستهلك من رأس المال الذي لم يمكن الوصول اليه تقديره وقد كانت
أرباحه في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مبلغ ١٢٨٤٥ جنيا .

فرع ٩ - مصلحة المتاحم والمحاجر

٣٥ - قدر لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٥١٩٧ جنيا
وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٣٨١٣٥ جنيا فتكون
هناك زيادة قدرها ١٧٠٦٢ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
٢٩٩٩	٢٠٥٢٤	٢٣٥٢٣	١ - ماهيات وأجرومريتات
٦٣	٥٦١١	٥٦٧٤	٢ - مصاريف عمومية
١٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	٣ - أعمال جليدية
١٧٠٦٢	٣٨١٣٥	٥٥١٩٧	الجملة
١٧٠٦٢	٩٥٥٤	١٠١٠٠٨	١١٠٥٦٢ الزيادة

٣٦ - وقد ورد في المذكرة الايضاحية أن وظائف هذه المصلحة
المدرجة بالمشروع الحالي قد وضعت استنادا الى اقتراحات لجنة الموظفين
العليا الفرعية وأن الوظائف الزائدة وقدرها خمس عشرة وظيفة في السلك
الثام وتسع وظائف في سلك ائتملة البحار من هيئة الممال والبالغ مجموع
اعتادها مبلغ ٢٥٩٥ جنيا لا تشمل الا اذا اضمت من لجنة الموظفين العليا
وأقرها مجلس الوزراء والزيادة الواردة في اعتبارات الباب الأول وقدرها
٢٩٩٩ جنيا مسببة من الوظائف الزائدة ومن العلاوات الاحتياطية .

٣٧ - أما الباب الثاني فليس في اعتباراته سوى زيادة مبلغ ٦٣ جنيا
نشأت من اضافة مبلغ ١٠٤ جنيات في بند ٤ توريدات عمومية وتخفيض
مبلغ ٤١ جنيا من بند ٩ مصاريف ثرية .

٣٨ - أما الباب الثالث أعمال جليدية فقد قدر اعتادها في المشروع بمبلغ
٣٦٠٠٠ جنية بدلا من ١٢٠٠٠ جنية في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهو
موزع على عمليتين: الأولى وقدرها ٢٥٠٠٠ جنية لواصلات الأعمال الجيولوجية
للبحث عن المادن في المنطقة المختة على شاطئ خليج السويس فيما على
«أشهر» «اللاحي» «راس الب» «وتبلغ مساهمة هذه المصلحة ٢٠٠٠٠ فدان،
والثانية ومقدر لها مبلغ ١٠٠٠ جنية لواصلات البحث عن مناطق جليدية
للرمال والزئط وأحجار البازلت .

وهذه اللجنة - وهي متفقة مع لجنة المالية بمجلس النواب - توافق
الحكومة على التوسع في هذه الأعمال وترجو أن تكلل هذه المباحث بالتجلب
وأن يتناول البحث مناطق ومساكن أخرى .

هذا وتذكر اللجنة أنه بدلت ظواهر النشاط في البحث عن الماعن
في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ يدل على ذلك أن مصلحة للمحاجر أصدرت في السنة
المذكورة ٢٧ رخصة للبحث مقابل ١٦ رخصة في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩

٣٩ - وقد تضمنت المذكرة الايضاحية لوزارة المالية في الصفحين
١٠ و ٩ تمجيلا وأيا من حالة القوة المدنية في البلاد ومقدار الأطنان

فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

٤٣ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٧٦٧٥٤ جنيا وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٩٠١٥٦ جنيا فيكون هناك تخفيض قدره ١٣٤٠٢ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
—	٥٣٩٨	٣٩٩٩٩	٤٢٣٩٧
—	٣١٠٠	٥٢٥٧	٨٣٥٧
٢١٩٠٠	—	١٤٧٩٠٠	١٢٩٠٠٠
٢١٩٠٠	٨٤٩٨	١٩٠١٥٦	١٧٦٧٥٤
١٣٤٠٢			
			مافي التنفيذ

وبمراجعة الوظائف الواردة في المشروع لهذه المصلحة تبين أنه زيد بها خمس وظائف دائمة في القسم الصناعي يبلغ مجموع ماهايتا ٢١٦٠ جنيا وأنه استغنى عن وظيفة مفتش من الدرجة الخامسة وقلت ثلاث وظائف من الخدمة الخارجية عن هيئة المبال الملاحظي سواحل البحيرة ومغرمه ويولاقي الى الوظائف الباقية ووطبت في الدرجة الثامنة كما زيد ضمن الوظائف الخارجية عن هيئة المبال سبع وظائف لوزانية ووظيفة بلاواشي وقد كان الاعتماد الذي زيد بسبب هذه الوظائف مضافا اليه مقدار الملاوات الاعتيادية وماطرأ من تعديل ربط الوظائف سببا في زيادة مبلغ ٥٣٩٨ جنيا الذي سلف ذكره .

٤٤ - أما اعتمادات الباب الثاني فيها زيادة قدرها ٣١٠٠ جنية منها مبلغ ٣٠٠٠ جنية في بند ٣ إيجار ومياه وأغارة وهو مخصص لأجرة المكان الذي ستقل اليه هذه المصلحة ولم يحصل الاعتماد اليه لنافية الآن، ومبلغ ١٠٠ جنية في بند ٨ ائانات بسبب زيادة الاعانة المقررة لنادي التجارة العليا وجعلها ٢٠٠ جنية بدلا من ١٠٠ جنية .

٤٥ - أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فانا المقدر لاعتماداته في المشروع هو مبلغ ١٢٩٠٠٠ جنية وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٤٧٩٠٠ جنية وهذا المبلغ موزع - هذا مبلغ ٥٠٠٠ جنية الوارد كإحباط - في اثني عشرة عملة مينة تقبلا في البند ٩ صفحة ١٣٩ من المشروع وكلها أعمال تراها اللجنة ضرورية للنهوض بأحوال التجارة والصناعة في البلاد وترحب بها وتطلب تنفيذها في وقت قريب حتى ينجي البلاد الفوائد المالية والاقتصادية المتظرة من وراء تنفيذها .

وقد كانت اعتمادات الأعمال المذكورة مدرجة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ غير أنها تسترق وقتا طويلا في تنفيذها وقد حصل ترجيحها في المشروع الميزانية الحاسي .

ولما كان من الضروري استخدام خبراء من الأجانب للقيام بالمباحث الصناعية فقد تضمن الاعتماد سالف الذكر مبلغ ٢٠٠٠٠ جنية على ذمة اعقاب الخبراء المذكورين .

٤٦ - وترى اللجنة أن الحكومة قد وصلت بما سخته في المشروع الحالي من الوظائف لهذه المصلحة الى تنطج الأقسام الاقتصادية والتجارية ومساعدتها على ذلك وجود عدد من الشبان الذين درسوا الشؤون الاقتصادية والتجارية في أوروبا وفي مصر . ولم يبق أمامها الا الأقسام الصناعية التي أخلفت في أسباب تنظيمها تدريجيا باستدانتها بعضا من الخبراء الأجانب في الصناعات المختلفة وتكليفهم بمش حاله الصناعات وتقديم تقارير عن أعمالهم والأخذ في تنفيذ ما يرى صلاحية تنفيذ من اقتراحاتهم مستعينة على ذلك بموظفين من الأجانب والمصريين بحسب الظروف وهذا العمل يستلزم مجهودا كبيرا .

وظاهر من المعلومات التي لدى اللجنة وبما ورد في المذكرة الايضاحية لوزارة المالية أنها الحكومة استدعت خيرا لبحث شؤون الأرز وأمر لدراسة صناعة الجلود وثالثا لصناعة الصبغة وأن الأولين قدما تقارير قيمة أذيت في وقتها على الجمهور عامة وعلى المشتغلين في شؤون الجلود والأرز خاصة وقد استمعت وزارة المالية في تنفيذ مقترحات خبير الأرز بمصلحة الأملاك التي تفتي الآن بإقامة مضرب نموذجي للأرز في تنفيذ ما أرتأه خبير الجلود بوزارة الزرعة التي تشرف على دور السلع . وأن خبير الصبغة قد أخذ في بحث حالة هذه الصناعة وتبين مواطن الضعف فيها وبين الآن بإعداد مشروع لمصنعة نموذجية لتدريب العمال على طرق الصبغة وهي التي أدرج لها في المشروع مبلغ ٣٥٤٠٠ جنية وأنه تدور المفاوضات الآن لاستقدام خبير فرنسي للآلات وأمر المال للصناعة الكيماوية وثالث لخبير لصناعة الزجاج .

ولما كانت أبحاث هؤلاء الخبراء مهمة ومفيدة يرى اللجنة أنه من الواجب على الحكومة أن تستعمل استخدامهم ليقوموا بأبحاثهم حتى ينجي البلاد القائمة العملية والاقتصادية المرجوة من وراء أبحاثهم .

ويسر اللجنة ماعلمته من أنه يشغل تحت إشراف هؤلاء الخبراء شبان من المصريين المتعلمين يستفيدون من معلومات وتجارب أولئك الخبراء .

فرع ١٢ - أعلام قضايا الحكومة

٤٧ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١١٤٤٨٤ جنيا وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٠٩٧٤٥ جنيا فيكون هناك زيادة قدرها ٤٧٣٩ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
—	٣٧٤٤	١٠٢٥٣٧	١٠٦٢٨١
—	٩٩٥	٧٢٠٨	٨٢٠٣
—	٤٧٣٩	١٠٩٧٤٥	١١٤٤٨٤
٤٧٣٩			الزيادة

باب ١ - ماهايت وأجر ومريات

باب ٢ - مصروفات عمومية

الجنة

الزيادة

فرع ٥ - المطبعة الأميرية

جنيه	
٢١١١١	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٩٨٣٤٤	٢ - مصاريف عمومية .
٢٠٠٠	٣ - أعمال جديدة
فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية .	
جنيه	
١٤٨٨٣٨	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٢٥٧٩٤٦	٢ - مصاريف عمومية .
١٠٨٦٥٠	٣ - أعمال جديدة .

فرع ٧ - مصلحة بمارك :

جنيه	
٢٧٨٢٣٢	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٩٤٦٥٣	٢ - مصاريف عمومية .
٨٣٠٠	٣ - أعمال جديدة .

فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصابد الأسماك :

جنيه	
١٧٥١٧٩	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
١١٥٨١٠	٢ - مصاريف عمومية .
٥٧٢٤٠	٣ - أعمال جديدة .

فرع ٩ - مصلحة المناجم والمحاجر

جنيه	
٢٣٥٢٣	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٥٦٧٤	٢ - مصاريف عمومية .
٢٦٠٠٠	٣ - أعمال جديدة .

فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء

جنيه	
٤٠٥٨١	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٦٩٩٨١	٢ - مصاريف عمومية .

فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

جنيه	
٤٢٣٩٧	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٨٣٥٧	٢ - مصاريف عمومية .
١٢٦٠٠٠	٣ - أعمال جديدة .

فرع ١٢ - أقاليم قضايا الحكومة

جنيه	
١٠٦٢٨١	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٨٢٠٣	٢ - مصاريف عمومية .

٤٨ - وظاهر مما ورد بالمشروع أنه زيت وظيفية مستشار ملك مساعد وظيفية لتدب وأرج وظائف لكتبة حرف ج ويرجع سبب انشاء الموظفين الأولين الى قيام أقاليم القضايا بالأعمال الخاصة ببلدية الاسكندرية مقابل تحصيل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا من البلدية طبقا لما رآه مجلس الوزراء بقرار صادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . أما سبب انشاء الأربع وظائف للكاتبين من الدرجة حرف ج فيرجع الى كثرة الأعمال في مختلف أقسام القضايا . وقد كان انشاء هذه الوظائف مع ما استلزمه تعديل ربط المساهيات والعلاوات الاضائية سببا في زيادة اعتيادات الباب الأول عن مثلها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ٣٧٤٤ جنيا .

٤٩ - أما اعتيادات الباب الثاني فقد زيد فيها مبلغ ٩٩٥ جنيا منه ٥٠٠ جنيه في بند ٢ مصاريف انتقال وبدل سفرية ونقل نظرا للتفقات التي يستدعيها اتساع حضرات المستشارين وكبار موظفي القضايا لتخيل الحكومة في المؤتمرات الدولية وزيادة مبلغ ٢٧٥ جنيا في بند ٣ للايجار ومبلغ ٢٢٠ جنيا في بند ٩ أجر نرسن لسبب قيام القسم بالأعمال الخاصة ببلدية الاسكندرية .

٥٠ - وبناء على جميع ما تقدم تطلب اللجنة الموافقة على الاعتيادات الآتية لمختلف أبواب هذه الوزارة وقد وافق عليها مجلس النواب .

فرع ١ - ديوان العموم

جنيه	
٣١١٣٤٥	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٣٠٩٦٠٤	٢ - مصاريف عمومية .
١٧٧٨٠	٣ - أعمال جديدة .

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة

جنيه	
٤٥٢٧٩٧	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٤٨٠٥٢	٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٣ - مصلحة المساحة

جنيه	
٣٨٧٧٧٧	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
١٢٦٠٨٧	٢ - مصاريف عمومية .
١٤١١٢٥	٣ - أعمال جديدة .

فرع ٤ - مصلحة الاحصاء

جنيه	
٢٤٥٢٤	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٥٧٨٨	٢ - مصاريف عمومية .
٧٠٠	٣ - أعمال جديدة .

فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

٢ - قدر لاحتياجات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١١٤٩٨١٠ جنيا
وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١,٤٧١,٠٥٠ جنيا
فيكون هناك تخفيض قدره ٣٢١٢٤٠ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	١٩٢٩	١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٢٢٦	—	٥٥٨٢٨٣	٥٥٤٩٥٧
٣٣٢٣٦	—	٤٢٠٨٨٩	٣٨٧٦٥٣
٢٨٤٦٧٨	—	٤٩١٨٧٨	٢٠٧٢٠٠
٣٢١٢٤٠	—	١٤٧١٠٥٠	١١٤٩٨١٠
٣٢١٢٤٠			التخفيض

ويشمل هذا الفرع خمسة فصول هي :

١ - ديوان العموم .

٢ - مدرسة البوليس .

٣ - إدارة الحج .

٤ - إدارة الأقاليم والمحافظات .

٥ - البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرية .

وفي الجدول الآتي بيان توزيع احتياجات هذا الفرع على فصوله الخمسة .

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٧٣٢٣	—	٣٥٨٣٣٩	٣٥١٠٠٦
—	٦٩١	٢٦٧٢٣	٢٧٤١٤
٣٢١٤٩	—	٤٥٢٣١	١٢٠٨٢
٨٣٤	—	٣٧٣١٤٢	٣٧٢٣٠٨
٢٨٠٦١٥	—	٦٦٧٦١٥	٣٨٧٠٠٠
٣٢١٢٣١	٦٩١	١٤٧١٠٥٠	١١٤٩٨١٠
٣٢١٢٤٠			صافي التخفيض

قسم ٨ - وزارة الداخلية

١ - طلب في مشروع الميزانية اعتماد مبلغ ٤٥٩٣٠٠٨ جنيات لمصروفات
هذه الوزارة وكان المقدر لها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٤٨٤١٥٣٨ جنيا
فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٢٤٨٥٣٠ جنيا .

وتشمل هذه الوزارة أربعة فروع هي :

١ - ديوان العموم ومصالح أخرى .

٢ - البوليس .

٣ - الخلف .

٤ - مصلحة السجن .

وفي الجدول الآتي بيان توزيع الاحتياجات الواردة في المشروع واحتياجات
ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ على الفروع الأربعة المذكورة .

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٢١٢٤	—	١٤٧١٠٥٠	١١٤٩٨١٠
—	١٣٩٧٧	١٣٧٨٤٢٨	١٣٩٢٤٠٥
—	٤٢٠٠٨	١٥٤٤٢٤٢	١٥٨٦٢٠٠
—	١٦٧٢٥	٤٤٧٨١٨	٤٦٤٥٤٣
٣٢١٢٤٠	٧٢٧١٠	٤٨٤١٥٣٨	٤٥٩٣٠٠٨
٢٤٨٥٣٠			صافي التخفيض

٢ - الفصل الأول - ديوان العموم .

قدر اعتمادات الباب الأول لهذا الفصل مبلغ ٢٢٧٢٨٩ جنيا وكان مقدرا له في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٢٤٤٩٧ جنيا فيكون هناك تخفيض قدره ٢٧٨٨ جنيا نشأ من التعديلات الآتية :

(أولا) في الكادر الدائم - حذفت وظيفة كبير مفتي الخفر وهي في حدود الدرجة الثالثة وأربع وظائف من وظائف التفتيش والوظائف الإدارية من الدرجة الرابعة وأربع وظائف كتابية من الدرجة حرف ج و زيدت وظيفة من الدرجة الأولى ج (١٢٠٠ - ١٣٦٠ جنيا) لمفتش في إدارة التفتيش العام ومشرف وظائف لإدارة المطبوعات .

(ثانيا) في الكادر المؤقت زيدت ١٢ وظيفة منها ثلاث في الدرجة حرف ب وتسع وظائف في الدرجة حرف ج لإدارة المطبوعات كما حذفت وظيفة مستخدم بالمطبوعات بمرتب ٩٦ جنيا .

(ثالثا) زيدت وظيفة في الخدمة الخارجية من هيئة العمل .

وظاهر مما ذكره على وزير الداخلية بالنيابة أمام مجلس النواب أن التعديل الذي تم فيما يخص بادارة المطبوعات كان بناء على موافقة لجنات الموظفين العليا الفرعية لوزارة الداخلية وما يبعد ذكره أن وظائف إدارة المطبوعات كانت أكثر من ذلك عددا وكانت كلها مؤقتة هذا وظيفة رئيس قسم المطبوعات وتصرف مرتباتها من المصاريف السرية .

وما دام أن لجنة الموظفين الفرعية لم تتم خصص باقي وظائف هذا الفصل فليس لدى اللجنة اعتراض على الوظائف التي أُنشئت .

ولما كانت قد خلت بعد تقديم مشروع الميزانية للبرلمان وظيفة من الدرجة الرابعة لمفتش مرتبها ٥١٦ جنيا سنويا وكان من الممكن الناقضا من الآن فقد طلبت لجنة المالية بمجلس النواب المعاملا ووافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

ولما كانت إدارة قسم المستخدمين والوظائف والمالية تقسم الى قسمين لكل منهما مدير مع انه من السهل ضم هاتين الإدارتين الى بعضهما تحت اشراف مدير واحد فقد أبدت وزارة الداخلية أن لجنة الموظفين العليا لدى بحثها شؤون هاتين الإدارتين أرادت ذلك أيضا وقد وافقت على ذلك لجنة المالية بمجلس النواب لأنها علمت من الوزارة أن أحد مديري هذا القسم سينتهي عقد استغلاله بعد مدة قصيرة وأنها عند انتهاء هذا العقد ستبقى وظيفته وتطلب تعيين وكيل للذين من الدرجة الرابعة لأن أعمال هذه الأقسام متعبة وجسيمة فضلا عن المسؤوليات الكبيرة التي تدخل في أعمالها والتي لا تحصل مسؤوليتها اذا لم توجد هذه الوظيفة ووافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذا الرأي واقترحت أن يحصل التأشير في الميزانية أمام الوظيفة المذكورة بأن تستبدل بها أخرى من الدرجة الرابعة بمجرد خلوها وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٤ - أما اعتمادات الباب الثاني لهذا الفصل فقها تخفيض اجمالي قدره ١٣٤٢٨ جنيا وأهم أسبابه تخفيض مبلغ ١٦٨٣ جنيا في بند ٤ طبق وزيادة مبلغ ٦٧١ جنيا في بند ٥ لمجارات ومياه وور .

٥ - وقد قدر ضمن اعتمادات هذا الباب مبلغ ٤١٠٠٠ جنيا المصاريف السرية وهو نفس تقدير ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ومن هذا المبلغ ٣١٠٠٠ جنيا في الأمن العام و ١٠٠٠٠ جنيا لمكتب مكافحة المواد المخدرة وفي هذا المصدد تورد اللجنة بيان ماصرف في هذا البند ابتداء من سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ الى الآن .

المبلغ	المصرف	السنة
جنيسة	جنيسة	
٧٥١٩	٣١٥١٧	١٩٢٢ - ١٩٢٣
٧٥١٩	٣٧٩٨٩	١٩٢٣ - ١٩٢٤
٣٠٠٠	٣٩١١٤	١٩٢٤ - ١٩٢٥
٣١٠٠	٥٥٨٨٥	١٩٢٥ - ١٩٢٦
٣١٠٠	٣٤١٠٠	١٩٢٦ - ١٩٢٧
٣١٠٠	٣٠٩٥٥	١٩٢٧ - ١٩٢٨
٣١٠٠	٨٣٥١٤	١٩٢٨ - ١٩٢٩
٣١٠٠	—	١٩٢٩ - ١٩٣٠

وقد بلغ المصروف في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لغاية يناير سنة ١٩٣٠ مبلغ ٥٦٥٥٧ جنيا كاليان الوارد من الوزارة .

الفصل الثاني - مدرسة البوليس .

٦ - فقد زيد على الوظائف الدائمة لهذا الفرع وظرفتان لضابطي رتبة ملازم أول بسبب زيادة عدد الطلبة بالمدرسة ولمناسبة ادخال بعض فروع الرياضة البدنية بها كما زيدت أربع وظائف في الخدمة الخارجية عن هيئة العمل لجاويش وأونباشي وعسكري موسيق وفقر درجة أولى بإدارة وقد استدعى ذلك زيادة في اعتمادات هذا الباب قدرها ٤٦١ جنيا .

وقد صرح حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية أمام مجلس النواب بأنه أُنشئ في مدرسة البوليس فرع لتعليم البوليس السري وإعداد فئة صالحة منه وهو اصلاح تجبده اللجنة .

٧ - أما اعتمادات الباب الثاني فقها زيادة اجمالية قدرها ٤٨٠ جنيا أهم أسبابها زيادة ٥٣٣ جنيا في بند ١٦ أغذية وتخفيض ٧٠٦ جنيا في بند ١٧ طبق وتطبيق .

٨ - ولم يدرج بهذا الفصل للأعمال الجديدة الا مبلغ ٢٠٠ جنيسة لتنظيم المكتبة .

الفصل الثالث - إدارة الحج :

٩ - لم يدخل أي تعديل في المشروع على الوظائف التي كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ ولم تزد الاعتمادات الا بمبلغ ١٠٠ جنيا بسبب تعديل ربط المصاحيات .

الفصل الخامس - البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرية

١٢ - ان الاعتادات التي قدرت في المشروع في الباب الثاني لهذا الفصل وهي موضوع البنود ٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ صفة ٢٠٠ من المشروع هي نفس الاعتادات التي كانت مقدرة في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ هذا الملح الوارد في البند ٤٥ لمصاريف قلم التفتيش المالي وقلم مستغدى المجالس البلدية فانه خفض في المشروع الى ٩٠٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

١٣ - أما اعتادات الباب الثالث أعمال جديدة فدرج لها في المشروع مبلغ ٢٠٧.٠٠٠ جنيه بدلا من ٤٨٧.١٥٠ جنيه في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وقد تبين بالمصفاة ٢٢٣ من المشروع كيفية توزيع هذا الملح على العمليات الختلفة .

وقد ذكرت وزارة المالية في مذكرتها الايضاحية بخصوص هذا الاعتاد ان ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ كانت تشمل على اعتادات قدرها ٤٨١.٠٠٠ جنيه لسف المجالس البلدية والمحلية الخاصة بعمليات المياه والانارة في مدن الاقاليم وهذا الملح يزيد ٣٥.٠٠٠ جنيه على اعتادات سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وقد طلب لوصلة الأعمال في السنة المالية ١٩٣٠ مبلغ ٣٥١.٠٠٠ جنيه فرق قصره على ٢٠.٠٠٠ جنيه لاجتناب تضخم الميزانية اذ ان مصروفات السنوات الماضية تقل على أن المطلوب يزيد على ما يستطيع صرفه في سنة واحدة ومع ذلك اذا اوضح في خلال السنة أن مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه غير كاف فيمكن استئذان البرلمان في شهر نوفمبر القادم في فتح اعتاد اضافي .

١٤ - وترى هذه اللجنة واجبا عليها أن تشير الى الحالة غير المرضية الموجودة الآن في المجالس البلدية والمحلية وخصوصا بالنسبة لملاتها بادارة البلديات والمجالس المحلية والى اللخل الموجود في سير بعض هذه المجالس وعلى الأخص في أعمالها الحسابية والذي كانت نتيجته وقوع اختلاسات عديدة بمبالغ كبيرة .

ولما كان لا يمكن تنظيم كل ذلك الا بعد أن تقدم اللجنة العليا التي نيط بها من مشروعات القوانين الخاصة بترتيب المجالس البلدية والمحلية تقريرها خلقت اللجنة النظر الى وجوب أن تنهى اللجنة المذكورة من عملها في وقت قريب حتى لا تستمر حالة الفوضى المشار اليها أكثر مما استمرت .

هذا وقد طلت اللجنة أن شاغل الوظائف الواردة في بندي ٤٤ و ٤٥ مشروط فيهم نفس المؤلات التي تشترط في موظفي المجالس البلدية والمحلية وأن وزارة الداخلية قد أعدت لأمانة جديدة لاستخدام هؤلاء الموظفين ستعرض على اللجنة العليا المشار اليها ، وترجو اللجنة الاسراع في وضع هذه اللائحة وبمبها حتى تكون نافذة عند نظر ميزانية السنة المقبلة .

وقد طلت اللجنة أن ملاحظى التشفيلات استلبد أهدما للاشتغال بوزارة الداخلية والآثار يستغل بمنزلة الكسوة . أما العامل المختص بتقريب كتابة الكسوة فهو مستبد لتعلم تلاية المدارس الازامية هذا الفن الذي يجب تشجيعه وعلم الناء التعليم فيه .

ونظرا لعدم سفر الحمل في هذا العام لم يدرج في المشروع المبلغان المخصصان لشراء قح ايجاز ولرثبات العربان وأشرف وأهالي مكة والمدينة ويبلغ مجموعهما ٣٣٧٥٠ جنيها وهذا المبلغان هما من ضمن الاعتادات التي كانت تدرج في البندين ٣١ و ٣٤

الفصل الرابع - ادارة الاقاليم والمحافظات :

١ - ان التعديل الذي أدخل على وظائف هذا الفصل يتلخص في :

أولا - حذف وتوظيفتين درجة خاصة للمأموري ضبط .

ثانيا - زيادة ثلاث وظائف لمعاوني ادارة حرف ب .

ثالثا - زيادة تسع وظائف كتابية حرف ج وذلك بسبب انشاء المراكز الثلاثة التي استحدثت في إيشاي (القيوم) والحمودية (البحيرة) والمترلة (البقهيبة) .

وتتل المقارنة بين اعتادات هذا الباب في المشروع مع اعتادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أن هناك تخفيضاً قدره ١٧١٤ جنيهاً وسببه - رغم انشاء الاثني عشرة وظيفة المتقدم ذكرها - التعديل الذي أدخل على ربط الوظائف المالية بهذا الفصل بسبب التعيينات الجديدة .

ولما كانت عدد معاوني الادارة يبلغ ٣١٩ معاونا منهم ثلاثون فقط في الدرجة السادسة فقد اقترحت لجنة المالية مجلس النواب رفع هذا العدد الى اربعين ليفتح باب الترقية أمام المعاونين درجة ب مقابل حذف عشر وظائف من هذه الدرجة خصوصاً وأن هذا التعديل لا يزيد في رقم الميزانية الا بمبلغ ٢٤٠ جنيهاً . وقد وافق مساكى وزير الداخلية بالنيابة أمام مجلس النواب على اجراء هذا التعديل ووافق عليه المجلس المذكور وهذه اللجنة توافق عليه لما فيه من الانصاف .

١١ - أما اعتادات الباب الثاني فلم يطرأ عليها تغيير عما كانت عليه في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ سوى أولاً : زيادة مبلغ ٤٨٠ جنيهاً في بند ٣٧ لبحار ومياه وانارة ناشئة على الأخص عن عمل دورات المياه واجراء تركيبات كهربائية في مباني المديرية والمحافظات ثانياً : زيادة مبلغ ٤٠٠ جنيه في بند ٣٩ مصاريق ترقية وهو مبلغ متقول من وزارة الخارجية حتى يتضم عليه ما لا يمكن تحصيله من مصاريق ترحيل المصريين الفقراء في خارج القطر .

١٧ - أما اعتادات الباب الثاني فتمت تخفيض اجمالي قدره ٥٩٣٦ جنينا وأهم أسبابه تخفيض مبلغ ٣٣٢٥ جنينا في بند ٣ ملبوسات ومجهيزات وذخائر ومبلغ ٣٤٦٢ جنينا في بند ٧ طبق ومشتري ركاب، ومبلغ ٨١٣ جنينا في بند ١٠ مكافآت وزيادة مبلغ ٧١٦ جنينا في بند ٥ ايجار ومياه وأنارة .

١٨ - أما الباب الثالث فيبلغ اعتياده ٧٤٠٠ جنينه منه مبلغ ٤٥٠٠ جنينه لتزكيب حقيقتا الخريف بمدينة القاهرة و ٢٩٠٠ جنينه لشراء لأثاثات لمراقبة المواني .

فرع ٣ - الخلف

١٩ - قدر لاعتادات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٥٨٦٣٥ جنينا وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٥٤٤٢٤٢ جنينا فتكون هناك زيادة قدرها ٤٢٠٠٨ جنينيات بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
٠	٣٦٦٩٩	١٤٣٩٣٤٨	١٤٧٦٠٧
٠	٥٣٠٩	١٠٤٨٩٤	١١٠٢٠٣
٠	٤٢٠٠٨	١٥٤٤٢٤٢	١٥٨٦٣٥٠
٤٢٠٠٨			الزيادة

٢٠ - وبمقارنة الوظائف المدرجة في المشروع لهذا الفرع بمثلها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ يتبين أنه أدخلت في المشروع التعديلات الآتية :
(أولا) في الوظائف الدائمة حذفت ست وظائف ضباط منها واحدة لبكشفي وخمس وظائف للملازمين أول .

(ثانيا) فالوظائف الخارجية من هيئة العيال زيدت ١٧٧ وظيفة لصف ضباط وتعليمية وأطباء ومشايخ غفراف وكلائهم وغفراف نظاميين وغفراف تليفون . ويخص غفر السكك الحديدية ٦٢٥ وظيفة منها ٤٧ للملاحطين ومشايخ غفر و ٢٣٠ لكلا مشايخ غفر و ٥٦٠ لغفراف نظاميين .

وقد استلزم تميز قوة الخلف هذا القدر زيادة مبلغ ٣٦٦٩٩ جنينا على اعتاد سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية تضييحا لتعديل المتقدم ذكره ما يأتي :

في سنة ١٩٢٨ تقلت وظائف الغفراف المعيين لخدمة الدوائر الأميرية الى ميزانيات المصالح المختصة ، وكان منها ٥٤٥ وظيفة بمبلغ ١١٤٥٢ جنينا لحراسة خطوط السكك الحديدية . وقد رأى مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٩ اعادتها الى ميزانية الخلف على أن تحصل من الوظائف التي تحصل مصادرها من الأهالي فروعي الأجر في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ مع زيادة ٨٠ وظيفة بمبلغ ١٤٨٢ جنينا .

فرع ٢ - البوليس :

١٥ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٣٩٢٤٠٥ جنينات وكان مقدرا له في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٣٧٨٤٢٨ فتكون هناك زيادة قدرها ١٣٩٧٧٧ جنينا . وفي الجدول الآتي بيان توزيع هذه الاعتادات على البند الثلاثة .

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
٠	٢٠٩٣٨	١٠٥١٢٩٧	١٠٧٢٢٣٥
٥٩٣٦	٠	٣١٨٧٠٦	٣١٢٧٧٠
١٠٢٥	٠	٨٤٢٥	٧٤٠٠
٦٩٦١	٢٠٩٣٨	١٣٧٨٤٢٨	١٣٩٢٤٠٥
١٣٩٧٧			مافي الزيادة

١٦ - وبمقارنة عدد الوظائف المقررة في المشروع لهذا الفصل بمثلها في سني ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تبين لجنة حصول التعديلات الآتية :

أولا - في وظائف الضباط زيدت خمس وظائف يوز بأشوية وعشر وظائف للملازمين لضباط وطنيين .

ثانيا - في وظائف الكونستبلات الأجانب حذفت وظيفتان دائمتان وأضيفت بدلًا ثلاث وظائف في كادر الكونستبلات الوطنيين .

ثالثا - في الموظفين المكيين زيدت وظيفتان لمهندسين في الدرجة الثامنة وست وظائف لمستخدمين حرف (ب) و ٢٤ وظيفة لمستخدمين حرف (ج) .

رابعا - في الوظائف الخارجية من هيئة العيال زيدت ٤٤٠ وظيفة منها ١٨ وظيفة لكونستبلات وطنيين ووظيفتان لمصولين يساعة والباقي وقدره ٤٢٠ وظيفة لصف ضباط وأطباء .

ويتبين من المشروع أن عدد الكونستبلات الوطنيين أصبح ١٥٥ بدلا من ١٣٧ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

والزيادة في قوة البوليس المتقدم ذكرها ترجع الى استكمال ترتيب المراكز المستجدة وإنشاء سبع قط بوليس جديدة بالأقاليم وتميز قوة قطه بوليس الخزان لماسية تعليمية والى تميز قوة مراقبة حركة المرور وادواريات الشوارع في المدن وتميز قوات المطافئ ببعض الجهات . ومن الطبيعي أن تكون زيادة هذا العدد من الوظائف الى زيادة اعتاد الباب الأول في هذا الفصل بمبلغ ٢٩٩٠٢ جنينه ، ونظرا للاسباب التي سلف ذكرها وما يعود على الأمن العام وحركة المرور من التحسين بسبب إنشاء هذه الوظائف لا يسع اللجنة إلا الموافقة على هذه الزيادة وبالتالي على اعتادات الباب المذكور وقد وافق عليها مجلس النواب .

٢٤ - أن التعديلات التي أدخلت على ترتيب وظائف هذا الفرع في المشروع تصير فيما يأتي :

(أولا) زيادة وظيفتين في الدرجات الدائمة لمطبعين من الدرجة الثامنة .
(ثانيا) زيادة وظيفة مساعد رئيس وشعبة العبايون ضمن وظائف الخدمة الخارجية عن هيئة البالي .

والزيادة في أعدادات هذا الباب وقدرها ١٥٣٣ جنينا فاشنة أولا من زيادة الوظائف المتقدم ذكرها ، وثانيا من تعديل ربط المناصب .

٢٥ - أما أعدادات الباب الثاني فزيادة إدارية قدرها ٣٣٠٩ جنينا أهم أساليبها :

أولا - زيادة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه في بند ٢ مصاريف انتقال وبذل سفريه ونقل ومبلغ ١٣٥١٣ جنينا في بند ٥ أغذية ومبلغ ٢٢٣٥٠ جنينا في بند المخازن ومبلغ ١٨١٠ جنينات في بند ٨ مكافآت ومبلغ ١٢٥٠ جنينا في بند ١٢ صيانة خط طره .

وثانيا - تخفيض مبلغ ٣٠٧٧ جنينا في بند ٧ وقود .

وسبب الزيادة في أعدادات هذا الباب بناء على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية يرجع إلى ازدياد عدد المسجونين فقد بلغ متوسطه اليومي ٢٥٠٠٠ مسجون وقد طلت اللجنة أن من بين عدد هؤلاء المسجونين نحو ٧٢٩٩ مسجوناً بسبب قانون المواد المخدرة .

وإزاء ازدياد عدد المسجونين إلى هذا الحد ترى اللجنة وإجبا عليها أن تشير بضرورة تشييل ما يمكن تشييله من هؤلاء المسجونين ولجنة المالية يجلس النواب متفقة مع هذه اللجنة في هذا الرأي .

٢٦ - وقد أشارت لجنة المالية مجلس النواب إلى ضرورة إنشاء إصلاحية تضم المحكوم عليهم لتعاطى المخدرات نظرا للعائنة التي تعود عليهم من وجودهم في الإصلاحية المذكورة ، ولدرء خطر اختلاطهم بباقي صفوف المسجونين وتبعيد هذه اللجنة هذا الاقتراح .

وقد صرح معالي وزير الداخلية بالبابية أمام مجلس النواب بأن الوزارة ترى أن إنشاء هذه الإصلاحية من الضرورات التي تقضي بها الظروف الحاضرة . وقد فكرت في ذلك فضلا وأنها تخاف مصعدة الأملاك الأميرية لاصطحابها قطعة أرض تنشئ عليها هذه الإصلاحية ، ومتى ذلك تشرع الوزارة في إنشائها حرصا على صحة الأهالي وعملا على درء هذا الخطر .

٢٧ - أما أعدادات الباب الثالث فقدرت في المشروع بمبلغ ٣٦٧٠ جنينا وهي مبنية تفصيلا في البند ١٤ صفحة ٢٤٧ من المشروع وأهم أعداد في هذه الأعمال هو الاتياد المخصص لإنشاء مستعمرة زراعية بطره وللمقدرد له في المشروع مبلغ ٢٣٦٤٦ جنينا .

٢٨ - وبما أنه جيع ما تقدم تطلب اللجنة الموافقة على أعدادات هذه الوزارة وفروعها كالآتي وقد أقرها مجلس النواب :

وملاوة على ذلك يشتمل هذا المشروع على ١١٤٠ وظيفة إضافية بمبلغ ٢٥٢٨٢ جنينا منها ٢٦٦ خفراء خصوصيين على نفقة أصحاب الأملاك و ٨٧٤ نفرا وخفراء عموميين على نفقة الأهالي . ولا تعد هذه الوظائف عينا على الميزانية لأن في تقدير الإيرادات زيادة تساوى الاحتياجات المطلوبة لها وعلى ذلك فكل تعديل في هذه الاحتياجات يعني أن يقابله تعديل مثله في تقدير رسوم الخفر .

٢٩ - أما أعدادات الباب الثاني فزيادة قدرها ٥٣٠٩ جنينا منها أولا - مبلغ ٣٨٠٩ جنينات في بند ٣ ملابس وتجهيزات ونحوها وأجر منه مبلغ ٢٤٠٦ جنينات لشراء ١٥٠٠٠ بطة ملاوة على الكية المستعدة في سنة ١٩٢٩ وفقا للنظام المعمول به والذي عرض على البرلمان في سنة ١٩٢٧ ، وثانيا - مبلغ ١٥٠٠ جنيه في بند ٩ اشتراكات التليفون .

٣٢ - وقد كان أثير في السنوات الماضية أمر أخذ الخفراء من بين شبان القرعة الذين يستغني عنهم الجيش وذلك لاسكان انتفاء أشخاص أحسن خلقا وأقوى بنية من الذين يتطوعون الآن لخدمة الخفر ولا يمكن الاقتصاد في المبالغ التي تصرف على الخفراء ومشايخهم . وقد أثير هذا الموضوع من جديد أمام مجلس النواب فأجاب حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية بأن الوزارة ما زالت توافق على هذا الرأي إلا أن وزارة الحربية قررت أنه لا يمكنها أن تزدى قوة الخفر بشبان القرعة إلا إذا عدل قانون القرعة وأنها بصدد تعديله الآن وأن وزارة الداخلية مستعدة أن تهم هذا التعديل لاستخدام ما يلزم استخدامه من هؤلاء الأثار في خدمة الخفر .

فرع ٤ - المسجون

٣٣ - قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٦٤٥٤٣ جنينا وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٤٤٧٨١٨ جنينا فتكون هناك زيادة قدرها ١٦٧٢٥ جنينا بالتفصيل الآتي :

مخصص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
—	١٥٣٣	١٦٢٣٩٦	١٦٣٢٩٩
—	٣٣٠١٩	٢٣٠٨٣٥	٢٢٣٨٥٤
١٧٨٢٧	—	٥٤٥٨٧	٣٦٧١٠
١٧٨٢٧	٢٤٥٥٢	٤٤٧٨١٨	٤٦٤٥٤٣
١٦٧٢٥			

مات الزيادة

ويرى من هذا البيان أن هناك زيادة قدرها ٦٠٠٤٦ جنيناً في باب ١ - ماهيات وأجرومريتات ٧٨٢٩٠ جنيناً في باب ٢ - مصاريف عمومية وتخفيضاً قدره ١١٣٩٠٤ جنينات في باب ٣ - أعمال جديدة . ولا شك في أن الزيادة في الباب الأول والثاني والبالغ قدرها ١٣٨٣٣٦ جنيناً نشأت عن التوسع في مختلف الأعمال الصحية بالبلاد وكثرة المنشآت وزيادة مقايير الإيرادات مما دعا إليه هذا التوسع .

٢ - وترجع أسباب الزيادة في الباب الأول حسب ما جاء بالمذكرة الإيضاحية المقدمة من وزارة المالية مع مشروع الميزانية إلى زيادة عدد الموظفين اللازمين للمنشآت الحديثة وأهمها عشرة مستشفيات مركزية وعشرون مستشفى قروياً في الجهات المهيئة بالمحرق رقم (٤) المرقق بتقرير هذه اللجنة من مصروفات وزارة الأشغال العمومية ومستشفى الحيات بمنهور ومستشفى مركزي بالبدري وقسم جديد بمستشفى قليب وأخر بمستشفى سوحاج ويبلغ ما يخص مصاريف الملايين مستشفى مركزي وقروياً والمصاريف الإدارية الخاصة ببعض المنشآت الأخرى المنظور أن تتم مياها في أوائل السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ من هذه الزيادة مبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه (وهذه المصاريف مقدرة لسنة شهور) وما يخص المصاريف اللازمة لإدارة مستشفى الحيات بمنهور وبقي المنشآت التي ذكرت قبلاً ١٠٠٠٠ جنيه (وهي لمدة سنة كاملة) وما يخص المصاريف الإدارية الخاصة بمستشفى عموي بمنهور وهو المستشفى الذي تسلمته المصلحة من وقف المرحوم أحمد باشا بدرأوى على أن تعمل مصاريف إدارته مقابل مبلغ سنوي قدره ٣٠٠٠ جنيه يلمه الوقف المذكور . وبمستشفى في كوم أمبو أنشأته شركة كوم أمبو وتمهلت ببلغ مبلغ ١٣٨٠٠ جنيناً سنوياً لمصاريف إدارته . وبالمستشفى المركزي بأروية الناصرة الذي يقوم مجلس مديرية المنوفية بمصاريف بنائه وتأمينه وبمركزين لرعاية الطفل علاوة على المراكز الموجودة وعيادتين للجذام ومثلهما للأمراض السرية ومستوصف للأمراض الصدرية ومصنع بحري للأطفال بالاسكندرية وملياً للأمراض المزمنة - مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه.

وبمقارنة عدد الوظائف الفنية الواردة بالمشروع بمثلها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تبين أنه زيد ١١٧ وظيفة في مختلف الدرجات منها ثلاث وظائف في الأقسام العمومية أمدادها ليكتور يولوجي في الدرجة الخامسة والثانية لطبيب مقدمة العامة في الدرجة السادسة والثالثة لصيدلي في الدرجة السادسة و ١١ وظيفة في الإدارة الصحية (سبب تقسيم بعض المراكز إلى قسمين) ولستشفى الحيات بشبين النكم ومنهور و ١٠٣ وظائف في الإدارة الطبية منها ٩٩ وظيفة لأطباء و ٢٩ وظيفة لمساعدي صيدلة و ٢٤ وظيفة لوليدات وقد استلزم كل هذه الوظائف المنشآت الجديدة السالف ذكرها .

٣ - وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أن عدد أطباء الاختياز أصبح الآن ٤٠ بدلاً من ١٧ وأن عدد الأطباء القيمين بالمستشفيات أصبح ١٥ بدلاً من ستة وأن هذه الزيادة جاءت تنفيذاً لرغبة البرلمان إذ أنها الوسيلة الوحيدة لإعداد الأطباء اللازمين لتولي العمل في المستشفيات وعلى زيادة عددهم يتوقف أمر زيادة المستشفيات وتصميمها تدريجياً .

وقد كان من وراء زيادة عدد هؤلاء الأطباء بالتقدير المتقدم ذكره أن خفضت مرتبات أطباء الاختياز من ١٥٠ جنيناً إلى ٩٠ جنيناً والأطباء النواب

فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

جنيه
١٩٨١٥٥٤ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات - حدد حذف مبلغ ٥١٦ جنيناً وزيادة مبلغ ٢٤٠ جنيناً .
٢٨٧٦٥٣ ٢ - مصاريف متنوعة .
٢٠٧٢٠٠ ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٢ - البوليس

جنيه
١٠٧٢٢٣٥ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٣١٢٧٧٠ ٢ - مصاريف عمومية .
٧٤٠٠ ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٣ - النخفر

جنيه
١٤٧٦٠٤٧ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
١١٠٢٠٣ ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٤ - مصلحة السجون

جنيه
١٦٣٢٢٩ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٢٦٣٨٥٤ ٢ - مصاريف عمومية .
٣٦٧٦٠ ٣ - أعمال جديدة .

تقرير لجنة المالية

(جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

المصروفات

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

(لقد حضره الشيخ المحترم محمد شكر باشا) .

١ - طلب في مشروع الميزانية لمصروفات وزارة الصحة العمومية اعتماد قدره ١٦٣٨٩٨٩ جنيناً وكان المقدار لما يبلغ ١٦١٤٢٥٧ جنيناً في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وبمبلغ ١١٣٧٧٧٩ جنيناً في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ صرف منه ١٠٥١٩٨٤ جنيناً وقد وزعت الإعتمادات المطلوبة في المشروع على الأبواب الثلاثة بالكيفية الآتية :

تخصيص	زيادة	١٩٢٩	١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٦٠٠٤٦	٢٤١٥٠١	٧٠١٥٢٧
١١٣٩٠٤	٧٨٢٩٠	٥٥٣٨٠٢	٦٢٢٠٩٢
—	—	٤١٨١٥٤	٣٠٥٠٥٠
١١٣٩٠٤	١٣٨٣٣٦	١٦١٤٢٥٧	١٦٣٨٩٨٩
٢٤٤٣٢	—	—	—

صافي الزيادة

وقد علمت اللجنة أن عدد المتقدمين للاختام في هذا العام يبلغ ١٤٥ طالبا و ١١ صيدليا وأن عدد الطلبة الموجودين حالا بالكلية هو ٨٧٧ طالبا وأن عدد الطلبة بمدىسة الصيدلة هو ٣٩ طالبا موزعون على السنين الدراسية المختلفة كالتالي :

كلية الطب	مدىسة الصيدلة	السن الدراسية
١٩٩	١٣	السن الأولى
٢١٠	١٥	السن الثانية
١٩٢	١١	السن الثالثة
٧٠	—	السن الرابعة
١٥١	—	السن الخامسة
٨٢٢	٢٩	

٦ — أما الزيادة في الوظائف الادارية والكليبية فهي ٣٧ وظيفة وقد استثمرتها زيادة عدد المستشفيات المتقدم ذكرها بإجمالي نقل ٧٣ وظيفة للمعاونين في المستشفيات من البرجات الدائمة الى كادر الوظائف الخارجية عن هيئة العمل .

٧ — ولقد تناولت الزيادة طبعا عدد الخدمة الخارجية عن هيئة العمل بسبب المنشآت الجديدة ويرى أن الزيادة بلغت ٥٩١ وظيفة في مختلف وظائف هذه الفئة بخلاف ال ٧٣٣ وظيفة للمعاونين التي سلف ذكرها .

٨ — أما استحداث الباب الثاني فبعضها زيادة إيجابية قدرها ٧٨٢٩٠ جنيتا شملت أغلب بنود هذا الباب وترجع أسبابها :

(أولا) الى المنشآت الجديدة التي احتواها هذا المشروع ، وأهم هذه الزيادة مبلغ ٥٥٨٠ جنيتا في بند ٢ مصاريف انتقال وبلد سفري ونقل ومبلغ ٩٠٥٩ جنيتا في بند ٣ أغذية ومبلغ ٧١١٢ جنيتا في بند ٥ إيجارات ومياه وتسيير ومبلغ ٧٨٣١٥ جنيتا في بند ١١ توريدات عمومية ومبلغ ٢٩٠٢ جنيتا في بند ١٤ نقل المهات .

(ثانيا) الى تخفيض مبلغ ١١٥٧ جنيتا في بند ١٢ كساي ومبلغ ٩٩٢٨ جنيتا في بند ٢٢ أعانات ، وذلك بسبب حذف الاعانة البالغ قدرها ١٢٥٠٠ جنيتا التي كانت مقررة في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ لجمعية رعاية الأطفال بناء على طلبها لمساعدتها في إقامة بناء مركز رعاية الطفل وقد تم بناءه فعلا ، وزيادة مبلغ ٧٠٠٠ جنيتا لمجلس مديرية للمباني لدم جرى ترعة الدماريسية التي رعى تحويل مجراها الى خارج المدينة منعا لانتشار حمى الملاريا ، وزيادة مبلغ ٥٥٠ جنيتا في الاعانة المقررة للمدرسة المالية بمستشفى ذكرى كشتنر .

٩ — وتذكر اللجنة في هذا الصدد أن لجنة المالية لمجلس النواب طلبت بناء على اقتراح من لجنة الشؤون الصحية بذلك المجلس فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيتا ضمن بند ١١ توريدات عمومية لزيادة المستحضر من

من ٣٠ جنيتا الى ١٥ جنيتا نظرا لاستفادتهم استفادة شخصية سواء من جهة العلم أو العمل خصوصا وأن لم امتيازنا بالمصلحة بعد التحاقهم بها إذ تنظر اليهم نظرة خاصة في التعيين والاقدمية .

وقد أدارت لجنة المالية لمجلس النواب هذه المسألة كما أثيرت أيضا لمجلس نفسه واتى الأمر فيها بقرار ترك بحث هذه المسألة الى لجنة الموظفين العليا وهو الرأي الذي كانت رأته بلجنة المالية ، وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا . وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد أنه في أغلب البلاد الأوروبية تعتبر هذه الوظائف وظائف شرف بغير مرتب وأنه لا يمكن الحصول عليها الا بمسابقة نظرا لكثرة الإقبال عليها كما قرر ذلك حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية .

٤ — وتذكر اللجنة أنه فيما يخص بالأطباء والصيدلة اللذين المستشفيات المركزية والقروية كانت قررت وزارة دولة محمد محمود باشا أن يمين تلك المستشفيات أطباء وصيداء محليون يتفاوضون مكافآت ثابتة توصلا الى عدم تضمين المقرر بالميزانية لعاشات التي ترتب للموظفين الدائمين ولكن رأى مصلحة الصحة على خلاف ذلك لما تراه من عدم إقبال الأطباء والصيدلة الاكفاء المتفرجين على العمل في المستشفيات المذكورة بهذا الترتيب ولكن مجلس الوزراء أصدر على قراره فأخذت مصلحة الصحة في تجربة تنفيذ هذا القرار ولكن كانت النتيجة ما توقعته إذ تبين أنه من المستحيل وجود أطباء وصيداء وموظفين لاثنين يقبلون العمل بالشروط المشار اليها مما نشأ عنه تعطيل الغرض الذي أنشئت تلك المستشفيات من أجله .

وبناء على ذلك رأيت مصلحة الصحة أن يستبدل بهذا النظام الذي لم يكن نصفيه الا الفصل النظام المتبع حالا في باقي المستشفيات وذلك بأن يكون موظفو المستشفيات المركزية والقروية كباقي موظفي الوزارة في السلك الدائم وطلبت الى وزارة الداخلية إقرارها على هذا الرأي . ووافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضا لأنها ترى أنه لم يمين الوقت الذي يمكن أن ينفذ فيه النظام المشار اليه بنجاح لعدم وجود السدد الكافي من الأطباء الاكفاء الآن .

هذا وتذكر اللجنة أن مصلحة الصحة باقياها مع وزارة المعارف العمومية عملت في السنين الأخيرة على زيادة عدد الطلاب في كلية الطب فأصبح عدد المتخربين كافي لعدد مائتة مصلحة الصحة من المستشفيات متواليا وفي الجدول الآتي بيان بمدى من تخرج من الأطباء والصيداء من كلية الطب ابتداء من سنة ١٩٢٣ لغاية ١٩٢٩

عدد من تخرجوا

السن	أطباء	صيداء
١٩٢٣	٤٣	١٠
١٩٢٤	٤٣	١٧
١٩٢٥	٢٩	١٣
١٩٢٦	٤٦	٢٤
١٩٢٧	٥٨	١٧
١٩٢٨	٨٨	٥
١٩٢٩	٨٤	٥

منها ٥٠ مستشفى مركزي ومائة مستشفى قروي - تقام في بحر خمس سنوات وقد تضمنت ميزانية سنى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ و ١٩٢٩ - ١٩٣٠ والمشروع الخالى بالمبلغ اللازمة لاقامة ثلاثة أجناس العددا المتقدم ذكره وقد تبين بالمحقق (٤) المرفق بتقرير هذه اللجنة عن مصروفات وزارة الأشغال العمومية أن كتلة التسيين مستشفى ساقلة الذكر - ولا جدال في أن اقامة العدد المقرر من هذه المستشفيات الثابتة مما يحسن الحالة الصحية في البنادر والقرى ويساعد مصلحة الصحة على مقاومة الأمراض المتوطنة في البلاد .

هذا وقد رأت مصلحة الصحة العمومية - في سبيل تمكين المستشفيات القروية والمركزية من أداء عملها - أن تصد ١٢ سيارة للمستشفيات القروية متجهز بصناديق اسطاف .

١٢ - ثانيا - زيادة عدد الأسرة في مستشفيات الحكومة :

استلمت اللجنة عن الأسرة التي زيلت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ في مستشفيات الحكومة القديمة وعن عدد الأسرة المنظور زيادتها فيما عند اعتماد مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فأجابت مصلحة الصحة العمومية بأنها زادت ٢٨٠ سريرا في تلك المستشفيات وأن عدد الأسرة المنظور زيادتها في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ في تلك المستشفيات هو ٥٤١ سريرا .

١٣ - ثالثا - تصم الاجهزة الخاصة بأشعة رونتجن :

ولما كان يحسن أن تصمم في المستشفيات أجهزة أشعة رونتجن لما في ذلك من الفائدة فقد استلمت اللجنة عن عدد المستشفيات التي وجدت بها هذه الأجهزة فبين أن ستة عشر مستشفى في المدن والبنادر قد جهزت بهذه الأجهزة كما أنه يتظر إيجاد هذه الأجهزة في ثلاثة مستشفيات أخرى في وقت قريب وأنه مطلوب ضمن المشروع الخالى إيجاد جهاز أشعة بمستشفيين آخرين ولا شك في أن المصلحة ستتم هذه الأجهزة في المستشفيات الباقية متى تيسر وجود التيار الكهربائي في الجهات الموجودة بها .

١٤ - رابعا - تصمم المعامل البكتريولوجية والكيميائية :

ولما كان تصمم المعامل البكتريولوجية والكيميائية في عواصم المديرات والمستشفيات الكبيرة مما يفيد فائدة كبرى إذ تساعد أعمال هذه المعامل على تعرف كثير من الأمراض فقد علمت اللجنة أن المصلحة جادة في الأفكار من هذه المعامل وأن الموجود منها الآن هو ١٤ معملا أصليا متصحيح ١٧ معملا بعد التصديق على مشروع الميزانية .

وقد ابرت المصلحة أيضا أنه يوجد لديها سيارة واحدة مجهزة بمعمل بكتريولوجي .

١٥ - خامسا - تحضير اللقاحات والأصصال :

نظرا لما لهذا الموضوع من الأهمية استلمت اللجنة من مصلحة الصحة العمومية تحمضا عما تحضره في مساكنها من هذه اللقاحات والأصصال فأجابت المصلحة بأنها تحضر لقاحات للتيفود والكوليرا وأنها تستلج باقى ما يلزمها من اللقاحات والأصصال من الخارج . وقد صرح حضرة صاحب السعادة وكيل

جن (أثوكسين) المضاد لمرض الذقريا وأن مصلحة الصحة العمومية طلبت ذلك أيضا لأن الوجود لديها من هذا المستحضر قد نفذ وقد وافق مجلس النواب على إضافة هذا المبلغ ضمن اعتمادات مشروع الميزانية وهذه اللجنة توافق على ما تقدم .

١٠ - أما اعتمادات الباب الثالث - أعمال جديدة - فبالت في المشروع ٣٠٥٠٠ جنيتها بدلا من مبلغ ٤١٨٩٥٤ جنيتها الذى كان مقرا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وقد تبين بالصفحتين ٢٦٨ و ٢٦٩ من المشروع مفردات الأعمال المقرر لما المبلغ المطلوب .

ويرى من التفصيلات المقدم ذكرها أنه خصص من ضمن هذا الاعتماد : أولا - مبلغ ٩٨١٣٠ جنيتها لتجهيزات المنشآت الجديدة .

ثانيا - مبلغ ٦٨٠٠٠ جنيتها لزم البرك من ضمن اعتمادات حال قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيتها يتظر أن تصرف منه لفاية أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ٣١٥٠٠ جنيتها .

ثالثا - مبلغ ٧٢١٦٠ جنيتها لشراء أراض لاقامة مستشفيات جديدة ومراكز رعاية الطفل وتوسيع بعض المستشفيات الموجودة حالا وتجديد بناء بعض المستشفيات القديمة .

رابعا - مبلغ ٥٠٠٠ جنيتها لشراء أرض لبناء حمامات ومغاسل عمومية بالقاهرة وهو مشروع تراه هذه اللجنة مفيدا جدا للطبقة الفقيرة من سكان المدن . وقد استلمت اللجنة من الجهة التي ستقام فيها الحمامات والمغاسل المذكورة فعلمت أنه يتظر بناء حمامين ومغسلين بالقاهرة بجهة الحسينية والسليمة زينب وأمل اللجنة أن زاد عدد هذه الحمامات والمغاسل في السنة المقبلة .

خامسا - مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيتها للتحويلات ضد الملاريا وغيرها من الاوباء .

سادسا - مبلغ ١٠٠٠٠ جنيتها للتطهير العموى وللقصود بهذا التطهير هو طلاء جميع منازل القلاطين بالجير .

سابعا - مبلغ ١٥٠٠٠ جنيتها قيمة حصص مصلحة الصحة في بناسستشفى الأمراض المعدية بالاسكندرية وتلاحظ اللجنة مناسبة هذا المبلغ أنه تكرر ادراجه من جملة سنوات مضت وأنه لم يبدأ لفاية الآن في بناء المستشفى المشار اليه . ولما استلمت اللجنة من التاريخ المنظور بعه البناء فيه أجابت مصلحة الصحة العمومية أنها استلمت من بلدية الاسكندرية من ذلك فكان الجواب بأن التاريخ المطلوب غير معروف الآن .

أما باقى الاعتماد فهو لأعمال متعددة صغيرة يبلغ عددها عشرين عملية تراها اللجنة كلها ضرورة لانشآت المنطقة بها .

بعد البيان الذى سلف ذكره خاصا باقتادات الأبواب الثلاثة ذكر اللجنة ما باقى :

١١ - أولا - فيما يخص بالمستشفيات المركزية والقروية :

أن البرنامج الذى وضع لهذه المستشفيات يتضمن اقامة ١٥٠ مستشفى

الحكومة خيرا لبحث هذا الموضوع من جميع وجوهه وقد أتم مأموريته وقدم تقريرا لجنة الحكومة التي كانت مشكلة لهذا القصد وفيه وانه ما زال قيد البحث .

وترى اللجنة - وهي على اتفاق في ذلك مع حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية - أنه ما دام أن المياه المرشحة لا تسجل في مختلف قرى القنطر المصري فإن جزئا كبيرا من مجهودات مصلحة الصحة لا ينتج أثره لأن الحالة فيه تختلف عن غيرها في الأقطار الأخرى لأن مورد المياه واحد لجميع القنطر وهو نهر النيل .

١٨ - ثامنا - مسألة ردم البرك والمستنقعات :

ذكرت اللجنة في الفقرة (١٠) من هذا التقرير أنه أدرج في المشروع مبلغ ٦٨٠٠٠ جنيه لردم البرك والمستنقعات من ضمن اعتماد إجمالى قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه سبق اعتماده في ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ . ينظر أن يصرف منه لفائدة أبريل سنة ١٩٢٨ مبلغ ٣١٥٠٠ جنيه . وتطلب اللجنة أن تتم الحكومة بهذا المشروع وتجدد في تنفيذه في الوقت المناسب كما تلفت نظرها إلى ردم الأجزاء التي تختلف من توسيع الطرق الزراعية والبحسور حيث تتكون منها بعض الجفر التي تتقلب فيها بعد كل مستنقعات كما توجه نظرها إلى البرك التي سبق أن ردمت في الستين الآخرين وظهرت بها المياه من جديد وقد كان أبرز في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ موضوع وجوب وضع مشروع قانون ردم وتجفيف البرك والمستنقعات وقد استعظمت اللجنة عامم في هذا الموضوع فأجابت مصلحة الصحة العمومية بأنها كانت وضعت مشروع القانون المذكور وأن قسم قضائيا وزارة الأشغال العمومية وضع مشروعا آخروات المصلحة الأخذ به ولكنه ما زال تحت النظر لفائدة الآن .

١٩ - تاسعا - إنشاء مستشفى لمعالجة المدمنين على تعاطي المواد المخدرة

أبدت لجنة الشؤون الصحية مجلس النواب رغبة في إنشاء مستشفى أو مصلحة لمعالجة المدمنين على تعاطي المواد المخدرة وقد بحثت لجنة المالية مجلس النواب هذا الموضوع مع سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية الذي رأى أنه يستحسن إنشاء مستشفى لمعالجة هؤلاء المرضى على سبيل التجربة وتطلب اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ضمن اعتمادات الباب الثالث - يكون خاصا بالإيجار والتأثيث والادارة إذ أنه لا يرى فائدة الآن من إقامة بناء خاص لهذا المستشفى فوافقت لجنة المالية مجلس النواب على طلبه وأقر المجلس المذكور هذا الاعتماد . وهذه اللجنة توافق على فتح الاعتماد المشار إليه لما في ذلك من النافعة بهؤلاء البؤساء .

٢٠ - عاشرا - تقسيم المكاتب الصحية .

لقد تبنت مصلحة الصحة من سنوات ماضية خطة تقسيم المراكز بالمديرية والأقسام بالمحافظات إلى أكثر من قسم واحد وجعلت في كل مركز أو قسم طبيين أو ثلاثة لكي يتيسر لفتنشين الصحيين بها مراقبة الحالة الصحية وصارت تقسم في كل سنة ستة مكاتب صحية إلى قسمين . ويشتمل مشروع الميزانية على مقرر السنة المقبلة :

وزارة الداخلية للشؤون الصحية أمام مجلس النواب أن مشروع إنشاء معمل تحضير المصل بمصر هو قيد الدرس وقد اختبرت الأرض اللازمة لإنشائه كما جهزت الرسومات اللازمة لمعمل تحضير الفاكسين (الطلم) وأنه لم تتمثل الرسومات اللازمة لمعمل تحضير المصل لأن هذا العمل من الأشياء الدقيقة التي تستدعي بحثا جديا خصوصا في القنطر المصري الملوه غبارا وأن الاعتمادات اللازمة لإقامة مباني هذا المعمل أدرجت في المشروع ضمن ميزانية مصلحة المياه . وترجو اللجنة أن تبذل المصلحة جهدها في هذا الموضوع حتى يتيسر لها تحضير معظم ما يلزمها من هذه المواد في معاملها إن لم يتيسر لها تحضيرها كلها .

٢١ - سادسا - معالجة الأمراض المتوطنة :

نظرا لما لمرضى الباهاريسا والانكلستوما من التأثير الكبير في صحة سكان القرى في جميع القنطر المصري - الأمر الذي أهتم له البرلمان حين نظر ميزانيات السنوات السابقة ، استعصرت اللجنة عما وصلت إليه الأبحاث الخاصة بهذا الموضوع فطلبت بأن مصلحة الصحة العمومية استقدمت الأستاذ ليرالغصاني في الأمراض المتوطنة لبحث الحالة من جميع وجوهها وأنه أتم مهمته وقدم تقريرا تقوم المصلحة الآن بتنفيذه ما يمكنها تنفيذه منه وأن المصلحة تفتح الآن مسجدا خاصا لإيجات الباهاريسا والانكلستوما وغيرها من الأمراض المتوطنة وبجانبه مستشفى لهذه الأمراض وأنه ينظر الانتهاء من بناء هذا المعهد والمستشفى قريبا وأنها قبلت أيضا في هذا السبيل معونة معهد وكفول لعمل الأبحاث المؤدية إلى مكافحة هذه الأمراض وتحسين حالة الصحية في القرى وهي تشتغل الآن مع ثلاثة موظفين من هذا المعهد منهم اخصائيان في علم الطفيليات والثالث مهندس صحي .

ولما كانت مصلحة الصحة تباشر معالجة الباهاريسا والانكلستوما في القرى بواسطة المستشفيات المنتقلة التي تقيم في الجهات التي توجد بها مدة سنة شهر ، ولما كانت من يشقون من هذين المرضين بعد معالجتهم في هذه المستشفيات قد يمرضون بهذين المرضين من جديد إذا تعرضوا لأسباب العدوى ، فقد أقر مجلس النواب أمر إيجاد فروع لمعالجة هذين المرضين في المستشفيات الموجودة بالبادر والقرى ، فصرح حضرة صاحب السامد فوكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية بما يفيد أن مصلحة الصحة العمومية ستجمل علاج مرضى الباهاريسا والانكلستوما ثابتا في المستشفيات المركزية والقرية كما تستعمل في الوقت نفسه على إنشاء أقسام ثابتة لعلاج هذين المرضين بالمستشفيات الكبيرة وإن إنشاء هذه الأقسام وتجهيزها يتوقف على عدد الأطباء الذين يمكن إلحاقهم بالمصلحة وعلى نظام تعيينهم بها .

وترى اللجنة بما تقدم أن مصلحة الصحة تبذل كل جهد بخصوص الأمراض المتوطنة وترجو أن تكال هذه المجهودات بالنجاح في القريب العاجل .

١٧ - سابعا - الماء المرشح :

لما كان البرلمان قد أتم عند بحث ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بمسألة الماء المرشح للشرب وإيجاد مورد له خال من جراثيم الأمراض فقد استقدمت

ثالثاً - بضم ادارة المجالس البلدية والمحلية الى وزارة الصحة عند انشائها .
وقد صرح في هذا الصدد معالي وزير الداخلية بالنيابة بأن الحكومة مستعدة
أمر بتحويل مصلحة الصحة العمومية الى وزارة مستقلة موضع عنايتها وستعمله
عمله من الاعتبار - وأجاب حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية
للشؤون الصحية أنه يوافق على طلب ضم الأقسام الطبية في المصالح الخفظة
الى مصلحة الصحة العمومية وأخصها القسم الطبي بوزارة المعارف العمومية
اذ لا يخفى أن الخطر يكون شديداً عند ظهور الأمراض المعدية لأن الطلبة
يكونون واسطة لانتقال العدوى الى بلاد القطر المختلفة .

أما فيما يخص بضم ادارة البلديات فأرى سعادته أن ٩٠ في المائة من
اعمالها صحي ولكن الحائزها بمصلحة الصحة العمومية أمر يحتاج الى بحث
وتحصيل وإنا كان المراد هو تتبع الأعمال الصحية بالإدارة المذكورة فقط
الى مصلحة الصحة العمومية فليس لديه مانع من الموافقة على ضم هذه
الأعمال .

٢٢ - وتحت اللجنة تقررها بالتوجه بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها مصلحة
الصحة العمومية في سبيل تحسين الحالة الصحية في البلاد واتخاذها جميع
الطرق المؤدية الى المحافظة على الشؤون الصحية وهو ما تستحق عليه شكر
وشاء اللجنة .

وفي الملحق رقم (١) كشف تفصيلي بمدد وأنواع منشآت المصلحة مبين
به ما هو موجود منها حالاً سواء أكان تابعا لها أم تابعا لمجالس المديرية
وما سيكون عليه الحال بعد التصديق على الاعتبارات المطلوبة في المشروع .

٢٣ - وبناء على جميع ما تقدم توافق اللجنة على الاعتبارات التي أقرها
جلس النواب لهذا التسم وتطلب من المجلس اعتمادها وهي كالآتي :

جيب

٧٠١٥٤٧ باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات

٦٤٢٠٩٢ ٢ - مصاريف عمومية بعد زيادة ١٠٠٠٠ جنيه

٣١٥٠٠ ٣ - أعمال جلدية بعد زيادة ١٠٠٠٠ جنيه .

وقد رأيت اللجنة في هذا الصدد ان تستلم من عدد مكاتب الصحة بمراكز
المديرية وأقسام المحافظات التي قسمت لغاية الآن فأجابت مصلحة الصحة
العمومية بأنه يبلغ عددها ٦٢ منها ٥٤ قسمت الى قسمين و ١٢ قسمت
الى ثلاثة وواحد قسم الى أربعة أقسام وهو مركز قطنا .

ولما كان من ضمن الأغراض التي لوحظت في إنشاء ادارة الطب الشرعي
التابعة للنيابات العمومية الآن - تخفيف السبب عن أطباء المراكز فقد
رأت اللجنة أن تفف من مصلحة الصحة على مقدار ما خفف به النظام
المذكور من أطباء المراكز فأجابت لمصلحة بأنه قد أزعج من كاهلهم جنائيات
القتل في بعض المديرية وإن الأطباء الشرعيين يتولون بحث المسائل الطبية
الشرعية في معظم القضايا الهامة بأعناء القطر فوذلك جزءا من الزين لأطباء
المراكز ليقوموا فيه بأعمالهم . وترى اللجنة أن في انتشار أقسام الطب الشرعي
بالمديرية وفي استقرار المصلحة في قسم المراكز والأقسام الى قسمين أو
أكثر ما يمكن مفتش صحة المراكز من أداء أعمالهم المتلفة بالصحة العامة .

هذا وتذكر اللجنة أن الأعمال الصحية في الأقسام المختلفة لا يمكن أدائها
على الوجه الأكمل الا اذا توفرت لدى المصلحة سبل الانتقال بسرعة خصوصا
في الأحوال التي تستدعي ذلك . ولما كانت المصلحة ابتدأت في السنين
الأخيرة في ايجاد بعض سيارات تابعة لها فقد استطلعت اللجنة من عدد
السيارات الموجودة الآن لديها فأجابت لمصلحة أن الموجود لديها الآن هو
٧٧ سيارة منظمها بوكس فور و ٣١ مونتسيكلا بسبت و ٢٢ مونتسيكلا
بلون سبت .

وقد تضمن اعتماد المشروعات الجسدية الوارد ضمن ميزانية وزارة
المواصلات شراء سيارة صندوق لمصلحة الصحة .

٢١ - وهذا وقد كرر اللجنة أنه قد أثيرت أمام مجلس النواب ملاحظات
منها ما هو خاص .

أولا - بتفويض ما تقرر في ميزانية السنوات السابقة من جعل مصلحة
الصحة وزارة مستقلة .

ثانيا - بوجوب ضم بعض الأقسام الطبية التابعة لوزارة المعارف
العمومية ومصلحة السجون ومصلحة السكك الحديدية اليها طبقا لنظام
المعمول به في جميع وزارات الصحة في أنحاء العالم .

ملحق رقم ١

كشف تفصيلي بعدد وأنواع منشآت مصلحة الصحة العمومية

النوع	عدد الموجود حالا التابع للمصلحة	عدد الموجود حالا التابع لمجالس المديرات	عدد ما ستكون عليه في الميزانية الجبلية
(١) المستشفيات العمومية	١٩ مستشفى	٣ مستشفى	١٩ مستشفى
(ب) » المركزية	» ١٥	» عيادات	» ٣٨
(ج) » القروية	» ١٣	—	» ٤٤
(د) مستشفيات الحيات	» ١١	—	» ١٦
	٣ جارباقوا		
(هـ) » الرمد (ثابتة)	١٦ مستشفى	» ٥ مستشفى	» ١٦
» » (متنقلة)	» ١١	» ٣	» ١٢
» » (فروع للرمد)	» ١٠	—	» ١٠
» » (عيادات بالمدراس)	» ٣٢ عيادة	—	» ٣٢
(و) » الانكسوما (ثابتة)	» ٥ مستشفى	» ١ مستشفى	» ٥
» » (متنقل)	» ٢٦	» ٤	» ٢٦
عيادات انكسوما بالمدراس	» ١٢ عيادة	—	» ١٢ عيادة
فروع الانكسوما بالمستشفيات	» ٦	» ١	» ٦
(ز) عيادات الأمراض السرية	» ١٤	—	» ١٦
(ح) مراكز رعاية الطفل الثابتة	» ١٣ مركز	» ٥ مراكز	» ١٧
» » » المتنقلة	» ٣	—	» ٣
فروع رعاية الطفل بالمستشفيات	» ٢	—	» ٢
أقسام أطفال بالمستشفيات	» ٤	—	» ٤
ملاجن للأطفال	» ٣ ملجأ	—	» ٣ ملجأ
مصع بحري	» ١ مصع	—	» ٢ مصع
مدارس دايات	» ٧ مدرسة	» ٧ مدرسة	» ٧ مدرسة
مستوصفات أطفال	—	» ٦ مستوصف	» ٦ مستوصف
(ط) عيادات الجذام	» ٣ عيادة	—	» ٥ عيادة
	» ١ منزل (لم يفتح بعد)	—	» ١ منزل
ملاحظة :	مدرج بالميزانيات السابقة والمالية	—	—
	انشاء مستشفى للجذام بأبي زعبل	—	—
(ي) مستوصفات للأمراض الصدرية	» ٢ مستوصف	—	» ٣ مستوصف
(ك) المعامل (أحلية)	» ١٤ معمل	—	» ١٧ معمل
» » (فروعية)	» ٢	—	—

٣ - أما زيادة مبلغ ٤١٠٤ جنيهات في احتياذ الدرجات العامة، فيرجع معظمها الى تعديل ربط المساحات اذ لم يدخل على عدد الوظائف العامة الواردة بالمشروع من التعديل سوى ما يأتي :

(أولاً) زيادة وظيفة من الدرجة الرابعة للمحقق زراعي بمفوضية باريس بهذا أصبح مشروع الميزانية يتضمن وظيفتين للمحققين زراعيين، إحداها بمفوضية روما ، والثانية بمفوضية باريس . وقد كان إنشاء هذا الصنف من الوظائف في مدة تعطيل الحياة النيابية .

وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنه لم تظهر الى الآن نتيجة من أعمال المحققين المذكورين ولكنها رأت بناء على طلب معالي وزير الزراعة استبقاها على سبيل التجربة لمدة سنة أخرى حتى تتبين الفائدة من بناء هاتين الوظيفتين وأقرها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا .

(ثانياً) وظيفة مساعد في من الدرجة السادسة بقسم الكيمياء مناسبة قرب عودة أحد أعضاء البعثة .

(ثالثاً) دمج مبلغ لراتب مساعد في من الدرجة السادسة بقسم البساتين كانت وظيفته مدرجة في السنة الحالية للتذكّر وذلك مناسبة عودة أحد أعضاء البعثة في هذا العام .

(رابعاً) رفع وظيفة مراقب من الدرجة الثالثة بقسم التعاون الزراعي الى وظيفة مدير من الدرجة الثانية .

ولما كان هذا التعديل الأخير يجعل بقسم التعاون في المشروع وظيفتين مديرين فقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنها استعملت عن سبب ذلك وأن وزارة الزراعة أجابت بأن أحد المديرين تدب فعلاً قسم آخر ولما رأت اللجنة المذكورة الاكتفاء بوظيفة مدير واحد وإنهاء الوظيفة الأخرى مما يقرب عليه حذف مبلغ ٧٩٢ جنهما من احتياذات الباب الأول بسبب ما طلبته الوزارة من نقل الوظيفة المطلوب العاقلها الى القسم التجاري وحذف الوظيفة الموجودة حالاً بهذا القسم وقد وافق مجلس النواب على حذف الوظيفة المذكورة بمرتبتها سالف الذكر وهذه البعثة توافق على ذلك أيضا .

هذا وظاهر من المشروع أن عمال تربية الحيوانات والنباتات قد فصلت عن القسم الطبي البيطري وأنشئ لها قسم خاص وهذا التغيير لم يكف الميزانية شيئاً وأصبح هذا القسم يتضمن ست وظائف فنية أحداها لمدير واثنان خبيرين أحدهما تقريية الدبلاج وأمرأها والثاني تقريية المواشي والثلاث الوظائف الباقية لفنشن بيطري وطبيب بيطري ومساعد في لأعمال تربية الحيوانات .

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

المصروفات

قسم ١٢ - وزارة الزراعة

(المدرسة الفتيان المحترم محمود شكرى باشا).

١ - قدر مصروفات هذه الوزارة في مشروع الميزانية مبلغ ١٥٧٨٧٦٦ جنهما وكان المقدّر لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٥٨٥٢٩٥ جنهما فيكون هناك تخفيض اجمالى قدره ٦٦٠٩ جنهما نشأ من زيادة مبلغ ٣٢٢١ جنهما في الباب الأول وتخفيض مبلغ ٨٥٠٠ جنهما في الباب الثانى و ١٣٣٠ جنهما في الباب الثالث . وفي الجدول الآتى بيان توزيع الاعتادات المطلوبة على الأرباب الثلاثة مقارنة بمثلها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	٣٢٢١	٢٦٦١٢١	٢٦٩٣٤٢	باب ١ - ماهيات وأجر ومعدات
٨٥٠٠	—	١٣٠٠٦٩٨	١٢٩٢١٩٨	باب ٢ - مصاريف عمومية
١٣٣٠	—	١٨٤٧٦	١٧١٤٦	باب ٣ - أعمال جديدة
٩٨٣٠	٣٢٢١	١٥٨٥٢٩٥	١٥٧٨٦٨٦	الاجلة
٦٦٠٩				صافى التخفيض

٢ - والزيادة في الباب الأول وقدرها ٣٢٢١ جنهما نشأت مما يأتى :

(أولاً) زيادة مبلغ ٧٨٠٨ جنيهات منه مبلغ ٤١٠٤ جنيهات في الدرجات العامة ، ومبلغ ٢٠٤ جنيهات في الوظائف الخارجية من هيئة الممال ، ومبلغ ٣٥٠٠ جنيه على مدة وظائف جديدة للتعاون والأقسام الفنية .

(ثانياً) تخفيض مبلغ ٤٥٨٧ جنهما منه مبلغ ٤٠٣٥ جنهما في الدرجات المؤقتة ومبلغ ٥٥٢ جنهما في المرتبات .

٤ - أما سبب خفض مبلغ ٤٠٣٥ جنيا في ربط الدراجات الموقفة فراجع الى حذف الاعتمادات التي كانت خصصة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لستخدام مستخدمي الايام لتنفيذ قانون تجنيد زراعة القطن لانتهاء مدة العمل بهذا القانون مما ترتب عليه حذف سبعين وظيفة . وقد زيد في هذا الكادر أربع وظائف ضمن الوظائف اللازمة لتنفيذ قانوني بذرة القطن ومنع خلط أصناف القطن .

٥ - أما الزيادة في ربط الوظائف الخارجية عن هيئة المال فهي ناشئة - بالرغم من نقص ثلاث وظائف - من تعديل ربط المناهيات .

٦ - هذا وقد تضمن بند المراتب مبلغ ١٤٤ جنيا بصفة مرتب تمثلي لكل من الموظفين الزراعيين بمفوضتي باريس وروما كما تضمن مبلغ ١٤٤ جنيا بصفة مرتب شخصي للمحقق الزراعي بمفوضية روما وبسبب تهرره هو تكلفة ماهية للمحقق المذكور الى مبلغ ٥٤٠ جنيا التي كانت ربطت له بناء على قرار وزارة الزراعة بدلا من مبلغ ٣٩٦ جنيا المربوط الذي رأت وزارة المالية أنه يستحقه بناء على القواعد المالية .

٧ - أما سبب درج مبلغ ٣٥٠ جنيا على ذمة وظائف جديدة للتعاون وللأقسام الفنية فيرجع الى ما قرره الوزارة من أنها لا تزال في حاجة الى الزيادة من الوظائف الفنية وإلى تمزيق قسم التعاون وقد ذكر مشروع الميزانية أنه لا يصرف شيء من هذا المبلغ الا بعد موافقة وزارة المالية .

ولما كانت اللجنة ترى أنه يجب تقوية قسم التعاون لا يمكن نشر الحركة التعاونية في البلاد فلا ترى مانعا من اعتماد المبلغ المشار اليه، وقد وافق مجلس النواب على اعطائه .

هكذا ولما كانت ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ تضمنت انشاء مجلة وظائف فنية في الدراجات المالية فقد استعملت اللجنة عما اذا كان حصل له هذه الوظائف بغيرين فاجابت الوزارة بالإيجاب .

٨ - أما التخفيض في الباب الثاني وقدره ٨٥٠٠ جنيا فنتأ :

(أولا) من تخفيض مبلغ ١٦٩٩٦ جنيا في بعض بنود هذا الباب اهمه

(١) مبلغ ٢٦٥٩ جنيا في بند ٨ شراء مواشي ومعدات وأدوات .

(ب) ومبلغ ٣٠٠٠ جنيا في بند ١٦ مكافآت وموضيات بسبب تخفيض المبلغ المقرر للتوضي عن المواشي التي تنفق من جراء التفتيش الاجباري اذا حصل تخفيضه الى مبلغ ٣٠٠ جنيا بدلا من مبلغ ٤٠٠ جنيا الذي كان مقررا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

(ج) ومبلغ ٢٦٨٧ جنيا في بند ١٨ مكسعين الأشجار .

(ثانيا) من زيادة مبلغ ٨١٩٦ جنيا في بعض بنود الباب المذكور اهمه

(١) مبلغ ٩٠٠ جنيا في بند ١١ مشتريات وأعمال جديدة جزئية وتلاحظ اللجنة أن من ضمن الأعمال المينة في هذا البند ثلاث عمليات هي تركيب طلمبة حرق لمعمل المصل واقامة جهاز لمعمل التخلع ٤ وما كنه لرفع المياه بقيمة هذه العمليات الثلاث ١٦٠٠ جنيا وهي عمليات لازمة لادارة هذا المعمل المفيد جدا للوجع الأكل .

(ب) ومبلغ ١٦٥٠ جنيا في بند ١٢ التجارب لاجراء تجارب في فلاحه البساتين وانشاء غابات ومحطات تجارب وقد أدرج ضمن المبالغ الواردة في هذا البند مبلغ ٢٥٠ جنيا لمعمل تجارب على الأغذية لاصحاح طريقة للاقتصاد في تكاليف غذاء الحيوانات والدواجن - وتجيد الجهة الزيادة الخاصة بهذه التجارب لما لها من الاهمية سواء في فلاحه البساتين أو انشاء الغابات .

(ج) ومبلغ ٣٣٣٧ جنيا في بند ١٧ تربية الحيوانات وهو راجع الى زيادة المقر لشراء مواشي للثروة وواجب للثروة وما يقع ذلك من الزيادة في اعتماد أجور عمال اليومية والأدوات والأدوية والعليق .

(د) ومبلغ ٢٨٧٤ جنيا في بند ٢٠ أعمال مختص بفلاحه البساتين وهو راجع الى زيادة المقرر في اعتمادات الصيانة والعليق وإلى كل مصروفات المشاكل التي كانت مدرجة في بند خاص بميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الى هذا البند وإلى درج بعض أعمال جديدة بمحطات التجارب قيمتها ١٦٣٠ جنيا .

٩ - وقد رأيت لجنة المالية مجلس النواب حين لمخصا الاعتمادات المينة بالبند ١٤ تخفيض قيمة الاعانة التي تمنح لجمعية علم الحيوان المصرية من ١٠٠ جنيا الى ٥٠ جنيا لمصلحة مطلقا لما كان مربوطا لها في ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ولأن هذا المبلغ كاف كإعانة لهذه الجمعية وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق على التخفيض المذكور .

١٠ - وهذا ويتضمن المشروع الحالي مبلغ مليون جنيا لشراء سماد وبنود القطن وهو نفس المبلغ الذي كان أدرج في الميزانيات السابقة ابتداء من سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ومخصص للسماد من ذلك مبلغ ٧٣٥٠٠٠ جنيا وليتوزع مبلغ ٣٦٥٠٠٠ جنيا .

ويجده المناسبة تذكر اللجنة أن ما وزعته وزارة الزراعة من بنود القطن بلغ في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ : ١٠٨٤١٧ أربيا وفي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ : ١٢٩٢٠٠ أربيا وفي سنة ١٩٣٠ : ١٨٣٩٩٠ أربيا وإن ما وزعته من السماد بلغ في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ : ٤٩٣٣٠ طنا وفي سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ : ٥٧٦٦٠ طنا وفي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ : ٥٧٩٧٧ طنا .

١١ - أما اعتمادات الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٧١٤٦ جنيا فهي مطلوبة لست عمليات سينية بالبند ٢٢ صفحة ٣٩٩ من المشروع - الأولى مقدارها مبلغ ١٢٠ جنيا وهي خاصة بالأجهزة اللازمة في المعامل المختقة بقسم البساتين . والثانية مقدارها مبلغ ٤٠٠٠ جنيا وهو

والجنية تملك أهمية كبيرة على نجاح حركة التعاون في البلاد لأنه يؤدي إلى تحسين الحالة الاقتصادية في القرى وإلى تنظيم حركة بيع المحصول كما ترى أن إنشاء البنك الزراعي الذي اعتمدت الحكومة إيجاده للأغراض التي سلف ذكرها تفصيليا عند الكلام في الملاحظات العامة على الإيرادات — سيكون من ضمن العوامل المشجعة على انتشار الثقافات الزراعية لما يظن أن يتضمنه مشروع البنك المذكور من التسهيلات للجميعات المشار إليها .

١٣ (ثانيا) فيما يخص بأعمال قسم الطب البيطري :

صدر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ القانون رقم ٦ لسنة ١٩٢٦ القاضي بالتفويض الإجباري لمقاومة الطاعون البقري وقد أخذ القسم المذكور من وقت صدور هذا القانون في مباشرة عمله بالوجه القليل والاستلام عام تم لغاية الآن في هذا العمل الواسع النطاق عملت اللجنة بأنه تم التفويض بمديرية قنا وجرجا وفي مراكز أسوان وأدفو بمديرية أسوان وملوى وأسيوط وأبو تيج بمديرية أسيوط وقد بلغ عدد المواشي التي لفحت كالآتي :

مديرية أسوان	٧٥٦	ماشية
قنا	٣٧٩١٣	»
جرجا	٥٨٦٠٨	»
أسيوط	٥٤٦٦١	»
	١٢١٩٣٨					

وعلاوة على هذا العدد قد لفحت ٢٩٣٣ ماشية في مدينة الاسكندرية وضواحيها و ١٤٣٠٥ مواش بمركز كفر الدوار .

وتزعم اللجنة أن تبذل وزارة الزراعة الجهد حتى يتم تفليح مواشي باقي القطر في مدة غير طويلة إذ أن التفليح المذكور أدى غوائد كبيرة لأنه صان عددا كبيرا من الماشية كان ينقل سنويا بسبب مرض الطاعون .

ولم تقتصر رعاية قسم الطب البيطري على مقاومة مرض الطاعون بل تناولت أيضا أمر حقن حيوانات الفصيلة الخيلية ضد مرض السقاوة إذ تيسر للفتنين بهذا القسم تحضير مادة اللقاح التي كانت تستحضر قبل أول مايو سنة ١٩٢٦ من الخارج والتي تختبر بها الفصيلة الخيلية لمعرفة ما إذا كانت مصابة بالمرض المذكور من عدمه فصدر في ٣ يناير سنة ١٩٢٦ القانون رقم ٨ لسنة ١٩٢٦ الخاص بهذا الشأن وقد أدرج في المشروع تنفيذ مبلغ ١٠٠٠ جنيه ضمن بند ٢٣ أعمال جديدة كما سلف البيان .

هذا ولما كان يجب اتخاذ تحوطات فيما يخص بمرض بعض مواشي الفصيلة البقرية بالأسل الزئوي فقد وضع قسم الطب البيطري مشروع قانون لاختيار الفصيلة البقرية ضد المرض المشار إليه وسحقها إجباريا بالمصل المضاد له ومنع بيع ألبان الأبقار المصابة وأرسله الوزارة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاستصداره .

وترى اللجنة أن هذا الموضوع هام وتطلب الى وزارة الزراعة العمل على استصدار القانون المشار إليه لما في ذلك من درء الخطر بالنسبة لبلدنا تطاون ألبان المواشي البقرية .

لمصاريف التفليح الإجباري لمقاومة الطاعون البقري . والثالثة مقدار ما مبلغ ١٠٠٠ جنيه وهو لمصاريف اختيار الحيوانات ضد مرض السقاوة . والرابعة مقدار ما مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وهي خاصة بإيجاد مورد جديد لياه العذبة بجزرة الجبل الأصفر وتتضمن هذه العملية إنشاء بئرين جديدين وتركيب ما كينة وطلمبة بمصلتهما . والثالثة مقدار ما مبلغ ٦٧٢٧ جنيها وهو لاحتام عملية الصلاد الزراعي التي بدئ فيها في سنة ١٩٢٨ اجابة لرغبة الخبراء الذين عهدت اليهم مصبة الأمم بدرس الاحصاءات الاقتصادية القولية وفقا لقرار المعهد الزراعي الدولي في روما . والسادسة وهي الأخيرة مقدار ما مبلغ ٢٥٠ جنيها وهو لتكاليف عرض مناظر زراعية بالسينا .



بعد البيان الذي سلف ذكره خاصا باعتبارات الأبواب الثلاثة تذكّر الجنية ما يأتي :

١٢ (أولا) فيما يخص بحركة التعاون :

صدر قانون التعاون في ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٧ فأخذت وزارة الزراعة في التشجيع على إنشاء الجمعيات التعاونية فيسر أن أنشئت في المدة الباقية من سنة ١٩٢٧/١٩٢٤ جمعية منها ١١٧ كانت خاضعة للقانون القديم رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ وصلحت نظامها حسب القانون الجديد ثم قررت هيئة الوزارة في هذا الموضوع فلم ينشأ من هذه الجمعيات في سنة ١٩٢٨ الا ١٩ جمعية منها أربع كانت خاضعة للقانون القديم سالف الذكر وصلحت نظامها . و ٥٥ جمعية في سنة ١٩٢٩ وبعد ذلك استعادت الوزارة نشاطها فيسّر في المدة من أول يناير لغاية ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ إنشاء ١٣٣ جمعية بخلاف ٤٤ جمعية تحت التسجيل و ٨٠ جهة جمعت تقودا على فمة تأسيس جمعيات تعاونية .

وما تقدم يرى أن سقى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ لم تكن فيها الحركة التعاونية شيئا مذكورا وبسر اللجنة التنويه بالنشاط الذي بلغ في هذا الموضوع في المدة القليلة التي مضت من سنة ١٩٣٠ وتأمل — خصوصا وقد شمل مشروع الميزانية اعتمادا لزيادة في عدد وظائف قسم التعاون — أن تزداد هذه الحركة حتى تيسر إنشاء عدد يذكر لغاية السنة الحالية من هذه الجمعيات التي يختلف أحد في فوائدها الجمة .

ولما كان قد تقرر ابتداء من سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ أن يحصل تشجيع الجمعيات التعاونية بقروضها بعض ما يلزمها من اللبال بواسطة بنك مصر الذي تودع فيه الحكومة مبالغ على فمة هذا الاقراض فقد استعملت اللجنة من الوزارة من حركة التسليف المشار إليه حتى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ فوردت اليها البيانات الآتية :

المبالغ التي طلبتها الجمعيات		القروض التي وافقت عليها الوزارة		الاحصاءات التي ضحها بنك مصر	
مسم	جنيه	مسم	جنيه	مسم	جنيه
٢٤	٣٩٢٨٥٧	—	٢٨٧٢٦٥	١٦٩	—
	١٦٩		٢٨٧٢٦٥		١٦٩

ويرى منه أن الوزارة قد أخذت ابتداء من السنة الدراسية الحالية في زيادة عدد الطلبة إذ أصبح الموجودون في السنة الأولى ٧٣ طالبا وهو ما يوازي أكثر من ثلاثة أمثال الطلبة الموجودين بالسنة الثانية . وقد ساعد على ذلك زيادة عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان .

١٤ - (ثالثا) فيما يختص بعمل قسم الكيمياء :

يرى اللجنة ما أصابه قسم الكيمياء من النجاح في عمل سماد بلدى صناعى من مخلفات الحقل الزراعية مثل قش الأرز وورق الموز ومصاص القصب وتبين اليهم بمزيجها مع الأذكار أو السيانيد إذ أسفرت التجربة عن أن الحد الناتج من مزيج بعض هذه المواد يبيض هواجتي من السباد البلدى بمرتين في الأثرت وبثلاث مرات أو أكثر في المادة المضوية ، واللجنة تأمل أن تعمل الوزارة قريبا على نشر هذه التجربة بين المزارعين .

١٥ - (رابعا) فيما يختص بقسم المباحث الزراعية :

ما زالت ترى اللجنة أن المجهودات التي يقوم بها هذا القسم غير كافية وأنه يجب مضاعفتها حتى يؤدي البلاد ما هي في حاجة اليه من التجارب الزراعية على وجه يفي بالفرص المطلوب منه وربما كان في تقويمه بمدد من موظفي قسم التفتيش الزراعى بالمديرية - والذين يمكن الاستفادة منهم جيلد يعمل مجد - فائدة عظيمة بما ترى اللجنة أيضا أن في تحقيق التعاون بين قسم المباحث الذي هو بحاجة الى عون جديقيين قسم التفتيش الذي يزيد فيه عدد موظفيه على الحاجة زيادة جبرى - فائدة أخرى .

١٦ - (خامسا) فيما يختص بقلعة البساتين :

لما اقبل الملاك على الاكثر من البساتين كايمل على ذلك ما يستجد منها سنويا اذ بلغ ما استجد في سنة ١٩٢٨ ١٥٧٩٤ فدان وما استجد في سنة ١٩٢٩ ١٦٩٩٩ فدان حتى بلغ مجموع مساحة البساتين في القطر لثاية السنة المذكورة ٣٣٠٠ فدان ترى اللجنة واجبا عليها أن توجه نظر وزارة الزراعة الى العناية بأمر قسم البساتين والتجارب التي يؤديها والى الاكثر من المشاغل والى العمل على ارشاد الراغبين في انشاء البساتين على الطرق العلمية الصحيحة والى العمل على إيجاد أسواق في الخارج لتصريف محصول هذه البساتين اذ بالاكثر من المشاغل وبالارشاد سالف الذكر يتيسر تنفيذ البساتين التي يراد انشاؤها بالاختيار اللازمة لها من الأنواع الجيدة وزراعتها حسب الأصول الفنية .

وهذه المناسبة استطلعت اللجنة من بيان الجهات التي بها مشاغل وزارة الزراعة فسلت أن المشاغل الحالية موجودة بالجهات الآتية وهي : اللجنة -

هذا ويرى اللجنة أيضا أن تنو أولا - بالمجهودات الطبية التي يبذلها الفنيون بقسم الطب البيطرى في تحضير أنواع من اللقاح والمصل والمقاثير والتي يستغنى بها عن استيراد مثلها من الخارج فوفرت لجانب الحكومة مبالغ طائلة كانت تصرف في مشتري هذه الأمصال بمهجرة من الخارج فضلا عن أن الاختيار قد أظهر أفضليتها على المستحضرات الأجنبية إذ أنها مضمرة من نفس مكونات القطر المصرى أى من نفس بيئة المكون المحضرة لأجله وفعليا - بما وصلوا اليه من تحضير لقاح لوقاية الطيور من طاعون الدباج . وترى اللجنة أن طريقته غير عملية ولكنها تأمل أن تقلل هذه الصعوبة حتى تتيسر الاستفادة من هذا اللقاح بشكل عمل يسهل على الجمهور .

ولما كان لا يمكن لهذا القسم اداء العمل المطلوب به والذي ينشئ عليه صون جن كبير من ثروة البلاد الا اذا وجد به العدد الكاف من الأطباء البيطريين للقيام بأعماله المختلفة فقد رأت اللجنة الاستعانة من عدد من مخربوا في الستين الأخيرة من مدرسة الطب البيطرى فوردي البها البيان الآتى :

السنة	عدد
٢٣	٤
٢٤	—
٢٥	١٠
٢٦	١٣
٢٧	٥
٢٨	٤
٢٩	١١

ويرى من ذلك أن العدد الذى يتفرج سنويا مازال قليلا بالنسبة لما يتطلبه هذا القسم من الأطباء البيطريين وترى اللجنة وجوب الاكثر من هؤلاء الأطباء حتى يكون في كل مركز طبيب بيطرى .

ولما كانت اللجنة تريد أن تضمن عمل مالكا كان من المتختر زيادة هذا العدد في السنوات المقبلة القريبة وعلى ما اذا كان أخذ فضلا في سبيل زيادة عدد الطلبة في مدرسة الطب البيطرى طلبت الى وزارة المعارف العمومية بياناً بعدد الطلبة الموجودين حالا بالمدرسة فوردي البها البيان الآتى :

عدد	السنة الدراسية
٧٣	سنة أولى
٢١	سنة ثانية
١٤	سنة ثالثة
١٩	سنة رابعة

وقد طلت اللجنة في صدد هذا الموضوع أن الوزارة تقوم بخارجة الحكومة الإيطالية بشأن استخدام خير من إيطاليا (علاف الخبير البرطاني الذي سبق استخدامه) لدراسة موضوع زواطة الأرض لأن أراضي إيطاليا - وهي أقل جودة من الأراضي المصرية - تتج محصولا من الأرض يزيد على المحصول المصري بما يقرب من الضعف وبفضله في الجودة .

١٨ - ونظرا لمسائل ذكره من أن الوزارة شغلت جميع الوظائف الفنية الكبرى - التي كان تهر اجهاذا في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - رجال فنيين - ترجو اللجنة أن يكون هؤلاء الفنيون قد قاموا الآن بشطر من الأعمال المطلوب منهم القيام بها وأن تكون الوزارة قد وفرت اليهم الوسائل اللازمة لاجتاهم .

ولاحظت اللجنة في هذا الصدد أن ميزانية الأعمال الجديدة بمصلحة المائي تتضمن احتادا لمعلمين يتفان بالمباحث الفنية في هذه الوزارة أولا إنشاء مصنع لنزل القطن والثاني إنشاء معمل للأبحاث الفنية لقسم البساتين .

ويرى من التاشير الوارد في نهاية الصفحة ٣٤٣ من المشروع أنه لم يتقرر لكل من البساتين المتخصصين جهذين للمشروعين الموقع اللازم - أي أنه لم يبدأ فيها لناية الآن وهو أمر تلتف اللجنة النظر إليه لأنه لا يتيسر في نظرها للفنيين في مباحث القطن وفي أبحاث قسم البساتين أداء ماوريهما بغير أن يكون لدى الأول منها مصنع لنزل القطن ولدى الثاني معمل للأبحاث الفنية وتطلب الى الوزارة العمل بجد على إقامة هذه المنشآت التي لا جدال في نفعها .

١٩ - هذا وترى اللجنة ورغم مسلف ذكره أنه مازال أمام وزارة الزراعة مجال كبير للعمل فيما يخص يمت أمر زيادة الانتاج وتعدد أنواع المحاصيل حتى يمكن أن تستفيض البلاد بمحصول من آخر أصابته آفة تآمن البلاد من الوقوع في أزمتا وتستقر ثروة البلاد على أساس متين .

وفي هذا الصدد تفت اللجنة النظر الى وجوب بذل عاية جديدة في أمر زراعة الخضروات التي فكرت فيها وزارة الزراعة أخيرا ولا تأخر منها واعداد الوسائل اللازمة لنقلها الى الأسواق الأوروبية القريبة من البلاد المصرية في الأوقات التي لا تتوافر فيها الخضروات في تلك الأسواق .

٢٠ - وبناء على جميع ما تقدم توافق اللجنة على الاعتبارات التي أعرفها مجلس النواب لهذا القسم وتطلب من المجلس اعتيادها وهي كالآتي :

باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات بعد حذف ٧٩٢ جنيتها ٣٨٥٥٠

باب ٢ - مصاريف عمومية بعد حذف ٥٠ جنيتها ١٢٩٣١٤٨

باب ٣ - أعمال جديدة ١٧١٤٩

القناطر الخيرية - الجنية - دشنا - الزقازيق - الفيوم - أسيوط - اسنا . والمشتل الأخير خاص بالصنيل والماتجى . وقد أوردت الوزارة أيضا أنه يتنظر استلام أرض مشتل طططا وفي سوف قريبا . وترى اللجنة وجوب تعميم المشتال في جميع مديريات القنطر المصري .

وتذكر اللجنة أن وزارة الزراعة قد عييت بتوفير الاختصاصيين المختفين بالنسبة لمختلف أشجار الفاكهة وقد جاء ضمن البيانات الواردة منها الى لجنة الزراعة مجلس الشيخ أنها أوكدت أولا - موطفا فنيا لدراسة الماتجى والموز ونواكه المناطق الحارة في سيلان والهند وقد احضر عدة أنواع من الموز جار عبرتها بمطابق الوزارة بالجيزة . وثانيا - موطفا فنيا آخرالى كاليفورنيا لدراسة الصنب وقد زار الجزائر وتونس لهذا الغرض أيضا وان كلا الاثنين يصلان الآن بقسم البساتين بالجيزة .

هذا ويسر اللجنة ما صرح به معالي وزير الزراعة في صدد أمر تصريف محصول البساتين من أن الوزارة شكلت لجنة من موظفين زراعيين وتجاريين مهلت اليهم بحث هذا الموضوع بحثا وإيا يكفل تحقيق هذا الغرض .

هذا وقد لاحظت لجنة الزراعة مجلس الشيخ أن هذا كبيرا من الأشجار في المناطق التي يجرى فيها التدخين اجباريا يبلغ عدده ٩٧٠٠٠ شجرة (وهذا العدد لا يشمل مديريات الدقهلية والمنوفية والجيزة) قد تركت بغير عناية لازهار الأشجار رغم أن مبياد التدخين يتدنى في الدلتا البحرية من ١٥ أغسطس كما يتدنى في باقي مناطق الدلتا من ١٥ سبتمبر ويتسنى في المططتين في أول مارس الأمر الذي يرى منه إما عدم كفاية . لان التدخين أو تأخيرها في عملها حتى حل مبياد أزهار الأشجار .

وهذه اللجنة ترى أن هذه الملاحظة وجبهة وتلفت نظر الوزارة الى هذا الموضوع الهام الذي يتوقف عليه حفظ جزء كبير من ثروة البلاد المستمرة في إنشاء البساتين .

١٧ - (مادسا) فيما يخص بتقايى الأرض :

يسر اللجنة أن تذكر أن وزارة الزراعة وجهت عنايتها الى تهاوى الأرض أيضا وقد تيسر لها أن توزع أنواع تستكثرها من الأرض فوزعت منها في سنة ١٩٢٨ ١٠٠٠٠ أردب وفي سنة ١٩٢٩ ١٩٨٨ أردب وفي سنة ١٩٣٠ ٥٥١٠ أردب وهذه الأرواح هي من الأرض الياباني والاسباني والمترلاوى والقيون ومن نوع آخر تطلق عليه وزارة الزراعة اسم نباتات واحد واثنين وستة وتطلب اللجنة أن تزد الوزارة عنايتها في هذا الموضوع حتى يتيسر تعميم التقايى المتخفة للأرض بحيث يصبح في مقدور معظم المزارعين الحصول عليها

(جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

المصروفات

قسم ١٣ - وزارة المواصلات

(المرحومة الشيخ المحترم محمد شكري باشا)

١ - قدر لمصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٨٨٥٩٧٠٤ جنيهات وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٩٧٨٩١٨٠ جنبا فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٩٢٩٤٧٦ جنبا وفي الجدول الآتي بيان لتوزيع المبلغ المطلوب على الأبواب الثلاثة مع المقارنة باقتادات ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

	الباب الأول				الباب الثاني				الباب الثالث			
	سنة	سنة	زيادة	تخفيض	سنة	سنة	زيادة	تخفيض	سنة	سنة	زيادة	تخفيض
	١٩٣٠	١٩٢٩	جنيه	جنيه	١٩٣٠	١٩٢٩	جنيه	جنيه	١٩٣٠	١٩٢٩	جنيه	جنيه
فرع ١ - ديوان العموم	٦٥٣٧٦	٦٤٣١٥	١٠٦١	—	٩٤٢٢٤	١٠٥٩٣٧	—	١١٧٠٣	١١٠٩٨٠	٩٩٥٢٩	١١٤٥١	—
٢ - السكك الحديدية	١٩٤٩٥٥٤	١٩٣٨٣٦١	١١١٩٣	—	٢٥٧٢٥٠	٢٦٤٠٧٧	—	٦٨٥٤٧	١٣٥٩٠٠	١٣٧٩٤٣٠	—	٢٨٠٣٨٠
٣ - التلغرافات	٢٢٧٥٠٢	٢٢٦٢٩٩	١٢١٢	—	٢٣٥٧٢	٢٤٠٣٠	—	٤٥٧	٢٤٤٠٠	٢٤٥٥٠	—	٣٠٤٥٠
٤ - التليفون	٢٨٨٣١٤	٢٨٥٣١٤	٣٠٠٠	—	١٨١٩٠٠	١٧٢٩٥٠	٨٩٥٠	—	٢٦٢٤٤٥	٥٥١٩٥٠	—	٢٨٨٥٠٥
٥ - البريد	٤٩٠٥٧٦	٤٧٨٦٠٥	١١٩٧١	—	٢٢٠٦٦٢	٢٢٠٨٢٥	—	١٧٢	٥٥٠٠	١٢٠٠٠	—	٦٥٠٠
٦ - المواني والمناظر	١١٨٨٠٠	١١٣٠٦٩	٥٧٣١	—	٩٢٤٣٥	٨٩٢١٢	٣٥٢٢	—	١٩٦٥٨٠	٤٠٦١٥٥	—	٢٠٩٥٧٥
٧ - الطرق والكبارى	٤٢٢٢٧	٤١٣٠٧	١٠٩٢٠	—	١٦٧٣٢٠	١٦٦٦١٢	—	٩٢٩٢	٣٢٤٠٢٤	٣١٧٩٣٧	١٦٠٩٤	—
المجموع	٢١٩٣٣٥٠	٢١٥٧٦٦٢	٣٦٠٨٨	—	٢٢٦١٢٧٥	٢٤٤٠٣٧٤	١٢١١٧٢	٩٠١٧١	٢٢٠٢٩٩٩	٢١٩١٥٤٤	٢٧٥٤٥٠	٩١٥١١٠
	صافي الزيادة			٣٦٠٨٨	صافي التخفيض			٧٧٩٩٩	صافي التخفيض			٨٨٧٥٦٥

٣ - التلغرافات

٤ - التليفون

٥ - البريد

٦ - المواني والمناظر

٧ - الطرق والكبارى

ومن ذلك يرى أن الزيادة تناولت الباب الأول وأن التخفيض تناولت البابين الثاني والثالث .

٢ - وتشمل هذه الوزارة سبعة فروع هي :

١ - ديوان العموم

٢ - السكك الحديدية

ما تقررن استئجار جراج بدل الحالى الذى يسلم الى الحالية الانجليزية
لاقامة كائنتانية في مكانه وقد وافق البرلمان اخيرا على فتح اعتماد اضافى بمبلغ
٥٥٠٠٠ جنيه لاقامة الجراج الجديد .

وثانيا - تخفيض مبلغ ١٣٠٧٨ جنيه في بند ١٠ صيانة وتوصيلات
بسبب اقتصاف المقرر لمركبات النقل بقيمة هذا الفرق تقر بانظرنا لتجديد بعض
المركبات الحالية في بحسبة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وتقرر مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه في
المشروع الحالى ضمن اعتمادات الاعمال الجديدة لتلك التجديد .

٦ - وفي هذا الصدد ذكر اللجنة ان عندما كان لدى مصلحة النقل الميكانيكى
من السيارات في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ هو ٣٠٢ سيارة ٤٥٥٥ مotosيكلا .

وعند ما لفتنا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ٥٠٨ سيارة ٥٠٠٠ مotosيكلا
وسيزاد هذا العدد بمقدار ٢٩ سيارة وسيع مotosيكلا في سنة ١٩٣٠
وهي المطلوب لها في المشروع اعتماد قدره ١٠٤٢٠٠ جنيه وسيأتى ذكرها عند
الكلام على الاعمال الجديدة .

هذا ويبلغ المقدار لمصلحة النقل الميكانيكى من المصروفات في البابين الاول
والثاني في المشروع مبلغ ١١٣٣٩٠ جنيه .

٧ - ولما كان من ضمن اعتمادات البند ١٢ اعانات مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه
ذكر انه اعانة لجمعية ترغيب السياحة بمصر يذكر بالمشروع أن هذا الاعتماد
يشتمل على مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لعمل البروجيكتا بالسينما بواسطة ما تخسره
شركة مصر للسينما من المناظر فقد رأت لجنة المالية مجلس النواب لينا
يخص اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه سالف الذكر ما يأتى :

(أولا) أن يتبرع عنوانه بعنوان "اعانة لتشجيع السياحة" بدلا من العنوان
الحالى وهو "اعانة لجمعية ترغيب السياحة بمصر" .

(ثانيا) أن تزداد اعانة الألفى جنيه التى تمنح لشركة مصر للسينما بالمقدار
الذى تراه وزارة المواصلات .

(ثالثا) وجوب مراعاة الشروط التى كانت وضعتها الحكومة لهذه
الاعانة عند ما قررت لأول مرة (وكان مقدارها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قبل
سنة ١٩٢٨) والتسلك بالشروط الفاضل بأن لا يصرف لهذه الجمعية من مبلغ
الاعانة الا بقدر قيمة الاشتراكات المنفوعة فعلا من المشتركين وبأن ما يزيد
بعد ذلك من مبلغ ٥٠٠٠ جنيه يصرف على أعمال عامة كتنشر كتاب عن مصر
مثلا . وهو شرط لم تحصل مراعاته في السنوات الماضية .

وقد وافق مجلس النواب على ما تقدم وهذه اللجنة ترى هذا الرأى أيضا .

٨ - أما اعتمادات الباب الثالث - أعمال جديدة - فبلغ ١١٠٩٨٠
جنيها وهذه الاعمال مبنية في البند ١٣ فصحة ٤٠٧ من المشروع ويخص
مصلحة النقل الميكانيكى من المبلغ سالف الذكر المبالغ الآتية :

أولا - ١٠٤٢٠٠ جنيه لشراء مركبات جديدة وعندها ٢٩ سيارة مختلفة
لصالح متعددة وسبعة مotosيكلا بسبب لوزارة الزراعة وفي الملحق رقم ١
بيان تفصيل لهذه السيارات والمotosيكلا والجهات المطلوبة لها .

وفي الجدول الآتى بيان لتوزيع مصروفات الوزارة المذكورة على فروعها
السبعة مقارنة باعتمادات ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	الفرق
جنيه -	جنيه ٨٠٩	جنيه ٢٦٩٧٨١	جنيه ٢٧٠٥٩٠	ديوان السوم فرع ١
٤٢٧٧٣٤	-	٦٣١٥٥٨٨	٥٨٨٠٨٥٤	السكك الحديدية > ٢
٢٩٢٩٥	-	٣٢٤٨٧١	٢٩٥٤٧٦	الطرقاات > ٣
٢٧٦٥٥٥	-	١٠١٠٢١٤	٧٣٦٦٥٩	النفوذ > ٤
-	٥٢٩٩٠	٧٢١٤٥٠	٧٢٦٧٣٩	السجون > ٥
٢٠٠٦٢٢	-	٦٠٨٤٣٧	٤٠٧٨١٥	المران والسنائر > ٦
-	٨٧٢٢٠	٥٣٥٨٢٩	٥٤٤٥٧١	الطرق والكلابى > ٧
٩٤٤٢٠٦	١٤٨٣٠	٩٧٨٩١٨٠	٨٨٥٩٧٠٤	الجماعة
٩٢٩٤٧٦	-	-	-	صافي التخفيض

فرع ١ - ديوان العموم :

٣ - يشتمل هذا الفرع الادارة العامة للوزارة والاقسام الفنية والادارية
النقل الميكانيكى والطيران وقسم تسجيل المراكب .

وتذكر اللجنة أن جميع سيارات الحكومة المختلفة ما عدا التابعة منها لوزارى
الحربية والأشغال العمومية يديرها القسم الميكانيكى سالف الذكر .

وفي الجدول الآتى بيان الاعتمادات المطلوبة لمصروفات هذا الفرع موزعة
على الأبواب الثلاثة ومقارنة بثلثها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	الفرق
جنيه -	جنيه ١٠٦١	جنيه ٦٤٣١٥	جنيه ٦٥٣٧٦	١ - باب ١ - مايات وأجور مرتبات .
١١٧٠٣	-	١٠٥٩٣٧	٩٤٢٢٤	٢ - باب ٢ - مصاريف عمومية .
-	١١٤٥١	٩٩٥٢٩	١١٠٩٨٠	٣ - باب ٣ - أعمال جديده .
١١٧٠٣	١٢٥١٢	٢٦٩٧٨١	٢٧٠٥٩٠	الجماعة
٨٠٩	-	-	-	صافي الزيادة

٤ - ولم يطرأ تغير على عدد الوظائف الدائمة المبنية بالمشروع لهذا الفرع .

أما وظائف الخدمة الخارجيين عن هيئة البكال فقد زلت ٣٦ وظيفة .
منها ١٥ سائقى سيارات و٧ وظائف لسائقى مotosيكل بسبب زيادة
عدد السيارات والمotosيكلات المطلوب شرائها عند اعتماد مشروع الميزانية
الحالى واتى سيأتى ذكرها بعد ومنها ٤ وظائف لخفراء . وبسبب اضافة هذه
الوظائف نشأت الزيادة الموجودة في اعتمادات الباب الاول وقدرها ١٠٦١
جنيها .

٥ - أما اعتمادات الباب الثانى فيها تخفيض اجمالى قدره ١١٧٠٣ جنيها
وأهم أسبابه أولا - زيادة ١٥٠٠ جنيه في بند ٧ ايجار مياه وانارة بمحطة بسبب

ثانياً - مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لتجديد بعض العربات الخالية وهي العربات القديمة الجارية سيرها وقدر هذا الاعتماد بناءً على القاطنة التي أقراها مجلس الوزراء في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٣ القاضية بإمكان تجديد السيارة بعد مضي أربع سنوات إذا وجدت غير صالحة للاستعمال .

ثالثاً - مبلغ ١٢٠ جنيه لشراء وتركيب طلبية للبريق لبوليس مصر ويخص مصلحة الطيران مبلغ ٨٠٤٠٠ جنيه لمشروع مياه الصنعية الجوية بالاسكندرية منه مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه لتطهير حوض المرسى للطائرات المائية وإنشاء حائز للأموال وقد طلبت وزارة المواصلات أمام لجنة المالية بمجلس النواب تخفيضه إلى ٤٠٠٠٠ جنيه نظراً لما تسوقه من عدم إمكان صرف هذا المبلغ بأكمله في السنة المالية القادمة وقد وافق على ذلك مجلس النواب .

وتبلغ تكاليف هذا المطار بناءً على ما هو وارد في مشروع الميزانية مبلغ ٢٢٠٠٠٠ جنيه يتظر أن يصرف منه لغاية أبريل ١٩٢٦ جنيه وفي هذا الصدد تشارك اللجنة لجنة المالية بمجلس النواب فيما أبدته من طلب صراحة إنجاز المطار المذكور وجوباً أقام التشريع الخاص بالطيران وهو أمر طال عليه العهد .

أما بخصوص مطار المسألة الذي لم يدرج له أي اعتماد بمشروع الميزانية فقد علمت اللجنة أنه أخذ له في السنة المالية من الوفورات مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه وفيه من الزيادة في أن تعد المعدادات لهذا المطار للطائرات المصرية ولا يتظر أن يصرف من هذا المبلغ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٢٦ إلا نحو ٩٠٠٠ جنيه وقد اتخذت الوزارة الاجراءات اللازمة للحصول على باقي المبلغ اللازم لإتمام هذا المطار للعرض السابق .

٩ - ولما كان يدخل في اختصاص وزارة المواصلات أمر النقل للمائي وكان يوجد ضمن فروع هذه الوزارة عند إنشائها قسم الملاحة الداخلية لم يؤد عملاً يذكر وتضاملاً الآن إلى قسم تسجيل المراكب الذي لا عمل له إلا تسجيل المراكب وحولتها وإعطائها رخصتها وتحصيل الرسوم فترى اللجنة - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية بمجلس النواب - أنه يجب أن تتم الوزارة بهذا النوع من المواصلات لما فيه من تحسين حالة النقل للبلاد واستعمال الطرق المائية العديدة المنتشرة بالمجاناً خصوصاً وقد استخدمت الحكومة منذ أكثر من سنتين بناءً على ما أبداه البرلمان من الرغبة في تحسين حالة هذه الملاحة - خيراً لنفس حالة النيل والترحل تمهيداً لعمل الإصلاحات اللازمة وقام بأمور يشهده وقدم تقريره الذي يشتمل على اقتراحات لتحسين الملاحة على وجه عام في القطر المصري بطرق شتى ولكن الحكومة لم تخط به ذلك خطوة تذكر مع ما لهذا الموضوع من الأهمية الحيوية .

وفي هذا الصدد صرح سالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب بأن الوزارة مهتمة بإصلاح قسم الملاحة الداخلية وستلحق به موظف فنياً يمكن أن ينضم به ويرفعه إلى المستوى اللائق به ويقضي الأغراض المطلوبة منه . ويصر اللجنة صدور هذا التصريح لأن وجود موظف في كل واحد رأس القسم هو الخطوة الأولى في سبيل إصلاح الملاحة الداخلية .

وترى اللجنة أيضاً في هذا الموضوع أنه يجب أن تتم وزارة المواصلات بإتمام مشروع قانون الملاحة الداخلية الذي أخذت في تحضيره من زمن وقد صرح سالي وزير المواصلات في هذا الصدد أمام مجلس النواب بأن الوزارة شكلت لجنة برئاسة وكيل الوزارة لوضع قانون الملاحة على أن تسترشد في مهمتها بالملاحظات التي أبدتها الخبير وأن هذه اللجنة ستأجتها قريباً وتضع مشروع القانون المذكور لعرضه على اللجنة التشريعية .

٢ - السكك الحديدية

١٠ - مبلغ للمقدّمات لمرور هذا الفرع في المشروع مبلغ ٨٨٠٨٥٤٠٠٠ جنيه وكان المقدّر له في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٦٣١٨٥٨٨٠٠٠ جنيه وفي الجدول الآتي بيان توزيع هذا المبلغ على اعتمادات الأبواب الثلاثة مقارنة بمبلغها في ميزانية السنة الحالية :

	تخصيص		
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣٠
بأب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات	١١١٩٢	١٩٣٨٣٦١	١٩٤٩٥٥٤
بأب ٢ - مصارف عمومية	٦٨٥٤٧	٧٦٤٠٧٩٧	٢٠٧٢٢٥٠
بأب ٣ - أعمال جديدة	٣٨٠٣٨٠	١٢٣٩٤٣٠	١٣٠٩٠٥٠
الجنة	٤٨٩٢٧	٦٣١٨٥٨٨	٥٨٨٠٨٥٤
سالي التخصيص	٤٩٧٧٢٤		

ومنه يرى أنه لم تكن هناك زيادة إلا في الباب الأول وقدرها ١١١٩٢٣٠٠٠ جنيه أما الباب الثاني والثالث ففي أولها تخفيض إجمالي قدره ٦٨٥٤٧٠٠٠ جنيه وفي ثانيها تخفيض قدره ٣٨٠٣٨٠٠٠ جنيه

والاعتمادات الخاصة بهذا الفرع موزعة في المشروع على خمسة فصول هي :

- ١ - الادارة العامة
- ٢ - هندسة السكك
- ٣ - الربوالات
- ٤ - العربات
- ٥ - قسم الحركة

الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات :

١١ - بمراجعة التخصيصات الموجودة بالمشروع خاصة بالوظائف واعتمادات الباب الأول يتبين أن التعديل الهام الذي أدخل على المشروع الحالي يقتصر على إنشاء دار لعلاج الليل خصص للعمل به أولاً - ضمن الدرجات الدائمة أربع وظائف منها واحدة لمراجع من الدرجة الخامسة وواحدة لطبيب من الدرجة السادسة وأخرى لمسيدل من الدرجة نفسها والزاوية لكتيب حرف ج - وثانياً ١٣ وظيفة في الخدمة الخارجية من هيئة الليل رئيسة عمرضات وساعداً لها ومعاون ورئيس عمرضين وأربعة عمرضين وطباخ وغادمين وبواب وساح كما خصص لمرور فترات صيانة هذه الدار مبلغ ١٧٠٠٠ جنيه ضمن البند ١٤ مصاريف متنوعة وغير منظورة .

١٢ - وهذا وذكر اللجنة أنه لما كانت مصلحة السكك الحديدية قد أخذت ابتداء من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ : (أولا) : تسيير بوابر النايل لتسهيل المواصلات في بعض جهات بمديرية قنا وجرجا ونقل المحاصيل والأشخاص من جهات معينة إلى محطات السكك الحديدية و (ثانيا) في تسيير سيارات لحسابها لمقاومة المنافسة التي تأتيها وتسهيل المواصلات في بعض الجهات التي لا توجد فيها سكك حديدية وقد سلف الكلام عن ذلك تفصيلا عند النظر في الإيرادات (راجع الفقرة ٦٤ من التقرير) فقد تضمنت اعتادات هذا الباب المبالغ اللازمة لهذين المشروعين والجنة ترحب بالمشروع الأول وتطلب التوسع فيه لما في ذلك من الفائدة لتسهيل المواصلات على الفلاحين بالمديريات القليلة من مصر العليا وقد سبق أن رجحت حينئذ كلامها على الإيرادات بالمشروع الثاني .

باب ٢ - مصاريف عمومية

إن المبلغ المقدر في المشروع لهذا الباب موزع على حملة بنود في الفروع الخمسة المتقدم ذكرها وتذكر اللجنة فيما يلي ما من لها من الملاحظات على مختلف البنود المذكورة :

١٣ - أولا - بند ١٤ مصاريف متنوعة وغير منظورة :

يتضمن المشروع اعتادا قدره ٧٩٢٠٠ جنيه بدلا من ٥٠٦٤٥٠ جنيه العام كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ومن ضمن نفقات هذا الاعتماد :

(أولا) مبلغ ٢٥٠٠ جنيه لإنشاء مكتب للاستعلامات بلندن .

(ثانيا) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لإنشاء مكتب للاستعلامات بباريس .

وطلت اللجنة أن الحكومة قد ارتبطت بقصد إيجار المكتب الأول لمدة ثلاث سنوات وأن المكتب المذكور بدأ عمله فعلا وأن المكتب الثاني لم يبدأ في تأسيسه وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب بخصوص هذين الاعتمادين أن تبقى الاعتماد الأول على أن لا يبعد النقد إلا بعد التصريح من البرلمان في الوقت المناسب وأن تتولى الحكومة إدارة المكتب المذكور بدلا من جمعية ترقي السياحة وأن يراعى استئصال المصريين فيه بقدر الإمكان . أما فيما يخص بالمكتب الثاني فلم توافق اللجنة المذكورة على تأسيسه وطبقت حذف الاعتماد المقدر له . وقد أقرها مجلس النواب على ذلك . وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب تخفيض مبلغ ٦٩٥٠ جنيه من اعتمادات هذا البند وقد أقرها مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

وتذكر اللجنة أن من ضمن اعتمادات هذا البند : أولا - مبلغ ٨٢٥٠ جنيه لمشروع تسيير البوابر النيلية وهو لشراء المهاتم والقمم وأنه تمرد عمل ست بوابر منها ١٢ مصنعا منها ٣ بوابر وأربعة صناديق وثانيا - مبلغ ٤٧٠٠٠ جنيه لمشروع تسيير سيارات لمقاومة المنافسة التي تأتيها المصلحة وقد ذكر بالمشروع أنه لا يجوز الارتباط بهذا الاعتماد قبل الاتفاق مع وزارة المالية

ولم يتضمن المشروع زيادة ما في عدد الوظائف الدائمة خلاف التي تقدم ذكرها .

أما في الوظائف الخارجية عن هيئة المال فقد تضمن المشروع التعديلات الآتية :

(أولا) زيادة ٤٦ وظيفة (بخلاف الثلاثة عشرة وظيفة مألوفة الذكر الخمسة بدار علاج المال) منها ٢٢ وظيفة لتفسيروا ٦ وظائف لمرشدين و ١٨ وظيفة لحراس معابر متوقفة من ميزانية مصلحة الطرق والكباري .

(ثانيا) تخفيض ثلاث وظائف في قسم الوايورات احداهما لرئيس عمال والاتقان الباقيتان لمثل تجهز .

(ثالثا) نقل ٥٤٥ وظيفة خفيفة إلى ميزانية وزارة الداخلية وهي عبارة عن وظائف الحفراء المخصصين لحراسة الخطوط . أما وظائف الخفراء ومشائهم المدرجة بميزانية مصلحة السكك الحديدية وعددها ١٥٧٠ وظيفة فهي مخصصة لحراسة مخازن البضائع والمحطات والخزن والأرصدة .

(رابعا) أدرج بالمشروع ضمن اعتمادات الخمسة الخارجيين عن هيئة المال مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لاستخدمين لإدارة السيارات ومبلغ ٣٠٠٠ جنيه لاستخدمين لإدارة النقل النهري وكان يقابل ذلك في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ١٢٥٠٠ جنيه و ٤٠٠٠ جنيه على التوالي وقد ذكر بالمشروع أنه لا يجوز الارتباط بهذين الاعتمادين قبل الاتفاق مع وزارة المالية .

أما اعتمادات المال باليومية فقد بلغ مجموعها في المشروع ٤٨٣٤٦١ جنيه بإجماليها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٤٧٧٣٦٨ جنيه تكون هناك زيادة قدرها ٦٠٩٣٠ جنيه .

ويرى من الليان الخاص باعتماد عمال اليومية بقسم الحركة أن عدد هؤلاء العمال كان في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ : ٣٨١٩ عمالا فأصبح في المشروع ٤٠٠٨ عمال أي زيادة ١٨٩ عمالا وأن ما كان مقررا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لأجور هؤلاء العمال هو ١٥٤٩٤٢٠ جنيه يقابله ١٦١٣٩٣٠ جنيه في المشروع فتكون هناك زيادة قدرها ٦٤٥١٠ جنيه .

(خامسا) أدرج بالمشروع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه ضمن اعتمادات هذا الباب لإنشاء وظائف جديدة لمختلف الأقسام وذكر بالمشروع أنه لا يصرف شيء من هذا الاعتماد قبل موافقة وزارة المالية ، وبنت مصلحة السكك الحديدية طلبها لهذا الاعتماد على احتياجها لجهة وظائف لما اعترفته من مسير عدد اضافي من السيارات في السنة المالية المقبلة . ولما جعلتها زيادة بعض عمال نظافة وتجهيز الوايورات وزيادة عدد السواقين والكسارية بسبب الزيادة في القطارات وزيادة بعض الوظائف بقسم الاشارات وبعض الوظائف الفنية الأخرى بسبب الخطوط الجديدة التي تم في بحر السنة المالية المقبلة وتعديل درجات بعض وظائف فنية ترى وجوب رفعها لى درجات أعلى .

وزيادة الوظائف والاعتمادات التي سلف ذكرها كانت سببا في زيادة اعتماد الباب الأول بمبلغ ١١١٩٣٠ جنيه المتقدم ذكره .

وترى اللجنة عما تقدم وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية بمجلس النواب :
أولا - أنه عندما وضع برنامج التجديدات لم تقدر المصلحة تقديرًا صحيحًا قدرتها على تنفيذ المشروعات التي تضمنها البرنامج المذكور .

ثانيا - أنه يمكن تقصير اعتبارات التجديدات العادية الخاصة بالقاطرات بغية ما يصلح من الواورات الخفيفة .

أما فيما يخص بالاشارات فمطلوب لها مبلغ ٥٦.٠٠٠ جنيه من ذلك ١٠.٠٠٠ جنيه للتجديدات العادية والباقي للتجديدات المتأخرة .

أما المبالغ المطلوبة الواورات فهي لتسديد جزء من ثمن الواورات التي أوصت عليها المصلحة في سنة ١٩٢٩ ولشراء عشرين قاطرة لسنة ١٩٣٠ وكذلك المبالغ المطلوبة لمراتب الركاب فإن جزءا منها لتسديد باقي ثمن ما أوصى على صسته في سنة ١٩٢٩ والباقي لسنة ١٩٣٠ . وفسم برنامج التجديدات بتجهيز ٣٠ عربة من عربات الركاب سنويا .

وفيما يخص عربات البضائع فإن الاعتماد المطلوب هو لسنة واحدة ومقرر لشراء ٣٣٠ عربة .

وتذكر اللجنة أن المتصرف في شراء عربات البضائع في مدة الخمس السنوات الأخيرة وصل إلى ٥٧٧٥٠٠ جنيه .

ونظرا لما لاحظته اللجنة بحالته بخصوص تجهيزات الكبارى ولما علمته من تقدم ورش المصلحة حتى صار في إمكانها إصلاح الواورات والعربات أصلا تماما وعمل عربات جديدة ما عدا هياكلها ترى - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية بمجلس النواب - أنه أصبح من المتين إعادة النظر في برنامج التجديدات العادية بواسطة لجنة يمينها مالى وزير المواصلات لتقرير ما يجب إحداه على البرنامج القديم من التغيرات التي تؤدي الى وفرة في المصروفات .

(ب) الصيانة :

١٥ - أما اعتبارات الصيانة العادية وغير العادية (أعمال خصوصية) الواردة بالبنود سالفة الذكر فهي ميسرة في الجداول الآتية مقارنة بمثلها في ميزانيتي سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠	سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩
	جنيه	جنيه	جنيه
صيانة الخطوط بد ٢٦	٦٠٠٠	٥٣٠٠٠	٦٤٠٠٠
كبارى بد ٢٣	٣٨٠٠	٤٤٨٤٠	٦٠٧٠٠
الاشارات بد ٢٤	٥٥٨٠	٥٦٠٠٠	٦٣٠٠٠
الواورات بد ٢٧	٢٣٠٦٠	٢٣٦٦٠	٢٤٤٦٠٠
عربات الركاب بد ٤٧	١٠٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
صيانة عربات البضائع بد ٤٧	١١٣٠٠٠	١٠٢٠٠٠	١٠٩٠٠٠
الات والمعدات بد ٣٨	٢٠٨٠٠	٢٠٥٠٠	١٧٨٣٠

ويرى من المقارنة أن اعتبارات سنة ١٩٣٠ تنقص في أغلب البنود عن الاعتبارات التي طلت في سني ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

أما عدد السيارات الموجودة الآن لدى مصلحة السكك الحديدية وما يتظر أن يكون لديها في السنة المالية القادمة والخطوط التي ستميز فيها هذه السيارات فقد سبق أن بينتها اللجنة في تقريرها الملخص بالإيرادات (راجع الفقرة ٦٤) .

١٤ - ثانيا - بنود ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٤٧ و ٧٦

الصيانة والتجديدات

(١) التجديدات :

في الجدول الآتي بيان بالمبالغ المخصصة لهذه التجديدات عن كل قسم من أقسام المصلحة وما هو محسوب منها على المصروفات الاحتياطية (باب ٢) وما هو محسوب منها على الأعمال الحديدية (باب ٣) .

المصروح	الحساب على الباب الثالث	الحساب على الباب الثاني
جنيه	جنيه	جنيه
الخطوط	١٨٣٠٠٠	١٧٠٠٠
الكبارى	٣٦٠٠٠	١٨٠٠٠
الاشارات	٥٦٠٠	٥٥٤٠٠
الواورات	١٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠
عربات الركاب	٦٤٠٠٠	٣٢٠٠٠
عربات البضائع	٩٥٠٠٠	٤٧٠٠٠
الات والمعدات	٥٢٨٦٠٠	٢٣٧٤٠٠
٢٠٠٠٠	٢٣٧٤٠٠	٢٣٧٤٠٠

أما المبلغ المطلوب للخطوط فهو عبارة عن تكاليف ١٠٠ كيلو متر طبقا لبرنامج التجديدات العادية وقد علمت اللجنة أن المصلحة تقدر لعدد قضبان السكك الحديدية ثلاثين سنة يجب بعدها تجديدها وأن القاعدة التي وضعتها هي تجديد جزء من ثلاثين من قضبان السكك الحديدية كل عام مبتدئة بالأقدم ثم بالأقل قسما

أما فيما يخص بالكبارى فقد علمت اللجنة أن البرنامج الخاص بالتجديدات المتأخرة والذي كان تقدر تنفيذه في بمر ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ لم يتجدد وقد كانت ترى مصلحة السكك الحديدية في سنة ١٩٢٥ أن من الضرر البالغ عدم الحصول بسرعة على المبالغ اللازمة لتجديدات الكبارى وكانت ترى أنه لا بد من تجديد خطوطها في سنة ١٩٢٥ للموضوع ارتباطا كبيرا بمر تجديد الواورات وبذلك لأن تلك الكبارى لا تتحمل احتمال الواورات التي من الطراز الحديث وأنه إذا لم تجدد الكبارى في الميزان المذكور فستطر المصلحة لشراء عدد من الواورات الخفيفة لاستعمالها في المناطق التي تكون فيها الكبارى ضعيفة وأنه بعد تقوية الكبارى (التي لا مفر من تقويتها) تصبح تلك الواورات بنير عمل لائما لا تفر على جر القاطرات الثقيلة وإن لمصلحة عدلت رأيا الآن ترى أنه لا ضرر من التأخير لوجود عدد كبير من القاطرات الصغيرة التي يمكن إصلاحها في وقتها بينما إلى زمن ما عن شراء قاطرات كبيرة .

من المدد والآلات التي طليت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ والتي لا يمكن تسديد
نمها قبل نهاية السنة المذكورة .

باب ٣ - الأعمال الجديدة :

٢٠ - يبلغ المقدر لاعتبارات هذا الباب في المشروع مبلغ ١٣٥٩.٥٠
جنيها وقد كان المقدر لما في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١,٧٢٩,٤٣٠ جنيها
فيكون هناك تخفيض قدره ٣٨٠,٣٨٠ جنيها وهذه الاعتبارات موزعة على جملة
صنوف من الأعمال وفي الجدول الآتي بيان لهذه الأقسام والاعتبارات المقررة
لكل قسم منها .

جيب	
١١٢٠٠٠	الأعمال التي تتمتع لسنتين من ١٩٣٠ الى ١٩٣٢ بند ٦٢
٧٥	الى
٢١٨٩٣٠	الأعمال الخاصة ببرنامج التجديدات بند ٧٦
٧٥٣٩٧٠	» التي سبق البدء فيها بند ٧٧
٣١١٥٠	» المطلوب البدء فيها والانتهاء منها في سنة ١٩٣٠ -
١٩٣١ بند ٧٨ الى ٨٠	
٢٣٠٠٠	الأعمال المقترحة البدء فيها في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ موزعة
	على جملة سنوات بند ١٢
١٧٥٠٠٠	على الأراضي اللازمة للأعمال الجديدة بند ٨٣
٣٠٠٠٠	ماهيات ومزيتات الموظفين المعيين على الأعمال الجديدة
بند ٨٤	
٤٥٠٠٠	الرسوم الجبرية بند ٨٥

١٣٨٩.٥٠

٣٠٠٠٠

١٣٥٩.٥٠

المجملة

وتذكر اللجنة فيما يلي ملاحظاتها من صنوف هذه الاعمال :

٢١ - (أولا) حسب الأعمال التي تتمتع لسنتين ١٩٣٠ - ١٩٣١
و ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

قدر لهذه الأعمال مبلغ ١١٢.٠٠٠ جنيها موزع - هذا مبلغ ١.٠٠٠ جنيها
جبل بصيغة احتمالية لا يعبر شيء منه قبل موافقة وزارة المالية - على
ثلاث عشرة عملية مبنية على تصليح في البنود من ٦٢ الى ٧٥ وهي أعمال ضرورية
مواه لتحسين الحال بالمحطات أو مساكن العمال أو المرافقات .

ومن ضمن هذه الاعتبارات مبلغ ٣.٠٠٠ جنيها أدرج في البند ٧٤ لأول
مرة لدراسة وتحضير المشروعات وكان المتح قبل أن تطلب اعتبارات خاصة
لتحضير دراسة المشروعات وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب أنه لا ضرورة
لتغيير النظام القديم وأن تميم الوزارة ما كان سائر عليه الحال من قبل وطلبت
حذف هذا الاعتداد وقد وافقها مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

وترى اللجنة أن السبب في نقص اعتبارات الصيانة للمشروع هو تجديد
جزء كبير من مهمات للصيانة وما تقوم به الورش من الأعمال التي تعتبر
جديدة وتوفر كثيرا في اعتبارات الأعمال الجديدة . ومع ما سلف ذكره ترى
اللجنة - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية مجلس النواب - أن ترجو
الوزارة بذل أقصى ما يستطيع من الجهد لتوفير أكثر ما يمكن من نفقات
الصيانة وتقليل ما يشترى من الخارج .

١٦ - ثالثا - بند ٢٢ - صيانة وتجديد المحطات والمباني :

من ضمن اعتبارات هذا البند مبلغ ٥.٠٠٠ جنيها لسقيفة جديدة للوابورات
بالاسماعيلية وذلك بخلاف مبلغ ٥.٠٠٠ جنيها مدمج لهذا العمل في الباب
الثالث - أعمال جديدة - وتبلغ تكاليف السقيفة المذكورة ١٥.٠٠٠
جنيها وهذا المشروع هو بخلاف المشروع الذي كان رفضه البرلمان في سنة
١٩٢٧ - ١٩٢٨ والذي كانت تبلغ تكاليفه ٦.٠٠٠ جنيها وكان الفرض
منه نقل غزن الوابورات من الزقاق إلى الباب الاسماعيلية أما السقيفة المطلوبة
عملها الآن فهي فقط لتخزين الوابورات التي تضطر بحكم العمل إلى البيت
بالاسماعيلية بدلا من تركها في المرآة . وقد رأت أغلبية لجنة المالية مجلس
النواب تأجيل عمل هذه السقيفة وحذف الاعتداد المطلوب لها في هذا البند
وحذف مبلغ ٥.٠٠٠ جنيها المدرج في الباب الثالث لهذا العمل خصوصا وأنه
جاء على لسان حضرة صاحب العزة وبكل وزارة المواصلات أنه لا يتوقع
حصول ضرر من تأجيل إنشاء هذه السقيفة وقد وافق على ذلك مجلس النواب
وهذه اللجنة تتفق معه في هذا الرأي أيضا .

هذا وقد تضمن البند ٨١ مبلغ ١٢.٠٠٠ جنيها لإنشاء صينية للوابورات
بالاسماعيلية لأن الصينية الحالية في حالة رديئة جدا .

١٧ - رابعا بند ٢٥ - أعمال جديدة صغيرة :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٨.٠٠٠ جنيها لأعمال جديدة صغيرة
وهذه الأعمال الصغيرة تتشابه في شكلها ونوعها الأعمال الجديدة التي تحسب
تكاليفها على الباب الثالث ولكن اعتباراتها صغيرة فترى من الأوفق احتسابها
على الميزانية العادية ويبلغ عدد العمليات التي من هذا القبيل التي تم في
سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ : ١٧٥ عملية ومتوسط تكاليف العملية ٧٠ جنيها
ويخصص جزء كبير من هذا الاعتداد لإنشاء منقذات وغازن للحكومة
وللمشركين ولألا حالي على حسابهم لمد الخطوط الجديدة اللازمة لذلك .

١٨ - خامسا بند ٣٩ قسم الآلات :

قدر لهذا البند في المشروع مبلغ ٦١٥.٠٠ جنيها مقابل ٦٥٨٥٠ جنيها في
سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وقد طليت هذه اللجنة عين كلاهما على الملاحظات
للمامة عن المصروفات والنظر في تحسين النور بالقطارات والمحطات وأن تمت
وزارة المواصلات باتفاقها مع وزارة الداخلية أمر الانتفاع بالتيار الكهربائي
من البلدات بجن مستند (راجع الفقرة ١٥ من تقرير هذه اللجنة عن
للملاحظات العامة على المصروفات) .

١٩ - سادسا بند ٤٨ - صيانة وتجديد الماكينات والمهمات :

قدر لهذا البند في المشروع مبلغ ٣٠.٨٠٠ جنيها مقابل ٢٩٤٥٠ جنيها في
سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ويضمن المبلغ المطلوب للمشروع الحال جزءا لتسديد

ونظرا لما تخفف في الفقرة (١٣) من عدم إنشاء مكتب الاستعلامات في باريس فوجب والحالة هذه أن يحذف مبلغ ١٠٠٠ جنيه المقدور لتأثيث المكتب المذكور .

وفيا لمقتضى عملية شراء عشرين مركبة بخارية اضافية فقد صرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المواصلات أمام لجنة المالية بمجلس النواب أن اللجنة قد انصرفت عن شراء مركبات أخرى جديدة في السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ حتى تتبين نتيجة تجربة العربات الموجودة الآن وما سبق أن أوصى به شرائه منها ولذلك طلبت اللجنة المذكورة حذف مبلغ ١٠٠٠ جنيه الوارد بالبند ٧٧ لهذا الغرض وقد وافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة تمجد ما حصل وتوافق على حذف المبلغ المشار إليه لأن نتيجة تجربة العربات التي وصلت لغاية الآن لا تتجسج مطلقا على اقتناء هذا النوع من العربات قبل الوقوف على ما بها من العيوب التي حالت دون استعمالها واسكانها ازالها .

ويوجد من ضمن العمليات الواردة بهذا البند ولم يسبق أن أقرها البرلمان عملية مد خط حديدى من القاهرة الى السويس قدر تكاليفه النهائية مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه منظوران بصرف منه لغاية أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ومطلوب أن يستمد له في المشروع مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وترى اللجنة بناء على البيانات التي أحلها حضرة صاحب العزة مساعد المدير العام لمصلحة السكك الحديدية أمام لجنة المواصلات بمجلس الشيوخ الموافقة على إنشاء هذا الخط لما سيحج عنه من نفع كبير في مزارع قنل البضائع الأمر الذي يؤدي حتى إلى زيادة الإيراد .

وقد قدم أحد حضرات أعضاء مجلس النواب اقتراحا بمحذفه ولكن المجلس المذكور لم يوافق عليه وأقر الاتحاد الخاص بهذه العملية وهذه اللجنة توافق على ذلك

وظاهر من البيان الوارد بحال أنه مدرج ضمن اعتيادات هذا البند مبلغ ٣٩٠٠٠ جنيه للمواصلات النيلية بالوجه القليل و ٢٢٥٠٠ جنيه لتسيير سيارات أوتوموبيل وما أعلن تعيها اللجنة كالمسلف الذكر وقد ذكر المشروع أنه لا يجوز الارتباط فيما يخص باعتياد مشروع تسيير سيارات أوتوموبيل قبل الاتفاق مع وزارة المالية .

ومن ضمن العمليات المبينة في هذا البند ولم يسبق أن عرضت على البرلمان عملية إنشاء خط حديدى جديد ما بين سيدى غازى واليوسيل مع إنشاء كبرى على النيل ومد فرع منه إلى قنوه وقد قدر لتكاليفه النهائية لهذه العملية مبلغ ٥٢٥٠٠٠ جنيه في نظر أن بصرف منه لغاية أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ومطلوب له في المشروع مبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه .

وقد ذكرت مصلحة السكك الحديدية في سبيل تقريرها العمل أن ازدياد الحركة على الخط الطولى بين ططا والاسكندرية خصوصا في المسافة بين إسكندرية والبارود والاسكندرية جعلها تفكر في تربية الخط بينهما الأمر الذي يتكلف مصاريف باهظة نظرا لارتفاع ثمن الأراضي ففكرت في تخفيف الضغط على الخط الطولى بإنشاء خط بين سيدى غازى واليوسيل مارا فوق

هذا وقد طلبت لجنة المالية بمجلس النواب تخفيض المبلغ المقدر في البند ٧٢ لأعمال تحسين محطة القاهرة من ١٠٠٠٠ جنيه إلى ٧٠٠٠ جنيه كما طلبت نظرا لما لاحظته سابقا من كثرة ما يصرف في تحسين محطة القاهرة ضرورة وضع برنامج شامل لهذه التحسينات بالنسبة المستقبل وقد وافق مجلس النواب على التخفيض المقدم ذكره وهذه اللجنة لا ترى مانعا من الموافقة على التخفيض المشار إليه .

وبشمل البند ٦٦ مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه لأعمال متنوعة . وقد اشترطت وزارة المالية ألا تزيد على أى عمل من هذه الأعمال التنوع على ألف جنيه فانما ما زادت يجب الاستئذان منها قبل الارتباط وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٢٢ - (ثانيا) الأعمال الخاصة ببرنامج التجديدات :

فقد لهذه الأعمال في المشروع مبلغ ٢١٨٩٣٠٠ جنيه وهي مبنية تفصيلا في البند ٧٦ صفحة ٤٤٧ وقد سبق التكرار عن هذه الاعتيادات عند بحث الإعتيادات المخصصة للتجديدات السنوية في الباب الثانى

٢٣ - (ثالثا) الأعمال التي سبق البدء فيها :

فقد لهذه الأعمال في المشروع مبلغ ٧٥٣٩٧٠٠ جنيه وهي مبنية تفصيلا في البند ٧٧ الصفحات من ٤٤٨ إلى ٤٥٠ وهي عبارة عن ٤٩ عملية بدئ فيها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وما قبلها أو كانت مقرا البدء فيها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وما قبلها وبمبلغ المقدر لتكاليفها النهائية مبلغ ٣٣٤٠٨٠٠ جنيه في نظر أن بصرف منه لغاية أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ١١٩٤٠٠٠ جنيه . وبمراجعة هذه الأعمال على ما سبق أن أقره البرلمان يتبين أن من بين تلك الأعمال عددا من يمرض على البرلمان وهو عبارة عن خمس عشرة عملية المبينة بد :

بيان الأعمال	التكاليف النهائية	الاعتيادات بالمشروع
بناء مساكن للعاملين بشل البارود بالسيدة زيب .	٦٠٧٠٠	٣٦٢٠٠
تجديدات في محطة الجيزة .	١١٠٠٠	٧٠٠
تحسينات توصيل المياه بالأقصر .	٥٠٠٠	١٥٠٠
سقيفة فوق عازن الدخان بورشة العربات بمحطة مصر	٣٢٥٠	٢٧٥٠
جنازير الآلات الرافعة	١٥٠٠	١٠٠٠
مشقوى عند اضافية لمنصة السكة	٦٠٠٠	٤٠٠٠
للمواصلات النيلية بالوجه القليل	٥٠٠٠	٣٩٠٠٠
تسيير سيارات أوتوموبيل	٤٥٠٠٠	٢٢٥٠٠
تعزيز مولد كهربائى بالقليوبى	٧٧٠٠	٧٧٠٠
مقهى ٢٠ مركبة بخارية اضافية	١٢٠٠	١٠٠٠
تجديدات لمحطة بها	١٢٠٠٠	٧٠٠
تجديد آلات المطبعة	٧٧٠٠	٢١٠٠
مد خط حديدى من القاهرة الى السويس	١٨٠٠٠	٢٠٠٠
إنشاء خط حديدى جديد ما بين سيدى غازى واليوسيل	٥٢٥٠٠٠	١١٠٠٠٠
مع إنشاء كبرى على النيل ومد فرع إلى قنوه	٧٠٠٠	١٠٠٠
تأثيث مكتب الاستعلامات في باريس	٧٠٠٠	١٠٠٠

قدر لهذا الصنف من الأعمال في المشروع مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه وقد توخى بالهندسة صفحة ٥١٩ من المشروع الأعمال التي خصصت لها هذه الاعتادات وهي تشمل أربع عمليات يبلغ التقدير الأولي لتكاليفها مبلغ ١٤٦٠٠٠ جنيه كالتالي الآتي :

بيان الأعمال	المبلغ التقدير الأولي	التكاليف التقدير الثاني	الاعتاد التقدير الثالث	المبلغ التقدير الرابع
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
إنشاء محرك كهربائي لخدمة	٢٥٠٠	—	٥٠٠٠	٢٥٠٠
مد خط حديدى ما بين بنى نجيت وكوم	٨٢٠٠٠	—	٨٠٠٠	٨٢٠٠٠
أى راضى .	—	—	—	—
مد خط حديدى من نهاية خط مربوط	٣٦٠٠٠	—	٥٠٠٠	٣٦٠٠٠
القديم عند كيلو ٢٤٩ الى مرسى مطروح .	—	—	—	—
سقيفة الواهورات بالاسماعيلية .	٢٥٠٠	—	٥٠٠٠	٢٥٠٠

وتوافق اللجنة على العملية الأولى لما فيها من تسهيل المواصلات وعلى العملية الثانية لما فيها من تسهيل المواصلات لسكان منطقة بنى سوف القريبة المحرومين من طرق المواصلات وهو أمر تنبئ عليه زيادة الثروة وال عمران في هذه الجهات الآهلة بالسكان كما توافق على العملية الثالثة لضرورة ربط منطقة مرسى مطروح بباقي أجزاء القطر .

أما العملية الرابعة فقد أدرجت الى سنة أخرى كما سبق البيان في الفقرة (١٦) ويتمين والحالة هذه حذف الاعتاد الوارد بالمشروع وقدره ٥٠٠٠ جنيه وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

• •

ما حتمت من ملاحظات اللجنة عن الاعتادات الواردة بالمشروع وترى واجبا عليها أن تذكر الملاحظات العامة الآتية :

٢٦ — أولا — إن اللجنة ما زالت ترى رغم ما تقره لائحة الآمن إنشاء خطوط حديدية جديدة أنه ما زالت هناك جهات كثيرة من القطر المصرى محرومة من مواصلات السكك الحديدية وهو أمر يجب تلافيه خصوصا وأنه ليس بالقطر المصرى من الطرق العمومية والسكك الممتدة للسيارات في المناطق المذكورة ما يمكن معه أن يسد به حرمانها من وجود السكك الحديدية .

٢٧ — ثانيا — إن ما اعتمدته البرلمان لإيرادات مصلحة السكك الحديدية في السنة المقبلة هو مبلغ ٧٠٠٠٠٠ جنيه وأن هذا المبلغ لا يزيد عن الصروفات التي ورد ذكرها بهذا التقرير (بما فيها المقدّر للأعمال الحديدية) الا بمبلغ ١١٦٩١٤٦ جنيها وهو المفروض دخوله خزينة الدولة .

ولما كان من المتبع في أمر معرفة نسبة مصاريف التشغيل الى مجموع الإيراد هو أن تضم جميع الصروفات العادية — وهي عبارة عن اعتادات

التيل تستثنى به عن ترسيم الخط الطولى بين الاسكندرية وإسكيا البارود ويكون من وراء إنجازها في الوقت تصه تسهيل المواصلات في منطقة محرومة منها وينظر أن تزيد أهميتها بعد تمام مشروعات الرى الى بدئ فيها من الآمن .

وهذه اللجنة توافق على إنشاء هذا الخط لما فيه من تخفيف الضغط على الخط الطولى ولتعمير منطقة كبيرة في شمال الدلتا محرومة من المواصلات بجميع صنفاتها .

وكان البرلمان قد وافق في سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ على كهربة الخط الحديدي بين مصر وحلوان وقدر للتكاليف النهائية لهذا المشروع مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه وكان اعتماد له في ميزانية سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وفي ميزانية سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وذكر في المشروع الحالي أنه لا ينتظر أن يصرف على هذا العمل لاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ الا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وأدرج له في المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فقط ضمن اعتادات البند ٧٧ وقد علمت اللجنة أنه لا ينتظر أن يبدأ تنفيذ المشروع في هذا العام وأن المبلغ المدرج في مشروع الميزانية هو لصرف بعض مبالغ متأتية .

هذا وقد علمت اللجنة أنه ينتظر أن تترجم الأعمال المبينة بالبند ٧٧ في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ما عدا الأعمال المبينة بالجدول الآتي فان بعضها ينتظر اتامها في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ والبعض الآخر في سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ .

الأعمال المنظور اتتمامها في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢

- ١ — تجهيزات وامتدادات الخطوط الإضافية .
- ٢ — تحسين وتوسيع وإعادة المحطات النهائية بمصر .
- ٣ — مد وصيف البضاعة بيجرا وتحسين وسائل الشحن بها .
- ٤ — مد خط حديدى بين القاهرة والسويس .

الأعمال المنظور اتتمامها في سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣

- ١ — مشرى وتركيب موازين بضائع في ٤٥ محطة .
- ٢ — ازدواج الخط من محطة روح الى طلفا .
- ٣ — تعديلات وتحسينات بمحطة طنطا .
- ٤ — إنشاء خط بين قنا والقصر .
- ٥ — إنشاء خط حديدى جديد ما بين سيدى غازى واليوصل مع إنشاء كوبرى على النيل ومد فرع الى نوه .
- ٦ — ورشة الواهورات بأى زعل :

٢٤ — (راجعا) الأعمال المطلوب البدء فيها والتهاتمها في سنة ١٩٣٠ قبل هذه الأعمال في المشروع مبلغ ٣١٥٠٠ جنيها على عبارة عن أربعة أعمال مبنية تفصيلا في البند من ٧٨ الى ٨١ بالصفحة ٥١٩ من المشروع وهي كلها أعمال ضرورية لتحسين الحركة وتوافق عليها اللجنة .

٢٥ — (خاسا) الأعمال المقترحة لبدء فيها في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وموزعة على جملة سنوات .

ربط المصاحبات سببا في زيادة مبلغ ١٢١٢ جنيا في اعتمادات الباب الأول .

٣١ - أما اعتمادات الباب الثاني فتبعا تخفيض قدره ٥٧ جنيا نشأ : (أولا) من زيادة ١٩٠٠ جنية في بند ٨ مصاريف متنوعة بسبب دفع اعتماد المكافآت للستندمين المرفوقين الى ٣٠٠٠ جنية في المشروع بدلا من ١٠٠٠ جنية في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

(ثانيا) من تخفيض مبلغ ٤٠٠ جنية في بند ٤ ايجار وتنوير مياه ومبلغ ٥٠ جنيا في بند ٦ مهمات لصيانة الخطوط ومبلغ ١٩٠٧ جنيا قيمة مصاريف تختص بالسكك الحديدية وغيرها .

هذا ومن ضمن اعتمادات البند ٨ مبلغ ٢٨٠٠ جنية للرسائل التجارية وهي التي يقوم بتأديتها وإرسالها على عدد التفراف عمال مصلحة البريد أو عمال السكك الحديدية أو بعض المصالح الأخرى كصناعة أقسام الحدود نظير مكافأة مينة .

٣٢ - أما المطلوب للأعمال الجديدة في هذا الفرع فهو مبلغ ٣٤٤٠٠ جنية وقد قسمت الأعمال المذكورة الى نوعين - الأول - الأعمال التي سبق البدء فيها وهي مينة بالبند ١٠ ومطلوب لها في المشروع مبلغ ٢٤٥٠٠ جنية والثاني : الأعمال المطلوب البدء فيها والانتهاؤها في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وهي مينة بالبند من ١١ الى ١٧ فصنفة ٤٥٩ من المشروع وتوافق اللجنة على جميع الأعمال المذكورة لأنها كلها أعمال ضرورية .

وتلاحظ اللجنة فيما يخص بالعملية الواردة بالبند ١١ والمطلوب لها مبلغ ١٢٠٠ جنية وهي الخاصة بتحويل "المرسل الشراري ذي الموية المتلاشية" قوة خمس كيلوات الموجود الآن بمحطة الاسلكي بالاسكندرية الى "مرسل الموجة المستمرة المتقطعة" - انها تقررت طبقا لقرار مؤتمر واشتجوتن الذي قرر عدم استهلاك الاجهاز الأول .

وفي هذا الصدد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أنها توجه نظر المصالح الى وجوب درس للمشروعات قبل البدء في تنفيذها دراسا كاملا شاملا مع مراعاة تطورات المستقبل حتى لا تضطر الدولة لبذل الأموال في اصلاح وتعديل تلك الأعمال بعد اكتمالها مباشرة أو بزيئ يسير . والجنة تتفق معها في هذا الرأي .

٣٣ - وتذكر اللجنة أن البرلمان قد اعتمد لإيرادات هذه المصلحة مبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنية وتقارنته بما تقرر للمصروفات الاعتيادية وهو مجموع اعتمادات الباب الأول والثاني والمقدر لمصروفات هذه المصلحة ضمن ميزانيات المصالح الأخرى (وقدره ٣٠٦١٦ جنيا) يتبين أن هناك عجزا في الإيرادات قدره ٦١٩٦٩ جنيا وترى اللجنة أن السبب في وجود هذا العجز هو انتشار استعمال التليفونات في أنحاء القطر ذلك الانتشار الواسع السريع الذي عكس عليه أرقام إيرادات التليفون . كما تذكر اللجنة أنه وإن كانت هذه المصلحة هي من المصالح ذات الإيراد ولكن يجب أن لا يغرب عن الذهن أن النفاية الأولى منها هي خدمة الجمهور فلا ضرر أن زادت مصروفاتها عن إيراداتها .

الباب الأول والثاني بما فيها المقرر للتجديلات والمصروفات الأخرى الخاصة بهذه المصلحة ضمن ميزانيات بعض المصالح - الى بعضها ثم يقسم مجموعها على مبلغ الإيراد ، وبناء على ذلك تكون مصاريف التشغيل هي مبلغ ٦٦٦٨٠٢ جنية وإذا استقر هذا المبلغ من الإيرادات يكون الباقي مبلغ ٢٣٣٣١٩٨ جنيا وتكون مصروفات التشغيل هي بنسبة ٦٦٦٦٪ من الإيرادات . وإذا خصص صافي الإيراد بالنسبة لرأس مال السكك الحديدية التي تقدره المصلحة في ٣٠ أبريل الحالي بمبلغ ٣٥٢٩٣٠٠٠ جنية فيكون ربح رأس المال للتقدم ذكره هو ٦٠٪ .

٢٨ - ثالثا - هذا وتذكر اللجنة أنه وإن كان قد طرأ قص في عدد الركاب في السكك الحديدية بسبب استعمال السيارات على الوجه الذي سبق شرحه في الفقرة (٦٤) من تقرير هذه اللجنة عن أبواب الإيرادات إلا أنها تذكر بناء على البيانات التي وردت إليها من مصلحة السكك الحديدية أن قلة البضائع الخاصة بالجمهور لم يثاير هذا العمل كما يدل على ذلك الإحصاء المين بالجدول الآتي وهو عن السنوات الخمس التي تبتدئ في أبريل سنة ١٩٣٤ وتنتهي في أبريل سنة ١٩٣٩

من أبريل سنة ١٩٣٤ الى مارس سنة ١٩٣٥	طن
٤٩٠٣٢٥٣	...
٥٥٠٧٣٣٢	...
٥٠٧٠٥٠١	...
٣٦٨٢٥٨	...
٥٣١٠٨٥٣	...
٥٥٠١٦١٦	...

فرع ٣ - التلغرافات

٢٩ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٩٥٤٧٦ جنيا وكان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٣٢٤٨٧١ جنيا فيكون هناك تخفيض اجمالي قدره ٢٩٣٩٥ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
—	١٢١٢	٢٣٢٢٩١	٢٣٧٥٠٢
٤٥٧	—	٢٤٠٣٠	٢٣٥٧٣
٣٠١٥٠	—	٦٤٥٥٠	٣٤٤٠٠
٣٠٦٠٧	١٢١٢	٢٣٤٨٧١	٢٩٥٤٧٦
٣٩٣٩٥			صافي التخفيض

٣ - ومن الاطلاع على التفاصيل الواردة بالمشروع يتبين أن عدد الوظائف الدائمة زيد بقدر ١٢ وظيفة عما كان عليه في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهي لعمال التلغراف الاسلكي من الدرجة السابعة استقر زيادتها العمل بالتلغراف الاسلكي . وقد كانت زيادة هذا العدد من الوظائف وتعديل

فرع ٦ - مصلحة الموانئ والمنازل .

٤٥ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٠٧٨١٥ جنيا
وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٦٠٨٤٣٧ جنيا
فيكون هناك تخفيض اجمالي قدره ٢٠٠٦٢٢ جنيا بالتفصيل الآتي :

مختص	زيادة	١٩٢٩	١٩٣٠
جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
—	٥٧٣١	١١٣٠٦٩	١١٨٨٠٠
—	٣٢٢٢	٨٩٢١٣	٩٢٤٣٥
٢٠٩٥٧٥	—	٤٠٦١٥٥	١٩٦٥٨٠
٢٠٩٥٧٥	٨٩٥٣	٦٠٨٤٣٧	٤٠٧٨١٥
٢٠٠٦٢٢			صافي التخفيض

٤٦ - فيما يختص بإحتياجات الباب الأول يتبين أنه زيدت في الوظائف الدائمة وظيفتان مهندسين من الدرجة السابعة أحدهما فاعطرة الاقاز في الاسكندرية والآخر لمصلحة الحريق العمومية بالسويس ووظيفتان مساعدى مهندسين بقسم الهندسة من الدرجة السادسة وظيفتان طيبين من الدرجة السادسة بالبحر مابدة في الخدمة البحرية . وأنه زدت ١٣ وظيفة في سك الخدمة الخارجيين من هيئة العمال كلها لأفانار ملكيين . وقد استلزمته هذه الزيادة مع تعديل ربط المساحيات مقدار الزيادة الموجودة في إحتياجات الباب الأول وقدرها ٥٧٣١ جنيه .

٤٧ - أما الزيادة في الباب الثاني وقدرها ٣٢٢٢٢ جنيا فبناشئة أولا - من زيادة مبلغ ٢٨٤٦ جنيا في بند ٧ وقود ومبلغ ١١٦٩ جنيا في بند ٨ توريدات لزيادة كمية الوقود والتوريدات العمومية اللازمة للباخرة فائقة بعد اصلاحها وبسبب تفسير القاطرين اللتين اشترتتهما المصلحة - أحدهما للاقاز والآخرى لإطفاء الحريق - وثانيا - من تخفيض مبلغ ٦٢١ جنيا في بند ٣ كسوى وملبوسات ومبلغ ١٧٢ جنيا في بند ٥ إبحارات ومياه وتسيير

٤٨ - أما إحتياجات الباب الثالث أعمال جديدة وقدرها ١٩٦٥٨٠ جنيا فقسمة على قسمين - الأول منهما - المشروعات المستجدة موضوع البند ٢٠ ومقدرا لها اجمالا ٦٥٠٠٠ جنيه وذكر بالمشروع أنه لا يصرف شيء من هذا الإحتياج قبل وضع تفاصيله بالاتفاق مع وزارة المالية وفيما يلي البيان الذي قدسته المصلحة لعمال التي يصرف فيها المبلغ المتقدم ذكره وبيان ما يصرف على كل عمل ومعدات صرفه :

جنيه

١٠٠٠٠ إنشاء وصيف للضخمات بيور ابراهيم لأن الرصيف الحالي تأسط جزء منه ويخفى أن يسقط الباقي .

١٠٢٥٠ إنشاء وصيف عمق ٦ أمتار طول ٧٥ مترا على امتداد رصيف بيور ابراهيم .

٤٩ - أما إحتياجات الباب الثاني فأم مآدخل عليها من التعديل هو :

أولا - زيادة مبلغ ٢١٨٢ جنيا في بند ٢ مصاريق انتقل وبند سفينة ونقل ومبلغ ٤٩١ جنيا في بند ٤ إبحارات ومياه وتسيير وكس ومبلغ ١٥٥٠ جنيا في بند ١٢ نقل إرساليات البريد وغيره وكل هذه الزيادة استنداعها اتساع نطاق العمل بالمصلحة .

وثانيا - تخفيض مبلغ ٣٣٧٠ جنيا في بند ٣ كسوى وملبوسات ومبلغ ٦٨٩ جنيا في بند ٥ أنات وترميمات جرئية ومبلغ ٤٨٤ جنيا في بند ٦ توريدات عمومية ومبلغ ٣٨٥ جنيا في بند ٧ تشغيل طوايح البريد وأوراق مملوغة وأذونات البريد .

٤٢ - وقد تضمن مشروع الميزانية في الباب الثالث إحتياجات قدره ٥٥٠٠ جنيه لتوسع نطاق الأعمال بهذه المصلحة وترى المصلحة أن هذا المبلغ لا يكفي لتنفيذ المشروعات التي تنوي القيام بها إذ أنها كانت طلبت على ذمة الأعمال الجديدة مبلغ ٢١٨٠٠ جنيه من ذلك مبلغ ١٤٧١٠ جنينات لتوسع نطاق العمل في المكاتب التي تزداد الحركة فيها ومبلغ ٣٢٠٠ جنيه لمشروع ادخال نظام البريد للمستعمل المسجل يمكنه ريمصر والاسكندرية ومبلغ ٤٢٥٠ جنيا لأجل تبكير توزيع البريد في القاهرة ومبلغ ٦٤٠ جنيا لتنفيذ قرار مؤتمر لندن للبريد فيما يتعلق بحريجات الطرود الواردة من الخارج لارسال اليوم ولكن وزارة المالية لم توافق على ادراج مبلغ ٥٥٠٠ جنيه في البند ١٥ من مشروع الميزانية .

وترى اللجنة أنه يجب أن لا يرضى عن هذه المصلحة بما يطلبه من المال في سبيل توسيع نطاق العمل بطروعا أو تركية الأنظمة المتبعة فيها أو جعل حركة التوزيع سرعة ومتكررة .

٤٣ - وتذكر اللجنة أن المبلغ الذي اعتمدته البرلمان لإيرادات هذه المصلحة هو ٧٤٠٠٠٠ جنيه وإذا أنشيف إليه مبلغ ٢٩٢٠٠٠ جنيه المقدر للخدمات التي تؤدىها هذه المصلحة لصالح الأميرية الأخرى كان مجموع ذلك ١٠٣٢٠٠٠ جنيه وإذا استعمل منه جميع مصروفات هذه المصلحة مضافا إليها المبلغ المقدر في ميزانيات مصالح أخرى من الخدمات التي تؤدىها تلك المصالح لمصلحة البريد ومجموع ذلك مبلغ ٧٩١٦٨٥ جنيا فتكون هناك زيادة في إيرادات هذه المصلحة على مصروفاتها بمبلغ ٢٤٠٣١٥ جنيا وهي نتيجة تقتبط لها وتسرها البتة كما يسرها أيضا أن هذه المصلحة كانت ولم تزل موضع رضاه سكان القطر .

٤٤ - هذا وتذكر اللجنة أن المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البريد بلغت في آخر أبريل سنة ١٩٢٩ مبلغ ٢٢٣٢٥٠٧ جنينات و٧٣٤٠ مليا وفي آخر مارس سنة ١٩٣٠ مبلغ ٢٢٣٣٦٤٠ جنينا و٩١٠ مليات وقد كانت في آخر أبريل سنة ١٩٢٨ مبلغ ٢١٤٤٤٦٠ جنينا و٧٨٣ مليا ومن الإطلاع على الأرقام الخاصة بالمبالغ المودعة في صندوق التوفير ابتداء من سنة ١٩١٦ لغاية آخر مارس سنة ١٩٣٠ (ملحق رقم ٢) يتبين أن الزيادة مازالت مطردة وهو ما نسر إليه هذه اللجنة لأنها نتيجة على أن صغار المصريين يتزايدون نهما لقولك الاقتصاد .

٤٩ - وهذا وقد مرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المواصلات أمام مجلس النواب فيما يخص بمراس الماتران الزارة بدأت أن تحمل بعض المصريين في وقتك حراس الماتر بدلا من بعض الأجانب توطئة لجعل هؤلاء الحراس جميعا من المصريين .

فرع ٧ - مصلحة الطرق والجارى

٥٠ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٤٤٥٧١ جنيها وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٥٣٥٨٤٩ جنيها فتكون هناك زيادة قدرها ٨٧٢٢ جنيها بالتفصيل الآتى :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٠	٤١٣٠٧	٤٢٢٢٧	باب ١ - ماهيات وأبومرديات
٩٢٩٢	١٧٦١٢	١٦٧٢٠	باب ٢ - مصاريف عمومية
١٦٠٩٤	٣١٧٩٣٠	٣٣٤٠٢٤	باب ٣ - أعمال جديدة
٩٢٩٢	١٨٠١٤	٥٤٤٥٧١	المجملة
٨٧٢٢			صافي الزيادة

٥١ - فيما يخص باعتمادات الباب الأول رى من التخصيصات الواردة بالمشروع أنه لم يطرأ تعديل ما على عدد الموظفين العاملين بهذه المصلحة وأنه زيدت ٣٥ وظيفة في الخطة الخارجية من هيئة العمال أغلبها لعمال الكبارى التي تم انشاؤها كما قلعت ١٨ وظيفة لحراس للمارالى ميزانية مصلحة السكان الجديدة كما سلف ذكر ذلك وقد كانت زيادة الوظائف المذكورة مع تعديل ربط الماهيات سببا في وجود زيادة في اعتمادات الباب الأول قدرها ١٩٣٠ جنيها .

٥٢ - أما اعتمادات الباب الثانى ففما تخفيض اجمالى قدره ٩٢٩٢ جنيها نشأ أولا : من تخفيض مبلغ ٨٠٠ جنيها في بند ٣ مصاريف انتقال وبطل سفرية ومبلغ ١٣٩ جنيها في بند ٤ ايجارات ومياه وتوير ومبلغ ٨٩٠٠ جنيها في بند ٨ توسيعات وتحسينات وأعمال صغيرة جديدة ، ثانيا : من زيادة مبلغ ٥٤٧ جنيها في بند ٤ توريدات عمومية .

ومن ضمن اعتمادات هذا الباب مبلغ ١٣٥٠٠ جنيها مقرر لصيانة الطرق وهو نفس المبلغ الذى كان مستعملا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وقد طلت اللجنة أن المبلغ المذكور لم يكف لأعمال الصيانة بهذه المصلحة في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ نواق مجلس الوزراء يجلسه المتقدمة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ على تجاوز اعتماد مبلغ ١٣٥٠٠ جنيها المشار اليه بمبلغ ١٨٠٠ جنيها وإذا كان طول الطرق التي تصونها المتعلقة سنة ١٩٢٨ ١١٢٥٠ كيلومترا وقد أصبح في سنة ١٩٢٩ ١٣١٨١ كيلومترا ويتظر أن يزيد بمقدار ٥٣٥ كيلومترا مستعملها المصلحة في غضون سنة ١٩٣٠ فيكون مبلغ الـ ١٣٥٠٠ جنيها غير

جنيه
١٢٥٠٠ لشراء مهمات تطهير وهذا المبلغ هو عبارة عن نصف المبلغ اللازم لشراء المهمات التي هي عبارة عن ونشين بكاشات وبدنى برطوم والنشيتين وأربعة عيارات حاملة ١٠٠ طن وهذه المهمات ضرورية لأعمال التطهير في الموانى خصوصا أن الكراكات الحالية لا يمكنها الاشتغال في بعض المناطق .

٣٧٥٠ مهمات غزاة للوانق .
١١٠٠٠ إنشاء وتجديد البراطيم في كثير من الموانى كالسويس والسلوم والاسكندرية ومرسى مطروح .

٣٠٠٠ فساد (حواجز وقاية) جديدة للأرصعة وهي لازمة لصيانة الأرصفة ووقايتها من اصطدام السفن والبواخر .

٤٥٠٠ تصديلات بالورشة وتكوير المسبك الحال وأفرانها الذى تستعمل الأعمال بسبب صفه .

٥٠٠ شراء رافعة عمارة لبناء الاسكندرية حاملة ٨٠ طنا وهذه العمارة تقدر بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيها وهي ضرورية لأن أفر ونش الان يميناء الاسكندرية قوة ٤٠ طنا وهذا ما يضطر التجار وشركات الملاحة الى ارسال الأحمال الثقيلة الى بورسعيد لتفعلها بواسطة لشكات شركة القتال وهذا ما يسبب نقصا في الإيرادات .

٥٠٠٠ عمل مباحث عن امكان انشاء سفالة برأس التين .
٦٥٠٠٠

والقسم الثانى هو عن الأعمال التي سبق البده فيها وهي مينية بالبند ١٩ صفحة ٨٩٦ من المشروع وهي عبارة عن عشر عمليات سبق أن أقر البرلمان بمجان عمليات منها . أما المليونان اللتان لم يسبق إقرارهما منه فأولاهما تخصص بتجهيد واصلاح الكراكات ويبلغ التقدير التامى لتكاليفها مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيها يتظر أن يصرف منه لىاية أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ٤٨٩٤٣ جنيها ومطلوب من المشروع الحالى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيها لسير فيها . وهذه العملية ضرورية أولا - لا يمكن الاستقرار في أعمال التطهير بيميناء الاسكندرية لتحسين حالة الملاحة بما أن له تبحر بهذه الميناء أعمال تطهير من ابتداء الحرب فتركت الزملا وفضلات السفن في مواقع الرسو مما يوقق الملاحة وثانيا - للاستقرار في أعمال التطهير بيميناء السويس لاعداد بعض المناطق للتجارة وتحسين حالة الميناء .

أما العملية الثانية فهي توسيع ميناء المترو ويبلغ التقدير التامى لتكاليفها مبلغ ١٩٠٠٠ جنيها يتظر أن يصرف منه لىاية أبريل مبلغ ٩٠٠٠ جنيها وأدرج لها في المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها .

هذا ولم يدرج في المشروع مبلغ ما لمشروع حوض البترول ورسينى القترات والقنومات بيميناء الاسكندرية الذى كان أدرج له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٩٥٩٠٠ جنيها وذلك لما رآه معالى وزير المواصلات الحالى من إغراق العمل حتى يحث المشروع المذكور بمجا قيقا نظرا لما يتكفله تنفيذه من النفقات الطائلة .

جنيه ، والثانية : هي تعديل وتوسيع الطريق من ميت غمر الى سكة ومقدر لتكاليفها النهائية مبلغ ٩٥٠٠ جنيه أودج منه في المشروع مبلغ ٧٤٠٠ جنيه .

وتوافق اللجنة على ما بين المملتين كما توافق على رصف الطريق من ميت مصر والاسكندرية بالمكادام نظرا لزيادة حركة المرور السريعة والثقيلة عليه .

أما فيما يخص أعمال الكبارى المدرجة بالبد ٢٦ وعددها ١٣ عملية فإن أهمها :

أولا - عملية إعادة بناء كوبرى قصر النيل المقدّر لتكاليفها النهائية مبلغ ٣٩٩٢٠٠ جنيه بخلاف أن يصرف منه لغاية أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وأودج لها في المشروع مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وهي عملية ضرورية لأن الكوبرى الحالى أصبح بسبب ضنطه وضيقة غير صالح بالمرّة لحركة المرور الحالية . وترى اللجنة وجوب اتمام عمل الكوبرى الجديد بأسرع ما يستطاع .

ثانيا - عملية إقامة كوبرى جديد بنها على النيل وقدر لتكاليفها النهائية مبلغ ١٩٣٩٧٩ جنيهات بخلاف أن يصرف منه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وأودج لها في المشروع مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه وهي عملية تراها اللجنة ضرورية جدا لأن الكوبرى الحالى أصبح ضعيفا جدا ولا يمكن أن يتحمل بالمرّة حركة المرور الحالية .

وتوصى اللجنة بالاسراع في اتمام الكوبرى الجديد لأن الاستقرار على استعمال الكوبرى الحالى مدة أطول فضلا عن أنه يعرقل السير على طريق مصر - الاسكندرية فإنه لا يحل من الخطر .

٤ هـ - وفي النهاية ترى اللجنة وأجبا عليها أن تفت النظر الى مسألة سبق أن ذكرت في تقريرها السابقة وهي عدم قيام المصالح بصرف ما يتقرر للأعمال الجديدة بأكمله وبقاء جزء عظيم منه في نهاية السنة بدون صرف وليس أدل على ذلك من البيانات الواردة في الجدول الآتى الذى يتضمن بياناً عن أوضاع الأعمال الجديدة التى تقدرت وما صرف منها في الأربع السنوات الأخيرة التى ظهر حسابها الختلى .

كاف بالمرّة لصيانة الطرق التى تشرف عليها هذه المصلحة . وهذه اللجنة التى ترى وجوب تحسين طرق المواصلات بالقطر تطلب أن ينظر في أمر زيادة الاحتياط الخاص بالصيانة بالقدر الذى يمكن المصلحة من صيانة كافة الطرق التى تشرف عليها وتطلب في الوقت نفسه أن تزيد وزارة المواصلات المجهود الذى يبذل في عمل الطرق الجديدة وتحسين ما لديها من الطرق وصيانتها صيانة تكفل راحة الجمهور .

هذا وسيكون من الطبيعى أن المصروفات الخاصة بصيانة الطرق التى تشرف عليها هذه المصلحة ستزداد باستمرار بعد أن يرى تبا زيادة الطرق التى تصورها وهي في زيادة مستمرة نظرا لانتشار حركة النقل بالسيارات إذ أصبح من المهم أعداد طرق وسكك عمومية للسيارات في جميع أنحاء القطر .

٥ هـ - أما أوضاع الباب الثالث - أعمال جديدة - فنقدر لها في المشروع مبلغ ٣٣٤٠٢٤ جنيه وهو مقسم على فترتين الأولى - وهي الأعمال التى تخص السنة الحالية ومقدر لها مبلغ ٩٩١٠٠ جنيه وهي مبنية تفصيلا في الجدول من ١٢ الى ٢٤ صفحة ٤٩٢ من المشروع . وهي عبارة عن ١٣ عملية لإقامة كبارى أو إعادة بناء كبارى وتوافق عليها اللجنة لما تراه من أنها أعمال ضرورية لتحسين حالة المواصلات والانتفاع بالطرق التى تمت أو كادت تم .

أما اللغة الثانية وهي الأعمال الموزعة على عدة سنوات ومقدر لها مبلغ ٣٨٤٩٢٤ جنيه لفئة تفصيلها في البد ٢٥ بالنسبة للطرق وفي البد ٢٦ بالنسبة للكبارى .

وتلاحظ اللجنة فيما يخص بالمعيات الست المدرجة في البد ٢٥ أن أربع عمليات منها سبق أبله فيها في السنة الماضية وأن عمليتين فقط مطلوب القيام بها ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، الأولى : وهي رصف طريق القاهرة - الاسكندرية في الجزء الواقع من الاسكندرية الى منتهى ومقدر لتكاليفها النهائية مبلغ ٩٠٠٠ جنيه أودج منه في المشروع مبلغ ٢٠٠٠٠

جدول بالمبالغ التى تقدرت للأعمال الجديدة وما صرف منها في الأربع السنين الأخيرة التى ظهر حسابها الختلى

سنة	ديوان السوم		السكك الحديدية		الطرق		الخطوط		البريد		الحاوي والمائز		الطرق والكبارى	
	المصرف	المقيد بالميزانية	المصرف	المقيد بالميزانية	المصرف	المقيد بالميزانية	المصرف	المقيد بالميزانية	المصرف	المقيد بالميزانية	المصرف	المقيد بالميزانية	المصرف	المقيد بالميزانية
١٩٢٨ - ١٩٢٩	١١٧٨٧٦	٥٣٣٨٨	١٣٦٥٤٠٠	٧٢٨٨٣٣	٢٢١٠٠	٧٠٥٠٠	١٨١٩٠٠	٧٨٨١٥	٤٢٣٠	٢٢٢٠	٢٥٦٦٥٠	١٧٥٤٧٢	١٥٨٠٥٠	٩٣٢٤٤
١٩٢٧ - ١٩٢٨	٦٦٣٩٩	١٢٥٠٩	١٦٠٤٤٥٠	١٠٧٠٢٤٩	٥٦٠٠	٤٤٤٦٠	١٨٨٤٠٠	٩٩٧١٩	٢٩٥٨	١٦٧٧	٢١١٢٢٢	٩٣١١٩	١٨١٢٠٠	٧٣٣٥٥
١٩٢٦ - ١٩٢٧	٣١٥٧٥	٢٢٢٢٩	١٥٥٢٢٥٠	٩٤٨٤٥٦	١٢٥٠٠	٩٠١٤	٢٢٢٢٠٠	٩٢٥٣٢	٤٨٨٢	٧٤	٢٥٧٦٤٥	١٠٢٥٨٥	٢١٨٠٠٠	١٣٣٥٦٦
١٩٢٥ - ١٩٢٦	٢٠٠٠	١٠٦٤	٧٨٦٥٦٠	٥٩٩٤٥٥	٢٧٥٠٠	٢٢٦٦١	١٨٣٠٠	٩٠٣٠٨	٨٠٠	٦٧٠	٢٠١٥٥٨	١٨٩٥٩٦	٢٤١٨٠٠	١٧٤٤١٢
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٢١٧٨٩	٨٣٧٠	٥٦٠٨٦٦٠	٣٢٤٠٧٣٢	٦٧٠٠	٤٣٢١١	٧٨٥٠٠٠	٣٦١٣٧٥	١٢٨٧٠	٤٧٤١	٩٢٧٠٧٥	٥٦٠٧٧٢	٧٧٩٠٥٠	٤٧٧٨٧٩

فرع ٧ - الطرق والكبارى :

- جنيه
٤٣٢٧٧ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
١٦٧٣٢٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٣٣٤٠٢٤ باب ٣ - أعمال جديدة .

ملحق رقم ١

عدد السيارات والموتوسيكلات المطلوبة في مشروع الميزانية

- حد
١ سيارة ذات ست عجلات لوزارة الزراعة (الصحراء)
١ » صندوق لمصلحة الصحة .
١ » لمركز أبشواى .
٢ » للبريد .
٣ » للساحة .
١ لورى خفيفة ليوايس الاسكندرية .
١٠ » » لمصلحة الطرق والكبارى .
١ » كبيرة لوزارة المالية (التوريلات العمومية) .
١ » » لنقل جيش المرقى بمحافظة مصر .
٨ سيارات للمدارس ووزارة المعارف العمومية .
٧ موتوسيكل بسبب لوزارة الزراعة .

ملحق رقم ٢

المبالغ المودعة في صندوق التوفير في آخر مارس سنة ١٩٣٠

والسنوات السابقة ابتداء من سنة ١٩١٦

نوع	قيمة المبالغ المودعة	طعم	جنيه
١٩١٦	٤٢٥	٥٠٠٦٤٤	
١٩١٧	٢٠٨	٦١١٢٧٥	
١٩١٨	٦٩٣	٧٨٠٣٤٣	
١٩١٩	٤١٦	١٠٢٨٦٠٥	
١٩٢٠	٤٥٥	١١١٧٨١٣	
١٩٢١	٧٩٨	١٢٦٤٢٩١	
١٩٢٢	٧٩٩	١٣٢١١٠٤	
١٩٢٣	٩٠٧	١٤٨٩٩٠٠	
١٩٢٤	٩٨	١٧٠٧٤٤٩	
١٩٢٥	٩٠٨	١٨٣١٨٢٣	
١٩٢٦	٩٢٣	١٨٣١١١٣	
١٩٢٧	٦٨٤	١٩٦٧٧٢١	
١٩٢٨	٧٨٣	٢١٤٤٤٦٠	
١٩٢٩	٧٣٤	٢٢٧٢٥٠٧	
١٩٣٠	٩١٠	٢٣٣٩٦٤٠	

وتذكر اللجنة أن الفرقوات العظيمة المبينة بهال دليل قاطع على ما سبق أن لاحظته من أن الأمر لا يخلو من أن هناك أعمالا عظيمة في تنفيذ تلك المشروعات أو عدم احتياط المصالح في تقدير المبالغ اللازمة لتنفيذ الأعمال الجديدة التي تطلبها وهو أمر يجب تلافيه منها لتضخم الميزانية بمبالغ طائلة دون أمكان صرفها ولعدم بقاء مبالغ تصرف في الأعمال دون إنتاج لمدة طويلة

•••

٥٥ - وبناء على جميع ما سلف ذكره تطلب اللجنة من المجلس الموافقة على الاتفاقيات الآتية لفروع هذا القسم وقد وافق عليها مجلس النواب .

فرع ١ - ديوان المصوم :

- جنيه
٦٥٣٧٦ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٩٤٢٣٤ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٩٠٩٨٠ باب ٣ - أعمال جديدة بمعدل ٢٠٠٠٠ جنيه .

فرع ٢ - السكك الحديدية

- جنيه
١٩٤٩٥٥٤ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات
٢٥٦٤٥٥٥ باب ٢ - مصاريف عمومية بمعدل ٧٦٩٥ جنيا
١٣٤٦٠٥٠ باب ٣ - أعمال جديدة بمعدل ١٣٠٠٠ جنيه

فرع ٣ - التلغرافات

- جنيه
٢٣٧٥٠٣ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات
٢٣٥٧٣ باب ٢ - مصاريف عمومية
٣٤٤٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة

فرع ٤ - التليفون

- جنيه
٢٨٨٣١٤ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات
١٨١٩٠٠ باب ٢ - مصاريف عمومية
٢٥٧٤٤٥ باب ٣ - أعمال جديدة بمعدل ٦٠٠٠ جنيه

فرع ٥ - البريد :

- جنيه
٤٩٠٥٧٦ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٢٣٠٦٦٣ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٥٥٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٦ - الحوائى والمناثر :

- جنيه
١١٨٨٠٠ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٩٢٤٣٥ باب ٢ - مصاريف عمومية .
١٩٦٥٨٠ باب ٣ - أعمال جديدة :

(جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

المصروفات

قسم ١٦ - معاشات ومكافآت

(المقرر خسارة الشيخ المحترم محمد تكري باشا) .

قدر لمصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٢١٨٦٣٠٠ جنيه وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٥٣٧٠٠٠ جنيه فيكون هناك تخفيض اجمالي قدره ٣٥٠٧٠٠ جنيه .

وقد ورد بالذكر الايضاحية أن سبب هذا التخفيض يرجع الى أن ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ كانت تشمل على مبلغ ٩٠١٧٧٤٤ جنيا للمستحق صرفه من الأذونات السابق اصدارها على الخزانة لوفاء المكافآت الاستثنائية الممنوعة للموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ وأنه لما كان المستحق صرفه في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ قاصرا على ٣٤٤١٠٦ جنيا فقد ترتب على ذلك تخفيض قدره ٥٥٧٦٦٨ جنيا في هذا المصنف من المكافآت وأنه لما كانت توجد زيادة في بعض البنود الأخرى قدرها ٢٠٩٦٩٨ جنيا فأصبح صافي التخفيض مبلغ ٣٥٠٧٠٠ جنيه .

وتذكر اللجنة أن مبلغ ٣٤٤١٠٦ جنيا سالتف الذكر هو آخر مبلغ يستحق على الحكومة المصرية من قيمة الأذونات السابق اصدارها على الخزانة لوفاء المكافآت الاستثنائية الخاصة بالموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣

أما أسباب زيادة مبلغ ٢٠٩٦٩٨ جنيا فمأشقة مما يأتي :

أولا - زيادة مبلغ ٩٣٠٠٠ جنيه في اعتادات البدين ٨ و معاشات ممنوعة بمقتضى اللوائح ويرجع سببها الى أمرين أولا - أن المعاشات المستحقة تربو قيمتها سنويا على المعاشات المنحلة وثانيا - أن هذا الفرق سترديد نسبته من الآن فصاعدا من جراء تطبيق قانون المعاشات الجديد رقم ٣٧ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ والذي قبل معظم الموظفين المعاملة بأحكامه .

ثانيا - زيادة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه في بند ١٣ للاستبدال الاختياري للمعاشات إذ كان المقدرة له في السنة الماضية مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه فقط وقد نفذ في وقت قريب ونظرا لما تراه وزارة المالية من أن هذا الاستبدال هو في صالح الحكومة فقد زادت المقدرة له في المشروع الى ٨٠٠٠٠ جنيه لتتمكن من اجابة طلبات الاستبدال الكثيرة الموجودة لديها .

هذا ولا ينبغي عن الذهن أن عملية الاستبدال تجري بناء على أحكام القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وهذه القانون والقانون رقم ٣٧ سالتف الذكر موضوعان الآن على البرلمان ضمن القوانين التي صدرت أثناء تعطيل الحياة النيابية .

ثالثا - زيادة مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في بند ١٤ مرتبات فرقة العمال المصرية وهذا المبلغ لا يمد عينا على الخزانة لأنه محسوب على مبلغ الميون جنيه السابق تسليمه للحكومة المصرية من السلطة العسكرية ودخل ضمن ايراداتها .

رابعا - زيادة مبلغ ١٧٢٠٠ جنيه في بندي ١٠ و ٧ مكافآت للاقرار المقترحين من انتهاء مدة خدمتهم الاثرية لعدم كفاية ما كان مقررا في السنة الماضية .

هذا ويوجد تخفيض قدره ٤٠٠ جنيه في بند ٢ معاشات ممنوعة بمقتضى أوامر خصوصية بسبب تعديل بعض هذه المعاشات ومبلغ ٥٠٠٠ جنيه في بند ٥ مكافآت ممنوعة بمقتضى لوائح ومبلغ ٥٠٠ جنيه في بند ٩ توصي للخدمة المرفوضين .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتادات الخاصة بهذا القسم وقدرها ٢١٨٦٣٠٠ جنيه كما هي وارودة في المشروع وهذه اللجنة توافق عليها وتطلب من المجلس اعتمادها .

قسم ١٧ - الدين العمومي

(المقرر خسارة الشيخ المحترم محمد تكري باشا) .

بلغ المقدرة لاعتادات هذا القسم في المشروع مبلغ ٤٦٩٧٢٨٤ جنيا وكان المقدرة له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٤٨٣٩٦٨٣ جنيا فيكون هناك تخفيض قدره ١٩٦٦٥٤ جنيا .

وترجع أسباب التخفيض المذكور الى ما يأتي :

أولا - اقتصاد مبلغ ٧٥٠ جنيا من اعتادات مستغدى صندوق الدين العمومي ومصاريفه .

ثانيا - تخفيض مبلغ ٦٨٥٨ جنيا من اعتادات البند ٤ الخاصة بالدين لوجود وهذا المبلغ هو عبارة عن فوائد المبلغ المستهلك من قيمة هذا الدين والناجم في سنة ١٩٢٨ من بيع الأملاك الأميرية تنفيذ قرار البرلمان .

ثالثا - تخفيض مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه في بند ٥ استهلاك الدين بمقتضى المحصل من بيع الأملاك الأميرية وذلك لمساواة المشروع من تقدير المبلغ الذي يمكن استهلاكه هذا العام بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه فقط وليس ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه كما كان مقدرا من قبل نظرا للحالة المالية والاقتصادية الموجودة الآن .

رابعا - تخفيض مبلغ ٨٩٠٠٠ جنيه في بند ٩ قسط للقبالة لأنه لم يخص لهذا البند الا مبلغ ٦١٠٠٠ جنيه بدلا من ١٥٠٠٠٠ جنيه الذي كان خصصا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ حسب قانون التصفية . ومبلغ ٦١٠٠٠ جنيه سالتف الذكر هو آخر ما يدفع في هذا الباب طبقا لأحكام قانون

التصفية المذكور الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠

هذا وقد سبق أن بينت اللجنة في تقريرها عن المال الاحتياطي مقدار ما يابى القيمين بمصر من سندات البنين الموحد والمخازن سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية (راجع الفقرة ٣٤ من التقرير).
وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر لاحتياج هذا القسم وتطلب اللجنة من المجلس إقراره وهو ٤٦٩٧٢٨٤ جنيا .

(جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

القسم الثاني - المصروفات

قسم ١٠ - وزارة الحفانية

(المقرر حرة الشيخ القرم محمد شكرى باشا) .

١ - قدر المصروفات هذه الوزارة في المشروع الحالي مبلغ ١٦٩٩١٠٧ جنيات وكان المقدرها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١,٦٧٢,٦٥٠ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٢٦٤٥٧ جنيا . وفي الجدول الآلى بيان لتوزيع المبلغ المطلوب على احتياجات الأرباب الثلاثة مقارنة باحتياجات ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ :

خاصا - تخفيض مبلغ ٤٦ جنيا في القدر لقطس سكة حديد حلوان إذ أصبحت قيمة القسط المذكور ٩٣١٠ جنيات بدلا من مبلغ ٩٣٥٦ جنيا الذى كان مقدرا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
هذا وقد ذكرت وزارة المالية في مذكرة الإيضاحية أن أقساط القرض الثنائى سنة ١٨٥٥ كانت تودع في البنك الأهلى باسم الحكومة المصرية إلى أن يفصل نهائيا في الأمر وذلك وفقا لقرارى مجلس النواب والشيخ في جلستهما المتعديتين بتاريخ ١٠ و ٩ يوليى سنة ١٩٢٤ وأنه في خلال السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ عقد اتفاق بهذا الشأن مع الحكومة البريطانية بقرار من مجلس الوزراء تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ فصرف ما كان متجمعا من الأقساط المودعة لدى البنك الأهلى وزيد الاتحاد الخاص بنك الأقساط ١٧٥٠٠ جنيا في ميزانية سنة ١٩٢٩ عملا بالاتفاق المذكور وهذه الزيادة أدرجت أيضا في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٠ بصفة مؤقتة إلى أن يبت البرلمان في أمر الاتفاق المشار إليه .

ويرى أن ما أدرج في المشروع خاصا بهذا القرض هو مبلغ ٨٧٧٥٠ جنيا وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على بقاء هذا الاعتماد مع احتفاظها بالنظر في الإخافة عند عرضها على البرلمان . وهذه اللجنة ترى إقرار هذا التصحيف أيضا .

وقد تضمنت المصنفان ٥٣٨ و ٥٣٩ من المشروع بياناً تفصيلياً لمختلف أنواع الديون المستحقة على الحكومة المصرية سواء منها الديون القنصلية أو الديون غير القنصلية .

	الباب الثالث				الباب الثاني				الباب الأول			
	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
فرع ١ - ديوان العم	—	جنيه	—	جنيه	٢١٠	جنيه	٧٧٥٠	٧٧٠٠	—	جنيه	٦٠٥٠٢	٦٠٢٩٢
فرع ٢ - الهكبة الخطية (ضم القضاء)	—	—	—	—	٧٢١٧٠	٧١٠٥٤	١١١٦	٢٨٤٦١٩	٢٨١٣٩١	٣٢٢٨	—	—
فرع ٣ - > (ضم القوم والراعى)	—	—	—	—	١٢٢٨٥	١٣٠٢٩	٣٢٥٦	٦٢٣٨٥	٦١٢٣٥	٢٠٥٠	—	—
فرع ٤ - الحاكم الأعلى	١٥١١	—	٨١١١	٦٦٠٠	١٢٦٧٦٥	١٢٦١٥٢	٦١٢	٨٢٤٦٦٨	٨٢٤٥٠٦	١٠٦٦٢	—	—
فرع ٥ - > الشرعة	—	٥٤٠٠	—	٥٤٠٠	١٨١٢٧	١٦٣٤٨	١٧٨٩	١٥٩٦٣٦	١٥٤٩٣٦	٤٨٠٠	—	—
فرع ٦ - المجالس الحسية	—	—	—	—	٣٧٣٦	٣٥٣٦	٢٠٠	٣٩٦١٤	٣٨٦٠٠	١٠١٤	—	—
	١٥١١	—	١٣٥١١	١٢٠٠٠	٢٤٤٧٩٣	٢٣٧٨٦٩	٦٩٧٤	١٤٤٢٣١٤	١٤٢١٢٧٠	٢١٢٥٤	—	—
	صافي التخصيص	١٥١١	صافي الزيادة	٦٩٢٤	صافي الزيادة	٢١٠	٢٤٤٧٩٣	٢٣٧٨٦٩	٦٩٧٤	٢١٠	٢٤٤٧٩٣	٢٣٧٨٦٩

سادسا - إعادة تشكيل قلم الترجمة وقد زيدت بسبب ذلك وظيفة من الدرجة الرابعة لرئيس القلم .

سابعا - اجراء تعديل طفيف في الوظائف الخارجة عن هيئة المال كانت نتيجة أن أصبح عددها ٥٦ في المشروع بدلا من ٥٧ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

هـ - أما اعتادات الباب الثاني فلم يدخل عليها تعديل الا تخفيض ٥٠ جنيا في بند ٣ أوجه .

وتذكر اللجنة أن من ضمن اعتادات البند ٨ مصاريف ثرية مبلغ ٦٠٠ جنية وهو عبارة عن المكافأة لرئيس لجنة تعديل قانون المرافعات الأهل والمخطوط وقد بدئ بادرار هذا المبلغ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء)

٦ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٥٧٨٨٩ جنيا وكان مقداره له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٣٥٢٤٤٥ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٤٣٤٤٤ جنيا بالتوزيع الآتي :

نقص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
—	٣٢٢٨	٢٨١٣٩١	٢٨٤٦١٩
—	١١١٦	٧١٠٥٤	٧٢١٧٠
—	٤٣٤٤	٣٥٢٤٤٥	٣٥٧٨٨٩
٤٣٤٤			الزيادة

٧ - ويرى من التفاصيل الواردة بالمشروع أنه زيدت وظيفة مستشار أجنبي بمحكمة الاستئناف المختلطة (١٨٠٠ جنية - ٢٣٠٠) سبق اعتمادها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ ووظيفة لترجم من الدرجة السادسة وخمس وظائف في الدرجة حرف (ب) وسبع وظائف في الدرجة حرف (ج) وأعلام الكتاب نظرا لزيادة العمل بالمحاكم المختلطة والنيابة المختلطة. وزيدت وظيفتان في الخدمة الخارجين عن هيئة المال في وظائف السعاة والقرائين .

وقد كان إنشاء هذه الوظائف سببا في زيادة اعتادات الباب الأول بمبلغ ٣٢٢٨ جنيا .

٨ - أما اعتادات الباب الثاني فقيا زيادة قدرها ١١١٦ جنيا نشأت أولا - من زيادة مبلغ ٢٠٠ جنية في بند ٥ أغذية المسجونين ومبلغ ١٠٠ جنية في بند ١١ أجرة نسخ وثائق - من تخفيض مبلغ ٦٠ جنيا في بند ٣ مساوي ومبلغت ومبلغ ٢٤ جنيا في بند ٦ لمكاتبات .

(ب) وأن يكون له وكيلان أحدهما من الدرجة الثانية والاخر من الدرجة الثالثة واجراءه تعديل في عدد الوظائف الأخرى ودرجاتها بحيث يصبح عدد الموظفين بهذه الادارة ٦٢ بدلا من ٧٣ بفر في المرتبات قدره ٥٢٤٠ جنيا .

ثامسا - ضم ادارة المحاكم الشرعية وادارة المجالس الحسينية الى بعضها وجعلها ادارة واحدة تسمى "ادارة المحاكم الشرعية والمجالس الحسينية" لما بينهما من الصلة وأن يكون مديرها من الدرجة الأولى (ب) وأن يكون له وكيلان أحدهما من الدرجة الثانية والاخر من الدرجة الثالثة وجعلت مجموع وظائف هذه الادارة ٩٩ بدلا من ٨٤ ووظيفة التي كانت موزعة على الإدارتين في السابق وكان ينص ادارة المحاكم الشرعية منها ٣٣ ووظيفة وادارة المجالس الحسينية وتفتش أقلام كتابها ٣١ ووظيفة وقد كانت وزارة الحفانية قد أجرت هذا الاملاص في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ قبل أن يصدر قرار لجنة الموظفين العليا .

وفي هذا الصدد رأت لجنة الحفانية والمالية مجلس النواب أنه لم تكن القائمة الحقيقية من ضم الإدارتين المذكورتين مع عدم وجود الصلة الظاهرة في أعمالهما وادارتها وتفتيش المتعلق بكل منهما خصوصا مع اخصال قضاء المحاكم الشرعية عن قضاء المجالس الحسينية وأنه لا يوجد ما يبرر هذا الضم معلقا بنقض النظر عن الوفرة الذي يمكن إجراؤه بنير التجاهل الى هذا الاجراء الذي ترى اللجنة المذكورة أن انه يؤثر في الرقابة المرجوة على أعمال المجالس الحسينية واقترحت أن يبادل ادارة المجالس الحسينية كيانها وأن تفصل عن ادارة المحاكم الشرعية ويتولاهما مدير كما كانت منذ انشأت إذ أن نظام المجالس الحسينية بعد مآثر عليه من تطورات مختلفة من عهد بيت المال قد أصبح نظاما قضائيا قائما بنفسه واخضعت حبله بالمحاكم الشرعية اعطاطا يبرر أن تقوم بالإشراف عليه ادارة خاصة يكون على رأسها مدير مسؤول . وقد واقتت وزارة الحفانية على وجهة نظر اللجنة المشار اليها وبناء على ذلك اقترحت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها فصل الإدارتين كما كانتا وأن يتولى ادارة المحاكم الشرعية مدير من الدرجة الأولى (ب) يماونه وكيل من الدرجة الثالثة في نظير الغاء ووظيفة رئيس مفتش المحاكم الشرعية التي هي من الدرجة الرابعة، وأن يتولى ادارة المجالس الحسينية مدير من الدرجة الثانية ويكون له وكيل من الدرجة الثالثة وأن يحصل توزيع باقي الموظفين على الإدارتين بنسبة حاكبة لكل ادارة منهما، وبذا لا تكون هناك حاجة الى زيادة في عدد الوظائف أوفي ربط المصالحات .

وقد وافق مجلس النواب على وجهة نظر لجنة المالية واقتراحها ، والجنة توافق على احدث هذا التغيير لما فيه من المصلحة الغالبة لادارة المجالس الحسينية التي ترى اللجنة أنها تحتاج الى اهتمام خاص بأعمالها وإلى اشراف جدي ومستمر على أعمال المجالس الحسينية وتفتيش قراراتها خصوصا وأنه لا يترتب على تنفيذ الاقتراح المذكور زيادة في عدد الوظائف التي يرأسها لجنة الموظفين العليا أو في ربط المصالحات المدوج بالميزانية ، لأن هذا التغيير لا يترتب عليه الا رفع وظيفة من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة، وهما تان الدوران متساخنان في بعضهما .

وبناء على ما سبق ذكره بالفقرة (٢) وزعت اعتمادات هذا الفرع على فصوله الثلاثة بالكيفية الآتية :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - عام الاستئناف	١٢٨	١١٦١٤٨	١١٦٢٧٦
٢ - النيابة العمومية	٢٥١٧	١٤١٥٠١	١٤٦٠١٨
٣ - المحاكم الأهلية	٤٦١٩	٧٠١١٢٠	٧٠٥٧٤٩
المجملة	٩٢٦٤	٩٥٨٧٦٩	٩٦٨٠٣٣
الزيادة	٩٢٦٤		

فصل ١ - عام الاستئناف

١٣ - قدر لمصروفات هذا الفصل في المشروع مبلغ ١١٦٢٧٦ جنيا وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١١٦١٤٨ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ١٢٨ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - مايات وأجور مزيات	٤٨	١٠٠١٦٢	١٠٠٢١٠
٢ - مصاريف عمومية	٨٠	١٥٩٨٦	١٦٠٦٦
المجملة	١٢٨	١١٦١٤٨	١١٦٢٧٦
الزيادة	١٢٨		

١٤ - لم يطرأ تغير على عدد الوظائف في هذا الفصل سواء أكان في الدرجات العامة أم في الدرجات الخارجة من هيئة البكال.

وقد أدرج في المشروع لربط وظيفة رئيس محكمة استئناف القاهرة مبلغ ٣٠٠٠ جنيا باعتبار أن شاغلها كان يتناول هذا المرتب لأنه كان وزيرا سابقا وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب بحق إدراج الربط في المشروع باعتبار ٢٠٠٠ جنيا وهو المقرر لرتب هذه الوظيفة . وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا ويتبين والحالة هذه حذف مبلغ ١٠٠٠ جنيا من اعتمادات الباب الأول في هذا الفصل .

وتذكر اللجنة أنه أتفق في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ثلاث وظائف لمستشارين بمحكمة استئناف أسيوط وقد شطت فلا .

١٥ - أما اعتمادات الباب الثاني فليس فيها إلا زيادة قدرها ٨٠ جنيا في بند ٥ إحصار ومياه وآبارية .

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

٩ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٧٩٦٧٠ جنيا وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٧٤٣٦٤ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٥٣٠٦ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - مايات وأجور مزيات	٢٠٥٠	١١٢٣٥٠	٦٢٣٨٥٠
٢ - مصاريف عمومية	٣٢٥٦	١٣٠٢٩	١٦٢٨٥٠
المجملة	٥٣٠٦	٧٤٣٦٤	٧٩٦٧٠
الزيادة	٥٣٠٦		

١٠ - وبمراجعة التفصيلات الواردة بالمشروع يتبين أنه فيما يخص بالوظائف العامة أخصت وظيفة من وظائف مستخدمي الدرجة السادسة وأثنى بدلا عنها وظيفة مفتش على أموريات التسجيل من الدرجة الرابعة وزيدت خمس وظائف حرف (ج) في القسم الكتابي ووظيفتان في الخدمة السارة أحدهما لساح والثانية لفراش .

وتربح أسباب إنشاء هذه الوظائف إلى اتساع نطاق عمل التسجيل الذي تمل عليه البيانات الواردة في الملحق رقم (١) ولإتشاء مأمورية تسجيل بمنطقة.

١١ - أما اعتمادات الباب الثاني فبها زيادة قدرها ٣٢٥٦ جنيا نشأت (أولا) - من زيادة مبلغ ٦٠ جنيا في بند ٣ كسوى ومليوسات ومبلغ ٥٥٠ جنيا في بند ٩ أجور النسخ وزيادة العمل ومبلغ ٢٧٧٦ جنيا في بند ١٠ لتسوية الأداة التي صنعت للساحنين من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ (وثانيا) - من تخفيض مبلغ ٨٠ جنيا في بند ٥ أثاث وترميمات جبرية .

فرع ٤ - المحاكم الأهلية

١٢ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٩٦٨٠٣٣ جنيا وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٩٥٨٧٦٩ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٩٢٦٤ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - مايات وأجور مزيات	١٠١٦٢	٨٢٤٥٠٦	٨٣٤٦٦٨
٢ - مصاريف عمومية	٦١٣	١٢٦١٥٢	١٢٧٧٦٥
٣ - أعمال جديدة	١٥١١	٨١١١	٦٦٠٠
المجملة	١٥١١	١٠٧٧٥	٩٦٨٠٣٣
الزيادة	١٥١١		

خاصاً - أنه زيدت ١٢ وظيفة في الخدمة الخارجين عن هيئة العال بالنيابة العمومية، وهي محاسب وفراشين وسعاة احتضروا بادئا إنشاء نيابة جديدة بسندون ومبان جديدة بقر النيابة العمومية وانتقل بعض التيايات الى دور جديدة أوسع من التي كانت تشغلها .

وقد كان إنشاء جميع الوظائف السالف ذكرها وزيادة مبلغ ١٣٠٠ جنيه المتقدم ذكره سبياً في زيادة مبلغ ٥٩٧٨ جنيناً في اعتادات الباب الأول . هذا ، وقد ذكر اللجنة أن لجنة الحفانية مجلس النواب يعد تبادل الرأي مع وزارة الحفانية وسعادة النائب العمومي رأت إلغاء وظيفة رئيس نيابة الاستئناف لعدم الحاجة إليها لوجود وظيفة المحامي العمومي ، ولأن الوظيفة المذكورة كان يشغلها في أغلب الأحيان المحامي العمومي ، ولكن لجنة المالية مجلس النواب رأت في تخفيضها هذه الوظيفة حتى تبحث لجنة الموظفين العليا وظائف النيابة العمومية مستندة الى أن البرلمان قد سبق أن وافق على قائلها .

ولدى مناقشة ذلك أمام مجلس النواب تقدم اقتراح بطلب إلغاء الوظيفة المذكورة لعدم الحاجة إليها فوافق المجلس على ذلك وعلى حذف الاعتداد المقدر لهذه الوظيفة - الأمر الذي يتعين بناء عليه تخفيض مبلغ ١١٤٠ جنيناً من اعتادات الباب الأول لهذا الفصل ، وهذه اللجنة توافق على ما تم .

١٨ - أما اعتادات الباب الثاني فبها زيادة قدرها ٥٠ جنيناً نشأت من زيادة مبلغ ٤٠ جنيناً في بند ١٢ التليفونات والتلغراف ومبلغ ١٠ جنيناً في بند ١٤ مصاريف ثرية وذلك بسبب أسعار العمل الذي سلف ذكره .

١٩ - هذا ، وقد تضمن اعتبار الأعمال الجديدة في هذا الفصل - بنده ١٥ - مبلغ ٦٠٠ جنيناً لتأثيث المكاتب الجديدة الخاصة بمشروع تنظيم وتوسيع قسم الطب الشرعي .

فصل ٣ - الحاكم الأهلية :

٢ - قدر لمصروفات هذا الفصل في المشروع مبلغ ٧٠٥٧٣٩ جنيناً وكان مقدراً لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٧٠١١٣٠ جنيناً فتكون هناك زيادة قدرها ٤٦١٩ جنيناً بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤١٣٦	٦٠١٦٥٤	٦٠٥٧٩٠	١ - مايات وأجور مرتبات
١٤٨٣	٩٢٤٦٦	٩٢٩٤٩	٢ - مصاريف عمومية
—	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٣ - أعمال جديدة
٤٦١٩	٧٠١١٣٠	٧٠٥٧٣٩	الجنة
٤٦١٩			الزيادة

فصل ٢ - النيابة العمومية

١٦ - قدر لمصروفات هذا الفصل في المشروع مبلغ ١٤٩٠١٨ جنيناً وكان مقدراً لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٤١٥٠١ جنيناً فتكون هناك زيادة قدرها ٤٥١٧ جنيناً بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	٥٩٧٨	١٢٢٦٩٠	١٢٨٦٦٨	باب ١ — مايات وأجور مرتبات
—	٥٠	١٦٧٠٠	١٦٧٥٠	» ٢ — مصاريف عمومية
١٥١١	—	٢١١١	٦٠٠	» ٣ — أعمال جديدة
١٥١١	٦٠٢٨	١٤١٥٠١	١٤٩٠١٨	الجنة
٤٥١٧				صافي الزيادة

١٧ - يشمل هذا الفصل وظائف النيابة العمومية ووظائف الطب الشرعي ويرى من التفصيلات الواردة بالمشروع :

أولاً - أنه زيدت اثنا عشرة وظيفة على وظائف أعضاء النيابة منها ست وظائف لوكلاء نيابة درجة ثانية وخمس وظائف لوكلاء نيابة درجة ثالثة ووظيفة لمساعد نيابة . ومن هذه الوظائف عشر (خمس في الثانية وخمس في الثالثة) أنشئت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٢٩ ومكثت ضللاً ، والانتان الباقيتان مطلوبتان بسبب إنشاء محكمة سنودالجزية .

ثانياً - أنه زيدت وظيفة من الدرجة حرف (ب) لسكري بقم التخفيض ، وفي هذا الصدد ذكر اللجنة أن الوظائف الواردة بقم التخفيض هي ثلاث : أولها بالباشفتش من الدرجة الثانية يتقاضى شافها مرتباً شخصياً قدره ١٧٥٠ جنيناً ، وثانيها وظيفة مساعد بالباشفتش من الدرجة الثالثة ، وثالثها هي وظيفة السكريب سافعة الذكر ، وتلاحظ اللجنة أن وظيفة مساعد بالباشفتش لم يوافق البرلمان في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ على إحيائها ، ولكن الوزارة أنشأتها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وشغلت ضللاً بموظف بقدر ، وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب في تخفيض مدم تجسيد عقد استخدام الموظف الذي يشغل هذه الوظيفة حتى يمكن التأقلا بعد ذلك ، ووافق على ذلك مجلس النواب ، وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضاً .

ثالثاً - أنه زيدت ثلاث وظائف ضمن الكادر الكلي لزيادة الأعمال بالنيابة العمومية .

رابعاً - أنه لم يطرح أي تغيير على جميع الوظائف الدائمة بقم الطب الشرعي الواردة بالمشروع وأنه قد طلب اعتبار مبلغ ١٣٠٠ جنيناً للدرجات الموقفة بهذا القسم لتعين ما يلزمه من الموظفين والمستخدمين بصفة موقفة الى أن تم لجنة الموظفين العليا بحث هذا القسم ، وذلك نظراً لاتساع أقسامه طبقاً للنظام الجديد . واللجنة توافق على هذا الاعتداد وتطلب - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية مجلس النواب - أن تسم أقسام الطب الشرعي في دوائر الحاكم الكلية بأجورها تحقفاً للفكرة الأساسية من تنفيذ هذا النظام .

فروع ٥ المحاكم الشرعية :

٢٥ - قدر لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٨٣٢٧٣ جنينا
وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٧٦٦٨٤ جنينا
فتكون هناك زيادة قدرها ٦٥٨٩ جنينا بالتفصيل الآتي :

مختص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
—	٤٨٠٠	١٥٤٩٣٦	١٥٩٧٣٦
—	١٧٨٩	١٦٣٤٨	١٨١٣٧
—	—	٥٤٠٠	٥٤٠٠
—	٦٥٨٩	١٧٦٦٨٤	١٨٣٢٧٣
—	٦٥٨٩		
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات			
باب ٢ - مصاريف عمومية			
باب ٣ - أعمال جديدة			
الجلسة			
الزيادة			

وقد وزعت هذه الاعتمادات على فصلين أولهما المحاكم الشرعية وثانيهما قلم
مقي الديار المصرية بالكيفية الآتية :

مختص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
—	٦٥٥٤	١٧٤٥٣٥	١٨١٠٨٩
—	٣٥	٢١٤٩	٢١٨٤
—	٦٥٨٩	١٧٦٦٨٤	١٨٣٢٧٣
—	٦٥٨٩		
المحاكم الشرعية فصل ١			
قلم مقي الديار المصرية فصل ٢			
الجلسة			
الزيادة			

فصل ١ - المحاكم الشرعية

٢٦ - قدر لمصرفات هذا الفصل في المشروع مبلغ ١٨١٠٨٩ جنينا ،
وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٧٤٥٣٥ جنينا ،
فتكون هناك زيادة قدرها ٦٥٥٤ جنينا بالتفصيل الآتي :

مختص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
—	٤٧٦٥	١٥٢٧٨٧	١٥٧٥٥٢
—	١٧٨٩	١٦٣٤٨	١٨١٣٧
—	—	٥٤٠٠	٥٤٠٠
—	٦٥٥٤	١٧٤٥٣٥	١٨١٠٨٩
—	٦٥٥٤		
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات			
باب ٢ - مصاريف عمومية			
باب ٣ - أعمال جديدة			
الجلسة			
الزيادة			

٢١ - يرى من التفصيلات الواردة بالمشروع فيما يختص باعتبارات
الباب الأول أنه زيدت وظيفة قاض من الدرجة الأولى ووظيفة مستخدم
في الدرجة السادسة وآخر في الدرجة حرف ب ١٢ ووظيفة لمستخدمين في الدرجة
حرف ج وكلها في الكادر الكائني وحسنت وظيفة من الدرجة الخامسة في الكادر
المذكور قللت إلى الديوان العام بسبب استبدال الموظف الذي كان يشغله به .
وقد دخلت الوظيفة المذكورة ضمن الوظائف التي خصصتها لجنة الموظفين العليا
بالديوان العام . كما زيدت فيما يختص بالمحضرين ووظيفة لمحضر في الدرجة حرف
ب ووظيفتان لمحضرين في الدرجة حرف ج (٧٢ - ١٤٤) وقد أُنشئت هذه
الوظائف كلها بسبب ما تقرر من افتتاح محكمة جزئية بسمود ولز إيداع الأعمال
بالمحاكم المركزية .

أما في الوظائف الخارجية من هيئة المال فقد زيدت ١٢ وظيفة لمحاسب
وفراشين وسعاة وبوابين بسبب إنشاء مبان جديدة بمرسى محكمة استئناف
مصر ومحكمة مصر الأهلية وإنشاء محكمة سمود ونقل محكمة الاسكندرية إلى
بناتها الجديدة .

وقد كانت الوظائف المنشأة السالف ذكرها سببا في زيادة اعتمادات
الباب الأول بمبلغ ٤١٣٦ جنينا عن اعتماداته في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

٢٢ - أما اعتمادات الباب الثاني فزيدت زيادة قدرها ٤٨٣ جنينا نشأت :
أولا - من زيادة ٢٥٠ جنينا في بند ١٧ مصاريف انتقال وبدل سفرية
ونقل ومبلغ ١٢٥٠ جنينا في بند ١٨ أثاث وترميمات جزئية بسبب انتقال
بعض المحاكم إلى دور جديدة ومبلغ ٤٠ جنينا في بند ١٩ التليفون والتلغراف
ومبلغ ٣٠ جنينا في بند ٢١ مصاريف ثرية واثاثيا - من تخفيض مبلغ
١٠٨٧ جنينا في بند ٢٠ إيجار ومياه وإفارة وكسح بسبب انتهاء إيجار المكان
الذي كانت تشغله محكمة الاسكندرية الأهلية نظرا لانتهاء مباني السراي
الجديدة وانتقالها إليها .

٢٣ - ويشمل البند ٢٥ أعمال جديدة مبلغ ٦٠٠ جنينه ١٠٠٠ جنينه
لتنظيم المقرات ومبلغ ٥٠٠٠ جنينه ثمن أرض ليهام مكان محكمة بولاق .
وتلاحظ اللجنة أن هذا الاعتماد مضي على إدراجها في الميزانية أكثر من
ثلاث سنوات وقد علمت أن الوزارة اهتمت إلى أرض تابعة لوزارة الأوقاف
وأنها شارحة في عملية الاستبدال .

وتذكر اللجنة في هذا الصدد أنها علمت أيضا أنه قد انتهى الأمر في بناء
محكمة مابدين في مكانها الحالي وأن مصلحة عموم المباني آتت وضع الرسومات
والمقاييس اللازمة وطلبت إخلاء المكان من المصالح التي تشغله وأن وزارة
الحفانية وافقت إلى مكان لنقل المحكمة فيه موقعا .

٢٤ - هذا وفيما يختص بالوظائف البائدة التي زيدت في ميزانية المحاكم
الأهلية والبيانات ترى اللجنة أن توجيه نظر وزارة الحفانية إلى إشغال بعضها
بالموظفين الذين يشغلون الوظائف الزائدة على الحاجة بديوان العموم .

٣١ - هذا وتكرر اللجنة سابق أن ضمنته تقاريرها السابقة من أن كثيرا من النود التي تقيم فيها الحاكم الجزئية أهلية كانت أو شرعية أصبح غير لائق سواء من جهة عدم صلاحيتها لأن تكون دورا للمدالة أو من جهة عدم انفتاحها عن كرامة القضاء وهيئة. وقد عمت الشكوى منها، وتطلب اللجنة من وزارة المحفانية أن تشمل هذا الموضوع بما يستحقه من العناية .

وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أن ميزانية مصلحة المباني التي أقرها البرلمان تتضمن مبلغ ١٠٨٠٠٠ جنيه لمبان مختلف أنواع الحاكم وهي ميزنة تفصيلا في الملحق رقم ٢

فرع ٦ - المجالس الحسبية

٣٢ - قلدر لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٣٣٥٠ جنبا وكلفت مقداره في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٤٢١٣٦ جنبا فتكون هناك زيادة قدرها ١١١٤ جنبا بالتفصيل الآتي :

مخصص	زيادة	
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جيبه	جيبه	جيبه
١ - ماهيات وأجر ومزونات	٣٨٦٠٠	٣٩٦١٤
٢ - مصاريف عمومية	٣٥٣٦	٣٧٣٦
٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٢٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٣٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٤٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٥٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٦٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٧٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٨٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩١ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٢ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٣ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٤ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٥ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٦ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٧ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٨ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
٩٩ -	١٢١٤	٤٢١٣٦
١٠٠ -	١٢١٤	٤٢١٣٦

٣٣ - ولم يدخل تعديل على ما على وظائف هذا الفرع ولكن الزيادة الموجودة في الباب الأول وقدرها ١٠١٤ جنبا نشأت من تعديل ربط الماهيات .

٣٤ - أما اعتمادات الباب الثاني ففها زيادة قدرها ٢٠٠ جنيه كلها في بند ٢ مصاريف انتقال وبلد سفرية ونقل .

٣٥ - هذا ولما كان من الأعمال الهامة بالمجالس الحسبية - خاصة الأوصياء والقوام والحفاظة على أموال القصر والمحجور عليهم والناثين والعمل على إيداعها أو استثمارها بمجتمعات مأمونة - فقد استعملت اللجنة من المبالغ المتوافرة والمستكمرة للقصر والمحجور عليهم والناثين بصودر المجالس الحسبية في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ فوفدت لها البيانات المثبتة في الملحق رقم (٣) والتي منها يتبين أن المبالغ الباقية طرف الأوصياء والقوام والكلاء عن الناثين لغاية شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ تبلغ ٤٥٨٦٥٣ جنبا و ٦٤٦ مليا وهو مبلغ جسم يدل على عدم عناية المجالس بهذا الموضوع وضعف الرقابة فيه وهو ما يدعو اللجنة إلى لفت نظر الوزارة إلى هذا الأمر الهام والعمل وسوامين جهة التشريع أو الرقابة ، على تنفيذ قرارات المجالس الحسبية للوصول إلى الحفاظة على أموال المحجور عليهم والقصر ومن في حكمهم وسرعة استثمارها .

٢٧ - يتبين من التفصيلات الواردة بالمشروع أنه زيدت الوظائف الآتية :

أولا - وظيفتان ضمن وظائف رؤساء محاكم الأقاليم وأمران ضمن وظائف نواب محاكم الأقاليم ووظيفتان قضاة من الدرجة الأولى .

ثانيا - وظيفتان من الدرجة السادسة وثلاث وظائف حرف ب وست وظائف حرف ج في الكادر الكلي .

ثالثا - ١٧ وظيفة في الخدمة الخارجية عن هيئة البكالج و فرائين وخزافه وبرابرين وسعاة .

وقد استمدى زيادة جميع الوظائف المتضمن ذكرها إنشاء محكمة للمنايا وشيئين الحكم الابتدائيتين التشريعتين وعكة سمود الجزئية الشرعية .

وقد كان الاقتراح انلاص بمحكي شيئين الحكم والمنايا المذكورين أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ فقرر مجلس النواب حذف الاعتماد المطلوب لما مع حالة المسألة إلى بلجة المالية، وقد حل البرلمان قبل أن تنظر اللجنة للمذكورة في الموضوع .

وتوافق اللجنة على إنشاء هاتين المحكمتين وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية مجلس النواب لأن الإحصائيات دلت على أن أعمال هاتين المحكمتين تعادل تقريبا أعمال بعض المحاكم الابتدائية الشرعية الحالية ، هذا فوق ما يكسبه الأهليون من إنشاء هاتين المحكمتين من تقرب التقاضي عليهم وتقدير ما يصرفه المتقاضون من أهالي مديرية المنوفية في الانتقال إلى وسطا والمتقاضون من أهالي مديرية المنيا إلى بنى سويف .

وقد كان إنشاء الوظائف المتقدم ذكرها سببا في زيادة اعتمادات الباب الأول بمبلغ ٨٠٠ جنيه من اعتمادات ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

٢٨ - أما اعتمادات الباب الثاني ففها زيادة قدرها ١٧٨٩ جنبا نشأت من زيادة ١٠٠ جنيه في بند ٢ مصاريف انتقال وبلد سفرية ونقل ومبلغ ١٠٠٠ جنيهات في بند ٣ إيجارات ومياه وآفارة وكسح ومبلغ ٩٠٠ جنيه في بند ٤ أثاث وتزجيمات جزئية ومبلغ ٢٠٠ جنيه في بند ٥ التليفون ومبلغ ٦٥ جنيه في بند ٦ مصاريف ثورية .

وقد دعا إلى هذه الزيادة إنشاء المحاكم الجديدة المتقدم ذكرها .

٢٩ - أما اعتمادات الباب الثالث المخصصة لهذا الفرع فواردة بالبند ٨ وقدرها مبلغ ٥٤٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٤٠٠ جنيه لأعمال بعض دقترانات على النظام الحديث ومبلغ ٥٠٠ جنيه للبناء أرض لبناء مكان محكمة الأزبكية وهذا الاعتماد أدرج من ثلاث سنوات مضت .

وقد علمت اللجنة أنه لم يحصل لى لى الآن الشعور على الأرض المطلوب إنشاء المحكمة عليها وتطلب إلى وزارة المحفانية أن تتبنى من أبحاثها في هذا الموضوع وأن يحصل اختيار الأرض اللازمة لهذا الغرض في وقت قريب .

٣٠ - أما اعتمادات الفصل ٢ - فلم متى الديار المصرية فلم يطرأ عليها تغيير ما سوى زيادة مبلغ ٣٦ جنبا نشأت من تعديل الربط والملاوات الاعتيادية .

بعد البيانات التي ذكرت بحالها خاصة بالاعتدلات ترى اللجنة ذكر ما يأتي :

٣٦ - أولا - أشارت هذه اللجنة في تقاريرها السابقة إلى ما ينبغي تحقيقه من وجوه الإصلاحات المختلفة سواء كانت خاصة بتعديل تشكيل المحاكم المختلطة أو بالتشريع للأهل والمختلط الخاص بالمرافعات التجارية والمدينة أو بإنشاء محكمة قضائية وإبرام مدينة أو بتعديل قانون تحقيق الجنايات وقانون المجالس الحسبية وغير ذلك من الإصلاحات اللازمة لرفع مستوى العدالة بالبلاد . وقد علمت أن وزارة الحفانية أخذت من ذلك الوقت في بحث هذه الزغبات وتبقيتها وشكلت بلانا مختلطة لهذا الغرض إلا أن أغلب هذه الجبان لم يتم أعمالها إلى الآن وإن بعضها في حاجة إلى إعادة تشكيله وقد كان تعطيل الحياة التجارية سببا مباشرا في إيقاف كثير من أعمال هذه الجبان من اتسام الأغراض التي شكلت من أجلها وتنفيذ الإصلاحات التي كان مرغوبا فيها .

ولما كان من المرغوب فيه بل ومن الضروري الانتهاء من دراسة للمباحث العامة المعرضة على الجبان المذكورة والبت برأي فيها ، فقرر اللجنة من جديد وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية مجلس النواب - أن تخطر الوزارة في السبل المؤدية إلى قيام الجبان المذكورة بأعمالها والاتهاء منها بالنتيجة المقصودة .

وفي هذا الصدد تشير اللجنة إلى النشاط الباقي في أعمال لجنة تنقيح قوانين المرافعات وهو اصلاح كانت تدعو الحاجة إليه من زمن بعيد .

وتطلب اللجنة بهذه المناسبة أن تقدم الوزارة إلى المجلس في هذه المورة مشروع محكمة النقض والإبرام المدنية .

٣٧ - ثانيا - ولما كان البرلمان قد أقر القانون رقم ١٢ الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ والذي يقضي بإعادة اختصاص القاضي الجزئي بالمحاكم الابتدائية إلى ما كان عليه قبل صدور المرسوم بقانون الذي رفع اختصاص القاضي الجزئي النهائي من ٢٠ جنينا إلى ٤٠ جنينا والابتدائي من ١٥٠ جنينا إلى ٢٥٠ جنينا ، ولما كان مجلس النواب أقر مشروع قانون إلغاء محاكم الأخطاط وهو مطروح الآن بمجلس الشيوخ في لجنة الحفانية ويخطر تقديمه إلى المجلس قريبا . ولما كان عدد قضايا المواد المخدرة التي هي من اختصاص تلك المحاكم قد زاد زيادة كبيرة إذ بلغ عدد الأحكام الصادرة في هذه القضايا من يوم تنفيذ هذا القانون الواقع في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ حتى نهايته شهر فبراير سنة ١٩٣٠ ١١٥٢٢٤ حكما . ولما كانت اللجنة ترى من الإحصائيات المختلفة الخاصة بأعمال المحاكم الأهلية - سواء القضاء بالمدينة أو في قضايا الجنب والجنابات - أن العبء الملقى على مائة هذه المحاكم ما زال كبيرا - ترى اللجنة أنه أصبح من التمين بل ومن الضروري .

أولا - إعادة النظر في أعمال المحاكم لمعرفة أين يقع العبء الجديد بسبب تطبيق القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ وإلغاء محاكم الأخطاط عند موافقة مجلس الشيوخ على المشروع القاضي بذلك .

ثانيا - بحث قوانين الاختصاص والإجراءات بصفة عامة لاختيار أصح الطرق وأوقافها لتوزيع الاختصاص من جهة ولاختصار الإجراءات من جهة أخرى .

٣٨ - ثالثا - هذا ، وتذكر اللجنة أنه توجب على تطبيق المرسوم بقانون الذي صدر في سنة ١٩٢٥ وألغى لقاضي الأحالة أن يقرر بحالة بعض الجنابات على محاكم الجنب في بعض ظروف معينة تسمح بالاكتفاء بتوقيع عقوبة الجنبه أن أجل إلى المحاكم الجزئية ١٣٠٠ جنابة في سنة ١٩٢٨ وأن محاكم الجنابات نظرت ٢١٠٠ جنابة . وليس هناك شك في أن هذه النتيجة بيننا قد تكررت في السنوات التالية وكان من وراء ذلك إهمال كامل للقضاة الجزئيين بالمثل - فترى اللجنة أن الحاجة أصبحت ماسة إلى ضرورة إعادة البحث في تقسيم القضايا إلى جنح وجنايات .

٣٩ - رابعا - هذا ، وتذكر اللجنة مع الأسف أنه تبين من الإحصائيات الخاصة بالمجلس الاحتياطي عن المتهمين الذين لم يحالوا على المحاكم الجزئية أو محاكم الجنابات (ملحق رقم ٤) أنه قد زادت نسبتهم زيادة محسوسة في سني ١٩٢٨ و ١٩٢٩ خصوصا إذا ما قورنت بالسنتين السابقتين عليهما في جميع مدد هذا المجلس الاحتياطي .

وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى أنه يوجد مشروع قانون معروض على مجلس النواب بتعديل المواد الخاصة بالمجلس الاحتياطي في قانون تحقيق الجنابات .

٤٠ - خامسا - أما فيما يخص بالقضاء الشرعي فتذكر اللجنة أن مجلس الشيوخ قد صدق أخيرا على القانون الخاص بانتداب دائري محكمة الاستئناف الشرعية للنظر في المبادئ المختلف عليها على مثال التشريع الموجود في المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ، ولا شك أن القانون المذكور سيكون من آثاره تثبيت المبادئ الشرعية .

هذا ، وتذكر اللجنة أيضا أن المرسوم بقانون الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية الذي صدر أثناء تعطيل الحياة التجارية معروض على البرلمان ضمن المراسم بقوانين التي صدرت في المدة المذكورة .

٤١ - سادسا - وتلفت اللجنة من جديد نظر الوزارة إلى موضوع تناقض الأحكام بين جهات الأحوال الشخصية المختلفة وتأمل أن يفي بهذا الموضوع عناية كافية نظرا لما شوهد من الآثار السيئة التي تقترب من تضارب الأحكام بين جهات الأحوال الشخصية المذكورة .

هنا ، وتذكر اللجنة أيضا أنها فيما يخص بطوائف غير المسلمين فانها - هذا أروع منها - تسير في قضائهم الشخصي غير لوائح متناهية تنص على اختصاصاتها وتقتضي الضرورة بوضع قوانين خاصة بترتيب قضائهم .

فرع ٤ - المحاكم الأهلية :

جنيه

٨٣٢٥٢٨ باب ١ - ماهيات ومرتببات بعد حذف ٧١٤٠ جنيا .

١٢٦٧٦٥ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٦٦٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٥ - المحاكم الشرعية :

جنيه

١٥٩٧٣٦ باب ١ - ماهيات ومرتببات .

١٨١٣٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٥٤٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٦ - المجالس الحسينية .

جنيه

٣٩٦١٤ باب ١ - ماهيات ومرتببات .

٣٧٣٦ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٤٧ - وبناء على جميع ما تقدم تطلب اللجنة الموافقة على اعتمادات هذه الوزارة وفروعها كالاتي وقد أقرها مجلس النواب :

فرع ١ - ديوان العموم :

جنيه

٦٠٣٩٢ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتببات .

٧٧٠٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء) :

جنيه

٢٨٤٦١٩ باب ١ - ماهيات ومرتببات .

٧٧٧٠١ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق) :

جنيه

٦٣٣٨٥ باب ١ - ماهيات ومرتببات .

١٦٢٨٥ باب ٢ - مصاريف عمومية .

ملحق رقم ٢

بيان الأعمال المدونة بميزانية مصلحة عموم المباني خاصة بوزارة
الحفانية والإصاغات المطبوعة لها

جنيه

- ١ - بناء دار المحكمة المختلطة بالقاهرة .
- ٢ - بناء محكمة الاسكندرية الأهلية .
- ٣ - بناء دور علوي فوق سراي محكمة الاستئناف الأهلية .
- ٤ - بناء محكمة البصرة الأهلية والشرعية والمجلس الحسي .
- ٥ - بناء محكمة طابدين الجزئية الأهلية .
- ٦ - بناء محكمة الاستئناف والمحكمة الكلية الشرعية بأسبوط .
- ٧ - بناء محكمة الخليفة الجزئية الأهلية .
- ٨ - بناء محكمة امبابه الأهلية الجزئية والشرعية والمجلس الحسي .
- ٩ - تعديلات وإضافات بمحكمة المنصورة المختلطة .

٨٠٠٠

١٠٨٠٠٠

ملحق رقم ١

احصاء بأعمال أقلام التسجيل بالمحاكم المختلطة في السنتين الأخيرتين

١٩٢٩-١٩٢٨	١٩٢٨-١٩٢٧	
١٤٢٣٩	١٣٢٥١	طود رسمية
٣٦٢١٦	٣٤١١٢	مبادات عقارية
١٣٤٢١٣	١١١٣٤٦	تسجيلات عقارية
١٤٤٥٥	١٢١٨٧	تسجيل دهرات عقارية
٢٨٩٢٢	٣٥٥٦٥	تصديق على إصاغات وتواريخ ثابتة

٢ - فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام :

وزعت الاعتمادات المطلوبة لمصرفات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة كما هو مبين في الجدول الآتي مع المقارنة بما كان مقررا لهذا الفرع في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	١٦٦٨٠٠٨	١٨٨٧٤٢٧	٢٠٥٤٤٥٠
—	١٥٤٦٦	١٠١٦٦٢٥	١٠٣٢٠٩١
٣٩٠١٢	—	٢٥٨٧٧١	٢١٩٧٥٨
٣٩٠١٣	١٨٢٢٧٤	٣١٦٣٠٢٨	٣٣٠٦٢٩٩
١٤٣٢٦١	—	—	ساق الزيادة

وقد وزعت اعتمادات هذه الأبواب مجمعة على ثمانية فصول .

- ١ - الإدارة العامة والبعثات العلمية .
- ٢ - المدارس العالية .
- ٣ - المدارس الثانوية .
- ٤ - المدارس الابتدائية للبنين .
- ٥ - المدارس التخصصية ومنها التعليم الفني .
- ٦ - مدارس البنات غير الأولية ورياض الأطفال .
- ٧ - التعليم الأولي .
- ٨ - الفنون الجميلة .

الباب الأول - المصاحبات والأجر والمرتبات .

المصاحبات :

٣ - ظاهرا مما ذكر به أنه المبلغ المطلوب احتياجه لهذا الباب هو ٢٠٥٤٤٥٠٠ جنيه يقابله مبلغ ١٨٨٧٠٦٤٢٧ جنيه في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فتكون هناك زيادة قدرها ١٦٦٨٠٠٨ جنيتات .

ويتبين من المشروع أن عدد الوظائف الدائمة أصبح ٩٣٢٩ وظيفة ، بما فيها وظائف التذاكر والوظيفية المتقولة من بند "نشر التعليم العام" وقد كان هذا العدد ٦٢٠٠ وظيفة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فتكون هناك زيادة قدرها ٣١٦٣٠٢٨ وظيفة في مختلف صفوف التعليم .

(جلسة أول مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

القسم الثاني - المصروفات

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عمود شكرى باشا) .

١ - بلغ المقدر لمصروفات هذه الوزارة مبلغ ٣٠٣٩٣٠٩٧٥ جنيه وكان المقدرها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٣٠٢٤٧٠٣٧٣ جنيه فتكون هناك زيادة قدرها ١٤٦٩٠٢٢ جنيه .

وقد قسمت مصروفات هذه الوزارة على ثلاثة فروع : أولا ديوان العموم والتعليم العام ، والثاني إدارة عموم الآثار المصرية ، والثالث دار الآثار العربية بدلا من فرع واحد في ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وذلك نظرا لصدور مرسومين ملكيين أولا في ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ بفصل مصلحة الآثار المصرية ودار الآثار الملكية من وزارة الأشغال العمومية والحقها بوزارة المعارف العمومية وتأتيها في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بفصل دار الآثار العربية من وزارة الأوقاف والحقها بوزارة المعارف العمومية ، وقد حصل هذا الضم أسوة بما هو متبع في البلاد الأخرى من أن مثل هذه المصالح تتبع وزارة المعارف العمومية ، ولأنه من المصلحة توحيد إدارة المتاحف الخفية حتى يتم بينها التعاون الفني والحسابي فيتوفر بسبب ذلك التوحيد بعض التوفقات .

وفي الجدول الآتي بيان توزيع الاعتمادات المطلوبة للمشروع على الفروع الثلاثة المتقدم ذكرها مع مقارنتها بما كان مقررا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	١٤٣٢٦١	٣١٦٣٠٢٨	٣٣٠٦٢٩٩
—	٢٩٥٨	٣٣٥٩	٧٦١١
—	٣٨٣	١٠٣٦٦	١٠٧٥٩
—	١٤٦٩٠٢	٢٢٤٧٣٧٣	٣٣٩٣٩٧٥
١٤٦٩٠٢	—	—	الزيادة

(ب) معهد التربية :

أدرج بالمشروع ست عشرة وظيفة لهذا المعهد بدرجات مختلفة لأساتذة ومدرسين بمجموع مرتباتهم ٦٥٥٥ جنيتها، وقد أُنشئ هذا المعهد بمرسوم هانوف صدر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩، والفرض منه أن يعمل على مدرستي المعلمين العليا في تخرج المعلمين اللازمين للدارس الابتدائية والثانوية وستكون نتيجة إنشاء هذا المعهد إنهاء مدرستي المعلمين تدريجيا ، وقد ألغيت السنة الأولى من هاتين المدرستين ومنظور إلغاء السنة الثانية في العام الدراسي المقبل .

والمرسوم بقانون سالف الذكر مرسوم على مجلسي البرلمان ضمن المراسم بقوانين التي صدرت مدة تعطيل الحياة النيابية . وقد رأت لجنة المصارف مجلس النواب إعادة مدرستي المعلمين العليا فوروت وزارة المعارف العمومية أنها ترى إعادة السنة الأولى من مدرسة المعلمين العليا العلمية حتى يتم البحث. وقد وافقت على هذا الرأي لجنة المالية بمجلس النواب على أن يؤخذ ما يلزم من التكاليف للسنة الأولى المذكورة من الوفورات وأن يترك الموضوع بأكمله للوزارة لبحث فيه . يرى تفرصه على المجلس، وذلك نظرا لتشعبه واختلاف وجهة النظر فيه .

وكان من وراء ما تقدم ذكره أن أقصص عدد المدرسين والموظفين بمدرستي المعلمين العليا إلى ٦٥ بدلا من ٧٧ في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠

(ج) مدرسة الزراعة العليا :

زيد ضمن وظائف هذه المدرسة وظيفتان لمساعدتي مدرسين من الدرجة السادسة، وذلك بسبب التوسع في قبول الطلبة الجدد بحيث يكون عدد طلبة السنة الأولى ١٢٠ طالبا بدلا من ٨٠ طالبا .

(د) مدرسة الطب البيطري :

أصبح عدد للمدرسين والموظفين بهذه المدرسة ٢٣ موظفا بدلا من ٩ في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ بزيادة ١٤ وظيفة تقرر إنشاؤها أثناء العام الماضي وأصبح الاختلاف المقدّر لهذه المدرسة في المشروع ٩٤٠٨ جنيتها بدلا من ٣٧٦٨ جنيتها في ميزانية سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ . وبسبب ذلك أنه أُعيد تنظيم هذه المدرسة بناء على التقدير التي قدّمتها لجنة تنظيمها في العام الماضي وطلب لها اعتماد اضافي لهذا الغرض، وبين لها أساتذة ومدرسون يقومون بأغلب شؤون التدريس فيها بدلا من ترك الدراسة الفعلية للتدوين بالأسامة وتولى نظارتها أحد الأساتذة الأجانب على أساس أن الناظر يجب أن يكون أستاذا .

وقد ازداد الإقبال على هذه المدرسة بسبب التنظيم المذكور فأصبح في السنة الأولى ٧٣ طالبا وكان بها في السنة الماضية ٣٦ طالبا .

(هـ) دار العلوم :

تضمن المشروع إلغاء وظيفة وكيل المدرسة التي كان راتبها ٨٤٠ جنيتها وستبقى ثلاث عشرة وظيفة من وظائف هذه المدرسة بسبب نقص عدد الطلبة المنظر حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية بتمهيزية دار العلوم بسبب انتقال هذه المدرسة من نظام الأربع السنوات الدراسية إلى نظام الخمس السنوات ولكن هذا التخفيض سيكون موقتا .

وقد ورد بالمشروع كما سلف الذكر تأثير إعادة النظر في حوجة وراتب هذه الوظيفة عند خلوعها، وفي رأى اللجنة أنه لا عمل لوجود هاتين الوظيفتين، وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب بأغلبية الآراء إيفاءها على أن تنفى وزارة المعارف العمومية ببحث هذا الموضوع بأكمله على ضوء تقرير الخبير الذي تدبته الوزارة وأن تقدم المجلس برأى فيه في الميزانية المقبلة . وقد وافق مجلس النواب على ذلك ، وهذه اللجنة توافق على ما تم .

٥ - ثانيا المدارس العالية .

(١) مدرسة الهندسة :

لبدخل تغيير في عدد للمدرسين والموظفين بهذه المدرسة، فقد ظل عددهم ستيه كما كان في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ . وأما حصل تعديل في درجات بعض الوظائف اقتضاء تقسيم هيئة التدريس بالنسبة إلى الأستاذية وفيها وأوتت الوزارة بأن الترتيب المدرج بمشروع الميزانية عرضة لتغيير متى تمت الاجراءات التي تقتضيها حركة تنسيق خطط الدراسة التي شرع فيها في العام الماضي .

وترى اللجنة أن لمدرسة الهندسة أهمية خاصة ، لأنها هي التي تؤدي وزارة الأشغال العمومية وجميع المصالح الهندسية والميكانيكية والكهربائية تمكينها من القيام بالمشروعات المختلفة ، وقد تبين من المناقشات السليمة التي أقيمت في هذا المجلس ومجلس النواب أن من أهم أسباب عدم تمكن وزارة الأشغال العمومية والمصالح المختلفة كمن إنجاز المشروعات المنيقوتشيد المنشآت اللازمة للمصالح المختلفة قلة المتخصصين . وتذكر اللجنة أنه انضم لها بكل أسف من البيان الخاص بعدد المتخصصين في السنوات الست الأخيرة أنه لا يوجد تقدم في عدد خريجي هذه المدرسة ، بل أن الأمر يمكن ذلك من عدم كان معددهم في سنة ١٩٢٩ أقل منه في سنة ١٩٢٤ كما يظهر ذلك من الأرقام الآتية :

السنة	عدد من تخرجوا
١٩٢٤	١٤٤
١٩٢٥	١٣٤
١٩٢٦	١١٣
١٩٢٧	٨٠
١٩٢٨	١١٢
١٩٢٩	١٢٥

وقد علمت اللجنة أن عدد من التخرجوا بالسنة الأولى في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ ٩٧ طالبا وأن من التخرجوا بالقسم الإحصائي يبلغ عددهم ٦٩ طالبا ، وهو عدد لا يكفي لسد حاجات البلاد في السنوات المقبلة .

ولما كانت اللجنة تعلم أن الإقبال على هذه المدرسة كبير ترى أنه من الواجب على وزارة المصارف العمومية إما توسيع هذه المدرسة في أقرب وقت بحيث تسمح بضعف العدد الذي يقبل الآن على الأقل، أو إقضاء مدرسة أخرى لها عسمة، وتطلب إلى الوزارة اعتماد ما يلزم لتنفيذ إحدى التكمين في ميزانية العام المقبل .

من لجنة اصلاح تنظيم التعليم بإلماع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب وجوب إعادة هذه المدرسة، على أن ينتظر في أمرها عند نظر مشروع اصلاح الأزهر المزمع تقديمه ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق على ما تم .

أما الوظائف الإدارية بهذا الفصل فمر بطرا عليها تغييرا ، وأما وظائف التذكار لموظفين مرسلين ضمن طلبة البعثه فلها قصصت واحدة اذ أصبح مدعها في المشروع ١٨ بدلا من ١٩ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . كأن الموظفين المتدربين في الحكومات الأخرى أو في المصالح غير الأميرية والذين لا يتناولون ماهيتهم من الحكومة المصرية (وهي مدرجة للتذكار أيضا) زاد مدعهم الى سبعة في المشروع بدلا من خمسة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

٧ - رابعا - المدارس الابتدائية .

تذكر اللجنة أنه روعي في الوظائف الفنية بهذا الفصل ودرجاتها ما قرره لجنة الموظفين العليا بشأنها .

ويبلغ عدد هذه المدارس ٤٧ مدرسة بما ٥٢١ فضلا فيها ١٩٣٦ تلميذا بمتوسط ٣٧ تلميذا في كل فصل وقد كان من وراء ذلك أن أصبح عدد المدرسين والموظفين الفنيين بالمدارس الابتدائية ٩٧٤ بما فيها مدرس للحيثه تدفع الحكومة ماهيته بدلا من ٩٨١ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فيكون هناك تخفيض قدره سبع وظائف .

أما عدد الموظفين الإداريين بهذا الفصل فقد بى على حاله وكذا الوظائف المدرسية للتذكار لموظفين المرسلين ضمن طلبة البعثه .

أما فيما يخص بالموظفين المتدربين في الحكومات الأخرى أو في المصالح غير الأميرية في القطر المصري والذين لا يتناولون ماهيتهم من الحكومة المصرية فقد قصص مدعهم واحدا اذ أصبحوا عشرة بدلا من ١١ .

٨ - خامسا - المدارس الخصوصية ومعاهد التعليم الفني .

يشمل هذا الفصل مدارس الحاسبة والتجارة المتوسطة ومدارس الفنون والصناعات ببولاق والاسكندرية ومدارس الفنون التطبيقية ومدارس الزراعة المتوسطة والمدارس الصناعية .

(١) مدارس الحاسبة والتجارة المتوسطة .

زيد عدد المدرسين والموظفين الفنيين الى ١٣١ وظيفة في المشروع بدلا من ٩٠ وظيفة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . بسبب جعل المدارس المذكورة أربعا بدلا من ثلاث نظرا لاقشاء مدرسة في أسيوط وزيادة ١٢ فضلا .

(ب) مدرستا الفنون والصناعات ببولاق والاسكندرية .

لم يطرأ تغيير على عدد الوظائف الفنية بتدريس المدرسين بل على العدد كما كان في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وقد ذكر اللجنة أن مدرسة الفنون والصناعات بمصر قد بلغت غاية منتهى ولا تزال المبانى الجسدية في يد مصلحة المبانى ولا يمكن الحكم على موعد اكتمالها ، وأن مدرسة الاسكندرية قد حصل توسع فيها بإيجاد ثلاثة فصول وستشأن فيها السنة الرابعة وهي النهائية .

(و) مدرسة الحاسبة والتجارة العليا .

لم يتضمن المشروع تغييرا بالنسبة لعدد ودرجات وظائف هذه المدرسة الا رفع وظيفة الناظر من الثانية الى الأولى (ج) .

(ز) أما وظائف القسم الإداري المدارس العليا فقد زيدت في المشروع وظيفتان من الدرجة حرف (ج) وكذا الوظائف للتذكار الخاصة بموظفين مرسلين ضمن طلبة البعثه فلها زيدت وظيفة واحدة اذ أصبح عدد الموظفين المذكورين ٣٨ في المشروع بدلا من ٣٧ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

٩ - ثالثا - المدارس الثانوية ومجهزية دار العلوم .

تذكر اللجنة أنه روعي في الوظائف الفنية بهذا الفصل ودرجاتها ما قرره لجنة الموظفين العليا بشأنها ويبلغ عدد هذه المدارس في القطر ٢١ مدرسة بما فيها تجهيزية دار العلوم ومجموع فصولها ٤٤٥ فضلا تضم ١٧٤٢ تلميذا ومتوسط عدد التلاميذ في الفصل الواحد ٣٨ تلميذا تقريبا .

ويرى أن عدد المدرسين والموظفين الفنيين بهذه المدارس بما فيه الموظفين الموهوبين أصبح في المشروع ١٠٠٧ بدلا من ٩٧٥ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . والزيادة وقدرها ٣٢ وظيفة نشأت أولا - من زيادة موظفين للمدرسين بالحسبة تقوم الحكومة بدفع ماهيتهم ٢٢ وظيفة للمدرسين بالمدارس الثانوية و ١٢ وظيفة في الدرجات الموقتة للمدرسين احتياطيين ومجموع ماهياتها ١٩٨٠ جنينا وثانيا - من إلغاء أربع وظائف : ناظر مدرسة المعلمين الثانوية لالمانيا ، وضابط وميكانيكان .

وظائف المدرسين الاحتياطيين اقترحت تنفيذا قرار لجنة الموظفين العليا ببناء على طلب وزارة المعارف العمومية ليقوموا مقام من يتتبع من المدرسين بإجازة مرضية أو غيرها نظرا لزيادة عدد الحصص المقررة لكل مدرس . وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب أنها لا توافق على هذا النظام ولكنها تستبقي الاحتياط المذكور ليكون تحت تصرف الوزارة في تعيين مدرسين دائمين .

وهذه اللجنة توافق على كل حال على إيجاد هذا العدد من الوظائف سواء في الكادر الدائم أو الموقت لأنه قصد بإيجاد فائضة الطلبة عند تقييد بعض المدرسين بإجازات مرضية أو غيرها، ولا يوجد ما يمنع وزارة المعارف العمومية من أن تستغمد بعضا من هذا العدد في غير هذا الغرض اذا تحقق لها أنه يزيد عن العدد اللازم لسد القصور بسبب تقييد بعض المدرسين بإجازات .

وتذكر اللجنة بخصوص تجهيزية دار العلوم انه صدرت بخصوصها من وقت انشائها في سنة ١٩٢٠ حتى الآن جملة قرارات بالإنهاء ثم راجعها ثانيا ، وتلخص تاريخيا فإنها انشئت في سنة ١٩٢٠ ثم ألغيت في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ وأعيدت بقرار وراى صدر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٧ تنفيذا لراى البرلمان ، وفي أول أكتوبر سنة ١٩٢٩ أصدرت الوزارة قرارا بالإنهاء تدريجيا ابتداء من السنة المدرسية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بحيث تلتى سنة دراسية في كل عام وذلك بناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بالموافقة على المبادئ العامة التي تضمنها التقرير المرفوع

(ب) المدارس الثانوية والمعلمات الثانوية :

يبلغ عدد هذه المدارس ثلاثا منها اثنان للعلماء والثالثة للتعليم الثانوي الصرف، ولا يتسع مكانها الى اقامة فصول، وهذه المدارس الثلاث ٣٥ فصلا تضم ١١٣٦ تلميذة . ويبلغ عدد الموظفين الفئتين بها ٩٢ في المشروع بدلا من ٩٦ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ اذ حصل اقتصاد أربع وظائف لمدرسين ومعلمات .

(ج) مدارس البنات الابتدائية :

يبلغ عدد المدارس الابتدائية ١٦ مدرسة بها ١١١ فصلا تضم ٢٩٠١ تلميذة وسترد خمسة فصول على المدارس الموجودة لتوسع نطاقها . وقد أصبح عدد الموظفين الفئتين فيها ٢٥١ في المشروع بدلا من ٣٠٠ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وقد تضاءل الفرق من مبلغ ميزانية رياض الأطفال الملحقه بالمدارس الابتدائية للبنات عن ميزانية هذه المدارس وأدرجت ضمن ميزانية مدارس رياض الأطفال المستقلة، لأن القواعد الموضوعة في جميع رياض الأطفال للوظائف واحدة .

(د) مدارس رياض الأطفال :

يبلغ عدد هذه المدارس ٢٤ مدرسة منها تسع مستقلة بها ٥٨ فصلا تضم ١٣٧٠ تلميذة وتلميذة وخمس عشرة ملحقة بالمدارس الابتدائية بها ٤٧ فصلا تضم ١١١٦ تلميذة وتلميذة . وقد أصبح عدد الوظائف بهذه المدارس ١٥٥ في المشروع بدلا من ٩٦ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فتكون هناك زيادة قدرها ٥٩ وظيفة نشأت من جعل هذه المدارس المستقلة تسما بدلا من السبع المدارس التي كانت في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ومن تقل ميزانية رياض الأطفال الملحقه بالمدارس الابتدائية الى ميزانية هذه المدارس كما سلف البيان .

أما وظائف القسم الإداري الخاصة بهذا الفصل فقد أصبحت ٣٠ في المشروع بدلا من ٢٨ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بزيادة وظيفتين حرف (ج) بسبب إنشاء ورضي الأطفال المستقلين الذين سلف ذكرهما .

وقد ظل عدد الوظائف المدرجة لتذكارات الخاصة بالمعلمات المرسلات ضمن طلبة البعثة سجا كما كان في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

أما وظائف التذكارات الخاصة بالموظفين المتدربين في مصالح أخرى ولا يتناولون مهامهم من الحكومة المصرية فقد زادت واحدة إذ أصبحت عشر وظائف في المشروع بدلا من تسع وظائف في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

١ - سايما - التعليم الأخرى .

تذكر اللجنة أنه روعي في الوظائف الفنية بهذا الفصل ودرجاتها ما قرره لجنة الموظفين العليا بشأنها ويبلغ عدد أنواع المدارس التابعة لهذا الفصل تسعة .

(ج) مدرسة الفنون التطبيقية :

زاد عدد المدرسين والموظفين الفنيين بهذه المدرسة الى ٥٣ في المشروع بدلا من ٤٦ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وأمرت الوزارة أن الإقبال زاد على قسمها الثالث، والمتطور أن يبلغ عدد التلاميذ في أقسامها الثلاثة ٦٦٩ تلميذا بدلا من ٥٢٩ وأن تزيد الصناعات الفنية فيها، وتستلزم هذه الزيادة زيادة في المدرسين والأساتذة .

(د) مدارس الزراعة المتوسطة :

يبلغ عدد المدرسين والموظفين الفنيين بهذه المدارس ٥٩ في المشروع بدلا من ٣١ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وقد أصبح عدد هذه المدارس ثلاثة بدلا من اثنين وذلك بسبب إنشاء مدرسة في المنيا وزيادة خمس فصول في المدارس المذكورة .

(هـ) المدارس الصناعية :

يبلغ عدد هذه المدارس تسما ويبلغ عدد المدرسين والموظفين الفنيين بها ٦١٢ في المشروع بدلا من ٤٦٧ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بسبب زيادة مدرسة صناعية في سوهاج واتساع نطاق بعض المدارس الأخرى .

وتذكر اللجنة أن هذه المدارس تسيطر على نظامين : القديم ، ومدته خمس سنوات، وكان القبول فيها من مستوى السنة الثالثة الابتدائية، والجديد وهو الذي شرع فيه من أول السنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بناء على رأى لجنة تنظيم التعليم الفني ومدته ثلاث سنوات فقط، ولا يقبل فيه إلا الحاصلون على شهادة الدراسة الابتدائية، وقد طلبت اللجنة أن الإقبال على هذه المدارس كان عاليا وهو ما يوجب الارتياح .

أما وظائف القسم الإداري بهذا الفصل فقد أصبح عددها ٤٧ وظيفة في المشروع بدلا من ٤٠ وظيفة في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، والزيادة هي سبع وظائف لمستخدمين حرف (ج) بسبب المنشآت الجديدة .

أما الوظائف المدرجة في المشروع لتذكارات موظفين مرسلين ضمن طلبة البعثة فقد أصبح عددهم في المشروع ٢٤ بدلا من ١٩ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

٩ سادسا - مدارس البنات غير الأولية ورياض الأطفال .

تذكر اللجنة أنه روعي في الوظائف الفنية بهذا الفصل ودرجاتها ما قرره لجنة الموظفين العليا بشأنها ، كما تذكر أن الإقبال على تعلم البنات يتزايد سنة فسنه ويبلغ الآن عدد مدارسها ٣٤ مدرسة .

(١) كلية البنات :

أصبح عدد المدرسات بهذه المدرسة ٢٥ في المشروع بدلا من ٢٢ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وسبب هذه الزيادة ازدياد الإقبال على هذه الكلية وإنشاء قسم ابتدائي فيها من السنة الماضية ، ويبلغ عدد فصولها الآن ثمانية بها ١٨٠ تلميذة وأقررت زيادة فصل عليها يشمل الطالبات اللاتي يتعلمن مواد خاصة على حسب نظام هذه المدرسة .

اتجهت النية الى جعل هذه المدارس تحضيريات فقط وقصرها على ستين دراستين .

هذا ويبلغ عدد الموظفين الدائمين والموقتين المدرج بالمشروع ١١٥ بدلا من ١٢٢ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

(هـ) المدارس الأولية ومدارس المشروع :

يبلغ عدد مدارس البين ١٨٤ مدرسة بها ٧٠١ فصل فيها ٢٥٤١٠ من التلاميذ ومدارس البنات ٩٦ مدرسة بها ٥٦٦ فصل فيها ١٩٢٦٠ تلميذة . ولقد اقترحت لجنة المعارف مجلس النواب توحيد نظام هذه المدارس والمدارس الازلامية خطة ومنهاجا وعجانية فأوردت الوزارة بأنه سيتم ذلك عند تنفيذ قانون التعليم الازلامي الذي سيروض على البرلمان قريبا .

(و) المدارس الازلامية :

يبلغ عددها ١٦١٠ مدارس بها ٨٧٦٧ فصل فيها ٢٨٥٤٩٠ تلميذا وقد وصلت الدراسة الى السنة الخامسة واستقر الرأي على الاكتفاء بهذه السنة وأوردت الوزارة أنها وضعت مشروع قانون مفصل للتعليم الازلامي وان من واجبها أنه قد كان الوقت لصدوره لأن بعض الجهات انتشر فيها ما يكفي الازلام .

(ز) الأقسام البيلية للعمال :

بلغ عدد أقسام العمال ٧٥ بها ٢٥٥ فصل فيها ١٠٢٠٠ طالب ويرى من البيانات الواردة بالصيغة ١٨٧ من مشروع الميزانية أن عدد الطلاب الذي سيزيد بناء على الزيادة المطلوبة في المشروع هو ١٢٠٠ طالب والمجانية تقتطع بالتوسع الذي يحصل في هذه الأقسام البيلية التي يتعلم فيها ليس العمال فقط بل الفلاحون أيضا .

(ح) مدارس السكك الحديدية :

يبلغ عددها ٧٨ بها ١٦٤ فصل فيها ٤٩٢٠ طالبا .

(ط) مدارس مصلحة خفر السواحل :

يبلغ عددها ثمان مدارس بها ١٢ فصل فيها ٥٠٠ طالب .

هذا وقد ذكر اللجنة بأنه تجريد بالمشروع وظيفة من الدرجة حرف مدرسو متدرب بمحكمة البنية يتناول ما عتبه من الحكومة المصرية .

هذا ولما كان الذي يشرف على التعليم الأول هم مفتشوا المناطق ومفتشو الدوائر فقد تضمن للمشروع الحالي ست وظائف لمفتشي مناطق وهو نفس العدد الذي كان مقررا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و ٥٨ وظيفة لمفتشي دوائر بدلا من ٥٦ كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أي زيادة وظيفتين في الدرجة السابعة .

والتعليم الأول قسم للتفتيش الطبي به ٤١ طبيا من الدرجة السابعة حسب الوارد بالمشروع وهذا العدد يزيد وظيفتين من الوارد بميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

(١) مدارس المعلمين الأولية :

يبلغ عددها المدارس ٢٥ مدرسة بها ١٨٣ فصل فيها ٥٨٧٠ تلميذا وقد شرعت الوزارة في تخفيض هذه المدارس طبقا لخطة التفصيلية التي وضعت لذلك منذ سنة ١٩٢٧ بالفناء فصول من هذه المدارس وسيشرح في هذه السنة في الفناء ١٢ فصلا آخر في سنة ١٩٣٠ يتم الفناء ١٤ مدرسة .

وتشير اللجنة في هذا الصدد الى كثرة عدد من يتخرجون من هذه المدارس ويريدون على حاجة التعليم الأول ويعسبون بلا عمل .

وقد كان من الطبيعي بسبب التخفيض الذي سلف ذكره أن يصبح عدد الموظفين الثنتين في هذه المدارس ٣٦٢ في المشروع بدلا من ٤٦٩ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

(ب) المدارس التحضيرية للمعلمين الأولية :

يبلغ عدد هذه المدارس ١٣ مدرسة بها ٧٠ فصل فيها ٢٦٩٠ تلميذا وقد زيدت فصول المدارس الحالية أربعة . وتجه النية الى الاستاخذه من الفصول المشروعة في الثامنا بمدارس المعلمين بفصول تحضيرية موزعة على سائر أنحاء القطر يؤمها الطلبة الذين يريدون دخول مدارس المعلمين وكما تم الفناء مدرسة معلمين تنشأ عوضا عنها مدرسة تحضيرية .

وفي هذا الصدد تلقت اللجنة النظر الى مراعاة ألا يزيد عدد المتخربين من مدارس المعلمين سنة بعد أخرى على ما يمكن استخدامه في المجال الحالية في مدى وقت معين .

هذا ويبلغ عدد الموظفين الدائمين والموقتين المدرج بالمشروع ١١٩ بدلا من ١١٥ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

(ج) مدارس المعلمات الأولية ومشتل البنات بشبرا :

يبلغ عدد هذه المدارس ١٨ مدرسة بها ٩٦ فصل فيها ٢٣٨٦ تلميذة . ولقد قصص العدد في هذه المدارس لقلية المدارس التحضيرية أو الأولية الراقية التي تقتضها وهذه معربة خاصة بتعليم البنات، وقد ترتيب على قصص عدد التحضيريات هذه ان السنة الأولى ببعض مدارس المعلمات لم تجد طالبات ولذلك قصص عدد فصولها من ٩٣ الى ٨٥ ولهذا شرع في إنشاء ١١ فصلا تحضيريا ملحقة بمدارس المعلمات تكون في مجملها ٦ مدارس .

هذا ويبلغ عدد الموظفين الدائمين والموقتين المدرج بالمشروع ٢٥٨ بدلا من ٢٨٠ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

(د) المدارس الأولية الراقية للبنات :

يبلغ عدد هذه المدارس ١٤ مدرسة بها ٦٠ فصل فيها ١٨٨٧ تلميذة وقد كانت سنة الدراسة في هذه المدرسة ثلاث سنوات فيها ستان تحضيريتان للمدارس المعلمات وستة تالفة لاعداد البنات لجلهن أهميات حالاتها .

وقد لوحظ أن المدارس الأولية الراقية أعنت تخصص في التحضير لمدارس المعلمات ولم تقرأ التلميذات بها الاستقرار الى السنة الثالثة ولهذا

يتبع هذا الفصل مدرسة التقنون الإنجليزية بقسمها العالي والتحضيرى ولا يوجد في القسم العالى الا السنة الأولى وفيها ٣٨ تلميذا والقسم التحضيرى وفيه ستان وصد تلاميذه ٩٣ تلميذا وستاد السنة الثانية في سنة ١٩٣٠ الدراسية بالقسم العالى وسيصبح عدد تلاميذ المدرسة كلها في السنة المذكورة ١٨٠ تلميذا .

ويبلغ عدد الوظائف الفنية بهذه المدرسة ١٢ وظيفة في المشروع بدلا من ست وظائف في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

ويقع هذا الفصل أولا - مصنع لصب القوالب وهو ورشة أنشئت في جناح من مباني مصلحة الآثار المصرية ابتداء من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ والغرض منها صنع قوالب من التماثيل الموجودة بمصلحة الآثار المصرية التي يرغب الحواة في حيازتها وأوردت الوزارة أن هذا العمل مما يساعد على نشر الفن المصري في الخارج وإنها تتظر أن يأتى هذا المصنع بإيراد وفير لخزائن الدولة وترى اللجنة أنه إذا كان من ضمن أغراض هذا المصنع نشر الفن المصري فلا يجب أن يكون هذا المشروع مقصورا على الخارج بل يجب اتخاذ التدابير اللازمة للقيام به في الداخل أيضا .

ويبلغ عدد موظفي هذا المصنع اثنين ٢٠ في المشروع بدلا من تسعة في ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠

وثانيا - متحف الفن الحديث الذي أنشأته الوزارة بسرائر تجران شارع نوبار بأشأ الغرض منه جمع التماثيل التي لها قيمة فنية لعرضها على الجمهور لتكون نماذج للطلبة وغيرهم للاستفادة من مشاهدتها وبث روح التنافس بينهم وغرس النية والشاط في نفوسهم حتى يصبح في مقدورهم القيام بإخراج أعمال ثنية فنية منها .

وليس بهذا المصنف من الموظفين الا وظيفة سكرتير من الدرجة حرف (ب) .

ويقع هذا الفصل أيضا دار الأوبرا الملكية ولم يدخل على عدد درجات وظائفها تعديل ما .

أما القسم الإدارى لهذا الفصل فقد أصبح عدد وظائفه نمسا بدلا من اثنين في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وذلك بزيادة ثلاث وظائف حرف ج منها اثنان للملاحظين والثالثة لكاتب وأمين توريدات لمصنع صب القوالب .

الأجور والمرتبات والمكافآت :

بلغ المقدر في المشروع للأجور مبلغ ٥١٤٨ جنيا وهو نفس المبلغ الذي كان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

أما المرتبات والمكافآت فقد قدر لها مبلغ ٨٠٦٩٨ جنيا بدلا من ٧٣٥٠٧ جنيات أى بزيادة قدرها ٧١٩١ جنيا .

وقد تضمنت الصفحات ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ من مشروع الميزانية بيان توزيع اعتماد الأجور واعتماد المرتبات والمكافآت، ويظهر من هذا التفصيل المرتبات والمكافآت التي اقترح تقديمها وكذلك التي اقترح النائها وليس لجنة ملاحظات عليها .

وقد كانت ميزانية السنة المذكورة تتضمن ١٩ وظيفة لمساعدات طبيات قلت الى مدارس البنات بصفة ضابطات عملا بقرار لجنة الموظفين العليا .

سبق أن ذكرت اللجنة في تقاريرها السابقة أنه تقرر أن مشروع التعليم الازاى يخطر أن يتم تنفيذه في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وأن عدد المدارس الازامية عند انشائه يبلغ ٤٩٠٠ مدرسة باعتبار أن مجموع من هم في سن التعليم الاجبارى (من السنة السابعة الى الثالثة عشرة) ٢٢٠٠٠٠ واثم مجموع الصفقات السنوية عندئذ هو ٢٧٣٥٠٦٢٢ جنيا . ويوجد الآن ١٦١ مدارس الزامية كما سبق ذكر ذلك وستحصل مائة مدرسة من مدارس مجالس المديرية الى نظام التعليم الازاى ومقترح انشاء ١٢٠ مدرسة جديدة يكون المجموع ١٨٣٠ مدرسة . وإذا أضيفت الى ذلك المدارس القديمة وما اليها وعددها ٣٩٠ و مدارس مجالس المديرية وعددها ٧٥٢ كانت الجلة ٢٩٤٢ مدرسة وهي تقل عن ٦٠٪ من المجموع المطلوب .

ومن هذا يتضح أن تميم التعليم الازاى يسير بخطوات لا بأس بها . وقد بلغت الصفقات المقررة للتعليم الازاى في المشروع في الأبواب المختصة ١٩٤٨، ١٩٧١ وهذا المبلغ سيزيد من سنة الى أخرى وقد يتجاوز المقدر له في تقدير اللجنة الذي سبق أن أشير اليه .

وفي هذا الصدد تشير اللجنة الى شكوى رؤساء المدارس والمعلمين بالتعليم الازاى إذ يتظلمون من جعل مرتب الرئيس من ه الى ٦ جنيهات شهريا، ومرتب المدرس من ه الى ٦ جنيهات في الشهر كما يطالبون بتثبيت من مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات من غير حامل شهادة الكفاءة ، بحسب أن التدريب أكثر شغف في ذلك كما يطالبون أيضا انشاء صندوق للاذخار . وقد تبين لجنة أن لجنة الموظفين العليا هي التي قررت درجة الرئيس من ه الى ٦ جنيهات، والمدرس من ه الى ٦ جنيهات ، على أن يجمع كلاهما علاوة قدرها ٢٥ قرشا كل ثلاث سنوات بعد أن كانت مرتباتهم ثابتة وكانت ٦ جنيهات للمعلم ه ٦ جنيهات للرئيس ، وفضلا من ذلك فقد قررت اللجنة المذكورة منح ستة جنيهات في السنة مرتب مدنى لموظفى هذه المدارس في مدن القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والويس كما رأيت أنه يجب إنشاء صندوق اذخار خاص بهم . وترى اللجنة أنه قد يخفف كثيرا من عبء هذه الشكوى انشاء صندوق اذخار لهم ، ومراعاة ايجاد هؤلاء الرؤساء والمدرسين في المدارس تكون في بلادهم أو قرية منها ، وأن لا يسمح بإجراء تقلبات إلا عند الضرورة القصوى ، وهو أمر لاحظته لجنة الموظفين العليا حينما تحدثت للزيارات المتتمة ذكرها لأولئك الرؤساء والمدرسين .

وعند بحث هذا الموضوع أمام مجلس النواب قدمت ستة اقتراحات مخففة يقصد بها تحسين حالة هذه الفئة ، انتهى الأمر فيها بأن قرر المجلس إحاطتها - بناء على اقتراح من مقرر لجنة المالية ومواقفة سائر وزرير المعارف العمومية - على وزارة المعارف لتقوم بدراسة الاشتراك مع وزارة المالية على أن تقدم الوزارة في هذه البورة باعتبار اضافى يحقق آسأل هؤلاء المدرسين على أساس متدل ويقدّر ما تسمح به ظروف الميزانية في تحسين حالتهم .

الياب الثاني - مصاريف عمومية

١٢ - قدرت الاحتياجات المطلوبة لهذا الباب في المشروع بمبلغ ١,٠٣٢,٠٩١ جنيهاً، وكان مقدراً لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١,٠١٦,٦٢٥ جنيهاً، فتكون هناك زيادة قدرها ١٥٤٦٦ جنيهاً. وهذه الاحتياجات موزعة على ١٨ بنداً مبنية بالصفحتين ١٤٦ و ١٤٥ من المشروع ويرى من التفصيل الوارد به أن الزيادة مألقة الذكر تناولت ثلاثة عشر بنداً من بنود هذا الباب وأنه لم يكن هناك تخفيض إلا في البند ١٨ مصروفات مدارس السلك الحديدي التي قدر لها في المشروع مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيهاً بدلاً من مبلغ ٣٤٥١٤ جنيهاً في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وأسباب الزيادة راجعة إلى المنشآت الجديدة بسبب أقصاع نطاق التعليم وزيادة عدد الطلبة في المدارس المختلفة وخصوصاً في المدارس التي بها أغذية وبسبب تحويل أقسام خارجية إلى داخلية في عدة مدارس وتقرير مواد غذائية أكثر مما كان مقرراً في العام الماضي، وإنشاء ورش جديدة بمدرسة الفنون التطبيقية تحتاج إلى خامات كثيرة وأقاصع نطاق المدارس الصناعية بإدخال صناعات جديدة فيها ولاحتياجها إلى كثير من الخامات. وزيادة المصروفات لوقود بسبب إدارة الماكينات والآلات الحديثة التي اشترت لمدرسة الهندسة، وإنشاء معمل الحرارة الجديد بها ولوقود اللازم للمدرسة سواها والاقصر الصناعيتين.

ومن ضمن بنود هذا الباب البند ١١ إعانات وقدر له مبلغ ٣٥٠,٢٠٧ جنيهاً زيادة ١٣٢٩٤ جنيهاً عما كان مقدراً له في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وقد تبنت مفردات هذا المبلغ تفصيلاً بالصفحتين ١٧٩ و ١٨٠ من المشروع. وأهم ما يذكّر بخصوص هذه الإعانات أولاً - بناء أمانة الجامعة على حالها وقدرها ١٩٢٢٤١ جنيهاً حتى تقهر الميزانية الخاصة بها وثانياً - زيادة أمانة المدارس الابتدائية الحرة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، إذ أصبح المطلوب إعتماده مبلغ ٢٧,٠٠٠ جنيه وذلك - زيادة ١٠٠٠ جنيه إمانة للمدارس الابتدائية للبنات إذ أصبح المطلوب إعتماده ١٦,٠٠٠ جنيه واربعاً - أدراج مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لأول مرة في المشروع للأولمبات الأولمبية، وستاساً - زيادة ١٢٠٠ جنيه في مرتبات طلبة المدارس الصناعية إذ أصبح المطلوب إعتماده في المشروع ١٣٦,٠٠٠ جنيه بدلاً من ١٢٤٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

وقد علمت اللجنة في هذا الصدد أن وزارة المعارف تقوم الآن بالفتيش على حسابات الجمعيات المقررة لها إعانات لتأكد دائماً حاجتها إلى الإعانة المقررة.

كما علمت بأنه لدى الوزارة جملة لوائح لتوزيع الإعانات على مختلف أنواع المدارس وأن لأمانة توزيع إعانة المدارس الثانوية صدر بها قرار في سنة ١٩٢٢ ولأمانة توزيع إعانة المدارس الابتدائية للبنين صدر بها قرار في سنة ١٩٢٥ ولأمانة توزيع إعانة المدارس الابتدائية للبنات صدر بها قرار في ١٩٢٠، وأن للأمانة الخاصة بإعانات المدارس الزراعية والصناعية والتجارية الحرة صدر بها قرار في سنة ١٩١٣.

هذا وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها فيما يخص مبلغ ١٥٠٠ جنيه المقرر ضمن إعانات هذا البند لدى الطلبة المصريين ببندها كانت ترى حقها إلا أنها أيقنت هذا العام فقط على أن لا يصرف شيء منه إلا فيما ترى وزارة المعارف العمومية ضرورة له.

١٣ - وهذا وترى اللجنة لفت نظر وزارة المعارف إلى البنية بأمر المكتبات في المدارس المختلفة وتجهيزها بالكتب والمجلات المفيدة للثقافة العامة وجعلها في متناول الطلبة حتى يتأدوا منذ نشأتهم على الشغف بالمطالعة فتكون فهم ملكة الاطلاع وتوسع مداركهم.

١٤ - وتكرر اللجنة ما سبق أن ذكرت في تقريرها السابقة خاصاً بأية بعض المدارس وما هي عليه من حالة سيئة وظفت اللجنة نظر وزارة المعارف إلى وجوب الاهتمام بإنشاء مباني خاصة بها وإلى وضع برنامج للآلية اللازمة لتختلف فروع الوزارة حتى يتيسر تنفيذ تدرجياً وعمل التوالى.

وفي هذا الصدد تذكّر اللجنة أنه تخصص في ميزانية مصلحة المباني لأية وزارة المعارف مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه والأعمال التي يصرف فيها هذا المبلغ معينة في الملحق رقم (١).

١٥ - كما علمت اللجنة نظر وزارة المعارف العمومية إلى الشكوى الحاصلة بخصوص الأغذية في بعض المدارس وردائها وصلم كفاية المقرر منها للطلبة واللائحة في كثير من الأحيان.

الياب الثالث - أعمال جديدة :

١٦ - قدر لهذا الباب في المشروع مبلغ ٢١٩٧٥٨ جنيهاً وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٥٨,٧٧١ جنيهاً فيكون هناك تخفيض قدره ٣٩,٠١٣ جنيهاً ويشمل هذا الباب بندين: أولهما بند ١٩ أعمال جديدة ومقدّر له في المشروع مبلغ ٥٩,٤٣٠ جنيهاً وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٨٤,٨١٨ جنيهاً وقد وزع المبلغ المطلوب في المشروع كالتالي :

جنيه

٢٠٠٠٠ شراء أثاث.

٢٠٠٠٠ شراء ماكينات وآلات.

٢٥٠٠ شراء معدات للوقاية من الحريق.

١٤٨٠٠ شراء متقنيات فنية.

٢١٣٠٠ إصلاحات ومبان صغرى.

٥٩٤٣٠

ومن ضمن المبلغ الرابع مبلغ ١٣,٧٠٠ جنيه لشراء متقنيات فنية للفنون الجميلة وتعتبر اللجنة في هذا الصدد - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية بمجلس النواب ومعالى وزير المعارف - أن يتم تخصيص مبلغ كافٍ من هذا الاعتماد لتشجيع الفنانين المصريين بالطرق التي تستصحبها الوزارة.

التطبيقية فقط . أما ما عدا ذلك من المشروع فربما حتى تنهى الوزارة من بحثه من جميع نواحيه مع جعل عنوان الاعتماد المذكور " انشادسة للفنون التطبيقية " بدلا من " بكلية مبانى حى الفنون الجميلة " .

(د) أما مبلغ ١٧٨٨ جنبها المطلوب للفصل السادس فته مبلغ ١٠٤٤٥ جنبها لانشاء مدرسة ثانوية للبنات بالقاهرة و ٧٧٤٠ جنبها لانشاء ست مدارس أولية واقية ملحقة بمدارس المعلمات الأولية .

(هـ) أما مبلغ ١٠٤٧٥ جنبها المطلوب للفصل السابع فهو لانشاءات الآتية :

جنبه
٨٢١٠ لانشاء ١٢٠ مدرسة الزيلية وضم ١٠٠ فصل من مدارس بحالى المدربرات .

٧١٥ لانشاء عشرة أقسام ليلى للعال .

١١٠٠ أوج مدارس تحضيرية للمعلمين .

٤٥٠ ٢٥ فرقة لحفاظ القرآن .

١٠٤٧٥

وترى اللجنة أن الأقسام الليلية للعمال المطلوب انشاؤها في هذا العام قليلة ولعلك تطلب أن يزداد عددها زيادة عموسة في العام المقبل .

(و) أما مبلغ ٨٧٥٠ جنبها المطلوب للفصل الثامن " الفنون الجميلة " فته مبلغ ٥٠٠٠ جنبه لمسابقة عن إعادة بناء دار الأوبرا الملكية ومبلغ ٣٧٥٠ جنبها تمويضات لنادى الخطوط ولنادى الترامنة وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها حذف هذين المبلغين حتى تقدم الى المجلس البيانات التفصيلية الفاعلة على ضرورة إعادة بناء دار الأوبرا بالنسبة للبغ الأول ولا ارتباط المبلغ الثانى بمشروع انشاء حى للفنون الجميلة الذى لم يتم بحثه الى الآن .

ولدى المناقشة في هذا الموضوع أمام مجلس النواب طلب معالى وزير المعارف عدم الموافقة على حذف مبلغ ٣٧٥٠ جنبها المذكور لأن مدرسة الفنون التطبيقية التى وافق مجلس النواب على انشاؤها ستبنى في نفس المكان الذى كان مملأ حى الفنون الجميلة وأنه اذا تفرغت أقامة بناء المدرسة المذكورة في مكان النادى الخطوط ونادى الترامنة كان وجبا ادراج المبلغ المذكور بالميزانية فوافق مقرر لجنة المالية على هذا الطلب وبناء عليه لم يوافق مجلس النواب الا على حذف مبلغ ٥٠٠٠ جنبه الخاص بمسابقة إعادة بناء دار الأوبرا الملكية .

١٧ — هذا وقد تبين بالملاحق رقم ١ و ٢ و ٣ من المشروع صفحات ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ تفصيل لما تصرفه وزارة المعارف على المدارس الأولية (مكاتب) ومدارس البين الابتدائية التابعة لأوقاف ومدرسة السلطان حسين كامل للبنين بجره والمدارس الأولية التابعة لبلدية الاسكندرية ومن التفصيلات المذكورة يرى أن وزارة المعارف تحصل بالنسبة لمكاتب ومدارسه الأوقاف ١٠٩٤٣١ جنبها وبالنسبة لمدرسة السلطان حسين كامل الأولية

وثانيهما بند ٢٠ وهو الخاص بفشر العلم ومقدر له في المشروع مبلغ ١٨٠٣٢٨ جنبها بدلا من ١٩٧٩٥٣ جنبها في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وقد تبينت بالصفحة ١٨٢ من المشروع كيفية توزيع هذا المبلغ على فصول هذا الفرع (هذا الفصلين الثانى والثالث) بالتفصيل الآتى :

جنبه

١٠٣٢٦ الفصل الأول — الادارة العامة والبعثات .

٢٤٤٤ » الثالث — المدارس الثانوية .

١٣٠٦٤٨ » الخامس — المدارس الخصوصية ومساعد التعليم الفنى .

١٧٦٨٥ » السادس — مدارس البنات غير الأولية ورياض الأطفال .

١٠٤٧٥ » السابع — التعليم الأولي .

٨٧٥٠ » الثامن — الفنون الجميلة .

١٨٠٣٢٨

وظاهر من المشروع ما يأتى :

(أ) أن مبلغ ١٠٣٢٦ جنبها المطلوب للفصل الأول منه ١٠٠٠ جنبه لانعام حمام السباحة البحرى بالاسكندرية والباقي وقدره ٩٣٢٦ جنبها لشراء اراض .

(ب) ومبلغ ٢٤٤٤ جنبها المطلوب للفصل الثالث هو لانشاء قسم ثانوى بمدرسة بورسعيد الابتدائية .

(ج) ومبلغ ١٣٠٦٤٨ جنبها المطلوب للفصل الخامس (المدارس الخصوصية ومساعد التعليم الفنى) هو لانشاءات الآتية :

جنبه

٨٥١٤ انشاء مدرسة جديدة لتجارة المتوسطة (طنطا أو المنصورة) .

١٤٤ » مدرسة تجارية ليلى .

٢٩٢٥ ضم مدارس التجارة اليلية التابعة لمجلس المدربرات .

٢٣٠٠٠ شراء الماكينات اللازمة لمدرسى شين الكوم والرقازيق الصناعيين وتأثيثهما .

٩٦٠٦٥ بكلية مبانى حى الفنون الجميلة .

١٣٠٦٤٨

وقد علمت اللجنة فيما يختص بمبلغ ٩٦٠٦٥ جنبها المطلوب بكلية مبانى حى الفنون الجميلة أنه يراد بناء هذا الحى اراض الحكومة بالجيزة ومساحتها ٤٨ فداناً وأنه مشروع خطير يحتاج الى نفقات كثيرة قد تربو عند تمامه بعد عشر سنوات — وهى المدة المقررة لانعامه — على مليون جنبه . وأن سحب القسم الأول من هذا المشروع وهو الخاص ببناء مدرسة الفنون التطبيقية ومدرسة عالية للفنون الجميلة وغير ذلك ينتهى في مدة خمس سنوات وأن هذا المشروع لا يزال قيد البحث .

وقد رأت لجنة المعارف والمالية مجلس النواب الموافقة على المبلغ سالف الذكر المدرج بمشروع الميزانية على شرطه أن لا يصرف الا في بناء المدرسة

و-٤ في الألف بين الآلاف من مجموع السكان، وأنه وإن كان يبين من ذلك أن الحالة تحسنت محسوسا إلا أن اللجنة تعتبر أن هذه النسبة قليلة في مصر التي تتعربا يجب أن يكون لها من مركز يحترم من الأمم .

ومما لا يريب فيه أنه أن زيادة النسبة المتقدم ذكرها ورفع مستوى التعليم في البلاد يستلزمان زيادة نفقات التعليم من عام إلى آخر وقد تشر الميزانية بتقل العيب الذي يستعمله لحد هذه الحاجة .

ولما كان في البلاد الأخرى لا يقع هذا العيب على ميزانية الدولة وحدها بل تتعاون فيه الهيئات البلدية والمحلية ترى اللجنة أنه لكي لا يزيد العيب على خزانة الدولة يقتضي العمل عاجلا على إنجاز قانون تنظيم مجلس المدرجات والمحالي البلدية والمحلية تتعاون مع الحكومة المركزية في القيام بهذا الواجب .

٢٠ - ثانياً - تذكر اللجنة أنها ترى أن مستوى التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية والمالية أخذ يخط لأسباب شتى منها ازدياد التلاميذ بالمدارس ووجود كثير من التلاميذ في القصور بحيث لا يتيسر لدوس أن يضيهم جميعاً ومنها كثرة المواد ببرامج الدراسة وتوالي التغير والتعديل فيها، ومنها انحطاط مستوى بعض المدرسين ومنها تخفيض مستوى الامتحانات وتحسن أي إذا استمر هذا الميول ألا يؤدي فقط إلى انحطاط مستوى التعليم في المدارس بل إلى قص كبير في كفاءة المحترفين بالمهن المحترمة في مصر مستقبلاً، ولذا تطلب اللجنة إلى وزارة المعارف بحث هذا الموضوع بجد وتلاق، جميع الأساليب التي تؤدي إلى انحطاط مستوى التعليم في المدارس التي تدبرها، وأن تتخذ أيضاً بأن يؤخذ الطلاب الاحتياط على أنفسهم وأن تربى فيهم ملكة المطلع والخارج الدرس .

وقد طلبت اللجنة أن الوزارة استعندت خبرين لاستشارتهما في وجوه الإصلاح التي يجب إدخالها على برامج التعليم ونظام الدراسة وقدمتا تقريرين أخذت الوزارة في درهما وكلفت لجاناً مختلفة بأعادة النظر في خطط الدراسة المختلفة مسترشدة بالأبحاث الواردة في التقريرين مالتى الذكر، كما طلبت أن الوزارة ألقت أيضاً لجنة لتنظيم التعليم التجارى .

وتذكر اللجنة في هذا الصدد أن أبحاث أحد الخبيرين وهو المستقران طلبت من مواطن الضعف التي تقدم ذكرها . إذ قد نسب قصور مستوى التعليم في المدارس الثانوية والابتدائية إلى الأسباب التي سلف ذكرها وأضاف إليها عدم الاهتمام بتربية التلاميذ العامة وتدريبهم على الشؤون الاجتماعية وعدم فائدة التدابير الموضوعة للإشراف على الأقسام الداخلية للمدارس وعدم نظام وظائف التفتيش بالقرى المقصود منه .

٢١ - ثالثاً - ترى اللجنة أن يجب العناية أيضاً بالتعليم الفني والصناعي والعمل على تشجيعه، لما في ذلك من تشجيع وتوسع نطاق الصناعات المحلية إذ أنه لا يمكن لهذه الصناعات أن تستقدم أو تستثمر الانتشار المطلوب إلا إذا كانت هناك دواية فنية صناعية عملية وأنه يجب في هذا الفرع أن يبنى بالجزء العمل أكثر من الجزء النظرى . كما ترى أن يكون التعليم الصناعى مرتبطاً بحاجة الصناعة وأن يوجد اتصال بين المدارس الصناعية ومجال الصناعة المختلفة . وقد طلبت اللجنة أن الوزارة قد شكلت لجنة تنظيم التعليم الصناعى منذ سنة ١٩٣٧ وأنها أوشكت أن تنهى من عملها .

البين بطر ٥٢٨ جنباً وبالنسبة للمدارس الأولية التابعة لبلدية الاسكندرية ١٥٧٤٤ جنباً .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب بخصوص المبلغ الأخير أن تخابر الوزارة مجلسى بلدى الاسكندرية في زيادة الاعانة المقررة لهذه المدرسة وقدرها ٨٠٠٠ جنباً .

١٨ - وقد اشتمل المشروع بالصفحة ١٨٧ ملحق رقم ٤ على بيان تفصيلي لـ : الفصول والتميز المقرر لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الدراسية في جميع أسلاف التدرج وتلفت اللجنة لتفهم إليه .



بعد ما تقدم ذكره ترى اللجنة واجبا عليها ذكر الملاحظات الآتية :

١٩ - أولاً - تذكر اللجنة أن هناك زيادة محسوسة في المبالغ التي تخصص لتعليم في البلاد كما يبين ذلك من جدول وضعته وزارة المعارف يظهر منه أن ما يتفق على التعليم كان في عام سنة ١٩١٤ بنسبة ٢٩ ٪ من مجموع ميزانية الدولة فوصل في سنة ١٩٢٤ إلى ٥ ٪ وفي سنة ١٩٢٦ إلى ٦ ٪ وفي سنة ١٩٢٨ إلى ٦ ٪ وأن هذه النسبة ارتفعت في مشروع الميزانية إلى ٧ ٪ وإذا لوحظ أنه أتبع في السنوات الأخيرة أمر ضم جزء من المال الاحتياطي إلى ميزانية مصروفات الدولة لحد زيادة المصروفات على الإيرادات يبين أن نسبة ما تقرر صرفه على التعليم في سنة ١٩٢٦ وفي سنة ١٩٢٨ وفي المشروع بالنسبة لإيرادات الدولة (دون الاحتياطي) هو كالاتي في المبالغ :

السنة	النسبة في المائة
١٩٢٦ - ١٩٢٧	٦ ٪
١٩٢٨ - ١٩٢٩	٦ ٪
١٩٣٠ - ١٩٣١	٦ ٪

وقد رأى اللجنة أنه يجب أن تكون المقارنة بين ما يتفق على التعليم وبين إيرادات الدولة بصرف النظر عما يضم إلى الميزانية من مبلغ الاحتياطي .

ومع أن نسبة ما يتفق على التعليم حسب أرقام مشروع الميزانية الحالية بلغت ٦ ٪ من إيرادات الدولة فإن اللجنة ترى أن حالة البلاد الحالية لا تزال في حاجة كبرى إلى زيادة النفقات لمحاولة الألية ورفع مستوى التعليم فيها .

ويؤخذ من الجداول التفصيلية لتعداد سنة ١٩١٧ أن نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة لا تكن تتجاوز ١١٨ في الألف بين الذكور و ١٨٠ في الألف بين الإناث من مجموع السكان ، ومن الأرقام المستخرجة مبدئياً من تعداد سنة ١٩٢٧ أن هذه النسبة ارتفعت فوصلت إلى ١٩٧ في الألف بين الذكور

الحسنة وفي رأى اللجنة أن جهود مصلحة الصحة العمومية يتوقف نجاحها في الغالب على انتشار هذا النوع من التعليم - ولهذا فان الصرف على تعليم اليات يمكن أن يعتبر بحق انفاقا على تحسين الصحة العامة بشرط أن يسير ذلك التعليم دائما على منهج علمي معقول .

فرع ٢ - إدارة عموم الآثار المصرية :

٢٧ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٧٦٩١٧ جنها وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٧٣٩٥٩ جنها فتكون هناك زيادة قدرها ٢٩٥٨ جنها بالتفصيل الآتي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنها	جنها	جنها	جنها
—	١٢٣٦	٣٦٨١٦	٣٨٠٥٢
٣٢٤	—	١٦٦٤٢	١٦٣٠٩
—	٢٠٥٦	٢٠٥٠٠	٢٢٥٥٦
٣٢٤	٣٢٩٢	٧٣٩٥٩	٧٦٩١٧
	٢٩٥٨		
		الحسنة	ماني الزيادة

٢٨ - ويرى من التخصيصات الواردة للمشروع أنه زيلت ست وظائف في الدرجات الدائمة منها أربع وظائف لمفتشين في الدرجة السادسة وقد كان اتشاقها بقرار من مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٢٩ لتعيين ترحيمي العنفة الأولى من قسم الآثار بالجامعة المصرية . ووظفان في الدرجة السابعة احدهما لمصور شمسي والثانية لفاش . كما زيلت وظيفة في الكادر الكتابي من الدرجة حرف ب بسبب زيادة العمل في هذه المصلحة .

وزيلت ١٣ وظيفة في كادر الخدمية الخارجيين من هيئة العمال في مختلف درجاتها للسبب المتقدم ذكره .

وقد كان انشاء هذه الوظائف سببا في زيادة مبلغ ١٣٣٦ جنها في احتياقات هذا الباب .

٢٩ - أما الباب الثاني ففيه تخفيض قدره ٣٣٤ جنها نشأ أولا - من زيادة ١٢٠ جنها في بند ٣ إيجارات ومياه وإدارة ومبلغ ١٠٠٠ جنها في بند ٥ صيانة وإصلاح المياكل ومبلغ ٣٣٠ جنها في بند ٩ أدوات ونقل المياكل ومبلغ ٥٠ جنها في بند ١٠ أعمال نجارة وطلاء ومبلغ ١٦٦ جنها في بند ٩ الطيقون والتفريات وثانيا - من تخفيض مبلغ ٢٠٠٠ جنها في بند ١١ نزع ملكية منازل وأراض مجاورة للأماكن الأثرية اذ أصبح المقدر في المشروع مبلغ ١٠٠٠ جنها بدلا من ٣٠٠٠ في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

٣٠ - راجعا - ترى اللجنة أن وضع التعليم الأولي على وتيرة واحدة بالنسبة لسكان المدن وسكان القرى مما يهدد بالخطر بالنسبة للآخرين . إذ ديمما يجعلهم يتجهون الى المدن ويتفوقون من الاشتغال بالزراعة ، ولما ترى اللجنة أن تلفت نظر وزارة المعارف الى تلاقح هذا الخطر الذي يمكن أن يهدد كيان البلاد بسبب قلة من يعملون في الزراعة وهي الجزء الأعظم من ثروة البلاد ، ونظر اللجنة يجب أن يكون برنامج التعليم الأولي لسكان القرى غير متنازع مع طبيعة أعمال الفلاحين وأن لا يكون مانعا لهم من العمل في الحقل .

وفي هذا الصدد صرح معالي وزير المعارف العمومية أمام مجلس النواب ان الوزارة مقنعة كل الاقتناع بعدم ملائمة برنامج التعليم الأولي للفرض الذي أنشئ من أجله ولقد شكلت فضلا لجنة لدرس هذا البرنامج وقدمت تقريرا عنه ولكن هذا التقرير يحتاج لبحث أعم وقد كلف معاليه بعض الموظفين بإجراء البحث ويأمل أن يتقدم بمشروع القانون الذي ينظم التعليم الأولي الى مجلس النواب قبل انتهاء هذه الدورة .

٣١ - خاسا - هذا وما تلفت اللجنة النظر اليه أمر العناية بصحة التلاميذ ، وتوفير أسباب الراحة لهم ، فلما ترى أن يكون هناك أطباء مختصون بالتفتيش على المدارس لا أن يرسل أمر ذلك في بعض المدن أو البنادر الى أطباء المراكز أو المستشفيات الذين ليس لديهم وقت للتفرغ فيه لأعمال التفتيش الطبي بالمدارس . وقد علمت اللجنة أن الخبيرين المتخصصين ذكرهما اقتربا اقتراحات معينة في سبيل العناية بصحة التلاميذ وتوفير أسباب المساء لهم ، وترجو اللجنة أن تحمل الوزارة ملاحظات الخبيرين في هذا الشأن علها من الاجتناب .

٣٢ - سادسا - يسر اللجنة ما شاهدته من عناية الوزارة بمسألة التربية البدنية لما في ذلك من التأثير في تكوين الطلبة من الوجهتين الخلقية والصحية ويدل على هذه العناية زيادة عدد المدرسين في الألعاب المختلفة كما يظهر ذلك من الأرقام الواردة بالمشروع ويختلف أنواع الرياضة التي يدرّب عليها الطلبة . وتأمّل اللجنة أن تتخذ الوزارة التدابير الفعالة لجعل هذا النوع من التربية مرغوبا فيه من الطلبة .

٣٣ - سابعا - تذكر اللجنة أنه ليس للوزارة سياسة معينة موضوعة لتشر المدارس الثانوية والابتدائية في البلاد بل ان الأمر متروك لما يراه لما عند وضع ميزانية كل عام وترى أنه يجب وضع برنامج لتشر هذه المدارس يتخذ في وضع سنوات على قواعد ثابتة ومستمرة وأن يراعى فيه حاجة مختلف جهات القطر .

٣٤ - ثامنا - ترى اللجنة أنه وإن كانت البلاد خضعت لخطوات واسعة في نشر تعليم اليات الا انها ما زالت ترى ان الحالة تدعو الى زيادة الاهتمام بهذا التعليم لأنه مما لا شك فيه أن كثيرا من التلاميذ الصحية التي لا تزاى الآن في تقديم الصحة البدنية وتربية الأطفال وطلوع الأمراض المنقضية - لا يمكن أن يقوم بها على الوجه الأكمل سوى الزوجيات والأهليات الثلاثي يتبعن في حفظ الصحة وإدارة الشؤون المتصلة بالنظم الراقية والعادات

فرع ٣ - دار الآثار العربية :

٢٢٥٥٦	جنيها موزع على ثلاثة أعمال هي :
٨٠٠٠	أعمال حفري سفارة .
٤٥٥٦	قتل وترميم آثار توت عنخ آمون .
١٠٠٠٠	إنشاء مصرف لفظ معبد الكركم وتقوية الأساسات
	لإصلاح الخلل الذي طرأ عليه .

٢٢٥٥٦

وهذه الأعمال كلها استكمال للأعمال الجارية العمل فيها .

٣١ - وسر اللجنة أن تنوء بالكتشافات الجديدة التي ظهرت بفضل مجهود بعض الأثريين المصريين وترجو أن يلاحظوا من الوزارة التشجيع اللازم لمواصلة هذه الاكتشافات .

٣٢ - هذا وقد علمت اللجنة بأن وزارة المعارف العمومية أنشأت مدرسة ليلية للتأرجة من أول السنة المدرسية الحالية دخلها عدد من التراجة والطلبة من حملة الشهادات حتى العليا والدراسة المقررة فيها أربع سنوات وسر اللجنة أن تبدي لارتياحها لهذا المشروع .

فرع ٣ - دار الآثار العربية :

٣٣ - قدرت الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع في المشروع بمبلغ ١.٧٥٩ جنيها وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ١.٠٣٧٦ جنيها فتكون هناك زيادة قدرها ٣٨٢ جنيها بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيها	جنيها	جنيها	جنيها
٦٧	—	٤٢٣٦	٤١٦٩
—	٤٥٠	٦١٤٠	٦٥٩٠
٦٧	٤٥٠	١٠٣٧٦	١٠٧٥٩
٣٨٢			سائر الزيادة

وليس لجنة ملاحظات على الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع .

٣٤ - وبناء على جميع ما تقدم تكون الاعتمادات المطلوبة لهذا القسم هي كالآتي وقد أقرها مجلس النواب .

فرع ١ - ديوان العموم

٢٠٥٤٤٥٠	باب ١ - ما هيأت وأجر ومهمات .
١٠٣٢٠٩١	» ٢ - مصاريف عمومية .
٢١٤٧٥٨	» ٣ - أعمال جديدة يحد حذف ٥٠٠٠ جنيها .
	فرع ٢ - إدارة عموم الآثار المصرية :

٣٨٠٥٢	باب ١ - ما هيأت وأجر ومهمات .
١٣٣٠٩	» ٢ - مصاريف عمومية .
٢٢٥٥٦	» ٣ - أعمال جديدة .

ملحق رقم ١

بيان الأعمال المدرجة بميزانية وزارة المعارف والاعتمادات المطلوبة لها

تعديلات وإضافة بمدرسة الهندسة .	
إنشاء بناء للقسم الداخلي بمدرسة الحلبية الابتدائية .	
تعديلات وإضافة بمدرسة المعلمين العليا .	
إنشاء ورشة الصباغة بالقاهرة .	
بناء ثمان حجرات وعبر الترميم بمدرسة المعلمات الثانوية بمحلوان .	
مدرسة الفنون والصناعات بالعباسية .	
إنشاء مدرسة بحرية صناعية بالسويس .	
إنشاء معمل للتاريخ الطبيعي بالمدرسة العباسية الثانوية .	
تعديلات وإضافة بمدرسة مشير الزراعية .	٢٠٠٠٠٠
تعديلات وترميمات بالمدراس الأولية .	
بناء المدرسة الابتدائية للبنين بأسوط .	
بناء مدرسة شبين الكوم الصناعية .	
بناء مدرسة الزقازيق الصناعية .	
أحاطة بناء المدرسة الابتدائية بحكم الدكة .	
بناء مدرسة ابتدائية بدمايط .	
» » بنى سوي .	
» » صناعية بدمايط .	
» » بالمنيا .	

(جلسة أول مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

القسم الثاني - المصروفات

قسم ١٥ - البعثات العلمية

القرحرة الشيخ المنعم محمد شكري (باشا) .

قدر للبعثات العلمية في المشروع مبلغ ١٦٧٠٠٠ جنيها وهو نفس المبلغ المقدور في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وكان المقدار لها في سنة ١٩٢٨ ١٧٢٧٥٥ جنيها .

ومما يذكر أن مئة مصلحة التجارة والصناعة في سنة ١٩٢٩ وعددها ٧ كانت تحسم مصاريفها على ميزانيتها أما في سنة ١٩٣٠ فقرر خصم جميع مصروفات هذه اللجنة على الاعتماد المطلوب .

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة الموافقة على المبلغ المقدر لمصروفات هذا القسم وقدره ١٦٧٠٠٠ جنيه وقد أقره مجلس النواب .

مشروع قانون

يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ أربعة وأربعين مليوناً وتسعمائة وخمسة عشر ألف جنيه مصري (٤٤,٩١٥,٠٠٠ جنيه) .

وتطبيقاً لأحكام المادة ١٣٨ من الدستور وزعت هذه المصروفات على الأبواب المختلفة المدونة في الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

مادة ٢ - تقررت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ستة وثلاثين مليوناً ومائتين وسبعة وأربعين ألف جنيه مصري (٣٦,٢٧٧,٠٠٠ جنيه) على حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

مادة ٣ - يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات وقدره ثمانية ملايين وتستمائة وعشرون ألف جنيه مصري (٨,٦٣٨,٠٠٠ جنيه) من المال الاحتياطي .

مادة ٤ - أن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٥ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وظاهر من التفصيلات الواردة بالمشروع أن مجموع أفراد البعثات العلمية لجميع الوزارات والمصالح والهيئات المختلفة قد نقص واحداً عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ حيث كان ٥٣٥ فأصبح ٥٣٤ في المشروع وكان ٥٠٥ في سنة ١٩٢٨

وبمقارنة عدد أفراد بعثة كل وزارة في سني ١٩٢٩ و ١٩٣٠ يتبين أن بعثة وزارة المعارف تنقص في سنة ١٩٣٠ - ٢٢ شخصاً وبالخاصة تسعة أشخاص والأشغال ٢٨ شخصاً ، وأنه يقابل ذلك زيادة ١١ شخصاً في وزارة الزراعة و ١٧ شخصاً في وزارة الموصلات و ٣٠ شخصاً في وزارة المالية . وفيما على تفصيل للزيادة والنقص المتقدم ذكرهما .

بعثة المالية يبلغ عدد المائدين في هذه السنة ١٧ ، والمقترح إيفاده ٥٠ منهم ٢٨ لمصلحة التجارة والصناعة و ٤ للديوان العام ، والباقي لبقية المصالح التابعة للمالية .

بعثة المعارف كان لها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ٢٣٥ يهود منهم في هذه السنة ٩٣ والمقترح إيفاده ٥٤ .

ويرجع التخفيض فيما توفده هذه الوزارات إلى اختصار بشتات التلميع العام اكتفاء بغير يرضي الجامعة المصرية وقصر معظم الاقتراحات على البعثات الصناعية والتجارية والزراعية والفنون الجبلية بأنواعها ، أما الداخلية فيمرد ١٣٣ وسيوفد عشرة كلهم لمصلحة الصحة .

والأشغال يهود ١١ ومقترح إيفاد ١٤ للباقي والتنظيم والميكانيكا والكهرباء والطبيعات والرى .

والزراعة يهود ١٠ ويوفد ٢٢ في البساتين والطب البيطري ووقاية النباتات وتربية النبات والدواجن والحيوان والكيمياء الزراعية والتعاون .

والمواصلات يهود ٣٧ ويوفد ٣٧ لفروعها المختلفة .

والمحافضة يهود واحد ويوفد ٢ أحدهما لطلب الشرعى والآخر للكبشاة الشرعية .

وتذكر اللجنة أن اعتماد البعثات قد تضمن في سنة ١٩٢٩ لأقل مرة مبلغ ٧٠٠ جنيه للصرف على عشرين طالباً من المعاهد الدينية وأودج مثل هذا المبلغ في اعتمادات سنة ١٩٣٠ ولم توفد المعاهد أحياناً ، وذكرت وزارة المعارف في شأن هذه البعثة أنه ليس لديها بيان تفصيل عنها وإن إدارة المعاهد الدينية وعدت بإرسال البيان عند الانتهاء من وضعه .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب الاحتفاظ بهذا المبلغ على أن يصرف على بعثة من الحاصلين على الشهادات النهائية للأزهر ليكنوا أساتذة للعلوم الحديثة في المعاهد الدينية الإسلامية . وتوافق اللجنة على هذا الرأي .

جدول حرف (١)

المصروفات

رقم	مسم	أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	المجم
		باب أول مهمات وأمر ومهمات	باب ثان مصارف عمومية	باب ثالث أعمال بلدية		
١	مخصصات ومهمات وديوان جلالة الملك :	بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى
١	مخصصات جلالة الملك	—	—	—	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢	مهمات حضرات أعضاء الهيئ الحكم	—	—	—	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٣	ديوان جلالة الملك	١٥٦٨٧٥	٢٠٢٣٢٩	١١٠٣٥١	—	٤٦٩٥٥٥
٤	ديوان حضرة صاحب السلطة الملك	١٠٩٢	٣٠٠	—	—	١٣٩٢
٢	مخصصات البرلمان :					
١	مجلس التبرع	—	—	—	١١٤٢٧٨	١١٤٢٧٨
٢	« النواب	—	—	—	١٧٥٣٣٠	١٧٥٣٣٠
٣	مجلس الوزراء	١٣٤٥٣	٦١٧٠	٢٣٥٠	—	٢١٩٧٣
٤	مكتب المستشارين المالي والقضائي	١٧٣٧٥	٢٢٠٠	—	—	١٩٤٧٥
٥	وزارة الخارجية	١٧١٧٥٦	٨٤٠٠٨	٦٠٠	—	٢٥٣٦٦٤
٦	وزارة المالية :					
١	ديوان الصوم	٣١١٣٤٥	٣٠٩٦٠٤	١٧٧٨٠	—	٦٣٨٧٢٩
٢	الأموال القوية	٤٥٢٧٩٧	٤٨٠٥٢	—	—	٥٠٠٨٤٩
٣	الساحة	٣٨٧٧٢٧	١٣٦٠٨٧	١٤١١٢٥	—	٦٥٤٩٣٠
٤	الأصناف	٢٤٥٣٤	٥٧٨٨	٧٠٠	—	٣١٠١٤
٥	المطبخ الأميري	٣١١١١	٩٨٣٤٤	٢٠٠٠	—	١٢١٤٥٢
٦	الإمداد الأميري	١٤٨٨٣٨	٢٥٧٩٤٦	١٠٨٦٥٠	—	٥١٥٤٣٥
٧	الجلابة	٢٧٨٣٣٢	٩٤٦٥٣	٨٣٠٠	—	٣٨١١٨٥
٨	غير السواحل ومصارف الأصناف	١٧٥١٧٩	١١٥٨١٠	٥٧٢٤٠	—	٣٤٨٢٢٩
٩	المخابر والمخابر	٢٣٥٢٢	٥٧٧٤	٢٦٠٠٠	—	٥٥١٩٧
١٠	الكهرباء	٤٠٥٨١	٦٩٩٨١	—	—	١١٠٥٦٢
١١	التجارة والصناعة وسواحل الحكومة	٤٢٣٩٧	٨٣٥٧	١٢٦٠٠٠	—	١٧٧٧٥٤
١٢	أفلام نظام الحكومة	١٠٦٢٨١	٨٢٠٢	—	—	١١٤٤٨
٧	وزارة المعارف العمومية :					
١	الديوان العام والتعليم	٢٠٥٤٤٥٠	١٠٣٢٠٩١	٢١٤٧٥٨	—	٣٣٠١٢٩٩
٢	إدارة عموم المدارس العمومية	٣٨٠٥٢	١٦٣٠٩	٢٢٥٥٦	—	١٣٩٦١٧
٣	دار الآثار العمومية	٤١٦٩	٦٥٩٠	—	—	١٠٧٥٩
٨	وزارة الداخلية :					
١	ديوان الصوم	٥٥٤٦٨١	٣٨٧٦٣	٢٠٧٢٠٠	—	١١٤٩٥٣٤
٢	البريد	١٠٧٢٢٣٥	٣١٢٧٧٠	٧٤٠٠	—	١٣٩٢٤٠٥
٣	التلفون	١٤٧٦٠٤٧	١١٠٢٠٢	—	—	١٥٨٦٢٥٠
٤	صناعة السجن	١٦٣٩٢٩	٢٦٣٨٥٤	٣٦٧٦٠	—	٤٦٤٥٤٣
٩	وزارة الصحة العمومية	٧٠١٥٤٧	٦٤٢٠٩٢	٣١٥٠٥٠	—	١٦٥٨٦٨٩
١٠	وزارة المطبوعات :					
١	ديوان الصوم	٦٠٢٩٢	٧٧٠٠	—	—	٦٧٩٩٢
٢	المطبع (قسم القضاء)	٢٨٤٦١٩	٧٤١٧٠	—	—	٣٥٧٨٩٩
٣	« (قسم الشؤون القضائية)	٦٣٣٨٥	١٦٢٨٥٠	—	—	٧٩٦٧٠
٤	« الأمانة	٨٣٢٥٢٨	١٢٦٧١٥	٦٦٠٠	—	٩٠٥٨٩٣
٥	« الترجمة	١٥٩٧٣٦	١٨١٣٧	٥٤٠٠	—	١٨٢٢٣٧
٦	« الخياطة	٣٩٦١٤	٣٧٦٦	—	—	٤٢٣٥٠
	مجموع	٩٨٧٨٢٧٠	٤٤٥٩٨٦١	١٤١٦٨٢٩	٥٥١١٢٠	١٦٢٠٦٠٧١

(تابع) جدول حرف (ا)

		أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	المجملة
رقم	شرح	باب أول مأهيات وأبواب ومرتبات	باب ثان مصروفات عمومية	باب ثالث أعمال جديدة		
		بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى
	ما قبله	٩٨٧٨٢٧٠	٤٤٥٩٨٦١	١٤١٦٨٢٠	٥٥١١٢٠	١٦٣٠٦٠٧١
١١	وزارة الأشغال العمومية :					
١	ديوان السوم	٣١٩٨٦	٥٦٥٥	—	—	٣٧٦٤١
٢	الرى	٤٩٦٦٥٣	١٢٢٠١٩٠	٤٠٠٠٠٠	—	٥٧١٦٨٤٣
٣	البيات	٨٩٩٩٦	٢٠٦٣٦٧	١٢٠٠٠٠	—	١٤٩٦٣٦٣
٤	مصلحة الميكانيكا والكهرباء	٩٦٧٠٦	١٢٥٥٩١	٣٤٦٩١	—	٢٥٦٩٨٨
٥	التعليم	٩٦٣٨٧	٥٦٧٠٠٩	٢٩٥٩٩١	—	٩٥٩٣٨٧
٦	الحامى الرئيسية	٢٢٠٣٥	٤٥٩٤٦	٥٠٦٥٠٠	—	٥٨٤٤٨١
٧	البيات	٤٥٢٧٣	١٨٠٩٢	٥١٠٠	—	٦٨٤٦٥
١٢	وزارة الزراعة	٢٦٨٥٥٠	١٢٩٢١٤٨	١٧١٤٦	—	١٥٧٧٨٤٤
١٣	وزارة المواصلات :					
١	ديوان السوم	٦٥٣٧١	٩٤٢٣٤	٩٠٩٨٠	—	٢٥٠٥٩٠
٢	السكك الحديدية	١٩٤٩٥٥٤	٢٥٦٤٥٥٥	١٣٤٦٥٠٠	—	٥٨٦٠١٥٩
٣	الفرارات	٢٣٧٥٠٣	٢٣٥٧٣	٣٤٤٠٠	—	٢٥٤٤٧٦
٤	التليفون	٢٨٨٣١٤	١٨١٩٠٠	٢٥٧٤٤٥	—	٧٧٦٥٩
٥	الجريد	٤٩٠٥٧٦	٢٣٠٦٦٣	٥٥٠٠	—	٧٢٦٧٣٩
٦	الموانئ والقناطر	١١٨٨٠٠	٩٢٤٣٥	١٩٦٥٨٠	—	٤٠٧٨١٥
٧	الطرق والكبارى	٤٣٢٢٧	١٦٧٣٢٠	٣٣٤٠٢٤	—	٥٤٤٥٧١
١٤	وزارة البحرية والجوية :					
١	ديوان السوم والجيش	٤٤١٩٤٢	٤٥٤١٧٠	٦٨١٩٠	٧٥٠٠٠٠	١٧١٤٣٠٢
٢	مصلحة المخرود	١٣٨١٠٤	٨٨٧٥٢	٣٤٤٣٧	—	٢٧١٣٩٣
١٥	البيات المائية	—	—	—	١٦٧٠٠٠	١٦٧٠٠٠
١٦	مماشات ومكافآت	—	—	—	٢١٨٦٣٠٠	٢١٨٦٣٠٠
١٧	الدين العمومى	—	—	—	٤٦٩٧٢٨٤	٤٦٩٧٢٨٤
١٨	مصاريف غير منظورة	—	—	—	٧١٧٢٩	٧١٧٢٩
	المجملة	١٤٨٠٩٢٥٢	١٣٧٣٨٤٦١	٩٨٤٣٨٥٤	٨٤٢٣٤٣٣	٤٤٩١٥٠٠٠

جدول حرف (ب)

الإيرادات

باب	ميزانية سنة ١٩٣٠	ميزانية سنة ١٩٣٩	فرق		محصلات			
			زيادة	نقص	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥
					جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١ ... أموال مقررة ...	٦١٥٨٠٠٠	٦٠٧٨٠٠٠	٨٠٠٠٠	—	٥٨٩١٨٩٣	٦١٣٩١٢٨	٥٨٩٣٣٢٠	٥٧٩٣١٠٢
٢ ... الجمارك ...	٩٩٩١٠٠٠	١١٤٣٧٠٠٠	—	١٤٤٦٠٠٠	١١٣٦٤٧٩٣	١١٣٤٧١٩٣	١١٤٥٧١٩٣	١٢٥١٩١٠٥
٣ ... رسوم المواني والمنشآت ...	٣٦٩٧٠٠	٣٠٤٣٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	—	٤٠٩١٢٨	٣٤٣٨٤٠	٣٣٥٤٧٣	٣٧٧٤٣٥
٤ ... معابد الأسمالك ...	٨٧٠٠٠	٨٤٠٠٠	٣٠٠٠	—	٨٩٢٨٣	٨٦٠١٠	٨٧٣١٣	٩٤٥٥٥
٥ ... الدسقة ...	١٨٧٠٠٠	١٧٦٠٠٠	١١٠٠٠	—	٢٣٦٧٤	٢٣٦٧٠	١٢٣٣٣	١٢١٠٢٩
٦ ... رسوم دفعة المصوغات ...	٣١٠٠٠	٣٤٠٠٠	—	٣٠٠٠	٢٣٣٨٤	٣١٢٩٤	٢٩٤٢٦	٤٠٥١٧
٧ ... الرسوم القضائية والتجديية ...	٢٢٣٨٠٠٠	٢٢٥٢٠٠٠	٨٦٠٠٠	—	٢٥١٧١٦٠	٢٢٧١٤٤٥	٢٠١٨٦١٧	٢٢٠٠٦٧٧
٨ ... سكك الحديد ...	٧٠٠٠٠٠	٦٩٧١٠٠٠	٢٩٠٠٠	—	٧١٣١١٦٦	٧١١٨٢٢٢	٦٩٩٨٨٢٣	٧٣٦١٩٥٥
٩ ... التفرقات ...	٢٢٠٠٠٠	٢٣١٠٠٠	—	١٠٠٠	٢٣١٩٧٨	٢٣٩٧٤٠	٢١٤٤٧٣	٢١٢٣٩٤
١٠ ... التليفون ...	٢٩٦٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	٣١٠٠٠	—	٢٥٢٢٨٩	٢٣٦٢٤٩	٢٠٨٧٢٠	٥٢٨١٢٢
١١ ... البريد ...	٧٤٠٠٠٠	٧٣٣٠٠٠	١٧٠٠٠	—	٧٤٧١٥٣	٧٢١٢١٨	٧٣٣٨١٧	٧٨٨٧٥٨
١٢ ... الاملاك الاميرية ...	٨٧٢٠٠٠	٩٢٥٧٠٠٠	—	٥٣٧٠٠	٩٠٥٥٠٠	١٠٣١٥٦٩	٩٩٢٣٨٢	١٧٩٦٤١
١٣ ... بدل الخدمة العسكرية ...	١٤٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	—	٥٥٠٠	١٨٨١١٥	١٥٣٢٣٣	١٩٩٠٢٨	٢٢٤٢٨٤
١٤ ... رسوم الخفر ...	١٤٥٨٠٠٠	١٤٠٧٠٠٠	٥١٠٠٠	—	١١٥٢٠٧٨	١٣٧٠٤٥٨	١٣٨١٩٩٨	١٣٠٠٦٤٨
١٥ ... المسقط من ماهيات المستخدمين ...	٥٤٠٠٠٠	٣١٦٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	—	٣٣٣٧٦١	٣١٦٢٣٨	٣١٥٥٩١١	٣٠٩٠٢٠٢
١٦ ... الارباح الناتجة من تشغيل النقود ...	٢٢٩٢٠٠٠	٢٧٩٥٠٠٠	—	٥٠٣٠٠٠	٢٣٨١٢٣٣	٢٢٣٥٥٩٩	١٢٣٢٤١	١٢٣٦١٠٣٩
١٧ ... إيرادات ورسوم متنوعة ...	٢٨٠٤٨٠٠	٢٧١٣٥٠٠	٩١٣٠٠	—	٢٣٣٠١٧	٢٢٨١٦١٧	٢٢٣٦١٤٩	٢١٩٤٨٥٣
١٨ ... ضريبة القطن ...	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	—	—	١٥٢٢٣٥٨	١٢٢٢٣١٣	١٦٠٩٦٠٢	١٧٠٨٤٥٢
١٩ ... إيرادات غير اعتيادية : (١) مبيع أراض أرباح القطن (٢) إيرادات أخرى حصصة مصرف التوضيحات التي تدفعها ألمانيا ...	٢٠٠٠٠٠ — ٤٠٠٠٠ ٩٧٥٠٠	٣٠٠٠٠٠ — ٤٠٠٠٠ ٩٧٥٠٠	— — — —	١٠٠٠٠٠ — — —	١٣٣٣١٦ — ١٨٦٧٥٧ —	١٨٧٥٠٣ — ١١٨٣٣٣ —	٢٤٢٨٠٠ — ١٤٩٩١ —	٣٤٥٥٠٤ ٩٠٠٧٨ ١٥٩٠٦١ —
٢٠ ...	٣٧٤٧٠٠٠	٣٨٩٥٠٠٠٠	٢٣٨٧٠٠	٢١١١٧٠٠	٤٠١١٢٨٨٩	٣٨٥٢٧٠٠٥	٣٧٢٣٥٤٦	٣٦٥٨٢٥٥
تحويل : ما يخص الاحتياطي الزراعي	١٢٠٠٠٠٠	—	—	١٢٠٠٠٠٠	—	—	—	—
حالة الإيرادات	٣٣٣٧٠٠٠	٣٨٩٥٠٠٠٠	٢٣٨٧٠٠	٣٦١١٧٠٠	٤٠١١٢٨٨٩	٣٨٥٢٧٠٠٥	٣٧٢٣٥٤٦	٣٦٥٨٢٥٥
المأخوذ من المال الاحتياطي المأخوذ من المال الاحتياطي الخاص بالقروض المالية لسنة ١٨٩١ و ١٨٩٤	٨٣٨٠٠٠ — —	٨٤٦٠٠٠٠ — —	١٧٨٠٠٠ — —	— — —	— — ٢٥٠١٨٦	— — —	— ١٠٧٥٠٠٤ —	— — —
المأخوذ من المال الاحتياطي الخاص بالقروض المالية لسنة ١٨٥٥	—	—	—	—	—	—	—	—
الحالة الصومية	٤٤٩١٥٠٠٠	٤٧٤١٠٠٠٠	٨١٢٧٠٠	٣٦١١٧٠٠	٤٠١٢٢٨٧٥	٣٨٥٢٧٠٠٥	٣٧٢٣٣١٥	٣٦٥٨٢٥٥

٥ - أما في الأبواب الأخرى فيوجد بها تخفيض قدره ٢٤٣,٧٥٠ جنيهاً عن تقديرات سنة ١٩٢٩ وهو يزيد عما كان مقدراً في السنتين السابقتين .
وفيما يلي ما تراه اللجنة من الملاحظات على أبواب المصروفات بصفة عامة .

عن الموظفين

٦ - ظاهر مما ذكر في الفقرة الأولى من هذا التقرير أن اعتادات الباب الأول (ماهيات وأجر ومربيات) قد زادت في مجموعها بمبلغ ١٣١٠٤ جنيهاً عن مثنها في السنة الماضية وهو أمر طيب جداً إذا كانت اتساع نطاق العمل لنشر التعليم بوزارة المعارف استدعى زيادة ٢٨٩٠٠٠ جنيهاً في هذا الباب وللنشآت الجديدة بمصلحة الصحة مبلغ ١٠٩٠٠٠ جنيهاً وادخال النقل النهري وبالسيارات ضمن أعمال السكك الحديدية مبلغ ٩٨٠٠٠ جنيهاً وتعزير البوليس في المدن والأقاليم مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيهاً وزيادة عدد الخفراء المخصصين الذين يمتنعون على نفقة أصحاب الأملاك والخفراء العموميين المقيمين على نفقة الأهالي مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيهاً، ومجموع هذه الزيادات يبلغ ٦٥٥٠٠٠ جنيهاً وهو ما يربو على الفرق بين تقديرات المشروع الحالي واعتادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . وما دام أن الحكومة تضطلع بأعمال نشر التعليم بجميع أنواعه وبالأعمال الصحية على مختلف أنواع منشآتها وأعمال النقل بالسكك الحديدية وما يتفرع منها وبغير ذلك من مختلف الأعمال التي تقوم بها في البلاد الأخرى هيئات عامة خلافاً لحكومة أرمينيا خاصة فإنه لا مفر من ازدياد اعتادات الماهيات والأجر والمربيات سنة بعد أخرى حتى يسهل تطبيق أي إجراء يوصل إلى تخفيض الماهيات عن مستواها الحالي وإلى عدم جعل زيادة الماهيات دورية مبهلة كما هو الحال الآن .

٧ - وقد انتهى بحث البرلمان في أمر ماهيات الموظفين ومدعمهم في سنوات ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨ إلى تقرير تشكيل لجنة الموظفين العليا ونطاق عملها بحث حالة الموظفين في مختلف المصالح على الوجه المفصل في التقارير المقدمة في السنوات السابقة كما أضاف إليها في سنة ١٩٢٨ مأمورية بحث كادر الموظفين في اختلاف أنواعهم وطبقاتهم .

وظاهر من المعلومات الموجودة لدى اللجنة إلى لجنة الموظفين العليا وإن ألفت بقرار من مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ إلا أنه لم يتيسر لها أن تبدأ في عملها الواسع النطاق والذي يستدعي بذل جهودات كبيرة للوصول إلى الغرض المنشود إلا في شهر مايو سنة ١٩٢٧ بعد إقراره التعديل الذي أدخل على تشكيلها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٢٧ .

ولما تبين للحكومة كنه هذه المأمورية ومقدار اتساعها وتشعبها وصعوبة العمل بها لما تقتضيه من بذل جهودات عظيمة وإجراء أبحاث كثيرة استلزم وقتاً كبيراً أجرت تعديلاً أكثر في تشكيل اللجنة بأن زادت في عدد أعضائها بقرار صدر من مجلس الوزراء بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٢٨ وأصبح بناء على ذلك عدد الأعضاء غير الموظفين تسعة بدلاً من اثنين الذين كان صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بتعيينهما .

(جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

(القدر مسخرة للشيخ المرحوم عمود شكري باشا)

المصروفات

ملاحظات عامة :

١ - قلّرت المصروفات لمشروع الميزانية بمبلغ ٤٤٩٥٠٠٠ جنيهاً موزعة على أبوابها الأربعة . وفي الجدول الآتي بيان لهذا التوزيع مع مقارنتها بما كان مقدراً لها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ والسنتين السابقتين عليها .

السنة	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	أبواب أخرى	الاجمّة
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
٣٠ - ٣١	١٤٨١٦١٦	١١٨٤٠٥٦	٩٨٨٧٧٥٤	٨٤٠٥٥٢٠	٤٤٩٥٠٠٠٠
٢٩ - ٣٠	١٤٤٠٣٠٦	١١٨٥٨٢٨١	١١٩٩٢٧٩٠	٩١٥٥٧٧٣	٤٧٤١٠٠٠
٢٨ - ٢٩	١٣٧٩٥٠٥	١١١٠٧٤٣٣	١٨٨٢١٧٣	٨٣٨٥٢٤١	٤٠١٧٠٠٥٢
٢٧ - ٢٨	١٣٥٩٣٨٨٩	١١٠٤٤٢٧٩	١٣٣٣٣٢٠	٧٩٧٧٠٠٢	٣٨٩١١٠٠٠

ومن ذلك يرى أن تقدير المشروع الحالي للباب الأول يزيد عن مثله في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ٤١٣١٠٤ جنيهاً كما أنه يزيد عن اعتياد سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بمبلغ ١٠٢١٠٥٥ جنيهاً .

٢ - وازدياد في اعتياد الباب الأول في المشروع الحالي تقابل على الإخصص ميزانية وزارة المعارف العمومية ٢٨٩٠٠٠ جنيهاً والصحة ١٠٩٠٠٠ جنيهاً للنشآت الجديدة فيها والسكك الحديدية ٩٨٠٠٠ جنيهاً للنقل النهري والسيارات وغيرها والبوليس ٧٥٠٠٠ جنيهاً وتعزير قواته في المدن والأقاليم والخفر ٨٤٠٠٠ جنيهاً وزيادة عدد الخفراء المخصصين الذين يمتنعون على نفقة أصحاب الأملاك والخفراء العموميين المقيمين على نفقة الأهالي . وقد تقلت ماهيات الخفراء المصنّين لحراسة السكك الحديدية والبالغ قدرها ١٢٩٣٤ جنيهاً من ميزانية هذه المصلحة إلى ميزانية الخفر .

٣ - أما الاعتادات المطلوبة في المشروع للباب الثاني فتقل عن اعتادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ١٧٨٢٥ جنيهاً ولكنها أكثر مما كان أحمداً في السنتين السابقتين على سنة ١٩٢٩ . وقد تسبب هذا الفرق من زيادة وتخفيض في ميزانيات الوزارات والمصالح .

وأهم تعديل بالزيادة هو في ميزانية وزارة المعارف بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيهاً للنشآت المستجدة والسجون بمبلغ ٣٣٠٠٠ جنيهاً وزيادة عدد المسجونين والصحة العمومية بمبلغ ٧٨٠٠٠ جنيهاً للنشآت المستجدة وزيادة عدد المرضى في العيادات والمستشفيات .

٤ - أما الباب الثالث ففيه تخفيض قدره ٣١٠٥٠٣٦ جنيهاً وهو نقول الاعتادات المخططة للأعمال الجديدة المبينة في ميزانية كل وزارة .

ثانياً — أتمت لخص مصلحة المحاري الرئيسية والقرارات الخاص بها موجود في اللجنة العليا في انتظار لخصه .

ثالثاً — تشتمل الآن في لخص مصلحة التنظيم وهي على وشك الانتهاء منها .

(٣) اللجنة الفرعية لوزارة المعارف العمومية :

أولاً — أُنجزت هذه اللجنة بحث كل الوظائف الفنية في التعليم والابتدائي وعلم النبات والتعليم الأولي وقد فصلت اللجنة العليا في التقرير الخاص بذلك وأضمت قراراتها من مجلس الوزراء .

ثانياً — تشتمل الآن في لخص المدارس الفنية والمصوصة .

(٤) اللجنة الفرعية لوزارة الداخلية :

أولاً — أُنجزت لخص دراسة مجلس الوزراء وقسم التفتيش بوزارة الداخلية وقد فصلت اللجنة العليا في التقريرين الخاصين بذلك وأضمت قراراتها من مجلس الوزراء .

ثانياً — قدمت تقريرها من اقتراح إلغاء إدارة الحج والكورتنهات التابعة لوزارة الداخلية وتوزيع أعمالها على أحد أقسام وزارة الداخلية وعلى الوزارات الأخرى ، والتقرير الخاص بذلك موجود في اللجنة العليا في انتظار الفصل فيه .

ثالثاً — تشتمل الآن في لخص الديوان العام لوزارة الداخلية ومصلحة السجون .

(٥) اللجنة الفرعية لوزارة الحفانية :

أولاً — أُنجزت لخص الديوان العام لوزارة الحفانية وقد فصلت اللجنة العليا في التقرير الخاص به وأضمت قراراتها من مجلس الوزراء .

ثانياً — كانت تشتمل في بحث وظائف عملي الاستئناف بمصر وأسيوط وأوقف عملها ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ .

(٦) اللجنة الفرعية لوزارة المواصلات :

أولاً — أُنجزت لخص مصلحة البريد وقد فصلت اللجنة العليا في التقرير الخاص بها وأضمت قراراتها من مجلس الوزراء .

ثانياً — قدمت تقريرها الخاص ببال مصلحة الشمس والبالوطة وجستتر بمصلحة البحري والتقرير الخاص بذلك موجود في اللجنة العليا في انتظار الفصل فيه .

ثالثاً — أتمت بحث مصلحة الطرق والبحري وجار تجهيز التقرير الخاص بها وتشتمل الآن في لخص مصلحة المواني والمناظر .

(٧) اللجنة الفرعية لوزارة الأوقاف :

أتمت تقريرها ورفضت اللجنة العليا كما قدمت إليها تقريرها عن إلحاق بعض مدارس وزارة الأوقاف بوزارة المعارف العمومية، والتقريران المشار إليهما موجودان في اللجنة العليا في انتظار الفصل فيهما .

ولناسبة استقالة بعض أعضاء اللجنة قرر مجلس الوزراء في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ أن يضم إلى عضويتها بعض أعضاء جديدهم خلت مراكز البعض بالوفاة أو بالاستقالة ولم يبين مكانهم بعد .

وتتل تلك المعلومات على أن لجنة الموظفين العليا قد قطعت شوطاً بعيداً في عملها رغم أنها اعتبرت سير أعمالها من تعطل، وسواء سير بلانها الفرعية أو في اللجنة العامة، بسبب الظروف والتقلبات الملمومة وبسبب الاجازات وبسبب خلوص مراكز الأعضاء فيها إما بالاستقالة أو بالوفاة والتأخير في تعيين بدلهم وبسبب عدم وجود الوقت لدى بعض أعضاء اللجان الفرعية من الموظفين لحضور الجلسات .

ويمكن الوقوف على مقدار ما أُنجزته اللجنة المذكورة من الأعمال من البيانات التفصيلية الآتية :

(١) اللجنة الفرعية لوزارة المالية :

أولاً — أُنجزت بحث الديوان العام جميعه (ما عدا مراقبة مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة) بما في ذلك وظائف مفتشي المالية ووظائف مفتشي الحسابات والمخازن ثم أقسام الحسابات بالأقاليم والمحافظات ووظائف مديري ورؤساء الحسابات وكلائهم بالوزارات والمصالح ووظائف مكاتب السكرتيرين الماليين وإنشاء مكتب استعلامات القطن ومصلحة الأموال المهررة ومصلحة المساحة ومصلحة الجمارك ومصلحة الكيمياء وقد فصلت اللجنة العليا في جميع التقارير الخاصة بهذه الجهات وأضمت قراراتها من مجلس الوزراء .

ثانياً — أتمت لخص مصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة خفر السواحل ومصادر الأحساك، والتقريران الخاصان بهاتين المصلحتين موجودان في اللجنة العليا في انتظار لخصهما .

ثالثاً — تشتمل الآن في لخص وظائف المطبعة الأميرية .

ولم يبق من المصالح التابعة لوزارة المالية إلا مصلحة الإحصاء والأمولاك الأميرية والتجارة والصناعة وأقسام قضائيا الحكومة .

ولم تتناول اللجنة المشار إليها بحث وظائف مراقبة مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة لأن هذه المراقبة تتحول إلى ديوان المحاسبة الذي طلب البرلمان إنشاءه وجار نظر القانون الخاص به بمجلس النواب .

وما كان لجنة المذكورة أن تنقص وظائف مصلحة الأملاك الأميرية قبل أن تقدم اللجنة — المشكلة لنظر كيفية استئجار واستغلال الأملاك الأميرية وتعيين المأمورية التي تقوم بها المصلحة المذكورة بالضبط — تقريرها، وكذا الحال فيما يخص بمصلحة التجارة التي استندت الحكومة خيراً فنياً لتنظيمها .

(٢) اللجنة الفرعية لوزارة الأشغال العمومية :

أولاً — أُنجزت بحث مصلحة المائي والهيئة العملية لبعض المحطات الرئيسية التابعة للقيام بالميكانيكي وقد فصلت اللجنة العليا في التقريرين الخاصين بذلك وأضمت قراراتها من مجلس الوزراء .

الميزانية الحالية اذ لم يبق من هذا المشروع المتشعب الا نظر الكادر الخاص
برجال الجيش والوظائف العليا . كما سلف الذكر .

على أنه من المأمول اننا أمكن له المراكز الخالية الآن في هذه اللجنة في وقت
قريب وعقدت جلسات اللجنة العليا في أوقات متفرقة لتهو ما بها من
الأعمال أن تظهر نتيجة عمل هذه اللجنة بكيفية جيدة في مشروع ميزانية السنة
القابلة .

مصاريف الانتقال وبذل السفر

٨ - ان الزيادة في قدرات هذا الباب عن اعطادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
ناشئة بالطبع عن زيادة عدد الموظفين بسبب منشآت وزارة المعارف
والصحة والسكك الحديدية وتزويج قوات البوليس والزيادة في عدد الخفره .

٩ - وكان البرلمان حين ظره ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ طلب الى
وزارة المالية اعداد مشروع لتعديل لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
فورد معالي وزير المالية وقتئذ بتشكيل لجنة مباشرة المباحث اللازمة وعرض
نتيجة بحثها على لجنة الموظفين العليا . إذ ان الموضوع لا يتعلق بوزارة المالية
وحدها بل بالوزارات جميعها وقد علمت اللجنة حين بحثها ميزانية سنة
١٩٢٨ - ١٩٢٩ أن اللجنة التي شكلت لتحضير هذا المشروع آتت عملها
وتقل البيانات الواردة للجنة أخيراً على أن المشروع المذكور مسروق على لجنة
الموظفين العليا الفرعية للوائح الاستخدام التي كانت رأت ارجاء النظر في
ما بعد انتهائهما من لوائح الاستخدام ، ولذلك تأمل هذه اللجنة أن ينهى بحث
هذا المشروع قريباً حتى يطمئن البرلمان الى انه لا مغالاة في قيم بدل السفر
ومصاريف الانتقال .

الكسائى والمبوسات

١٠ - وقد عيت اللجنة في تداريها السابقة بأمر صنع الملابس الممندة
لجيش والبوليس من الأقمشة المنسوجة في داخل البلاد وصناعة الطرايش
والأحذية في البلاد أيضاً وبحث مسألة الملابس الصوفية والملابس الكاكي .

وتقل المعلومات التي وقفت عليها اللجنة أن وزارة الداخلية حيرت الفهاش
الملبوس والمصير في داخلية البلاد للملابس الخفره في أروج مديريات .

ولم يد وصولها الى نتيجة حاسمة قررت اعادة التجربة وأن هناك صعوبة
فيما يتعلق بالملابس الصوفية لرجال الجيش والبوليس وأنه بحث الآن في إمكان
تخليها .

أما فيما يتعلق بصنع الأحذية اللازمة للجيش فقد تقرر إنشاء المصنع
في البياه الجديد الجاري انشاؤه بالنسبة لحازن وزارة الحربية ، ويتضمن
مشروع الميزانية الحالية اعتماد قدر ٤٠٠ جنيه لشراء ماكينات لعمل الأحذية
برورش الجيش . وترى اللجنة أنه يجب عمل الأحذية اللازمة للبوليس أيضاً
بهذه الورشة حتى ولو استمر الحال اضافة ماكينات جديدة كما تأمل أن
تستمر المباحث والتجارب المشار إليها اتفا حتى يتم ترميمها المقصودة لأحياء
وتشجيع الصناعات المنخفضة بالكسائى والقبزمات التي يرتب عليها اقتصاد
هام سواء الحكومة أو للأفراد بما يد .

(٨) اللجنة الفرعية للكادر والمتربات .

أولاً - انتهت هذه اللجنة من بحث كادر الموظفين الداخلين في هيئة العمل
على اختلاف أنواعهم وقدمت للجنة العليا التي فحصته وفصلت فيه جميعه ماعدا
الكادر الخاص بوظائف الجيش والوظائف العليا .

ثانياً - أجازت أيضاً بحث كادر الخليفة الخارجيين عن هيئة العمل
وتعوض الآن تقريرها لرفعها الى اللجنة العليا .

(٩) اللجنة الفرعية لبحث نظام عمال المياومة .

كادت تنهى من عملها .

(١٠) اللجنة الفرعية للوائح الاستخدام .

أولاً - انتهت من وضع تشريع وقى لتسهيل خروج الموظفين الزائدين
عن الحاجة وفصلت فيه اللجنة العليا وصدر به المرسوم المعروض الآن على
البرلمان للنظر فيه .

ثانياً - كادت تنهى من وضع تشريع لاستخدام الموظفين الأجانب
في الحكومة المصرية .

ثالثاً - قطعت في مهمتها الأصلية شوطاً بعيداً .

(١١) أما اللجان الفرعية لوزارات الزراعة والحربية والبحرية والخارجية
ومصلحة الصحة العمومية فتقل البيانات الواردة لهذه اللجنة على أنها كادت تنهى
من عملها .

(١٢) وقد بدأت اللجنة الفرعية لمصلحة السكك الحديدية عملها من أربعة
شهور مضت وانتهت من بحث قسم الحركة وتنظيم القسم الطبي .

هذا عدا بعض أعمال أخرى كانت ترى وزارة المالية أخذ رأى اللجان
الفرعية واللجنة العليا فيها لمسأله مباحثات الموظفين أو منحهم كاسر رواتب
حله الديبلومات المالية ومقدار العلاوات التي تمنح لوظفين معينين بمرسوم
وغير ذلك .

وقد بلغ عدد الجلسات التي عقدتها اللجنة العامة ابتداء من تشكيلها
في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ لغاية ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ - وهو تاريخ آخر
جلسة عقدها - ٥٣ جلسة وضعت فيها نظام سير العمل بها وبالجان الفرعية
وقسمت العمل بين اللجان المذكورة ونظرت فيها التقارير المتقدمة ذكرها .

ولو أنه كان يسر عقد اللجنة العامة بعد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ لكادت
انتهت من نظر مشروع الكادر الذي ترى هذه اللجنة أنه يتوقف عليه الجزء
الأعظم من الاقتصاد المنشود في اعطادات ماهيات الموظفين وما إليها نظراً
للتخفيض الذي تضمنته هذا المشروع سواء في الماهيات أو مقدار العلاوات
وللقواعد التي احتوى عليها والتي من شأنها تخفيف العبء عن كاهل الميزانية
الناتج من تطبيق النظام الحالي للعلاوات الدورية المنهضة وأهمها ربط
الماهيات في الميزانية على أساس متوسط الدرجات والقيود التي وضعت
في شأن الترقية من درجة الى أخرى - ولكن أمكن ظهور أثره في مشروع

الاجتازات

١٩ - زادت الاجتازات المطلوبة للايجازات في المشروع الحالي بحو ٣٩.٠٠٠ جنيه من اجتازات سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وهي تزيد بحو ٢٤.٠٠٠ جنيه من اجتازات سنة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ ومن هذه الزيادة مبلغ ١٢.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف الصومية لاستعجار اماكن الفارس الجديدة ورفع ايجار بعض الاماكن الخالية ومبلغ ٣.٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة التجارة والصناعة لاستعجار عمل تنقل اليه المصلحة وسيات الكلام بشأنه عند بحث ميزانها . ومبلغ ١٢.٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة الاموال المقررة لنقلها الى عمل خارج عن بناء وزارة المالية . ومبلغ ١٦.٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة القضاة لاستعجار اماكن بسبب المنشآت المستجدة ومبلغ ١٥.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلاات لاستعجار عمل ينقل اليه مؤقلا جراح قسم النقل الميكانيكي الى ان ينتهي ابناء الجديد .

١٧ - وقد كان من وراء ما قرره البرلمان حين بحثه ميزانيات السنوات الماضية . ان شكلت لجنة تخطيط وضع برنامج لماني الحكومة . وقد تبين من المعلومات الواردة للجنة ان اللجنة المشار اليها تسلمت اقتراحات بعض المصالح ولخصتها لخصا ابتدائيا . وانها تنظر اولا اولا فيما يعرض عليها من الطلبات فتبدي رأيها وتحضر وزارة المالية لادراج الاجتازات اللازمة في مشروع الميزانية وان وزارة المالية تعمل على اجابة هذه الطلبات بالقدر الذي تسمح به حالة الميزانية مع مراعاة ما تستطيع مصلحة الماني صرفه في كل سنة .

وهذه اللجنة لا توافق على هذه الخطة ، وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية لمجلس النواب ، اذ انها ترى ضرورة وضع برنامج شامل لجميع ماني الحكومة التي هي في حاجة الى انشائها بغذ تدريجيا ويقدّم فيه الأهم على المهم فلا يتحصل التوسع في اجتازات قد لا تكون هناك ضرورة لها اذا قيست بينها كما يمكن تجنب الاسراف في الصرف على المشروعات بغير مقتض وهو ما يتم فوقه فيما اذا جرى الأمر على نظام غير ثابت لجميع مصالح الحكومة .

المياه والانهارة

١٣ - كان البرلمان حين نظر الميزانيات السابقة طلب بحث الاتفاقات المعلقة مع شركتي المياه وأنشور الوصول الى اجراء اقتصاد بصنة عامة في نفقات المصالح والتي تخفيض الاسعار ايضا بالنسبة لقيصور ، وقد قامت الحكومة بتجارب مع المشتركين في هذا الشأن انتهت فيها الى ما يأتي :

أولا - فيما يخص بالاتفاقات المعلقة مع شركة المياه :

(١) خذلت تمهيدية أسعار الأدوات المستعملة لتزويد المياه الى المنازل لأخرى تخفيض في اثمان معظم الاصناف وقد رفضت الترخفة الجديدة الى مجلس الوزراء لموافقة عليها ،

(ب) سمر المياه الراكدة المستعملة لرشوشيل الشوارع حسب الاتفاقات الحالية هو ١٥.٢٣ مليا قدر المكعب ، وقد قبلت الشركة ان يكون السعر ١٠ مليات قدر المكعب ولم يتم هذا الاتفاق بصفة نهائية حتى الآن لانجاء النية الى السعي في تخفيض السعر الى اقل من ١٠ مليات مع جعل ذلك السعر الجليد عاما بالنسبة لياه المستهلكة في مصالح الحكومة .

ثانيا - فيما يخص بالاتفاقات المعلقة مع شركة الانارة :

(١) خفض سعر التيار الكهربائي بالانهارة من ٣٠ مليا الى ٢٥ مليا للكيلوات ساعة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٣٠ ومن ٢٧ مليا الى ٢٢.٥ مليا لمصالح الحكومة ؛

(ب) خفضت ايجازات ومصاريق المدادلات من اول ابريل سنة ١٩٣٠ ؛

(ج) هناك مناقشات بشأن الاتفاق على وضع عدادات بمصالح الحكومة ذات تخرقة من زوجة واحدة للتيار المستهلك أثناء الليل ، والاخرى خفضة للتيار المستهلك أثناء النهار .

١٤ - وقد اثير امام مجلس النواب امر التأمينات التي تتقاضاها شركتا المياه والانهارة من المشتركين والتي وصلت الى مبالغ كبيرة تستمرها الشركتان لحسابهما دون اى قائمة تمود الى المشتركين فأجاب حضرة صاحب العزة ويكن وزارة المالية انه حصل الاتفاق مع شركة النور الى ان تنقاضي الحكومة ارباها من التأمينات المودعة لديها على ان يصرف المتحصل في زيادة الانارة العامة بمدينة القاهرة .

١٥ - وكان من ضمن ما اثاره الجند في السنوات الماضية خص طرائق الانارة بمصلحة السكك الحديدية لفداسة المبلغ المقرر سنويا لها ودراساتها دراسة خاصة وقد شكلت لجنة لهذا البحث ولكنها لم تستقر على رأى فيه لغاية الآن . ونظرا لما لهذا الموضوع من الأهمية تطلب اللجنة ان يحصل اتمام البحث المطلوب حتى يظهر أثر ذلك في ميزانية السنة المقبلة . كما تطلب ان يتناول البحث أيضا النظر في تحسين حالة الانارة بمرات السكك الحديدية والمحطات واعادة البحث فيما يخص بالاستانة بالمجالس البلدية لارتفاع مناسبتها الخاصة بالنور وتلافه والوصول الى اتفاقات معها في هذا الشأن .

الوردات العامة

١٦ - تزايد هذه التوردات سنة بعد أخرى خصوصا بالنسبة لطلبات وزارة المعارف الصومية ومصلحة الصحة والجيش والبوليس وخلافها ، وقد لفتت اللجنة النظر في تزايد ربحا الباهية الى وجوب مراعاة الاقتصاد في شأنها والتدقيق في الأنظمة الخاصة بها لعدم الاقراط في التصرف فيها . وكان من وراء ذلك ان شكلت وزارة المالية لجنة لبحث مفرقات الأدوات الكتابية بالمصالح وتيسر لهذه اللجنة اجراءات خاص في شأن المقادير المستهلكة . ومن الطبيعي انه لا يمكن ظهور أثر هذا الاقتصاد في تقدير مشروع الميزانية الحالي لأن

صدرت بمرسوم مع أن مجموع الاعتقادات التي كان أقرها مجلس النواب والشيخ
للسنة المذكورة كان ٧,٩٤٧,٩٢٥ جنيتها .

وبتصنيف الاعتقادات التي وردت بالميزانية التي كان أقرها البرلمان يرى
أن التخصيص شمل اعتقادات مصالح الري والمباني والتنظيم والمجاري وأنه زيد
مبلغ ١٠٠٠ جنيتها في ميزانية دار الأوبرا واحتيل لشراء سارة ، وفي الملحق
رقم (١) بيان التخصيص المشار إليه .

٢ - وظهر من الفصليات الموجودة بمشروع الميزانية الخصال أن
ما يخص الأعمال الجديدة هو ٢,٥٨,٧٢٨,٠٤٥ جنيتها وأن مجموع المقدر للتكاليف
النهائية لهذه الأعمال هو مبلغ ٣٧,٤٤٧,٥١٣ جنيتها موزع كاليان الوارد
في الملحق رقم (٢) .

وأذا أضيف إلى التقدير المشار إليه ما يخطر أن تكلفه المشروعات الكبرى
ذات الأهمية والخاصة بتفزين المياه في أحالي النيل وتوليد القوى الكهربائية
من خزان أسوان يرى مقدار ما يحتاج إليه البلاد من الصفقات الكبيرة والتي
قد تتروى بمجملها خزائن الدولة . وهذا مما يدعو اللجنة إلى تكرار ما ذكره عند
كلامها في الملاحظات العامة من لفت النظر إلى ضرورة وضع سياسة مالية
واقصادية عامة تضمن مواصلة السير في تنفيذ المشروعات المفيدة دون
إرهاق خزنة .

٣ - هذا وقد أصبحت فروع هذه الوزارة سبعة بدلا من التسعة التي
كانت موجودة في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ إذ ألغيت إدارة عموم الآثار المصرية
ودار الأوبرا واحتيل في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بوزارة المعارف العمومية
للتأليف بها وليس لجنة ملاحظة في هذا التعديل ، وقد وافق عليه مجلس
النواب . وهذا هو بيان الفروع السبعة المشار إليها .

فروع ١ - ديوان العموم .

فروع ٢ - الري .

فروع ٣ - إدارة عموم المباني .

فروع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء .

فروع ٥ - مصلحة التنظيم .

فروع ٦ - مصلحة المجاري الرئيسية .

فروع ٧ - مصلحة الطبعات .

فروع ١ - ديوان العموم

٤ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشرع مبلغ ٣١٩٨٦ جنيتها وكان
مقداره في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٣٠٠ مبلغ ٣٣٣٥٠ جنيتها بخلافه عيسى
قدومه ٣٧٧ جنيتها في الباب الأول وذلك لالغاء مرتب التتيل للوزير وقدره
٣٠٠ جنيتها ولتحصول وفر قدره ٨٢ جنيتها في الدريات الدائمة تقابله زيادة
١٥ جنيتها في درجات الوظائف الخارجية من هيئة العمال للملاوات الاعتيادية .

ولم يطرأ تعديل في وظائف هذا الفرع الا فيما يخص بوظيفة السكرير
العام التي هي من الدرجة الأولى (ج) اذ استبدلت في المشرع بوظيفة
مراقب عام من الدرجة الثانية وهو تعديل في محله اذ أصبح في الوزارة
وكيلان .

المناع نظاني بعض الوزارات والمصالح كالمعارف والصحة والجارة والفضاعة
والمباني ، استندى مقادير اضافية استغرقت الوفر الناتج بل وزادت عليه ،
هذا فوق أن المشروعات التي تؤخذ تكاليفها من اعتقادات الأعمال الجديدة
تستندى أيضا صرف مقادير اضافية من الأولاد الكافية . ومن المعلوم
أن هذه الاعتقادات زادت زيادة كبرى في السنوات الأخيرة .

الأعمال الجديدة

١٧ - كان مما رآه البرلمان في السنوات الماضية وجوب وضع
سياسة اصلاح وتجديد وتنفيذها على اكل وجه وذلك بوضع سياسة موحدة
أو برنامج عام ثابت لجميع الأعمال الجديدة تخضبط فيه المشروعات الضرورية
على الكفاية ويقدم في تنفيذها الأهم منها على المهم حتى يتيسر بعد اقرار ذلك
البرنامج تنفيذه على أساس صحيح ويختص خطة موضوعة بعد درس تام .

ورغم ذلك فإن اللجنة ترى أن الحكومة تسير في مشروعات بغير سياسة عامة
وإن كان هناك نشاط ظاهر في اقتراح المشروعات لكنه لا يوجد برنامج
أى ارتباط يسمح بأن يكون اتجاه التنفيذ مبنيا على دراسة لحاجتها جميعا .

وترى اللجنة في هذا الصدد - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية بمجلس
النواب - أن يطلب من الوزارات المختلفة وضع بيان عام للمشروعات التي ترى
الحاجة ماسة إليها في مدة عشرة أو خمسة عشر عاما وأن تشكل لجنة عامة
ليبحث هذه المشروعات ووضع خطة مثل التوفيق بينها ولاختيار الأصلح
والأولى منها بالتنفيذ على التوالي وأكدها انتاجا للوارد المالية في البلاد
وأقرها إلى ترقية الحالة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في البلاد .

وترى اللجنة أن ينتهى عمل اللجنة المقترحة بحيث يحاط بالبرلمان بتأجيل
عملها حين نظر ميزانية السنة المقبلة .

١٨ - ولا تزال اللجنة ترى من الاطلاع على نتائج الحسابات الختامية
في السنوات الماضية حصول وفر كبير سنوي في اعتقادات المصروفات
المفردة للأعمال الجديدة ، يرى رأينا أن ذلك يرجع إلى أن للوزارات المختلفة
إمنا أنها لا تحقق في تقدير الاعتقادات السنوية اللازمة لهذه الأعمال أو أن
هناك شائلا في التنفيذ وكلا الأمرين جذري النظر .

هذا ولا يجب من اللحن أن التأخير في اعتاد ميزانية هذه الأعمال إلى
ما بعد حلول السنة المالية الجديدة مما يسبب حتما التأخير في تنفيذها وطم
إمكان صرف جميع ما يتقرر لها .

هذا وتسير اللجنة في هذا الباب إلى أن المشروعات التي بدأت بها وزارة
الأشغال العمومية في جميع فروعها قد جاوزت قيمتها ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيتها
وأنه عند تنفيذها لمدة خمس سنوات .

قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

١ - قدرت مصروفات هذه الوزارة وفروعها في المشرع بمبلغ
١,١٣١,٥١٨ جنيتها وقد كانت مقدرة في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ
٩,٧٧٧,٢٣٥ جنيتها وبمبلغ ١,٢٧٥,٠٦٩ جنيتها في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ إلى

فرع ٢ - الرى

٥ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٧٢٥١٩٣ جنيا
وكان مقداره في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٦٣٧١١٤٧ جنيا
فيكون هناك تخفيض قدره ٦١٥٩٥٤ جنيا نشأ من تخفيض مبلغ ٦٦٤٠٠٠
جنيا في الباب الثالث أعمال جديدة من زيادة مبلغ ١٢٨٣٥ جنيا في الباب
الأول ماهيات وأجر ومربيات ومبلغ ٥٧١١ جنيا في الباب الثاني مصاريف
عمومية كالنصفي الآتي :

نصفين	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	١٢٨٣٥	٤٨٦٨١٨	٤٩٩٦٥٣
—	٥٧١١	١٢٣٠٣٩	١٢٢٥٥٠
٦٦٤٠٠٠	—	٩٦٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٦٦٤٠٠٠	١٨٠٤٦	٦٣٧١١٤٧	٥٧٢٥١٩٣
٦٤٥٩٥٤			

سائق التخفيض

٦ - وتذكر اللجنة أنه بسبب ما قرره وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٩ -
١٩٣٠ من إنشاء إدارة مستقلة للشروعات انتدبت لها موظفين من تفتيش
الرى وكانت تقسم مصروفاتها العمومية على بنود مصروفات تلك التفتيش -
خصص للإدارة المذكورة في مشروع الميزانية الحالي مصروفات ضمن بنود
الميزانية ولو أن وظائفها يستمر تشغيلها بموظفين من الرى .

وقد رأيت وزارة الأشغال في المدة الأخيرة أنه لا عمل لبقاء إدارة مستقلة
للشروعات وعملت على إلغاؤها وقررت أنها إنما فعلت ذلك نظرا لما حصل
سببها من أنها أنشأت مثل هذه الإدارة ثلاث مرات أو أربعا وكانت
في كل مرة تدل التجربة على أنها لم تأت بالفائدة التي تنشأ من أجلها بل
كانت على المكسب تسبب ارتباك الأعمال وتأخيرها لاختلاف وجهة النظر
بين القائمين عليها وبين مفتشي الرى المحليين الذين يقدرون حق التقدير حاجات
البلاد . هذا فضلا عن وجوب قيام شخص واحد بالإشراف على المشروعات
وأعمال الرى العادية في المنطقة الواحدة للاتصال الوثيق بين العاملين .

على أنه قبل إنشاء هذه الإدارة كان في كل تفتيش طائفة من المهندسين
المختصين لأعمال هذه المشروعات وهو ما يستمر العمل عليه .

ولما كانت الوزارة تستعين بسدد كبير من المهندسين الموقنين لاسكان
تنفيذ الأعمال الجديدة نظرا لما لهذه الأعمال من الصفة الوقائية ولعدم وجود
المعد الكافي من المهندسين الحاليين للوظائف والمستوفين للشروط اللازمة
للتعيين داخل هيئة العمل فقد أبدت وزارة الأشغال العمومية بأنها تحمل هؤلاء
المهندسين مساعدين الموظفين الفنيين الدائمين وأنها - بما كانت خطتها على
العوام - لن تكل بهم أعمالا رئيسية فلت مسئولة لافى أعمال المشروعات
ولا في أعمال الرى العادية .

وقد رأيت لجنة المالية مجلس النواب بإتفاقها مع وزارة الأشغال العمومية
النهاء إدارة المشروعات وقد وافق مجلس النواب على هذا النهاء فكانت نتيجة
توفير المبالغ الآتية .

جنيه
٣٠٠٠ من الباب الأول - ماهيات وأجر ومربيات .
٥٧٥٠ من الباب الثاني - مصاريف عمومية (بنود ٥ و ٣ و ٧) .
٨٣٥٠

كما ترتب عليه أيضا نقل الأعمال المدرجة تحت البند ٢٤ إدارة المشروعات
الى بند ٢٣ تفتيش الرى وتوزيع هذه الأعمال على التفتيش .
وهذه اللجنة توافق على النهاء الإدارة المذكورة بشرط أن يخصص
مهندسو المشروعات لتنفيذ المشروعات فقط .

٧ - وقد أقرت مجلس النواب ملاحظة مؤداها ان تفتيش الرى
الحالية أصبحت لا تتناسب مع التقسيم الذي بليت عليه من زمن بعيد إذ
تمتد الحالة بزيادة مساحة الأحياء المتزايدة وزيادة عدد السكان ، وقد أصبح
التقسيم الحالي غير متناسب ولا يتفق مع مصلحة العمل ولا مصلحة الأهالي
وطلب لجنة النظر في تقسيم التفتيش من جديد تحسبا لراى فيه العاملون
المقدم ذكرها . وقد وصلت الوزارة يبحث هذا الموضوع .

الباب الأول - ماهيات وأجر ومربيات :

٨ - تبلغ الزيادة في هذا الباب ١٢٨٣٥ جنيا ويرجع أهم أسبابها
أولا - إلى إنشاء موظفين في الدرجات العالية . أولاها ماهيات ١٧٥٠ جنيا
للمدرعوم رى السودان وتأتيها ماهيات ١٦٠٠ جنيا لمدرعوم انحرافات
وهذا هو التعديل الوحيد الذي أدخل على الوظائف التي كانت مقررة
في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وثانيا - إلى زيادة مبلغ ٣٠٠٠ جنيا في ماهيات
الخادمة الخارجيين من هيئة العمال لعمال إضافيين لإدارة المشروعات وقد اقترحت
لجنة المالية مجلس النواب حذفه ووافق على ذلك مجلس النواب ، وثالثا -
إلى زيادة مبلغ ١٢٠٩ جنيات في المرتبات بند ١٥٠٠ جنيا مكافأة
للمدرعوم للرى في السودان و ٣٥٠ جنيا بدل اغتراب له و ٣٥٩ جنيا
مربيات لساكني الوتومسيكلا و ١٠٠ جنيا بدل منافع ومربيات مستغدى
الرى في السودان .

الباب الثاني - مصاريف عمومية :

٩ - تبلغ الزيادة في هذا الباب ٥٧١١ جنيا ويرجع سببها إلى تحرير
مبلغ ٥٣٥٠ جنيا في البنود ٥ و ٣ و ٧ لمصروفات إدارة المشروعات . وقد
طلبت لجنة المالية مجلس النواب حذف هذا المبلغ ووافق مجلس النواب
على ذلك فأصبح في مجموع الباب تخفيض قدره ١٢٩ جنيا .

ويركب مبلغ ٥٣٥٠ جنيا سالف الذكر من ٢٢٠٠ جنيا في بند ٣
إيجار ومياه وأتارة وكسح و ٥٠٠ جنيا في بند ٥ التليفون والتلفراف و ٢٦٥٠
جنيا في بند ٧ صيانة المراكب والمهمات .

أما مبلغ الـ ٥٢٥٠٠٠ جنيه وهو الملتزم صرفه لتأية أبريل سنة ١٩٣٠ فقد استعمل لتنفيذ نحو نصف البرامج الخاص بالكراكات ونحو ثلث الباقي اللازمة للسكنى والورش عند شجرة خردون والملاكال وخنوخها .

ومن ضمن المبلغ المطلوب في مشروع الميزانية يصير نحو ٤٠٠٠٠ جنيه لتجارب التطوير بالكراكات و ٤٠٠٠٠ جنيه للوظائف و ٢٠٠٠٠ جنيه لطريق الرجايف بامل .

وعما ذكر تبين أن شق المجرى الجديد في منطقة السدود لم يبدأ فيه جددا .

١٨ - وقد لفتت لجنة الأشغال مجلس الشيوخ النظر إلى وجوب العمل بميزانية مصروفات مصلحة إلى بعد إقرارها من مجلس النواب والشيوخ وأن يصرح لوزارة الأشغال بالشروع في تنفيذ الأعمال المدرجة في الباب الثالث من غير انتظار تصديق البرلمان على الميزانية العمومية للدولة لأن في هذا الانتظار - إذا تعدى ذلك التصديق شهر أبريل - تأخيرا لها خصوصا وأن أعمال الري يستمر إجراؤها عندما ترد مياه الفيضان وترى هذه اللجنة أن هذا الطلب في حله وتطلب من الحكومة العمل على تحقيقه لما في ذلك من الفائدة وأمكن اتمام الأعمال المقررة في السنة نفسها دون تأجيلها إلى السنة أخرى خصوصا وأن نص المادة ١٤٢ من الدستور يساعد على ذلك .

١٩ - وقد كان القترح عند نظر ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أصح فرض ضريبة على ملاك الأسيان البور التي مستغف من المشروعات الكبرى وأن يجري وزارة المالية بحثا خاصا عن كل منطقة تنفذ فيها المشروعات المشار إليها بصرف النظر عما إذا كان الملاك قد أمهلوا أو لم يمهلوا الانتفاع من هذه المشروعات ، وقد أثار أحد حضرات أعضاء مجلس النواب هذه المسألة من جديد فأجاب معالي وزير المالية بالجابة بأنه يتفق بالضريبة على الأراضي البور فقد تقرر للمبدأ وأن وزارة المالية تبحث مشروع القانون الخاص بذلك بالاتفاق مع وزارة الأشغال العمومية .

فرع ٣ - مصلحة الباني الأميرة

٢٠ - قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٤٩٦٣٦٣ جنيها وهو يتنص عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ١٠٥٧٥ جنيها كالتوزيع الآتي :

نقص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٢٨٩٤	٨٧١٠٢	٨٩٩٩٦
١٣٢٩٩	—	٢١٩٨٣٦	٢٠٦٣٧٢
—	—	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
١٣٢٩٩	٢٨٩٤	١٠٥٠٦٣٨	١٤٩٦٣٦٣
١٠٥٧٥			ساق النقص

٢١ - ويرى من هذا البيان أن هناك زيادة في الباب الأول قدرها ٢٨٩٤ جنيها وهي ناشئة من زيادة عدد الموظفين بمقدار ٥٤ وظيفة في القسم الفني وموظفين في القسم الإداري ووظيفة فرائش في الوظائف الخارجية

١٦ - ويلاحظ اللجنة أن من المشروعات الكبرى ما يكون مرتبطا بها أعمال ملحقه ضرورية للانتفاع به كشق الترع أو تعديل المضارب وقد حصل أن بعض تلك المشروعات قد تم فعلا وأن بعضها منها على وشك التمام إلا أنه لا ينبغي أن يقص بها لعدم القيام بالأعمال الفرعية المرتبطة بها . ولقد ترى اللجنة أنه نظر وزارة الأشغال إلى تشارك مثل هذه الأحوال التي تؤثر الانتفاع بالمشروعات التي يصرف عليها مبالغ طائلة دون جدوى . بل والتي قد تجر إلى خسارة جسيمة لخزينة الدولة أو لمصالح الأهالي .

١٧ - أما أعمال ري السودان وهي المدينة في البند ٢٧ الذي يصير بند ٣٦ فقدر تكاليفها بمبلغ ١,١٧٥,٠٠٠ جنيه منظور أن يصرف منه لتأية أبريل مبلغ ٥٥٠,٠٠٠ جنيه منه ٢٠,٠٠٠ جنيه لأعمال المساحة الجوية في جز من حوض النيل الأعلى و ٣٥٠,٠٠٠ جنيه لشراء وتركيب المعدات العوامة ومطوابع المعلنين في مشروع الميزانية ٣٥,٠٠٠ جنيه و ٢٠,٠٠٠ جنيه على التوالي .

ولما استوضحت اللجنة عن أوجه صرف المبالغ السابقة والمبالغ المطلوبة في هذه السنة أرسلت وزارة الأشغال العمومية البيان الآتي :

“يجري العمل جهة في أعمال المساحة والمباحث المائية لانتخاب أحسن مجرى للنيل في منطقة السدود ، وفي الوقت نفسه تجهز الآلات الميكانيكية اللازمة لتطوير وشق المجرى ، وهذه الآلات الميكانيكية تستعمل على كراكات وأسطول من البواخر المساعدة على الكراكات وامتدادها بمواد القود وامتدادها حوض لبناء وأصلاح الكراكات والبواخر .

وهذا الأسطول مكون في الوقت الحاضر مما يلي :

١ - كراكتين قديمتين بنيتا في سنة ١٩٠٩ - ١٩١٠ وجذدتا وأصبحتا صالحتين للعمل وحولت كراكة أخرى إلى مركب عوامة كورشة .

٢ - أربع كراكات كبيرة جديدة موصى على انشائها في الخارج وسيتم العمل فيها في سنة ١٩٣١

٣ - كراكة أرسلت من مصر بعد فكها وسيعاد تركيبها في السودان .

٤ - ثلاثة على الوحدات المدينة بالمحرق رقم (٣) المرفق بتهاية هذا التقرير المطلوب الوحدات الجديدة الآتية :

مركبان جراران كبيران ، جرار عادي ، جراران قديمة ، عشرة صنادل للزيت ، حوض عوام للترميمات .

وينظر أن يوصى على هذه الوحدات في سنة ١٩٣١

أما مبلغ الـ ٦٢٨,٠٠٠ جنيه المخصص في الميزانية لتكاليف شراء وتركيب المهمات العوامة فيصير على الوجه الآتي :

٢٩,٠٠٠ لشراء أربع كراكات ونقل الكراكة الموصلة من مصر وتجهيزها وتعديل كراكة أخرى في السودان .

٢٥,٠٠٠ جراريتين قويتين لجسر الكراكات وصنادل للزيت لامتدادها بالقود وصنادل ولشبات لسكى الموظفين .

١٥,٠٠٠ لوريات لإوصلات البرية التي لها علاقة بالأعمال .

٧٣,٠٠٠ أدوات للفرق (الحوض) للمد لاصلاح وترميم الأسطول وما يستجد من الأعمال في المستقبل .

السابعة عليها وتقدر تكاليفها النهائية حسب ما هو وارد بالمشروع مبلغ ٨٣٤٠٠٠ جنيهات يتظر أن يصرف منه لعمارة أربل سنة ١٩٣٠ ميلغ ١٣٦٨٧١٨ جنيه.

ومن ضمن هذه المشروعات تشييد جامعة أزهريه بجوار الجامع الازهر قدر تكاليفها ٤٥٧٠٠٠ جنيه ومطلوب لهذا العمل في المشروع ١٠٠٠٠٠ جنيه ولم يكن هذا العمل واردا في ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بل وقع له اعتماد اضافي بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٩ لا يتظر أن يصرف منه الى نهاية السنة المالية الحالية الا نحو ٢٠٠٠٠ جنيه لاجراء المباحث اللازمة لاختيار الأماكن الصالحة لانتشاء القطار التي ستكون منها الجامعة .

ولما كان هذا المشروع يشتمل على صفين من المباني اولها له علاقة بمخطط الدراسة في الجامعة الأزهريه وثانيها يخص بالمباني الملحقة بها كالاستشفى والمكتبة وقسم ادارة المعاهدة الدينية وان المبلغ اللازم لشراء الأرض واقامة المباني في القسم الأخير يزيد عن ١٠٠٠٠٠ جنيه - ولما لم تكن البرامج الجديدة التي يراد اتباعها في التعليم بهذه المصلحة قد عرضت على البرلمان - اقتبح أثناء النقاش في الاعتماد الخاص بهذا المشروع أمام مجلس النواب - اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه على ألا يصرف منه شيء في شراء أرض أو اقامة مباني لها علاقة بتغيير مخطط الدراسة وقد وافقت الحكومة لبلان وزارة المالية على هذا الاقتراح ووافق مجلس النواب على ذلك ، وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

ولما كان من ضمن العمليات الموجودة في هذه الفئة عمليا بناء مستشفى قصر الدين وكلية الطب وبناء كلية العلوم فقد استعملت اللجنة عاظم في هذين العملين فاجابت وزارة الأشغال العمومية بأنه بالنسبة للعمل الأول منظر أن يتم في نهاية السنة المالية الحالية عمل ٧٠٪ من أساسات المباني اما بالنسبة للعمل الثاني فإنه لم يبدأ بعد في البناء إنما شرع في اعداد الرسومات طبقا للبرامج التي انتهى المقرر لها ، وتلفت اللجنة النظر الى أهمية هذين العملين وتطلب أن تبذل مصلحة المباني الجهد في انجازهما في وقت قريب نظرا لضعف العامة التي يتوقف الوصول إليها على اتمام الأشكال المشار إليها .

ولما كان ظاهرا من المشروع أن هناك بعض الأعمال لم يتقرر لها مواقع كبناء قلعة بوليس الجزيرة بالزمالك وبناء محل لقاعة ادارة تحقيق الشخصية فقد استعملت اللجنة عما اذا كان قد حصل اختيار المواقع فاجابت مصلعة المباني بأنها وقتل أن تسمى مواقع الأرض التي ستقام عليها المباني المشار إليها .

٢٦ - أما أعمال الفئة الثانية فهي موضوع البند ١٥ من المشروعات الموجهة ومقدر تكاليفها بمبلغ ٥٠٦٠٠٠٠ جنيه وأدرج لها في المشروع مبلغ ١٢٤٠٠٠٠ جنيه بما فيه ما يخصه من المنظور عدم اتمام صرفه . وأهم هذه العمليات هو انشاء عشرة مستشفيات مراكية وشرقية ومستشفى قروي وانشاء مباني مطار الاسكندرية .

ويرى من ميزانيات سبتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وما ورد بالمشروع الحالي أن عدد المستشفيات المركزية التي أُنشئت أو التي في سبيل الإنشاء (١٠) التي تقرر انشاؤها لاية الآن تبلغ ثلاثين مستشفى وأن المستشفيات القروية تبلغ ستين مستشفى . وفي الملحق رقم (٤) بيان بأماكن هذه المستشفيات .

عن هيئة البكال يتبادل ذلك قص أروع وظائف في القسم الكتابي وظنفتين في الدراجات الفنية الموقدة .

٢٧ - وقد أنهت لجنة الموظفين العليا من لحص هذه المصلحة واعتمد مجلس الوزراء قرارها بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ والوظائف الزائدة في المشروع إنما أدرجت في ضوء هذا القرار .

وبمقارنة الوظائف الواردة في المشروع سواء الدائمة أو المتغيرة عن هيئة البكال بما وجد بتقرير لجنة الموظفين العليا تبين أن المشروع اشتمل على كل الوظائف الفنية التي أقرتها لجنة الموظفين العليا عدست عشرة وظيفة فنية (٤ في الدرجة الثالثة و ٨ في الدرجة الخامسة و ٤ في الدرجة الثامنة) وعلى الوظائف الادارية والكتابية : ٤ أروع وظائف (٢ في الدرجة السادسة و ٢ في الدرجة حرف ب) وعلى كل وظائف الخدمة الخارجيين عن هيئة البكال التي أقرتها لجنة الموظفين العليا .

ويرجع السبب في عدم ادراج الست عشرة وظيفة الفنية والأربع الوظائف الادارية والكتابية سالفة الذكر في المشروع الحالي لما رأى من تنفيذ الزيادة التي تضمنها قرار لجنة الموظفين العليا المتقدم ذكره تدريجيا نظرا لعدم وجود العدد الكافي من الموظفين الفنيين الذين ليسهم المؤهلات المطلوبة لانشال تلك الوظائف . ويبلغ اعتماد هذه الوظائف الباقية والتي ستدرج في مشروع ميزانية السنة المقبلة ٥٦٨٨٠٠ جنيه .

وتلاحظ اللجنة أنه أدرجت في مشروع الميزانية زيادة عما قرره لجنة الموظفين العليا وظيفتين من الدرجة السادسة في الوظائف الدائمة للملاحظ مطبعة التصوير الشمسي ووظيفة فراش درجة رابعة في الخدمة الخارجيين من هيئة البكال ، وهاتان الوظيفتان موقوفتان من مصلعة المساحة .

وترى اللجنة أن التوسع في الوظائف في هذه المصلحة يتفق مع التوسع في الانشاءات الحديثة لمباني الحكومة المطلوب اقامتها في جميع مدن وبتادر القطر . وقد كان من نتيجة هذا التوسع أن تضافت المباني في القطر تصبح وتطلب بدلا من خمسة وذلك لتمكن مراقبة العمل الراع الطلاق الذي تقوم به المصلحة في الحال وفي المستقبل مراقبة دقيقة .

٢٣ - أما الباب الثاني ففي اعتماداته تخفيض اجمالي قدره ١٣٤٦٩٠٠٠ جنيه ناشا من تخفيض مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في بند ٩ تصديلات وإعمال جديدة صغيرة ومن زيادة ٦٩٣٦١٠٠ جنيه موزعة على سائر البنود الأخرى ومن هذه الزيادة ٢٨٠٠٠ جنيه في بند ٢ مصاري انتقال وبدل سفرية ونقل يرجع سببها الى كثرة الانتقالات اللازمة لمراقبة الأعمال الجديدة .

٢٤ - أما اعتمادات الباب الثالث (أعمال جديدة) فقدر لها ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه بعد استئصال مبلغ ٣٩٥٤٤٢٠٠ جنيه نظير المنظور عدم اتمام صرفه فأصبح بعد ذلك مساويا لربط سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

٢٥ - ويرى أن الأعمال الجديدة مقسمة الى فئتين .

الفئة الأولى وهي موضوع البند ١٦ ومطلوب لها في المشروع مبلغ ٣٣٤٠٤٠٠٠ جنيه بما فيه ما يخصه من المنظور عدم اتمام صرفه وتقتسم على ١٤٩ عملية سبق أن أدرجت لها اعتمادات في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ والسنة

٢٩ - أما الزيادة في الباب الأول وقدرها ٩٢٧٥ جنبها فيرجع أم آسيايا الى تعيين ٢٩ مساعد مهندس في الدرجة السابعة أوفدوا بالهمة العلمية الى الخارج ليحلقوا عند عودتهم بالمحطات الكهربائية الفرعية وسيكون منهم ١٧ في طلبات شمال الدلتا و ١٢ في طلبات منطقة الحياض المنزلة والى تعيين ١٠ وظائف في الخدمة الخارجيين من هيئة المال لمحطات الكهرباء أيضا .

هذا ، والملاحظ أن زائد الوظائف الفنية في هذه المصلحة لقيامها بإدارة جميع الطلبات التي ستقام سواء في الوجه القليل أو في الوجه البحري بسبب تنفيذ مشروعات الزرى الكبرى والمدرجة اعتيادات انشائها في مصلحة الزرى .

٣٠ - أما اعتيادات الباب الثاني فبها زيادة اجمالية قدرها ٥٢٤ جنبها عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ثلثت من زيادة ٢٣١٩٧ جنبها موزعة على البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٣ و ١٤ بتأجيلها تخفيض قدره ١٧٨٥٣ جنبها منه مبلغ ١٣٥٣ جنبها في بند ٨ وقود و ١٦٥٠٠ جنبه في زيادة في المبلغ المنظور تحصيله عن تأدية خدمات لمصالح الحكومة ومستزمل من مجموع مصروفات الباب .

وترجع أسباب الزيادة المتقدم ذكرها ، أولا : الى زيادة المقتضى بمصاريف الانتقال وبل السفر بسبب اتساع نطاق أعمال المصلحة وسد مصاريف سفر وحيدة أعضاء البعثة العلمية وثانيا : الى زيادة المقدر في بند ٧ المخازن بسبب ضم بمراسم بعض الوزارات والمصالح الى هذه المصلحة وانشاء محطة الطلقات الآتية : السرايا الجديدة ، بقواس الجديدة ، أبي المنيا الجديدة ، مصرف مفاة ، النظارة الجديدة ، زيادة وحدات محطة البوسيل وثالثا : الى زيادة الاعتماد المخصص للورش الأميرية وهذه الزيادة الأخيرة ترتب عليها زيادة فيما يحصل من المصالح الأخرى نظير تأدية خدمات لها وروابها : الى المقدر في (بند ١٤) مصاريف ادارة وصيانة بسبب انشاء طلبات السرو ومصرف مفاة والعطف وزيادة أجور العمال لاشتغالهم ساعات اضافية ببعض الطلبات وزيادة أجور عمال الورش تبعا لزيادة انتاجها والى تعيين تلاميذ تجهيدا لتعيينهم عمالا في المحطات الحالية والجديدة .

٣١ - وتذكر اللجنة أن عدد البواخر والبورات والغلات التابعة لوزارة الأشغال في مصر ووزارات ومصالح الحكومة والتي تدبرها هذه المصلحة هو خمسة وتسعون قطعة ، وذلك بخلاف البواخر التي سبق الكلام عنها في ميزانية مصلحة الزرى .

وسبق أن لاحظت البرلمان في سبقي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كثرة هذه البواخر وأنها ربما كانت تزيد من الحاجة ، وقررت تأليف لجنة حكومية يهدها اليها بحث موضوعها ومقدار الحاجة اليها وأن يستبدل القديم منها بأخرى أحدث طرازاً وأقل نفقة وأخف حركة . وقد انتهت اللجنة المذكورة من عملها في سنة ١٩٢٨ وقدمت تقريرها الى الوزارة التي لم تمت برأى فيه الى الآن . وقد قسمت اللجنة سائلة الذكر هذه البواخر بحسب حالتها الى أربعة أقسام .

٢٧ - هذا ، وتذكر اللجنة أن ما صرف على الأعمال الجديدة في هذه المصلحة حسب الوارد في الحسابات الختامية ابتداء من سنة ١٩٢٤ هو كالاتي :

١١٩٩٦١ جنبها في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

١٣٨٤٦ » » ١٩٢٥ - ١٩٢٦

١٢٢٩٢٢ » » ١٩٢٦ - ١٩٢٧

٢٤٢١٩٨ » » ١٩٢٧ - ١٩٢٨

٤٥٣٣٨٥ » » ١٩٢٨ - ١٩٢٩

وأن ما صرف في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لناية فبراير سنة ١٩٣٠ يبلغ ١٨٠٨٠٢ جنبه ويحظر أن يبرو على القائمة ألف جنبه عند تحقيق حسابات شهر أبريل الحالي .

وقد علمت اللجنة أن مصلحة المبانى قد بدأت في كل الأعمال التي تفررت لها بالمبلغ في ميزانية ١٩٢٩ - ١٩٣٠

وترجع أسباب زيادة المنصرف في السنة الحالية والتي تبلغ تقريبا ضعف ما صرف في السنة الماضية الى تدعيم الوظائف الفنية في هذه المصلحة بالمقدر الوارد في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وتحظر اللجنة أن ما يصرف في السنة المقبلة سيكون أكثر مما يصرف في السنة الحالية نظرا لزيادة الوظائف الفنية التي أحوالها المشروعة الحالي .

هذا ، وتذكر اللجنة أن مصلحة المبانى لا تقوم بكل أعمال المبانى الخاصة بجميع مصالح الحكومة فان مصلحة السكك الحديدية والرى ووزارة الحربية وإدارة السرايات الملكية ومصلحة الموانى والمنشآت ومصلحة الأملاك تقوم بالمبانى الخاصة بها .

فريق ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء

٢٨ - يبلغ المقترح لهذا الفريق في مشروع الميزانية مبلغ ٢٥٦٩٨٨ جنبها بتخفيض اجمالى قدره ٢٢٦٤ جنبها عن اعتيادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتى :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنبه	جنبه	جنبه	جنبه
١ - باب ١ - مايات وأبواب ومريجات	٩٢٧٥	٨٧٤٣١	٩٦٧٠٦
٢ - مصاريف عمومية	٥٣٤٤	١٢٠٢٤٧	١٢٥٠٩١
٣ - أعمال جديدة	١٦٨٨٢	٥١٥٧٤	٣٤٦٩١
١٦٨٨٢	١٤٦١٩	٢٥٦٢٥٢	٢٥٦٩٨٨
٢٢٠٤			مبلغ التخفيض

وهذه البوائر جميعها موزعة في الوقت الحاضر وستوزع بعد تنفيذ قرارات اللجنة كما يأتي :

عدد	صالحاتية لوزارة الأشغال	صالحاتية لوزارة المالية	صالحاتية لوزارة الداخلية	صالحاتية لوزارة الوقاية من الأمراض
٩٥	٧١	١٢	٨	٢
٨٩	١٧ (٩٠)	١٤	٥	٧

(٩٠) يزيد هذا العدد إلى ٧٠ بعد وضع سنوات .

وترى اللجنة أنه يجب على الحكومة أن تهت في موضوع هذه البوائر بأرى حاسم .

٣٢ - أما الأعمال بالخدمة الفنية في البند ١٥ فصحة ٣٥١ من المشروع ومقدراً مبلغ ٣٤,٦٩١ جنياً بتخفيض قدره ١٦,٨٨٣ جنياً عما كان مقدراً لها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وتشمل على خمس عمليات منها أربع مطلوب لها ٣٠,٤٩١ جنياً وهي لوصلة شراء معدّات للورشة الأميرية ولإستبدال ماكينات طلبات المكس بماكينات من ذات الإحتراق الداخل واستبدال الطلمبات قصها بأخرى من طراز جديد وتغيير وحدات طلبات الأميرية ولإصلاح وتنظيم القوى الكهربائية بجسر الطور . أما الإحتياج الخامس وقدره ٤٢٠٠ جنية فهو لوظفين والمصاريف اللازمة لمكتب الأبحاث الخاصة بالاستفاح بقوى نزان أسوان المسائية (توليد الكهرباء) .

فريق ٥ - مصلحة التنظيم

٣٣ - قدر لمصرفوات هذا الفريق في المشروع مبلغ ٩٥٩,٣٨٧ جنياً بتخفيض إجمالي قدره ٤٨٢٢٧ جنياً من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنية	جنية	جنية	جنية
١٠٧١	٩٤٨١٦	٩٦٣٨٧	١ - ماكينات وأبومرآت
١٠٦١٢	٥٥٩٣٩٧	٥٦٧٠٠٩	٢ - مصارف صوم
٦٠٤٢٠	٣٠٦٤١١	٢٩٠٩٩١	٣ - أعمال جديدة
٦٠٤٢٠	١٢١٨٣	٩٥٩٣٨٧	١٠٠٧٦٢٤
٤٨٢٢٧			مالية التخفيض

القسم الأول - الزفافات والوحدات التي رأت اللجنة أن حالتها جيدة وصالحة للاستعمال ويمكن الاحتفاظ بها ومدها ٤٧ قطعة منها :

- ٤٣ ترى اللجنة إبقاءها بالمصالح التابعة لها .
٢ ترى اللجنة إمكان استثناء المصلحة التابعة لها منها واعطائها لمصلحة أخرى .
١ ترى اللجنة أن حالة العمل تستدعي أن يستبدل به رفاصان صغيران بالترتين واعطاه لمصلحة أخرى .
١ ترى اللجنة أن حالة العمل تستدعي أن يستبدل به رفاص بترين ممتاز ورفاصان صغيران بالترتين واعطاه لمصلحة أخرى .

٤٧

القسم الثاني - الزفافات والوحدات التي رأت اللجنة الاحتفاظ بها واستعمالها بعد إصلاحها ومدها ١٥ قطعة منها :

- ١٢ تبقى بالمصالح التابعة لها .
١ يمكن للمصلحة التابع لها الاستثناء عنه وتفتح اللجنة إعطاه لمصلحة أخرى .
١ ترى اللجنة أن يستبدل به رفاص بترين ممتاز يكون أقل تكلفة .

١٥

القسم الثالث - الزفافات والوحدات التي رأى إمكان الاستفاح بها مؤقتاً إلى أن تسمح الحالة المالية بإبدالها تدريجياً بسد بضع سنوات وهي ١٥ قطعة ، منها :

- ١١ يستبدل بها رفاصات مماثلة لها بعد بضع سنوات .
١ به رفاص بترين ممتاز بعد بضع سنوات .
٣ بها رفاصات مماثلة لها بعد بضع سنوات على أن تحسب الآن من المصالح التابعة لها وتصلى لمصالح أخرى مما رأت اللجنة بيع رفاصاتها حالاً .

١٥

القسم الرابع - الزفافات والوحدات غير الصالحة للاستعمال ، وقد رأى فيها حالاً لاستبدال غيرها أو الاستفاح عنها ، وهي ١٨ قطعة منها :

- ٩ تستبدل بها رفاصات مماثلة لها .
٢ بكل منهما رفاصان صغيران بالترتين .
٢ رفاص بترين صغير .
٥ يستثنى منها .

١٨

واعتمادات هذا الفرع موزعة في مشروع الميزانية على ثلاثة فصول
بالكيفية الآتية :

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	بجنيه
٩٣٠٦٨٧	٨٧٤١٤٦	فصل ١ - مدينة القاهرة وطران والكس والرش
٥٧٤٧٢	٦٤٤٧٢	» ٢ - قسم مياه البحيرة والبحيرة
١٩٤٦٥	٢٠٧٦٨	» ٣ - حديقة الحيوانات
١٠٠٧٦٢٤	٩٥٣٨٧	

ولكل من هذه الفصول ميزانية خاصة مكتوبة من الأبواب الثلاثة
المضافة .

فصل ١ - مدينة القاهرة وطران والكس والرش :

٣٤ - إن عدد ودرجات وظائف هذا الفصل المينة في المشروع الحالي
لم تختلف من مطلقا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ إلا فيما يأتي :

(١) أُنشئت وظيفة جديدة "سكرتير مجلس التنظيم والمراقب العامة بالقاهرة
ومفتش تخطيط المدينة" في الدرجة الأولى (ج) بأجيرة خصوصية لوظائف
الحاليين قدرها ٢٢٠٠ جنيه (٢) أُنشئت وظيفة مفتش من الدرجة الأولى (ج)
(٣) خفضت درجة قائمه المدير العام من الأولى (ج) إلى الثانية
ولكن وزارة الأشغال لم توافق في الآونة الأخيرة على تخصيص موظف
لسكرتيرة المجلس المذكور ورأت أن يكفي باستدباب موظف من
المصلحة المذكورة للقيام بأعمالها فوق أعماله وطلبت إعادة كادر هذه الوظائف
إلى ما كانت عليه سابقا . وقد وافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة
توافق في ذلك أيضا خصوصا وأن اللجنة الفرعية لجنة الموظفين العليا تشتمل
الآن ببعض وظائف ودرجات هذه المصلحة .

والزيادة التي في اعتمادات هذا الباب وقدرها ١٤١٢٢ جنيا نشأت من
الملاوت الاعتيادية والخصوصية المستحقة .

٣٥ - أما الزيادة الموجودة في الباب الثاني وقدرها ٧٨٨٨ جنيا
فبجنيح أهم أسبابها :

أولاً - إلى زيادة المبلغ المخصص في بند ٢ لمصاريف صيانة الشوارع
لأماكن تمييز السائقين والميكانيكيين ومصاريف التزجيج لجرارات
والقاطرات المقترح شرائها والوارد ذكرها في البند ٤٤ أعمال جديدة .

ثانياً - إلى زيادة المقرر للبند ٧ لمصاريف كس ووش وفضل
الشوارع لإسكان زيادة عدد البهل لتغطية الأحياء الوطنية للسيارات
المقترح شرائها للكس والرش المينة في البند ١٧ أعمال جديدة .

ثالثاً - إلى زيادة المقدّر في البند ٨ لمصاريف إدارة الشوارع وهي
ناشئة عما يقرر من زيادة عدد المصاييح في الميادين والشوارع للمهمة
وفي المطارات .

٣٦ - أما اعتمادات الباب الثالث وقدرها ٢٦٥٤٩٠ جنيا فوزمة
على اثنين من الأعمال :

الفتة الأولى ومقرر لها مبلغ ٣٦٩٩٠ جنيا وهي مينة في البنود من ١٤ إلى ٢٠
وأغلبا لمشتريات وليس فيها من أعمال الطرق إلا العمل المين بالبند ١٦
وهو خاص برصف الطريق الموصل للماجر شرق القلعة لتسهيل المواصلات
بين الماجر والمدينة ، والعمل المين بالبند ٢٠ وهو إزالة التحويلة التي
استنتت عنها مصلحة السكك الحديدية بجى بولاق بجحة تل نصر .

٣٧ - أما اعتمادات أعمال الفتة الثانية والمقرر لها في المشروع مبلغ
٢٨٨٨٠٠ جنيا فوزمة على عشرة أعمال مينة في البند ٢١ من المشروع وكلها
بمقتضى قانون السنة الحالية والسابقة إلا إعلان أولها مشتري وأبواب جديد للقامة
لحريق ١٠٠ طن يوميا ومقرر لتكاليفه النهائية مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه على ستين
وقد كاد أن يمتدحه مبلغ ٩٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ولكن لم يصرف
منه شيء وثابتها أثناء حديقة في عمل الباتيناج بالبحيرة بالقوس من كوبرى
قصر النيل وبلغ التقدير النهائي لتكاليفه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه موزع على ستين
أيضا وتبلغ قيمة التكاليف النهائية للفترة المشروطة للفترة لأعمال هذه
الفتة مبلغ ٣٠٥٩٠٠٢ جنيا متظر أن يصرف منه لعاة أبطل سنة ١٩٣٠
مبلغ ١٢٢٧٤٠٢٧٤ جنيا .

٣٨ - وقد أقرت أمام مجلس النواب عند البحث في اعتمادات هذا
الفصل مسائلان أولهما طلب من قانون خاص بترع ملكية الأراضي اللازمة
لإنشاء الشوارع الجديدة على موال التنظيم الحديثة المنبئة في البلاد الأوروبية
وهو طلب كان قد أثير في البرلمان عند نظر ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩
وأنهجا طلب وضع قانون لتخطيط المدن والضواحي وقد أجاب حضرة
صاحب البرزة وكيل وزارة الأشغال العمومية على ذلك بأن الحكومة جادة
في بحث مشروع القانون الخاص بالمسألة الأولى وإقراره وأنه معروض على
الجنة التشريعية ومن الموضوع الثاني أن الحكومة دوسته ووضعت مشروع
قانون سيأخذ سيرة العادى .

فصل ٢ - قسم مياه البحيرة والبحيرة :

٣٩ - تبلغ اعتمادات هذا الفصل في المشروع مبلغ ٦٤٤٧٢ جنيا
موزع على الأبواب الثلاثة بالكيفية الآتية :

بجنيه
٦٦٤٧ الباب الأول - ماهيات وأجر ومشتريات .
٢٩٤٧٦ الباب الثاني - مصاريف عمومية .
٢٨٤٠٠ الباب الثالث - أعمال جديدة .

٦٤٤٧٢

وهذه الاعتمادات تزيد من مطلقا سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ٧٠٠١ جنيه
وأهم هذه الزيادة هي الآتية - في الباب الثاني بند ٢٥ ملح ملاوت
لبعض البهل وزيادة في اعتمادات الرقود والمهمات إذ به ١٨٥٣ جنيا وثانيا
في الباب الثالث بند ٢٩ إذ به زيادة قدرها ٤٧٨٠ جنيا سبها توسع نطاق
مصلحة المياه في البحيرة وحلولها .

وهذه الاعائدات تزيد اجمالا عن مظهرها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ٩١٧٣٣ جنيه .

٤٣ - ولم يطرأ تغيير على عدد وظائف هذه المصلحة المينة بالمشروع سوى زيادة خمس وظائف ضمن الخدمة الخارجيين من هيئة المال منها أربع وظائف خفراء ووظيفة لابشواويش .

٤٤ - أما الباب الثاني ففي اعائداته تخفيض اجمالي قدره ٣٩١٩ جنيه نقداً من تخفيض مبلغ ٤٦٨٠ جنيه في بنده وقود ذلك لخص من الفحم ولما هو منظور من علم إدارة محطة كفر الجواموس في بعض فصول السنة .

٤٥ - أما احتياطات الباب الثالث (أعمال جديدة) فقدر لها في المشروع مبلغ ٥٠٦٥٠٠ جنيه زيادة قدرها ٩٥٠٠٠ جنيه عن تقدير سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهذه الأعمال تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول وهي أعمال تنحصر سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وأهمها ما يتكون في البند ١١ الخاص بإعمال وصل البحارى القرية البحرية الصومية وأعمال وصل المنازل إلى البحارى إذ قدر له في المشروع مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه بدلاً من ٧٠٠٠٠ جنيه ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وسبب هذه الزيادة هو الزيادة في طلبات التوصيل إذ أصبح الملاك يشرون بثلاثة أوصال منازلهم بالبحارى وهو أمر ترى اللجنة وجوب التوسع فيه حتى تتحقق الفائدة الصحية المنشودة من إيجاد نظام البحارى العامة .

٤٦ - ولما كان أمر إصالح المنازل بالبحارى الصومية متوقفاً لأن لا اختيار ملاكها فانه سوف يوجد عدد كبير من المنازل لا يحصل توصيلها، ولذا يتعين إيجاد قانون يلزم ملاك هذه المنازل بالتوصيل. وقد أقر هذا التشريع في السنين الماضية وأوردت وزارة الأشغال الصومية بأن لهذا مشروع قانون لازماً تحت البحث في قسم قضائياً . وترى اللجنة لفت نظر الوزارة المذكورة إلى أهمية وجود هذا التشريع حتى تتحقق الفائدة الصحية كاملة . كما ترى اللجنة أنه يجب إزاء ذلك أن تتساهل شركة المياه مع الفقراء من أصحاب هذه المنازل التي يحصل توصيلها تعطيم المياه بتعرفة خاصة وخصية لكي لا يرهقوا من أجل إجبارهم على عملية التوصيل المتقدم ذكرها .

٤٧ - أما أعمال القسم الثانية فهي مدرجة في البند ١٦ ويبلغ مدعها سبع عشرة عملية بلعنى ١٤ عملية منها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وما قبلها وأما العمليات الثلاث الباقية المراد القيام بها عند التصديق على مشروع الميزانية فهي :

- ١ - امتداد الجمع الثاني الجديد من الشراية إلى شارع الملكة نازلى .
- ٢ - مد مواصل البحارى للمصلحة بشارع و يولوا والامعالية (بصفة احتياطية) .

٤٨ - وقد أقيمت أمام مجلس النواب أثناء المناقشة في احتياطات هذا الفصل مسألة تخفيض أسعار المياه والأقارة في مدينة حلوان وقد أبدى حضرة صاحب المزة وكيل وزارة المالية أن وزارة المالية تهدر هذا الموضوع وإنما تستعمل بالأحقاق مع وزارة الأشغال الصومية على تعديل تلك الأثمان تعديل يتفق مع مصلحة المستهلكين ومصلحة الخزنة .

وتذكر اللجنة بأن عملية المياه بالبحرى على عملية المياه والأقارة بحلوان هي عمليات رابحة رغم أن أسعار المياه بالبحرى أقل من أسعار شركة مياه القاهرة .

فصل ٣ - حديقة الحيوانات :

٤٩ - قدر لهذا الفصل في المشروع مبلغ ٢٠٧٦٨ جنيه موزع على أبوابه الثلاثة كالآتي :

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه
٩٨٥٩	٩٨٨١
٨١٠٦	٨٧٨٦
١٥٠٠	٢١٠١
١٩٤٦٥	٢٠٧٦٨
١٣٠٣	الزيادة .

وأهم أسباب زيادة مبلغ ١٣٠٣ جنيهات عن ربط سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ يرجع أولاً إلى زيادة مبلغ ٥٨٠ جنيه في الباب الثاني لتأمين عمال ولصيانة جيلولة البحيرة وزيادة الحيوانات المستجدة وثانياً إلى زيادة مبلغ ٦٠١ جنيه في بند ٤٠ أعمال جديدة من ٥٥٠ جنيه لعمل كارت بوسال ومجموعات (الزومات) لمناظر الحديقة .

فرع ٦ - مصلحة البحارى الرئيسية

٥٠ - قدر لاحتياطات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٨٤٤٨١ جنيه بالتوزيع الآتى :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٦٥٢	٢١٣٨٢	٣٢٠٣٥
٣٩١٩	—	٤٩٨٦٥	٤٥٩٤٦
—	٩٥٠٠	٤١١٥٠٠	٥٠٦٥٠٠
٣٩١٩	٩٥٦٥٢	٤٩٢٧٤٨	٥٨٤٤٨١
٩١٧٣٣	صافي الزيادة		

٣ - توسيع أعمال التفتية بالجبل الأصفر .

ويقصد بالمشروعين الأولين تحسين حالة الصرف في أحياء شبرا وبوراق والمشروع الثالث تحسين الحالة الصحية بالمدينة زيادة عملية تنقية مياه المجارى وجعل مدة التفتية من ٨ ساعات الى ١٨ ساعة حتى تظهر المياه من الجرائم الموجودة بياه المجارى عند تخرجها من الجبل الأصفر واستعمالها لرى مزرعة الجبل .

ويستج من عملية التفتية المتقدم ذكرها مقادير كبيرة من الأسبغة التى تصلح لتسميد أشجار الموالخ وزراعة الحبوب ، وقد أقبل عليها المزارعون أقبالا شديدا الى حد أن الطلبات التى تقدم لشراء هذه الأسبغة تزيد كثيرا عن المقادير المتاحة .

٤ - وقد أصبحت هذه المصلحة تقوم بأشياء عمليات المجارى في مدن القطر المصرى ويتبادره ، الذى من الأعمال المدرجة بالبند ١٦ أنها تقوم الآن بعمل مجارى دهنور وبور سعيد وإلخافى . وقد فهم سكان المدن مزية وجود هذه المجارى ، إذ طلبت المجالس البلدية بمحلة مدن وينادر أخرى إيجاد نظام المجارى العامة بها . ولكن المصلحة لا يمكنها خصوصا وهى بتظلمها الحال القيام بما يطلب ، منها ولذا فانه أصبح من الضرورى تبنيهم هذه المصلحة بسند من الوظائف الفنية يمكنها من القيام بالمشايع المطلوبة منها تدريجيا .

٥ - هذا وقد تبين أن أغلب الموظفين الذين يباشرون عملية إصبال المنازل بالمجارى وبعض من يقومون بيزه عظيم من أعمال هذه المصلحة لم يكونوا من الموظفين الدائمين الذى يمكن الوثوق بسلهم وأنهم ضمن ترتيب الوظائف المؤقتة أو الخارجية عن هيئة العمل وهو أمر يجب تلافيه .

٦ - وقد حاست اللجنة أن اللجنة الفرعية للجنة الموظفين العليا التى تقوم ببحث وزارة الأشغال العمومية قد انتهت من فحص وظائف هذه المصلحة وأنها رأت وجوب تعديل النظام الحالى بها وبينت ما تقتضيه هذه المصلحة من الوظائف الفنية والإدارية وقد رقت تقررها الى اللجنة العامة لبحثه وتولتة لعرضه على مجلس الوزراء .

٧ - وقد تأييد من جديد أمام مجلس النواب طلب ضم هذه المصلحة الى مصلحة التنظيم فأجاب حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية بأن أعمال هذه المصلحة في مدينة القاهرة تنقسم الى قسمين طوعية وبجبرية وأنه من الآن الى أن تصبح جميعها طوعية فلا يمكن الضع لانه ما دام الجزء المهم من عملها في القاهرة هو الأعمال الجديدة الفنية يكون من الضروري وجود عدد كبير من الموظفين الفنيين ، ولذا أنضيت الى ذلك أن هذه المصلحة تقوم أيضا بتجهيز وتفتيش جميع مشروعات المجارى في مدن القطر المختلفة أصبحت الفكرة بضمها الى مصلحة التنظيم غير ممكن تنفيذها في الوقت الحالى .

وتوافق هذه اللجنة على ما ذكره حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية في هذا الصدد .

فروع ٧ - مصلحة الطبيعيات

٥٢ - قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٧١٤٦٥ جنيها زيادة قدرها ٩٥٤٧ جنيها عن اعتمادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالتفصيل الآتى :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٩٣٧	٤٤٣٢٦	٤٥٢٧٣	١	ماحيات وأجر وممرات
٢٠٩٠	١٦٠٢٢	١٨٠٩٢	٢	مصاريف عمومية
٦٥٥٠	١٥٥٠	٨١٠٠	٣	أعمال جديدة
٩٥٤٧	٦١٩١٨	٧١٤٦٥	المجملة	
٩٥٤٧			الزيادة	

٥٣ - ولم يطرأ تعديل على وظائف هذه المصلحة سوى زيادة ست وظائف في الخلفة الخارجيين عن هيئة العمل منها خمس وظائف لسعاة ووظيفة لفرش .

٥٤ - أما الزيادة في الباب الثانى فأهم أسبابها الزيادة التى تضمنتها اعتماد البند ٤ تحريات عمومية وخاصة بشراء أدوات طبية ومواد كيميائية ومقاييس ومكاييل لازمة للصالح المختلفة وهذه الزيادة تقابلها زيادة في قيمة المظنور تحصيله من تأدية خدمات .

٥٥ - أما اعتمادات الباب الثالث وقدرها ٨١٠٠ جنيه فمخصصة خمس عمليات مدرجة في البند ١٠ وأهمها أولا - إنشاء محطة جديدة لمقارنة مقاييس سرعة التيار (كزيتقار) ومقدر لها ٥٠٠٠ جنيه من ذلك ٣٠٠٠ جنيه من الأرض التى تهاى عليها المحطة المذكورة . ٣٠٠٠ جنيه تكاليف إنشاء المحطة . وثانيا - بناء دار للأرصاء الجوية في السليم لها هذه المحطة من الأهمية لقطران وقدر لها مبلغ ١٦٠٠ جنيه .

وقد تبين أن وزارة الأشغال لم تستقر على رأى لاية الآن بخصوص شراء الأرض اللازمة للعملية الأولى ، ولذا رأت لجنة المالية مجلس النواب حذف مبلغ ٣٠٠٠ جنيه المقدار لكثايف الانشاء وأبقت مبلغ ٢٠٠٠ جنيه المقدار لشراء الأرض وأوردت انه اذا اعتدت الوزارة الى الأرض التى ستقام عليها هذه المحطة وأرادت البدء بالعمل فـا عليها إلا أن تطلب اعتمادا بتكاليف الانشاء في بحر السنة وقد وافقت وزارة الأشغال على ذلك فصدق مجلس النواب على استبعاد مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وترى هذه اللجنة هذا الرأى أيضا .

٥٦ - وبناء على جميع ما تقدم تطلب اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية لتغطى أبواب فروع هذه الوزارة وقد وافق عليها مجلس النواب :

فروع ١ - دوان العموم

جنيه	٣١٩٨٦	٥٦٥٥
١	ماحيات وأجر وممرات .	
٢	مصاريف عمومية .	

ملحق رقم ١

بيان مقدار التخفيض الذى أدخل على الاعتمادات التى كان أقرها البرلمان فى سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لميزانية وزارة الأشغال العمومية والمصالح التى أدخل عليها هذا التخفيض

زيادة	تخفيض
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٠٠٠ لدار الأوبرا	٢٠٠٠٠٠ الرى باب ٢ - وفر غير منظور صرفه
لشراء سيارة	٣٧١٠٠٠ » » ٣ - »
	٣٢٩٠٠٠ المبانى ٣ - »
	١٠٠٠٠ » » ٣ - استبعد من اعتماد بلوك الحفر
	٧١٠٠٠ » » ٣ - استبعد من اعتماد تخليد ذكرى المغفور له سعد باشا
	٦٦٦٥٠ التنظيم » ٣ - استبعد من اعتماد توسيع شارع الحرم
	٥٠٠٠٠ المجرى » ٣ - وفر غير منظور صرفه
	١٠٩٧٦٥٠ مجموع التخفيض
	١٠٠٠ الزيادة
	١٠٩٦٦٥٠ صافى التخفيض

ملحق رقم ٢

بيان مجموع تكاليف الأعمال الجديدة بمختلف فروع وزارة الأشغال العمومية

مصلحة الرى	جنيه	جنيه
قفة أولى أعمال تنفذ فى مدة سنة .	٤٣٢٠٠٠	
قفة ثانية أعمال موزعة على جملة سنوات .	٢٥٤٨٩٦٣٩	
	٢٥٩٢١٦٣٩	
مصلحة المبانى		
قفة أولى أعمال تنفذ على جملة سنوات .	٥٨٤٤٠٣٥	
قفة ثانية مشروعات مستتجة .	٥٠٦٢٠٠	
	٦٣٤٠٢٣٥	
مصلحة الميكانيكا والكهرباء		
لإمالة الأعمال .	٣٤٦٩١	
	٣٤٦٩١	

فرع ٢ - الرى :

جنيه	جنيه
٤٩٦٦٥٣ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات بعد حذف ٣٠٠٠	
١٢٢٠١٩٠ باب ٢ - مصاريف عمومية بعد حذف ٥٣٥٠	
٤٠٠٠٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة	

فرع ٣ - مصلحة المبانى الأميرية :

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٨٩٩٩٦ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .	
٢٠٦٣٦٧ » ٢ - مصاريف عمومية .	
١٢٠٠٠٠ » ٣ - أعمال جديدة .	

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء :

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٩٦٧٠٦ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .	
١٢٥٥٩١ » ٢ - مصاريف عمومية .	
٣٤٦٩١ » ٣ - أعمال جديدة .	

فرع ٥ - مصلحة التنظيم :

جنيه	جنيه
٩٦٣٨٧ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .	
٥٦٧٠٠٩ باب ٢ - مصاريف عمومية .	
٢٩٥٩٩١ باب ٣ - أعمال جديدة .	

فرع ٦ - مصلحة المجرى الرئيسية :

جنيه	جنيه
٣٢٠٣٥ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .	
٤٥٩٤٦ باب ٢ - مصاريف عمومية .	
٥٠٦٥٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .	

فرع ٧ - مصلحة الطبيعيات :

جنيه	جنيه
٤٥٢٧٣ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .	
١٨٠٩٢ باب ٢ - مصاريف عمومية .	
٥١٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة . بعد حذف ٣٠٠٠	

ملحق رقم ٢

مصلحة التنظيم

٣٧٤٩٠ فئة أولى أعمال تخص السنة الحالية .
 ٣١٩٩٩٤٤ « ثانية أعمال موزعة على جملة سنوات .

٣٣٣٧٤٣٤

مصلحة البحارى الرئيسية

١١٠٤٠٠ فئة أولى أعمال تخص السنة الحالية .
 ١٧٩٥٠١٤ « ثانية أعمال موزعة على جملة سنوات .

١٩٠٥٤١٤

مصلحة الطليعات

٨١٠٠ أعمال في السنة الحالية .

٨١٠٠

٣٧٤٤٧٥١٣ جملة تكاليف الأعمال الحالية .

ملحق رقم ٣

بيان الوحدات التي يتركب منها أسطول الزى في السودان

٥٥

١١ باخرة وركاب للتفتيش .

١٩ « لشحن وتوزيع البضائع وجرارات والأعمال تصرفات النيل .

٥ جرارات لمصنعة البضائع .

٣ كراكات .

١٧ صندلا من أنواع مختلفة منها ٦ للكرراكات و ٧ للبضائع و ٤ للخيال

تصرفات النيل .

١٦ مركبا لنقل الزيت .

١ صندل لنقل غاز اليراقين .

٧٧

ملحق رقم ٤

كشف بيان المستشفيات المركزية التي تقرر انشاؤها في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩

المبنى	المديرية	المبنى	المديرية
الصف	(٦) البليحة	البلنجات	(١) البحرية
اطسا	(٧) الفيوم	فاقوس	(٢) الشرقية
بني مناز	(٨) المنيا	المتلة	(٣) الدقهلية
أبجيم	(٩) جرجا	دموق	(٤) الغربية
اندقو	(١٠) أسوان	أشمون	(٥) المنوفية

كشف بيان المستشفيات القروية التي تقرر انشاؤها في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩

المركز	الناحية	المركز	الناحية
شربين	١١ - الحامول	فاقوس	١ - الصالحية
شبين الكوم	١٢ - دنشواي	البلباس	٢ - بطليم
أسياب	١٣ - رفاش	تلا	٣ - كفر ديب
مخاغة	١٤ - برطيلاط	أسياب	٤ - وردان
متغلوط	١٥ - أكتالة	مخاغة	٥ - المدرة
أبو تيج أسيوط	١٦ - الدور	متغلوط	٦ - القوصية
رشيد	١٧ - أدكو	طهطا	٧ - طه
ميت غمر	١٨ - كفر شكر	الأقصر	٨ - أرمنت
المتلة	١٩ - مطرية (نصف مركزي)	فاقوس	٩ - جزيرة سمودي
الأقصر	٢٠ - الضبعة	ميت غمر	١٠ - صهرجت الكبرى

(تابع) ملحق رقم ٤

كشف بيان المستشفيات المركزية والقروية التي تقرر انشاؤها

في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

مستشفيات قروية				مستشفيات مركزية	مديرية
المركز	التاحية	المركز	التاحية		
أبو حمص	أبو المطامر (١)	أبو حمص	حوش عيسى	شبراخيت	البحرية
زقزق	ميت بدر حلاوة	السلطة	القرشية	—	القروية
د	قنهنا العزب	شين الكوم	شنتا الحجر	تلا	المنوفية
دكرنس	ميت سليمان	دكرنس	بنى حيد	فارسكور السبلالون (٢)	الدقهلية
الزقازيق	أبو حماد	الزقازيق بيليس	الثل الكبير الفاروقية (٣)	بلبيس	الشرقية
الصف	الهرمبل	الصف	أطفيح	—	الجيزة
—	—	—	—	الواسطى	بنى سويف
—	—	—	—	—	الفيوم
—	—	—	—	سمالوط	المنيا
أبنوب	المعابة	أبنوب	بنى عبد الشهاية	ديروط المحطة	أسيوط
أمنم	الملاوية	أمنم	سفلاق	البلينا	جرجا
فنا	البلاص	قوص	قناده	قوص (٤)	قنا
ادفو	البصيلة	ادفو	الساحية	—	أسوان

(١) ترمع عدان مقدم من حشرة التبغ شاخ عمارب كاشيك .

(٢) سبق انتخاب واسلام الأرض اللازمة لمستشفى فارسكور المركزى في ٤ نوفمبر ١٩٢٨ فأرسل المصنف في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ لوزارة الأشغال (حيث إن الأرض أخلت بطريق المبرج) .

(٣) إقامة الملكية تقدم عدان من املاكها بالقروية .

(٤) ترمع عدان واحد من الخرابيا واصف بطر بناوه بقوص .

(تابع) ملحق رقم ٤

كشف بيان المستشفيات المركزية والقروية التي تهدر أنشائها

في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

مستشفيات قروية				مستشفيات مركزية	مديرية
نمرة ٢		نمرة ١			
المركز	التاحية	المركز	التاحية		
كوم حماده	الخطاطبة	كوم حماده	كفر داود	كفر النوار	البحيرة
كفر الشيخ	الكوم الطويل	طلعا	بيلا	شربين كفر الزيات	الغربية
هيا	الابراهيمية	كفر صقر	كفر صقر	مينا القمع	الشرقية
—	—	—	—	شين القناطر	القليوبية
أشمون	شنشور وحصتها	منوف	ألباجور	—	المنوفية
أجا	ميت العامل	أجا	صهرجت الصفري	—	الدقهلية
الجيزة	أبو القروس	الجيزة	البدرشين	السايط	الجيزة
الفيوم	اللاهن	الواسطى	أبو صير الملق	يبا	بنى سويف
—	—	—	—	القشن	المنيا
أسيوط	موشا	أسيوط	المطية	أوتيج	أسيوط
ملوى	هور	ملوى	قائدول	—	—
—	—	—	—	دشنا	بحر الجا
أسوان	أقليت	أسوان	دراو	—	أسوان

(ج) . وإنشاء وظيفة صول تعليم في الحرس السوارى ووظيفة معلم أولاد وزيادة ٤٣ قفرا لقوة الحرس وواحد من الأولاد وإنشاء وظيفة مداد مخازن الحرس وأربع وظائف فواشين بإدارة السيارات وسائس بإدارة الركاب .

٤ - أما الباب الثاني فبقي تخفيض قدره ٢٣٦٦٨ جنيتا موزع كالآتي : مبلغ ٢٦٦٦ جنيتا في بند ٣ كسارى وطبوسات ومبلغ ١٠١٠ جنيتات في بند ٨ صيانة وترميم ومبلغ ١٠٠٠ جنيتة في بند ١٢ مشتري أوسمة ولوازمها ومبلغ ٤٩٧ جنيتا في بند ١٣ مشتري ركاب وطريق ومبلغ ٥٠٠ جنيتة في بند ١٤ تعديلات جزئية وأعمال توسع في المباني ومبلغ ١٨٠٠٠ جنيتة قيمة مصاريف رحلة جلالة الملك الى أوروبا ويقابل هذا التخفيض زيادة قدرها ١١٧٢ جنيتا منها ٣٣١ جنيتا في بند ٤ أغذية و٧٤١ جنيتا في بند ٤ توريدات عمومية .

٥ - أما اعتمادات الباب الثالث (أعمال جديدة) فقدت في المشروع بمبلغ ١١٠٣٥١ جنيتا وهي تنقص عن اعتمادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ١٢٢٧٩ جنيتا وهذه الأعمال مبنية تفصيلا في البند ١٧ صفحة ٣١ من المشروع .

ويخص أعمال البناء في السرايات مبلغ ٧٤٠٠٠ جنيتة والمؤبيلات مبلغ ٢٥١٠٠ جنيتة ومجهزات طيبة لسراى رأس العين مبلغ ١٠٠٠ جنيتة والبيوت محرومة مبلغ ١٥٠٠ جنيتة والبيوت قاصد خير مبلغ ٧٠٠ جنيتة ومصلحة الركائب مبلغ ٦٥٠٠ جنيتة والحرس والبوليس الملكى مبلغ ١٥٥١ جنيتا .
٦ - وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أنها وإن رأت أن لا تمس الاعتمادات الحالية بأى تعديل ، فإنها ما زالت تؤمل النظر في رغبات البرلمان التي سبق أن أبدعها في ضرورة تخفيض هذه الاعتمادات بما يقتضيه من الحالة المالية للبلاد ، ويتفق هذا مع ما سبق أن وافق عليه البرلمان حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

فرع ٤ - ديوان حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك

٧ - لم يطرأ على اعتمادات هذا الفرع الا زيادة مبلغ ١٢ جنيتة اذ بلغ للمقرر للمشروع مبلغ ١٣٩٢ جنيتا بدلا من ١٣٨٠ جنيتا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .
٨ - وقد وافق مجلس النواب على الاعتمادات المطلوبة للفرعين الثالث والرابع من هذا القسم كما هي واردة في المشروع ، وهذه اللجنة توافق عليها أيضا وهي كالآتي :

فرع ٣ - ديوان جلالة الملك

جنيتة
١٥٦٨٧٥ ١ - ماهيات وأجر وممرات .
٢٠٢٣٢٩ ٢ - مصاريف عمومية .
١١٠٣٥١ ٣ - أعمال جديدة .

٤ - ديوان حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك

جنيتة
١٠٩٢ ١ - ماهيات وأجر وممرات .
٣٠٠ ٢ - مصاريف عمومية .

قسم ١ - مخصصات وممرات وديوان جلالة الملك

١ - قدرت اعتمادات هذا القسم في المشروع بمبلغ ٧٣٢,٤٥٩ جنيتا موزعة كالآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيتة	جنيتة	جنيتة	جنيتة
-	-	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
-	-	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٢٢٩٧٤	-	٥٠٢٥٢٩	٤٦٩٥٥٥
-	١٢	١٣٨٠	١٣٩٢
٢٢٩٧٤	١٢	٧٦٥٤٢١	٧٣٢٤٥٩
٣٢٩٦٢			سالى التخفيض

٢ - ان اعتمادات الفرع ٣ المقدرة في المشروع بمبلغ ٤٦٩,٥٥٥ جنيتا تقل عن مظهرها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمبلغ ٣٢٩٧٤ جنيتا ونفيا على بيان لتوزيع هذه الاعتمادات على الأرباب الثلاثة مقارنة باعتمادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيتة	جنيتة	جنيتة	جنيتة
-	١٨٠١	١٥٥٠٧٤	١٥٦٨٧٥
٢٢٤٩٦	-	٢٢٤٨٢٥	٢٠٢٣٢٩
١٢٢٧٩	-	١٢٢٦٣٠	١١٠٣٥١
٣٤٧٧٥	١٨٠١	٥٠٢٥٢٩	٤٦٩٥٥٥
٣٤٧٧٤			سالى التخفيض

٣ - ويرى من ذلك أن هناك زيادة قدرها ١٨٠١ جنيتة في الباب الأول نشأت مما يأتى :

(أولا) رفع درجات بعض الوظائف الدائمة وأهمها رفع وظيفة مدير أعمال المباني من الدرجة الثالثة الى الثانية مع لقب مفتش ورفع وظيفة مساعده من من الدرجة السابعة الى السادسة . (ثانيا) إنشاء عدة وظائف في الفرجات الموقفة والخمسة الخماريين عن هيئة البهل أهمها إنشاء وظيفة سائق سيارة لإدارة الركاب ودربة ثانية ورفع وظيفة حامل أرسيف في إدارة السرايات من الخدمة السائرة حرف (ب) عالية الى وظيفة كاتب موقت حرف

قسم ٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي

١ - قدر لاحتياجات هذا القسم في المشروع مبلغ ١٩٤٧٥ جنيا زيادة مبلغ ٧٠ جنيا عن احتياجات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بالوزع الآتي :

	زيادة		تخصيص
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	١٧٢٠٠	١٧٢٧٥	—
باب ٢ - مصاريف عمومية	—	٢٢٠٠	—
المجموع	١٧٢٠٠	١٩٤٧٥	—
زيادة	٧٠	٧٠	٧٠

ويخصص الاستشارة المالية مع مبلغ ١١٠٠١ جنيه والاستشارة القضائية مبلغ ٨٤٧٥ جنيا .

ويرى أن زيادة مبلغ ٧٠ جنيا عن احتياجات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ناشئة من الملوات الاحتياطية وزيادة المرتبات .
وليس للجنة ملاحظة على هذا القسم .

٢ - وقد وافق مجلس النواب على احتياجات هذا القسم كما هي واردة في المشروع ، وهذه اللجنة توافق عليها وهي كالآتي :

جنيه
١٧٢٧٥ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
٢٢٠٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

قسم ٥ - وزارة الخارجية

١ - كان البرلمان أقر ميزانية هذه الوزارة في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بمبلغ ٢٤٧٥٧١ جنيا موزع بالكيفية الآتية على مختلف أبواب الميزانية :

جنيه
١٦٣١٢١ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
٨٢١٥٠ باب ٢ - مصاريف متنوعة .
٢٣٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

٢٤٧٥٧١

وقد صدرت ميزانية السنة المذكورة بهذه الاحتياجات في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٨ ولكنه بعد فلك أيام قصحت جملة احتياجات إضافية طلبها اعتمادات أخرى في أشهر يناير وماوس ومايو سنة ١٩٢٩ وقد بلغ مجموعها ٢٨٥٤٩٧ جنيا كما يظهر ذلك من القوانين التي صدرت بفتح اعتمادات إضافية في السنة المالية المشار إليها وهو أكرر من الاعتمادات الواردة بميزانية السنة المذكورة التي كان أقرها البرلمان وهذه الاعتمادات الإضافية مبيتة في المصنف رقم (١)

قسم ٣ - مجلس الوزراء

١ - بتمت اعتمادات مصروفات هذا القسم في المشروع بمبلغ ٢١٩٧٣ جنيا وقد كان مقفرا له في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٠٠٥٨ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ١٩١٥ جنيا بالتفصيل الآتي :

	زيادة		تخصيص
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	
	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	١٢٦٩٨	١٢٤٥٣	—
باب ٢ - مصاريف عمومية	—	٦١٧٠	٢٢٠
باب ٣ - أعمال جديدة	١٣٥٠	٢٣٥٠	—
المجموع	٢١٣٥	٢١٩٧٣	٢٢٠
زيادة	١٩١٥	١٩١٥	١٩١٥

٢ - أما زيادة مبلغ ٧٨٥ جنيا في الباب الأول فاهم أسبابها :

(أولا) رفع وظيفة مساعد السكرتير العام من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى (ج) بصفة شخصية ودفع وظيفة مدير مكتب دولة الرئيس من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية بصفة شخصية أيضا .

(ثانيا) زيادة وظيفة صول شرف ضمن الوظائف الخارجية عن حصة العمال كانت تصرف ماهية في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ على الوفورات ووظيفة معاون توزيع الأعمال الخاصة بريد الديوان من الخسمة المكلفين بذلك ومراقبتهم مما لم يحصل من الضرر بسبب تأخير التوزيع .

هذا وقد أعيد بدل مرتبة التمثيل انخاض بالرياسة بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٠ الى ما كان عليه قبلا أي ١٠٠٠ جنيه بدلا من ١٥٠٠ جنيه .

٣ - أما الباب الثالث أعمال جديدة فتشمل مبلغ ٢٣٥٠ جنيا زيادة ١٣٥٠ جنيا عن اعتمادات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ويستعمل هذا الاعتماد ثابث غرفة المجلس في القاهرة وغرفة دولة الرئيس ببولي .

٤ - وقد وافق مجلس النواب على الاحتياجات الواردة في المشروع لهذا القسم وهذه اللجنة توافق عليها وهي كالآتي :

جنيه
١٣٤٥٣ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
٦١٧٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٢٣٥٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

وقد لاحظت اللجنة أن وزارة الخارجية عادت إلى فتح قصصيات مستقلة بالمدن التي بها وزراء مفوضون خلافا لما كان قرره البرلمان حين نظرميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مما زاد في اعتبارات هذه الوزارة وترى اللجنة وجوب الرجوع إلى ماسبق تقرره في هذا الصدد مراعاة للاقتصاد .

١٢ - أما الباب الثالث (أعمال جليلة) فقدر احتياجاته مبلغ ٦٠٠ جنيه منه مبلغ ٥٠٠ جنيه لتأثيث قصصية بجباي التي تقرر أنشاؤها ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ولم تبشر عملها لغاية الآن ، و ١٠٠ جنيه لشترى مونتوسكيل قنصلية أدريس الجبا .

١٣ - ولا يسع اللجنة بعد ذكر ما سلف بيانه الا أن تشير إلى ماسبق أن أبدته في تقاريرها السابقة من أن التثليل السياسي والتفصيل أصبح هيا على خزنة الدولة لا يكلفها مبالغ باهظة لا تتناسب مع الثائلة المنظرة منه رغم احتجاره منظرا من مظاهر الاستقلال وترى وجوب الاقتصاد في هذه التفقات بقدر الاسكان وتبدي أسفها على ما تم في ميزانيات السنة المالية الحالية والسنة السابعة عليها من صرف مبالغ كبيرة في شؤون هذين التثليلين وفي شراء دور جديدة للقروضيات وتأثيثها الأمر الذي سيزيد في صبه الميزانية بسبب صيانة هذه الدور وما تحتاج إليه من زيادة في الخدم .

وتذكر اللجنة في هذا الصدد أنه قد بلغ ما صرف على الدور المذكورة وتأثيثها لغاية الآن ١٦٨١٥٠ جنيه طبقا للكشف الوارد من وزارة الخارجية وتخصيلات ذلك مينة في الملحق رقم ٣ ، وترى أنه آن الوقت الذي يجب فيه الاقتلاع عن شراء دور للقروضيات خصوصا وأن البلاد أقدمت على تنفيذ برنامج للمشروعات الكبرى المفيدة وهو واسع النطاق كما سلف بيان ذلك في فيه .

١٤ - وهذا ونظمت اللجنة النظر إلى ارتفاع قيمة إيجارات الدور المستأجرة للقروضيات والتفصيلات في الخارج ، وتفسير بضرورة الاقتصاد في المبالغ المخصصة لها .

١٥ - وتذكر اللجنة أن إيرادات هذه الوزارة بلغت في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مبلغ ٣٣٥٨٦٠ جنيه منه مبلغ ٣٢٧٢٣٠ جنيه لرصوم الاجرامات التفصيلية بالخارج ومبلغ ٨٦٣٠ جنيه لرصوم الاجرامات بالمفوضيات .

١٦ - وقد وافق مجلس النواب على المبالغ الآتية لكل باب من أبواب هذا القمم وهذه اللجنة توافق عليها .

جنيه

١٧١٧٥٦ باب ١ - ملعيات وأجرومرتبات .

٨٤٠٠٨ ٢ - مصاريف عمومية بعد زيادة مبلغ ١٠٠٠ جنيه .

٦٠٠ ٣ - أعمال جليلة .

(١) صحت وترى لجنة أمومية الرجوع الخ (تراجع الصفحة الثالثة والعشرون) .

باريس عن سنة ٥٠٠ جنيه خفض نظير أجرة سكن معالي الوزير المفوض) وثانيا : مبلغ ٣٠٠ جنيه عن إيجار دار مفوضية لاهاي بالنسبة لشراء دار جديدة لها وثالثا : مبلغ ٨٩٠ جنيه عن إيجار دار مفوضية بلراج وأجرة سكن السكرير الختار بالنظر لشراء دار جديدة لها .

(ب) ومن زيادة مبلغ ١٦٠ جنيه منه مبلغ ٥٠ جنيه المفوضية برلين نظير ضريبة شارع ١١٠ بسبب زيادة سعر العملة مما كانت عليه وقت التعاقد بخصوص إيجار دور مفوضيات اثينا وبروكسل ومولدري .

وقد تبين أن سبب درج مبلغ ١٥٠٠ جنيه ضمن اعتبارات بند ٦ لإيجار دار المفوضية والقنصلية بباريس سبق شراء دارها في شهر يناير سنة ١٩٢٩ يرجع إلى أن إيجار المكان المذكور كان قد تجدد فعلا قبل حصول شراء الدار الجديدة بناء على اتفاق سابق لمدة ستين بيتراين في آخر ديسمبر سنة ١٩٣١ لرخص المالك تجديد عقد الإيجار لمدة سنة واحدة وتحتجبه أن لا يكون التجديد إلا لمدة ستين كما ذكر ذلك حضرة صاحب السعادة الوزير المفوض بباريس أمام لجنة الشؤون الخارجية مجلس الشيوخ وقد دفع إلى المالك مقدما إيجار السنة الأولى .

وفي هذا الصدد نظمت اللجنة النظر إلى وجوب أن تسرع الوزارة في تقدير المبلغ اللازم لعمل الترميمات والأصلاحات المتتضي إجرائها بالدار الجديدة في وقت قريب حتى يمكن التصديق على الاعتاد اللازم في الوقت المناسب فيحصل نقل المكتب إليها

الفصل الثالث - التفصيلات

٩ - قدر لاحتاد الباب الأول في هذا الفصل مبلغ ٥٣٤٨٠٠ جنيه بوفر إجمالي قدره ٢٣٤٩٠٠ جنيه أهم اسبابه تعديل بعض الماهيات ليكون الرط مطابقا لاهيات الضلية، وتقل ماهيات سبعة تلاميذ من هذا الفصل لغل ستة منهم للديوان العام وواحد للقروضيات وتخفيض قيمة المرتبات الاضافية للمقدرة أولئك التلاميذ .

١٠ - أما اعتبارات الباب الثاني في المشروع فبلغ ٢٩٠٨٠٠ جنيه أي زيادة قدرها ٥٠٠ جنيه عن ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ كلها في بند ٦ إيجار ساكن وضرائب وتأمين وغن مياه ونور وتووية ومخقة وترميمات بسبب تعديل في بعض قيمة إيجارات التفصيلات وتخلبات سعر العملة .

١١ - وقد رأت لجنة الشؤون الخارجية مجلس النواب إلغاء تفصيلية واشتجوتن وإسالة أعمالها إلى تفصيلية نيويورك وأنشاعها في جهة أخرى كسان فرنسيسكو ووافقتا لجنة المالية بالمجلس المذكور على هذه الفكرة ورأت أن يترك للوزارة بحث الموضوع واختيار المكان الذي تنقل إليه هذه التفصيلية وطلبت درج مبلغ ١٠٠٠ جنيه في مشروع الميزانية الحالي منه ٤٠٠ جنيه في البند ٧ أثمان وتفصيلات (وهو لا يتكرر) ٦٠٠ جنيه في البند ٦ إيجار ساكن ووافق مجلس النواب على إضافة هذا المبلغ وهذه اللجنة توافق على ذلك .

ملحق رقم ٣

بيان الدورات التي تنظمها الحكومة بالخارج والمبالغ التي أخفقت في سبيل شرائها وأصلها وتأمينها

أولا — دار المفوضية المصرية بلوندة :

جنيه	
٧٠٠٠٠	من الدار .
١٠٠١٧٨	ما صرف في اصلاح وتحسين ومشتري أثاث للدار .
١٧٠١٧٨	

ثانيا — دار المفوضية المصرية بباريس :

جنيه	
٦٤٧٦٤	من الدار .
٢١٨٤٤	مصاريف اصلاح وتعديل وأثاث .
٨٦٦٠٨	

ثالثا — دار المفوضية المصرية براشجنون :

جنيه	
٣٠٢٠٠	القرن .
١٠٥٨١	مصاريف اصلاح وتحسين وأثاث .
٤٠٧٨١	

رابعا — دار المفوضية المصرية ببرلين :

جنيه	
٤٠٠٠٠	من الدار .
٣١٢٨٧	مصاريف اصلاح وأثاث وعمل حيوان قماش لاستقبال المهنون .
٧١٢٨٧	

خامسا — دار المفوضية المصرية بطهران :

جنيه	
١٢٥٠٠	من الدار .
٦٠٠٠	اصلاح وتحسين وأثاث .
١٨٥٠٠	

سادسا — دار المفوضية المصرية بمسنة لاهاي

جنيه	
٤١٢١	من الدار .
٣٥٥٥	مصاريف اصلاح ومن أثاث .
٧٦٧٦	

سابعا — دار المفوضية المصرية ببراج

جنيه	
١١٧٠٠	من الدار
١٠٠٨٥	اصلاح وتجهيز ومن أثاث
٢١٧٨٥	

٤١٦٨١٥ الجلفة العمومية .

ملحق رقم ١

بيان الاعتمادات الاضافية التي تحتفت في سنة ١٩٢٨-١٩٢٩
بميزانية وزارة الخارجية

جنيه
٧٣٠٠ ثابته مفوضية روما بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٨
والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩ .

١١٩٥٩ لانشاء الوظائف اللازمة لملاك التمثيل الفصلي في بعض الجهات
وايجاد وظائف ملحقين في بعض المفوضيات وذلك بمقتضى
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٩ .

٨٠٠٠ لاجراء تصديلات في مبانى دار المفوضية الملكية بلندن وذلك
بمقتضى القانون نفسه .

٤٠٧٢٠ لشراء دار للمفوضية الملكية في براشجنون واصلاحها وتأمينها
وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٩ .

٧٠٦٨٨ لشراء دار للمفوضية الملكية في باريس وتشييد مبانى اضافية لاقامة
مكاتب المفوضية وذلك بمقتضى القانون نفسه .

١٨٥٠٠ لشراء دار للمفوضية الملكية في طهران واصلاحها وتأمينها وذلك
بمقتضى نفس القانون .

١١٠٠٠ لشراء فضليات وأوان وأثاث للمفوضية الملكية في برلين وذلك
بمقتضى نفس القانون .

٤٥٠٠٠ لصرف تعويضات الى بعض الرعايا المصريين عما لحقهم من
الاضرار بسبب الحرب وذلك بمقتضى نفس القانون .

٥١٣٠٠ لشراء دار للمفوضية الملكية في برلين واصلاحها وتأمينها بمقتضى
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩ .

٤٠٠٠ لشراء دار للمفوضية الملكية في لاهاي بمقتضى القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٢٩ .

١٧٠٠٠ لشراء دار للمفوضية الملكية في براج واصلاحها وتأمينها بمقتضى
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩ .

٢٨٥٤٦٧ الجلفة

ملحق رقم ٢

كشف بيان الاعتمادات الاضافية التي تحتفت في ميزانية وزارة الخارجية
في سنة ١٩٢٩-١٩٣٠

جنيه
٤٢٥٤ لانشاء قنصلية في مدينة بافيا بجواره التي لم تفتح بعد .

١٢٠٠ من ثلاث سيارات لقنصليات جدة واديس ابابا وبغداد .

٢٠٠٠ تجهيز دار مفوضية براج بجهاز التدفئة .

٣٦٠٠ ثابته مفوضية برلين .

٤٠٠٠ بتكلفة الاصلاحات المطلوبة لدار مفوضية برلين .

١٠٠٠ من اثاث للقنصلية المصرية بكونية .

١٢٠٠٠ من اثاث للمفوضية المصرية بمسنة باريس .

١٠٠٠ ثابته دار مفوضية لاهاي واعمال تحسين في دارها .

٢٩٠٥٤ الجلفة

قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية

بلغ ١١٧٧٥ جنيتا في بند ١٨ مشروعات جديدة إذ كان المقدر في السنة الماضية ٤١٧٧٥ جنيتا وتقتصر في المشروع على مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيت وهذا المبلغ خصص منه ١٠٠٠٠ جنيت لإنشاء برك مهندسين ومبلغ ٢٠٠٠٠ جنيت تمنا للأسلحة وذخائر .

٤ - هذا ويذكر اللجنة أنه خصص في البند ١٤ (البعثات العلمية وخلافه) مبلغ ١٦٠٠٠ جنيت للبعثات وكان المقدر في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٠٠٠٠ جنيت وهذا المبلغ يشمل الاعتراف اللازم سواء للبعثات العلمية أو بعثة الطيران وقد كان المبلغ المخصص لبعثة الطيران مدرجا سابقا ضمن اعتمادات بند ١٨ تحت عنوان بعثة الطيران وكان مقدرا بمبلغ ٤٠٠٠ جنيت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ورضع في السنة الحالية إلى ٨٠٠٠ جنيت لأرسال خمسة من الطلاب في بعثة الطيران علاوة على الموجودين الآن وبذا خفض المبلغ المقدر للبعثات العلمية إلى ٨٠٠٠ جنيت بدلا من ١٠٠٠٠ جنيت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

٥ - أما اعتمادات الباب الثالث (أعمال جلية) فتبلغ ٧٥٠٩٠ جنيت بدلا من ١٠٩٠٨٤ جنيتا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فيكون هناك تخفيض قدره ٣٣٩٩٤ جنيتا والأعمال المطلوب صرف هذا الاعتماد فيها مبنية خصصا في البند ١٩ صفحة ٥٢٠ من للمشروع - وهي عبارة عن ١٧ عملية منها خمس عمليات بدئ فيها في السنة المالية الحالية والباقي عشرة عملية الباقية كلها جديدة .

وسيجن خص اعتمادات هذا الباب أمام مجلس النواب تبين أنه بالنسبة لعملية إنشاء ثكنات لأورطة كاملة بالسوم كانت أتعهد لها في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ١٥٠٠٠ جنيت لم يصرف منه إلا مبلغ ٥٠٠٠ جنيت في شؤون هذه العملية في تكوين أجناس لازمة لبناء الثكنة . أما البند ١٠٠٠ جنيت الأخرى فأخذت لأعداد مسكر بالمكس لإيواء أورطة من الأورطيين المسكونين بسيدى بشر بالاسكندرية ، كما تبين أن مجموع التكاليف اللازمة لإنشاء ثكنة السوم مقدر بمبلغ ١١٠٠٠٠ جنيت فطلبت لجنة المالية بمجلس النواب إلى وزارة الحربية إعادة النظر في الموضوع وتقدم مشروع آخر مع مراعاة أن الأبنية التي تتباد في مثل منطقة السوم يجب أن تكون بسيطة قليلة الكلفة مع توفير أسباب الراحة بقدر الإمكان ، قدمت الوزارة مشروعا لا يتجاوز تكلفته ٤٥٠٠٠ جنيت وافقت عليه اللجنة المذكورة .

هذا وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب فيما يخص بالاعتماد المطلوب لحام المعادي وقدره ٣٦٠٠ جنيت تخفيضه إلى ٢٥٠٠ جنيت لأن الحسامات الزخرفة التي تتشأ في الثكنات تتكلف كثيرا .

ولم توافق اللجنة المذكورة على الاعتماد البالغ قدره ٣٨٠٠ جنيت المخصص لإنشاء ثكنات لثلاثين صف ضابط وعسكري بقسم القاهرة ، ورأت أربابها سنة أخرى تأمل توافقي أيضا على مبلغ ٢٠٠٠ جنيت المطلوب لشراء قطعة أرض يجاب ثكنات العريش مملوكة للأهالي لوجود مشروع قانون يطلب فتح اعتماد اضاف بهذا المبلغ في ميزانية السنة الحالية مطروح أمام مجلس النواب وقد وافق المندوب المذكور بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ على مشروع هذا القانون بطريق الاستعجال ، وسيطرح على مجلس الشيوخ في وقت قريب .

١ - بلغ مجموع الاعتمادات المطلوبة لهذا القسم في المشروع مبلغ ١٩٨٣١٩٥ جنيتا وكانت مقدرا له في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٠٧٢٥٤٥ جنيتا فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٨٩٣٥٠ جنيتا .

واعتمادات هذا القسم موزعة على فريصين أولا ديوان العموم والجيش وثانها مصلحة الحدود . وفي الجدول الآتي بيان لتوزيع الاعتمادات على الفريصين المذكورين :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جنيت	جنيت	جنيت	جنيت
٩٧٠٢٢	—	١٨١٨٢٧٤	١٧٢١٢٠٢
—	٧٧٢٢	٢٥٤٢٧١	٢٦١٩٩٣
٩٧٠٧٢	٧٧٢٢	٢٠٧٢٥٤٥	١٩٨٣١٩٥
٨٩٣٥٠			مافي التخفيض

فرع ١ - ديوان العموم والجيش

٢ - قدر الاعتمادات الباب الأول بهذا الفصل في المشروع مبلغ ٤٤١٩٤٢ جنيتا بدلا من ٤٤٣٦٥٢ جنيتا التي كان مقدرا في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فيكون هناك تخفيض قدره ١٧١٠ جنيتات وتربح أهم أسبابه إلى تخفيض مبلغ ٧٣٥ جنيتا في اعتماد ماهيات الجيش و٢٠٠٠ جنيت في ماهية الضباط المستودعين وزيادة في بعض الماهيات والمرتبات للأقسام الأخرى .

وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب أنه أدرج في بند ١ (ب) ضمن مرتبات الجيش وكذلك في الباب الثاني مبلغ للتطوعين في بطارية سيارات مدافع المكية وقدره ٢١١٨ جنيتا ولما كانت هذه البطارية تابعة لجيش ومعتبرة إحدى وحداته رأت أنه يحسن أن يقوم بالحلمة فيها عساكر نظاميون لامتنعون توحيدها بالنظام واقتصادا في المصروفات ، وهذا اللجنة توافق على ذلك .

٣ - أما الباب الثاني في اعتماداته تخفيض قدره ٩١٣٨٨ جنيتا بربح أهم أسبابه - أولا : إلى تخفيض مبلغ ١١٤٤٣ جنيتا في البند ٢ التخصيصات والبطاريات بسبب هبوط الأسعار والاستثناء من مصاريف ٤٤ جنيتا بدلا من حلة الأورط المشاة السبيل بها حلة ميكانيكية . وثانيا : إلى تخفيض مبلغ ٥٢٣٠٠ جنيت في البند ٣ ملابس ونجيرات بسبب الاستثناء عن جزم من اللازم يجرى من الخزائن . وثالثا : إلى تخفيض مبلغ ٢٨٦٠ جنيتا في بند ٩ مصاريف انتقال وبدل سفري ونقل ومرتبات أخرى . ورابعا : إلى تخفيض

ويرجع سبب الزيادة في اعتادات الدرجات الدائمة الى العلوات العادية أما سبب زيادة مبلغ ٨٠٠ جنيه في أجور العمال باليومية فراجع الى مراعاة متوسط المنصرف في الثلاث السنوات الأخيرة .

ويتضمن مبلغ ٢٢٦٢ جنيا قيمة الزيادة الموجودة في اعتاد المرتبات مبلغ ٧٠٠ جنيه لتشجيع أعمار المجابة والسيارات ترضيا لم لاعادة التطوع بعد انتهاء مدتهم الأولى ولم توافق لجنة المالية مجلس النواب على اعتاد هذا المبلغ لأن الأجور الحالية التي يتقاضاها هؤلاء الأتار طيبة ومناسبة لسوق العمل في القطر واقرحت حذنه ووافقها مجلس النواب على ذلك، وهذه اللجنة توافق أيضا على هذا الحنف .

أما باقى الزيادة فهو لمرتب بعض العمد والمشايخ بمنطقة البحر الأحمر وبوابة القفازة وبسيوه ولعلوات بعض العمد والمشايخ بمحافظة القرب وسينا وفي مرتب السكى لبعض صف ضباط المجابة تطبيقا للنظام المتبع .

١٠ - أما اعتادات الباب الثاني فزيادة قدرها ١٠٥٧٠ جنيا تناولت أغلب بنود هذا الباب وأهم هذه الزيادة مبلغ ٥٠٤٧ جنيه في البند ١٤ توريدات عمومية وأدوات ميكانيكية نظرا لاستبدال عدد من سيارات المصلحة ببدل آخر جديد وسيكون بعض السيارات الجديدة من طراز ذات ست عجلات . ومبلغ ١٩٢٥ جنيا في بند ١٣ صيانة وترميم نظرا لتوسع في صيانة الطرق القديمة والحديثة ومبلغ ٨٢٢ جنيا في بند ٥ طبق بسبب زيادة صفين من المجابة أحدهما لحراسة الطريق المتد ما بين القاهرة والسويس ومراقبة المهجرين ومطاردتهم وثانيهما للطور .

وقد كانت نتيجة استهلاك السيارات نقص في اعتادات قصص في اعتادات بند ٨ مسمى حيوانات بمبلغ ٦٠٠ جنيه .

١١ - أما الأعمال الجديدة بهذه المصلحة فيبينة تفصيلا في البند ١٦ صفحة ٥٣١ من المشروع ومقدر تكاليفها ٣٤٤٣٧ جنيا وهي تتضمن إحدى عشرة عملة . وأكبر هذه العمليات قيمة في عملية إنشاء طرق لواصلات ومقدر لها في المشروع مبلغ ٧٠٠٠ جنيه موزع كالآتي :

جنيه	موزع بين ستة طرق لسيناه .
٢٣٠٠	
جنيه	موزع بين قسمين من طريق البرج مطروح بالصحراء الغربية .
٣٨٠٠	
جنيه	لاتمام طريق قنا - النردقة وطريق النردقة - القصير بالصحراء الشرقية .
٣٠٠	
جنيه	لصحراء الجنوبية .
٦٠٠	
٧٠٠٠	

وبناء على ما تقدم طلبت اللجنة المذكورة تخفيض مبلغ ٦٩٠٠ جنيه من هذا الباب، وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

٦ - هذا، وبذكر الميزان قوة الجيش في سنة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ كانت ٥٦٣ ضابطا و ١١٨١٠ صف ضباط وعساكر وأنه بعد اعتاد المبالغ الواردة في المشروع سيصبح مجموع القوة ٥٦٦ ضابطا و ١١٨٨٤ صف ضباط وعساكر وفي المصنفين رقم (١ و ٢) بيان بعدد الجيش المصرى وتوزيع قوته على الأقسام المختلفة .

٧ - أما المبلغ المقدر في الباب الرابع وقدره ٧٥٠٠٠٠ جنيه انطلاس بمصاريف الجيش بالسودان فقد أقره مجلس النواب بالتحفظ الذى رآه البرلمان حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ونصه :

" أن البرلمان يصدق على مبلغ هذا الاعتاد موقتا من غير أن يتبر هذا التصديق بقولا لها حدث في نظام السودان من التغيير ولا اعترافا بحق للسودان على مصر ولا اقرارا لبرامته من الديون التي لها عليه بشرط أن يكون لها الحق دائما في مناقشة أساس هذا المبلغ ومقداره ومدته " .

وترى هذه اللجنة أيضا هذا الرأى .

فرع ٢ - مصلحة الحدود

٨ - قدرت الاعتادات المطلوبة لهذه المصلحة في المشروع بمبلغ ٣٦١٩٩٣ جنيا وقد كان المقدرها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ مبلغ ٢٥٤٢٧١ جنيا تكون هناك زيادة قدرها ٧٧٢٢ جنيا كالتفصيل الآتى :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٤٥٨٠	١٣٤٢٢٤	١٣٨٨٠٤
—	٩٤٦٩	٧٩٢٨٣	٨٨٧٥٢
١٢٢٢٧	—	٤٠٧٦٤	٣٤٤٢٧
٦٣٢٧	١٤٠٤٩	٢٥٤٢٧١	٢٦١٩٩٣
٧٧٢٢			صافي الزيادة

٩ - ويرى أن في اعتادات الباب الأول زيادة قدرها ٤٥٨٠ جنيا منها ١٣٥٢ جنيا في اعتادات الدرجات الدائمة و ٨٠٠ جنيه في أجور العمال باليومية ومبلغ ٢٢٦٢ جنيا في المرتبات .

وقد تضمن مشروع الميزانية أحداث تعديل في الدرجة الثالثة التي كانت مخصصة لمحافظة الصحراء الجنوبية إذ خفضت الى الدرجة الرابعة ورفضت بدلا عنها الى الدرجة الثالثة بدلا من الزامه وظيفة مديرا إدارة الديوان العام وقدأرت الوزارة بهذاذلك أن تمديد هاتين الوظيفتين في درجتيهما الأصليتين . وقد وافق مجلس النواب على ذلك بناء على طلب لجنة المالية ، وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

فرع ١ - ديوان العموم :

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ٤٤١٩٤٢ جنيها كما هو وارد في المشروع .

باب ٢ - مصاريف عمومية ٤٥٤١٧٠ جنيها كما هو وارد في المشروع .

باب ٣ - أعمال جديدة ٦٨١٩٠ جنيها بعد حذف مبلغ ٦٩٠٠ جنيته .

باب ٤ - مصاريف الجيش في السودان ٧٥٠٠٠٠ جنيته كما هو وارد في المشروع .

فرع ٢ - مصلحة الحدود :

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ١٣٨١٠٤ جنيها بعد حذف مبلغ ٧٠٠ جنيته .

باب ٢ - مصاريف عمومية ٨٨٧٥٢ جنيها كما هو وارد في المشروع .

باب ٣ - أعمال جديدة ٣٤٤٣٧ جنيها كما هو وارد في المشروع .

وتلاحظ اللجنة أن اعتماد اقامة مبان جديدة بالأخصام والذي كان يستمد لها سنويا ١٠٠٠٠ جنيته حصل قصره في المشروع على مبلغ ٥٠٠٠ جنيته .

هذا وتذكر اللجنة أنه مقدر ضمن العمليات المشار اليها في هذا الباب مبلغ ١٨٠٠ جنيته لحفر آبار بمحافظة القرب والجَنُوب .

أما باقي الأعمال الجديدة فتراها اللجنة أعمالا لازمة لتحسين الحالة في الجهات الثانية التي تدخل في اختصاص مصلحة الحدود .

”

١٢ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا القسم هي كالآتي، وقد وافق عليها مجلس النواب :

ملحق رقم ١

بيان توزيع قوة الجيش المصرى من ضباط وضباط صف وعساكر

قوة الجيش المصرى حسب ميزانية سنة ١٩٣٩ ١٩٣٠ مشروعات قوته اذا اتممت ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٩						بيان المصالح والوحدات
الجملة	ضباط صف وعساكر	ضباط	الجملة	ضباط صف وعساكر	ضباط	
١١	٧	٤	١١	٧	٤	أركان حرب السرب
٧٠	٥٦ ^(١)	١٤	٧٠	٥٦ ^(١)	١٤	مركز قيادة الجيش
١١٢	٦٤	٤٨	١١٢	٦٤	٤٨	إدارة القمرة
٦٨	٥٩	٩	٦٨	٥٩	٩	إدارة قسم القاهرة واللوات
٥٨٠	٥٥٤	٢٦	٥٨٠	٥٥٤	٢٦	« الأشغال العسكرية
١٦٥	١٥٢	١٣	١٦٥	١٥٢	١٣	« التجهيزات
١٩٧	١٧٦ ^(٢)	٢١	٢١٣	١٩٢ ^(٢)	٢١	« الأسلحة والمهمات
٢١٠	١٨١	٢٩	٢١٠	١٨١	٢٩	القسم الطبي
٦٩	٦١	٨	٦٩	٦١	٨	« البيطرى
١٥	١٢	٣	١٣	١٠	٣	مركز قيادة السوارى
٣٥٠	٣٣٨	١٢	٣٥٠	٣٣٨	١٢	أورطان سوارى
٢٢	٢٠	٢	٢٢	٢٠	٢	مركز قيادة الطوبجية
٦٥٢	٦٢٨	٢٤	٦٥٠	٦٢٦	٢٤	ع بطاريات طوبجية
١١٦	١١١	٥	١١٦	١١١	٥	بلوك محافظة
٣٩	٣٧	٢	٣٩	٣٧	٢	بطارية سيارات
٩٣١٧	٩٠٠٩	٣٠٨	٩٣١٧	٩٠٠٩	٣٠٨	١١ أورطة مشاة
٣٧	٣٦	١	٣٧	٣٦	١	مركز قيادة الموسيقى
٦٠	٥٨	٢	٦٠	٥٨	٢	الموسيقى البداة
٧٤	٧١	٣	٧٤	٧١	٣	السجن الحربى
٦٤	٦٢	٢	٥٢	٥٠	٢	الجملة الميكانيكية
١٤٩	١٢٢ ^(٣)	٢٧	١٤٥	١١٨ ^(٣)	٢٧	مدارس الجيش
١٢٣٧٧	١١٨١٤	٥٦٣	١٢٣٧٣	١١٨١٠	٥٦٣	المجموع بخلاف القوة الإضافية لإنشاء بلوك المهندسين
٧٣	٧٠	٣	—	—	—	القوة الإضافية اللازمة لإنشاء بلوك مهندسين ^(٣)
١٢٤٥٠	١١٨٨٤	٥٦٦	١٢٣٧٣	١١٨١٠	٥٦٣	المجموع بما فى ذلك القوة الإضافية لبلوك المهندسين

(١) خلاف صف شابل أنجليزى

(٢) خلاف ٥ صف ضباط أنجليزى

(٣) خلاف ١٠٢ تليفا

(٤) المجموع لما ١٠٠٠٠٠ يفتحه ١٨

ملحق رقم ٢

ميزانية الحرية سنة ١٩٣٠-١٩٣١

قوة الجيش المصرى بالرتب

بيان الرتب	قوة الجيش المصرى حسب ميزانية		قوته اذا احتسبت مشروعات سنة ١٩٣٠-١٩٣١
	١٩٢٩-١٩٣٠	١٩٣٠-١٩٣١	
مردار	١	١	١
فريق	١	١	١
لواء	٤	٤	٤
أميرالاي	١٨	١٨	١٨
قائمقام	٢٩	٢٩	٢٩
بكتلى	٧٨	٧٩	بما فى ذلك "١" ليلوك المهندسين
صاغ	٣٧	٣٨	
يوزباشى	١٢٢	١٢٤	
ملازم أول	١٦٣	١٦٢	بما فى ذلك "١" ليلوك المهندسين
ملازم ثان	١١٠	١١٠	بما فى ذلك "١" ليلوك المهندسين
صول	٨٢	٨٢	
باشجاوش	٩٠	٩١	بما فى ذلك "١" ليلوك المهندسين
أمين بلوك	٩٠	٩١	بما فى ذلك "١" ليلوك المهندسين
جاوش	٥٠٦	٥١٣	بما فى ذلك "٣" ليلوك المهندسين
أونباشى	٧٨٠	٧٨٨	بما فى ذلك "٦" ليلوك المهندسين
نفسر	٩٩٣٨	٩٩٩٥	بما فى ذلك "٦٠" ليلوك المهندسين
ولد	٣٢٤	٣٢٤	
الجملة	١٣٣٧٣	١٢٤٥٠	

ازيادة ترجع بالأخص لطلب قوة اضافية لانشاء بلوك مهندسين وايضا لزيادة قوة الحملة الميكانيكية بالنسبة لزيادة عدد السيارات فى الجيش ولزيادة قوة الصف ضباط المطين بمدرسى الجياز وضرب النار لمدى كفاية المطين الحاليين .

قالا - من زيادة ٢٠٨ جنيتات لفروق طلاوات ترقية استحققت لاثنتين من مديري الأعمال من الدرجة الرابعة ومهنتائين من الدرجة الخامسة ومفتش نفاظة من الدرجة السابعة .

وقد رأت اللجنة أن الأسباب المتقدم ذكرها كافية في جواز فتح الاعتماد المطلوب فقوتت بالإجماع الموافقة على مشروع هذا القانون وقد أقره مجلس النواب .

وفيا على نص مشروع القانون الذي توافق عليه اللجنة ما

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١١٨٥ جنيا يضاف على مصروفات
وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم)

نحن فراد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

يفتح اعتماد بمبلغ ١١٨٥ جنيا (ألف ومائة وخمسة وعشرين جنيا) يضاف
على مصروفات قسم ١١ (وزارة الأشغال العمومية فرع هـ "مصلحة التنظيم"
لب ١ "ماهيات وأجر ومرتبات") لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية .
ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب ٣ "أعمال جديدة" .

المادة الثانية

على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فبا
يضمنه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يجهز هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١١٧

(جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

من مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١١٨٥ جنيا يضاف
على مصروفات وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم)

(المرحومة الشيخة المحترمة محمد شكري باشا)

أحال المجلس بجلسته ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بمبحث مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب والخاص بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١١٨٥ جنيا
يضاف على مصروفات قسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع هـ -
"مصلحة التنظيم" باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ -
المالية على أن يؤخذ من وفورات الباب الثالث "أعمال جديدة" .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها التي انعقدت في التاريخ
المذكور وتبين لها بعد الاطلاع على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية
إلى مجلس الوزراء (واللجنة صوبتها في نهاية هذا التقرير) أن الاعتماد الذي
كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لفرع هـ "مصلحة التنظيم"
فصل ١ - مدينة القاهرة قسطلون والكسكس والرش ليايات الأولى (ماهيات
وأجر ومرتبات) وقدره ٨٣٤٤٧ جنيا والذي أصبح ٧٨٤٤٧ جنيا بعد خصم
٥٠٠٠ جنية منه قيمة المنظور عدم صرفه - غير كاف لسد المنظور صرفه
فلا لفاية آخر السنة المالية الحالية إذ أنه متوقع أن تبلغ جملة مصروفات هذا
الباب ٧٩١٣٢ جنيا أي زيادة قدرها ١١٨٥ جنيا نشأت :

أولا - من زيادة ٤٥٦ جنيا لوظيفتين من الدرجة السادسة لمفتشين
بقسم النفاظة احداهما برتبة سوى ٢٤٠ جنيا والاخرى ٢١٦ جنيا وليكن
منظورا ملوفا عند تحضير الميزانية .

ثانيا - من زيادة ٤٥٦ جنيا و ٥٠٠ ملم لتعيين ستة مهنتيين في الدرجة
السادسة كانت تصرف ماهياتهم على حساب المهد تحت التسوية - ويتنا
تم موافقة وزارة المالية على احتسابها خصما على ربط اعتمادات الأعمال
البلدية المدرج ضمنها ما يوازي ٣٪ تحريا لماهيات الموظفين والمستخدمين
الذين يقومون بتلك الأعمال .

وزارة المالية الجنة المالية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

في ميزانية القمم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٥ مصلحة التنظيم
فصل ١ مدينة القاهرة وحلوان والكفس والرش اعتماد قدره ٨٣٤٤٧ جنيها
الباب الأول بند ١ (ماهيات وأجرومرتبات) ينضم منه مبلغ ٥٠٠٠ جنيها
منظور عدم صرفه أى أن صافي الاعتماد ٧٨٤٤٧ جنيها .

وقد تبين من بحث حالة اعتمادات المصلحة المشار اليها أن الوفر المشار اليه
لن يتحقق بكأله اذ المتوقع أن تبلغ حلة مصروفات الباب الأول لغاية آخر
السنة المالية ٧٩٦٣٢ جنيها فيكون هناك تجاوز قدره ١١٨٥ جنيها .

ويرجع ذلك الى ملء وظيفتين قسم النظافة لم يكن متظرا مؤلها يوم
أحدث الميزانية، وإلى قل موظفين الى كادر المصلحة بد أن كانوا يتقاضون
ماهياتهم من ربط الأعمال الجديدة ، وكذلك الى صرف ملاوات ترقية صنعت
في السنة الماضية ولكنها لم تصرف إلا في هذه السنة عملا بأحكام قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٩ يولية سنة ١٩٢٨

والمقترح فتح اعتماد اضافي في الباب الأول بتقدير التجاوز المشار اليه ،
يقابل وفرا في اعتمادات الباب الثالث ، مع العلم بأن هذا التجاوز ليس مجاوزا
بالمعنى الحقيقي لأن المصلحة لم تميز إلا في حدود الوظائف المقررة
في ميزانياتها .

والجنة المالية توافق على فتح الاعتماد المشار اليه وهي تتشرف برفع الأمر
الى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لرضه على البرلمان .

وفي طيه مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس
مكرم حيد
السكرير
الجليل

القاهرة في ١٣ مارس سنة ١٩٣٠

بكرة ١٦٥ - ٢/٥٠

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ على فتح
الاعتماد المشار اليه في هذه المذكرة ، وقد ألفت وزارة الأشغال العمومية
هذا القرار .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ بمشروع
القانون الخاص بفتح الاعتماد المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى العباسي

ملحق رقم ١١٨

(جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيها
يضاف على مصروفات قسم ١١ - (وزارة الأشغال العمومية)
فرع ٣ - ادارة عموم المباني باب ٣ - أعمال جديدة
لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية لبناء جراج لوزارة المواصلات
لسيارات الحكومة

(المقرر خضرة الشيخ المحترم محمد شكرى باشا) .

أحال المجلس بجلسته ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بحث مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب والخاص بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٥٠٠٠
جنيها يضاف على مصروفات قسم ١١ - (وزارة الأشغال العمومية)
فرع ٣ - (ادارة عموم المباني) باب ٣ - (أعمال جديدة) لسنة ١٩٢٩
- ١٩٣٠ المالية على أن يؤخذ من إيرادات السنة المالية المذكورة .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها التي انعقدت في التاريخ
المذكور وتبين بعد الاطلاع على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس
الوزراء (والجنة صورتها في نهاية هذا التقرير) أن الأرض المقام عليها الآن
جراج الحكومة وورشتها الكائنات بجوار دار الأتار المصرية و بناء محطة توليد
الكهرباء لشركة الترام والتي تتناول أيضا جزءا من الشارين الذين يشترقها
قد اختارتها العائمة البريطانية لتقيم عليها بناء كنيسة كاثوليكية وملحقاتها
بدلا من أرض سرى الاسماعيلية في قصر النيل وأنه سبق أن قبلت الحكومة
هذا البديل وأقره مجلس النواب في ١٢ يونيه سنة ١٩٢٨ ومجلس الشيوخ في
٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٨

ولذلك ترى الوزارة الآن أن تنقل الجراج الخاص بها الى جهة أخرى من
أراضي البعاسة المجاورة للمستشفى اليوناني أو الواقعة قبل سبيل الخازندار
حتى يتمكن من اخلاء الأرض المقام عليها الجراج الحالي تنفيذاً لهذا
الاضاق .

وقد رأت اللجنة للأسباب المتقدم ذكرها الموافقة على فتح الاعتماد وعلى
مشروع القانون الخاص به وقد أقره مجلس النواب .

وفيما يلي نص مشروع القانون الذي توافق عليه اللجنة ما

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

١١ أبريل سنة ١٩٣٠

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه يضاف على مصروفات قسم ١١ - (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٣ - (ادارة عموم المباني) باب ٣ - (أعمال جديدة) لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية لبناء جراج المواصلات لسيارات الحكومة

نحس فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضع اعتماد بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه (خمسة وخمسين ألف جنيه) يضاف على مصروفات قسم ١١ - (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٣ (ادارة عموم المباني) باب ٣ - (أعمال جديدة) لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية لبناء جراج لوزارة المواصلات لسيارات الحكومة .

ويؤخذ هذا الاعتماد من إيرادات السنة المالية الحالية .

المادة الثانية

على وزراء الأشغال العمومية والمالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وزارة المالية

اللجنة المالية

مذكرة إضافية

من الاعتماد المطلوب لبناء جراج وزارة المواصلات

كانت الحكومة المصرية قررت في ٨ مايو سنة ١٩١٧ التنازل لطانة البريطانية عن أرض سرى الاسماعيلية في قصر النيل لبناء كنيسة كاثوليكية وملحقاتها عليها .

تبلغ مساحة هذه الأرض نحو ٣٣,٠٠٠ متر مربع وهي ذات قيمة مزرعة اذ كانت مقدرة منذ ست سنوات بنحو ١٣٨,٠٠٠ جنيه - وقد كان المتفق وقتئذ أن ترد الطائفة الى الحكومة بعد اتمام بناء الكاتدرائية الأرض التي كانت كنيسة جميع القديسين مشيدة عليها في بولاق ، ونحن هذه الأرض كأنه مقدار في نفس التاريخ بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه تقريباً .

عما تقدم يتضح بأن منصة الحكومة للطائفة كانت تبلغ نحو ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

على أن الطائفة رأت بعد ذلك أن سرى الاسماعيلية بالنظر الى موقعها الأثرى الى الحكومة المصرية منها الى الطائفة ، وذلك لتشييد ما كان مزعماً انقاسه من المباني العامة ورأت أن ليس هناك ما يبرر تمسكها بالمبنة السخية السابجة . وطيلة قروت في يولييه سنة ١٩٢٢ اعادته السراى الى الحكومة .

وبعد اقتضاى خمسة أشهر وقع اختيار الطائفة على قطعة جديدة من الأرض مساحتها نحو ٨٠٠٠ متر مربع في الجهة الغربية للأرض التي شيد عليها الآن المحكمة المختلطة الجديدة في شارع فؤاد الأزل وقد كان ثمنها مقدراً بأربعة جنيهات عن المتر الواحد ، فطلبت حق الخيار في شراء تلك القطعة وقرر مجلس الوزراء في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ اجابتها الى طلبها هذا ومنحتها حق خيار لمدة خمس سنوات ويجبأ يتيسر لها التصرف في الكنيسة القديمة قبل ابقاء القطعة الجديدة .

وقد أعدت رسوم بناء الكاتدرائية على أنه في ربيع سنة ١٩٢٦ وصل المهندس المجرى المكلف بالبناء فاضح له أن مساحة الأرض لم تعد تبلغ ٨٠٠٠ متر مربع وذلك نظراً لاستناد بناء المحكمة المختلطة على جزء منها بسبب ما اضطرت اليه الحكومة من الرجوع الى الوفاء في بناء المحكمة على مسافة ستة أمتار ونصف متر على أثر توسيع شارع فؤاد الأول فأصبحت المساحة الحالية التي بقيت تحت تصرف الطائفة غير كافية لمشروع الكاتدرائية .

وقد أجريت بعد ذلك أبحاث لاختيار قطعة أرض أخرى ولما اتضح أنه لا يتيسر الوصول الى قرار نهائي قبل انتهاء أجل حق الخيار الممنوح لمدة خمس سنوات رفع الأمر ثانية الى مجلس الوزراء في ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ ووافق المجلس على اطالة الأجل ستة أشهر أخرى

ثم طلبت الطائفة أن تباع لها باقي المخذ في شروط انقيار السابق (أى ٣٣,٠٠٠ جنيه) قطعة أرض تقرب مساحتها من ١٠,٣٠٠ متر مربع وكلاهما في نهاية شارع الانتكافنة بالقرب من محطة توليد الكهرباء لشركة القرام وهي تتناول جزءاً من شارعين وقطعة مقامة عليها جراجات وزارة المواصلات .

وقد عرض الأمر على لجنة استقاء المواقع في جلساتها المتقدمة في ٥ مايو سنة ١٩٢٨ قررت الموافقة على طلب الطائفة من حيث موقع الأرض على أن تعرض مسألة تحديد ثمن بيعها على مجلس الوزراء ليقرر فيها ما يراه .

وبهذه المناسبة رأيت لجنة استقاء المواقع أن ينقل جراج وزارة المواصلات الى جهة أخرى من أراضي العباسية بجوار المستشفى اليوناني أو قبلى سيل الخانزادار .

رفع الأمر الى مجلس الوزراء فوافق على الطلب بميلته المستندة في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨ ثم عرض الأمر على البرلمان فأقره (جلسة مجلس النواب في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٨ وعلية مجلس الشيوخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨) وصدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٨ باعتماد البيع .

والمطلوب الآن فتح اعتماد بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ جنيه لبناء الجراج الجديد الذى تقتل اليه سيارات الحكومة حتى يتيسر تنفيذ البيع .

المادة الثانية

على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ثم اربان يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

نظرا لاتاعة الجراد على القطر المصرى ووجوب التدوزع بالوسائل الفعالة لايادته قبل استفحال أمره طلبت وزارة الزراعة فتح اعتماد بمبلغ خمسين ألف جنيه لاتخاذ التدابير اللازمة لانتهاء شر هذه الآفة .

والجنة المالية ترى الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ خمسين ألف جنيه يضم الى الباب الثالث من القسم ١٢ "وزارة الزراعة" تحت عنوان "مكافحة الجراد" .

وتتشرف اللجنة المالية برفع الأمر الى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لمرض الموضوع على البرلمان .

وبريقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

السكرير الرئيس
الجميل محمود فهمى النقراشى

الى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ على رأى اللجنة المالية المئين فى هذه المذكرة وقد ابلغت وزارة الزراعة هذا القرار .

وطيه صورة من الرسوم الصادر فى ٩ منه بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

بالأمر
السكرير العام لمجلس الوزراء
أوتست قضاة الله

ملحق رقم ١١٩

(جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

من مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه يضاف على مصروفات قسم ١٢ "وزارة الزراعة" باب ٣ "اعمال جديدة" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية لمكلفة الجراد

(المقرر حضرة الشيخ الحنم محمود شكرى باشا) .

احال مجلس الشيوخ بجلسته التى انعقدت فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ بطريق الاستعجال مشروع قانون أقره مجلس النواب بجلسته ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه يضاف على مصروفات قسم ١٢ "وزارة الزراعة" باب ٣ "اعمال جديدة" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الى المالية لمكلفة الجراد .

وقد بجمته اللجنة واتضح لما بعد الاطلاع على مذكرة اللجنة المرفوعة الى مجلس الوزراء (والتيه صورتها فى نهاية هذا التقرير) أن السبب فى طلب فتح هذا الاعتماد هو وجوب التدوزع بجميع الوسائل الفعالة لايادة الجراد قبل استفحال أمره اتفاقا لشر هذه الآفة .

وهذه اللجنة لا يسعها ازاء خطر غارة الجراد الا الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وهى شديدة الرجاى فى أن تؤدى الوسائل المتخذة الى قطع دابر هذه الآفة ومنع اضرارها .

وبناء على ذلك تطلب اللجنة الى المجلس اقرار مشروع القانون على الوجه الذى أقره مجلس النواب وهذا نصه :

مشروع قانون

يفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه يضاف على مصروفات قسم ١٢ "وزارة الزراعة" باب ٣ "اعمال جديدة" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية لمكلفة الجراد

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يفتح اعتماد قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه) يضاف على مصروفات القسم ١٢ "وزارة الزراعة" باب ٣ "اعمال جديدة" لسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تحت عنوان خاص "مكافحة الجراد" .

ويؤخذ هذا الاعتماد من ايرادات السنة المالية المشار اليها .

مشروع قانون

يضع اعتماد اضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يضاف على مصروفات وزارة البحرية والبحرية
 فرع ١ - باب ٣ "اعمال جديدة" سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
 وأصدرناه .

المادة الأولى

يضع اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفي جنيه) يضاف على مصروفات
 قسم ١٤ (وزارة البحرية والبحرية) فرع ١ - باب ٣ - "اعمال
 جديدة" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ للمالية لشراء قطعة أرض في العريش
 بما عليها من المبانى بلعلها ميدانا للطاير في تلك الجهة .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات السنة المالية الحالية .

المادة الثانية

على وزيرى البحرية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما
 يخصه ويسعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى النسخة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
 كقانون من قوانين الدولة .

وزارة المالية

الجنة المالية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة
 رقم ٢٦٥ - حربية يضع اعتماد اضافي قدره ٢٠٠٠ جنيه (ألفا جنيه)
 لشراء قطعة أرض في العريش بما عليها من المبانى بلعلها ميدانا للطاير
 البطارية في تلك الجهة .

وقد أصدر مجلس الوزراء في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ القرار الآتي :

"قرر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ استبعاد
 هذه المسألة مؤقتا لأن الاعتماد المطلوب ليس له صفة الاستعمال، على أن
 تدرجه وزارة البحرية والبحرية اذا شاعت في مشروع ميزانيتها المقبلة الذى
 سيرعى على البرلمان" .

وقد وردت طلب جديد من سعادة وزير البحرية والبحرية بتاريخ ٤ ديسمبر
 سنة ١٩٢٩ وودعه ما يأتى :

لمن رقم ١٢٠

(جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الملصق يضع اعتماد اضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يضاف
 على مصروفات وزارة البحرية والبحرية فرع ١ - باب ٣ - اعمال
 جديدة لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية

(القرر خضره الشيخ المحترم محمد شكرى باشا) .

أحال مجلس الشيوخ بمجلسه المنعقدة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ الى لجنة
 المالية مشروع قانون أقره مجلس النواب بجلسته ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ بطلب
 فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يضاف على مصروفات قسم ١٤ (وزارة البحرية
 والبحرية) فرع ١ - باب ٣ - اعمال جديدة لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ للمالية لشراء
 قطعة أرض في العريش بما عليها من المبانى بلعلها ميدانا للطاير في تلك
 الجهة على أن يؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات السنة المالية المذكورة
 وقد تبين من مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء والمتممة
 صورتها في نهاية هذا التقرير أن الأرض المذكورة مجاورة لتكتل الجيش
 ونظرا لاحتياجه اليها قد كلف الأهالى القاطنين بها اخلاء مساكنهم وشرع
 الجيش في إزالة مبانيهم القديمة التي لا يصح وجودها حول التكتل من
 الوجهتين الصحية والنظامية وقد صدرت الوزارة هؤلاء الأهالى بأنها
 ستصرف اليهم ما يجل ما يستحقونه من التعويض . ونظرا لاحتياجهم في طلب
 هذا التعويض ولأن أرجاء دفعه اليهم مما يزيد في يؤسهم فقد طلب فتح الاعتماد
 اللازم لذلك بصفة مستعجلة .

وترى هذه اللجنة أنه لا مانع من فتح الاعتماد المطلوب والموافق على مشروع
 هذا القانون على الوجه الذى أقره مجلس النواب، خصوصا وأن وزارة البحرية
 والبحرية كانت أدرجت المبلغ المطلوب فتح اعتماد به وقدره ٢٠٠٠ جنيه
 ضمن مشروع ميزانيتها عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية ، وقد قرر مجلس
 النواب بجلسته ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ ومجلس الشيوخ بجلسته ٢٢ من حذف
 ذلك المبلغ من مشروع الميزانية نظرا لأنه سبق للحكومة أن قلصت الى مجلس
 النواب مشروع هذا القانون بطلب فتح اعتماد بهذا المبلغ في ميزانية السنة
 المالية الحالية .

وهذا نص مشروع القانون كما أقره مجلس النواب :

لجنة الأوقاف بمجلس النواب — أن وزارة الأوقاف رأت — نظرا لاتساع أعمال الوزارة وعدم وجود أماكن كافية لأقلامها — أن تتبرع ملكية الثلاثة المنازل المجاورة لبرلمانها لشغلها ببعض أقاليمها .

وتبلغ مساحة هذه المنازل ٢٨٠,٦٩ م² وقد قامها مجلس التميمين بمصلحة التنظيم وقدر لها ثمن قدره ٩٠٧٧ جنيهها و ٧٩٠ مليا وطلب تحويل مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لمصلحة التنظيم بحساب الأمانات حتى يمكن السير في أعمال إجراءات نزع الملكية وإعلان الرسوم الملكي لأصحاب الشأن وتنفيذه .

وقد عرض الأمر على مجلس الأوقاف الأمل فوافق في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ على فتح اعتماد إضافي في ميزانية الأوقاف الخيرية سنة ١٩٢٩ المالية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض على أن يؤخذ من احتياطي الأوقاف الخيرية لغاية سنة ١٩٢٨ المالية .

وترى اللجنة لهذه الأسباب الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب .

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع القانون المذكور بالصيغة التي أقره بها مجلس النواب وهي ملصقة بهذا التقرير ما

رئيس اللجنة
أحمد علي

مشروع قانون

خاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف

لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ المالية

” نحن نواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ المالية (الأوقاف الخيرية) اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لدفع ثمن الثلاثة المنازل المجاورة لبرلمان الوزارة المتروكة ملكيتها بناء على المرسوم الصادر بتاريخ ١٢ يولي سنة ١٩٢٩ ؛

ويؤخذ هذا المبلغ من احتياطي الأوقاف الخيرية لغاية سنة ١٩٢٨ المالية .

مادة ٢ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة“

مدني

” نظرا لشدة احتياج الجيش الى هذه الأرض ولكنها مجاورة لثكنات الجنود قد كلف الأهالي القاطنون بها إخلاء مساكنهم وقد أخذ الجيش في إزالة مبانيهم القديمة التي لا يصبح وجودها حول ثكنات الجنود من الوجهة الصحية والنظامية .

ونظرا لالاح هؤلاء الأهالي بالمطالبة بحقوقهم ، ولما تعلمه الوزارة عنهم من الفقر ولأنهم لم يخلوا مساكنهم وأراضيهم الا بعد أن وعدوا بأنهم سيتأجلون حاجلا ما يستحقونه من تعويض . وبما أن إرجاء هذه المسألة الى أن يندرج الاعتماد اللازم في ميزانية السنة المالية المقبلة بما يزيد فيؤس هؤلاء الأهالي .

بناء عليه تطلب وزارة الحربية التفضل بالموافقة على إعادة عرض هذه المسألة على مجلس الوزراء للنظر فيها بصفة مستعجلة“

بناء عليه تتشرف اللجنة المالية بأن ترفع الأمر الى مجلس الوزراء ليقرر بشأنه ما يراه ما

وزير المالية

مصطفى ماهر

الى وزارة المالية:

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ على فتح الاعتماد الإضافي المشار اليه في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في اليوم نفسه بمشروع القانون الخاص بفتح هذا الاعتماد ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٢١

(جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع قانون خاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه

في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ المالية

(القرار حمزة الشيخ المحترم أحمد علي باشا) .

أحال المجلس الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بجلسته ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ مشروع قانون وأردا من مجلس النواب — بعد موافقته عليه — عن فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ المالية لدفع ثمن الثلاثة المنازل المجاورة لبرلمان الوزارة المتروكة ملكيتها بناء على المرسوم الصادر في ١٢ يولي سنة ١٩٢٩

فاجتمعت اللجنة في يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ وبجست مشروع القانون المذكور فتبين أن الباعث على فتح الاعتماد المطلوب هو — كما ورد بتقرير

مربوطها من ٤٢ الى ٦٠ جنيا سنويا) بالتدريج وتحولها الى الدرجة الثانية (من ٦٠ الى ٧٨ جنيا) .

٣ - البند ٣ - (المكتبة) كان المربوط له في ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وقد زيد هذا الاعتدال الى ٢٥٠٠ جنيه في المشروع للزم على اثناء مكتبة من الطراز الحديث بدواليب من حديد، والمخاطبة جارية الآن مع أحد المحال الباريسية للاتفاق على هذا العمل .

٤ - البند ٤ - على حاله .

٥ - البند ٥ - به تخفيض ٣٠٠ جنيه .

٦ - البند ٦ - مصاريف ثرية - به زيادة ١٠٠ جنيه على مصاريف النور والمياه .

٧ - البند ٧ - على حاله .

٨ - البند ٨ - أعمال جديدة - اختصر على ادراج ١٠٠٠ جنيه بهذا البند للأعمال التي قد يحتاج اليها في بحر العام .

٩ - والبند الثلاثة الباقية ٩ و ١٠ و ١١ على حالها ما

المراقبة

محمد محمود خليل

مجلس الشيوخ

- ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

ملحق رقم ١٢٢٠

(جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الحسابات

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

(المرور حضرة الشيخ المحترم ألفريد شماس افندي)

تشرف لجنة الحسابات بإبلاغ مجلس الشيوخ بأن حضري المراقبين قد أعدا طبقا للادة ١٠٨ من اللائحة الداخلية مشروعا لميزانية المجلس من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ مؤرخا في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٠ وقدماه مع مذكرة إضافية الى لجنة الحسابات .

وقد وافقت اللجنة على المشروع وللذكرة كما هما - وتشرف بعرضهما على المجلس لأقرارهما .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم ألفريد شماس افندي مقررا لما لا

رئيس اللجنة

عللي يكن

تقرير من هيئة المراقبة

الى لجنة الحسابات

تشرف هيئة المراقبة بأن تقدم الى لجنة الحسابات مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

وقد بلغ مجموع الاعتداد المطلوب للمذكورة المذكورة مبلغ ١١٣٠٠٠ جنيا مقابل ١١٤٨٩٢ جنيا لميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وهي أكثر ميزانية أقروها البرلمان قبل تعطيله .

وتجاء على مقارنة بين البنود المختلفة للميزانية في السنة المحضرة وبينها في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩

١ - البند ١ - مكافآت لرئيس المجلس وأعضائه . ربط لهذا البند ٦٧٨٠٠ جنيه وهو مجموع المكافآت لرئيس المجلس والأعضاء الذين يتكون منهم وعددهم ١٣٥ عضوا .

٢ - البند ٢ - مرتبات موظفي المجلس وعماله وحرمة ورجال المظاظ به زيادة ١٩٣٣ جنيا ناتجة من الملاوات القانونية للوظائف وبسبب تثبيت ثلاثة من عمال النسخ (وقد خفض في مقابل تثبيت هؤلاء ٢١٠ جنيه من الاعتداد المخصص للسياحين) ومن زيادة بعض الخدمة السائرة بسبب حاجة العمل .

أما الزيادة في الاعتداد الخاص بالخدمة السائرة فيرجع الى زيجاتهم وإلى اشاء وظيفة حاجب وظيفه فرائش لمكتب دولة رئيس المجلس، ووظيفتي فرائش آخرين، وبهذه المناسبة تذكر أن من رأينا إلغاء الدرجة الثالثة (التي

السنة

١٩٢٨ - ١٩٢٩ ١٩٣٠ - ١٩٣١

جنيه

جنيه

بند ١ - مكافآت لرئيس المجلس وأعضائه .

٦٧٨٠٠

٦٨٣٧٠

بند ٢ - مرتبات موظفي المجلس وعماله

٣٢٠٥٥

٣٠١٢٢

وحرمة المجلس ورجال المظاظ .

بند ٣ - المكتبة .

٢٥٠٠

٢٠٠٠

بند ٤ - كمالي وديورومات مقدمة السائرة

٨٠٠

٨٠٠

وحرمة المجلس ورجال المظاظ .

بند ٥ - آلات ومفروشات .

٧٠٠

١٠٠٠

بند ٦ - مصاريف ثرية .

—

—

(١) نوروييه .

٥٠٠

٤٠٠

(٢) تلفونات .

٥٠٠

٥٠٠

(٣) اشتراك البرلمان في الاتحاد

٢٠٠

٢٠٠

البرلماني الدولي .

(٤) مصاريف أخرى .

١٥٠٠

١٥٠٠

بند ٧ - مصاريف انتقال وبدل سفرية .

٧٠٠

٧٠٠

بند ٨ - أعمال جديدة .

١٠٠٠

٤٠٠٠

بند ٩ - مطبوعات .

٣٠٠٠

٣٠٠٠

بند ١٠ - أدوات تآجية .

٨٠٠

٨٠٠

بند ١١ - مصروفات غير منظورة .

١٥٠٠

١٥٠٠

(المجلة)

١١٣٠٥٥

١١٤٨٩٢

سنة		درجة	نقطة	المربوط في سنة		ملاحظات
١٩٢٨	١٩٣٠			١٩٣١-١٩٣٠	١٩٢٩-١٩٢٨	
عدد	عدد			جنيه	جنيه	
		بند ٢ - السكريرية العامة				
		(١) الدراجات الناعمة :				
		الترتيب الادارى :				
١	١	السكرير العام	مرتب ثابت	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
١	١	السكرير العام المساعد	أولى (ج)	١٣٦٠-١٢٠٠	١٣٦٠	١٢٨٠
		الادارة التشريعية :				
		١ - الترتيب الادارى :				
١	١	مدير الادارة التشريعية	ثالثة	٩٦٠-٧٢٠	٨٤٠	١٠٩٦
—	١	مدير قلم الترجمة	ثانية	١١٤٠-٩٠٠	١٠٤٠	—
١	—	وكيل الادارة التشريعية	ثالثة	٩٦٠-٧٢٠	٩٠٠	٢٤٦٠
١	—	وكيل قلم الترجمة				
١	١	رئيس فرقة وسكرير لجنة	رابعة	٨٤٠-٥٤٠	٣٧٣٢	٣٢٧٦
		مدير مكتب الرئيس				
٦	٦	مترجم				
		موظفون بالفرق واللجان	خامسة	٦٠٠-٣٤٠	٤٥١٢	٣٦٩٦
٧	٩	» » »				
٢	٢	مترجمان				
٩	١٠	موظفون بالفرق واللجان	سادسة	٤٦٨-١٨٠	٣٣٦٦	٢٨٦٢
٣	٣	مترجمون				
		٢ - الترتيب الكتابي :				
٣	٦	موظفون بالأفلام	(أ)	٥١٦-٢٤٠	١٨٣٦	٩١٢
٥	٤	» »	(ب)	٣٣٦-١٢٠	٧٩٨	٨٤٠
٧	٩	» »	(ج)	٢١٦-٧٢	٩٤٨	٧٨٠
		ادارة المراقبة :				
		١ - الترتيب الادارى :				
١	١	مدير لادارة المراقبة	رابعة	٨٤٠-٥٤٠	٦٠٠	٧٨٠
١	—	وكيل » »				
١	١	رئيس قلم الحسابات	خامسة	٦٠٠-٣٤٠	٢٠٣٤	١٨٩٠
١	١	» » المستخدمين				
١	١	أمين المحفوظات				
١	١	» المكتبة				
١	١	وكيل قلم الحسابات				

(جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠)

تقرر

من لجنة الحسابات الى المجلس

تشرف لجنة الحسابات بأن تحقن الى المجلس تقريراً مقتضاً من هيئة المراقبة بزيادة ٧٢٣ جنياً على أرقام ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ مما يصل برقم الميزانية المذكورة الى ١١٤٢٧٨ جنياً للأسباب المبينة بذلك التقرير والتي تقرها لجنة الحسابات ما

٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
على يكن

تقرر

من هيئة المراقبة الى لجنة الحسابات

بما أن المبلغ الوارد في الميزانية لخدمة حرس البرلمان يحسب متاصفة على المحلطين وقد أدرج لهذا الغرض في مشروع ميزانية مجلس الشيوخ التي عرضت بمجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٧٠٠ حنة قيمة ما يخص المجلس في المصروفات المذكورة على أساس رقم ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وبما أنه ورد نائب من مجلس النواب يفيد أن مشروع الميزانية التي حضرتها هيئة المراقبة به من مقتضاها زيادة المخصص للحرس الى ٤٤٩٥ جنياً على الوجه الآتي :

جنية

٨٥٢ ملجيات ضباط حرس البرلمان .

٢٥١١ » رجال قوة الحرس .

٣٧٢ » قنطة المطافئ .

٥٠ استبدات طبية .

٤٣٠ ثمن كساوى لرجال الحرس .

٨٠ » » » المطافئ .

١٠٠ توريدات عمومية ومهمات .

٥٠ مشتريات أدوية وأدوات طبية .

٥٠ ملحق لمشروع الميزانية (للكفاة من يستحق من رجال الحرس) .

٤٤٩٥ الجلسة

فيكون الذي يخص مجلس الشيوخ في هذه المصروفات ٢٢٤٨ جنياً .
ونظراً لأن المندرج هو ١٧٠٠ جنية كما تقدم فالحال حاجة إذن الى زيادة ٥٤٨ جنياً على البند الثاني .

ثم إنه قد أدرج مبلغ ٧٥٠ جنياً منها ٢٥٠ جنياً على فمة اشتراك مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي و ٥٠٠ جنية إعانة للاتحاد المذكور (تدفع مدة ثلاث سنوات) على أن يحصل كل من المحلطين نصف هذا المبلغ فالذي يخص مجلس الشيوخ فيه ٣٧٥ جنياً ولما كان قد أدرج بالبند ٦ مبلغ ٢٠٠ جنية لهذا الغرض فيقتضى زيادة ١٧٥ جنياً بالبند المذكور .

وتكونت الزيادات المطلوبة هي ٧٢٣ جنياً مما يصل برقم الميزانية الى ١١٤٢٧٨ جنياً .

فالرجو التكرم بالموافقة على ذلك وعرض الأمر على المجلس ما

٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠

المراقبة

محمد محمود خليل

أما مساحة الأطنان التي تديرها الوزارة ككارس قضائي فتبلغ ٣٥٢٩ فداناً و ٢٠ قيراطاً و ١٣ سهماً منها ٨٠ فداناً وقيراط و ١٠ أسهم وهي أطنان دير موقوفة والباقي موقوف وقد كانت في سنة ١٩٢٤ : ١٣٩٤ فداناً و ٨ قيراط و ١٠ أسهم فتكون الزيادة ٢١٣٥ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٣ أسهم .

والزيادة في الأوقاف الأهلية دليل على حسن إدارة الوزارة لها وثقة الناس بها مما جعلهم يقبلون عليها لإدارة أعيانهم الموقوفة .

على أن اللجنة تود مع ذلك أن تهيئ إدارة الأوقاف الأهلية بشأن المستحقين عناية خاصة بحيث تسمح لهم بالوقوف على حالة إدارة الأعيان الموقوفة ومعرفة إيراداتها وأوجه الصرف فيها .

وتلاحظ اللجنة أن متاعب هؤلاء المستحقين ترجع في الغالب إلى تأخير حصولهم على ما يستحقونه من إيرادات تلك الأوقاف يؤيد ذلك كثرة القضايا المرفوعة من وزارة الأوقاف على المتأخرين للحصول على الأيجارات المطلوبة منهم حيث بلغت في سنة ١٩٢٩ : ٣٥١١ قضية .

وقد دل الإحصاء الذي تقدم للجنة على أن المبالغ المتأخرة والتي يسببها رفضت تلك القضايا قد بلغت في سنة ١٩٢٨ : ٥٩١٦٥ جنيهاً للأوقاف الأهلية .

وهذه المبالغ المتأخرة عظيمة جداً مما يجعل اللجنة تلتفت بنظر الوزارة إلى اتخاذ كل الطرق الممكنة في تحصيل هذه المتأخرات وصرف المستحق منها لأربابها بأسرع ما يمكن .

وقد قالت الوزارة إن هناك بلداً معينة تعمل للاتفاق مع المدينين المرفوع عليهم قضايا بطرق ودية يمكن الوزارة معها أن تحصل على تلك الحقوق أو بعضها مقسطة بمزايدات يتفق عليها لتسهيل الدفع .

على أن اللجنة تأمل أن تمنى الوزارة بأخذ الحيلة في اختيار متأخريها حتى لا تترك المطالبات التي يستحقونها في أشد الحاجة إليها .

القضايا المرفوعة من الوزارة وعليها :

تبين من الإحصاء الذي قدمته الوزارة أن عدد القضايا المرفوعة منها في سنة ١٩٢٩ بلغ ٦٠٠٠ قضية والقضايا المرفوعة عليها بلغت ٩٤٠ قضية وتلاحظ اللجنة أن كثرة القضايا قد تعطلت ارتباطاً في العمل .

ملحق رقم ١٢٣

(جلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

القسم الأول - الإيرادات

(المرحر حرة الشيخ المحترم محمد عبد الله بنشا)

ملاحظات عامة

قدرت الإيرادات في مشروع ميزانية الأوقاف الخيرية بمبلغ ١٠٤٥٣٩٢٢ جنيهاً وزيادة مبلغ ٣٤٢٧٩ جنيهاً على المقدّر لها في ميزانية العام الماضي .

وترجع أهم أسباب هذه الزيادة إلى ما ستقتضاه الوزارة من الرسوم على إدارة الأوقاف الأهلية وتقدر هذه الزيادة بمبلغ ٨٥٩٥ جنيهاً - وإلى زيادة إيرادات أوقاف الحرمين وتفتيش الوادي وهي نتيجة من زيادة مساحة الأراضي المتروكة بمعرفة الوزارة مما تم إصلاحه .

وقد بلغ عدد الأوقاف الأهلية الذي دخل في نظر الوزارة في المدة من أبريل سنة ١٩٢٨ لغاية فبراير سنة ١٩٣٠ ، ٨٥٠ وقفاً ، منها ٤٥ وقفاً لها أطنان مساحتها ١١٦٢ فداناً و ٨ قيراط و ١٦ سهماً ومنها ٤٠ وقفاً أعيانها أما كن .

ونخرج من نظر الوزارة في المدة المذكورة ٢٢ وقفاً أعلينا منها عشرة أوقاف تبلغ مساحة أطنانها ١٨٦٧ فداناً و ١٦ قيراطاً و ١٦ سهماً ومنها ١٢ وقفاً أعيانها أما كن وبالإسلاصام من متعوب الوزارة عن سبب خروج هذه الأوقاف أجاب بأنها خرجت بناء على أحكام صدرت باستحقاق أحد المستحقين للنظر عليها .

وتبلغ مساحة أطنان الأوقاف الأهلية التي تديرها الوزارة الآن سواء المؤجرة أو المقررة أو التي تحت الإصلاح ١٠٦,٠٦٦ فداناً و ١٠ قيراط و ٩ أسهم وقد كانت مساحتها في سنة ١٩٢٤ : ٨٨,٩٠٣ أفدنة فتكون الزيادة ١٧,١٦٣ فداناً و ١٠ قيراطاً و ٩ أسهم .

بيان بياتم استبداله من الأطلين والأماكن والأراضي الفضاء

ماحصل من الثمن في المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٧ لغاية فبراير سنة ١٩٢٨

غيرى		أهل		نوع الوقف		مقدار الأطلين		عدد الأماكن		التمن	
سلم	جنيه	سلم	جنيه			س	ط	دون		سلم	جنيه
٥٥٩	١٥٥٢٢	—	—	غيرى	—	٥	١٤١	—	٥٥٩	١٥٥٢٢
—	—	١٤٨٨	٧١٥	أهل	٢٠	٣	١٥	—	١٤٨٨	٧١٥
٣٩٢	١٢٢٩٦	—	—	غيرى	—	—	—	١٤٨	٣٩٢	١٢٢٩٦
—	—	٣١٩٠	٦٠٦	أهل	—	—	—	٣١	٦٠٦	٣١٩٠
٢٢٤٩٨	٣٢٤٩٨	٢٧٢	٢٧٢			٢٠	٨	١٥٦	١٧٩		

في المدة من أول مارس سنة ١٩٢٨ لغاية فبراير سنة ١٩٣٠

١١٣٨٦٨	٦٣١	—	٣٨٢	١٩	٦	غيرى	—	—	١١٣٨٨	٦٣١
١٣٢٥٢٢	٩٠٥	—	١٥٩	٢٣	٢١	أهل	٩٠٢٣٩	٧٢٢	—	—
١٩٣١١٠	٢	٦٦٤	—	—	—	غيرى	—	—	١٦٣٦٨٣	٧١
٦١٨٨٨	٩٣٧	٥٨	—	—	—	أهل	٥٩٧٥٦	٩٣٧	—	—
٥٠١٣٩٠	٤٦٥	٧٢٢	٥٤٢	١٩	٣			١٥٤٦٧٥	٩٨٠	٣٠٤٨٩٠	٦٤٣
								١٥١٤٤٩	٩٧٥	٥٧٥٠٨	٤٨٢
								٣١٩٦	٥	٢٤٧٣٨٢	١٦١

مجموع ماحصل لكل من الأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية في المدين .
 تنزيل ما استعمل أو حجز لاستعماله في بناء عمارات أو شراء أعيان لأوقافه .

	عدد الاحكار	سلم	جبه	
ماتم استبداله في المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٧ لغاية مارس سنة ١٩٢٨	١١٢	٥٥	٦٩٥٧	
ماتم استبداله في المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٨ لغاية مارس سنة ١٩٢٩	٢٢٠	٦١٢	١٦٥٩٢	
ماتم استبداله في المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٩ لغاية فبراير سنة ١٩٣٠	١٦٣	١٣١	٦٠٤٤	
تحت نظر الحاكم للقرعة لتوزيع سيرة الاستبدال .	١٠٤	٧٠٥	٢٨٣٦١	
	٥٩٩	٥٠٣	٥٧٩٥٥	

ورى من هذا البيان أن حركة الاستبدال في الأطلين والأماكن لا تزال محتاجة الى زيادة العناية من الوزارة ومن الحاكم الشرعية في انعام البديل اذ حلت اللجنة أن متوسط المدة التي يتم فيها الاستبدال عقارا كان أو أطلينا يستغرق ثمانية أشهر وهي مدة طويلة جدا اذ مادامت إجراءات التضمن قد تمت فلم يكن هناك ما يدعو الى هذه المدة الطويلة في انعام صيغة البديل، لذلك توجه اللجنة نظر الوزارة الى اتخاذ كافة الاجراءات السهلة والمختصرة لتسهيل هذه الأعمال وادخال التعديلات اللازمة على اللوائح الموجودة بالوزارة لسهولة العمل في الاستبدالات .

أما الاحكار التي قدرت فقد بلغت ٢٥٦٠ عينا وبلغ ما استبدل منها في المدة من أبريل سنة ١٩٢٧ الى فبراير سنة ١٩٣٠ : ٥٩٩ عينا كما هو ظاهر من الجدول التالي :

وتلاحظ اللجنة أيضا أن المتاحرات المطلوبة للوزارة لحساب الأوقاف الخيرية قد بلغت ٥١١٦٩٠ جنيا لثانية سنة ١٩٢٨ وهذا مبلغ كبير يقرب من نحو نصف إيراد هذه الأوقاف في السنة .

وتفيا لى بيان المبالغ المتأخرة للأوقاف على اختلافها في المدة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨

وقد علمت اللجنة أن الوزارة تعمل بحمد على ترغيب الناس في استبدال اعيان الأوقاف ولكنها تلاحظ مع ذلك أن كثيرا من الخرابيات المملوكة للأوقاف بها أفضاض ويمكن ازالة تلك الأفضاض لتكون العقارات ظاهرة للعيان مما يسهل على راغبى الاستبدال معايتها .

وقد توجد خرابيات كثيرة للوزارة ربما اذا هيئت لاسكان استعمالها لوجدت الراغبين في استبدالها أرضا فضاء ولعاد ذلك على الوزارة بالرخ .

كشف بيان متأخر الاجباريات عن محصن سنوات

السنة	الأوقاف الأهلية				أوقاف الحرمين				الأوقاف الخيرية			
	اجباريات أطيان	أحكار	أجرياني وأراضي فضاء	جملة	اجباريات أطيان	أحكار	أجرياني وأراضي فضاء	جملة	اجباريات أطيان	أحكار	أجرياني وأراضي فضاء	جملة
	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه	جنينه
١٩٢٤	٤٢٠١٨	٢٢٦٢	٢١٠٥٦	٤٤٣٥١٦	٨٠٤٤	١٣٦٣	٥٨٥	٩٩٩٢	٣٨٠٦١٦	١٤٢٤٨	٢٠٥٥٩	٤١٥٤٢٣
١٩٢٥	٣٦٥٤٣١	١٥١٨	٢٢٧٢٦	٣٩٠٦٧٥	٧٢٩١	١٥٤٨	٥٦٥	٩٤٠٤	٣٣٦٤٧٢	١٦٩٦٢	٢٣٨٠٣	٣٧٧٢٣٧
١٩٢٦	٤٧٠٥٢٤	٧٩٢	٣٢١٢٧	٥٠٣٤٤٢	٨٦٦٢	١٩٥٢	٨٣٢	١١٤٤٦	٤٠١٨٢٨	٢٠٢٣٥	٢٤٣٩٨	٤٥١٤٦١
١٩٢٧	٥٢٦٩٢٢	١٣٦٠	٣٢٥٩٥	٥٦٠٨٧٧	١١٠٤٧	٢١٩١	٨٥٧	١٤٠٩٥	٤٤٥٩٧٨	٢٥٨٨٨	٢٤٣٨٩	٤٦٦٦٦٥
١٩٢٨	٥٥٢٥٩٣	١٧٨٠	٣٦٧٢٦	٥٩١١٦٥	٩٩١١	٢٧٧٦	٦٩٨	١٢٣٨٠	٤٦٦٧٥٨	٢٧٢٩٩	٢٠٦٤١	٥١١٦٩٠

الإيرادات

قدرت إيرادات الأوقاف الخيرية بمبلغ ١٠٤٥٣٩٢ جنيا زيادة مبلغ ٣٤٢٧٩ جنيا على المقدور لها في ميزانية العام الماضي .

وقد وزعت الإيرادات على ثمانية أبواب :

الباب الأول

إيرادات عمومية (الإدارة)

قدرت بمبلغ ٢٠١٦١٧ جنيا زيادة مبلغ ٢٨٧٩٦ جنيا على المقدور لها في العام الماضي .

ويشمل هذا الباب فصلين :

الأول - رسوم ادارة الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين وتغيبش
الوادي والحراسات القضائية .

الثاني - المتحصل من المصاريف القضائية وبتجملات متنوعة :

ويشرح من هذا البيان أن هذه المتاحرات قصصت في سنة ١٩٢٥ ثم زادت في سنى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ وبالإستلام من الوزارة عن أسباب هذه المتاحرات أجابت على لسان مندوبها أن أغلب هذه المبالغ من سنين قديمة وتتخذ عنها إجراءات قضائية .

ووجود هذه المتاحرات وزيادتها سنة بعد أخرى مما يبرر فكرة هذه اللجنة في فائكة تشكيل اللجنة السابق الكلام عليها عندبحثمتاحرات الأوقاف الأهلية.

التعمير والانشاء :

بلغ عدد العبارات التي تمت في المدة من أبريل سنة ١٩٢٨ الى مارس سنة ١٩٣٠ ، ٢١ عمارة وكانت تكاليفها ٢١٣٤٥٤ جنيا وجار العمل في عمارات تبلغ تكاليفها ١٤٨٩٣ جنيا وذلك بخلاف المنشآت المدرج لها مبالغ في ميزانية هذا العام .

وقد ورد بقرري لجنة الأوقاف مجلس النواب أنها حثا للوزارة على التوسع في هذه الحركة أشارت عليها بأن تحصر أماكنها ومبانيها القديمة العهد والواقعة في أصقاع جيدة وأن تضع برنامجا يقضى بتجديد انشائها على مدى سنوات معينة .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الفصل الأول

رسوم الادارة

قدرت بمبلغ ١٢٣١١٧ جنيا بزيادة ١٠٤٦٦ جنيا عن العام الماضي
نصيبه كالآتي :

جنبة	١٠٩٣٢٠	٤٦٦٣	٦٥٠٠	٤٥٨٤
رسوم ادارة على الأوقاف الأولية بزيادة ٨٥٩٥ عن العام الماضي				
» » » أوقاف الحرمين » ٣٣ »				
» » » تفنيز الوادي » ٣٠٠ »				
» » » على الحراسات القضائية » ١٥٣٨ »				

وقد أشارت اللجنة الى أسباب هذه الزيادة في الملاحظات العامة .

الفصل الثاني

التحصل من المصاريف القضائية ومتحصلات متنوعة

قدر لهذا الفصل مبلغ ٧٩٥٠٠ جنية منه ٧٠٠٠ جنية للتحصل من
المصاريف القضائية بزيادة ٤٠٠٠ جنية على العام الماضي و ٧٠٠٠ جنية
من إيرادات مختلفة بزيادة ١٣٨٣٠ جنيا على العام الماضي و ٢٥٠٠ جنية
من تذاكر زيارات الأجانب المساجد بزيادة ٥٠٠ جنية و يدخل ضمن
لإيرادات المختلفة مبلغ ١٠٠٠ جنية من منظور تحصيله من إعادة طبع كتاب ملحق
على المذاهب الأربعة . والفرض من هذا الكتاب طاعمه وهو تعليم الأئمة
قواعد الدين على المذاهب الأربعة وتدريس أحكامه في المساجد .

الباب الثاني

معاشات ومكافآت الموظفين

قدرت بمبلغ ٢٠٧٥٩ جنيا منه ١٣٠٠٠ جنية مقدرة تحصيله من الاحتياطي
الحاجي استقطاعه من ماهيات الموظفين بزيادة ٤٣٣٢ جنيا على المقدرف
العام الماضي وهذه الزيادة نشأت من تنفيذ قانون المعاشات الجديد - والبالغ
وقدره ٧٧٥٩ جنيا إحصاءات أطيان المعاشات بنقص ١٨٩٧ جنيا عن العام
الماضي . وهذا النقص نشأ من انقطاع الإحصاءات بسبب الحالة الاقتصادية
وتوافق هذه اللجنة على ما رآته لجنة الأوقاف مجلس النواب من اعتداد هذا
الباب دون أن يتبر ذلك موافقة على قانون المعاشات الذي لا يزال معروضا
على البرلمان .

الباب الثالث

إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ٦٤٩٣٨٧ جنيا مقابل ٦٤٧٥٦٠ جنيا
في العام الماضي أي بزيادة ١٨٢٧ جنيا . وهذه الإيرادات موزعة على
سنة بنود :

البلد الأول - إحصاءات المائي :

قدرها بمبلغ ١٧٧٧٩ جنيا بنقص ٤١٦٨ جنيا عن العام الماضي وتقول الوزارة
فمذكرتها التي قدمت بها الميزانية أن هذا النقص يرجع إلى أن طلبات التخفيض

تتوالى على الوزارة من جميع الجهات ولما تتخذ في كل حالة منها ما ياتسبها . كآلان
كثيرا من المباني التابعة لها بقعة العهد وفي مواقع غير مرغوب فيها وأنه لولا
ما تعالج به هذا الحالات من إنشاء عمارات جديدة في الأصقاع الجيدة ومن
السير في خطة تعمير المباني التابعة صيانة لها واستبقاء لرميها قللت إيرادات
الوزارة منها . وكان من نتيجة هذه الخطة أن النقص في إيرادات هذا النوع
لم يزد على ٤١٦٨ جنيا وقالت أنه في الواقع يقل من قيمة أجور الألمان
التي خرجت بالبدل .

البلد الثاني - إحصاءات الأراضي القضاء :

قدر لها في المشروع مبلغ ١٣٣٠٨ جنيات وكان المقدرها في العام الماضي
١٣٩٧٢ جنيا أي نقص ٦٦٤ جنيا وسبب هذا النقص خلو أراضي كانت
مؤجرة وخرج أخرى بالبدل .

وترى هذه اللجنة - متفقة في ذلك مع لجنة الأوقاف مجلس النواب - أن تشير
على الوزارة باستبدال الأراضي الموجودة في أصقاع غير مرغوب فيها وكذلك
باستبدال القطع الصغيرة الموجودة في أصقاع جيدة لتيسر الانتفاع ببذل ذلك .

البلد الثالث - أحكار :

قدر لها مبلغ ١٣٥١٧ جنيا بزيادة ١٩٠٨ جنيات على العام الماضي
بسبب تصحيح بعض الأحكار . وتلاحظ اللجنة أن إيرادات الأحكار زادت
على ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٢٥
وهذه الزيادة نشأت بسبب ما قامت به الوزارة من حصر الأحكار
وتصنيفها تمهيدا لاستبدالها تنفيذا لرغبة البرلمان .

البلد الرابع - إحصاءات الأطنان الزراعية :

قدرت بمبلغ ٤٠٣٤٨٢ جنيا بنقص ٥٥٧٣ جنيا عن المقدرها في العام
الماضي ويرجع هذا النقص الى الحالة الاقتصادية في البلاد .

وتبلغ مساحة الأطنان المؤجرة ٥١٦٣٠ فداناً و ١٠ قراريط وسهمان
بمتوسط إيجار الفدان في السنة ٧ جنيات : ٨٥٣ ملياً وقد كان متوسط
إيجار الفدان الواحد في الأربع السنوات السابقة كما يأتي :

متوسط الفدان	السنة	الأطنان السنوي	المساحة المؤجرة
سليم	جنبة	سليم	سليم
٩٧٩	٧	١٩٢٩	٥١٢٦٧
٢٧٩	٨	١٩٢٨	٥١٧٦٥
١٤٥	٨	١٩٢٧	٥١٨٥٦
٦١٦	٨	١٩٢٦	٥٠٨٩٣

وترى هذه اللجنة - متفقة في ذلك مع لجنة الأوقاف مجلس النواب -
أن النقص في متوسط الإيجار لا يعتبر ذا بال إذ لوحظت الحالة
الاقتصادية في البلاد .

(ثالثا) تنقل مدرستا قلين وطلاهما بك الابتدائيين الى وزارة المعارف العمومية (على أن يتجبا بحالتهما الحاضرة).

(رابعا) تلحق للمدارس الأولية التابعة لوزارة الأوقاف بوزارة المعارف على أن تحول إلى مدارس الزامية.

(خامسا) يصرف لوزارة المعارف العمومية سنويا ريع الأوقاف المرسودة على المدارس التي تلحق بها.

(سادسا) تقوم وزارة الأوقاف بدفع المصروفات المدرسية للبنين الموجودين الآن بالجان بالمدراس التي تلحق بوزارة المعارف العمومية الى أن ينتهي تلاميذ المدارس الابتدائية من التعليم الابتدائي وتلاميذ المدارس الثانوية من التعليم الثانوي بشرط نجاحهم في الامتحانات باستمرار وأن يكونوا حائزين لشروط الخيرية.

سابعا — ألا تأخذ وزارة المعارف العمومية من الموظفين الا من تنطبق عليهم قواعد الاستخدام فيها.

ورأت تلك اللجنة أيضا أن تقوم وزارة الأوقاف بنصيب في إنشاء مدارس صناعية تجمع بين العلم والصناعات.

كما رأت أيضا أنه لكي لا يحرم الطلبة المجتهدون من أبناء الفقراء من التعليم في المدارس الثانوية والعالية أن تقوم وزارة الأوقاف بالاتفاق على تحسين من أولاد الفقراء فيقولون كل عام بالمدراس الثانوية الأميرية وأن تتعهد من ينتج منهم في شهادة الدراسة الثانوية ويجوز شروط القبول بالاتفاق عليه بالمدراس العليا وبذلك تكون قد قامت بتعليم ما يزيد على مائتين وخمسين طالبا سنويا من الطلبة المتفوقين الفقراء.

وقد رأت لجنة الأوقاف لمجلس النواب عدم المراقبة على نقل المعلم من وزارة الأوقاف الى وزارة المعارف إلا بالشروط الآتية :

(أولاً) انه لا تخطى إحدى المدارس التي كانت تابعة لوزارة الأوقاف بل تبقى لخدمة التعليم ، وعلى ذلك تبقى مدرسة الأمير فاروق الثانوية ومدرسة السليمان وشبرا الابتدائيين ومدرسة المعارف الأخرى كما كانت سواء في أماكنها الحالية أو غيرها .

(ثانياً) لا يضار الموظفون الذين لا تنطبق عليهم قواعد الاستخدام بوزارة المعارف العمومية ، بل يبقون بوزارة الأوقاف في المراكز التي تشدها لهم مع حفظ أقدارهم في الدرجات والعلوات .

(ثالثاً) أن تقوم وزارة الأوقاف العمومية بالاتفاق على مائة طالب من نواحي الطلبة الفقراء كل عام بالمدراس الثانوية وتتعهد من يضع منهم بالاتفاق عليهم في المدارس العليا .

(رابعا) أن تشرع الوزارة في توسيع مدرسة اليتامى وجعلها مدرسة صناعية يقبل فيها أولاد الفقراء عامة .

وقد تبينت اللجنة أن الوزارة قد توصلت في التأجير لصغار المزارعين لرغبة البرلمان فبلغت مساحة الأقطان المؤجرة لهم في سنة ١٩٣٠ ٦٥٣٣٦ فداناً من مختلف الأوقاف .

وقد علمت اللجنة من الوزارة أنها جعلت تقدير الأقطان لصغار المزارعين على أساس مدين أسعر القطن فزيد الأقطان وينقص زيادة أو نقصان هذا السعر . وقد كان المتبع قبلاً أن تزيد قيمة الأقطان إذا ما ارتفعت أسعار القطن دون تخفيضها في حالة نزول الأسعار .

والأساس الذي قرره الوزارة لتقدير الأقطان هو باعتبار ٣٠ ريالاً للقطن السكراري و ٢٠ ريالاً للقطن الأشموني فأذا زاد أو نقص عن القطن عن الأسعار المذكورة استدل أو زاد من كل ريال من الأقطان ١٠ قروش في كل فدان .

وقد أشارت اللجنة لمجلس النواب بتوجيه نظر الوزارة الى التنبيه على الجان المكلف بتقدير قيمة إيجار الأقطان المذكورة بمراعاة الاعتدال في تقدير أيس التل وهذه اللجنة توافق على ذلك .

البند الخامس — عن محصولات ما تزرعه الوزارة :

قدر له مبلغ ٢٠٥٦٤ جنيناً بزيادة ٦٨٨٠ جنيناً على العام الماضي بسبب زيادة المساحة المتزعة على سابقها ومن زيادة الإيرادات الناتجة من أقطان الإصلاح .

البند السادس — إيرادات متنوعة :

قدرت بمبلغ ٢٠٧٥٦ جنيناً بزيادة ٣٤٤٤ جنيناً على العام الماضي وتلاحظ هذه اللجنة كما لاحظت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن هذه الإيرادات تطرد في الزيادة من سنة لأخرى فقد كانت في سنة ١٩٢٥ ٦٠٩١ جنيناً فوصلت في سنة ١٩٣٠ الى القيمة المقدرة في المشروع . وأهم أسباب الزيادة ناتجة من تأجير الأقطان لصغار المزارعين .

الباب الرابع

قسم المدارس

قدر لهذا الباب مبلغ ١٩٤٣٧ جنيناً بزيادة ١٣٨٧ جنيناً على العام الماضي . وأصل هذه الزيادة ١٤٠٠ جنيناً في أجور المعلمين ، استقر منها ١٣ جنيناً نقصت من المقرر في الأوقاف الأهلية للمدارس فصار مبالغ الوزارة ١٣٨٧ جنيناً وقد نشأت هذه الزيادة من زيادة عدد الطلبة الذين يدفعون مصروفات .

وقد ورد بتقرير لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن لجنة الموظفين الفرعية لوزارة الأوقاف أرادت إنشاء قسم للمدارس التابع لهذه الوزارة ووافقتها على ذلك لجنة الموظفين الفرعية لوزارة المعارف بشروط تلخص فيما يأتي :

(أولاً) تلتحق مدرستا فاروق الثانوية وشبرا الابتدائية تدريجياً على أن تحمل عليهما مدارس أخرى تنشأها وزارة المعارف العمومية .

(ثانياً) تلتحق مدرسة السليمان الابتدائية تدريجياً على أن تحول الى مدرسة أولية .

الباب الخامس

إيراد من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية

قدر لها مبلغ ٦٦٦٨٥ جنبا منه ١٢٥٨٥ جنبا قيمة المرتبات المروطة
بوزارة المالية وهي كالقدر في العام الماضي و ٥٤١٠٠ جنبا قيمة مرتبات
مقررة وخيرات متوفرة بنفس ٥٢١٠ جنبا من العام الماضي وسبب
هذا النقص تخفيض الإعانات بسبب الحالة الاقتصادية .

الباب السادس

المقدم من وزارة الأشغال العمومية لترميم الآثار العربية
قدر له ١٠٠٠٠ جنبا كما كان في العام الماضي .

الباب السابع

إيرادات مصحة نواد

قدر لها مبلغ ١٢٠٠٠ جنبا زيادة ٢٠٠٠ جنبا على العام الماضي
وفذلك حسب تخصيص الجناح القديم للدرجين الأولى والثانية وقطع الجناح
الجديد وتخصيصه لمعالجة الفقراء جانا .

الباب الثامن

تفتيش الوادى

قدر لهذا الباب مبلغ ٦٥٥٠٧ جنبا زيادة ٣٠١٤ جنبا على العام
الماضى ، وهذه الزيادة نشأت من زيادة إعانات الأطيان ومن زيادة
الإيرادات الناتجة من إيراد الأطيان المصلحة .

وقد علمت اللجنة أن أطيان هذا التفتيش موجهة إلى صغار المزارعين
وتبلغ مساحتها ١٣١٤١ فداناً وقهاطين ٢٠ سيما وأن الوزارة مهتمة
بإصلاح الأراضي البور والعمل جارٍ في إصلاح ١٧٠٣ أفدنة من أطيان هذا
التفتيش .

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعتبارات
الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

- ٢٠١٦٧ ١- إيرادات عمومية (الادارة) .
٢٠٧٥٩ ٢- المتحصل لمشات ومكاثات الموظفين .
٦٤٩٣٨٧ ٣- إيرادات الأعيان الموقوفة .
١٩٤٣٧ ٤- إيرادات المدارس .
٦٦٦٨٥ ٥- إيراد من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية .
١٠٠٠٠ ٦- المقدم من وزارة الأشغال العمومية لترميم الآثار العربية .
١٢٠٠٠ ٧- إيرادات مصحة نواد .
٦٥٥٠٧ ٨- تفتيش الوادى .
١٠٥٣٩٢ جملة الإيرادات .

وبالاستلام عن المدارس التي يديرها هذا القسم وعدد ما فيها من التلاميذ
قدمت الوزارة الاحصاء الآتى :

بيان عن مدارس وزارة الأوقاف

عدد تلاميذها	نوع التعليم بها	اسم المدرسة والجهة التي بها
بنون	بنات	
(١) المدارس التابعة لأوقاف أهلية وحالة على الوزارة إدارتها :		
٣٣٤	ابتدائية للبنين	مدرسة السلخدار بمصر
٢٠٥	أولية للبنين	» السلخدار بمصر
٢١٩	»	» السلخدار بشبرا
٢٣٧	»	» بشبرا بأغا بمصر
٨٨	»	» عمر باشا لطفي بمصر
١٨٠	أولية للبنين والبنات	» الست مباركة بطنا
١٧٤	أولية للبنين	» حسن بك عبد الله بالإسكندرية
١٧١	أولية للبنين	»
(٢) المدارس التابعة لأوقاف خيرية :		
٢١٢	ابتدائية للبنين	مدرسة طاهر بك بالإسكندرية
٢٢٣	أولية للبنين	» » » » »
(٣) المدارس التي أنشأتها الوزارة :		
٥١٧	ثانوية للبنين	مدرسة الأمير فاروق بمصر
٣٦٩	ابتدائية للبنين	» شبرا بمصر
١٥٠	»	» قلين بقلين
١٧٦	أولية للبنين	» أبي الصلاء بمصر
١٦٦	أولية للبنات	» أم حسين بك بمصر
٧٨	أولية للبنين	» مشهور بمشهور
٦٠	أولية للبنات	» قلين بقلين
٩١	أولية للبنين	» المنيرة بالمقعة
٢١٩	خصوصية صناعية	» اليتامى بمصر
١٢٨	داخلية للبنين والبنات	»

وترى هذه اللجنة بعد البيانات المقدمة أن إدارة التعليم بوزارة الأوقاف قد
قامت بعمل نافع وهي أشرف على تلك المعاهد التي تجمع من البنين ٣٤٦٣
ومن البنات ٥٣٤ وقد أقامت الوزارة بعض هذه المدارس وسط أملاكها
الواسعة لتربية أبناء المزارعين عملاء الوزارة في استيعاب أطيانها .

أما اقتراح لجنة الأوقاف والمعارف للفرعين بإحالة المدارس على وزارة
المعارف فيستظر أمام لجنة الموظفين العليا وتبدي رأيا فيه بعد دراسته وتلك
يحسن أرجاء البيت في هذه المسألة إلى أن يعرض الأمر على اللجنة المذكورة
ولو أن هذه اللجنة تميل إلى إبقاء إدارة المدارس المذكورة كما هي تابعة
لوزارة الأوقاف .

(جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية

القسم الثاني - المصروفات

(المقرر خضرة الشيخ المحترم عبد محب باشا)

قدرت مصروفات الأوقاف الخيرية بمبلغ ١٠٣٢٨١٩ جنيا مقابل ٩٩٨٤١٢ جنيا في السنة الماضية فتكون هناك زيادة قدرها ٣٤٤٠٧ جنيات.

وستبين أسباب هذه الزيادة في مواضعها. وقد وزعت المصروفات على ثمانية أقسام وهي :

- ١ - الإدارة العمومية .
- ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين .
- ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة .
- ٤ - المدارس .
- ٥ - المساجد والزوايا والأضرحة .
- ٦ - الخيرات .
- ٧ - مصاريف البعثات .
- ٨ - تنفيذ الوادي .

القسم الأول

مصروفات الإدارة العمومية

قدرت بمبلغ ٣٣٦٩٧٧ جنيا وكأنت مقدرا لها في العام الماضي ٣٣٨٠١ جنيا أي زيادة ٣١٧٦ جنيا ويشمل هذا القسم فرعين :

الفرع الأول - الادارة العامة بمركز الوزارة

قدرت مصروفاتها بمبلغ ١٣٥١٢٢ جنيا وهي موزعة على ثلاثة أبواب :

الباب الأول - ماحيات وأجور مرتبات - وقدرت بمبلغ ١١٠٠٠٢ جنيا بتخفيض قدره ١٥٧٧ جنيا عن العام الماضي وهو نتيجة تغييرات مختلفة في بعض الوظائف .

الباب الثاني - مصاريف عمومية - وقدر لها ٢٤٧٧٠ جنيا زيادة ٤١٧٠ جنيا عن العام الماضي ومعظم هذه الزيادة في المصاريف القضائية فقد قدر لها ٨٠٠٠ جنيا زيادة ٣٠٠٠ جنيا عن العام الماضي بسبب كثرة رسوم المحجوز القضائية .

وقد ذكرت لجنة الأوقاف مجلس النواب في ملاحظتها على هذه الرسوم أن السبب في زيادتها هو إلغاء قانون المحجز الاستثنائي مما حل الوزارة على اتخاذ إجراءات قضائية ضد مستأجريها تكلفهم ومصاريف باهظة ، مع أن قانون المحجز الاستثنائي كان كفيلًا بالمحافظة على حقوق الوزارة دون أن يكلف المستأجرين شيئا يذكر ، لذلك توجه اللجنة نظر الوزارة إلى خفض هذه المسألة والتقدم بما تراه من الاقتراحات لمجلس بتلافى هذه الحالة .

وهذه اللجنة قد سبقت بالإشارة إلى هذه المسألة في ملاحظاتها العامة على الإيرادات وهي توافق على ما اقترحت لجنة الأوقاف مجلس النواب .

الباب الثالث - أعمال جديدة - قدر لها مبلغ ٨٥٠ جنيا زيادة ما تبقى جنيا عن العام الماضي .

الفرع الثاني - المأموريات

قدرت لمصروفاتها مبلغ ١٠١٨٥٥ جنيا زيادة ٣٣٣ جنيا عن العام الماضي وهي موزعة على يابين :

الباب الأول - ماحيات وأجور مرتبات - وقدر له ٨١٦٤٦ جنيا بتخفيض ٩٨٤ جنيا وقد نشأ هذا التخفيض من تغييرات مختلفة في بعض الوظائف .

الباب الثاني - مصاريف عمومية - وقدر له ٢٠٢٠٩ جنيات زيادة ١٣١٧٤ جنيا ومعظم هذه الزيادة في مصاريف الانتقال وبل السفرية التي قدرتها بقية ما صرف فضلا في السنوات الماضية .

القسم الرابع المدارس

قدر لمصروفات هذا القسم ٨٢٥٩٨ جنيا زيادة ٤٣٥٠ جنيا على العام الماضي وهي موزعة على أربعة فروع :

الفرع الأول - المدارس - وقدر لها ٧٠٩٧٥ جنيا زيادة ٢١٣١ جنيا في باب الماحيات والأجر والمرتبات بسبب ادراج اللوات الدورية المستحقة في سنة ١٩٣٠ وتغييرات مختلفة .

الفرع الثاني - اماعات للتعليم - وقدر لها ٦٩٧٠ جنيا زيادة ٢٢٠٠ جنيا على العام الماضي بسبب ادراج هذا المبلغ اعادة لدار الكتب وهو قيمة المتاح من اعادة الدار لتانية سنة ١٩٢٨ طبقا لقرار لجنة المنازعات بين الحكومة ووزارة الأوقاف .

وقد رأيت لجنة الأوقاف مجلس النواب أنه لا محل لقيام وزارة الأوقاف بدفع اعادة لدار الكتب وأن تقوم الحكومة بدفع هذه الاعانة باعتبار هذه المصلحة من المصالح العامة التي يجب أن تقوم الحكومة بتفقاتها وذلك ابتداء من الميزانية القادمة وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا .

الفرع الثالث - المكاتب التي يديرها وزارة المعارف العمومية - وقدر لها ٤٠٠٠ جنيا كما كان مقدرا في العام الماضي .

الفرع الرابع - الخزانة الزكية - وقدر لها ٦٢٣ جنيا زيادة ١٩ جنيا في الماحيات لللوات الدورية المستحقة في سنة ١٩٣٠

القسم الخامس

المساجد والزوايا والأضرحة

قدرت مصروفات هذا القسم بمبلغ ٢٣٠٢٩٦ جنيا زيادة ٥٢٥٣ جنيا على العام الماضي وهي موزعة على ثلاثة أبواب :

الباب الأول - ماحيات وأجر ومرتبات - وقدر لها ١٣٦٥٨٤ جنيا زيادة ٣٩٨١ جنيا لللوات الدورية المستحقة في سنة ١٩٣٠ وتغييرات مختلفة .

وقد أبدت لجنة الأوقاف مجلس النواب في ملاحظاتها على هذا الباب انه قمست اليها شكاوى عديدة من أئمة المساجد والخدعة والمؤذين وأنها لمقصت حالة هؤلاء الموظفين وعلمت أن أئمة المساجد والخطباء من حامل شهادة العالمية موضوعون في ثلاث درجات وهي :

الدرجة الأولى ومرتبتها من ٩ جنيات الى ١٢ جنيا وعلوها ٣٥ درجة .
» الثانية » ٦ » ٩ جنيات ٥٧ »
» الثالثة » ٤ » ٦ » ٥٥١ »

كما علمت أيضا أن الأئمة والخطباء من حامل الشهادات الأهلية يحصلون على مرتبات تختلف من ٢١ جنيا الى ٣٦ جنيا في السنة وعلدهم ١٧٠ ،

القسم الثاني

معاشات ومكافآت الموظفين

قدر له مبلغ ٢٨٠٩٠ جنيا زيادة ٤٥٩١ جنيا على العام الماضي منها ٣٦٦٩ جنيا بسبب المعاشات الجديدة لبعض الموظفين المنتظور احالتهم على المعاش في سنة ١٩٣٠ المالية بلوغم السن القانونية .

ومنها ١٩٢٢ جنيا بسبب زرامة ٣٣٠ فدانا بجمهورية بنى سويف .

وقد وجهت لجنة الأوقاف مجلس النواب نظر الوزارة الى بحث مسألة الاستثناء من زرامة الـ ٣٣٠ فدانا المذكورة في العام المقبل وتأجيلها كباقي أطيان المعاشات وهذه اللجنة توافق على ذلك .

ولما كان قانون المعاشات الجديد لا يزال معروضا على البرلمان فنصرح هذه اللجنة - متفقة في ذلك مع لجنة الأوقاف مجلس النواب - أن موافقتها على هذا الاعتداد لا تعتبر موافقة على القانون المذكور .

القسم الثالث

مصروفات الأعيان الموقوفة

قدرت بمبلغ ١٥٧٤٩٧ جنيا مقابل ١٥١٦٤٤ جنيا في العام الماضي تكون الزيادة ٥٨٥٣ جنيا .

ويشمل هذا القسم أربعة فروع :

الفرع الأول - مصاريف الباني - وقدرت بمبلغ ٤١٤٥٢ جنيا بتخفيض ٢٧١٣ جنيا في الأعمال الجديدة .

الفرع الثاني - مصاريف الأعيان المؤجرة والمترعة والاصلاح - وقدر لها ١١٣٥٤٥ جنيا زيادة ٩٣٠٠ جنيا وأهم هذه الزيادة في أموال الأعيان وأجرة شتالة وتطهير ترع ومصاريف ومنها ٣٧٦٩ جنيا أجرة حراسة محمولات صغار المستأجرين ومنها ٢٧٦٦ جنيا في أعمال جديدة أهمها بناء دوار ومسترل بالأعيان وقف جامع القنصلية بمصره مدونة إذ قدر لها ١٢٠٠ جنيا .

الفرع الثالث - لشترى أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف لتغيرية - قدر له ٥٠٠ جنيا كما كان في العام الماضي .

الفرع الرابع - أعمال تحقيق مساحة الأعيان - وقدر لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيا بتخفيض ٧٣٤ جنيا وهو ما كان مقدرا في العام الماضي لمصروفات تلم العلية بفرع المساحة وقد حثف من مشروع هذا العام لعدم الحاجة اليه .

الجلس استرال هذا المبلغ مما تدفعه وزارة الأوقاف وقدره ١٠٦٥٠٠ جنيه
إضافة إلى المعاهد الدينية التي تتفق عليها وزارة المالية وقد رأى المجلس أن
البحث في هذه الاعانة المطلوب تخفيضها إنما يكون عند نظر ميزانية تلك
المعاهد ووافق على أخذ الـ ٨٠٠٠ جنيه من الاحتياطي . وهذه اللجنة توافق
على ذلك .

الباب الثالث — أعمال جديدة — وقدر لها ٣١٨٠ جنيه تخفيض
٢٢٠ جنيه عن العام الماضي .

وأهم الأعمال الجديدة التي يشملها هذا الباب هي :

١ — الأعمال الصحية بدورات مياه المساجد المشتركة مصادر فيها مع
الحكومة وتقدر لها ٥٠٠٠ جنيه وهذا يماثل ما تدفعه الحكومة لهذا العمل
أيضا . وقد بلغ عدد المساجد التي أصبحت الوزارة دورتها غير الصحية
في سنة ١٩٢٩، ٥١ مسجدا .

هذا وقد أشارت لجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ والنواب في تقاريرها
الساهة إلى أن كثيرا من دورات المياه في المساجد وبخاصة التي في بلاد
الأرياف في حالة غير مرضية وإلى ما يترتب على ذلك من الأثر السيء على
الصحة العامة ومن تعطيل الشعار الدينية بسبب انغلاق هذه الدورات وأن
عدد الدورات السابعة للوزارة والتي حصرت حتى سنة ١٩٢٧ بلغ ٤٨٩
ووجهت للجهات النظر إلى العناية بأمر الدورات غير الصحية وإلى الاهتمام
بمصرها سواء ما كان منها تابعا لوزارة الأوقاف أو لاهالي ووضع برنامج
لاصلاحها . على أن تشارك الحكومة ووزارة الأوقاف في تدبير النفقات اللازمة
للقائم بها .

وقد كان من أثر هذه الرغبة أن زادت وزارة الأوقاف المبلغ الذي كانت
تدبره سنويا لهذا الغرض من ٢٥٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠ جنيه وقالت إن
ماليتها لا تسمح لها بإصلاح دورات مياه غير مساجدها إلا بعد أن يتم
اصلاح دورات المساجد التابعة لها فرأت لذلك لجنة الأوقاف بمجلس النواب
في سنة ١٩٢٨ أن توجه نظر الحكومة إلى زيادة المبالغ التي تدرج في ميزانية
وزارة الداخلية لهذا الغرض .

ولما كانت الحالة لا تزال سيئة والشكاوى عامة من جميع الجهات والطلبات
تزد إلى وزارة الأوقاف بطلب اصلاح هذه الدورات وماليتها لا تسمح
بإجابتها فقد قررت لجنة الأوقاف بمجلس النواب أن تطلب إلى الحكومة
أن تقدم إلى المجلس طلب اعتماد اضافي بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه يخصص لقيام
مصلحة الصحة العمومية بإصلاح الدورات غير الصحية على أن تقوم هذه
المصلحة بمصر الدورات المذكورة ووضع برنامج لاصلاحها على عدة سنوات .
وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٢ — ادخال النور الكهربائي إلى يرم المساجد وتقدر له ١٠٠٠ جنيه
كما ورد في ميزانية السنة الماضية وقد تم ادخال النور الكهربائي في ٣٠
مسجدا في السنة المذكورة .

٣ — تكة وإنشاء ١٤ مسجدا قدر لها ٣٠١٨٠ جنيه بعضها لإنشاء
مساجد جديدة والبعض الآخر لتكة مساجد جار العمل فيها .

والذين لا يحملون شهادات تختلف مرتبتهم من ١٢ جنيا إلى ٣٠ جنيا ،
وعدهم ٤٦٥ ، وكذلك رؤساء الخدم تختلف مرتبتهم من ٢١ جنيا
إلى ٣٠ جنيا وبعدهم ٤٢ والمؤذنون تختلف مرتبتهم من ٩ جنيات إلى
١٥ جنيا وبعدهم ١٢٢١ ، والخدم تختلف مرتبتهم من ٩ جنيات إلى
١٨ جنيا وبعدهم ٣٣١١

واقترحت بعد ذلك ادخال تعديلات على مربوط بعض الدرجات
وزيادة عدد بعض الدرجات الأخرى .

وهذه اللجنة قد وصلت أيضا شكوى من بعض هؤلاء الموظفين وأنها
تود سرمة النظر في حالتهم وقد علمت أن لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة
الأوقاف قد تناولت بالبحث وظافهم ودرجاتهم وعدد موظفي كل درجة
والفئة المربوطة لكل منها واتخذت في ذلك قرارات رفعتها إلى لجنة الموظفين
العليا ليبحثوا طوطة لعرضها على مجلس الوزراء .

وقد وافق مجلس النواب — حين نظر مصروفات الأوقاف الخيرية —
على ادخال تعديلات التي اقترحتها لجنة الأوقاف بمجلس النواب ووافقتها
الوزارة عليها وهي :

(أولا) جعل مربوط الدرجة الثالثة من ٥ جنيات إلى ٧ جنيات
بدلا من ٤ جنيات إلى ٦ جنيات .

(ثانيا) جعل مربوط الدرجة الثانية من ٧ جنيات إلى ٩ جنيات
بدلا من ٦ جنيات إلى ٩ جنيات .

(ثالثا) إبقاء مربوط الدرجة الأولى كما هو .

(رابعا) جعل عدد الدرجات الأولى ٥٠ بدلا من ٢٥ ، وعدد
الدرجات الثانية ١١٤ بدلا من ٥٧ ، وذلك لتوسع طريق
الترق لشاغل الدرجتين الثالثة والثانية .

(خامسا) جعل أدنى مرتب كل من المؤذن والخدم ١٢ جنيا بدلا من
٩ جنيات على أن يسرى هذا التعديل ابتداء من أول مايو
سنة ١٩٣٠ وما يلزم له من المبالغ يؤخذ من الفورات . وإذا
اقتضى الحال تطلب الوزارة فتح اعتماد اضافي لهذا الغرض .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الباب الثاني — مصاريف عمومية — وقد قدر بمبلغ ٥٧٥٣٢ جنيه
زيادة ١٤٩٢ جنيه في بندي حفظ وترميم المساجد الأثرية بحسب المظنور
صرفه — وتربية الحفظ والارشاد للمساجد بسبب إعادة طبع كتاب الفقه على
المذاهب الأربعة وقد أدرج نظيره في المتحصلات المتنوعة بميزانية الإيرادات .

وقدر لحفظ وترميم المساجد التبر الأثرية في هذا الباب مبلغ ٣٠٠٠ جنيه
كما كان في العام الماضي واقترحت لجنة الأوقاف بمجلس النواب — من
الآن — زيادة ٨٠٠٠ جنيه ليكون الاعتماد ٢٨٠٠٠ جنيه على أن ترضى
زيادته في المستقبل وسكت عن تعيين الباب الذي يؤخذ منه هذا المبلغ .

ولما أثيرت هذه المسألة في مجلس النواب طلب حضرة وزير الأوقاف
إلا يؤخذ هذا المبلغ من المال الاحتياطي وصرح أنه كان يخشى أن يقر

هذا وقد طلب مساعدة وكيل الأوقاف عند نظر الميزانية أمام لجنة الأوقاف بمجلس النواب أن يضاف إلى هذه المساجد البدء في إنشاء مسجد شاحبة مناسيف لشدة الحاجة إليه على أن يخدم ما يلزم البدء فيه من وفورات هذا الباب وعود سعادته أنه سيلتزم في الميزانية المقبلة إدراج ما يتكفله هذا المسجد والاعتناء اللازم له — وقد وافقت على ذلك لجنة الأوقاف بمجلس النواب . وهذه الجهة توافق أيضا .

وتلاحظ هذه اللجنة كما لاحظت لجنة الأوقاف بمجلس النواب أنه ترد إلى وزارة الأوقاف طلبات كثيرة بإنشاء مساجد أو تعمير ما يكون قد أصبح غير صالح لاقامة الشعائر الدينية فيه أو إلحاق مساجد بأوزار العرف عليها وقد علمت اللجنة أن الوزارة فكرت في تأليف لجنة لمصهر هذه الطلبات وغيرها مما يعمو إليه الحاجة والنظر فيها وتقديم الأهم منها على المهم .

وهذه الفكرة حسنة في ذاتها ولكنها لا تكفل تحقيق هذه الطلبات لأن مالية الوزارة بمجاليها الحاضرة لا تسمح بمد الحاجة إلى إنشاء وتعمير المساجد في وقت واحد لذلك اقترحت لجنة الأوقاف بمجلس النواب أن تقوم وزارة المالية بزيادة الامانة المقررة للعاهد الدينية وتخفيض ما يوزنها من الامانة المقررة على وزارة الأوقاف ووجهت إلى ذلك نظر وزارتي المالية والأوقاف معا . وهذه اللجنة توافق على الاقتراح المذكور .

القسم السادس

الخيرات

قدرت مصروفات هذا القسم بمبلغ ٤١٧٠٦ جنيهات بزيادة ٨١٣٤ جنيهًا وهي موزعة على أربعة فروع :

- الأول — مستشفيات وعيادات طبية للفقراء وقدر له ٩١١٨٥ جنيهًا .
- الثاني — الملاهي والتكايا التي في ادارة الوزارة وقدر له ٢١٣٦٤ جنيهًا .
- الثالث — التكايا التي في ادارة مشايخنا وقدر له ١٤٤٧ جنيهًا .
- الرابع — اعانات وصريبات وصداقات وقدر له ١٣٧٧١٠ جنيهات .

الفرع الأول — المستشفيات والعيادات الطبية

زيد في هذا الفرع ٦٠٨٦ جنيهًا وأصلها ٦٤١٦ جنيهًا استقرت منها ٣٣٠ جنيهًا قيمة القصص في الأعمال الجديدة فصار باقي الزيادة ٦٠٨٦ جنيهًا منها ٢٩٦٤ جنيهًا في المساحات بسبب العلوات الدورية وإيجاد بعض وظائف جديدة تمت الحاجة إليها وإدراج المبالغ اللازمة لمصاريف عملي المدرسين والمحاضرات المزمع إرسالها إلى الخارج . ومنها ٣٥٢٧ جنيهًا في المصاريف العمومية أهمها في ثمن ومصاريق الأدوية والأدوات والآلات الطبية وفي الآلات والأدوات واللبوسات بسبب افتتاح الجناح الجديد بمصحة نوا بطون .

أما النوع الأول فيشمل بناء وتجديد مسجد تركس بمصر وقد أدرج للبدء فيه مبلغ ١٠٠٠ جنيهه ومسجد أبي العباس الحريشي بالمحلة وأدرج للبدء فيه أيضا ١٠٠٠ جنيهه .

وقد استعملت اللجنة من مجموع المقدر لتكاليف هذين المساجدين عملت إن المقايمة التي عملت من التكاليف اللازمة لها بلغت ٧٠٠٠ جنيهه للمسجد الأول و ٤٠٠٠ جنيهه للمسجد الثاني .

وأما النوع الثاني انخلص بتكلفة مساجد جار العمل فيها فيشمل الخي حشر مسجداً مقدراً لها مبلغ ٢٨١٨٠ جنيناً كما هو مبين في الجدول الآتي طبقاً للوارد في الميزانية :

- جنيته ٨٠٠٠ تكلفة إنشاء مسجد بمصر الجديدة .
- ٤٠٠ » توسيع مسجد ابراهيم الزكي بالسيفية بمصر .
- ٥٠٠ » تجديد مسجد الطباخ بمصر .
- ١٨٠٠ » » قبة وضريح شمس الدين الشرنوبلي بمرسين .
- ١٠٠٠ » » المسجد الكبير ببندر السليلوين .
- ٣٠٠ » » مسجد أبي جبهة بتاحية الكوردي بمركز دكرنس .
- ١٠٥٠ » تجديد مظلة تحفيقات الوضوء وسقف الايوان الشرق بالمسجد الأحمدي بطنطا .
- ١٢٠٠٠ » تكلفة تجديد وإنشاء مسجد أبي العباس المرسي بالإسكندرية .
- ٨٠٠ » لاصلاح مسجد سيدى أحمد المني بالإسكندرية .
- ٨٣٠ » تكلفة إنشاء مسجد ناحية منشأة عامر .
- ٥٠٠ » ما يلزم لإنشاء المسجد العرفاني بباوى .
- ١٠٠٠ » تجديد المسجد الكبير بطا .

ولما كان هذا البيان غير كاف لمعرفة مجموع التكاليف النهائية المقدرة لهذا الإنشاء والتجديد فقد استعملت هذه اللجنة من الوزارة عما اذا كانت المبالغ المسالفة المذكورة هي كل ما يلزم لتلك المساجد فاتفقت أن بعض المساجد المذكورة مطلوب لتكثيف مبالغ أكبر مما هو مدرج له بالميزانية مثال ذلك أن مسجد أبي العباس المرسي بالإسكندرية مدرج لتكثيفه بالميزانية مبلغ ١٢٠٠٠ جنيهه واتفقت أن هذا المسجد مقدّر له مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهه لم يصرف منه الا ١٧٠٠٠ جنيهه نهاية العام الماضي فاذن نحتاج لتكثيفه إلى ٨٣٠٠٠ جنيهه .

كذلك الحال بالنسبة لمسجدى تركس بمصر وأبي العباس الحريشي بالمحلة المراد تجديدهما وقد سبقت الإشارة إلى قيمة المدرج لكل منهما ومجموع المقدر لتكثيفهما .

لذلك توجه هذه اللجنة نظر الوزارة إلى ملاحظة بيان مجموع تكاليف المقايمة عن الإحتمال الجديدة والمبالغ التي ترى الوزارة أمكان صرفها في الميزانيات المقبلة حتى يتيسر للأمر أن يقرر تلك الانشاءات واعتماد المبالغ المقررة لها وقد وعد مندوب الوزارة بإدراج كل هذه البيانات في الميزانيات المقبلة .

الفرع الثاني — الملاحة والتكايا التي في ادارة الوزارة

به زيادة ٩٨ جنينا على العام الماضي في المساحات والأجر والمهمات .
وتبلغ مصاريف تكية مكة المكرمة ٨٤٧٦٦ جنينا كما تبلغ مصاريف تكية المدينة المنورة ٣٦٩٩ جنينا وصل هذا المبلغ بصرف في الغذاء لأن نظام هاتين التكيين هو أن تخرج أيولهما في فجر كل يوم للفقراء الواردين لصرف الطعام لهم ويجهز هذا الطعام في التكيين للمذكورين وتشتري المواد الغذائية بطريق المنافسة في مكة وجدة والمنداد أن يتضاعف عدد هؤلاء الفقراء في موسم الحج .

وتدير الوزارة ملجأين أحدهما بطرء والثاني للفقاري بالاسكندرية لا يواء كبار السن والسيجة والمقعدين الذين ليس في مقدورهم القيام بأي عمل يرتزقون منه .

وقد لاحظت لجنة الأوقاف مجلس النواب أنها سبق أن أبدت رغبةا في إيجاد ملجأ لقوى المعاهات الزمنية التي لا يرس شفاؤها لأن عددهم قد كثر وليس من الانسانية في شيء أن يتركوا هائمين في الشوارع بصورة غير لائقة بكرامة البلاد وأبدت اللجنة أسفها لعدم اتمام شيء في هذه الرغبة وطلبت أن تعني الحكومة والوزارة بتحقيقها في العام المقبل .

وهذه اللجنة تؤيد هذه الفكرة وهي تؤمل في الوزارة أن تعمل بزيادة السرعة في إيجاد هذا الملجأ ولو سبعا من المذئ لتيسر لها الاقتصاد في مصاريف انشائه ومصاريف الاتفاق عليه .

الفرع الثالث — التكايا التي في ادارة مشايخها

لبعض هذه التكايا مرتبات مقررة بوزارة المالية والبعض الآخر مرصد عليه ربح من وقيات ومجموع هذا الربح والمرتبات المقررة يساوي المبلغ المدرج بالميزانية وهو ١٤٤٧ جنينا .

الفرع الرابع — امانات ومرتبات وصداقات

زيد المقدرد لهذا الفرع ١٩٥٠ جنينا بسبب زيادة ١٥٠٠ جنينه على امانة المعاهد الدينية مساعدة لبلية الاسلامية المزع اصداها بمرة ادارة المعاهد الدينية و ٥٠ جنينا امانة لجمعية منع المسكرات العامة بالقطر المصري و ٤٠٠ جنينه في المرتبات حسب المقرر صرفه .

وتفصيل هذه الامانات والمرتبات والصداقات وارود بصفحة ٧٩ من الميزانية ويسجل ضمن هذه الامانات ١٠٩٥٠٠ جنينه وهي قيمة الامانة التي تعطيها الوزارة للمعاهد الدينية علاوة على ما تتقاضاه تلك المعاهد كما مقررها لها في ميزانية الحكومة . وقد أثيرت مسألة هذه الامانة أمام مجلس النواب طلبا في تنقيصها بلجنة اعتبارات أهمها أن تلك المعاهد خارجة عن ادارة الوزارة وأن كل ما يتوفر من هذا المبلغ يستعمل في تعمير المساجد وانشاء للملاجرة والمستشفيات وغير ذلك من أعمال البر . وقد أربجا مجلس النواب البت فيها الى حين نظر ميزانية تلك المعاهد .

وقد علست هذه اللجنة أن المعاهد الدينية أعيان موقوفة وأن ما تنفقه الوزارة يربو على المائة ألف جنينه علاوة على ما له المعاهد من ايراد الأعيان الموقوفة عليها .

وقد علست اللجنة أن الجراح الجديد الذي سيستح قريبا لهذه المصلحة يجرد الانتهاء من مشروع الجاري الذي روى ضرورة تنفيذه أنه يسع ٣٥٠ سريرا يخصص لمعالجة الفقراء مجاناً وبذلك يكون مجموع الأسرة بالمصلحة ٥٢٠ سريرا .

ويوجد بمستشفى الملك ٢٠٠ سرير وفي مستشفى قلاوون ٨٠ سريرا .
وقد بلغ عدد المرضى الذين قبلوا في القسم الداخلي في سنة ١٩٢٩ ٣٦٩٤ بمصلحة قلاوون ٣٧٠٥ بمستشفى الملك و ٧٥٤ بمستشفى قلاوون .

وقت العمل للأطباء

أشارت لجنة الأوقاف مجلس النواب الى ما لاحظته لجنة الموظفين الفرعية لوزارة الأوقاف من أن أطباء المستشفيات والعيادات عدا النواب يعملون كل يوم من الساعة التاسعة الى منتصف الساعة الثانية عشرة صباحا أى بعمل ساعتين ونصف ساعة كل يوم ، وأن هذا الزمن قليل اذا لوحظ عدد المرضى المترددين على مستشفيات الوزارة وعياداتها ، لهذا رأيت تعديل مواعيد العمل بمستشفيات وزارة الأوقاف وعياداتها وقررت أن يعمل الأطباء من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الواحدة بعد الظهر صيفا وشتاء، أما الأطباء الداخليون (النواب) فيقيمون بالمستشفى .

وترى هذه اللجنة — متفقة في ذلك مع لجنة الأوقاف مجلس النواب — أن يزداد وقت عمل الأطباء لأن عدد المرضى الذين يرتدنون على العيادات الخارجية يوما كثر جدا ولا يمكن لطبيب أن يخصص في زمن قليل .
وفيما يلي بيان عدد المرضى بالمالجين في العيادات الخارجية في سنة ١٩٢٩ :

اسم الفرع	المرضى المستجيبين	المرضى المترددين
مستشفى الملك	١٠٨٨٢٩	١٨٤٦٢٢
» قلاوون	٢٦٨١٣	١٦٦٣٤٩
» الأزهر	٥٨٤١٢	٩٦٥١٤
عيادة المنشية	٣٨٣٠٠	٥٢٨٦٦
» بولاق	٥٢٤٠٧	٨٩٨٦٥
» مصر القديمة	٥٤٧٧١	٩٣٥٦٢
» عطا	٢٩١٦٤	٥١٨٨٤
» الاسكندرية	٦٥٩٩٣	٧٨٩٨٤
» القباري	٤٦٧٠٠	٩١٤٥٠
» السيدة خنية	٦١٤٤	٤٣١٣١
» شبرا	٢٦٩٨٦	٤٩٦٨٩
» حياص	٢٤٤٢٣	٤٥٧٨٠

وقد رأت لجنة الأوقاف مجلس النواب لهذه المناسبة تحويل العيادات الخارجية الى مستشفيات تدريجا لأن ذلك أذى التحقيق الفاعلة وأشارت على الوزارة — تسجيلا للأطباء والعاملين — بتعيين درجاتهم ومرتباتهم طبقا لما يقرر لأمثالهم بمصلحة الصحة العمومية .

حتى يمرض على لجنة الموظفين العليا ووجهت اللجنة الى النظر هذه وجوب
المبادرة الى بحث التقرير المذكور .

ولما أثبتت هذه المسألة لمجلس النواب صرح حضرة وزير الأوقاف
أنه لا يرى ضرورة لارجاء البت في تحسين حالة بعض موظفي الوزارة الى
أن تصادق عليها لجنة الموظفين العليا ما دام المرجح الأعل هو البرأى وقد
قرر مجلس النواب إحالة هذه المسألة الى لجنة الأوقاف لإعادة بحثها .

الاحتياطي

بلغ احتياطي الأوقاف الخيرية لغاية سنة ١٩٢٧ المالية ١٦٧١٢٦ جنيتها
وفي سنة ١٩٢٨ استقرت منه ١٠٠٠ جنيتها لتكلفة، مسجد، بواحة سيوة وملحقاته
بناءً على المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٨ وقد علمت اللجنة أن هذا
المسجد شرع فيه في سنة ١٩٠٧ وظل العمل جارياً الى أن ارتفع بناؤه الى
أربعة أمتار في بعض أجزائه وتبلغ مساحته ٣٠٠ متر مربع وملحقته بمدرسة
ثم أوقف العمل سنة ١٩١٢ الى أن رقي - بعد ثلث سنوات بين وزارات
الخيرية والأوقاف والمالية - انعام هذا المسجد على نفقة وزارة الأوقاف
تحقيقاً لأهم الأغراض التي تقوم عليها هذه الوزارة .

وقد قدرت تكاليف انعامه بعد ادخل بعض تعديلات عليه - بالاتفاق
بين قسم الأشغال العسكرية التابع لوزارة الحربية وقسم هندسة وزارة الأوقاف
بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيتها جعلت تحت تصرف قسم الأشغال العسكرية الذي يقوم
بالعمل ويتظر انعامه في نهاية سنة ١٩٣٠

وفي ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ كانت حملة احتياطي الأوقاف الخيرية
١٨٩٦٩٢ جنيتها أخذت منه ٢٠٣٠٠ جنيتها لتسوية مصروفات من مدة سابقة
كانت مصفاة بحساب المهد بناءً على المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٩
فيكون الباقي من الاحتياطي مبلغ ١٦٩٦٩٢ جنيتها .

العمارة التي تشتملها الوزارة وأموال البذل :

ورد في الملحق رقم ١ المدرج بمصفحة ٩٠ من الميزانية بيان العمارة التي
تشتملها الوزارة نظير أخذ مصاريفها من أموال البذل الموجودة بميزانية
الوزارة (أمانات) التي تبلغ قيمتها ٢٢٤٣٣٠ جنيتها . وقد قدرنا تلك العمارة
٣٢٠٠٠ جنيتها وهذا تفصيلها :

- ٨٥٠٠ تجديد عمارة وقف إبراهيم الزيني بشارع فؤاد الأول .
- ٤٠٠٠ » » السلطان أبي العلاء بشارع فؤاد الأول والأحدين .
- ٣٠٠٠ تكلفة إنشاء وتجديد ثلاث عمارات لوقف أوده باشي بشارع
المنيا الشرقية وفرنسا بالإسكندرية .
- ٤٠٠٠ لانشاء عمارة ودكاكين لوقف ابي العباس الحريشي بالمحلة .
- ٤٠٠٠ » » وقف القوي وقايتيا بشارع الأزهر المستبد .
- ٠٠٢٥ » » وقف الحنفى بشارع الأزهر المستبد .

لهذا ترى اللجنة أنه من اللازم أن تبحث وزارة الأوقاف مع وزارة المالية
في تعيين مقدار ما يجب أن تقوم وزارة الأوقاف بدفعه بحيث يتناسب مع
حالتها المالية .

القسم السابع

مصاريف البعثات

قدرها ٢٠٠٠ جنيتها كم كانت في العام الماضي .

وتصرف الوزارة هذا المبلغ على تلاميذ يتعلمون على حسابها في الخارج
ليجهزوا للعمل في قسم الهندسة بالوزارة وتقع الوزارة نفس النظام العام
للحكومة في اختيار أعضاء البعثات .

القسم الثامن

تفتيش الوادى

قدرت مصروفاته بمبلغ ٦٥٥٠٧ جننيات بزيادة ٣٠٥٠ جنيتها منها
١١٥١ جنيتها في المساهيات و٤٤٤ جنيتها في المصروفات العمومية و١٤٥٥
جنيتها في الأشغال الجديدة .

وأهم ما يشمل هذا الباب في الأعمال الجديدة هو تكلفة اصلاح وزراعة
١٥١٨ فدانا باليد وفي اصلاح ٢٣٦ فدانا بالحوشة ورقم ١٩ بمنطقة الل الكير
وتكلفة اصلاح وزراعة ٧٢١ فدانا بالحوشتين ورقم ٤٢ بالقصايعين واليد
في اصلاح ٢١٩ فدانا اصلاحا انشائيا بالحوشة ورقم ٢ بمنطقة القصاصين
ومقدر لهذه الاصلاحات ١١٣٣٥ جنيتها ومن الأعمال الجديدة أيضا بناء
منازل للشفالة بجوار دوار القصاصين ومقدر له ٥٠٠ جنيتها وبناء منزل
للهدس الميكانيكي بالثل الكير ومقدر له ٥٠٠ جنيتها و١٥٠ جنيتها لمشروع
أثارة التفتيش والعيادة الطبية ومنازل الموظفين و٢٥٠ جنيتها لتوسيع اصطبل
لواشى بالثل الكير .

لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة الأوقاف

ذكرت لجنة الأوقاف مجلس النواب في تقريرها أن لجنة الموظفين الفرعية
لوزارة الأوقاف انتهت من عملها ووقعت تقريرها عن ذلك الى لجنة الموظفين
العليا وقد أرسلت الوزارة صورة من هذا التقرير الى لجنة الأوقاف مجلس
النواب للاطلاع عليه ثم أرسلت اليها خطاباً بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠
أشارت فيه الى هذا التقرير وقالت انه يتضمن اقتراحات بتعيين درجات
بعض الموظفين الشافئين لوظائف كبيرة الاهمية جسيمة المسئولية وأنها
ترى أنه ليس من مصلحة العمل ولا من مصلحة هؤلاء الموظفين تأخير
النظر في هذه المقترحات وأشارت الى أن لجنة الموظفين الفرعية لم تبحث
في حالة بعض الموظفين بقسم المدارس لوجود فكرة تحويلها على وزارة
المعارف ولكن الوزارة ترى وجوب تحسين حالة بعض الموظفين الثائمين
بالعمل المذكور وهم مدير القسم والتفتيش الفني ووكيل مدرسة الأمير قاروق
الثانوية بوضعهم في درجات عالية لادراجهم وقالت الوزارة ان تنفيذ التعديلات
المطلوبة لا يجتنب عليه زيادة الاعتمادات المدرجة في ميزانية الوزارة لمرتبات
الموظفين ولكن لجنة الأوقاف مجلس النواب وأت علم التمرض الى ذلك

وتلاحظ اللجنة هنا أيضا ما سبق أن وجهت النظر اليه وهو أن هذه العبارات لم يبين في الميزانية قيمة ما يستلزمه انشاؤها ليقترب البرلمان على تكاليف تلك الأعمال لاقراءها واعتماد المبالغ المقدرة لها .

كذلك تلاحظ اللجنة أن قيمة الأطنان المملوكة للوزارة وجار استبدالها للأوقاف الخيرية بمالها من مال البذل بلغت ٢٥٤٧١٧ جنيها وترجو اللجنة أن تسارع الوزارة الى اتمام إجراءات البذل عن تلك الأطنان لاستثمار أموال البذل الموجودة في خزائنها .

وبناء على ما تقدمت تطلب اللجنة الى هيئة المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

قسم ١ - الإدارة العمومية

فرع ١ - الادارة العامة بمركز الوزارة :

جنيه	جنيه	جنيه
١١٠٠٠٢	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
٢٤٢٧٠	» ٢ - مصاريف عمومية .	
٨٥٠	» ٣ - أعمال جديدة .	
١٣٥١٢٢		

فرع ٢ - المأموريات :

٨١٦٤٦	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
٢٠٢٠٩	» ٢ - مصاريف عمومية .	
١٠١٨٥٥		

٢٨٠٩٠	قسم ٢ - باب ١ - مطاشات ومكافآت الموظفين	
-------	---	--

قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة

	فرع ١ - مصاريف المبانى	
٤٠٩٥٢	الباب الأول (باب ٢ - مصاريف عمومية) .	
٥٠٠	الباب الثاني (باب ٣ - أعمال جديدة) .	
٤١٤٥٢		

	فرع ٢ - مصاريف الأطنان المترزمة والمؤجرة .	
--	--	--

١٣٢٣٧	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
٨٢٩٢٢	» ٢ - مصاريف عمومية .	
١٧٣٨٦	» ٣ - أعمال جديدة .	
١١٣٥٤٥		

٥٠٠	فرع ٣ باب ١ - لمشتريات أجزاء اعيان متناقلة بأعيان الأوقاف الخيرية .	
-----	---	--

٢٠٠٠	فرع ٤ باب ١ - أعمال تحقيق مساحة الأطنان .	
١٥٧٤٩٧		

جنيه	جنيه	جنيه
	قسم ٤ - المدارس :	
	فرع ١ - المدارس .	
٤٧٤٩٥	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
٢٣٤٨٠	» ٢ - مصاريف عمومية .	
٧٠٩٧٥		
٦٩٧٠	فرع ٢ باب ١ - اعانات للتعليم .	
٤٠٠٠	فرع ٣ باب ١ - المكاتب التي تديرها وزارة المعارف	
	فرع ٤ - الخزائن الزكية	
٤٧٣	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
١٥٠	باب ٢ - مصاريف عمومية .	
٦٢٣		
٨٢٥٦٨	قسم ٥ - المساجد والزوايا والأضرحة	
١٣٦٥٨٤	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
٦٥٥٣٢	باب ٢ - مصاريف عمومية بملء زيادة ٨٠٠٠ جنيها	
٣٦١٨٠	باب ٣ - أعمال جديدة .	
٢٣٨٢٩٦		
	قسم ٦ - المنابر	
	فرع ١ - مستشفيات وعيادات طبية للفقراء :	
	جنيه	
٤٠٦٧٠	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
٥٠٣٤٥	باب ٢ - مصاريف عمومية .	
١٧٠	باب ٣ - أعمال جديدة .	
٩١١٨٥		
	فرع ٢ - الملاجىء والتكايا التي في إدارة الوزارة :	
	جنيه	
٦٤٦٤	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
١٤٩٠٠	باب ٢ - مصاريف عمومية .	
٢١٣٦٤		
١٤٤٧	فرع ٣ - باب ١ - التكايا التي في إدارة مشايخها .	
١٢٧٧١٠	فرع ٤ - باب ١ - اعانات ومرتبات وصدقات .	
٢٤١٧٠٦		
٢٠٠٠	قسم ٧ - باب ١ - مصاريف البعثات .	
	قسم ٨ - مختبرات الوادى .	
	جنيه	
١٠٠١٢	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات .	
٣٠٤٣٨	» ٢ - مصاريف عمومية .	
١٣٣٣٥	» ٣ - أعمال جديدة .	
٥٣٦٨٥		
١٤٠٨١٩	جمله المصروفات	

البند الثالث - الأحكار - وقدر لها ١٠٠٣ جنيتات بزيادة ٦٦ جنيتها بسبب تصحيح جضى الأحكار .

البند الرابع - إيجارات الأقطان الزراعية وقدر لها ٢٥٠٣٨ جنيتها بتفويض ٢٥٢ جنيتها .

وتبلغ الأقطان المؤجرة ٢٨١٣ فداناً و ٧ قراريط .

الباب الثاني

مرتبات مقررة للمؤمنين

قدر له مبلغ ٦٦٩ جنيتها بنقص ٨٥ جنيتها في المرتبات المقررة على الأوقاف الأهلية بحسب المنظور تحصيله لهذا النوع .

الباب الثالث

ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة

قدر له مبلغ ٢٨٢٠ جنيتها منه ٣٠٠ جنيتها مقدراً لما يحصل من المصاريف القضائية بزيادة ١٨٠ جنيتها على العام الماضي .

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

٤٣١٤٣ باب ١ - إيرادات الأقطان الموقوفة .

٦٦٩ باب ٢ - مرتبات مقررة للمؤمنين .

٢٨٢٠ باب ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة

٤٦٦٣٢ جملة الإيرادات

المصروفات

قدر لها مبلغ ٤٤٣٢٤ جنيتها موزمة على الأبواب الخمسة الآتية :

الباب الأول

رسوم إدارة وقدرت بمبلغ ٤٦٦٣ جنيتها بزيادة ٣٣ جنيتها بسبب زيادة الإيرادات .

الباب الثاني

مصاريف الأماكن وقدرت بمبلغ ١١٢٣٢ جنيتها بزيادة ٣١٣١ جنيتها في حفظ وترميم المباني . ويشغل هذا الباب مبلغ ١٥٠٠ جنيه لتكلفة إنشاء عمارة وقف الحرمين بميدان باب الأزق بمصر .

الباب الثالث

مصاريف الأقطان وقدرت بمبلغ ٥١٦ جنيتها بنقص ٥٥٥ جنيتها عن العام الماضي وهو نتيجة الانخفاض في مصاريف الأقطان .

تقرير لجنة الأوقاف والمعاملد الدينية

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

(المقررة حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الباقي) .

القسم الثالث

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية .

الجزء الأول

ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

قدرت بمبلغ ٤٦٦٣٢ جنيتها بزيادة ٣٣٢ جنيتها على العام الماضي وهي وزمة على ثلاثة أبواب :

الأول - إيرادات الأقطان الموقوفة .

الثاني - مرتبات مقررة للمؤمنين .

الثالث - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة .

الباب الأول

إيرادات الأقطان الموقوفة

قدر له مبلغ ٤٣١٤٣ جنيتها بزيادة ٣٠٨ جنيتها على العام الماضي ويشمل هذا الباب أربعة بنود :

البند الأول - إيجارات المباني - وقدرت بمبلغ ١٦٩٣٤ جنيتها بزيادة ٤٩٤ جنيتها نتيجة من زيادة إيجارات المباني .

البند الثاني - إيجارات الأراضي الفضاء - وقدرت بمبلغ ١٦٨ جنيتها كما كانت في العام الماضي .

الباب الرابع

ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين وقد يبلغ ٢٢٩١٣ جنيهًا بزيادة ٥٠٠ جنيه وترجع هذه الزيادة الى زيادة مرتبات لبعض الفقهاء من أهالي الحرمين الشريفين تدفع لهم نقدًا .

ويشمل اعتماد هذا الباب ١٣٠٠ جنيه لتكالة مصروفات تكتفي مكة المكرمة والمدينة المنورة ٤٥٠٠ جنيه مصاريف مستشفى بمكة المكرمة و ٢٠٠ جنيه مصاريف أجنحة بمكة المكرمة و ٣٠٠ جنيه مصاريف عيادة طبية بالمدينة المنورة .

الباب الخامس

مصاريف قضائية وتنوعة وقد قدرت بمبلغ ألف جنيه وقد زينت المصاريف القضائية ٢٠٠ جنيه على العام الماضي وتأمل اللجنة أن تقلل الوزارة من هذه المصاريف بقدر المستطاع في المستقبل .

التوفر - بلغ التوفر (فاضل ربح) لأوقاف الحرمين الشريفين ١٧٤٣٧ جنيهًا لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩

المنشآت - أدرج في الملحق رقم ٢ الوارد في صفحة ٢٣ من الميزانية وهو الملحق ببيان المهارات التي تستشها الوزارة لوقف الحرمين الشريفين مبلغ ٣٥٠٠ جنيه لتشييد عمارة بشارع الأزهر المستجد يؤخذ من أموال بدل الوقف المذكور .

على انه لم يبين بالميزانية مقدار ما استيق على الهيئة المذكورة لاحتماها كما ان مقدار أموال البدل غير واضح بالميزانية فاستعملت منه اللجنة تعيين من الكشف المقدم من الوزارة أن مال بدل الحرمين الشريفين لغاية سنة ١٩٢٨ المالية هو ٨٢٠٨ جنيهات .

بناء على ما تقدم تطلب اللجنة الى هيئة المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه مصري
٤٦٦٣ باب ١ - رسوم ادارة .

١١٣٣٢ « ٢ - مصاريف الأماكن .

٤٥١٦ « ٣ - مصاريف الأعيان .

٢٢٩١٣ « ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين .

١٠٠٠ « ٥ - مصاريف قضائية وتنوعة .

٤٤٣٢٤ بمكة المصروفات .

الجزء الثاني

ميزانية الأوقاف الأهلية

الارادات

قدرت بمبلغ ١١٠٣٧٥٣ جنيهًا مقابل ١٠٠٥٩١٠ جنيهات في العام الماضي أى بزيادة ٩٧٨٤٣ جنيهًا منها ٨٩٨٦٣ جنيهًا في ايرادات الأعيان الموقوفة بسبب دخول أوقاف جديدة وبمبلغ ٧٩٨٠ جنيهًا في باب التحصيل من المصاريف القضائية والارادات المتنوعة .

وهي موزعة على أربعة أبواب :

الباب الأول

ايرادات الأعيان الموقوفة قدرت بمبلغ ١٠٥٤١٥٠ جنيهًا . وهي ناتجة من إيجارات المباني وإيجارات الأراضي القضاء والأحكار وإيجارات الأطنان الزراعية وإيرادات زراعية .

وجميع أطنان الأوقاف الأهلية مؤجرة ما عدا ٤٨٥ فدانًا تزورها الوزارة على القنمة وهي وقف السيد حسين حابر بمكة أحمد وشعبا أوسم .

الباب الثاني

مرتبات مبرورة بوزارة المالية قدرت بمبلغ ٢٤٣٤ جنيهًا كما كانت في العام الماضي .

الباب الثالث

ما يحصل من المصاريف القضائية والأيرادات المتنوعة قدر بمبلغ ٣٢١٦٩ جنيهًا منه ١٥٠٠٠ جنيه من المصاريف القضائية .

الباب الرابع

ايرادات الأوقاف المنظور احتالها على الوزارة قدرت بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة الى هيئة المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه

١٠٥٤١٥٠ باب ١ - ايرادات الأعيان الموقوفة .

٢٤٣٤ باب ٢ - مرتبات مبرورة بوزارة المالية .

٣٢١٦٩ باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والارادات المتنوعة .

١٥٠٠٠ باب ٤ - ايرادات الأوقاف المنظور احتالها على الوزارة .

١١٠٣٧٥٣ بمكة الارادات

الباب الرابع

مصاريف الأعمال الخيرية وقدرت بمبلغ ٩٢٦٨٢ جنيه بتخفيض ٥٩٣٣ جنيه عن العام الماضي ومعظم هذا التخفيض في المرتبات التي على أوقاف أهلية للأوقاف الخيرية وفي ماهايت خدم المساجد والزوايا والأضرحة بحسب المنظور صرفه .

الباب الخامس

ديون على أوقاف واجبة السداد وقدرت بمبلغ ٢٥٧٤٣ جنيه .

الباب السادس

مصاريف قضائية ومتنوعة وقدرت بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه منها ١٩٠٠٠ جنيه مصاريف قضائية زيادة ٨٠٠٠ جنيه على العام الماضي .

الباب السابع

مصاريف أوقاف منظور احوالها على الوزارة وقدرت بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .
فاضل الربع — واستئزل قيمة المصروفات من الإيرادات يكون الباقي وهو فاضل الربع مبلغ ٥٩٦٣٤ جنيه يصرف في وجوه استحقاقه .

هذا وقد وضع بيزانية هذه الأوقاف ملحقان :

الأول — بيان المبالغ السابق حجزها طبقا لشروط الواقفين في السنوات السابعة لأعمال انشائية بأحيان تلك الأوقاف وبلغ مجموعها ٨٨٩١ جنيه .

الثاني — بيان أموال بدل الأوقاف الأهلية وكيفية استعمالها وبلغ مقدارها ٢٠٠٣٩٩ جنيه وسبق لجنة أن بحث هذا الموضوع في ملاحظتها العامة على قسم الإيرادات .

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه

باب ١ — ١١٠٢٨٦ رسوم ادارة .

٢ — ٥٥٩٠٨ مصاريف الأماكن .

٣ — ١٩٦٨٠٠ مصاريف الأقطان .

٤ — ٩٢٦٨٢ مصاريف الأعمال الخيرية .

٥ — ٢٥٧٤٣ ديون على أوقاف واجبة السداد .

٦ — ٢٣٠٠٠ مصاريف قضائية ومتنوعة .

٧ — ٣٠٠٠ مصاريف أوقاف منظورة إحالتها على الوزارة .

جمله المصروفات ٥٠٧٤١٩

المصروفات

قدرت بمبلغ ٥٠٧٤١٩ جنيه مقابل ٤٥٩٤٢٣ جنيه في العام الماضي زيادة ٤٧٩٩٦ جنيه وهي موزعة على سبعة أبواب :

الباب الأول

رسوم ادارة

قدرت بمبلغ ١١٠٢٨٦ جنيه زيادة ٩٧١٥ جنيه انشأت من زيادة الإيرادات ويدخل ضمن اعتماد هذا الباب ٣٩٦٦ جنيه رسوم ادارة على مراسلات قضائية وتوكيلات .

الباب الثاني

مصاريف الأماكن

قدرت بمبلغ ٥٥٩٠٨ جنيه زيادة ٥٨٩٤ جنيه ومعظم هذه الزيادة في عوائد المباني بسبب دخول أوقاف جديدة .

ويشمل هذا الباب عوائد المباني وحفظ وترميم المباني وأجرة خفراء وملاحظين وأحكار والشامات جديدة .

وقد قدر لهذه الانشاءات ١٠٤٢٥ جنيه، منها ٧٠٠٠ جنيه لتكلفة الهزات التابعة لوقف خليل آغا الله بإشراف الأمير فاروق بالتبعية انقضوا ٣٠٠٠ جنيه للبدن في انشاء مستشفى بشبرا تابع لوقف خديجه هانم الخرنقارة .

الباب الثالث

مصاريف الأقطان

قدرت بمبلغ ١٩٦٨٠٠ جنيه زيادة ٢٩٧٠٠ جنيه وهذه الزيادة في مال الأقطان وماهايت خدمتها وفي ملاحظة وحراسة أقطان صفار المستاجرين ومصاريف الأقطان المؤجرة .

ومن هذه الزيادة ٣٠٢٢ جنيه في أعمال جديدة بالأقطان المؤجرة وهي مينة بالصفتين ٣٩ و ٣٧ من الميزانية، وهذا بخلاف ٣٠٠٥٠ جنيه ستؤخذ من فاضل الربع المتجمد لبعض الأوقاف لغاية سنة ١٩٢٩ المالية ويبان تلك الأوقاف وما يصرف على أعيانها وارد بالصفحة ٤٤ من الميزانية .

ومن الزيادة المذكورة أيضا ٣١٢٥ جنيه في أراضي الإصلاح الميمنة تعاضيلها بالصفحة ٣٨ من الميزانية التي تشمل البده في اصلاح وتكلفة اصلاح في أراضي زراعية تابعة لأوقاف أهمها وقف الأميرة فاطمة هانم اسماعيل ووقف الست عائشة صديقه هانم ويدخل ضمن مصاريف أقطان الإصلاح مبلغ ٢٠٠٠ جنيه للصرف على الأقطان التي يحتل عدم تأجيرها في سنة ١٩٢٠

ولا تحظ هذه اللجنة أن الوزارة لم تبين التفصيل ما يقابل هذه المصروفات الخاصة بأقطان الإصلاح في سنة ١٩٢٩ بل ذكرته إجمالاً وقدره ٤٦٤٠ جنيه

جدول حرف (١) مصروفات الأوقاف الخيرية

جنيه مصرى

قسم ١ - الادارة العمومية :

جنيه

فرع ١ - الادارة العامة بمركز الوزارة :

١١٠٠٠٢ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات

٢٤٣٧٠ » ٢ - مصاريف عمومية

٨٥٠ » ٣ - أعمال جديدة

١٣٥١٢٢

فرع ٢ - الاموريات :

جنيه

٨١٦٤٦ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات

٢٠٢٠٩ » ٢ - مصاريف عمومية

١٠١٨٥٥

٢٣٦٩٧٧

قسم ٢ - باب ١ - معاشات ومكالات الموظفين

٢٨٠٩٠

قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة :

جنيه

فرع ١ - مصاريف المباني :

جنيه

٤٠٩٥٢ الباب الأول (باب ٢ - مصاريف

عمومية)

٥٠٠ الباب الثانى (باب ٣ - أعمال جديدة)

٤١٤٥٢

فرع ٢ - مصاريف الأطنان المنزلة من الموقوفة :

جنيه

١٣٣٧٧ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات

٨٢٩٢٢ » ٢ - مصاريف عمومية

١٣٣٨٦ » ٣ - أعمال جديدة

١١٣٥٤٥

فرع ٣ - باب ١ - لشترى أجزاء أمان متداخلة

جنيه

بأعيان الخيرية

٢٠٠٠ فرع ٤ - باب ١ - أعمال تحقيق مساحات لأطنان

١٥٧٤٩٧

قسم ٤ - المدارس :

جنيه

فرع ١ - المدارس :

جنيه

٤٧٤٩٥ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات

٢٣٤٨٠ » ٢ - مصاريف عمومية

٧٠٩٧٥

مشروع قانون

يربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٠

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بمبلغ ١٠٤٥٣٩٢ جنيناً مصرياً وميزانية مصروفاتها (بمخلاف ١١٨٢٢ جنيناً مصرياً فاضل ريع تفتيش الوادى) بمبلغ ١٠٤٠٨١٩ جنيناً مصرياً حسب الجداول حرف (١) المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية

يؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز إيرادات الأوقاف الخيرية وقدره ٧٢٤٩ جنيناً مصرياً من احتياطي الأوقاف الخيرية .

المادة الثالثة

تقررت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بمبلغ ٤٦٦٣٢ جنيناً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٤٤٣٢٤ جنيناً مصرياً حسب الجداول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

المادة الرابعة

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بمبلغ ١١٠٣٧٥٣ جنيناً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٥٠٧٤١٩ جنيناً مصرياً حسب الجداول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

المادة الخامسة

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الموقوفة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية

جدول حرف (١) إيرادات الأوقاف الخيرية

جنيه مصرى

٢٠١٦١٧ باب ١ - إيرادات عمومية .

٢٠٧٥٩ » ٢ - المحصل لمعاشات ومكالات الموظفين .

٦٤٩٣٨٧ » ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .

١٩٤٣٧ » ٤ - إيرادات المدارس .

٦٦٦٨٥ » ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية .

١٠٠٠٠ » ٦ - المقرر من وزارة الأشغال لتقريب الآثار العربية .

١٢٠٠٠ » ٧ - إيرادات مصيبة فؤاد .

٦٥٥٠٧ » ٨ - تفتيش الوادى .

١٠٤٥٣٩٢ جملة الإيرادات .

ميزانية إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

ميزانية إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

جدول حرف (ب) إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

جنيه مصرى	
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة	٤٣١٤٣
» ٢ - مرتبات مقررة للحرمين	٦٦٩
» ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة	٢٨٢٠
جملة الإيرادات	٤٦٦٣٢

جدول حرف (ب) مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

جنيه مصرى	
باب ١ - رسوم إدارة	٤٦٦٣
» ٢ - مصاريف الأماكن	١١٢٣٢
» ٣ - الأطنان	٤٥١٦
» ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين	٢٢٩١٣
» ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة	١٠٠٠
جملة المصروفات	٤٤٣٤٤

ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية

جدول حرف (ج) إيرادات الأوقاف الأهلية

جنيه مصرى	
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة	١٠٥٤١٥٠
» ٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية	٢٤٣٤
» ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة	٣٢١٦٩
» ٤ - إيرادات الأوقاف المنظور أحوالها على الوزارة	١٥٠٠٠
جملة الإيرادات	١١٠٣٧٥٣

جدول حرف (ج) مصروفات الأوقاف الأهلية

جنيه مصرى	
باب ١ - رسوم إدارة	١١٠٢٨٦
» ٢ - مصاريف الأماكن	٥٥٩٠٨
» ٣ - الأطنان	١٩٦٨٠٠
» ٤ - الأعمال الخيرية	٩٢٦٨٢
» ٥ - ديون على أوقاف وأجبة السداد	٢٥٧٤٣
» ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة	٢٣٠٠٠
» ٧ - أوقاف منظور أحوالها على الوزارة	٣٠٠٠
جملة المصروفات	٥٠٧٤١٩

ميزانية إيرادات ومصروفات أوقاف الخيرية

جنيه مصرى

فرع ٢ - باب ١ - إعانات للتعليم	٦٩٧٠
فرع ٣ - باب ١ - المكاتب التي تديرها وزارة المعارف	٤٠٠٠
فرع ٤ - الخزانة الزكية :	
جنيه	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	٤٧٣
» ٢ - مصاريف عمومية	١٥٠
	٦٢٣

٨٢٥٩٨

قسم ٥ - المساجد والزوايا والأضرحة :

جنيه	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	١٣٦٥٨٤
باب ٢ - مصاريف عمومية	٦٥٥٣٢
باب ٣ - أعمال جديدة	٣٦١٨٠
	٢٣٨٢٩٦

قسم ٦ - الخليات :

فرع ١ - مستشفيات وعيادات طلبة الفقراء :	
جنيه	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	٤٠٦٧٠
باب ٢ - مصاريف عمومية	٥٠٣٤٥
باب ٣ - أعمال جديدة	١٧٠
	٩١١٨٥

فرع ٢ - الملاجىء والتكايا التي في إدارة للوزارة :

جنيه	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	٦٤٦٤
باب ٢ - مصاريف عمومية	١٤٩٠٠
	٢١٣٦٤

فرع ٣ باب ١ - التكايا التي في إدارة مشاييها	١٤٤٧
فرع ٤ باب ١ - إعانات ومرتبات وصدقات	١٢٧٧١٠
	٢٤١٧٠٦

قسم ٧ - باب ١ مصاريف البعثات

قسم ٨ - تفتيش الولدى :

جنيه	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	١٠٠١٧
» ٢ - مصاريف عمومية	٣٠٤٣٨
» ٣ - أعمال جديدة	١٣٢٣٥
	٥٣٦٨٥

جملة المصروفات

١٠٤٠٨١٩

ملحق رقم ١٢٤

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بتطهير
مصرف طرينه المجاور لبلدة طرينه

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم أمين ماس باشا)

أحال المجلس بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ اقتراحا من حضرة الشيخ
المحترم الشيخ حسن عبد القادر بدم المستغقات الموجودة حول بلدة طرينه
مركز المحلة الكبرى وتطهير مصرف طرينه المجاور لها الى بلطنى الصحة
والأشغال لتنظر اللجنة الأولى الشطر الأول وتنظر اللجنة الثانية الشطر الثانى
من الاقتراح .

ف نظرت اللجنة في جلستها المتقدمة في يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠
الشطر الثانى وهو انخاض بتطهير مصرف طرينه المجاور لبلدة طرينه
بمحضر حضرة محمد عبد الرحمن الفزائلى ائدى السكرتير البلدى لصاحب
السعادة وزير الأشغال العمومية ثابا عن الحكومة .

قرر حضرة المندوب أن هذا المصرف سبق تطهيره في جفاف سنة
١٩٢٨ - ١٩٢٩ وستفحص حالته في جفاف الصيف الحالى لتطهيره اذا
وجد في حاجة للتطهير .

قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الأشغال ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

تحريرا في ٨ أبريل سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٢٥

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح رقم ٣٨ من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر لتنظر
في ردم المستغقات الموجودة حول بلدة طرينه مركز المحلة الكبرى

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم مزيم امضى)

أحال المجلس بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى اللجنة التى
بجته يجلسى ٣١ مارس و ٩ أبريل سنة ١٩٣٠

وفي الجلسة الثانية ابدى حضرة مندوب مصلحة الصحة العمومية ما يأتى :
" يوجد بركة بناحية طرينه مساحتها ٦٠ فدانا وعمقها نصف متر وشبوت
بالقار أنها ملك الحكومة فانفذت نحوها اجراءات في سنة ١٩٢١ لبحث
مسألة تخفيفها أو ردمها فأسفرت المباحث المذكورة عما يأتى :

عند ما كتبت مصلحة الصحة لمصلحة الأملاك لاشهار بيع البركة بشروط
الردم الا أن المصلحة المذكورة أفادت أن هذه البركة ليست ملكا لها بل
انها ملك الأهالى وعليه طلبت مصلحة الصحة تطبيق قانون ردم البرك
وأرسلت الأوراق الخاصة بذلك لمديرية الغربية بواسطة مفتش الصحة
بغزة ٣٩٣٦ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ ومن وقتها لآن لم تدم "

و قرر حضرة مندوب وزارة الأشغال بصدد هذا الاقتراح ما يأتى :

" ان المستغقات الواردة بهذا الاقتراح لا يمكن تخفيفها بالمصرف بمصرف
طرينه لملو فضان المصرف عن مستوى مياهها . ويمكن ردمها بانفاق
مصلحة الصحة مع مديرية الغربية بأفكار بالآجرة أو من المساجين مع استمداد
مصلحة الرى لتقديم كل ما يطلب منها من البيانات الفنية .

وبعد المناقشة ؛

وأت اللجنة بأجماع الآراء إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية لتنظر فيه

رئيس اللجنة
الدكتور عبد الحميد فهمى

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠

الأخيرة أولى بالتجفيف أو الردم اتباعا لسياسة المصلحة من تقديم الأهم على المهم مع العلم بأن الحكومة لا تقوم بردم البرك المملوكة للأفراد وإنما تقوم بردم البرك التي تملكها الحكومة .

وقرر حضرة مندوب وزارة الأشغال بصدد هذا الاقتراح ما يأتي :

”لم توجه لوزارة الأشغال شكاوى عن ردم هذه المستنقعات ولم تخاطبها مصلحة الصحة وهي الجهة المختصة في ذلك .

وترى الوزارة أن المديرية يمكنها تنفيذ الردم بواسطة المساجين أو أضاف الأجرة دون واسطة مصلحة الري التي يشغلها في الوقت الحاضر مشروعات أخرى عظيمة الأهمية مع استعاضتها لتقديم البيانات الفنية اللازمة عند ما يطلب منها ذلك .“

وبعد المناقشة :

رأت اللجنة بإجماع الآراء إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية للنظر فيه

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

الدكتور عبد الحميد فهمي

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بمرض الاقتراح الآتي لمرضه على المجلس وهو :

أهالي ناحية بنا أبو صير مركز المحلة الكبرى محرومون من الري بالزراعة أصوة بغيرانهم وقد تقلعت منهم جملة شكاوى بخصوص ذلك وعمل منها تحريات وأوقفت في مدة الوزارة السابقة ويطالبون إنشاء ترعة لتوصيل المياه من ترصعت بدر حلاوة الأخذ من ترعة العزيزية وتجر بجوار السكة الزراعية.

وقد طلبوا أيضا مراراً وتكراراً ردم المستنقع الواقع شمال بلدهم لضرره من الوجهة الصحية كما طلبوا أيضاً عمل توصيلة (سكة زراعية) بين بلدهم وشبرا بابل مارة ببيت حبيب الشرقية تسهلاً للواصلات ما بين طنطا والمحلة الكبرى وهذه السكة كثيرة الفائدة من الوجهة الزراعية والتجارية .

لهذا أرجو عرض اقتراضي هذا على المجلس ليقدر ما يراه

٢٢ يناير سنة ١٩٣٠

حسن عبد القادر

عضو المجلس

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس ليقدر فيه ما يراه :

يوجد بناحية طرينه مركز المحلة الكبرى جملة مستنقعات حول تلك البلدة أضرت بصحة الأهالي ضرراً ينافي وقد طلبت من الحكومة ردم هذه المستنقعات أو تجفيفها فلم تحرك ساكناً فضلاً عن ذلك فإنه يوجد بجوار تلك البلدة مصرف يسمى مصرف طرينه لم تهتم الحكومة بتطهيره حتى يخفف ضرر المستنقعات المتقدم ذكرها وبسبب وجود المياه في هذا المصرف تكثر المياه الموجودة بالمستنقعات فيزداد الضرر عن حالته الأصلية .

لهذا أقترح :

ردم المستنقعات المتقدم ذكرها وتطهير المصرف .

وتفضلوا بقبول تحياتي

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

حسن عبد القادر

عضو المجلس

ملحق رقم ١٢٦

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح رقم ١٨ من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر للنظر في ردم المستنقع الواقع بحري ناحية بنا أبو صير

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عزيز مريم مفتي) .

أحال المجلس بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى اللجنة التي بجته يجلس ٣١ مارس ٩ أبريل سنة ١٩٣٠

وفي الجلسة الثانية أبدى حضرة مندوب مصلحة الصحة العمومية ما يأتي :

”لا يوجد في بنا أبو صير بركة واحدة وإنما توجد جملة برك مساحتها ١٣ فدانا وبسبب قرار بط يملكها الأفراد . والنتج في ذلك تطبيق القانون الذي ترى المصلحة أنه عاجز عن أن يفي بالتروض ولذلك تقدمت بعمل مشروع جديد . وتلاحظ المصلحة أن نسبة تضخم العمال في هذه المنطقة هو واحد في المائة بينما في مناطق أخرى تبلغ النسبة من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ . وهذه المناطق

وقد اجتمعت لجنة الزراعة في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ وبمقتضى
المرضية المذكورة بحضور حضرة صاحب العزة جلال فهم بك سكرتير عام
وزارة الزراعة قتين لما أن مقدم تلك المرضية يقول إنه يعرف الطرق التي
تأتي بإيراد وافر لخزانة الدولة ويطلب حضوره ليان ما لديه من المعلومات
عن تربية الأسماك والطيور والبطارخ ،

وحيث إن هذه اللجنة غير مختصة بنظر هذه المرضية إذ لا شأن لوزارة
الزراعة بتربية الأسماك والبطارخ لأن ذلك يدخل في اختصاص مصلحة
مصابيد الأسماك التابعة لوزارة المالية . وفهم بلاهة من عرضته أنه
يقصد بالطيور الطيور البحرية لا الطيور الناجحة التي تعني بها وزارة الزراعة .

لذلك :

تري اللجنة الاكتفاء بإحالة المرضية على لجنة المالية وعدم اختصاص
لجنة الزراعة بها ما

رئيس اللجنة
محمد فتح الله بركات

تقرر

بخصوص مصابيد الأسماك والطيور والبطارخ وطرق استئثارها وتربيتها
في البلاد المصرية

أتشرف أنا عويس السيد من أهالي القاهرة وقاطن بكوري القبة بمك
حضرة تاشد أفندي منصور بأن أرفع تقريري هذا إلى حضرات أصحاب
الدولة والمجالس والسعادة رئيس مجلس الوزراء ورئيس وأعضاء مجلسي
الشيخ والنواب ورجال حكومتنا السنية وأجاء النظر فيه وإعطاء حقه كقيمة
للمشروعات العامة التي تعود على خزينة الدولة بمالك الوفير وعل البلاد بأثرها
بالنفع الجزيل . أجل أن الخزينة تتفجع أيما انتفاع بهذا المشروع الجليل
مشروع تربية الأسماك والطيور والبطارخ وطرق استئثارها ووضع نظام يكفل
سير العمل في المصلحة المختصة بذلك بدقة حتى يؤتي ثمره ويؤدي الغرض
المقصود منه :

ولست مباليًا إذا قلت لحضراتكم إن مصيدا واحدا من هذه المصايد إذا
تمهنته يد خبيرة عمرة تحت نظام منظم ورعاية حقيقية يتجأ أضعاف
ما تنتجه تلك المصايد كلها من المال . فإذا ابتدأ مثلا بمصيد كبيرة المنزل
التي تبلغ مساحتها ٧٥٠٠٠ (سبعًا وخمسين ألفًا من الأقدنة) وتمهنته فان
المبلغ الذي يستثمر وحده غزيرة الدولة لا يقل عن مائة ألف من الجنيهات
ويجاء خلاصا الحكومة بعد استخراج جميع الحصص المستحقة للصيادين
والصروفات اللازمة لذلك .

فإذا كانت الحكومة تستثمر من هذا المصيد مبلغ ١٨٠٠٠ (ثمانية عشر
ألفًا من الجنيهات المصرية) أفلا يكون يحضر النواب وأولى الأمر
في البلاد من الالتيق والاتحاد بالحكومة أن تعد بها إلى ذلك النظام الذي

ملحق رقم ١٢٧

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن المرضية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٢٨ المقدمة من عويس السيد
بشأن تربية الأسماك والطيور والبطارخ

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك)

أحال المجلس بجملة ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ على بلجي المالية والزراعة
المرضية المقدمة من عويس السيد بشأن تربية الأسماك والطيور والبطارخ
(والمتبقة صورتها في نهاية هذا التقرير) وقد بحثها اللجنة بحضور حضرة
صاحب العزة وكل وزارة المالية وقتين لما أن مقدم المرضية يطلب أن
يستدعى أمام الجهات المختصة لبيع معلوماته بشأن ماياه من عرضته من
طرق تربية الأسماك والطيور والبطارخ .

وقد أبدى حضرة صاحب العزة وكل وزارة المالية أن الحكومة حيث
بأس تربية الأسماك وأنها استقدمت خبرا في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ وهو
يشارك عمله ويقوم بأعمال فنية ويصير تجارب مختصة للوصول إلى صون
مصايد الأسماك والعمل على زيادة الأسماك وأنه مع ذلك لا يرى مانعا من
أن تحال هذه المرضية إلى وزارة المالية لبيع معلومات مقدمها .

فقررت اللجنة الموافقة على إحالة المرضية المذكورة إلى وزارة المالية لتحويلها
إلى مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك لفحص ما جاء فيها بعد جماع
معلومات مقدمها — وتزوج من المجلس الموافقة على قرارها هذا ما

٢٦ أبريل سنة ١٩٣٠
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

ملحق رقم ١٢٨

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

لجنة الزراعة

تقرير اللجنة عن المرضية رقم ٣٢١ المقدمة من عويس السيد
بشأن تربية الأسماك والطيور والبطارخ

أحال المجلس بجملة ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ المرضية المذكورة على هذه
اللجنة وعلى لجنة المالية .

أحسن المواد الغذائية فاسدة ومذاقا وأتم لا يحملون التبعة المترتبة على هذه الفائدة من انخفاض أسعار المواد الغذائية كما لا يحملون أن هناك طائفة من الفقراء تنقص الصمداء وتميش عيشة لا بأس بها في هذه الحياة من هذا الصنف وكثره ووفرته .

ثالثا — انتعاش اليد العاملة في المصايد والاكثر منها وبذا تقل اليد العاملة ويوجد مجال واسع للعمل في البحار والمحلات والسمكات والموارد والنفود والرواح بالصنف والالتجار وهذا ضرب نافع من ضروب حياة الأمم وانتعاش العمل فيها ولست دخيلا في هذا الفن من الحياة فسبق أن التزمت التزامات عدة أنا وشركائي الذين توفرنا جميعهم الآن الى رحمة الله .

وحتى طلبت بين يدي أولى الأمر فائق على استعداد تام . بعد أخذ الضمان الذي يكفل لي حتى أنا ومن يكون معي من أولادى ، أن أدين بالبراهين والأدلة لحضراتكم الطريقة الموصلة حتى تتسوه بأيديكم وتروى بأعينكم . ولا يفتنى عليكم أن تلك المصايد والبحار الموجودة في بلادنا لا يمكن أن يوجد مثلها في بلاد العالم ولكنها تحتاج الى اليد المجرية الخيرة تحت الاشراف المبادل المنظم .

وإذا قررنا أن بحيرة التلة ستبقى للحكومة بهذا المبلغ المضاعف والذي سيتردد سنويا فكيف يكون الحال بالمصايد الأخرى وأتم تعلمون أنها عديدة واسعة مثل :

بحيرة البرلس ، بحيرة ادكو ، بحيرة مريوط ، بحيرة قارون ، النيل الشرق ، النيل الغربى ، ملحقات فرعى النيل ، السياسات والمصارف ، الملحاحات على الاطلاق ، قنال السويس وغيرها ، البحر الأبيض المتوسط ، البحر الأحمر ، وأولى الأمر ويا حضرات التواب نحن الآن في عهد التجدد والانتقال من حال الى حال فلا يصح أن تترك قديما على قدمه ونحن في عصر المعمران والرقى . والبلاد في حاجة كبيرة الى المال وبين أيدينا تلك الأجواب التي تأتي لنا بالمال الوفير فلا يجوز أن نفلتها بأيدينا وأن نفلها . واتى مستند تمام الاعتقاد أن الحكومة اذا ما ظهرت لها الفائدة مستثنى عناية تامة بتقريرى هذا .

هذا طلي أتمده ليكم وأنا تحت طلب الحكومة وتصرها راجيا استعداداى والتفكر في بسرة قبل نهاية الدورة البرلمانية لعدم ضياع الفرصة في زمن فيضان النيل اذا ما كان هناك اصلاح ومصالحون ولا يكف الحكومة الآن تدعوى وتطلب منى أن أدخل لها بما لدى من الآراء والمعلومات في هذا الباب . وهاتأ أرفع صوتى جهره راجيا النظر ولحضراتكم جزيل الشكر مع العلم بأنى سأبين الحالة بالتفصيل وإيضاح ذلك التفصيل بالأرقام والطرق العملية الناطقة المقنعة جعلكم الله ذخرا للبلاد وبدا عاملة فيها .

عويس السيد

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

يبدل هذا المبلغ الزهيد بذلك المبلغ الكبير . يا حضرات التواب وأولى الأمر إن مصايد الأسماك فى يحتاج الى خبرة وتجربة وإن الأسماك كبقية الحيوانات والنباتات تحتاج الى من يتعهدا ويقوم بقرينتها حتى تنمو وتكبر وينبع مودعها وفضي على البلاد . فانما قدمت لحضراتكم الآن راجيا منكم إن تتولوا هذا المشروع حقه فانما أقدم لكم معلومات سببة وأوسين عاما قضيتها في البحار والمصايد والتزمت بها من الحكومة مرارا وتكرارا وترجعت منها لي قسط كبير من العلم والمعرفة أنا والبعض من أبنائى .

فانما ألحقت في رجاى من حضراتكم النظر فليس الا لخدمة الصالح العام وخدمة البلاد التي جعلكم الله أعوانا ومشيرين لها ، وطبعيا لا يفتنى على حضراتكم ما تجنيه البلاد من المنافع من جراء هذا المشروع الجليل سواء على جماعة الصيادين الذين أنفهمه الصب وقطعهم الجوع . الأمر الذى أدى بهم الى الشتات فغرقوا شوبا وقبائل في البلاد يتضورون جوعا ويقبلون الى ما لا يحمد ضفاه . وأيضا فان المواد الغذائية تتأثر تأثيرا كبيرا بوجود هذا الصنف الذى يشغل رعاكم كثيرا من أركان الحياة وفى الامكان أن تهبط تلك المواد الى المستوى اللائق بها وإن نظرة بسيطة من حضراتكم الى الحالة قبل الحرب العظمى والآن تكفى لحكم بارتفاع تلك المواد الارتفاع الذى لا يوجد ما يبرره .

وعدنى أن هذا الصنف لو أدى التبعة المطلوبة منه بعد تريته وتعهده سيكون العامل الأكبر في إرجاع هذه المواد الى سيرتها الأولى على أنى أسأل حضراتكم هل الصنف الموجود من السمك الآن هو ذلك الصنف الذى كنا نراه من قبل . وهل التين الذى يدفع فى الصنف على رداؤه وصفه يتناسب والصنف والتم الذى كان يعطى سابها من مثله من السمك فى العصر الماضى هل جودته ونفاسته وعظم حجمه .

ان البحار والمياه هى لم تستير ، فما الذى غير المحصول من القليل الى الأكل حتى صرنا الآن على قاب قوسين أو أدنى (من انعدام السمك) ان هذه أمور كلها يجب أن نتفكر على حقيقتها واتى على أتم الاستعداد لاعتناكم وتوثير أذهانكم بما أعرف من طرق وما اكتسبته من تجربة وخبرة .

وبالجملة فالقائد الذى تعود على البلاد من هذا المشروع تنحصر في ثلاثة أمور تعتبر كقوائمه كلية في الموضوع .

أولا — الربح الطائل لخزينة الحكومة وزيدته زيادة مطردة عاما فعاما واتى أنشهد كما قلت لحضراتكم في صدور هذا التقرير بأن خزينة الدولة يصل اليها من نقطة واحدة هى منطقة التلة مبلغ مائة ألف من الجنيئات بدلا من ثمانمائة عشر ألفا الحالية مع العلم أن جملة الإيراد الحالية ثمانية وسبعون ألف جنيه وبعد وضع النظام اللازم كما توضع ينتج للحكومة مائتا ألف جنيه سنويا علاوة على الإيراد الحالي .

ثانيا — الاكثر من الصنف كثرة تفيض على البلاد وتريد عن حاجتها حتى يمكن تصديره الى الخارج وإيجاد الأستناف القيمة التي تضارب

وقد رأت اللجنة بعد المناقشة أنه لا محل لتخصير المواعيد الحالية والمؤقتة
بيان وزارة المالية سالف الذكر لأنها ترى أنها متفقة مع مصلحة الزراعة
بمضى أن أقساط السداد تحصل بمد جنى المحصول لكل نوع من أنواع
الزراعات وقررت بالإجماع رفض الاقتراح المذكور وترجو المجلس الموافقة
على قرارها هذا ٦

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ (بالتبابة)

اطلعت اليوم بمجريدة الأهرام على أن وزارة المالية قررت تأجيل دفع ثمن
أقساط السداد المأخوذ من الحكومة الى شهرى سبتمبر وأكتوبر بدلاً من
دفعها في شهرى يونيو ويولي بمديرية القنوم فقط .

وفذلك بناء على اقتراح أحد حضرات نواب مديرية القنوم .

وحيث أن هذا التأجيل يجب أن يكون عاماً لجميع مزارعى القنوم المصرى
وعلى الخصوص مزارعى الوجه القبلى نظراً لكساد المحصولات الشتوية
وبخس أثمانها .

لذلك أقترح راجياً غيرة وزارة المالية بتأجيل دفع أقساط السداد الى
شهرى سبتمبر وأكتوبر بأسوة بمديرية القنوم حتى تكون المنفعة شاملة للعموم .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتى ٦

عبد الرحمن للموم
عضو المجلس

١٨ يونيو سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ١٣٠

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن
عبد القادر بوجوب أن تشرع الحكومة فى حلج الأقطان
المزينة لديها وشراؤها بالبحر المجدد لكوثرات شهرى مارس
ومايو ودفع الفرق لأصحاب القطن

(القرار حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك)

أحال المجلس بجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ الى لجنة المالية بطريق
الاستئجال الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر

ملحق رقم ١٢٩

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن للموم بك
بشأن تأجيل دفع أقساط السداد المأخوذ من الحكومة الى شهرى
سبتمبر وأكتوبر بصوم القنوم المصرى

(القرار حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٨ الى لجنة المالية بطريق
الاستئجال الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن للموم بك
انحاص بتأجيل دفع أقساط السداد المأخوذ من الحكومة الى شهرى سبتمبر
وأكتوبر بصوم القنوم المصرى (والمنحة صورته فى نهاية هذا التقرير) ولم
يحصل بمضى فى ذلك الحين بمعرفة اللجنة لتمطيل الحياة النباتية فى البلاد وقد
بحثته اللجنة أخيراً فى جلساتها التى انعقدت فى ٢٠ يناير و ١٠ و ٢٦ فبراير
و ١٢ و ١٧ مارس و ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ بمحضور حضرة صاحب العزة وكيل
وزارة المالية وقد حضر احدى هذه الجلسات حضرة الشيخ المحترم مقدم
الاقتراح .

ولما طلبت اللجنة معرفة رأيه فى الاقتراح المشار اليه وحل مازال متمسكاً
به رغم اقضاء الفرصة التى كان مقدماً من أجلها أبدى حضرته أنه لا يزال
تمسكاً باقتراحه .

وأضاف أنه سبق أن تقدم فى سنة ١٩٢٨ لمجلس النواب مثل هذا
الاقتراح وانقضىت وزارة المالية على تأجيل تحصيل أقساط السداد بالنسبة
لمديرية القنوم الى شهرى سبتمبر وأكتوبر بدلاً من دفعها فى شهرى يونيو
ويولي وأنه لذلك يرى أن يكون التأجيل عاماً بالنسبة لجميع مزارعى القنوم
المصرى وعلى الخصوص بالنسبة لمزارعى الوجه القبلى نظراً لكساد المحصولات
الشتوية وبخس أثمانها .

وقد استطلعت اللجنة عن المواعيد الحالية لتسديد أقساط السداد المأخوذ
من الحكومة فى سائر مديريات القنوم فأجابت وزارة المالية أن هذه المواعيد
هى كالتالى :

السداد الشتوى يحصل ثمنه فى شهرى يونيو ويولي سنة ١٩٣٠

» الصيفى » » » شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠

» التلى » » » نوفمبر سنة ١٩٣٠

وقد ألفت اللجنة حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح صورة هذا البيان
وطالبت اليه بتقديم ملاحظاته على هذه المواعيد اذا كانت لديه ملاحظات
فلم يجد عليه شئ من حضرة الشيخ المحترم .

ملحق رقم ١٣١

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منازى باشا
بشأن بيع الأراضي البور المملوكة للحكومة

(المقرر خضرة تليخ المحترم محمد محمود خليل بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منازى باشا بشأن بيع الأراضي البور المملوكة للحكومة (واللجنة صوّته في نهاية هذا التقرير) وقد بحثته اللجنة بجلسته ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية الذي أبدى أن موضوع هذا الاقتراح من اختصاص اللجنة المشكلة لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية (لجنة الدوين) وقد واقتت اللجنة في ذلك وقررت أن ترجو المجلس الحالة الاقتراح إلى وزارة المالية لتحويله إلى لجنة الدوين للنظر فيه ما

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
بعد الاحترام أشرف بأن أرسل مع هذا اقتراحا مقدما من لعرضة على هيئة مجلس الشيوخ الموقر بخصوص بيع أراضي الحكومة البور . وأقبلوا احترامنا ما

١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ محمد منازى

اقتراح

بخصوص بيع أراضي الحكومة البور مقدم من محمد منازى عضو الشيوخ
تملك الحكومة للمصرية كثيرا من الأراضي البور لا تتفتح منها في الوقت الحاضر شيء مطلقا ولكنها قدرت في ميزانيتها أرب تتفق على اصلاحها عملة ملايين من الجنيهات — ولما كان هذا المبلغ كبير جدا في استطاعة الحكومة أن تتجه إلى طريقة أخرى أكثر مفعة لها والأمة . وهي أن تبدأ في بيع تلك الأراضي للناس ليتمكن أصحابها من البدء في اصلاحها

الخاص بوجوب أن تشتر الحكومة في حلق الأقطان المرتبة لديها وشراؤها بالسعر المحدد لكوتراوات شهرى مارس ومايو ودفع الفرق لأصحاب القطن (والمراقبة صوته لهذا التقرير) وقد بحثته اللجنة بجلستها التي انعقدت في ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية .

وقد اتفقت اللجنة بعد المناقشة وموافقة حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية على أن تعلن الحكومة استبعادها لنخل الأقطان المرتبة لديها قبل المباد الرسمى المحدد اذا طلب أصحابها ذلك على أن لا يحصل تسليم الأقطان إليها إلا حسب القواعد والأوضاع المتبعة في تسليم الكوتراوات .

فقررت اللجنة بالإجماع أن تطلب إلى المجلس الموافقة على حالة هذا الاقتراح إلى وزارة المالية لتنفيذ ما سلف ذكره ما

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :
من المعلوم أن الحكومة تشتري الآن كوتراوات شهرى مارس ومايو وقد حددت السعر للشهر الأول سبعة وعشرين ريالاً ونصف ريالاً والنسبة للشهر الثاني ثمانية وعشرين ريالاً وقد اغتم التجار المضاربون هذه الفرصة وصاروا يشترون من الميناء بضائع بأقل من هذا السعر ويبيعونها كوتراوات ويسلمونها لفيارات لأن كسبهم عظيم بسبب تحديد السعر مما يضاعف الحاضرة في الأرياف فلا طلب لها مطلقاً .

ومن المعلوم أن الحكومة مرتبته من الأهالي أقطاناً كثيرة موجودة بمخازنها ومن المصلحة العامة أن تشتر الحكومة في حلق الأقطان المتقدم ذكرها حالا بدون انتظار إلى المباد الرسمى المحدد للبيع وأن تشتري الأقطان المذكورة بهذا السعر المحدد المتقدم ذكره وتضع قيمة الفرق إلى الزاهين وهذه الطريقة قبلها بكل سرور جميع الزاهين وطلياً لا تشتر الحكومة في مثل هذا العمل إلا اذا قبل الزاهنون ونفى أظهرت رغبتاً في قبول هذا الاقتراح فسترى أن جميع الزاهين يوافقون على هذه العملية وهم أولى من غيرهم بمساعدة الحكومة لهم .

وتغضبوا بقبول تحياتي ما

١٠ مارس سنة ١٩٣٠ حسن عبد القادر
عضو المجلس

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

الاقتراح رقم ٥٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم شعبان السيد مؤمن بك بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بمديرية الفيوم .

الاقتراح رقم ٥٤ - المقدم من حضرته بتوسيع المستشفى الأميرى بالقليوب.

الاقتراح رقم ٥٥ - المقدم من حضرته بتخصيص أجور الضباط بالسكة الحديدية بمديرية الفيوم .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعاتها ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحات بريضة ومقبولة شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالة أولها الى لجنة المعارف، وثانيها الى لجنة الصحة ، وثالثها الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٥٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الفريد شماس افندى بغرض ضريبة على بترين السيارات التى تسير على الطرق الزراعية والغاء الضريبة المفروضة على الملاك من أجل هذه الطرق .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنى المالية والمواصلات .

الاقتراح رقم ٥٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بتطهير مصرف إشان رقم ٥ مركز المحلة الكبرى ،

الاقتراح رقم ٥٨ - المقدم من حضرته بجعل ترعة سيارة عمومية قسرى عليها أحكام المناوبات، أو تطهيرها من القم الى النهاية في مدة لا تتجاوز شهرين .

وبعد الاطلاع عليها والمناقشة في موضوعها ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحين بريضة، ومقبولين شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالتهما الى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٥٩ - المقدم من حضرته بتوسيع الطريق المسارة بمحسوار ووسط سكة محلة أبو حل القطرة وعمل بوابة صينية في بناء حاجز السكة الحديدية المجاورة لهذه الطريق للانتفاع بها عند الحاجة .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة، ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٦١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بيع الأراضي المجاورة لمركز الصف للأهالى وصغار الموظفين بدلا من تأميمها .

من الآن حتى عند الانتهاء من تلية الخزان تكون هذه الأراضي قد تم اصلاحها ومن الممكن أن تستمد قدرا كافيا من المياه مما يزيد عن حاجة البلاد وبهذه الطريقة توفر الحكومة على نفسها اتفاق مبلغ الثلاثة ملايين من الجنيهات وتتفقد فرق ذلك بالأموال التى ستبقي بها تلك الأراضي وتتفقد أيضا بعد ذلك بالضرائب التى ستفرضها عليها فضلا عن تشغيل عدد كبير من المزارعين العاطلين .

وكذا في استطاعتها أن تستقر عند البيع على المشتري أن تستقر في الوقت المناسب ما تحتاج اليه لتنفيذ مشروعاتها بائقن الأساسى التى باعت به تلك الأراضي ويمكن للحكومة من الآن أيضا أن تزيد ثمن الأراضي بالنسبة للشروعات القادمة .

ولا يبنى على حكومتنا أن الاتفاق على اصلاح الأراضي هذه بواسطة الحكومة يتكلف عليها أكثر مما يتكلف على الأفراد لجبا أو وصلت الحكومة عن قرارها لتعمل باقتراحى هذا فى العمل به منفعة لامة ومنفعة للحكومة ؛

محمد منازى

عضو المجلس

ملحق رقم ١٣٢

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة لخص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التى لخصتها بجلسته ٧ أبريل سنة ١٩٣٠

القسم السادس

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم مرزوم ميم افندى)

أحال المجلس الاقتراحات الآتية الى اللجنة بجلسته ١٧ مارس سنة ١٩٣٠

الاقتراح رقم ٥١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بدم أو تخفيف البرك المحيطة ببلدة محلة حسن التابعة لمركز المحلة الكبرى .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بريضة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الصحة .

الاقتراح رقم ٥٢ - المقدم من حضرته ببناء مسجد بناحية العلايه وآثر ببلدة السجايه التابعين لمركز المحلة الكبرى .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

(٥٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد بناحية الملاية مركز المحلة الكبرى مسجد متخرب وهو عبارة عن تحشية مقامة على أرض المسجد القديم ولهذا الوقف أربعة أفدنة وقد تكسرت الأخشاب وتمطلت الشحائر الدينية بتلك البدة، ومن الغرب أن وزارة الأوقاف معينة لهذا المسجد إماما وخطيبا يبلغ أربعة جنهات شهريا وقد قدم الأهالي جملة طلبات يرغبهم في بناء المسجد المذكور بمعرفة الوزارة—ولو كان بالطوب والطين—وهذا لا يتكلف أكثر من إربعمائة جنيه ويمكن أن أحد المقاولين يأخذه ويتعهد بجاينه حسب طلب الوزارة ويأخذ صرت الإمام والخطيب شهريا، والأهالي مستعدون لأن يستحضروا خطيبا وإماما يؤدي هذه الوظيفة مجانا حتى يتم بناء المسجد .

وكذلك يوجد بناحية السجاية مركز المحلة الكبرى مسجد متهدم وترب وقد حصلت التحريات عنه من الوزارة ولا يوجد في البلد سوى هذا المسجد والأهالي فقراء لا يمكنهم بناؤه، وبعد عمل التحريات لم تشرع الوزارة في بناءه لحاية الآن . ولهذا فاني أقترح بناء المسجد المذكورين .

وتفضلوا بقبول تحياتي

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢٢ فبراير ١٩٣٠

(٥٣) (٥٥٥٤٥٥٣)

الاقترحات المقدمة من حضرة الشيخ المحترم شعبان السيد مؤمن بك وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ الموقر

أشرف بمرض اقتراحاتي الآتية على هيئة مجلس الشيخ الموقر في أقرب جلسة .

الاقتراح الأول - اقتراح بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة في مديرية القيوم للأسباب الآتية :

(أولا) أن أراضي مديرية القيوم خصبة ويقطن على أبناء أهالي هذه المديرية تلم الزراعة وعلم الجنائن لمرسة نمو الانتخاب بها .

(ثانيا) لبعد مديرية القيوم من المديريات الأخرى التي بها مدروس زراعية متوسطة والتي ضاقت بالطلبة .

الاقتراح الثاني - اقتراح بتوسيع المستشفى الأميرى بالقيوم لأنه المستشفى الوحيد بالمديرية فضلا عن ضيق غرفه بالمرضى .

وبعد الإطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة إلى لجنة المالية .

الاقتراح رقم ٦٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى بتطهير مصرف قصاصين الشرق بمركز فاقوس وحفره وإصلاح جسوره .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ :

وبعد الإطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة إلى لجنة الأشغال :

رئيس اللجنة
حمد الباسل

ملحق

لقرار لجنة فحص الاقتراحات والبرافض من الاقتراحات التي لحقتها

بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠

(٥١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد بناحية محلة حسن مركز المحلة الكبرى أربع رلك محيطة بالبلدة المذكورة وقد أضرت بصحة الأهالي ومن الواجب ردها أو تجفيفها بواسطة إنشاء وصلة لعرفها بمصرف منصور بأشأ الذي يصب في مصرف عطف والمسافة بينها وبين المصرف المذكور لا تزيد على كيلو مترو نصف كيلومتر .

وتفضلوا بقبول تحياتي

٢٢ فبراير ١٩٣٠

حسن عبد القادر
عضو المجلس

في مدة خمس سنوات قمتهلك قيمتها بواقع ستين جنبا سنويا . اذ يكون عمر السيارة متوقفا على حالة الطرق خصوصا في الأرياف . وما تفرضه الحكومة وما سيكون زهيدا لا يؤبه له بالنسبة لما يربحه صاحب السيارة طول مدة استعمالها .

اختفت البدان في طريقة فرض الضرائب على السيارات بعضها قدرها بنسبة قوة السيارة . وبعضها بنسبة ما تحرقه من البنزين عند استعمالها وبعضها أراد أن يفرضها بنسبة ما تستهلكه من الكاوتشوك .

وقد اضطر أن خير الضرائب التي فرضت هي الضريبة المفروضة على البنزين فالسيارة تحصل من الضريبة بقدر ما تحرقه من البنزين بمكس ما لو فرضت الضريبة على قوة السيارة لأنه يجوز أن تبقى السيارة أياما وأشهر بدون عمل ويكون صاحبها ملزما بدفع الضريبة المقدرة عليها . أما الكاوتشوك فلا يصح فرض ضريبة عليه لأنه عرضة للتلف لأقل عارض .

اذ قبل ان المزارعين يتنعموا من السكك الزراعية باستعمالها أو تمويلات فذلك هو الواقع . الا أنهم يدفعون نظيره أجرا لأربابها وهؤلاء عند تحصييلهم ذلك الأرباح يحسبون حسابا لما يدفعونه رسما على البنزين الذي يستهلكونه . يبلغ عدد السيارات الشائفة بالقطر المصري ٢٥ ألف سيارة وما يتهلك سنويا من البنزين ٥٠ ألف طن عبارة عن ١٥ مليون جالون فلو فرضت ضريبة قرشان فقط على كل جالون بلغ ذلك ٣٠٠ ألف جنيه سنويا وهذا المبلغ يزداد مع ازدياد عدد السيارات على توالي الأيام والسنين .

كان المقرر لمصلحة الطرق والكرى في ميزانية سنة ١٩٢٤ مبلغ ٣٠٨٤٨ جنبا وفي سنة ١٩٢٥ مبلغ ٣٢٤٩٦١ جنبا ، وفي سنة ١٩٢٦ مبلغ ٤٠٤٥٨١ جنبا وفي سنة ١٩٢٧ مبلغ ٣٧١٢٨٦ جنبا فيرى من ذلك أن ضريبة البنزين اذا فرضت بواقع قرشين على الجالون تكاد تقوم بمصاريف إنشاء الطرق والمحافظة عليها ولا تبقى حاجة لتحصيل الضريبة المفروضة على المزارعين برسم انشاء وتحسين الطرق الزراعية فيتحتم الغاؤها خصوصا أن الضريبة التي تفرض على البنزين هي ضريبة اختيارية وليست إجبارية . ومن المضحك أن أصحاب السيارات لا يشعرون بها لأن أسعار البنزين قابلة للارتفاع والهبوط ، فان سعر الجالون بلغ في وقت ما ١١ قرشا صافا وهو الآن يساوي ستة قروش صاغ فقط .

هذه الضريبة معمول بها في الولايات المتحدة ويطالب الفرنسيون والبريطانيون بحكوماتهم ليا ملوا بمقتضاها لأن فرنسا وإنجلترا تحصل الضريبة الى عهدنا هذا بنسبة قوة السيارات ، والشائع أن الحكومتين شاورتان في تغيير نظامها وفرض الضريبة على ما تستهلك السيارات من البنزين .

أمر تنظيم الطرق وتحسينها لاستعمالها صيفا وشتاء في مصلحة أرباب السيارات لأن في زمن الشتاء تستعمل حركة السيارات في الأرياف بالمرّة وكثيرا ما يكون المجازفون عرضة للأخطار .

ويحسن بالحكومة أن تقي حالا بأمر وضع لوحات بارزة في تقاطع الطرق لتبين الجهات الرئيسية الموصلة إليها كما أنه يحسن أن توضع أسماء البلاد الواقعة في طرق السيارات لتوفر على الركاب وقت الاستفهام والاسترشاد وفي ذلك مصلحة عظيمة لراكي السيارات من الأجانب والسائحين خصوصا .

الاقتراح الثالث — تخفيض أجور المضامع بالسكة الحديدية بمديرية الفيوم لأنها الوسيلة الوحيدة لنقل بضائع المديرية بخلاف المديرية الأخرى ففيها طرق شتى لنقل المضامع مثل النيل وغيره .

وأغنى هذه الفرصة لاقدم لعلكم تاتى استراحي ما

شعبان السيد مؤمن

٢٥ فبراير ١٩٣٠

عضو المجلس

(٥٦)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الفريد شماس افندي وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لعلكم اقتراحا خاصا بتنظيم الطرق الزراعية على نفقة أصحاب السيارات ورفع الضريبة المفروضة على المزارعين تدريجيا لما يسود على هؤلاء من القوائد . ويقدر ما يمكن تحصيله من تلك الضريبة يبلغ لا يقل عن ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وبذلك يمكن استعمال الطرق الزراعية بالأرياف صيفا وشتاء دون تعرض أصحاب السيارات وركابها للأخطار . ومن ضمن الإصلاحات المقترحة ادخالها يحسن ايجاد لوحات بارزة لكل تقاطع وكل بلدة يستعمل بها صاحب السيارة على طريقه ويوفر عليه وقت الاستفهام والاسترشاد .

ولعلكم عظيم الشكر والاحترام .

الاقتراح

اهتمت الحكومة بأمر تنظيم الطرق الزراعية على نفقة المزارعين بفرضها ضريبة على الملاك تحصل سنويا مع الأموال الأميرية . وترك أصحاب السيارات دون أن تتحمل أية ضريبة مع أنهم هم المتفانون منها مباشرة وقد خالفت بذلك الطريقة المنبعة في البلاد الأجنبية .

ان استعمال السيارات الخصوصية وسيارات الأوتوموبيل وسيارات النقل يزداد على توالي الأيام بسرعة عظيمة لما في ذلك من الزواج القضاء الأشغال .

وقد آن الحكومة أن تضع لذلك برنامجا وتحمل أرباب السيارات ما يقتضيه انشاء الطرق والمحافظة عليها من المصاريف خصوصا أن ما يدفعونه سيستفيدونه أيضا .

السيارات على اختلاف أنواعها لا يمكن استعمالها بمجالة جيدة مدة تجاوز العشر السنوات هذا اذا كانت حالة الطرق حسنة أما اذا كانت رديئة فلا تستعمل أكثر من خمس سنوات .

ولكل من الحاليين قيمة في استهلاك ثمن السيارات . لو فرض وكان ثمن السيارة الخاصة لنقل الركاب أو البضائع ٣٠٠ جنيه واستهلك في مدة عشر سنوات فيكون استهلاك ثمنها بواقع ثلاثين جنبا سنويا . أما اذا استهلك

والسبب في هذا يرجع الى عدم تطهير التربة المذكورة سنويا وتوسيعها. لهذا اقترح إما جعل هذه التربة عمومية تسرى عليها أحكام المناوبات وتدخل في جدول الحكومة لتوسيعها وتطهيرها كما حصل بالنسبة لتربة شبي وإما تطهيرها من الفم الى النهاية حالا أى في مدة لا تتجاوز الشهرين وأن تدفع الحكومة المصاريف في مقابل توزيعها هذا العام على جميع المتضمنين بها وأرجو أن ينظر هذا الاقتراح بطريق الاستسبال .

وتفضلوا بقبول تحياتي

١٩٣٠ مارس ٩

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(٥٩)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد طريق موصل من المحلة الكبرى الى المنصورة مارا ببحر يوسف سكني محلة أبوعل الفتوة مركز المحلة الكبرى، ونظرا لأن سكة حديد الحكومة صارت الآن مزدوجة أصبح الطريق المذكور ضيقا جدا ويحصل منه خطر على المارة خصوصا أنه جزء من السكة الزراعية الموصلة من المحلة الى المنصورة.

فضلا عن هذا فإن مصلحة السكة الحديدية بنت حاجزا بالإمختات المسلح بين السكة الحديدية والطريق، وكان أهالي محلة أبوعل إذا حصل عندهم حريق لا يمدون ماء لاطفائه الا من ترعة العباسية، وهذا الحاجز يمنهم من استعمال مياه التربة المذكورة وقت الخطر، لهذا اقترح (أولا) توسيع الطريق المذكور أو تحويله لمحطة أخرى ان أمكن (ثانيا) عمل بوابة صغيرة في بناء الحاجز المتقدم ذكره لا تفتح الا في وقت الخطر ومقتاتها يكون دائما مع خفراء المزلقان .

وتفضلوا بقبول تحياتي

١٩٣٠ مارس ٢٩

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(٦١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك وهذا نصه :
حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتي على هيئة المجلس الموقر وبعد الموافقة عليه يحال على وزارة المالية بطريق الاستسبال ولديكم جزيل الشكر .

فأرجو من هيئة المجلس الموقر أن توافق على هذا الاقتراح الخالص بطلب فرض ضريبة على البترين والقاء الضريبة المفروضة على الملاك برسم الطرق الزراعية وأن يكلف وزارة المواصلات بأن تضع لوحات بارزة عند تقاطع الطرق ، كما أنه يحسن أن تضع لوحات بأسماء البلاد الواقعة على طرق السيارات ما

أنور عبد شماس
عضو المجلس

١٩٣٠ مارس ٦

(٥٧)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد بناحية إشنان مركز المحلة الكبرى مصرف يسمى مصرف إشنان ترعة ٥ يتدفق من البسطة المذكورة ويصب في مصرف السلاهيبة ترعة ٩ وهذا المصرف لم يظهر من مدة وكل ما حصل فيه هو أخذ الحشائش الموجودة به وقد صار الآن لا يصلح للمصرف مطلقا خصوصا أن الألبان التي أخذتها الخناصة بناحية الزعفران أوجدت لها آلات رافعة لمياه الصرف تصب في المصرف المذكور ، ونظرا لعدم تطهير ترده المياه الى الجهة القبلية بدلا من سيرها الطبيعي حتى نشأ عن ذلك ضرر كبير لأطيان الأهالي الذين لا يستطيعون تركيب آلات رافعة للمصرف .

لهذا اقترح السرعة في تطهير المصرف المذكور منعا للضرر .

وتفضلوا بقبول تحياتي

بحريا في ٨ مارس ١٩٣٠

حسن عبد القادر
عضو المجلس

(٥٨)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس ليرقرقه ما يراه وهو :

يوجد بمركز المحلة ترعة اسمها (ترعة سيارة) آخذة من بحر الملاح عند كوبري طيارة الجليلد اسم عزبة الروح أحمد بك حدى، وهذه المسق من المساق الخصوبة المسموية يروى منها نحو ١٤٠٠ فدان والألبان الموجودة بنائها لا تصلها المياه حتى ولا في زمن الفيضان الا بصعوبة، وقد تقدمت جملة شكوى من الأهالي للمتضمنين بخصوص ذلك .

في سنة ١٨٩٨ بنى مركز الصف التاج لمديرية الجبلة قطعة جبلية مجاورة لصف الجبل الشرق لم يكن فيها ساكن بالمرّة .

وكان من الصعب جدا أن يقبل أى موظف من موظفي الحكومة للوجود بهذا المركز لعدم وجود مساكن به من جهة ولصعوبة المواصلات من جهة أخرى . اللهم إلا اذا كانت الحكومة غير راضية عن ذلك الموظف الذى تنقله تلك الجهة وتريد تأديسه .

يجاور المركز من الجهة الشرقية الجبل الشرق ويوجد هناك قطعة أرض صحيرية غير صالحة للزراعة أحدث بها بعض الأهالي وصغار الموظفين مبانى لتقسيم برد الشتاء وحرارة الصيف ، وهذه الطريقة أمكن بعض الموظفين أن يجدد مساكن للسكنى بها وفلا قلت شكوى الموظفين من الضرر من الوجود بهذا المركز .

كان الواجب على الحكومة أن تشجع من يريد البناء بتلك القطعة وتمطيه ما يريد البناء فيه بلائى وبهذه الوسيلة يمكن انتشار العمران بتلك الجهة وتفتح وطأة نظم الموظفين عند تقهلم لهذا المركز .

ولكن وزارة المالية بدلا من أن تشجعهم على البناء والتعمير فرضت عليهم ضرائب إيجار للقر الواحد خمسة مليات وهذه حالة تقلل من الاقبال على التعمير والبناء وانتشار العمران وخصوصا فإن معظم الذين أوجدوا فيها البناء في حالة فقر .

وبما أنه من العدل بيع تلك القطعة للأشخاص المقيمين بها لمن يريد البناء بها أيضا بأثمان مناسبة تنسج على عشر سنوات .

لذلك اُتفق بعد الموافقة على هذا الاقتراح حاله على وزارة المالية بطريق الاستئصال للنظر في هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

محمد مكرم
عضو المجلس

(٦٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر مجازى وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة وأجيبا بقوله مع مزيد الاحترام .

مصرف قضاة الشرق بمركز فاقوس شرقية رى أول يندى من أخيرة السعديين وينتهى في فجر البحر . وطوله أكثر من خمسة عشر كيلومترا . ويخضع بالصرف فيه البلاد الآتية :

(١) الصالحية (٢) سماكين الشرق (٣) قضاة الشرق (٤) الأخوية .

وهذا المصرف مضمّن عليه أكثر من خمس سنوات بدون تطهير وحالة الآن رديئة جدا لوجود ردم وأتجار وحشائش كثيرة . وهو طريق ملاحق للواصلات ونقل الحاصلات الزراعية بين تلك البلاد .

فعلية :

أقترح تطهير المصرف وحفره بالكراتك واصلاح جسوره للانتفاع بال مصرف منه . وللمهولة للملاحة فيه والمروء على جسوره بالمرات والأوتوموبيلات .

وتفضلوا لودلكم بقبول عظيم تحيى واحترامى ما

٢٧ مارس سنة ١٩٣٠
متولى عمر مجازى
عضو المجلس

ملحق رقم ١٣٣

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرسى وزيرك بإنشاء مستشفى ببندر بيا يكون تابعا لوزارة الأوقاف

(التقرير حضرة الشيخ المحترم محمد عبد ياقا)

أحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بجلسته ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ فبحثته اللجنة في جلسته ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة الدكتور سالم هندواى بك مدير القسم الطبي بوزارة الأوقاف مندوبا عنها .

وقد تناول بحث اللجنة الرغبة التى تضمنها الاقتراح والأسباب التى بنيت عليها وهى تلخص فى أن مركزا بيا خلون مستشفى وأن عدد سكانه يبلغ نحو مائة وثمانين ألف نسمة ولوزارة الأوقاف به سبعة آلاف فدان وقفا خيرا وأن من خير أعمال البر التى تنفق وإرادة الواقفين إنشاء مستشفى بهذا المركز يكون تابعا لوزارة الأوقاف .

وقد أبدى حضرة مندوب الوزارة أن من القواعد التى جرت عليها الوزارة فى إنشاء المستشفيات والعيادات الخارجية أن يكون للوزارة فى الجهات التى لها فيها أحيان عيادات خارجية لجنة رىبالها العاملين فى أحيائها ولأهل تلك الجهات تحقيقا لرغبة البرلمان التى سبق أن أبدعها فى هذا الشأن . وأن للوزارة بمركز بيا فتشبا كبرا ويصح أن تنظر الوزارة فى إنشاء عيادة خارجية به أسوة بالعيادات الخارجية الأخرى التى أنشأتها الوزارة فى شياش وشالوه والمطاعة وتحتشش الوادى ولكن هذا غير ميسور فى هذا العام نظرا لانهاء وضع الميزانية

وقد تناول بحث اللجنة الرغبة التي تضمنها الاقتراح والأسباب التي بنيت عليها وهي تلخص في أن ببلدة ميت النصارى مسجدا واحدا وقد تهدم منذ ثلاث سنوات وأهلها فقراء لا يستطيعون تجديده وأن الشعائر الدينية معطلة في البلدة المذكورة .

فأبدى فضيلة مندوب الوزارة أنه بعد تقرير الميزانية وتعيين المبالغ اللازمة لضم مساجد لوزارة الأوقاف تنتظر الوزارة في هذا المسجد مرة أخرى — لأنها سبق أن نظرت في شأنه وأرجأت ضمه إليها لوجود مساجد كان لها من الأهمية ما استدعى تقديمها عليه — وبني سمحت حالة الميزانية بضمه إليها وكانت له أهمية تستدعي تقديمه على غيره من المساجد الأخرى المطلوب ضمها فإن الوزارة تقرر ضمه إليها وتقوم بجميع ما يلزم لإقامة الشعائر فيه .

وترى اللجنة بعد هذا البيان أن تعيل الاقتراح الى وزارة الأوقاف .

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح الملحق بهذا التقرير الى وزارة الأوقاف للنظر في تنفيذه ما

رئيس اللجنة
أحمد علي

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض اقتراحي الآتي على المجلس ليقدر فيه ما يراه :

يوجد ببلدة ميت النصارى مركز المحلة الكبرى مسجد واحد لإقامة الشعائر الدينية وقد تهدم هذا المسجد من نحو الثلاث السنوات وأهالي تلك الجهة فقراء لا يمكنهم بناء المسجد المذكور وقد تقدمت منهم عرضة على المجلس بهذا الشأن فأحالها الى وزارة الأوقاف التي أحالتها بدورها الى مأمورية المحلة الكبرى وقد حضر مفتش المساجد في يوم ٨ مايو سنة ١٩٢٨ وعاين المسجد وظهر له أنه انهزم فعلا وأن الشعائر الدينية معطلة في تلك البلدة .

لهذا أقترح بناء المسجد المذكور بمعرفة وزارة الأوقاف .

وتفضلوا بقبول تحياتي ما

حسن عبد القادر
عضو المجلس

١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

وستنظر الوزارة في السنة المقبلة في أن تنشئ بمركزها عيادة خارجية لا مستشفى لأنه فضلا عن كثرة النفقات التي يتطلبها إيجاد المستشفى فاقب ببلدة بني سويف مستشفى داخليا ويمكن أن يرسل إليه من تستدعي حالتهم الوجود في المستشفى والمسافة بينهما قريبة .

وترى اللجنة بعد هذا البيان الذي أدلى به حضرة مندوب الوزارة أن تعيل الاقتراح الى وزارة الأوقاف .

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح الملحق بهذا التقرير الى وزارة الأوقاف ما

رئيس اللجنة
أحمد علي

نص الاقتراح :

لوزارة الأوقاف في مركزها بمديرية بني سويف سبعة آلاف فدان أوقاف خيرية والمركز بحاجة شديدة الى مستشفى إذ أنه خلو منها مع أن عدد سكانه يقرب من مائة ومائة ألف نسمة والاتفاق على هذا المستشفى يتفق وما أراده الواقف من أعمال البر .

لذلك :

أقترح على المجلس إنشاء مستشفى ببندر بيا يكون تابعا لوزارة الأوقاف ما

صمى وزير
عضو المجلس

ملحق رقم ١٣٤

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبدالقادر بخيام وزارة الأوقاف ببناء مسجد ببلدة ميت النصارى التابع لمركز المحلة الكبرى

(للقدر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلسه ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ فيجيبه اللجنة في جلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور فضيلة مدير قسم المساجد مندوبا عن وزارة الأوقاف .

الشيء الأول من المريضة رقم ٥١ المقدمة من أحد الحلال وآخرين
من أهالي فارسكور دقهلية في يناير سنة ١٩٣٠

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ آدم الله ملاه أمين

يرفع هذا لمرحمة أهالي بندر فارسكور دقهلية ولهم كبير الأمل وعظيم
الشفقة في إجابة ملتصمهم الحق الذي تكرر من طلبه مع شدة الحاجة إليه .

كان يندوننا خمسة مساجد حاضرة تمام فيها الشاثر ولها أوقاف ريعها
الشهري وأقرضا وضمت الأوقاف بينها عليه من زمن بعيد أمثلتها من
العبارة والتبريم حتى تهدم ثلاثة مساجد : الانصارى والحسينى والشورى
وصارت علاقتنا ذوات ومأوى للحيوانات .

وبالقى عندنا مسجدان الحيدى والكودكى إذا توجه اليهما أى قاصد
فكأنما أتى إلى المقابر لا حصر فيها يصلح للاقتراش ولا نور يصهما بل
ظلام وحالة تستطف ذوى المراحم خصوصا في موسم العبادة المقرر له
التوسعة بزيادة السراج

وطالما طلبنا من تبريم المسجدين المذكورين وبياضهما من الداخل والخارج
وتبريم وبياض منارتيهما التين لا نطلبها في هذا الوقت لأنهما من الآثار
القديمية القيمة وأصلح دورتي مياههما وكسجهما وبيلط سفيفهما اللذين
تصب منهما الأمطار على المصلين وتجهل أرض مسجد الحيدى وتجديد
الثلاثة المساجد التي أمثلتها الأوقاف حتى تهتمت وغير ذلك من الإصلاحات
فلم نجيب طلبنا .

فلما استعطف دولكم راجين اسامنا بما تقدم تنفيذنا لغرض الواقفين .

ملعى رقم ١٣٦

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعراض

عن العراض التي فصلت فيها بملعة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠

القسم العاشر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم مرز جرم افندو)

العراض التي رأت اللجنة حفظها

مريضة رقم ٥٥ — مقدمة من على عبد الفتاح من أهالي روض الفرج
القاهرة — بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ — بالتظلم من أن مصلحة الصحة لم
تخطه بخصة له الذي يشتغل فيه بصناعة الفشار بينما أعطت ترخيصا إلى

ملعى رقم ١٣٥

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

من الشيء الأول من المريضة رقم ٥١ المقدمة من أحد الحلال وآخرين من
أهالي بندر فارسكور دقهلية بطلب تعمير مسجد الحيدى والكودكى
وتجديد مساجد الانصارى والحسينى والشورى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا)

أحال المجلس بملعة ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٠ المريضة المذكورة إلى لجنة
الأوقاف والمواصلات لتتخذ كل منهما فيها مخرجها .
والذى يخص لجنة الأوقاف مما ورد فيها هو الشطر الأول منها وخلاصته
أن يندون فارسكور خمسة مساجد لها أوقاف ذات ريع وأقرتها منها ثلاثة
وهي مساجد الانصارى والحسينى والشورى وبقى اثنان وهما مسجد
الحيدى والكودكى في حاجة إلى التعمير والإصلاح .

ويطلب مقدمو المريضة تعمير مسجد الحيدى والكودكى المذكورين
بالفرش والنور وبياضهما وجعلهما صالحين للعبادة وتجديد الثلاثة المساجد
الأخرى .

بحثت اللجنة هذا الشيء من المريضة بملعة ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ بحضور
فضيلة مدير قسم المساجد متدوبا عن وزارة الأوقاف فأبدى فضيلته
أن مسجد الحيدى والكودكى مسجدان طامران تمام الشاثر فيهما ولكل
منهما امام عالم وأن مسجد الحيدى كان يحتاج لإصلاحات طفيفة وقد
انتهت في ٦ فبراير الماضى وأنهما لا يحتاجان من الحصر الا قرش البايكة
الأولى فقط بمسجد الحيدى وقرش البايكة الأولى وبين الأعشمة بمسجد
الكودكى وجار تشييد ١٢٧٧ مترا من الحصر للمسجد الأول و١٣٦ مترا
للمسجد الثانى .

أما البياض فليس من المسائل الجوهرية مادام المسجدان طامرين
وأما الثلاثة المساجد الأخرى فهي خيرية ومتنظر الوزارة في تجديدهما حين يأتى
دورها عملا بالقاعدة التي تجرى عليها الوزارة من تقديم الأهم على المهم في
إنشاء المساجد بحسب ما تسمح به ميزانيتها .

وترى اللجنة بهذا البيان أن تحيل المريضة إلى وزارة الأوقاف .

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع إحالة الشيء الأول من المريضة رقم ٥١ الملحق
بهذا التقرير إلى وزارة الأوقاف ما

رئيس اللجنة

أحمد مل

الاقترح رقم ٦٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي عبد مروان
بقيام وزارة الأوقاف ببناء مسجد سيدى علي العدواى بناحية بيل مراكطينا .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

الاقترح رقم ٦٧ - المقدم من حضرة بعلخير مصرف الحاج يوسف يباحية
الحامول يرادى من أعمال فنتيش رى زقى .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقترح رقم ٦٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر
بتوصيل بجزيرة الى ناحية البرج ومد سكة حديد الدلتا من بطيم الى البرج .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى اللجنة الأشغال والمواصلات .

الاقترح رقم ٦٩ - المقدم من حضرة بانشاء ترعة في حدود أطيان موسى
باشا ومقرب بك وتتصل بترعة بلقيا لرى بعض الأراضي .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأشغال .

الاقترح رقم ٧٠ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ طه حسين بتشكيل
لجنة لبحث شكوى صيادي المطرية بمركز المنلة .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

الاقترح رقم ٧١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الغفار بك
بصل كوبرى قريبا من بلد شياطس وساحل الجوارب متوفية .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة الأشغال .

مصنع المسبوا وما يتاحكى ومصنع السببة هدى هاتم شرابوى . ومن أنه حكم
بناق عمله بناء على مخالفة حررت ضده ويطلب اعطاء الرخصة خصوصا
وأن عمله يجاور للصنعين المذكورين .

قررت اللجنة حفظها .

المرائض التي رأت اللجنة إحالتها الى الوزارات المختصة

عريضة رقم ٦٢ - مقدمة من أيوب مفار التاجر ببولاق مصر - بتاريخ
٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - يقول فيها إنه كان سستا جرا قطعة أرض من مصلحة
التجارة وجعل منها مكتبا للتجارة ومقهى ولكن بسبب مذهبه السياسى
ألزته المصلحة بالأخلاء وحكالمها وقد تكبد خسارة مبالغ كبيرة بسبب
ذلك ويطلب اعطاء هذه القطعة ومستند لدم الأيجار اللازم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية ؟

رئيس اللجنة

حمد الباسل

ملحق رقم ١٢٧

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرر لجنة لخص الاقتراحات والمرائض

عن الاقتراحات التي لخصتها بجلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠

(المقرر حضرة الشيخ المحترم مرزبوم افندى) .

أحال المجلس الاقتراحات الآتية الى اللجنة :

الاقترح رقم ٦٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود علي مهنا بك
بانشاء منازل لنزل القطن ونسجه بالمندارس الصناعية الموجودة الآن في مواضع
المديرية واتساع أقسامها أو انشاء منازل خاصة بالقاهرة والاسكندرية .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

الاقترح رقم ٦٥ - المقدم من حضرة بسلام جز من سكة زراعية على
رياح البحيرة الى مصلحة الطرق لعبائته والنهاية به .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؟

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلات .

(٦٥)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود علي مهنا بك وهذا نصه :
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
أتشرف بمرض اقترأى راجيا عرضه على هيئة المجلس .
وتفضلوا بقبول استراعى ما

٣١ مارس سنة ١٩٣٠ محمود علي مهنا

توجد سكة زراعية على ديار الجيرة بالبر الأيسر من التوفيقية الى الفاطر
كفر بولين .

وعند كيلو ٨٨ يندى أبودباب القديم وفي البر الأيسر منه طريق يوصل
لحكم حاد طامحة المركز .

لهذا أقترح أن يسلم هذا الجزء لمصلحة الطرق مع باقي المسافة الموصلة
للمركز لاعداده وصيانته لأن يكون طريقا منتظما يوصل لجامعة المركز وتتصل
السكك الزراعية ببعضها .

(٦٦)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
يتشرف علي محمد مروان بمرض هذا الاقترح على المجلس الوافر لافارره
وتحويله على وزارة الأوقاف رغبة في العمل على تنفيذه :

يوجد بناحية بيلا مركز طلفا غربية جامع لولي الله سيدي علي المداوي
موقوف عليه أطيان بزيام الناحية المذكورة لما أراد سنوى عظيم لم يصرف
منه شيء في شؤون هذا الجامع . والجامع المذكور هلم من مدة تزيد على الثلاثين
سنة ولم يمدد له الآن ، وكثيرا ما كان أهالي هذه البلدة يشكون ويتظلمون
لوزارة يطلب بناءه ولم يحجب لهم طلب .

وحيث أن بيلا من البلاد المهمة الكبيرة ويبلغ عدد أهلها ما يزيد على
١٥٠٠٠ نفس أقترح وأطلب من وزارة الأوقاف (برضاء عظيم) الاسراع
في بناء هذا الجامع من إيراد المتجدد من مدة مدينة حتى أكون وأهالي بيلا
لها من الشاكرين .

وتفضلوا بقبول عظيم استراعى ما

علي محمد مروان
عضو المجلس

٢ أبريل سنة ١٩٣٠

الاقترح رقم ٧٢ - المقدم من حضرته باصلاح الطريق الواقع بين كفر
زرقان وكفر الزيات على البر الأيمن لقرعة الباجورية .

أحيل هذا الاقترح بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠
وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة باجماع الآراء اعتباره اقتراما بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائر
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المواصلا .

الاقترح رقم ٧٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمي الزوي بك
بعض مدارس البين والبنات والمدارس التي تديرها مجالس المديرية الى
وزارة المعارف تحويلها لطرق التعليم ورغبة في ترقيتها .

أحيل هذا الاقترح بجلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠
وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة باجماع الآراء اعتباره اقتراما بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائر
نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المعارف ما

رئيس اللجنة
حمد الباسل

(٦٤)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود علي مهنا بك وهذا نصه :
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
أتشرف بتقديم اقترأى راجيا عرضه على هيئة المجلس .
وتفضلوا بقبول استراعى ما

٣١ مارس سنة ١٩٣٠ محمود علي مهنا

تبذل الحكومات المختلفة جهودات هائلة لا تكثر من زرع أصناف القطن
خصوصا الطويل الشعر لفضانة مقطوعة تمامها ومصانها من هذا الصنف
الذي زادت عليه الطلبات في السنوات الأخيرة .

وقد أثرت هذه الجهود فلا في بعض الجهات مما سيؤدي حتى إلى
مزاحمة هذه الأصناف للقطن المصري مع ما انتاز به لأن من جودة صفته
ومثانة ثيله اللولية .

وما نتيجة هذه المزاحمة إلا إرباب تجارتها وانخفاض ثمنه كما وصلت إليه
أسعاره هذا العام حتى توالى الأزمات التي تهددت في ثروتها من جراء ذلك
ولا بد لاتقارح هذه الأزمات من عمل أساسي تقوم به الحكومة وهو إنشاء
مغازل ومصانع لنزل القطن ونسجه حتى تستغنى البلاد من المسبوجات
القطنية مقادير كبيرة كل عام يبلغ ثمنها أضعاف ما تجنيه البلاد من زواجة
القطن الذي يبيعه المزارع بأجنس الأثمان .

لهذا أقترح التفكير في إنشاء مغازل ومصانع بالمدارس الصناعية الموجودة
الآن في حواصم المديرية واتساع أقسامها أو إنشاء مغازل خاصة بالقاهرة
والاسكندرية ما

محمود علي مهنا
عضو المجلس

(٦٩)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد بناحية بقايا التابعة لمركز المحلة الكبرى ترعة لا تصل المياه الى نهايتها
وكثيرا ما حصلت الشكوى من الأهالي بسبب عدم وصول المياه الى أطيانهم
وكانت هذه المسق تتدفق من ترعة تشيل بواسطة ماسورة آخذة من التربة
المذكورة .

وحيث انه يوجد الآن ماسورة رى مركبة على مصرف وصلة الميام رى
أطيان المرحوم موسى باشا آخذة من ترعة تشيل ، ولذا فاني أقترح إنشاء
ترعة في حدود أطيان موسى باشا ويقرب بك تأخذ من هذه الماسورة
وتصل بترعة بليقا وبهذه الطريقة تتدفق نهاية التربة المذكورة من هذه
الترعة الصغيرة التي لا تتكلف شيئا كثيرا على الوزارة ، ومن الجائز أن الملك
متى تحققوا من فائدة هذا المشروع تنازلوا عن ثمن الأطيان التي تمر بها هذه
الترعة الجديدة .

وتفضلوا بقبول تحياتي

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢ أبريل سنة ١٩٣٠

(٧٠)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ طه حسين وهذا نصه :

أقترح بتشكيل لجنة وقيامها بطرفة التربة ومعرفة شكوى الصيادين

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحي هذا على هيئة المجلس المقرر بأمل إقراره بعد نظره .
تقع مدينة المطرية التابعة لمركز التربة في وسط مياه بحيرة التربة ويبلغ تعداد
أهاليها نحو المئتين ألفا حسب التعداد الأخير وليس لهم صناعة يعيشون منها
إلا صيد السمك وبيعها .

هؤلاء السكان قد ساء حظهم في بضع السنوات الماضية حيث قل مورد
السمك بالبحيرة حتى يحجز عن كفاف عيشهم فضلا عن تسديد الضرائب
للمروطة عليهم بلجنة الحكومة .

وكثيرا ما طلبوا من الحكومة أن تمنع عنهم بعض الأسباب التي يرونها
موجبة لقلّة مورد السمك أو عمل تحسينات تقتضي زيادته ولكن الحكومة

(٦٧)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يشرف على محمد مروان بعرض هذا الاقتراح على المجلس بأمل تحويله
على وزارة الأشغال للاسراع بتنفيذه :

يوجد بناحية الحامول يباري من أعمال تخفيض رى زفتي مصرف مشهور
باسم مصرف الحاج يوسف عموي لصرف أطيان كثيرة للأهالي ولمصلحة
الأغلاك الأميرية ، ومصلحة الرى أهملت تطهير هذا المصرف من مدة حتى
أصبحت حالة الصرف فيه سيئة جدا وحصل ضرر عظيم للأطيان الواقعة
عليه ، لهذا أقترح تطهير هذا المصرف وبجمله بمحالة صالحة حتى يعود بالفائدة
المطلوبة منه وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي

علي محمد مروان
عضو المجلس

٢ أبريل سنة ١٩٣٠

(٦٨)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

أهالي ناحية بطليم مركز كفر الشيخ غربية محرومون من ماء النيل حتى
في زمن الفيضان لأن بحر تربة ينتهي الى بلدة بطليم فقط ، أما باقي البلاد الأخرى
وهي الشيخ مبارك والريح والساحلين البحري والقبيل والتأمين والبرج فكلمها
محرومة من المياه مع أن المسافة بين بطليم والبرج لا تزيد على اثني عشر ميوترا
وجميع أهالي البلاد المذكورة ومواسمهم محرومون من مياه الفيضان .

وأیضا سكة حديد الدثا واصله الى بطليم فقط دون تلك البلاد ، لهذا أقترح :
أولا — توصيل بحر تربة ل ناحية البرج .

ثانيا — مد السكة الحديدية من بطليم الى البرج .

وتفضلوا بقبول تحياتي

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٣١ مارس سنة ١٩٣٠

فراقة بأهالى هذه الجهات المتراخية بالسكان وتهوينا للتاعب التي يلاقونها في الانتقال أرجو الموافقة على إنشاء كوبرى قريبا من شياطس أو ساحل الجوارب من تلك الجهة حتى تخف المصاعب الكثيرة التي يصادفها الناس في انتقالهم ، وخصوصا أن الأهالى هناك فهم أغنياء وهم على استعداد لأن يشاركوا الحكومة في مصاريف الكوبرى الذى تقررده في إحدى البلديات المذكورتين ٥

٩ أبريل سنة ١٩٢٠
حسين عبد الغفار
عضو المجلس

(٧٢)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الغفار بك وهذا نصه :
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أرجو أن تفضلوا بعرض اقتراعى على المجلس آملا أن يوافق عليه .

ان مصلحة الطرق مهتد الطريق الكائن بين كوبرى مسرنا وكفرزقان على البرالائين لقرعة الباجورية بزام مديرية المنوفية وأصلحته .

وبجيت المسافة بين كفرزقان وكفر الزيات مهمة . فربما أن يتوجه المصلحة بالعباية وتم اصلاح ما بين من هذا الطريق حتى يسهل الانتقال بالسيارات والعربات الى كفر الزيات على هذا الطريق ولا سيما أن المنوفية مع وفرة سكانها وتراحم أهاليها قليلة الحظ في الطرق المهدمة . وأمر هذه الطرق بعد انتشار السيارات أصبح ضروريا لقضاء المصالح بوسعة التواصل .

فلما أقترح على المجلس أن يفضل بالموافقة على اصلاح الطريق المشار اليه بين كفرزقان وكفر الزيات ٥

٩ أبريل سنة ١٩٢٠
حسين عبد الغفار
عضو المجلس

(٧٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمى الروبى بك وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو تقديم اقتراعى هذا المجلس ولبلدكم الشكر .

التعليم الابتدائي هو المرحلة الأولى من المراحل التي يمر بها تلميذنا وأغب الوصول الى التعليم العالي والالتصوى فهو الأساس الذى بنى عليه أكبر تلميذ مفيد للرقى العلمى في البلاد كما أنه الأساس الذى تشاد عليه دعائم الثقافة

لم تمل شيئا من هذا حتى ضاق بهم البئس وهاجر كثير منهم بلده تاركين عاهلهم يتسولون .

وحيث أنه بالانصاف مع هؤلاء الأهالى وبمجت حالتهم ومعرفة الأسباب الموجبة لقله إيراد السمك متصفا من قائل أنه تسبب من تصرف الحكومة بمرور المراكب التجارية في البحيرة ، ومن قائل أن سببه انعدام المراكب التي كانت بالبحيرة سابقا والتي كان يفتات منها السمك ، ومن قائل أن السبب هو ترك أهالى البلاد المجاورة للبحيرة والقاطنين بالجبلز يصلون حوشا في أطراف البحيرة وشواطئها ، والتي من عادة السمك الصغير أن يأوى إليها ويترقب فيها لفرقة المياه بها حتى إذا تقوى دخل المياه العميقة حيث يستطيع أن يمشى ويغو ، ومن قائل أن سببه قلّة الفتحات الموصلة بمياه البحيرة بالبحر الأبيض المتوسط وغير ذلك .

وحيث أن مثل هذا العدد العظيم من الناس لا يجوز أن يترك ويحمل بدون مساعدة فعلية لصالح عيشهم .

لذلك :

أقترح على وزارة المالية أن تميم لجنة يكون من بينها اخصائى في حيد الاحماك وتنتقل الى المطرية وتتصل ببعض الأهالى وتبحث معهم الأسباب الحقيقية لقله مورد السمك ، وأن مقتنع أنه بهذه الطريقة تهتدى للسلة ومعرفة الدواء الناجع ، ومتى كان كذلك تقدم تقريرا عما رآه وزارة المالية ، ويصدر اطلاق الوزارة ومعرفة الأسباب لما كان منها يصح منه بأوامر ادارية تصدر أمرها به ، وما كان يحتاج الى التسريع بخدم للبرلمان مشروع القانون اللازم لذلك شفقة هؤلاء الناس من جهة ولزيادة الانتاج من جهة ثانية .

وتفضلوا بقبول احترامى ٥

٩ أبريل سنة ١٩٢٠
طه حسين
عضو المجلس

(٧١)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الغفار بك وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن تفضلوا بعرض اقتراعى الآتى على المجلس لواقعة عليه :

يوجد كوبرى قريبا من بلدة مسرنا منوفية وآخر عند بلدة كفر ديج . والمسافة بين البلدين حوالى العشرين كيلو بالأهالى الكثافة في هذه الجهة إذا شامت الذهاب الى تلا أو العودة منها صادفت مصاعب كثيرة . ولا سيما كفر زقان وساحل الجوارب وشياطس وكفر السومالية وكفر الشيخ وبشادى وزاوية البقل وبشادى وكفر الجمالة .

والسرفى عدم التنفيذ والعمل بتلك المشورات أن المجالس ترى أنها مصدر السلطة التي تعين على تلك المدارس فإذا جاء من المفتشين ما لا يتفق مع ما ترده جعلت نصيبه الأهمال .

لا أقول أن المجالس لا تنظر إلى المصلحة العامة بل أن رجالها مصلحون ويشدون مضمة البلاد ويهتمون برق تلك المدارس . ولكن اختلاف نظر الأشخاص من المفتشين ونظر حضرات رجال المجالس الذين ليسوا اثنين في هذا الموضوع هو الأمر الذي بسببه تحدثت جذوة تلك المدارس وأضفا منها نور الترقى .

أقول هذا ولا غشاضة فيه على رجال المجالس فإن الطبيب لا يتألم أبدا إذا قُت له أنه لا تجيد المرافعة أمام المحكمة كما يجيدها المحامى وكذلك إذا فضلت الطبيب في أعماله على المحامى لتلك وجهة وعمل هو فيه أوسع وهو به أولى (وكل ميسرنا خلق له) .

لا تنوزي الأمانة على إثبات تأخر تلك المدارس من وجوه كثيرة ولأسباب متعددة .

وإذا كان المعلم هو البالد الأقوى في بناء التعلم وكفايته علميا وعمليا هي المقياس الذي يصح أن نعتبره ميارا لرق التعلم ونحطاطه فيكفينا دليلا على انحطاط مدارس المجالس حالة المعلمين فيها .

فهذا أتراسمه عمل من عدد مقضى المدارس الابتدائية مجالس المدرسين ومؤهلهم للتعليم وقد ظهر منه أن عدد المدرسين الذين يحملون شهادات طالبة للتدريس من مدارس المعلمين العليا ودار العلوم لم تبلغ نسبتهم في أرق مدرسة أكثر من ٢٤ ٪ . على أنها تقطع في بعض المدارس إلى ٧ ٪ . يختلف مدارس الحكومة فإن كل معلمها إلا القليل من المعلمين للشهادات الخاصة بالتدريس .

وهذا أمر يؤسف له أشد الأسف ولا يتفق بحال مع الرق العلمى في العهد الحاضر .

ولو كانت هذه النسبة ناشئة عن عوز في المعلمين الصالحين وقلة الأكفاء الحاملين للشهادات العليا لفتنا ضرورة تحمكت ويجب الخوض لحكمها ريثما نحال التخصص منها . فنرجع المعلمين الأكفاء الكافين لحاجة البلاد ، ولكن الأمر الواقع هو أن الحكومة احتاحت من عهد بيد لهذا الأمر ووصت مدارس المعلمين ونرى الآن عددا من حامل الشهادات العالية ممن نظموا إلى في التعلم الابتدائي والثانوي زمام طالين من العمل وهما هم يقدون على أبواب الوزارات يتوسلون طالين وظائف كتابية أو غير كتابية مما لا يتفق مع ما أهملوا له من التعلم ، وكأنه قد ضاع هذا المال الذي أفتقت عليهم وزارة المعارف من ميزانية الدولة في كل تلك السنين .

هؤلاء الأكفاء ضيع وقته وشبابهم بين الطلب والمنع بينما نرى أن الذين يقومون بترية أبناء الأمة أناس غير حائزين للصفات التي نعوهم لأهمهم كل ذلك دارة الغير المستعدة في مجالس المدرسين .

البامة - ولن يكون البناء قويا إلا إذا كان أساسه ثابتا متينا - والشعوب الراقية في جميع بلاد العالم تنهت بنهضةها العلمية والفنية على إصلاح التعليم من أساسه وكما ظهر عيب فيه أصلحته في الحال .

ونحن نلاحظ أن عددا كبيرا من أبناء الأمة يتعلم الآن في مدارس غيرها مجالس المدرسين . ومن الجدلون الآتي يظهر علينا عدد المدارس الابتدائية للبنين والبنات التي تتولى إدارتها وزارة المعارف ومجالس المدرسين حسب أتراسمه عمل في أول يناير سنة ١٩٣٠ :

المدارس الابتدائية	المدارس			الطلاب	
	بنين	بنات	الجملة	بنين	بنات
مدارس غيرها { وزارة المعارف	٤٧	١٦	٦٣	١٦٦٣٦	٢٢٥٠
مدارس غيرها { مجالس المدرسين	٧١	١٣	٨٤	١٣٠٦٤	٢٩١٠

من هذا الجدلون يتضح جليا أن ما تقوم به مجالس المدرسين من التعلم الابتدائي يقرب كثيرا إلى ما تقوم به وزارة المعارف من هذا النوع من التعليم .

وقد لاحظنا أيضا أن مجالس المدرسين منذ ٢٠ عاما أى من يوم أن عهد إليها بإدارة بعض شؤون البلاد التعليمية كانت قد قررت خيرية على الأبطالين قدرها ٥ ٪ من الأموال تخصص لشؤون التعليم بجميع أنواعه ثم أخذت تلك الخيرية تتزايد تدريجيا في كل عشرين سنة إلى أن بلغت ١٢ ٪ و ١٥ ٪ حتى تضخم ما يهيى للتعليم ووصل إلى مبلغ عظيم إذا أحسن استعماله في شؤون التعليم الخاصة وتولى تدبيره والمهينة على التعليم الذي خصص له رجال اختصاصيون في التعليم متفرغون له لا تشغلهم عنه شواغل أخرى سوى باعظم الفوائد التي تكون سببا في انتشار التعليم وترقيته وقيا وأرضا أمام أمين الشعب الذي تؤخذ منه تلك الضرائب .

وأن مجالس المدرسين لها مهام كثيرة وشواغل متعددة في شؤون الدولة المختلفة وإذا وزعنا وقتها وجهدها على مقاصدها ومطالبها لا يمكن أن يخطئ التعليم الابتدائي بالمقدار اللازم له من تلك الأوقات ولا من ذلك الجهد .

وقدنا من هذا أن تلك المدارس لم يبرهن في مدة عشرين عاما على أنها وصلت إلى نهضة تقتضى بها مع أحوالها من المدارس التي غيرها وزارة المعارف لا في درجة التعليم ولا في حسن النظام ولا في سير التدريس .

نعم إن وزارة المعارف ترسل مفتشيها إلى مدارس مجالس المدرسين وتحتفل تلك المجالس بما يرى حضرات المفتشين من أنواع الإصلاح في تداريرهم الكيفية بترية تلك المدارس لو اتبعت ولكنها مع الأسف لا تنجها ولا تعمل بها ولا تنفذ أكثر ما يأتي به المفتشون من المشورات

ملحق رقم ١٣٨

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٠)

لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن المرائض التي فصلت فيها بملسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠.

(المقرر حضرة الشيخ المرحوم مزبور اندى).

المرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة.

عريضة رقم ١٤٦ — مقدمة من محمود جاد وآخرين من عمال نظافة العاصمة — بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ — يطالبون فيها بزيادة الأجر الذي يتقاضونه وقدره ستة قروش يوبيا .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٤٨ — مقدمة من محمد البيومي بجرمه أحد مستأجرى أطيان وزارة الأوقاف ومقيم بشوان — بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ — يطلب فيها تسوية اختلاف الذي بينه وبين وزارة الأوقاف بالاتفاق الودي .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٥٠ — مقدمة من طاهر يونان كاتب محبة مركز قوص سابقا ومقيم بالعام قبل مركز أبو تيج — بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ — بالتظلم من رفته من وظيفة من مدة أربع سنوات ويطلب أعادته إليها .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٥٢ — مقدمة من محمد أحمد شالي المراكبي من الأحمدية مركز شربين — بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ — بالشكوى من تصرفات أحد الأهالي معه .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٥٥ — مقدمة من أبو الملا أحمد مرور الزاوي بتاجية الدجون مركز كفر الزيات — بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ — يطلب فيها إبطال السجن من غفلة شرعية وكذلك إلغاء القانون الخاص بسن الحضانة .
قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٦٢ — مقدمة من أحمد حسن الشريف رئيس مدرسة الشطية الإلزامية بمركز نجح حمادي — بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ — بالتظلم من قرار لجنة التعليم الأزلي بقطع عشرة أيام من راتبه ونقله إلى جهة أخرى ببيعة من العمران لأن هذا القرار كان بناء على شكوى ملفقة قدمت من صهره .
قررت اللجنة حفظها .

أذن فلا بد من التفكير في إزالة الضرر .

وإن الذي ي بناء من حال مدارس البنين ترى مثله أو أكثر منه عيوباً في مدارس البنات التي هي أسوأ إلى العناية والرعاية لطرف كثيرة .

وإذن فلا بد لنا حتماً من التفكير في التخلص من الحالة الراهنة .

والتعليم الصناعي أيضاً لنا عليه من الملاحظات مثل ما لاحظناه على التعليم الابتدائي مما يبين منه أن بقاء ادارته في أيدي مجالس المديرية ليس من الحكمة في شيء .

وإن مصر التي أخذت تضيق سبل المعيش في وجوه أبنائها بلديرياً أن تطرق أبواباً أخرى تفتح بها في وجوههم أبواب الرزق ومن أهمها باب الصناعة إذ هو أشرف وأرفع باب يوصلنا إلى السعادة .

وزارة المعارف بما لديها من الرجال الاختصاصيين تستطيع أن تفتح هذا النوع من التعليم على أساس صحيح .

وبما لها من سعة الاشراف عليه في جميع أوجاه التطور يمكنها أن توضع الصناعات على الجهات المختلفة كل جهة بما يناسبها وبما يروج فيها وما يسهل تليحها عندها، وبذلك تترجع البلاد من سياسة التعليم الصناعي النجبة الآن .

فتلا يمكنها أن تخصص شمال الدلتا للتوسع في صناعة النسيج كما أنها تهي في أسبوط صناعة السجاد وهكذا . ولا ينبغي ما في ذلك من القوائد الاقتصادية البلهاء ، ولنا قدوة حسنة بالدول الصناعية الرافقة فانتا زاهداً أخذت سياسة قيام الصناعات في أقاليم ملائمة لها، وبناء على الأسباب السالفة الذكر وأسباب غيرها كثيرة نتقدم إلى مجلسكم الموقر بالاقتراحين الآتيين :

١ — ضم المدارس التي تتولى ادارتها مجالس المديرية للبنين والبنات بما يلزم لها من المال إلى وزارة المعارف لأنها القادرة على ترقيةها من جهة ولأنها أشمل نظراً لجهات القطر ويمكنها أن توحد الطريق التعليم بدل الطرق المتشعبة التي تعيق فيها إذا بقيت على هذا التفريق :

٢ — ضم المدارس الصناعية التي تتولاها المجالس إلى وزارة المعارف فندبا مما فيها من العيوب وطالباً لرقبها إلى حال يجعلها عامة الفائدة وافية بأمراد عامة البلاد .

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠

سيد فهمي الروبي
عضو المجلس

عريضة رقم ١٤٤ - مقدمة من محمود عيد السلام وغيره وآخرين من أهالي الصف - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها من وزارة الأشغال العمل على منع الأضرار التي تسببها في السيل في جبهتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١٤٧ - مقدمة من فهمي عبد الرحمن وآخرين من الخدمة المتخرجين عن هيئة العمال القائمين بأعمال كتابية بمصلحة الري - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - مطالب يطالبون بها لتحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١٤٩ - مقدمة من حسين محمد وآخرين من أهالي قهوة - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها منع اعتداء رجال الإدارة عليهم الذين تكوّلوا بهم تشكيلا عظيميا وأعمالا في أجسامهم السباط .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية مع طلب الإفادة .

عريضة رقم ١٥١ - مقدمة من سيد مصطفى إبراهيم وآخرين من تجار وصناع القطن بعينينة - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من فسادة التولون الذي تتقاضاه مصلحة السكة الحديدية على القطار بما كان سببا في تعطيل تجارتهم ويطالبون النظر في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٥٣ - مقدمة من مغازي كامل سيد وآخرين من أهالي عرب الكلايات مركز أبنوب - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها عزل العملة الحالي وإدراج العملة المزور .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٥٤ - مقدمة من عبد محمود علي وآخرين من أهالي ناحيتي الحسانات والحبيلات التابعتين لمركز نجع حمادي - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها عمل كوبري على ترعة القنواية تسهيلات للتواصلات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١٥٦ - مقدمة من محمد حفي وآخرين من أهالي الساجرة مركز الرزازي - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها بقاء بلدق الساجرة والصوة منفصلتين عن بعضهما إذ أنهم ملأوا أن وزارة الداخلية ستضمها إلى بعضها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٥٧ - مقدمة من أحمد عبد الرحمن أمام الأورطة الثانية المشاة بالاسكندرية - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه رسا طه مزاد تحسين فداننا ملوكة لمينيه بأراضي مشروع الجزيرة بالسودان ولكن حكومة السودان لم تصادق على البيع لأنه ليس سودانيا ويطالب تسجيل الأرض باسمه أو دفع مبلغ مائة جنيه من كل فدان .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

عريضة رقم ١٦٣ - مقدمة من بديع أفندي سكه باسم المساحة المحل بني سويف - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من الانضهاد الذي وقع عليه في سنة ١٩٢٥ مما كان سببا في قله من وظيفته إلى وظيفة أخرى وحرمانه من الترقى ويطالب انصافه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٧٠ - مقدمة من أحمد يوسف الفقي بالقاهرة - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه من حفاظ القرائن وكثيف البصر ويطالب تعيينه في وظيفة مؤذن بمجامع المهندس الكائن بالدرب الأحمر .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٧١ - مقدمة من محمد أفندي نعم الموظف بمصلحة البريد بالاسكندرية وآخرين معه من طلاب الانتساب لقروع التعليم العالي - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها فتح باب الانتساب لقروع التعليم العالي .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للادة ٣٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٨٣ - مقدمة من محمد حسن الصباغ بجزية شرباص مركز فارسكور بصفته وكيل عن أهالي ناحية شرباص - بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها عدم قبول ترشيح ابن عمدة شرباص ضمن المرشحين لعمدية حزب شرباص .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للادة ٣٢ من الدستور .

المرافض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات المختصة

عريضة رقم ١٠٤ - مقدمة من زكي أفندي محمد عبد الله معاون سلطنة سنوس - بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من أن قسم البلديات قله أنه سنوس في وظيفة أقل من التي كان يشغلها في ميت غمر ومن أنه قطع من راتبه خمسة أيام .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٤١ - مقدمة من شونده عبد السيد وآخرين من أهالي اسنا قبل - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها تعيين عمدة عليهم خلاف عمدة اسنا بجري حسب تقاليدهم أو إضافة جبهتهم إداريا إلى المركز كما هو الحال في بنادر أخرى مثل الأقصر وأدفو .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٤٧ - مقدمة من عزيز مرزوق وآخرين من أهالي رقة البير الحرق مركز مغروط - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يقولون فيها أنه جرى انتخاب لعمدية البلدة يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وفاز بالأغلبية شخص لم يكن يبد ويطالبون بتعيين عمدة عليهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

حريضة رقم ١٥٨ - مقدمة من فؤاد سيد ادريس وآخرين من الموظفين الكائينين بـ قسم بولاق - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ - مطالب بطالون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

حريضة رقم ١٥٩ - مقدمة من اسماعيل عبد الطيف وآخرين من أهالي خط الشواشة بالقيوم - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها من الحكومة أن تستلم السكة الحديدية الزراعية في مديرية الفيوم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

حريضة رقم ١٦٠ - مقدمة من عبد الحميد حسن وآخرين من الخلمة والمال بمزلقانات محطة القبارى واسكة القبارى - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - مطالب بطالون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

حريضة رقم ١٦١ - مقدمة من مئان محمد سعيد عطشجي بالسكة الحديدية سابقا ومقيم بالروضة البلد - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه رقت من وظيفته ظلما في سنة ١٩٢٦ ولم تعط له المكافأة القانونية .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

حريضة رقم ١٦٤ - مقدمة من محمد حسن التجار وآخرين من أهالي الحماوى مركز كفر الشيخ - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - بانتظم من كيفية توزيع الاراضى التى قررت الحكومة توزيعها على صغار المزارعين ويطالبون برفع هذا الظلم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية مع طلب الافادة .

حريضة رقم ١٦٥ - مقدمة من عبد الرزيم اسماعيل وآخرين من أهالي ناحية كوم جابر مركز نجح حامدى - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها عزل العملة الخالى وتعيين العملة الذى حاز أغلبية الأصوات وحاز لرضاهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

حريضة رقم ١٦٦ - مقدمة من يوسف فهمى مسعود وآخرين من الخلمة المنارجين من هيئة العمال القائمين بأعمال كتابية في مصلحة الرى - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - مطالب بطالون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة ضمها للحريضة رقم ١٤٧

حريضة رقم ١٦٧ - مقدمة من أحمد محمد اسماعيل بمنشأة خشبه بانا - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه توجد مدارس أولية أنشأها أهل البرخاصة بتمتع القرن الكريم وجسوا عليها أعيانا ويطالبون عند ما نحل هذه المدارس الى مدارس الزاوية أن يصرف عليها من الخزينة العامة . أما الربح الناتج من الأرباح الموقوفة عليها فيخصص لإنشاء فرق من حفاظ القرن .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارتى الأوقاف والمعارف .

حريضة رقم ١٦٨ - مقدمة من محمود ابراهيم سليمان وآخرين من أهالي ناحية التلة مركز نجح حامدى - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يطالبون فيها منع ضم بلدهم الى بلدة الشرق بجمهورية ، لأن هذا الضم يخل بالأمن العالم كما كان الحال من قبل .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

حريضة رقم ١٦٩ - مقدمة من عباس عامر حل الطالب بمدرسة المعلمين الأولية بأسسوط - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه فصل من مدرسته بتهمة ارتكابه سلاحا وقد ظهرت برأيه بحكم من المحكمة ويطالب اعادته الى المدرسة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

حريضة رقم ١٧٢ - مقدمة من واضى فريج وآخرين من أئمة المساجد بمنهنور وجهات خفظة - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - تسع عراض من صورة واحدة بطالون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

حريضة رقم ١٧٣ - مقدمة من ليلى افندى شكرى كاتب قيودات بمنهنور وآخرين من كبة وزارة الداخلية بالإقالم - بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ - أربع عشرة حريضة من صورة واحدة بطالون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة ضمها للحريضة رقم ١٥٨

حريضة رقم ١٧٩ — مقدمة من تلاميذ مدرسة العيان بالزيتون — بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ — يطالبون فيها ضم مدرستهم الى وزارة المعارف أو وضعها تحت إشرافها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

حريضة رقم ١٨٠ — مقدمة من إبراهيم محمد علي وآخرين من الموظفين التابعين لإدارة البضائع بمصلحة السكة الحديدية — بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ — مطالب يطالبون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

حريضة رقم ١٨١ — مقدمة من بيومي الخطيب وآخرين أعضاء لجنة الوفد وبض أهالي مركز طلفا — بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ — يطلب إيقاف الرسوم التي صدرت في عهد الديكتاتورية وإتقاضى ربط هوائك على مساكن بندر طلفا .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

حريضة رقم ١٨٢ — مقدمة من إبراهيم نصر وآخرين من أهالي الجزيرة الشقرة والأقواز والعطف والمسالمة بمركز الصف والبياض — بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ — يطالبون فيها تنفيذ مشروع روى أراضيهم التي يسمته وزارة الأشغال ولم ينفذ لأن .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

حريضة رقم ١٨٤ — مقدمة من السيد محمد غانم الصباغ بالحلقة الكبرى — بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ — بالتظلم من معاملة وزارة الأوقاف له في شراء حكر قطعة أرض محركة ببندر الحلقة الكبرى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

حريضة رقم ١٨٥ — مقدمة من مونتافي الطبع اللازمي بمهات مختلفة — بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٠ — أرباباة ومعلمين وثلاثون حريضة من صورة واحدة بمطالب يطالبون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

رئيس اللجنة

عبد الباسل

حريضة رقم ١٧٤ — مقدمة من محمد حرسى والى من أهالي بندر الجليظة — بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ — يقول فيها أنه اشتغل بالسلطة العسكرية ولم تصرف له مكافأة لأن مع أنه أصيب بإصابات أثناء تأدية وظيفته ويطلب صرف ما يستحقه من المكافأة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

حريضة رقم ١٧٥ — مقدمة من حسن محمد رمضان وآخرين من أهالي بندر أسوان — بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ — بالتظلم من قرار وزارة المعارف القاضي بإلغاء مدرسة المعلمين الأولية بأسوان ويطلبون بقاء هذه المدرسة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

حريضة رقم ١٧٦ — مقدمة من عبد العزيز أحمد عماره امام وخطيب ومدرس بمسجد السلطان شاه — بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ — بالتظلم من أن وزارة الأوقاف تطلب منه علم الجمع بين وظيفته الحالية وبين مهنة المحاماة مع أن الوزارة سبق لها أن أجازت ذلك في سنة ١٩٢٢

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

حريضة رقم ١٧٧ — مقدمة من سيد حسين أبو لبدة صاحب حلقة الأسماك بمصر القديمة — بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ — يدحض في هذه الحريضة اقتراحات المدير الفني لمصلحة مصائد الأسماك مثل الاقتراح بفرض عقوبة على صيادى الأسماك الصغرى في نهر النيل المتروكة فيه تربيتها ومثل الاقتراح الخاص بإقامة أبنية تربية الأسماك ، ويطلب تشكيل لجنة في وزارة المالية ويكون هو وجناب المدير الفني مجتمعين فيها لناقشته وإظهار خطأ نظرياته .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

حريضة رقم ١٧٨ — مقدمة من علي محمد عثمان الشهير بعل محمد الحفنى عثمان بالقاهرة — بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ — حريضان يقول فيهما أنه قدم طلبا لتعيينه بمصلحة التليفونات ونجح في امتحان القبول ولكن المصلحة أوقفت تعيينه الى أن يقدم شهادة معافاة من الفرقة العسكرية . ونظرا لأن الإجراءات الخاصة بالمهصول على هذه الشهادة طال أمدها لأسباب ذكرها بمرضه فهو يطلب تعيينه في الوظيفة وأخذ العهد عليه بتقديم الشهادة عند حصوله عليها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارتي المواصلات والحربية .

بدا من ٧٠٧٨٥ جنيها في السنة الماضية وأن الزيادة لم تكن إلا مبلغ ٢١٧٣ جنيها .

ويرى من المقارنة الواردة بهذا الجدول أنه يوجد ما يأتي :

أولا — عجز في إيرادات الأموال التابعة قدره ١٤٦ جنيها وهو ناتج من تخفيض الأيجار الخاص بوقفة أحمد بك الشريف إذ أصبح يؤجر الشدان منها بخمسة جنيها بدلا من ستة جنيها ونصف .

ثانيا — عجز في الإيرادات المتوقعة قدره ١٧٥٣ جنيها مبلغ ١٠٠ جنيها خاص بزي الطلبة كان أدرج في ميزانية السنة الماضية وحذف في المشروع الحالي إذ تقرر أن يقوم الطلبة بشره ما يلزمهم من المصنفين مباشرة ، أما باقي العجز فناتج من عدم بيع شيء من مطبوعات الجامعة من الأدلة وتوزيعها مجانا .

ثالثا — زيادة قدرها ٤٠٧٣ جنيها في بند ٣ رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة وقد نشأت هذه الزيادة من زيادة عدد الطلبة في مختلف الكليات .

رابعا — زيادة قدرها ١٩٤٨٠ جنيها في بند ٥ اعانة الحكومة إذ كان المقدور في السنة الماضية مبلغ ١٩٢٢٤١ جنيها .

وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أن المبلغ الذي احتسبه البرلمان لأمانة الجامعة في ميزانية السنة الحالية لوزارة المعارف العمومية هو ١٩٢٢٤١ جنيها ، ولذا ترى اللجنة أنه يجب عند إقرار البرلمان لمشروع ميزانية الجامعة أن يحصل تعديل هذا الرقم في ميزانية الحكومة .

وقد علمت اللجنة من وزارة المالية أنها ستستخدم اللازم نحو ذلك عند إقرار المبالغ الإضافية التي تطلب الآن زيادتها على الميزانية التي أقرها البرلمان والبالغ مجموعها ٧٢١٢٥٠ جنيها وإلحارجي نظرها الآن بلجنة المالية لمجلس النواب .

وتذكر اللجنة فيما يخص إحتياطي الجامعة أن الباقي منه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ هو مبلغ ١٤٨٢٨ جنيها و٨٣٦ مليا وأنه بد أن يؤخذ منه المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات عن المصروفات في المشروع الحالي والذي هو في الحقيقة مبلغ ١٣٩٢٠ جنيها كإسدي كرمه يكون الباقي من ذلك الإحتياطي مبلغ ٩٠٨ جنيها و٨٣٦ مليا . يضم إليه ماصاه أن يظهر عند إتمام الحساب الختامي لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ من زيادة الإيرادات المصروفات (١)

المصروفات

قدوت استحداث مصروفات الجامعة المصرية في المشروع بمبلغ ٢٩٨٦٧٩ جنيها وكان المقدار في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٧٩٢٢٦ جنيها

(١) نص هذه الفقرة على هذا الصورتين الصحيح الذي ورد على لسان سيرة القدر بالجنة .

ملحق رقم ١٣٩

(جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

(القررة حضرة الشيخ المحترم محمد شكرى باشا)

الجامعة المصرية

الإيرادات

قدوت إيرادات الجامعة المصرية في المشروع المقدم من الحكومة بمبلغ ٢٩٨٦٧٩ جنيها والمصروفات بمبلغ ٢٩٨٦٧٩ جنيها فتكون هناك زيادة في المصروفات على الإيرادات مقدارها ١٤٠٠ جنيها واجب أخذها من إحتياطي الجامعة . وفي الجدول الآتي بيان للإيرادات المذكورة مع مقارنتها بشهلا في ميزانية سنة ١٩٢٩ :

تفصيل	زيادة	تقديرات	
		١٩٢٩	١٩٣٠
جنيها مصرى	جنيها مصرى	جنيها مصرى	جنيها مصرى
—	—	٣٨٠٠	٣٨٠٠
١٤٦	—	٧٢٦٤	٧١١٨
—	٤٠٧٣	٥٧٢٣٢	٦١٤٦٥
١٧٥٣	—	٢٣٢٨	٥٧٥
—	١٩٤٨٠	١٩٢٢٤١	٢١١٧٢١
١٧٩٩	٢٣٥٥٢	٢٦٣٠٢٦	٢٨٤٦٧٩
٢٣٠٠	—	١٦٢٠٠	١٤٠٠٠
٤٠٩٩	٢٣٥٥٢	٢٧٩٢٢٦	٢٩٨٦٧٩
١٩٤٥٣			مالي الزيادة

ومنه يرى أن الإيرادات الحقيقية للجامعة هي الواردة بالبند ٢٠ و٣٠ و٤٠ إذ لا يمكن احتساب اعانة الحكومة وما يؤخذ من إحتياطي الجامعة لسد عجز الميزانية — من أبواب إيرادات الجامعة ، ويبلغ مجموع المقدر للبند الأربعة التي تعتبرها اللجنة إيرادات حقيقية للجامعة ٧٢٩٥٨ جنيها في المشروع

(٨) كلية الطب - ان لا ٣١ وظيفة التي زيدت في المشروع هي وظيفة أستاذ من درجة ١٥٠٠ جنيه لأستاذ في قانون الصحة ووظيفة أستاذ مساعد في الدرجة الثالثة للطبقيات وتسع وظائف للمدرسين كل الوقت بما فهم يحصل من الدرجة الرابعة واثلاث وظائف لمساعدى مدرسين والسبع عشرة الباقية هي ببلغة وظائف مخففة من الدرجات السادسة والسابعة والثامنة وقد تطلب انشاء هذه الوظائف ازدياد عدد الطلبة الكلية وعدد المرضى بالمستشفى.

وقد جعل ربط مالية ناظر الكلية ومدير المستشفى في المشروع الحالى ١٥٠٠ جنيه بدلا من ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة الماضية لأن الناظر الحالى يشغل نصف الوقت . أما الناظر السابق فكان يتقاضى ٣٥٠٠ جنيه عن كل الوقت .

وتذكر اللجنة أن مالية رؤساء الحسابات بالجامعة مدرجة ضمن ميزانية ديوان العموم بوزارة المالية أسوة بباقي المصالح .

أما التمانى والثلاثين وظيفة التي زيدت في الوظائف الخارجية عن هيئة العال فيها وظيفتان لخادمين في المكتبة بسبب اتساع نطاق العمل بها و ١١ وظيفة لرئيس خدم وخدم في كلية الآداب وثمان وظائف في كلية الحقوق منها خمس وظائف لفتين للمكتبة واثلاث وظائف لتعلم ويرجع سبب زيادة عدد الخدم في هاتين الكليتين الى اتساع نطاق العمل بسبب المبانى الجديدة التي أقيمت لها وحصل اشغالها ابتداء من السنة الدراسية الحالية .

ومنها خمس وظائف لعمال بالمعمل في كلية العلوم و١٢ وظيفة في كلية الطب لعمال على الآلة المكتبة ومرشد وتسع وظائف فنية وبالقائ لخادمين، ويرجع سبب هذه الزيادة الى زيادة عدد الطلبة بكلية الطب وعدد المرضى بالمستشفى .

أما امتحانات المراتب فقد زادت مبلغ ١٧٨ جنيتها بسبب زيادة المقدر في كلية الطب للمكافآت أعضاء بلان الامتحان ومنسوب الكليات المملوكة بالجامعة لحضور الامتحانات من ٣٠٠٠ جنيه الى ٣٥٠٠ جنيه ومن تخفيض المقدر للمكافآت لأساتذة متدربين للتدريس غير أساتذة بالجامعة بكلية الطب وحذف ما كان مقررا لهذه المكافآت في كلية الحقوق .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدرت امتحانات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٧٨٥١٥ جنيتها وكان المقدر لها في السنة الماضية مبلغ ٦٩٥٧٧ جنيتها فتكون هناك زيادة قدرها ٨٩٣٨ جنيتها نشأت مما يأتى :

أولا - من زيادة :

(١) مبلغ ١١٠٠ جنيه في بند ٢ مصاريف انتقال وبدل سفرية اذ رفع التقدير من ٢٥٠٠ جنيه الى ٣٦٠٠ جنيه وتدخل في هذا البند مصاريف ترحيل الموظفين الأجانب الذين تقضى عقودهم بإعطائهم ما يراعى مرتب شهر عند حضورهم ومثله عند انتهاء مدة استئجارهم ومصاريف حضور المؤتمرات الدولية وبدل التنقل .

فتكون هناك زيادة قدرها ١٩٥٣٣ جنيتها موزعة على الأبواب الثلاثة كما يظهر ذلك من الجدول الآتى :

عنق	زيادة	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
جيشة	جيشة	جيشة	جيشة
١٠٣١٧	١٩٥١٩	٢٠٤٨٣٦	باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات
٨٩٣٨	٦٩٥٧٧	٧٨٥١٥	باب ٢ - مصاريف عمومية
١٩٨	١٥١٣٠	١٥٣٢٨	باب ٣ - أعمال جديدة
١٩٥٣٣	٢٧٩٢٢٦	٢٩٨٦٧٩	الجملة

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات :

نشأت زيادة مبلغ ١٠٣١٧ جنيتها الموجودة في هذا الباب عن العلاوات الدورية وعن ادراج المبالغ اللازمة لتكسية ماهيات الوظائف التي كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لأقل من سنة وعن انشاء جملة وظائف تتطلبها حالة العمل في الإدارة العامة وسلاطة التوسع في نطاق التعليم بأغلب الكليات .

ويرى من البيانات الواردة بالمشروع : (أولا) ان الوظائف الدائمة المقترح انشاؤها بلغ عددها ٥١ وظيفة منها ٧ للإدارة العامة و ٣ للمكتبة و ٧ لكلية الآداب و ٣ لكلية العلوم و ٣١ لكلية الطب ، (ثانيا) انه أدراج مبلغ ١٠٠٠ جنيه في الدرجات المؤقتة لموظفى نهارس للمكتبة والمطبوعات لم يمين عددهم وهو اعتماد جديد لا يوجد ما يقابله في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، (ثالثا) ان الوظائف الخارجية عن هيئة العال زيد عددها ٣٨ وظيفة :

(١) الإدارة العامة - ان السبع الوظائف المقترح انشاؤها فيها منها واحدة محرر افريقى من الدرجة السادسة كانت الجامعة شديدة الحاجة اليها نظرا لازدياد الصلاطات مع الجامعات الأجنبية ولزوم تحرير قوائم الجامعة باللغات الافريقية ومنها وظيفة لطبيب في الدرجة السادسة أيضا وخمس وظائف لمكتبة من الدرجة حرف (ج) بسبب زيادة العمل وجوب تنظيمه .

(ب) المكتبة - ان الوظائف الثلاث المقترح انشاؤها فيها هي لمدير من الدرجة السادسة ولكتيبين حرف ج وذلك بسبب زيادة العمل .

(ج) كلية الآداب - ان السبع الوظائف المقترح انشاؤها فيها هي وظيفة أستاذ مساعد من الدرجة الثالثة للتاريخ الحديث وأربع وظائف للمدرسين من الدرجة الخامسة لجغرافيا واللغة العربية والانجليزية والفرنسية ووظيفتان من الدرجة السادسة لإعدادها لامين مكتبة واثنيهما لمنظم للمحاضرات العامة .

(د) كلية العلوم - ان الثلاث الوظائف المقترح انشاؤها فيها هي لمدرس من الدرجة الخامسة ومثقفة للبات من الدرجة قصفا وكاتب لعاون من الدرجة حرف (ج) .

(ب) مبلغ ١١٢٥ جنيا في بند ٧ توريدات عمومية وهوائى
عن التخصيص في اعتادات كتب المكتبة والكتب الدراسية
والأدوات الدراسية وتجديد الكتب وأدوات النظافة .

وبما يذكر في هذا الصدد أن الجامعة لا تصرف كبا
دراسة للإطالبات مدرسة الفعاليات الملحق بكلية الطب .

(ج) مبلغ ٣٣ جنيا في بند ٩ نفقات وتلفونات .

أما اعتادات البند ٦ أثاث وتزيينات ١١٠ مكافآت الطلبة المتفرقين
و ١٣ مصروفات ترقية علم بطرا عليها أى تغيير .

وقد ذكر للمشروع أن مبلغ ١١٨٠ جنيا المقرر لمكافآت الطلبة المتفرقين
لا يصرف إلا بموافقة وزارة المالية .

باب ٣ - أعمال جديدة :

قدر لهذا الباب في المشروع مبلغ ١٥٣٢٨ جنيا موزع على العمليات
الأربع المذكورة فيما بعد مع مقارنتها بما كان مقررا لها في ميزانية السنة الماضية .

سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٩
٦٢٠٠	٣٢٢٨
٥٩٢٠	٥٠٠٠
٢٠٠٠	٢٩٠٠
١٠٠٠	٢٥٠٠
١٥١٢٠	١٥٣٢٨

وفيما يخص بالعمل الأول تذكر اللجنة أنه كان قدر لمصاريف المؤتمر
في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مبلغ ١٠٠٠٠ جنية صرف منه لأعداد المؤتمر مبلغ
٣٨٠٠ جنية ودخل الباقي في ميزانية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وقدره ٦٢٠٠ جنية
ولم يصرف بأكثره في بحر السنة المذكورة ، فوجب ترحيل الباقي وقدره
٣٢٢٨ جنيا إلى مشروع الميزانية . والبالغ التي رسلت معظمها قيمة مطبوعات
للمؤتمر ثلاث لغات .

وتذكر اللجنة فيما يخص بالعمل الثالث أن محطة الأبحاث الخاصة
بالحيوانات والنباتات البحرية والبحر الأحمر ملحقه بكلية العلوم وسيدأ
التجريب عمله ابتداء من هذا العام . ويشمل هذا المبلغ تكاليف إنشاء معمل
وأمان الأدوات اللازمة له وقارب بخارى وأدوات الصيد وأجور الموظفين
ومصاريف أخرى .

كما تذكر بالنسبة للعمل الرابع وهو " حفريات الآثار بكلية الآداب " .
أنها تبدي مزيدا من الضمائم للنتائج العلمية التي وصلت إليها الكلية المذكورة
في الحفريات التي قامت بها وتأمل أن تستمر على هذا المسار إذ أن
النشاط الأجنبي لاحتد له في هذا الموضوع . وهي متفقة مع حضرة صاحب

(ب) من زيادة مبلغ ٦٠٦ جنيات في بند ٤ أفضية إذ أصبح المقدر
لمصرفات هذه الأفضية مبلغ ٣٨٩١ جنيا بدلا من ٣٢٨٥ جنيا
في ميزانية السنة الماضية وهذا الاعتاد خاص بكلية الطب والزيادة
هي بسبب زيادة عدد طالبات مدرسة الممرضات والفحلات .

(ج) من زيادة مبلغ ٣٩٠ جنيا في بند ٥ إيجار ومياه وإضاءة وهي
ناشئة عن إيجار منزل المدرسة الفحلات وإيجار خيام للاحتفالات
بالكتب وإضاءة مدرسة الحقوق القديمة التي يستغلها جزء من
كلية الآداب .

وقد كانت لجنة المالية لمجلس النواب رأيت حذف مبلغ ١٦٠ جنيا
المخصص لإيجار الخيام للاحتفالات لكلية الآداب والحقوق لأن بناء المكتبة
مضافا إليه بناء مدرسة الحقوق القديمة من الأماكن ما يسمح لتأدية الاحتفالات
بها خصوصا أن موعد الامتحان يختلف في هاتين المكتبتين .

ولكن معالي وزير المعارف لم يوافق لجنة المالية المذكورة على وجهة
نظرها لأن كلية الحقوق لا تستطيع إجراء الاحتفالات داخل قاعات الدراسة
لأنها عبارة عن (اضيقار) لا يصلح لعمل احتفالات ولا يمنع اتصال
الطلبة بعضهم ببعض أثناء الاحتفالات وطلب أن يكتب بأقل من المبلغ
المطلوب منه إلى النصف أى إلى ثمانين جنيا ووافق على ذلك مقرر لجنة
المالية فوافق مجلس النواب على الاكتفاء بتخفيض مبلغ ثمانين جنيا وهذه
الجنة ترى هذا الرأي أيضا .

(د) من زيادة مبلغ ٢٠٠٠ جنية في بند ٨ مصاريف الطبع والنشر
وإشتراك الجرائد والمجلات إذ دفع المطلوب إلى مبلغ ٥٥٠٠ جنية بدلا من
٣٥٠٠ جنية الذي كان مقررا في السنة الماضية وهي ناشئة عن أهمية
المطبوعات التي تقوم بها لجنة المطبوعات بالجامعة وبخاصة بكلية الطب
وستنسى كلية الآداب بنشر كتاب محل بالصور للاكتشافات الأثرية الجديدة
التي قامت بها هذه الكلية خلال السنة الماضية وهذه السنة فضلا عن
المطبوعات الأخرى ومكانة المؤلفين .

(هـ) من زيادة مبلغ ٦٦٠٠ جنية في بند ١٠ البعثة العلمية وهي ناشئة
عن اتساع نطاق البعثات العلمية وإرسال بعثات عملية وسينبغي فيما بعد عدد
الموجودين بالبعثة الآن وعدد من سيمولون في البعثة هذا العام بعد اعتاد
مشروع الميزانية .

(و) من زيادة مبلغ ٤٠٠ جنية في بند ١٢ رحلات علمية وأبحاث
إذ دفع المطلوب في المشروع إلى ٢١٠٠ جنية بدلا من ١٧٠٠ جنية في ميزانية
السنة الماضية ويخص الرحلات ضمن الزيادة المذكورة مبلغ ٣٠٠ جنية
ويخص الأبحاث العلمية منها مبلغ ١٠٠ جنية .

ثانيا - من تخفيض :

(١) مبلغ ١٠٠٠ جنية في بند ٣ كسوى ومطبوعات وهو
المخصص للزى الجامعى وقد حذف من الإيرادات فوجب
حذفه أيضا من المصروفات .

وفي الملحق رقم ٢٠٤٨٣٩ يان فصل من القواعد التي يختص فيها الأربعة والعشرون عضوا للرجوع بالهيئة حالا والقواعد التي يختص فيها خمسة والعشرون عضوا المزمع إيجادها بالهيئة العلمية .
وتلاحظ اللجنة قلة من يبحث على ذمة كلية العلوم على أن حالة البلاد تدعو للاعتماد منهم .

وبناء على ما تقدم تكون مصروفات الجامعة المصرية التي تطلب اللجنة من المجلس إيجادها هي كالآتي وقد أقرها مجلس النواب :

٢٠٤٨٣٩	باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .
٧٨٤٣٥	باب ٢ - مصاريف عمومية بد حلف ٨٠ جنيا .
١٥٣٧٨	باب ٣ - أعمال جليلة .

وتكون ميزانية إيرادات الجامعة المصرية التي تطلب اللجنة من المجلس إيجادها هي مبلغ ٢٨٤٦٧٩٠ جنيا بما في ذلك مبلغ ٣١١٧٢١ جنيا قيمة ائحة الحكومة .

ويكون المبلغ الذي سيؤخذ من احتياطي الجامعة هو مبلغ ١٣٩٢٠ جنيا لسد عجز الإيرادات عن المصروفات .

وقد وقع سمو في مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب إذ ذكر في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى أن هذا المبلغ هو ١٤٠٠٠ جنيا وهو خطأ يجب تصحيحه .

وفيما يلي مشروع القانون :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تمثرت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٢٨٤٦٧٩٠ جنيا (مائتين وثمانية وتسعين ألفا وخمسمائة وتسعة وتسعين جنيا) .

وتمثرت ميزانية إيراداتها بمبلغ ٢٨٤٦٧٩٠ جنيا (مائتين وأربعة وثمانين ألفا وسقائة وتسعة وتسعين جنيا) .

وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

وفرض المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٣٩٢٠ جنيا (ثلاثة عشر ألفا وتسعمائة وعشرين جنيا) من احتياطي الجامعة .

مادة ٢ - أن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي بالمصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام الأوامر المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية ولداير السومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بناتم لا وله وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الجنة وكل الجامعة المصرية في الرأي الذي أبداه أمام مجلس النواب من أن المبلغ المطلوب لا يكفي للسنة القادمة وأنه إذا تقدمت الجامعة بطلب اعتماد خاص لتلكه المصاريف اللازمة لهذه السنة فإن البرلمان لا يتأثر من الموافقة عليه خصوصا بعد التورع الكونز القيمة التي وجدت في الجفريات التي تحت بعتقة اهرامات الجيزة .

•••

وترى اللجنة واجبا عليها قبل الانتهاء أن تبين عدد الطلبة في مختلف الكليات التابعة للجامعة في مدة الخمس السنوات السابقة والمعد الذي يتنظر وجوده بها في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إذا تضمنت المبالغ المطلوبة في مشروع الميزانية الحالى . وقد خمنت اللجنة هذه البيانات الكشف المرفق لهذا التقرير (ملحق رقم ١) ومنه ترى التطورات التي تنازلت عدد الطلبة بالنقص أو بالزيادة بالكليات المختلفة في المدة سابقة الذكر ويسر اللجنة منها أن عدد طلبة كلية الطب آخذ في الازدياد سنة بعد أخرى كما يصرها أن مجموع الطلبة في مختلف الكليات سيصبح ٢٥٩٥ طالبا بدلا من ٢٢٢٥ طالبا أى بزيادة ٣٧٠ طالبا وأنه يتنظر أن يكون عدد طلبة كلية الطب ٩٧٠ طالبا بدلا من ٩٠٣ في السنة للدراسة الحالية .

أما أعضاء اللجنة العلمية فهم في السنة الحالية ٢٤ عضوا منهم اثنا عشر على ذمة كلية الطب وواحد على ذمة كلية العلوم وأحد عشر على ذمة كلية الآداب وأنه في حالة اعتماد مشروع الميزانية الحالى سيوفد بالهيئة العلمية عشر أعضاء للمدرسة الطب في مختلف فروع الطب و١٢ لكلية الآداب يتقون من نخبى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ويقسمون على أقسام الكلية الستة حسب احتياجاتها وقرار مجلس الكلية وواحد لكلية العلوم يتقن من نخبى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وإثنان لكلية الحقوق للحصول على شهادة الاجرغاسيون (Agrégation) في الحقوق من جامعات فرنسا وفقا للاتفاق الذي أبرم مع الحكومة الفرنسية بالموافق حامل الدكتوراه المصرية بالتضهير لشهادة الاجرغاسيون المذكورة وهي أهل شهادة تمنحها كليات فرنسا وسيكون من سيحصل إيجادها من حلة شهادة الدكتوراه المصرية وسيتمين مدرسين في الكلية بعد موافقتها .

أما أعضاء اللجنة العملية المزمع إيجادهم في العطلة الصيفية المقبلة فهم كالآتي :

كلية الطب - عدد ٤ - من موظفي هيئة التدريس ويسلون تفضية
الإجازة الصيفية في التخصص في بعض المواد
بالجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية .

« العلوم - » ٤ - من موظفي هيئة التدريس ويسلون تفضية الإجازة الصيفية في التخصص في بعض المواد وقد رعت الكلية اثنين منهم الرياضة التطبيقية والرياضة
الجنة سياترآن في العطلة الصيفية المقبلة إلى
اجتاز لهذا الغرض .

« الحقوق - » ١ - تقدر سفر أحد الأساتذة لأمور الدراسة القانون الدستوري .

جدول إيرادات ومصروفات الجامعة المصرية

الإيرادات

	تقديرات		زيادة	تخفيض	الحاصل في سنة		
	١٩٣٠	١٩٢٩			١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
بند ١ - أرباح تشغيل النقود	٣٨٠٠	٣٨٠٠	—	—	٣٧٩٢	٣١٠٢	٣٧٢٤
» ٢ - إيرادات الأموال الثابتة	٧١١٨	٧٢٦٤	—	١٤٦	٦٣٧٩	٣٦١٩	٢٦٥٢
» ٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة	٦١٤٦٥	٥٧٣٩٣	٤٠٧٢	—	٥٣٤٦١	٥٤٨٤٦	٥٩٤٨٨
» ٤ - إيرادات متنوعة	٥٧٥	٢٣٢٨	—	١٧٥٣	١١٥١	١٠٨٤	٨٦٨
» ٥ - إعانة الحكومة	٣١١٧٢١	١٩٢٢٤١	١٩٤٨٠	—	٧٩٠٥٥	٨٨٧١٠	٨٨٧١٠
جمله الإيرادات	٢٨٤٦٧٩	٢٦٣٠٢٦	٢٣٥٥٢	١٨٩٩	١٤٣٨٣٨	١٥١٣٦١	١٥٥٤٤٢
الماخوذ من الاحتياطي	١٣٩٢٠	١٦٢٠٠	—	٢٢٨٠	٧٢٦٧٤	٤٢٢٩٩	—
المجملة العمومية	٢٩٨٥٩٩	٢٧٩٢٢٦	٢٣٥٥٢	٤١٧٩	٢١٦٥١٢	١٩٣٦٦٠	١٥٥٤٤٢
صافي الزيادة			١٩٢٧٣				

المصروفات

جانب	
باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات	٢٠٤٨٣٦
» ٢ - مصاريف عمومية	٧٨٤٣٥
» ٣ - أعمال جديدة	١٥٣٢٨
	<u>٢٩٨٥٩٩</u>

ملحق رقم ١

احصاء بئد طلبة الجامعة من سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

السنة الدراسية	كلية الآداب			كلية العلوم			كلية الحقوق	كلية الطب	سنة عمومية
	الآداب	احصائى الحقوق	سنة	علوم	احصائى طب	سنة			
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٥٣	١٥٢	٢٠٥	٢٧	٢٥٣	٢٨٠	٩٨٠	٥٦٢	٢٠٢٧
١٩٢٦ — ١٩٢٧	١٣٧	٣٨٦	٥٢٣	١٥٥	٢٤٢	٣٩٧	٧٥٣	٦٧٢	٢٣٤٥
١٩٢٧ — ١٩٢٨	١٦١	٣٥٣	٥١٤	١٢٢	٢٥٠	٣٧٢	٥٤٢	٧٨٤	٢٢١٢
١٩٢٨ — ١٩٢٩	١٧٧	٢٠٠	٣٧٧	٩٤	١٩٠	٢٨٤	٦٤٨	٨٥٠	٢١٥٩
١٩٢٩ — ١٩٣٠	٣١٥	١٥١	٤٦٦	١٠٩	١٩٩	٣٠٨	٥٨٨	٩٠٣	٢٢٦٥
المنظور فيه بالنسبة الأولى في السنة الدراسية التالية ١٩٣٠ — ١٩٣١ بشأنهم الراسيون	١٥٠	٢٠٠	٣٥٠	٦٠	٢٠٠	٢٦٠	من يتفكرون من القسم الاحصائى بالآداب	من يتفكرون من القسم الاحصائى بالعلوم	
	٤٣٤	٢٠٠	٦٣٤	١٣٥	٢٠٠	٣٣٥			
العدد المنظور في جميع الفصول في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١									

ملحق رقم ٢

البعثات

١ - بعثة العنينة

(١) أعضاء البعثة الحاليون

أعضاء البعثة :

مراد التخصص	العدد	الكلية
أمراض باطنة	١	الطب
نساء وولادة	١	»
فسولوجيا	٢	»
أنف وأذن وحنجرة	١	»
صيدلة	٢	»
تدريج	١	»
طفليات	٢	»
براعة	١	»
طالبة للتخصص في التمريض والولادة	١	»
	١٢	
الرياضة	١	العلوم
لغة العربية	٤	الآداب
فلسفة	٢	»
تاريخ وإثنوغرافيا	٢	»
دواست لائنية وبرتانية	١	»
الدين الشعبية والديوثيقية — نقل من لغة صلت الأثار	١	»
	١١	

يملكون في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الدراسية بكلية الآداب بمصر البعثة
ويملكون بجامعة أممية في السنة الدراسية ١٩٣٠ - ١٩٣١

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٠	١٩٢٩		
قالب الأول - الإيرادات الخاصة بالدار	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
إيجارات الألبان	١٧٠٠٠	٢٠١٥٥	—	٢١٥٥
تشغيل القود	٢٢١٥	٢٢١٥	—	—
ثمن ما يباع من المحروقات	٨٠٠	٨٠٠	—	—
إيراد الخلية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—
قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين	١٢١٥	٥٥٠	٦٦٥	—
ثمن ورق تفتة	٦٥	٥٠	١٥	—
إيرادات أخرى	١٥٠	١٨٥	—	٣٥
تحويل قيمة المقتضى لشدة الى وزارة المالية :	٢٢٥٤٥	٢٦٠٥٥	٦٨٠	٢١٩٠
جنيه مصري				
قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين	١٢١٥			
ورق تفتة	٦٥			
	١٢٨٠	٦٠٠	٦٨٠	—
جدة الباب الأول	٢٢٢٦٥	٢٥٤٥٥	—	٢١٩٠

ويرى من المقارنة بين تقديرات المشروع الحالي وتقديرات السنة الماضية :

(أ) انه قد طرأ على إيجارات الألبان نقص قدره ٣١٥٥ جنيناً
من تخفيض الإيجارات الواردة في العقود نظراً لقلة الحاضرة .

وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أنه لوحظ أن هناك مبالغ كثيرة متأخرة من إيجار الأملاك الموقوفة على دار الكتب من بينها مبلغ ١١٩٢٥ جنيناً يظهر أنه تمرد الحصول عليه لعدم الاحتياط عند التعاقد مع المستأجر وهو ما يوجب الأسف وتلفت اللجنة النظر الى عدم الوقوع في مثل ذلك مرة أخرى .

(ب) انه قد زادت قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين مبلغ ٦٦٥ جنيناً وهذه الزيادة لا تؤثر في الحقيقة على ميزانية هذه الدار لأن إيراد هذا البند يسد الى وزارة المالية .

وتأتى أبواب الإيرادات يتطابق بالإتاوات ويشمل مبلغ ٣٥٠٠ جنيه إتاوة الحكومة ومبلغ ٣٢٠٠ جنيه قيمة الإعانة المخصصة من وزارة الأوقاف وقد وافق البرلمان على إعانة الحكومة ضمن ميزانية وزارة المعارف العمومية .

أما فيما يخص إعانة وزارة الأوقاف فتذكر اللجنة انها كانت ٥٠٠ جنيه في السنة ثم خفضت الى ١٥٠ جنيناً ثم انتسبت وزارة الأوقاف من دفعها

ملحق رقم ١٤٠

(جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية

لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

(المقرر حفرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا) .

دار الكتب المصرية

الإيرادات

قدرت إيرادات دار الكتب المصرية في المشروع الحالي بمبلغ ٢٨٩٦٥ جنيناً وكان المقدرها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٩١٠٥ جنيناً فيكون هناك عجز قدره ١٤٠ جنيناً .

وقد قدرت المصروفات في المشروع بمبلغ ٣٤٢٨٦ جنيناً وكان المقدرها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٣٥٠٩ جنيناً أى زيادة قدرها ٨٧٧ جنيناً وبناء على ذلك تكون هناك زيادة في المقدر المصروفات عن المبلغ المقدر للإيرادات قدرها ٥٣٧١ جنيناً وهو ما سيؤخذ من احتياطي الحكومة . وقد كان المبلغ الذى تمسك أخذه من ذلك الاحتياطي في السنة الماضية ٤٤٠٤ جنيناً .

وتقسم إيرادات هذه الدار الى باين :

أولها يتطابق بالإيرادات الخاصة بها وهي اللجنة بالمعمل الآتى :

أما اعتمادات الباب الثالث فلم يطرا عليها تغيير ومقدورها مبلغ ٣٥٠٠ جنيه وهو مخصص لشراء دولاب حديدية وهو اعتماد مرحل من السنة الماضية اذ لم يتيسر انعام هذا العمل في السنة المذكورة .

• • • • •

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة الموافقة على اعتمادات إيرادات دار الكتب المصرية بمبلغ ٢٨٩٦٥ جنيهاً واعتمادات المصروفات بمبلغ ٣٤٢٨٦ جنيهاً موزع على الأبواب الثلاثة كالآتي :

جنيه

٢٠٩٢٤ باب ١ - ماكينات وأجر وصرفيات .

٩٨٦٢ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٣٥٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

كما تطلب الموافقة على أن تؤخذ قيمة عجز الإيرادات عن المصروفات وهي مبلغ ٥٣٢١ جنيهاً من المال الاحتياطي للحكومة وقد وافق مجلس النواب على جميع ذلك .

وفيما يلي مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تحدد ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٣٤٢٨٦ جنيهاً (أربعة وثلاثين ألفاً ومائتين وستة وثلاثين جنيهاً) .

وتحدد ميزانية إيراداتها بمبلغ ٢٨٩٦٥ جنيهاً (ثمانية وعشرين ألفاً وتسعة وخمسة وستين جنيهاً) وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ٥٣٢١ جنيهاً (خمسة آلاف وثلاثة وواحد وعشرون جنيهاً) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - أن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دفعة على أحكام الفوائض المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

بنا تأجيل الأمر إلى لجنة فحص المناظرات بين الحكومة وبين وزارة الأوقاف وقررت هذه اللجنة أن وزارة الأوقاف ملزمة بدفع امانة قدرها ٥٠٠ جنيه عن الستين من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٨ أما عن المدة التالية فلوزارة الأوقاف أن ترفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتصرف فيها من دفع الامانة . وقد قبلت وزارة الأوقاف هذا الحل وطلبت من مجلس الوزراء اعطائها من الامانة كلية ابتداء من سنة ١٩٢٩ وهذا الطلب لا يزال موضع البحث .

المصروفات

وزع مبلغ ٣٤٢٨٦ جنيهاً المطلوب اعتماده في المشروع لمصروفات دار الكتب المصرية على الأبواب الثلاثة كما يظهر من الجدول الآتي مقارنة بمثلها في السنة الماضية :

تخصيص	جنيه مصرى	تغييرات		جنيه مصرى	جنيه مصرى
		سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠		
جنيه مصرى	٨٢٥	٢٠٠٩٩	٣٠٩٢٤	باب ١ - ماكينات وأجر وصرفيات	—
جنيه مصرى	—	٩٩١٠	٩٨٦٢	٢ - مصاريف عمومية	٤٨
جنيه مصرى	—	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣ - أعمال جديدة	—
جنيه مصرى	٨٢٥	٣٣٥٠٩	٣٤٢٨٦	المجموع	٤٨
	٧٧٧		صافي الزيادة		

ويرى أن هناك زيادة في اعتمادات الباب الأول قدرها ٨٢٥ جنيهاً نشأت من زيادة المقدر للعلاوات الاحتياطية ومن إنشاء وتعيين كتابين في الفرقة حرف ج استحدثتها زيادة العمل بالدار .

أما ماية رئيس حسابات الدار فقد أدرجت في المشروع وإن كانت وظيفته ضمن ميزانية وزارة المالية (ديوان الموم) حسب النظام الذى اتبع أخيراً وقد استجهدت ماية من ميزانية وزارة المالية وذكر بالمشروع أن المبلغ المخرج لا يؤثر على المايع الفعلية التى يستولى عليها رئيس الحسابات أو يمكن أن تمنح له بمقتضى القوانين والقوائم .

أما اعتمادات الباب الثانى فتمت تخفيض قدره ٤٨ جنيهاً نشأت من تخفيض مبلغ ١٣٧ جنيهاً في بند ٥ أمثال وترمم ومصاريف توضيحات، وزيادة مبلغ ٨٩ جنيهاً في بند ٦ توريدات عمومية لشراء أمشاط اضافية لأعمال التجديد وزيادة كمية ورق الطبع نظراً لانتعاش نطاق الأعمال .

جدول إيرادات ومصروفات دار الكتب المصرية

الإيرادات

	تقديرات		زيادة	تخفيض	الحصل في سنة					
	١٩٣٠	١٩٢٩			١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣
الباب الأول - الإيرادات الخاصة بالدار	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى
إيجارات أطلان	١٧٠٠٠	٢٠١٥٥	—	٣١٥٥	١١٧٩٨	١٢٨١٩	١١٣٩٤	١٦٤٧٦	١٦٤٧٦	١٦٤٧٦
تشغيل القنود	٢٣١٥	٢٣١٥	—	—	—	—	—	—	—	—
ثمن ما يباع من المطبوعات	٨٠٠	٨٠٠	—	—	٦٨١	٤٢٢	٧١٥	٢٢٩٥	٢٢٩٥	٢٢٩٥
إيراد المطبعة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	١٩٣٧	٢٠٠٦	١٥١٠	٢١٣٠	٢١٣٠	٢١٣٠
قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين	١٢١٥	٥٥٠	٦٦٥	—	—	—	—	—	—	—
بمن ورق تحفة	٦٥	٥٠	١٥	—	—	—	—	—	—	—
إيرادات أخرى	١٥٠	١٨٥	—	٣٥	٢٣٨٤	٢٥٨٤	٢٥٧٣	٢٣٠٧	٢٣٠٧	٢٣٠٧
تحويل قيمة المقتضى تسديده الى وزارة المالية :	٢٣٥٤٥	٢٦٠٥٥	٦٨٠	٣١٩٠	١٦٨٠٠	١٧٨٣١	١٦١٩٢	٢٣٢٠٨	٢٣٢٠٨	٢٣٢٠٨
بجنيه مصرى										
١٢١٥ قيمة المستقطع من ماهيات للمستخدمين										
٦٥ ورق تحفة										
جملة الباب الأول	١٢٨٠	٦٠٠	٦٨٠	—	—	—	—	—	—	—
٢٢٢٦٥	٢٥٤٥٥	—	٣١٩٠	١٦٨٠٠	١٧٨٣١	١٦١٩٢	٢٣٢٠٨	٢٣٢٠٨	٢٣٢٠٨	٢٣٢٠٨
الباب الثانى - إعامات										
إعانة الحكومة	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠
الإعانة المخصصة لى وزارة الأوقاف	٣٢٠٠	١٥٠	٣٠٥٠	—	—	—	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
جملة الباب الثانى	٦٧٠٠	٣٦٥٠	٣٠٥٠	—	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٦٥٠	٣٦٥٠	٣٦٥٠	٣٦٥٠
جملة الإيرادات	٢٨٩٦٥	٢٩١٠٥	٣٠٥٠	٣١٩٠	٢٠٣٠٠	٢١٣٣١	١٩٨٤٢	٢٦٨٥٨	٢٦٨٥٨	٢٦٨٥٨
زيادة المصروفات على الإيرادات	٥٣٢١	٤٤٠٤	٩١٧	—	٥٥٨٢	٢٧٤٢	٥١٥٧	—	—	—
صافى الزيادة	٣٤٢٨٦	٣٣٥٠٩	٣٩٦٧	٣١٩٠	٢٥٨٨٢	٢٤٠٧٣	٢٤٩٩٩	٢٦٨٥٨	٢٦٨٥٨	٢٦٨٥٨
			٧٧٧							

المصروفات

- بجنيه
- ٢٠٩٣٤ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .
- ٩٨٦٢ ٢ - مصاريف عمومية .
- ٣٥٠٠ ٣ - أعمال جليلة .

٣٤٢٨٦

ينهبون يوميا إلى القاهرة للعمل أو الدراسة بها - الأمرين في سبيل انتقام الاضطراب بسبب عدم تمهيد الطريق فيما بين البلدة وكوبرى امبابه فضلا عما يتألم من الأضرار والتأخير والفرق أحيانا بسبب انتقالهم إلى القاهرة بواسطة المراكب (المعديات) أو الرافعات .

لذلك :

أقترح حل وزارة الأشغال تمهيد جسر النيل ووصفه بالمكdam أو جعله حل الأقل كسكة زراعية صالحة للورور وإضافته على مصلحة الطرق لحافطة عليه وللوكلت الشكر أتمنم ما

حافظ حسين طابدين
عضو المجلس

ملحق رقم ١٤٢

(جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمود على منها بك
بمحل كوبرى فى منتصف المسافة بين ثم ترمة المحمودية
وزاوية غزال

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أمين سائى باشا)

أحال المجلس بجملة ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة الأشغال التي نظرت به بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة محمد صيد الرحمن الفرأبلى ائندى السكرتير البرلمانى لوزارة الأشغال نائباً عن الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن المسافة بين ثم ترمة المحمودية وكوبرى زاوية غزال تبلغ ستة عشر كيلو متراً وهي مسافة طويلة حقيقة وقد حصلت وزارة الأشغال الموضوع وتبين لها وباحتها وتوافق على انشاء الكوبرى فى وسط تلك المسافة عند تخاطم ترمة المحمودية مع مصرف اذكوفى اختيار هذا الموقع ميزة تسهيل المواصلات لحطة الطلبات الجديدة التي ستوضع عند نهاية مصرف اذكوفى وكذلك تمكين الكوبرى من استقرار المروء على جسود

ملحق رقم ١٤١

(جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حافظ طابدين بك
بتمهيد جسر النيل بين بلدة وراق المحضروكوبرى امبابه
وصفه بالمكdam أو جعله سكة زراعية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم ابراهيم يوسف صا الله)

أحال المجلس بجملة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ٦ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة محمد رفاعى بك وكيل مصلحة الطرق والنجارى بوزارة المواصلات نائباً عن الحكومة .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أنه قد سبق أن قدم حضرة النائب المحترم محمود سليمان غنام اقتراحاً مثل هذا الاقتراح فدرسته مصلحة الطرق والنجارى واتضح لها أن جسر النيل فى تلك الجهة لا يصلح لتحويله إلى سكة زراعية عادية لأن طبيئته رملية ولا يصلح عمل طريق موافق الا بالمكdam .

فذلك وعدت المصلحة بطلب ادراج المبالغ اللازمة لرصف هذا الجسر بالمكdam فى السنة المالية المقبلة ١٩٣١-١٩٣٢ فانما وافقت وزارة المالية فان المصلحة تنفذ الاقتراح . وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجى المجلس حالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٦ مايو سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم
أرجو عرض الاقتراح الذى نصه على هيئة المجلس الموقرة لقراره وإحائه إلى وزارة الأشغال لتنفيذ :

بلدة وراق المحضر التابعة لمركابابها مديرية البحيرة لتتبع عن كوبرى امبابه بأكثر من ٣ كيلومترات وكسود ومع ذلك يلقى أهلها - وجهم صناع وطلية

ملحق رقم ١٤٣

(جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الحقايق

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية بشأن الأحكام النهائية، وهو المشروع الذي قرر المجلس بجلسته ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ إحاطته إلى لجنة الحقايق فنظرت بجلستها المنعقدة في ٧ و ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ و ٢٥ فبراير و ٢٥ مارس و ١٥ و ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠

(القررة: حضرة الشيخ محمد أبو الصديق)

تقدم مجلس النواب من أحد حضرات أعضائه اقتراح بمشروع قانون بتعديل المادة ١٢٣^(١) من قانون المرافعات الأهل تعديلًا بغضن إلى تقييد حق المعارضة في الأحكام النهائية لمسا دل عليه الاختيار من أن هذا الحق كثيرًا ما يساء استعماله باتخاذ طريقًا للإطالة والتسويق .

والتعديلات التي تضمنها الاقتراح المذكور هي :

أولاً — تحويل المدعى الحق — إذا غاب المدعى عليه — في أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت غيبته وتأجيل الدعوى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان الحكم إليه وتكليفه مرة ثانية بالحضور فإن تخلف بعد ذلك لا تقبل منه المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى .

ثانياً — تحويل هذا الحق للدعى عليه إذا لم يحضر المدعى أو المدعون أو حضر بعض المدعين وتخلف البعض الآخر .

ثالثاً — تحويل المحكمة الحق في أن تؤجل الدعوى من تلقاء نفسها وتصدر أمرها بإعادة إعلان الغائب ، متى أعلن مرة ثانية كان الحكم الذي يصدر فيه قابل المعارضة .

أفصحت لجنة الحقايق بمجلس النواب الاقتراح المذكور ، واتصلت أثناء بحثها بالحكومة ، وقررت ما يأتي :

أولاً — الموافقة على تحويل المدعى حق إثبات غيبته المدعى عليه .

ثانياً — الموافقة على تحويل هذا الحق للدعى عليه إذا غاب المدعى أو المدعون كلهم أو بعضهم .

ثالثاً — عدم الموافقة على تحويل هذا الحق للحكمة .

وأبداً — عدم الموافقة على أن يكون إثبات الغيبة بموجب من المحكمة اكتشافاً بإثباته في محضر الجلسة وذكره في ورقة إعادة التكليف بالحضور مع ضرورة إقصائها أيضاً على أن الحكم الذي سيصدر لا يكون قابلاً للمعارضة . وإن لم ينص على ذلك في ورقة إعادة التكليف بالحضور كانت باطلة .

(١) راجع المادة ١٢٣ : باب الفقرة .

هذا المصرف بحري وقيل ترعة الحمودية وتوى الوزارة ادراج المبلغ اللازم في اقتراحات ميزانية العام المقبل سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢

وقال حضرة الشيخ المحترم محمد منازي باشا ان المواصلات في هذه المنطقة صعبة جدا ولها بادرت الوزارة في العمل كلما سهلت المواصلات ولتلك زيجو اذا أمكن إيجاد المبلغ اللازم لهذا العمل من وفورات أعمال هذا العام أو فتح اعتماد خاص به لأهميته خصوصا أنه يمكن عمال الوزارة من المرور على المنشآت الجديدة في تلك المنطقة الخاصة بإنشاء مصارف وتركيب طلمبات فأجاب حضرة مندوب الحكومة أن الوزارة ستنتظر في ذلك اذا تيسر .

وأيد ذلك حضرة الشيخ المحترم المقترح ورجا أن تشمل الوزارة على تنفيذ هذا العام لضرورته .

قررت اللجنة أن ترجو المجلس الموافقة على إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال ما

رئيس اللجنة

٦ مارس سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أنتشر عرض اقترأى هذا على هيئة المجلس :

القسم البحري من مديرية البحية الواقع بحري ترعة الحمودية قسم كبير أهل بالسكان المديين وأن ساقته ما بين قم الحمودية وزاوية غزال ترى على الستة عشر كيلومترا ، وهؤلاء السكان محرومون من سهولة المواصلات كثيرهم لسبب أنه لا يوجد عندهم سكك حديدية ولا زراعية ولا بحرية أيضا مما يحلهم دائما يتكبدون المشقات الجمة فضلا عما يلحقونه من أخطار شتى يسبب انتفاهم بواسطة (المدينة) من جهة لأخرى ولا يخفى ما في ذلك من ضياع أرواح وأموال .

لذلك :

اقترح عمل كوبرى في منتصف المسافة ما بين القم وزاوية غزال لسهولة المواصلات أسوة بينهم ولتخفيف الأخطار كما ذكر .

وغضولوا بقبول فائق الاحترام ما

محمد علي مهنا

عضو المجلس

ما اذا كان من مصلحتهم اثبات غيبة خصومهم ، أو طلب الحكم غيابيا في الموضوع .

رابعا — توافق اللجنة أيضا على مآراء مجلس النواب من ألا يكون اثبات الغيبة بمحكمة اكتفاء بالنص على ضرورة ذكره في ورقة اعادة التكليف بحضور والاكات باطله . ذلك لأن في الاجراءات التي تستند بها كتابة حكم غيبات الغيبة وموجب صورة منه تعطيل لا مبرر له .

خامسا — لاحظت اللجنة أن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خلون النص على حالة تعدد المدعى عليهم اذا غابوا جميعا ولو أن مقرر لجنة الحفانية بمجلس النواب قال امام ذلك المجلس بملحة ١٩٧٨ ان عبارة "المدعى عليه" تشمل حالة ما اذا كان المدعى عليه واحدا أو أكثر الا أن هذه اللجنة ترى أن يشمل المشروع نصا صريحا خاصا بحالة غياب جميع المدعى عليهم وذلك لسببين :

(الأول) هو أن الشارع خص لكل من الحائذين مادة ، فالمادة ١١٩ (٥) خاصة بحالة ما اذا كان المدعى عليه واحدا ، والمادة ١٢٣ (٥) خاصة بحالة تعدد المدعى عليهم فانصرف عبارة "المدعى عليه" الواردة في المادة ١١٩ الى حالة تعدد المدعى عليهم مشكوك فيه ، وبغرض صحتهم فليس هناك ما يمنع زيادة في الحيلة — من أن ينص على ذلك صراحة .

(الثاني) لو سلمنا بأن عبارة "المدعى عليه" تشمل حالة تعدد المدعى عليهم واكتفينا بذلك لترتب على هذا أن الشرط الذي اقرت به حق المدعى في طلب اثبات غيبة المدعى عليه — وهو أن يكون الاعلان قد تسلم اليه شخصيا — يجب أن يتوافر أيضا في حالة تعدد المدعى عليهم فلا يكون لدى حق اثبات غيبتهم اذا غابوا جميعا الا اذا كان الاعلان قد تسلم اليهم جميعا شخصيا . وأما اذا كان الاعلان لم يسلم شخصيا الا لبعض المدعى عليهم فقط فلا يكون لدى حق طلب اثبات الغيبة الا بالنسبة لهذا البعض دون باقي المدعى عليهم ، وهو ما لا يمكن التسليم به وما لا يمكن أن يكون مجلس النواب قد اراده لما قد يترتب عليه من تضارب الأحكام .

لذلك رأيت اللجنة أن ينص في المشروع صراحة على حق المدعى في اثبات غيبة المدعى عليهم اذا غابوا جميعا وذلك في حالة ما يكونون قد أعلنوا شخصيا جميعهم أو بعضهم . أما حالة ما اذا لم يكن بين المدعى عليهم من أعلن شخصيا فمن البديهي ألا يكون لدى حق اثبات غيبتهم قياسا على حالة المدعى عليه الواحد الذي لم يعلن شخصيا .

لهذه الأسباب قررت اللجنة تعديل مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالصيغة المرافقة لهذا والتي تشرف اللجنة بمعرضها على المجلس لاجراءها ما

رئيس لجنة الحفانية

أحمد زكي أبو السعود

خامسا — تقييد حق المدعى في اثبات غيبة المدعى عليه بمصلحة قاصرة على حالة ما يكون المدعى عليه قد أعلن شخصيا .

هذا ما رأته اللجنة الحفانية بمجلس النواب. وقد اقتضى ذلك أن تضع مشروع قانون مدعلا للاقتراح الذي كان معروضا عليها، وشاملا للبديهي التي قررتها .

وقد وافق مجلس النواب على ما رأته لجنته فلم يدخل على مشروعيها الا بعض تعديلات لفظية .

• •

يبحث هذه اللجنة المشروع الوارد من مجلس النواب وبعد المناقشة فيه قررت بالإجماع ما يأتي :

أولا — الموافقة على تحويل المدعى حق اثبات غيبة المدعى عليه قاصرا — كما رأى مجلس النواب — بشرط أن يكون المدعى عليه قد أعلن شخصيا وذلك لأن استلام المدعى عليه للاعلان شخصيا وغيا به ذلك كفايان للدلالة على سوء نيته، وعلى أنه اعتمد الغياب بقصد الماطلة وتأخير الفصل في النزاع بخلاف حالة ما اذا لم يسلم الاعلان لدى عليه شخصيا فقد يكون غيا به لتأخير وصول الاعلان اليه .

ثانيا — عدم الموافقة على تحويل المدعى عليه حق اثبات غيبة المدعى اكتفاء بما له من الحقوق المنصوص عنها في المادة ١٢٤ (٥) من قانون المرافعات وهي طلب ابطال المرافعة وطلب الحكم غيابيا في موضوع الدعوى . وترى اللجنة أنه لا مبرر لأن يكون لدى الحق في الحصول — رغم ارادة المدعى — على حكم نهائي في موضوع الدعوى مع أن لدى الحق في كل وقت في أن يتنازل عن دعواه ما لم تكن هناك دعوى فرعية .

ولنفس هذه الأسباب لا ترى اللجنة عملا لاثبات الغيبة اذا كان في الدعوى جملة مدعين وتختلفوا جميعا . وأما اذا تعدد المدعون وحضر بعضهم وغاب البعض الآخر فإن اللجنة ترى أن يكون لدى المدعى عليه حق اثبات غيبة من غاب وذلك لنفس المحكمة التي وضعت من أجلها المادة ١٢٣ (أ) الخاصة بغياب بعض المدعى عليهم) وهي منع تضارب الأحكام اذا ما طلب المدعى عليه الحكم في موضوع الدعوى حضوريا بالنسبة لمن حضر من المدعين ، وغيايا بالنسبة لمن غاب منهم أو طلب الحكم باطلال المرافعة بالنسبة للآخرين .

وعما يبرز رأى اللجنة في هذا الصدد أن الشارع أخذ بنظرية هذا في التعديل الذي أدخله على المادة ١٢٧ (٥) من قانون المرافعات المختلط بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩١٣ فلم يعط المدعى عليه حق طلب اثبات الغيبة الا في حالة تعدد المدعين ، وحضور البعض وغياب البعض الآخر .

ثالثا — توافق اللجنة على مآراء مجلس النواب من عدم تحويل المحكمة الحق في اثبات غيبة من غاب من الخصوم من تلقاء نفسها ما دام هذا الحق قد خول لخصوم أنفسهم وهم اصحاب الشأن وأقدر من المحكمة في تفرق

١٠٠٠ المادة ١٢٤ بنائية التعديل .

(٥٥) رابع المادة ١٢٧ مخطط بنائية التعديل .

(٥٥) رابع أصل هذه المواد بنائية التعديل .

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية بشأن الأحكام النهائية

مشروع القانون الذي وضعت لجنة الحفائية مجلس الشيوخ

مشروع القانون الولد من مجلس النواب

نحن قواد الأول ملك مصر

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

المادة الأولى

تعدل المواد ١١٩ (*) و ١٢٣ (*) و ٣٤٠ (*) من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية على الوجه الآتي :

تعدل المواد ١١٩ (*) و ١٢٣ (*) و ٣٤٠ (*) من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية على الوجه الآتي :

«المادة ١١٩ — إذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين بحضور الجلسة المتقدمة بالحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته إذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بإثباتها بالأدلة اللازمة بالادلة اللازمة .

«المادة ١١٩ — إذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين بحضور الجلسة المتقدمة بالحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته إذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بإثباتها بالأدلة اللازمة .

وللدى إذا كان المدعى عليه قد أعلن شخصيا أن يطلب إثبات غيبته في حضر الجلسة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك اليه وتكليفه مرة ثانية بالحضور ويجب لذلك أن تشمل ورقة إعادة التكليف بالحضور على ذكر غياب المدعى عليه في الجلسة الأولى، وكل أن الحكم الذي سيصدر لا يكون قابلا للمعارضة عملا بأحكام المادة ٣٤٠ والا كانت باطلة .

وللدى إذا كان المدعى عليه قد أعلن شخصيا أن يطلب إثبات غيبته في حضر الجلسة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك اليه وتكليفه مرة ثانية بالحضور ويجب لذلك أن تشمل ورقة إعادة التكليف بالحضور على ذكر غياب المدعى عليه في الجلسة الأولى، وكل أن الحكم الذي سيصدر لا يكون قابلا للمعارضة عملا بأحكام المادة ٣٤٠ والا كانت باطلة .

«المادة ١٢٣ — إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص ولم يحضروا جميعا وكانوا قد أعلنوا شخصيا كلهم أو بعضهم وكذلك إذا حضر بعضهم وتختلف البعض الآخر جاز للذي أن يطلب من المحكمة إثبات غيبته عليهم الناشئة في حضر الجلسة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه إعادة تكليف الغائب بالحضور . ويجب أن تشمل ورقة إعادة التكليف بالحضور على ذكر غياب من غاب من المدعى عليهم في الجلسة الأولى، وكل أن الحكم الذي سيصدر لا يكون قابلا للمعارضة عملا بأحكام المادة ٣٤٠ والا كانت باطلة .

«المادة ١٢٣ — إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتختلف البعض الآخر جاز للذي أن يطلب من المحكمة إثبات غيبته المدعى عليهم الناشئة في حضر الجلسة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه إعادة تكليف الغائب بالحضور . ويجب أن تشمل ورقة إعادة التكليف بالحضور على ذكر غياب المدعى عليه في الجلسة الأولى، وكل أن الحكم الذي سيصدر لا يكون قابلا للمعارضة عملا بأحكام المادة ٣٤٠ والا كانت باطلة .

ويكون للذي عليه نفس هذا الحق بهذه الشروط في حالة تخلف بعض المدعين عن الحضور .

«المادة ٣٤٠ — لا تخلف للمعارضة في الأحكام التي تصدر بعد إعادة تكليف الخصوم بالحضور طبقا لما هو منصوص عليه في المادتين ١١٩ و ١٢٣ من هذا القانون .

المادة الثانية

المادة الثانية

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدور ...

صدور

(*) راجع أصل هذه المواد بنهاية المقرر

(*) راجع أصل هذه المواد بنهاية المقرر

ملحق رقم ١٤٤

(جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بمنع غش الدخان

(القررة حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك)

أحال المجلس بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ على لجنة المالية بحث مشروع القانون الخاص بمنع غش الدخان والذي وافق عليه مجلس النواب بعد تعديله وقد اجتمعت اللجنة وبجسته بحضور حضرة صاحب العزة وبه ابراهيم بك وكل مصلحة الجمارك مندبا من قبل وزارة المالية قديرين لها أن المادة الأولى من هذا المشروع لم يرد فيها ذكر للدخان المكبوس الذي يستعمل في الطبول ولا التذك ورات أن يكون من الواجب أن ينص على هذين النوعين من الدخان واستطلعت رأي حضرة مندوب وزارة المالية في ذلك فأورى أن الحكومة كانت تعتقد أن التذك هو نوع من أنواع الدخان ولذلك لم يرد له ذكر لا في الأمر العالي الصادر في يونيو سنة ١٨٩١ ولا في المراسم التي رصعتها الحكومة بعد ذلك لرفع رسوم الدخان . ألا أنه قد ضبط أخيرا تذك مشفوش وقدم التمهون لما ذكره كفضي يراهم اعتقادا على أنه لم ينص على حقبة في غش التذك وقد استأضفت الحكومة هذا الحكم . وانه لذلك لا يمانع في أن ينص على التذك في المادة الأولى من المشروع كما أنه لا يرى ما مانع من أن ينص على الدخان المكبوس أيضا ضمن أنواع الدخان الأخرى المنصوص عليها في المادة المذكورة .

وقد لاحظ أيضا حضرة مندوب الحكومة أنه جاء في المادة الأولى من المشروع المقدم من الحكومة لمجلس النواب عبارة "والدخان المتزومة أوراقه" وأن ذلك ربما كان خطأ مطبعيا إذ المقصود هو "الدخان المتزوع ساقه" لأن الدخان المتزومة أوراقه لا يتبر دخانا بل يصبح بعد نزاع أوراقه سيقانا ولذا رأت اللجنة بالإجماع تعديل المادة الأولى من المشروع على الوجه الآتي :

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر كلمة الدخان شاملة للسجائر والسليسيار وأوراق الدخان والدخان المسحوق والمكبوس والدخان المتزوع ساقه أو المفروم وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان .

ويعتبر التذك على جميع أشكاله نوعا من أنواع الدخان .

ولما أن كان مشروع هذا القانون حالا أيضا على لجنة الحفائية فقد قرر أمامها حضرة نعيم جرجيس أفندي مندوب مصلحة الجمارك أن يرى دفعا لما قد يتوهم من أن إدخال سيقان الدخان أو صنع سجائر منها يتبر غشا - أن تعدل عبارة "الدخان المتزوع ساقه" بعبارة "أوراق الدخان بالنساق أو مجردة عنه" .

ملحق

بأصل المواد التي عدلت من قانون المرافعات الأهلى

في المواد المدنية والتجارية

١١٩ - إذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المتقدمة بالحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته إذا طلب المدعى الحكم بالتدابير وتحققت صحة دعواه .

فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برضى دعوى المدعى أو تأمر بإثباتها بالادلة اللازمة أما إذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا .

١٢٣ - إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت النية وتأخير الدعوى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك الحكم إلى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك انب تخلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا يجبل منه المعارضة فيه .

٣٤ - وكذلك لا تعجل المعارضة في الأحكام الصادرة بعد تأخر المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة في المادة ١٢٣

١٢٤ - إذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيرا بين طلب إبطال المرافعة وبين طلب الحكم غائبا في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم ببطال المرافعة بأي طريقة كانت .

أصل المادة ١٢٧ من قانون المرافعات المتكلم

١٢٧ - إذا كان في الدعوى جملة مدعى عليهم وتخلف عن الحضور واحد منهم أو أكثر فلمدى أن يطلب تأجيل الدعوى إلى أجل يسمح بإعلان الحكم النهائي وإعادة تكليف الخصم الغائب بالحضور وفي هذه الحالة يكون الحكم الذي يصدر غير قابل للمعارضة .

والمدعى عليه مثل هذا الحق في حالة تخلف أحد المدعين عن الحضور . ويجوز للحكمة أن تزيل الدعوى من تعلق نفسها وأن تأمر بإعادة إعلان الغائبين .

ملحوظ رقم ١٤٥

(جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الخاص بمنع غش البخان

(القرر حضر الشيخ المحترم محمد أبو الصديق)

بجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أحال المجلس مشروع القانون الخاص بمنع غش البخان الوارد من مجلس النواب على لجنتي المالية والحفانية .

وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات في سنة ١٩٢٨ لم تتمكن في خلالها من اتمام النظر فيه إلى أن عطلت الحياة التجارية ثم عادت فعاتت اللجنة إلى بحثه وعقدت لذلك جلسات تحسبا في ٢٥ فبراير و ١١ و ١٨ و ٢٥ مارس ثم في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠

وقبل أن نذكر ما أدخلته اللجنة على بعض مواد المشروع من التعديلات يهمل بنا أن نشير بكل إيجاز إلى تاريخ هذا التشريع والأسباب التي دعت إليه والنتيجة المقصودة منه

١ - في سنة ١٩٢٦ رأت وزارة المالية أن حوادث غش البخان ازدادت كثيرا وأن هذا الغش كما يؤدي إلى الأضرار بالصحة فإنه يؤدي إلى الأضرار بصناعة السجائر المصرية ويؤثر على سمعتها في الخارج وفي ذلك من الأضرار بالخزينة ما لا يخفى وأن الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ خير كاف لمح هذا الغش. (١) وأنها ترى من الضروري تبكيه بقوانين جزائية يكون فيها بنوع خاص حق إغلاق المصانع أو المغازن أو الحوانيت التي يضبط فيها البخان المشوش وأن ينول لمال المصلحة حق تفتيش هذه الأماكن لتسهيل اكتشاف حوادث الغش .

وقد وضعت الوزارة مشروع قانون قلته مع مذكرة مجلس الوزراء بعد ما حصلت على موافقة الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة عليه بجلستها المنعقدة في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٦ وطلبت عرضه على البرلمان .

٢ - وفي ديسمبر سنة ١٩٢٦ صدر مرسوم يعرض مشروع القانون المذكور على البرلمان تقدمته الحكومة إلى مجلس النواب الذي تناول مواده بالبحث والتقصيص و انتهى بوضعه في صحيفته المروضة اليوم على مجلس الشيوخ .

وكانت وزارة المالية ترى أن يصدر مشروعها مكملا لما تبين من نقص في أحكام الأمر العالي الصادر سنة ١٨٩١ ولكن مجلس النواب رأى ورايه الحق أن يميل هذا القانون شاملا لكل ما يلزم من الأحكام وأن يستغنى به عن ذلك الأمر العالي ولذلك نص على إلغاءه في المادة ١٣ من مشروعه مما لما عسى أن يكون هناك من تضارب أو اختلاف بين بعض مواد القانونين .

(١) راجع الأمر العالي المذكور وبذكرة المالية بزيادة هذا التقرير .

وترى هذه اللجنة قبول هذه العبارة بدلا من عبارة "والبخان المتروك ساقه" .

هذا وقد رأت لجنة الحفانية أن تنص في هذه المادة أيضا على البخان "القطوع" بجانب المقوم لأنه نوع من أنواع تجهيز البخان كما كان في الأصل الفرنسي للمشروع .

وبناء على جميع ما تقدم رأت اللجنة بالإجماع أن يكون تعديل المادة الأولى من المشروع على الوجه الآتي وهي متفقة في ذلك مع لجنة الحفانية .

مادة ١ - تعتبر كالة البخان في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجائر والسجائر وأوراق البخان بإساق أو مجردة عنه والبخان المسحوق والمكروس والمقطوع والمقروم وبصفة عامة البخان على أي شكل كان .

ويعتبر تلك على جميع أشكاله نوعا من أنواع البخان .

هذا وقد رأت لجنة الحفانية أن تعدل الفقرة الأولى من المادة الثانية بإضافة عبارة "بغير تصريح من جهة الاختصاص بالكيفية المينة بالفقرة الأخيرة من هذه المادة" وذلك لزيادة الإيضاح فيصبح نص المادة الثانية كما يأتي :

مادة ٢ - محظور :

(١) أن يخلط بالبخان مواد غريبة بأية نسبة كانت بغير تصريح من جهة الاختصاص بالكيفية المينة بالفقرة الأخيرة من هذه المادة .

(٢) أن تعد للبيع أو الاستهلاك كعشان مواد ليست منه .

ويعتبر البخان المخلوط والمواد المملعة على الوجه المتقدم في حكم هذا القانون دخانا مشوشا .

ولوزير المالية بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية أن يميز بقرار خاص خط البخان ببعض المواد الغريبة بنسبة معينة وبشرط أن يبين ذلك على الصنف المروض للبيع أو الاستهلاك .

وهذه اللجنة توافق على هذا التعديل .

أما باقي مواد هذا المشروع فقد وافقت عليها اللجنة بالإجماع بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وفيا على نص مشروع القانون كما عدلته هذه اللجنة وبصورة الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ ومقارنة بين النص الأصلي للمشروع الذي قدمته الحكومة والمشروع الذي أقره مجلس النواب والمشروع المعدل الذي تقترح هذه اللجنة إقراره ما

٥ مايو سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

ذلك للتوفيق بين حكم النقرة الأخيرة والتعريف القانوني بتعريفه الفش كما يتناول هذا التعريف جميع الحالات ما عدا الحالة التي يحيزها وزير المالية بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية .

وقد اقترح أحد حضرات الأعضاء عند بحث هذه المادة أن تؤخذ مل كلمة "بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية" كلمة "منزولتها" ولكن اللجنة رأت أن هذا مستفاد من عبارة المادة دون حاجة الى النص عليه . على ذلك تكون صيغة المادة الثانية هي :

مادة ٢ - عطلور :

(١) أن عطلور باللسان مواد غريبة بالية نسبة كانت بغير تصريح من جهة الاختصاص بالكيفية الميينة بالفقرة الأخيرة من هذه المادة .

(٢) أن تد لبيع أو الاستهلاك كلسان مواد ليست منه ويسير اللسان الخلوط والمواد المصلحة على الوجه المنضم في حكم القانون دخاناً مشفواً . ولوزير المالية بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية أن يميز بقرار خاص خلط اللسان ببعض المواد الغريبة بنسبة معينة ويشترط أن يبين ذلك على الصنف المأمور لبيع أو الاستهلاك .

٩ - المادة السابعة - تضمنت هذه المادة بيان العقوبة اللازمة توقيعها على كل مخالفة لأحكام هذا القانون وقررت في طرق اثبات العلم بالنش من المخالفين بطلت جهة الاتهام هي المكلفة بأثباته بالنسبة للأقل وينبغي هذا أن مجرد قول اللسان المشفوش لا يكفي لأثبات علمه بالنش بل لابد لمباقيته من إقامة الدليل على علمه بذلك .

أما إذا كان المخالف هو البائع أو المارض أو المهرز فيعتبر علماً بالنش وتحقق عليه العقوبة إلا إذا تم عليه بالنش فيعفى .

وقد اعترض الشيطان المحترمان محمد صدق وأبا وكامل صدق بك على هذا الحكم وقالوا ان في تكليف المخالف في علمه بالنش استعمال كلية ومخالفة للقاعدة العامة التي تحضى على الاتهام بإقامة الدليل على المخالفة .

وربى بالى الأعضاء بقا المادة كما هي لأن وجود القسب المشفوش في يد المخالف وإحرازه إياه أو تصرفه فيه بالبيع أو الترض قربة قوية على علمه بالنش وهي حالة أشبه بحالة التلبس فتكفي دليلاً على العلم ونسوة التبة لمع ترك الباب مفتوحاً ليض التهم ذلك من نفسه .

على أنه مما يجب ملاحظته أننا بصدد قانون مالى وإن تكليف النيابة اثبات العلم بالنسبة لخلوة قد يذهب بانفرض الذى من أجله وضع القانون وينضج كل ثمرة .

وقد أثارت هذه المسألة أذا ورداً أمام مجلس النواب واتهم الأمر بإبقاء هذه المادة على ما هي عليه .

١٠ - أما باقى مواد المشروع فإن هذه اللجنة توافق عليها كما أقرها مجلس النواب :

رئيس لجنة الحماية
أحمد زكى أبو السعود

٣ - بحث هذه اللجنة مشروع القانون فيما عده من إجلسات قيمت كما تبينت لجنة المالية أن المادة الأولى منه أغفلت ذكر الدخان المكبوس الذى يستعمل في الطيون كما أغفلت ذكر التناك وقد فهم من اغفال ذكره أنه شيء آخر غير الدخان لا تسمى عليه أحكام هذا القانون مع أنه من أنواعه ولوسمى باسم خاص .

٤ - وترى هذه اللجنة تعديل المادة الأولى بالنص فيها صراحة على هذين النوعين وهي متفقة في ذلك رأياً مع لجنة المالية وسندوب الجمارك كما ترى أيضاً النص على الدخان المقطوع وهو الدخان الذى يبي للاستعمال بطريقة غير الفرم إذ تهيئة الدخان طريقان هما الفرم والقطع . وفى من البيان أن في تعديل المادة على هذا الصرح أخذ بالأحوط ومنما لكل ليس وتأويل هذا من جهة .

٥ - ومن جهة أخرى استوفت نظر اللجنة في هذه المادة عبارة "الدخان المتزوعة أوراقه" لأن الأوراق اذا زعت كما يدل عليه ظاهر العبارة لا يبق الا السوق وهو ما لم يقصده الشارع وإنما قصد أوراق الدخان المتزوعة سوقها أو التي لاساق فيها كما قصد بعبارة "وأوراق الدخان" الواردة في نفس المادة "الأوراق ببقائها" .

٦ - وقد رأت اللجنة أن تبين رأى مندوب الجمارك فسأله أثناء بحث هذه المادة عن الفرق بين "وأوراق الدخان" والدخان المتزوع سافه فأجاب بأن الكلمة الأولى تطلق على أوراق الدخان ببقائها . وطبعه فيكون معنى الكلمة الثانية الأوراق متزوعة الساق .

٧ - واستيفاء لبيان طلب الى المندوب احضار نص المشروع باللغة الفرنسية لمقارنته بالنص العربى كما طلب اليه استيفاء بحث الموضوع مع موظفى المصلحة للوقوف على حقيقة الفرق بين هذه الأنواع وموافاة اللجنة بنتيجة البحث فضل وقدم في الجلسة التالية مذكرة تضمنت وجهه نظر الحكومة فيما رأت اللجنة للوقوف عليه وما جاء فيها : "أنه بسؤال أمين حرك الدخان بالاسكندرية علمت أنه لا يرد عادة نوع من الدخان متزوعة أوراقه بل الذى يرد نوات أحدهما دخان ورق بسافه والثالى دخان ورق بدون ساق بصفة طبيعية أو زرع منه سافه" .

على هذا رأت اللجنة وموافقتها على ذلك مندوب الجمارك إدخال التعديل السالف الذكر على المادة الأولى من المشروع ووضعها في الصيغة الآتية وهي :

مادة ١ - تعتبر كلة الدخان في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسيجار أو السيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان المسخوق والمكبوس والمقطوع والمفروم وبصفة عامة الدخان على أى شكل كان . ويعتبر التناك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان .

٨ - المادة ٢ - رأت اللجنة أن يضاف الى الفقرة الأولى للجنة الآتية وهي :

"بغير تصريح من جهة الاختصاص بالكيفية الميينة بالفقرة الأخيرة من هذه المادة" .

مقارنة مشروع قانون لمنع غش الدخان

المشروع الذي أقرته لجنة الحفانية والمالية	المشروع الذي أقره مجلس النواب	المشروع المقدم من الحكومة
<p>نحن قواد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>مادة ١ - تعتبر كلمة الدخان في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجائر والسجائر وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان المسحوق والمكسوس والمقطوع والمفروم وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان . ويعتبر التبايك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان .</p>	<p>نحن قواد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر كلمة الدخان شاملة للسجائر والسجائر وأوراق الدخان والدخان المسحوق والدخان المفروم وأوراقه أو المفروم وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان .</p>	<p>نحن قواد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر كلمة الدخان شاملة للسجائر والسجائر وأوراق الدخان والدخان المسحوق والدخان المفروم وأوراقه أو المفروم وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان .</p>
<p>مادة ٢ - محظور :</p> <p>(١) أن يخلط بالدخان مواد غريبة بأية نسبة كانت <u>يخبر</u> تصريح من جهة الاختصاص بالكيفية المبينة بالفقرة الأخيرة من هذه المادة .</p> <p>(٢) ... (بقية المادة كما هي بالمشروع الذي أقره مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ٢ - محظور :</p> <p>(١) أن يخلط بالدخان مواد غريبة بأية نسبة كانت .</p> <p>(٢) أن تصد للبيع أو الاستهلاك كدخان مواد ليست منه . ويعتبر الدخان المخلوط والمواد المخلدة على الوجه المقدم في حكم هذا القانون دخاناً مفشوشاً .</p>	<p>مادة ٢ - محظور :</p> <p>(١) أن يخلط بالدخان مواد غريبة بأية نسبة كانت .</p> <p>(٢) أن تصد للبيع أو الاستهلاك كدخان مواد ليست منه . ويعتبر الدخان المخلوط والمواد المخلدة على الوجه المتقدم في حكم هذا القانون دخاناً مفشوشاً .</p>
<p>مادة ٣ - (كما هي بالمشروع الذي أقره مجلس النواب) .</p>	<p>ولوزير المالية بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العامة أن يميز بقرار خاص خلط الدخان ببعض المواد الغريبة بنفسية معينة وبشرط أن يبين ذلك على الصنف المعرض للبيع أو الاستهلاك .</p> <p>مادة ٣ - محظور كذلك بيع الدخان المفشوش أو عرضه للبيع أو إيداعه في غزن أو قله إذا كان البائع أو المودع أو الناقل عالمًا بفشه .</p>	<p>مادة ٣ - محظور كذلك بيع الدخان المفشوش أو عرضه للبيع أو إيداعه في غزن أو قله إذا كان البائع أو المودع أو الناقل عالمًا بفشه .</p>

مشروع قانون لمنع غش الدخان

المشروع الذي أقرته لجنتا الحفانية والمالية	المشروع الذي أقره مجلس النواب	المشروع المقدم من الحكومة
<p>مادة ٤ (كما هي بالمشروع الذي أقره مجلس النواب)</p>	<p>مادة ٤ — يجب على صانع الدخان والسيجار والسيجار قبل الشروع في صناعته أن يرسل الى المحافظة أو المديرية التابع لها اقرارا من ثلاث نسخ مينا فيه :</p> <p>(١) اسم المصنع ومركزه الرئيسي وفروعه ان كان له فروع .</p> <p>(٢) اسم المالك ومديرى المصنع ومركزه الرئيسي وفروعه ولقب كل منهم وعمل اقامته وجنسيته واذا كان المصنع ملكا لشركة فيجب ذكر اسماء الشركاء أو المديرين المسؤولين وعمال اقامتهم وجنسياتهم .</p> <p>ويحذر هذا الاقرار على استمارة خاصة بهذا الغرض تصرفها المدير بات أو المحافظات لمن يطلبها .</p>	<p>مادة ٤ — يجب على صانع الدخان والسيجار والسيجار قبل الشروع في صناعته أن يرسل الى المحافظة أو المديرية التابع لها اقرارا من ثلاث نسخ مينا فيه :</p> <p>(١) اسم المصنع ومركزه الرئيسي وفروعه ان كان له فروع .</p> <p>(٢) اسم المالك ولقبه وعمل اقامته وجنسيته واذا كان المصنع ملكا لشركة فيجب ذكر اسماء الشركاء أو المديرين المسؤولين وعمال اقامتهم وجنسياتهم .</p> <p>ويحذر هذا الاقرار على استمارة خاصة بهذا الغرض تصرفها المدير بات أو المحافظات لمن يطلبها .</p>
<p>مادة ٥ (كما هي بالمشروع الذي أقره مجلس النواب)</p>	<p>مادة ٥ — المخالفات لأحكام هذا القانون يقوم بتقرير محضرها مأمورو الضبطية القضائية أو الموظفون الذين تعينهم وزارة المالية لهذا العمل خاصة ويصدر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بالمخالفات المذكورة من مأمورى الضبطية القضائية .</p> <p>وعلى ذلك يكون هؤلاء المأمورين أو الموظفون الحق في تنفيذ مصانع الدخان ومحازنه وحوانيت بيعه في أى وقت .</p> <p>ولا يجوز أن يتعدى هذا التنفيذ الى جزء المصانع والمحازن والحوانيت المخصص للسكن دون غيرها .</p>	<p>مادة ٥ — المخالفات لأحكام هذا القانون يقوم بتقرير محضرها مأمورو الضبطية القضائية أو الموظفون الذين تعينهم وزارة المالية لهذا العمل خاصة ويصدر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بالمخالفات المذكورة من مأمورى الضبطية القضائية .</p> <p>وعلى ذلك يكون هؤلاء المأمورين أو الموظفون الحق في تنفيذ مصانع الدخان ومحازنه وحوانيت بيعه في أى وقت .</p> <p>ولا يجوز أن يتعدى هذا التنفيذ الى جزء المصانع والمحازن والحوانيت المخصص للسكن دون غيرها .</p>

مشروع قانون لمنع غش الدخان

المشروع المقدم من الحكومة	المشروع الذي أقره مجلس النواب	المشروع الذي أقرته لجنة الحفانية والمالية
<p>مادة ٦ - المأموري الضبطية القضائية المذكورين في المادة السابقة الحق في أن يأخذوا عينات من السجائر أو غيرها من أنواع الدخان التي تصنع في المصنع لتحليلها وتتخذ عينات وتوضمان في أكياس مرقومة وتتعلق هذه الأكياس ويضع عليها ختمه كل من العامل المهرر للحضر وصاحب المصنع أو مديره .</p> <p>ويحرم بأخذ العينات محضر من صوريين يشمل على وجه الخصوص جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبيان مقدار السجائر أو الدخان الذي أخذت منه العينات وفي حالة امتناع صاحب المصنع أو مديره عن وضع ختمه على الأكياس كما تقدم ذكره يجب أن يشار إلى ذلك في المحضر .</p>	<p>مادة ٦ - المأموري الضبطية القضائية المذكورين في المادة السابقة الحق في أن يأخذوا عينات من السجائر أو غيرها من أنواع الدخان التي تصنع في المصنع لتحليلها وتتخذ عينات وتوضمان في أكياس مرقومة وتتعلق هذه الأكياس ويضع عليها ختمه كل من العامل المهرر للحضر وصاحب المصنع أو مديره .</p> <p>ويحرم بأخذ العينات محضر من صوريين يشمل على وجه الخصوص جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبيان مقدار السجائر أو الدخان الذي أخذت منه العينات وفي حالة امتناع صاحب المصنع أو مديره عن وضع ختمه على الأكياس كما تقدم ذكره يجب أن يشار إلى ذلك في المحضر .</p>	<p>مادة ٦ - المأموري الضبطية القضائية المذكورين في المادة السابقة الحق في أن يأخذوا عينات من السجائر أو غيرها من أنواع الدخان التي تصنع في المصنع لتحليلها وتتخذ عينات وتوضمان في أكياس مرقومة وتتعلق هذه الأكياس ويضع عليها ختمه كل من العامل المهرر للحضر وصاحب المصنع أو مديره .</p> <p>ويحرم بأخذ العينات محضر من صوريين يشمل على وجه الخصوص جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبيان مقدار السجائر أو الدخان الذي أخذت منه العينات وفي حالة امتناع صاحب المصنع أو مديره عن وضع ختمه على الأكياس كما تقدم ذكره يجب أن يشار إلى ذلك في المحضر .</p>
<p>وترسل إحدى العينتين بصورة من المحضر إلى الممثل الكيماوي الأجنبي وتحفظ الأخرى في مصلحة التجارة والصناعة لتكون رهن أمر القضاء إذا دعت الحال .</p>	<p>وترسل إحدى العينتين بصورة من المحضر إلى الممثل الكيماوي الأجنبي وتحفظ الأخرى في مصلحة التجارة والصناعة لتكون رهن أمر القضاء إذا دعت الحال .</p>	<p>وترسل إحدى العينتين بصورة من المحضر إلى الممثل الكيماوي الأجنبي وتحفظ الأخرى في مصلحة التجارة والصناعة لتكون رهن أمر القضاء إذا دعت الحال .</p>
<p>مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيه وبالحبس لمدة لا تتجاوز الأسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .</p> <p>ولا يعاقب الناقل إلا إذا ثبت عليه بالفتش .</p> <p>ويسرى من العقوبة كل من البائع والمالض والهرز إذا تقي عليه بالفتش .</p>	<p>مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيه وبالحبس لمدة لا تتجاوز الأسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .</p> <p>ولا يعاقب الناقل إلا إذا ثبت عليه بالفتش .</p> <p>ويسرى من العقوبة كل من البائع والمالض والهرز إذا تقي عليه بالفتش .</p>	<p>مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيه وبالحبس لمدة لا تتجاوز الأسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .</p> <p>ولا يعاقب الناقل إلا إذا ثبت عليه بالفتش .</p> <p>ويسرى من العقوبة كل من البائع والمالض والهرز إذا تقي عليه بالفتش .</p>

مشروع قانون لمنع غش الدخان

المشروع الذي اقتره لجنا الخفانية والمالية	المشروع الذي اقتره مجلس النواب	المشروع المقدم من الحكومة
<p>مادة ٨ - (كما هي بالمشروع الذي اقتره مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ٨ - يضبط الدخان المنشوش في كل الأحوال ويحكم بمصادره .</p> <p>وتضبط المراكب والزوارق وغيرها من وسائل النقل المائية ما عدا سفن أعالى البحار وكذلك العربات ودواب البحر والجل التي تستخدم في نقله والآلات والمواد والمهمات التي استخدمت في صنعه أو بيعه وكل ما أحيط به الدخان المنشوش لا تخافه وتسجيل بيعة وتجوز مصادرتها جميعا .</p>	<p>مادة ٨ - الدخان المنشوش يضبط ويصادر بلطاب الحكومة .</p> <p>وتضبط كذلك الزوارق والعربات ودواب البحر والجل التي تستخدم في نقله والآلات والمواد والمهمات التي استخدمت في صنعه أو بيعه وكل ما أحيط به الدخان المنشوش لا تخافه وتسجيل بيعة وتجوز مصادرتها جميعا .</p>
<p>مادة ٩ - (كما هي بالمشروع الذي اقتره مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ٩ - يجوز للقاضي فضلا عما تقدم أن يأمر بإغلاق المصنع أو المخزن أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة شهور .</p>	<p>مادة ٩ - يجوز للقاضي فضلا عما تقدم أن يأمر بإغلاق المصنع أو المخزن أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة شهور .</p>
<p>مادة ١٠ - (كما هي بالمشروع الذي اقتره مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ١٠ - يجب على القاضي أن يأمر بالاغلاق لمدة المنصوص عنها في المادة السابقة اذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أي وقت من الأوقات بعقوبة جزاء على مخالفة هذا القانون وفي هذه الحالة يجوز للقاضي بناء على طلب النيابة العمومية أن يأمر أيضا بسحب الرخصة اذا كان الأمر خاصا بمحل مما تجب فيه الرخص الإدارية .</p>	<p>مادة ١٠ - يجب على القاضي أن يأمر بالاغلاق لمدة المنصوص عنها في المادة السابقة اذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أي وقت من الأوقات بعقوبة جزاء على مخالفة هذا القانون وفي هذه الحالة يجوز للقاضي بناء على طلب النيابة العمومية أن يأمر أيضا بسحب الرخصة اذا كان الأمر خاصا بمحل مما تجب فيه الرخص الادارية .</p>
<p>مادة ١١ - (كما هي بالمشروع الذي اقتره مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ١١ - فضلا عن العقوبات المبينة في المواد السابقة يحكم على المخالفين بوجه التضامن بتضمينات الخزانة الحكومية توازي مثل الرسوم على الدخان المنشوش كما لو كان خاليا من النش .</p>	

مشروع قانون لمنع غش الدخان

المشروع الذى اقترحه بلتا الحفانية والمالية	المشروع الذى اقترحه مجلس النواب	المشروع المقدم من الحكومة
<p>مادة ١٢ - (كما هو بالمشروع الذى اقترحه مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ١٢ - تضاف المبالغ المحصلة من هذه التضمينات ومن ثمن الأشياء المحكوم بمصادرتها لارادات مصلحة الجمارك وتولى المصلحة المذكورة الصرف منها على المبلتين والضابطين بصفة مكافآت .</p> <p>ولوزير المالية أن يحدد بقرار يصدر منه نسبة المكافآت للبائع المحصلة وطريقة صرفتها .</p>	
<p>مادة ١٣ - (كما هو بالمشروع الذى اقترحه مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ١٣ - يلغى الأمر السالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ لتلخيص منع غش الدخان .</p>	<p>مادة ١١ - ليس فى أحكام هذا القانون إلغاء للأمر القالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المتأخر بشأن الدخان .</p>
<p>مادة ١٤ - (كما هو بالمشروع الذى اقترحه مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ١٤ - تمنع المصانع الموجودة حالا مهلة قدرها شهران من تاريخ نشر هذا القانون لتقوم باستيفاء الاجراءات المنصوص عنها فى المادة <u>أزايمة</u> .</p>	<p>مادة ١٢ - تمنع المصانع الموجودة حالا مهلة قدرها شهران من تاريخ نشر هذا القانون لتقوم باستيفاء الاجراءات المنصوص عنها فى المادة الزايمة المتقدمة .</p>
<p>مادة ١٥ - (كما هو بالمشروع الذى اقترحه مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ١٥ - لوزير المالية أن يصدر القرارات التى تلزم تنفيذ هذا القانون .</p>	<p>مادة ١٣ - يجوز لوزير المالية أن يصدر قرارات بيان شروط تطبيق هذا القانون .</p>
<p>مادة ١٦ - (كما هو بالمشروع الذى اقترحه مجلس النواب) .</p>	<p>مادة ١٦ - على وزراء الداخلية والحفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويمرر العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .</p> <p>أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مصدق</p>	<p>مادة ١٤ - على وزراء الداخلية والحفانية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويمرر العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .</p> <p>أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ - ادخال واصطناع وتداول وبيع وأحراز الدخان المغشوش يعتبر من أعمال التهريب وكل ما يصنع للبيع أو للاستهلاك بصفة دخان يصير مصادره وأصله مع الحكم ببراءة قدرها ما تقرر عن كل كيلوجرام أو كسور الكيلوجرام وفي حالة المود إلى هذا الفعل يجوز مضاعفة هذه العقوبة .

مادة ٢ - أصناف الدخان التي يخلط بها مواد أخرى بأي مقدار كان تكون واقعة أيضا تحت حكم المصادرة والاعدام والعقوبة .

مادة ٣ - ما يتحصل من الضرائب ينضم منه المصاريف أو لا ثم يصير توزع ثلاثة أرباعه على الذين أظهرها مخالفة سواء كانوا مستخدمين الحكومة أم لا ، وأما الربع الباقي فيوزع على الضابطين بدون أن تكون الحكومة في أي حال من الأحوال وبأي حجة كانت ملزمة بما يزيد عن المبلغ الذي حصلته حقيقة .

مادة ٤ - تسرى الأحكام السابقة بطريق التضامن على الذين اصطنعوا الدخان المغشوش ومشاركتهم وعلى المرزوين له والتأقلين له والطائفتين ليه .

مادة ٥ - تصادر أيضا المراكب وال عربات ودواب الحمل والجر التي تكون استخدمت في النقل وكذلك الآلات والسواد والأدوات التي تكون استخدمت في اصطناع هذا المزيج أو في بيعه وكذلك كل بضاعة أخرى تكون وضعت حوله لاختفائه أو تسهيل بيعه .

مادة ٦ - يحكم قومسيون الجمارك بالمصادرة وبترقيم العقوبة بكتابة سائر أحوال التهريب ويكون لهم حق المناقضة في هذا الحكم طبقا للوائح الجمارك المرجعية للإجراء .

مادة ٧ - يكون أمرنا هذا نافذ المفعول في جميع أنحاء القطر المصري بعد ثمان وأربعين ساعة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٨ - على نظاري الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بمراسلته إلى السيد وزير الداخلية في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ (١٥ ذي القعدة سنة ١٣٠٨) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر المالية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

عبد الرحمن رشدي

مصطفى فهمي

مذكرة مرفوعة الى رئاسة مجلس الوزراء عن مشروع قانون لمنع غش الدخان

بيان الأسباب :

في مدى بضع السنين الأخيرة زيد رسم الوارد على الأدخنة بجميع أشكالها زيادة كبيرة وزيدت منها قيمة الدروبك ولعلنا أصبح غش الأدخنة منتجا لأرباح عظيمة .

وهذا يفسر ما لوحظ في الشهور الأخيرة من زيادة حوادث غش الدخان .

فمن المهم إذن اتخاذ إجراءات لمنع غش الأدخنة بأية مادة أجنبية ومنع الغش الذي يؤدي إلى الأضرار بالصلحة العامة كما يؤدي إلى الأضرار بالبيع بصناعة السجائر المصرية المشهورة في الخارج بمجودة نوعها .

ولما كان الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ غير كاف لضمان منع هذا الغش فقد رأى من الضروري تبكيه بقوانين جزائية يكون منها بنوع خاص حق اغلاق المصانع أو المخازن أو المحلات التي يضبط فيها الغش ورؤي كذلك من المناسب تحويل عمال المصلحة الحق في تعذيب مصنع الأدخنة ومخازنها ومحلاتها لتسهيل اكتشاف حوادث الغش .

فأشرف بأن أرفع المجلس مشروع قانون وافقت عليه الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة في جلستها المنعقدة في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٦ طبقا للمادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ حتى إذا حاز المشروع قبول المجلس رفع إلى البرلمان لأقراره .

وزير المالية

تحريرا في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦

مقصص حنا

أمر عال لمنع غش الدخان

حيث قد علم لحكومتنا أن بعض التجار يصنعون من أوراق الأشجار والنباتات بعد تحضيرها أو خلطها بكمية قليلة من الدخان الحقيقي مزيجاً يبيعونه بصفة دخان وذلك للحصول على أرباح غير قانونية .

وحيث أن هذا الغش يضر بصالح الخيرية ضرراً جسيماً كما أنه يترتب عليه خسارة عظيمة للتجار ذوي الفمة والاستقامة ؛

وحيث أنه من الواجب وقاية مصلحة الجمهور من هذا الغش ؛

وحيث أن هذه الأحوال تستوجب عقوبة صارمة ؛

فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار ؛

مشروع قانون

بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام
وضعه الى الاحتياطي الزراعي

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
(أربعة ملايين من الجنيهات) ويضم للاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على
الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ
تباعا من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة
الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

نقضي المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي خاص بعنوان
"احتياطي زراعي" لاستعماله في الأوجه الآتية :

- (أ) لتمتع سلف للزراعي .
- (ب) لمعاونة الميقات التي تعمل في سبيل تحسين الشؤون الزراعية وما
هو مرتبط بها من الصناعات .
- (ج) للتناهي التي ترى الحكومة اتخاذها في الأزمات الاقتصادية الخاصة
بالحاصلات الزراعية .

وقد نص في ذلك المرسوم بقانون على أن الاحتياطي الزراعي
يكون من المبالغ الآتية :

- (أ) من مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه يؤخذ من الاحتياطي العام .
- (ب) من المبالغ الناتجة والتي تتج من بيع القطن الذي كان في حيازة
الحكومة عند صدور قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيو سنة ١٩٢٩
بالموافقة على إنشاء احتياطي زراعي .

(ج) من المتحصل من ضريبة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ — ١٩٣١

ملحق رقم ١٤٦

(جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات
من الاحتياطي العام وضحه الى الاحتياطي الزراعي

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أفريد خمس أفضى بإنيابة عن حضرة الشيخ المحترم محمود
مكرم باشا) .

أحال المجلس بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بحث مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب وانحصر بأخذ مبلغ أربعة ملايين من
الجنيهات من الاحتياطي العام وضحه الى الاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على
الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ
تباعا من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة
الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ المالية .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها التي انعقدت في ١٧ مايو
سنة ١٩٣٠ وظهور لها من البيانات الواردة من وزارة المالية أن مبلغ
الأربعة ملايين من الجنيهات المطلوب أخذه من الاحتياطي منه مليون جنيه
للتسليف الزراعي والثلاثة الملايين الباقية منه تدفع في أثمان القطن الذي
تسلمته الحكومة الى الآن والذي ستسلمه في مواعيد فترات مايو ويونيه
ونذلك تنفيذاً للتصريح الذي أدلى به معالي وزير المالية أمام مجلس النواب
بجلسة ٣٧ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الإطلاع على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء —
والمتبعة صورتها في نهاية هذا التقرير وصل ما جاء بالبيانات الواردة لهذه اللجنة
من وزارة المالية التاب بها أن مجموع ما احتجته الوزارة لسلف الزراعة
بلغ ١٨٥٧٠٠٠ جنيه لنفاية ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ وأن مجموع ما صرف في تسلم
الأقطان المشار اليها بلغ ٩٣٨٣٣٥٠ جنيه لنفاية ١٢ مايو سنة ١٩٣٠

وبناء على ما ظهر من المجلس حين نظر ميزانية ايرادات ومصروفات
الدولة من قبوله هذه السياسة — رأت اللجنة بالاجماع الموافقة على أخذ
مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضحه الى الاحتياطي
الزراعي ومثل مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وفيما على نص مشروع القانون الذي توافق عليه هذه اللجنة :

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

١٧ مايو سنة ١٩٣٠

محلي رقم ١٤٧

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء ترعة في حدود أطيان موسى باشا ويحيط به ويتصل بترعة بلقينا (رى بعض الأراضي

(القرى حضرة الشيخ المحترم أمين ساي باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال التي نظرت بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة محمد عبد الرحمن التيزالي ائدلى السكرتير البرلماني لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية مندوبا عن الحكومة .

بحثت اللجنة موضوع الاقتراح فأبدى حضرة مندوب الحكومة أن هذا الاقتراح هو طلب جعل سقي خصوصية موجودة الآن عمومية ، ولما مأسورة تمزق فوق مصرف الميالحات لمساحة رى الأراضي الواقعة في نهاية ترعة بلقينا ملك موسى باشا .

وان كان وجود مأسورة فوق المصارف تخط مناطق الرى ببعضها أمرا غير مسموح به ، ولكن نظرا للصعوبة الحاصلة في رى أراضي ترعة بلقينا ، تركت الآن الحالة كما هي ، ولكن عند مصلحة الرى تصمم لتنفيذ ترعة بلقينا وبعض الترع المجاورة من بحر شين بإنشاء وصلة جديدة ، وبذلك تتحسن حالة الرى كثيرا ، وفي وقتها ينظر في إمكان بناء المأسورة السابقة المذكورة وحسبما يتضح من الملائمة التي تعمل بعد عمل الفتحة التي تأخذ من بحر شين ، ولذلك ترجو الوزارة إحالة الاقتراح اليها للنظر فيه في الوقت المناسب .

قال حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك . حيث إنه تبين وجود صعوبة في الرى بهذه الجهة فافا طال الزمن على عمل التوصيلة من بحر شين فربما يحصل ضرر بالأراضي الواقعة على ترعة بلقينا .

فأجاب حضرة مندوب الحكومة بأن الفهم الحالي كلف لتنفيذها بالمياه بدرجة جيد فذلك تكفل اتصال المياه لنهاية بدرجة مناسبة ، وإذا حصلت صعوبات فان الوزارة تعطى التوصيات اللازمة في مدة المتأخرات .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة الاقتراح الى وزارة الأشغال ما

وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ على فتح اعتماد بمبلغ أربعة ملايين جنيه يؤخذ من الاحتياطي العام ، ومن هذا الاعتماد مليون جنيه لاقراض الزراع ، و مليونان آخران لشراء القطن من جراء دخول الحكومة السوق شارية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

وقد بلغ ثمن ما اشترته الحكومة من الأقطان — سواء منها ما تسلمته بالفعل وما لا يزال قيد التسليم — حوالي ٤٤٠٠٠٠٠ جنيه .

ولما كان مجموع القروض في مشروع التسليف على القطن قد بلغ في الموسم المنصرم ٦٠٠٠٠٠ جنيه ويخطر أن يصل مجموع قروض التسليف على زراعة القطن مليون ونصف مليون من الجنيهات أو يزيد من جراء اقبال الزراع على الاقتراض .

فان وزارة المالية تقترح فتح اعتماد بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه للفتح من الأقطان التي تشتريها الحكومة من السوق وللإعطاء على مشروعات التسليف الإجمالي لإسما إن التسليف على زراعة الأرز قد أمثلت أن يوضع موضع التنفيذ .

بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح وهي ترى الموافقة على فتح اعتماد بأربعة ملايين للفرض المذكور يؤخذ من الاحتياطي العام ويضم الى الإحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأغراض التي أنشئ هذا الإحتياطي من أجلها على أن يرد هذا المبلغ تباعا الى الإحتياطي العام من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

واللجنة المالية تقترح مبلغ هذا الى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون ما

لقاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩٣٠

الرئيس

السكرتير

محكم سيد

المجلد

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ على رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ١٧ منه بمشروع القانون الخاص بأخذ المبلغ المطلوب من الاحتياطي العام ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد طه النجاشي

رئيس اللجنة

محمد شفيق

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

فطلب حضرة الشيخ المحترم المتتبع أن تعمل وزارة الأشغال على إزالة الحشائش والحزب والفلاوى الموجودة في المصرف الآن إلى أن تترك الطلقات لأن حالة الصرف الحالية رديئة جداً فوافق حضرة مندوب الحكومة على ذلك .

وبناء عليه قررت اللجنة أن ترفع المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال .

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح :

حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الشيخ

يتشرف على محمد مروان بمرضى هذا الاقتراح على المجلس بأمل محوyle على وزارة الأشغال للاسراع بتنفيذه :

يوجد بناحية الحامول براري من أعمال تفتيش رى زقى مصرف مشهور باسم مصرف الحلاج يوسف محوى لصرف أطيان كثيرة للأهالى وبمصلحة الأملاك الأميرية ، ومصلحة الرى أجملت تطهير هذا المصرف من مدة حتى أصبحت حالة الصرف فيه سيئة جداً وحصل ضرر عظيم للأطيان الواقعة عليه، لهذا أقترح تطهير هذا المصرف وجعله بحالة صالحة حتى يعود بالفائدة المطلوبة منه وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتى ما

على محمد مروان
مضو المجلس

ملحق رقم ١٤٩

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ متولى عمر حجازى بتطهير مصرف قصبامين الشرق بمركز فاقوس وحفره وأصلاح جسوره

(القررة حضرة الشيخ المحترم أمين سارى (أنا))

أحال المجلس هذا الاقتراح بملحة ٧ مايو سنة ١٩٣٠ إلى لجنة الأشغال التي نظرت بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة محمد عبد الرحمن الترابلى أفندي السكرى البرلمانى لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية نائباً عن الحكومة .

نص الاقتراح :

حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الشيخ

بعد التحيّة أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس وهو :

يوجد بناحية بقرنا التابعة لمركز الحلة الكبرى ترعة لا تصل المياه إلى نهايتها وكثيراً ما حصلت الشكاوى من الأهالى بسبب عدم وصول المياه إلى أطيانهم وكانت هذه المسقى تتغذى من ترعة نثيل بواسطة ماسورة أخذة من الترعة المذكورة .

وحيث أنه يوجد الآن ماسورة رى مركبة على مصرف وصلة المياني لرى أطيان المرحوم موسى باشا أخذة من ترعة نثيل، ولهذا فاني أقترح إنشاء ترعة في حدود أطيان موسى باشا ويقرب بك تأخذ من هذه الماسورة وتصل بترعة بلغينا، وبهذه الطريقة تتغذى نهاية الترعة المذكورة من هذه الترعة الصغيرة التي لا تتكلف شيئاً كثيراً على الوزارة. ومن الجائز أن الملك متى تحقق من فائدة هذا المشروع تتنازل عن عمن الأطيان التي تخرجها هذه الترعة الجديدة .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

٢١ أبريل سنة ١٩٣٠

حسن عبد القادر
عضو المجلس

ملحق رقم ١٤٨

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد مروان بتطهير مصرف الحلاج يوسف بناحية الحامول برارى من أعمال تفتيش رى زقى

(القررة حضرة الشيخ المحترم أمين سارى (أنا))

أحال المجلس هذا الاقتراح بملحة ٧ مايو سنة ١٩٣٠ إلى لجنة الأشغال التي نظرت بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة محمد عبد الرحمن الترابلى أفندي السكرى البرلمانى لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية نائباً عن الحكومة .

بحثت اللجنة موضوع الاقتراح فأبديت حضرة مندوب الحكومة أن هذا المصرف قد خُص غير مرة بقصد تطهيره وتظهر عدم احتياجه للتطهير — أما ارتفاع المياه به فراجع إلى أن المصرف وقم في الذى يصب فيه المصرف المذكور مياهه مرخصة وهذه الحالة ستولى متى تمت مشروعات الصرف بالطلبات وهو أهم مشروع في اليد الآن .

ملحق رقم ١٥٠

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبدالقادر بجعل ترعة سناباره
عمومية تسرى عليها أحكام المناوبات أو تطهيرها من القمام التي التباية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بجملة ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الى لجنة الأشغال
التي نظرت في جملة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة محمد عبد الرحمن
الفرناي افسندي السكرتير البرلماني لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال
العمومية ثانياً عن الحكومة .

بحثت اللجنة موضوع الاقتراح فأبديت حضرة مندوب الحكومة أن هذه
الترعة هي من الترع الخصوصية وتطهرت في العام الماضي بمعرفة مصلحة الري
على حساب المتضمنين ونظراً لاحتياجها للتطهير هذا العام فقد أعلن المتضمنون
منها بتطهيرها بمصرتهم طبقاً للسادة الثانية من لائحة الترع والمجسور فلما لم
يقوموا بتطهيرها في الميعاد المحدد أجرت المصلحة ذلك على حسابهم كما حصل
في العام الماضي . أما جعل الترعة عمومية فيترى يمكن قبوله لعدم انطباقها
على لائحة الترع الحالية .

وبناء على ذلك، قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة
الأشغال العمومية ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس ليعرف فيه ما يراه وهو :
يوجد بمركز المحلة ترعة اسمها (ترعة سناباره) آخذة من بحر الملاح عند
كورى طينارة الجليل أمام مزبة للمرحوم أحمد بك حمدي وهذه المسقى
من المساق الخصوصية العمومية يروى منها نحو ١٤٠٠ فدان والأطيان
الموجودة بنهايتها لا تصلها المياه حتى ولا في زمن الفيضان الا بصعوبة وقد
تقدمت جملة شكوى من الأهالي المتضمنين بخصوص ذلك .
والسبب في ذلك يرجع الى عدم تطهير الترعة المذكورة سنوياً وتوسيعها

بحثت اللجنة موضوع الاقتراح فأبديت حضرة مندوب الحكومة أن
المصرف الوارد ذكره بالاقتراح هو مصرف الصالحية الشرقى العمومي وتقرر
تطهيره في صيف هذا العام .

بناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة
الأشغال العمومية ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بمرض اقتراح هذا على هيئة المجلس التوقرة واجيباً بقوله مع
مزيد الاستمرار :

مصرف قضاة الشرق بمركز فانوس شرقية رى أول يتحدى من أخوية
السعديين ويتهى في بحر البقر . وطوله أكثر من خمسة عشر كيلو متراً .
ويتنفع بالمصرف في البلاد الآتية :

(١) الصالحية ، (٢) سماكين الشرق ، (٣) قضاة الشرق ،
(٤) الأخوية .

وهذا المصرف مضى عليه أكثر من خمس سنوات بدون تطهير وسائمه
الآن رديئة جداً لوجود ردم وانهار وحشائش كثيفة . وهو طريق ملاح
للواصلات ونقل الحاصلات الزراعية بين تلك البلاد .

فليه :

أقترح تطهير المصرف وحفره بالكرا كالت واصلاح جسوره . للاقتراح
بالصرف منه . ولسمولة الملاحة فيه والمرور على جسوره بالمربات
والأوتوموبيلات .

وتفضلوا دونكم بقبول عظيم تحيتي واحترامى ما

منولى عمر هجازى
عضو المجلس

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد بناحية إيشان مركز المجلة الكبرى مصرف يسمى مصرف إيشان
نمرة ٥ يتدنى من البهانة المذكورة ويصب في مصرف السلاهيپ نمرة ٦
وهذا المصرف لم يظهر من مدة وكل ما حصل فيه هو أخذ الحشاش
الموجودة به وقد صار الآن لا يصلح للصرف مطلقاً خصوصاً أن الأفيان
التي أخذتها انخاصة بناحية الزعفران أوجدت لها آلات رافعة لمياه الصرف
تصب في المصرف المذكور ، ونظراً لعدم تطهير ترم المياه إلى الجهة القبلية
بدلاً من سيرها الطبيعي حتى نشأ عن ذلك ضرر كبير لأفيان الأهالي الذين
لا يستطيعون تركيب آلات رافعة للصرف .

لهذا أقترح السرفة في تطهير المصرف المذكور من الضرر .

وتفضلوا بقبول تحياتي

حسن عبد القادر

عضو المجلس

ملعى رقم ١٥٢ و ١٥٣

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بتوصيل بحر تيريه
إلى ناحية البرج ومد سكة حديد الدلتا من بطليم إلى البرج

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أمين مای باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ إلى لجنة الأشغال
والمواصلات فبحثت لجنة الأشغال بمجلسها المتقدمة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو
سنة ١٩٣٠ الشق الأول منه بشأن توصيل بحر تيريه إلى ناحية البرج وهو
ما تخصص اللجنة بنظره بحضور حضرة محمد عبد الرحمن الترابي أفندي السكرير
البرلياني لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية نائباً عن الحكومة .
أبدى حضرة مندوب الحكومة أن بحر تيريه ينتهي في الوقت الحاضر عند
ناحية بطليم ومن نهايته تمتد مساق تصل لبض القرى كالشيخ مبارك
والشهابية حيث تصل المياه إليها بدرجة حسنة وفي وقت الفيضان أما باقي
القرى فيقتلن توصيل المياه إليها من بحر تيريه لما يمتثلها من الآكام الرملية

لهذا :

أقترح إما جعل هذه التربة عمومية تسمى طلياً أحكام المأبوت وتدخل
في جدول الحكومة لتوسيعها وتطهيرها كما حصل بالنسبة لترمة شيمى وأما
تطهيرها من القم إلى النهاية حالاً أي في مدة لا تتجاوز الشهرين وأن تدفع
الحكومة المصاريف في مقابل توزيعها هذا السام على جميع المستفيدين بها
وأرجو أن ينظر هذا الاقتراح بطريق الاستجمال .

وتفضلوا بقبول تحياتي

حسن عبد القادر

عضو المجلس

ملعى رقم ١٥١

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر
بتطهير مصرف إيشان رقم ٥ بمركز المجلة الكبرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أمين مای باشا)

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ إلى لجنة الأشغال
التي نظرت بمجلسها المتقدمة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور
حضرة محمد عبد الرحمن الترابي أفندي السكرير البرلياني لحضرة صاحب
السعادة وزير الأشغال العمومية نائباً عن الحكومة .

بحثت اللجنة موضوع الاقتراح فأبدى حضرة مندوب الحكومة أن مصرف
إيشان مدرج ضمن برنامج التطويرات المصنفة لهذا العام وسيطهر إذا ما وجد
محتاجاً لذلك مع الإحاطة بأنه داخل ضمن مشروع الصرف بالطلمبات الجاري
تنفيذه الآن .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن تزج المجلس بحالة هذا الاقتراح إلى
وزارة الأشغال العمومية

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد شفيق

نص الاقتراح :

حضرة صاحب البعثة ورئيس مجلس الشيوخ :

بعد التحية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

أهالي ناحية بطليم مركز كفر الشيخ غربية محرومون من ماء النيل حتى في زمن الفيضان لأن بحر تيمه ينتهي إلى بلدة بطليم فقط أما باقي البلاد الأخرى وهي الشيخ مبارك والراج والساحلين البحري والقبلي والناين والبرج فكما محرومة من المياه مع أن المسافة بين بطليم والبرج لا تزيد من اثني عشر كيلومترا وجميع أهالي البلاد المذكورة ومواشيهم محرومون من مياه الفيضان .

وأیضا سكة حديد الدلتا واصله إلى بطليم فقط دون تلك البلاد ، لهذا اقتح :

أولا - توصيل بحر تيمه لناعية البرج .

ثانيا - مد السكة الحديدية من بطليم إلى البرج .

وتفضلا بقبول تحياتي ما

٢١ مارس ١٩٣٠

حسن عبد الغادر
مضو المجلس

ملحق رقم ١٥٤

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم ألفريد شماس افندي يفرض ضريبة على يمين السيارات التي تسير على الطرق الزراعية والثاء الضريبة المفروضة على الملاك من أجل هذه الطرق ووضع لوحات بارزة عند تقاطع الطرق كما يحسن أن تضع الوزارة لوحات بإسماء البلاد الواقعة على طرق السيارات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم ابراهيم يوسف طاعة)

أحال المجلس بجلسته ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى بلطي المالية والمواصلات فظنرت لجنة المواصلات بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة محمد رفاعي بك وكيل مصلحة الطرق والجباري بوزارة المواصلات وحضرة محمد الحسيني زهوك افندي السكرير البرلماني لوزارة المواصلات .

وقد حضر هذه الجلسة حضرة الشيخ المحترم ألفريد شماس افندي مقدم الاقتراح .

المشركه وقد اعتاد أهالي تلك القرى على الشرب من حفر وآبار تعمل في وسط تلك الرمال . وحيث أنه لا توجد بتلك القرى أراض زراعية مقرر دجا فان الوزارة ترى إحالة الاقتراح فيما يختص ببناء الشرب على قسم البلديات أو مصلحة الصحة لاختصاصه بتوصيل مياه الشرب للصحة لقرى .

قال حضرة الشيخ المحترم سعد بك من أن البلديات أو مصلحة الصحة لا تنتظر في ذلك إلا متى وجدت المياه ووجود المياه لا يمكن إلا بواسطة وزارة الأشغال فآرى أن تعمل الوزارة على إيجاد المياه في هذه المنطقة .

فأجاب معالي الشيخ المحترم رئيس اللجنة أن مأمورية وزارة الأشغال العمومية هي رى الأراضي وبما أن حضرة مندوب الحكومة قد صدر بعدم وجود أراض زراعية بهذه المنطقة فلا اختصاص لوزارة الأشغال العمومية في هذا الأمر .

ثم قال حضرة مندوب الحكومة أنه فضلا عما ذكره معالي الشيخ المحترم الرئيس فإنه في حالة ما تقرر البلديات مد خطوط مواشير بهذه القرى من نهاية بحر تيمه الحالية فصصلة إلى لا تمنع عملها بالمعلومات اللازمة والمياه الكافية .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة الاقتراح فيما يختص بالثق الأول منها إلى بلطي الداخلية والصحة ليعمل الشيخ للنظر في أمر توصيل مياه الشرب لهذه الجهات المحرومة منها والتي يشرب أهلها الآن - كافتراض حضرة مندوب وزارة الأشغال - من حفر وآبار في الأرض ما

رئيس اللجنة

محمد شفيق

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

ملاحظة - أما الثلث الثاني من الاقتراح فأحيل من المجلس إلى بلطي المواصلات ما

محمد شفيق

تقرير لجنة المواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم ابراهيم يوسف طاعة)

أحال المجلس بجلسته ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى بلطي الأشغال والمواصلات فظنرت لجنة المواصلات بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ في الجزء المختص بها وهو مد سكة حديد الدلتا من بطليم إلى البرج بحضور حضرة صاحب العزة محمود توفيق أحمد بك السكرير العام لمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أن مصلحة السكك الحديدية جارية للازم لمرض هذا الاقتراح على شركة سكة حديد الدلتا كما تخفى بذلك شروط الامتياز .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتتظر في شقة الثاني الخالص بمد سكة حديد الدلتا من بطليم إلى البرج ما

رئيس اللجنة

محمد شفيق

٢٠ مايو سنة ١٩٣٠

اتضح لجهة أن هذا الاقتراح يشمل أمرين :

أولا - فرض ضريبة على البترين وإلغاء الضريبة المفروضة على الملاك بزم الطرق الزراعية .

ثانيا - تكليف وزارة المواصلات بأن تضع لوحات بارزة عند تقاطع الطرق كما يحسن أن تضع (الروازة) لوحات بأسماء البلاد الواقعة على طرق السيارات .

فقها يخص بالأمر الأول فحضرته السكرية البرلمانية أن وزارة المواصلات لا ينبغي ولا يخصها التشريع الخاص بفرض ضريبة على البترين إنما هو تشريع يخص وزارتي الداخلية والمالية .

أما فيما يخص بالأمر الثاني فقد فوضه محمد رفاعي بك أن مصلحة الطرق والكباري توافق على هذا الاقتراح وهي فعلا جارية في تنفيذه بقدر ما تسمح به الميزانية .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة الشق الأول من الاقتراح وهو الخاص بفرض ضريبة على البترين وإلغاء الضريبة المفروضة على الملاك بزم الطرق الزراعية إلى اللجنة الداخلية والمالية بالمجلس وإحالة الشق الثاني الخاص بتكليف الوزارة وضع لوحات بارزة عند تقاطع الطرق إلى وزارة المواصلات لتنظر فيه .

٢٠ مارس ١٩٣٠

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لديكم اقتراحا خاصا بتعظيم الطرق الزراعية على نفقة أصحاب السيارات وفرض الضريبة المفروضة على المزارعين تدويعا لما يعود على هؤلاء من الفوائد . ويقدر ما يمكن تحصيله من تلك الضريبة يبلغ لا يقل من ٣٠٠٠٠٠ جنيه، وبذلك يمكن استعمال الطرق الزراعية بالأزباف صيفا وشتاء دون تعرض أصحاب السيارات وركابها للاخطار . ومن ضمن الاصلاحات المقترحة ادخالها يحسن إيجاد لوحات بارزة لكل تقاطع وكل بلدة يستدل بها صاحب السيارة على طريقه ويوفره وقت الاستفهام والاسترشاد .

ولديكم عظيم الشكر والاحترام .

الاقتراح

اهتمت الحكومة بأمر تنظيم الطرق الزراعية على نفقة المزارعين بفرضها ضريبة على الملاك تحصل سنويا مع الأموال الأميرية . وتركزت أصحاب السيارات دون أن تحملهم أية ضريبة مع أنهم هم المتفوتون منها مباشرة وقد خالفت بذلك الطريقة الناجحة في البلاد الأجنبية .

إن استعمال السيارات النخصومية وسيارات الأومنيوبوس وسيارات النقل يزداد على توالي الأيام بسرعة عظيمة لما في ذلك من الرواج لقضاء الأشغال .

وقد آن الحكومة أن تضع لذلك برنامجا ويحلل أرباب السيارات ما يقتضيه إنشاء الطرق والمحافظة عليها من المصاريف خصوصا أن ما يدفعونه يستفيدونه أضعافا .

السيارات على اختلاف أنواعها لا يمكن استعمالها بمالعة جيدة مدة تتجاوز العشرين سنوات، هذا إذا كانت حالة الطرق حسنة ، أما إذا كانت رديئة فلا تستعمل أكثر من خمس سنوات .

ولكن من المالحين قيمة في استهلاك ثمن السيارات . لو فرض وكان ثمن السيارة الخاصة لنقل الركاب أو البضائع ٣٠٠ جنيه واستهلك في مدة خمس سنوات فيكون استهلاك ثمنها بواقع ثلاثين جنيها سنويا . أما إذا استهلك في مدة خمس سنوات فستستهلك قيمتها بواقع ستين جنيها سنويا . إذن يكون عمر السيارة متوقفا على حالة الطرق خصوصا في الأزباف . وما نفرضه الحكومة ربما سيكون زهيدا لا يؤهل له بالقسبة لما يربحها صاحب السيارة طول مدة استعمالها .

اختلقت البلدان في طريقة فرض الضرائب على السيارات بعضها قدرها بنسبة قوة السيارة . وبعضها بنسبة ما تحرقه من البترين عند استعمالها وبعضها أراد أن يفرضها بنسبة ما تستهلكه من الكاوتشوك .

وقد اتضح أن غير الضرائب التي فرضت هي الضريبة المفروضة على البترين فالسيارة تحصل من الضريبة بقدر ما تحرقه من البترين بعكس ما لو فرضت الضريبة على قوة السيارة لأنه يميز أن تبقى السيارة أماما وأشد ما بدون عمل ويكون صاحبها ملزما بدفع الضريبة المقدرة عليها . أما الكاوتشوك فلا يصح فرض ضريبة عليه لأنه عرضة لتلف لأقل عارض .

إذا قيل أن المزارعين يتفوتون من السكك الزراعية باستعمال الأوتوموبيلات فذلك هو الواقع . إلا أنهم يدفعون نظيره أجرا لأربابها وهؤلاء عند تحصييلهم ذلك الأجر يسبون حسابا ما يدفعونه ربما على البترين الذي يستهلكونه .

يبلغ عدد السيارات النشطة بالقطر المصري ٢٥ ألف سيارة وما يستهلك سنويا من البترين ٥٠ ألف طن عبارة عن ١٥ مليون جالون فلو فرضت ضريبة قروش فقط على كل جالون بلغ ذلك ٣٠٠ ألف جنيه سنويا وهذا المبلغ يزداد مع ازدياد عدد السيارات على توالي الأيام والسنين .

كان لقمرة لمصلحة الطرق والكباري في ميزانية سنة ١٩٢٤ مبلغ ٢٦٠٨٤٨ جنيها وفي سنة ١٩٢٥ مبلغ ٣٢٤٩٦١ جنيها، وفي سنة ١٩٢٦ مبلغ ٤٠٤٥٨١ جنيها وفي سنة ١٩٢٧ مبلغ ٣٧١٢٨٦ جنيها، فيرى من ذلك أن ضريبة البترين إذا فرضت بواقع قرشين على الجالون تكاد تقوم بمصاريف إنشاء الطرق والمحافظة عليها ولا تبقى حاجة لتحصيل الضريبة المفروضة على المزارعين بزم إنشاء وتحسين الطرق الزراعية فيفتح الفاعلها خصوصا أن الضريبة التي تفرض على البترين هي ضريبة اختيارية وليست إجبارية ، ومن المحقق أن أصحاب السيارات لا يشيرون بها لأن أسعار البترين قابلة للارتفاع والهبوط . فإن سعر الجالون بلغ في وقت ١١ قرشا صاغا وهو الآن يساوي ستة قروش صاغ فقط .

هذه الضريبة معمول بها في الولايات المتحدة ويطالب الفرنسيون والبريطانيون بحكومتهم ليايملوا بمقتضاها لأن فرنسا وإنجلترا تحصل الضريبة

الى عهدنا هذا بنسبة قوة السيارات ، والشائع أن الحكومتين شارعتان في تغيير نظامهما وفرض الضريبة على ما تستهلك السيارات من البنزين .

أمر تنظيم الطرق وتحسينها لاستعمالها صيفا وشتاء في مصلحة أرباب السيارات لأن في زمن الشتاء تتعطل حركة السيارات في الأرياف بالمرة وكثيرا ما يكون المجازفون عرضة لـ"أخطار" .

ويحسن بالحكومة أن تنهي حالا يأمر وضع لوحات بارزة في تقاطع الطرق لتبين الجهات الرئيسية الموصلة إليها كما أنه يحسن أن توضع أسماء البلاد الواقعة في طرق السيارات لتوفر على الركاب وقت الاستفهام والاسترشاد وفي ذلك مصلحة عظيمة لأركبي السيارات من الجانب والسائحين خصوصا .

فالرجو من هيئة المجلس الموقر أن توافق على هذا الاقتراح الخاص بطلب فرض ضريبة على البنزين والقضاء الضريبة المفروضة على الملاك يرسم الطرق الزراعية وأن يكلف وزارة المواصلات بأن تضع لوحات بارزة عند تقاطع الطرق ، كما أنه يحسن أن تضع لوحات بأسماء البلاد الواقعة على طرق السيارات .

٦ مارس سنة ١٩٣٠

أفريد شماس
عضو المجلس

ملحق رقم ١٥٥

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بتوسيع الطريق المارة بجوار ووسط سكة حلة أبو عل القططرة وعمل بوابة صغيرة على بناء حاجز السكة الحديدية المجاورة لهذه الطريق للانتفاع بها عند الحاجة

(المقررة حضره الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف صالح) .

أحال المجلس بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح الى لجنة المواصلات التي نظرتهم بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحبي العزة عمود توفيق أحمد بك السكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية والنفراوات والتليفونات ومحمد رفاعي بك وكيل مصلحة الطرق والكبارى بوزارة المواصلات .

يشمل هذا الاقتراح أمرين :

أولا - توسيع الطريق المارة بجوار ووسط سكة حلة أبو عل القططرة .

ثانيا - عمل بوابة صغيرة في بناء حاجز السكة الحديدية المجاورة لهذه الطريق للانتفاع بها وقت الحاجة .

فنيا يختص بالأمر الأول قرر حضرة مندوب مصلحة الطرق والكبارى أن هذه المصلحة سبق أن طلبت دمج اعتماد في مشروع الميزانية لتعديل وتوسيع الطريق المذكورة . ولكن هذا الطلب رفض على أن المصلحة تتصرف بوجاهة هذا الاقتراح وهي لذلك ستبذل الكوة في العام المقبل وتطلب المبلغ اللازم لهذا التوسيع في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وتأمل أن يجاب طلبها .

أما فيما يختص بالأمر الثاني فالت حضرة مندوب مصلحة السكك الحديدية قرر أن المصلحة تدرس فالذا ما تبين لها ضرورة عمل البوابة فاتها لا تتأخر عن تنفيذ الاقتراح .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس اسالة الاقتراح بشقيه الى وزارة المواصلات .

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢٠ مايو سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التعمية أرجو عرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو :

يوجد طريق موصل من المحلة الكبرى الى المنصورة مارا بجوار ووسط سكة حلة أبو عل القططرة مركز المحلة الكبرى ، ونظرا لأن سكة حديد الحكومة صارت الآن مزدوجة أصبح الطريق المذكور ضيقا جدا ويحصل منه خطر على المارة خصوصا أنه جزء من السكة الزراعية الموصلة من المحلة الى المنصورة .

فضلا عن هذا فإن مصلحة السكك الحديدية بنت حاجزا بالأسمت المسلح بين السكة الحديدية والطريق ، وكان أهالي حلة أبو عل اذا حصل عندهم حريق لا يجدون ماء لاطفاها الا من ترعة العباسية ، وهذا الحاجز يمتهم من استعمال مياه التربة المذكورة وقت الخطر، لهذا أقترح : (أولا) توسيع الطريق المذكور أو تحويله لجهة أخرى إن أمكن ، (ثانيا) عمل بوابة صغيرة في بناء الحاجز المتقدم ذكره لا تفتح الا في وقت الخطر ومفتاحها يكون دائما مع خفرها الزانقان .

وتغضبوا بقبول تحياتي

حسن عبد القادر
عضو المجلس

٢٩ مارس سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٥٧

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسين عبد النصار بك بإصلاح الطريق الواقع بين كفر زرقان وكفر الزيات على البر الأبيض قرعة الباجورية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف عا الله)

أحال المجلس بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة محمد رفاعي بك وكيل مصلحة الطرق والكبارى بوزارة المواصلات .

أبدى حضرة مندوب الحكومة أنه يوجد طريق تابع لمصلحة الطرق والكبارى بين كفر ربيع وكفر الزيات وادى المصلحة مشروع طريق بحري للائتم تفتيده بين كفر ربيع وكفر زرقان مارة بتاحية ساحل الجوارى، وبعد اتمام الجزء الأخير تصبح كفر زرقان متصلة بكفر الزيات كطلب حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح ولا يكون هناك داع لتمهيد جسر الباجورية في هذه المسافة لأنه كبير التارخ وورده التخطيط ولا يصلح تحويله الى سكة زراعية .

قررت اللجنة أن ترجو المجلس الاكتفاء بهذا البيان وحفظ الاقتراح ما

٢٠ مايو سنة ١٩٣٠
رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن تتفضلوا بعرض اقتراحي على المجلس آملاً أن يوافق عليه :

أن مصلحة الطرق مهنت الطريق الكائن بين كوبرى مرسا وكفر زرقان على البر الأبيض قرعة الباجورية بزمان مديرية المتوقفة وأصلحته .

وبقيت المسافة بين كفر زرقان وكفر الزيات مهملة . فربما أن تتوجه المصلحة بالعتاية وتم إصلاح ما بقى من هذا الطريق حتى يسهل الانتقال بالسيارات والبر الى كفر الزيات على هذا الطريق ، ولما كان المنفعة مع وفرة سكانها وتزاحم أهلها قليلة الحظ في الطرق الممهدة . وأمر هذه الطرق بعد انتشار السيارات أصبح ضرورياً لفضاء المصالح وسرعة التواصل . فلذا أقترح على المجلس أن يتفضل بالموافقة على إصلاح الطريق المشار إليه بين كفر زرقان وكفر الزيات ما

حسين عبد النصار
عضو المجلس

١٩٣٠ ع ١٩

ملحق رقم ١٥٦

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمود على مهنا بك بتسليم جزء من سكة زراعية على رباح البصرة الى مصلحة الطرق لصيانته والصيانة به

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف عا الله)

أحال المجلس بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات التي نظرت به بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة محمد رفاعي بك وكيل مصلحة الطرق والكبارى .

وحضر هذه الجلسة حضرة الشيخ المحترم محمود على مهنا بك مقدم الاقتراح . قرر حضرة مندوب الحكومة أن الجزء الواقع على جسر تربة أبو دياب يمكن تحويله الى سكة زراعية ولكن لا بد من تزع ملكية أراضى لتوصيل الجسر للذكور بزيادة كرم حاده ، وعلى ذلك فان الاقتراح هو بمثابة طلب إنشاء سكة زراعية جديدة فيجب إذن استصدار مرسوم بزع ملكية الأراضى اللازمة وصندوق قرار من مجلس المديرية لتحويل الأموال اللازمة لإنشاء السكة وصندوق مرسوم بذلك أيضاً ومصلحة الطرق والكبارى مستعدة لانثائها في دورها طبقاً لقانون السكك الزراعية .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الداخلية لتعليه الى مجلس مديرية البصرة للتظريفه ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بعرض اقتراحي راجياً عرضه على هيئة المجلس .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

٣١ مارس سنة ١٩٣٠

محمود مهنا

توجد سكة زراعية على رباح البصرة بالبر الأيسر من التوفيقية الى قنطرة كفر بولين .

وعند كيلو ٨٨ يندئ أبو دياب القديم وفي البر الأيسر منه طريق يوصل لكوم حاده ماصحة المركز .

لهذا أقترح أن يسلم هذا الجزء لمصلحة الطرق مع باقي المسافة الموصلة لمركز ألداده وصيانته لأن يكون طريقاً مظلماً يوصل لعاصمة المركز وتصل السكك الزراعية ببعضها .

ملف رقم ١٥٨

(جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم شعبان السيد مؤمن بك بتخفيض أجور البضائع بالسكة الحديدية بمديرية القيوم

(القرار حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم يوسف صا الله)

أحال المجلس هذا الاقتراح بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الى لجنة المواصلات التي نظرت بمجلسها المتعلقة في يوم الثلاثاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة محمود توفيق أحمد بك السكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات .

وقد دعت اللجنة حضرة الشيخ المحترم شعبان السيد مؤمن بك مقدم الاقتراح ليل إلى اللجنة بما لديه من المعلومات الا أنه أرسل مندوبه عن الحضور ويمز اقتراحه بخطاب رأياً أن ثبت صوره في آخر هذا التقرير. لاحظ حضرة مندوب الحكومة أن حضرة المقترح يطلب تخفيض أجور البضائع بمديرية القيوم وتميزها عن سائر جهات القطر المصري وقال ان هذا أمر لا يمكن قبوله إذ أن جميع الجهات يجب أن تعامل بمقياس واحد. وأضاف الى ذلك أن مصلحة السكك الحديدية مصلحة حكومية تراعى صالح الأهالي والا فأنها كانت تتمتع فرصة عدم وجود منافسة للسكك الحديدية بمديرية القيوم — كما يقول حضرة المقترح في اقتراحه — قتلح الأسعار كما تفعل الشركات .

وهناك سبب آخر لا يرد تخفيض الأجرة وهو أن العمل جار في مشروع نقل مائي بين القيوم والنيل .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس أن يكتبني بإعلان الذي أدلى به حضرة مندوب الحكومة وأن يحفظ الاقتراح ما

رئيس اللجنة
محمد شفيق

٢٠ مايو سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ الموقر
أتشرف بمرض اقتراحاتي الآتية على هيئة مجلس الشيوخ الموقر في أقرب جلسة :

الاقتراح الأول — اقتراح بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة في مديرية القيوم للأسباب الآتية :

(أولاً) أن أراضي مديرية القيوم خصبة ويقع على أبناء أهالي هذه المديرية تعلم الزراعة وعلم الحثاين لمرمة نحو الاختيار بها .

(ثانياً) ليعمد مديرية القيوم عن المديريات الأخرى التي بها مدارس زراعية متوسطة والتي ضاقت بالطلبة .

الاقتراح الثاني — اقتراح بتوسيع المستشفى الأميرى بالقيوم لأنه المستشفى الوحيد بالمديرية فضلاً عن ضيق غرفه بالمرضى .

الاقتراح الثالث — تخفيض أجور بضائع بالسكة الحديدية بمديرية القيوم لأنها الوسيلة الوحيدة لنقل بضائع المديرية بخلاف المديريات الأخرى فقيا طرق حتى لنقل بضائع مثل النيل وضيعة .

واختمت هذه الفرصة لأقدم لدولتكم فائق احترامي ما

شعبان السيد مؤمن
٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠
عضو المجلس

نص كتاب حضرة الشيخ المحترم شعبان السيد مؤمن بك :

حضرة صاحب المالى عبد شفيق باشا رئيس لجنة المواصلات

يخلى الشيوخ بمصر

أتشرف بإحاطة معاليكم علماً أنه عندى طرد طال بمعنى الحضور بجنة المواصلات يوم ٢٠ الجارى للفنظر في اقتراحى المقدم لمجلس الشيوخ الخاص بتخفيض أجور البضائع في مديرية القيوم بالسكة الحديدية الكبيرة وفى أرى أن هذا الاقتراح حل جانب عظيم من الأهمية للأسباب الآتية :

١ — أن البضائع في المديريات الأخرى تنقل بالراكب الشراعية بأجرة زهيدة جداً بالنسبة لأجور السكة الحديدية .

٢ — مزاحمة سيارات النقل لنقل البضائع من القيوم لمصر وللمديريات الأخرى فضلاً عن أن هذه السيارات تزداد شهرياً وأجرة النقل فيها أرخص من السكة الحديدية .

٣ — من المهم جداً تخفيض أجور البضائع مراعاة للأزمة الحاضرة نظراً لرخس أثمان الخاصل مع العلم بأن أجرة الزكاب ستخف من أول يوله القادم بنسبة ٥٠ ٪ من الملاوة بعد الحرب .

٤ — حاصلات القواكه بمديرية القيوم كثيرة ويراعى التجار نقلها بالأوتوموبيلات فأنها وجد التجار تشجيعاً لهم بتخفيض أجور البضائع بالسكة الحديدية ففضلوا نقلها بها .

ولكى أمل كيرفى أن يكون اقتراحى هذا موضع تنفيذ اللجنة وأختم هذه الفرصة فأقدم لمعاليكم فائق الاحترام ما

شعبان السيد مؤمن
عضو المجلس

مشروع قانون

بتعديل الأمر المالى الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩
بشأن الاحتمالات المكتضى اتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صممتنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تعطل المادتان الآتيتان من الأمر المالى الصادر بتاريخ
٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن الاحتمالات المكتضى اتخاذها لمقاومة الطاعون
والكوليرا الممثل بالقانونين رقم ٣ لسنة ١٩١١ ورقم ١٠ لسنة ١٩١٣
كما يأتى :

المادة الثامنة - اذا أصيب شخص أو اشبهه أو أصابته بأحد هذين
المرضين وجب الإبلاغ عنه فى مدى ٢٤ ساعة الى مكتب الصحة فى المدن
والى المدة فى النواحي والأشخاص المكلفون بالتبليغ هم :

(١) الطبيب القائم بعلاج المريض وان لم يوجد كان المكلف بالتبليغ :
(٢) مستأجر النرفة أو المسكن الذى حدثت فيه الإصابة وان لم يوجد
فيكلف مالك العقار بذلك .

وإذا حدثت الإصابة فى فندق أو خان أو مقل هوى مقروش أو أى
عمل آخر من هذا القبيل كان القائم بشؤون المحل أو ادارته هو المكلف
بالتبليغ .

تظار المدارس مكلفون بالتبليغ عن الإصابات التى تحدث فى المدرسة
للتلاميذ أو المستخدمين .

وإذا أصيب الشخص نفسه المكلف بالتبليغ بأحد هذين المرضين أو كان
مستأجر المحل أو صاحبه غالباً أصبح الأشخاص الذين يمولون للمرض هم
المكلفون بالتبليغ .

ويجوز بلاغ الطبيب على أوديتك مساعد لذلك يعطى مجازاً من مكتب
الصحة ومكتب البريد ويرسل بلا أجرة .

ملحق رقم ١٥٩

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الصحة

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل الأمر المالى
الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن الاحتمالات المكتضى
اتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا

(المقرر حضره الشيخ المحرم محمد عبد العزيز الفتى)

أحال المجلس بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ الى هذه اللجنة تقرير لجنة
الصحة فى الدورة الماضية من هذا المشروع بقانون لاحادة النظر فيه لعدم
تمكن المجلس من البت فيه فى الدورة الماضية .

وقد انضمت اللجنة بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ وأطدت البحث
فى مشروع التعديل الوارد من مجلس النواب الذى يقضى بتعديل المادتين
الثامنة والتاسعة (مكررة) من الأمر المالى الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩
وبعد المناقشة .

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع التعديل بالصيغة التى أقرها
مجلس النواب للاسباب الآتية :

أولاً - فيما يخص بالمادة الثامنة رأيت اللجنة أن النص الأصلى لا يحدد
الأشخاص المكلفين بالتبليغ وإنما يشير إليهم على وجه عام . أما النص الجديد
فقد حددهم تحديداً يمكن منه حصر المسئولية . كذلك لم تحدد المادة القديمة
المدة الواجب فيها التبليغ فتنازكت المادة الجديدة هذا النص .

ثانياً - فيما يخص بالمادة التاسعة (مكررة) رأيت اللجنة أن النص
الجديد يقضى بمواز مع الاجتاعات فى الأضرحة العامة والجبانات فى حالة
ظهور مرض الطاعون والكوليرا أسوء بالأسواق العمومية بينما أن المادة
الأصلية خالية من هذا النص . وقد رأيت اللجنة أن فى هذه الإضافة احتياطاً
تقتضيه المصلحة العامة لأن اجتاعات الأضرحة والجبانات قد تنتشر منها
عدوى الاوثة كثيراً من الاجتاعات العمومية .

ومرافق لهذا التقرير مشروع القانون

١٤ أبريل سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة
الدكتور عبد الحميد فهمى

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
 تأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

المادة التاسعة (مكررة) - يجوز لمصلحة الصحة مراعاة للصحة العمومية أن تمنع أى اجتماع فى الأضرحة والجبانات وأن تتخذ الإجراءات اللازمة اداريا لافلاخ أسواق المأكولات وأسواق المواشى وغيرها من الأسواق العمومية المودرة فى المدن أو النواحي التى تظهر فيها إصابة عققه أو مشتبه فيها بالطاعون أو بالكوليرا .

مقارنة بين نصوص الدكرى الصادر فى ٢٧ ايو سنة ١٨٩٩ بالمحافظة على الصحة العمومية عند ظهور الطاعون أو الكوليرا مع التعديلات التى أدخلت عليه بموجب القانونين رقم ٣ لسنة ١٩١١ ورقم ١٠ لسنة ١٩١٣ ونصوص مشروع التعديل الذى أقره مجلس النواب وأقرته كذلك لجنة الصحة بمجلس الشيوخ

التعديل	الأصل
على أصلها	<p><u>المادة الأولى</u> - متى أظنت مصلحة الصحة العمومية بأن مدينة أو قرية أو قسما من مدينة أصيب بالطاعون أو الكوليرا يسوغ لمأمورى الصحة تفتيش أى منزل أو مسكن كان التفتيش بما اذا كان محتفيا فيه أشخاص مصابون بأحد المرضين المذكورين . وعلى الأشخاص الموجودين فى المنزل أو المسكن أن يسهلوا هذا التفتيش .</p> <p>ولأجل الحصول على الأدلة الكافية لاحتبار جهة ما مصابة بالطاعون أو الكوليرا يسوغ للإدارة الصحية كلما وصلها بلاغ عن وجود إصابة أوعدة إصابات مشبهة بالطاعون أو الكوليرا أن تشرع حالا فى دخول المنزل أو المسكن الذى حصلت فيه الإصابة التى بلغ عنها واتخاذ الاحتياطات التى تقتضيها الحالة بما فيها عزل المريض والأشخاص الذين خالطوه فى منازلهم لحين اتمام الأبحاث اللازمة لتشخيص المرض ويجب نهو هذه الأبحاث فى مدة لا تتجاوز خمسة الأيام .</p> <p>وعند ما يراد الدخول الى منزل أحد الأجانب أو إجراء أحد الاحتياطات المنصوص عنها فى المواد التالية يجب على إدارة الصحة أن تطلب ابتداء التفصلاو التابع له بالسامة المزعج التوجه فيها لأجل إرسال مندوبين قبله اذا رأى لزوما لذلك .</p> <p>واذا كان لا يوجد وكل التفصلاو فى المدينة أو القرية التى تمثلت فيها الإصابة وكان ينتج عن التأخير خطر فيسوغ الدخول الى المنزل حالا ثم ينتظر التفصلاو بذلك بلا تأخير .</p>
على أصلها	<p><u>المادة الثانية</u> - كل مصاب بأحد هذين المرضين المعديين يكون فى حالة لا يتيسر معها عزله عزلا تاما ينقل الى المستشفى المصد لمعالجة الأمراض المعدية مالم يربطيب الصحة أن المريض فى حالة التزع أو أن الثعل يضربه .</p>
على أصلها	<p><u>المادة الثالثة</u> - اذا عويع للمصاب فى منزله تتخذ إدارة الصحة الوسائل المتقتضية لزمزله هو والمختلطين معه عن باقى سكان المنزل وتراقب هذا الامزال حراقة دقيقة .</p>

التعديل	الأسل
على أصلها	<p><u>المادة الرابعة</u> - اذا وات ادارة الصحة نوما لعزل أهل أو اقارب المصاب بأحد المرضين المذكورين لمدة ما في خيام أو ماوى متصلة عن الساكن عليهم أن يمتثلوا لذلك بدون أدنى معارضة .</p>
على أصلها	<p><u>المادة الخامسة</u> - ممنوع كليا قتل الشخص المصاب بأحد المرضين المعديين السابق ذكرهما من ناحية الى أخرى أو من منزل الى آخر أو الاشتراك في قفله مباشرة أو بواسطة .</p>
على أصلها	<p><u>المادة السادسة</u> - على أهل المنزل الذى تحدث فيه إصابة بأحد المرضين المعديين السابق ذكرهما تطهير جميع الغرف والأماكن والأسرة والبياضات والملابس التى تشتر إدارة الصحة بتطهيرها ويعمل التطهير بملاحظة مأمورى الصحة وإذا حصل تأخير أو إهمال من المكلفين بعمل هذا التطهير فلا إدارة الصحة أن تباشر عمله بنفسها على عهدهم وعمل تفتتهم .</p> <p>أما الفقراء فيعمل لهم تطهير مجاني بمعرفة الادارة المذكورة .</p>
على أصلها	<p><u>المادة السابعة</u> - اذا حصلت وفاة أحد هذين المرضين المعديين في منزل تعمل في الحال جميع الاحتياطات التى تأمر بها ادارة الصحة لتطهير البشة بملاحظة مأمورى الصحة وإذا تأخر أو إهمل إجراء هذه الاحتياطات فلا إدارة الصحة أن تباشرها بنفسها على عهدة أهل المنزل المطلوب منهم ذلك وعمل تفتتهم .</p>
<p><u>المادة الثامنة</u> - اذا أصيب شخص أو اشتبه في إصابته بأحد هذين المرضين وجب الإبلاغ عنه في مدى ٢٤ ساعة الى مكتب الصحة في المدن وإلى الصد في النواحي . والأشخاص المكلفون بالتبليغ هم :</p> <p>(١) الطبيب القائم بعلاج المريض ، وإن لم يوجد كان المكلف بالتبليغ :</p> <p>(٢) مستأجر الغرفة أو المسكن الذى حدثت فيه الإصابة ، وإن لم يوجد فيكلف مالك العقار بذلك . وإذا حدثت الإصابة في فندق أو خان أو منزل عمومي مفروش أو أى محل آخر من هذا القبيل كان القائم بشؤون المحل أو إدارته هو المكلف بالتبليغ .</p> <p>نظار المدارس مكلفون بالتبليغ عن الإصابات التى تحدث في المدرسة للتلاميذ أو المستخدمين .</p>	<p><u>المادة الثامنة</u> - على أهل المنزل الذى تحدث فيه إصابة بأحد المرضين المعديين المذكورين وعلى الجيران وعلى كل من يعلم بها أن يبلغها لأقرب ادارة صحية بلا إهمال .</p>
<p>وإذا أصيب الشخص نفسه المكلف بالتبليغ بأحد هذين المرضين أو كان مستأجر المحل أو صاحبه ثانياً أصبح الأشخاص الذين يمولون المريض هم المكلفون بالتبليغ ، ويصر بلاغ الطبيب على أورتياك بعد ذلك يعطى جانا من مكاتب الصحة ومكاتب البريد ويرسل بلا أجرة .</p> <p>على أصلها</p>	<p><u>المادة التاسعة</u> - على رجال البوليس إجراء الملاحظة المتقتضية لعدم حصول أى تجمع من الأهل أو الأصحاب أو المعارف داخل المنازل الموبوءة ويسمح لهم بإعادهم .</p>

الأصل

المادة التاسعة (مكررة) — يجوز لمصلحة الصحة مراعاة للصحة العمومية أن تتخذ الإجراءات اللازمة اداريا لاختلاق أسواق للمأكولات وأسواق المواشي وغيرها من الأسواق العمومية الدورية في المدن والنواحي التي تظهر بها اصابة محقة أو مشبهة فيها بالطاعون أو الكوليرا .

المادة العاشرة — كل مخالفة لحكم من الأحكام المدونة بأمرنا هذا يعاقب مرتكبها بالسجن من أربع وعشرين ساعة إلى أسبوع أو بغرامة من خمسة إلى مائة قرش صاغ أو بهاتين العقوبتين معا .

المادة الحادية عشرة — يستمر العمل بأحكام الأوامر العالية والقرارات المعمول بها في هذا الشأن إلا ما كان منها مخالفا لأمرنا هذا .

المادة الثانية عشرة — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا الذي يعمل به حال نشره في الجريدة الرسمية .

التعديل

المادة التاسعة (مكررة) — يجوز لمصلحة الصحة — مراعاة للصحة العمومية — أن تمنع أي اجتماع في الأضرحة والجلنات وأن تتخذ الإجراءات اللازمة اداريا لاختلاق أسواق للمأكولات وأسواق المواشي وغيرها من الأسواق العمومية الدورية في المدن أو النواحي التي تظهر فيها اصابة محقة أو مشبهة فيها بالطاعون أو الكوليرا .

على أصلها

على أصلها

” أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث المذكورة أو في أي فترة أخرى فوجب اليها الاقتضبات فستولما طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون“ .

وظاهر أن المادة ٤٨ من الدستور وهي ” الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه “ لا تحول الوزارة حتى الجليل على السلطة التشريعية ولا بمنجزها اصدار مراسيم تكون لها قوة القانون .

واتما أجاز الدستور للسلطة التنفيذية اصدار مراسيم لها قوة القانون في حالة واحدة هي المتصوص عليها في المادة ٤١ وليست هذه المادة منطبقة على المراسيم المروضة الآن على البرلمان لأنها خاصة بالمراسيم التي تصدر في الفترة بين أدوار انعقاد البرلمان وفي ظروف خاصة وشرايط معينة فلا يسرى حكمها على تلك المراسيم .

ونحن عن البيان أنه ما دام الدستور قائما فلا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان .

لذلك :

تكون هذه المراسيم غير دستورية وباطلة بطلانا أصليا . ويقترب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة عليها من وقت صدورها .

•••

ولكن ترى اللجنة من جهة أخرى أن تصمم حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسيم بقوانين يقترب عليه ضرر كبير الصالح العامة ولحقوق الأفراد وليس أقدر من الشارع على التوفيق بين احترام الدستور والعمل على الرقابة

ملحق رقم ١٦٠

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الحفائية

عن الاجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ لنهاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

(المقرر من قبل اللجنة المحترم محمد محمود خليل بك)

في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ قدمت الحكومة الى مجلس الشيوخ ومجلس النواب جميع الاجراءات التشريعية التي اتخذت في مدة تعطيل البرلمان أي في المدة من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ الى ١٠ يناير سنة ١٩٣٠ ليبدأ كلا المجلسين رأيهما فيها .

أحال مجلس الشيوخ هذه الاجراءات الى لجنة الحفائية في يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ لبعثها منقذة بهيئة لجنة شؤون دستورية فوالت اللجنة اجتماعاتها وعقدت لذلك ست جلسات وانتهت في بعضها الى ما يأتي :

صدرت في فترة تعطيل البرلمان مراسيم في شؤون قسريية وصفت بأنها مراسيم بقوانين استنادا الى الأمر الملكي الذي استصدره الوزارة في شهر يولييه سنة ١٩٢٨ بإيقاف العمل ببعض مواد الدستور ومنحته فترة خاصة بمباشرة السلطة التشريعية في غية البرلمان هذا نصها :

الى تعديل لائحة الحمامة كما يقتضي من العبارة التي استعملت بها المذكرة الايضاحية لهذا القانون فضلا عما في هذه العبارة من تسجيل لوقائع يمتريها واضع القانون^١ صحيحة مع أنها ستكون محل نظر القضاء بعد إلغاء المرسومين السابقين .

تلك هي المراسم بقوانين التي تقترح اللجنة على المجلس أن يقرر بأنها غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً وأنه يترتب على بطلانها سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليها من وقت صدورها .

وظاهر أن بطلان هذه المراسم بقوانين يلحق أثره ما صدر من الأحكام بناء عليها سواء ما قضى منها بالقوة أو بالبراءة . ويتربط على ذلك أن تسترد سلطة الاتهام حرثياً في اجراءات الدعوى أمام الهيئة المختصة بمقتضى القوانين الشرعية .

وقد يعلو شيء من الصعوبة بالنسبة للأحكام التي قضت بالإغلاف في محاكمة تأديبية إذا صدر حكم جديد يقضي بالإغلاف أيضاً . فال مفهوم في هذه الحالة أن قواعد المعالجة تقتضي أن يجب عقوبة الإغلاف السالفة بالقوة اللاحقة بمقدار ما نفذ منها .

وترى هذه اللجنة أن بطلان المراسم بقوانين و بطلان الآثار التي ترتبت عليها لا تقتضي تمويضا لأثر هذه المراسم ولادة انقلاب في نظام الحكم لم تكن صفاءه بعض أفراد عرضت لم قضائاً وصدرت ضدهم أحكام . فلا مبرر لطلب تمويض تخلفه خزانة الدولة .

..

وفي هذا ذلك من المراسم بقوانين ترى اللجنة أن تستبق نتائجها بأن يصدر قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها الى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها .

وقد اتصلت اللجنة بالحكومة لحضر جلستها و زرا الحاقانية ووافق اللجنة على وجهة نظرها كما هي موضحة بهذا التقرير . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم الى المجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

..

حدث في أثناء اشتغال هذه اللجنة بدراسة المراسم بقوانين أن ورد الى مجلس الشيوخ كتاب من رئاسة مجلس النواب للاحاطة بأن هذا المجلس نظرياً يقرر لجنة الشؤون الدستورية عن تسعة مراسم بقوانين - وهي المراسم التسعة التي تكلمنا عنها في هذا التقرير - وقرر بأنها غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً .

وتبين لهذه اللجنة من مراجعة تقرير لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب أنها بعد أن أوردت الأسباب التي بنت عليها رأياً بأن هذه المراسم التسعة غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً قالت :

"وظاهرنا أنه يكفي لسقوط هذه المراسم وزوال ما ترتب عليها من آثار قرار من أحد المجلسين . إذ أنه متى قرر مجلس النواب بطلانها وعدم دستورتها

من هذا الضرر فيما يخص بالمراسم التي تؤدي اليه . وذلك بأن يحصر بطلان هذه المراسم على مقنعة الدستور ويجعل في حكم الصحيحة بالنسبة لنتائجها .

لهذه الأسباب :

لا ترى اللجنة بلدا من أدب تشير على المجلس بأن يقع في معالجة نتائج الاجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان القواعد الآتية :

أولاً - أن جميع المراسم بقوانين الصادرة في فترة تعطيل البرلمان هي مراسيم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً في مقنعة الدستور .

ثانياً - أن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسم بقوانين التي يقدر المجلس أن بطلان نتائجها لا يترتب عليه ضرر للصلصة العامة وحقوق الأفراد .

ثالثاً - أنه فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين يصدر بشأنها قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها الى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها .

المراسم بقوانين

التي يسرى حكم البطلان على نتائجها

بحثت اللجنة المراسم المعروضة على المجلس فتبين لها أن من بينها مراسم بقوانين وضعت لحماية الحكم غير الدستوري كالمراسم رقم ٢٨ و ٢٩ لسنة ١٩٢٩ فهذه يجب أن ترتب بزوال ذلك الحكم .

ويمكن أن يلحق بهذه المراسم لملاحة الارتباط بها المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم والرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمجامع الأزهر والمعاهد الدينية .

ومن بينها أيضاً ما وضع لفرض حزمي محض وهو المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية وكان الفرض منه إقصاء أعضاء البرلمان من هذا المجلس .

ومنها ما وضع في ظروف ومتاسبات تقيف عن أغراض حزبية كالمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ اللذين صدرا بتعديل بعض أحكام لائحة المحاكمة أمام المحاكم الأهلية والشرعية . فقد وضع أولها بمناسبة الحكم الصادر من مجلس التاديب براءة طائفة من المحامين النواب ولم يكن لغرض هذا الحكم سبيل مشروع فوضع القانون لتزج الاختصاص من مجلس التاديب وتحويله الى محكمة الاستئناف متقدمة هيئة محكمة قض وأبرام . وتولى واضع المذكرة الايضاحية إيراد الأسباب التي يستلزمها كفاية لتبريف ذلك الحكم وتفنيد أسبابه بصرف النظر عما يلحق بمسمة القضاء من الحريش الذي يجب أن ينته عنه للشارح

ويمكن أن يلحق بهذه المراسم المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام من قانون العقوبات لتطبيق عقوبة الرشوة على الأشخاص الذين لم مسقة ثنائية . فقد وضع هذا القانون تحت تأثير الفكرة التي دفعت

وما هو جدير بالذكر أن مقر لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب صرح أثناء المناقشة في تقرير اللجنة بأنهم يقترحون تطبيق ما عهده المجلس بشأن مراسيم سنة ١٩٢٦ على المراسم المروضة الآن . فقال :

”وقد ناقشت اللجنة في هذا الرأي ولم تر حلا لأن تعديل عن القاعدة التي أخذت بها في سنة ١٩٢٦ لأن الطريقة التي اتبعت في الأوامر السابقة لسنة ١٩٢٦ هي نفسها التي صدرت بموجبها مراسيم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان في هذه المرة“.

الأن قال :

”والنتيجة أنه في التقنين (أي فترة تعطيل البرلمان في سنة ١٩٢٦ وفترة تعطيله في سنة ١٩٢٨) كانت هناك مخالفة صريحة للدستور . فإقرره المجلس في سنة ١٩٢٦ هو ما أقترح تطبيقه على هذه الإجراءات التشريعية التي صدرت أثناء تعطيل الحياة النيابية“.

والواقع أن الذي تشير به لجنة الحفائية على مجلس الشيوخ هو أن يجري في معالجة هذه المراسم على القاعدة التي جرى عليها في معالجة المراسم بقوانين التي عرضت عليه في المرة السابقة . تلك القاعدة التي كان من شأنها أن يشترك المجلسان في تقدير المراسم من الوجهة الدستورية ثم في تقدير نتائج تلك المراسم لاستبقاء ما يقرب على بطلانه ضرر بالمصلحة العامة ولحقوق الأفراد.

وقد اتصلت هذه اللجنة بلجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب وحضر هذه الجلسة وزير الحفائية . وتم التفاهم بين اللجنتين وبموافقة الحكومة على أن تتأجل المراسم بقوانين جميعها بالهيئة المختصة بهذا التقرير .

لذلك :

تقرر اللجنة على مجلس الشيوخ أن يقر :

أولاً - أن جميع المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل البرلمان في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ لغاية انعقاد البرلمان في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً في متعة الدستور .

ثانياً - أن حكم هذا الإعلان يسرى على نتائج المراسم بالقوانين التسعة المعنية بالكشف المرافق لهذا .

ثالثاً - أنه فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين يصدر قانون يحلها في حكم الصيغة من يوم صدورها إلى أن يقر أحد مجلسي الشيوخ أو النواب عدم المرافقة عليها . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم إلى المجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

لم يصبح بعد ذلك على عرضها على مجلس الشيوخ لأنه لا يرضى عليه مما يقرره مجلس النواب الا مشروحات القوانين وما هو في حكمها وهذه المراسم ليست في شيء من ذلك .

قد تجعل هذه الجلسة على التساؤل عما اذا كان لمجلس الشيوخ بعد ذلك أن يتناول في بحثه هذه المراسم ؟ وترى اللجنة من مقارنة تقريرها بتقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب أن هناك انخفا في الرأي بين اللجنتين من حيث تقدير المراسم بقوانين من الوجهة الدستورية بأنها مراسيم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً . ولكنها ترى من جهة أخرى أنه يجب اشتراك مجلسي النواب والشيوخ في تقدير نتائج هذه المراسم ولا يكفي لسقوطها أو سقوط بعضها وازوال ما ترتب عليها من آثار ففرد من أحد المجلسين . وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - لأن المراسم بقوانين عرضت جميعها على مجلس الشيوخ قبل الحكومة كما عرضت على مجلس النواب فلا محل للبحث في جواز عرض المراسم التسعة على مجلس الشيوخ لأنها مروضة عليه من قبل .

ثانياً - لأن هذه المراسم لم تعرض على المجلسين باعتبار أنها مراسيم بقوانين صدرت صحيحة استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يتسكك بحقه في إسقاطها بمجرد اعلانه عدم إقرارها . وإنما عرضت على المجلسين مما لأنها من الإجراءات التشريعية التي يمتثل للدستور صدورها بقانون يقرره البرلمان . فوجب عرضها على البرلمان ليبدى رأيه فيها . وإذا نظر مجلس النواب في هذه الإجراءات بناء على هذا العرض فهو إنما ينظر فيها بصفتها سلطة تشريعية . وليس بخلاف أن مجلس النواب لا يكون وحده السلطة التشريعية وإنما تتكون هذه السلطة من المجلسين . لذلك عرضت الإجراءات عليهم بما هو واجب بناء على ذلك أن يكون لكل من المجلسين رأيه في موضوع هذه الإجراءات .

ثالثاً - لأن عمل البرلمان بشأن المراسم بقوانين المروضة عليه الآن ليس مقصوداً على إعلان مبدأ بطلان هذه المراسم من الوجهة الدستورية بحسب . بل يطلب إلى البرلمان في الوقت نفسه أن يستعمل سلطته التشريعية بأوسع معانيها . تلك السلطة التي لا يجمدها إلا العدل والمصلحة العامة والتي من شأنها تقدير نتائج تلك المراسم وتلافى الضرر الذي يقرب على بطلان نتائج كثير منها .

ولا ريب أن تقدير نتائج الإجراءات التشريعية من عمل السلطة التي كان من حقها إصدارها ، فمن حق هذه السلطة مكونة من المجلسين استبقاء أو عدم استبقاء النتائج التي ترتبت على تلك الإجراءات .

رابعاً - لأنه في حالة عدم وجود نص صريح في الدستور يرجع عادة إلى السوابق الدستورية التي يقرها البرلمان . ولما كان الدستور خلواً من نص صريح بين الطرق التي تتأجل بها مثل هذه المراسم فهناك على الأخذ بالسابقة الدستورية التي وضعها البرلمان بشأن المراسم بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل السابق وكان من شأنها اشتراك المجلسين في تقدير نتائج تلك المراسم .

وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا يريغة ومقبول شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة الى لجنة المعارف ؛

رئيس اللجنة

حد الباسل

ملحق لتقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح الذي خصته بجلسة ٦ مايو سنة ١٩٣٠

(٧٤)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمي الروي بك وهذا نصه :
حضرة صاحب النورية رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو تقديم اقتراح هذا للمجلس ولتوكل الشكر ؛

سعيد فهمي الروي

يتطلع بعض حضرات نظار المدارس الثانوية الى الانتقال الى الوظائف الادارية بالوزارة كوظيفة مساعد مراقب أو مفتش من الدرجة الثانية ، وذلك لأن باب الترقى يقفل في تلك المدارس عند وصول نظارها للدرجة الثالثة .

ولما كانت المصلحة العامة تستدعي بقاء هؤلاء النظار في وظائفهم لما حصلوا عليه من الخبرة والتجارب اذ المعلوم أن وظيفة ناظر مدرسة خصوصاً بالتعليم الثانوي تتطلب كفاءة علمية ومقدرة ادارية لا تتوافر بسهولة في كثير من الفنين من رجال التعليم ، لذلك وجب فتح باب الترقى امامهم في تلك المدارس كي لا يحرم من خبرتهم وتجاربهم اذا نقلوا الى الديوان العام ولا يتم ذلك الا بانشاء الدرجة الثانية بكمبر المدارس الثانوية . على أن تكون نسبة تلك الدرجات متناسبة مع أهمية كل مدرسة وعدد التلاميذ بها فمثلا يمكن منح الدرجة الثانية لنظار المدارس التي يتجاوز عدد تلاميذها الألف أو يربو عليه (وقد كان ذلك متبعاً قبل الآن) .

وانما المصلحة على ادارة المدارس الثانوية الكبرى يدركون ما فيها من مشقة ومسئولية خطيرة وما تتطلبه من الكفاءة العامة والمقدرة الادارية اذ يحرم ناظر المدرسة الثانوية الكبرى على تربية نحو الألف طالب تربية اخلاقية وعلمية ويراقب أعمال المدرسين فضلاً عما يتكبد من مشقة في اشرافه على القسم الداخلي ليلا ونهاراً .

ومن ذلك يتضح أنه لا خلاف مطلقاً في أن نظار كبرى المدارس الثانوية أكثر عملاً وأكبر مسؤولية ممن يتخرون الدرجة الثانية بالوزارة ومقدم غير قليل .

لذلك أترشح بتقديم الاقتراح الآتي :

يعدل نظام خاص لترقية نظار المدارس الثانوية وتمييزهم يتضمن ما يلي :

المراسيم بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان

(من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)

ويسرى حكم البطلان على نتائجها

(١) مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ بالمعاقبة على بعض جرائم ضد السلم العام الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩

(٢) مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ بإضافة فقرة الى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنائيات الأهل الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

(٣) مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام تكميلية الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتباطات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩

(٤) مرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩

(٥) مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة أمام المحاكم الشرعية الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٢٩

(٦) مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للمجموعات التعاونية الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩

(٧) مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

(٨) مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ بإضافة حكم الى المادتين ٨٨٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بإجماع الأزهر والمعاهد الدينية الاسلامية الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩

(٩) مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهل الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩

لمن رقم ١٦١

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمي الروي بك

بوضع نظام خاص لترقية نظار المدارس الثانوية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم جريميم انتهى)

الاقتراح رقم ٧٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمي الروي بك بوضع نظام خاص لترقية نظار المدارس الثانوية .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٠

عريضة رقم ١٨٨ - مقدمة من السيد علي اللؤلؤي من كفر محمود مركز منوف - بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه كان خفيراً فسطرة في هندسة إلى التاجسة لتفتيش رى القسم الثانى ويطلب صرف مبلغ اليه على سبيل الاعانة لأن مبلغ المكافأة الذى أخذته من الحكومة صرفه في معالجة نظره .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٩٢ - مقدمة من محمود ملامه ابراهيم امام وخطيب مسجد الشولم بالسويس عن أئمة وخطباء المساجد - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تحسين حالهم .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً لسنة ٢٧ في الدستور .

عريضة رقم ١٩٥ - مقدمة من علي محمد حثان بمصر - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تعيينه في مصلحة التليفونات التي ينجح في امتحان القبول لها دون انتظار لشهادة معاقته من الفرقة العسكرية التي لم يتمكن من الحصول عليها لأن بسبب عاطلة كاتب قسم شبرا المختص في تسليمها اليه .

قررت اللجنة حفظها اكتفاء بالبريضة رقم ١٧٨ السابق تقديمها منه وأحيلت الى وزارتي المواصلات والحربية .

عريضة رقم ١٩٨ - مقدمة من حسن محمد رئيس خدمة مسجد السيد عبد الرحيم الفتاني - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها تحسين راتبه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٩٩ - مقدمة من حرم بك حتى أبو جبل بمصر - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها من وزارة المالية اعطاء سلفة لتقانات التعاون الزراعى المشتري فأيرقات للفزل والنسيج في كل مركز تحسين أسعار القطن .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٠٠ - مقدمة من ابراهيم احمد على بالاسكندرية - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها من وزارة المالية أو الداخلية مراقبة أدعية لعب كرة القدم .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٠١ - مقدمة من احمد ابراهيم وآخريين من كتاب قلم النسخ بمكة استئناف مصر - بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ - بالنظر من قرار لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة الخفانية بشأنهم .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٠٣ - مقدمة من محمد عبد العزيز محمد مدروس بمدرسة الأشراف البحرية بالإلابة مركز فنا - بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ - بالنظر من قلة راتبه ويطلب زيادته .

أولاً - تمتع الدرجة الثانية لنظار كبرى المدارس الثانوية التي يناهز عدد الطلبة بها الألف أو يزيد عليه كما كان متبنا من قبل وذلك لعدم حرمان تلك المدارس من خيرتهم انا أريد تهلهم الوزارة بمصعد ترفيتهم للدرجة الثانية كما هو المتبع الآن وإذا لاحظنا أن الدرجة الأولى تمتع الآن لنظار المدارس العالية فنظام الترقى يقضى بمتع الدرجة الثانية لبعض نظار كبرى المدارس الثانوية .

ثانياً - راعى في اختيار نظار المدارس الثانوية أن يكونوا ممن أظهروا مقدرة خاصة من نظار المدارس الابتدائية الكبرى أو من ولاء المدارس الثانوية . أما الطريقة المتبعة الآن في اختيار نظار المدارس الثانوية من مدرسي المدارس العالية فقد أثبتت التجربة عدم صلاحيتها من وجوه كثيرة لأنه فضلنا من حرمان المدارس العالية وطلبتها من كفايتهم العلمية ومن اشتغالهم في غير ماخصصوا من أجله فنبهوا فيه فانه يقرب على ذلك عدم الكفاءات بالمدارس العالية وهو ما لا يرضاه الوزارة .

تحريراً بالقاهرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٠

سيد فهمي الروبي

ملحق رقم ١٦٢

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والمراض

عن المراض التي فصلت فيها بجلسته ٦ مايو سنة ١٩٣٠

(المقررة من الشيخ المحترم عزيز مريم افندي)

المراض الخالية من التوقيع

عريضة رقم ٢٠٨ - مقدمة من حسن جوهري مفتش قطارات الركاب بأبي طاطس بمصلحة السكة الحديدية - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالنظر من ساملة المصلحة له وعدم تمييزه لأن في الدرجة التي وعد بها .

عريضة رقم ٢١١ - مقدمة من أئمة المساجد العلماء بمدينة الاسكندرية - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٣٠ - مطالب ، يطالبون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

المراض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة

عريضة رقم ١٤٣ - مقدمة من محمود عرب من بلدة المتعدية مركز امبابه - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٠ - اقتراح بتعديل الأحكام الخاصة بالعقوبات من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٩٣ - مقدمة من على إبراهيم من أهالي الكتكتة مركز أنعم - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها أنه مستأجر لأطيان الحكومة بجهة الكتكتة ويطلب رفع جزء من إيجار الأرض بسبب هبوط أسعار البصل لأن هبوط الأسعار أضرب به ضررا يلحق .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٩٤ - مقدمة من حفي سليمان محمود بئرلة باقورة مركز ابريتج - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - بالشكوى من تصرفات العمدة ويطلب تحقيق ذلك .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٩٦ - مقدمة من علي محمد موسى وآخرين من أهالي الفاروقية مركز سملاوط - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - بالنظم من حالة أعمال يذهبون الى بلدة السريرية ويطلبون حالة أعمالها الى بلدة أخرى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٩٧ - مقدمة من محمود عثمان كامل الدمرداش وموظف بشركة الباحث والأعمال بمصر - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول انه أحق بمشيئة الطريقة المرداشية من الطفل الذي عين شيخا لها .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية لتفحصها مع العريضة رقم ١٧٤ المقدمة من محمود بك وشيد والدكتور عبد بدر الدين أفندي .

عريضة رقم ٢٠٢ - مقدمة من نور الدين محمد خليفة من ناحية أولاد عمر مركز قنا - بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ - بالشكوى من تصرفات العمدة وملاحظ بوليس القطة وآخر من الأهالي معه ويطلب انقائه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٠٤ - مقدمة من محمود شوكت الكاتب بالنيابات سابقا ومقيم ببنتر ليبيا - بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ - بالنظم من فصله من وظيفته بسبب رفضه ويطلب تعيينه من إحدى الوظائف الخالية بالحاكم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الخزانة .

عريضة رقم ٢٠٥ - مقدمة من حسن عبد الله بدران وآخرين، من أهالي ناحية القرايا مركز اسنا - بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ - بالشكوى من تعيين العمدة الحالي وطلبون اعادة العمدة المرفوض .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٠٦ - مقدمة من محمود علي حسن القاول ببنتر صهنو - بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ - يقول فيها ان رجال البوليس اعتدوا عليه وقتلوا مقله بدون سبب ويطلب سرعة التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

قررت اللجنة حفظها اكتفاء بما تقدم من الشكاوى المتشابهة لهذه وأحيلت الى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٢٢ - مقدمة من صالح محمد حسين عماشه ماذون بلدة بيت غراب مركز السبلالوين - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالنظم من أن ادارة التعليم لا توافق على تعيينه مدرسا بمدرسة كفر بني سالم الافرازية بسببه أنه ماذون ويطلب النظر في ذلك .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٢٩ - مقدمة من سيدقادر تاجر موبليات بمصر - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلب فيها أن يكون دلالا لبيعات وزارات الحكومة نظير أخذ اثنين في المائة عوائد دلاله بلا من خمسة في المائة التي يأخذها الدلال الأجنبي .

قررت اللجنة حفظها اكتفاء بالعريضة رقم ٢٦ السابق تخديدها منه وأحيلت الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢٣١ - مقدمة من محمود عبد الرحمن بمصر - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه كان صرافا يوقف الثوار في وقت من وظيفته ويطلب شهادة بخلو طرفه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٣٥ - مقدمة من أمين زكي السيد منصور من أهالي جزيرة امبابه - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه كان حاجبا بالنيابات ووقف من وظيفته ويطلب اعادته اليها .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

المراسل التي رأت اللجنة إحالتها الى الوزارات المختلفة

عريضة رقم ١٨٧ - مقدمة من عبد الحميد حسن وآخرين من أهالي البصيله بجمري مركز ادفو - بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٠ - بالنظم من قرار وزارة المعارف القاضي بإنهاء مدرسة المعلمين الأولية بأسوان ويطلبون إلغاء هذه المدرسة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف للنظر فيها مع العريضة

رقم ١٧٥

عريضة رقم ١٨٩ - مقدمة من عبد العزيز مصطفى فايد وآخرين ، من ختاي البريد بجهات مختلفة - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - مطالب يطالبون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٩١ - مقدمة من موظفي المدارس الابتدائية التابعة لمجالس المديرية بجهات مختلفة - بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ - ثمان عرائض من صورة واحدة بالنظم من قرار وزارة المعارف القاضي باستبدالهم بموظفين حاصلين المؤهلات الفنية .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٠٧ - مقدمة من جمعه محمد أحمد وآخرون ، من أهالي
الجيزة بأبي الريش قبل مركز أسوان - بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ -
يطلبون فيها إيقاف إجراءات نزع ملكية أراضيهم التي تقرر نزع ملكيتها في عهد
الدكتاتورية بلجها نكثات لجيش المصري .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحربية .

عريضة رقم ٢٠٩ - مقدمة من أمين عبد الرحيم يوسف الشريف أمين
عجفولات تفتيش رى جرجا - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلب
فيها صرف مبلغ التعويض الذي تقرر له نظير مبانى منزله المتداخل في مشروع
الترعة القوادية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٢١٠ - مقدمة من بدوى محمد وآخرون من أهالي عزبة
سمد قسم حرم بك بالاسكندرية - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلبون
فيها إعادة الحاق عزبة سمد بشيخة الحضرة قسم حرم بك ككانت من قبل .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١٢ - مقدمة من أمينة محمد بدر بأبي كبير - بتاريخ ٥ أبريل
سنة ١٩٣٠ - تقول فيها ان زوجها كان يملك أمين خفر مركز شين القناطر
وقتل أثناء تادية وظيفته وتطلب ما ينصها هي وولديها منه في معاشه وكذلك
توحيضا من قتله .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١٣ - مقدمة من حبيب خليل شحاته وآخرون من
موزعى البريد الحاملين لشهادة الكفاءة - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٣٠ -
مطالب يطلبون بها تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ٢١٤ - مقدمة من محمد شبان وآخرون من قضاى وسكان
بندر بيا - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالاحتجاج على القرار الصادر
بزيادة أجور عوائد الذبح في السلخانة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١٥ - مقدمة من محمد مصطفى ابراهيم بالواسطى -
بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من فصله من وظيفته بمجلس قروي
الواسطى ويطلب اعادته لوظيفته .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١٦ - مقدمة من حسن شبيب مطرود أحد مشايخ ناحية
ابو صوير - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - يقول فيها انه رقت من شيخة
البلدة في عهد الدكتاتورية وقد اطلع أخيرا في الجرائد أنه أعيد إلى وظيفته
ولكن لم يصل أمر الداخلية باعادته إلى وظيفته لأن ويطلب اعادته اليها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١٧ - مقدمة من أحمد محمد هاشم وآخرون من طلبة
الليسانس المتقنين من الخلاج - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالتظلم
من أن كلية الحقوق رفضت قبول طلباتهم لاداة امتحان الليسانس هذا
العام .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢١٨ - مقدمة من عيسى السيد غازي وآخرون من أهالي
سندوين مركز فوه - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها عدم
عودة عمدة الناحية الموقوف كما يطلبون إبقاء قوة البوليس الموجودة ببلدتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١٩ - مقدمة من اسماعيل أحمد الشكافي وزوجته
بديروط - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من اضطهاد ناظر
محطة ديروط لها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ٢٢٠ - مقدمة من عبد الله أحمد محمد وكيل أنباضي بقسم
ميناء الاسكندرية - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من تصرفات
جناب مفتش قسم الميناء معه ويطلب تحقيق ذلك بواسطة أحد مندوبي
وزارة الداخلية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٢٢ - مقدمة من محمد سليمان السيد وأخيه من ناحية ميت
غراب مركز السيليلين - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلبان فيها
صرف المكافأة المستحقة لعمهما الذي توفي أثناء خدمته بالسطة العسكرية
لأنهما وافته .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢٢٤ - مقدمة من مرسى حسن من ناحية بنى محمد راشد
مركز بيا - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - يقول فيها ان الأسباب التي
ارتكن عليها في عزله من وظيفته وذكرت في الجرائد غير صحيحة ويطلب
التنظر في ذلك .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٢٥ - مقدمة من محمد جاد المولى وآخرون بعزبة مركز
الصف - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها أن يعيد لهم الحكومة
الأرض التي بنوا عليها مساكنهم بالتسليم أسوة بما حصل في البلاد الأخرى .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢٢٦ - مقدمة من زايد جابر وآخرون من زوى البصل
بأطيان الحكومة ناحية الشرق بهجوره مركز نجع حمادى - بتاريخ ١٠ أبريل
سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها رفع إضرار أطيان الحكومة الموجودة بتلك الجهة
عنهم لعدم وفرة الحصول .
قررت اللجنة ضمها لعريضة رقم ١٩٣ .

ملحق رقم ١٦٣ - (جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الزراعة

عن الاقتراح المقدم من سعادة أمين سامي باشا بتفنية اللوز
المصاب من حطب القطن وورقه

(المقرر حفرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر) .

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الاقتراح المذكور على هذه اللجنة وقد اجتمعت في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ وبحثت موضوع الاقتراح المشار اليه بحضور حضرة صاحب العزة جلال فهم بك سكرتير عام وزارة الزراعة الذي أبدى ما يأتي :

ينبغي هذا الاقتراح على الأسباب الآتية :

(أ) ان الوزارة قد استقبلت هذا النظام بإيجاد آلة لتبشير البذرة بالمخارج وأن الاكتفاء بهذا التبشير سيوسع نطاق ضرر هذه الآلة .

(ب) ان انتشار يوضات الفودة في اللوز المصاب أوفر جدا من وجودها على البذرة .

(ج) ان الحشرة الناتجة من تقسيم المحصول الى رتب بسبب اصابة فودة اللوز قد أفقد القطر ملايين الجنيهات .

وأيضاها السائلة تقول :

انه في سنة ١٩١٣ لما بدأت البودة القرظية تأخذ المكان الأول بين الحشرات التي تنكح بالقطن المصري أجمت كلمة الاختصاصيين بوزارة الزراعة على وجوب مقاومتها في الفترة التي تخلو من المحصول وذلك بسن القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٤ وهو يهضي :

(أ) بالتبكي في قطع شجيرات القطن قبل توارخ معينة تحدد بقرار وزاري سنوي .

(ب) جمع جميع اللوزات المشترة على الأرض والمتسقة بشجيرات القطن وحرقها .

وكان المتظر أن يؤدي طريقة هذا العلاج الى تقليل أضرار هذه الآفة لدرجة كبيرة .

وبدئ بتنفيذ هذا القانون عقب حصول سنة ١٩١٥ وتبين ان ذلك اللوزارة تخط الضعف الواجب ملزماتها في هذا التشريع ومن ثم وضع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن وقد سعى على أساس القانون رقم ٤ السابق .

وفي السنة المشار اليها (سنة ١٩١٦) بذل مجهود عظيم لتطبيق القانون

عرضة رقم ٢٢٧ - مقدمة من محمد يوسف وآخرين من حزب شرباص مركز فارسكو - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها فصل شيخ البلد وتعيين غيره بطريق الانتخاب لأنه تمين في عهد الدكتاتورية .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٢٨ - مقدمة من نجيب البدير وآخرين من مساعدي الخازن الروميت وتلاميذ البضائع بالسكة الحديدية - بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ - مطالب يطالبون بها تحصين سالم .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٢٢٩ - مقدمة من علي لبيب وآخرين رئيس وأعضاء نقابة موظفي المصالح الأهلية بالقطر المصري - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - مطالب يطالبون بها تحصين سالم .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٣٢ - مقدمة من محمد عمر الخطاطب مدرس بمدرسة بيت عمر الابتدائية - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من أن وزارة الداخلية لم توافق على قرار مجلس مديرية التربية بصرف الدلاوات المستحقة له أيام كان موظفا تابعا لهذا المجلس ويطلب انصافه .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٣٣ - مقدمة من عبد الغفار محمد وآخرين من أهالي بلدة الراهب مركز شين الكوم - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - يطلبون فيها عدم زيادة الخفراء في بلدتهم لأن هذا يكلفهم دفع ضرائب لا طاقة لهم بها علاوة على أن الأمن مستتب في بلدتهم .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٣٤ - مقدمة من حمادي حسن والحد وآخرين من عمال فابrique سجاير كوناكاري بالاسكندرية - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من رقتهم وعدم صرف مكافأة لهم ويطالبون بحالة أمرهم الى لجنة التوفيق بالاسكندرية .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٣٦ - مقدمة من العلماء الكلاب بمحكمة المنصورة الشرعية - بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ - بالتظلم من أن وزارة الحفانية لم تعين في الوظائف القضائية من العلماء الكلاب .
قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الحفانية .

رئيس اللجنة
محمد الجاسل

رقم ١٧ وقد أدى عدم تعاون الزراع وعدم قيامهم بتفسيخ ما أشارت به نصوصه الى تنفيذ أحكامه بمعرفة الموظفين فأقرحت مقادير حافلة من الأحطاب .

ولما كانت المعارضة التي بدت من جمهر الزراع شديدة بالنسبة الى التنفيذ ولما كانت قيمة الوقود مدة الحرب العالية قد زادت زيادة كبيرة وكاد ينقطع الوارد منه فقد رأى أن يكون التفسيخ بعد ذلك في هوانة ولين بينما كانت الأبحاث سائرة في طريقها فأرشدتنا الى أن مصادر الاصابة بهذه الحشرة كثيرة، فمنها ما هو كامن في البذرة أى في القطن الزهر، ومنها ما هو منتش بالوز الى غير ذلك ، ولذا توسعت طرق المقاومة تشمعا مع ما ذكر فصدرت قوانين متتالية أوجبت :

- (١) الانتهاء من حلق قطن كل موسم قبل أول مايو التالي لتلك الموسم .
- (ب) معالجة البذرة الناتجة بواسطة أجهزة خاصة بحيث يتفسيخ هذه المعالجة الى اعدام الديدان الكائنة في البذور دون احداث تأثير سيء في حيويتها أو قوة إنباتها .

(راجع القوانين رقم ٢٩ لسنة ١٩١٦ ورقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ الخاصين بالاحتياطات التي تتخذ لإزالة دود لوز القطن ودود بذرة القطن) .

وظاهر من هذا أن الوزارة لم تستبدل طريقة المقاومة الخاصة بمرق اللوز بنظام تجفيف البذرة، وقد دلت الأبحاث على أن كمية الديدان الكائنة في البذرة أوفر منها في اللوز .

على أن استمرار البحث لتعرف درجة كل مصدر من مصادر العدوى كان أمرا لازما لتيسير معرفة مقدار الفائدة التي تنجم من مقاومة هذا المصدر وهذا ما حدا بالوزارة الى عمل تجربة في منطقة منزلة في وادي الطميلات لتطبيق القانون فيها بשיاية الدقة مع اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقدير انحصار الناتجة من "دبدان اللوز" تقديرا دقيقا . وقد بدى بهذه التجربة في العام الماضي (١٩٢٩) وجمعت أحطاب المنطقة كلها أى أحطاب ٣٥٠٠ فدان في قنط ثابتة (أجران) بلغ عددها نحو ٨٥ جرة وقام موظفو الوزارة بالاشراف على تنظيف الأحطاب لتنظيف تاما بواسطة أشطاش صنعت خصيصا لذلك كما قام الفلاحون بتنظيف الأراضي من اللوزات المسافطة بقدر المستطاع .

وفي الوقت ذاته غصت اللوزات من قنط متفرقة من منطقة التجربة وفي منطقة المقارنة المجاورة لمعرفة درجة اصابته بدودة اللوز .

وفي العام المقبل سيكون الفحص في نفس المواضع للتحقق من نتيجة التجربة وجيند يصبح من المتيسر معرفة مقدار الفائدة التي تنجم من القانون فيو لا أمكن تنفيذ بالدقة .

وهكذا تعمل الوزارة باضطراب لكي تكون طرق المقاومة وافية بالفرض ونحن نجرب في الوقت الحاضر ادخال نوع من الطمليات التي تتفسيخ على دودة اللوز والأمل كبير في النجاح والتغلب على هذه الآفة إن شاء الله .

ولقد أشار حضرة الشيخ المحترم الى طريقة تجفيف البذرة في الحاجل فقال ان آلة التبخير هذه استعملت في أول الأمر في الوجه القليل ثم استعملت منذ

أربع سنوات في الوجه البحري وأنه اذا زادت درجة حرارة التبخير على البذرة المراد تطهيرها ترتب على استعمال مثل هذه البذور في هذه الزراعة تكرار الترفع كما حصل في كثير من الجهات .

والواقع ان أجهزة العلاج المشار اليها قد أقيمت في الوجه القبلي في سنة ١٩١٧ وصحمت في جميع القطر في السنة التالية وقد زودت بكثير من المحسنات التي جعلتها تؤدي الفرض منها على أكل وجهه . وبمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ لا تسمح الوزارة بإحداث أية بذرة للتقاوى ما لم يثبت لها صلاحيتها بعد اختبارها من حيث قوة إنباتها (بخلاف غصصا من نواحي أخرى) وقد غصت الوزارة من أول موسم هذا العام حتى ٢١ مارس الجاري مقدار ١١٠٩٧١ عينة .

وبعد سماع الليات المذكورة رأيت اللجنة أن القانون المقدم بشأنه الاقتراح لا يزال ساريا وأن التجارب التي أجرتها وزارة الزراعة لا تزال مستمرة .

لذلك ، ترجو اللجنة من المجلس إحالة هذا الاقتراح الى وزارة الزراعة

رئيس اللجنة
محمد فتح الله بركات

نص الاقتراح :

أقرت الجمعية التشريعية مجلسها المتقدمة في ١٣ يونيو سنة ١٩١٤ قانون الرقابة من دودة اللوز فكان يتم بموجب القانون المذكور تنفيذ جميع اللوز المصاب من حطب القطن وحرقة من تحميد للعدة التي يجب إجراء هذا العمل فيها كما نص على معاقبة من يخالف هذا القانون بالعقوبات التي تلتزم فيه . وكان وضع هذا القانون معززا برأى الاخصائيين .

استمر العمل بهذا القانون من سنة ١٩١٤ الى عهد قريب وكانت نتائجه بحمد الله جيدة أما الآن فقد استبدل هذا النظام بإيجاد آلة تبخير البذرة في كل حلق من محالج القطر المصري كله .

وقد استعملت الآلة المذكورة أول الأمر في الوجه القليل ثم استعملت منذ أربع سنوات في الوجه البحري .

ولما كان انتشار بويضات الدودة في اللوز المصاب أوفر جدا من وجودها على البذرة فالإكتفاء بتبخير البذرة فقط وصرف النظر عن حرق اللوز المصاب يوسع نطاق ضرر هذه الدودة التي ترتب على استقرار انتشارها نقص في محصول القطن لا يستهان به من جهة ومن جهة أخرى ظهر في عالم التجارة أمر جديد بسببها وهو تسميم المحصول الواحد الى رتب تتفاوت كل رتبة على غيرها بنحو جنيين أو أزيد أو أقل واستقرت الخسائر في كل سنة تقدر بملايين البنيهات .

فيكون من أمالة الرأي اتباع العلاج الحاسم من جميع الوجوه حتى يقل ضررها أو يزول من البلاد .

ولا يغوتنا أنه في ظروف خصوصية اذا زادت درجة حرارة التبخير على البذرة المراد تطهيرها ترتب على استعمال مثل هذه البذور في الزراعة تكرار الترفع كما حصل في كثير من الجهات .

تقدم بعد ذلك اقتراح من أحد حضرات أعضاء مجلس النواب يطلب به إنشاء مدرسة زراعية متوسطة في الواسطى بدلا من بنى سوف ليقتنع بها أهالى مديريات الجيزة وبنى سوف والقيوم فلم تر الوزارة مانعا من الأخذ بهذه الرغبة .

وقد اتضح للجنة أن إنشاء مدرسة زراعية في الواسطى لا يفيد إقليم القيوم شيئا لأن لهذا الإقليم ظروفًا خاصة منها كثرة بساتين الفاكهة كما رأت اللجنة أن يكون منج الدراسة بمدرسة تنشأ لهذا الإقليم غنفا من غيره من مناطق المدارس الزراعية الأخرى إذ يجب أن تسوجه العناية في مدرسة القيوم الزراعية إلى دراسة طرق زراعة الفاكهة وما يتصل بها من صناعات .

وردا على هذا أجاب حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف بأن نتائج المدارس الزراعية المتوسطة تشمل دراسة زراعة البساتين وأن وزارة المعارف ترحب بمثل هذا الاقتراح وهي مستعدة لبحثه إذا أحيل عليها .

وبناء على ما تقدم قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح إلى وزارة المعارف العمومية للنظر فيه ما

رئيس اللجنة

أمين سائى

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ الموقر

أتشرف بعرض اقتراحى الآتى على هيئة مجلس الشيخ الموقر فى أفرج جلسة :

اقتراح بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة في مديرية القيوم للأسباب الآتية :
أولا - أن أراضي مديرية القيوم خصبة ويقيم على أبناء أهالى هذه المديرية تعلم الزراعة وعلم الجلائن لسرعة نمو الإنتاج بها .

ثانيا - لبدء مديرية القيوم عن المديريات الأخرى التى بها مدارس زراعية متوسطة واتى ضاقت بالطلبة .

وأعظم هذه الفرصة لأقدم لعلكم فائق احتراى ما

فى ٢٥ فبراير ١٩٣٠

عضو مجلس الشيخ

عن مركز اطمأ (قيوم)

شعبان السيد مؤيد

لذلك :

أقترح المودة إلى العمل بالنظام الأول وهو استيفاء حرق اللوز المصالب استيفاء تاما سواء من الشجر أو من الأرض حيث تكون فيه يويضات العودة بكية وافرة جدا خصوصا وأن لوزارة الزراعة الآن من الهال بالإقليم ما يمكن منه مراقبة الحالة بكل دقة واتقان وهذا لا يمنع من استعجال آلة التبخير لذا تراهى قائمة من استقرار العمل بها لكن بكل احتراى تام ، وهذا وذلك يتعاون الجميع على ما فيه خير البلاد ما

٧ مايو سنة ١٩٢٨

أمين سائى

ملحق رقم ١٦٤

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم شعبان السيد مؤيد بك

بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بمديرية القيوم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد أبو الصربك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة فى ٧ مايو سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح على لجنة المعارف وقد بحثته اللجنة فى جلستها المنعقدة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية مندوبا عن الوزارة المذكورة .

ولما تناقشت اللجنة فى موضوع الاقتراح قرر حضرة مندوب الوزارة ما يأتى :

«ألفت وزارة المعارف العمومية لجنة لفحص حالة التعليم الزراعى وتنظيمه وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات وقررت فيما قرره إنشاء ثمان مدارس زراعية متوسطة فى مدة عشر سنوات بحيث تنشأ أربع منها بالوجه البحرى وأربع بالوجه القبلى أما المدارس التى تنشأ بالوجه القبلى فقد رأت اللجنة أن تكون فى بنى سوف والمنايا وأسيوط وجرجا أو قنا .

”تؤيد وزارة المعارف رأى وزارة الداخلية من وجوب تأجيل البت في موضوع هذا الاقتراح إلى أن تفرغ اللجنة المشكلة لوضع التشريع المنظم لاختصاص مجالس المديرات من عملها“ .

وبعد المناقشة في الموضوع رأت اللجنة ما يأتي :

من حيث أن هذا الاقتراح يرى الى تعديل القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

ومن حيث أن الحكومة شكلت لجنة برلمانية حكومية للنظر في تعديل هذا القانون .

لذلك قررت اللجنة بالأجماع إحالة الاقتراح الى وزارتي الداخلية والمعارف للنظر فيه ما

رئيس اللجنة
أمين سامي

نص الاقتراح :

التعليم الابتدائي هو المرحلة الأولى من المراحل التي يجتازها راغب الوصول الى التعليم العالي والخصوصي فهو الأساس الذي يبنى عليه أكبر تعلم مفيد للرق العلمي في البلاد كما أنه الأساس الذي تشاد عليه دعائم الثقافة العامة — ولن يكون البناء قويا الا اذا كان أساسه ثابتا متينا — والشعوب الراقية في جميع بلاد العالم تنفي نهضتها العلمية والفنية على اصلاح التعليم من أساسه وكلما ظهر عيب فيه أصلحته في الحال .

ونحن نلاحظ أن عددا كبيرا من أبناء الأمة يتعلم الآن في مدارس تديرها مجالس المديرات ومن الجدول الآتي يظهر جليا عدد المدارس الابتدائية للبنين والبنات التي تتولى ادارتها وزارة المعارف ومجالس المديرات حسب آخر احصائه عمل في أول يناير سنة ١٩٣٠ :

المدارس الابتدائية	المدارس			الطلاب	
	بنين	بنات	الاجلة	بنين	بنات
مدارس تديرها وزارة المعارف ...	٤٧	١٦	٦٣	١٦٦٦٦	٢٢٥٠
مدارس تديرها مجالس المديرات ...	٧١	١٣	٨٤	١٣٠٦٤	٢٩١٠

من هذا الجدول يتضح جليا أن ما تقوم به مجالس المديرات من التعليم الابتدائي يقرب كثيرا الى ما تقوم به وزارة المعارف من هذا النوع من التعليم.

ملحق رقم ١٦٥ (جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سعيد فهمي الروبي بك بضم مدارس البنين والبنات والمدارس الصناعية التي تديرها مجالس المديرات الى وزارة المعارف توحيد طرق التعليم ودرجته في ترقيتها

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمود أبو الصربك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٧ مايو سنة ١٩٣٠ هذا الاقتراح على لجنة المعارف وقد بحثته اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية وحضرة صاحب العزة محمد أمين لطفى بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية مندوبين عن الوزاريين المذكورين .

تناقشت اللجنة في موضوع الاقتراح فقرر حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية ما يأتي :

”تري وزارة الداخلية أنه لا يمكن في هذا الوقت وفي هذه المسألة الهامة بالذات ابداء رأى حاسم وذلك لأن القانون النظامي الصادر في سنة ١٩١٣ والذي أسس عليه مجالس المديرات الآن صريح في أن تتولى مجالس المديرات التعليم بجميع درجاته ومراتبه .

فإذا أريد إدخال أي تعديل على القانون المذكور وجب تقديم مشروع قانون بهذا التعديل .

ولما كانت هناك لجنة برلمانية حكومية تشتغل الآن بوضع تشريع جديد لمجالس المديرات .

ولما كان موضوع هذا الاقتراح من بين المسائل التي سينالها بحث اللجنة .

لذلك ترى وزارة الداخلية ألا يبت في هذا الاقتراح الآن .“

ولما سئل حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف العمومية عن رأى الوزارة في موضوع الاقتراح قرر ما يأتي :

فهذا آخر احصاء عمل من عدد مدوحي المدارس الابتدائية بحال المدارس ومؤهلاتهم للتعليم وقد ظهر منه أن عدد المدرسين الذين يحملون شهادات عالية لا تتدرج من مدرسو المعلمين العليا ودار العلوم لم تبلغ نسبتهم في أرق مدرسة أكثر من ٢٤٪. على أنها تخط في بعض المدارس إلى ٧٠٪. بخلاف مدارس الحكومة فإن كل معلمها إلا القليل من المعلمين للشهادات الخاصة بالتدريس وهذا أمر يؤسف له أشد الأأسف ولا يتفق بحال مع الرقي العلمي في العهد الحاضر ولو كانت هذه النسبة ناشئة عن موزن في المعلمين الصالحين وقلة الاكفاء الحاملين للشهادات العليا لقلنا ضرورة تحسنت ويجب الخضوع لحكمها ريثما نختل التلخص منها بتفريح المعلمين الاكفاء الكثرين لحاجة البلاد ولكن الأمر الواقع هو أن الحكومة احتاطت من عهد بعيد لهذا الأمر ووسعت مدارس المعلمين وترى الآن عددا من حاملي الشهادات العالية ممن تملكون اليه في التعليم الابتدائي والثانوي نراهم عاطلين عن العمل وها هم يتقدمون على أبواب الوزارات يتوسلون طالبين وظائف كتابية أو غير كتابية مما لا يتفق مع ما أمورا له من التعليم وكأنه قد ضاع هدرا المال الذي أوقفه عليهم وزارة المعارف من ميزانية الدولة في كل تلك السنين .

هؤلاء الاكفاء ضييع وقته وشبابهم بين الطلب والمنع بينا نرى أن الذين يقومون بترقية أبناء الأمة رأس غير حائزين للصفات التي تؤهلهم لأعمالهم . كل ذلك بفضل الإدارة غير المستعدة في مجالس المدرجات .

اذن فلا بد من التفكير في إزالة الضرر .

وان الذي بيناه من حال مدرسو البين نرى مثله أو أكثر منه هيويا في مدرسو البينات التي هي أسوح إلى العناية والرعاية لظروف كثيرة .

واذن فلا بد لنا هنا من التفكير في التخلص من الحالة الراحة .

والتعليم الصناعي أيضا لنا عليه من الملاحظات مثل ما لاحظناه على التعليم الابتدائي مما يبين منه أن بقاء ادارته في أيدي مجالس المدرجات ليس من الحكمة في شيء .

وان مصر التي أخذت تضيق سبل العيش في وجوه أبنائها لمجدريها أن تطرق أبوابا أخرى تنسج بها في وجوههم أبواب الرزق ومن أعماها باب الصناعة إذ هو أشرف وأرفع باب يوصلنا إلى السعادة .

وزراعة المعارف بما لديها من الرجال الاخصائيين تستطيع أن تفتي معنا النوع من التعليم على أساس صحيح .

وبما لها من ممة الاشراف عليه في جمع أجراءه التطور يمكنه أن توزع الصناعات على الجهات المختلفة كل جهة بما يناسبها وبما يروج فيها وما يسهل تعليمه عندها وذلك كسترخ البلاد من سياسة التعليم الصناعي المثبتة الآن : فثلا يمكنه أن تخصص شمال الدلتا للتوسع في صناعة النسيج كما أنها تتحى في أسويط صناعة السجاجيد وهكذا . ولا ينبغي ما في ذلك من الفوائد الاقتصادية لجهة — ولنا قوة حسنة بالمول الصناعية الرافقة فانا نراها

وقد لاحظنا أيضا أن مجالس للمدرجات منذ ٢٠ عاما أي من يوم أن عهد إليها بإدارة بعض شؤون البلاد التعليمية كانت قد قوتت ضريبة على الأبطال قدرها ١٪ من الأموال المخصصة لشؤون التعليم يبيع أنواعهم أخذت تلك الضريبة تتردد تدريجيا في كل مجلس إلى أن بلغت ١٢٪ و ١٥٪ حتى تضخم ما يجيى للتعليم ووصل إلى مبلغ عظيم إذا أحسن استغلاله في شؤون التعليم الخاصة وتولى تدبيره والهيمنة على التعليم الذي يخصه له رجال اخصائيون في التعليم متفرغون له لا تشغلهم عنه شواغل أخرى — أتى بأعظم القوائد التي تكون سببا في انتشار التعليم وترقيته رقيًا واضحًا أمام أعين الشعب الذي تؤخذ منه تلك الضرائب .

وان مجالس المدرجات لها مهام كثيرة وشواغل متعددة في شؤون الدولة المختلفة وإذا وزعنا وقتها وجهدها على مقاصدها ومطالبها لا يمكن أن يخطئ التعليم الابتدائي بالمقدار اللازم له من تلك الأوقات ولا من ذلك الجهد .

ونفسًا عن هذا أن تلك المدارس لم تبرهن في مدة عشرين عاما على أنها وصلت إلى نهضة تفتش بها في أخواتها من المدارس التي تديرها وزارة المعارف لا في درجة التعليم ولا في حسن النظام ولا في سير التدريس .

نعم إن وزارة المعارف ترسل مقيمتها إلى مدارس مجالس المدرجات وتخطر تلك المجالس . يرى حضرات المفتشين من أنواع الإصلاح في نظامهم الكفيلة بترقية تلك المدارس لو اتبعت ولكنها مع الأسف لا تتبعها ولا تعمل بها ولا تنفذ أكثر ما يأتي به المفتشون من المشورات والسر في عدم التنفيذ والعمل بتلك المشورات أن المجالس ترى أنها مصدر السلطة التي تبين على تلك المدارس فإذا جاء من المفتشين ما لا يتفق مع ما تريده جعلت نصيبه الإهمال .

لا أقول أن المجالس لا تنظر إلى المصلحة العامة بل إن رجالها مصلحون وينشؤون مقفلة البلاد ويؤمنون برق تلك المدارس . ولكن اختلاف نظر الاخصائيين من المفتشين ونظر حضرات رجال المجالس الذين ليسوا فنيين في هذا الموضوع هو الأمر الذي يسببه سمحت جفوة تلك المدارس وانطفا منها نور الترقى .

أقول هذا ولا غشاسة فيه على رجال المجالس فإن الطبيب لا يتالم أبدا إذا قلت له انه لا يجيد المرافعة أمام المحكمة كما يجيدها المحامى وكذلك اذا فضلت الطبيب في أعماله على المحامى فكلوا وجهة وعمل هو فيه أروع وهو به أولى (وكل ميسر لما خلق له) .

لا نموزني الأكلة على ألبات تأخرت تلك المدارس من وجوه كثيرة ولأسباب متعددة .

وإذا كان العلم هو الباد الأقوى في بناء التعليم وكفائته علما وعمالا هي المقياس الذي يصعب أن ننتزعه مقيارا لرق التعليم وانعطافه فيكفيها دليلا على انحطاط مدارس المجالس حالة المعلمين فيها .

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافي يبلغ ٩٧٠٠ جنيه ميزانية وزارة المالية
"مصلحة الجمارك" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لتوزيه على
البنتين ١٢ و ١٤ من الباب الثاني

"نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح اعتماد يبلغ ٩٧٠٠ جنيه (تسعة آلاف وسبعمائة جنيه)
يضاف إلى مصروفات قسم ٦ - "وزارة المالية" فرع ٧ - "مصلحة الجمارك"
باب ٢ - "مصاريف عمومية" للسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لتوزيه
على البنتين ١٢ و ١٤ من الباب المشار إليه .

ويؤخذ هذا الاعتماد من إيرادات السنة المالية المشار إليها .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يفسر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة " .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

لما كثرت شكوى الرقاب القادمين للقطر المصري والمسافرين منه
عن طريق الاسكندرية من معاملة الجمارك الذين يشتغلون لحسابهم الخاص
بالدائرة الجمركية ، قررت وزارة المالية انشاء فرقة نظامية بمصلحة الجمارك
أطلق عليها اسم "فرقة حالي عشش الركاب" لقضاء هذه الامور ابتداء
من اول سبتمبر سنة ١٩٢٩ على أن تتولى المصلحة صرف أجورها في مقابل
تحصيل جمل قدره ثلاثون ملياً من الطرد الواحد بموجب التفرقة التي
أصدرها قوميون بلدية الاسكندرية .

هذا وبمناسبة التفرقة الجمركية الجديدة زادت حركة الواردات من البضائع
في الثلاثة الأشهر السابقة لموضع تنفيذ التفرقة (١٧ فبراير سنة ١٩٣٠) فأدى
الأمر إلى زيادة حالي البضائع وإلى انكاثر من تدب الموظفين والمستخدمين
للعمل في غير الواجبات القانونية .

وقد أوضحت مصلحة الجمارك بهذا الصدد أنه يترتب على ما تقدم صرف
بمبلغ ٩٧٠٠ جنيه منه ٣٧٠٠ جنيه لفرقة حالي عشش الركاب و ٤٠٠٠ جنيه
لأخوير حاليين بسبب زيادة البضائع و ٤٦٠٠ جنيه كمكافآت التوجيهية عن
الأعمال الإضافية .

أخذت سياسة قيام الصناعات في أقاليم ملائمة لها وبناء على الأسباب الساقفة
الذكر وأسباب غيرها كثيرة تقدم إلى مجلسنا المقرر بالاقتراحين الآتيين :

١ - ضم المدارس التي تتولى ادارتها مجالس المديريات للبين والبنات
بما يلزم لها من المال إلى وزارة المعارف لأنها القادرة على ترقيةها من جهة
ولأنها أشمل نظراً لجهات القطر ويمكنها أن توحد الطريق للتعليم بدل الطرق
المتشعبة التي تعيق فيها إذا بقينا على هذا التفرق .

٢ - ضم المدارس الصناعية التي تتولها المجالس إلى وزارة المعارف
تفادياً عما فيها من العيوب وطلباً لرقبها إلى حال تجعلها عامة الفائدة وافية بالمراد
خاصة البلاد

١٢ أبريل سنة ١٩٣٠

سعيد فهمي الزوي

ملحق رقم ١٦٦

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد اضافي يبلغ ٩٧٠٠ جنيه
بميزانية وزارة المالية "مصلحة الجمارك" لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
لتوزيه على البنتين ١٢ و ١٤ من الباب الثاني

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك بالبابه عن حضرة الشيخ المحترم محمود
شكري باشا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ بحث
مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بعد الموافقة عليه . وانحصر بطلب
فتح اعتماد اضافي يبلغ ٩٧٠٠ جنيه بميزانية وزارة المالية "مصلحة الجمارك"
لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لتوزيه على البنتين ١٢ و ١٤ من الباب الثاني .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بمجلسها في ٢٦ مايو
سنة ١٩٣٠ وبعد الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس
الوزراء والمنتهية بصورتها في نهاية هذا التقرير رأيت للأسباب الواردة بها
الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وعلى مشروع هذا القانون بالصيغة التي
أقرها مجلس النواب .

وفيما يلي نص مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب :

دعوى اللجنة

محمد محمود خليل

اول يونيو سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٦٧

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ طه حسين
بتشكيل لجنة لبحث شكاوى صيادى المطرية بمركز المتزلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك بالنية عن حضرة الشيخ المحترم محمد شكرى باشا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجملة ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ طه حسين بتشكيل لجنة لبحث شكاوى صيادى المطرية بمركز المتزلة وقد بحثته اللجنة بجلستها التي انعقدت في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب النزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية الذي أبدى أن هذا الاقتراح داخل في اختصاص اللجنة المشكلة لبحث شكاوى العميادين وأن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح انتخب عضواً في اللجنة المذكورة بكتاب وزارة المالية المؤرخ في ٥ أبريل سنة ١٩٣٠ والذي وافق عليه مجلس الشيوخ بجملة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ وأنه ليس لدى وزارة المالية مانع من إحالة هذا الاقتراح إليها لتعيله إلى اللجنة المشار إليها .

فقررت اللجنة الموافقة على أن ترجع المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المالية لتعيله إلى اللجنة المشكلة لبحث شكاوى العميادين .

وطلحق بهذا التقرير نص الاقتراح ٢

أوله يونيو سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر بأمل إقراره بعد نظره :
تقع مدينة المطرية التابعة لمركز المتزلة في وسط مياه بحيرة المتزلة ويبلغ تعداد أهلها نحو العشرين ألفاً حسب التعداد الأخير وليس لهم صناعة يعيشون منها إلا صيد الأسماك وبهائمها .

هؤلاء السكان قد ساء حظهم في بضع السنوات الماضية حيث قل مورد السمك البيرة حتى عجز عن كفاف عيشهم فضلاً عن تسديد الضرائب المربوطة عليهم للحكومة .

ولما كانت ميزانية المصلحة المذكورة للسنة المالية الحالية لا تسمح بفعل هذه المصاريف تقضى وزارة المالية فتح اعتماد اضافى قدره ٩٧٠٠ جنيه (تسعة آلاف وسبعمائة جنيه) في الباب الثانى لسد الزيادة المتوقعة حصولها من جرد المصاريف المشار إليها ، من ذلك ٤٦٠٠ جنيه في البند ١٢ "مكافآت" ٥١٠٠ جنيه في البند ١٤ "مصاريف شتالة وكفن" .

هذا مع العلم أن اضافى إيراد فرقة حامل حفش الركاب يقدر بنحو ١٥٠٠ جنيه عن المدة من تاريخ إنشاء الفرقة لتأية آخر السنة المالية الحالية وأن المنصرف من أجور الحمالين بسبب زيادة البضائع تقابل زيادة في إيراد الشتالة حقوق المبلغ المنصرف بكثير .

أما مكافآت الأعمال الإضافية فيستظر أن تبلغ قيمتها في هذا العام ١٩٦٠٠ جنيه في حين أن الإيراد المتوقع تحصيله من عوائد التوجيه (التي تحصل من أصحاب الشأن عن الأعمال التي يتم إجراؤها لمصلحتهم في غير المواعيد القانونية) يقدر بنحو ١٩٠٠٠ جنيه أى أن العجز ٦٠٠ جنيه وهو يرجع إلى الحالة الفعائية التي طرأت بسبب التعريف الجديدة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت الموافقة على فتح الاعتماد المشار إليه وهي تشتفر برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره توطئة لمرضه على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع مرسوم بقانون بفتح الاعتماد المذكور ٢

القاهرة في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠

الرئيس

محمد فهمى القرقاشى

السكرير

الجليل

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٠ على فتح الاعتماد المشار إليه في هذه المذكرة ، وطيه صورة من المرسوم الصادر في ٢٣ منه بمشروع القانون الخاص بفتح هذا الاعتماد ٢

بالأمر

سورة طبق الأصل

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

السكرير العام لمجلس الوزراء

أرتمت نعمة الله

وكثيرا ما طلبوا من الحكومة أن تمنحهم بعض الأسباب التي يرونها موجهة لقلّة مورد السمك أو عمل تحسينات تقتضي زيادته ولكن الحكومة لم تعمل شيئا من هذا حتى ضاق بهم العيش وهاجر كثير منهم بلده تاركين عيالم يتسولون .

وحيث أنه بالاتصال مع هؤلاء الأهالي وبحث حالتهم ومعرفة الأسباب الموجبة لقلّة إيراد السمك سمعنا من قائل أنه تسبب من تصريح الحكومة بمرور المراكب التجارية في البحيرة ومن قائل أن سببه انعدام المراسي التي كانت بالبحيرة سابقا والتي كان يفتات منها السمك ومن قائل أن السبب هو ترك أهالي البلاد المجاورة للبحيرة والقاطنين بالجزر يعملون حوشا في أطراف البحيرة وشواطئها والتي من عادة السمك الصنف أن يأتى إليها ويتربى فيها لرفعة المياه بها حتى إذا تفرغ دخل المياه المصيبة حيث يستطيع أن يعيش وينمو ومن قائل أن سببه قلّة الفتحات الموصلة مياه البحيرة بالبحر الأبيض المتوسط وغير ذلك .

وحيث أن مثل هذا العدد العظيم من الناس لا يجوز أن يترك ويعمل بدون مساعدة فعلية لصالح عيشتهم .

لذلك :

أقترح على وزارة المالية أن تعين لجنة يكون من بينها أخصائي في صيد الأسماك وتنقل إلى المطرية وتتصل ببعض الأهالي وبحث معهم الأسباب الحقيقية لقلّة مورد السمك وإلى مفتع أنه بهذه الطريقة تهتدى للعلّة ومعرفة الدواء الناجع ومتى كان كذلك تقدم تقريرا عما رآه لوزارته المالية وبعد اطلاع الوزارة ومعرفة الأسباب فما كان منها يصح منه بأوامر إدارية تصدر أمرها به وما كان يحتاج إلى تشريع تقدم للبرلمان مشروع القانون اللازم لذلك شفقة هؤلاء الناس من جهة وزيادة الانتاج من جهة ثانية .

ونخضعوا بقبول احترامى

٥ أبريل سنة ١٩٣٠

طه حسين
عضو المجلس

ملحوظ رقم ١٦٨

(جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد بك بيع الأراضى المجاورة لمركز الصف للأهالي وصغار الموظفين بدلا من تأجيرها لهم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك وأبابة عن حضرة الشيخ المحترم محمود تكريى بشتا .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد بك بيع الأراضى المجاورة لمركز الصف

للأهالي وصغار الموظفين بدلا من تأجيرها لهم وقد بحثته اللجنة بجلستها التي انعقدت في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب الزمة أحمد عبدالوهاب بك وكيل وزارة المالية الذى أبدى أن موضوع هذا الاقتراح من اختصاص اللجنة المشكلة لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية والتي بها أعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب والمعروفة بلجنة الدومين .

وقد وافقت اللجنة على ذلك وقررت أن ترجو المجلس إحالة الاقتراح إلى وزارة المالية لتحيله إلى لجنة الدومين المذكورة للنظر فيه .

ولمضى بهذا التقرير نص الاقتراح

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

أول يونيو سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآتى على هيئة المجلس المقرر وبعد الموافقة عليه يحال على وزارة المالية بطريق الاستعجال ولديكم جزيل الشكر .

في سنة ١٩٨٨ بنى مركز الصف التاج لمديرية البحيرة بقطعة جبلية مجاورة لسفح الجبل الشرق لم يكن فيها مساكن بالرة .

وكان من الصعب جدا أن يقبل أى موظف من موظفي الحكومة الوجود بهذا المركز لعدم وجود مساكن به من جهة ولصعوبة المواصلات من جهة أخرى اللهم إلا إذا كانت الحكومة غير راضية عن ذلك الموظف الذى تنقله تلك الجهة وتريد تأجيره .

يملأ المركز من الجهة الشرقية الجبل الشرق ويوجد هناك قطعة أرض صحيرية غير صالحة للزراعة أحدث بها بعض الأهالي وصغار الموظفين بنى لتقيم برد الشتاء وحرارة الصيف وهذه الطريقة أمكن بعض الموظفين أن يحدد مساكن للسكنى بها فضلا قلت شكوى الموظفين من الضرر من الوجود بهذا المركز .

كان الواجب على الحكومة أن تشجع من يريد البناء بتلك القطعة وتعطيه ما يريد البناء فيه بلائمن وهذه الوسيلة يمكن انتشار العمران بتلك الجهة وتخف وطأة تظلم الموظفين عند نقلهم لهذا المركز .

ولكن وزارة المالية بدلا من أن تشجعهم على البناء والتعمير فرضت عليهم ضرائب إيجار للوحدات خمسة مليات وهذه حالة تكلل من الأبال على التعمير والبناء وانتشار العمران وخصوصا فإن معظم الذين أوجدوا فيها البناء في حالة فقر .

وأما فيما يخص بالأمر الثانى فقد أبدى حضرته أن عملية إنشاء المنازل هى من الأعمال التى تترك عادة لمجهود الأفراد والشركات وليس على الحكومة فى حالة إنشاء شركات من هذا القبيل إلا أن تقدم إليها كل وسائل التشجيع الممكنة .

وبناء على ذلك قررت اللجنة أن ترجو المجلس إحالة الشق الأول من الاقتراح وهو انحصار بإنشاء منازل لنزل القطن ونسجه بالمدارس الصناعية الموجودة الآن فى عواصم المديرية واتساع أقسامها — الى وزارة المعارف .

كما قررت بالنسبة للشق الثانى وهو انحصار بإنشاء منازل خاصة بمصر والاسكندرية — الاكتفاء بالبيان الذى أدلى به حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية .

وملحق بهذا التقرير نص الاقتراح ما

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

أول يمينه سنة ١٩٣٠

نص الاقتراح :

تبدل الحكومات المختلفة مجهودات هائلة للاستثمار من زرع أصناف القطن خصوصاً الطويل الشعر لضمانة مقطوعة معاملها ومصانعها من هذا الصنف الذى زادت عليه الطلبات فى السنوات الأخيرة .

وقد أثمرت هذه المجهودات فضلاً عن بعض الجهات مما سيؤدى حتماً إلى مزاحمة هذه الأصناف للقطن المصرى مع ما أمتاز به الآن من جودة و : : : ومناخ تليق بالطويلة .

وما نتيجة هذه المزاحمة إلا بوار تجارتها وانخفاض ثمنه كما وصلت إليه أسواقه هذا العام حتى توالت الأزمات التى تهددت فى ثروتها من جراء ذلك ولا بد لانتزاع هذه الأزمات من عمل أساسى تقوم به الحكومة وهو إنشاء منازل ومصانع لنزل القطن ونسجه حتى تستغنى البلاد من المنسوجات القطنية بمقادير كافية كل عام يبلغ ثمنها أضعاف ما تجنيه البلاد من زراعة القطن الذى يبيع المزارع بأجس الأثمان .

لذا أقتراح التفكير فى إنشاء منازل ومصانع بالمدارس الصناعية الموجودة الآن فى عواصم المديرية واتساع أقسامها أو إنشاء منازل خاصة بالقاهرة والاسكندرية ما

محمد على مهنا

عضو المجلس

وبما أنه من المثلل بيع تلك القطعة للأشخاص المقيمين بها لمن يريد البناء بها أيضاً باتمان مناسبة تحسب على عشر سنوات .

فذلك أقتراح بعد الموافقة على هذا الاقتراح إحالته على وزارة المالية بطريق الاستعجال للنظر فى هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول عظيم استرأى ما

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

سعد مكرم

عضو المجلس

ملحق رقم ١٦٩

(جاسة ٤ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود على مهنا بك بإنشاء منازل لنزل القطن ونسجه بالمدارس الصناعية الموجودة الآن فى عواصم المديرية واتساع أقسامها أو إنشاء منازل خاصة بمصر والاسكندرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك بالبابية من حضرة الشيخ المحترم محمود على مهنا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود على مهنا بك بإنشاء منازل لنزل القطن ونسجه بالمدارس الصناعية الموجودة الآن فى عواصم المديرية واتساع أقسامها أو إنشاء منازل خاصة بمصر والاسكندرية وقد بحثه اللجنة بجلستها التى انطلقت فى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية .

واتضح للجنة أن هذا الاقتراح يشمل أمرين :

أولاً — إنشاء منازل لنزل القطن ونسجه بالمدارس الصناعية الموجودة الآن فى عواصم المديرية واتساع أقسامها .

ثانياً — إنشاء منازل خاصة بمصر والاسكندرية .

فما يخص بالأمر الأول أبدى حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أنه من اختصاص وزارة المعارف العمومية .

أراض يتون عليها سآكتهم وإذا طلبوا من مصلحة الأملاك أن تعطهم أرضاً لهذا الغرض فانها تسهرها لأزاد العلى فأتى أحد الأغنياء ويستمرى ما يمرض للبح ويبيعه للأهالى بأزيد من العلى الحقيق .

ولهذا غلى أقترح أن تباع مثل هذه الأطين بعد تخطيطها وإنشاء الشوارع اللازمة لها وتقسيمها دون مزاد طلى بل تبين لجنة لتبين كل قطعة ويمرض ذلك على أهالى البنية حتى يأخذوا ما يحتاجون اليه على أن يقسط العلى عليهم بشر فوائد وأن يشترط فى عقود البيع حصول البناء فى مدة معينة حتى لا يحصل الاتجار والمضاربة فى القطع المذكورة وفى هذا فائدة كبرى للأهالى ولمصلحة الأملاك .

وتفضلوا بقبول تحياتى

١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

حسن عبد القادر

ملحق رقم ١٧١

(جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بطلب فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنية بميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية لمكافحة الجراد

(المقرر حضره الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك) .

أحال المجلس بجلسته ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بطريق الاستعجال بحث مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بعد الموافقة عليه والخاص بطلب فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنية بميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية لمكافحة الجراد .

وقد بحثته المجلستها التى انطلقت فى ٥ يونيه سنة ١٩٣٠ وبهذا الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية للمروعة الى مجلس الوزراء - والنتيجة صورتها فى نهاية هذا التقرير - رأيت - للاسباب الواردة بها - الموافقة بالايجاع على فتح الاعتماد المطلوب وعلى مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس النواب .

وفى الى نص مشروع القانون الذى توافق عليه هذه اللجنة

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

٧ يونيه سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٧٠

(جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بتشكيل لجنة لتقدير عى أهالى الحكومة اللازمة لمساكن أهالى بعض بلاد بمديرية الغربية وبمبها لم يضر المزاد مع تقسيط العلى بشر فائدة

(المقرر حضره الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك بإتياف من حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بتشكيل لجنة لتقدير عى أهالى الحكومة اللازمة لمساكن أهالى بعض بلاد بمديرية الغربية وبمبها لم يضر المزاد مع تقسيط العلى بشر فائدة . وقد بحثته اللجنة مجلستها التى انطلقت فى ٢٤ مارس و ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية الذى أبدى أن موضوع هذا الاقتراح من اختصاص اللجنة المشكلة لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية والتى بها أعضاء من مجلسى الشيخ والنواب والمعروفة بلجنة العومين وأنه ليس لدى وزارة المالية مانع من إحالة هذا الاقتراح اليها لتحيله على اللجنة المذكورة لفحصه ووضع أساس ثابت لتنفيذ هذا الاقتراح وما يشابهه من الاقتراحات التى قد تقدم فى المستقبل . وقد وافقت اللجنة على ذلك وقررت أن ترسل المجلس إحالة الاقتراح الى وزارة المالية لتحيله الى لجنة العومين للنظر فيه .

وملحق بهذا التقرير نص الاقتراح

أبد برنه سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

نص الاقتراح :

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض الاقتراح الآلى على المجلس ليقرو فيه ما يراه :

توجد حلة بلاد فى مديرية الغربية تابعة لتفتيش القرية وسطا وبشيش وبسندله وأو مندور محاطة من جهاتها الأربع بأملاك الحكومة وقد ضاقت البلاد بأصحابها ولم يبق أمامهم الا المهاجرة من بلادهم بسبب عدم وجود

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ٥ مايو سنة ١٩٣٠ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الزراعة هذا القرار .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ٧ منه بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى التماس

ملحق رقم ١٧٢

(جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

من مشروع القانون الخاص بطلب فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية
لكلغة الجراد

(المقرر حصة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك)

أحال المجلس بمجلسه ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بطريق الاستعجال بحث مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمذلة الموافقة عليه - وانخاص بطلب فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لكلغة الجراد .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بمجلسها التي انضمت في ٥ يونيه سنة ١٩٣٠ وبعد الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء - واللجنة صوتتها في نهاية هذا التقرير - رأت للاسباب الواردة بها الموافقة بالاجماع على فتح الاعتماد المطلوب وعلى مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وفيا على نص مشروع القانون الذي توافق عليه هذه اللجنة ما

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

٧ منه سنة ١٩٣٠

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الزراعة
لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لكلغة الجراد

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه
واصدراة :

مادة ١ - بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسين ألف جنيه) في ميزانية وزارة الزراعة للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ باب ٣ " أعمال جديدة " تحت عنوان "مكلغة الجراد"

ويؤخذ هذا الاعتماد من إيرادات السنة المالية المشار لها .

مادة ٢ - على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما نيا يخصه ويوصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٠ بفتح اعتماد قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه) يضاف الى الباب الثالث من ميزانية وزارة الزراعة للسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تحت عنوان "مكلغة الجراد" .

وقد ورد كتاب من وزارة الزراعة مفاده أن ما يتظر صرفه من الاعتماد المشار اليه حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ يقدر بنحو ٦١٣٤ جنيها وبذلك يبقى نحو ٤٣٨٦٦ جنيها وأنه سيخضع من المبلغ الأخير حتى تاريخ تفعيل حسابات السنة المالية ١٩٢٩ قيمة ما يرد للوزارة من المطالبات من قسم النقل الميكانيكي بوزارة المواصلات ومصلحة الحدود ، ومن هذا يتبين أنه لن يصرف الا جزئا يسيرا في السنة المالية المذكورة من الاعتماد الإضافي المشار اليه .

وتقول الوزارة انه لما كانت غارة الجراد لم تكن بعد ولا تزال الحالا تتطلب وجود اعتماد كبير للصرف منه في سبيل المقاومة فهي تفتح فتح اعتماد آخر قدره ٥٠٠٠٠ جنيه ضم الى الباب الثالث من ميزانيتها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لاستقرار الصرف منه على الأعمال المختلفة لكلغة الجراد .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تشرف برغ الأمر الى مجلس الوزراء للتكرم باقراره وتوطئة لعرض الأمر على البرلمان .

وبقعة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

السامرة ٣ مارس ١٩٣٠
السكريب
الرئيس (بالنيابة)
الجميل
محمد فهمى الترقاشى

مشروع قانون

بفتح اعتاد اضافي بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لمكافئة الجراد

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قررد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نسه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح اعتاد اضافي بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه (خمسة وسبعين ألف جنيه) في ميزانية وزارة الزراعة للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ - باب ٣ " أعمال جديدة " تحت عنوان " مكافئة الجراد " .

ويؤخذ هذا الاعتاد من إيرادات السنة المالية المشار اليها .

مادة ٢ - كل وزير الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون وكل منهما فيما يخصه ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
وأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء في ٥ مايو سنة ١٩٣٠ على فتح اعتاد قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه) في الباب الثالث من ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ تحت عنوان " مكافئة الجراد " .

وقد ورد كتاب من وزارة الزراعة بتاريخ ٣١ مايو الحالى مفاده أن الحالة ماسة الى فتح اعتاد آخر قدره ٧٥٠٠٠ جنيه (خمسة وسبعون ألف جنيه) لاستقرار الصرف منه على أعمال المقاومة .

واللجنة المالية توافق على طلب وزارة الزراعة وهى تشترط برفع الأمر الى مجلس الوزراء حتى اذا ما أقره عرض على البرلمان بطريق الاستعجال

التامة في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠

الرئيس
مكرم عبيد

السكرتير
الجميل

الى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ على الطلب المبين في هذه المذكرة ، وقد ألفت وزارة الزراعة هذا القرار .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ٢٤ منه بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتاد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٧٣

(جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتاد اضافي بمبلغ ١٥٤٠ جنيتها بميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لتسوية بعض مصروفات خاصة بشراء دار القنصية الملكية المصرية بباريس

(القررة الشخ المحترم محمد محمود خليل .)

احال المجلس بجلسته ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بمحت مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بعد الموافقة عليه والخاص بفتح اعتاد اضافي بمبلغ ١٥٤٠ جنيتها بميزانية وزارة الخارجية لتسوية بعض مصروفات خاصة بشراء دار القنصية الملكية المصرية بباريس .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها التتين انعقدتا في ٢٩ مايو و ٥ يونيه سنة ١٩٣٠ ، ولاحظت مما ورد في مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء (واللجنة صوتت في نهاية هذا التقرير) ، ومن أقوال حضرة صاحب السعادة محمد تقي باشا وزير مصر المفاوض بباريس وصاحب العزة صالح علل بل مدير الادارة المالية بوزارة الخارجية - أن مبلغ ال ١٥٤٠ جنيتها المطلوب فتح اعتاد به سبق أن صرفته فعلا مفوضية مصر بباريس في شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٢٩ ، بلغ مصاريف سمرة وأتخاب الموقوف وغير ذلك في عملية شراء دار القنصية الملكية المصرية بباريس من غير أن يكون لهذا المبلغ اعتاد خاص به وأنه صرف خصيا على اعتاد ال ٦٠٠٠ جنيه التجليزى الذى كان مخصصا للاصلاحات والتدليلات اللازمة للدار المذكورة وأنت في هذا التصرف مخالفة صريحة للنظم المالية ولأحكام الدستور كانت تجعل اللجنة في حل من عدم الموافقة على مشروع القانون المزمع الا أنها أمام الأمر الواقع ولأن المبلغ كان مستحقا فعلا لمن صرف لهم - ترى الموافقة على فتح الاعتاد المطلوب لتسوية هذه المبالغ وعلى مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس النواب . واللجنة على يقين بأن الحكومة الدستورية كفيلة بعدم تكرار ذلك في المستقبل .

وفى على نص مشروع القانون الذى توافق عليه هذه اللجنة

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

٧ يونيه سنة ١٩٣٠

مشروع قانون

فتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٥٤٠ جنبا بميزانية وزارة الخارجية
لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لتسوية بعض مصروفات خاصة بشراء
دار للقوضية الملكية المصرية بباريس

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدراه :

مادة ١ - يفتح اعتماد اضافى قدره ١٥٤٠ جنبا (الف وخمسمائة وأربعون
جنبا) .

يضاف على مصروفات القسم " وزارة الخارجية " باب ٣ -
" أعمال جديدة " للسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لتسوية بعض مصروفات
خاصة بشراء دار للقوضية الملكية المصرية في باريس .

ويؤخذ هذا الاعتماد من ايرادات السنة المالية المشار اليها .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
بما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ على شراء دار
للقوضية الملكية المصرية في باريس وعلى فتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة
المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بمبلغ ٧٠٠٨٨ جنبا لدفع ثمن الدار وتكاليف
التعديلات اللازمة لاهامة مكتب القوضية فيها وهذه التكاليف مقدرة
بمبلغ ٥٨٥٠ جنبا مصرى .

وفي ٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ قرر مجلس الوزراء فتح اعتماد آخر بمبلغ
١٢٠٠٠ جنبا لتأثيث الدار .

ويؤخذ من كتاب لوزارة الخارجية تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٠ أنه لم
يصرف في السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ سوى ثمن الدار أى ٦٤٧٦٥ جنبا
أما أعمال البناء والتعديل فلم يتيسر إجراؤها لاضطرار القوضية الى تأجيلها
الى ما بعد عودة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك من زيارته الى
الأوروپية في الصيف الماضى .

ونحن جهة أخرى فقد صرفت في السنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بعض
مبالغ خاصة بعملية الشراء يبلغ مجموعها ١٥٤٠ جنبا وبينها كما يأتى :

فرك

١٦٥٠٠٠ سمرة بواقع ٢ ٪ من ثمن الدار

٢٨٤٥٠ مصاريف وأثاث مسجل العقود

٣٠٠٠ هبة لباشكاتب مكتب المسجل

١٩٥٤٠ أى نحو ١٥٤٠ جنبا مصرى

ونظرا لأن ميزانية السنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لا تشمل على أى
اعتماد يمكن تسوية هذه المصاريف من رطله للمقترح فتح اعتماد بقيمتها
وترجيح الاعتماد اللازم لأعمال البناء والتعديل .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع فترأت الموافقة على فتح اعتماد
اضافى في ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ " الباب
الثالث " بمبلغ ١٥٤٠ جنبا لتسوية المصاريف المشار اليها - أما الاعتماد
اللازم لأعمال البناء والتعديل فسيُدْرَج في مشروع ميزانية السنة المالية
١٩٣٠ - ١٩٣١

واللجنة تتشرف برفع الأمر الى مجلس الوزراء لتتكرم بإقراره توطئة لعرضه
على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٢

القاهرة في ٩ أبريل سنة ١٩٣٠

السكبر

الرئيس

الجليل

محمد فهمى القرناشى

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠ على رأى اللجنة المالية
التي في هذه المذكرة . وقد أبلت وزارة الخارجية هذا القرار .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠ بمشروع
القانون لتلصق بفتح الاعتماد الاضافى المطلوب ٢

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

تحويل المبدأ حتى الحكم بقرعة لا يتجاوز ١٥ قرشا أو بالجلس ٢٤ ساعة في بعض أنواع انفصالات^(١).

ثالثا — هل يجب أيضا إلغاء القانون رقم ٨ سنة ١٩٠٤ الخاص بتشكيل محاكم المراكز أو استبقائه مع قصر العمل به على المحافظات .

رابعا — ما هي الأحكام الوجبة التي ينبغي وضعها لإزالة القضايا المنظورة الآن أمام محاكم الأخطاط على المحاكم الجزئية .

(١)

نص في المادة ٦ من القانون رقم ١١ سنة ١٩١٢ الصادر بتشكيل محاكم الأخطاط على أن وزير الحفانية يصدر كل سنة قرارا بتعيين الأعيان الذين تتألف منهم محكمة الخط .

وبناءً على المادة ٢٧ أنه إذا لم يجدد هذا القرار يبطل سريان قانون محاكم الأخطاط ويقوم القاضي الجزئي بجميع الأعمال القضائية في مركزه ويرجع اختصاص المدة في المسائل القضائية اليهم .

فيكون إذن ألا يعيد وزير الحفانية قرارات تعيين في نهاية مدة التعيين الحالية حتى يعود إلى القاضي الجزئي اختصاصه في جميع قضايا مركزه .

ولكن على الرغم من بساطة هذه الطريقة لم تر لجنة مجلس النواب استعملت إلغاء محاكم الأخطاط . وذلك لأبى وإن كانت تبطل سريان القانون لأنها تبقى أصله فيجوز في أي وقت إعادة العمل به ، وليس هذا هو المراد . وهذه اللجنة توافق على هذا الرأي وأنه لا بد من إصدار قانون بإلغاء هذه المحاكم .

(٢)

هل يربط على إلغاء محاكم الأخطاط إعادة العمل بالأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٨ . وبعض أحكام الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٥ بشأن ما للمعد من الاختصاصات القضائية في المواد المدنية والحفانية علا بنص المادة ٢٧ السابق ذكرها . أو أن الأصل هو ألا ترجع إلى المدة الوظائف القضائية التي كانت لهم وبما كانت محاكم الأخطاط قامت بها . وقد رأت لجنة مجلس النواب ووافقت عليها أن إعادة الاختصاص القضائي إلى المعد ليست من روح العصر في شيء . بل هي نظام عتيق وبخل بمبدأ فصل السلطات . وعلى ذلك يجب إلغاء الأمر العالي الصادر في (٢٧) أبريل سنة ١٨٩٨ الذي غوّل على الحكم في بعض المنازعات المدنية وبعض أحكام الأمر العالي الصادر في (١٦) مارس سنة ١٨٩٥ التي غوّلت على حق الحكم في بعض المواد الحفانية . وهذه اللجنة توافق أيضا على هذا الرأي وعلى مشروع القانون الخاص بذلك ووردت في مجلس النواب .

ثانيا — أن محاكم الأخطاط تحل عليها القضايا الجزئية بالنظر في الصلح وقليل جدا ما يحصل وقد ترتب على هذا تأخير الفصل في كثير من القضايا فضلا عن الشكوى الصارخة من وضع التنفيذ في أيدي رجال الإدارة المحليين في القرى .

وكانت لجنة الحفانية "مجلس النواب" قبل رفع تقريرها قد استدعت محامى "وزير الحفانية" وفتح في إحدى جلساتها عند النظر في هذه القوانين فكان من رأيه الموافقة على إلغاء قانون محاكم الأخطاط لما في ذلك من العيوب العظيمة السابق ذكرها . ولو أنه قال أمام اللجنة المذكورة أن هذه المحاكم تقوم بأعمال لا تتكرّرها لأنها تنظر في مسائل مدة كانت تهرق المحاكم الجزئية .

وعند نظر الموضوع أمام هذه اللجنة حضر أيضا حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الحفانية وقال "أن الوزارة لا تزال توافق على إلغاء هذه المحاكم لما في وجودها من العيوب الكثيرة" .

ولقد طلبت هذه اللجنة من وزارة الحفانية أن توافيها بإحصاء عن عدد الشكاوى التي تقدمت للوزارة عن أعمال وأحكام محاكم الأخطاط في المدة من أول يناير سنة ١٩٢٧ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ . فورد إلى اللجنة الإحصاء المذكور الذي يشمل على عدد ٨٢٠ شكوى في سنة ١٩٢٧ و ٦٦٧ شكوى في سنة ١٩٢٨ و ٥٧٢ شكوى في سنة ١٩٢٩ فيكون مجموع هذه الشكاوى في الثلاث السنوات ٢٠٥٩ شكوى .

كذلك كره حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الحفانية ما قرره سابقا أمام مجلس النواب بمطلى وزيرها من أن مدة القضاة الجزئيين الذين يجب تعيينهم للقيام بالأعمال بعد إلغاء محاكم الأخطاط ثلاثون قاضيا عتريا وستتم تعيينهم زيادة في ميزانية المحاكم ولا يحتاج الحال إلى زيادة تكاليف المحاكم لأن كتيبة محاكم الأخطاط يحالون على المحاكم الجزئية ويمكن الاكتفاء

٣٣

وبعد الاطلاع على هذه البيانات والأسباب السابق ذكرها وافقت اللجنة بالإجماع على أن المصلحة تقتضي إلغاء محاكم الأخطاط .

لكن إلغاء محاكم الأخطاط يثير المسائل الآتية :

أولا — هل من الضروري وضع قانون لإلغاء محاكم الأخطاط .

ثانيا — لئلا كان من الضروري وضع قانون لذلك . فهل يجب أيضا أن ينص القانون على إلغاء الأمر العالي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ الخاص بما للمعد والمتنازع من الاختصاصات القضائية في المواد المدنية . والمعادين و ١٠٠٩ من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ اللتين

(١) راجع الأمر العالي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ والمادتان ١٠٩ و ١٠٠ من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بنهاية هذا التقرير .

(٢) راجع الأمر العالي المذكور بنهاية هذا التقرير .

(٣) تراجع المادتان الخامسة والعاشر والقرعة الثانية من لشاعة الحادية عشرة من الأمر العالي المذكور بنهاية هذا التقرير .

مشروع قانون

يجعل تطبيق القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ انخاص بتشكيل عا ك
المراكز قاصرا على المحافظات

نحن قواد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — تشكل المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ انخاص
بتشكيل عا ك المراكز على الوجه الآتي :

١ — المادة الأولى — يجوز تشكيل عا ك تسمى «عا ك المراكز»
في المحافظات بمقتضى قرار يصدره وزير الحفانية بالاتفاق مع
وزير الداخلية»

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه
ويصل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢
المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٣ (الذى تقرر التاؤه)

قانون بتشكيل عا ك الأخطاط

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب عا ك الأهلية وعلى القوانين المعمول بها
أمام عا ك المذكورة ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

في تشكيل عا ك الأخطاط ودوائر اختصاصها :

١ — تشكل عا ك تسمى «عا ك الأخطاط» بمقتضى قرار أو قرارات
يصدرها ناظر الحفانية .

٢ — تميز دوائر اختصاص هذه عا ك بقرار يصدره ناظر الحفانية
بالاتفاق مع ناظر الداخلية ويقسم كل مركز من مراكز المديرية الى خطين
قضائين أو أكثر .

وتحصل الرسوم والمصاريف القضائية طبقا لتسوية عا ك الأهلية .

مادة ٤ — عند إحالة القضايا المشار إليها في المادة الثانية من هذا
القانون على القاضي الجزئى لا تؤخذ عليها رسوم قضائية لتكلم ما يكون دفع
منها وقت رفع الدعوى أمام عا ك انخط .

ولكن ما لأمر به المحكمة من تحقيقات وما يحصل من إشكال في الاجراءات
في أثناء سير تلك الدعاوى أمام القاضي الجزئى تقدر الرسوم المستحقة عليه
طبقا لتسوية الرسوم القضائية المعمول بها في عا ك الأهلية .

مادة ٥ — انحصور الذين نالوا المساعدة القضائية أمام عا ك انخط
يقون شمتين بها في القضايا التى تتعال على القاضي الجزئى بموجب هذا
القانون .

مادة ٦ — فيما عدا الأحكام الوقية المنصوص على تطبيقها في السادتين
الثالثة والرابعة من هذا القانون يلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ بتشكيل
عا ك الأخطاط المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٣ وكذلك القانون رقم ١٧
لسنة ١٩١٣ الصادر بلائحة الاجراءات في المواد المدنية والمحلفات أمام
عا ك الأخطاط . والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٣ بالموافقة على لائحة تسوية
الرسوم أمام عا ك الأخطاط المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩١٥

مادة ٧ — على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما
يخصه ويصل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع قانون

بالغاء من اللمد ومشايج البلاد من الاختصاصات القضائية

نحن قواد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — تلغى المادتان التاسعة والعاشرة والفقرة الثانية من المادة
الحادية عشرة من الأمر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ المتعلقة
بما للمد من الاختصاص الجنائى، وكذلك الأمر العالى الصادر في ٢٨ أبريل
سنة ١٨٩٨ انخاص بما للمد ومشايج البلد من الاختصاص في المواد
القضائية .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما
يخصه ويصل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

في تأليف محاكم لأخطاط

٣ - تأليف محكمة الخط من خمسة من الأعيان يكون أحدهم رئيسا ويكون تعيينهم بقرار من ناظر الحفانية واختارهم بالكيفية المينة في المادة السادسة وتصدر الأحكام من ثلاثة منهم الرئيس .

٤ - لا يجوز نذب أحد عضوا بمحكمة الخط ما لم يكن حائرا للشروط الآتية :

- (١) أن يكون بالغاً من العمر عشرين سنة كاملة على الأقل .
- (٢) أن يحسن القراءة والكتابة .
- (٣) أن تكون له أملاك في الخط .
- (٤) أن يكون معروفاً في الخط بالزراعة والوجاهة .
- (٥) أن لا يكون موظفاً بالحكومة ولا ضابطاً في الجيش العامل ولا ماذونا ، ويجوز بصفة استثنائية إدراج أسماء العمد والمشايع في القوائم المنصوص عليها في المادة التالية .
- (٦) أن لا يكون محكوماً عليه بعقوبة جناية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو خلاس .

٥ - يحدد سويلاً كل من النائب العمومي والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية قائمة لكل خط شاملة أسماء عشرة على الأكثر ومئة على الأقل من أعيان تكون شرفوة قيم الشروط المينة في المادة السابقة وترسل تلك القوائم من نظارة الحفانية الى نظارة الداخلية لإبداء ما يكون لسيا من الملاحظات ، وإذا تيسر وجود العدد المطلوب من أهالي الخط نفسه يكل العدد المذكور من أهالي المركز .

٦ - يصدر ناظر الحفانية في كل سنة قراراً بتعيين الأعيان الخمسة الذين تتألف منهم محكمة الخط ويكون اختيارهم من بين الأعيان المينة في القوائم المذكورة بالمادة السابقة وبين ذلك القرار الأعيان الثلاثة المنصوص عليهم .

٧ - إذا غاب أحد أعضاء محكمة الخط يندب القاضي الجزئي بدله أحد الاثنين الباقيين من الخمسة فإن كان النائب هو الرئيس يبين القاضي في قرار النذب من يقوم مقامه .

٨ - إذا خلا محل أحد الأعضاء الخمسة المنتخبين طبقاً للمادة السادسة انتخب من يصل محله فيه من بين الأعيان المذكورة أعمارهم في القوائم المنصوص عليها في المادة الخامسة بقرار من ناظر الحفانية .

٩ - مدة اشتغال الأعيان تنهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجوز تجديدهم .

في الاختصاص

المادة العاشرة

تختص محكمة الخط بالحكم النهائي في جميع المواد المدنية والتجارية الآتية :
(أولاً) الدعاوى الخاصة بأموال منقولة إذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن خمسمائة قرش .

(ثانياً) الدعاوى المتعلقة بطلب أجرة الأضار والصناعات إذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش .

(ثالثاً) الدعاوى المتعلقة بالانقلاب الحاصل في أراضي الزراعة أو في الآثار أو في الحاصلات سواء كان قبل انسان أو حيوان إذا كانت قيمة التصويض المطلوب لا تزيد عن ألف قرش .

(رابعاً) الدعاوى المتعلقة بطلب أجره المساكين والأرضى إذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش وكانت الأجرة السنوية لا تزيد عن ألفي قرش .

(خامساً) الدعاوى المتعلقة بملكية أو إيجار أو استعمال المواشي التي لا تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف قرش .

(سادساً) الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة إذا كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ثلاثة آلاف قرش .

(سابعاً) كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها حكماً انتهائياً .

المادة الحادية عشرة

تحكم محكمة الخط حكماً انتهائياً في المسائل المتعلقة بفصل حدود الأطلان والانتفاع بمساق الري والمصارف الخصوصية بإعادة الشيء الى أصله وتحيل النظر في الموضوع الى الجهة المختصة .

١٢ - تحكم محكمة الخط حكماً قابلاً للاستئناف أمام القاضي الجزئي في المسائل الآتية :

(أولاً) الدعاوى البينية التي لا تزيد قيمتها عن ألف قرش .

(ثانياً) المتعلقة بملكية السواقي أو الانتفاع بها مهما كانت قيمة المدعى به فيها .

(ثالثاً) الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة إذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ثلاثة آلاف قرش ولا يتجاوز ستة آلاف قرش .

(رابعاً) الدعاوى المتعلقة بإعادة وضع اليد على العقار متى كانت مبينة على فصل صادر من المدعى عليه لم يرض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى .

- ٦ - تسجيل الأحكام في دفتر مخصوص وتتمثل ما يأتي :
 أولا - أسماء الخصوم واليوم الذي صدرت فيه .
 ثانيا - بيان الدعوى بالاختصار .
 ثالثا - الأسباب التي بنيت عليها الأحكام .
 رابعا - منطوق الحكم .

وتحضى من العمد .

٧ - بناء على طلب المدعى شفاها أو كتابة يحيط العمد علما المدعى عليه بالحكم بواسطة أحد الخفراء ويبلغه عليه بأن ينقذه في ميعاد قدره ثمانية أيام .

٨ - بين العمد أحد مشايخ البلد للقيام بتنفيذ الحكم تحت مسؤولية الشيخ المذكور .

٩ - لا يجوز توقيع الجزع على المفارقات ولا على الأشياء الغير بائراجزع عليها بمقتضى قانون المرافعات المتبع لدى الحاكم الأهلية .

١٠ - يقع الجزع أولا على الأشياء التي يمل عليها المدين ولا يشمل سوى ما يتكئ من الأشياء لسداد المبالغ المستحقة على المدين .

١١ - يباشر شيخ البلد التنفيذ . حضور شاهدين ذكرين بالثمين .

١٢ - يحدد شيخ البلد بعد الجزع فوراً يوم البيع الذي لا يجوز حصوله قبل مضي ثلاثة أيام ويصرف به أهالى البلد .

١٣ - يحصل البيع بالزاد بمعرفة شيخ البلد المكلف بالبيع ويحضر منه شاهداً ويكون البيع لغاية استيفاء المبلغ المستحق .

١٤ - اللذين الذين رسا المزاد عليه يدفع حالا ليد شيخ البلد بموجب غائصة وعلى الشيخ المذكور أن يسلم الدائن من المبلغ الناتج من البيع ما يفي بقيمة دينه ويسلمه أيضا السند اذا اقتضى الحال ذلك ويأخذ عليه ايضالا بما يسلمه له أما الزائد من الأشياء المحجوزة ومن الثمن فيرد للصجور عليه .

١٥ - اذا حدثت منازعات أثناء التنفيذ فالشيخ المكلف به يرفع الأمر فوراً للعمدة وهو يقرر اللازم لذلك .

١٦ - على شيخ البلد أن يحيط العمد علما بكافة هذه الاجراءات ويكون العمد مسئولا عن انتظام سيرها وعليه قيد ملفها في خانات الدفتر الممل لذلك .

١٧ - اذا حصل حجز قضائي بمعرفة أحد المحضرين بعد الجزع الموقع بمعرفة شيخ البلد وقبل البيع يترك الشيء المحجوز للمضطر المذكور ويحصل الاجراءات كما لو وجد حجزان قضائيان .

١٨ - يجب على العمد أن يكون بطرفه دفتر قيد فيه كل قضية وما تم فيها وهذا الدفتر معرض لجنة المراقبة القضائية للتفتيش عليه .

الأمر العالي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨
 باختصاص عبد البلاد بالحكم في المنازعات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش والذي تقرر النافذ

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ للمشتمل على لائحة ترتيب الحاكم الأهلية ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ للمشتمل على لائحة تعيين العمد والمشايخ وبيان وظائفهم ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛
 وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوأت :

١ - ينحصر عبد البلاد الذين يبينهم لذلك ناظر الحفانية بناء على طلب ناظر الباشاوية بالحكم في المنازعات المتعلقة بالديون والمقاولات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش صاغ الحاصلة بين أهالى ناحية واحدة أو بجهة نواح داخلية في دائرة اختصاص عمدة واحد .

٢ - لا ينظر العمد فيما يأتي :

أولاً - المنازعات التي تتناق بالبقارات على اختلاف أنواعها .

ثانياً - المنازعات التي يكون المبلغ المدعى به فيها جزءا من دين تزيد قيمته عن الحد المرخص لم النظر فيه أو باقيا منه .

٣ - بناء على طلب المدعى ولو شفاها وتوضيحه يحصل دعواه يرسل العمد من يلزم لإعلان شخص المدعى عليه شفاها بالحضور أمامه في ميعاد يحدده لذلك بحيث لا يقل عن ثلاثة أيام مينا اليوم والساعة اللذين تنقذ فيها الجلسة ويغير بها المدعى .

٤ - اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم الذي تبين بالاطلاق يصدر العمد حكما غيابيا ولكن يجوز للمدعى عليه قبل حصول شيء من اجراءات التنفيذ أن يثبت للعمدة أن له أسبابا منته عن الحضور أمامه فان ظهرت له محبتها يحدد يوما وساعة لسباع الدعوى مرة أخرى ويعلن بذلك للمدعى .

٥ - يحكم العمد بموجب قوانين الحاكم الأهلية وبمقتضى قواعد العدل .

وله الحق في أن يعلن الشهود شفاها بالحضور أمامه وأن يكشف على الأعيان الثابتة وأن يطلب رأيا شفاهايا من الخبيرين في أمور خصوصية .

المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤

الخاصة بتشكيل عاكم المراكز التي تقرر تعديلها

يجوز تشكيل عاكم تسمى "عاكم المراكز" يقتضى قرار يصدره ناظر الحفانية بالاقتراح مع ناظر الداخلية .

بعض مواد القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٣

الباب السابع

في الاستئناف

٥٤ - يجوز تجمع استئناف الأحكام الصادرة من عاكم الأخطاط في الأحوال المدنية بقانون هذه المحاكم وكذا الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وفي الدعاوى التي حكم فيها باستبعاد الأوراق .

٥٥ - لا يصح استئناف الأحكام التمهيدية ولكن استئناف الحكم في الموضوع يشملها .

٥٦ - يجاد الاستئناف ثمانية أيام من اليوم التالي يوم صدور الحكم إن كان حضوريا ومن اليوم التالي لإعلانه إن كان غيابيا .

٥٧ - يقترب على الاستئناف إيفاء التنفيذ إلا إذا كان الفاعذ الموقوف واجبا للحكم تطبيقا للبادة الساعة والستين .

٥٩ - يقيم أمام القاضي الجزئي فيما يخص بنظر الدعوى استئنافا وتحقيقها جميع الاجراءات المقررة آنفا - أما الدعوى التي يدعى فيها بالانكار أو التزوير فانه يجوز التحقيق فيها بواسطة المضاهاة بالتطبيق للقواعد المدنية بقانون المرافعات الأهل .

٦٠ - لا يقبل الطعن بطريقة المعارضة فيما يصدر غيابيا من الأحكام الاستئنافية .

٦١ - إذا حكم برفض الاستئناف جاز للقاضي أن يحكم على المستأنف برامة لاحتجاجه مائة قرش .

الباب الثالث

في الاستئناف

١٠٥ - لا يجوز استئناف الأحكام إلا ما كان منها صادرا بالجلس ويكون الاستئناف من المحكوم عليه فقط .

ويقدم الاستئناف على التوفيق الذي تضمنه لذلك نظارة الحفانية وقت صدور الحكم إن كان حضوريا أو في ظرف الأربع والعشرين ساعة والتالية لإعلانه إن كان غيابيا وأعلن المحكوم عليه خصميا والا ففى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الاعلان إن كان الحكم قد أعلن لتغير المحكوم عليه .

١٠٦ - تعلن الأحكام على التوفيق الذي يوضع لذلك بمعرفة نظارة الحفانية .

ويكون شاملا لبيانات الآتية وهي :

أسماء الخصوم .

الحكم الصادر .

تاريخ التنفيذ وبيان ما إذا كان حصل اختياريا أو عقب مجز .

بيان الأشياء المحجوزة وتاريخ البيع وقيمة ثمن المبيع ، وذلك في حالة إذا كان التجز قهريا . ويصل أيضا في الفقر المذكور خاتمة للالاحظات .

١٩ - لا يجوز للتأنيخ والعدد أن يشترط بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم الأشياء والمحصولات التي حجزت وعرضت للبيع بالمزاد العمومي بمقرتهم .

٢٠ - المنازعات التي تقع في المدن والقرى التي لم يقرر فيها هذا النظام الخصوص يستمر الحكم فيها بمعرفة قضاء المحاكم الجزئية .

٢١ - من تجاوز من العدد حدود سلطته يحرم من تأدية هذه السلطة بمعرفة ناظر الحفانية ويجوز أيضا إبطاله بمعرفة ناظر الداخلية على بيان المديريات المتوة عنها في أمرة الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

٢٢ - كافة اجراءات الدعوى وتنفيذ الأحكام تكون مجانية .

مواد الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

المتعلقة بما للعدد من الاختصاص الجنائي التي تقرر النفاذها

المادة التاسعة - إذا وقعت مشاجرة أو إيذاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب ولا جرح يكون للعدد المصين بمقتضى أمرنا هذا الحق في معاقبة الفاعلين بدفع غرامة قدرها خمسة

عشر قرشا أو بالجلس مدة لا تتجاوز أربعين وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادرا ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العدد من الأعمال أو التلذم أو المساعدة التي يسوغ له تكليفها بمقتضى القوانين واللوائح ومع ذلك فلا يسوغ للعدد توقيع هذا الجزاء إلا في ظرف الثمانية أيام التالية لتوقيع الفعل الذي يستوجب.

المادة العاشرة - كل قرار يصدر من العدد يجب عرضه على مأمور المركز أو الموظف الذي يبين لقيام مقامه وعلى المأمور أو نائبه تنفيذه فوراً إذا صدق عليه .

المادة الحادية عشرة -

الفقرة الثانية - ويسوغ له أيضا أن يفصل موقتا

في كل منازعة تحدث بشأن استئناف

المساق أو المصارف التي يمتلكها الأفراد في دائرة بلده .

قانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٣

قانون يجعل بعض عقود عرفية تحت مراقبة محاكم الأخطاط

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٣ الخاص بإنشاء محاكم الأخطاط ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

كل عقد عرفي يجوز تقديمه الى محكمة الخط لأجل تحقيقه على الوجه المبين في المادة الثانية الآتية . فان كان المتعاقد على مقول كان تقديم العقد الى محكمة الخط التي حصل في دائرتها المتعاقد وان كان على مفار كان تقديمه للمحكمة التي في دائرتها المفار .

فاذا كانت المقاررات المتعاقدة عليها واقعة في دائرة اختصاص محكمةين أو أكثر من محاكم الأخطاط جاز تقديم العقد الى إحداها .

ولا يسرى نص هذه المادة على العقود التي تتضمن اعترافا بدين ولا على الالتزامات التي يكون محلها مبلغا من النقود .

المادة الثانية

تتصفق محكمة الخط من شخصية الماعدين أو التائبين منهم شرعا أو وكلاهما ويجب أن يكون بيد هؤلاء الوكلاء تفويض زمني أو مصدق على امضائه ويجوز لمحكمة الخط اجراء ذلك التصديق وإذا احتاجت المحكمة في ذلك الى شهادة الشهود وجب أن يوقع هؤلاء الشهود بامضائهم أو ختمهم أو طابع اجهامهم في ذيل العقد وفي الدفتر المنصوص عنه في المادة الرابعة .

وتتحقق المحكمة من وقوف الماعدين على حقيقة مااشغل عليه العقد ومن كون الامضاء أو الختم أو طابع الابهام الموقع به عليه هو الماعدين أنفسهم . ويجب أن يذكر في ذيل الورقة ما يؤيد بمحصل هذه الاجراءات كلها وأن يوقع على ذلك من الرئيس ويختم المحكمة .

المادة الثالثة

اذا كان أحد الماعدين لا يستطيع الحضور أمام المحكمة لماح أدبي أو جسماني كاتوة أو سن أو عاهة أو مرض انتقلت المحكمة الى محل اقامته لاجراء ما نص عليه في المواد السابقة أو انتدبت لذلك أحد أعضائها .

المادة الرابعة

يتخذ لكل محكمة خط دفتر خاص مفر الصناعات موقع عليه من رئيس المحكمة تقيده فيه العقود التي تقدم اليها للفرض المذكور بالمواد السابقة بترتيب تقديمها ويوقع الماعدون أو وكلاهم أو التائبون عنهم شرعا والشهود عند وجودهم في ذيل كل عقد تقيده بامضائهم أو بختمهم أو طابع اجهامهم وكذلك يوقع رئيس المحكمة .

المادة الخامسة

مضى وضع على العقد ختم المحكمة وإشارة موقع عليها من الرئيس باستيفاء كل الاجراءات المنصوص عنها في هذا القانون اعتبر الامضاء أو الختم أو طابع الابهام الموقع به على العقد صحيحا حتى يثبت المنازع غير ذلك .

المادة السادسة

لا يؤخذ رسم مطلقا على العقود التي تقدم لاستيفاء الاجراءات السابقة ولا على أى تصديق تجريه محكمة الخط على امضاء أو ختم أو طابع اجهام طبقا للمادة الثانية .

المادة السابعة

على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صفوى راي رأس البين في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ (١٥ مايو سنة ١٩١٣)

مشروع قانون

فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٣٤٩٧١ جنيا بميزانية وزارة المعارف العمومية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فرع ٢ - ادارة عموم الآثار المصرية باب ٣ - "اعمال جديدة" لمكافحة أسرة اللورد كارنارفون

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٣٤٩٧١ جنيا (أربعة وعشرين ألفا وتسعة وواحد وسبعين جنيا مصرياً) في ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ فرع ٢ "ادارة عموم الآثار المصرية" باب ٣ "اعمال جديدة"

ويؤخذ هذا الاعتماد من المال الاحتياطى .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يسم هذا القانون بقائم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

جاء في كتاب من وزارة المعارف العمومية تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ أن مصلحة الآثار المصرية رخصت في سنة ١٩١٥ للورد كارنارفون بالتقيب في وادى الملوك. وفى سنة ١٩٣٣ رخصت لليدى كارنارفون بالاستقرار في العمل الذى بدأه زوجها . وقد أسفر التقيب عن اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون التى حوت من نفوس التحف الاثرية ما كلف عن صفقة عجيبة من تاريخ مصر القديم وأضاف الى كنوز المتحف المصرى أكبر قدر تركه الماسخى للماضى .

وقد كان المفهوم دائماً أن الحكومة المصرية مستعدة للنظر في أمر المتقين بطف وديانة . وبالقفل بحث وزارات مختلفة في هذا الموضوع ، فانجحت ثانية طورا الى أن تجامل الحكومة العاطلة بمبلغ من المال ، وطورا الى أن تمنح الحكومة طائلة كارنارفون جمعا مختارا ذا قيمة على قدر المستطاع من الأشياء المزبوجة التى لا يترتب على استخراجها من المجموعة ضرر على .

ومنذ حين طلبت عائلة اللورد كارنارفون أن تبت الحكومة في تمويضا بما احتلته من التفتات والمتاع ، وقد قدرتم التفتات بمبلغ ٤٢٩٣١ جنيا

ملحق رقم ١٧٥

(جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٣٤٩٧١ جنيا بميزانية وزارة المعارف العمومية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فرع ٢ - ادارة عموم الآثار المصرية - باب ٣ - "اعمال جديدة" لمكافحة أسرة اللورد كارنارفون

(المرحضة الشيخ احمد عبد محمود خليل بك)

أحال المجلس بمجلسه المتعددة في يوم الاثنين ٩ يونيه سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية - بطريق الاستعجال - بحث مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد الموافقة عليه - والخاص بطلب فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٣٤٩٧١ جنيا يضاف الى مصروفات قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية فرع ٢ - ادارة عموم الآثار المصرية باب ٣ - "اعمال جديدة" لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية لمكافحة أسرة اللورد كارنارفون .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون في جلستها التى انعقدت في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٠ وأطلعت على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء (والمتبعة صورتها في نهاية هذا التقرير) تبين لها أن الاعتماد المطلوب انما هو لتبويض أسرة اللورد كارنارفون عما انفقته في اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون . وإن الحكومة المصرية كانت مستعدة دائما للنظر في أمر المتقين بطف وديانة وأن وزارات مختلفة بحثت موضوع هذا التبويض الى أن انتهى الزاى على التبويض الحالى رد ما قاموا به من التفتات ، خصوصا أنه تبين أن نصف هذه التفتات تقريبا انما صرف في ترميم واصلاح مااستخرج من التحف الأثرية من غير أن يكون هذا واجبا على المتقين يقتضى الرخصة أو الاتفاق المقنود مهمهم ولكنهم تطوعوا به مجرد تطوع وأن الحكومة طلبت الى المتقين الاذن الجمهور بزيارة المقبرة أثناء مواسم العمل في سبع سنين متوالية وقد قبلوا ذلك تخضعا من التقيب وزادت زيادته التفتات اللازمة لانعام العمل ، كما أن ايرادات مصلحة الآثار زادت تيبا لذلك ونشطت السياحة الى مصر مواسم متتحدة .

وترى اللجنة لهذه الأسباب وتشجيبا للباحث العلمية الأثرية التى تتكشف عن حضارة مصر وعجدها العظيم واعتقافا لجيل المتقين في هذا الشأن الموافقة على الاعتماد المطلوب وعلى مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس النواب .

وفى على نص مشروع القانون الذى توافق عليه هذه اللجنة

رئيس اللجنة
عبد محمود خليل

١٢ يونيه سنة ١٩٣٠

ملحق رقم ١٧٦

(جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ بشأن تعديل تنظيم مدرسة الهندسة للملكية

(المقرر بحضرة الشيخ المحترم عبد شفيق باشا)

أحال المجلس بجلسته ٩ يونيه سنة ١٩٣٠ على اللجنة مشروع هذا القانون (الوارد من مجلس النواب) لتنظره بطريق الاستعجال .

وقد بحثته اللجنة بجلستها المتعقدة في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ بحضور حضرة صاحب العزة أحمد نجيب الحلال بك وكيل وزارة المعارف المساعد مندوبا عن وزارة المعارف العمومية .

وبعد الاطلاع على المشروع المقدم من وزارة المعارف العمومية لمجلس النواب وعلى المذكرة الإيضاحية المرفقة به واللجنة صورتها بنهاية هذا التقرير (الملحقان ١ و ٢) .

وبعد الاطلاع على تقرير لجنة المعارف لمجلس النواب (الملحق رقم ٣) المنتجة صورته بنهاية هذا التقرير رأت اللجنة :

أولا - ان ما دما وزارة المعارف لادخال تعديلات على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ واضح جلي في مذكرتها الإيضاحية وفي تقرير لجنة المعارف لمجلس النواب .

ولجنة المعارف مجلس الشيوخ توافق على ما جاء بهما .

وتلخص التعديلات المشار إليها فيما يأتي :

(أ) إنشاء ستة أمدادية لتتمكن من رفع مستوى التعليم بالمدرسة . ذلك لأن طلبة السنة الأولى يستفيدون الآن بمقطع وقهم في تلقى المواد التحضيرية التي تؤهلهم لدراسة المواد الأساسية . فإتناء تلك السنة الاعدادية يجنب ازدياد المواد الأساسية في السنوات الأخرى ويكثر المخصص التي تخصص للأشغال العملية .

(ب) تعديل بعض المواد التي تدرس بالمدرسة - عدلت أسماء بعض المواد تعديلا يساهم أجمع لفروع المواد من الوجهة العملية وزيدت مواد لوحظت أنها أضحت في قانون سنة ١٩٢٧ مع شدة الحاجة إليها كالأساسات في قسم الهندسة المدنية وكالتراكيب الصحية في قسم العمارات وعطفت التوليد المركزية في فرع الميكانيكا وكالموضوعات القانونية اللازمة لكافة المهندسين .

وحذفت بعض مواد لا يصح ذكرها في القانون كواد مستقلة لأنها في الواقع فروع لتلك المواد كإدارة الفاطرات مشلا التي تدخل ضمن الآلات البخارية .

حسبما هو مفصل في دفتار المستر كارت الذي قام بالتصديق منها مبلغ ٧٩٦٠ جنيا يوازي ما احتمله متحف نيويورك الذي عاون في أعمال التصديق . وترى مصلحة الآثار أن الأعمال السنوية التي قام بها المتقون كانت تقتضي في الواقع النفقات المرصودة لها في الدفتار .

وترى وزارة المعارف العمومية أن المتقنين أهل لطف الحكومة وأن جهودهم المواصلات التي كللت بالنجاح تقتضي أن يكافأوا على ما عملوه من المتابع والنفقات . ولا ترى النظر في مكافأتهم مجموعة من المتحف المكتشفة ولو أمكن الاستثناء عن بعضها بلا ضرر على ، فان الأليق بمصر أن تحتفظ بمجموعاتها القليلة وأن تصونها من التجزئة .

ولهذا السبب تقترح وزارة المعارف أن يكافأ المتقنون بر ما صرفوه من النفقات في أعمال التصديق خصوصا أنه تبين أن نحو من نصف هذه النفقات إنما صرف في ترميم وأصلاح ما استخرج من المتحف الأثرية . وهذا الترميم لم يكن واجبا على المتقنين يقتضي الرخصة أو الاتفاق ولكنهم طوعوا به مجرد طوع . يضاف إلى ذلك أن الحكومة طلبت إلى المتقنين الاذن بالجمهور بزيارة المقبرة أثناء مواسم العمل في سبع سنين متوالية . وقد قبل المتقنون ذلك فضايف زمن التصديق وزادت زيادته النفقات اللازمة لانعام العمل .

ويلاحظ فوق ما تقدم أن اكتشاف المقبرة زاد في إيرادات مصلحة الآثار ونشط السياحة في مصر مواسم متعددة .

وبما أن مجموع النفقات قد بلغ ٢٢٩٣١ جنيا احتل منها متحف نيويورك ما يساوي مبلغ ٧٩٦٠ جنيا . لهذا تقترح وزارة المعارف أن يرأب الآن النظر في أمر المبلغ الأخير وأن يفتح اعتماد بمبلغ ٣٤٩٧١ جنيا لرد باقي نفقات التصديق التي أسفرت عن اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب وهي ترى الموافقة عليه وتشرف برضه إلى مجلس الوزراء حتى آنا ما أقره ، عرض الأمر على البرلمان للوافقة على فتح اعتماد بالمبلغ المطلوب (٣٤٩٧١ جنيا) ليضم إلى قسم ٧ (وزارة المعارف العمومية) فرع ٢ (إدارة عموم الآثار المصرية) باب ٣ (أعمال جديدة) .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون ما

محررا بالقاهرة في أول أبريل سنة ١٩٣٠

السكرين
امضاء : الجليل
الرئيس (بالنيابة)
امضاء : محمود فهمي القزائلي

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ على رأى اللجنة المالية للمين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المعارف العمومية هذا القرار .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ٥ منه بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ثالثاً - توافق اللجنة بالإجماع على مشروع بانيصنة التي أقرها به
جلس النواب ٤

رئيس اللجنة
أمين سامي

ملاحظة : أتمت نص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ ببناء هذا المقرر (القرار رقم ٤) .

مشروع قانون

بتمديد بعض مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧
بشأن تعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

مادة ١ - عدلت المواد ١٩ و ٥ و ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧
بشأن تعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية على الوجه الآتي :

مادة ٤ - مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الإجازة النهائية (الدبلوم)
هي أربع سنوات .

ويقبل في السنة الأولى بالمدرسة كل طالب أمضى سنة بالقسم الإعدادي
ويجوز في الامتحان طبقاً لشروط النجاح المبينة بالمادة ١١ من هذا القانون .

ولا يقبل مباشرة بأحدى السنوات الدراسية الأربع من أتم جزءاً من دراسته
بأحدى مدارس الهندسة في الخارج إلا إذا كانت هذه المدرسة متقرفاً بها من
وزارة المعارف العمومية . ويكون القبول باتباع الواردة بهذا القانون وطبقاً
للاحكام التي تبين بمرسوم . وفي هذه الحالة يجوز إعطاء الطالب من الشروط
الواردة بالمادة ١١ المشار إليها فيما يتعلق بأشغال الطالب أثناء السنة .

مادة ٥ - تخصص مواد التعليم حصص لا تقل عن ثلاثين في الاسبوع
وتوزع على أقسام الدراسة المختلفة بالمدرسة كما يأتي :

القسم الإعدادي :

الرياضة . الهندسة الوصفية . العلوم الطبيعية . الكيمياء . تاريخ الفن .
اللغة الفرنسية أو الإنجليزية . أشغال الورش . الرسم .

ومن أهم التعديلات التي أدخلت على القانون فصل مواد الدراسة في قسم
لمدرسة الكهربائية عن مواد الدراسة الخاصة بقسم الميكانيكا، وذلك بمسك
انون سنة ١٩٢٧ الذي جعل مواد هذين القسمين واحدة على أنه يجب
لتفريق بينهما . ويقع ذلك بيان المواد التي تدرس في كل منهما حتى يستكمل
كل قسم حاجاته .

(ج) إعطاء وزير المعارف العمومية حق زيادة مادة أو مواد على برنامج
الدراسة بناء على اقتراح مجلس إدارتها المكون من أخصائيين في جميع أقسام
الهندسة التي تدرس بالمدرسة . وذلك لتتبع النهضة العلمية العالية مع عدم
الاتجاه إلى اتخاذ إجراءات طويلة لاستصدار قانون خاص كلما دعت الحاجة
إلى تلك الزيادة .

(د) قبول الطلبة الذين أتموا جزءاً من دراستهم بأحدى مدارس الهندسة
في الخارج إذا لم يسمح لهم القانون الحالي بذلك مع أن عدم استكمالهم قد
يكون لأسباب تخرج من مقدورهم ومن المصلحة ألا يجرموا من إتمام تلك
الدراسة ماداموا حائزين لشروط القبول بمدرسة الهندسة، وبشرط أن تتعرف
وزارة المعارف بأن المدارس التي تعلموا فيها معادلة من حيث المستوى
العلمي لمدرسة الهندسة الملكية .

(هـ) يتألف مجلس الإدارة الحالي من ثمانية أعضاء . منهم اثنان فقط
من أساتذة المدرسة وقد رُئي زيادة تمثيلهم أن يكون منهم ثلاثة أعضاء
بالمجلس وبإضافة ناظر المدرسة إليهم يصبح عدد أعضاء المجلس من الأساتذة
أربعة والخمسة الباقون من كبار المهندسين .

(و) تأكيد النص على إعطاء وزير المعارف حق إصدار الأحكام
الوقائية التي قد يقتضيها تعديل خطة الدراسة في دور الانتقال .

ثانياً - أن المشروع الذي أقره مجلس النواب لا يخلف عن المشروع
المقدم من وزارة المعارف إلا في فترة واحدة فقط وهي الفقرة الثانية من
المادة الرابعة فإن مشروع وزارة المعارف كان يقضي بعمل امتحان مسابقة
هذا الامتحان النهائي للسنة الإعدادية .

أما المشروع الذي أقره مجلس النواب فيقضي بالاكتمال بالامتحان النهائي
للسنة الإعدادية بحيث يقبل كل ناجح فيه بالسنة الأولى من مدرسة الهندسة
من غير حاجة لامتحان مسابقة .

ولجنة المعارف بمجلس الشيوخ توافق على ما أقره مجلس النواب .

القسم الأول — الهندسة المدنية :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد واختبارها . الميكانيكا . الجيولوجيا . الهندسة الكهربائية . إنشاء المباني . الزرامة . الطبوغرافيا . الجبري . الأساسات . الانشاءات المدنية . الطرق . السكك الحديدية . الميوليكا . الري . الأشغال البحرية . هندسة البلديات . الاقتصاد السياسي والقانون .

القسم الثاني — البحارة :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد واختبارها . الميكانيكا . العلوم التطبيقية . إنشاء المباني . تاريخ البحارة . الطبوغرافيا . البحارة . الانشاءات المدنية . التريكات الصحية . هندسة البلديات . الكيات والمقاييسات . الاقتصاد السياسي والقانون .

القسم الثالث — الميكانيكا والهندسة الكهربائية :

(أ) فرع الميكانيكا :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد واختبارها . الميكانيكا . علم المادن (المتالورجيا) . نظرية الآلات وانشاؤها . الهندسة الكهربائية . إنشاء المباني . الانشاءات المدنية . الآلات الحرارية (الآلات البخارية والآلات ذات الاحتراق الداخلي) . الميوليكا . الآلات الكهربائية . محطات التوليد المركزية . الاقتصاد السياسي والقانون .

(ب) فرع الهندسة الكهربائية :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد واختبارها . الميكانيكا . علم المادن (المتالورجيا) . الهندسة الكهربائية . نظرية الآلات وانشاؤها . إنشاء المباني . الانشاءات المدنية . الآلات الحرارية (الآلات البخارية والآلات ذات الاحتراق الداخلي) . الميوليكا . الآلات والأجهزة الكهربائية . الهندسة الكهربائية التطبيقية . الاقتصاد السياسي والقانون .

القسم الرابع — الكيمياء الصناعية :

الرياضة . الرسم . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة والميوليكا . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . إنشاء المباني والانشاءات المدنية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . الكيمياء التطبيقية . الكيمياء الصناعية والمصانع الكيماوية . الكيمياء الطبيعية . علم المادن . الكيمياء الكهربائية .

ولوزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يزيد عدد الاقضاء مواد التعليم بأى قسم من الأقسام الأربعة .

وأما توزيع المواد على سنى الدراسة والساعات المخصصة لكل منها في الأسبوع وكذلك المناهج الدراسية فتمين بمرسوم .

مادة ١٩ — يشكل مجلس ادارة لمدرسة الهندسة الملكية من تسعة أعضاء منهم ناظر المدرسة ومعلمة من مدرسيها وتسعة من وزارات الأشغال والمواصلات والداخلية (قسم البلديات) أو من الخارج بينهم وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد تعيينهم كما عين من بينهم رئيسا للمجلس ويرأى في انتخابهم بقدر الامكان تمثيل الفروع الآتية :

الزى . المباني . الميكانيكا والكهرباء . البحارى . البلديات والتنظيم . السكك الحديدية . الموانئ . المناظر . الطرق والجبرى .

ويكون ناظر المدرسة سكرتيرا للمجلس .

وللمجلس أن يضم اليه عند الحاجة من يرى ضرورة استشارته ، ولا يكون لستشار صوت عند أخذ الرأى .

مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وفقا لأحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٧ المشار اليه ويعمل به ابتداء من العام الدراسي ١٩٣٠ — ١٩٣١ مع الاستثناء الوارد بالمادة ٢٤ المذكورة .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ بشأن تعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية
الأصل المقدم من وزارة المعارف مقارنا مع قانون سنة ١٩٢٧ بعد تعديله بمجلس النواب

نص القانون المطلوب تعديله	نص مشروع القانون
	نحن فراد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
	مادة ١ — عدلت المواد ٤ و ٥ و ١٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ بشأن تعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية على الوجه الآتي :
مادة ٤ — مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الاجازة النهائية (الدبلوم) هي أربع سنوات .	مادة ٤ — مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الاجازة النهائية (الدبلوم) هي أربع سنوات .
	ولا يقبل طالب بالسنة الأولى بالمدرسة إلا اذا أمضى سنة بالقسم الاعدادي ونجح في امتحان مسابقة طبقا لشروط النجاح المبينة بالمادة ١١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ المشار اليه .
	وكذلك لا يقبل مباشرة باحدى السنوات الدراسية الأربع من أتم جزئا من دراسته باحدى مدارس الهندسة في الخارج إلا ان كانت هذه المدرسة معترفا بها من وزارة المعارف العمومية . ويكون القبول بالقيود الواردة بهذا القانون وطبقا للأحكام التي تبين بمرسوم . وفي هذا الحال لا يجوز إعفاء الطالب من الشروط الواردة بالمادة ١١ المشار اليها فيما يتعلق بأشغال الطالب أثناء السنة .
مادة ٥ — يخصص مواد التعليم حصص لا تقل عن ثلاثين في الأسبوع وتوزع على أقسام الدراسة المختلفة بالمدرسة كما يأتي :	مادة ٥ — تخصص مواد التعليم حصص لا تقل عن ثلاثين في الأسبوع وتوزع على أقسام الدراسة المختلفة بالمدرسة كما يأتي :
	القسم الاعدادي :
	الرياضة . الهندسة الوصفية . العلوم الطبيعية . الكيمياء . تاريخ الفن . اللغة الفرنسية أو الانجليزية . أشغال الورش . الرسم .
	القسم الأول — الهندسة المدنية :
القسم الأول — الهندسة المدنية :	الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد وأختبارها . الميكانيكا . الجيولوجيا . الهندسة الكهربائية . إنشاء المباني . الزراعة . الطبوغرافيا . التجارى . الأساسات . الانشاءات المدنية . الطرق والسكك الحديدية . الميروفليكا . الزلى . الأشغال البحرية . هندسة البلديات . الاقتصاد السياسى والقانون .
	الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد وعلم الروتة . الجيولوجيا . الطبوغرافيا والجيودوزيا . إنشاء المباني . الانشاءات المدنية والتجارى . الميروفليكا . الأشغال الهيدروليكية والبحرية . الطرق والسكك الحديدية . الزلى . الهندسة البلدية . الزراعة . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسى .

نص مشروع القانون

القسم الثاني - المادة :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد واختبارها . الميكانيكا . السلوم التطبيقية . انشاء المباني . تاريخ العلة . الطبوغرافيا . العلة . الانشاءات المعدنية . التركيبات الصحية . هندسة البلديات . الكيات والمقاييس . الاقتصاد السياسي والقانون .

القسم الثالث - الميكانيكا والهندسة الكهربائية :

(أ) فرع للميكانيكا :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد واختبارها . الميكانيكا . علم المعادن (المتالوجيا) . نظرية الآلات وانشائها . الهندسة الكهربائية . انشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الآلات الحرارية (الآلات البخارية والآلات ذات الاحتراق الداخلي) . الهيدروليكا . الآلات الكهربائية . محطات التوليد المركزية . الاقتصاد السياسي والقانون .

(ب) فرع الهندسة الكهربائية :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الطبيعة . الرسم . أشغال الورش . حساب الانشاءات . خواص المواد واختبارها . الميكانيكا . علم المعادن (المتالوجيا) . الهندسة الكهربائية . نظرية الآلات وانشائها . انشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الآلات الحرارية (الآلات البخارية والآلات ذات الاحتراق الداخلي) . الهيدروليكا . الآلات والأجهزة الكهربائية . الهندسة الكهربائية التطبيقية . الاقتصاد السياسي والقانون .

القسم الرابع - الكيمياء الصناعية :

الرياضة . الرسم والهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة والهيدروليكا . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . انشاء المباني والانشاءات المعدنية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . الكيمياء التحليلية . الكيمياء الصناعية والصناعات الكيماوية . الكيمياء الطبيعية . علم المعادن . الكيمياء الكهربائية .

ولوزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يزيد عند الاقتضاء مواد التطعيم بأى قسم من الأقسام الأربعة .

وأما توزيع المواد على سنى الدراسة والساعات المخصصة لكل منها فى الأسبوع وكذلك المناهج الدراسية فمبين بمرسوم .

نص القانون المطلوب تعديله

القسم الثاني - المادة :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . الطبوغرافيا . انشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الهندسة البلدية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . تاريخ فن العلة . تصميمات العلة . المقاييس والكيات .

القسم الثالث - الميكانيكا :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . انشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الهيدروليكا والآلات الهيدروليكية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . علم المعادن . علم الآلات وانشاء الآلات . آلات الحرارة (البخارية ذات الاحتراق الداخلي والمواضع المضغوطة والتبريد) . الآلات الكهربائية . القاطرات والرمبات .

القسم الرابع - الكيمياء الصناعية :

الرياضة . الرسم والهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة والهيدروليكا . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . انشاء المباني والانشاءات المعدنية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . الكيمياء التحليلية . الكيمياء الصناعية والصناعات الكيماوية . الكيمياء الطبيعية . علم المعادن . الكيمياء الكهربائية .

وأما توزيع المواد على سنى الدراسة والساعات المخصصة لكل منها فى الأسبوع فمبين بمرسوم وكذلك المناهج الدراسية .

نص مشروع القانون

مادة ١٩ - يشكل مجلس ادارة لمدرسة الهندسة الملكية من تسعة اعضاء منهم ناظر المدرسة وثلاثة من مدرسيها وخمسة من وزارات الأشغال العمومية والموصلات والداخلية (قسم البلديات) أو من الخارج بينهم وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد تعيينهم كما يمين من بينهم رئيسا للمجلس ويراعى في انتخابهم بقدر الامكان تمثيل الفروع الآتية :

الرى . المبانى . الميكانيكا والكهرباء . البحارى . البلديات والتنظيم . السكك الحديدية . الموانى والمناظر . الطرق والكجارى .

ويكون ناظر المدرسة سكرتيرا للمجلس .

والجلس أن يضم اليه عند الحاجة من يرى ضرورة استشارته ولا يكون للاستشار صوت عند أخذ الرأى .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وفقا لأحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٧ المشار اليه وبمعدل به ابتداء من السام الدواى ١٩٣٠ - ١٩٣١ مع الاستثناء الوارد بالمادة ٢٤ المذكورة .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مكرر رقم ٢

مذكرة إيضاحية

من تعديل بعض مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٧ الخاص بتنظيم مدرسة الهندسة الملكية

فى سنة ١٩٣٧ صدر قانون رقم ٢١ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية وعلى أثر صدور هذا القانون نيط لمجلس ادارة المدرسة ولجان متعددة من الاختصاصيين وضع المناهج الدراسية لمختلف الأقسام ، والمواد ، وقد اجتمع رأى الاختصاصيين ومجلس الادارة على وجوب اثناء سنة اعدادية للدراسة الهندسية ؟ ذلك لأن طلبة الهندسة يستفيدون الآن أكثر السنة الأولى فى تلقي مواد مفصلة بالمدرسة أو مجرد بدايات كالرياضة والهندسة الوصفية

نص القانون المطلوب تعديله

مادة ١٩ - يشكل مجلس ادارة لمدرسة الهندسة الملكية من ثمانية اعضاء منهم ناظر المدرسة واثان من مدرسيها وخمسة من وزارات الأشغال والموصلات والداخلية (قسم البلديات) أو من الخارج بينهم وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد تعيينهم كما يمين من بينهم رئيسا للمجلس ، ويراعى في انتخابهم بقدر الامكان تمثيل الفروع الآتية :

الرى . المبانى . الميكانيكا والكهرباء . البحارى . البلديات والتنظيم . السكك الحديدية . الموانى والمناظر . الطرق والكجارى .

ويكون ناظر المدرسة سكرتيرا للمجلس .

والجلس أن يضم اليه عند الحاجة من يرى ضرورة استشارته . ولا يكون للاستشار صوت عند أخذ الرأى .

والرسم قصد بها مجرد ترويض الطلبة والتمشى بهم الى صميم الهندسة . أما المناهج الهندسية العاليه فلا تبدأ الا فى السنة الثانية . وقد تبين أن الثلاث السنوات الباقية لا تكفى لدراسة مقررة على فى الهندسة ، وأن توزيع المواد على ثلاث سنوات أدى الى اردحام كل سنة بمواد أساسية لا يتسع الوقت لتحصيلها ولا يتيسر للطلبة إتمامها ، لذلك زادت نسبة الرسوب فى السنة الأولى فى سنى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ حتى بلغ متوسطها سنيين فى المائة .

ولمعالجة هذه الحال رأى اثناء سنة اعدادية حتى يمكن توزيع المواد على سنى الدراسة توزيعا مقبولا يتلاءم مع وقت الدراسة ومطابقة الطلبة ويرفع مستوى التحصيل فى المدرسة . وقد اقتضى اثناء السنة الاعدادية اعادة النظر فى توزيع المواد . وبنى انتهاز هذه الفرصة للاستفاد من تجارب السنيين الماضيين . فخصت السنة الاعدادية بالمواد التحضيرية وعدلت أسمائها بعض المواد لتعديلها ليحيطها أجمع لفروع المواد وأدلى على المقصود من الوجهة العلمية . وزيدت مواد لوحظ أنها أغفلت فى قانون سنة ١٩٣٧ مع شدة

ملحق رقم ٣

تقرير لجنة المعارف بمجلس النواب

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة المعارف الرابع عشر من مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ بشأن تعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية راجياً التكرم بوضعه على المجلس ليقدر بشأنه ما يراه .

وقد اتفقت اللجنة حضرة النائب المحترم شاكر غزالى بك مقدراً لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

رئيس لجنة المعارف
محمد نصار

٢٤ مايو سنة ١٩٣٠

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ بشأن تعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية

أحال المجلس مجلسه المتقدمة في يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ هذا المشروع على لجنة المعارف ، وقد بحثته اللجنة في ثلاث جلسات بتاريخ ٢٩ أبريل وأول ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ بحضور مندوب عن وزارة المعارف العمومية . وقد أدلى حضرته بالأسباب التي دعت الى طلب تعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ الذى أقره البرلمان وصدر في سنة ١٩٢٧ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية ، وهذا التعديل يخلص فيما يأتى :

١ - إنشاء ستة اعدادية .

٢ - تعديل بعض المواد .

٣ - إعطاء وزير المعارف العمومية حق زيادة مادة أو مواد على برنامج مدرسة الهندسة بناء على اقتراح مجلس الادارة .

٤ - قبول الطلبة الذين أمموا جزءاً من دراستهم بإحدى مدارس الهندسة في الخارج .

٥ - تأليف مجلس الادارة من تسعة أعضاء بدلا من ثمانية حتى يكون للمدرسون ثلاثة بدلا من اثنين .

وقد تبين للجنة مما جاء بالمذكرة الايضاحية التي وضعتها وزارة المعارف العمومية استنادا على رأى كبار الاختصاصيين ومجلس ادارة المدرسة وما أبداه مندوب الوزارة أن انشاء السنة الامدادية ضرورى جدا لرفع مستوى التعليم لانه ثبت بالتجربة أن مستوى الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسمين في الرياضة والعلوم والريش لا يساعد تماما على تهيئهم مباشرة المسود البالية

الحاجة اليها في تكوين المهندس كالأساسات في قسم الهندسة المدنية والتركيبات الصحية في قسم البارة ومحطات التوليد المركزية في فرع الميكانيكا وكل الموضوعات القانونية اللازمة لكافة المهندسين . وقد حذفت بعض مواد رقى أنها في الواقع فروع لمواد أخرى فلا يصح ذكرها في القانون كواد مستقلة حتى لا تضطرب مناهج الدراسة . ولم يحنف من المواد حذفا فليا سوى مادة واحدة وهى مادة " القاطرات والجرات " في فرع الميكانيكا وذلك ضنا بالطلبة أن يتعمقوا في جزئية تعمقا يحول دون تفرغهم للتبحر الأساسى العام . ومن أهم التعديلات التي أدخلت بيان مواد الدراسة في فرع الهندسة الكهربائية فان قانون سنة ١٩٢٧ أغفل بيان هذه المواد اعتادا على أن المواد اللازمة لهذا الفرع هى بينها مواد الميكانيكا مع زيادة الساية بالمواد التي لها صلة بالهندسة الكهربائية . وقد رأى الاختصاصيون عند وضع المناهج التفصيلية وجوب الفصل بين فرعى الميكانيكا والكهرباء ، وبيان المواد التي تدرس في كل منهما حتى يستكمل كل فرع حاجاته ويتم للفرعين ما يلزمهما من الضبط والتحديد .

وقد رُئى عند تعيين مواد الدراسة أن ذكر هذه المواد في القانون على سبيل الحصر يقتضى استصدار قانون خاص كلما دعت الحاجة الى زيادة مادة جديدة في قسم من الأقسام مع أن ذكر المواد في القانون انما قصد به ضمان أن يفي المعهد بحاجة البلاد واولا يكون في مستوى أقل من مستوى أمثاله في البلاد الأخرى .

وقد تدعو الحال أحيانا الى الإسراع في زيادة مادة أو مواد بمدرسة الهندسة تمشيا مع التطور العلمى السريع وضنا بهذا المهد أن ينقطف عن المعاهد الكبرى في البلاد الأخرى ولهذا أجاز التعديل المقترح لوزير المعارف أن يوسع نطاق الأقسام المختلفة ببناء على اقتراح مجلس الادارة المؤلف من كبار الاختصاصيين والأساتذة حتى تسهل مواجهة الحاجات العلمية وبمجاراة النهضة الهندسية وتتيح المبتكرات الحديثة .

وكذلك أجازت التعديلات المقترحة قبول الطلبة مباشرة بآية سنة من سنى الدراسة اذا كانوا قد أمموا جزءاً من دراستهم بإحدى المدارس الهندسية في الخارج بشرط أن تعترف وزارة المعارف بأنها معادلة من حيث المستوى العلمى لمدرسة الهندسة الملكية .

ويلاحظ أن هذا النص لا يعنى من الشرط المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون وهو وجوب حصول الطالب على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (علمي) أو بمجماحه في امتحان دبلوم مدرسة الفنون والصناعات مع حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) .

وقد رُئى نوق ما تقتض أن يمثل المدرسون في مجلس الادارة تمثيلا أوفى فأقترح في التعديل أن يرأس المجلس من تسعة أعضاء بدلا من ثمانية وأن يكون المدرسون فيه ثلاثة بدلا من اثنين .

وليس في التعديلات المقترحة هنا ما تقدم سوى تأكيد النص على إعطاء وزير المعارف حق إصدار الأحكام الوزارية التي قد يقتضيها تعديل خطة الدراسة في دور الانتال ما

وزير المعارف العمومية

لمعندهم

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧

بتمديد نظام مدرسة الهندسة الملكية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - الفرض من مدرسة الهندسة الملكية أعداد الطلبة الذين يحقون بها لمزاولة مهنة المهندس أو المعمار . وتنقسم الى الأقسام الآتي يبينها وهي :

القسم الأول - الهندسة المدنية ؛

» الثاني - البعارة ؛

» الثالث - الهندسة الميكانيكية ؛

» الرابع - الكيمياء الصناعية .

ويقسم القسم الثالث الى فريدين : فرع الهندسة الميكانيكية وفرع الهندسة الكهربائية . ويجوز إنشاء فروع أخرى بمرسوم .

تعتبر مدرسة الهندسة الملكية من المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ - يجب على الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بأي قسم من أقسام المدرسة أن يكونوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (على) أو أن يكونوا ناجحين في امتحان دبلوم مدرسة الفنون والصناعات مع حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول للمطاعة من وزارة المعارف العمومية .

ويجب أن لا تزيد سن طالب الالتحاق بالمدرسة على ٢٢ سنة في يوم ابتدائه العام الدراسي ولا يقبل طالب بالمدرسة الا اذا كشف عليه طيباً وانضمت لياقته للالتحاق بها .

وعند الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة يبين بقرار وزاري .

مادة ٣ - يصدر وزير المعارف العمومية قراراً يبين فيه قيمة المصروفات المدرسية .

مادة ٤ - مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الاجازة النهائية (الدبلوم) هي أربع سنوات .

مادة ٥ - يخصص مواد التعليم حصص لا تقل عن ثلاثين في الأسبوع وتوزع على أقسام الدراسة المختلفة بالمدرسة كما يأتي :

القسم الأول - الهندسة المدنية :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد وعلم المرونة . الجبروتجيا . الطبوغرافيا والجيوذوريا . إنشاء المباني . الانشاءات المدنية والكبرى . الهيدروليكا . الأشغال الهيدروليكية والبحرية . الطرق والسكك الحديدية . الري . الهندسة البلدية . الزراعة . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي .

الهندسة . لذلك كان طلبة الهندسة يستفيدون أكثر السنة الأولى في تلقى المواد التحضيرية المؤهلة لفراد الأساسية . قُرب على ذلك ازدهار الثلاث السنوات الباقية بمواد أساسية لا يتسع الوقت لتحصيها ولا يتيسر للطلبة تعلمها . وقد اضطرت المدرسة أمام هذا الازدهار الى تدريس بعض المواد العالية بالسنة الأولى ، مع أنها فوق طاقة الطلبة العلمية . فاقى ذلك الى سبب كثيرين من طلبة السنة الأولى في سنى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ حتى بلغ بموجب الراسين ٩٠ ٪ . وقد دُرئ لمطاعة هذه الحالة إنشاء ستة اعدادية لمدرسة الهندسة بدلاً من إنشاء ستة بالقسم الثانوي . إذ الأفضل إنشاء هذه السنة بالمدرسة العالية حتى يوجه الطالب الى التخصص في نوع تعليمه على وجهه . ثم . وقد خصصت للسنة الاعدادية المواد الدراسية التحضيرية الضرورية لتكوين المهندس .

وقد ترتب على إنشاء هذه السنة الاعدادية وعلى المبررات الأخرى المينة تفصيلاً بالمذكرة الايضاحية تمديد المواد الدراسية بالكيفية الموصفة تفصيلاً بالمذكرة السابقة الذكر .

وقد يظهر من الاطلاع على مواد مشروع القانون حذف مادة القاطرات من قسم الميكانيكا . ولكن تبين أن هذه المادة مدمجة ضمن مادة الآلات الحرارية للمشتملة على مبادئ الآلات البخارية والآلات ذات الاحتراق الداخلي . ولزيادة الايضاح أضيفت عبارة : "الآلات البخارية والآلات ذات الاحتراق الداخلي" كعطف مادة : "الآلات الحرارية" بمشروع القانون .

ولما كان تتبع النهضة العلمية الحديثة يستدعي عدم التأخر في زيادة مادة أو مواد بمدرسة الهندسة مجازة لتبكرات الطبيعة رى أن يترك لوزير المعارف العمومية الحق في زيادة المواد التي يستدعيها التطور العلمي الحديث بناء على اقتراح مجلس إدارة المدرسة المكون من كبار الاختصاصيين في جميع أقسام الهندسة حتى لا تضطر الوزارة الى اتباع إجراءات طويلة لاستصدار قانون خاص كلما دعت الحاجة الى زيادة مادة من المواد .

وقد وافقت اللجنة مع الارتياح على هذا التمديد الذي سيكون له أعظم لأثر في النهوض بمدرسة الهندسة الى درجة الكمال .

وقد أحسنت الوزارة حسناً في النص على قبول الطلبة الذين أتوا جزءاً من دراستهم في إحدى مدارس الهندسة في الخارج أية سنة من سنى الدراسة حتى لا يضيق عليهم ما حصلوه من الدراسة . لأنه يتفق أن بعض الطلبة يتخرجون جزءاً من دراستهم في الخارج ولا يستطيعون الاستمرار لأسباب قهريّة في البلاد الأجنبية . فمن المصلحة ألا يجبروا من إتمام دراستهم في معهد بلادهم بشرط أن تتوفر فيهم الشروط المينة بالمادة الثانية من القانون . وأن تتصرف وزارة المعارف العمومية بأن المدرسة التي كانوا بها معادلة من حيث المستوى العلمي لمدرسة الهندسة الملكية .

وقد رأت اللجنة أن تمديد مجلس الإدارة بالكيفية الحالية بالمذكرة الايضاحية هو في صالح المدرسة .

لذلك رأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون وهي تتشرف بمرضى تفرجها عنه على المجلس ليقدر بشأنه ما يراه ما

السكزين رئيس اللجنة

القسم الثاني — الهارة :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . الطوبوغرافيا . إنشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الهندسة البلدية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . تاريخ فن الهارة . تصميمات الهارة . المقاييسات والكميات .

القسم الثالث — الميكانيكا :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . إنشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الهيدروليكا والآلات الهيدروليكية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . علم المادن . علم الآلات وإنشاء الآلات . آلات الحرارة (البخارية وذوات الاحتراق الداخلي) والمواد المضغوط (التبريد) . آلات الكهرباء . الفاطرات والهربات

القسم الرابع — الكيمياء الصناعية :

الرياضة . الرسم . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة والهيدروليكا . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . إنشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . الكيمياء التطبيقية . الكيمياء الصناعية والصناعات الكيماوية . الكيمياء الطبيعية . علم المادن . الكيمياء الكهربائية . وأما توزيع المواد على صناعات الدراسة والساعات المخصصة لكل منها في الأسبوع فتميز بمرسوم وكذلك المناهج الدراسية .

مادة ٦ — تكون اللغة العربية لغة التعليم في مدرسة الهندسة الملكية . ولوزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المدرسة المذكورة في المادة ١٩ أن يقرر استعمال لغة أجنبية في أحوال خاصة استثنائية .

مادة ٧ — ينحصر في أثناء السنة الدراسية زمن يقوم فيه الطلبة بأشغال عملية وأعمال التخصص .

ويقوم الطلبة أثناء العطلة الصيفية بمساعدة الأعمال الهندسية المفيدة لهم والتدريب عليها .

مادة ٨ — تنفذ في نهاية العام الدراسي امتحانات الانتقال لطلبة السنوات الأولى والثانية والثالثة وتقوم بهذه الامتحانات لجنة تشكل من أساتذة المدرسة تحت رئاسة ناظرها ويرر تشكيلها وزير المعارف العمومية وفي نهاية السنة الرابعة يؤدي امتحان الدبلوم أمام هيئة يقينها وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ — الامتحانات التي تنفذ في نهاية السنين الأربع تكون قاصرة على المواد المقررة لسنة المراد الامتحان فيها .

ويجوز أن يتناول امتحان الدبلوم مادوس من مواد السنة الرابعة في السنوات الثلاث الأولى .

مادة ١٠ — لا ينتقل الطالب من فرقة الى الفرقة الأرق منها مباشرة ولا يمنح الدبلوم الا اذا نجح في امتحان الانتقال أو في امتحان الدبلوم بحسبها ما هو مبين في المادة التاسعة من هذا القانون .

مادة ١١ — تمين وزارة المعارف العمومية في كل سنة تاريخ امتحان النقل قبل نهاية السنة الدراسية وعند تقدير درجات امتحان النقل في بعض مواد يبينها مجلس الإدارة تراعى أشغال الطالب في أثناء السنة فيخصص لها ٣٠٪ من الدرجات المقررة لكل مادة منها . وإذا تقيب الطالب عن الامتحان لسبب قهري (كل مرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يسمح له بدخول في امتحان ملحق في الأسبوع السابق لانتقاله السنة الدراسية التالية .

تكون الاختبارات في امتحان النقل تحريرية فقط وقيمة الدرجات واحدة لجميع مواد الامتحان التي يدرس في نفس السنة . أما في المواد العملية البعثة (الورش) التي لا محل لأجزائها اختبار فيها فتقدر درجة الامتحان فيها بحسب عمل الطالب فيها أثناء السنة ولنجاح الطالب في امتحان النقل يجب أن يكون متوسط درجاته ٦٠٪ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة من مواد الامتحان .

فإذا كان متوسط درجات الطالب أقل من ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح له بالأعادة في فرقة من فرقة ما يأتي :

يسمح لطلاب بالأعادة مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى .

الطلبة الذين لا يسمح لهم بالأعادة يحصلون من المدرسة .

والطلبة الذين يرسبون في مادتين على الأكثر ويحصلون على درجات متوسطها يعادل أو يزيد على ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق يقيد في الأسبوع السابق لانتقال السنة الدراسية ويحصلون في المادتين اللتين رسبوا فھما .

ويقدم ناظر المدرسة لوزارة المعارف العمومية كشفا بأسماء الطلبة مرتباً بحسب درجاتهم ومشفواً بمقترحاته بأقرب ما يمكن عقب امتحان ويحدد وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة في الأحوال المختلفة الواردة بهذه المادة .

مادة ١٢ — يقيد امتحان الدبلوم في آخر السنة الرابعة الدراسية في ميداد بمحمد وزارة المعارف العمومية وقيمة درجات الامتحان واحدة لجميع المواد . ويصدر مشروع الدبلوم كلية . ويخصص ٣٠٪ من الدرجات المقررة لكل مادة لأشغال الطالب في أثناء السنة .

وتكون الاختبارات تحريرية فقط .

ويكون الطالب ملزماً بتأدية اختبار شفوي في مشروع الدبلوم .

إذا تقيب الطالب عن الامتحان بعد تقديمه مشروع الدبلوم لسبب قهري (كل مرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يسمح له بدخول امتحان ملحق بعد افتتاح السنة الدراسية في ميداد بمحمد الوزارة بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة ١٩ - يشكل مجلس إدارة المدرسة المختصة الملكية من ثمانية أعضاء ، منهم ناظر المدرسة واثنتان من مدرسيها وخمسة من وزارات الأشغال والمواصلات والداخلية (قسم البلديات) أو من الخارج بينهم وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد تعيينهم كما يمين من بينهم رئيساً للمجلس ، ورأى في انتظامهم بقدر الامكان تحتل الفروع الآتية :

الرى . الميساني . الميكانيكا والكهرباء . الحجارى . البلديات والتنظيم . السلك الحديدية . الموانى والمنازل . الطرق والكبارى .

ويكون ناظر المدرسة سكرتيراً للمجلس .

وللمجلس أن يضم إليه عند الحاجة من يرى ضرورة استشارته . ولا يكون الاستشار صوت عند أخذ رأى .

مادة ٢٠ - رأى مجلس إدارة المدرسة لازم مقدماً في المسائل الآتية :

(أولاً) قانون المدرسة ولائحتها وخطط الدراسة وناهجها وكيفية التقويم ومباني المدرسة وأدواتها وآلاتها ومعاملها ومكتبتها وعلى العموم كل ما من شأنه ترقية العلم والعمل بالمدرسة .

(ثانياً) ميزانية المدرسة وطلب الاحتياجات الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .

(ثالثاً) اقتراح من محتاج اليهم المدرسة من موظفي التعليم على اختلاف طبيقتهم .

(رابعاً) توزيع مواد الدراسة على هيئة المعلمين كل سنة .

(خامساً) تعيين عدد من يقبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين كل سنة . وكذلك تحديد مبدأ الساعات وتقدير مئتها وتحديد مواعيد الامتحانات وتشكيل لجانها واختيار أماكن بقرين الطلبة وتوزيعهم عليها .

● (سادساً) جميع المسائل التي يرى الناظر فائدة من أسد رأى المجلس فيها أو التي يكلفه وزير المعارف العمومية عرضها عليه .

وللمجلس حق تقديم اقتراحات من مسائل خاصة بالمدرسة .

مادة ٢١ - يجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهر بناء على دعوة من ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ، ولا تكون هذه القرارات محمية إلا إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين خمسة على الأقل . فإذا لم يتكامل العدد القانوني وكان في المسائل المروضة ما يستدعي السرعة تعدد دعوة المجلس للاجتماع بعد الجلسة الأولى بثلاثة أيام . ويكون الاجتماع في هذا المرة صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين ولا ينطبق هذه الجلسة في غير المسائل التي كانت مقدمة لجلسة السابقة .

وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وإذا غاب الرئيس يتخبط الحاضرون من بينهم رئيساً للجلسة .

وإذا غاب أسد الأعضاء غياباً يترتب عليه عدم الاستعاضة بحضوره يطلب المجلس من وزير المعارف العمومية أن يمين من يحل محله من المدرسين أو من الخارج على حسب الأحوال .

وإذا تعذر على الطالب عمل مشروع الدبلوم أو إتمامه لسبب فقهي (كالمرض وغيره) بحيث تعيقه وزارة المعارف العمومية يسمح له بتأدية امتحان الدبلوم في السنة التالية على أن يقوم بعمل مشروع جديد وليس عليه أن يعيد دراسته في السنة الرابعة .

ولنتاح الطالب في امتحان الدبلوم يجب أن يكون متوسط درجاته $\frac{70}{100}$ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من $\frac{50}{100}$ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة .

وإذا كان متوسط درجات الطالب يعادل 80 في المائة أو يزيد عليها بحيث لا تقل درجاته في أى مادة عن $\frac{70}{100}$ من النهاية العظمى فإنه يتمتع بدبلوم المدرسة (بانضاز) .

والطلبة الذين يرسبون في مادتين على الأكثر ويعملون على درجات متوسطها يعادل أو يزيد على $\frac{70}{100}$ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق ويمتحنون في المادتين اللتين رسبوا فيها . ويسمح للطلبة الذين يرسبون في امتحان الدبلوم بالأعادة مرة واحدة في السنة الرابعة إذا أرادوا ذلك ولم في هذه الحالة أن يؤدوا امتحان الدبلوم مرة أخرى .

مادة ١٣ - إذا تعذر على الطالب القيام بالعمل الترتيبي كله أو جزء منه بسبب فقهي (كالمرض وغيره) بحيث تعيقه وزارة المعارف العمومية يجب عليه تأديته بعد امتحان الدبلوم ولا يتمتع بالدبلوم إلا إذا استوفى هذه الشروط بطريقة مرضية .

مادة ١٤ - يستمد وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة الناجحين في امتحان الدبلوم والذين يسمح لهم بالأعادة في السنة الرابعة .

مادة ١٥ - كل طالب نجح في امتحان الدبلوم يتمتع بدبلوم مدرسة المختصة الملكية ويذكر فيها القسم أو الفصح الذي تلقى فيه الطالب دراسته .

مادة ١٦ - يقرر ناظر المدرسة درجات المواظبة في آخر العام الدراسي بمقتضى الدرجات التي حصل عليها الطالب في خلال العام المذكور .

مادة ١٧ - العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على طلبة مدرسة المختصة الملكية هي العقوبات الآتية :

أولاً - التوبيخ .

ثانياً - الانذار .

ثالثاً - الطرد من المدرسة مؤقتاً من يوم إلى أسبوع .

رابعاً - الحرمان من دخول الامتحان الذي يقدف في نهاية العام الدراسي .

خامساً - الفصل من المدرسة نهائياً .

ولناظر المدرسة توقيع العقوبات الثلاث الأولى . أما العقوبات الرابعة والخامسة فيوقعهما وزير المعارف العمومية بناء على طلب ناظر المدرسة .

وتبلغ العقوبات الثلاث الأخيرة إلى ولي أمر الطالب .

مادة ١٨ - الأحكام انغاصة بالمواظبة والسلوك تمنع بمرسوم .

مادة ٢٢ - تعرض قرارات المجلس على وزير المعارف العمومية مشفوعة بحضور الجلسة الذي تكون فيه أفعال الأعضاء ليتخذ بشأنها ما يراه .

مادة ٢٣ - يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام القوانين والوائح الخاصة بمدرسة الهندسة الملكية بعد أن يصبح هذا القانون نافذاً .

مادة ٢٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الا فيما يتعلق بإنشاء القسم الرابع (الكيمياء الصناعية) الذي يستعين بمباده فيها بعد قرار وزاري . وله أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام الرقعية التي يقتضيها تنفيذ خطة الدراسة وذلك في دور الاستقبال الى أن يتم تنفيذ هذا النظام بجميع من الدراسة .

أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بدار الخوخية الملكية المصرية بحد ٢٣ محرم ١٣٤٦ (٢٧ برله ١٩٢٧)

قواد

وزير المعارف العمومية (بالتأييد)
عبد نجيب الغزالي
بإمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
ثروت

ملحق رقم ١٧

(جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

- عن مشروع القانون الخاص بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثاني ببعض المدارس

(المقرر سفره الشيخ المحرم محمد أبو النصر بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٩ يونيه سنة ١٩٣٠ مشروع هذا القانون على اللجنة فنظروه بطريق الاستبصار فأجتمعت في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ لبحثه بحضور حضرة صاحب العزة أحمد نجيب المللك بك وكل وزارة المعارف العمومية للمساعد مندوب عن الوزارة وأطلعت على مشروع القانون المقدم لمجلس النواب من وزارة المعارف كما أطلعت على المذكرة الإيضاحية الملحقة به (الملحق رقم ١) وهي تشير إلى الأسباب التي دعت وزارة المعارف إلى تقديم هذا المشروع .

وقد أقر مجلس النواب وزارة المعارف على وجهه نظرها توافقاً على المشروع كما تقدمته وزارة المعارف .

وهذه اللجنة توافق على المشروع لأنه يسوى بين الطلبة في المعاملة من حيث امتحان الراسمين في مادة أو مادتين وحصولاً على التأييد الصغرى لمجموعة الدرجات في المواد التي رسبوا فيها فقط وذلك في المدارس التي ورد ذكرها بالمشروع .

وقد سئل حضرة صاحب العزة متعوب وزارة المعارف بخصوص عدم التص على تجهيز دار العلوم ضمن المدارس التي يسرى عليها هذا القانون فأجاب بأن وزارة المعارف تعتبر هذه المدرسة في عداد المدارس الثانوية التي ينطبق عليها مشروع هذا القانون . ولذلك لم ينص عليها بصفة خاصة لا في هذا المشروع ولا في القانون المطلوب النفاذ .

وهذه اللجنة توافق على ما رآه مجلس النواب وتقر مشروع هذا القانون بالإجماع وهي تتقدم برباطها إلى المجلس راجية أن يقرها عليه ما

رئيس اللجنة

امين سامي

مشروع قانون

بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثاني ببعض المدارس

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يسند في كل عام لطلبة المدارس الآتي بيانا في المادة ٤ دور ثان لامتحانات النقل وللامتحانات النهائية والعامة . ويصدر وزير المعارف العمومية في كل عام المواعيد والأماكن التي تجرى فيها هذه الامتحانات .

مادة ٢ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذه الامتحانات الا لطلبة الآتي بينهم :

أولاً - الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمالها لأسباب قهرية . وهؤلاء يباد اختيارهم في جميع مواد الامتحان .

ثانياً - الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على التأييد الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان وعلى التأييد الصغرى المقررة لكل مجموعة من المواد جعلت لها نهاية صغرى خاصة . فافاً لم يكن لمجموع المواد نهاية صغرى مقررة اشترط لدخول امتحان الدور الثاني الحصول على درجات تساوي مجموع التأييدات الصغرى لمواد الامتحان .

وهؤلاء يباد اختيارهم في المواد التي رسبوا فيها فقط .

ولا يسمح لطلبة المدارس التي يشترط للتجاح في امتحاناتها نهاية صغرى لأشغال السنة بدخول امتحان الدور الثاني الا اذا كانوا ناجحين في ذلك الاشغال .

مادة ٣ - شروط التجاح في الدور الثاني هي الشروط المقررة للتجاح في الدور الأول . ويعدل للتأجيل في الدورين الأول والثاني ترتيب واحد ويراعى في عمل هذا الترتيب اعتبار درجات امتحان الدور الثاني بالنسبة إلى الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمالها لأسباب قهرية . أما الطلبة الذين رسبوا في الدور الأول فيتمتدون منه نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني .

ولقد عينا بحيث هذا الموضوع تبين لنا ان برامج الدراسة فوق متناول الطلبة وهي أكثر مما يدرسه أو يتبحر فيه زملائهم في البلاد الأخرى. ولهذا أشار انظيران الأجنيان بوجود اصلاح النقط وتبسيط الامتحانات لأن كثرة مواد الامتحان تدفع الطلبة الى الانطهار وتعبية المحافظة بدلا من العناية بالفهم والتفكير. وقد أخذنا بالفعل في درس الموضوع وزجرو أن تتقدم بالتشريع اللازم لمعالجة الحال في أقرب وقت. ولكن أحكام الامتحانات يجب أن تتقدم وتعلن قبل الامتحان بوقت كاف حتى لا يغابا الطلبة بها. ولهذا السبب عجلنا بوضع التعديلات اللازمة في نظم الامتحان. وقد احتفظنا بالأصل الذي جرت الوزارة عليه منذ سنة ١٩٢٧ بالنسبة الى شرط دخول امتحان الدور الثاني وهو وجوب حصول التلميذ على النهاية الصغرى المقررة لمجموع المواد. وذلك لأن هذا الشرط ضروري للاحتفاظ بمستوى التعليم. ولكنا رأينا من جهة أخرى أن كثرة مواد الامتحان تقتضي إعادة النظر فيها ففرضت قوانين سنة ١٩٢٨ من وجوب اعادة الامتحان في جميع المواد. فقد قصد من هذا الشرط التحقق من حسن استعداد الطلبة واقتباس مداركهم لقبول مقررات الفرق العليا وخيف أن تكون في تجزئة الامتحان عاظمة بهذا الفرض ومجازفة بالطلبة الى فرق لا يتمتعون مقرراتها ولكن متى ثبت أن البرامج أطول وأكثرا مما يحصله الطلبة لا يبق على التشدد في عدم تجزئة الامتحان ولا لليلة في التخوف من آثار هذه التجزئة. على أن رفع مستوى الامتحان والاطمئنان الى استعداد الطلبة للدراسات العليا قد يمكن بتحقيقهما بوسائل أخرى كرفع المستوى المشترك للتباحث في المجموع أو رفع النهايات الصغرى في المواد الأساسية. وقد أخذنا في درس هذا الموضوع مع باقي الموضوعات التي تدورس الوزارة لاصلاح نظم التعليم. ونقول أن تقدم مع تعديل البرامج النظام الذي نراه محققا لرفع مستوى التعليم.

على أن تكليف الطلبة بإعادة الامتحان في جميع المواد لا يحقق القرض المقصود من اعادة الامتحان وهو توثيقهم فيما رسبوا فيه. إذ أن الفترة بين ظهور نتيجة الدور الأول وبداية الدور الثاني لا تفسح للمدرسة جميع المواد وفي تكليفهم بذلك حل لم على الاستظهار بدلا من التحقق والادراك. فضلا عما في ذلك من ارهاقهم ولأنها كوامم مع حاجتهم الى الراحة السنوية حتى لا يبدأوا سبهم الجديدة بأذهان متعبة مكودة. ولهذا السبب اشترط في دخول الدور الثاني رسوب الطالب في مادتين على الأكثر حتى تكون الفرصة المهيئة لتقويته فيما رسب فيه فرصة جديدة لا فرصة صورية وهو لا يرضى الطلبة في الاجازة السنوية ارباعا فيذهب في أبحاثهم وأبحاثهم.

وظاهر من اطلاق النص على هذا الشرط بلا قيد بنوع الامتحان الذي رسب فيه الطالب ان الذين يسمح لهم بدخول الدور الثاني هم الراسبون في مادة أو مادتين من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي أو الاثنين معا. على أن يراعى اعتبار الراسب تحريرا وشفويا في أية مادة راسبيا في مادة واحدة فقط.

وقد اعترض على تجزئة الامتحان بأنها مضرة بتلاميذ الدور الثاني في الامتحانات العامة لأن المدارس الثانوية والمدارس العليا تفضل قبول الناجحين في الدور الأول اطلاقا. وقد عالجت ذلك في الموضوعات المرفقة بأ

مادة ٤ — تسرى أحكام هذا القانون على المدارس الآتية :

التجارة العليا — الزراعة العليا — المعلمين العليا — دارالعلوم — المعلمين الثانوية — المعلمين الأولية — المعلمات الأولية — المعلمات الثانوية — كلية البسات — الأولية الزراعية للبسات — الزراعة المتوسطة — البجوة المتوسطة — الفنون والصنائع — الفنون التطبيقية (القسم الثالث) — المدارس الصناعية — المدارس الصناعية الثانوية.

مادة ٥ — ينفي القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٨ الصادر بتنظيم الدور الثاني لامتحانات النقل والامتحانات النهائية والعامة ببعض المدارس.

مادة ٦ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وبصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مذكرة إيضاحية

عن مشروعات القوانين المعدلة لنظام امتحانات الدور الثاني

(١) نظام الدور الثاني لامتحانات المدارس الابتدائية والثانوية :

جرت وزارة المعارف منذ سنة ١٩٢٤ على عهد امتحانات المدارس الابتدائية والثانوية مرتين في كل عام. ولكنها لم تقدم خطة معينة ثابتة ولا بالنسبة الى شروط الدخول في الامتحان الثاني ولا بالنسبة الى المواد التي يعاد امتحان الطلبة فيها. وبسبب السبب في ذلك على الأغلب الى سلسلة التغيرات والاصلاحيات التي تواصلت منذ ذلك الحين وما كانت تقتضيه أدوار الانتقال من أحكام خاصة بقصد بها مواجهة الأمر الواقع حتى تستقر خطط الدراسة بصفة نهائية. وفي سنة ١٩٢٨ صدر قانونان منفيان التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية. وقد حدد هذان القانونان أحكام الامتحانات في هذين النوعين من التعليم واشترطا لدخول امتحانات الدور الثاني حصول التلميذ على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان كإفرا على الراسبين الذين يسمح لهم بدخول الدور الثاني أن يختصوا في جميع المواد. أما الشرط الأول وهو الحصول على النهاية الصغرى للمجموع فقد وقعت اليه الوزارة بموافقة البرلمان في سنة ١٩٢٧ ومضت عليه منذ ذلك الحين. وأما الشرط الثاني وهو امتحان المعلمين في جميع مواد الامتحان فلم يبق اشتراطه قبل سنة ١٩٢٨ كما أنه لم يتخذ لا في تلك السنة ولا في السنة الماضية لصعود مرسومين بقانونين في هاتين السنتين يقف كل منهما العمل بأحكام القانونين الصادرين في سنة ١٩٢٨ لمدة ستة ويسمح لمن يعلون الامتحان بأن يختصوا في المواد التي رسبوا فيها فقط. وكان من أسباب وقف العمل بالشرط الثاني وهو اختيار المعلمين من التلاميذ في جميع المواد ما لاحظوه من حال التعليم والخيبران الأجنيان اللذان ندبا لبحث نظم التعليم من أن مواد الدراسة ومواد الامتحان كثرة مفرقة.

أقترحنا عمل ترتيب واحد للتاجين في الدورين مع مراعاة اعتبار الراسين في الدور الأول الذين يجيئون في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول . وهذا تهيأ لهم فرصة التبول في المدارس الثانوية والعلما من غير انجاف بالتاجين في الدور الأول .

(٢) نظام الدور الثاني لامتحانات بعض المدارس الأخرى

في سنة ١٩٢٨ صدر قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٨ منظم لامتحانات الدور الثاني بباقي معاهد الدراسة التي لم يتم تنظيم خططها وامتحاناتها بصفة نهائية . وقد وضعت أحكام هذا القانون على مقتضى الأصول التي جرت عليها الوزارة وتقتضى بالنسبة الى امتحانات الدور الثاني في المدارس الابتدائية والثانوية . ولهذا فرض في هذا القانون على طلبة الدور الثاني أداء الامتحان في جميع المواد ، وقد رأينا أن نعدل هذا القانون على مقتضى الأصل الذي جرينا عليه آخرا وهو امتحان الراسين المسموح لهم بدخول الدور الثاني فيها رسبوا فيه فقط بشرط رسومهم في مادتين على الأكثر وحصولهم على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان وعلى النهاية الصغرى المقررة لكل مجموعة من المواد جعلت لها نهاية صغرى خاصة . فاذا لم يكن مجموع المواد نهاية صغرى مقررة اشترط لدخول امتحان الدور الثاني الحصول على درجات تساوى مجموع النهايات الصغرى لمواد الامتحان .

وسرعى في تطبيق هذا القانون أن يصير الراسب في أكثر من فرع من فروع أية مادة راسيا في مادة واحدة فقط .

ولاحظ أن القانون القديم فرق بين المعاهد المختلفة في بيان مواد الامتحان التي يشترط الحصول على النهاية الصغرى لمجموعها أو على مجموع نهاياتها الصغرى فاقصر في بعض المعاهد على المواد التحريرية وعاشط في بعض منها النجاح في مجموع المواد التحريرية والعملية ، وفي البعض النجاح في مجموع المواد التحريرية والعملية والشفوية ، وفي بعضها النجاح في مجموع المواد التحريرية والعملية وشغل السنة .

وقد كان الفرض من هذه التفرقة اظهار النهاية بالمواد العملية والشفوية وبشغل السنة في المعاهد التي يقتضى نظامها أن تكون لهذه المواد أو الاختلال أهمية خاصة .

وقد أعدنا النظر في هذه التفرقة فوجدنا إمكان صرف النظر عنها لأن قوانين أو نظم المعاهد التي من هذا القبيل تخم أن تعطل امتحاناتها المتنوعة في نجاح الطالب على قدم المساواة أو تنص على وجوب نجاح الطالب في المواد العملية والشفوية وبشغل السنة لاجباره نجاحا في الامتحان .

وفي هذا تحقيق للفرض المقصود من التفرقة . على أن اقتراحنا نهاية صغرى لدخول امتحان الدور الثاني في هذه المعاهد بخلاف النهاية الصغرى المقررة للنجاح قد أدى الى مجلس في تطبيق القانون ، وهذا المجلس يرضع بتعديل القانون على الوجه المقترح .

وليس في المشروع المقدم ما يلفت النظر بصفة خاصة سوى تغيير أسماء بعض المدارس وفقا لما قرره الوزارة بعد صدور قانون سنة ١٩٢٨ كتغيير اسم كلية قصر الدوبارة ليحمله كلية البنات بسبب نقل الكلية من مكانها

الأول وتغيير اسم مدرسة الفنون والزيارات وجعله الفنون التطبيقية حتى لا تختلط بالفنون الزخرفية للمعاهد بالفنون الجميلة ، وقد زيد على المدارس التي يسرى عليها هذا القانون المدارس الصناعية التي نظمت فيها الدراسة على وجه يسمح بتطبيق القانون عليها بد أن كانت مجرد ورش صناعية . كما أنه حذفت من القانون مدرسة الفنون الجميلة بسبب أن نظام الدراسة فيها لا يسمح بتطبيق هذا القانون عليها . والواقع أن قانون سنة ١٩٢٨ لم يطبق عليها لهذا السبب أيضا . وقد سبق للوزارة أن بينت للمجلس أن هذه المدرسة تسير على نظام موقت لحداثة انشائها فاذا ما تراوحت للوزارة التجارب الكافية واستبكت الأبحاث اللازمة تقدمت بالمشروع المنظم للدراسة تنظيما نهائيا .

ونظرا أن أحكام هذا القانون تظل نافذة في كل معهد أشير اليه فيه إلى أن يصدر القانون الخاص المنظم له .

ملحق رقم ١٧٨

(جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية

(التقرير حضره الشيخ المحترم محمد شفيق باشا) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٩ يونيه سنة ١٩٣٠ مشروع هذا القانون على اللجنة لتتخذ بطريق الاستعجال واجتمعت في يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ لبحثه بحضور حضرة صاحب المدة أحمد نجيب الملاي بك وكيل وزارة المعارف العمومية المساعد متوليا عن الوزارة .

اطلعت اللجنة على مشروع القانون المقدم لمجلس النواب من وزارة المعارف كما اطلعت على المذكرة الإيضاحية للمعاهدة (الملحق رقم ١) وهي التي تشير الى الأسباب التي جعلت وزارة المعارف تفكر في تعديل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ (الملحق رقم ٢) .

وقد أقر مجلس النواب وزارة المعارف على وجهة نظرها في التعديل المذكور ولم يشغل على المشروع المقدم من الوزارة تعديلا ما . أما التعديلات المقترحة على :

(أولا) إضافة فقرة جديدة الى المادتين ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ وهي خاصة بترتيب من لم يستطعوا حضور امتحان الدور الأول أو اجملة .

مادة ٢

علقت المادتان ٢١ و ٢٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ المشار اليه على الوجه الآتي :

«مادة ٢١ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الاستقلال الا للتلاميذ الآتي بينهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . وهؤلاء يباد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .

(ثانياً) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموعة مواد الامتحان وهؤلاء يباد اختبارهم في المواد التي رسبوا فيها فقط .

مادة ٢٧ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان الا للتلاميذ الآتي بينهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال لأصابع قهرية . وهؤلاء يباد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .

(ثانياً) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان التحريري .

وهؤلاء يباد اختبارهم في الدور الثاني في المواد التي رسبوا فيها فقط .»

مادة ٣

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

لحق رقم ١

مذكرة إضافية

من مشروعات القوانين المعدلة لنظام امتحانات الدور الثاني

(١) نظام الدور الثاني لامتحانات المدارس الابتدائية والثانوية

جرت وزارة المعارف منذ سنة ١٩٢٤ على عقد امتحانات المدارس الابتدائية والثانوية مرتين في كل عام . ولكنها لم تنرم خطة معينة ثابتة لا بالنسبة الى شروط الدخول في الامتحان الثاني ولا بالنسبة الى المواد التي يباد امتحان الطلبة فيها . ويرجع السبب في ذلك على الأغلب الى سلسلة التغييرات والإصلاحات التي توأصلت منذ ذلك الحين وما كانت تقتضيه أدوار الانتقال من أحكام خاصة بقصد بها مواجهة الأمر الواقع حتى تستقر خطط الدراسة بصفة نهائية . وفي سنة ١٩٢٨ صدر قانونان منظمين للطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية :

(أولاً) اعتبار التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني .

(ثانياً) إعادة الامتحان في جميع المواد التي لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمالها .

(ثالثاً) إعادة الامتحان لمادة أو مادتين في المواد التي رسبوا فيها فقط وذلك في حالة حصولهم على النهاية الصغرى لمجموعة المواد .

(رابعاً) حذفت الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ وهي التي تنص على وجوب امتحان جميع التلاميذ الذين يدخلون الدور الثاني في جميع المواد .

وترى هذه اللجنة لوجاعة الأسباب التي وردت بمذكرة وزارة المعارف أن توافق بالإجماع على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وتتقدم اللجنة برأيها الى المجلس رجاء أن يقرها عليه ما

رئيس اللجنة

أمين سامي

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١

أضيفت الفقرة الآتية الى كل من المادتين ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية :

«فوريعى في عمل هذا الترتيب اعتبار درجات امتحان الدور الثاني بالنسبة الى التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . أما التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول فيصبرون عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني» .

بذلك حل لم على الاستظهار بدلا من المتعل والادراك . فضلا عما في ذلك من ارباطهم وانهاك قواهم مع حاجتهم الى الراحة السنوية حتى لا يبدأوا سقمهم الجديدي بأفغان متعبة مكسوة . ولهذا السبب اشترطنا في دخول الدور الثاني رسوب الطلاب في مادتين على الأكثر حتى تكون القرصة للحياة لثبوتية فيها رسب فيه فرصة جيدة لا فرصة صورية وحتى لا يربق الطلبة في الأجازة السنوية ارحاقا بؤسهم في أبلانهم وأنفاسهم .

وظاهر من الملاقاة النص على هذا الشرط بلا قيد بنوع الامتحان الذي رسب فيه الطالب أن الذين يسمح لهم بدخول الدور الثاني هم الراسبون في مادة أو مادتين من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي أو الاثنين معا . على أن يراعى اعتبار الراسب تحريرا وشفويا في أية مادة راسبا في مادة واحدة فقط .

وقد اعترض على تجزئة الامتحان بأنها مضرة بتلاميذ الدور الثاني في الامتحانات العامة لأن المدارس الثانوية والمدارس العليا تفضل قبول التاجمين في الدور الأول اطلاقا . وقد عالجنا ذلك في المشروعات المرفقة بأن اقترحنا على ترتيب واحد للتاجمين في الدورين مع مرافقة اعتبار الراسبين في الدور الأول الذين نجسوا في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول . وبهذا تنبأ لهم فرصة القبول في المدارس الثانوية والعليا من غير ايجاف بالتاجمين في الدور الأول .

(٢) نظام الدور الثاني لامتحانات بعض المدارس الأخرى

في سنة ١٩٢٨ صدر قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٨ منظم لامتحانات الدور الثاني ياتي بمعايد الدراسة التي لم يتم تنظيم خططها وامتحاناتها بصفة نهائية وقد وضعت أحكام هذا القانون على مقتضى الأصول التي جرت عليها الوزارة وقتئذ بالنسبة الى امتحانات الدور الثاني في المدارس الابتدائية والثانوية . ولهذا فرض في هذا القانون على طلبة الدور الثاني أداء الامتحان في جميع المواد وقد رأينا أن ندخل هذا القانون على مقتضى الأصل الذي جربنا عليه آنفا وهو امتحان الراسبين للسماح لهم بدخول الدور الثاني فيما رسبوا فيه فقط بشرط رسوبهم في مادتين على الأكثر وحصولهم على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان وعلى النهاية الصغرى المقررة لكل مجموعة من المواد جعلت لها نهاية صغرى خاصة . فإذا لم يكن مجموع المواد نهائية صغرى مقررة اشترط لدخول امتحان الدور الثاني الحصول على درجات تساوي مجموع النهايات الصغرى لمواد الامتحان .

وسواء في تطبيق هذا القانون أن يعتبر الراسب في أكثر من فرع من فروع أية مادة راسبا في مادة واحدة فقط .

وللاحظ أن القانون القديم فرق بين المعاهد المختلفة في بيان مواد الامتحان التي يشترط الحصول على النهاية الصغرى لمجموعها أو على مجموع نهاياتها الصغرى فاقصر في بعض المعاهد على المواد التحريرية واشترط في بعضها التباح في مجموع المواد التحريرية والعلمية وفي البعض التباح في مجموع المواد التحريرية والعلمية والشفوية وفي باقيها التباح في مجموع المواد التحريرية والعلمية وشفوية السنة .

وقد حدد هذان القانونان أحكام الامتحانات في هذين النوعين من التعلم واشترطا لدخول امتحانات الدور الثاني حصول التلميذ على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان كما فرضا على الراسبين الذين يسمح لهم بدخول الدور الثاني أن يتحصوا في جميع المواد . أما الشرط الأول وهو الحصول على النهاية الصغرى لمجموع فقد رقت الى الوزارة بموافقة البرلمان في سنة ١٩٢٧ وبضمت عليه منذ ذلك الحين . وأما الشرط الثاني وهو امتحان المبدئين في جميع مواد الامتحان فلم يسبق اشتراطه قبل سنة ١٩٢٨ كما أنه لم ينفذ لا في تلك السنة ولا في السنة الماضية لصعور مرسومين بقانونين في هاتين السنتين يقف كل منهما العمل بأحكام القانونين الصادرين في سنة ١٩٢٨ لمدة سنة ويسمح لمن يعيدون الامتحان بأن يتخيروا في المواد التي رسبوا فيها فقط . وكان من أسباب وقف العمل بالشرط الثاني وهو اختيار المبدئين من التلاميذ في جميع المواد ما لاحظته رجال التعلم والخبران الأجنيان اللذان ندبا لبحث نظم التعلم من أن مواد الدراسة ومواد الامتحان كثيرة مرهقة .

وقد عتينا بحيث هذا الموضوع قتيبن لنا أن براغ الدراسة فوق متناول الطلبة وهي أكثر ما يدرسه أو يتحصن فيه زملائهم في البلاد الأخرى . ولهذا أشار الخبيران الأجنيان بوجوب اصلاح الخطط وتبسيط الامتحانات لأن كثرة مواد الامتحان تدفع الطلبة الى الاستظهار ونجبة المحافظة بدلا من المنايا بالفهم والتفكير . وقد أخذنا بالفعل في درس الموضوع وزيجو أن نتقدم بالتشريع اللازم لمعالجة الحال في أقرب وقت . ولكن أحكام الامتحانات يجب أن تتقرر وتعلن قبل الامتحان بوقت كاف حتى لا يغضب الطلبة بها . ولهذا السبب غلطنا بوضع التعديلات اللازمة في نظم الامتحان . وقد احتفظنا بالأصل الذي جرت الوزارة عليه منذ سنة ١٩٢٧ بالنسبة الى شرط دخول امتحان الدور الثاني وهو وجوب حصول التلميذ على النهاية الصغرى المقررة لمجموع المواد . وذلك لأن هذا الشرط ضروري للاحتفاظ بمستوى التعلم . ولما رأينا من جهة أخرى أن كثرة مواد الامتحان تقتضي إعادة النظر فيما فرضته قوانين سنة ١٩٢٨ من وجوب إعادة الامتحان في جميع المواد . فقد قصد من هذا الشرط التحقق من حسن استعداد الطلبة واتساع مداركهم لقبول مقررات الفرق العليا وخيف أن تكون في تجزئة الامتحان عاطرة بهذا الفرض وجازفة بالطلبة الى فرق لا يتصلون مقرراتها . ولكن متى ثبت أن البراج أطول وأكثر مما يحتمل الطلبة لم يبق على التفتد في علم تجزئة الامتحان ولا للثانفة في التخوف من آثار هذه التجزئة . على أن رفع مستوى الامتحان والاطمئنان الى استعداد الطلبة للدراسات العليا قد يمكن تحقيقهما وسائل أخرى كرفع المستوى المشروط لتنجيح في المجموع أو رفع النهايات الصغرى في المواد الأساسية . وقد أخذنا في درس هذا الموضوع مع باقي الموضوعات التي يدرسها الوزارة لاصلاح نظم التعلم . وقولنا أن قدم مع تعديل البراج النظام الذي نراه محققا لرفع مستوى التعلم .

على أن تكليف الطلبة بإعادة الامتحان في جميع المواد لا يفيق الفرض المقصود من إعادة الامتحان وهو تخفيفهم فيما رسبوا فيه . إذ أن الفترة بين ظهور نتيجة الدور الأول وبدء الدور الثاني لا تنسج للمدارس جميع المواد وفي تكليفهم

الباب الأول الدراسة الابتدائية

مادة ١ — مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية للبين أربع سنين .

مادة ٢ — لا يقبل بالسنه الأولى من المدارس المذكورة من هصت
سه في أول السنه المدرسيه عن سبع سنين أو زادت على عشر .

ولا يبق بهذه المدارس من زادت سه في أول السنه المدرسيه عن عشر
سنوات في السنه الأولى أو عن اثني عشره سنه في السنه الثانيه أو عن أربع
عشره سنه في السنه الثالثه أو من ست عشره سنه في السنه الرابعه .

مادة ٣ — لا يقبل تنفيذ بالمدارس المذكوره الا اذا كشف عليه طيا .

مادة ٤ — يشترط فيمن يقبل بالسنه الأولى من المدارس المذكوره أن
يكون قد أتم بضع الدراسة بمدارس رياض الأطفال أو أدى امتحانا للقبول
في مبادئ اللغة العربيه واطل والحساب . ولا يعد ناجحا في هذا الامتحان
الا من يحصل على ٥٠ في المائة من النهاية الكبرى للغة العربيه و ٤٠ في المائة
من النهاية الكبرى لكل من المادتين الأخرين .

وتكون الأولويه في القبول لمن أعوا الدراسة بضع بمدارس رياض
الأطفال .

ويشترط فيمن يقبل مباشرة بالسنتين الأخرى بهذه المدارس أن ينجح
في امتحان القبول في مقرر السنه السابقه على السنه التي يريد الالتحاق بها .

ويغضل في أحوال القبول بالامتحان من كان أسبق في ترتيب النجاح .

مادة ٥ — يحدد وزير المعارف الأجور المدرسيه بالمدارس الابتدائية
بقرار منه بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ٦ — لو زير المعارف أن يقبل في كل عام المجان أو بنصف مصروفات
عددا من التلاميذ بالمدارس الابتدائية لا يزيد على ٤٪ من مجموع المستجدين
من تلاميذ تلك المدارس . وتمنع هذه المجانيه كامله أو غير كامله لمن لا تسمح
الحاله الماليه لهم ولوالدهم ببلغ الأجور المدرسيه . وتكون الأولويه في منح
هذه المجانيه للأسبق فالأسبق بحسب درجات امتحان القبول أو امتحان إتمام
الدراسة برياض الأطفال بشرط ألا يقل مجموع درجاته عن ٦٥٪ من مجموع
النهايات الكبرى لمواد الامتحان وعند التسوي يفضل من كان أصغر سنا .

وتستمر هذه المجانيه الكامله أو غير الكامله مدة الدراسة الابتدائية بتمامها
وتتبع بأمر من وزير المعارف اذا تغيرت الحاله التي أوجبت منحها ، وكذلك
اذا رسب التلميذ أثناء مدة دراسته مرتين في امتحانات التل وفي امتحان
شهاده إتمام الدراسة الابتدائية .

وقد كان النرض من هذه التفرقه اظهار العناية بالمواد العمليه والشفويه
وبشغل السنه في المعاهد التي يقتضى نظامها أن تكون لهذه المواد أو الاشتغال
أهميه خاصه .

وقد أعدنا النظر في هذه التفرقه فوجدنا إمكان صرف النظر عنها لأن
قوانين أو نظم المعاهد التي من هذا القبيل تمنع أن تخطط أساليبها المتنوعه
في نجاح الطالب على قدم المساواه أو تنص على وجوب نجاح الطالب
في المواد العمليه والشفويه وبشغل السنه لاعتباره ناجحا في الامتحان .
وفي هذا تحقيق للفرص المقصود من التفرقه . على أن اقتراض نهايه
صغرى لدخول امتحان الدور الثاني في هذه المعاهد بخلاف النهايه الصغرى
المقرره للنجاح قد أدى الى ليس في تطبيق القانون وهذا القس يرتفع
بتعديل القانون على الوجه المقترح .

وليس في المشروع المقدم ما يلفت النظر بصفه خاصه سوى تمييز أسماء
بعض المدارس وفقا لما قرره الوزارة بعد صدور قانون سنه ١٩٢٨ كتشريع
اسم كليه قصر الدوباره ليحمله كليه البنات بسبب قل الكليه من مكاتها
الأول وتغير اسم مدرسه الفنون والزيارات وجهه الفنون التطبيقيه حتى
لا تختلط بالفنون الزخريه الملحقه بالقانون الجليله وقد زيد على المدارس التي
يسرى عليها هذا القانون المدارس الصناعيه التي نظمت فيها الدراسة على
وجه يسمح بتطبيق القانون عليها بعد أن كانت مجرد ورش صناعيه . كما
أنه حذفت من القانون مدرسه الفنون الجليله بسبب أن نظام الدراسة فيها
لا يسمح بتطبيق هذا القانون عليها . والواقع أن قانون سنه ١٩٢٨ لم يطبق
عليها لهذا السبب أيضا . وقد سبق للوزارة أن بينت للبرلمان أن هذه
المدرسه تدير على نظام موقت لحداثة انشائها فلما ما توافرت للوزارة
التجارب الكافيه واستكلت الأبحاث اللازمه بتمديد المظم المدرسيه
تنظيما نهائيا .

وظاهر أن أحكام هذا القانون تظل نافذه في كل معهد أشير اليه فيه الى
أن يصدر القانون الخاص المنظم له .

لمنح رقم ٢

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨
بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبين وامتحان شهاده
إتمام الدراسة الابتدائية

نحن فواد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ٧ - يجوز بصفة استثنائية منح المجانية كاملة أو غير كاملة أثناء مدة الدراسة لتلاميذ من يلقون الأجور المدرسية إذا أصبحوا هم والدوهم عاجزين عن الاستقرار على دفع هذه الأجور بشرط ألا يكونوا معيدين في فرعهم ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء التلاميذ على ١٪ من مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية. وتقسم هذه المجانية بآلية مدة الدراسة بالشروط المبينة في المادة السابقة.

مادة ٨ - لوزير المصروف أن يقل في كل عام بالمجان أو أن يرضى من المصروفات المدرسية عددا من التلاميذ بسبب تفوقهم. ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء التلاميذ على ١٪ من مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية.

ويشترط فيمن يمنح هذه المجانية بالنسبة الأولى أن يكون حاصلا على الأقل على ٧٥٪ من مجموع النهايات الكبرى لمواد امتحان إتمام الدراسة برياض الأطفال أو امتحان القبول ويشترط فيمن يمنحها من تلاميذ السنوات الأخرى أن يحصل على هذه النسبة في امتحان القبول أو الانتقال.

وتكون الأولوية في كل سنة دراسية للأسبق فالأسبق بحسب درجات الامتحان. وعند التساوي يفضل الفقير.

والمجانة التي تمنح على هذا الوجه تكون لمدة سنة مدرسية واحدة.

مادة ٩ - المواد التي تدرس بالمدارس الابتدائية هي الآتية :

القرآن الكريم والدين - اللغة العربية - الخط العربي - اللغة الإنجليزية أو الفرنسية - الخط الأوربي - التاريخ - الأخلاق والتمهيد الوطنية - الجغرافيا - الحساب - الهندسة العملية - مبادئ العلوم - تدبير الصحة - الرسم - الأشغال اليدوية وفلاحة البساتين - الرياضة البدنية والألعاب.

ويخصص لهذه المواد حصص لا تقل عن ثمنس وخلاصين في الأسبوع في كل سنة دراسية.

أما توزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والساعات المخصصة لكل منها في الأسبوع وكذلك النتائج الدراسية فتعين بمرسوم.

مادة ١٠ - يجوز أن تعطى دروس في المواد الاختيارية الآتية : الموسيقى - التصوير - الآلة الكاتبة - اساك الفطائر - اللغات وغير ذلك من المواد الأخرى التي يرى وزير المعارف تطبيقها بصفة اختيارية وتخصص حصص إضافية لهذه الدروس.

ويصدر وزير المعارف قرارا بالشروط التي تطبق بها المواد الاختيارية.

مادة ١١ - لغة التعليم فيما عدا اللغات الأجنبية المقررة هي اللغة العربية.

مادة ١٢ - الأحكام الخاصة بمراقبة التلاميذ وسلوكهم تبين بمرسوم.

مادة ١٣ - العقوبات البدنية ممنوعة مطلقا.

والعقوبات التي يمكن تطبيقها على تلاميذ المدارس الابتدائية هي :

(١) التوبيخ منفردا.

(٢) التوبيخ بحضور تلاميذ الفصل.

(٣) التوبيخ بحضور جميع التلاميذ.

(٤) الحرمان من القسمة مع تكليف التلميذ بعمل مفيد يعمله.

(٥) الطرد من المدرسة مؤقتا من يوم إلى أسبوع.

(٦) الفصل من سلك التلاميذ الداخليين وتحويل التلميذ إلى سلك التلاميذ الخارجيين.

(٧) الحرمان من المجانية.

(٨) الحرمان من الدخول في العطلة الذي يقيد في نهاية العام الدراسي.

(٩) الفصل من المدرسة نهائيا.

والدرس توقيع العقوبات الأوليين. وتلغز المدرسة توقيع العقوبات الخمس الأولى ، أما العقوبات الأربع الأخيرة فيقتضى بها وزير المعارف بناء على طلب ناظر المدرسة وتبلغ العقوبات الست الأخيرة إلى ولي أمر التلميذ.

مادة ١٤ - تتحدد مدة العام الدراسي بمرسوم ، أما تاريخ بدء السنة الدراسية ونهايتها فيعين بقرار وزارى .

مادة ١٥ - تضم مواد الدراسة الاجبارية قسمين : أساسية ، وإضافية . وتبين مواد كل قسم منهما بمرسوم .

مادة ١٦ - لا ينقل تلميذ من فرقة إلى الفرقة التي هي أدنى منها مباشرة إلا إذا نجح في امتحان الانتقال .

مادة ١٧ - تنحصر امتحانات الانتقال على المواد الأساسية . وأما المواد الإضافية والاختيارية فيعقد لها امتحان مسابقة قبل نهاية كل عام دراسي ويمنح المتفوقون فيها جوائز على حسب الشروط التي يقرها وزير المعارف .

مادة ١٨ - يكون امتحان الانتقال تحريرا في مقرر السنة الدراسية التي يسبق لها الامتحان وتخصص ٧٥٪ من النهاية الكبرى لدرجات كل مادة للامتحان التحريري وتخصص الخمس والعشرون في المائة الباقية لأعمال التلميذ اليومية .

مادة ١٩ - لا يمد التلميذ ناجحا في امتحان الانتقال إلا إذا حصل على ٥٠٪ من النهاية الكبرى للغة العربية و٤٠٪ من النهاية الكبرى لكل من اللغة الأوربية والحساب و٣٠٪ من النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الدراسة الأخرى وكذلك ٤٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لدرجات مواد الامتحان .

مادة ٢٦ - النهاية الكبرى لدريات كل مادة أو فرع مادة والنهاية الصغرى للدرجة كل مادة من مواد الامتحان مينة في الجدول الآتي :

(١) الامتحان التحريري

المادة	النهاية الكبرى	
	لكل مادة	للكل مادة
١ - اللغة العربية	٤٠	٢٠
انشاء	—	٢٠
قواعد وتطبيق	—	٢٠
٢ - اللغة الأوروبية	٤٠	١٦
انشاء	—	٢٠
قواعد واعلام	—	٢٠
٣ - الأخلاق والتربية الوطنية	٢٠	٤
٤ - الخط العربي	٢٠	٤
النسخ	—	٥
الزخرفة	—	١٠
الخط	—	٥
٥ - الخط الأوربي	٢٠	٤
خط كبير	—	٥
خط دارج	—	١٠
أرقام	—	٥
٦ - الحساب	٤٠	١٦
المهندسة العملية	١٠	٢
الجغرافيا	٢٠	٤
التاريخ	٢٠	٤
١٠ - مبادئ العلوم	٢٠	٤
١١ - الرسم	٢٠	٤
١٢ - تدوير الصصة	٢٠	٤

مادة ٢٠ - تقدم امتحانات الانتقال على دورين في كل عام في المواعيد التي يحددها وزير المعارف ويعمل بنتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتباح .

مادة ٢١ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الانتقال الا للتلاميذ الآتي بيانهم :

(أولا) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو اكمله لأسباب قهرية .

(ثانيا) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموعة مواد الامتحان .

ويجب على التلاميذ الذين يدخلون الدور الثاني أن يؤدوا الامتحان في جميع المواد .

مادة ٢٢ - ترفع نتائج امتحانات الانتقال الى وزير المعارف لاعتمادها .

مادة ٢٣ - لا يسوغ لأي تلميذ إعادة دروسه أكثر من مرة في كل سنة دراسية ومع هذا فلوزير المعارف أن يأذن بالأعادة سنة أخرى اذا طاق التلميذ عن النجاح في امتحان الانتقال أو امتحان شهادة الدراسة الابتدائية ظروف استثنائية وتبين أسباب الاستثناء في الأمر الصادر به .

الباب الثاني

شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

مادة ٢٤ - يقدم امتحان عام لكل من أتم الدراسة الابتدائية وفقا للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية سواء تلقى التلميذ دروسه بمدرسة أميرية أو بمدرسة حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف . ويسمح بدخول هذا الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته الابتدائية بمدرسة حرة أخرى أو بمقره .

ويسقد هذا الامتحان على دورين في كل عام في المواعيد والأماكن التي يبينها وزير المعارف ويعمل بنتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتباح .

مادة ٢٥ - يمنح التلاميذ امتعانا تحريريا في المواد الآتية .

اللغة العربية ، اللغة الانجليزية أو الفرنسية ، الأخلاق والتربية الوطنية ، الخط العربي ، الخط الأوربي ، الحساب ، المهندسة العملية ، الجغرافيا ، التاريخ ، مبادئ العلوم ، الرسم ، تدوير الصصة .

وكذلك يمنحون شغوبا في اللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية .

مادة ٢٩ — كل تلميذ غش أو حاول النش في الامتحان يطرد منه فوراً
وكل تلميذ خالف أحكام اللوائح والقرارات الصادرة بشأن الامتحانات يجوز
طرده من الامتحان أيضاً .

مادة ٣٠ — يعطى التلاميذ الذين يجتوبون في الاختبارات التحريرية
والشفوية شهادة تسمى "شهادة إتمام الدراسة الابتدائية" .

مادة ٣١ — لكل تلميذ لم ينجح في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية
أن يتقدم لهذا الامتحان في السنين التالية بالشروط المنصوص عليها سابقاً .

الباب الثالث

أحكام عامة وأحكام انتقالية

مادة ٣٢ — لو وزير المعارف أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام الوضعية
التي تقتضيها تهيئة خطة الدراسة وذلك إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد بجميع
سنى الدراسة .

مادة ٣٣ — يلغى القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٢٣ الصادر بشأن امتحان
شهادة إتمام الدراسة الابتدائية للبين وكذلك يلغى كل ما خالف أحكام هذا
القانون من نصوص القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح السابقة .

مادة ٣٤ — على وزير المعارف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ونفذ
كقانون من قوانين الدولة .

مدير برارى ما بين في ٢٢ في القعدة سنة ١٣٤٦ (١٢ مايو سنة ١٩٢٨)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير المعارف العمومية

على التمسعي

ولا يعد التلميذ ناجحاً إلا إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة
وكذلك على ٤٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للصغرى
مواد الامتحان .

(٢) الاختبار الشفوي

المادة	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى
اللغة العربية	٤٠	٢٠
اللغة الأوردية	٤٠	١٦

ولا يعد التلميذ ناجحاً إلا إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة .

مادة ٣٧ — لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان إلا للتلاميذ
الآتي بينهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو أجزائه
لأسباب قهريه .

(ثانياً) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر
من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي بشرط أن يكونوا حاصلين في الامتحان
التحريري على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .

ويمكن للمتخلفون من حضور الدور الأول أو أجزائه وكذلك الراسبون
في الامتحان التحريري في جميع مواد الامتحان . أما الذين لم يرسبوا إلا
في الامتحان الشفوي فيماد اختبارهم في الدور الثاني في مواد هذا الامتحان
فقط .

مادة ٣٨ — على كل تلميذ يتقدم للامتحان سواء في الدور الأول أو في
الدور الثاني أن يدفع للوزارة رسماً قدره جنيهاً مصرياً . ولا يدفع هذا الرسم
إلى صاحبه بحال من الأحوال وكل طالب لا يدفع الرسم المقر لا يسمح له
بالدخول في الامتحان . ومعنى من هذا الرسم التلاميذ المتمتعون بالجانبة الكاملة
أو غير الكاملة بالمدراس الأميرية .

ملحق رقم ٣

مقارنة عن مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية

نص المواد المطلوبة لتعديلها	نص المواد المعدلة
<p>مادة ٢٠ - — تقيد امتحانات الانتقال على دورين في كل عام في المواعيد التي يحددها وزير المعارف ويصل نتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتجاح .</p>	<p>مادة ٢٠ - — تقيد امتحانات الانتقال على دورين في كل عام في المواعيد التي يحددها وزير المعارف ويصل نتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتجاح .</p>
<p>مادة ٢١ - — لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الانتقال إلا للتلاميذ الآتي بيانهم :</p> <p>(أولا) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية .</p>	<p>ورأي في عمل هذا الترتيب اعتبار درجات امتحان الدور الثاني بالنسبة إلى التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية . أما التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول فيعتبرون عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني .</p>
<p>مادة ٢١ - — لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الانتقال إلا للتلاميذ الآتي بيانهم :</p> <p>(أولا) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية . وهؤلاء يعاد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .</p>	<p>مادة ٢١ - — لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الانتقال إلا للتلاميذ الآتي بيانهم :</p> <p>(أولا) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية . وهؤلاء يعاد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .</p>
<p>(ثانيا) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموعة مواد الامتحان . ويجب على التلاميذ الذين يدخلون الدور الثاني أن يؤدوا الامتحان في جميع المواد .</p>	<p>(ثانيا) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموعة مواد الامتحان . وهؤلاء يعاد اختبارهم في المواد التي رسبوا فيها فقط .</p>
<p>مادة ٢٤ - — يقيد امتحان عام لكل من أتم الدراسة الابتدائية ونفا التخرج التي تقرره وزارة المعارف العمومية سواء تلقى التلميذ دروسه بمدرسة أميرية أو بمدرسة حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف . ويسمح بدخول هذا الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته الابتدائية بمدرسة حرة أخرى أو بمثله .</p>	<p>مادة ٢٤ - — يقيد امتحان عام لكل من أتم الدراسة الابتدائية ونفا التخرج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية سواء تلقى التلميذ دروسه بمدرسة أميرية أو بمدرسة حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف . ويسمح بدخول هذا الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته الابتدائية بمدرسة حرة أخرى أو بمثله .</p>
<p>ويقيد هذا الامتحان على دورين في كل عام في المواعيد والأماكن التي يبينها وزير المعارف ويصل نتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتجاح .</p>	<p>ويقيد هذا الامتحان على دورين في كل عام في المواعيد والأماكن التي يبينها وزير المعارف ويصل بنتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتجاح .</p>
<p>ورأي في عمل هذا الترتيب اعتبار درجات امتحان الدور الثاني بالنسبة إلى التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية . أما التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول فيعتبرون عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني .</p>	

نص المواد معدلة

مادة ٢٧ — لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان الا للتلاميذ الآتي بينهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو اكمله لأسباب قهرية .

وهؤلاء يعاد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .

(ثانياً) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان التحريري .

وهؤلاء يعاد اختبارهم في الدور الثاني في المواد التي رسبوا فيها فقط .

نص المواد المطلوب تعديلها

مادة ٢٧ — لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان الا للتلاميذ الآتي بينهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو اكمله لأسباب قهرية .

(ثانياً) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي بشرط أن يكونوا حاصلين في الامتحان التحريري على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .

ويعتصم المتخفون عن حضور الدور الأول أو اكمله وكذلك الراسبون في الامتحان التحريري في جميع مواد الامتحان . أما الذين لم يرسبوا الا في الامتحان الشفوي فيعاد اختبارهم في الدور الثاني في مواد هذا الامتحان فقط .

ملحق رقم ١٧٩

جلسة ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم الممارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية

المقرر حفرة الشيخ المحرم محمد أبو الصديق)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٩ يونيو سنة ١٩٣٠ مشروع هذا القانون على اللجنة لتنظره بطريق الاستعجال فاجتمعت في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ ليجته بحضور حضرة صاحب المزة أحمد نجيب المللا بك وكيل وزارة المعارف العمومية المساعد متوجهاً من الوزارة وأطلعت على مشروع القانون المقدم لمجلس النواب من وزارة المعارف كما أطلعت على المذكرة الإيضاحية للملحق به (الملحق رقم ١) وهي تشير إلى الأسباب التي حثت بوزارة المعارف إلى التفكير في تعديل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ (الملحق رقم ٢) .

وقد أقر مجلس النواب وزارة المعارف على رأيا وصنفق على المشروع كما هو .

أما التعديلات التي أدخلت على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ فتتضمن :

أولاً — إضافة فقرة جديدة إلى المادتين ٢٢ و ٢٧ من القانون القديم وهي خاصة بترتيب من لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو اكمله .

ثانياً — اعتبار التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني .

ثالثاً — إعادة الامتحان في جميع المواد لمن لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو اكمله .

رابعاً — إعادة الامتحان لمن رسبوا في مادة أو مادتين في المواد التي رسبوا فيها فقط وذلك في حالة حصولهم على النهاية الصغرى لمجموع المواد .

خامساً — حذفت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ وهي التي تنص على وجوب امتحان جميع التلاميذ الذين يدخلون الدور الثاني في جميع المواد .

وترى هذه اللجنة وجامعة الأسباب التي وردت بمذكرة وزارة المعارف وهي تلك التوافق بالإجماع على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وتقدم برأيها إلى المجلس وباء أن يقرها عليه ما

رئيس اللجنة

أمينه سامح

ملحق رقم ١

مذكرة إيضاحية

عن مشروعات القوانين المتعلقة بتنظيم امتحانات الدور الثاني

(١) نظام الدور الثاني لامتحانات المدارس الابتدائية والثانوية

جرت وزارة المعارف منذ سنة ١٩٢٤ على عقد امتحانات المدارس الابتدائية والثانوية مرتين في كل عام ، ولكنها لم تقرر خطة معينة ثابتة لا بالنسبة إلى شروط الدخول في الامتحان الثاني ولا بالنسبة إلى المواد التي يعاد امتحان الطلبة فيها ، ويرجع السبب في ذلك إلى الأغلب إلى سلسلة التغييرات والإصلاحات التي توالت منذ ذلك الحين ، وما كانت تقتضيه أدوار الانتقال من أحكام خاصة يقصد بها مواجهة الأمور الواقعة حتى تستقر خطط الدراسة بصفة نهائية . وفي سنة ١٩٢٨ صدر قانونان منظمان للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية ، وقد حدد هذان القانونان أحكام الامتحانات في هذين النوعين من التعليم واشترطا لدخول امتحانات الدور الثاني حصول التلميذ على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان كما فرضا على الراسين الذين يسمح لهم بدخول الدور الثاني أن يتحصوا في جميع المواد . أما الشرط الأول وهو الحصول على النهاية الصغرى للمجموع فقد وغت إليه الوزارة بموافقة البرلمان في سنة ١٩٢٧ وضمت منه ذلك الحين . وأما الشرط الثاني وهو امتحان المعيدين في جميع مواد الامتحان فلم يسبق اشتراطه قبل سنة ١٩٢٨ كما أنه لم ينفذ لاق تلك السنة . ولا في السنة الماضية لصدر مرسومين بقانونين في هاتين السنتين يقف كل منهما العمل بأحكام القانونين الصادرين في سنة ١٩٢٨ لمدة سنة ويسمح لمن يميلون الامتحان بأن يختبروا في المواد التي رسبوا فيها فقط . وكان من أسباب وقف العمل بالشرط الثاني وهو اختيار المعيدين من التلاميذ في جميع المواد ما لا يحلله رجال التعليم والخبراء الأجنيان اللذان ندبا لبحث نظام التعليم من أنموذج الدراسة ومواد الامتحان كثيرة مرهقة .

وقد عتينا يبحث هذا الموضوع تبين لنا أن رواج الدراسة فوق متناول الطلبة وهي أكثر مما يدرسه أو يتحتم فيه زملائهم في البلاد الأخرى . ولهذا أشار المهيضان الأجنيان بوجوب إصلاح الخطط وتبسيط الامتحانات لأن كثرة مواد الامتحان تدفع الطلبة إلى الاستعطار وتحمية المحافظة بدلا من البتة بالفهم والتفكير . وقد أخذنا بالفعل في درس الموضوع ونزجوا أن نتقدم بالتشريع اللازم لمعالجة الحال في أقرب وقت . ولكن أحكام الامتحانات يجب أن تتقرر وتعلن قبل الامتحان بوقت كاف حتى لا يفاجأ الطلبة بها . ولهذا السبب نجلنا بوضع التعديلات اللازمة في نظم الامتحان . وقد احتفظنا بالأصل الذي جرت الوزارة عليه منذ سنة ١٩٢٧ بالنسبة إلى شرط دخول امتحان الدور الثاني وهو وجوب حصول التلميذ على النهاية الصغرى المقررة لمجموع المواد . وذلك لأن هذا الشرط ضروري للاحتفاظ بمستوى التعليم .

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - أضيفت الفقرة الآتية إلى كل من المادتين ٢٢ و ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية .

«وعرض في عمل هذا الترتيب اجتياز درجات امتحان الدور الثاني بالنسبة إلى التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . أما التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول فيمتحنون عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني » .

مادة ٢ - عدلت المادتان ٢٣ و ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ على الوجه الآتي :

مادة ٢٣ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الانتقال إلا للتلاميذ الآتي بيانهم :

أولا - التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . وهؤلاء يعاد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .

ثانيا - التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموعة مواد الامتحان .

وهؤلاء يعاد اختبارهم في المواد التي رسبوا فيها فقط .

مادة ٣٠ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان إلا للتلاميذ الآتي بيانهم .

أولا - التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . وهؤلاء يعاد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .

ثانيا - التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان التحريري . وهؤلاء يعاد اختبارهم في امتحان الدور الثاني في المواد التي رسبوا فيها فقط .

مادة ٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون . ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المواد، وقد رأينا أن تعديل هذا القانون على مقتضى الأصل الذي جرتنا عليه آنفا وهو امتحان الراسمين المسموح لهم بدخول الدور الثاني فيما رسيوا فيه فقط بشرط رسوبهم في مادتين على الأقل وحصولهم على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان، وعلى النهاية الصغرى المقررة لكل مجموعة من المواد سجلت لها نهاية صغرى خاصة . فلذا لم يكن لمجموع المواد نهاية صغرى مقررة اشترط لدخول امتحان الدور الثاني الحصول على درجات تساوى مجموع النهايات الصغرى لمواد الامتحان .

وسيمارى في تطبيق هذا القانون أن يستمر الراسب في أكثر من فرع من فروع أية مادة راسبا في مادة واحدة فقط .

ويلاحظان القانون التقدم فرق بين المعاهد المختلفة في بيان مواد الامتحان التي يشترط الحصول على النهاية الصغرى لمجموعها أو على مجموع نهاياتها الصغرى فاقصر في بعض المعاهد على المواد التحريرية واشترط في بعض منها النجاح في مجموع المواد التحريرية والعلمية وفي البعض النجاح في مجموع المواد التحريرية والعلمية والشغوية وفي بعضها النجاح في مجموع المواد التحريرية والعلمية وشغل السنة .

وقد كان الفرض من هذه التفرقة اظهار العناية بالمواد العلمية والشغوية وشغل السنة المعاهد التي يقتضى نظامها أن تكون لهذه المواد أو الأشغال أهمية خاصة .

وقد أمدا النظر في هذه التفرقة فوجدنا مكان صرف النظر عنها لأثر قوانين أو نظم المعاهد التي من هذا القبيل تخم أن تعطل امتحاناتها المتنوعة في نجاح الطالب على قدم المساواة أو تنص على وجوب نجاح الطالب في المواد العلمية والشغوية وشغل السنة لاختباره ناجحا في الامتحان .

وفي هذا تحقيق للفرض المقصود من التفرقة . على أن افتراض نهاية صغرى لدخول امتحان الدور الثاني في هذه المعاهد بخلاف النهاية الصغرى المقررة للنجاح قد أدى الى لبس في تطبيق القانون وهذا اللبس يرفع بتعديل القانون على الوجه المقترح .

وليس في المشروع المقدم ما يثبت النظر بصفة خاصة سوى تغيير اسمها بعض الامتحانات وفقا لما قرره الوزارة بعد صدور قانون سنة ١٩٢٨ كتنشير اسم كلية القصر الدورية بمجلة كلية البساتين بسبب قتل الكلية من مكانها الأول وتغيير اسم مدرسة الفنون والزراعة وسيلة الفنون التطبيقية حتى لا تختلط بالفنون الزخرفية المخصصة بالفنون الجميلة . وقد زيد على المدارس التي يسرى عليها هذا القانون المدارس الصناعية التي تنظم فيها الدراسة على وجهي مسموع بتطبيق القانون عليها جدران كانت مجرد دوش صناعية كما أنه حذف من القانون مدرسة الفنون الجميلة بسبب أن نظام الدراسة فيها لا يسمع بتطبيق هذا القانون عليها . والواقع أن قانون سنة ١٩٢٨ لم يطبق عليها لهذا السبب أيضا . وقد سبق للوزارة أن بينت للبرلمان أن هذه المدرسة قسيرة على نظام موقت لحاجة انشائها فماتوا فارت الوزارة للتجارب الكافية واستكلت الأبحاث اللازمة تخضع بالتشريع المنظم للدراسة تنظيمها نهائيا .

وطاهر أن أحكام هذا القانون تظل نافذة في كل معهد أشير إليه في الوالي أن يصدر القانون الملحق له .

ولكا رأينا من جهة أخرى أن كثرة مواد الامتحان تقتضى إعادة النظر فيها فوضته قوانين سنة ١٩٢٨ من وجوب إعادة الامتحان في جميع المواد . فقد قصد من هذا الشرط التحقق من حسن استعداد الطلبة واتساع مداركهم لقبول مقررات الفرق العليا وخيف أن تكون في تجزئة الامتحان محاطرة بهذا الفرض ومجازفة بالطلبة الى فرق لا يحملون مقرراتها . ولكن متى ثبت أن البرامج أطول وأكثر مما يتحملها الطلبة لم يبق على التفتش في عدم تجزئة الامتحان ولا لبالغة في التخوف من آثار هذه التجزئة . على أن رفع مستوى الامتحان والاطمئنان إلى استعداد الطلبة للدراسات العليا قد يمكن تحقيقهما بوسائل أخرى كرفع المستوى المشرط للنجاح في المجموع أو رفع النهايات الصغرى في المواد الاساسية . وقد اخذنا في درس هذا الموضوع مع باقي الموضوعات التي تدرسها الوزارة لإصلاح نظم التعليم . وقول أن تقدم مع تعديل البرامج النظام الذي نراه عبقا لرفع مستوى التعليم .

على أن تكليف الطلبة بإعادة الامتحان في جميع المواد لا يحقق الفرض المقصود من إعادة الامتحان وهو تقويتهم فيما رسيوا فيه . إذ أن الفترة بين ظهور نتيجة الدور الأول وبداية الدور الثاني لا تسمح للمدرسة بجميع المواد . وفي تكليفهم بذلك لم يل على الاستظهار بدلا من التعطل والادراك . فضلا عما في ذلك من أرهاقهم وانهك قواهم مع حاجتهم الى الراحة السنوية حتى لا يبدوا سحتهم الجليدية بأذهان متعبة مكبودة . ولهذا السبب اشترطنا في دخول الدور الثاني رسوب الطالب في مادتين على الأكثر حتى تكون الفرصة المهيأة لتقويتهم فيما رسي فيه فرصة جيدة لا فرصة صورية وحتى لا يرقى الطلبة في الاجازة السنوية أرهاقا يؤذيهم في أبلهم وأذهانهم .

وظاهر من اطلاق النص على هذا الشرط بلا قيد بنوع الامتحان الذي رسي فيه الطالب أن الذين يسمح لهم بدخول الدور الثاني هم الراسبون في مادة أو مادتين من مواد الامتحان الصغرى أو الشغوية أو الاثنين معا . على أن يرى اصحاب الراسب تحريرا وشغويا في أية مادة راسبا في مادة واحدة فقط .

وقد اعترض على تجزئة الامتحانات بأنها مضرة بتلايد الدور الثاني والامتحانات العامة لأن المدارس الثانوية والمدارس العليا تعطل قبول البنجين في الدور الأول اطلاقا . وقد جادلنا ذلك في الشروط المرفقة بأن اقتضاها عمل ترتيب واحد للبنجين في الدورين مع مراعاة اعتبار الراسبين في الدور الأول الذين يجسوا في الدور الثاني صابرين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول . وبيننا تها في فرصة التبول في المدارس الثانوية والعليا من غير إجحاف بالبنجين في الدور الأول .

(٢) نظام الدور الثاني لامتحانات بعض المدارس الأخرى

في سنة ١٩٢٨ صدر قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٨ منظم لامتحانات الدور الثاني ببيان معاهد الدراسة التي لم يتم تنظيم خطتها وامتحاناتها بصفة نهائية . وقد وضعت أحكام هذا القانون على مقتضى الأصول التي جرت عليها الوزارة وتقتد بالنسبة الى امتحانات الدور الثاني في المدارس الابتدائية والثانوية . ولهذا فرض في هذا القانون على طلبة الدور الثاني أداء الامتحان في جميع

مادة ٧ - لوذير المعارف العمومية أن يقبل في كل عام بالبيان أو بنصف مصروفات معدا من التلاميذ بالمدراس الثانوية لا يزيد على ٤٪ من مجموع التلاميذ المستجدين بالسنتين الأولى والثانية من هذه المدارس .
وتتبع هذه المجانية كاملة أو غير كاملة لمن لا تسمح الحالة المالية لم ولوالهيم بنفع الأجور المدرسية .

وتكون الأولى في منح هذه المجانية للأسبق فالأسبق بحسب درجات الامتحان بشرط ألا يقل مجموع درجاته عن ٦٥٪ من مجموع النهايات الكبرى لمواد الامتحان وعند التساوي يفضل من كان أصغر سناً .

وتستمر هذه المجانية الكاملة أو غير الكاملة مدة الدراسة الثانوية بتمامها وتتبع بأمر من وزير المعارف العمومية إذا تغيرت الحالة التي أوجبت منحها وكذلك إذا رغب التلميذ أثناء مدة دراسته مرتين في امتحانات النقل وفي امتحان شهادة الدراسة الثانوية .

مادة ٨ - يجوز بصفة استثنائية منح المجانية كاملة أو غير كاملة أثناء مدة الدراسة لتلاميذ ممن يدفعون الأجور المدرسية إذا أصبحوا هم ووالدهم عاجزين عن الاستمرار على دفع هذه الأجور بشرط ألا يكونوا ميلدين في فرقههم ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء التلاميذ عن ١٪ من مجموع تلاميذ المدارس الثانوية . وتستمر هذه المجانية باقى مدة الدراسة بالشروط المبينة في المادة السابقة .

مادة ٩ - لوذير المعارف العمومية علاوة على النسبة المقررة في المادة السابقة أن يقبل أيضاً بالمدراس الثانوية ربع مصروفات أبناء أهالي مديريه أسوان ومركز سنا ومحافظة سينا والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية المقيمين بهذه الجهات إذا كانت الحالة المالية لم ولوالهيم لا تسمح بنفع كل الأجور . ولا تجرى على هؤلاء التلاميذ أحكام الفقرة الثالثة من المادة السابقة .

مادة ١٠ - لوذير المعارف العمومية أن يقبل في كل عام بالبيان أو أن يعفى من المصروفات المدرسية معدا من التلاميذ بسبب تخوفهم . ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء التلاميذ عن ١٪ من مجموع تلاميذ المدارس الثانوية .

ويشترط فيمن يمنح هذه المجانية بالسنة الأولى والثانية أن يكون حاصلًا على الأقل على ٧٥٪ من مجموع النهايات الكبرى لمواد امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ويشترط فيمن يمنحها من تلاميذ السنوات الأخرى أن يحصل على هذه النسبة في امتحان الانتقال .

وتكون الأولى في كل سنة دراسية للأسبق فالأسبق بحسب درجات الامتحان . وعند التساوي يفضل التقدير .

والمجانبة التي تمنح على هذا الوجه تكون لمدة سنة دراسية واحدة .

مادة ٢

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨

بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبيان وامتحان شهادة الدراسة الثانوية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

الدراسة الثانوية

مادة ١ - مدة الدراسة بالمدراس الثانوية خمس سنين وتنقسم الى قسمين :

(الأول) عام لجميع التلاميذ ومدة ثلاث سنوات .

(والثاني) تتفرع فيه الدراسة الى فرعين أدبي وعلمي ومدة ستان .

مادة ٢ - يشترط فيمن يطلب الالتحاق بالسنة الأولى من المدارس الثانوية أن يكون حاصلًا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية المصرية ويشترط فيمن يطلب الالتحاق بالسنة الرابعة أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول المشار إليها في المادة ٣٤ من هذا القانون .

أما قبول التلاميذ بالسنوات الثانية والثالثة والرابعة فيكون بالتقيد الواردة بهذا القانون وطبقاً للأحكام التي تعين بمرسوم .

مادة ٣ - لا يقبل بالسنة الأولى من المدارس الثانوية من زادت سنة على سبع عشرة سنة ولا يبقى بالسنة المذكورة من زادت سنة في أول السنة المدرسية على ثمان عشرة سنة ولا من زادت سنة على تسع عشرة سنة في السنة الثانية ولا من عشرين سنة في السنة الثالثة ولا من إحدى وعشرين في السنة الرابعة ولا من اثنتين وعشرين في السنة الخامسة .

مادة ٤ - لا يقبل تلميذ بالمدراس المذكورة إلا إذا اكتشف عليه طيا .

مادة ٥ - تكون الأولى في القبول بالسنة الأولى من المدارس المذكورة لمن كان أسبق في ترتيب النجاح في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية وتكون الأولى في القبول بالسنة الرابعة أولاً لتلاميذ المدارس الأميرية الذين نجحوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ثم التلاميذ الآخرين بحسب أسبقيتهم في ترتيب النجاح في هذا الامتحان .

مادة ٦ - يحدد وزير المعارف العمومية الأجور المدرسية بالمدراس الثانوية بقراره بعد تصديق مجلس الوزراء .

- (٥) الطرد من المدرسة موقتا من يوم الى اسبوع .
 (٦) الفصل من صفك التلاميذ المداخلين وتحول التلاميذ الى صفك التلاميذ الخارجين .
 (٧) الحرمان من المجانية .
 (٨) الحرمان من المخلو في الامتحان الذي يقصد في نهاية العام الدراسي .

- (٩) الفصل من المدرسة نهائيا .
 وللمدرسة توقيع العقوبات الاولى .
 ولنظام المدرسة توقيع العقوبات الخمس الاولى .

اما العقوبات الأربع الأخيرة فيقتضى بها وزير المعارف العمومية بناء على طلب ناظر المدرسة وتبلغ العقوبات السبع الأخيرة الى ولى أمر التلميذ .

مادة ١٦ - - يحدد مدة العام الدراسي بمرسوم . أما بده السنة الدراسية ونهايتها فيعين بقرار وازرى .

مادة ١٧ - - يهتم مواد الدراسة الاجبارية قسمين اساسية و اضافية وتعين مواد كل قسم منهما بمرسوم .

مادة ١٨ - - لا ينتقل تلميذ في السنوات الأولى والثانية والزامة من فرقة الى الفرقة التى هي أدنى منها مباشرة الا اذا نجح في امتحان الانتقال .

مادة ١٩ - - تقصر امتحانات الانتقال على المواد الأساسية وأما المواد الإضافية والاختيارية فيحدد لها امتحان مسابقة قبل نهاية كل عام دراسي ويمنح المتفوقون فيها جوائز على حسب الشروط التي يقرها وزير المعارف العمومية .

مادة ٢٠ - - يكون امتحان الانتقال تجرييا في مقرر السنة الدراسية التي يقصد لها الامتحان وتخصص ٧٥ ٪ من النهاية الكبرى لدرجات كل مادة للامتحان التحرري وتخصص الخمس والشرطون الباقية لأعمال التلميذ اليومية .

مادة ٢١ - - لا يعد التلميذ ناجحا في امتحان الانتقال الا اذا حصل على ٥٠ ٪ من النهاية الكبرى للغة العربية و ٤٠ ٪ من النهاية الكبرى للغة الأولى و ٣٠ ٪ من النهاية الكبرى للغة الأوروبية الثانية و ٢٠ ٪ من النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الدراسة الأخرى وكذلك على ٤٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لدرجات مواد الامتحان .

مادة ٢٢ - - تقصد امتحانات الانتقال على فترتين في كل عام في المواعيد التي يحددها وزير المعارف العمومية ويوصل نتيجة الدورتين ترتيب واحد للتجاح .

مادة ١١ - - المواد التي تدرس بالسنوات الثلاث الأولى من المدارس الثانوية هي الآتية :

الدين - اللغة العربية - اللغة الأوروبية الأولى (الانجليزية أو الفرنسية) - الترجمة - اللغة الأوروبية الثانية (الفرنسية أو الانجليزية) - الرياضة (حساب وجبر وهندسة) - العلوم (طبيعة وكيمياء وتاريخ طبيعي) - التاريخ - الجغرافيا - الأخلاق والتربية الوطنية - الرسم - التربية البدنية .

والمواد التي تدرس بالقسم الأدبي من السنتين الرابعة والخامسة هي الآتية :
 اللغة العربية - اللغة الأوروبية الأولى (الانجليزية أو الفرنسية) - الترجمة - اللغة الأوروبية الثانية (الفرنسية أو الانجليزية) - الرياضة (حساب وجبر وهندسة) - العلوم (طبيعة وكيمياء) - التاريخ - الجغرافيا والجيولوجيا - مبادئ المنطق وعلم النفس - الرسم .

والمواد التي تدرس بالقسم العلمي من السنتين الرابعة والخامسة هي الآتية :
 اللغة العربية - اللغة الأوروبية الأولى (الانجليزية أو الفرنسية) - الترجمة - اللغة الأوروبية الثانية (الفرنسية أو الانجليزية) - الرياضة (حساب وجبر وهندسة وحساب المثلثات) - الميكانيكا - العلوم (طبيعة وكيمياء وتاريخ طبيعي) - الرسم .

ويخصص لدراسة المواد حصص لاهل من خمس وثلاثين في الأسبوع في كل سنة دراسية . أما توزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والساكنات المخصصة لكل منها في الأسبوع وكذلك النتائج الدراسية فتعين بمرسوم .

مادة ١٢ - - يجوز أن تعطى دروس في المواد الاختيارية الآتية :
 اللغات - الموسيقى - التصوير - التمثيل - الاقتصاد السياسي - امساك الدفاتر - الآلة الكتبية - التربية البدنية - ونظير ذلك من المواد الأخرى التي يرى وزير المعارف العمومية تعليمها بصفة اختيارية .
 وتخصص حصص اضافية لهذه الدروس .

ويصدر وزير المعارف العمومية قرارا بالشروط التي تعطى بها المواد الاختيارية .

مادة ١٣ - - لغة تعليم في مدارس اللغات الأجنبية المقررة في اللغة العربية .

مادة ١٤ - - الأحكام الخاصة بمواظبة التلاميذ وسلوكهم تعين بمرسوم .

مادة ١٥ - - العقوبات البدنية ممنوعة متنا تقريبا .

والعقوبات التي يمكن تقريرها على تلاميذ المدارس الثانوية هي :

- (١) التوبيخ مفردا .
- (٢) التوبيخ بحضور تلاميذ الفصل .
- (٣) الجزاء في المدرسة بعد انتهاء الدروس مع تكليف التلميذ عملا مقيدا بعمله .
- (٤) التوبيخ بحضور جميع التلاميذ .

(حساب وجبر وهندسة) - العلوم (طبيعة وكيمياء وتاريخ طبيعى) - التاريخ - الجغرافيا - الأخلاق والتربية الوطنية - الرسم .

ويتضمن تلاميذ القسم الثانى الأدنى امتحاناً تحريرياً فى المواد الآتية :

اللغة العربية - اللغة الأوروبية الأولى (الإنجليزية أو الفرنسية) - الترجمة - اللغة الأوروبية الثانية (الفرنسية أو الإنجليزية) - الرياضة (حساب وجبر وهندسة) - العلوم (طبيعة وكيمياء) - التاريخ - الجغرافيا والجولوجيا - مبادئ المنطق وعلم النفس - الرسم .

ويتضمن تلاميذ القسم الثانى العلمى امتحاناً تحريرياً فى المواد الآتية :

اللغة العربية - اللغة الأوروبية الأولى (الإنجليزية أو الفرنسية) - الترجمة - اللغة الأوروبية الثانية (الفرنسية أو الإنجليزية) - الرياضة (حساب وجبر وهندسة وحساب المثلثات) - الميكانيكا - العلوم (طبيعة وكيمياء وتاريخ طبيعى) - الرسم .

وكذلك يتخضع تلاميذ القسم الأول وتلاميذ القسم الثانى بنوحيه شفوياً فى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية .

مادة ٢٩ - النهاية الكبرى لدرجات كل مادة أو فرع مادة والنهاية الصغرى لدرجات كل مادة من مواد الامتحان مينة فى الجداول الآتية :

أولاً - شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول)

(١) الامتحان الصحفى :

المراد	النهاية الكبرى	
	لكل مادة	كل فرع مادة
١ - اللغة العربية	٤٠	٢٠
...
...
...
...
٢ - اللغة الأوروبية الأولى	٤٠	٢٠
...
...
...
٣ - ترجمة	٢٠	٤
٤ - اللغة الأوروبية الثانية	٣٠	٩
٥ - حساب	٢٠	٤
٦ - جبر	٢٠	٤
٧ - هندسة	٢٠	٤
٨ - طبيعة	٢٠	٤
٩ - كيمياء	٢٠	٤
١٠ - تاريخ طبيعى	٢٠	٤
١١ - أدب	٢٠	٤
١٢ - جغرافيا	٢٠	٤
١٣ - أخلاق وطنية وطنية	٢٠	٤
١٤ - رسم	٢٠	٤

مادة ٢٣ - لا يسمح بدخول الدور الثانى لامتحان الانتقال إلا لتلاميذ الآتى بينهم :

أولاً - التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية .

ثانياً - التلاميذ الذين رسبوا فى امتحان الدور الأول فى مادة أو أكثر بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان . ويجب على التلاميذ الذين يدخلون الدور الثانى أن يؤدوا الامتحان فى جميع المواد .

مادة ٢٤ - ترفع نتائج امتحانات الانتقال لوزير المعارف العمومية لاعتمادها .

مادة ٢٥ - لا يسوغ لأى تلميذ إعادة دروسه أكثر من مرة فى كل سنة دراسية ومع هذا فلوزير المعارف العمومية أن يأذن بإعادة سنة أخرى إذا عاق التلميذ عن النجاح فى امتحان الانتقال أو امتحان شهادة الدراسة الثانوية ظروف استثنائية وتبين أسباب الاستثناء فى الأمر الصادر به .

الباب الثانى

شهادة الدراسة الثانوية

مادة ٢٦ - امتحان شهادة الدراسة الثانوية على قسمين ولا يدخل أحد فى امتحان القسم الثانى إلا بعد ستين على الأقل من نجاحه فى امتحان القسم الأول ويكون اختبارات القسم الأول فى المواد المقررة للسنتين الثلاث الأولى من التعليم الثانوى واختبارات القسم الثانى فى المواد المقررة للسنتين الرابعة والخامسة .

مادة ٢٧ - امتحان شهادة الدراسة الثانوية يقسمه مباح لكل من أتم الدراسة الثانوية وفقاً للتبع الذى تقرره وزارة المعارف العمومية سواء طبق التلميذ دروسه بمدرسة أميرية أو بمدرسة حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية ويسمح بدخول هذا الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته الثانوية بمدرسة حرة أخرى أو بمجتهل . ويقعد هذا الامتحان على دورتين فى كل عام فى المواعيد والأماكن التى يبينها وزير المعارف العمومية ويعمل بتجربة هذين المودين ترتيب واحد للنجاح .

مادة ٢٨ - يتضمن تلاميذ القسم الأول امتحاناً تحريرياً فى المواد الآتية :

اللغة العربية - اللغة الأوروبية الأولى (الإنجليزية أو الفرنسية) الترجمة - اللغة الأوروبية الثانية (الفرنسية أو الإنجليزية) - الرياضة

ولا يصد التليذ ناجحاً إلا إذا حصل على النهاية الصغرى المقررة لكل مادة وكذلك ٤٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لدرجات مواد الامتحان .
الامتحان .

(٢) الاختبار الشفوي

النهاية الصغرى	النهاية الكبرى	
٢٠	٤٠	اللغة العربية
١٦	٤٠	» الأوروبية الأولى
٩	٣٠	» » الثانية

ولا يصد التليذ ناجحاً في الامتحان الشفوي إلا إذا حصل على النهاية الصغرى المقررة لكل مادة .

مادة ٣٠ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان إلا للتلاميذ الآتي بينهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية .

(ثانياً) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي بشرط أن يكونوا حاصلين في الامتحان التحريري على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .

ويصحب المتخفون عن حضور الدور الأول أو إكمال وكذلك الراسبون في الامتحان التحريري في جميع مواد الامتحان . أما الذين لم رسبوا إلا في الامتحان الشفوي فيعاد اختبارهم في الدور الثاني في مواد هذا الامتحان فقط .

ولا يصد التليذ ناجحاً إلا إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة وكذلك ٤٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لدرجات مواد الامتحان .
(٢) الاختبار الشفوي :

النهاية الصغرى	النهاية الكبرى	
٢٠	٤٠	اللغة العربية
١٦	٤٠	» الأوروبية الأولى
٩	٣٠	» » الثانية

ولا يصد التليذ ناجحاً في الامتحان الشفوي إلا إذا حصل على النهاية الصغرى المقررة لكل مادة .

ثانياً - شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) (١) الامتحان التحريري

المواد	قسم الآداب		قسم العلوم	
	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى
	لكل مادة	كل مادة	لكل مادة	كل مادة
١ - اللغة العربية	٤٠	٢٠	٤٠	٢٠
إنشاء	—	٢٠	—	٢٠
آداب اللغة والقواعد	—	٢٠	—	٢٠
٢ - اللغة الأوروبية الأولى	٤٠	١٦	٤٠	١٦
إنشاء	—	٢٠	—	٢٠
آداب اللغة وفهرستات	—	٢٠	—	٢٠
في المفردات والنحو	—	٢٠	—	٢٠
٣ - الترجمة	٢٠	٤	٢٠	٤
من العربية إلى الأوربية الأولى	—	١٠	—	١٠
من الأوربية الأولى إلى العربية	—	١٠	—	١٠
٤ - اللغة الأوربية الثانية	٣٠	٩	٣٠	٩
٥ - حساب	٢٠	٤	١٥	٣
٦ - جبر	—	٤	٥	٣
٧ - هندسة	—	—	١٥	٣
٨ - حساب مخلفات	—	—	١٥	٣
٩ - الميكانيكا	—	—	٢٠	٤
١٠ - طبعة	٢٠	٤	٢٠	٤
١١ - كيمياء	—	—	٢٠	٤
١٢ - تاريخ طبي	—	—	٢٠	٤
١٣ - تاريخ	٤٠	٨	—	—
١٤ - الجغرافيا والجولوجيا	٤٠	٨	—	—
١٥ - مبادئ المنطق ومنطق النفس	٢٠	٤	—	—
١٦ - الرسم	٢٠	٤	٢٠	٤

الباب الثالث

أحكام عامة وأحكام انتقالية

مادة ٣٦ — لو وزير المعارف العمومية أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام الوقتية التي يقتضيها تنير خطة الدراسة وذلك إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد لجميع منى الدراسة ويكون لشهادة الدراسة الثانوية قسم أول الممنوحة قبل هذا التنفيذ من القيمة فيما يتعلق بتطبيق المادة الثانية من هذا القانون ما للشهادات التي تمتع بمقتضى هذا القانون كما يكون فيما يتعلق بتطبيق تلك المادة أيضاً لشهادة الدراسة الابتدائية المصرية القديمة من القيمة ما لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية المصرية .

مادة ٣٧ — يلغى القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون نمرة ١ لسنة ١٩٢١ الصادران بشأن امتحان شهادة الدراسة الثانوية ، وكذلك يلغى كل ما خالف أحكام هذا القانون من نصوص القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح السابقة .

مادة ٣٨ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برئاسي مابين في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٦ (٢٩ مايو سنة ١٩٢٨) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المعارف العمومية

على التسمي

مادة ٣٩ — كل تلميذ من القسم الأدبي نجح في امتحان القسم الثاني من مادة الدراسة الثانوية وأراد تأدية الامتحان في القسم العلوى يعنى من الإمتحان في اللغات العربية والانجليزية والفرنسية وفى الترجمة . وكل تلميذ من القسم العلوى نجح في امتحان القسم الثانى من شهادة الدراسة الثانوية وأراد تأدية الامتحان في القسم الأدبى يعنى من الامتحان في اللغات العربية والانجليزية والفرنسية وفى الترجمة والرياضة والطبيعة والكيمياء والزم ، ويجوز للتلميذ في الحالتين السابقتين دخول الامتحان في أى دور أراد .

مادة ٣٢ — على كل تلميذ يتقدم لامتحان القسم الأول أو القسم الثانى من شهادة الدراسة الثانوية سواء فى الدور الأول أو فى الدور الثانى أن يدفع للوزارة رسماً قدره جنيهان مصريان ، ولا يريد هذا الرسم الى صاحبه بحال من الأحوال ، وكل طالب لا يدفع الرسم المقر لا يسمح له بالدخول فى الامتحان . ويعنى من هذا الرسم التلاميذ المتحصنون بالمجانبة الكاملة أو غير الكاملة بالمدراس الأميرية .

مادة ٣٣ — كل تلميذ غش أو حاول النش فى الامتحان يطرد منه فوراً وكل تلميذ خالف أحكام اللوائح والقرارات الصادرة بشأن الامتحان يجوز طرده من الامتحان أيضاً .

مادة ٣٤ — يعطى التلاميذ الذين يجتوبون فى الاختبارات التحريرية والشفوية من امتحان القسم الأول شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ويعطى التلاميذ الذين يجتوبون فى الاختبارات التحريرية والشفوية من امتحان القسم الثانى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ويذكر فى هذه الشهادة لفظ « آداب أو علوم » على حسب القسم الذى امتحن فيه الطالب .

مادة ٣٥ — لكل تلميذ لم ينجح فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية أن يتقدم لهذا الامتحان فى السنين التالية بالشروط المنصوص عليها آخفا .

ملحق رقم ٣

مشروع قانون

بتمديد بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية

نص المواد المطلوبة تعديلها	نص المواد المقترحة
<p>مادة ٢٢ — تمقد امتحانات الانتقال على دورين في كل عام في المواعيد التي يحددها وزير المعارف العمومية ويحصل بنتيجة الدورين ترتيب واحد للتباج .</p>	<p>مادة ٢٢ — تمقد امتحانات الانتقال على دورين في كل عام في المواعيد التي يحددها وزير المعارف العمومية ويحصل بنتيجة الدورين ترتيب واحد للتباج .</p> <p>ويراعى في عمل هذا الترتيب اعتبار درجات امتحان الدور الثاني بالنسبة الى التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . أما التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول فيمتدرون عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني .</p>
<p>مادة ٢٣ — لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الانتقال إلا للتلاميذ الآتي بينهم :</p> <p>(أولا) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية .</p> <p>(ثانيا) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان .</p> <p>ويجب على التلاميذ الذين يدخلون الدور الثاني أن يؤدوا الامتحان في جميع المواد .</p>	<p>مادة ٢٣ — لا يسمح بدخول الدور الثاني لامتحان الانتقال إلا للتلاميذ الآتي بينهم :</p> <p>(أولا) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . وهؤلاء يعاد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .</p> <p>(ثانيا) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموعة مواد الامتحان . وهؤلاء يعاد اختبارهم في المواد التي رسبوا فيها فقط .</p>
<p>مادة ٢٤ — امتحان شهادة الدراسة الثانوية بقسميه مباح لكل من أتم الدراسة الثانوية وفقا للنجح الذي تقررته وزارة المعارف العمومية سواء تلقى التليذ دوروه بمدرسة أميرية أو بمدرسة حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية ويسمح بدخول هذا الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته الثانوية بمدرسة حرة أخرى أو بمثله . ويقعد هذا الامتحان على دورين في كل عام في المواعيد والأماكن التي يحددها وزير المعارف العمومية ويحصل بنتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتباج .</p>	<p>مادة ٢٤ — امتحان شهادة الدراسة الثانوية بقسميه مباح لكل من أتم الدراسة الثانوية وفقا للنجح الذي تقررته وزارة المعارف العمومية سواء تلقى التليذ دوروه بمدرسة أميرية أو بمدرسة حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية ويسمح بدخول هذا الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته الثانوية بمدرسة حرة أخرى أو بمثله . ويقعد هذا الامتحان على دورين في كل عام في المواعيد والأماكن التي يحددها وزير المعارف العمومية ويحصل بنتيجة هذين الدورين ترتيب واحد للتباج .</p> <p>ويراعى في عمل هذا الترتيب اعتبار درجات امتحان الدور الثاني بالنسبة الى التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية . أما التلاميذ الذين رسبوا في الدور الأول فيمتدرون عند نجاحهم في الدور الثاني حاصلين فقط على مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الأول مهما كانت الدرجات التي حصلوا عليها في الدور الثاني .</p>

نص المواد المتعلقة

مادة ٣٠ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان الا للتلاميذ الآتي بيانهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية . وهؤلاء يباد اختبارهم في جميع مواد الامتحان .

(ثانياً) التلاميذ الذين رغبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين بشرط أن يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان التحريري . وهؤلاء يباد اختبارهم في امتحان الدور الثاني في المواد التي رغبوا فيها فقط .

نص المواد المطلوب تعديلها

مادة ٣٠ - لا يسمح بدخول الدور الثاني لهذا الامتحان الا للتلاميذ الآتي بيانهم :

(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية .

(ثانياً) التلاميذ الذين رغبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي بشرط أن يكونوا حاصلين في الامتحان التحريري على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .

ويمتحن للمتخفون من حضور الدور الأول أو إكمال وكذلك الراسبون في الامتحان التحريري في جميع مواد الامتحان . أما الذين لم يرغبوا الا في الامتحان الشفوي فيباد اختبارهم في الدور الثاني في مواد هذا الامتحان فقط .

كما صرح حضرته أن تنفيذ التعديلات المطلوبة لا يقرب عليه زيادة في الاعيادات المدرسية بمزاينة الوزارة لمرتبات الموظفين، فوافق مجلس النواب بجلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٠ على اعادة هذه المسألة الى لجنة الأوقاف لاعادة بحثها ، وقد وافق أيضا مجلس الشيخ على تقرير هذه اللجنة الشامل لكل هذه البياات بجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠

وبناء على ذلك بحثت لجنة الأوقاف مجلس النواب في الوظائف التي اقترحت لجنة الموظفين الفرعية تحسين درجاتها بالديوان العام والفروع وفي وظائف قسم المدارس السابق ذكرها ووافقت عليها مع تحفظ أبداء سعادة وكيل وزارة الأوقاف وهو أن لا يمنع شاغلو وظائف مدير قسم الأوقاف الأهلية ووكيل القسم والحسابات الدرجات المقترحة الا بعد ستين على الأقل ووافق مجلس النواب على تقرير اللجنة بجلسة ٩ يونيو سنة ١٩٣٠

وقد بحثت هذه اللجنة بجلسة ١٦ يونيو الجاري في الوظائف المقترحة تحسين درجاتها وفي وظائف قسم المدارس التي طلبت الوزارة رفع درجات شاغليها بعد أن اتصلت بسعادة وكيل وزارة الأوقاف واطلعت على تقرير لجنة الأوقاف مجلس النواب وعلى المذكرة الشاملة لبيان المقترحات وأسبابها فرأت اللجنة بالإجماع - للأسباب التي أبلغتها الوزارة عن بعض وظائف قسم المدارس والأسباب التي بيئت عليها تلك المقترحات - الموافقة على طلب الوزارة الخاص بوظائف مدير قسم المدارس والمفتش الفني به ووكيل مدرسة الأمير فاروق الثانوية وكذلك على المقترحات التي أبلغتها لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة الأوقاف مع الحفاظ الذي أبداء سعادة وكيل وزارة الأوقاف بشأن وظائف مدير قسم الأوقاف الأهلية ووكيل القسم ووكيل قسم الحسابات .

وبناء على وظائف المقترحة تحسين درجاتها وورد في المذكرة المصققة بهذا التقرير

رئيس اللجنة

عنه : محمد حبيب

ملحق رقم ١٨٠

(جلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراحات التي تضمنتها تقرير لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة الأوقاف بتحسين درجات بعض موظفي وزارة الأوقاف

(المرحمة الشريفة الشيخ المحترم محمد حبيب باشا)

ذكرت اللجنة في تقريرها عن القسم الثاني من مزاينة وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المسالية الخاص بمصرفات الأوقاف انظرية أن لجنة الموظفين الفرعية لوزارة الأوقاف اتهمت من عملها ووضعت تقريرها عن ذلك الى لجنة الموظفين العليا ، وأن وزارة الأوقاف طلبت الى لجنة الأوقاف مجلس النواب أن تنظر في الاقتراحات التي تضمنتها ذلك التقرير بتعيين درجات بعض الموظفين الشاغلين لوظائف كبيرة الأهمية جسيمة المسؤولية لأنها ترى أنه ليس من مصلحة العمل ولا من مصلحة هؤلاء الموظفين تأخير النظر في هذه المقترحات كما طلبت تحسين حالات مدير قسم المدارس والمفتش الفني به ووكيل مدرسة الأمير فاروق الثانوية بوضعهم في درجات تالية لمرجاتهم لأن لجنة الموظفين الفرعية لم تبحث في حالتهم لوجود فكرة تحويل للمدارس الى وزارة المعارف، ولكن لجنة الأوقاف مجلس النواب رأت عدم التعرض لذلك حتى يعرض على لجنة الموظفين العليا ، ووجهت نظر هذه اللجنة الى وجوب المبادرة الى بحث التقرير المذكور الذي تم وضعه من يناير سنة ١٩٣٠ فلم يوافق حضرة وزير الأوقاف على هذا الرأي أمام مجلس النواب وصرح أنه لا يرى ضرورة لاربعاء البت في تحسين حالة بعض موظفي الوزارة الى أن تصادق عليها لجنة الموظفين العليا ما دام المرجع الأعلى هو البرلمان

مذكرة

بيان اقتراحات لجنة الموظفين العليا الفرعية لوزارة الأوقاف بشأن تحسين درجات بعض موظفي الوزارة في الديوان العام والقروع والأسباب التي بنى عليها هذا التحسين

١ - قسم الأوقاف الأهلية

وضعت درجتا المدير والوكيل عند تعديل درجات الوزارة في سنة ١٩٢٣ في الدرجتين الثانية والرابعة . وقد كان عدد الأوقاف الأهلية التي تديرها الوزارة في ذلك الوقت ٧١١ وقفاً ، وكان إيرادها ٨١١٧٠٠ جنيه .

ولازدياد الثقة بالوزارة ، وإطراد احالة الأوقاف عليها بلغ عدد هذه الأوقاف في سنة ١٩٣٠ ، ٩١٠ أوقاف ، وقدر إيرادها بمبلغ ١١٠٣٧٥٠٠ جنيه .

ولما كانت وظيفة مدير القسم من الوظائف الرئيسية الهامة ذات المسؤولية والتي تستلزم أن يكون القائم بها ذا كفاءة تامة ، وضرة طويلة فضلاً عن انصفه بالأمانة والفراسة رأت اللجنة أنه من الضروري رفع درجة المدير إلى الدرجة الأولى ، ورفع درجة الوكيل إلى الدرجة الثالثة ليتمكن اختيار الموظفين اللائقين ، بشغل هاتين الوظائف ، واستمرارهما في خدمة الوزارة .

٢ - قسم الهندسة :

وضعت درجة مدير هذا القسم عند تعديل الدرجات في الدرجة الثانية إلا أن شاغها وضع فعلاً في الدرجة الأولى (ج) بصفة شخصية ، وقد رأت الوزارة أخيراً رفع درجته في ميزانية سنة ١٩٣٠ إلى الدرجة الأولى (ب) شخصية ، ولذلك في التعديل المطلوب لا تخرب عليه زيادة في مرتب الموظف الشاغل لهذه الوظيفة .

على أن لجنة الموظفين العليا الفرعية عند بحث هذه الوظيفة رأت أن شاغلها سواء أ كان الموظف الحالي أم غيره لا يصح أن يرضع في الدرجة الثانية ، بل يجب أن يكون في الدرجة الأولى (ج) وذلك لسالفة الوظيفة من الأهمية الجسيمة ، وما يقوم بها شاغلها من الأعمال الفنية الهامة . ويكفي للتدليل على ذلك أن الأعمال التي يقوم بها القسم قد زادت في السنين الأخيرة زيادة مطردة ، ونشطت فيها حركة التجديد والانشاء سواء في المباني أو في حال اقامة الشوارع . فقد كانت في سنة ١٩١٤ لا تتجاوز ٥٤١٠٠ جنيه فأصبحت في سنة ١٩٣٢ ١٣٤٧٥٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٣٠ ٢٠٤٠٧٩٠٠ .

وفضلاً من ذلك فقد أصبح من اختصاص مدير هذا القسم الإشراف على أعمال قلم حفظ الآثار العربية التي أحيل مديره على المعاش والنفقة درجته .

وبهذه المناسبة رقيت درجة أحد المهندسين الخامسة ، الذي كان يقوم بأعمال وكيل قلم الآثار إلى الدرجة الرابعة ، وأدرج ذلك في ميزانية الوزارة لسنة ١٩٣٠

وقد اقترحت اللجنة - بالنسبة لاسراع نطق الأفعال في القسم ولاصالح مجال الترقى أمام مهنتيه الذين يمتنون من تخريج مدرسة الهندسة الملكية أن ترقى درجتان من درجات المهندسين السادسة إلى الخامسة ، وكذلك ترقية درجة مهندس الأعمال الصحية من السابعة إلى السادسة . تستطيع الوزارة شغلها بين تنويعه للكفاية التي تتطلبها هذه الوظيفة ، وترقية درجات ثلاثة مهندسين من الثامنة إلى السابعة لتمكن الوزارة من شغلها بالحاصلين على شهادات فنية وترقية رؤس الكتبة بالقسم من الدرجة حرف (١) إلى الدرجة الخامسة لأن أعمال شاغلها إدارية وكتابية ، فضلاً عن أهمية عملها .

٣ - قسم الإدارة (قسم السكرتارية)

اقترحت لجنة الموظفين العليا الفرعية إعادة تكوين قسم الإدارة بدلاً من قسم السكرتارية الموجود الآن مع بقاء اختصاصاته الحالية ، وإضافة مطبعة الوزارة إليه لصلتها الوثيقة بأعماله ، وكذلك الخزنة الزكية عند نقل التعلم إلى وزارة المعارف ، وأعمال التحفيظ اللازمة لتوزيع الصدقات لأنها أكثر اتصالاً به .

وقد اقترحت اللجنة أن تكون درجة مدير هذا القسم الزابعة بدل الخامسة لأن عمله الحالي - فضلاً عن كثرته وعظم مسؤوليته - سيؤدي زيادة كبيرة بإضافة الأعمال الجديدة إليه .

هذا فضلاً عن أن مدير هذا القسم يقوم علماً ما تخدم بعمل السكرير البرلماني ، وبعمل سكرير مجلس الأوقاف الأعلى ، وهما من الأعمال المهمة ذات المسؤولية .

وقد تبين لجنة أن أعمال مكلي الوزير والوكيل يقوم بها سكريران فقط وأن هذه الأعمال من الكثرة بحيث اضطرت الوزارة إلى تعيين كاتب خارج الحية ، فرأت اللجنة أن تستبدل بوظيفة هذا الكاتب أخرى دائمة من الدرجة السادسة لموظف يقوم بالمساعدة في أعمال مكلي الوزير والوكيل .

واقترحت اللجنة أيضاً تحسين درجة أمين مكتبة الخزنة الزكية إلى الدرجة السادسة بدلاً من الدرجة حرف (ب) لأن أكثر عمل هذه الوظيفة إداري وللكثرة من الأهمية ما يستدعي إيجاد شخص كفء يشغل وظيفة الأمين بها .

٤ - قسم القضايا :

وضعت وظيفة وكيل القسم عند تعديل درجات الوزارة في سنة ١٩٢٣ في الدرجة الثانية ، ولكن الوزارة خفضتها بعد ذلك إلى الدرجة الثالثة ، بسبب أن الموظف الذي رُق إليها كان وقت ترقية من درجة أقل من الثالثة .

وقد رأت اللجنة - نظراً لما لهذه الوظيفة من الأهمية ، ولما يحمله شاغلها من المسؤولية - رفع درجتها إلى الثانية كما كانت .

واقترحت اللجنة ترقية درجة عام حرف (ب) ثانية إلى درجة محام حرف (ب) لتتاسب مع أهمية العمل ، وليتمكن توزيع الشاغلين لهذه الدرجة لخدمة أقسام القضاء بالقروع .

٨ - قسم الري والميكانيكا :

يقوم هذا القسم بعمل مشاريع الري والصرف ، وكذلك يشترك مع قسم الزراعة في أعمال الإصلاح في الأطنان الزراعية ، وتبلغ مساحة هذه الأطنان ١٨٩٨٧٥ فداناً . ويقوم بأعمال تجديد ، وإنشاء المبانى الزراعية ، وترميمها وشراء الآلات الميكانيكية على اختلاف أنواعها وإدارتها ، وكذلك الأعمال الكهربائية للوزارة ، وفروعها ، وجميع الحال التابعة لها ، وقد زادت الأعمال بهذا القسم زيادة مطردة ، فقد كانت قيمة ما يشارك القسم إجراره من هذه الأعمال في سنة ١٩٣٣ - ٥٨١٩٥ جنيهاً ، فبلغ ما أدرج في ميزانية سنة ١٩٣٤ : ١٢١٨٧٤ جنيهاً .

وقد اقترحت اللجنة رفع درجة مدير هذا القسم إلى الدرجة الثانية ، وذلك بالنسبة لكثرة العمل وأهميته وجسامته ومستوياته ، ولضرورة وجود موظف كفء في هذه الوظيفة الهامة ، التي تستدعي كفاية خاصة في فروع الهندسة .

وكذلك اقترحت اللجنة رفع درجة مفتش بالقسم من الخامسة إلى الرابعة ليقوم بعمل وكيل . وهي وظيفة كان مطلوباً إيجابها لاسناع نطاق العمل ورات اللجنة الاكتفاء بأن يقوم المفتش بعمل الوكيل مع رفع درجته كالتقدم .

٩ - قسم محاسبة النظار والسجلات :

اقترحت اللجنة رفع درجة كاتب سجلات (ج) إلى (ب) لشغلها وموظف يقوم بمراجعة أعمال بقية عمال القسم .

١٠ - قسم الأعيان الموقوفة والاستبدال :

عند نظر اللجنة في قسمي الأعيان والاستبدال ، وبحت ما يقوم به من الأعمال رأت أن هناك ارتباطاً كبيراً بين عملي القسمين لأن أعمال قسم الاستبدال يسج فيها دائماً إلى مهندس الأعيان ، وإلى ملفات المحصر الموجودة بقسم الأعيان ، فرائ أن مصلحة العمل في أن يكون قسم الاستبدال تابعاً في إدارته العامة لقسم الأعيان اقتصاداً في المخابرات بين القسمين .

واقترحت اللجنة أن تحذف وظيفة مدير قسم الاستبدال ، وهي من الدرجة الرابعة ، وأن يكون مدير قسم الأعيان والاستبدال مديراً للشئين ، وأن ترتفع درجته إلى الدرجة الثالثة ، ويكون له وكيلان أحدهما في الدرجة الرابعة خاص بأعمال قسم الأعيان ، والآخر في الدرجة الخامسة خاص بعمل الاستبدال على أن يكون الاثنين من المهندسين الفنيين .

ولهذا القسم من الأهمية الكبيرة ما يستلزم رفع درجة مديره إلى الثالثة خصوصاً بعد إحالة قسم الاستبدال عليه .

اقترحت اللجنة كذلك رفع وظيفة مهندسين من الدرجة السادسة إلى الدرجة الخامسة لاسناع مجال الرقي بين مهنسي هذا القسم ، ولتتمكن من إيجاد مهندسين أكفاء حاصلين على شهادات مدرسة الهندسة الملكية .

وقد رأت اللجنة أن قسم القضاء خلو من مفتش كتابي مع ما للتفتيش من الفائدة الهائلة ، خصوصاً مع تمدد أقلام هذا القسم بالديوان العام والفروع .

ورأت في الوقت نفسه عدم الحاجة إلى موظف في الدرجة حرف (١) بلم التنفيذ ، لما تفرحت قبل هذه الوظيفة إلى مفتش كتابي القسم مع رفع درجته إلى الدرجة الخامسة ، وهي درجة المفتشين الكتابيين بالوزارة .

٥ - القسم الشرعي :

اقترحت اللجنة تعديل درجة مساعد مندوب شرعي من الدرجة السادسة بجعلها ملجماً شرعياً (عام حرف ب ثانية) لتكون متناسبة مع درجات المحامين ، وعمل الوظيفة .

٦ - قسم الحسابات :

اقترحت اللجنة رفع درجة وكيل القسم من الرابعة إلى الثالثة لأن أكثر أعمال وزارة الأوقاف من قبيل المعاملات المالية ، فوجب أن يكون على رأس قسم حساباتها مدير ، ووكيل ، تتوافر لهما صفات النزاهة والقدرة على العمل .

واقترحت اللجنة رفع درجة رئيس قلم الصرفيات من حرف (١) إلى الدرجة الخامسة لأهمية عمل هذا القلم ، ولأن أعمال شاغلها إدارية وكتابية .

واقترحت اللجنة رفع درجة معاون المشتريات بلم الصف من الدرجة (ج) إلى الدرجة السابعة الإدارية لأن طبيعة أعمالها إدارية ، ولأهمية ما يقوم به شاغلها .

٧ - قسم الزراعة :

تبين لجنة أن وظيفة مدير القسم وضعتها لجنة تعديل الدرجات في الدرجة الأولى (ج) وظلت كذلك إلى نهاية سنة ١٩٣٤ ، ولم توضع في الدرجة الثانية إلا بسبب أن المدير السابق كان يشغل الدرجة الرابعة فرقي إلى الثالثة ثم إلى الثانية .

ونظراً لأن هذا القسم يقوم بأعمال هامة عظيمة المسؤولة من مباشرة تأميم الأطنان ، وتحصيل أرباحاتها ، ومراجعة حساباتها ، وأعمال الإصلاح والزراعات على التربة ، والإشراف على فروع الوزارة فيما يتعلق بأعمال التآجير والتحصيل ، والأعمال الزراعية ، فقد اقترحت اللجنة إعادة درجة هذه الوظيفة إلى ما كانت عليه في الدرجة الأولى حرف (ج) لتتناسب مع ما لهذا القسم من الأهمية ، وما عليه من التبعية والمسؤولية .

واقترحت رفع درجة وكيل القسم من الرابعة إلى الثالثة لأهميتها ولإيجاد توازن بين درجتي المدير والوكيل .

واقترحت رفع الدرجة حرف (١) لرئيس قلم التآجير والتحصيل إلى الدرجة الخامسة لأن أعمال شاغلها إدارية وكتابية .

واقترحت رفع درجة ملاحظ بساين من الدرجة عالية (١) إلى الدرجة الثامنة لتمكن من موظف كفء فيهما .

مدير القسم ، والمفتش الفني ، ووكيل مدرسة الأمير فاروق ، وذلك لرفع درجة الأول الى الثانية ، ودرجتي الثاني والثالث الى الرابعة .

١٤ - التفتيش العام :

اقترحت اللجنة رفع درجة مفتش ادارى من الخامسة الى الرابعة ، ورفع مفتش كتابى من الدرجة الخامسة الى الرابعة المحفظة ، ورفع درجة مساعد مفتش ادارى من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة ، وذلك نظرا لما لوظائف التفتيش من الاهمية الكيرة والمسئولية الجسيمة .

١٥ وظائف الفروع :

يخضع التصيين الذى اقترحتة لجنة الموظفين العليا لقرعية لوزارة الأوقاف بالنسبة للفروع فيما يأتى :

أولا - ترقية درجات خمس وظائف مأمورين من الدرجة الخامسة الى الرابعة ، وهى درجات مأموريات الاسكندرية . البحيرة . الدقهلية . بنى سويف . الوادى .

ثانيا - ترقية ثمان وظائف مأمورين من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة ، وهى درجات مأموريات قطعا . المحلة . الشرقية . القليوبية . المنيا . أسيوط . قنا . المطاحنة .

ثالثا - ترقية درجات خمس وظائف معاونين من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة بمأموريات الاسكندرية . البحيرة . قلىن . بنى سويف . المطاحنة .

رابعا - ترقية درجات أربع وظائف كُتاب أول من الدرجة (ب) الى الدرجة السادسة بمأموريات الاسكندرية . البحيرة . الدقهلية . بنى سويف .

خامسا - ترقية درجات ٣٧ معاونا من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة بمأموريات مخففة .

سادسا - رفع درجة كُتاب بمأمورية البحيرة من (ج) الى (ب) ودرجة كُتاب بالشرقية من (ج) محفظة الى الدرجة (ج) .

فما يتعلق بوظائف المأمورين اقترحت اللجنة رفع درجة مأمور الاسكندرية ، لأن من يشغل هذه الوظيفة له مركز اجتماعى خاص ، اذ يمثل الوزارة في عاصمة القطر الثانية ، وقد اعتادت الوزارة أن تتنبه لهذه المأمورية معونة من درجة عالية رغم اندراج وظيفة مأمورها بالمزاينة من الدرجة الخامسة ، فضلا عما تقوم به المأمورية ذاتها من الاهمية لكثرة ما بالاسكندرية من أعيان الوزارة ومصلحتها .

واقترحت اللجنة رفع درجة رئيس قلم من الدرجة (ب) الى السادسة لأن أعمالها شغلها ادارية وكتابية . وترقية درجة كاتبين من درجة (ج) الى (ب) ليقوم شغلها بمراجعة باقى أعمال القسم الذين من درجة (ج) .

واقترحت اللجنة أيضا جعل وظائف ٢٩ مساحا من الدرجة الثامنة بدلا من أن تكون خارج الهيئة لما لوظائفهم من المسئولية التى يجب أن يشعروا بها حرصا على مصالح الوزارة . على أن تقيس هذه الدرجات سيكون عمرهم بما كلما خلت وظيفة من الوظائف المشغولة الآن بنير الحاصلين على مؤهلات فنية .

١٦ - قسم المساجد :

اقترحت اللجنة رفع درجة رئيس كتبة قسم المساجد من الدرجة حرف (ا) الى الدرجة الخامسة لاهمية العمل الذى يقوم به ، ولأن أعمال هذه الوظيفة ادارية وكتابية .

١٧ - القسم الطبى :

رأت اللجنة بصيغة عامة انتظار ما يترقب من مصلحة الصحة العمومية بشأن درجات الأطباء لينظر في تطبيقه على أطباء وزارة الأوقاف .

ولكنها اقترحت رفع درجات الأطباء الذين في الدرجة السادسة المحفظة الى الدرجة السادسة الكاملة لتسوى بينهم وبين زملائهم في الوزارات والمصالح الأخرى .

واقترحت زيادة ٤٨ جنيها على مرتبات الخمس المسترات المعينات بقعود ورفع درجة حكيمتين من الدرجة السابعة المحفظة الى الدرجة الثامنة ، ورفع درجة مخزنجى من مالية (ب) محفظة الى درجة (ج) ، ورفع درجة حيدل من السابعة الى السادسة المحفظة .

١٨ - قسم المدارس :

نظرا لما استقر عليه الرأى من تندير اتجاه الوزارة في التعليم ، واقتراح احالة مدارس الوزارة على وزارة المعارف لم تعرض لجنة الموظفين العليا لقرعية لوزارة الأوقاف للوظائف الحاليين بهذا القسم : واقترحت على بحث الوظائف الخاصة بمدرسة البنائى سواء في حالتها الحاضرة أو بعد توسيع نطاقها .

واقترحت رفع درجة ناظر قسم الذكور من الخامسة المحفظة الى الخامسة الكاملة ، ودرجة ناظرة قسم البنات من الدرجة أولى تعليم أولى الى الدرجة الخامسة ، وذلك عند توسيع مدرسة البنائى ونقلها الى مكانها الجديد .

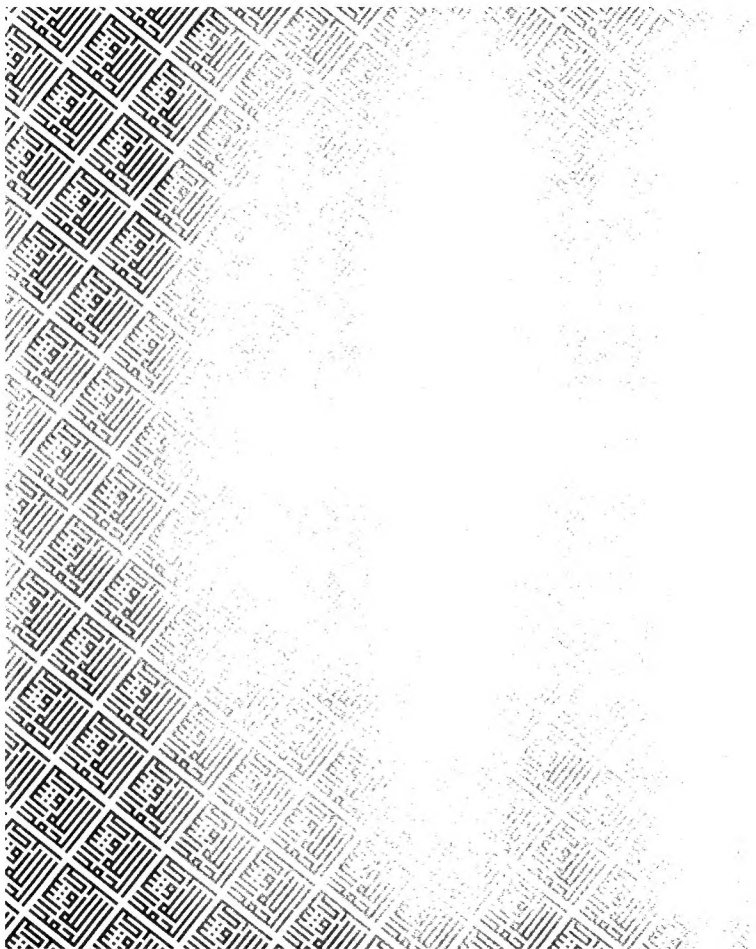
وترى الوزارة تحسين حالة بعض الموظفين القائمين بالعمل في قسم المدارس لما لادوه من الخدمات الجليلة لادارة التعليم في وزارة الأوقاف ، ولكون درجاتهم مناسبة لدرجات من يشغلون مثل وظائفهم في وزارة المعارف وهم :

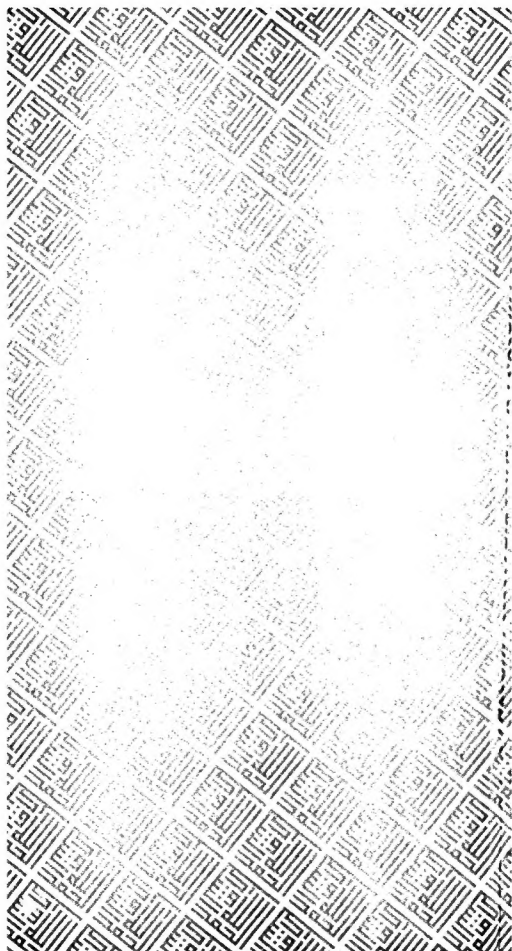
وكذلك رأت — نظرا لكثرة الأعمال الكتابية بهذه الأموريات وجسامتها
مستوليتهما — رفع درجات رؤساء كتابها الى الدرجة السادسة بدلا من الدرجة
حرف (ب) لما تستلزمه صراحتهم من وجود موظفين لهم المأم بكافة
الأعمال ، ولأن أعمالهم إدارية وكتابية .

أما رفع درجات معاونين من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة ، فقد
لاحظت فيه اللجنة أن بعض معاونين لا يحملون شهادات زراعية ، وهم في الدرجة
الثامنة مع أنهم يحملون قسطا كبيرا من المسؤولية سواء في الأعمال
الإدارية أو التحصيل ، وهم الذين يختار من بينهم المأمورون ، فترأت أن يكون
هؤلاء جميعا من حامل الشهادات الزراعية ، وأن تكون وظائفهم من الدرجة
السابعة ، وأن يستبدل بالمعاونين غير الحاصلين على شهادات زراعية آخرون
يحملونها تدريجيا .

وكذلك اقترحت الهنتر رفع درجات بعض المأمورين الآخرين لأن الدرجات
التي يشغلها هؤلاء المأمورون لا تتناسب مع أهمية الأعمال الموكولة بهم ، إذ
هم يديرون مناطق واسعة تابعة للوزارة ، ويشرفون على تحصيل مبالغ جسيمة
ولا تتفق مسؤوليتهم مع درجاتهم التي هم بها . وقد أوصت لجنة الموظفين
العليا الفرعية بترقية وظائفهم الى الدرجات المقترحة أمامهم .

كما لاحظت أنه يجب أن يكون بالمأموريات الكبير قوى الاسكندرية .
البحيرة . الدقهلية . وبني سويف . معاونون في الدرجة السادسة لكثرة
أعمال هذه الأموريات وتقسماها ، وضرورة وجود موظف مسئول بنوب
عن المأمور وقت غيابه .







Bibliotheca Alexandrina



0221687